

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232444

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرسة الجزء السابع من نهاية المحتاج الى شرح المهاج

صفحة	صفحة
١١١ فصل فيما يثبت به موجب القود	٢ (كتاب الجراح)
١١٤ (كتاب البغاة)	١٤ فصل في اجتماع مباشرتين
١١٩ فصل في شروط الامام الاعظم ويان	١٦ فصل في شروط القود
طرق الامامة	٢٦ فصل في تفسير حال المخروخ بحرية او
١٢٢ (كتاب الرقة)	عصمة او اهدار او بحدار للمعتن به
١٢٨ (كتاب الزنا)	٢٨ فصل فيما يثبت في قود الاطراف
١٢٩ (كتاب حد القذف)	والجراحات والمالاني مع ما ياتي
١٤١ (كتاب السرقة)	٣٢ باب كمية الفصاص
١٥٢ فصل في فروع متعلقة بالسرقة الخ	٣٨ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
١٥ فصل في شروط السارق الذي يقطع	٤٠ فصل في مستحق القود ومستوفيه وما
١٧٢ فصل في التعزير	يتعلق بها
١٧٥ (كتاب الصلابة)	٤٨ فصل في موجب العمد والعفو
١٨٦ فصل في حكم اتلاف البهائم	٥٢ (كتاب الدياب)
١٩٠ (كتاب السر)	٥٦ فصل في موجب ما دون النفس من
٢٠٠ فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات	جرح أو نحره
في الجهاد وما يترتبها	٦٤ فروع في موجب ازالة المنافع
٢٠٠ فصل في حكم الاسر واموال اهل الحرب	٧٢ فصل في الجزاية التي لا تدبر لارشاد
٢١٦ فصل في امان الكفار الذي هو قديم	والجناية على الرقيق
الجزية والهدنة	٧٥ باب موجبات الهدنة
٢٢ (كتاب الجزية)	٨٥ فصل في الاصطدام ونحوه مما يوجب
٢٠٠ فصل في اقل الجزية الخ	الاشترار في الضمان وما يذ كرمع ذلك
٢٢٨ فصل في جلة من احكام عقد الهدنة	٩٠ فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما يحصل
٢٣٤ (كتاب الهدنة)	٩٥ فصل في جناية الرقيق
٢٣٨ (كتاب الصيد)	٩٨ فصل في القرة الخ
٢٤٤ فصل في محرمات الصيد عليه ويرجح غيره	١٠١ فصل في كفارة القتل
٢٤٨ فصل فيما يثبت به الصيد وما يذ كرمعه	١٠٢ (كتاب دعوى الدم)

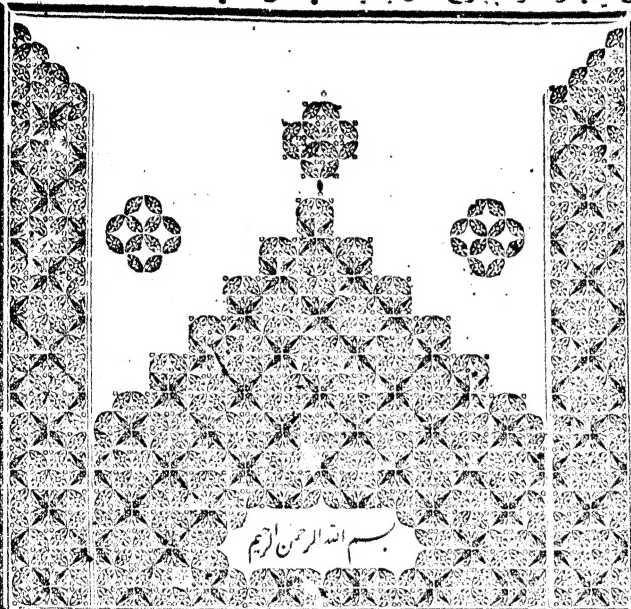
الجزء السابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، للإمام العالم
العلامة شمس الدين محمد بن الإمام العارف
بالله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي
رضي الله تعالى عنه - ما
ونفعنا ببركتهما
آمين

اشية الأستاذ العلامة أبي الشما
برامسى على الشرح المذكور

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الجراح) * (قوله جمع جراحة) بالكسر ايضاً (قوله غلبت) أي على الجناية بغيرها وقال قم لا يخفى انه يجوز ايضاً ان يكون الجراح مجازاً عن الجناية التي هي وصف الجراح الاعم والقرينة عليه ما في كلامه من انما من الجناحية الاخرى وهذا غير التغليب وان كان هو ايضاً مجازاً افتأمله والفرق انه على التغليب يكون المراد الجراح وغيره ولكن غلب الجراح فغيره بانتزاعه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية وما يدل على التغليب وان المراد اعم سياقه لقوله الا ترى جراح او مقتل وقوله

ومنه الضرب بسوط او عصي والتغليب من قبل المجاز وآثره لانه ابلغ كما تقر في محله انتهى (قوله لا اختلاف أنواعها) اي باختلاف افرادها ع (قوله واقتل ظالم) أي من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا او مؤمناً ولا مانع منه لكن ينبغي ان افرادهم متفاوتة فقتل المسلم أعظم انما من قتل الكافر وقتل الذمي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وقد يشهد لاصل المقارن قوله لقتل مؤمن أعظم الخ أما الظلم من حيث الاقيمت على الإمام فقتل الزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام به بهما فيدعي ان لا يكون كبيرة فضلاً عن كونه أكبر الكبائر * (قائمه) * القتل على خمسة أقسام واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح



* (كتاب الجراح) *

هو بكسر الجيم جمع جراحة غلبت لانها أكثر طرق الزهوق والجناية أعظم منها ولذا آثرها غير المشمولها القتل بسم او مقتل او حرق وجعلها لا اختلاف أنواعها الا ثمة والقتل ظلماً كبير البكائر بعد الكفر وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا والاخرة ولا ينضم

فالاول قتل المرتد اذا لم يقب والحربي اذا لم يسلم او عطي الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريه الكفار اذا لم يقب والله ورسوله أي فان سبهم لم يكره ويكون قتله كقتل غيره من الحربيين والرابع قتله اذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه مخير فيه كما سبأني وأما قتل الخطاف فلا يوصف بجرام ولا حلال لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كقتل المخزون واليهية انتهى شرح الخطيب قلت لكن ينبغي ان يراجع ما ذكره في قتل الامام الاسير فانه انما يقتل بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احمق ان يكون قتله واجبا ان ترتب على عدمه مفسدة ومندوب ان كان فيه مصلحة يترجى على الترك بل يحقت الوجوب مطلقاً حيث ظهرت المصلحة في قتله (قوله وموجب) أي محقق ومثبت لاستحقاق العقوبة اذ لا يجب علمه تعالى شيء ولا يلزم من استحقاق العقوبة حصولها ومن ثم قال ولا ينضم الخ

(قوله او العفو) شامل للفروع على
الدية فتح وبه صرح الشارح
(قوله واخذ الدية) أى فى قتل
لا يوجب القود وعليه فالعفو عن
القصاص مجازا او على الدية سقط
الطلب عن القاتل فى الآخرة
وظاهره وان لم يأخذ الوارث منه
الدية فليراجع (قوله لا يتبقى
مطالبة أخرى) ظاهره لا للوارث
وللا مقتول قال ابن القيم
والحقيق ان القاتل يتعلق به
ثلاثة حقوق حق لله تعالى وحق
للمقتول وحق للولى فاذا أسلم
القاتل نفسه طوعا واختيارا الى
الولى لماعانى ما فعل خوفا من الله
تعالى وقوة فهو حاسط حق الله
بالتوبة وحق الاولياء بالاسقياء

دخوله في النار ولا يخلدوا هم إلى الله ان شاء عذبه وان شاء عقره ثم قيل توحيه
والادب في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
القتصاص وأخبار كثير الصحيح اجتمعوا السمع الموثقات فيل وما من يارسول الله
قال الشرك بالله والنهر وقتل النفس التي حرم الله الابالحق وأكل الربوا وكل مال
الميت والمتولى يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وخبر سئل صلى الله عليه وسلم
أي الذنب أعظم عند الله قال ان تجعل لله ندا وهو خالق قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك
تخافه ان يطعم معك رواه الشيخان وخبر يقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا
وما فهم ارواه أبو داود باسناد صحيح بالقود او العفو أو أخذ الدية لا تفي مطالبه اخروية
وما فهمه كلام الشرح والروضة من ثباتها محمول على حقه تعالى اذ لا يقطع الاوبة
صحيحة ويجرد المتكئين من القود لا يقيد الا ان انضم اليه ندم من حيث المعصية وعزم على
عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة (الفعل) كالخمس ولذا أخبر عنه
بثلاثة (المزق) كالفضل لكنه لا يفهم له لانه باقى له تقسيم غيره كذلك ايضا (ثلاثة)
لهم وهم الخبير الصحيح الا ان في قتيل عمدا خطأ فيقتل السوط والعصا مائة من الابل منها
اربعون خلقة في بطونها والولاء وصح ايضا الا ان دية الخطا شبه العمد ما كان باسوط
والعصا مائة من الابل (عدو خطا شبه عمد) ما لا يخدم كل منهم ما شها
وسباني حد كل (ولا تصاص الا في العمد) لا يعرف الخطا الالية ومن قتل

او الصلح والعفو وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبد التائب ويصلح بينه وبينه اقربى وهو لا يشارك قوله لا بقرى
مطالبة آخر وينبغي ارجاعه على ان عدم المطالبة التعويض لله اياه (قوله من بقاتها) أى المطالبة الاخرى (قوله لا يقيد) أى فى
التوبة (قوله على عدم العود) أى مثله (قوله الفعل كالجنس) وفى نسخة للجنس أى ولا م الفعل للجنس ثم المراد أقسام الفعل ثلاثة
والاثنان الجنس حقيقة واحدة لا تعدد فيها ولا تكثر (قوله لانه باقى) أى المصنف (قوله تقسيم) وحديثه فلا اعتراض عليه فى التقسيم
بما ذكره فتح ولعل وجهه انه الذى ثبت فيه القصاص والدية الاتية ما عرفت وقد لا يجب فيه ذلك (قوله كذلك) أى ثلاثة أقسام
(قوله تقسيم السوط) هو بالجبر بدل مما قبله (قوله فى بطوننا) اولادها) مقصده كاشفة فى المختار الخلف بوزن الكتب المفاض وهى
المعامل من النوق الواحدة خافعة بوزن تكرر (قوله الا ان دية الخطا) عطف على قوله الا ان فى قتل عمد الخطا الخ (قوله فيه) حال
من مائة لتدفع اعلمها (قوله فيه مائة) خبر ان (قوله وشبه عمد) أى وهو من البكر كالعمد (قوله لاخذ من كل منهما اشباها) وهو
من العمد قصد الفعل والشخص ومن الخطا كونه لا يقتل غالبا

(قوله وشبه العمد) عطف على قوله بخلاف الخطأ الخ (قوله للتبرين المذكورين) هما إلا أن في قتل عمد الخطأ الخ والثاني إلا أن
دبه الخطأ شبه العمد الخ وقوله وهو أي العمد (قوله يعني الإنسان الخ) أي باعتبار كونه إنسانا ولا يخرج صورة الفعلة فتح
ومراد بالإنسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقا لأنه لم يثبت عن الشارع عدم شيء (قوله بما يقتل غالبا) أي بالنسبة
لذلك الشخص فتح (قوله فقتله) اغتزاله لانا لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا يلزم من اصابته قتله فلا يلزم قوله فيه القصاص (قوله
هذا أحد للعمد) قد ياترم أنه أحد للعملة الموجب للقود وبما لا امر أنه ترك قتل قديم ومفهومين من المباحث الآتية وهو من الحدوث
القرينة انتهى فتح (قوله زديفيه) أي الحد (قوله شاهديه) أي واحد كان أو متعددا (قوله وغير مكافئ في) نحو رجمه فظفر فان
قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئلة الوكيل ان أراد ولو في الواقع انتهى فتح وقد عني ايراد الوكيل لان لشبهة في القتل أي
شبهة (قوله وايراد هذه) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عطف قوله ولا قصاص الا في العمد

هو نفس العمد الموجب للقصاص
فالايراد صحيح قلت قوله ولا قصاص
الا في عمد لا يقتضي وجوب
القصاص في كل عمد فلا ينافي
اعتبار أمور أخرى باعتبار
القصاص نعم التبادر منه ذلك
فان كان الايراد باعتبار التبادر
فلا غفلة انتهى فتح (قوله عما
قررتاه) أي من قوله هذا أحد
للعمد من حيث هو (قوله وانكلم)
عطف على قوله لاخراج (قوله
وبان المراد به) أي بما يقتل غالبا
(قوله فلا ايراد) او رد على هذا
الجواب ما لو غر زابره يقتل او
غيره فتأمل حتى مات واجيب بان
المراد الآتية من حيث المحل لكن
فيه نظر بالنسبة لقطع الغلة فانه
لا يقتل غالبا وان روى المحل الا

مؤمنا خطأ وشبه العمد للتبرين المذكورين (وهو قصد الفعل و) عين (الشخص) يعني
الإنسان اذ لو قصد شخصا بظنه شجره فبان إنسانا كان خطأ كما يأتي (عما يقتل غالبا) فقتله
هذا أحد للعمد من حيث هو فان أراد تقييدا ليجابه للقود زيد فيه ظلم من حيث الاتلاف
لاخراج القتل بحق أو شبهة بكن أمره حكم يقتل بان خطؤه في سببه من غير تقصير كسعين
رق شاهديه وكن رضى المهدرا وغير مكافئ فقصم او كافأ قبل الاصابة وكو قبل قتل
فيان اغتزاله ليعقروا كل واحد هذه الصور فقتله عما قررتاه والظلم لان من حيث
الاتلاف كان استحقاق جزاؤه فقد نصقن واورد على قوله غالبا ما لو قطع الغلة شخص
فبان فانه يجب القصاص مع انه لا يقتل غالبا واجيب بان المراد به الا لئلا الفعل فلا
ايراد وقوله غالبا ان رجوع الالة لم يردغزالا لبر الواجب للقود لانه سبب كرم على انه بقيد
كونه في مقتدر او مع دوام الالم يقتل غالبا لئلا الفعل لم يرد قطع الغلة سبب لنفس لانه مع
السرابة يقتل غالبا فاندفع ما لم يقطعهم هذا ولو أشار لسان بسكين فخره فاقطع
عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالالة فقطع وان مال ابن العماد الى
انه عمد بوجوب القود (جاء) بل من ما الواقعة على اعم منه ومن المثل الآتي كجوب
ومعير وخصا بالانها الاغدة ايد على أي حنيفة رضى الله عنه بالثاني في قوله لوقته
بعمد وحديث قتل (او من قبل) صحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر برض رأس يهودي
بين حجرين رضى رأس يارية كذلك ورعاية المأثم له وعدم ايجابه شيئا فباردان رجمه انه
قتله لنفس العهد ودخل في قولنا عين الشخص برميها بجمع بقصد اصابة أي واحد منهم

ان يقال ان قطع الغلة مع السرابة يقتل غالبا قوله وقوله غالبا ان رجوع الالة لم يردغزالا لبر الواجب للقود لانه بخلافه
سبب كرم على انه بقيد كونه في مقتدر او مع دوام الالم يقتل غالبا ولا يلزم لم يرد قطع الغلة سبب لنفس بل مع السرابة يقتل غالبا
فاندفع ما لم يقطعهم هذا ولو أشار الخ) هكذا في نسخة وهي أظهر مما في الاصل (قوله من غير قصد) أي ويصدق في ذلك فيه نظر فانه
بما أشار كان قاصدا لعينه بالاشارة ثم خصوص الاشارة التي وجدت منه لا تقتل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصد به ويمكن
حل كلام الشارع على هذا بان يقال لم يقصد عينه بسقوط الالة (قوله كونه غير عمد) أي ويكون شبه عمد لانه قصد الفعل وهو
التخويف الذي لا يقتل غالبا لانه لم يقصد عينه (قوله بدل من ما) أي بدل بعض من كل (قوله لانها) أي الجاني و (قوله بالثاني) (قوله
بالثاني) هو قوله او من قبل (قوله كذلك) أي أي وان لم تكن رقيقة (قوله وعدم ايجابه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيها) أي
اليارية (قوله بقصد اصابة أي واحد) أي فيكون شبه عمد

وقوله قول الخ الفرق محل تأمل قري فليتأمل التأمل في اهل وجه التأمل ان قصد واحد لا بعينه هو عبارة عن القدر المشترك
وهو يتحقق في ضمن كل واحد منهما او كان عامهما هذا المعنى فلا يتم قوله قول الخ وقد يجب بانها لم تقصدوا احدا من غير ملاحظة
العموم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فلم يقصد شيئا من الافراد وان كان وجود الماهية اذا تحقق لا بد ان يكون في واحد الا ان
القصد لم يتعلق به وفريقين كون الشيء خاصا لا وكونه مقصودا وانظر هل مثل ذلك اذا قلت اى عبد من عبيدى فهو حر او اذا
لقيت عبدا من عبيدى فعبدى فخرولى الكل فهل يعنى الجميع في الاولى وواحد منهم في الثانية والاخر به الاقرب انه يعنى
الجميع في الاولى وعبدا لا بعينه في الثانية والتعيين فيه لهو الفرق بينهما ان العموم في الاول صريح وفي الثانية المعلق عليه عتق
عبد والاضافة فيه الاتيين ان تكون للعموم بل قد تكون لغيره من الجنس ونحوه (قوله اذا الحكم في الاول) اى العام وقوله وفي
الثاني اى المطلق (قوله وهذا) الاشارة لقوله لبيان وقع (قوله للمعدوف) اى وهو قصدهما (قوله والمذكور) وهو قصد احدهما
(قوله اورى شخصا) ظاهره ان هذا المثال لما تقدم فيه قصد احدهما ورد عليه ٥ ان قصد كلا من الفعل والشخص غاية

انه ظنه بصفة فبان خلافها اللهم
الا ان يقال اراد بالعين الشخص
مع الوصف وتبدل الصفة
تبدل العين حيث جعلت الصفة
جزأ من سمائها فبح المعنى (قوله
هو مثال) اى قوله اورى شيعة
الخ (قوله ويصح جعل الاول)
اى بان وقع عليه وقوله لما كان
اى وانه قصد فيه تأمل فتأمل
فبح وذلك لان الوقوع وان فرض
نسبة اليه لا يستلزم كون
الوقوع فعلا مقصودا للواقع
(قوله وعكسه) اى وهو قصد
الشخص دون الفعل (قوله
وتصوره) اى تصور قوله وعكسه

بخلافه بقصد اصابة واحد او فردا بين العام والمطلق اذا الحكم في الاول على كل فرد
فرد مطابقة فكل منهم مقصود جله او تفصيلا وفي الثاني على المناهية مع قطع النظر عن
ذلك (فان قصد) قصدهما او (قصد احدهما) اى الفعل وبين الانسان (بان) تستعمل
غالب المحصر ما قبلها فبقصد احدهما وكذا ما تبين جعل معنى كان كما هنا (وقع عليه) اى الشخص
والمراد به الانسان كاسم (فان) وهذا مثال للمعدوف والمذكور على ما تآتى اورى
شجرة مثلا او آدمي آخر (فأصابه) اى غير من قصد فمات اورى شخصاته شيعة
فبان انسانا ومات (خطأ) هو مثال لفقد قصد الشخص دون الفعل ويصح جعل الاول
من هذا ايضا على بعد نظر الى ان الوقوع لما كان مفردا بالواقع صدق عليه ان الفعل
المقسم الثلاثة وانه قصد وعكسه محال والى ذلك اشار الشارح بقوله ونظائر ان فقد
قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وان الوقوع منسوب بالواقع فصدق عليه الفعل
المقسم وتصوره بوضعية بظهوره شبيه فخطأ لصدقه فهو لم يقصد الفعل بالحد وثان المراد
بالفعل الجنس وهو موجوده او عاى لصدقه ظالم ومات به فالذى قصد به الكلام وهو
غير الفعل الواقع به رد ايضا بان مثل هذا الكلام قد يملك عادة وسياق ما يعلم منه ان من
الخطا ان يعتمد روى في رقبه صم قبل الاصابة تنزىلا لاطار والعصاة منزلة لاطار واصابة

(قوله بان المراد بالفعل الجنس) اى لاختصاص الفعل الواقع منه حتى يتقيد بان الشرب بخصوص الحد لم يقصد (قوله وعكسه)
لوهده) اى فهو الفعل هنا وهو مقصود فبح (قوله فالذى قصد) اى الظالم (قوله ليه الكلام) اى هو الكلام (قوله غير الفعل)
لا يخفى انه ليس هنا الا الكلام المهدد به والتأثير به ليس فعلا فها هو الفعل الذى الكلام غير. فبح أقول ويمكن الجواب بان المراد
بقوله وهو غير الفعل الواقع به ان الكلام الذى صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذى يقع من الجاني كاضرب بالسيف وليس
المراد ان المهدد مصدر منه فعل يتعلق بالجنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فعل الشخص ولم يقصد فيها فعلا أصلا
ومن ثم رد بان مثل هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيه مقصودان (قوله قد يملك عادة) عبارة الروض صريحة في ان
التهديد اذا نشأ منه الموت لا يضمن صرح بذلك في باب مروجيات الدية قال شارحه لانه لا يضمن الى الموت ولا يتأثيره ما ذكره
الشارح هنا لانه انما ذكره رد على من جعله تصور الماتنى فيه قصد الفعل دون الشخص ولا يلزم اعتماد ما يقتضيه من الحكم
المخالف لما في شرح الروض (قوله منزلة لاطار الخ) يعنى عن ذلك ان اراد الشخص في تعريض العمد الانسان المعصوم بقرينة
ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم فبح

(قوله لا يقتل) وكذلك القتل غالباً... لم يقصد عنه على ما مر في قوله بخلافه بقصد اصابته واحذر قايين العام والمطلق (قوله اومع ختم) أى او تفضل مع كثرة الشباب (قوله ومنه) أى من شبه العمدة (قوله انضوا) أى تخفوا (قوله او كالتوالي) أى كونه عمداً (قوله لم كان أوله) أى الضرب (قوله لا تخلفا شبه العمدة) هل يوجب هذا مقتضى شبه العمدة أخذاً بما يأتى في شرح والا فلا في الاظهر وقوله ولا قد يشكك عليه قوله الا في علم الحلبات الحال فعمداً أول الضرب الذى ابيع له نظير ما سبق من الجوع والعش وهو غنا عالم لانه ٦ ضارب انتهى فتح وقوله هل يوجب أقول الصامع الجواب (قوله ولا يرد) وجه

من لم يقصد به (وان قصد هما) أى الفعل والشخص وان لم يقصد به بل وان ظن كونه غير انسان (بما لا يقتل غالباً شبه عمدة) ويسمى خطأ عمداً وخطأاً شبه عمداً واهل قتل كثيراً ام نادراً كضربة يمكن إعادة الحاله الهلاك عليها بخلافها فهو قتل اومع ختم اجداً فهو عمدة (ومنه الضرب بسوط او عصا) خفيين بلانوال ولم يكن يقتل ولم يكن بدن المضرب فليسوا ولم يقتل بخوض او برد او صغر ولا فعمدة كالمؤقتة فتضعف وتالم حتى مات فيصدق حده عليه وكالتوالي ما لو فرقوا بقي الم كل لما بعده ثم لو كان قوله ما خلا قوله لا خفف الا شبه العمدة ولا يرد على طرده التميز ونحوه فانه انما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لان تجاوز الاقدامه الى قصده ولا على عكسه قول شاهدين وسبعاً وقال لم انه يقتل بقولنا فانه انما جعل شبه عمدة مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً لان خفا ذلك عليه صامع عذرها به صبره غير قاتل غالباً واذا تقررت الحدود الثلاثة (فلو غر زارة يدين نحو هرم او ضرر او صغير او كبيرهوى مسمومة أى بما يقتل غالباً اخذ من اشتراطهم ذلك في سقمه له ويحتمل الفرق لان غوصهم مع السم يؤثره الاثره الشرب ولو بغير قتل او (بقتل) بفتح التاء كدماغ وعين وحلق وخاصرة واحليل ومثانة ويحان وهو ما بين الحنصة والدر (فعمدة) وان اتى عن ذلك الم وروى لم يصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (وكذا) يكون عمداً غرضاً (بغيره) كالهوى وروى (ان تورم) ليس يقيد كما صرح به (وتالم) تألما شديد ادمه (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر اثر) بان لم يشد الام او اشتد ثم زال (ومات في الحال) او بعد من زيار عرفاً فيما يظهر (فتشبه عمدة) كالضرب بسوط خفيف (وقيل له عند) كبحر صغير ورد نظير الفرق (وقيل لاشئ) من فصاح ولادية احالة للموت على سبب آخر ورد بانه تجسسهم اذ ليس بالوجود له اولى بحاله وجود وان خفف (ولو غر زها فيما لا يؤلم كخدة عقب) فمات (فلاشئ يحال) لان الموت عقبه موافقة قدر وشرح بما لا يؤلم ما لو بالغ في ادخاله فانه عمدة وابانه فالتعلم خفيفة وسق سم يقتل كثيرا لا غالباً كغرضها بغير مقتل وقياس ما مر ان ما يقتل نادراً كذلك (ولو) منعه سبب محتمل النصد او دخن

الورود انه يصدق عليه قصد الشخص والفعل بما لا يقتل غالباً مع انه خطأ (قوله صبره) هذا ممنوع منه وانما لو قال صبره في حكم غير القاتل غالباً كان له نوع قريب فتح والخمير في صبره واجمع للفعل الصادر منه او هو الشهادة (قوله نحو هرم) أى كريض (قوله او كبيرهوى مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بما يقتل غالباً) هذا هو (العمدة) (قوله اشتراطهم ذلك) الاشارة راجعة اقوله بما يقتل غالباً (قوله لان غوصها) علة للفرق (قوله وان اتى عن ذلك الم وروى) ظاهره الرجوع الى جميع ما مر من قوله يدين نحو هرم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غر زها في جادة عقب من الهرم ونحوه (قوله لذلك) أى اصدق حده عليه الخ (قوله بغير عرفا) أى بخلاف الكثير انتهى فتح أى فانه لا شئ فيه (قوله كبحر صغير) أى بعمل

تغلب فيه السراية وبهذا اتضح قوله ورد الخ لان موته بالمرحاة المذكورة قرينة ظاهرة على انه منها (قوله ولا عليه) أى ولا كفارة ايضاً (قوله لا وجود له اولى) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والحاله عليه موافقة لاصل برائة الذمة وهذا السبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم فتح (قوله وابانه فلتة) قال في شرح الرض بكسر الفاء ومنه ما مع اسكان اللام فيما فتح (قوله بغير مقتل) أى فان تأثر وتالم حتى مات فعمدة ولا تشبهه (قوله وقياس ما مر) أى من نحو الزارة بغيره قتل فانه في حد ذاته لا يقتل غالباً لكن ان تألم حتى مات فعمدة ولا تشبهه على ما مر (قوله ان ما يقتل نادراً كذلك) أى فيه التفصيل

(قوله او عراه) أي ومنعه الطلب لما يتدنا به (قوله او اعراه) المناسب لما قبله ان يقول او نعه لكنه قصد التنبه على جواز اللغتين وعبارة الاختاروعري من ثمانية بالكسر عري بالضم فهو عارو عريان والمرأة عريانة وما كان على فعلان فؤنته الياء او اعراه وعراه تعري (قوله او بردا) أي اوضيق نفس مملان الذئبان اوزنى الدم من منع السد (قوله باثني وسبعين ساعة) فمع ما المراد بالساعة هنا انتهى أقول المراد بهم الفلكية وجلة ذلك ثلاثة أيام بلياليها (قوله ابن الزبير) واسمه عبد الله لأنه المراد عند الإطلاق (قوله خمسة عشر يوما) عبارة الدميري سبعة عشر يوما (قوله لان كل نضو كذلك) ٧ أي يتأثر بغزاة الإبر (قوله فعمد) وقع السؤال عما لو منعه البول

فإن هل يكون عمدا أم وجبا للقد كالأوجس ومنعه الطعام أو الشراب والطلب أولا كالأخذ طعامه وشرا به بمقارفة فأت لأنه لم يحدث فيه صنعا أقول الظاهر في هذه التفصيل كان يقال ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول وضمت عليه مدة يوت مثله فيها غالبا فهو كالوجس ومنعه الطعام أو الشراب والطلب وان لم يربطه بل منعه باليد مثلا كان راقبه وقال ان يأت قتلتك فهو كالو أخذ طعامه في متاراة فأت لأنه لم يحدث فيه صنعا ويأتي ان من العمدا أيضا ما لو أخذ من العرق جرابه مثلا يعتد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأن يعرف العوم أم لا (قوله وان علم) يفيد انه لو طالت المقارفة وكان لا يخرج منها الا بعد مدة يوت مثله فيها لم يعتد لكن قال الأذري في هذه المجسمة الضمان ثم رأيت قوله

عليه فأت أو (حبسة) كان اغلق عليه بابا (ومنعه الطعام والشراب) او احدهما (والطلب) لذلك او عراه (حتى مات) جوعا وعطشا او بردا او منعه الاستظلال في الحر (فان مضت مدة) من ابتداء منعه او اغراه (يوت مثله) فيم أعا الجوعا وعطشا (او بردا) ويحتمل باختلاف حال الحبوس وازمن قوته وسرا وضدهما وحسد الأطباء الجوع المهلك غالبا باثني وسبعين ساعة متصلة واعتراض الر ويأتي لهم بواصلة ابن الزبير رضي الله عنهم ما مثله خمسة عشر يوما مر دونه امر نادر ومن حيز الكرامة على ان التعريج في التقليل يؤدي أصغر فذلك كثير او يصح عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لان العبرة في ذلك بعمان شأنه القتل غالبا ولا يشافيه اعتبار خوفه أو كراهه لان كل نضو كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو ظاهر (فعمد) احالة للالاء على هذا السبب الظاهر وخرج بحبسه ما لو أخذ بمقارفة قوته او لبسه او ماء وان علم هلاكه ومنعه ما لو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفا وحزنا او من طعام خوف عطش او من طلب ذلك اي قد سبقوا حاجته لذلك فيما يظن فلا قد يدل ولا ضمان حيث كان حرا لانه لم يحدث فيه صنعا في الأول وهو القائل لنفسه في البقية قال النوراني وكذا لو أمكنه الهرب بالشاطرة فتركه اما الرقيق فيعتنه باليد وأخذ الأذري من قولهم لانه لم يحدث فيه صنعا بان قضيه انه لو اغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمته وفيه نظر ممنوع لانه في أخذ الطعام منه متعمك من أخذ شيء بخلافه في الحبس بل هي داخله في كلامهم وقوله هذا في متاراة في كنه الخروج منها اما اذا لم يكن له أطولها أو زمانته ولا طارق في ذلك الوقت فالمتجه وجوب التودد للحبوس مر دود سخا في الكلامهم (والا) بان لم يمت تلك المدة ومات وهو بالجوع مثلا لا يجوهم (فان لم يكن به جوع وعطش) أي او عطش (سابق) على حبسه (فشبهه عمد) وعلم من كلامه السابق انه لا بد من مضي مدة يمكن عادة حالة الهلاك عليها فياهم عوم والاهنا غير مراد (وان كان) به (بعض جوع وعطش) الواو يعني او كما مر سابقا (وعلم الحابر

وقوله هذا في مقارفة الخ (قوله في الأول) هو قوله ما لو امتنع من تناول ما عنده (قوله وكذا لو أمكنه الهرب) أي لانه ان (قوله اما الرقيق) محترز قوله حيث كان حرا (قوله وفيه نظر) من كلام الأذري (قوله ممنوع) لكن قد يرد بما قاله الأذري ما أفهمه قول المصنف أولا والطلب لذلك من انه اذا لم ينعمه من الطلب لا قصاص عليه (قوله بل هي داخله في كلامهم) أي فمضن (قوله وقوله) أي الأذري (قوله مر دود) أي فلا تودد وقام ذلك انه لو قطع على أهل قامة ما عبرت عادتهم بالشراب منه دون غيره فأت اعطشا انه لا قصاص لانهم يسيل من الشرب من غير دلو بعشقة فان تعذر ذلك فليس من المانع للماء (قوله وهو) أي الموت

(قوله فيجب نصف دية) أى دية شبه العمد (قوله وهو جاهل مرضه) أى فيضمنه ضمان عمد (قوله وهى) أى المباشرة (قوله والاول) أى السبب (قوله ما أثر فيه فقط) ٨ أى بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يعمله بذاته وبعبارة فح وان أثر في

حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب
أى أى كالمس فانه يؤثر حصول
الام الذى يؤبى بجهت زهوق الروح
(قوله ان السبب قد يغلب) أى
المباشرة (قوله وموجبه) أى
القود (قوله لا الكذب) أى
امس موجب الكذب (قوله ومن
ثم لو تيقنا كذبهم الخ) يتأمل
موقع هذا الكلام فانه يحصل
من كلامه ان شرط وجوب
القصاص الرجوع مع الاعتراف
بعمد الكذب وبالعلم انه يقتل
بشهادتهم فان تحقق هذا الشرط
وجب القصاص ولا أثر لما عدا
المذكورة وان لم يتحقق لم يجب
ولن انتفت المشاهدة المذكورة
فليتأمل وقد يجب بان المراد
انهم اذا لم يعترفوا بالعمد
وشاهدنا المشهود بقتله حيالهم
يجب القصاص لاحتمال الغلط
وعدم التعمد ولا يخفى عدم
مساعدة العبارة عليه (قوله
فلا قصاص) وعلى القاتل دية
عندى ماله كالبائى فى شرح قول
المصنف ولو الفاء فى ما عفرق
فالتعديده حوت الخ (قوله قتل
الاول) أى من قال تعمدت انا
وصاحبى (قوله فى ما لهم) أى
الشهود (قوله ان لم تصدقهم) أى
فان صدقهم فالدية تحلى العاقلة

الحال فعمد) لشول حده السابق له اذا افترض ان مجموع المدتين بلغ المددة القاتلة وانه
ما ت بذلك كاعلم من كلامه (والا بان لم يعلم الحال) (فلا يكون عمدا) (فى الاظهر) لا انتفاء
قصد اهلاكه ولم يأت به ليل شبهه فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالامر من والثانى
هو عمد فيجب القود لحصول الهلاك به كالضرب المربى بضرب يابى له كدون العصى وهو
جاهل مرضه ورد بان الضرب ليس من جنس المرض فيمكن احواله الهلاك عليه والجوع
من جنس الجوع والقدر الذى يتعلق منه نصفه لا يمكن احواله الهلاك عليه حتى لو ضعف
من الجوع فضرر بعضه باقتبال مثله وجب القصاص (ويجب القصاص بالسبب)
كالمباشرة وهى ما أثر في التلحق وحصله والاول ما أثر فيه فقط ومنه منع نحو الطعام
السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل له بل يحصل التلف عنده بغيره وشوق تأثير ذلك
الغير عليه كالخمر مع التردى فان المحرق هو التخلط بجهة الحفرة والحصل هو التردى فيها
المتوقف على الحفر ومن ثم يجب به قود مطلقا وسيعلم من كلامه ان السبب قد يغلبها
وعكسه وانهم اذا قد يغتد لان ثم السبب الملبس كالاراء وما عفرى كقديم الطعام
بالسهم الى التيقن وما شرى كشهادة الزور (فلا يشهد) على آخر (بقصاص) أى
موجبه فى نفس او طرف او بركة او مسرفة (قتل) او قطع بأمر الحاكم بشهادتهم (ثم
وجعا) عنها ومثلها المزكيات والثانى (وقال لا عمدنا) الكذب فيه واعلم انه يقتل به
او قال كل تعمدت الكذب او زادوا علم جالس صاحبى (ثمهما القصاص) فان عفى عنه
فدية مغلفة لتسليمها الى اهلا كعبا يقتل غالبا وموجبه من كذب من الرجوع والتعمد
مع العلم لا الكذب ومن ثم لو تيقنا كذبهم باننا شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص
لجواز عدم تعمد هما ولو قال أحدهما تعمدت انا وصاحبى وقال الآخر اخطأت
او اخطأنا او تعمدت واخطأ صاحبى قتل الأول فقط لانه المبرر وجب القود وحده فان
قالا لم يعلم انه يقتل بقولنا قبل ان امكن صدقهما القرب عهدهما بالاسلام او نشهدنا
بسادية بعدد قن العلماء قال الملقبى او قالا لم يعلم يقول شهدنا لوجود مرضنا يقتضى
رداها والحاكم كصبرى اختيارنا فيجب دية شبه العمد فى ما لهم ان لم تصدقهم العاقلة
(الا ان يعترف الولي بعلمه) عند القتل كفى بالمرء (بكذبها) فى شهادتها فلا قود عليها
بل هو اولى الدية المغلفة عليه وحده لا لقطعان تسليمها وبالها تمسما بعلمه فصارا شرطا
كلامه مع القاتل واعترافه بعلمه بعد القتل لا اثر له فيقتلان واعتراف القاضي بعلمه
بكذبها حين الحكم او القتل موجب القتل ايضار جمعا لم لا يحمل ذلك كاهام بعترف
وارث القاتل بان قتله حق ولو رجع الولي والشهود فسيأتى فى الشهادات وخرج بالشاهد
الراوى كالمواشكك قضيه على حاكم فروى له فيها خبرا يقتل به الحاكم ثم رجع

(قوله واعترافه) أى الولي (قوله بعد القتل) صله علمه والمراد القتل للبائى (قوله ما لم يعترف وارث
القاتل) أى القاتل الاول وهو الذى قتلناه بشهادة البينة

(قوله فلا قصاص) أي ولادية وان لم يكن أهلا للرواية وكذا القاضي لاقصاص عليه حيث كان أهلا لاخذ من الحديث بان كان مجتهدا ولا اقتص منه (قوله وقياسه كما في حق الخ) أي في عدم وجوب شيء عليه (قوله فأنتاه بالقتل) أي ولو قال تعدت الكذب وعلمت انه يقتل بانثاني (قوله ثم رجع) أي المتي (قوله او يجنوننا) أي وليس له تمييز كما يعلم من كلامه الا في (قوله لانه الجاهل الى ذلك) أي لان الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حاله الاكل وعدمه فكان التقديم له الجاهل عابدا (قوله وقول الشارح) مبتدأ أخيره قوله أي وان لم يقل كان مراده ٩ من هذا انه ليس المقصود من الغاية

جعلها أولى بالحكم مما قيلها بل المراد بها مجرد التعميم والافجود هذا التقدير لا يرفع السؤال فان من جعله غاية فقد رد ذلك لكنه اعتبر كون الغاية أولى بالحكم وهو محل المناقشة (قوله لم يؤثر تقريره) أي لم يؤثر اطلاقه حتى يجب القصاص فاكتفى في التأثير بضعف تأييده بالدية (قوله لليهودية) أي لادليل في قتله المذكور وعلى وجوب القصاص (قوله التي سمته) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) علمه اقراره ولادليل (قوله فالرسول) أي الذي ارادته بالاشارة (قوله قرينة) أي حيث لم يقتله بأحد السم الذي قتلت به فبأنه ان له قتله على السم الذي قتل به ما لم يكن مهتر لا يمنع الفصل والظاهر ان ما ضلنا لم يكن مهتر لا يمنع ثم تأخر موت بشرمة عن أكل السم (قوله لتضمها العهد) أي لالكونه اضعفت بالسوم (قوله وتأخير) أي

الراوي وقال تعدت الكذب فلا قصاص عليه كما نقله في الروضة كاصها قبيل الديات عن الامام وغيره خلافا للبعوي في فتاويه وقياسه كما في حق بعض المتأخرين ما لو استفتى القاضي شخصا فاقامه بالقتل ثم رجع (ولو ضيف بمسوم) يعلم كونه يقتل غالبا (مريدا) غير مميز كما قبله الامام وغيره ونقله الشيخ ابو حامد عن النص (او يجنوننا) او يجهلون امره فأكله (فمات) منه (وجب القصاص) لانه الجاهل الى ذلك سواء قال له هو مسوم ام لا وقول الشارح وان لم يقل هو مسوم أي وان لم يقل الضيف لوليه ما عند مطالبته بالقصاص هو مسوم فيجب القصاص عند قوله هو مسوم بالاولى على ان جماعة من أئمة العربية قرروا ان الغاية تكون معطوفة على تقييد ما بعد هاقنا: بركلامه يجب القصاص سواء قال هو مسوم ام لم يقل أي بالميزان كالبالغ وكذلك يجنون له تمييز كما قاله البغوي (او بالغاعاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فمات (فدية) شبه العمد لتساوله باختياره فلم يؤثر تقريره (وفي قول قصاص) لتقريره كالأكراد ورد بان في الأكراد الجاهلون وهذا لادليل في قتله صلى الله عليه وسلم لليهودية التي سمته بخير لمعات بشرضى الله منه لانهم اتفقوا على انهم لم يسموه بل ارسلت به اليهم وبفرض التضييف فالرسول فعله قطع فعلمها كالمسك مع القاتل وبفرض انه لم ينطعه فعند رعاية المماثلة هذا بخلافها مع اليهودي السابق قرينة على انه قتله لتضم العهد بذلك على ما يأتي آخر الجزية لالاقدود وتأخير الموت بشر بعد العفو والتحق عقلم الحناية التي لا يليق بها العشر حيث لا يقتله اذا مات والحاصل انها واقعة حال فعليه بحقة فلا دليل على فيها (وفي قول لا شيء) تغليب الامانة ورد بان محل تغليبها حيث اضحل السبب معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا ما اذا علم فهدر لاهلاكه نفسه (ولودس سما) بتثليث اوله (في طعام شخص) مميز وبالغ على ماهر (الغالب) كامننه أو كاهلا نالحال (فهو الاقوال) فعليه دية شبه عمد على الاظهر لما مر وخرج بقوله في طعام شخص ما لودسه في طعام نفسه فأكل منه آخر عاقبته الدخول عليه فانه يكون هذا رواؤا د على

٢ به سا تأخير قتلها (قوله فلا دليل فيها) لان من قواعد ما مضى الله عن ان وقائع الاحوال اذا نظر فيها الاحتمال كسأهاتوب الاجال وسقطهم الاستدلال (قوله مما تثليث اوله) لكن الافصح القبح ويليها الضم وان هذا الكسر به عليه البرهان الجلي في حواشي الشفاء (قوله مميز) انظر لو كان غير مميز رأيت في فتح لم يسكن حكم غير المميز بل هو وجوب القصاص كما لودسه انتهى ومفهوم الشارح وجوب القصاص (قوله فأكل منه) أي من غير تقديم لمن صاحب الطعام ومن التقديم وضع السرقة بنفسه على وجهه تقضي العادة فيه بأنه اذن في الاكل لتغريبه عرفا ما لو وضعها غيره كعادته فالضمان على الواضع دون المالك ولو بامره أخذ ما تقدم من ان تقديم الرسول قطع فعل اليهودية

(قوله مطلقا) اى سوامندرا كما وامتوى الامران (قوله وفيه سم) من تمة كلام القائل (قوله ولادية) اى ولا كفارة ايضا (قوله وهو) اى الشارب (قوله وجب القصاص) اى على المكروه (قوله يخلف العالم) اى الشارب العالم (قوله صدق) اى وعليه دية عهد لانه قصد القتل والنقص بما يقتل غالبا ويحتمل ان عليه دية خطائهم رأت ابن عبد الله اقتصر على الاحمال الثانية (قوله وادعى) اى المؤجر (قوله ١٠ وجب القود) عملا بالدية (قوله صدق بيئته) اى فى ثاقبه لا يقتل غالبا فعليه

دية شبهه عهد (قوله وفيه سم) اى وان كان المؤجر صيدا (قوله قال قود) اى وان كان المؤجر بالعا عاقلا (قوله عليه) اى يوجب القود على المكروه (قوله محمول على هذا) اسم الاشارة واجمع الى قوله لا عالم (قوله فلا ضمان عليه فى النفس) اى وعليه ضمان الجرح (قوله بسكون غنه) لعله فى ضبط المصنف كذلك والافلاتة من السكون بل يجوز الفتح مع التشديد فى المختار أغرقه غيره ففرق فهو مغرق (قوله فان لم يحسنها) ظاهره وان ظن الملقى منه انه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه عدم بضعة الفعل وقياس ما مر من اشتراط علم المصنف بكون السهم يقتل غالبا انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل يجب فيه دية خطا نظير ما مر عن ابن عبد الحق (فرع) ولو امر صغيرا يستقى له ماء فوقع فى الماء ومات فان كان عيضا يستعمل فى مثل ذلك هدر ولا ضمانه عاقلة

اصله الغالب اكلمه منه تعالى للشرحين ولم تعرض لها الا كقولنا لاجل جريان الخلاف لى ابقى القول بوجوب القصاص والا فالواجب دية شبه العهد مطلقا كما به على ذلك الوالد رحمه الله تعالى وان وقع الكثير من الشراح انه احتريزه بحالو كان اكلمته نادرا فيكون هدر او لوقال له اقل كل هذا الطعام وقسمه ثم فأكاه ومات لم يجب قصاص ولادية كما نص عليه فى الامور من به المارردى ولو ذكر آخره على شربه وهو جاهل بكونه مما فشر به ومات وجب القصاص بخلاف العالم بذلك فان ادعى القاتل جهله بكونه سميا وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق والا فلا كما قاله المتولى او بكونه قاتلا وجب القصاص حيث كان الا كل غير يميز ولو قامت بينة بان ما اوجره من السم يقتل غالبا وادعى عدمه وجب القود فان لم تكن صدق بيئته ولو اوجر شخص سميا لا يقتل غالبا فشبهه عهد او يقتل مثله غالبا فالقود وكذا كرا مبلجل عليه لا عالم وكلام اصله الى الرضة هنا محمول على هذا (ولو ترك الجرح علاج جرح ماله فأت وجب القصاص) لان البرء غير موقوف به وان عالج ومن لم يترك عصب القود الجنى عليه به فلا ضمان عليه فى النفس لانه القاتل لنفسه وسياقى قبل الختان حكمه له الهلاك من فعل الطبيب (ولو القاه) اى المميز القاتل ودعى الحركة كما هو ظاهر (فى مان) جاروا كما ومن اقتصر على الثانى او اذبه التمثيل (لا يعدم مغرقا) بسكون غنه (كسبط) يمكنه الخلاص منه عادة (فحك فيه مضطجعا) مثلا مختارا لذلك (حتى هلك فهدر) لا ضمان فيه ولا كفارة لانه الملهة لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة فى تركه ما اذا لم يتصرف بذلك لكونه التام مكتوما فامتنع من دفعه (او) فى غناه (مغرق) مثله (لا يخلص منه) عادة كجبة وقت هيجانها فهدر مطلقا (او) بسباحة) بكسر أوله أى عوم (فان لم يحسنها) او كان دفع احسانها (مكتوما او قوما) اوضعا فلهالك (فهدر) لصدق حده حينئذ غلبه (وان منع منها) وهو يحسنها (عارض) هدر الانثاء (كرج وموج) فأت (قوله عهد) اوقبله فهدر لان القاء فيه مع عدم تحمكه منه هلك غالبا (وان امكنه فتركها) خوف او عنادا (فلا دية) ولا كفارة (فى الاظهر) لانه الملهة لنفسه اذا انصل عدم الدهشة ومن ثم لم ينسب اليه الكفارة والثانى يجب لانه قد تمتعه من السباحة دهشة وعارض باطن (او) القاه (فى تاريخه) الخلاص منها (فحك

الامر ولو فرس من يحمل اى من انسان او دابة وجلا فغرك وسطه المغمول فكا كراهه على الرمي انتهى فى والد الشارح على شرح الروض (قوله اوقبله) اى قبل الاقام (قوله ومن ثم لم ينسب) اى لم ينسب اليه الكفارة لفته نفسه (قوله وعارض باطن) اى خفى (قوله او القاه فى نار) (فرع) اوقدت امرأة نار او ترك ولدها الصغير عندها وزهبت فرب من النار واحترق بها فان تركته بوضع فقد قصصه بتركه كفاه خبثته والافلا هكذا قاله بعض أهل العلم وهو حسن ثم انتهى فى ضمان بدية العهد

(قوله هنا) اى فى مسئلة النار وقوله لائم اى فى مداواة الجرح (قوله صدق) اى الوارث بينه على القاعدة انهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلايين كان محمولا على التصديق بالبين ويكفيه عين ١١ واحدة لانه انما حلف على عدم قدرته

على التخلص لاعلى ان الملقى قتله وارز لم ين دعواه عدم القدرة (قوله والتردية) اى والحال (قوله اى مكان عال) تفسيرى ادولا فالشاق كائى المختار الجبل المرتفع اى والالقاه منه يقتل غالبا (قوله كيجنون) حال من غير الاهل فينجو به الحربى الاق (قوله واقود على الاول) لعله فى غير الحافر لما مر من انه لم يتصور قود على الحافر وقوله ضار اى كل من الجنون والسبع اخذ من قوله الاق ضار من سبع الخ (قوله اوحية او مجنون) اى فان القصاص على الملقى (قوله وانما رفع عنه) اى المسك وما عطف عليه (قوله يكونون آلة) اى فيضن الجنون حيث لم يكن ضارا ويهدر المقل عند قتل الحية او السبع له فلا قصاص على المسك ولا دية ولا كفارة (قوله فقهه) اى مثلا (قوله ملتمز) اى للاحكام (قوله فلا قود على الملقى) اى ولا على الحربى ايضا (قوله وان جهله) اى الملقى (قوله كالألقاه) اى فعله القود (قوله من غير الوجه الذى قصد) وهو الاغراق (قوله ثم بان المشهود بقتله حيا) اى فانه لا قصاص على المتشاهد وعلى المتقص دية عدى ماله (قوله مالم يعلم ان به حوتا) اى فلو ادعى الولى علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بينه لان الاصل عدم العلم وعدم التعمان

فقى وجوب (الدية القولان) اظهره مالا (ولا قصاص فى صورتين) الماء والنار (وفى النار) وكذا الماء ومن ثم استويا فى جميع التفاصيل المذكورة (وجه) وجوبه كالألقاه مكنه دواء جرحه ويرد بظهور الفرق بالوقوف لائم أما اذا لم يمكنه التخلص لعظمها أو نحو زمانة فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فانكر الوارث صدق لان الظاهر معه والماء النار مثال ولو اقام مكتوبا او به مانع من الحر كة بالساحل فزاد الماء واغرقه فان كان يحمل تعلم زيادة فقهه غالب لعدم اواندرا فقهه اولا يتوقع زيادة فيه فائق سيل نادرا غطأ (ولو أسسك) شخص (فقتله آخر أو حفر بئر) ولو عدنا (فرداه فيها آخر) والتردية يقتل غالبا (والقاه من شاق) اى مكان عال (فتلقاه آخر) بسيف (فقدته) به نصفين مثلا (فالقصاص على القاتل والمردى القاتل) الاهل (فقط) اى دون المسك والحافر والملقى يغبرى الممسك صوب البية فى ارساله وضح ان القاتل اسناده وقطع فعله أثر فعمل الاول وان لم يتصور قود على الحافر لكن علمه م الاثم والتعزير يل والضممان فى القن على المسك وقراه على القاتل أما غير الاهل كيجنون وسبع ضار فلا أثر له لانه كالألقاه والقود على الاول كما قاله ابن الرفعة كالألقاه م ثرا سبطها ضار من سبع اوحية او مجنون وانما رفع عنه الضمان الحربى لانه لا يصلح ان يكون آلة لغيره مطلقا بخلاف أولئك فانهم مع الضرورة يكونون آلة لامع عدمها ولا يرد على المصنف تقديم صبي لهدف خاص به منهم رام بحيث يجب القود على المقدم دون الرامى لانما تبع ذلك بل ان كان التقديم قبل الرامى وعلم الرامى فهو عا لمجن فيه لان الضمان على الرامى فقط اوبعد فهو عا لمجن فيه ايضا لان المقدم حينئذ هو المباشر للقتل (ولو اقام فى ماء مفرق) لا يمكنه التخلص منه فقتله ما تمزق قتل فقط لقطعه اثر الألقاه الحربى فلا قود على الملقى لما مر ألقاه (فالتقمة حوت) قبل وصوله للماء اوبعد سواء أعلم بضراره ام لا لانه اذا التقم فتمما بقتله بطبيعته فلا يكون الاضاريا كاشملا اطلاقهم (وجوب القصاص فى الظاهر) وان جهله لان الألقاه حينئذ يغلب فيه الهلاك فبقطر الماء هلك كالألقاه مثير فيها نضل منصوب لا يعلم به بخلاف ما لو دفعه دفعا خفية فوقع على سكين لا يعلم افعاله دية شبهه عذ والثانى وهو من تخريب الجوع من صورة الألقاه من شاق تجب الدية لان الهلاك من غير الوجه الذى قد دفعت فيه شبهة فى نفي القصاص ولو اقتصر من الملقى فقتل الحوت من ابتله ساءا وجبت دية المقتول على المتقص دية عدى ماله ولا قصاص للشبهة كما أفتى به والده رحمه الله تعالى كالألقاه م دية شبهة جوب قود فقتل ثوبان المشهود بقتله حيا يجامع انه فى كل قتل بحجة شرعية ثوبان خلافها (او غير مفرق) فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمة (فلا قود بل دية شبهة عدى مالم يعلم ان به) وتأبى التقم والا فالقود كالألقاه م اياه كما مر ح به فى الوسيط (ولو اكرهه على) قطع او (قتل) لشخص بغير

علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بينه لان الاصل عدم العلم وعدم التعمان

(قوله فاهمه كالاكرام) نعم لا تزل امرام وزعيم بغاة حيث لم يعمل المأمور وظلمه فلا ضمان عليه ولا كفارة وإن كان ظلمه انتهى
 كذا في نسخة ولعل صورتها ان القاتل لم يخش سطوة الاسرار فلا يخالف ما قدمه (قوله الا يضرب شديد) اي بحيث يخاف منه
 الهلاك كما يؤخذ من سم على من هجم الا كراهنا ان يحصل بالتمديد القتل او غيره مما يقتضي منه الهلاك ويوافق ذلك ما نقله
 الدميري عن الرافعي عن المعبرين ان الاكرام لا يحصل الا بالتعريف بالقتل او بما يخاف منه التلف كالقطيع والمجرح والضرب
 الشديد بخلاف الطلاق فان الاكرام ١٢ فيه لا ينصرف في ذلك على الاظهر (قوله فله غنوة) اي كالتقتل والقطع (قوله

حق كاقبل هذا والاقتل فقتله (فعليه) اي المكره بالكبر ولو اماما ومتغلبا ومنه
 آسر خف من سطوته لاعتباره فعل ما يحصل به الاكرام لو خواف فاهمه كالاكرام
 (القصاص) وان كان المكره مضبوطا ولا نظر الى ان المكره متسبب والمكره مباشر
 ولا الى ان شريك الخطي لا قود عليه لانه معية كالاتاذا الا كراهية لادعاء القتل في
 المكره فمدفع عن نفسه وبه قتله بالهلاك غائبا ولا يحصل الا كراهية هذا الا يضرب
 شديد فافرقه له بالانحلال (وكذا على المكره) بالفتح حيث لم يكن انجما معية بقدر
 وجوب طاعة امره او امورا امام او زعيم بغاة لم يعمل على ما يمر بالقتل (في الاظهر)
 لا يشارة نفسه بالبقاء وان كان كالاته فهو كمن يقتل غير ملأ كاهم ودم تصير الجني
 عليه والثاني لا قصاص عليه لخبر رفع عن أبي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
 ولانه آلة للمكره فصار كما لو ضرب به وقيل لا قصاص على المكره بكسر الراء لانه متسبب
 بل على المكره بفتحها فقط لانه مباشر وهي مقدمة ومحل الخلاف فعلم اذا كان المكره
 عليه غير جنيني فان كان نكاحا وجب على المكره بفتح الراء القصاص قطعا كما دل عليه
 كلامهم في المضطر وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكرام يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل
 عن البغوي من عدم القصاص عليه حديثه فان وجبت الدية فهو خطأ وعدم مكاناة
 او عنده وهي على غير الخطي مغالطة في ماله وعليه مخففة على عاقلته (وزعت عليه ما)
 بالروية كالتسريكين في القتل نعم ان كان المأمور غير مجرم او اعجمي ما اختلفت بالامر
 وان كان المأمور قنينة فلا يعلق برقبته شيء بل لا التصرف فيه ولو كان معسرا لانه آلة
 محضة (فان كافأه اجدده فقط) كان اكره من قنا وعكسه على قتل قنينة (قالت اساس
 عليه) اي المسكاني منهم ما وهو المأمور في الاول والاخر في الثاني ولان يخصص
 أحد المسكانيين بالقتل وأخذ حصته من الدية من الآخر (ولو اكره بالغ) عاقل مكاني
 (مرأها) او صبيا ومجنونا وعكسه على قتل قتله (ففي البالغ) المذكور (القصاص
 ان قتلنا عن العاصي) والمجنون (عدوه هو الاظهر) ان كان له ما فهم فان قتلنا خطأ فلا

او زعيم) اي مأمور (قوله وادعم
 قصص الجني الخ) ولا خلاف في
 انه كالمكره على الزنا وان سقط
 الحد عنه لان حق القتيقة
 بالشبهة ويباح ببقية المعاصي
 قال ج وبالذاتين يخص عموم
 وما استكرهوا عليه وكذب
 عليه سم قوله ولا خلاف الخ
 والكلام في القتل الحر لذاته
 وأما الحرم اغتبره كقتل صبيان
 السكندر وسائرهم فيباح بالاكرام
 كما قال ابن الرفعة انتهى شرح
 الروض وقوله ويباح به بقية
 المعاصي دخل فيها القذف
 والاباحة لاثنا في الوجوب في
 بعض الصور وفي الروض وشرحه
 ويباح بل يجب كما قاله الغزالي في
 سبطه ونقل ابن الرقمة الاتفاق
 عليه اطلاق مال الغير وصدد
 الحرم ويضمن ما يكل من المكره
 والمكره المال والصيد والقرار
 على المكره الا مروق وقود
 بغيره أمر القتل والزجر عنه

بضم من كل منهما قرار انتهى وانظر ما مراد بالاباحة التي لاثنا في الوجوب
 فانه ان اريد بها التحريم اشكل فانه ينافي الوجوب بداهة فتأمل ولعل المراد بها ان القتل ليس محرما فلا ينافي كونه واجبا (قوله
 فان كان نكاحا) ولا يلحق به العالم والولي والامام العادل (قوله قطعا) اي حرمة النبي بالنسبة لغيره ولانه يجب على غيره اذ به نفسه
 (قوله كادل عامه كلامهم) أي في المضطر (قوله خلافا لما نقل عن البغوي) ويتعين جهله بدليله على ما اذا أمكن خفا ذلك
 عامه (قوله وان كان المأمور قنينة) والمحال انه غير عاقل (قوله او عكسه) أي كان اكره من حر او قوله على قتل قنينة متعلق
 بالصورتين فيقتل القنن فيها أمرا كان او مأمورا

قصاص

(قوله اما الصبي فلا قصاص) اي وعليه نصف دية عمد (قوله لان خطاه) اي المصكروه (قوله نتيجة) جواب عما عاكسك به مقابل الاصم من انه شريك مخطئ وهو لا يقتل وحاصل الجواب ان خطاه ما نشأ من اكرام المتعمد التي بالنظر للمكره واعتبر كونه آفة * (تنبيه) * لا يبيع الاكرام اقتل المحرم لذاته بقتل الاكرام المحرم لانوات المالمية كنساء الحريين وذراهم من فانه يساح بالاكراه وكذا لا يبيع الزنا واللواط ويجوز لكل

١٣

يه شر ب النحر والافطار في رمضان والخروج من صلاة الفرض ويساح به الايمان بما هو كثر قولاً وفعلاً مع طمأنينة القلب بالايان وعلى هذا فواجهه اصعبها الافضل ان ثبت ولا ينطق بها والثاني الافضل مقابلة مصيابة لنفسه والثالث ان كان من العلماء المتقدمين فالافضل الثبوت والرابع ان كان يتوقع منه الانسكا والقيام بالحكام الشرع فالافضل ان ينطق بالمصالحة بقائه والا فالافضل الثبات ويساح به اطلاق مال الغير وقال في الوسيط بل يجب وتبعه الحاشوي الصغير فجزم بالوجوب والمكره على شهادة الزور قال الشيخ عز الدين ينبغي ان ينظر فيما انقضيه فان انقضت قتلاً الحقت به اه ديمري (قوله او اكره) منه يعلم انه لو علم من حال المكره انه لا يموت حتى ما هدد به لا يكون ذلك اكرها وعليه فلو قيد المكره بالفتح وعلم من حال المكره بالكسر انه لا يريد قتل نفسه وانما أراد مجرماً ان يحكم

قصاص لانه شريك مخطئ اما الصبي فلا قصاص عليه بحال لانه اتم تكليفه (ولو أكره على رمي شاخص علم المكره) بالكسر (انه رجل وظنه المكره) بالفتح (صديداً فرمائه) فبات (فالاصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر لان خطأ نتيجة اكرامه لجعل معه كآلة اذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصاص فدل مجتمع بخبره عن كونه كآلة له والثاني لا قصاص على المكره لأنه آفة شريك مخطئ ويدعي من التعليل ويجب على من ظن الصبي مثلاً ان نصف دية بخفة على عاقبته في وجه الوجهين كما يؤخذ من كلام الانوار توجهه واستوجهه الشيخ وان جزم بنظره بنقض آفة (او) أكره (على رمي صيد) في ظنهما (فاصاب رجلاً فبات فلا قصاص على أحد) منه ما لحظهما ما فعل عاقبته ما الذي بالسوية (او) أكره (على صعود شجرة) او نزول به (فزاق ومات فشبهه عمد) لانه لا يقصد به القتل غالباً وتضيته وجوب الدية على عاقلة المكره بكسر الراء وهو ما جزم به في التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القطان في نروعه عن نص الشافعي انه في ماله (وقيل) هو (ع) وأصله رأى للفرزالي وعليه فيجب القصاص لتسببه في قتله فاشبهه ما لو رماه بهم ومحل هذا القول اذا كانت الشجرة مما يراق على مثله اغاليا كما ذكره المصنف في نكتة الوسيط فان لم تكن مما يراق على مثله اغاليا لم يأت القول المذكور وحينئذ فالتقييد بذلك لمحل الخلاف خلافاً لما فهمه أكثر الشراح انه قيد شبه العمد فيكون في هذه الحالة خطأ فافهم هذا المقام (او) أكره عزاولوا بهم (على قتل نفسه) كاقول نفسك والقتل فقتلها (فلا قصاص في الاظهر) لانه آفة كونه اكرها حقيقة لاتحاد المأمورية والخوف به فكانه اختار القتل والثاني يجب كماله أكرهه على قتل غيره ويجب على الاول على الاصم نصف الدية كما جزم به ابن المقرئ تعالاه وهو العقيد بناء على ان المكره شريك وان سقط عنه القصاص للشبه بسبب مباشرة المكره قتل نفسه نعم لو أكرهه على قتل نفسه بما يتضمن تعذيباً شديداً كالحرق وتشتيل لم يقتل نفسه كما اكرها كما جرى عليه الزاوي ومال المرافعي وان نازع فيه البلقيني ما غير المميز فعلى مكرهه القود لاتقادم اختياره وبه فارق الاصحى لانه لا يجوز وجوب الاشتغال في حق نفسه وما غير النفس كاقطع نفسك والقتل فقتلها اكره لان قطعها اترجى مع الحياة (ولو قال) حرلها وحق انتافي او (اقتلني والقتل فقتله)

والاستمراء بالاكراه لم يكن اذا كان له ليس باكره اكرهه (قوله نصف الدية) اي دية عمد اخذ من قوله بناء على ان المكره شريك الخ (قوله لان اترجى مع الحياة) اي ما لو قال اقتل نفسك والافطعت بك والقيام انه ليس باكره اخذنا مما مر في ضابط الاكرام من انه لا بد في المكره ان يتول منه الهلاك عادة على الخوف به هنادن المأمورية وقضية تعليل الشارح ان ذلك ليس باكره

(قوله فالذهب انه لا قصاص) أى وعليه الكفارة وبقي ما يقع كثيرا ان الحاكم يكسر شخصا ويكلمه مسئلا ثم يطلب منه المتفرجين عليه قتله للتهوين عليه فهل اذا أجابه انسان وهون عليه بازهاق روحه يأتى أم لا فيه نظر والاقرب عدم الحرمة لان في ذلك تخفيفا عليه بأسراع الأزهاق وعدم تطويل الألم على ان موته بعد مد قطوعه عادة (قوله بالاذن) هذان تمام التحليل والمراد به دفع ما قد يتسبب به الثاني من انه يجب عليه القصاص لان الحق فيه للوارث والمقتول دفن في إسقاط مالا يستحقه (قوله لاديه عليه) أى القاتل ١٤ . (قوله ولو قال) حرا وغيره (قوله والقتلنك) وكذا ان لم يقتل والا

قتلتك (٣) (قوله بل القود) أى بل يسقط القود (قوله فقط) أى وتحجب في نفسه قيمته وفيما دونها ارشه (قوله فلا مطلقا) ظاهره ولو كانت شديدة الضرر ولكن قد يشكل بما تقدم فيما لو ألقاه في بئر بها ضرر من سبع اوحية او يجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضراوة (قوله ولو ربط يديه او دهان زخو كلب عقور) ومثله بل اولى ما اعتمد من ترية الكلب العقور (قوله فلا ضمان) أى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة لكن التعيين يفتى الضمان قد يشعر بوجوب الكفارة فراجع (قوله بجمع غير محيز) أى بخصوص ذلك الغير والمراد ان لا يكون لغير المميز المدعو غير فاعمل (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض للضمان بالمال سم على حج (قوله اما المميز فقيمة دية شبه العمد) أى والقرض انه دعاء والغالب مروره عليها وقد عطاها وكفطيتها عدم تقطيتها لكن لم يرها المدعى اعمى او ظلة انتهى سم على حج

المقول (فالذهب) انه (لا قصاص) عليه للاذن له في القتل وان سبق باحتاله والقود يثبت للمورث ابتداء كالدية وايضا أخرجت منه ادوية وورايام والطريق الثاني ذات قولين ثانيا ما يجب القصاص لان القتل لا يسباح بالاذن فاشبه ما لو أذن له في الزنا بامته (والاظهر) انه (لاديه) عليه لان المورث أسقطها أيضا باذنه نعم تلزمه الكفارة والاذن في القطع بدمه وصرايته كما يأتى والثاني يجب ولا يوزر اذنه ومجمل ما تقرر في النفس فلو قال له اقطع يدى نقطعها ولم يت فلالديه ولا قود جز ما وجهه ايضا عند تمكنه من دفعه بغير القتل فان قتله دفعها اتفق الضمان جز ما ولو قال اقدنى والقتلتك فقد دفعه فلا حد كما صوبه في الروضة فان كان الاذن عبدا لم يسقط الضمان وهل يجب القصاص اذا كان المأذون له عبدا وجهان اظهرهما عدمه ولو اكرهه على اكرامه غيره على ان يقتل رايغا ففعلا اقتص من الثلاثة (ولو قال اقتل زيد أو عمرا) والاقطال (فليس باكرامه) فيقتل المأمور بمن قتله منهم ما اختاره له على الامر الاثم فقط ولو انشبه نحو حمة او عقرب يقتل غالبا او حث غير محيز كالجمعي بعتة وجوب طاعة امره على قتل آخر او بقتله في غير الاجمعي او ألقى عليه سدا يحضر ايا يقتل غالبا او عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه او اغراه فيه قتله بالضيق حد العمد عليه اوحية فلا مطلقا لانها تنسبط عنها من الادى حتى في المضيق بخلاف السبع فانه يثبت عليه فيه دون التسع نعم ان كان السبع المفزى في التسع ضار باشديد العدو ولا يتأتى الهرب منه وجب القود على المجتهد ولو ربط يديه او دهان زخو كلب عقور ودعا ضيقا فاقترب فلا ضمان لانه يشتر من باختباره وبه فارق ما لو غطي ثم اجمع غير محيز بخصوصه ودعاه لجل الغالب انه يجر عليها فأنه وقع فيها ومات فانه يقتل به لانه تعزير والجاه يقضى الى الهلاك في شخص معين فاشبهه الاكرام بخلاف ما لو غطا اليه جمعها من عمر من تعزير معين فانه لا يقتل لاشقاء بتحقيق العمدية مع عدم التعيين كما مر اما المميز فبشبه العمد

• (فصل) • في اجتماع مباشرتين اذا (وجد من شخصين معا) اى حال كونهم مامقتزين في زمن الجنابة بان تقارنا في الاصابة كما هو ظاهر ومجمل قول ابن مالك مخالفا للعلاب وغيره

• (فصل في اجتماع مباشرتين) • (قوله في اجتماع مباشرتين) أى وما يقع ذلك فيه ذلك بل النادوية كالغالب كما لو قتل مريض في النزاع الخ (٣) قول الهنسي (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) هاتان الكلمتان لم توجدا في نسخ النسخ التي بأيدينا ولعل محلها بعد قول الشارح ولم يسقط الضمان اه محصية

(قوله عند انتفاء القرينة) والقرينة هنا قوله بعد وانها ما لم يخلف الترتيب العادل على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان (قوله من ههنا) صفة فعلان وقوله مذهبان صفة أخرى وقوله أولا عطف عليه أي أو غير مذهبين فهو من عطف الصفات بلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذهبين صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذهبين وغير المذهبين وانه يتعين كونه خبر محذوف أي وهذا مذهبان أو لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدلاله بغيره ولا عقلا لا مانع من وصف الشيء بصفتين متباينتين فمثل انتهى سم على حج (قوله وقد البشة أولا) قال الشيخ غير بشرط في هذا الشق الثاني ان يكون كل واحد لهما انفراد يقتل انتهى سم على منهج وان لم يراده ان اذ انفراد ممكن ان يقتل ولو بالسرعة وبذلك التمثيل يقطع العضوين فان كلا على انفراد لا يعد فاعلان الا انه قد يؤدي الى القتل وقد تقدم في كلام الشارح ان قطع الأتمة مع السراية من العمدا اوجب للقصاص (قوله او جرح من واحد) أي او عضوا من واحد وعضاء كثيرة ممن آخر سم على منهج (قوله يجب عليه القصاص) أي فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس بالجراسات (قوله واین شککافی تذف جرحه) أي الآخر ١٥ انتهى سم على حج (قوله لان الاصل) قضيته نعمانه بالمال او قصاص الجرح ان اوجب الجرح قصاصا كالموضحة فان كانا مترين فان تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما يأتي عن حج (قوله عدمه) أي التذفيف (قوله به فارق) أي بقوله لان الاصل عدمه (قوله فان بان أو اصطلمها) أي فذلك (قوله وجوب ارض الجرح) أي لقصاصه حج (قوله الى حركة مذبح) عبارة الشيخ عمدة لو شرب سماء انتهى به الى حركة مذبح فالظاهر انه كالطير يخ انتهى سم على منهج ثم ظاهر اطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق في فعل

انما لا يتبل على الاتحاد في الوقت كجميعا عند انتفاء القرينة (فعلان من ههنا) للروح (مذهبان) بالمخلة والمهجة أي سرعان القتل (حز) للرقية (وقد البشة) أولا أي غير مذهبين (كقطع عضوين) او جرحين او جرح من واحد ومائة مثلا من آخرات منها (فعلان) يجب عليه القصاص اذ جرح له نكابة في الباطن أو كثر من جروح فان ذفقت أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وان شكك في تذف جرحه لان الاصل عدمه والتوذي لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبه فارق نظير ذلك الآتي في الصيد فان النصف قف فان بان أو اصطلمها والاسم عليها والأوجه وجوب ارض الجرح على مقارن المذهب (وان انما رجل) أي اوصله ان (الى حركة مذبح) بان لم يبق فيه (بصار ونطق وحركة اختيار) وهي المستقرة التي يبق معها الادراك ويقطع بموته بعد يوم أو أيام وذلك تكاف في إيجاب القصاص للاستمرارية التي لو تركت لمفعها عاش وما قبل من ان الأولى في التعبد واختبارات انما يتجه ان علم تنوين الألفين في كلام المصنف والاجتهاد على عدم تنوينهما تقديرا للاضافة فيهما (ثم جئ آخر فالاول فأتان) لانه صيره الى حالة الموت ومن ثم اعطى حكم الاموات مطلقا (وبعز الثاني) له تسكه حرمة ميت وخروج بقيد الاختيار ما لو قطع نصفين وبقيت أحشاؤه ماعلا فانه ان تكلم بمسظم كطالب ماله من روية فان لم تبين حشوته عن محلها الاصل من الجوف لحياته

الاول بين كونه عمدا او خطأ وشبهه عمد بل عدم الفرق بين كونه مضونا او غير مضنون كالأول انما سبغ الى ذلك الحركة فقتله آخر ويظهر به ما ذكره غير مذهبين سماء انتهى به الى حركة مذبح (قوله التي يبق معها الادراك) ومنه يعلم ان مثله من شك في موته بالطريق الأولى (قوله انما يتجه ان علم) أي من خط المصنف والرواية عنه (قوله تنوين الاقوين) هما البصار ونطق (قوله ومن ثم اعطى حكم الاموات) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حيث ذفوه بعدوانه يجوز تزوج زوجته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب مسعورته الى هذه الحالة وانه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا عائل صيدا دخل في يده عقبه ولا مانع من التزام ذلك انتهى سم على حج وقول سم وانه لا يرث أقول ولا بعد ادعاء بعض قياص ذلك انه تقسم تركته قبل موته (قوله وبعز الثاني) أي فقط (قوله له تسكه حرمة ميت) الا فصيح في مثله التخصيف بخلاف المحي فان الاصح فيه التشديد ومنه قوله فعلى انك ميت وانهم ميتون الآية (قوله فان لم تبين حشوته) عبارة المختار وحشوة البطن بكسر الحاء وضمة الهمزة الميم

(قوله الى عدلين خبيرين) فلولي وجد او وجد او تخير اهل نقول بالضم لان الاصل اولافيه نظر ويحتمل ان يقال يجب دية عدل دون القصاص لانه يسقط بالثبوت (قوله كثر بعد جرح) هو بفتح الجيم لانه مثال للقل وهو صدر اما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم وفي المصباح جرحه جرحا من باب تنوع والجرح بالضم الاسم (قوله وهو) اي التزعم (قوله وتصرف فهما) أي المريض ومن عيشه مذبح بجناية

١٦

مستقرة ويرجع فين شك في وصوله اليها الى عدلين خبيرين (وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان ذقت كثر بعد جرح فالثاني قاتل) لقطع اثر الاول وان علم انه قاتل بعد تحريم (وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال) من عدمه ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا) اي وان لم يذقت الثاني ايضا رماتهما كان قطع واحد من الكسوة وآخر من المرفق او اجافاه (فتا لان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق او اخلح لان ذلك في الثبوت وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضا في التزعم) وهو الوصول لا آخر رمق (وعيشه عيش مذبح وجب) يقتله (القصاص) ويورث من قريبه الذي مات وهو بتلك الحالة لاحتمال استقر ارحبايه مع انتفاض سبب محال عليه الهلاك بخلاف ما عفي في الجناية لوجود الصب وبه يجمع بين كلاميهما اما الاقوال كاسلام وردة وتصرف فهما فيها سواء في عدم صحتها فانهما لو ائتملت جرحا حسه واستقر محمولا حتى هلك فان قال طيبان عدلان انها من الجرح وجب القود والافلاخ من

(فصل) في شروط القود وطاهاها سائل يستفاد منها بعض شروط أخرى كالا يخفى على المتأمل اذا (قتل) مسلم (مسلمانا كثره) يعني حوايته او شك فيها اي هل هو حر في ايدى فذكره الطن تدويرا وأراد به مطلق التردد او الإشارة بخلاف كان كان عليه زى الكفار او اراء يعظم آلهتهم (بدار الحرب) واثبات اسلامه مع هذين لان الاصح ان الترتيب بينهما غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لا جعل اكرامه او نحوه وأما جعل الرافعي الاول ردة منع كرهله هنا كذلك فاعله جرى على مقالة غيره او على قصد مجرّد التصوير او محمل كلامه في غير دار الحرب لما تقرر في الثاني اول (فلا قصاص) لوضوح العذر (وكذا الاية في الاظهر) وان لم يجرّد حوايته لانه اسقط حرمة نفسه وثبوتها مع الشبهة محلّه في غير ذلك نعم يجب الكفارة تجزئها لانه مسلم في الباطن ولم تصدر منه جناية تقتضي اهدار مطلقا والثاني يجب الدية لثبوتها مع الشبهة وخرج نكح حوايته الصادق به عهدا وعدمه كانه قودا لما اتفق ظنهما وعهدا فان عهد اوطن اسلامه ولوايداهم او شك فيه وكان بدار ناله القود لتقصيره او بداهم او بصفههم فهدر الماشر وشروط التوديل الضمان علم محمل المسلم ومعرفة عينه فان لم يعرفه

(قوله او الاشارة) أي وان لم يطلع عليه وعبارة الدميري في هذا المقام وهذا أي عدم القصاص على من ظن حوايته عملا بخلاف فيه الى ان قال واحترزعا اذا لم يظنه فان عرفه مكانه الى آخر ما ذكر فلم يتراض لخلاف لافي الظن ولا في عدمه (قوله كان كان عليه زى الكفار) أي المجرمين (قوله بدار الحرب) خرج به دارنا فتكون ردة (قوله واثبات اسلامه مع هذين) اي الترتيب والتعظيم (قوله غير ردة مطلقا) بدار الحرب وغيره (قوله هنا كذلك) أي سببا لظن حوايته مع بقاءه على الاسلام (قوله او محمل كلامه) أي ثمي في غير دار الحرب الخ وما هنا مصدرا بدار الحرب فلا تنقض وان كان ضعيفا في نفسه رضية قوله وعلى كلامه في غير دار الحرب ان الترتيب بينهما دار الاسلام والردة والمعتقد خلافه والجواب به لعله على التسترل وتقديره ردة فهو مخصوص بدار الاسلام (قوله وثبوتها) أي

الدية (قوله او شك فيه) كان بدارنا أي رايهم بصفتهم لما أتى (قوله ماشر) أي من قوله لوضوح العذر (قوله وشروط القود) المتبادر ان هذا الشرط راجع لما رده اسلامه أو ظنه مطلقا أو شك فيه بدارنا لان هذه المذ كوراته هي التي اعتبر فيها وجوب القصاص وانه لو شك فيه وهو بداهم فهدر مطلقا عرف مكانه أولا وكلام المنهج قد يقتضي خلافه فلما راجع وليتأمل وفي الدميري ما يوافق المنهج وعبارته واسترعا اذا لم يظنه فان عرف مكانه فكالقود لفسده في دار الاسلام الخ فاصل ما اقتضاه كلام الشارح غير ما د

(قوله وان علم ان قدارهم مسلما) قضيته وان عرف انه في هذا الموضع وقد شافيه قوله قتل محل المسلم ومعرفة عينه فلهل ما هنا محمول على غير ذلك (قوله ويقولنا مسلم) أي في قوله اذا قتل مسلما الخ انتهى سم على حج (قوله لم يستعن به المسلمون) اقول انه لو استعان به المسلمون لم يقتل وظاهره وان كان المستعين به غير الامام وهو ظاهر لان استعانة المسلم به تتحمل على قتل الجريح خصوصا اذا ظن ان جوار الاستعانة به لا يتوقف على اذن الامام (قوله واقتل من ظن) أي مسالطن الخ (قوله على البديل) وقد يقال وجب القصاص ان وجدت المسكناة والدية ان لم توجد ١٧ المسكناة (قوله ومجمله) أي محل قوله وفي القصاص الخ (قوله حيث عهدم)

التقيد بما ذكر لا يناسب قوله اولاً ولم يدها (قوله اما مجرد) محتمل وقوله ظن حوايته كأن كان عليه زى الخ انتهى سم على حج (قوله ظن الكفر) أي لم يخصه الحاربة (قوله مطلقاً) أي بدارهم او بدارنا (قوله لوجوده قضيه) أي وهو المسكناة (قوله لان قتله للامام) قضيته انه لو عهد هذه الامام مر تدان قتله لم يجب عليه قصاص وصرح به الزركشي واستشكل وجوب القصاص على من ظنه قاتل أيه فالحا فبان الظن يجوز للقتل كان الردة يجوز للقتل من الامام واجب بان الامام يجوز له الاقدام على القتل من غير اذن من أحد والمسلم يتحقق لا يجوز له الاقدام الا باذن الامام قال سم على منهج بعدم تقدم والوجه المنع فيجوز اه (اقول) وكان مراده منع ما قاله الزركشي من عدم وجوب القصاص على الامام فيكون الاجابة وجوب القصاص (قوله وفارق ما مر في

أوقصده كقوله فاقصابه او شخصه فكان هو فهدروا ن علم ان في دارهم مسلماً كما لو قتله في بيت أو غارة ولم يظن اسلامه لعذره في الكل ويقولنا مسلم لم يستعن به المسلمون فيقتل به كما قاله البلقيني وذكر ان في نص الشافعي ما يشهد له (او) قتل من ظن حوايته ولم يعهدها (بدار الاسلام) وليكن في صف الحريين ولم يبره يعظم آلهتهم كما علم عامر (وجبا) أي القود والدية على البديل كما يأتي لان الظاهر من حال من بدارنا العصمة وان كان على زعيم (وفي القصاص قول) انه لا يجب بل الدية ومجمله حيث عهدم خ يا فان ظنه مر سيقبل قطعاً بخلاف من بدار الحرب فانه يكفي ظن كونه حرياً وان لم يعهده نظر الادار اما مجرد ظن الكفر فيجب معه القود مطلقاً (او) قتل (من عهدم) او ظنه (مرتداً او ذمياً) يعني كافراً غير حري ولو بدارهم (او عهدا) او ظنه قاتل أيه فبان خلافه) أي انه أسلم او عتق او لم يقتل أباه (فالمذهب وجوب القصاص) عليه لوجوده قضيه وعهدم او ظنه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المرتد لان قتله للامام وفارق ما مر في الحربي بانه يحل بالمهادنة والمرد لا يحل قتلته لدليل على عدم رده أما لو عهدم سوا فانتقل بدارنا فلا قود لاستصحاب كفره المتيقن فهو كما لو قتله بدارنا في صفهم وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرفي الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي يجيبه في الأخيرة ولو قتل مسلماً اتهم به المشركون بدارهم لزمته دية ان علم اسلامه والأفلا (ولو ضرب) من لم يجله الضرب (مريضاً بهل مرضه) ضربه يقتل المريض دون الصحيح غالباً (وجوب القصاص) لتقصيره اذ جهل لا يبيح ضربه فان عفا على الدية وجب جيعها على الشارب وان فرض ان للمرض دخلاً في القتل (وقيل لا) يجب لان ما أتى به ابنس عهدها عند ورد بانه لا اعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم فهو مؤثر بان انه صحيح وطبيب سقاه دواً على ما يأتي لظنه انه محتاج اليه الا دية أي ذية شبهة عهد كالإختي ولو علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود قطعاً ولما ذكر شروط القتل ذكر شروط القتل فقال (ويشترط لوجوب القصاص) بل والشعاع من أصله على تفصيل فيه (في القتل اسلام) لغيره فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الابجتها (أو أمان) يحقن دمه بعد ذمة أو عهدا أو أمان مجرد ولومن الاساد

٣
وجوب القصاص في عهدم سوا نعمها بالنسبة لدارهم أما بدارنا فستذكره انشا لكن قد يشك الفرق حينئذ ولكن جرى شيئاً في شرح المنهج كغيره على انه لا قود وعدم القود صريح الرض انتهى سم على حج (قوله فلا قود) أي وعليه الدية (قوله

(قوله لانه يصبر به) أي ضرب الرق (قوله لاضمان على مقتول) أي على قاتل مقتول والا فلهما ان المقتول لا يضمن ولو عثر باللام بدل على لكان اظهر (قوله لكل أحد) عموم شامل للذي والمعاهد (قوله ولو نحو امرأة وصبي) انما اخذهما غاية الحرمة قتلها (قوله في حق معصوم) أي أما في حق غير المعصوم فلا يهدر دمه يقتل برتد مثله وهو يقتضيان الزاني المحسن وتارك الصلاة وقاطع الطريق المحسن قتلها اذا قتل واحد منهم المرتد يقتل به وهو غير مرتد لما يأتى ان المسلم ولو مهدر لا يقتل بالكافر (قوله ويقارق) أي المرتد (قوله الحرب) أي ١٨ حيث هدر ولو على غيره معصوم (قوله بانه) أي المرتد (قوله على مثله) أي مرتد مثله (قوله وتارك الصلاة) قال

أضرب رق لانه يصبر به ما لا نعلم لاضمان على مقتول اصيل أو قطع طريق أو يهتبر للقود عصمة المقتول أي - حق دمه من أول اجزاء الجنابة كالرقي الى الزهوق كما يأتى (في بدر) بالنسبة لكل أحد الصائل اذا تعين قتلهم بقاء دفعه (و الحرب) ولو نحو امرأة وصبي اقوله تعالى فاقتلوا المشركين - حيث وجدتموهم (والمرتد) في حق معصوم تلبر من بدل دينه فاقتلوه ويقارق الحرب بانه ماتزم فقصم على مثله ولا كذلك الحربى (ومن عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المسحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المحسن قتل وتارك الصلاة ونحوهما مهدرون الاعلى مثاهم كما اشار اليه بقوله (والزاني المحسن ان قتلته ذمي) والمراد به غير الحربى أو مرتد (قتل) به لانه لا تسلط له على المسلم وأخذ منه البلية ان الزاني الذي المحسن اذا قتله ذمي ولو نحو صبي ليس زانيا محصنا ولا واجب قتله بنحو وقطع طريق لا يقتل به ويؤخذ منه ايضا ان مجمل عدم قتل المسلم المعصوم به حيث قصد استيفاء ما وجب عليه بقتله أقم بقصد شيئا بخلاف ما لو قصد عدم ذلك اصره ففعله عن الواجب ويحتمل أن يؤخذ باطلا فقوم بوجه بان دعوا كان هدر الما يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا محصنا (فلا) يقتل به (في الاصح) لانه داره ما يمكن تعزيز لانتباهه على الامام وسواء في ذلك أثبت زنا بالبيعة ام لا لا قرار خالفه لما وقع في نصيبه التنبه للمصنف وسواء أقتله قبل زجره عن اقراره أو رويع الشهود عن شهدائهم أم بعده وشمل ما لورجع عن اقراره بعد الجرح ثم مات بالمزاية ولو رآه يترى وعلم احصائه فقتله لم يقتل به قطعاً والثاني قال استنفاء الحد للامام دون الاحاد ويجوز الخلاف اذا قتله قبل امره الامام بقتله والا فلا قصاص قطعاً ونحو ج بقولى ليس زانيا محصنا الزاني المحسن فيقتل به ما لم يأمره الامام بقتله والاجبة الخالق كل مهادر كالكافر صلاة وقاطع طريق يشترطه بتراني المحسن فالخلاص ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه ويد السارق مهدر الا على مثله سواء المسروق منه وغيره ثم ذكر شروط القاتل فقال (وفي القاتل) شروط منها التكليف ومحصلة (باو غ وعقل) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل وان قطع جنونه لم يرفع القلم عن ثلاث واهدم تكليفه - ح (والمذهب وجوبه على السكران) وكل من تعدي باله عقله فلا نفار لامتار عقده لانه من ربط الاحكام

هو العتد اخذ من قوله ويؤخذ (قوله في ذلك) أي في ان المسلم لا يقتل به (قوله ولورا يترى) أي والحال انه بالاسباب علم ذلك كما هو ظاهر والاول لم يعل ذلك فقتله وادعى انى انما قتله لا يراى بته يترى وهو محسن لم يقبل منه ذلك بل يقتض من كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله فيقتل) أي لا كما قلنا (قوله وان اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة وقطع طريق (قوله ومحمد له) بتشديد الصاد الكبير وحقيقته الزام مافيه كفة وقبل طلب مافيه كفة

(قوله فلا قود عليه) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط التصاص عنه ويحبب الدين (قوله ولو قال كنت يوم القتل) قال في الرض وان قامت بينتان بجهنونه وعقله تعارضتا اهـ وينبغي ان يجري ذلك اذا قامت باصاؤه وبلوغه اهـ سم على حج أي ثم ان عهد الجنون وامكن الصبا صدق الجاني والا فالولي ١٩ كالمثل تكن بينة (قوله وعهد الجنون) ولو

بالاسية اب ما غير المتعدى كان اكره على شرب مسكروا وشرب ما طعمه مدوا وما فاذاهو مسكروا فلا قود عليه لعذبه وفي قول لا وجوب عليه للجنون اخذا بما غر في الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبا او مجنون) صادق بينه ان امكن الصبا فيه (وعهد الجنون) قبله ولومه قطع الاصل بقائهما حينئذ بخلاف ما اذا اتفق الامكان والعهد ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولي المسكر صدق القاتل بينه (ولو قال اناصي) الا ان وامكن (فلا قصاص ولا تحلف) على صباه كجاسي أيضا في دعوى الدم والقصاص لان تحليفه ثبت صباه ولو ثبت لبطلت بينته في تحليفه ابطال الحلقة ولا ينافي ذلك تحليف كافر اذ ثبت وادعى قتلها وادعى استحجال ذلك بدوا وان تضمن حلقة اثبات صباه لوجود اماره البلوغ فلم يترك مجرد دعواه وقضية ذلك وجوب تحليفه لو ثبت هنا ويرد بان الاثبات مقتضى للقتل ثم لانه كافر في الحجر (و) منها عدم الخرابه حينئذ (لا قصاص على حربي) اذا قتل حال حرايته وان اسلم بعده وعقدت له ذمة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يغتروا ان يغفروا لهم ما قد سلف ولما قرأتم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده من عدم الافادة عن اسلم كوحشي قاتل حرة رضي الله عنهم (ويجب) القود (على المعصوم) يجزية او امان او هذبة لا تراجه احكاما ولو من بعض الوجوه (والمرتد وان كان مهذرا لذلك وسما في حكم ما لو ارتدت طائفة لهم قوة وانلقوا انفسا وما لا في كتاب الردة (و) منها (مكافاة) بالهزم أي مساواة من المقتول لقاتله حال الحياية بان لا يفضل قتله حينئذ باسلام او امان او حرة كما مله او اصاله او سادة ويزاد الباقى على ذلك خمسة من احدها الذمة مع الردة فلا يقتل ذمي بمرتد الثانية السلامة مع الاسلام من اباحه الدم لحقه تعالى (ولا يقتل مسلم) ولو مهذرا بخورنا (بذي) يعني بغيره ليشمل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كافرا في الاسترخاء بس كهو في الدنيا بخير الا لا يقتل مسلم بكافر وتخصيصه بغير الذي لا دليل له وقوله عقبه ولا ذوة عدي في عهده أي لا يقتل بجوري استثناء من المفهوم ولانه لا يقطع منه به في الطرف فالتفيس أولى ولانه لا يقتل بالمستأمن اجماعا والمعتري رقيقين تساو عموما اسلاما وضده دون السيد (و يقتل ذمي) وذو امان (به) أي المسلم (وبذي) وذى امان (وان اختلفت حالتها) كيهودى ونصرانى ومعاذهم ومن لان الكفر كله واحدة (ولو اسلم القاتل لم يسقط القصاص) تساو عموما حالة الجنابة اذ العبرة في العقوبات بجمالها الا ترى ان الرقيق لورثى او ذمى ثم عتق لم يعد الاحد القن (ولو حرم ذمي) او ذو امان (ذميا) او ذا امان (واسلم الجارح ثم مات الجروح) على كثره (فكذا) لا يسقط القصاص في الطرف قطعاً ولا في النفس (في الاصح) للتكافى حال

بالاستأمن أي وذو العهد يقتل به فلو كان عطفه عليه يقتضى المشاركة بينهم ما لو جب قتل المسلم بالمستأمن كما قتل المعاهد لا يقول به (قوله بجمالها) أي الجنابة

(قوله والثاني ينظر) وعلى الاول نستثنى هذين قولهم بشرط لوجوب القود للمكافاة من اول الفعل الى الزهوق وسبق لنا ما فيه من اول الفصل الاتي (قوله وان اسلم الخ) قيمة ما تقدم قريبا (قوله وامتناع بيعها) اي الامة المرتدة أو العبد المرتد (قوله لما سر) اي من مكافاته له حال الجنابة وقباص ما سر من ان المرتد يقتل بالذي وان اسلم انه يقتل بالمرتد هنا ايضا وان اسلم الجارح ينأ على ان العلة مكافاته له حال الجنابة اما ٢٠ على العلة النافية من ان المرتد اسوأ حالا فلا (قوله واخذ من تركته) أي حيث

كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله ثم عصمة المرتد الخ (قوله فلا دية) اي لان دمعه مهدر لا قيمة له والقود منه انما هو للقتل فلا يشكلى عدم وجوب المال مع قتله قصاصا وخرج بالمرتد الثاني المحسن وتارك الصلاة وقاطع الطريق اذا قتلهم غير معصوم فانه يقتل بهم ويقتل بهم - جردا على قتله قصاصا ولو عفى عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه التقييد بالعفوع عن المرتد (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو تصورولى في غير صورة آدمى وقته شخص وعملوا قتل الجنى شخص هل يقتل به أولا والجواب بان الظاهر في الاول ان يشترط ان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولي تصورفى غير صورة الا آدمى قتل به والا فلا قود لكن يجب الدية كالموتل انسانا ينقله صيدا واما الثاني فقصصة اعتبار المكافاة بما ذكر من ان الشرط ان لا ينضل القاتل قتله بايمان او امان الخ ان القاتل ان علم حين القتل ان قتله جنى

الجرح المضى لآهلاله والثاني ينظر الى المكافاة وقت الزهوق (وفي الصورتين انما يقتص الامام بطلب الوارث) ولا يفوضه اليه حذر من تسلط الكفار على المسلم ومن ثم لو اسلم فوضه له (والاظهر قتل مرتد) وان اسلم بعد جنائته (يدى) وذى امان اتساوهم - ما فى الكافر حالة الجنابة فمكانا كالكافر لان المرتد اسوأ حالا من الذى لا هادومه وعدم حل ذنبه - وعدم تقريه بالخزبة قالوا ان يقتل بالذى الثابت له ذلك والثاني لا لبقاء علاقة الاسلام وردان بشاها يقتضى التغليب عليه وامتناع بيعها وتزويجها للكافر من جهة التغليب عليه ان لو صححناه للكافر فوث علمنا ما يطالبه بالاسلام باسالة ادار الحرب او باغرائه على بقاءه على ما هو عليه باطنا (وعزى) المحرم ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عفى عنه على مال قبل بها واخذ من تركته ثم عصمة المرتد على مثله انما هي بالنسبة للقود خاصة فلو عفى عنه فلا دية والثاني لا اذا المقتول مباح الدم (لا بدى) فلا يقتل (جرد) لانه اشرف منه بتقريه بالخزبة (ولا يقتل حرمين فيه رق) وان قل على أى وجه كان انتفاء المكافاة ونابى لا يقتل سر بعد والاجماع على عدم قطع طرفة بصره وأما خبر من قتل عبده قتلناه ومن جدد انقه جددناه ومن خصاه خصمناه فغير ثابت أو منسوخ لخبره ان صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله او يحول على ما اذا قتله بعد عقبة ثلاثتهم منع سبق الرق له فيه ولا قصاص في قتل من جهل اسلامه أو حرته والقاتل مسلم أو حر للشبهة ويقارن وجوب القصاص فيما لو قتل مسلم آخر انقطاعا صغره بان ما هنا في قتله يداد الحرب وما هنا في قتله بدار بقرية تعطيناهم وجوب القصاص فيه بان الدار دار حرة واولادهم وبنوهم فرق القمولى والاذرى بان ما هنا محله اذ لم يكن له ولي يدعى الكفارة والافاقى مسئلة القنيط (ويقتل من ومدر ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض) لسكانتهم بتساوهم في الملوكة وقرب بعضهم لبعض بغير مبداءة فتأمل لا يقتل مكاتب بقتله وان اوامره او كان أصله على المعتمد لغيره عليه بسيادته والفضل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبدا ثم عفى القاتل او) جرح عبدا ثم عفى (عق) الجارح (بين الجرح والموت فكعدوث الاسلام) للقاتل والجارح فلا يسط القود فى الاصح لما سر (ومن بهضه حروقتل مثله لا قصاص) عليه زادت حرية القاتل أو لانه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية ويجزى الرق جزء الرق اذا الحر به شاة فيمابل يقتل جميعه بجميعة وليس ذلك

ان علم حين القتل ان قتله جنى قتله بالادوية كما مر في الصورة الا آدمى لكن قتل عن شيخنا الشورى حقيقة ان الا آدمى لا يقتل بالجنى مطلقا قول وهو الاقرب لانهم يعرف أحكام الجن ولا خوطبنا بها قال وهذه الشروط انما هي للمكافاة بين الا آدميين لا مطلقا (قوله ومن جدد) هو بالادال الماهلة (قوله لخبرانه) اي لاجل خبرانه وفي نسخة بخبروه اي اظهر (قوله عز من قتل عبده) وفي نسخة عذراى لم يله (قوله ولا قصاص في قتل) أي بداد الحرب (قوله لما سر) فيه ما تقدم

(قوله عند التساوي) أي في الحرية والرق (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظران ربع الدية المقابل للحرية حتى عليه الجزاء
الحر والجزء الرقيق لان الحرية شائعة فينبغي ان يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق النصف الآخر المقابل لفعل الجزء
الرقيق برتبة الجزء الرقيق فليتامل اه سم على حج أقول ويمكن ٢١ الجواب بانه لما كان ربع الدية في

حقيقة القصاص فعندل عنه عند تعذر ابله كما في تطير من المال حيث يجب عند
التساوي وربع الدية وربع القيمة في ماله ويتعلق الربعان الباقيان برتبة ولا تقول نصف
الدية في ماله ونصف القيمة في رقبته ويعلم مما تقرر صحة ما اتفق به العراقي وغيره ان من
نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه السيده عن قيمته لان يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة
يسقط ربع الدية المقابل للحرية اذ لا يجب للشخص على نفسه شيء وربع القيمة المقابل
للرق كانه حتى عليه حر وعبد السيد يسقط ما يقابل عبد السيد لان الانسان لا يجب له على
عبد غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحر وهو عن القيمة يأخذ من ماله الا ان أو
حتى يوسر (وقيل ان لم تزد حرية القتال) بان سوت أو نقصت (وجب) القودين على
قول الحصر لا الاشاعة وهو ضعيف ايضا وذلك للساواة في الاولى وزيادة فضل المقتول
في الثانية وهو لا يؤثر لان المقتول يقتل بالفاضل أي مطلقا ولا عكس ان المحصر الفضل
فيما حر لان هذا وصف طردي لم يعول الشارع عليها لا يقال الخلاف هنا قوي فلا
يحسن التعبير بقول المأمر في الخطبة من انه لم يلزم بيان مرتبة الخلاف في قبل وقوله ثم
فهو وجه ضعيف اى في الحكم لا المدرك الذي الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد) اى
قن (مسلم وحديث) اى كافران قتل احدهما الاستحسان ان المسلم لا يقتل بالكافر ولا
الحر بالرق ونفيه كل لا يخبر بقيقته مثلا يلزم مقابله الفضيلة بالقيمة نظير ما تقرر انفا
(ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر او انثى للقاتل المذكور الا انثى (وان سقل) خبر لا يقاد لادب
من اياه وفي رواية لا يتبادر الى البال ولد ولانه كان سيديا في وجوده فلا يكون هو سيديا في عدمه
فلوحكم بقتله بما تم قرض الا ان اصبغ الاصل فرعه وذبحه وحكم بالقود كما فلا تقص
ولو قتل ولده المنفى لم يقتل به في وجهه الوجهين وان عزي ذلك الى مقتضى ما وقع في نسخ
الروضة السقيمة ويحت الأذرى انه يقتل به مادام مصر على التقي ويجرى الوجهان في
القطع يسرقته ماله وفي حده بقصد وفي قبول شهادته له (ولا قصاص) ثبت له أي
الفرع على اصله كان قتل عتيقه او زوجة نفسه وله من اولد لانه اذ لم يقتل بقتله فأولى
ان لا يقتل بن له فيه حق ولم يمتا تقرر ان الحاني او فرعه متى ملك جز آمن القود سقطا وما
اقتضاء مساواة من عدم مكانة الولد والمظاهر لغيره عليه بنضيله الام القوان زعم
الغزالي مكانة له كحمه وابنه ابن الرقة بغير مساواة مكانة ما هو ذير بانساقه الاصاله
بينه وبين عمه ولان المكافاة الطبر غير هاهنا والارم ان الاسلام لا يعتبر معه مكانة
بوصف محامر (ويقتل بالدية) بكسر الدال مع المكافاة بالاجماع فبقية المحامر بالاولى اذ
لا تميز كافي الحر من لاشترى مكاتب اياه ثم قتله لم يقتل به كما امر لشبهة السيدية (ولو

مقابله بحر الحرية وكان لوجب
لشيء لوجب للجزء الحر اسقطناه
لان الانسان لا يجب على نفسه
شيء بل فعله هدر في حق نفسه (قوله
وربع القيمة) هلا قبل وربع
الدية كان حتى عليه حر وعبد لان
الجنابة شائعة فيسقط ما يقابل
الحرية لان الحر لا يجب له على
نفسه شيء ويبقى ما يقابل الرق
متعلقا برتبة الجزء الرقيق للجزء
الحر اه سم على حج (أقول) وهذه
الحاشية عين الحاشية المقدمة
(قوله فيما مر) أي في قوله بان لا
يفضل قتله الخ (قوله فلا يكون هو
سيديا في عدمه) قد يقال لو اقتص
بقتل الولد لم يكن سيديا في عدمه بل
السبب جنابته اعنى الوالد وجب
بانه لو تعلق الجنابة لما قتل به على
ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه
سيديا بالجملة اه سم على حج
(قوله ويحت الأذرى) عبارة
الرواي المعتمد انه لا يقتل به وان
احمر اه وقد يفيد عدم تعقب
الناصح للاول بتقييم على رجحان
الثاني (قوله وما اقتضاء مساواة)
أي حيث ذكر هذه المسئلة في
المسائل التي فرع عدم القصاص
فيها على المكافاة اه سم على
حج (قوله غير هاهنا) أي اذا المراد بها في الخبر المساواة حيث لا مانع من المواضع المعتبرة فيرخذ الشرع بالوضع والتسبب

(قوله الماهر) أي من قوله تلعب لآبقاد لا دين من آيه (قوله والوقوف) أي ان ربحي الخافه باحدهما والا فينبغي ان يحسب فيه الدية وتكون لورثته ان كان له وارث خاص أوليت المال ان لم يكن (قوله لآيهامه) عبره لا مكان تصحبه بان يقال ان الفاعل المحدث هو الآخر (قوله ورجوع المستحق) أي حيث كان واحد فان كان المستحق اثني ثمان كان رجوعهما قبل او من أحدهما قبل كاذره بقوله ولو استغفاه الخ (قوله ولو استغفاه) أي نهر جفاف لا قود والمراد ان كلامهم ادعى ثبوت نسبة منهما (قوله فلا قود حالا) وكذا لو غفاه عنهم ولم يلحقه بثبات لا قود حالا لعدم العلم بالمستحق (قوله ثم رجع أحدهما) أي عن الاستحقاق (قوله قتل به) ولعل وجهه انه يرجوعه ٢٢ اتفق نسبه عنه وثبت من الآخر وبذلك تبين ان القاتل ليس آباء (قوله والحق

تداعى مجبولاً) نسبته (فقتله أحدهما فأثنته المقاتل) بالناثل فلا قد وعلمه لماسراً أو الحقة (بالآخر) الذى لم يقتل (أقص) فو لعلوت ابنة (والا) بان لم يلحقه به (فلا) يقتص هو بل غيره ان الحق به وادخلوا الوقت وقول مما تقرر ان تمامه للقائل الملقبهم ماذا كر اولى منه للمفعول لانهم ائنه لا قصاص الصداحة لم يلحقه وليس كذلك وجوع المستلحق عن الاستلحاق غير مقبول ولو استلحقه فلا قد وادوم لم يلحقه بأحد فلا قد وحالان احدهما ابوه وقد اشبهه الآخر ولو قتلاه ثم رجع احدهما او قد عذروا للحاق والانتساب قتل به او الحاق بأحد هما قتل الآخر لانه شرك الاب ولو لحق القاتل بقاتل أو انتساب منه بعد بلوغه فاقام الآخر بينة بأنه ابنة قتل الاول به اذ البينة اقوى منهم او لو كان القرائس لكل منهم لم يكف رجوع احدهما فى طوعه بالآخر لان القرائس لا يرتفع بالرجوع (ولو قتلوا احداً آخرين) شقيقتين حازرتين (الابو) قتل (الاسترا الاممعا) ولو احداً الا لان لم يتحقق سبق والمعة والترتيب به فوق الروح ويحث الاذرى انه لو صار فى حيز الاموات بان أبان حشونه او فخر ذلك مما يجعل صاحبه فى ذلك الخبر كان كالزهور فى سائر الاحكام (فكل قصاص) على الآخر لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقا الزوجة وعندهما فان عملاً احدهما فلامتفعه قتل العاني (ويقدم) أحدهما على التصاص عند التنازع (بسرعة) لاستوائهما فى وقت الاستحقاق فلو طلب احدهما دون الآخر اجاب الطالب ولا قرعة وبسبغنى عن القرعة اضافة لوقوع كل منهما من مقتوله وعضواً واما ناعا بالسراية فليسكل منهما ما طلب قطع عضو الآخر حالة قطع عضوه اذ اذامات الاخوان بالسراية معاً وورثا وقع قصاصاً واما اذا قتلاه معاً معاني قطع الطريق فلا ما مان يقتله معاً لانه حاد وان غلب معني التصاص لكثيرة لا يتوقف على الطلب كره الملبثين ويجوز لهما التوكيل قبل القرعة بقرع بين الوكيلين وبقتل أحدهما بنزل وكذا لا انزال الوكيل يموت مو كاه ومن ثم كان الوجه انه ما وقتلاه معاً معاً لم يقع الموقف لتبين انزال كل عوت وكاه فعلى كل من الوكيلين دية مغلظة نظير ما يأتى

بأدھما) عطف علی رجع فی قوله
 ولوقت لا یم رجع اه سم علی ج
 (قوله اقوی منہما) ای القاف
 والانتساب (قوله لم یکفر جوع
 احدھما) بخلاف ما اذا وجد مجرد
 الدعوی اه سم علی ج (قوله
 لا یرتفع بالرجوع) عبارة الشیخ
 عمر بالحدود ہی اعم لشوہا اسلو
 أنت أمته المستقرشة تولد فانکر
 کونه ابنه (قوله أحدًا خوین
 شتیبتین) شرط لصحة قوله فلکل
 قصاص الخ الظاهر فی ان کلامہما
 له الاستتلا بالقصاص (قوله
 حائزین) قال الشیخ عمیرہ وأما شرط
 الحیازة فلا وجه لفیہما یطهر لی
 أقول لبدل وجه ان قوله لکل
 منہما قصاص علی الآخر ظاہر فی
 جواز انفراد کل منہما بالتصاص
 وهو انما یکون حدث کانا حائزین
 (قوله لم یتیقن سبق) ای ولا معیة
 (قوله مع امتناع التوارث) بناء علی
 ما مر فی الفرائض ان القاتل یحق
 لایث وھو الراس (قوله لھنا) ای

لا يثبت وهو الزوج (توبة) لا يثبت
في قول المصنف وقيل الاستحرام معا قوله فلاوطب أحدهما أى القتل (قوله أوجب الطالب) أى فلا يحتاج الى قرعة فيما
(قوله لنكلكل منهما) أى من الولدين (قوله حلقه قطع عضوه) أى المقطوع الثاني من الآخرين (قوله ثم ادأ مات الاخوان) وهما
الولدان (قوله وفيها اذا قتلاههما) أى قتل الولدان الاب والام (قوله في قطع الطريق) أى من الولدين (قوله ويجوز لهما) أى
الولدين (قوله يعزل ويكيله) أى المقتول (قوله لو قتلاههما) أى الوكيلان الولدين (قوله انزال كل جرح موكبه) لان شرط دوام
استحقاق الموكل قتل ما وكل فيه ان يبقى عقده قبله حيا وهو مقتضى ذلك شرح الروض وبه يدفع ما يقال كل منهما اجل الاقدام =

كان له الفعل لأنه انما يمتد بولم يموت موكله وموت موكله انما حصل بعد استيفاء الوكيل من الثاني وانما وقع قصاصا في القتل لان قطع كل منهما انتهى في حياة الموكل (قوله أو عزله) أي موكله له أي ولم يعلم (قوله ولا زوجية) أي زوجية معها ارث بان لم تكن زوجية مطلقا ولم يكن معها ارث ثم اه سم على منبج (قوله من الافراع هنا) أي فيما لو قتل امرتبا ولا زوجية (قوله الا في قطع الطريق) أي فليس اكل منهما القود من الآخر فهو مستثنى من قوله وكذا ان قتل امرتبا (قوله ولا يصح توكيل الاول) أي القاتل الاول (قوله انما يقتل بعده) أي الاول وقوله وبقتله أي ٢٣ الاول وقوله لو يادر ووكيله الاول

وقوله وقته أي الآخر (قوله لم

يلزمه) أي وكيلا الاول (قوله لانه)

أي عدم الضمان (قوله ولا بان

كان بينهما زوجية) أي وارث

أخذ من كلام البلقيني الاتي

(قوله يقتل قاتل الاب) ويلزم هذا

المستحق لآخيه المذكور ثلاثة

أرباع الدية (قوله لما ذكر) هو

قوله لانه لا يتبعض (قوله ومجمله)

أي يحمل قتل الثاني فقط حيث

كانت زوجية (قوله من الولدين)

أي بعد ان حلت بهم ما وكبرافي

حياتهم أو بما كبرافي تصوير (قوله

في صورة الدور) وهي المذكورة

في قوله حتى لو تزوج رجل بامه

(قوله بانه) أي البلقيني (قوله التي

اعتقها في المرض) ولعل تصوير

الشيخ لفرج المستولدة في الصحة

فانه لا يتأق قتل فائدها من الولدين

لبقاء رقتها حال التتسل (قوله

فالحكم الذي ذكره ظاهر) أي من

الدور وجهه انه اذا اعتقها ثم

تزوجها وماتت لوقتنا بتوربها

اكان الاعتاق تسريعا في المرض

لوارث وهو يتوقف على اجازة

فيما لو اقتص بعد عفو موكله أو عزله (فان اقتص بها) أي القرعة (أو ما دارا) قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم يورث فالتايجق) وهو الاصح لبقاء القصاص عليه ولم ينقل له منه شيء (وكذا ان قتل امرتبا) وعلم عين السابق (ولا زوجية) بين الابوين فذلك منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول وماؤه كلام المصنف من الافراع هنا ايضا غير مراد الا في قطع الطريق فلا مام قتلها معا نظير ما مر ولا يصح توكيل الاول لان الآخر انما يقتل بعد موثقه بتطل الوكالة ولا ينافيه انه لو يادر ووكيله وقته لم يلزمه شيء لانه ملحق الاذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فاندفع ما لروا في هنا (والا) بان كان يتم ما زوجية (فعلى الثاني فقط) القصاص دون الاول لانه ورث بعض من له عليه وقد فقيها اذا قتل واحدا بانه ثم الآخر الام لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لآخيه فاذا قتلها معا الآخر اتتقل ما كان اها القاتل الاب لانه الذي يرثها هو عن ذية فقط عنه الكل لانه لا يتبعض وعابه في ماله لورثة آخيه سبعة اثمان الدية أو واحدا ثم الآخر اب يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقيني ومجمله حيث لا مانع كاللورث حتى لو تزوج رجل بامه ما في مرض موته ثم جرد القتل المذكور من الولدين فلكل منهما قصاص على الآخر مع وجود الزوجية وعلى هذا في صورة الدور ولومات الزوجية أو لم يتبع الزوج من ارثها فان كان هو المشتول أو لا لكل قصاص على الآخر وان كانت هي المقتولة أو لا فاقصاص على الثاني قال فليقتله لذل فانه من النقائص اها وما عترض به من عدم الدور في تصويره رد بانه وكتل الامر في تمام التصوير على الشبهة فقدم في اول الفرائض ان مما يمنع الارث بالزوجية من جانب الزوج ما واعتق امته في مرض موته وتزوج به الدور فليحمل كلامه هذا على ان التي تزوج بها في مرض موته هي امته التي اعتقها في المرض ثم طال به حتى أولادها ولين نفاشا لي بلغه ما تم قتلها وما حينئذ فالحكم الذي ذكره ظاهر ما مع علم السبق وجهل عين السابق فالأقرب الوقف الى تبين الحال اذا لم يحكم على ادم ما حينئذ بقود أو عدم مقتكم هذا ان ربح والا فظاهره لا طريق سوى الصلح ولو قتل ثاني أربعة أخوة أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخلف القتلان غير الثانيين فالثاني ان يقتص من الثالث وينقطع القود عنه لما زوجه من قصاص نفسه (ويقتل

الورثة وهي متعذرة منها الا لا يتكمن من الاجازة فيما يتعلق بها فلو قلنا بتوربها لا تمتنع بعقها وامتناعه يؤدى الى عدم توربها فيلزم من توربها عدم توربها (قوله انه لا طريق سوى الصلح) أي بحال من الجانبين أو احدهما أو بجناحنا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار (قوله ويسقط القود عنه) أي عن الثاني (قوله لما زوجه) أي عن آخيه الأصغر ومن جملة نية قتلها الذي كان لآخيه الأصغر عليه يقتل الا كبير

(قوله أهل صنعاء) عخص أهل صنعاء لان القتالين منها اه سم على منهم (قوله امامن ليس الخ) محذور قوله حيث كان لها
 دخل في الزهوق (قوله أهل الخبرة) اي ٢٤ اثنين منهم (قوله لا يعثر) أي فلا يفتل من لادخل الجراحته في الزهوق وعليه

ضمان الجرح ان اقتضى الحال
 الضمان والتعزير ان اقتضاء الحال
 (قوله في صورتها) الاولى (قوله
 أو جاحلا فلا) أي فلا قصاص
 على واحد منهما أما الثاني فظاهر
 وأما الاول فلانه شريك شبه العمد
 (قوله باعتبار الضربات) بان
 يضرب شرب كل على انفراده ثم
 ينسب الى مجموع ضربيهما ويجب
 عليه بقسطه من الدية بصفة فله
 هذا كان وغيره مراعى فيه عدد
 الضربات (قوله لا تقتائب) أي
 أي وهنا شرب كل سبب محال
 عليه الموت (قوله ولا يقتل متعددا
 وهو) أي والحال انه شريك الملع
 وقوله شطلي أي عالم يكن الخطي آله
 لانه قد تقدم فمألو كرهه على
 رضى شاخص علمه المكسر بالكسر
 آدميا وظنه المكروه صيدا فان
 الفصاح على المكروه مع كونه
 شريك الخطي وكان غير المميز
 مأمو بالمكف او انجمها بمقتد
 وجوب طاعة الاشر (قوله
 تقدم الهدر) أي القتل الهدر
 (قوله وجارح) أي ويقتل جارح
 لشخص جرح نفسه سواء كان
 جرحه لنفسه قبل قتل الاول
 أو بعده (قوله وجارح) أي ويقتل
 شريك جارح دافع الجرح بدافع
 على انه صفة جارح ومنه يعلم ان
 دافع صفة لمخدوف (قوله ورد
 بان فعل الشريك) أي الذي لم يقتل

الجمع الواحد) وان تشا ضلت الجراحات في العدد والقعر والارض حيث كان لها دخل
 في الزهوق سواء أقتلوه بعدد أم بمقتل كان القود من شائق أو في جرح ان القصاص عقوبة
 يجب للواحد عليه على الواحد فيجب على الجماعة كذا انفذ ولا يشترع لحقن الدماء فلو
 لم يجب عند الاشتراك لا يتخذ ذريعة الى سفكه او وري ما لكانت عمر قتل نفر اخيه أو
 سبعة برجل قتلوه عليه أي حيلة وقال لو غالا أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلته بهم جميعا
 ولم يشكر عليه ذلك مع شهرته فاناراجاعا لماعن ليس بطرحه أو ضربه دخل في الزهوق
 بقول أهل الخبرة فلا يعثر (ولو في العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد
 (الرؤس) دون الجراحات في صورتها لعدم انقضاء نكباتها وباعتبار عدد الضربات
 في صورتها كما سرح به في المروضة وهو المعتمد وان ادعى بان الصواب فيها القطع باعتبار
 الرؤس كما لجراجات فيقارن الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البسود فلا يعظم
 التفاوت فيها بخلاف هذه ولو ضربه احدهما ضربه باقتل ثم ضربه الآخر سوطا طين أو ثلاثة
 حالة الممن ضرب الاول فالما بضر به اقتبس منه سوا أو جاحلا به فلا فعل الاول حصه
 ضربه من دية العمد وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار الضربات كما هو وان ضربه
 بالعكس كان ضربه احدهما ثلاثة مثلاثم الآخر ضربه يقتل كمن سبق سوطا حال الامور
 لو اخطأ فلا قود على واحد منهما ابل يجب على الاول حصه ضربه من دية شبهه العمد
 وعلى الثاني حصه ضربه من دية العمد باعتبار الضربات كما هو وانما قتل من ضرب مرابضا
 جهل مرضه لا تقتائب آخر ثم يحال القتل عليه (ولا يقتل) متعددا وهو (شريك خطي)
 ولو حكما كغير المكلف الذي لا يميزه كيانا (و) شريك شبهه عمد (لحصول الزهوق بتعريض
 احدهما لوجبه والآخر بنفسه تغلب الثاني للتشبه في فعل المتعمد وعلى الاول نصف
 دية العمد وبما قلة الثاني نصف دية الخطا أو شبهه العمد (ويقتل شريك الاب) في قتل
 فرعه (وعبد شارك في عبد) وحر شارك في جرح عبد فقتل هو كان فعل المشارك بعد
 عتقه ثم مات بسرايتهما (وذي شارك سلمى ذى وكذا شريك حري) في قتل مسلم أو
 ذى (و) قاطع يدا ماله أو شريك (قاطع) آخرى (قصاصا أو دما) فمضى القطعان
 اليه تقدم الهدر أو تأخر (و) جارح لمن جرح نفسه قبله أو بعده وكبحه لانه امر من
 لا يميز جرحها كما هو ظاهر من قولهم انه آله تحفة لامره فهو (شريك النفس) في قتلها
 (و) جارح (دافع الصائل) على محترم (في الظاهر) لحصول الزهوق بتعريض عمد او امتناع
 القصاص عن احدهما المعنى آخر خارج عن التجمل لا يقتضى سقوطه عن الآخر تقدم
 أو تأخر والثاني يجب فمف الدية فقط لان من لا يضمن اخف حال من الخطي فالولى بعدم
 القود على شريكه ورد بان فعل الشريك فيما بعد كذا مذهب المالكية لا يقتضى شبهة في
 فعل الآخر أصلا فلا يكون مسارا بالشريك الخطي فضلا عن كونه أولى منه ويقتل

(أقوله القاتل غاليا) أي حيث لم يشعأ على القاتل ولا قصد أن كان فعله بالاعتقار غاليا أو وقع بالاعتقار فلا قصاص على شريكهما (قوله شبهة في فعله) بأن كان فعله خيرا ولو حكموا به عمد ٢٥ (قوله وأصناف قاتلة) كالصباودفع الصائل (قوله

ولو جرحه جرحين عمدا) تقدم
العمد أو آخر (قوله نصف دية
مغلطة) في شبهة العمد (قوله
ونصف دية) أي في الخطأ (قوله
وفيما بعد) هو قوله مضعوننا الخ
(قوله فيمحق طرفه فقط) أي وعلى
الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه
عمد (قوله وان لم يعلم) غاية وقوله
ان اوجبه أي او جب جرحه
التصاص (قوله او لم يعلم حاله)
وخالفته هـ ذمما قبله بأن ثلاث
في المذنب الذي يقتل مريعا
وهذه في غيره وان قتل غاليا (قوله
غير الجراح) أي ولو باذنه حيث
ثم يدين له الدواء اخذها بما دها
(قوله فان كان بوج) بموحدة
وأخروها مهملة أي قاتل سريعا
(قوله ولو كل) هو بالتخفيف (قوله
خطاطة جرحه) أي فان اذن له
في خطاطة على وجه مخصوص
فهو دبر والافعل عائلته (قوله
فالقود) أي على من خطا حيث علم
بمال الجرح ونعمد (قوله ونصف
دية) أي على من خطا (قوله وان
خطا) أي بنفسه أو ما ذونه (قوله
وانما يعتبر ذلك) أي الواطئ
(قوله وزعت على عدد الضربات)
أي حيث انتقموا على ذلك أي
فان انتقموا على أصل الضرب
واختلفوا في عدده اخذ من كل

شريك سبي ميزونجنون له نوع غير وشريك السبع والجمعة القاتلين غاليا مع وجود
المكافأة والحاصل انه متى سقط القود عن احدهما شبهة في فعله سقط عن شريكه أو
أصناف قاتلة بذاته ويجب على شريكه (ولو جرحه جرحين عمدا أو خطأ) أو شبهة عمد ومات
بهم ساء أو جرح (جرحا مضعونا وآخر غير مضعون) كأن جرح (سريعا أو مرتدا ثم أسلم)
الجروح (وجرحه ثانيا ساقط) بهما (لم يقتل) تغليب المسقط القود في الأولى عليه مع قود
الجرح الأول ان اوجبه نصف دية مغلطة ونصف دية تخفة وفيما بعد عا عليه موجب
الجرح الواقع في حال العصمة من قود أو دية مغلطة وتعد الجراح فيما ذكر كذلك الا ان
قطع المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو دوى جرحه بسهم مذق) أي قاتل سريعا (فلا
قصاص) ولادية (على جرحه) في النفس اذ هو قاتل نفسه وان لم يعلم حال السم بل في
الجرح ان اوجبه والافالمال (وان لم يقتل) السم الذي داواه به (غاليا) ولم يعلم حاله وان
قتل غاليا (فشبهه عمد) فعله فلا قود على جرحه في النفس أيضا بل عليه نصف دية مغلطة مع
ما اوجبه الجرح (وان قتل) السم (غاليا) علم حاله فشر يك جرح نفسه) فيلزمه القود
في الاظهر (وقبل) هو (شريك خطئي) فلا قود عليه لان الانسان لا يقصد قتل نفسه
واحتري بقوله دوى جرحه عمدا ودوا غير الجراح فان كان بوج وعلمه قتل الثاني أو
بما يقتل غاليا وعلم حاله ومات بما قتلوا لا فدية شبهة العمد وما اتى به ابن الصلاح من انه
لو كل انسان عين مريض فذهب بدواؤه فاضمان على ما قلته في مال ناعه بمحمول
على عدم اذنه له في مداواته به هذا الدواء والافلا ضمان كل لو قطع سبعة مكلف باذنه
وقد علم انه متى لم ينص المريض على دوا معين فعلى عا الطبيب الضمان ثم ثبت المال
ثم هو وان نص على ذلك كان هـ د راومن الدواء خطاطة جرحه غير انه ان خاطى في لم يحى
وهو يقتل غاليا فاقتود وان آل الحال الحال فنصف دية وان خطاطة ولي للعصمة فلا قود
عليه بكارهيه المصنف ولا على الجراح كما اقتضاء كلامهما والكي كالخطاطة (ولو ضربوه
بسيطا فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل) لو انقرد (في القصاص عليهم اوجه اصحها
يجب ان توطأوا) أي توافقوا على ضربة وكان ضرب كل منهم لدخل في الزهوق وانما لم
يعتبر ذلك في الجراحات والضربات المهلك كل من الواقتد لانها قاتلة في نفسها ويتصدق
بها الاهلاك مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالوا الامتن واحد
والواطئ من جمع ولو آلى الامر الى الدية وزعت على عدد الضربات وبحسب الرأس
في الجراحات والثاني لقصاص والثابت على الجميع لانه يتخذ ذلك ذريعة الى القتل أما
لو كان ضرب كل قاتلا وانقرد وجب عليهم القود جرما (ومن قتل جمعا مريتا) والعبرة
في الترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل باوهم) لسبق حقه (أو معا) بان ما توافى وقت

المسبق ووقف الامر فيما بقي الى الصلح (قوله لو انقردت وجب) أي فان آل
الامر الى الدية وزعت دية عمد على عدد الضربات كما مر (قوله عليهم القود جرما) أي توطأوا أولا لان فعل كل واحد قاتل

(قوله في الثانية) هي قوله أو وما * (فصل في تغير حال المجرور) * (قوله في تغير حال المجرور) أي أو الجارح كما في قوله ولو جرح حر في معصيه وما أو الأولى في تغير حال المجني عليه فإن المجرور لا يشغل ما لو ربي إلى جرحي مثلاً فاسلم قبل وصول السهم له (قوله أو بعد دار) صلة تغير (قوله قوله غير مضمون) لا يرد عليه ما لو ربي إلى جرحي فاعلم قبل وصول السهم حيث ضمن المال كما ياتي مع أن أول الفعل غير مضمون لأننا قول أول الجرح في هذه مضمون وما ما ابتداء الفعل الذي لا ضمان فيه فليس يجوز وهو انما عبر بالجرح وسواء كان عدم الضمان لنقص ٢٦ في المجني عليه كما لو جرح حر يخال أو في الجاني كما لو جرح حر في معصيه على ما يأتي (قوله إلى الزهوق)

واحد أو وجهت المعية والترتيب فالمراد المعية ولو احتمل لا كان هدم علمهم جداراً وتنازعوا فيه من يقدم بقوله ولو بعد تراضيهم بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يقدم حقاً قطعاً للتراع (وللباقين) في الصور كلها (النيات) لأنها اجنابات لو كانت خطأ لم تقدم داخل في التعمد أولى (قلت فلو قتله) منهم (غير الأولى) في الأولى وغير من خرجت له القرعة في الثانية (عصى) وعزله فو بيه حق غيره (ووقع قصاصاً) لأن حقه متعلق به (ولالأول) ومن بعده (دية والله أعلم) ليأسه من القود والمراد فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول لا التنازل كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود وهو الأقرب ولو قتله أولياءه قتل جميعاً ووقع القتل عنهم موزعاً عليهم فيرجع كل منهم إلى ما يقتضيه التوزيع من الدية فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية * (فصل في تغير حال المجرور بحرية أو عصية أو أهدار أو عقداً والمضمون به وقاعدة ذلك المبنى عليها) أكثر المسائل الآتية أن كل جرح وقع وأوله غير مضمون لا يشغل مضموناً بتغير الحال في الانتهاء وما ضمن فيه ما يعتبر قدراً للضمان فيه بالانتهاء وما لا عقود فشرط منه العصية والمكافأة من أول الفعل إلى الزهوق إذا انقضى ذلك علم منه أنه إذا (جرح) الإنسان (حريراً أو مريئاً أو عبد نفسه فأسلم) الكافر أو من الحربي (وعتق) العبد بعد الجرح (تيممات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فبمعشوق ولادية اعتباراً بالجملة الجناية وتعلم عامر أن قاتل المرتد قد يقتل به وما يأتي أن علي قاتل عبد مسلم فمارة دون قاتل أحد الأتريين لا هدر عبد مسلم فمارة الجناية (وقيل تجب دية) الحر مسلم تخففه على العاقلة اعتباراً بالانتهاء (ولو ترواهما) أي الحربي والمرتد وجعاً لأقسام واحد إلا أن المراد أحدهما والعبد (فأسلم) أحد الأولين (وتتق) الثالث قبل إصابة السهم له ثم ما بها (فلا قصاص) لانتهاء العصية والمكافأة أول أجزاء الجناية وأكوف الأتريين مهيئين والثالث معصوماً حسفت نسبة الضمير وإن كان العطف بالواو لأنهم أخذوا كأن في قوله أولى بهما (والله يوجب دية مسلم تخففه على العاقلة) اعتباراً بالجملة الأصالة لأنها حالة اتصال الجناية به والمرتد كالمقدمة التي يتوصل بها إلى الجناية فاعلم أنه لا قود بذلك لانتهاء المكافأة أول أجزاء الجناية وقيل يجب في المرتدون الحربي ولو جرح حر في معصيه ما تم عصم لم يضمنه وإن عصم بعد الرمي

يرد عليه ما تقدم من أنه لو جرح ذمي ذمياً أو عبد بعد انتماسه الجراح وعتق ومات المجرور على رقه أو كفره وجب القصاص لوجود المكافأة حال الجناية كما تقدم التعليل به في كلامه فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل إلى انتهائه لوافق ما روى ويمكن رد ما هنا إلى ما سبق بأن يقال مراده أن العصية تشترط إلى الزهوق وأن المكافأة تتم بجرح الجناية بقوله إلى الزهوق متعلق بالجموع لا بكل منهما (قوله ولم يدم) أي في قوله والمرتد في حق معصوم الخ (قوله أن قاتل المرتد الخ) ولا ترد واحدة من صورتين على المصنف لأنه انما عبر بنفي الضمان والمقتدر منه الضمان أو القصاص وكان يجب لو عني عنه على مال وجب والمرتد لا يجوز العفو عن القصاص الواجب عليه ببال (قوله قد يقتل به) أي إذا كان مريئاً مثله لوجود المكافأة

(قوله الأولين) أي الحربي والمرتد (قوله لا هدره) أي الواحد (قوله الحربي والمرتد) علو كان الرمي الإمام وقبل اقتل الردة فالتجبه عدم الضمان كذا حاله الزكوى وفيه نظر لأن غاية امره أن يكون كالحربي أهمل على منهج (قوله فاقه أولى بهما) أي الغنى والفقير واجيب عن الآية بأنها ليست من هذا الباب لأن التقدير فيها أن يكن غنى أو يكن فقير فالضغينة فيهما راجع لعمول التعاطفين لا لاهما (قوله وقيل يجب) أي القصاص (قوله ولو جرح حر) هذه لا تمدل في تغير حال المجرور إذا تغير هنا حال الجارح أكنه ما دخله في قوله كل جرح وأوله غير مضمون الخ (قوله ثم عصم) أي الحربي (قوله وإن عصم) =

= هذلم تشملها القاعدة السابقة وكذا قول المصنف ولو ارتد الجروح الخ لم تشمله القاعدة ولا يرد على الشارح ذلك لقوله قبل المبنى عليها أكثر المسائل الخ وقاعدة هذه أن يقال كل جرح أوله مضمون وآخره غير مضمون فالنفس هددو ويجب قصاص الجروح وفيما قبلها كل فعل غير مضمون وما بعده من الجروح الخ الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم بخفنة (قوله خفنة) أي يدية مسلم بخفنة على العاقلة (قوله ولو لمعتنا) تنبه على أن المراد بقرب الوارث ولو اجتمعا ٢٧ فينبه على أحد الزوجين (قوله لانه شرع

وقبل الإصابة خفنة بالمال لا القود) ولو ارتد الجروح ومات بالسرارية) مرتدا (فالنفس بالنسبة لغير الجراح المرتد (هدد) لاشئ فله لانه لو قتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شئ فالسرارية أولى (ويجب قصاص الجروح) الذي فيه قصاص كالوجه (في الاظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعد والثاني لا إذا عارف تبع للنفس حيث صارت الجناية قتلا فاذا يجب قصاص النفس لم يجب في الطرف ثم هذا القصاص يستوفيه قريبه) أي وارثه لولا الرد ولو لمعتنا (المسلم) اكتمل والافدية كاله لانه شرع للثني وهوله ومعلوم أن الامام يستوفيه عند فقد من ذكر (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) اذا وارث للمرتد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا بخفنة (وجب أقل الامر من ارثه ودية) للنفس لانه المتيقن فلو كان الجرح قطع بدوجب نصف دية أو يدية فدية ويكون الواجب فيما لا شئ منه للوارث المذكور (وقيل الواجب) ارثه) أي الجرح بالغابا بالغ وان زاد على دية نفس لانه انما يدرج في نفس ضمن (وقيل هدد) لاشئ فيه اذا الجرح حتى سرى تبسبغ النفس (ولو ارتد) الجروح (ثم اسلم فمات بالسرارية فلا قصاص) لتحلل الهدر فصار شبهة دائرة للقود (وقيل ان قصرت الردة) أي زمنها بحيث لا يظهر بالسرارية اثر فيه (وجب) القود لا تشبه انما اثر السرارية فيه (ويجب) على الاول (الدية) كماله مغالطة حالة في ماله لوقوع الجرح والموت حال العصمة (وفي قول نصفها) توزع على العصمة والا هدار وقد اقيمت فيما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد امعا واسلم معا ثم مات الجروح بالسرارية بلزوم القود اخذ من قوله لم يعتبر فيه المكافأة من ابتداء الفعل الى القود وهما متساويتان كذلك (ولو جرح مسلم ذميا فاسلم) بعد الإصابة (أو حر عبد افعتق) بعدها (ومات بالسرارية فلا قصاص) لانتفاء المكافأة حال الجناية (ويجب دية مسلم) أو حر حاله مغالطة في ماله لانه مضمون أولا وانتهى بقاءه انتفاء المجرم انه اعتبر في قدر المضمون لان الضمان بدل التالف فينظر فيه الحالة التلف ويقارن التغلظ هنا فقهه فيما مر به هنا نعم مدرج معصوم وشمه رضى مهدر قطران عصمته بغير طوطر وهما منزلة طاروا صابة من لم يقصده (وهي) في الانسية (السيد العبد) سارت قيمته أم تنصت عنها لاستحقاقها له بالجناية الواقعة في ملكه ولا تميز حقه فيها بل للمعانى العبدول لقيمتها وان كانت الدية موجودة فاذا سلم الدراهم اجبر السيد على قبولها وان لم يكن له أن يطالبه بالبدلية (فان زادت)

ويجب على الاول) هو قول المصنف فلا قصاص (قوله وهما متساويتان) أي ولا يضر تحلل الردة وهي منزلة للعصمة العترة من أول الفعل الى الزهوق لان المرتد معصوم على مثله (قوله فيما مر) أي في قول المنزول لوردها ما فاسلم ومعتق فلا قصاص الخ (قوله لها) أي الدية

(قوله وتعين - هـ - في الابل) هو بصيغة الماضي عطف على قول المصنف فان زيادة لورثته والحاصل ان حق السيد لا يتعين في الابل وحق الورثة يتعين فيها حتى لو دفع اعيانهم الدراهم لم يجب قبولها (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساءت قيمته أو نقصت (قوله نفسا) أي جناية نفس (قوله ولو عاد الاول) منتهى قوله ومتى وجبت الدية المخرج (قوله فلا سيد الاقل) وذلك لانه جرح جراحتين احدهما في الرق والاخرى في الحرية والدية توزع على عدد الرؤس فيصيب عليه ثلث الدية ونصفه في مقابلة جراحة الرق والاخرى في مقابلة جراحة الحرية والسداد ما يجب بدله ما يقع في الرق وهو نصف الثلث

• (فصل فيما يعتبر في قود الاطراف) • ٢٨ (قوله في قود الاطراف) أي وجود اعضاء المثل نحو قوله ولا قصاص في كسر

العظام (قوله بعضا خفيفة) خلافا لما نزع محجبا بانه عد في نحو الايضاح ا هـ ج وهي اوضح من عبارة الشارح (قوله لانه يحمله) أي الايضاح (قوله لاني النفس) عطف على قوله نحو الايضاح (قوله اذ عدم كل بحسبه) أي من نحو الايضاح والنفس (قوله على ان الكلام) قد يقال هذا لا يتبع في دفع الاراد لان حاصله انه لو ضرب به بعضا خفيفة واوضحه كان هذا الايضاح عمدا موجبا للقود ولو ضرب به بعضا خفيفة مات من ذلك الضرب كان شبهه عد وهذا لا يدفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فأنمله ا هـ سم على ج (قوله عند عدم سراية الايضاح) يعني ان كلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه

أي الدية (على قيمته فان زيادة لورثته) لوجوب اسبب الحرية وتعين - هـ - في الابل (و) محل ذلك اذا لم يكن للجرح ارش متعديا والاعتبار هو الجناية (لوقطع) الجرح (يد عبدا) او نأ عينه (فمقتضى ضمانات سرية) واجبا بنا كمال الدية كما هو الاصح (فلا سيد الاقل من الدية الواجبة) في نفسه (وتصف قيمته) الذي هو ارش الجرح الوافي، لكنه لو اذمل والسراية لم يحصل في الرق فلم يتعاقب بها حتى لو كان الاقل الدية ولا واجب غيرها وارش الجرح فلا حتى للسيد في غيره والارث لا لورثة وذكره النصف لقرضه أن المقطوع يد ولا ينكل مثال (وفي قوله) الواجب بالسيد (الاقل من الدية وقيمه) كأنها لا ناظرنا للسراية في دية النفس فلننظر اليها حتى حق السيد حتى بقدر ماله (ولوقطع) الجرح (يد) فمقتضى جرحه آخران) كان قطع احدهما يذهب الاخرى ولا يتحول به (ومات بسر ايتهم فلا قصاص على الاول) (وان كان سرا) لعدم المكافأة حال الجسمية (ويجب على الآخرين) قصاص النفس والاطراف لانهم ما كذوا وتوحي وجبت الدية كانت اثلاثا لان جناية ايتهم صارت بالسراية الناشئة عنهم نفسا ولا حتى للسيد فينا على الآخرين بل فيما على الاول اذ هو الخافي على ماله فله اقل الامر من ثلث الدية وارش الجناية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول وجرحه بعد العتق فلا سيد الاقل من سدس الدية ونصف القيمة

• (فصل) فيما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي • (يشترط انصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح) والمعاني (ما يشترط للنفس) مما هو مضمون ولا رد الضرب بعضا خفيفة لانه يحصل عليه بالاف في النفس اذ يجد كل بحسبه فمما مستويان في حده وان اختلفا في محصله على ان الكلام كما قاله الماوردي عند عدم سراية الايضاح والاوجب القود في النفس لكونه حادثة بقتل غالبا واستثناء المقتضى من كلامه ما لو جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه مع انه لا يقتل به بخلاف لصريح كلامهم وان امكن توجيهم بانه في حياته يقتل بالقود من سيد بخلافه بعد موته لاقتناعه بنقصه اذا وارث له

يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد النعل والشخص بما يقتل غالبا فريد وهو منتف في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد النعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية امامه فاجيب القود في النفس لان الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا (قوله والاوجب القود) أي ولا اراد (قوله على عبده) أي المكاتب أيضا (قوله لصريح كلامهم) أي فلا يقطع كالا يقتل لكنه اذا قطع يده ضمنه نصف القيمة (قوله توجيهم) أي بقدر ترسايم انه يقطع فيه ولا يقتل به غير ان ما وجبه لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به

(قوله وبه على جهة كل من الفخ والضم) يتأمل وجه الضم فإنه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب بمعنى بالدفعه الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه (قوله ولو بالقوة) أي كأن صارت معانة بجلده (قوله دليق بجنايته) أي أن عرفت والافتحاط القاضى في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لأحدهما ولا تنقص لمجموع الحكومتين عن الدية فإن لم يظهر للقاضى شيء فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة (قوله دية اليد) معتمد (قوله غير صحيحة) كذا في جوهج وكن أن يقال يصح مع تسامح لأن الشبهة هي جراح الرأس والوجه فكانه قلب وجراح الرأس والوجه المضافة اليهما مثل الشئ المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الرأس والوجه كان من إضافة الشئ إلى نفسه حكما ٢٩ (قوله فالأقرب) أي في وجبه المتن لما يقال لامعنى لأضافة الشجاج

لرأسه إذ لا يكون إلا فيه (قوله ومحل ما ذكر أي في الشبهة) أي من أنه لا ينطبق الاعلى جرح الرأس والوجه (قوله على أن جماعة أطلقوها) أي على سائر جروح البدن أي وعليه فلاضافة للتخصيص بلا تأويل (قوله طبعها ووضعها) قد توقف فيه بالنسبة لغيرها المشتملة على قطع جلد فانه لا يتوقف على الحارصة ولأما بعدها والترتيب الطبيعي ضابطه أن يتوقف الثاني على الأول ولا يكون الأول علة له لأن يقال أنه باعتبار الغالب (قوله حارصة) ع سميت حارصة من حرص القصار الثوب إذا شتمه فانه الجوهري اه سمى على منهج (قوله تدميه) بضم أوله أي مع سكون الدال وكسر الميم مختلفه وقد يفتح الدال وكسر الميم مشددة قال في القاموس دى مكر شى دى

فيرد بان السببية ممانعة من ذلك التثني (ولو وضعوا) أو بعضهم فاستداه إلى جميعهم سم مجرود تصوير (سيفنا) مثلا (على يده وتحملوا) كلهم (عليه دفعه) بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة بالضم الدفعه من المطر وما انصب من سقاء أو أمانه وبه على جهة كل من الفخ والضم هنا (فأبوا) ولو بالقوة كما يأتي (قطعوا) كالأجتماع على قتل نفس وانما اشترط في قطع السرقة أن يخص كلاً من المشتريين نصاب لأن التوزيع يمكن ثم لا يعا على أن حق الله يتسارع فيه أكثر فإن لم يتحاملوا بأن تغتصب بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الجلدتان أو جذب أحدهما للشار ثم لا آخر فلا قدوى على واحد منهما بل على كل منهما ما حكمه بخلق بجنايته ويحتمل بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بالفتح (الرأس والوجه عشر) بألف تراه من كلام العرب وجرح غيرها لا يسمى شجة فدعوى أن الإضافة اليهما من إضافة الشئ إلى نفسه غير صحيحة لأن الرأس والوجه ليسا عن الشجة بل هما شرطان في تسميتها شجة فالأقرب أن يكون المراد بهما ما يطلق الجرح وأن الإضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشبهة حيث أطلقت بخلاف ما لو ضيفت كما هنا على أن جماعة أطلقوها على سائر جروح البدن أولها طبعها ووضعها (حارصة) مهملة لا (وهي مائشقة الجلد قليلا) نحو الخلدش ويسمى الحارصة والحريصة والفاصرة (ودمية) بتخفيف الباء (تدميه) بضم أوله أي الشئ بغير سبيل دم والادعاء معهما حله وبهذا الاعتبار تبلغ الشجاج إحدى عشرة (باضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد أي تشبته شفاخه في ما من بضع قطع (ومتلاحة تغوص فيه) أي اللحم وتبلغ الجلدة بعده سميت بما يؤهل اللحم من التلاحم فتأولا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وهي التماسه بالسحقاق حقيقة من سمحاق البطن وهي التماسه الرقيق (وموضحة) ولو بغزارة (توضع العظم) بعد خرق تلك الجلدة أي تكسفه (وهاشمة ثم شمه) أي تكسروا وإن لم توضع (ومقولة) بتشديد الناف مع كسرها فصح من قطعها (تنقله) من محلها غيره وإن لم توضع

وإسنيته ودميته (قوله توضع اللحم بعد الجلد) انظر هل هو قيد للباضعة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع الغير للجلدة اه سم على منهج ويمكن جعله حالاً من اللحم وليس متعلقاته بقطع فكيف فعل الثاني باضعة وإن لم يقطع شأن الجلد ويحتمل وهو الظاهر أنه من مسماها حتى لو قطع واحد الجلد بقامه وآخر اللحم لا يكون على الثاني أرض باضعة بل مائشقة بجنايته وتكون الباضعة مشتركة بينهما (قوله ومتلاحة) قال الشيخ غيره قال الأزهرى الوجه أن يقال الألاحه أي القاطعة للحم اه سم على منهج أقول والجواب ما ذكره الشارح بقوله سمحاق (قوله بالسحقاق) أي في لغة أهل الحجاز وأما هل المدينة قسمين والمطلبي والمطاة اه سم على منهج (قوله أفصح من قطعها) ولعل المعنى على الشئ منقلبه إلى أصله يتخلف الجراح وأصله الضيق

(قوله المحط بها) أي على الشفة ففي القاص ومن الأطار ككتاب الحلة من الناس وقضبان الحكم تلتوى للتعريض وما يوصل
 بين الشفة وبين شعرات الشارب اهـ (قوله قال ابن العماد وكل صحيح) يتأمل ما ذكر من جهة كل منهما مع ان الذي في الروضة
 نقي لو جوب القصاص وما يشبهه نعم كل صحيح اذا قصر الأطار بطار السه او يدانه لانها له وفسر الأطار بطار الشفة وانه
 له نهاية (قوله اليها) أي الى مثله (قوله ٣٠ أهل الخبرة) لوقيل بان الجني عليه يقطع الى الجدة فقط ويصير الامر منوطا بالجاني

في فعل ما ظهرت له فيه المصلحة
 بسؤال وغيره لم يبعد الآن يقال
 قد يجتار ما لا مصلحة له فيه بل
 ما فيه ضرر عليه فيمنعه الحاكم
 من ذلك لما فيه من الاضرار
 وبשל به ما يراه مصلحة له (قوله
 لا يؤول الى الخ) وذلك لانه قد
 يكون مارن الجاني مثلاً قد
 بعض مارن الجني عليه فيؤدى الى
 اخذ مارن الجاني ببعض مارن
 الجني عليه لاعتد بالمساحة (قوله
 اما اذا اياته) هذا ابضاح ولا فهو
 معلوم من قوله والتقدير بذلك
 لجربان الخ (قوله بفتح الميم وكسر
 الصاد) اما بعكس ذلك فاللسان
 وعجاجة المصباح المفصل وزان
 مقود اللسان وانما كسرت الميم
 على التشبيه باسم الآلة (قوله
 وشقة) أي سواء العليا والسفلى
 وحد العليا ولا موضع الارتفاق
 عمالي الانف والسفلى طولاً
 موضع الارتفاق عمالي الذقن
 وفي العرض الشدين اهـ سم
 على منتهى وقوله الارتفاق أي
 الالتئام قال في المختار الرق ضد
 الترق وقد رتق انتدق من باب تهر
 فارتق أي التأم اهـ (قوله يقطع

وتشبهه) وسأومته بتابع خر بطة الدماغ) المحبلة وهي أم الرأس (ودامغة) بغن مجمة
 (تخرقها) أي خرطة الدماغ وقصله وهي مذقة على رأى وتصور كها في الجبهة وما
 سوى الاخيرين في الخد وقصة الانف والعي الاسفل بل وسائر البدن على ما يأتي
 (ويجب القصاص في الموضحة فقط) اضبطها وتيسر استفادتها بها بخلاف غيرها
 (وقيل) يجب فيها (وفيما قبلها) لا مكان معزقة تلبثها من الموضحة ورد بان هذا الامكان
 لا يكتفي مثله للقصاص بل لتوق جمه القول بوجوب القسط من أرش الموضحة بنسبة اليها
 (سوى الخارصة) كإزادته على أصله فلا قد فيها جرماً اذ لم يفت بها شيء له وقع (ولو ارضع
 في باقي البدن) كسعد وصندر (أو قطع بعض ملان) وهو ملان من الانف (أو) بعض
 (أذن) أو شفة أو اطار وهو المحط بها وما في الروضة من عدم التودد به تحريف وانما
 هو اطار السه أي الدبر لانه الذي لانها به (قال ابن العماد وكل صحيح) أذ لا فرق بينهما
 اوسان أو شفة (ولم يثبت) بان صارهما علة بجلدة والتقسيم بذلك لجران الخلاف (وجب
 القصاص في الاصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضوان لم يثبت وفيما اذا اقتصر
 في المعاق بجلدة يقطع من الجاني اليها ثم يسل أهل الخبرة في الاصح من ابقاء أو غير، ويتر
 ما سوى الموضحة بالجزئية كذا ورابع لان التودد يجب فيها بالمال بالجله فامتعت
 المساحة فيها الثلاث ودى الى أخذ عضو ببعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة
 فتدبر بالمساحة اما اذا اياته فيجب التودد جزوا والثاني لا يجب كمالا يجب فيه أرض متدر
 (ويجب) القصاص (في القطع من متصل) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضو
 بعض على منقطع عظمين برابطات واصله بينهما مع تدخال كوفق وركبة او واصل ككفله
 وكوع (حتى في أصل الخد) وهو ما فوق الزرك (ومسكب) وهو مجمع ما بين العضد
 والكف (ان امكن) القطع (بلا) حصول (لجافة والا) بان لم يكن الاجام (فلا) قد (على
 الصحيح) لان الجواف لا تنضبط طعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حصلت الجافة
 والثاني نعم حيث أجاف الجاني وقال أهل النظر يمكن ان يجاف مثل ذلك (ويجب في فـ
 عين) أي تعريضها بعين مهمله (وقطع أذن وجبت) بفتح الميم (ومارن وشقة) لسان وذكر
 وانثنين) أي بيضتين يقطع جلدتهما لان لهما نهايات مضمومة فالخلف بالمقابل بخلاف
 قطع البيضتين دون جلدتهما لان سلهما منه مع بقاء فلاقود فيهما التضرر الانضباط
 حينئذ ويجب ايضا لشلل ذكر وانثنين او احدهما لان اخبر عدلان بسلامة الاخرى

جلدتهما) البناء بمعنى مع لما يأتي من ان سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه وان المقصود من العبارة قطع
 البيضتين ولكنه لما كان الغالب ان قطع الجلدتين يستلزم بطلان منفعة الاثنين اقتصر على سماعا وان كان المقصود في الحكم
 الشيعي البيضتين وعليه فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة (قوله ويجب) أي قصاص

(قوله ان اكنت المائلة) معند (قوله ككسر) اي فلا فاص منه (قوله البيضتين) عبارة عن الخصيتين (قوله وقال فيها) اي
الصباح (قوله بضم قوله) اي اما بالفتح فبذبح العين ثم حكى الفتح هنا ايضا شيخنا ٣١ هـ على منتهج (قوله الاسنان) هذا

الاسنة تشاء صريح في ان السن
من العظم وهو احدث قرابين فيه
ثانيهما انه من العصب لانه يابن
بوضعه في الخسل (قوله يقطع
بعض ساعده) هو من الانسان
ما بين المرفق الى الكف وهو
مذكر سمى ساعدا لانه يساعد
الكف في بطشها وعملها هـ
مصباح (قوله لها) أي الزيادة
(قوله المشتمل على الهشم غالبا)
اشارته الى دفع ما يرد على قوله وله
عشرة اربعة ارش المتقبل من ان
أرشد المتفلة خمسة اربعة فقط
وحاصل الجواب ان ارش المتفلة
انما كان عشرة لاشتمالها على
الهشم ولم يذكره المصنف لزمومه
للمنفلة غالبا (قوله من المفصل)
بان لما وقضيت ان المسمى بالكوع
هو جزء المفصل الذي يقرب من
الابهام وعبارة الزاوي وهو
العظم الذي يلي الابهام هـ
وبينهما فرق وسبأ عن تنقيف
اللسان أنه طرف الزند فيجمل
ما هنا عليه (قوله هو البوع)
وقال صاحب تنقيف اللسان
الكوع رأس الزند مما يلي الابهام
والبوع ما بين طرفي يدي الانسان
اذا دماهما مجتمعا شمالا هـ سم
على منتهج (قوله من قطعه) اي
الكف والتد كبريعة قليلة

مع ذلك وكذا قدما ان اكنت المائلة كما قلنا من انه يذهب ثم يمشأ أنه ككسر العظام
وتفسير الشارح البيضتين في موضعين بجلدتيهما ثم باليدين باعتبار اللغة كما هو مأخوذ
من كلام أئمتنا كصاحب الصحاح والاقاموس فقد قال الأول فيها الاثنين الخصيتان
وقال فيها أيضا قال أبو عسر والخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان التان فيهما
البيضتان انتهى وقال الثاني فيه والاثنين البيضتان وقال نفسه أيضا صل خصيته فهو
خصي وخصي انتهى ومعلوم ان الجملة لاتسل وانما تسل البيضتين لكن نقل بعضهم عن ابن
السكيت ان الاثنين البيضتان ولما ان كان قطع جلدتيهما مائة لمزم غالبا اطلاق منقعة
البيضتين اقتصر الشارح على التفسير المذكور وان كان المقصود في الحكم الشرعي
البيضتين فالقول بان في جلدتيهما مادية وفيه مادية أخرى أو ان المضمون به انما هو
الجلدتان غير صحيح (وكذا ألبان) يفتح الهمزة وهما اللجمان التان بين الظهرو القخذ
(وشفران) بضم اوله وما حرفا الفرج المحيطان به احاطة الشفتين بالقم (في الاصح) لان
لهما نهايت مضبوطة والثاني لا لعدم امكان الاستيفاء لا يقطع غيره (ولا قصاص في
كسر العظام) امددم اللوق بالمائلة فيه الاستاء مكن فيهما بان تشمر عشار بقول أهل
الخبرة في كسرها القود كما نص عليه وجزءه الماوردى وغيره (وله) أي الجني عليه يقطع
بعض ساعدها وتغذه سواء سبق القطع كسر ام لا كما أفاده كلامه هنا مع ما يأتي في قوله
ولو كسر عضده وأبانه الى آخره المشتمل على ما هنا زيادة في كسره المصنف رحمه الله تعالى
اها والمترجع الى عليه المدافع لما تعرض عليه هنا قضيت أنه لو قطع من عضده لم
يكن له الاخذ من الكوع (قطع اقرب مفصل الى موضع الكسر) وان تعدد ذلك المفصل
ليست في بعض حته (وحكومة الباقي) لعدم أخذ عوض عنه (ولو اوضحه) وهشم أو ضج
الجني عليه لا مكان القود في الموضحة (وأخذ خمسة اربعة) ارش الهشم (ولو اوضحه) ونقل
اوضحه (لما صر) وله عشرة اربعة) ارش المتقبل المشتمل على الهشم غالبا (ولو اوضحه) وأم
اوضحه وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهشمانه وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأمومة
ثلاث الديات كما ياتي في (ولو قطعه من الكوع) بضم أوله ويسمى كعابا وهو ما يلي الابهام من
المفصل وما بين الخصر كرسو وما يلي ايهام الرجل من العظم هو البوع واما الباع فهو
مد اليد عينا وشمالا (فليس له البقاط اصابعه) ولا أغله منها لم تكن من النطق من محل
الحناية (فان فعله عزز) لعدم له عن حقه مع تمكنه منه (ولا غرم) عليه لاستحقاقه اتلاف
الجلد (والاصح أن له قطع الكف بعده) لانه من جلد حقه وانما لم يكن من قطعه من قطع
من نصف ساعده فلنقط اصابعه لانه لا يوصل بالتمكين لتمام حقه لبقاء فضله من الساعدا لم
ياخذ في مقابله اشيا فلم يتم له التثني المقصود بجلده هنا ولو عني عن الكف للحكومة لم يجب

والثاني هو الكيف فكان الاولى أن يقول من قطعهها (قوله لم يجب) اي وعليه فلا فعل ذلك هل يصح العقو مجاناو يلغو قوله
على الحكومة أو يلغو العقو ويمكن من القود لقطع الكف فيه نظر والاقرب الثاني

(قوله الى ذية نفسه) أي الجاني وقوله منها بلها أي الذبة (قوله ولو كسر عضده) قال في المصباح العضء ما بين المرفق الى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضعتين في لغة الحجاز وقراها الحسن في قوله تعالى وما كنت تتخذ من المصلين عضدا ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة بني تميم وبكر والخامسة مثال قفل قال أبو زيد أهل تهملة يؤثنون العضد ويؤغمه يذكرون والجمع أعضاء وأعضاء مثل أقاس وأقنال (قوله من حدقته) هي السوداء أعظم الذي في العين والأصغر التاظر والقله شحم العين الذي يجمع السوداء والبياض ذكره ابن قتيبة ٣٢ كتبنا بخط شيخنا اه سم على منهج وقوله الأصغر فهو بالعين المججمة وفي القاموس

التاظر العين أو نقطة السوداء في العين أو البصر نفسه (قوله أهل الخبيرة) أي اثنتان منهم لأنها شهادة فلا يكتفي فيها بأقل من ذلك ومبادرة بجمع في الأوضح والظلم الآتي والمعالجة قيم ما أن آمن بقول خيرين أذهب حدقته (قوله أن لا يذهب) أي يقول أهل الخبر (قول المصنف وكذا البطش) قال الشيخ غيره هو يزول بالخباية على السد أو الرجل والذوق به على القدم والشم بها على الرأس (قوله أن الغالب زواله) أي اللبس من زواله أي البطش (قوله في الظواهر) أي فان لم يوجد واقفا خيرة للعجني عليه بين الانتظار والقفوع على الذبة (قوله فلا قصاص في المتأكل) نعم ولكن تجب دية على الجاني حالة في ماله لأنها سرية جنائية عمد وان جهلت خطأ في سقوط القصاص وقيل على العاقلة لا نأخذ ناهي في حكم الخطأ اه سم على منهج

* (باب كيفية القصاص) *

(قوله من قص) والاختذ من الاول

لاستيفائه الاصابع المتقابلة للذبة الداخل فيها الكف كالإحباب من قطع يدي الجاني الى ذية نفسه لاستيفائه مقابلهما والثاني لانه أخبذ ما يقابل الذية وزاد الما (ولو كسر عضده وابانه) أي المكسور مع ما بعده ولو بالقوة بان كان معلقا بجلدة فقط (قطع) ان شاء (من المرفق) لانه اقرب مفصل للعكسور (وله حكومة الباقي) نظير ما مر (فلو طاب الكوع ممكن) منه (في الأضغ) لما حتمت معجزه عن محل الخباية وله حكومة الساعد مع الباقي من العضد والثاني المنع لعدم عاها واقراب الى محل الخباية (ولو اوضحه فذهب ضوؤه) مع بقاء حدقته (اوضحه فان ذهب انضوم) فذلك (والاذهب باخف ممكن كقترب حدقته بمحافة من حدقته) او وضع كافر فيها ومحل ذلك حيث قال أهل الخبيرة عمدن أذهب الضوم مع بقاء الحدقة والارجح الارض (ولو اطاعه لطمعة نذهب ضوؤه غالبا فذهب اطاعه مثلها) لا مكان الممانلة (فان لم يذهب أذهب) بالمعالجة كما ذكره وحده في اللطمة فيما اذا ذهب بهم امن المجني عليه ضوؤه احدى العينين ان لا يذهب به امن الجاني ضوؤه عينيه واخذاهما محبة لفة للعجني عليهما ومهمة ولا تعبت المعالجة فان تهدرت قال الأرض (والسمع كالهمر يجب القصاص فيه بالسراية) لانه لا محالة مضبوطا وكذا البطش (وليدركه راعه الامس لان الغالب زواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود (والذوق والشم) والكلام يجب القصاص فيه بالسراية (في الأضغ) لانها محال مضبوطة ولاهل الخبيرة طرقي في ابطالها والثاني بقول لا يمكن القصاص فيها (ولو قطع اصبعها من غير ما من بقية الاصابع فلا قصاص في المتأكل) بالسراية وفارق اذهب المعاني من بصرة ونحوه بان ذلك لا يباين بالسراية بخلاف الاضغ ونحوه من الاجسام فيجب جعل البصرة لنفسه ولا يذهب الاضغ مع ما لا يصح من لا غيرها فلو اقتص بالاصبع فسرى لغيرها لم تقع السراية قصاصا بل تجب على الجاني للاصابع الاربعة اربعة انجاس الذية وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فموتت ثم سقطت بعده اي امان الجنائية على جميع اليد قصد اقامت السراية

* (باب كيفية القصاص) *

من قص قطع أو اقتص سبع لاتساع المستحق الجاني الى الاستدنا منه (ومستوفيه والاتلاف فيه) والنفو عنه ولا محذور في الزيادة عما في الترجمة كوقع البضاري كثيرا

ان لم يكن مع اشتغاله على جميع الحروف مجرد او الثاني مزيد فيه وهو مشتق من الجرد (قوله بخلاف ولا محذور في الزيادة) أي بل قال السبعة عيسى الصفوري فيما كتبه على حاشية السيد الجرجاني ما كان من التوابع لا يعتز زيادة وعبارته وليس من ادهم يكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المظلم فلو ذكر غير نادرا في استطراد لا يضر لانه استلزم ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه ذهن اليه اما بطريق المقابلة أو الزوم

(قوله لاتؤخذ) أى لا يجوز ولو بالرضا كما يأتى (قوله على الغالب) الاولى وأعلى الغالب الآن يقال المراد أنه غير بالقطع لكونه
الغالب فلا مفهوم له لأن القمود اذا كانت للغالب لامة فهو له افساوى الاخذ ٣٣ (قوله دية) اطلق فيه فحمل ما لو أخذ

بلاذن من الجاني وما لو كان
بأذنه ولم يقل قصاصاً وأقال وهو
يخالف ما يأتى من التفصيل فيما
لوقطع صحبة بسلامة وعنده
فليست الفسوق بين هـ هذه وذلك
وأعله اطلق هنا اعتماداً على
التفصيل الآتى فليحصر وعليه
فتصور المسئلة ختالماً لوقال
خذه قد اقتبب المدينة في المقطوع
ويقطع حقه من التود لتضمنه
العقوبة ويستحق دية عضوه
لفساد العوض وذلك لأنه لم يعف
مجاناً بل على عوض فاسد فيسقط
انقصاص بالعفو ويجب بدله
لفساد العوض كالموعاف عن التود
على نحو جرح (قوله انملة) فيما اتع
لغات تثليث أولها مع تثليث الميم
فى كل ٥ سم على منسج وقد
نظمها بعضهم مع لغات الاصبع
العشر فى بيت فقال

وهـ من انملة ثلث وثلاثه

والسبع فى اصبع واختم باصبع
٥ مناوى على آداب الاكل
لابن العماد (قوله وبزائدونه
مطلقاً) قد يخالف ما يأتى من
ان الزائد يقطع الزائد وان تفاوتوا
كبرا وطولاً وقوة بطش ويمكن
الجواب بان المراد بالزيادة هنا
المتسعة كالتثليث زائدة الجاني
على ثلاث اناهل وزائدة الجنى

بخلاف عكسه وتقدم المد توفى والترجعة على ما بعده لانه الانسب بالصفة
وتأخيره عنه فى الكلام عليه لطوله وقد جرت عادتهم بتدريج ما قبل عليه الكلام ليحفظ
(لا تقطع) أى لا تؤخذ لتشمل المعانى أيضاً كدلالة على الغالب (يسار يمين) سواء
الاعضاء والمعانى لاختلافها محلاً ومنفعة فلم توجد المساواة المقصودة من القصاص
(ولاشفة سقى بعلياً) ولا جفن أسقى بعلى (وعكسه) لذلك ولو بالرضا فى المأخوذ
بدلاديه ويسقط القود فى الاول لتضمن الرضا العفو عنه (ولا انملة) بفتح الهمزة وضمة
الميم فى الاصح (بأنرى) ولا اصبع بأخرى كفى المرد ولا أصلى بزائد مطلقاً (ولا زائد)
بأصلى أو (بزائد) دونه مطلقاً ومثلهما أولئك (فى محل آخر) غير محل ذلك الزائد لذلك
أيضاً خلاف ما لو أسوى الزائد الزائد والأصلى وكان يحمله للمساواة حينئذ ولا يؤخذ
حادث بعده الحناية بوجوده فلو وقع بالنسب لم مثلهما ثبت له مثلهما لم تقطع (ولا يضر) فى
القود بعد ما ذكر (تفاوت كبير) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف (بطش)
ونحوها (فى أملى) لا إطلاق النصوص ولأن المماثلة فى ذلك لا تنكح اتفاقاً باعتبارها
يؤدى الى بطلان القصاص وكما يقاد من العالم بالاحمال والكبير بالغير والشريف
بالوضيع نعم لوقطع استوى الميزان إذا قصر من أختم لم تقطع يد به المقصم بالنسبة
لاختم وان كانت كاملة فى تقسيم اولهذا وجبت فيه ادية ناقصة حكومة ومحل ذلك عند
تفاوتها خاتمة أو بافتقار تشاقتصم اعن جنانية امتنع أخذ الكاملة ووجب قصص الدية
كما يكمل عن الامام وان قال الزركشى ان الامام حكى عن الاصحاب عدم الفرق وأنه
الصواب (وكذا زائد) كاصبع ومن فلا يضر فيه التفاوت أيضاً (فى الاصح) وكون
القود فى الاصلى بالنص وفى الزائد بالاجتهاد فمعتبر التساوى فى الاول واعتبر فى الثانى
غيره مؤثر لتساوى النص والاجتهاد فيما يرتب عليه ما والثانى فى الزائد قال ان كان كبيره
فى الجاني لم يقص منه لوفى الجنى عليه اقصر وأخذ حكومة قدر النقص (وبعتبر قدر
الموضحة) فى قصاصها بالمساحة (طولاً وعرضاً) فيقاس مثلها عن رأس الشاح ويحفظ
عليه بصورة أو سواد أو بوضع بقوم موسى بالبحر يوسف وأجبروا وأضحبه لتعذر أمن
الحيف منه وان لم يعتبر ذلك بالجذبة لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون
جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها
بالمماثلة بالجذبة فلو اعتد بها بالمساحة أدى الى أخذ عضو يعرض آخر وهو ممتنع (ولا
يضر) هنا (تفاوت) نحو وشعرو (غاططهم وجد) نظير ما مر فى تفاوت نحو الطول وقوة
لبطش ولو كان برأس الشاح شعر دون المشجوع فى الروضة وأصلها عن نص الام
عدم القود لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى

عليه على اثنين (قوله ومحل ذلك) أى ما ذكره

سا

هـ

و

المصنف وبعبارة محمل عدم ضرر ذات (قوله ويحفظ) أى وجوبه بان خيف اللبس والا كان مندوباً (قوله منه) أى من اجله

(قوله وجعل ابن الرقعة) معقد انتهى سم على منهج نقله عن الشارح (قوله تجب ازالته) معقد (قوله استيعاب الرأس) فضيحه انه اذا يجب استيعاب الرأس وجبت ازالته اتفاقا (قوله المأخوذ الى الجاني) هل له تفرقة في موضعين بغير رضا الجاني عليه انتهى سم على حج أقول الذي يظهر لالان ٣٤ المأخوذ حجة ثم وضحتا لا واحدة والقصاص مبني على المأثلة ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان الجاني

رضي بالضرر ذاته وقيد لذلك فرض الشارح المنع على مقابل الصحيح حيث قال وعليه اى الثاني يمنع من اخذ بعض الخ (قوله وعليه) اى الجاني قوله من اى محل شام اى الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصبة لكن يلزم - ثم أخذ موضعته في واحدة ولكن لا مانع برضا الجاني انتهى سم على حج (قوله فزاد وكيله) هذه لا تنافي مع قول المصنف الا في (زمه بعد المال موضعته قصاص الزيادة فانه صريح في ان المقتص هو الجاني عليه نفسه لا وكيله الا ان يقال التقدير لزمه قصاص الزيادة اذ المقتص هو الجاني عليه (قوله فيمدر المصنف) اقول هذا انما يظهر على ما يأتي له فيما لو اوضحته جميع انه يوزع الارض عليهم اما على انه يلزم كالأرض كامل وهو الذي اعقده شيخنا الشهاب الرملي كما يأتي قريبا فقياسه انه يلزم المقتص أرض كامل فلما تأمل انتهى سم على حج وقد يجاب بأن ما يأتي عن الشهاب الرملي مفروض فيه لا يحملوا على الا لا تجزوها وذلك يجب

المرادى وجعل ابن الرقعة الاول على فساد منبث المشجوع والثاني على مال وحلق قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكشفت تجب ازالته ليسهل الاستبراء فيعد عن الفاظ قال والتوجيه بشعر بانها لا تجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو اوضح كل رأسه ورأس الشاح اصغر استوعبناه) ايضا لا ولا تكن في وانما كفت نحو يدقمة عن طوله لما مر ان المرعي ثم الاسم وهذا المساحة ولذا اقطعت الكبيرة للصغيرة ولم تؤخذ رأس الكبير بصغيرهما (ولا تنه من) خارج الرأس نحو (الوجه والقفا) لخروجه عن محل الجنابة (بل) ناخذ فقط الباقي من أرض الموضوعة لوزع على جميعها) فان بقي نصف مثلا اخذ نصف ارشها وان كان رأس الشاح اكبر اخذ منه قدر رأس المشجوع فقط) لحصول المأثلة (والصحيح ان الاختيار في موضعه) اى المأخوذ (الى الجاني) لان جميع رأسه محل الجنابة وهو حق عليه فلذا اذا ومن اى محل شاك الكالين وأشار المصنف بالصحيح الى فساد مقابلة ان النسبة للعجني عليه وانما تصير له جميع ما منحرون وادعوا انه الصواب تقبلا بمعنى وعليه يمنع من اخذ بعض المقدمة وبعض المؤخر لا يلاخذ موضعتين بواحدة (ولو اوضح خاصية وناصبته) اى الجاني (اصغر) تعينت الناصبة للإيضاح (ثم) عليها (من باقى الرأس) من اى محل شاء لان الرأس كامل محل للإيضاح فهو عضو واحد (ولو زاد المقتص) مع رضا الجاني بمكينة أو وكل المستحق فزاد وكيله او ابدى وفعل فلا ينافي ما يأتي ان المستحق لا يمكن من استبراء الطرف ونحوه بنفسه (في موضحة على - حقه) عدا (زمه) بعد اندمال موضعته (قصاص الزيادة) لتعديده (فان كان) الزائد باضطراب المقتص منه فهدر او باضطرابهم اقالا وجه انه عليها فهدر النصف المقابل فعل المقتص منه فلو قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر صدق المقتص منه كإرجاء البلقبي (أو) خطأ) كان اضطرابك يده أو شبه عدا (أو) عدا ولكنه (عق على مال وجب) له (أرض كامل) لخالفته حكمه - حكم الاصل (وقيل قسط منه بعد توزيع الارض عليهم) لاتحاد الجارح والجراحة ودرجعة اتحاد الجراحة مع ان بعضها حق (ولو اوضحه جمع) بأن تماموا على آله وجره واهلها (أوضحه من كل واحد منهم) مثلها) اى مثل موضعته لا قسطه منها فقط اذا من جزء الاول كل منهم جان عليه فاشبه ما لو اشترى كواقي قطع عضو فلو آل الاهر للدية وجب على كل أرض كامل كإرجاء الامام وجره به في الأنوار وصرح به في باب الديات وقال الاذرى انه المذهب وأقرب الالاء لدرجته الله تعالى خلافا لبقوى والماردى ومن تبعهما (وقيل) بوضع (قسطه) من الموضحة لا مكان التجزى بخلاف القتل وورثانه لا نظر لامكانه مع وجود موضحة كاملة من كل (ولا تقطع هبة) من

اشترى الاهر ابن الجبيع على السواء بخلاف ما اذا كان باضطرابهم فاقتديكون الاثر من أحدهما غيره نحو من الآخر (قوله أرض كامل) وذلك لان فعل كل واحد جعل موضحة مستقلة فيجب أرضها كاملا

(قوله وفيماذا المنضر) أي تتلف أن كانت العسجة بالخاد المحجمة فإن كانت بالصاد المهملة وهو الانسب بقول المنهج وسراية فلا حاجة إلى ما ذكر من التفسير لأن معناها حينئذ إذ لم يتحول الواجب من كونه عضوا إلى كونه نكسا (قوله ومم) أي في كلامه (قوله حيث لم يأت له) لاحاجة له بعد ما تقدم من قوله بلاذنه انتهى سم على ج ٢٥ أقول وقد يقال ما تقدم من قوله بلاذن قيد لعدم وقوعه قصاصا وقوله

حيث لا إذن قيد لوجوب الدية (قوله قصاص النفس) وله حكومة الأشل (قوله في بئل اليسار عن اليمن) ووجه ذلك أن قوله أقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما قولم يقل ذلك بل اقتصر على قوله أقطعها فإن القطع حينئذ باذن منه فيقع هدرا ولا شيء للعبيث عليه لاستيفاء حقه برضاه (قوله أو شل) عطف على قوله لأن يقول أهل الخ (قوله أو فندهم) أنظر هل يكفي فندهم بدل الجاني أو الجاني عليه أو غير ذلك فيه نظر والذي يظهر الآن أن لا يوجد بمسافة القصص (قوله ويمنع بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في خبر الاستثناء انتهى سم على ج (قوله لأنها) أي الصفة (قوله أو نحوها) كأنها إشارة إلى ما كان باقيا احترازا عما كان بجناية فيمنع القصص انتهى سم على ج (قوله وكها) أي معانيها صحيحة مرادها (قوله دون عكس) أي لا تقطع سليمة الاظفار بذهبتها قال في الروض وشرحه

نصريد (بشلاء) بالمد لانها اعلى منها كالأذن فخذ عين بصيرة بعينها (وان رضى الجاني) لمخالفته للشرع ومخالفه في غير نفسه واذن اماءه افقوخذ حصصها باشلاءه ما وجد وعهما ان لم يسقط منه شيء بقاء سنة من مام جمع الصوت والريح ومن اذعة الماقتنى غير ملاقة لذلك وفيماذا لم تضرب الجناية نفسها ولا أخذت حصصه من أي نوع كانت بالشلاء والناقصة وشلاء بشلاء وان لم يؤمن نزع الدم لذهاب النفس بكل حال وأفهم كلام المصنف قطع شلاء بشلاء وهو كذلك ان استوى شلاءه أو زاد شل الجاني وأمن فيه ما نزع الدم وهو انه لا عبرة بمحادث بعد الجناية فالجني سليم على بشلاءه ثم شل لم يقطع (فلو فصل) أي أخذ حصصة بشلاء بلاذن من الجاني (لم يقع قصاصا) لانه غير مستحق له (بل عليه دينها) وله حكومة الأشل (فلو سري) قطعها بنفسه (فعليه) حيث لم يأت له في القطع (قصاص النفس) اتفقوا على ما إذا أذنه فلا قود في النفس ولا دية في الطرف ان أطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا فقل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دينه وله حكومة وقطع به البغوى وهو قضية ما باقى في بدل اليسار عن اليمن وهو العمد (وتقطع الشلاء بالحصصة) لأنها دون حقه (الآن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم (لا يقطع الدم) لو قطعت بأن لم تسد افواه العروق بحسم نازلا غيرها أو شل في انقطاعه لتردهم أو فندهم كما هو ظاهر فلا قطع بها وان رضى الجاني يذره من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الحصصة (ويمنع بالرفع) (لوقطعت بأشل أو بصح (مستوفيا) ولا يطلب ارش الشال لاستوائهم ما جرموا واختلافهم ما صدقوا لا يؤثر لانها بجبردها غير مقابلة بديل فلهذا الوقتل في أودجى يحرم أو مسلم لم يجب زائد (ويقطع سليم) يدا أو رجلا (بأعسم وأعرج) خلقة أو شقورها كما علم عامر اذا لخل في العضو والعسم بهم ملتين مفتوحين تشخ في الرق أو قصر في الساعد والعضد وقيل بميل وأعوجاج في الرسق وقيل الأعسم الأعسر وهو من طشه يساره أكثر وكأها صحيحة هنا (ولان اثر لخضرة اظفار وسوادها) فيؤخذ بظرفها السليم اظفار منه لان ذلك على وعرض في العضو فلا يؤثر في وجوب القود (والصح) قطع ذاهبة الاظفار خلقة أو لا بسليمتها) وله حكومة الاظفار (دون عكس) لأنها اعلى منها وهذا هو محل الخلاف نظرا إلى ان الاظفار تابعة وقابل الصح القطع في الثانية كالاولى والخلاف الذي ذكره من حيث المجموع فلا اعتراض عليه (والد) كصحته وشلاءه بميزا وحال من المستد على مذهب سيبويه وأمن الضمير المستتر في الطرف على الاصح (كالميد) لذلك فيما تقدم فلا يقطع

ولكن اكمل دينها أي ذاهبة الاظفار وفوقها الناصص يعتبر فيه المعانلة بخلاف الدية انتهى سم على ج (قوله ومقابل الصح القطع) أي تقطع سليمة الاظفار بما قدتها (قوله والد كر) مبتدأ خبره قوله لا أي كاليد (قوله على الاصح) منه يعلم ان في محال من الضمير في الجبر خلافا للاصح منه الجواز فيه صرح بعضهم

(قوله فهو منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع بل المراد بانقباضه فهو ينش فيه بحيث لا يسترسل وبأبسطه علم
امكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سبذ كرم انه يقطع الفعل بالعينين (قوله وبقطع انف صحيح) عبارة التثنية ويؤخذ
الاتف الصحيح والاذن الصيغة بالانف ٣٦ المستحشف والاذن الشلا في ربيع القوانين انتهى قال ابن النقيب في شرحه

صحيح بأشله و يقطع أشله بصحيح وبأشله بالشرط المارومعلوم ان التثنية بالنقبة لما يمكن
فيه لافي تحقير خضرة الاظفار وسوادها لعدم تأنيدها والشال بطلان العمل وان لم يزل
الحس والحركة (و) أما الذكر (الاشل) فهو (منقبض لا ينشط او عكسه) أي منبسط
لا ينقبض فهو وما يلزم حالة واحدة (ولا أثر لا تنبسط وعده منقبض قطع فخر) أي ذكره
(بخصوص) أي يذكره وهو من قطع أو سل خصيناه وهو انهما يطالقان لغة على جلدتهما
أيضا (و) ذكر (عينين) خلافا للآفة اذا دخل في نفس العضو وانما هو في العين لضعف
في القلب او الدماغ والصلب والخصى اولى منه القدرة على الجماع (و) يقطع (انف) صحيح
(صحيح) شبه (باخشم) لا يشم كعكسه المفهوم بالاولى ولان الشم ليس في جرم الانف (واذن
ممنوع باصم) كعكسه المفهوم بالاولى ولان السمع لا يحصل جرم الاذن وتقطع صحبة
بمقاربة لا تخرمه ذهب بعضها و كلخرق ثقب وشق وزنث نقصا (لا عين صحبة بمقدرة
عيام) ولومع قيام صورتها الاثم اعلى منها بالصوت في نفس جرمها وتؤخذ عيا بصحبة
رضي بها الجنى عليه (ولا لسان ناطق باخرس) لأنه اعلى من حقه والناطق في جرم
اللسان والاخرس هنا من بلغ او ان النطق والخطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق
ان ظهر فيه أثر النطق بغيره عند شحوبه كما وكذا ان لم يظهر سره ولا ضده فيا يظهر
اذا اصل السلامة (وفي قاع السن) التي لم يطل نفعها ولا تنقص (قصاص) للآفة
فقطعت كل من العيا والسفل عثما (لا في كسرهما) لما مر انه لا قود في كسر العظام وتقدم
انه متى امكن استيفاء مثله بلا زيادة ولا ضده في الباقي فعل ومن ثم صرح في كسرت
من غيرها كتاب الله القصاص والشرع بينهما وبين بقية العظام برزوها ولا هل للحدبة
آلات قاطعة مضبوطة يعتمد عليها الماصفة لانه لا تصلح للضعف وناقصة بما ينقص ارثها
كثنية قصيرة عن أخذتها وشديدة الاضطرب فتحوهم فلا يقطعها الاثملها (ولو قلع)
شخص ولو غير مشغور (من صغير) او كبير فكلما على الغالب (لم يشغر) بضم
وسكون ثلثة فتخرج لهجة أي لم تقطع اسنانه الرضاع التي من شأنها ان تسقط ومنها
المنالوعة ومعلوم ان الرضاع في الحقيقة اربع فانها هي التي توجد عند الرضاع قسيمة
غيرها بذلك من مجاز الجسورة (فلا تخان) بقود ولادية (في الحمال) لانه لا توجد غالبا
اكن يعزر (فان جاء وقت نباتها) سقط الواق وعذر دونها وقال اهل البصر) أي
اثان من اهل البصيرة والمعرفة لان التدريج كماله (فسد المنبت وجب القصاص)
ولو عادت بعد القود بان له يقع الموقع قصب دية المقلوعة قصاصا كما هو الاقرب (ولا

اي بكسر الشين وهو الباس
انتهى سم على ج (قوله ذهب
بعضها) صفة كاشفة (قوله
وكلخرق) اي المعبر عنه بالحرم
وعبارة ج و كلخرم (قوله بمقدرة
عيام) الاولى ان يقول عين عيام
اذا لمقدرة هي السواد الاعظم
والعين ليست مأخوذة بتقس
السواد (قوله ولا لسان ناطق
باخرس) ويؤخذ لسان الاخرس
يلسان الناطق ان رضى ب قياسا
على أخذ العين العيا بما بالصحة
حيث رضى الجنى عليه (قوله
قطع به) اي حالا (قوله التي لم يطل
نفعها ولا تنقص) اي فان بطل
نفعها او نقص فلا قصاص عالم
يكن سن الجاني مثلها كما يؤخذ
من قوله الا في الماصفة لانصلح
للضعف (قوله من مجاز الجسورة)
اي كما قاله في شرح الروض انتهى
سم على ج (قوله لكن يعزر)
اي حالا (قوله وقال اهل البصر)
وظاهره اعتبار الجنى والقول
معاً وأنه لا يكتفي القول وحده
وقد يتجه خلافه اهـ سم على ج
وعليه فلو قالت بقولهم ثم نيت من
الجنى عليه وجب الارش كما يستفاد
من قول الشارح الا في ولو عادت

الخ (قوله من اهل البصيرة) اشار به الى تساوى البصر والبصيرة في هذا المعنى في الصباح وهو ذو بصر يستوفى
وبصيرة أي علم وخبرة ويتهدى بالضعيف الى ثان فيقال بصيرة به بصير انتهى (قوله فيجب دية المقلوعة) لم يبين نوع الدية أي
عمدا وغيره وظاهر ما سبأ في كلام سم على ج في فصل مستحق القود انهم شبهه بعمدا وعبارته نقل عن شرح الروض =

نفسا قوله فسط ما زاد على حقه عبارة العباب بعد فرضه الوارث اثنين وعليه لورثة الجاني نصف دينه ان علم بحرم الاستقلال والانهل تحمله عاقلة قولان انتهى قال في شرح الروض وجهه ما الاول انتهى اه وقياسه انه هنا على العاقلة لجواز الاقدام منه (قوله وايين من عودها) أي قبل الموت بدليل أمالومات قبل الخ (قوله ايضا وأيس الخ) ان أورد بالأس ماذكر من الجني وقول أهل البصر فلا حاجة للتقييد به لانه فرض المسئلة وان أورد زيادة عن ذلك اشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته انتهى سم على حج أي وعليه فالتميز ٣٧ بقوله وأيس الخ مجرد التوكيد (قوله اقصر في الزيادة) أي بقدر النقص انتهى

في الزيادة) أي بقدر النقص انتهى سم على حج لكن عبارة شيخنا الزيادي ولوعادت المقالعة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان من الارش اه وفتيته انه لا قصاص الآن يجعل قوله وجب قدر النقصان من الارش على ما لم يقص (قوله بتشديد التوقية) أي فيهما وقوله أو المثلة أي فيهما (قوله لم يسط القصاص) قياس ذلك انه لو أسي بعدموته كرامة لولى لا يسط القصاص لان هذه حياة جديدة وعليه فان قصاص لورثته لانه لا الحق انتقل اليهم بموته حتى انه لا يؤثر عقوبه حينئذ (قوله ولو قطع بالغ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وكلامه على الغالب فذكر اه ايضاح (قوله والا قاعت مرة اخرى) الوجه انه لو لم يسد الميت بالقطع ثانيا لا يقطع ثالثا مر وطب اه سم على حج (قوله فرضي) أي البالغ المذموم (قوله ولو نقصت يده) أي اصابة أو بجناية (قوله نعم ان

يستوفي له في صفوه) بل يؤخر له لبلوغه لاحتمال عقوبه فان مات قبله وأيس من عودها اقصر وادنه في الحال أو أخذ الارش وليس هذا مكرور مع ما يأتي في قوله ويقتظر غائبهم وكال صميم سم لان ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال المستحق فان عادت ناقصة اقصر في الزيادة ان امكن أمالومات قبل الياس فلا قود وكذا لو نبت وهي سوداء او صفوها لكن في ما حكومة (ولو قطع من مشغور) ويقال مشغور من اغترى بشديد الفوقية أو المثلة (قنبت لم يسط القصاص في الاظهر) لان عودها نعمة جديدة فانه لا يسط ما وجب للمعنى عليه من القود والدية حالان غير انتظار والثاني قال العائدة فاقعة مقام الاولى ولو قطع بالغ غير مشغور سن بالغ غير مشغور فلا قود في الحال ثم ان نبت لم يجب سوى التعزيز والاول قد دخل وقته فلم يعنى عليه قود او دية فان اقصر ولم تعد سن الجاني فذلك الاقلام مرة أخرى اذا القاع وقع بالقاع والثاني في نظيره لا فساد للميت وبه فارق ما لو قطع غير مشغور سن بالغ مشغور فرضي بأخذ سنه وقلمه ما قنبت فلا يقطعها الرضاء بدون حقه فلم يكن قصده افساد الميت بخلافه في الاولى (ولو نقصت يده اصبعها قطع كاملة قطع وعليه ارض اصبع) اعدم استيفاء قودها ولما طوع ان يأخذ دية اليد لا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة) اصبع (فان شاء المقتطوع اخذ دية اصابعه الاربع وان شاء قطعها) وليس له قطع يد الكامل كلها لزيادتها (والاصبع حكومة منابتين) أي الاربع (تجب ان اقط) لانها ليست من جنس القود فلا يسطبها (الا ان أخذ ديتين) لانهم امن جنسها فاستتبعتها ومقابل الاصبع في اللقط فاس على الدية وفي الدية قال تختص قود الاستتباع بالكل (و) الاضع (انه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع يستتبع الكف باستتبعها كل الاصابع فلا حكومة في المثلة أصلا (ولو قطع كفا بلا اصابع فلا قصاص) عليه لانتفاء المساواة (الا ان تكون كنهه مثلها) حالة الجناية فعليه القود فيها لاثمالة نعم ان سقطت اصابع الجاني بعد الجناية قطعت كنهه أيضا (ولو قطع فاقد الاصابع كلهاها قطع كنهه) قصاصا (وأخذ دية الاصابع) ناقصة حكومة الكف كما يحشمه الباقين اذ دية الاصابع تستتبع الكف وقد أخذ منها فإلزم

سقطت استدراكه على قوله حالة الجناية (قوله قطعت كنهه أيضا) استشكل هذا بما مر من انه لو جنى سليم على بشلاء ثم شل لم يقطع لانه لا عبرة بجنايته وقد يجاب باختلاف عضو الجاني الذي أريد قطعه والعضو الجني عليه ثم فلا مثاله وأما في مسئله بالكف الجاني مماثلة لكف الجاني عليه حال جنايته امكن منع من استيفائها مجاورتها للاصابع السليمة وعدم امكان قطعها بدون الاصابع وبعد سقوط الاصابع زال المانع وصديق انه لم يستوف الا كفا بلا اصابع وهي مماثلة لكف الجاني عليه حال الجناية

(قوله بفتح شينه) اى وبضعها كفى القاموس وعبارته شلت تشل بالفتح شلا وشلا واشلت وشلت مجهولتين (قوله كما علم عامر)
 اى فى قوله ولو نقصت يده اصبعها فقطع كاملة الخ (قوله قطع) اى المجنى عليه * (فصل فى اختلاف مستحق الدم والجاني) *

(قوله ومثله وارثه) اى وارث الجاني وأما ٢٨ وارث المجنى عليه فداخل فى مستحقى الدم فلذا لم يذكر (قوله انه كان حيا مضعونا)
 أفهم انه لا يكتفى قوله انه كان حيا
 لاحتمال أن يكون انتهى الى
 حركة مذبح بجناية او انه كان
 مهذرا (قوله وجبت الدية) اى
 دية عمد (قوله فاشبهه اذعاه الخ)
 اى فى أنه لا يقبل مثله لان الاصل
 عدمه وقضية انفسه انه لا قود
 عليه للشبهة كما لو سرق مالا
 وادعى انه ملكه حيث لا يقطع
 لاحتمال ما قاله (قوله وبه يصف)
 اى بقوله استحصال الاصل بقاء
 الحياة (قوله قال الامام وهذا)
 اى القول بالفرقة (قوله وأفهمه
 التعليل المذكور) اى فى قوله
 استحصال الاصل الخ (قوله من إن)
 بيان لبحث البقلىنى وقوله ما ذكر
 اى من تصديق الولى (قوله صدق
 الجاني) اى بينه ولاشئ عليه
 (قوله وتقبل البيئة بجنايته) وهل
 يلزمه القود عملا بقول البيئة أو
 الدية ويجعل انكاره الحياة تشبه
 مسطرة له كالو حلف الولى فيه نظر
 ولعل لزوم القود اقرب لضعف
 الشبهة ونقل بعضهم ذلك بالدرس
 عن الأنوار (قوله ولا يقبل قواهيم)
 قال فى العباب وان أقاما يثبتين
 تعارضهما سم على حج اى
 فتساطان وينى الحال كالولم تقيم

استأط مقابليها من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شينه اصبعها فقطع يدا كاملة فان
 شاء المجنى عليه (القط) الاصابع الثلاث السليمة واخذ مع حكومة متباينها كما علم عامر
 ردية اصبعين وان شاء المجنى عليه (قطع يده وقنع بها) لانه لو عم الشلل جسيع اليه وقطع
 قنع بها فى شلل البعض اولى
 * (فصل فى اختلاف مستحقى الدم والجاني ومثله وارثه اذا) (قد) مثلا (ملقوفا) فى ثوب
 ولو على هيئة الاموات نصفين مثلا (وزعم موته) حين القذ وادعى الولى حياته (صدق
 الولى بينه) انه كان حيا مضعونا (فى الاظهر) وان قال اهل الخبرة ان ماسال من دمه دم
 ميت وهى عين واحدة لا يخسرون خلافا للباقيين لانها على الحياة كما تقر رواذ احلف
 وجبت الدية لا التودد له وقطع بالمشبهة وانما صدق الولى استحصال الاصل بقاء الحياة
 فاشبهه اذعاه ردة مسلم قبل قتله وبه يصف انتم ما رجع لمقاتلة القاتل أن الاصل راحة الذمة
 وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التمكن اى فى شباب الاحياء قال الامام وهذا
 لا أصل له نعم يظهر ما جعته البقلىنى وأفهمه التعليل المذكور من ان محل ما ذكر حيث
 عهدت للحياة والا كسقط لم تعهده صدق الجاني وتقبل البيئة بجنايته ولهم الجزم بها
 حالة القذ اذا رآوه يتلف ولا يقبل قواهيم اى انه يتلف لانه لازم بميدو يتعبر فى الشهادة
 مطابقتها للمدعى (ولو قطع طرفا) هو جرحى على الغالب وهو اذا زال جرحا أو عفى (وزعم
 نقصه) كशल والمقطوع تمامه (فالذهب تصديقه) اى الجاني (ان انكر اصل السلامة
 فى عضو ظاهر) كدولان اسمولة اقامة البيئة بسلامته ويكفى قولها كان سليما وان لم
 تتعرض لوقت الحياة فلا يشكل عاقبة قواهيم لان تكفى الشهادة بخبره للسابق ككان
 ملكه أمس الا ان قالوا لا تعلم من بلالة لان الفرض هنا انه انكر اصل السلامة من اصلها
 فقواها كان سليما بطل لانكاره صريحا ولا كذلك ثم (والا) بأن اتفق على سلامته
 وادعى الجاني حدوث نقصه او كان انكار اصل السلامة فى عضو باطن وهو ما يعتاد ستره
 مروا وقيل ما يجب ستره (فلا) يصدق الجاني بل المجنى عليه لان الاصل عدم حدوث
 النقص وانكار اقامة البيئة فى الباطن ويجب القود هناك للاختلاف لم يصدق فى المهدر
 فلا شبهة وما تقرر من وجوب القود وهو ما صرح به الماوردى وتذلل ابن الرفعة عن قضية
 كلام البندنجى والاصحاب لكن المتمدن ما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم
 ان التصديق باليمين وان لا قصاص انتهى قال الاذرى احسب من قال بوجوب
 القصاص هذا هو من يقول بوجوبه هناك الا ان يصرح المانى هناك بالاشبات هنا

بينة تصدق الولى بينه (قوله لانه لازم بعد) اى رؤية التالف تستلزم الحياة بلا واسطة اى سم على حج ويذكر
 (قوله ولا يكتفى قواها) اى البيئة (قوله انه) اى الجاني (قوله ويجب القود) ضعيف (قوله وان لا قصاص) اى ويجب على الجاني
 دية عدله وضو التنازع فيه (قوله هو من يقول بوجوبه هناك) اى فعلا قودا مفعولا وادعى الولى حياته الخ

(قوله وان لم يكن اندمال) اى وان لم تنقسم ميتة على السبب (قوله نعم لو ايهم) اى الاولى اه سم على ج وهو استدراك الظاهر
على قوله بلايين لان موضوع المسئلة دعوى الجاني السراية (قوله لم يكن اندمال) قضيته انه لو امكن اندمال اختلقا
الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فيجوز رسم على ج ٢٩ وكتب عليه ايضا فان امكن فسيبقى

انتهى اى فى قوله بعد الاندمال
وأمكن صدق (قوله ولا يعارض
هذا) اى تصديق الولى انه
بالسراية اه سم على ج وقوله
ما قبله وهو ما لو قطع بديه ورجليه
فجات واذاى انه مات بالسراية
واذاى الولى انه مات بسبب آخر
بشرطه السابق مع أن الاصل
عدم وجود سبب آخر شرح
روض اه سم على ج (قوله وهو
ماهر) من قوله لوجودهم ما
بالقطع والاصل الخ (قوله وأمكن
صدق) اى الجاني فيجب عليه
تصديقه فقط (قوله أى قرب
احتماله اطول الزمن) أى فالحاصل
المراد لعدم امكان الاندمال بعده
انتهى سم على ج أى فلا تنقص
بين تصديق الجاني عند الامكان
وتصديق الجنى عليه عند عدم
الامكان (قوله ولا يخالف هذا)
ما ذكره من قوله ولا يخالف الخ تنقله
سم على منهج عن الشيخ غيره ثم قال
وأقول لا تشكل مسئلة الكتاب
بما ذكره لانها مصدرة بقصر الزمن
ونظيرها فى مسئلة قطع البدن
والرجلين بأن قصر الزمن تصديق
الجاني ايضا كما تقدم اه (اقول)
ووجه الاشكال انهم فروقنا
فى الامكان بين القريب فصدقوا
معه الجاني وبين البعيد فصدقوا

ويذكر قربا بين الصورتين انتهى وقال فى الغيبة فإى فرق بينهما والاقول الثانى يصدق
الجاني مطلقا لان الاصل برائة ذمته والثالث يصدق الجنى عليه مطلقا لان الغالب
السلامة وهذه الاقوال مختصرة من طرق (او) قطع (بديه ورجليه فجات وزعم) الجاني
(مراية) للنفس أو انه قبل الاندمال حتى تجب دية واحدة (والولى ندما لا ممكنا) قبل
موته (أو سببا) آخر له موت وقد عينه وان لم يكن اندمال أو ايهم وامكن اندمال حتى
تجب ديتان (فالاصح تصديق الولى) بيمينه لوجودهم بالقطع والاصل عدم سقوطهما
والثاني تصديق الجاني بيمينه لاحتمال السراية فيجب دية ما اذا لم يكن اقصر زمنه
كروم أو يومين فصدق الجاني بلايين نعم لو ايهم السبب ولم يكن اندمال واذاى الجاني انه
قتله اعتبر بيمينه فيما يظهر لان الاصل عدم حدوث فعل منه يقطع قوله بخلاف دعوى
السراية لانها الاصل فلم تلحق ليعين كاتقرر (وكذا لو قطع بديه) ومات (وزعم) الجاني
(سببا) آخر لموت غير السراية ولم يكن اندمال سواء عين السبب أم ايهم حتى يلزمه نصف
دية (و) زعم (الولى سراية) حتى تجب كل الدية فالاصح تصديق الولى لان الاصل استقرار
السراية ولا يعارض هذا ما قبله مع أن الاصل فى كل عدم وجود سبب آخر لان السراية
التي هى الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما رلان ايجاب قطع
الاربعة للدينين محقق وشك فى مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هى وهو
ما هنا وكذلك اى الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لدفع السراية مع امكان
الاندمال بخلاف ما اذا لم يكن فيصدق الولى اى بلايين فيما يظهر ووجه الثاني احتمال
وجوده فيجب عليه نصف دية وعلى الاول دية (ولو اوضحه موضحين ورفع الحاجر) بينهما
(وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) اى الايضاح ليقصر على ارض واحد وقال الجنى عليه بل
بعده فعاينك ثلاث اروض (صدق) الجاني بيمينه انه قبل الاندمال ولزمه ارض واحد (ان
امكن) عدم الاندمال بان بعد الاندمال عادة اقصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر
معه (والا) بأن امكن الاندمال اى قرب احتمال اطول الزمن (حالف الجريح) انه بعد
الاندمال ولا يخالف هذا ما عرف قطع الدين والرجلين من تصديق الولى لانها اتفاقا
هنا على وقوع رفع الحاجر الصالح لرفع الارشين وانما اختلفنا فى وقته فنظروا والظاهر فيه
وصدقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانيه بالاتفاق والظاهر المذكورين واسم لم
يتفقا على وقوع شئ بل تنازعا فى وقوع السراية وفى وقوع الاندمال فنظر القوة جانب
الولى باثاقه ما على وقوع موجب الدين وعدم اثاقه ما على وقوع صلاحية الموت
لرفعه لا يقال فدا اتفاقه ما على وقوع الموت وهو صالح للرفع لانا نقول زعم صلاحية الموت

معه الجنى عليه وهو نظير الولى ثم لم يفرقوا هذا فى الامكان بين القريب والبعيد قالوا حيث امكن يصدق الولى وحاصل
الجواب ما ذكره الشارح بقوله لانها اتفاقا هنا على وقوع رفع الخ (قوله على وقوع موجب) وهو قطع الدين والرجلين

(قوله باعتبار) توجهه لقوله ثلاثة المتنى (قوله وما اقتضاه كلامه) حيث قال في جانب الجاني صدق ولم يتعرض للجني وقال في جانب الجرحي صاف (قوله ولورفعه) أي الخارج (قوله منقل) خبطه لقوله وقول الخ (قوله فقل صفة لقوله بعد) المناسب ان يقال صفة لا اندمال في قوله بعد الاندمال ٤٠ انتهى سم على ج (فصل في مستحق القود) *

(قوله وما يتعلق بها) أي كعقو
الولى عن القصاص الثابت
للجنيون وحبس الحامل (قوله
التأخير لا اندمال) أي اندمال جرح
الجني عليه (قوله ويمنع العفو)
أي لأنه قبل السراية لا يدري هل
مستحقه القود أو الطرف فبلغ
العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهر
انه لو عفا ولم يسر بل اندمل الجرح
لا يثنين صفة العفو فليراجع (قوله
على مال) المال عفا جانا فلا يمنع
كما يأتي بعد قول المصنف في فصل
موجب العمد أو قضا ابراء أو
اسقاط أو عفو سقط أي الارش
مع الفرق بينهما (قوله كما أشار
إليه) ليس في كلام المصنف ما يدل
على تخصيص الخلاف بالثمنين
فعلل مراد الشارح بما ذكره
تخصيص كلام المصنف بالثمنين
وان كانت عبارته شاملة لغيرها
(قوله الصحيح بثبوته) أي ابتداء
لأنه يتردد وقال مرفيا تقدم
به قول المصنف ولو قال اقتضى
والاقتضاء الخ مانعه والقود
يثبت للموثر ابتداء كالدية
ولهذا أشار بتفاوتيه ووجوبه
٨٠ وهو يخالف لكلام الزايدى
وفائدة الخلاف تظهر فيما لا يجب
حال فعلى انه ثبت للوارث ابتداء

لرفعه ممنوع وانما الصالح للسرقة من الجرح المتولد عنها الموت وهنالك يتقفا على وقوعه
فانقضى الفرق بين المستثنين والحاصل ان الجاني هنا هو الذى قوى جانيه والولى ثم هو
الذى قوى جانيه فاعطوا كلا حكمه واستشكل لزوم البيان هنا بأنه لا معنى له فالمناسب
تصديقه بلايين ووجوب ارش ثالث قطعا برهان المراد بالامكان وعدمه كما أشرفنا إليه
الامكان القريب عادة بدليل قوله المار لقصر الزمن وطوله ومعلوم ان الموصحة قد يتفق
ختمها ظاهرا وتبقى تكميلها باطنيا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعد مدع طوله فوجبت
البين لذلك وحيث فلا ينافى ما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلايين لما
قترنا من ان ذلك مفروض في اندمال حالته العادة بدليل غشهم بادعاء وقوعه في قطع
يدين أو جانيين بعد ندم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب بين وأما فرض ما نحن فيه فهو
في موصحتين صدرتانه ثم بعد نحو عشرين مثلا وقع منه رفع الجاني فبقا وهما بلا
اندمال ذلك الزمن بعيد عادة وليس يستحيل فاحتج لجني الجرح حثا لكان مكان عدم
الاندمال وان بعيد (وثبت) له (الارشان) لا ثلاثة باعتبار الموصحتين ورفع الخارج بعد
الاندمال الثابت بصلته لان حلفه دافع للنقص عن ارشين فداوى جيب زيادة كالتوازعا
في قدم عيب وحلف المانع على حد ذاته ثم وقع الشفع فأراد ارش ثابت بينه وحدونه
لا يجب لان حلقه صالح للدفع عنه فلا يصلح اشغل ذمة المشتري قيل (وثالث) علام بقصبة
عينه وما اقتضاه كلامه من عدم احتياج الجاني في هذه الحالة إلى بين غير مراد فلا يثبت
بينه انه قبل الاندمال ويستند لحاقه أنه أفاضه وطا الثابت وحلف الجرح فأدفع
النقص عن ارشين كما تقرروا ورفع خطأ وكان الايضاح عدا أو بالعكس فثلاثة أروش
كما اقتضى كلام الرافعى ترجحه وان وقع في الروضة خلافاه وقول الشارح بعد قول
المصنف فقل وتالث رفع الخارج بعد الاندمال قبل الرفع بينه منقل الى قوله لرفعه
الخارج بعد الاندمال السكأن قبل الرفع أو الحاصل قبله بينه فقل صفة لقوله بعد
الاندمال

• (فصل) في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بها ينشد في قود ما سوى النفس
التأخير لا اندمال ويمنع العفو على مال قبله لاحتمال السراية وانفقوا في قود ما سواها
على ثبوته لكل الورثة واختلوا في قود ما هل ثبت لكل وارث أولا كما أشار إليه بقوله
(الصحيح بثبوته لكل وارث) يفرض أو تعصيب يصيب ارثهم المال سواء أورث بنسب وان
بعد كذا رحم ان ورثاه أم بسبب كالزوجة والمعتق والامام فمن لا ارث له مستغفر
ومرأ وارث المرتد لولا الردة يستوفى قود طرفه ويأتى في قاطع الطريق ان قتله يتعلق

لا يقتضى منه دين الجني عليه وعلى انه ثبت تلقيا يقتضى منه لان الارث انما يكون بعد توفية الدين (قوله) بالامام
يستوفى قود طرفه) أي الذى جنى عليه قبل الردة انتهى سم على ج

(قوله فلا يرد ذلك على المصنف) أي لأن ما ياتي في قاطع الطريق يخص ما هنا انتهى ستم على حج (قوله سيضر حبه) أي اذ لو ثبت كله لسلك وارث لم يسقط بعفو بعضهم انتهى ستم على حج وتظهر في عدم السقوط بعفو البعض ما لو عفا بعض الورثة عن حد القذف فان اغترابا في استيفاء الجميع (قوله وكما صديهم) لو استوفوا الصبي حال صباه فيبقى الاعتراف دابة قال الشيخ عيرة لا يشكل بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكان لعلي رضي الله عنه اولاد صغار لا تاقول هو مذهبه لا يشهد صحة على غيره وأيضاً فقتل الامام من المناشدة في الارض وليس كقتل غيره انتهى ستم على منهج (قوله ويجنونهم) قال الشيخ عيرة قال اهل الخبرة ان افاقته أيوس منها فيقتل بعذر القصاص ويحتمل ان الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم أر في ذلك شيئاً اه ستم على منهج (قوله ولا يحصل من ولي أو حاكم) وعليه فلو تعدى أحدهما وقتل فهل يجب القصاص عليه أو لا بد منه كون قصد الاستيلاء شبهة فيه فظهر والاقرب الاول اخذ من قوله لان القود للقتل ٤١ ولا يحصل الخ (قوله بادلوا المجنون) قضية

التي بره عدم وجوبه عليه وان تعين طريقاً للشفقة ولو قيل بوجوبه فيأخذ كبره وقد يقال هو جواز بعد مدح في صدق بالوجوب (قوله دون الصبي) أي دون ولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان الولي حقيقاً في القصاص كان كأن أبا الدليل جاز له العفو عن حصته ثم ان أطلق العفو فلا شيء له وان عفى على الدية وجبت وسقط القود بعفو وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لأنه لما سقط بعض القصاص بعفو مسقط ببقية قهراً لأنه لا يبيح بعض كإكمال كل ذلك مما يأتي (قوله أي معينا) حال (قوله وان قرب) أي لاحتمال عدم الافاقته فيه (قوله ويجبس

بالامام دون الورثة) حيث تحتم قتل فلا يرد ذلك على المصنف كما لا يرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كماله لسلك وارث الماصيصر حبه انه يسقط بعفو بعضهم وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فاخص بهم وقيل للوارث بالنسبة دون السب لأنه للقتل والسب ينقطع بالموت (ويقتظر) حتماً (عائهم) الى حضوره واذنه (وكما صديهم) يلوغهم (ومجنونهم) ما فاقته لان القود للقتل ولا يحصل باقية غيرهم من ولي أو حاكم أو بقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للشفقة جاز لولي المجنون غير الوصي والقيم مثله فيما يظهر العفو لى الدية دون الصبي لأنه غاية تنتظر خلاف المجنون اذ ليس لافاقته أمداً ينتظر أي معينا فلا يرد معتادا لافاقته زمن معين وان قرب كما اقتضاه اطلاقهم بخلاف الصبي اذ يلوغهم امد ينتظر (ويجس) وجوباً (القاتل) أي الخائن على نفس أو غيره الى حضور المصنف أو كماله من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غائب ضبطا للعق مع عذر مستحقه وانما توقف بسبب الحمل على طلبه للمساهمة فيما رعاية للعمل ما لم يباحث في غيرها (ولا يجزى) بكتيل) لأنه قد يرب فيه قود الحق ومجمل في غير قاطع الطريق اما هو فقتله الامام طلباً (وليتقوا) أي مستحقه والقود المكفون الحاضرون (على مستوف) له مسلم في المسلم ويتشع اجتماعهم على قتله أو تقو قطعه ولا يمكنهم من ذلك لان فيه تعدياً ومن ثم لو كان القود بفحوا غرقاً جاز اجتماعهم كالمسرح به الباقي وفي قود فحوا ظرف بيمين كإتيان وكيل واحد من غيرهم لان بعضهم بعباءة في ترديد الالة فتد عليه (والا) بأن لم يتقوا على مستوف وقال كل اناس عوفية (فقرة) يجب على الامام فعلها بينهم

٦ به سا وجوباً للقاتل) أي والحائس له ان كان مؤثماً به عليه ان كان مؤثماً والافق بيت المال والافق ماسير الماسير (قوله على طلبه) أي مستحقه (قوله لانه قد يرب) مثل طاب بطاب انتهى بخلاف قوله اما هو فقتله الامام مطامناً وفي شرح الرض قاطع الطريق أمر الى الامام بقتله لكن يظهر ان الامام اذا قتله يكون العفو والصبي الدية في ماله أي قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه ستم على منهج (قوله وليتقوا) وجوباً فليس لواحد الاستقلال بظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم ومن غيرهم ذكرنا اجنبياً اذا كان الخائن انتهى اه ستم على حج (أقول) ولعل وجهه انه طريق الاستيلاء فاعتقر النظر لاجله ولو شبهة كان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذانه من طريقه بالثبوت حق على المرأة اولها (قوله ولا يمكنهم) أي الامام (قوله بفحوا غرقاً) أي وتحريقاً شرح روض اه ستم على حج (قوله يجب على الامام فعلها بينهم) أي حيث استقر النزاع بين الورثة فان تراؤا على القرعة بانقسمهم وخرجت لواحد فوضوا وأذنوا لمسقط الطلب عن القاضي

(قوله لمن خرجت له استوفى) ولو طار أعينه الهزأ عديت القرعة بين الباقيين كما ساقى (قوله باذن الباقي) يذني حتى من العاجز
فتأمله اه سم على منهج وهو ظاهر لا احتمال أعزوه (قوله لم اعتبر الاذن) قضيت ان القرعة انما تحصل بعد اذن منهم وهو
خلاف قوله يجب على الحاكم فعلها ايتم فانه ظاهر في عدم توقف القرعة على الاذن ثم رأيت في نسخة صحيحة اسقاط قوله مع
اعتبار الاذن وهي ظاهرة (قوله اذا فرغ) أي خرجت له القرعة (قوله وقوية جلدة) بسكون اللام قال في الصحاح والجلد
المسللة والجلادة قول منه - المد الرجل ٤٣ - الضم فهو - المذو جلدين الجلد والجلادة قول الجوهري (قوله لانها) أي القرعة

(قوله ولوبدا - عدم) عبارة
الروض وشرحه وان قتله احد
ورثة المقتول مادرة بلاذن ولا
عموم البقية اوبعضه - م اه
م على حج وكتب أضامانه
شامل لمن خرجت قهرته (قوله
فقتله) أى الجاني (قوله ولوبادر
أجنبي) ظاهره ولو كان الامام
أولى أحد الورثة وهو ظاهر
(قوله فحق القود لورثته) أى
الجاني (قوله وللباقيين) اخرج
المبادر فيقيد بأنه لا يثنى له وان كان
الجاني امرأة والمجني عليه رجلا
لان ما استوفاه من - منه من ذية
المجني عليه بدليل الواجب على
قتل المرأة فانه لا يثنى له - م غيره
وقوله وقُتل أى وكذا ان لم يقتل
فتأمل (قوله ما زاد من دينه) أى
الجاني وقوله على نصيبه أى المبادر
(قوله لاستينافاته مسواه) أى سوى
ما زاد وذلك الذى هو نصيب
المبادر (قوله وما فى الروضة من
سقوطه) أى ما زاد وقوله - له أى
المبادر بدل ما يجب عليه لبقية
الورثة والمآردين هذه العارقات

فمن خرجت له استوفى باذن الباقي اذ لم ينعه وطالب الاستيفاء بنفسه بأن يقول لا استوفى
وانا استوفى وانما جاز للتأخر في النكاح فعلة بلا توقف على اذن ابني ما هنا على الدر
ما أمكن ومنه ذلك على التجمل ما أمكن ومن ثم لو عذروا باناب الحاكم عنهم فائدة الاذن
بعد الفرقة تعيين المستوفى ومنع قوله لكل من الباقي انا استوفى وقول بعضهم للقارع
لا استوفى انت بل انا كما أنهم صمو لنا بأن يقول الخ (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء
كشيخ هرم وامرأة لانه صاب حق (ويستحب) اذ قارع وان كانت المرأة فوبه جلد
(وقبل لا يدخلها لاننا نأخذ خذل بين المتأهلين وهذا ما صححه الاكثرون كما في أصل
الروضة ونص عليه في الام وهو المحدث فخرجت لقادر فخرجت اعيدت بين الباقي (ولو بدر
احدهم) اي المستحقين (فقتله) عالما بخرم المبادر (فالاظهار لانه لا قصاص) عليه لان
له حاق في قتله انهم لو حكم حاكم فقتله من المبادر يقتل جرما وابسته قتله لم يقتل جرما كما لو قتل
بخرم المبادر يقتل بادر اجنبى فقتله فخرم القدر لورثته المستحق قتله (وللباقي) فيما ذكر
وكذا فيما اذ المبادر القود وقتل (تسقط الدية) لقوات القود بغير اختيارهم (من
تركه) اي الجاني المقتول لان المبادر فيها واراسه كالاجنبى ولو قتله اجنبى اخذ الورثة
الدية من تركه الجاني لان الاجنبى فكذا عذروا لوارث الجاني على المبادر ما زاد من دية
على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه ما سواه ببنته الجاني كذا قاله الجاعات وقال ابن الرفعة
انه هو الاصح وهو المحدث ومافي الروضة من سقوطه عنه تقاضا لجماله على تركه الجاني صبي
على مرجوح وهو حر بان التقاص في غير التقديس أو مجمل على ما اذا عذمت الابل
ورجبت قيمتها (وقى قول من المبادر) لانه صاحب حق فكذلك استوفى لكل كماله
ودية احد ماله كباير جيع الاخر عليه لا على الوديع ورد بان غير مضونة بغير خلاف
النفس فان مضونة اذ لو تلفت باه فوجب الدية وسؤال الاظهار عليه القصاص لانه
استوفى أكثر من حقه (وان بادر بعد) عذو نفسه أو بعد عذو غيره لم يمه القصاص (وان
لم يعلم بالعدو اثنين ان لاحقه ولا يشكل عليه ما بأن ان الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلا
بم يقتل لانه قصير بعد من راجعته لغيره المستحق بمقتل الوكيل (وقيل لا) قصاص
الا اذا علم وحكم حاكم عنه بغير خلاف ما اذا انتقم وأحدهما كما اخذ قوله (ان لم يعلم)

المبادر بالتلاف الجاني تلف محل تعاقب - بقيمة الورثة فيجب اهم على المبادر ما يخصهم من الدين ويجب له بالعفو
في تركه الجاني بقدر ذلك فاسقطنا ما يجزى له في تركه الجاني عما وجب عليه لقيمة تافا ما وقوله عنه اى المبادر (قوله لم يقتل لانه)
اى هنا (قوله كما افاده) اى نفسه والتمتن في المجموع اى ان لو جدد الامر ان فقد در لم في الثاني وهو قوله ويحكم الخ لبيان عطفه
على الاول لالبيان ان المقصود نفي كل منهما فليتم امل - سمع على ج

(قوله ولا يتوقف) أي الاستيفاء (قوله ويسن حضور الحالكه) أي القصاص وقوله أي للقصاص (قوله وذلك) نوجبه لكلام الصنف (قوله والأمر بضبطه) أي بان يقول الشخص اسمه لا يزل الجلال باضطراب الجاني (قوله وقد لا يعتبر) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة اه سم على منج أقول قد يجب بانهم يلتفتوا لآلة لما أشاروا اليه من الضرورة في غير السد وأما فيه فلان الحق له لا الامام فلا اقتيات عليه أصلاً (قوله فان استقل مسقطه) أي أماغيره ولو أماغه يقتل به (قوله وبإذن الامام لاهل) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب ٤٣ عارفاً بالقود اه سم على منج (قوله

أورضى به) أي أول يمكن ثم غيره اه سم على حج وأشار بقوله وقد أحسنه ورضى به البقية الى دفع ما يقال تقدم انهم يتفقون على مستوف منهم أو من غيرهم فان لم يتفقوا فقرة وهو مناف لقولهم هنا والحاصل ان الحق لهم لكهم لا يستقلون باستيفاءه بغیراذن الامام فطر بهم انهم يتفقون ولا على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان يأذن لمن اتفقوا عليه (قوله ولا بد ان لا يكون) أي الوكيل (قوله فيعذب نفسه) عبارة شرح الروض ولانه ادامته الجديدة فيعرف بده ولا يحصل الزهوق الابان بعذب نفسه تعذيباً شديداً وهو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله ولا يحصل الزهوق الخ يشمل المسئلة الاقتصاص في النفس حتى اذا اجيب اجراً فراجع ثم قال في الروض فان اجيب فهل يجزى وجهان اه وينبغي انه ان أذن له بطريق الوكيل لم يصح والاصح اه سم

بالعفو (و) لم يحكم فاض به) أي بنفسه شبهة الخلاف (ولا يستوفي) حد أو تعزير أو (قصاص) في نفس أو غيره (الاباذن الامام) أو نائبه الذي تناوات ولايته اقامة الحدود ولا يتوقف في حققة تعالى بخلاف حق الادعي فان اقامتها تتوقف على طلب المستحق المتأهل ويسن حضور الحالكه به مع عدلين يشهد ان ان أتيكوا المستحق ولا يحتاج للشخص بعلمه وذلك لظهوره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شر وطه وبلزله تنقد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه في قود غير النفس حد من الزيادة باضطرابه وقد لا يعتبر الاذن كافي السد والقتال في الحاربة والمحقق المضطر والمذمة وجميع لا يرى كما يحسنه ابن عبد السلام لاسيما ان يحضر عن اثباته (فان استقل) مستحقه باستيفائه من غير ما ذكر (عز) لاقتيانه على الزام واعتمده (وبإذن) الامام (لاهل) من المستحقين (في نفس) طلب فعله بنفسه وقد أحسنه ورضى به البقية كإكمال عامر لامن الحيف (لا في استيفاء) طرف) وايضاح ومعنى كمين (في الاصح) لانه لا يؤمن من ان يزيد في الايلام بتريده الآلة ينسرى ومن ثم لم يجز له الاذن في استيفاء تعزير أو حد وقد ومقابل الاصح لا ينظر الى ذلك أماغه الأهل كشخص وأمر أو دعى له قود على ما لا يكون قد أسلم بعد استقراء الحثاية كأمروفي نحو العارف قأمر ما لتوكيل لاهل كسلم في الاخرة ان كان الجاني مسلماً قال ابن عبد السلام ولا بد ان لا يكون عدو والجاني له لا يعذب ولو كان جاني انا اقتص من نفسه لم يجب لان التشبه في لا يتم بفعله على انه قد اتى في عذب نفسه فان اجيب اجراً في النطع لا الجلال لانه قد بهم الايلام ولا يؤلم ومن ثم اجزاً يأذن الامام قطع السارق لاجل الزاني أو قاذف لنفسه (فان أذن له) أي لاهل (في ضرب رقية فأصاب غيرهما) وقوله اذا لا يعرف الامنة (عز) لانه يديه (ولم يعزله) لاهليته (وان قال) كنت (الخطأ) وأمكن كان ضرب رأسه أو كفه مما يلي عنقه (عزله) لان حاله يشعر بعزله وهذا لو عرفت مهارته لم يعزله (ولم يعز) اذا حلف انه اخطأ عدم تعديه ما لو لم يكن كان ضرب وسطه فكانت عدم (وأجره الجلال) حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نسب لاستيفاء قوداً أو تعزير وصف باغلب اوصافه (على الجاني) المומר على نفس على حج وقول سم لم يصح أي لا شراطهم في الوكيل تمام الحماية الى تمام ما وكل فيه (قوله قطع السارق) أي لنفسه مر اه سم على حج (قوله فكانت عدم) وينبغي ان لا يعز الا اذا اعترف بالعدم اه سم على حج (قوله وأجره الجلال) ويعتبر في مقدارها ما يلزم بفعل الجلال حد كان أو قتل أو قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعترف بقتل الادعي ما يزعم في ذم البهية مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غاب الناس بخلاف الذبح (قوله على الجاني المومر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان الاجرة على بيت المال وينبغي ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفرتين زوال المثل اه سم على حج

اه سم على حج (قوله فكانت عدم) وينبغي ان لا يعز الا اذا اعترف بالعدم اه سم على حج (قوله وأجره الجلال) ويعتبر في مقدارها ما يلزم بفعل الجلال حد كان أو قتل أو قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعترف بقتل الادعي ما يزعم في ذم البهية مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غاب الناس بخلاف الذبح (قوله على الجاني المومر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان الاجرة على بيت المال وينبغي ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفرتين زوال المثل اه سم على حج

(قوله على اغنياء المسلمين) أي فلول لم يكن ثم غنى في محل الجناية بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغي ان يقال للمستحق امان تغرم الاجرة لتصل الى حقه أو تؤخر الاستيفاء الى ان يتيسر الاجرة اما من بيت المال أو من غيره (قوله جلد القذف) ينبغي والتميز اه سم على حج (قوله أو الى مسجد) أي الحرم (قوله حديث شئ تبس بعضهما) أي ولو كان محبداً لأن التبس يقبل التحميس (قوله في الحرم والبرد) عبارة الروض ولا يؤخر رأى القصاص لحروبر ومنه ولو في الاطراف وقطعها ميتة ماله ولو فرقت اه سم على حج وتقدم للشارح أول الفصل انه ينبغي في قود ملسوى النفس التأخر لانه مال قنياهه انه ينبغي للتأخير لغير النفس حتى يزول الحرم والبرد والمرض الخ (قوله ان تأهل) ٤٤ أي فلول يطلب الولي لم تحبس وان خيف به لانه المنوت على نفسه (قوله

أو غيرهما سواء) حق الله وحق الادعي وان قال انا اقتص من نفسي (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزومه اذا وءولو كان معسرا وتعددا للاخذ من بيت المال اتجه كون المؤنة على اغنياء المسلمين والثاني على المقتص والراجح على الجاني التمكن (و يقتص) في نفس وطرف ومنه ما جلد القذف (على الفور) ان أمكن لان موجب القود الاتفاق فعمل كقيم المتلفات وتزمن الاجابة له (و) يقتص فيهما (في الحرم) وان التجأ اليه أرا الى مسجد أو الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثله لا تحبس فيه الاضحية ان الحرم لا يمسك فاردم ويخرج ايضا من مقابر المسلمين حيث شئ تبس بعضها فان اقتص في نحو المسجد وأمن التلوين كره (و) يقتص فيه ما في (الحرم والبرد والمرض) وان تقع الجناية فيها بخلاف قطع البرقة مما هو من حقوق الله تعالى لانه حق الادعي على المضايقة وحق الله على المسابحة (وتحبس) وجوباً يطلب المحقق عليه ان تأهل ولا يطلب وليه (الحامل) ولومن زنا وان حدث حمله اياه بد توجه القود عليها (في قصاص النفس أو الطرף) وجلد القذف (حتى ترضعه باللبا) بالهمز والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً (ويستغنى بغيرها) كجبهه يحل ابنها صيانة فان امتنع المراضع من ارضاعه ولم يولد ما يستغنى به عن اللبن اجبر الحامك احدها من الاجرة ولا يؤخر الاستيفاء (أو) يوقع (فطام) له (الحواشي) اذا ضره النقص عنهم او انقص ولو احتاج لزيادة عليهم ما زيدوا مع لوم انه لا اثر لوافق الابوين او المالك على فطم بضره ولو قتله المستحق قبل وجوده امتنع عنه اثمان قتله كما هو نظيره في طمس أول الباب ومحل ذلك في حق الادعي لبنائه على المضايقة اما حجة تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقاً الى تمام مدة الرضاع ووجود كافر (والصحيح) فسد يثبتها في حمله بشر محتمل بينهما حيث لا محالة ولا يميز مع الخيلة والثاني قال الامل عدم الحمل ومحل التصديق حيث أمكن ذلك والا كان كانت آيسة فلا تصدق وعلى المستحق عند تصديقهما الصبر الى وقت فلهو والحمل الى انقضاء أربع سنين بعده بلانبوت ويصح الزوج من وطئها

فيطلب وليه) أي فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسها لمصلحة المولى عليه (قوله وجلد القذف) هل التميز كذلك اه سم على حج وينبغي انه مثلان كان التميز باللائق بهما شديداً يقتضي الحلال تأخير العمل ويخرج به جلداه للغير فلا تحبس له ولا لغيره من حقوق الله تعالى لانها مبنية على المسابحة بخلاف حق الادعي ونفي ارضاء المولودت بكارا ويريد تغريمها قبل تغريم بكاره قوله الشارح الا في اما مقة تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقاً والا في نظر والاقرب الاول فتعرب ويؤخر الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التعريب (قوله حتى ترضعه اللبأ) بالهمزة والقصر أي لانه اذا وجب حفظه مجتمعا فلولد أول اه سم على منهج (قوله عقب الولادة) لم يبين ما ينبغي به وقال حج والمرجع في مدته العرف اه (قوله اجبر الحامك احدها) وقد يؤخذ من مثله الحامل انه لو

صالت هرة حامل وادى دفعها القتل جثمتها لا تدفع وفي ذلك كلام في اياه فراجع اه سم على منهج وقوله بالاجرة أي من مال الصبي ان كان والا فله من عليه نفقته من أب أو جدوا لا من بيت المال ثم من اغنياء المسلمين (قوله كما من نظيره في الحبس) أي في حبس النساء أو ذبحها حتى مات ولها وافر بين ذلك وبين مالوا خذ طعامه في مفازة ذلك حيث لم يفتنه بانه اختلف ما هو معين لقنائه بخلافه ثم لا مكان تحصيل الطعام من غيره وزادهم على منهج وكلا جوع شخصاً حتى مات اه (قوله ووجود كافراً) أي لاه له (قوله لا الى انقضاء أربع سنين) مثله في حج وقال الشيخ عرفة قل الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه

(قوله والا فاحتمال الحمل دائم) اى يمكن وجوده كل وقت (قوله وان كان يؤدى الى منع القصاص) اى بان تكرر رمته الوطء وطال الزمن حتى ولدت بتقدير الحمل فانه لا يمنع من بطلان امة الرضاع ويجوز ان يقبل من ذلك الوطء الثانى فيؤثر القصاص الى الولادة وهكذا (قوله باذن الامام) قدفى المستحقين (قوله وجبت غرة على عاقلة الامام) لانه يمكن المنقصر من الاستفا منزل منزلة المبائر اذا لجوز زنا غير الاستفا بعدون اذنه (قوله لان علم الولي) زاد جازا والجلاد اى فانه على عاقلة (قوله ولا كذلك الضان) اى فانه لا يتقدم العلم بل قد يجرى جديا الوجه لعلام (قوله لا قطع طرف) قسم ابقوله ومن قتل الخنزير قال لان قطع اركان اوضح هذا والاظهر رجعه لخنزير وقوله ان مكنت الخ (قوله مقدار او محلا) * فرع * لو قد عذرة فقرة قد رالا لفه ل يأخذ باليقين او بعد الى السيف الاصح الاول اه سم على منهج (قوله وذلك لامانة) ٤٥ ع دليل ذلك حديث الجارية التى رضى

اليهودى رأسها وقوله صلى الله عليه وسلم من حرق رقننا ومن غرق غرقناه اه سم على منهج (قوله غير مؤثر فقه ظنا) اى بحسب الظن (قوله عدل الى السيف) وفى سم على منهج لو وكل المستحق وكسلا واطلق فينبغي ان يخبر الوكيل كالموكل بخلاف ما اذا عين له شيئا لا يجوز له مخالفته وان وقع الموضع فله طب اه (قوله لانه أتم) اعل وجه الخفة ان الغريق يصل الماء الى جوفه عادة ووصول العذب ليس فيه ضرورة كوصول الملح (قوله ويخرج منها) اى وجوبا (قوله قتل بالنش) اى ما لم يكن مهريا أخذ من مسئلة السيف المتقدمة (قوله فى ارجح الوجهين) خلافا للملح حيث سوى بين المحر والانهش (قوله فان قعدت) اى فان اختلف الجاني

والا فاحتمال الحمل دائم فيقوت التودع على ما قاله الاميرى لكن المتجه كما فى المهورات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدى الى منع القصاص ولو قتلها المستحق والجلاد بان الامام تأقت جنيما مية واجبت غرة على عاقلة الامام علما بالحمل اوجه لان علم الولي دونه والانم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان (ومن قتل) هو مثال فغير القتل مثله ان مكنت المائلة نية لا قطع طرف بمقتل وايقاع به وبسيف ليرى فيه الزيادة بل يعين نحو موسى كما مر (بحد) كسيف او غيره كحجر (أو خنق) بفسر النون مصادرا (أو يجرى ويخفه) كدفعه بى على اوعذب واقام على (اقص) ان شاء الله باقى ان له العدول الى السيف (به) اى مثله مقدار او محلا وكسيفه حيث كان غرضه اذهاق وجهه ولو قد نفسه المائلة فان قصده العرف حينئذ فلا وذلك لامانة المقتدلة للشعبي الدال عليها الكتاب والسنة والامنى الواردة فى المثلة مخصوص على سوى ذلك ولو كانت الضربات التى قتل بها غير مؤثر فقه ظنا الضعف المقبول وقوة القاتل عدل الى السيف وله العدول فى المامعن الملح العذب لانه أخف لاعكبه فان اثناء مجاهقه حثان قتله ولم يمت بها بل بالمه يجب القاتله فيه وان مات به ما أكلت التى فيه لتفعل به الحثان كالاول على ارجح الوجهين وعاقلة لامانة ولا تلقى الشارعية الا ان فعل بالاول ذلك ويخرج منه من قبل ان يشوى جلده يستمكن من تجهيزه وان أكلت جسد الاول وقد تقطع المائلة بمكاول كان المثل محرما كما قال (او يصرف بسيف) غير مستعمل يمين ضرب ببقية به ما لم يقتل به اى وايضا سمعه مهوريا اخذها ما فى الحرمة على النحر وعدم انصباطه فان قتلها بنش أفعى قتل بالنش فى ارجح الوجهين وعليه تعيين ثلاث الانعى فان قعدت فمأله (وكذا خنجر) أو بول او حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوه امان كل محرمة يمينه فيه السيف (فى الاصح) اتعدوا المائلة والتالى فى الخمر يؤجر ما نعا كحل أو ماء وفى الواوا

والمستحق او يجرى جلدها مثل فنبغي تعيين السيف (قوله وكذا خنجر) قال الشارع فى شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو شربه الغمس فى خمر لم يفعل به مثله ويوجب بان القصاص بالقتل حرام لا يباح بحال الا ضرورة فكان كسرب البول ولا نظر لجواز التدوى به كما لم ينظر لجواز التدوى بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله اى من الجواز الشارح يعنى الجوىرى اه وعلى ما قاله فيقارن التعريق فى الخمر فحرمها والواطبان اطلاق النفس مستحق والتعريض جائز لا حاجة كما توصل هنا الى استثناء الحق فلتعامل اه سم على حج (قوله ولو اط بصغير الخ) هذا يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لاط به ويمكن توجيهه بان تمكنه من نفسه اذن فى الشغل فلا يضمن ما تولد منه ويحتمل انه مجرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من اطلاق المصنف (قوله لتعدوا المائلة) لا يشال بشكل يجوز =

الاقصاص بضوء التجويع والتعريق مع تحريم ذلك لاننا نقول نحوا التجويع والتعريق انما حرم لانه يؤدي الى التلف النفس والتلف هنا شتى فلم يمنع ٤٦ بخلاف ضو الخرج والواط فانه يحرم ولان التلف

فلذا امتنع هنا فالمأمل اه سم على ج (قوله كأنو جامع مغيرة في قبلها وقتلها) ومعلوم مما سبق في شروط الاصاص ان محل ذلك حيث كان جاعا يقتل مثلها غالبا وعلم به (قوله وله قتله) قال في الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة اخذ باليقين اه سم على ج وهو أقل ما تبين منه (قوله فلم يقتل فريد الخ) عبارة سم على من حج قوله وقيل يزداد الخ اعتمده مدر وقيل يفعل به أهون الامرين ومضى علمه في الروض وشيخنا طلب وفي الروض انه اقرب (قوله فان ظهر له العدو بعدد الاجابة الخ) أي ويصدق في ذلك بيمينه لانه لا يعرف الامنه (قوله وعلى الرابع) أي عنده وهو المبر عنه في المتن بقوله وفي قول كنهله (قوله راعلم انه ممنوع من اجابة الخ) أي بأن يقول اجيبه ثم اغفر عنه وهذا علم مما تقدم في قوله ولو اجابه مثلنا ثم عفا فان ظهر له الخ (قوله لاسيما فاته ما يتقابل الدية الخ) ع فهذا ضرورة يقال يجب القصاص فيها واذا عاقل الدية لا يجب شي اه سم على من حج (قوله لانه قطع حتى ادرك الحيثي عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما

بدر في دبره خشية قريبة من آله ويقتل هو او دبره حصول المماثلة بذلك فلا قائل له ويعين السيف جز ما فيها الامثل له كالجوامع صغيرة في قبلها وقتلها ولو ذبحه كالجمجمة جاز قتله بآله فيما يظهر بخلاف الابن الرقعة من تعين السيف وله قتله بآله الذي يقتل به ما لم يكن مهر يانع الغسل ولو أوجر ما مستحبنا او جرم ما طاهر ولو يربع ثم دوزنا بعد رجعه وجوا (ولو جوع كجوعه) أو أفي في نار مثل مدته أو يضرب عدد ضربه (فلم يقتل من ذلك النفس (حتى يموت) يقتل بما قتله به (وفي قول السيف) وصوبه بالمتبقي وغيره وهو المعتمد لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الا تقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل يفعل به الا هو من الزيادة والسيف فالأهو أقرب وقله الامام عن العظم (ومن عدل) عن مثل (الى سيف) بان يضربه الحق (قوله ذلك وان لم يرض الجاني لانه أسرع وأوحى) ولو قطع فسرى (القطع للنفس (فلو لم يرضه) تنهيه عليه (وله القطع) طلبا للمماثلة ما لم يقتل فعدى العدو عنه بعده (ثم الحز) للرقبة (وان شاء انظر) بعد القطع (السراية) اكتمل بالمماثلة وليس للجاني في الاولى طلب الا باليهيد رحمة الجاني عليه ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقه او لا في الثانية طلب القتل أو العفو (ولو مات بجائفة او كسر عضد فالحز) متعين له مذكر المماثلة (وفي قول) يفعل به (كنهله) ويرجحه في الروضة وأصلها وهو المعتمد ونسب ترجيح الاول لسبق القلم ويؤخذ منه ان لو قطع او كسر سباعده فسرى لنفسه جاز قطع أو كسر سباعده فالقول بتعين النزع من الكوع يظهر تقريره على مرجوح ولو اجابه مثلنا ثم عفا فان ظهر له العدو بعد الاجابة لم يزد الا زرع على الرابع (فان) فعل به كنهله (لم يمتل تزد الجوائف) فلا توسع ولا تقبل في محل آخر بل تجزئه رسم في الاظهر (الاختلاف تأثيرها باختلاف محالها والماتى تزد حتى يموت واعلم انه ممنوع من اجابة مع ارادة عفو بعدها (ولو اقتصر منطوع) عنه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المنتص (يسراية فلولو في الحز) للرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو نصف دية) فقط لا اخذ منه ما قابل نفسه الاخر وهو العضو الذي قطعه ومحل ذلك عند استواء الديتين والافان نسبة الجوة طعت امرأته زيد لقطع يدها ثم ماتت فاعفوا لثلاثة ارباع الدية لانه استحق دية ترجيل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل وقياسه كما قاله الجميع انه لا شيء لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فان أرادوا بها العفو لم يكر له شيء (ولو قطعت يدها فانتص ثم مات) المنتص بالسراية (فالمزلة الحز) نفس مورثه (فان عفا فلا شيء له) لاسيما فاته ما يقابل الدية الكاملة فهذا ان استوفى الدمان أيضا في صور قاتل الرأ السابقة يبقى له نصف الدية (ولو مات جان) بالسراية (من قطع قصاص فهدر) لانه قطع حتى

(وان

من مات في حد أو قصاص فلا دية لان الحق قتله اهو أو جوب أبو حنيفة فيه كمال الدية كذا يجتضخنا اه سم على من حج

(قوله وان مات سرية معاً) لو شك في المعية ينبغي سقوط القصاص لان الأصل برائة الذمة ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك. ان ذكرنا في قب الامر للبيان طب (أقول) انظر قوله في أول هذه الحاشية سقوط القصاص فان القصاص ساقط بكل حال لعدم تصور فعل اصاب سقوط الذمة اذ سمع على منج (قوله لان القود ٤٧ لا يسبق الجناية) اي وهو ان موت

(وان مات سرية) بعد الاقتصاص في البدن معاً وسبق الجني عليه فقد اقتصر بالقصاص في السرية ولا يمتد على الجاني لان السرية مباحة كانت كالمباشر في الجناية ويجب ان تكون كذلك في الآخرة (وان تأخر) موت الجني عليه عن موت الجاني بالسرية (فلا) أي لولي الجني عليه في تركه الجاني (نصف الذية) ان استوت الديتان فغير مأمور (في الاصح) لان النود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السابق في القود وهو ممتنع والثاني لانه لان الجاني مات عن سرية بفعله وحصلت المقابلة ولو كانت الصورة في قطع يدين فلا يمتد لغيره جزاء ولو قال مستحق يمين وهو مكلف لتخرجان مكلف (اخرجهما) اي يمينك لا قطعها اقودا (فاخرج بسار او قصدا باحتما) فقطعها المستحق (فهو ذرة) لاشتمالها فيها اي بقصاص ولا يمتد حتى لو مات سرية فهو ذرة سواء قلنا بالذات ام لا وسواء علم القاطع انها اليسار ام لانه بذاتها مجبانا وقد وجد منه فعل الاخراج ومقر وبالبينة فكان كالنطق ويبيح قصاص العين نعم لو قال القاطع ظننت اجزاءها واخذت من عوضا سقط قصاصها ووجب ذمتها أما المستحق الجنون والصبي فالخراج ليس بذرة لانه تسلط له عليها وأما القن فقصده الا ناحة لا مجرد بداره لان الحق لما لم يمتد بغيره سقوط قوده ان كان القاطع قنواً وأما المخرج الجنون والصبي فلا عبرة بتأخر اجزائه ثم علم المنتقص قطع والارزاق الذية (وان قال) المخرج بعد قطعها (جعلها) ذلة الاخراج عوضاً (عن العين وظننت اجزاءها) عنها (فكذبته) المستحق في الظن المترتب عليه الجعل المذكور (وقال اصح) انه لا يقتصاص في اليسار (تسلط بخرجهما عليها بجعلها عوضاً وتجب ذمة) فيها وكذا لو قال القاطع عرفت انها اليسار وانما التجزئ وظننت العين أو ظننت انها اجزاء (ويبقى قصاص العين) الا اذا ظن القاطع اجزاءها أو أخذها عوضاً كما هو نعم يلزمه الصيغة الى انعدام يساره لاشتمالها على الموالاة ومقابل الاصح فيها القصاص لان قطعها بلا استحسان وأشرت تبعا للشارح بقولي وكذبه في الظن المترتب عليه الجعل الى دفع الاعتراض على المصنف بانه لا يطابق قول المخرج عرفت انها اليسار وانما التجزئ بناء على ما فهمه من ان التامة متروحة للمطاب ووجه الدفع ان تكذبه في الظن المترتب عليه هو مدلول قول أصله وعرفت انها التجزئ (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بشئ أوله أو نعه وكسر ثانيه (ظننت العين وقال القاطع) ايضا (ظننت العين) أي فلا يقتصاص فيها في الاصح ويجب ذمتها ويبقى قصاص العين نعم ان قال القاطع ظننت انها اجزاء او عات انها اليسار وانما التجزئ أو دهشت فلم أدر ما قطع لزمه قصاصها او ظن اجزاءها واخذها عوضاً سقط قصاص العين كما هو ولو قال المخرج لم أسمع من

أوصيه) أي فهو يحكم بزمهم معاً هو معنى للمفعول صورة لافعال معنى بل قيل ان هذا مبنى للفاعل حقيقة والتجوز في الصيغة حيث عبر بالمبنى للمفعول وأريد بالمبنى للفاعل

(قوله فكقوله دهشت) قال سم على منهم هذا ما في كتب الاصحاب لكن قضية قولهم ان القتل المطابق للسؤال كالاذا ان يلحق بصورة الاباحة اه كذا بخط شيخنا الحلي أي فتكون مهدة (قوله في ماله) أي القاطع وهو المجنى عليه أولا
 * (فصل في موجب العمد) * (قوله في العفو) وفيما يتبع ذلك كسكون القطع هدر فمما لو قال رشدا قطع عفو (قوله العمد المضمون) أخرج الصائغ والمراد بالمضمون المستوفى للشرط (قوله وارش غيرها) قضية ان واجب مادون النفس لا يسمى دية ويوافقه قول القاموس الدية بالنكسر حق ٤٨ القتل وسما في أول الكتاب الآ في مافيه وهي اى الدية المال الواجب

القتل الا قوله اخرج يسارك او كان مجنونا فافكه وقوله دهشت وحيث وجبت دية الميسار في ماله
 * (فصل في موجب العمد والعفو) * (موجب) يشع الجيم (العمد) المضمون في نفس أو غيرها (القود) بعينه وهو يشع الواو القصاص سمى به لانهم يتودون الخاني بجسمل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه وما اعترض به من ان قضية كلام الامام الشافعي والاصحاب ويصرح به الماوردي في قود النفس انه ايدل ما حقي علمه والازم المرأة بقتلها الرجل دية امرأته وليس كذلك ردبان الخلاف في ذلك انطلق لاتفاقهم على ان الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة ويمكن توجيه الاول بان القود لما وجب عمدا كان حكمه انفس التمثيل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لا عنها ولا يلزم عليه ما ذكرنا كرامة القتل (عند سقوطه) بخوف موت او عتوه عليه (وفي قول) موجب (احدهما سمها) هو مراده بقول أصله لابعينه الظاهر في ان الواجب هو التدر المشتركي في ضمن أي معين منهم ما ايدل لشرا اخص من قتل له قاتل فهو بخير النظرين اما أن يودي واما ان يتبادر وقد يستعين القود ولأدب في كافر في قتل مرتد مرتد آخر وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق الاخر القضية وقد تعين الدية كما لو قتل الزوالد ولداه وسلم ذميا وقد لا يجب الاتعزين والكفارة كما في قتل المبدقة (وعلى التوازين للولي) يعني المستحق (عفو) عن التود في نفس او طرف (على الدية) وانصة بامثلا (غير رضا الخاني) لانه مستوفى منه كالحال عليه والمضمون عنه ولا حد المصحقين العفو بغير رضا الباقين لعدم تجزى القود ولذا الوعفاء عن بعض اعضاء الخاني سقط عن كله كما ان تطابق بعض المرأة تطابق لساها ومنه يؤخذ ان كل ما وقع الطلاق بربطه من غير الاعضاء يقع العفو بربطه وما لا فلا وقاس قواهم لو قال له الخاني خذ الدية عوضا عن العفو فاحذها ولو ساكس سقط القود وجعل الاخذ عفوا كما مر بأق نظيره هنا (وعلى الاول) الاظهر (لو أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها بعده فورا (فالذهب لادية) لان القتل لم يجرها والعفو اسقاط ثابت لا يثبت معدوم وأما قوله تعالى فانباغ اى المال فعمول على العفو عليها فان اختارها بعده على الفور وجبت تنزلا لاختيارها عتبه منزله

بالخيانة على الحرفي نفس أو فيما دونها اه وقد يقال هذا اطلاق لغوي وما سما في اطلاق شرعي (قوله انها) أي الدية وقوله بدل ما حقي عليه وهو القاتل رجلا كان أو امرأة أي لا بدل القود (قوله على ان الواجب) قد يتوقف في الرد لان مجرد اتفاقهم على ذلك لا يدفع الاعتراض لان غرض المعتبر ان التعبير بالقود يقضي ما ذكره المعتبر بالظن التعبير مع كونه فائلا بان الواجب دية الرجل (قوله ويمكن توجيه الاول) أي وهو ان موجب العمد القود يعني يمكن توجيهه بحيث يدفع ما الزم به من انه لو كان كذلك لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأته وحاصل الدفع ان القود حكمه نفس القاتل لازمه عتبه فالد بدل عن نفس القاتل فلم يلزم ما ذكر (قوله بدلا عنه) أي الرجل لا عنها أي المرأة (قوله بخوف موت) أي أو وجود مانع من القتل كقتل الاصل فرعه (قوله هو مراده) أي بهذا القول (قوله اما ان يودي)

أي لسان تدفع له الدية أو يتبادر أي له (قوله اعدم تجزى القود) متعلق بمحذوف عليها أي وبسقط بالعمو القصاص لعدم الخ (قوله لمن غير الاعضاء) أي قبا على الاعضاء كالتاب (قوله وجعل الاخذ عفوا) عبادة ابن حجر بعد قوله عتوا مانصه انه باق نظيره هنا اه ولم يذ كر قوله كما مر (قوله باق نظيره هنا) أي فلو قال الخاني للمستحق خذ الدية بدل القود فاحذها ولو ساكس سقط حقه منه لرضاه بدله (قوله والعفو اسقاط ثابت) أي وان لم يرضوا بعفو

(قوله بماصر في البيع) أي وهو
 ان لا يضل كلام أجني ولا سكوت
 طويل اهـ حج (قوله ولو عفا
 بعض المستحقين وأطلق) أي بان
 ليدكر ما لا واختاره عقبه بقرينة
 ما يأتي (قوله ولو بعد العتق)
 أي للجاني وظاهره ان العفو بعد
 العتق (قوله وله العفو عن القود
 بعده) أي بعد العفو عن الدية
 (قوله اذا لا يخفى عدم) أي الشيء
 الا لا يخفى عدم أي كعدم فكله لم
 يوجده منه ابتداء سوى العفو عن
 المتصاص (قوله وجبت مطلقا) أي
 عقب اختياره أو بعده مذكور قوله
 لان الجاني فيه) أي في الصلح على
 عوض فاسد (قوله وان أطلق
 العفو) أي بان قال عفوت ولم يرد
 على ذلك (قوله وان عفا على ان
 لا مال) بان تلفظ بذلك (قوله
 وقضيت) أي قوله وان افسد (قوله
 ورفع بماصر) أي من قوله لان
 التنازل لم يوجبهما والعفو اسقاط ثابت
 (قوله فلا يصح عفو عن المال
 بجمال) وعليه قال عفوت عن
 المتصاص على ان لا مال صح العفو عن
 القصاص ولما قوله على ان لا مال
 ووجبت الدية وعبارة الحقى فوجب
 (قوله لما عفا الجاني) مجتزئ قوله
 لكنهم من جنس (قوله خلته) أي
 حلف القود (قوله فقتله فهدر)
 أي ما تم تدبيره على الاستمراء
 فان دلت على ذلك وقوله قتل به

عليها بقرينة المبادرة اليها والوجه ضبط القود رتبة جناية صر في البيع ولو عفا بعض
 المستحقين وأطلق سقطت حصة موصوب خاصة بالآقين من الدية وان لم يختار وهذا لان
 السقوط حصل قهرا كقتل الاصل فصره ولو بعد ثبوت المال كقتل احد قنبه
 الاخر فقتل القود أو عن نفسه او موجب جنايته ولو بعد العتق لم يثبت عليه مال
 جزا وفي قول اوجبه من طريق يجب لانه لا بد من الاول يتبع البدلية في هذه الصلحة
 (و) على الاول أيضا (لوعفا عن الدية لانا) لانه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها الغو كالمعدوم
 (وله العفو) عن القود (بعده) وان تراخى (عليها) لان حقه لم يتغير بالعفو اذا لا يخفى
 عدم ولو اختار القود ثم الدية وجبت مطلقا (ولو عفا على غير جنس الدية ثبت) ذلك الغير
 على القولين ولو أكرمن الدية (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القود (والا فلا) ثبت لانه
 اعتياض واعتبر رضاها (ولا يسقط القود في الاصح) لما تقرروا ليس كالصلح على عوض
 فاسد لان الجاني فيه قبل والتزم والثاني بسقط رضاها بالصلح عنه وليس لمجور فليس
 ومثله المريض في الزائد على الثالث ووارث المديون (عفو عن مال ان أوجبه احد هما)
 لانه ممنوع من تقويت المال لحق الغرماء (والا) بان أوجبه القود عبثا وهو الاظهر
 (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (وان أطلق) العفو (فكسب) من انه لا دية
 (وان عفا على ان لا مال فالذهب انه لا يجب شيء) اذا قتل لم يوجب مالا وان افسد لا يكاف
 الا كسباب وقضيت انه لو عفا بالاستدانة لزمه العفو على الدية لتكليفه حيث شذ
 الا كسباب وهو ظاهر ومنع ذلك يصح عفو على ان لا مال اذا غلب الامر انه ارتكب مجرما
 وهو لا يورث في صحة العفو لقوله ما ليس حاصله الا قبل يجب الدية بناء على ان اطلاق
 العفو يوجبها فليس له تقويتها وادفع بماصر (واليدبر) بالجملة المحجور عليه بسفه (في)
 العفو مطلقا وعن (الدية) وعليها (كفلس) في تفصيله المذكور (وقيل كصبي) فلا
 يصح عفو عن المال بجمال وخرج بقوله في الدية القود فهو فيه كالرشيعة لا يجري فيه
 هذا الوجه (ولو لم يحل عن القود على) أكرمن الدية لكنه من جنسها نحو (ما تقي بعير)
 من جنس الواجب وصرفته (لغا) الصلح (ان اوجبهما أحدهما) لانه زيادة على الواجب
 فهو كالصلح من مائه على مائتين (والا) بان أوجبهما القود عبثا (فالاصح الجملة) وثبت
 المال وكذا لو عفا عن غير تصالح على ذلك ان قبل الجاني والا فلا يبقى القود لما صر انه
 اعتياض فتوقف على رضاها لما عفا الجاني عن الواجب فهدر والثاني بقوله الدية خلته
 فلا يتراد عليها (ولو قال) حرم كاف بخنادر (رشد) أو سقيه لآخر وانما قيد بالرشد لقوله
 به بعد ذلك ولو قطع فعفا عن غير الرشد لا غ (اقطع في فعل فهدر) لا قود فيه
 ولادية كما لو قال اقتلني او اتلف مالي نعم تجب الكفارة واذن القن يسقط القود دون
 المال واذن غير المكلف والمكره لا يسقط شيئا (فان سري) القطع الى النفس (او قال)
 ابتداء (اقتلني) فقتله (فهدر) كما ذكرنا لان الاصح ثبوت الدية لامرث ابتداء

(قوله نجب الكفارة) أى فى الصورة الثانية وهى قوله وقال اقتلنى (قوله ويعزر) أى فى كل منهما (قوله وادشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما ارش العضو الخ فى همة العقوف عن الارش وفيه شئ لأن الواجب القود عنا والعقوف عن المال لاغ كما تقدم فلتنظر صورة المسئلة ويمكن أن تصور عما اذا عقاف عن القود على الارش ثم عقاف عن الارش ويحتمل أن يصح العقوف عن المال مع العقوف عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام اه سم على حج (قوله فلوليه) أى العافى القصاص أى من الجاني العقوف عن القود منه (قوله فلم يؤرقوه) ٥٠ أى المجنى عليه (قوله وبقوله عن قوده وارشه) كما صرح فى ان عقوفه عن القود

والارش صحيح بالنسبة للارش أيضا وان كان الواجب القود عنا ولهذا واقتصر على العقوف عن الارش لفا لعدم وجوبه كاعلم مما تقدم فكنتمهم يفرقون بين الاقتصار على العقوف عن الارش فلا يصح وبين العقوف عنه مع العقوف عن القود فيصح فليجوز اه سم على حج ويوجب الفرق بأنه لو أطلق العقوف لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب طلاق العقوف فذكر فى العقوف كالصرح بلازم مطلق العفو فيصح (قوله وأما ارش العضو الخ) صرح فى وجوب الارش وهو مشكل اذ لم يظهر من تصور المسئلة غير انه عقاف عن قوده وارشه والصحيح ان الواجب القود عنا وان العقوف عن المال اقول لعدم وجوبه وينكسر من ذلك عدم وجوب الارش وان العقوف عنه لغرفى أين وجب - حتى ينصل فى العفو عنه وقوله أيضا فان جرى انظ وصية الخ اعترض لان المتسم العفو عن الارش فتقسمه الى ما ذكر من الوصية والاراء

أى لانهم يبدل عن القود المبدل عن نفسه نعم نجب الكفارة ويعزر (وفى قول نجب دية) بناء على المرجوح انها نجب للورثة ابتداء (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وضبطه بفتحها أيضا (فعفا) أى أى بلنظ يقتضى الترك بدليل قوله بعد وأجرى لفظ عقوف عن قوده وارشه فان لم يسر القطع (فلاشئ) من قود دية لاسقاط المستحق - حقه بعد ثبوته (وان سرى) الى النفس (فلاقصاص) فى نفس وطرف أو ولد السراية من عقوف عنه وخرج بقوله قطع ما لا يجب قودا كما تقدم وقد عفا المجنى عليه عن القود فيها ثم سرت الجناية لنفسه فلوليه القصاص فى النفس اصدور عقوفه عن قود غرائب فلم يؤرقوه وبقوله عن قوده وارشه ما لو قال عذوت عن هذه الجناية ولم يزفها لعقوف عن القود لا الارش كما فى الام أى فلان يعفو عنه عليه لانه يجب بلا اختياره العفو رى كما هو ظاهر أخذنا مما صرح فيما أطلق العقوف (وأما ارش العضو فان جرى) فى صيغة العقوف عنه (لفظ وصية) كما وصيت له بارش هذه الجناية فوصية للثالث (وهى صحيحة على الاصح ثم ان خرج الارش من الثالث أو اجاز الوارث سقطوا لا تذاقت منه فى قدر الثالث (أو جرى انظ ابراء واسقاط او عقوف سقط) قطعنا ما خرج من الثالث أو اجاز الوارث والا فبقدره لانه اسقاط ناجز والوصية منه لثمة بجائز الموت واعاهاهم انما انحوا فى همة الابراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حل الإبراء لان واجب الجناية المسطرة انما يبين بالموت الواقع بعده وحينئذ فهو فى مقابلة النفس دون العضو لان جنس الدية يسوغ فيه بضعة الإبراء منها مع أنواع من الجهل فيها كما علم مما صرح فى الصلح وغيره وعما يأتى فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثالث اتفاقا فيجوز فيه اختلاف الوصية للقاتل ويرد بان الوصية له انما تحقق فيما لو عاقب بالموت دون التبرع الناجز وإن كان فى مرض الموت هذا كله فى ارش العضو لا ما زاد عليه كما قال (وتجب الزيادة عليه) أى على ارش العضو (الى تلم الدية) للسراية وان تعرض فى عقوفه لما يحدث لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته وهو باطل (وفى قول ان تعرض فى عقوفه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على المرجوح وهو همة الابراء عالم يجب اذ جرى سبب وجوبه وهذا فى غير لفظ الوصية فان عفا عما يحدث منها بلا نظرها كما وصيت له بارش هذه الجناية وما يحدث منها فهو وصية

وغيرها من تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وأجاب شيخنا الشهاب الرملى بان المراد بالعقوف المقسم مطلقا بجميع الاسقاط أهم من أن يكون بلنظ العفو أو غيره وحينئذ فلا إشكال فى تقسمه الى ما ذكر الذى منه الاسقاط بلنظ العفو اه سم على حج ويمكن الجواب عن قوله من أين وجب حتى يفصل الخ بان صورة المسئلة انه عقاف عن القصاص على الارش ثم عفا عنه (قوله لان واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه (قوله ولان جنس الدية) علة قوله ولعلمهم الخ

(قوله وفيها ماهر) أي من أنان صحننا الوصلة للقاتل فذفي الدية كلها ان خرجت من الثلث والافني قدر ما يخرج منه (قوله فني قطع البدن) غايه (قوله وان لم ينصح الأبراء) معتمد (قوله فلا يزال بالسراية) ٥١ فترجع على قوله وان لم ينصح الخ (قوله

كأمر) أي كالوكل كان الخاني
أمر أو أوالجني عليه رجلا (قوله
من معقوعه) أي تولدت من
معقوعه الخ (قوله ثم عتق)
أي المقتول وقوله ثم قتله أي
الخاني (قوله وللورثة الخ) أي
ولو كان عاما كبنت المال (قوله
ولو قطع المستحق) وهو وارث
الحق عليه (قوله بان ان لامل)
أي فيستردان كان قبض (قوله
ووقع في قلبه صدقة) معتمد
(قوله ويفرق بين هذا الخ) في
الفرق تحكيم اه سم على ج
لعل وجهه انه لا يمكن صرف
القتل عن كونه عن الموكل
لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق
عن الموكل لسبب يقتضي عدم
ارادة وقوع طلاق الموكل
فيصرفه لنفسه حتى يلفو وقد
يدفع بان القتل حصل من الوكيل
ولا بد من صرف قاتل نفسه
للموكل وقامت بالوكيل واما
الصرف في وقوع الطلاق لاعتبر
كان الطلاق لغوا مع صراحة
صبيغته وكونه لغوا مع
الصراحة فتعذر الصرف (قوله
وقلتا بما اقتضاء كلام الرواي)
معتمد (قوله احتمل انتفاء القود)
معتمد (قوله ودرا بالشبهة) أي
وتحجب الدية مغالطة (قوله لنتصيره
بعدم نتيته) قد يقال لاحاجة

بجميع الدية للقاتل وفيها ماهر ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسراية
شيئ فني قطع البدن ولو عناق ارض الجنابة وما يحدث من ماله سقطت الدية بكامله ان وفي
الثلث ما وان لم ينصح الأبراء عما يحدث لان ارض البدن دية كاملة فلا يزال بالسراية
شيئ وبذلك علم انه لو عناق القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ الا نصيبه او بعد قطع
يديه لم يأخذ شيئا ان ساوا وفيه او الاوجب التفاوت كما مر (فلو مري) قطع ما عناق
قوده وارشه (الخ) عضو آخر وان دخل كان قطع اصبعاً فقتل كل كنهه وان دخل الجرح
الساري اليه (ضمن دية السراية في الاصح) وان تعرض في عفو به غير لفظ وصية لما يحدث
لانه انما عناق من وجب جنابة في وجوده فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل لانه
ابراء عما لم يجب والثاني ينظر الى اتمام من معقوعه عنه (ومن له قصاص نفس بسراية) قطع
(طرف) كان قطعت يده فقتل بسراية (لو عناق) الولي (عن النفس فلا قطع له) لا ريب في صحة
القتل والقطع طريقه وقد عناق من ماله (أي عناق) عن الطرف فلا ريب في الرقبة في الاصح
لان كلامهم عام في نفسه كما لو تعدد المستحق والثاني يقول استحقة ما قطع الساري
وقد عني عنه وخرج بقوله بسراية طرف ماله استحقة ما يما يما بشره فان اختلف المستحق
كان قطع يد عبيد ثم عتق ثم قتله فلا ريب في عدم قود البدن وللورثة قود النفس ولا يقطع حتى
احدهما بقوا الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يقطع الطرف بالعفو عن النفس وعكسه
ولما كان له قصاص نفس بسراية طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذ كركم الاول ثم
يذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عناق النفس مجانا) مثلاً اذ العفو يعوض
كذلك (فان سري التطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقع المبراة قصاصا
لتعرب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فان ان لا عفو حتى لو كان وقع عام
بان ان لامل (والا) بان لم يسر بان المذمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شي لانه
حال قطعه كان مستحقا لجلته فان نصب عضو غيره (ولو واصل) في استثناء قوده (ثم عناق)
فانقص الوكيل جاهلا بعثوه (فلا قصاص عليه) اذ لا نصير منه وجهه وبه فارق ماهر
في قتل من عهده من ثدافين مسلما اما اذا علم بالعمو فيقتل قطعا ويظهر ان المراد بانهم
هنا الظن كان اخبره ثقة او غيره ووقع في قلبه صدقة ويحتمل اعتبار اثنين در الاثود بالشبهة
ما سكن ويقتل ايضا فعلا لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتله بشبهة بنفسه لاعت
الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق اذا ما وقع عن نفسه ولما عاقتضاء كلام الرواي
انه يتبع بان ذلك لا يتصور فيه الصرف فلو تزوجها بية وفيه ما نحو عداوة بينهم فاشترى
والا وجهه الا كفاءة باحدتيك اعني بشهوته ولا عن موكله وعليه فلو شتر بان قال
بشهوته وعن موكله احتمل انتفاء القود فعليا لما منع على مقتضى ودرا بالشبهة
(والا ظاهره) وبديهة) معقولة عليه لتصيره بعدم تنبته علم انه لا قود عليه لعدو (و) من

لا اعتبار التصير لان الضمان ثبت مع التصير وعدمه اه سم على ج وقد يقال التصير لا يخلط لالاصل الضمان وأيضا
فالوكيل مأذون له في القتل والموكل هو الحامل عليه

• (كتاب الديات) • (قوله وهى) أى شرعاً لما مر عن القاموس من أن الدية حق القتل (قوله مأخوذة من الودى) قال الشيخ عميرة وظفيرة زنة من الوزن ١٥ سم على منهج (قوله إذا صدر من حر) أما العبد فإن لم تقب قيمته بالدية فلا شئ للوارث غيرها فان وقتها وجبت عليه كالحر كما سأتى ٥٢ (قوله كقتل نحو الوالد) واليهودى والنصرانى (قوله وصائل فلا دية) ظاهره

وأن قتلهم مثلهم لكن متى شرط القود به قول المصنف وبمرتد الخ ما يقتضى خلافه فله أربع (قوله لا يجب له على قته شئ) أى وقت الحناية وان عتق بعدها حتى لو قتل عبد عبد السيد ثم عتق القاتل لا يصح عفو السيد عن القاتل على مال كما تقدم له بعد قول المصنف الذى قبل هذا الكتاب

• (كتاب الديات) •

وعملى الأول لو طلق العفو الخ (قوله اربعون خلفة) بفتح الخاء قبل جمعها خاف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل شخص على غير لفظه كالمراجم على نساء ١٥ سم على منهج لكن الذى فى المختار والخلف بوزن الكف الخاص وهى الخواهل من النوق الواحدة خافسة بوزن نكرة ١٥ وفى المصباح الخلفة بكسر اللام هى الحامل من الابل وجهها الخافض وهى اسم فاعل يقال خلفت خلفاً من باب تعب اذا حلت وهى خافسة مثل تعب ورعاجعت على انظارها قبل خلفات وتهدف الهاء أيضاً يقال خلف فعل قول الشيخ عميرة بكسر الخاء سبق فلم فان الموافق للغة فتح الخاء (قوله نذر الترمذى) ع لفظه من قتل محمد ارجع الى اولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا اخذوا والدية وهى ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفة ١٥ سم على منهج (قوله وحالة) أى وكونها حالة الخ

على

على

١٥ سم

(قوله فان الجذاع مختصة بالذكور) بخلافه قول المختار الجذع يقتضيان النخ والجمع جذعان وجذاع بالسكسر الا اني جذعة والجمع جذعات وجذاع ايضا وقوله فان الجذاع الخ خبر لقوله والحلق دخول القاء بتقدير اما لو لا يصح الظاهر يعرف هنا لانه لم يقصده العموم بل مجرد لفظه (قوله ولو صبا) اي ولو كان القاتل ٥٣ صيدا الخ (قوله ومات خارجا) اي

سراية (قوله وحزم به في الانوار) اي الخ (قوله غير ممكن من دخول الحرم) اي مطلقا لضرورة ام لا (قوله ومات منها خارجا) اي بغير السراية بان مات خارجا فوراً فلا تكرار لهذه مع ما تقدم في قوله ومات خارجا وعليه من في قوله منها بمعنى مع (قوله بخلاف عكسه فيما يظهر) انتدب الخزم به في قوله بخلاف عكسه نظير ما مر في صيد الحرم (قوله لانه افضلها) اعلمه افضل من حيث المجموع فلا ينافي ان عرفة افضل من غيره (قوله وبقيت حرمة) اي حيث اقر آله بالخزيرة لكونهم اهل كتاب وحلت منا حكمهم وذيبتهم بالشرط (قوله يشاء على منع الجزاء) اي على الراعي ثم (قوله وماذا كره المصنف عدها) اي من انها من مستن و ان اولها القعدة (قوله تطافرت) اي تسابع (قوله لو نذر صومها بدأ بالثبوت) ظاهره ولو لم يقل ابتدئ بأولها السكن في حاشية الزايد ما نصه فلونذر صومها بان قال لله على صوم الاشهر الحرم ابتدئ بالاول منها بدأ بالقعدة اما لو اطلق

على الذكور وانما فان الجذاع مختصة بالذكور وجمع الجذعة جذعات وهذه مختصة من ثلاث اوجه تخصيصها وتاجيلها او كونها على العاقلة (فان قتل خطأ) ولو صبا ويجوزنا حال كون القاتل او القاتل (في حرم مكة) وان خرج منه الجروح فيه ومات خارجا بخلاف عكسه نظير ما مر في صيد الحرم ومن ثم ينافيها كل ما ذكره ثم كما قضاء كلام الروضة فلور من بعضه في الحل وبعضه في الحرم او من الحل انما نافية فمر السهم في هوا الحرم غلط ولا تغليظ بقول الذي فيه كما قاله المتولي وغيره وحزم به في الانوار لان سبب التغليظ ثبوت زيادة الامن والذي غير ممكن من دخول الحرم ولا يتخصص التغليظ بالقتل فان الجراح في الحرم مغلفة وان لم يمت منها او مات منها خارجا بخلاف عكسه فيما يظهر (او) قتل في (الاشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) يفتح القاف وكسر الحاء على الانصاف فيما (والحرم) خصوصاً بالتعريف اشعاراً بانه قول السنة كذا قيل والظاهر ان فيه الجمع الصلة لا التعريف وخصوصاً بالبحر مع تحريم القتل في جميعه لانه افضلها فالبحر فيه اغلظ وقيل لان الله تعالى حرم الجنة فيه على ابليس (ورجى اعظم حرمتها ولا يلتحق بها شهر رمضان وان كان سيد الشهور لان المتبع في ذلك التوقيف قال تعالى فلا تظلوهم انفسكم والظلم غير من محرم ايضا وقال ويستلثلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ولا يشكل ذلك بنسخ حرمة القتال فيها لان اثم الحرمة باق كما اذ دين الله ونسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الاحرام لان حرمة عارضة غير دائمة سواء كانا محرمين ام احدهما ولا يجوز مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وماذا كره المصنف في عدها هو الصواب في شرح مسلم وغيره وقال ان الاخبار تطافرت بهدها كذلك فلونذر صومها بدأ بالقعدة (او) قدس (محر ما ذارحم) كام واخت (فثلثة) اعظم حرمة الحرم لما ورد فيه وخرج بذى الحرم الحرم برضاع او مصاهرة وبالحرم ذوالرحم غير المحرم كنبت العلم وابن العم والحاصل انه اغني غلظ بالخطا في الثلاثة المذكورة فقط ولا بد ان تكون الحرمة من الرسم ليخرج نحو ابن عمه وها من الرضاع وبنت عمه هي ام زوجته فانه مع كونه ذارحم محرم لا تغليظ فيه اذ الحرمة ليست من الرسم كما فهم ذلك من سياقه والتغليظ والتخفيف باق في الذكر والاثنى والذمي والجوسي والجراحات بحسبها والاطراف والماعز بخلاف نفس القن (والخطا وان ثلث) لاحد هذه الاسباب اي دينه (فعلى العاقلة) اي بالقارعة لما في المبتدئ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) اي باق تغلظت من وجه واحد وخلفت من وجهين كدية شبه العمدة (والعمدة) اي دينه

فقال لله على صوم الاشهر الحرم يبدأ بما يلي نذره هكذا حرر في الدرس ويمكن حمل كلام الشارح على ما وقع نذره قبلها فوافق ما قاله الزايد (قوله لما ورد فيه) ع في الحديث اننا لرحن وهذه الرحم شققن لها اسمان اسمي في وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اسم على منج (قوله والذمي) اي في غير الحرم لما مر (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد قتل نفسه غيرها

(على الجاني محمله) لانهم اقياس بدل المتانث (وشبه العمل) اى ديشه (مماثلة على العاقلة
 وموجله) لما باقى فهو لاخذ شبه اس العمل والخطا لمحق بكل منه سمان وجهه ويجوز
 في محمله وموجله الزرع خبراً أو التصب حالاً (ولا يقبل) فى ابل البنية (معيب) بما يثبت
 لردق البسيع وان كانت ابل الجاني معيبة (و) منه (مرضى) فهو من عطف الخاص على
 العام وان كانت ابل الجاني كلها كذلك لان الشارع اطلقها فاقضت السلامة ولعلقتها
 بالذمة ولكونه المحض حق آدمى ميناه على المضادة فارقته ما حرق في الزكاة (الابرضاء)
 أى المستحق الاهل للتبرع اذ الحق له (و) يثبت حل الخلفه عند انكار المستحق له باهل
 خيرة) اى عدلين منهم الحاقه بالثبوت فان اخذها المستحق بقولها ما اوتى صدقه وماتت
 عنده وتنازعوا جوفها فان بان ان لا حل لغيرها واخذها باه خلة فان ادعى الدافع
 اسقاط الحل وامكن صدق ان اخذت بعدلين فان لم يكن وامكن واخذها المستحق
 بقول الدافع مع صدقه له صدق المستحق بلاعين في الاولى وفي الثانية لان الظاهر معه
 (والاصح اجرؤها قبل خمس سنين) اصدق الاسم علمه او ان تدفع فيجبر المستحق على قبولها
 والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة حكاية الخلاف قولين (ومن لزومه) الدين من العاقلة
 او الجاني (وله ابل فيها) فواخذ اى من نوعها ان اتحد والا فالغالب فلا يجب عليها الا من
 غالب ابل محله (وقيل) يتعين (من غالب ابل بلده) او قبيلة اذا كانت ابله من غير ذلك
 لانهم ابدل متانث لكن الذى في الروضة كاصلها متخير بين ابله اى ان كانت سليمة وغالب
 ابل محله فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله وكانت ابله اعلى من غالب ابل البلد وهذا
 نوع المعتمد ويخبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معيبة تعين الغالب قال الزركشى وغيره
 واپس كذلك بل يتعين نوع ابله سليماً كما قطع به الماوردى ونص عليه في الام (والا) بان لم
 يكن له ابل (فغالب) بالجر ابل (بلدة) بلدى (او قبيلة بدوى) لانهم ابدل متانث وظاهر
 كلامهم وجوبها من الغالب وان لم تثبت الحال الذى لا ابل فيه فعين لا عاقلة له سواء
 وعلمه فيلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذى
 لزومه ذلك هو جهة الاسلام التى لا تختص بمحل وبذلك علم رد بحث البايعين في تعيين القيمة
 حينئذ قال لم تدرك الغلب حينئذ باعتبار بلده عينه تحكم وجهه الرد وعدم التدبر
 ولا يتحكم في ذلك ولولم يغلب في محله نوع تخير في دفع ما اشأ منها (والا) بان لم يكن في البلد
 او القبيلة ابل بصلة الاجزاء (فاقرب) بالجر (بلاد) او قبائل الى محل المؤدى ويلزمه التمثل
 ن قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى
 بلدان في القرب واختلفت الغالب من متخير وضطره الامام بان تريد مؤنة احضارها على
 قيمتها في موضع العزة ونقلها في الروضة كاصلها بعد نقلها مع اشارة بعضهم ان ضبط بدن
 مؤنة التصر قال البايعين واجزأه على ظاهره مؤنة تدرك فعين ادخل البايع على مؤنة
 ايسر متعين المعنى ولو اختلفت الحال العاقلة اخذوا واجب كل من غاب محله وان كان فيه

(قوله اى عدلين منهم) اى ان
 وجدوا بان اتفق الاجتماع بم
 وسألهم والجواب منهم والادق
 الامر حتى يوجدوا او يترضى
 الخصمان على شئ (قوله غرمها)
 اى قيمتها (قوله وقال الزركشى
 وغيره) ضعيف (قوله وظهر
 كلامهم) اى حيث قالوا ومن
 لزومه وله ابل فيها الخ ووجهه
 ما اشار اليه بقوله لان الذى لزمه
 ذلك هو جهة الاسلام الخ (قوله
 واختلف الغالب منهم ما تخير)
 قال سم على منتج بعد ما ذكر
 (تنبه) لافرق فيما ذكرين
 الجاني والعاقلة ولا يشكلى بما
 يأتى في بابها حيث قال على غنى
 انفسه ديناً الخ لان المدار هناك
 المتدار الواجب من قيمة الا بل
 لا الذهب عيناً كما اوضحه الرافعى
 هناك اه (قوله فتعين ادخل
 البايع على مؤنة) بان يقول بان تريد
 مؤنتها وانما كانت اجزأه على
 فناهره مؤنة تدرك الاقتضائه انه اذا
 لم ترد مؤنتها كانت احضارها وان
 زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في عنها
 في محل الاحضار على قيمتها بوضع
 العزة (قوله بل نقد) متعلق بالقيمة

(قوله ان جهل واحد مما ذكر) أى من النوع واقعة باعتبار الغالب بان يقال الذى يدعى من هذه اى يجب دفعه قمته كذا (قوله ولو عدت) بالينا المعجول وفي الصباح اعدته فقدم مثل افقده فقد ينال ما لا يلائم للفاعل والثاني للمعول (قوله عند اعوازها) اى فتدها (قوله والمرأة الحرة) ع قال ابن خنيزار لا يسوى بين ٥٥ الرجل والمرأة في الغرم الا في ضمان الامة

والعبد اه سم على سنج (قوله وقيل انى غيرها) اى النفس (قوله ويستثنى من اطرافه) اى الخنثى (قوله فان فيها) اى فى الواحدة نصف دية المرأة وفيها مائة كلمة (قوله من دية المرأة والحكومة) اى فان كانت دية المرأة اقل من الحكومة وجبت وان كانت الحكومة اقل وجبت ويتأمل كون الدية اقل من الحكومة (قوله ويهودى) اى ودية يهودى الخ اى وفى قتل يهودى لكن على الاول يجوز الزرع فى هوا كثر لاقامة المضاف اليه مقام المضاف والحريقتان على حالته قبل الحذف وعلى الثاني فيه الجر فقط (قوله وتخل هنا كنهه) ع هذا يقصد ان غالب اهل النعمة الآن انما يفتنون بدية الجوسى لان شرط المناكحة فى غير الاسرائيل لا يكاد يوجد والله اعلم اه سم على سنج وقول سم لان شرط المناكحة الخ اى وهوان يعلم دخول اول ابائه فى ذلك الذين قبل النسخ والتعريف (قوله ومن تولد بين كلبى وغيره) اى من يجب فيه الدية كما يدل عليه السياق وبقي ما تولد بين آدمى وغيره هل يجب فيه الدية

تتميم لانها هكذا وجبت وعلم مما مر قيل فصل الشجاج فيه لزومه اقل الامر من ما يعلم منه عدم تعيين الابل بل ان كان اقل الارش او القيمة بالتشديد تخير الدافع بين التقيد والابل (ولا يعدل) ع اوجب من الابل (الى نوع) ولو اعمل (و) لالى (قيمة) (الابتراض) من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات وقوله سم لا يصح الصلح عن ابل الدية بخلاف جهل واحد مما ذكر كما افاده تعليلهم للجهالة وصدنها وكلامهم فى غيره محمول على هذا التفسير (ولو عدت) الابل من الحمل الذى يجب تحصيلها منه حسا او شرعا بان وجدت فيه بأكثر من غنى مثاها (فالقديم) الواجب فى النفس الكاملة (القد ينار) أى متقال ذهباً (واثنا عشر الف درهم) فضة نظير فيه صحيح وفيه دلالة على تعين الذهب على امله والفضة على اهلها وهو ما عليه الجمهور ولا تغليظ هنا على الاصح وقضية كلام المصنف رحمه الله ان القديم انما يقول ذلك عند الفقد وهو كذلك (والجديد قيمتها) اى الابل بالقيمة ما بلغت يوم وجوب التسليم نظير فيه ايضا رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه ولا يخفى بل منافع فتعبدت قيمتها عند اعوازها (بند بلده) اى بباب الفد محل الفد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلبت ثندان تخير الدافع فلو زاد المستحق الصبر الى وجودها آيب (وان وجد بعض) من الواجب (أخذ) الموجود (وقية الباقى) من الغالب كما قرر (والمرأة) الحرة (والخنثى) المشكل (كنصف رجل نكس او حراً) واطرافها اجماعاً فى نفس المرأة وقياساً فى غيرها ولا نكس الخنثى مبنية على اليقين ويستثنى من اطرافها الخنثى فان فيها اقل الامر من دية المرأة والحكومة وكذا ما اذا كبره وشفاه (ويهودى ونصرانى) له امان وتخل منها كختم ثلث دية (مسلم) نفسا وغيرها القضاء محروعتان رضى الله عنهما ولبى كرم مع انتشاره فكان اجماعاً امان لا امان له فهدر واما من لا يتخل منها كختمه فيه كدية الجوسى (ومجوسى) له امان (ثلثا عشر) او ثلث خمس وهو انسب فى اصطلاح اهل الحساب لا يثار لهم الاخصر لا الفقهاء ولا اعتراض دية (مسلم) وهى ستة ابعرة وثلثان اقضاء غيره ولان للذى بالدية بالنسبة للجوسى خمس فضائل كتاب ودين كان حقاً وحدها دية ومنا كنهه وتقرير به الجزية واما للجوسى منها سوى الاخير فكان فيه خمس ديتته وهو خمس الديات (وكذا وثقى) أى عابد وثق وهو الصتم من حجر وغيره وقول من غيره فقط وكذا عابد نحو صتم وزنديق وغيرهم ممن (له امان) من الكفر دخوله وسولا كالجوسى ودية نساء كل وحنانهم على النصف من رجالهم ويراعى هنا التغليظ وضده كما مر ومن تولد بين كلبى وغيره ملحق بالكاتبى اما كان ام اباً ولا ينافيه ما مر فى

تعالى لا دى اولاد فيه فثار وقضية قولهم انه يعتبر بالشدى الدية وجوبها لكن فيه انه لو طوى آدمى جهة خيل منه فولدها لما يكها وهو ظاهر فى ان هذا انما يضمن بالقيمة لانه لا ين يدعى الرقيق

(قوله موجب بسمنا) وهو ولادة الشرف قاله سم (قوله تمسك بالمبدل الخ) ويحتمل ايضا ان المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبديله كاقبل بعثه في - مل الماحكة والذبيحة ٥٦ * (فصل في موجب مادون النفس) * (قوله واخوه) كان وسع موضحة

غيره (قوله ومنه) أي الرأس (قوله الى الرقبة) قال في المختار والرقبة مؤخر اصل العنق وجعها رقب ورقيات ورقاب (قوله على حارأس) يقال رأس فلان القوم يرأسهم بالفتح (قوله على الخطر او الشرف) الاولى اسقاط الالف لان ما بعده نفس وهو لا يكون باو وانما يكون باو (قوله لخر) من ح الخ) أي حاجة اليه اهم على حج أي مع كون الام مفيدة للمعنى المراد بدون التقدير عن فان التقدير في موضحة الرأس والوجه سالة كونهما طراى مفوضين له ولعل وجه التفسير بذكر ان من اظهر في التبيين المراد لامصنف وان كان مستنادا من الام (قوله غير جنين) أي اما الجنين فان رضه الحائض انفصل ميثا بغير الايضاح فتيه نصف عشر غرة وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فتيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فتيه دية كاملة ولم تنرد الموضحة بارش لانه تبين ان الجنانية على النفس (قوله وفي غيره) أي غير الحرام المذكور (قوله نصف عشر دية) أي الجنين عليه (قوله وانما لم يسقطه لانها) الذي غيابه اخذ من اطلاق

المصنف (قوله كان هتيم) مثال لحو السرية (قوله ومنها الدامغة) عبارة الخلى وقيس بها الدامغة أي يراى فتيها بالثالث فقط ولا يراى باله الخ

المصنف (قوله كان هتيم) مثال لحو السرية (قوله ومنها الدامغة) عبارة الخلى وقيس بها الدامغة أي يراى فتيها بالثالث فقط ولا يراى باله الخ

(قوله ويقرق بينهما) أى الدامغة (قوله حتى لا يجب لشيئ) الأولى اسقاط لا كافى حج (قوله وهو عشر) أى عشر ذبئة كاملة (قوله فان ذقت لم تدب النفس) عبارة حج والواجب ديتها الخاسا عليها بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات والشجاج الخ ولعل المراد منها ان ذقت يعنى بان مات من الدامغة بان اذمل ما قبلها من جراحات غيره فعليه دية بان لذقت الخامس ومات من جملته الخنايات وجبت الدية الخاسا لانه تمين ان جملته الخنايات قاتله وأمل المراد مما ذكره الماشرح انه لم يمت فوجب ارشامه استة لاروق اروس ما قبلها على ما كانت عليه قبل جناية الخامس (قوله والافيهها حكمومة) معقله (قوله عقى الموصحة) أى ان كان ثلثا (قوله لانه يعتبر مع ذلك) أى العمل بالثقتن (قوله ويجب ٥٧ اكثرهما) أى الارض والحكمومة (قوله لانها الاصل) انظر هل يظهر

لأنها الأصل) انظر هل يظهر
لكون الواجب حكومة الارش
ثمرة تترتب عليه ام لا فيه نظر
والجواب ان لذلك ثمرة وهي ان
الارش عبارة عن الجزء المتيقن
من ارش الموضحة وهو قد يساوى
الحكومة فويريد عليها او ينقص
عنها باختلاف نظر المقومين للجبى
عليه في جماع استويا بحسب
الظاهر فقد تزيد الحكومة بارتفاع
سعر الجبى عليه بتقدير كونه
رققا فالحكومة في نفسها قابلة
للزيادة والنقص باختلاف الارش
(قوله فتمنه حكومة) منه يعلم ان
التسمية في قوله بجرح سائر المدن
في مجرى الحكومة لاني كونها
لا تبلغ ارش موضحة. (قوله)
مخصوص بتصریحهم هنا) انظر
بما يتميز هذا الوصل عند المأمومة
والدامغة الا ان يصور عما ذالم
يصل للخرطة او يقال تسمى
مأمومة وجائنة ثم رأيت عبارة
المحرر صريحة في هذا فانه قال

يزادها الحكومة وهو متجه خلافًا لما وردى ويفرق بينهما وبين ما في حق الامعاء في الجائنة
بان ذلك الزيادة على ما يحصل به معنى الجائنة فوجب اهما بما يقابلها وهذا الزيادة على معنى
الدامغة حتى لا يجب للشيء ولا عبرة بزيادته على معنى المأومة لان قرارها مع اسـ تـزامها
لها باسم خاص بخلافها تم (ولو اوضح) واحد (فهم آخر) في محل الايضاح ولو مترادفًا
او عكس (وقيل ثالث وأم رابع) والجنى عليه كامل (فعلى كل من الثلاث خمسة)
ان لم يوجب الموضحة قودا او عضاعه على الارش (و) على (الرابع غامث الثالث) وهو
عشر ونصف وثلاثة وودمغ خامس فان ذفقت له مدية النفس ان قلنا بانها مذمومة وهو
رأى ضعيف والافنتها الحكومة كما جرم به في العباب (والشجاج قبل الموضحة) السابق
تفصيلها (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون تموضحة في قياس معنى الباضعة متلافة فيؤخذ
ثالث على الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة ككثرتها في هذا المثال وما شئت فيه بعمل
فيما باليقين والاضح في الروضة انه يتبع مع ذلك الحكومة ويجب أكرهه اذ ان استويا
تخبر واعتبار الحكومة اولى لانها الاصل فيما لا يتقدر له (والا) بان لم تعرف نسبتها منها
(الحكومة لا تبلغ ارش موضحة كجرح سائر البدن) ولو يقعوا ايضاح وعشتم وغيرهما فنتبه
حكومة فقط اعدام ووردت في نفسه ولان ما في الرأس والوجه أشد خوفًا وشينًا فيزعم
يستثنى من ذلك الجائنة كما قال (وفي جائنة ثلاث دية) لصاحب الخبر صحيح فيه (وهي جرح
ولو غير حديد (تقدالى جوف) باطن جرح اللغـ ذوالدواء وطريق المعجـ ل (كـ بطن
وصدر وتقرع شجر) بضم المثناة وجين عدل اليه عن قول أصله جبين أى ثنية جنب
للهامه اعاد كرمه ما بخلافه فان كون فهو ذكره به باطن الدماغ جائنة عما يجنى
وزعم ان هذه في حكم الجائنة قولنا تسمى جائنة متنوعة وكون شجاج الرأس ليس فيها جائنة
مخصوص بتصریحهم هنال الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائنة (وخاصرة) ووراء
كما ياصله ومثانة وعجان وهو ما بين الخصى والبرأى كذا خله او كذا الوادخل دبره مثلاً
تخرقه خارجا في الباطن كما يأتي ولولته ذبقت بطن وعرجت من محل آخر فجائنتان

٨ به سا في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة الى جوف كالمأمومة الواحلة الى الدماغ اه سم على ج (قوله ومثاقنة) وهي تجميع البول (قوله وكذا الواحد) أي قمته ثلث الدية (قوله خرق به ساجزا) ساء أي بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية نفسه بالحارز بغساقوة المعدة أو الحشوة وهو يفيد أن خرق الحشوة جائزة على أحد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فإن خرق جائزة فتحو البطن الخ الا ان يخص كون خرق الحشوة من لاجائفة بما اذا كان الوصول من منفذ وجود الدبر بخلاف ما اذا كان تابعاً للاعياف ويناسب ذلك قوله الاتي او كسرت جائزة فتحو الجنب الضلع الخ اه سم على ج

(قوله سيصرح به قريبا) أي في قوله ولونفذت في بطن الخ: (قوله فيما يظهر) أي فلا حكمومة (قوله ونفذت) أي في قوله سيصرح به قريبا (قوله ما لم يتأكل الحاجر) أي بسراية الموضحة اليه وان طال الزمن (قوله فعليه ارش) أي ارش موضحة (قوله بترجيحه) أي مع ترجيحه (قوله او شبه عمد) أي او خطأ وشبه عمد (قوله وجهه ورأسا) الواو عني او (قوله ولو وسع موضحة) أي قبل الاندمال (قوله لسع اتحاد حكمه) أي بان كان ٥٨ عمدا وغيره (قوله فثنتان مطلقا) اتحدت اولا (قوله عطف على الضمير) هذا

العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين انه واردي في النظم والنثر الصحيح واي تكلف فيه فضلا عن ظهوره اه سم على ج (قوله على حذف مضاف هو) اي ذلك المضاف (قوله او يتأكل كل قبل الاندمال) أي فيكون حينئذ واحدة (قوله ولو ادخل في دبره) عبارة مختصرة ~~الكتابة~~ لآين النقيب مانسه ولو ادخل خشية او حديد في حلقه الى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير الان تخدش شيئا في الجوف فوجب حكمومة ولو خرق بوصول الخشبة الى الجوف من حلقه او دبره حاجزا من غشاوة المعدة أو الحشوة ففي كونها جائنة وجهان اما لو ادعت كبد له او طحا للرمه ثلث الدية وحكمومة اه وبه ينضج صورة مسئلة الوجهين فان بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف اه سم على ج وقول سم وبه ينضج صورة مسئلة الوجهين أي لظهورها في أن صورتها انه ادخل حديدية في الدبر أو غيره فخرقت حاجزا في الباطن وفي أن الصورة في الحديدية التي ادخلها في الحاق

ولا يرد على المصنف لانه لم يعبر بواصل بل بشفافة على انه سيصرح به قريبا فان خرقت جائنة نحو البطن الامعاء ولذعت كبد او طحا لالا وكسرت جائنة الجنب الضلع فقبحا مع ذلك حكمومة بخلاف مالو كان كسرها النفوذها منه فيما يظهر لاتحاد الحمل وخرج بالباطن المد كور داخل اقف وعين وقوم ونفذت وراها الفرق بين داخل الورك وهو المتصل بحمل القعود من الالية وداخل الشيد وهو اعي الورك ان الاول يحرف وله اتصال بالجوف الاعظم كما صرحت به عبارة المحرر كالروضة ولا كذلك الثاني (ولا يختلف ارش موضحة بكبرها) وصغر ها ولا يبرزها وخفائها ولا شينها او عدها اذ المدا على اسمها (ولو اوضح موضعين بينهما اللحم وجلد قبل او) بينهما (أحدهما فروضتان) ما لم يتأكل الحاجر بينهما او يزيله الجاني او يخزقه في الباطن دون الظاهر فيما يظهر قبل الاندمال وان كانتا عمدا والازالة خطأ فعليه ارش ثلث كما صرح بترجيحه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وهو المقتدون وقع في الروضة الاتحاد وتعدد الموضعات بتعدد مدا كروان زادت على دية نفس (ولو انقصت موضحة عمد او خطأ) او شبه عمد (او شملت) بكسر الميم اضع من فقها (رأس او وجه او فروضتان) لا خلافا للحكم والحد بل بخلاف شهر لها وجه او وجهه او رأسا وقفا فواحدة لكن مع حكمومة في الاشيرة (وقبل موضحة) لاتحاد الصورة ولان الرأمن والوجه محل للايضاح فهما محل واحد (ولو وسع موضحة) مع اتحاد حكم ذلك (قواحدة على الصحيح) كالأولى به ابتداء كذلك الثاني ثنتان (او) وسعها (غيره فثنتان) مطلقا ففعل الشخص لا يبي على فعل غيره ونقل عن خطه ج غير عطف على الضمير المضاف اليه موضحة ونصبه على حذف مضاف هو موضحة وفيه ما تكلف (والجائنة كوضحة في التعدد) المد كور وعنده صورة وحكم ومجلا وفعلا وغير ذلك فلو اجابته بمجلين بينهما اللحم وجلد أو انشقت عمد او خطأ فثنتان ما لم يرفع الحاجر أو يتأكل قبل الاندمال نعم لا يجب دية جائنة على من وسع جائنة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والا لحكمومة ولو ادخل في دبره ما خرق به حاجزا في الباطن كان جائنة كما اقتضاه ما مر في الموضحة اذ خرق الباطن معتد به حتى ترجع به الموضعتان الى موضحة واحدة (ولو نفذت في بطن وخرجت من ظهر فثنتان في الاصح) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتبار للثأر جرحه بالداخله والثاني في الخارجة حكمومة (ولو اوصل جوفه سنا ماله طرفان) يعني طعنه به فوصل جوفه والحاجر بينهما سليم فثنتان ولا يسقط الارش بالتحام موضحة

انها لم تحت شيئا في الباطن بالخرق ووجه ايضا حاجها بمذكرانه جعل خرق الحاجر جائنة فثمة الثلث في لدع (ويماققة) الكبد معه حكمومة فاذا ناسجرد لدع الكبد لا يكون جائنة لعدم الخرق (قوله للجائنتان) ظاهرا وعدم الزيادة عليه بخرق الامعاء وهل يجب ايضا حكمومة بخزقها اخذ من قوله السابق فان خرقت جائنة نحو البطن الامعاء ينبغي الوجوب اه سم على ج

(قوله لانه في مقابلة الجزء الذاهب) فوات جزء ليس يلزم أى لانه لا يلزم من وصول طرف اللسان الى الحوف ازالة العجز بل قد يحصل بمجرد دخول الحوف كافي ثقب الاذن حيث جعلوه غير مضر في الخصية لعدم زوال شئ منها ويمكن الجواب بان المراد ازالة الجزء من محله اعم من أن يكون بقدره أو أساساً وبانخفاضه الى داخل البدن (قوله كدية الجحى عليه) وهي مختلفة فيه كما تقدم (قوله) وقدر المساحة) فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن وجب غن الدية فاعل هذا هو المراد بالمساحة اذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا فرق فان معنى المساحة انه يعتبر قدرا المقطوع ونسب الى الاذن بكما هما ويؤخذ من الارش على تلك النسبة متى قدر ذلك لزم أن يكون ربعا ونصفه ٥٩ او غيرهما وهذا هو عين الجزئية وانما

فقرؤا بينهما في النقصان لان المقابلة ثم تعتبر بين اذن الجاني والجحى عليه فقد تكون اذن الجاني عليه كبيرة فاذا انت الحناية على نصفها وأخذت قدره من اذن الجاني ربما كان النصف من الجحى عليه بقدر اذن الجاني بقاها فيؤخذ دعو يعض عضو وهو ممنوع (قوله ويردان الاولى) هي دفع الهوام (قوله وهما متماثلان) يشك كل عليه ان اليد الصحيحة لا تقطع بالشالامح ان صورتها واحدة (قوله ثالث) الاولى تيفك (قوله اذ لا يتبع مقدر الخ) يعني انه اذا جنى على عضو وانصلت جنايته بغير محله فان كان لما انصلت به الجناية ارش مقدر كالموضحة وجب ارشه زيادة على دية محل الجناية وان لم يكن له مقدر لا يجب لشيء بل تندرج حكمته في دية العضو الجنى عليه كالاهاب مع الاجتنان وكتمهية الانف مع

وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الذاهب والام الحاصل (والمذهب ان في الاذنين) قطعاً او قلعا للسمع والاصم (دية) كدية الجحى عليه وكذا في كل ما ياتي (لاحكومة) تلزم عمرو بن حزم وفي الاذن خسون من الابل وعن عمرو بن دينار في الاذنين الدية ولان فيه ما مع الجمال منفعتين جميع الصوت ليتأذى الى محمل السماع ومنع دخول الماء بل ودفع الهوام لان صاحبهما يحس بسبب معاقبة ما يديب الهوام فيطردهما وهذه هي المنفعة العترة في اعيان الدية والمنفى وهو الحكومة ترجمه او قول مجروح بان السمع لا يجعله ما وليس فيها منفعة ظاهرة (و) في (بعض) ويصح رفعه منهما او من أحدهما (بقسطه) منها لان ما وجبت فيه الدية يجب في بعضه فبقسطه منها او البعض صادق او احدهما ففيه النصف وبعضها بقدر المساحة (ولو ايسرها) بالجناية (قدية) فيه - الابطال منفعتهما المقصود من دفع الهوام زوال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جميع الصوت ومنع دخول الماء وهما مقصودان أيضا ويردان الاولى اقوى وآكد فكما بانا بالنسبة اليها كالتابعين (ولو قطع باسنتين) وان كان يسما أصليا (فحكومة) كقطع يد شاة او جفن او اناف استخفاف ولا ينافيه ما مر من قطع صحيحة بياسة لان لحظ الشوق القاتل وهما متماثلان كما مر (وفي قول دية) لانه في تلك المنفعتين العظمتين ولو اضعف قطع الاذن وجب دية موضحة أيضا اذ لا يتبع مقدره متدبر عرض آخر (وفي ازالة العجز) (كل عين) صحيحة (نصف دية) اجمالا غير صحيح فيه (ولو) هي (عين) اخفش واعشى او (احول) وهو من في عينه خلل دون بصر (واعشى) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (واور) وهو فاقد بصر احدى العينين لقاصلا المنفعة في السكل وقيل في عين الاور جميع الدية لان السلية التي عطلها بمنزلة تعميق غيره لا بقا لمقتضى كلامه وجوب دية في العور لانه يصح ان يقال في الاور في كل عين لانه نصف دية مع انه ليس له العين واحدة لاننا نعلم ذلك لانه لم يقل ولولاور وانما قال ولوعين اور والمتبادر من ذلك السلية لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل عين بل عين فقط (وكذا من بعينه ياش) على ناظرها وغيره

المان واليكف مع الاصابع لكن هذا يشك كل بما لو قطع يده من الساعد فانه يجب دية الكف وحكومة المقطوع من الساعد مع ان المقطوع من الساعد لا مقدر له اللهم الا ان يقال ان محل سقوط غير المقدرا الذي ياشتر محله الجناية كما لو قطع الكف فتا كل الساعد فانه لا يجب فيه شيء بخلاف ما لو قطع من الساعد فان الجناية لما ياشتره وجبت الضمان فقلنا ظاهرا بالجناية في نفس محله (قوله ولو عين اخفش) وهو من يبصر ليل فقط ٥٥ مر فيما ياتي ويطلق أيضا على ضيق العين (قوله واعشى) قال في المختار وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار

(قوله على الاقنص) وغيره الاقنص ضم اليامع شدة القنص (قوله وفارقت عين الاعشى) أى حبس لثمة قص الدية بضعف بصرها
 (قوله ولا كذلك قلت) أى عين الاعشى (قوله كما قاله الاذرى وغيره) أى فقال ان انضبط النقص بقسطه والاختكمومة
 (قوله لا اعتبار به) أى فحبب فيه دية كاملة (قوله كل جفن) فى قطع الجفن المستخشف حكومة روض اه سم على منج
 (قوله لما فيها) أى الاجفان (قوله وتدرج حكومة الاهداب) أى بخلاف قطع الساعد مع الكف بقدر حكومة كما يأتى اه
 سم على منج (قوله وحاجز دية) قال فى العباب فان ذهب بعضه ولو باقية فى الباقي قسطة منها اه وانظر لذهب بعضه
 خلفه اه سم على منج (قول) التماس انه ٦٠ لا تكمل فيه الدية أخذاً مما صرف فى الاعشى انه لو تولد العمى من آفة واجنبية

لا تكمل فيه الدية (قوله وفى تعويجه) أى الانقب (قوله لما فى الاجفان) أى من ان فيه الجبال والمنفعة (قوله فى عرض الوجه الى الشدين) قال الشيخ عيرة وقيل ما ينبت أى يرتفع عند انطباق الغم وقيل ما لو قطع لم يكن انطباق النكاشة اخرى على الباقي اه سم على منج وفى المصباح الشدق جانب الغم بالفخ والكسر والدال المهمله قاله الازهرى وجع المفتوح شقوق مثل فاس وفلوس وجع المكسور واشداق مثل حل واحمال (قوله فان كانت مشقوقة) ظاهره ولو قطعها (قوله وفى بعضه بقسطه) وان قطع بعضه افتتصا أى البعضان البقيان وبقيما كقطوع الجميع فهل تكمل الدية أو توزع على المتطوع والباقي وجهان الوجهان هما

(لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففاً على الاقنص (الضوء) قطع نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحة (نقص) منه يجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (حكومة) وفارقت عين الاعشى بان يباين هذه نقص الضوء الخلق ولا كذلك ذلك ومن ثم لو تولد العمى من آفة واجنبية لم تكمل فيها الدية كما قاله الاذرى وغيره ولا ينافيه ما يأتى فى الكلام من ان الفات بالآفة لا اعتبار به ويجب ثم كمال الدية لانها لما كان الكلام لا يتصور الجناية عليه ابتداء وقت تعيينه للجزم بخلاف البصر فانه يمكن قصده بها ابتداء فتعنت فيه التبعة فصار مستقلاً بنسبه فتأمل (وفى) قطع أو يماس (كل جفن) استوصل قطعه (ربع دية) لما فيها من الجبال والمنفعة التامة وانقسمت على الاربعة لان ما وجب فى المتعدد من جنس ينقسم على افراد (ولو) كان (لاعى) وتدرج حكومة الاهداب فيها لتبعيتها لها (وفى) قطع او اشلال (مادن) وهو مالان من الانف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لخبر صحيح فيه ولو قطع النصف معه دخات حكومتها فى دية لانها تابعة بخلاف الموصلة الحاصلة من قطع الأذنين وفى تعويجه حكومة كنعوض الرقبة او نحو تساوي الوجه (وفى كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية لما صرف فى الاجفان (وقيل فى الحاجز حكومة وفيه مادية) لان الجبال والمنفعة فيها مدونة ويرد بالمتع كما هو واضح (و) فى قطع او اشلال (كل شفة) وهى كما فى بعض النسخ فى عرض الوجه الى الشدين وفى طوله الى ما يستل للثة (نصف) من الدية لخبر فيه ففهم ما الدية فان كانت مشقوقة ففقد نصف ناقص قدر حكومة وفى بعضها بقسطه كسائر الاجرام ويسقط مع قطعهما حكومة الشارب فى وجهه الوجهين وفى الشفة الشلل حكومة (و) فى (السان) ناطق (ولو لا لكن واث والتغ وطقيل) وان لم يظهر أثر نطقه وشملة ما لو كان ناطقاً فاقد الذوق وان قال الماوردى ان فيه الحكومة كالآخرس ولو قطع اسنانه فذهب كلامه وذوقه لم يذهب ان ثلثا بان الذوق ليس فى اللسان (دية) لخبر صحيح

الذى على الشفة العليا (قوله فى لسان ناطق) قال فى العباب بالاجنبية او بها من غير قطع اه سم (قوله على منج وقول سم من غير قطع أى يلزم منه) (قوله بان الذوق ليس فى اللسان) وهو ضعيف كما يأتى للشارح بعد قول المصنف وفى ابطال الذوق دية اما اذا قلنا انه فى اللسان وهو الرابع فدية واحدة على ما فهمه كلامه هنا وفيما يأتى بعبارة حج هنا بعد قول المصنف وطفل وان فقد ذوقه كما يصح به قول البغوى وغيره ولو قطع اسنانه فذهب ذوقه لم يذهب ان ثلثا بخبر الماوردى ويصاحب المذهب بالحكمة فيما لا ذوق له الظاهر انه ضعيف

فبسه (وقيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل ظاهره ورأى فطلق بتحريره ليكاه وموص)
والأحكام والاصح لا فرق أخذ بانظار السلامة كالتحجب في بدءه أو حمله وان فقد
البطش حالا ومن ثم لو بلغ ايمان النطق والتحرير لم يظهر اثره نعمت الحكومة فلو ولد
اصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية او مكرومة وبجهان حزم في
الانوار بارها لها وصح الزكشي فانهم لان المنفعة المعتبرة في لسان النطق وهو ما يوس
من الاصم والصبي انما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع لم ينطق (و) في لسان (لاخرس) اصابة
اولا عارض (حكومة) لذهاب اعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق فدية لا حكومة
(و) في (كل سن) اصلية تامة مغفورة غير متعلقة بصغيرة او كبيرة نصف عشر دية صاحبها
او قيمته على ما مر في كل سن كذلك (لذكره) خمسة اربعة ولا تفي وخشني نصفها
والذي ثلثها واثنان نصف عشر قيمته وشمل ما لو ذهبت حلتها حتى كانت برور الزمان كاجاء
في خبر عرو بن حزم ولا فرق بين الضرر والثنية لذواهما في لفظ السن وان انفرد كل
منهما باسم كالخضر والسباية والوسطى في الاصابع نعم لو كانت احدى ثنيته اقصر
من الاخرى او ثنيته مثل رابعته او اقصر نقص من الخمس ما يليق بنقصها لان الغالب
طاول الثنية على الرابعة ولوطا طالت سنة فزعم لم ينفع فيها حكومة كالمغفرون سن
او قلها او وقتت بنقصها والاسنان العديدة متصلة بعظم الرأس فان قلع مع بعضها شيئا منه
في حكومة ايضا اذ لا تبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السخ) بكسر المعجمة وسكون
النون وبجاء الخاء وهو اصلها المستبر بالعم والمرد بان الظاهر البادي خلفه فلو ظهر بعض
السخ باعرض كانت الدية في الاول (او قلها به) معان أصلها لانه تابع فاشبهه الكف
مع الاصابع اما لو كسر الظاهر ثم قلع السخ ولو قيل الاندمال فيجب فيه حكومة
كالواحدة قلها به ما والاوجه هي هذا في قصبة الانف وغيرها من التوابع السابقة
والآتية ولو قلها الاعراف فاعتدت فثبتت لم يلزمه الاحكومة قال الماوردي وكفلها
ما لو ذهبت اطمناؤه جميع منافعه او بصدق فيه الجنى عليه اذ لا يعرف الاثمة انهم
كالجنى اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنائيه فيصدق الجنى عليه
بيمينه (وفي سن زائدة حكومة) والمراد بها التسابعة التي بأصلها وهي التي تخاف بنيتها ائنة
الاسنان لا التي من شحذ ذهب فان فيها التعزير فقط اما الزائدة على الغالب وغوا اثنان
وثلاثون في غالب القطرة فنفيا ارش كامل كما صححه التسمولي والبلقيني والزكشي وهو
ظاهر اطلاق الخبر والجمهور وترجح الاتوار الحكومة متبعين لانها اذا انقسمت على خمسة
وثلاثين مثلا فاقى ثلاثة يحكم عليها بالزيادة حتى تفرد بحكومات فلو كانت قطعة من أسفل
واحدة من اعلى وازيلت بيمينه ائنه ان لا يزداد فيه اعلى دية النفس (وحركة السن)
المؤلفة من نحو خمس او كبر (ان قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصححة) في وجوب التود
والدية لبقاء الجمل وللنفعة (وان بطلت المنفعة) يعني منقصة المضغ لشدة الحركة مثلا

(قوله حزم في الانوار بارها لها)
معتد (قوله مثل رابعته) الرابعة
بوزن الثمانية السن التي بين الثانية
والثاب اه مختار (قوله وبقيته
منفعتها) أي فان الواجب على
الحائز في تغييرها وقتلتها حكومة
(قوله اذ لا تبعية) قد يشكل على
هذا ما مر من ان عدم التبعية
انما يكون فيما لم يدر الا ان
يقال ان الراس لما كان مضمونا
اذ اجنى عليه بيمينه مستقلة
كلها نصفه والهاشمية لم يحكم
بتبعيته بل الحق النقص فيه
بالنقص فيما لم يدر (قوله وهو
أصلها المستبر) يقال أيضا اه سم
كل شيء ويقال باليمين أيضا اه سم
على منج (قوله فلو كانت قطعة)
أي الانسان قطعة

(قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كالمؤيد من المراحة فتص ولاشين ٨١ سم على ج (قوله لزوم الارش) قال
سم على ما يتحرك لجنايته ٨١ سم على ج (قوله يقول شيرين) أي ان احضرهما الجنى عليه وان بعدت مسافتهم ما والوقف
الامر الى تين فساد (قوله غلام يتشين) أي فان بقي ففيه حكومة (قوله لومات قبل البيان) أي بان مات قبل العلم بالفساد وقبل
تمام تباتها كما عرفت ذلك في الروض ٨١ سم على منهج (قوله نعم تجب حكومة) ولعل وجهه انا نختصنا اذ هاب السن وشككت في
وجوب الارش فاسقطنا الارش وارحبنا الحكومة لثلاثة تكون الجناية عليها هاد راع احتمال عدم القود لوعاش (قوله ان
اتحد جان وجناية) أي كالا صابع ٨١ سم (قوله على جمالها) أي انفرادها (قوله انغرت) هو بضم الهيمزة وسكون المثلثة قال
في المصباح واذا نبت بعد السقوط ٦٢ قيل أنغرتا غرامثا اكرم اكراما واذا التي استانه قيل انغرت على افعول فانه

ابن فارس وبضمهم يقول اذا
نبت استانه قيل انغرت بالتشديد
(قوله انا باللاق) أي وهو ارش
الاسنان السفلى لانه اقل من
ارش العيين فان فيها دية
كاملة وهي أكثر من ارش
الاسنان السفلى (قوله وفي كل يد
نصف دية) قال الشيخ عميرة قد
تجب فيها ثلث دية كان دفع
المائل فاني المدفع على قطع يده
قولي فتبعه المصول عليه بقطع
الآخرى لزمه قصاصهما فاعد
المائل فاني المدفع على رجله ثم
مات لزمه ثلث الدية في نظير البسد
٨١ سم على منهج ووجهه
ذلك ان المائل مات بالسراية
من ثلاث جنائيات منها اثنتان
مهدرتان وهما قطع يده الاولى
ورجله لانهما قطعاً منه دفعا
اصاله وحدث آل الامر الى

كأدل عليه السابق (في حكومة) فقط لاشين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بان بقي فيها
أصل منفعة المضغ (فلا يصح كصحة) فيجب القود والدية كما يجب مع ضعف البطش
والمنشأ أما المتولد من جنابة ثم سقطت ففيه الارش لكن لا يكمل ان نعتت تلك الجناية
للايضاعف الغرم في الشيء الواحد وأعدت كما كانت ففيه الحكومة أو نقصت فقصبة
كلهما لزوم الارش والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قلح سن صغير) أو كبير فذكره
الصغير للغباب (لم يشغره لم تعد) وقت العود (وبان فساد المثلث) يقول شيرين (وجب
الارش) كما يجب القود فان عادت لم يجب شي مما يتيقن (والاظهر انه لومات قبل
البيان للعالم (فلاشي) أي لا ارش لاصل براءة الذمة مع ان الظاهر العود ولو في نعم تجب
حكومة (و) الاظهر (انه لو قلح سن مشغور فعادت لا يسقط الارش) لان العود نعمة
جديدة والثاني قال العلامة فاقمة مقام الاولى (ولو قلعت الاسنان) كلها (فحسابه) أي
المقلوع وان زادت على دية ففيها مائة وتسعون بعيرا وان اتحد الجاني انظاره خبر عمرو (وفي
قول لا تزيد على دية ان اتحد جان وجناية) ويرد بان الدية تمييط بالجلسة وهنا لم تقطع
الابن سن على جمالها فعين الحساب (و) في (كل الحى) يفتح اللام (نصف دية) كالذين
(ولا يدخل ارش الاسنان) التي عليها وهي السفلى سواء انغرت أم لا (في دية الحسين في
الاصح) لاستقلال كل بفتح وبذل واسم خاص وبه فارق الكف مع الاصابع ولزوال منبت
غير المتغير بالكلية والثاني يدخل انا باللاق بالاكثر (و) في (كل يد نصف دية) نظير فيه
في أبي داود (ان قطع من كف) بمعنى من كوع كما بأصله (وان قطع فوقه فحكومة أيضا)
لانه ليس يتابع اذ لا يثله اسم اليد هنا بخلاف ما بعد الكوع لشغل اسمها لانه اذا اتحد
القاطع والافعى الثاني وهو القاطع ماعد الاصابع حكومة (و) في قطع او اشلال (كل

الدية سقط ما يتابع بالهما ووجب من الدية ما يقابل البسد التي قطعها المصول عليه تعديا وهو ثلث الدية (اصبح)
(قوله اذ لا يشله اسم البسد) وبهذا فارق قصة الانف والذى حيث لا يجب في قصة الانف شيء مع دية المازن ولا في الثدي شيء
مع دية الحلمة (قوله هذا ان اتحد القاطع) قضيت عدم وجوب الحكومة اذا اتحد القاطع وقطع الكف بعد قطعه للاصابع
وهو مخالف لما مر في قوله عند قول المصنف سواء كسر الظاهر منها الخ والارجح محيى وهذا في قصة الانف وغيرهما من التوابيع
السابقة والاشية فاعل المراد باتحاد القاطع انه قطع الكف مع الاصابع في مرة واحدة ثم ما ذكر لا يظهر كونه مفهوما بوقوله
هذا ان اتحد القاطع فان قوله هذا ان اتحد الخ قيد فيما لو قطع ما فوق الكف ما لو قطع الاصابع ثم قطع الكف فليس داخلا
في عبارته الا ان يقال انه قيد لقوله بخلاف ما بعد الكوع من الكف

(قوله عشرة ذية صاحبها) قال الشيخ عميرة لو كانت بلا مفاصل فذلة لأعز الإمام ان فيه اذية أى ذية اصطنع تتعق شياً ١٥ وقوله واغله أى حتى اغلته خنصر الرجل م ٢١ سم على منهج (قوله الا فى الاجام) ليدرك حج هذا الاستثناء وهو الاولى للصارم ان فى أغله أى اجام البدن نصف العشر لان فيه اغلتهن لثلاثة وكان الاولى ان يقول بعد قوله الا فى الاغلام فى كل أغله ثلث عشرة الذية الا فى الاجام فان الواجب فى اغلته نصف العشر (قوله المار عليها) أى على الاغلام (قوله وعلى ذلك يجعل كلام شرح المنهج) يتأمل هذا فان فرض السكلام فى تعدد الاصابع او الاغلام وماعنى توزيع الاصبع على جله الا اصابع فلعن المراد ان واجب الاصبع الواحد قد توزع على عدد اناملها لان واجب الاصابع يقطع على عدد اناملها (قوله فلا يخالف هذا ما فى شرح الرض) وعبارته فلوا تقسمت أصبع ياربعة انامل متساوية فى كل واحدة ربع ٦٣ العشر كاصرح به الاصل ويقاس بهذه

التسبة الزائدة على الرابع
والناقصة عن الثلاث وبه صرح
المأوردى ثم قال فان قيل لم
يقتضوا دية الاصابع عليها اذا
زادت او نقصت كما في الانامل بل
او جوبا في الاصبع الزائدة
حكومة قلنا الفرق ان الزائدة
من الاصابع مختصة ومن الانامل
غير مختصة اهـ بمرؤفة (قوله
ففيها المتوردا والمدية) أى ففيها
معدية واحدة وهو كقولهم
لعل كما يأتي (قوله فان تميزت
احداهما) في الصورة وقوله فلا
يتميز أى يقتضى اصاله احداهما
دون الاخرى (قوله وانخرفت
الاخرى) أى عن سمت الكفة
(قوله وازاد جرم احداهما) أى
والحال انهما استويا بطشا (قوله
عن سمت الاصلية) فيه ان الذي
قد رده ان الاصلة تغترف بقوة
المطر وان انخرفت وقد يقال

اصبع) عشر دية صاحبها في اصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة وفي) كل (اغلة) له
(ثالث العشرة) في (اغلة) اياهما) له (نصفهما) علاماته تسط الاثنى (والرجلان كاليدين)
في كل ما ذكر حتى في الانامل الا في اياهما فعلى اغلبه الخبر الصحيح به ولو زادت الاصابع
والانامل على العدد الغالب مع تساوي او نقصت قسط واجب الاصبع المار عليها
لا واجب الاصابع وعلى ذلك يحتمل كلام شرح المنهج ولا يخالف هذا ما في شرح الروض
عن الماوردي ولو تعددت اليد وعانت الزائدة لتقصير فاحش فيها **حكومة** وان لم
تعرف الزائدة لاستوائهما في سائر ما يأتي اوله تعارض الا في فهمها كد واحدة ففهما
القودا والدية لانهما اصليتان في الاولى ومشتبهتان في الثانية ولا يصح فاعطيا حكم
الاصليتين وتجب **حكومة** مع كل زيادة الصورة وتعرف الاصلية بيطش اوقونه وان
تخوفت عن سميت الكف وانقصت اصبعها واعتدالها فالمعروفة الزائدة مأمور بيطشها في
الاصلية فان تعينت احدهما باعتدال والاخرى بزيادة اصبع فلا تعين فان استويا بطشا
ونقصت احدهما وانخرت الاخرى فالمعروفة الاصلية كاربعة الزكنى وهو المعفد او
زاد جرم احدهما ففي الاصلية كما قاله الماوردي وفي اصبع او اغلة زائدة وتعرف بنحو
انحراف عن سميت الاصلية كما تقر **حكومة** (و) في قطع او اشلال (حلتها) أى المرأة
(ديتها) في كل منها - ما وهى رأس الشدى نصف دية لار منة نفة الرضاع متوقفة عليها
وتدخل **حكومة** ببقية فيها (و) في (حلتها) أى الرجل ومثله الحنفي على مافقيه
(حكومة) اذا مس فيها سوى الجمل ولا تدخل فيها الشدة ومن غير المهزول وهى
ما حوالها من اللحم لانها ماعضوان بخلاف بقية شدى المرأة مع حلتها (و) في قول (دية)
كالمرأة (و) انثيين) يقطع جلدتهما (دية وكذا ذكر) غير أشل نفيه قطعاً او اشلالاً لدية
لغيره ومن حزن في الذكر وفي الانثيين الدية رواه ابو داود والنسائي وابن حبان والحاكم

ان المراد بما قرره قوله في المدين فان استموا بابطشوا ونقصت احدا هم او انحرفت الاخرى فالمعرفة الاصلية (قوله وهي رأس الندى) هذا التعريف يشعل حيلة الرجل فهو احسن من قول غيره بعد هذا الذي يلتزمه المرضع اعلم على منهج (قوله ولا تدخل فيها التندوة) اسم التندوة الحلة أى فيها احكومة (قوله وهي ماحو الهام من اللحم) قال في الصحاح في فصل التاء المثلثة قال تغلب التندوة بفتح أولها غير مهموز مثال الترقوة والعرقوة على فعلها وهي مغزاة التندى فاذا اختمت هزمت وهي فعلية قال أبو عميرة وكان رؤبة مهموز التندوة وسية القوس قال والعرب لاتهمزوا احدا منهما (قوله وفي اثنين الخ) يشترط في وجوب الدية سقوط فيها البضين ويجزى قطع جلد في البضين من غير سقوط البضين لا يوجب الدية وانما يفسر الحلى الاثنين بجلد في البضين

لأنه أراد بيان المعنى القوي ولأن الغالب سقوط الميقتين بقطع جلدتهما ١٥ سم على منهج (قوله وحشفة كذا كر) في الرض وشريحه وفي قطع باقي الذ كراوة قلعة منه حكومة وكذا في قطع الأشل كما صرح به الأصل فإن أشله واشقه طولاً وبطل منفعته فدية تجب أو تعذر بضره الجماع لا الانقباض والانسياط في حكومة تجب لانه ومنفعته باقيا وبالخلل في غيره ١٥ ثم ذكر في شرحه فيما لو قطعه فاطم هل يجب القصاص كذا ما طولاً ١٥ سم على منهج والرابع جرح جوب القصاص (قوله لانه ليس محض نعمة جديدة) ومثله الاضياء ٦٤ فاذا ألجم سقط الضمان بخلاف سائر الاجرام لا يستقطض ضمانه بعد مثلها ١٥

سم على منهج ومثله سن غير المشغور كما تقدم (قوله والا) أى بان لم يبق فيه حياة مستقرة قالوا يجب دية نفس الخ (قوله أوتروقه) وزنه فاعلوه بفتح الفاء وضم اللام وهى الأعظم الذى بين نقرتها لغيره والعائق من الجانبين ١٥ مصباح (قوله وواجب جناية غيره) يعنى اذا ذهب من العضو أجنبي عليه أو نحوه بعض جزء ولو باقية كما يصح ذهب من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التى يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضعوفة أو لا تخرج على ثلثا فيصط عن الجانب الثانى قدر ماوجب على الجانب الاول

• (فرع فى ازالة العقل) • قال الشيخ غير تقدم لانه أشرف المعاني ١٥ سم على منهج (قوله والمراد به هنا العلم) وسرى فواقض الرض بانه غير عزبة ببقائها العلم الضرورى عند سلامة الآلات وعليه فانظر السبب الداعى الى نفسه هنا

(ولو) كان الذكر (الصغير وشيخ وعنين) ففيه دية (وحشفة كذا كر) ففيه واحد هدية لان معظم منافعه وهولدة المباشرة تتعلق بها (وبعضها) فيه (بقسطه منها) اكسال الدية فيها فاقطعت على ابعاضها (وقيل من الذكر) لانه الأصل فان اختل بقطع بعضها تجرى البول وجب الاكتم من قسط الدية وحسبك ومرة فساد المجرى (وكذا احكم بعض مارن وحلة) ففى بعض كل قسطه منها لامن التصبى والشدى (وفى الالين) من رجل وغيره وهما موضع القعود (الدية) اعظم منافعه ما وفى بعض أحدهما قسطه من النصفان عرف والاشكورة (وكذا شقراها) أى حوافر جرحها المنطبة ان عليه ما قطعاً واشلالا الدية وفى كل تصفها (وكذا السليج جلد) لم يثبت بدية فيه المداوخ منه فان ثبت استردت لانه ليس محض نعمة جديدة كالاسنان لجريان الأعادة فى نحو الجلد والعلم بذلك (ان بنى) فيه (حياة مستقرة) وهو نادى وليس منه قرع الجلد بخراقة (و) مات بسبب آخر غير السليج بان (حزغير السليج رقبته) بعد السليج أو مات بضره هدم أو حرق السليج واختلفت الجانبان عمدا وغيره والأقوال واجب نفس وتجب الدية أيضا بقطع العلمين الثنائين بحسب سلسلة الظاهر كاليمين قاله فى التقيية قال ابن الرفعة وهذه المسئلة غير مذكورة فى الكتب المشهورة قال الأذرى وهى غريبة وقد ذكرها الجرجاني فى الشافى والتحرير أيضا وفى كسر عضوه أوتروقه حكومة ويحيط من دية العضو ونحوه بعض جرم له مقدر وواجب جناية غيره

• (فرع) فى موجب ازالة المنافع • وهى ثلاثة عشر (فى) ازالة (العقل) الغريزى والمراد به هنا العلم بالمدر كالت الضرورية التى به التكليف بخير أو طبع (دية) واجبة كالتى فى نفس المجنى عليه وكذا فى سائر ما مر وما فى اجتماعه لا قود لا اختلاف العلماء فى محله وان كان الاصح عندنا كاستكمال العلم انه فى القلب لا لاية وانما زال بشداد الدماغ لا انقطاع مدده الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله بحسنة الامن فساد القلب اما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فواجبه حكومة لا تبلغ دية الغريزى وكذا بعض الاول ان لم يضبط فان اضبط بالزنى أو عتابة المنتظم بغيره فالقسط

بالعلم دون الغريزى مع ان الظاهر أن الذى يزول انما هو الغريزة التى يتبعها العلم لا نفسه (قوله اجماعاً) أى من ولو الامة لا الامة الاربعة فقط وهكذا كل موضع يعرفه بالاجماع واما الاتفاق فقد يتعمل فى اتفاق أهل المذهب (قوله لا لاية) هى قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون • (قوله من القلب) حلة لا انقطاع (قوله وكذا بعض الاول) أى الغريزى (قوله فان اضبط) أى الاول وقوله بالزمن كالمكان يمين وما يبقين وما أو غيره بأن يقاس صواب قوله وفعله بالمثل منهما ويعرف النسبة بينهما والأى وان لم يضبط بان كان يفرع احداً ناعماً لا يفرع ويستوحش اذا خلا للحكومة ١٥ روض وشريحه ١٥ سم على منهج

ولو توقع عوده وقدره خبير ان مدة يعيش بها غالباً انتظر فان مات قبل العود وجبت
الدية كما في البصر والسمع (فان زال بيجح له ارض) مقدور كالموضحة (أو سكرامة وجبا)
أى كل من الارض والحكومة مع دية العقل وان كان أكثر لانهم اجنابة ابطلت منفعة
الست في محل الجنابة فكانت كالأروضحة فذهب سهمه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه
فزال عقله وجب ثلاث ديات أو أوضحة في صدره فزال عقله فدية وحكومة (وفي قول
يدخل الأقل في الأكثر) كارض الموضحة وكذلك ان تساوى كارض اليمين كاللا يجمع بين
واجب الجنابة على الحدقة وواجب الضوء ويجب بالتحاد المحل هنا يقتضي بخلاف ما قلنا
فسمه (ولو ادعى) ببنائه للمفعول اذ لا تصح الدعوى من مجنون وانما تصح من وليه
او للفاعل وحذف للعلمية ضمن المعدل ان المجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فستقط
القول بتعين الاول (زواله) وكذب الحس لم تصح دعواه كأن كانت تلك الجنابة لازمة له
عادة فحصل على موافقة قدر كونه بقل خفيف والاصمت فان انكر الجنابة زواله اختص
الجنبي عليه في عقابته الى أن يغلب على الظن صدقه او كذبه (فان لم ينظم) باليدنة ويعلم
الحاكم (قوله وقوله في خلواته فله دية) اقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بالعين) لانها
ثبت جنونه والجنون لا يخلف فان اختلفا في جنون متقطع حلف زمن افاقته وان
انتظمه فلا دية اظن كذبه وحلف الجنابي لاحتمال انه ما صدر اتفاقاً وعوداً وخرج
برؤاله فقصه فيصنف مدعيه اذ لا يعلم الاثمة ولو أخذت دية العقل وغيره من قبضة المعاني
ثم عاد استردت (وفي) ابطال (السمع دية) اجماعاً ولانه اشرف الحواس حتى من البصر
كما علمه اكثر الفقهاء اذ هو المدرك للسمع الذي به التكليف ولانه يدرك به من سائر
الجهات وفي كل الاحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع اوضياء
وما زعمه المتكلمون من اشرفيته على السمع لقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك
الاجسام والالوان والهبات مردود بان كثرة هذه المتعلقةات فوائدها تدور به لا يقول
عليها الا ترى من جالس أضواء فكانها صاحب حجر املق وان تجمع في نفسه علة علة بصره
واما الاعى فتى غاية الكمال القهوى والعلم الذوق وان نقص تنقه الذي يرى (و) في ازالته
(من اذن نصف) من الدية لانه عده بل لان ضبط النقص بالمنقذ الى وأقرب منه بغيره
(وقيل قسط النقص) من الدية ورد بان الجمع واحد كما تقر بخلاف البصر فانه منه -دد
ببعدها الحدقة جزماً ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبران يقيانه في مقره ولكن
ارتقى داخل الاذن والا فحكومة لادبانه ان لم يرج زوال ذلك والابان دعى في مدة يعيش

(قوله وانما تصح من وليه) هذا مع قوله الا في لانه اثبت جنونه الخ بعد لم منه ان الدعوى تتعلق بالولي واليمين بالجنبي على
تتفق عنده بان دام جنونه وتارة تثبت في حقه بان تقطع اه سم على منهم وقول سم واليمين بالجنبي عليه ظاهراً
ذلك بين الجنون المتقطع والمطلق في أن الدعوى انما تكون من الولي وينبغي ان الجنبي عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت
رأيته على حج صرح بذلك في قوله اخرى فالمراد بدعوى الولي في الجنون المتقطع انه ٦٥ ان اتفق له ذلك زمن الجنون
سمعت ولا يكلف التأخير
الافاقه لسدعي الجنون
(قوله والاصمت) اذ
يكذبه الحس (قوله ح
افاقته) أى الجنبي عليه
عاد استردت (على ذلك ما
كان مظلوماً أى فبعو
خلاف الظن وقضيته
بذهابها معصوم لم تـ
عودها حيث نذرة جدي
(قوله لا يقول عليها) ه
فانه يترتب على ادراكها
في مصنوعات الله البديهة
المتفاوتة وقدر
ادراكها طاعة كشاء
الكعبة والمصنوفة
على الادراك الاضافي
ههناك الى غير ذلك مما
وأيضاً فنوائد الابصار
ذاته تعالى في الاخرة
أيضا كما وقع له صلى الله
عليه وآله المراج ولا أجل
فلتأمل اه سم على حج
ويرد بان ذلك كله انما
ويتكون نافعاً بعد معرفة
صلى الله عليه وسلم و
الامور الشرعية المتلقاة
انما يعرف بالسمع (قوله
ارتقى) أى انسده (قوله

٩ به سنا بان شهد خبران ببقائه (قوله فحكومة) اخذ من ذلك أنه لو جنى على عبده
لا يبصر اكن شهد أهل الخيرة ببقائه طرفة البصر اكن نزل بالجنابة ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقتها ذلك
الدية في قاع العبين حيث دلان فيه ازالة تلك اللطيفة فلما راجع بكشف بكرى اه سم على حج (قوله زوال ذلك) أى الا

(قوله فلاشي) ظاهر عدم وجوب حكومة فلم ذلك اه سم على حج وقد يقال ان سببه ان اللطيفة لما كانت قائمة بفرات الجناية على محلها امتثلة لطامة برأسه لم تؤثر شيئا (قوله اخبر بصحوت) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تذكره ضرورة بعد أخرى الى ان يغلب على الظن صدقه او كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى معنى الى دون التعديل اه سم على حج (قوله بانه لم يزل من جنابتي) قد يقال التنازع في مطلق الزوال فذلك بحسب الصورة والمفظ والا فاقام يقتضي انه اغتال سمعه بجنابته حتى كان المديعي يقول زالي سمع الخي عليه بجنابته والجنابي يريد بجنابته دفع ذلك عنه فكان ينبغي الاكتفاء بمشاهد سمعه لم يزل بجنابته ٦٦ (قوله والاوجب) أي وان لم يتبدر خبران بان قال لا يعود او وترتد في العود

وعدمه او قال يتخلف عوده من غير تقدير مدة لا يمكن في الكلام في محل الخبرين ما هو حتى لو تردا من محل الجناية ووجد في غيره هل يجب قصدهما ولا او يفرق بين بعد المسافة وقربه فيه نظر والقرب انهم ما ان كانوا سائفة القصر وجب على هر يد اسقاط الارض قصدهما والا فلا او يقال لا يقيم بذلك مسافة لانه بزواله وجب الارض على الجنابي فان احضرهما سقط الطلب عنه والا طواب لاستعمال دية بالارض ظاهرا حتى يوجد ما يستقطه واعمل هذا الوجه (قوله ولو عين أخفش) أي خلقتة اموالو كان بجناية فينبغي أن ينقص واجبها من الدية لانه لا يتضاءل الغرم * (فروع) وان اعتدال مئة نصف دية وفي الاعشاء باقية معاوية الدية وقضى كلام التهذيب نصها وان أعمشه او أخفشه

الها غالبا كما في نظائره وان أمكن الفرق بانه زال في تلك لاهذه فلاشي (ولو زال أذنيه وسمعه فدينان) لانه ليس في جرم الاذنين بل في مقرهما من الرأس كما مر (ولو ادعى الجنبي عليه (زواله) وأنكر الجنابي اختبر بصحوت مهول مزعج مقتضى اللتمديد في غفلاته حتى يعلم صدقه أو كذبه فان قلنا ذلك (وازعج الصباح) وقصوره (في يوم وغفلة فكاب) طلبا يقتضي هذه القرينة ولكن يحتمل الموافقة ولذا انحلف الجنابي أنه باق ولا يكتفي منه بانه لم يزل من جنابتي اذا تنازع في ذهابه وبقائه لا في ذهابه بجنابته او جناية غيره والايمان لا يكتفي فيها بالوازم (والا) بان لم يتزعج (حلف) لاحتمال تجلده ولا بد من تعرضه في حلقه لذهاب سمعه من جنابته هذا (وأخذه ذية) وينتظر عود ان قد وخبر ان لذلك مسدة يغلب على الظن بشأوه اليه فان عاد فموجب الدية والاوجب وكذا البصر وشوهه كما مر (وان نقص) السمع من الاذنين (فقطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره منه أو من غيره بأن عرف او قال انه كان يسمع من كذا فصار يسمع من نصفه ويحلف في قوله ذلك لانه لا يعرف الا منه (والا) بان لا يعرف قدر النسبة (حكومت) يجب فيه (باجتهاد فاض) لتعذر الارش ولا تسمع دعوى النقص هنا وفي جميع ما يأتي الا ان عين المدعي قدر النقص وطريقه أن يعين المتيقن ان لو ذكر قدر الدال الامتحان على أكثر منه فيظهر انه لا يجب له الا ما ذكره مالم يجد دعوى في الثاني وتطلبه (وتدبر مع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كبسه لانه اقرب في صحته وينبسط التفاوت (بين سمعه) ما يؤخذ بنفسه من الدية ورد بان الانضباط في ذلك بعينه لم يعمل عليه (وان نقص) السمع (من اذن مددت وضبط مفتحي سمع الاخرى ثم عكس وجب قسط التفاوت) من الدية فان كان بين مسافتى السامعة والاخرى النصف فله ربيع الدية لانه اذهب ربع سمعه فان لم ينضب لغير حكومة كعامل عامر (وفي) ابطال ضوء كل عين (ولو عين أخفش وهو من يصير ايا فقط واعشى وهو من يصير نهارا فقط لما مر

او احواله لغير حكومة كذا في الروض * وفي الباب فرع لو جنى على شخص فصار عاشر او خشن او حول ان لزمته حكومة وكذا الوارد اعشى خلافا للفقهاء اذا اعشى كغيره ولو صار شاخص الحد فأن نقص ضوءه لزمته الاكثر من قسط الذاهب ان انضبطت حكومة اشخاصها والا فالحكومة اه سم على منهج (اقول) قول سمع باقية معاوية أي على المعقد وقوله وكذا الوارد اعشى ضعيف وقوله خلافا للفقهاء معقد * وفي حج قننه لواعش امان حتى عاينه فصار يصير نهارا فقط لزمه نصف دية ترفع على ابصار نهارا ولا يلا وان أخفشه بأن صار يصير لانه لا ترفع لزمته حكومة على ما في الروض واقره شارحه وهو مشكل على قوله الا ان يفرق بان عدم ابصار ايل يدل على نقص حقيق في الضوء الا معارض له حينئذ بخلاف =

عده من افعاله لا يدل على ذلك بل على ضعف قوته عن ان تعارض ضوء ٦٧ النهار فلما يجب فيه الاحكام

(قوله لم يزد لها حكمه) لكن لوقوع المدقة مع ذلك وجبها
حكمه شيئا ٥١ سم على من
وامل المراد بكلام سم انه قطع
الهمة التي تنطبق عليها الاجنات
والمراد بالحق في كلام المصنف
انه ازال الضوء مجرأة في الدم
مع بقاء صورته (قوله مثل اول
اهل الخبرة) أي اثنتان منهم كما
يقيد قوله الا في بعد فقد
خبرين الخ (قوله بل الاول) هو
قوله بسؤالهم (قوله او يمتحن
بعد فقد خبرين) انظر ما ضابط
الذقه هل من البلد فقط ومن
مسافة القصر والهدوى وكيف
الحال فيه نظر والاقرب الثاني
فلا يرجع (قوله وما تقر) أي من
قوله بعد فقد خبرين الخ (قوله
ويحتمل انه تقييد) في انه اعتبر
في تصور معرفة النقص انه تربط
العائلة أولا وتطلق الصيغة
على ما مر فهل ذلك قصور فقط
او تقييد كما هانسه نظرو الطاهر
انه مجرد تصوير اذ لا ينظر بفرق
بين ربط العائلة أولا وبين عكسه
في حصول المقصود (قوله من
احدى المخبرين) تنبيه مخبر
بوزن مجلس ثقب الاثف وقد
تكسر الميم اتباعا لكسر الغاء
كما قالوا منعتن وهما نادوان
لان مقعلا ليس من المشهور ٥١
مختار وفي القاموس انه يجوز
ايضا فضعهما ونضعهما ونجور كصغور ٥١

ان من بعينه يباح لا ينقص الضوء متكمل فيها الدية (تصف دية) كالسمع (فلوقفتها)
بالجنابة المذهب للضوء (لم يزد) لها حكمه لان الضوء في جرمها (وان ادعى) المبنى عليه
(زواله) وأشكر الجاني (مثل) أولا (اهل الخبرة) هنا ولا يمتحن لافي السمع اذ لا طريق لهم فيه
بخلاف ما هنا فان لهم طريقا فيه فاقم اذا رقتوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا
في عينه عرفوا ان الضوء ذاب واقام بخلاف السمع لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى
معرفة ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على اخبارهم بقاء السمع في مقره وفي تقديرهم
مدته لعوده لانه لا يلزم من أن لهم طريقا الى بقاء الدال عليه نوع من الادراك او عود بعد
زواله الدال عليه الامتحان أن لهم طريقا الى زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان
فعمل به دون سؤالهم بخلاف البصر يعرف زواله بسؤالهم وبالاختبار بل الاول أقوى
ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبرين منهم او توقعهم عن الحكم بشئ (بشئ) نحو
(عقرب) او حديث من عينه بغمته ونظره هل ينزعج) فبأن الجاني الظهور كذب خصمه
أو لا فيجاف الجاني عليه الظهور ومذقه وما تقر من حل اوفى كلامه على التوزيع لا التخبير
هو المعتمد كما ذكره البلقي وغيره وقال الادريج ان المذهب تعين سؤالهم اضعف الامتحان
اذ بهل البصر اغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فتعين انه لا يرجع اليه الا بعد تغذر
اهل الخبرة ولذا ضعف في الشرح الصغري ما ذكره المتولي من ان الخبر للعالم (وان
نقص فكالسمع) ففي نقص البصر من العين معان عرف بان كان يرى لم يد نصارى
لنصفه قطه والا حكمه ومن عين نصب هي ويدف شخص في محل براو يؤمر
بالتباعد حتى يقول لا اراه تعرف المسافة ثم تعيب الصيغة وتطلق العيلة ويؤمر بان
يقرب راجعا الى أن براو فيضبط ما بين المسافتين ويجب قطه من الدية ولو اتهم بزيادة
الصيغة ونقص العيلة امتحن في الصيغة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال ببقية
الجهات فان تساوت الغايات فصاذاق والا فلا ياتي بخو ذلك في السمع وغيره لكنهم في
السمع صوروه بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه
ثم يقرب منه شيئا فيأبى أن يقول سمعته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصور البصر بامره
بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل انه تصور فقط ويحتمل انه تقييد وهو اوجه وبفرق
بان البصر يحصل له تفرق وانتشاء عند الدال بعد فلا يتبين أول رؤيته حينئذ فامر فيه
بالقرب أولا لمتبين الرؤية ولزوال احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه ظن
ثم أمر بالتباعد فيستحجب ذلك الطنين القارقي فلا ينضب منتهاه فيستحجب ما اذا
فرغ السمع أولا وضبط فانه يتبين منتهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط (وفي التسمية على
الصحيح) كالسمع في اذناه من احدى المخبرين نصف دية ولو نقص وانضبط فاستطاع
والا حكمه وباقى في الارتفاق هنا ما مر في السمع ولو اذى زواله يمتحن فان

(قوله وعين) بالتخفيف والتشديد اه مختار (قوله لماهر في السمع) أي من انهم لا يطرق لهم الى معرفة زواله (قوله هي طلائع البدن) أي مقدماته التي توصل اليه المدركات وبعبارة الصباح الطليعة القوم يعنون امام الجيش يعرفون طالع العدو بالكسراى خبره والجمع طلائع اه فكان هذه الحواس ثبات مغزلة القوم الذين يتصلون الاشياء بجماع انها توصل اليها الصور التي تدركها واطلق عليها اسمها فيكون استعاره تنصير بحجة (قوله فلا يقول عليه) ظاهره وان تكلم على تدوير لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه وفي فطحة انه يجب حكمه الآن بقرق بان في قطع بعض اللسان آلة النطق موجود في الجمل لا يتخلاف ٦٨ هذا (قوله اتركها من الانف واللام) هو كذلك الآن لا ليست عبارة عما ترك

من الالف واللام بل سماها الالف اللينة كالالف في قال ومواقع الالف اللينة غير مواقع الهمزة ثم رأيت سم على ج قال مانصه لا وجه ان تصبف كلام النسخة بما ذكر فان اطلاق الالف على الاعمال لا يمنع النص على كل مخصوصه الذي هو ايهن وأظهر في بيان المراد ولا وجه لتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقة متباينتين لزوم اهدار أحدهما لقاوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر اللهم الا أن يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وهذا ولا يتكون الاتباع وتقول من اشباع غيرها ولا يتميز حقيقة اعتبارا ظاهرا عن الهواء الجرد فلم يعتبر ولم يوزع عليها فليتم امل (قوله طاق على أعين من الهمزة) فيه قرا ما أوافقتوه على اعم ليس على ما ينبغي لانه من المشترك الالهام فان الهم

هش ربح طيب وعين نحيث حاف الخافي والاحبال هو ولا تستل أهل الخبرة هنا لماهر في السمع والثاني في نفسه حكمه لانه ضعف النفع ودفع بانه من الحواس التي هي طلائع البدن فكان كغيره منها (وفي) ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم ويأتي هذا في الامتحان وانتظار العود لماهر في أحداث عجلة أو نحو قسمة حكمه وهو من اللسان كما يلش من اليد فلا يجب زيادة قطع اللسان وكون مقطوعه قديته كالم نادرج قد افلا يقول عليه نعم رد على التشبيه ان في قطع اليد التي ذهب بطنها اليد بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا جبال في هذا حتى يجب في مقابلة به بخلاف ذلك فوجب بلجها كما ذكرنا مثله خلة (وفي) ابطال (بعض الحروف قطه) ان بقي له كلام مفهوم والاوجب كمال اليد للنوات منفعه الكلام (و) الحروف (الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فذلك حرف ربيع سبع دية وأعطوا لائمه كنهها من الالف واللام واعتبار الماوردي لها والنسخة للالف والهمزة مرود أما الأول فلما ذكر وأما الثاني فلان الالف تطلق على أهم من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيديوه فاستغنوا بالهمزة عن الالف لانها جها فها فان كان المعنى عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته قلت واكثرت كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى ولو تكلم بلغتين وزع على أكثرهما وان قطع شفاه فذهب الميم والباء ووجب أرشهم ما مع ديتهم في أوجه الوجهين (وقبل لا توزع على الشفوية) وهي الياء والقاء والميم والواو (والخاقية) وهي الهاء والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللسانية لان النطق بها وارد بجمع ذلك بل كمال النطق مر كب من جميعها ففي بعض من تلك قطه من الهمزة ولو اذهب له حرفا فاعاد حرف لم يكن يحسنه ووجب الذهاب قطه من الحروف التي يحسنها قبل الجمانية (ولو يجوز عن بعضها خلة أو باقة مساوية) وله كلام منهم مجنى عليه فذهب كلامه (قديته) لوجود قطه وضعفه لا يمنع كمال الهمزة فيه

أن يكون القلط لا على معنى يشترك فيه كل الأفراد فتمتوا ولها جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى كصف هذا أو ما ثانيا فلان هذا قول بعضهم وقوله الجوهري في الصحاح وضعفه بعضهم والحقا يعقدون القول الآخر وهو مغايرة الالف للهمزة فتأمل (قوله وزع على أكثرهما) ظاهره وان كانت الأقل العربية وبعبارة الشيخ عمير قولو كان يحسن العربية وغيره اوزع على العربية وقبل على أكثرهما وقاربه على أقلهما انتهى وعليه فيقول قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عربيتين (قوله والميم) أي والباء لانها مساوية لها في الخرج وسياق النص يرجح به في قوله ومن قبل كان الأول به فبين قطع الشفتين فزال الميم والياء انه لا يجب لهما اوش الخ (قوله أو باقة مساوية) وكالاته جنابة غير مضمونة على ما اقتضاه كلام ج الإتي

(قوله وفارق) اى على هذا انتهى سم على حج (قوله والوجه عدم الفرق) اى بين الحرى وغيره يؤخذ منه بالاولى ان جنابة السيد على عبده كالحرى وكتب ايضا قوله والوجه لم يبين على الوجه وقياس نظائره من ان الجنابة الغير المضمونة كالآفة اعتماد الاول كما هو مقتضى التعديل وبعبارة حج وقضيته ان التعديل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجنابة الحرى وهو متجه وان قال الاذرى لاحاسبه كذلك (قوله للزم ايجاب الدية) وجه الملازمة ان ٦٩ وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

١٥ سم على حج ويرد عليه انه لو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب نصف الدية وقضيه ان لسان الاخرس لادية فيه انه يجب ربع دية لما ذهب من الكلام وحكومة لما زاد على الربع من اللسان (قوله خلافا للجم) متعلق بحكومة (قوله لغير زيد بن اسلم) قال الشيخ عميرة اى ولانه من المنافع المقصودة لغرض الدفع والاعلام وغير ذلك ١٥ سم على منهج (قوله ومن اقول الصوت) اى فيصراه و زيد بن اسلم (قوله ان ذلك) اى وجوب الدية في الصوت (قوله فمجزع) لعل المراد بالقطع طبع غير بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للعرف الاول بان ينطق به ثانيا كما ينطق به اولاً (قوله وفارق) اى ما ذكر من وجوب الدية (قوله فمقطع) بفعل انطقه (قوله قد يلزم وجوب دية واحدة في السمع) قوله بأن (اللسان) متصل بقوله فديتان لا بقوله وقيل دية (قوله مغفأة) اى اخذا على غرة قال في المختار

كضعف البصر والبطش (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف نحو البطش بانه لا يتعد غالبا والنطق يتعد بالحروف وروى بانه يقي مقصود الكلام ما بقي له كلام منه ١٥ فلاحاجة لذلك التقدير (أو) يجوز عن بعضها (بجناية فالماذهب لا تكمل) فيها (دية) لثلاثة اعف الغرم فيما يبطله الجاني الاول وقضيه انه لا أثر لجنابة الحرى لانها كالآفة السماوية والوجه عدم الفرق وقيل تكمل والخلاف من رب على الخلاف فيما قبله (ولو) قطع نصف لسانه فذهب ربع حروف (كلامه او عكس فنصف دية) اعتبارا باكثر الامرين المضمون كل منهما بالدية اذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل ومن ثم اتجه دخول المساوى فيما لو قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لانها اذا وجبت بذهابها بلا قطع فمع القطع بالاولى ولو قطع بعض لسان وبقي نقطة وجبت حكومة لاقسط اذ لو وجب لازم ايتياب الدية (كاملة في لسان الاخرس خلاف الجمع) (وقيل) ابطال (الصوت دية) ان بقيت قوة اللسان بمجاله لغير زيد بن اسلم بذلك روى البيهقي وقول الشارح وهذا من الصحابي في حكم المرفوع تبع فيه الزركشى وهو يوهن ان زيد صحابي وليس كذلك وانما هو تابعي ومن اول الصوت بالكلام يحتاج الى دليل وزعم البلقيني ان ذلك يكاد ان يكون خرقا لاجماع غير معمول عليه (فان بطل معه) حركة لسان فيجزع عن القسط طبع والترديد فديتان) لا استقلال كل منهما بالدية (ولو انفرد) (وقيل دية) لان مقصود الكلام يشترط بانقطاع الصوت وبجزع اللسان عن الحركة وقد يجتمعان وفارق اذهاب النطق بالجنابة على مع صبي قطع بطل بذلك نقطة لانه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بان اللسان هنا سليم ولم يقع عليه جنابة أصلا بخلاف ابطال حركته المذكورة (وقيل) (الذوق دية) كالسمع بان لا يفرق بين حاله وحامض ومر ومالح وعذب وعند اختلاف الجاني والمجني عليه في ذهابه يمتحن بالاشياء الحادة كرم وحامض بان يلقها له غير مغفأة فان لم يعرض صدق بيمينه والا فبالجاني يمينه ولو أبطل معه نقطة أو حركة لسانه السابقة فديتان كما قاله جمع متقدمون ونقله الرافعي في موضع عن المتوفى وأقره لكنه انما يتأتى على الضعيف ان الذوق في طرف اللسان لا في اللسان لانه قد يقي مع قطعه حيث لم يستأصل قطع عصبه اعلى المشهور به جزم الرافعي في موضع انه في طرف اللسان ولا يجب الادية واحدة للسان كما لو قطع فذهب نقطة لانه منه كالبطش من السيد كما هو من ثم كان الوجه فين قطع الشفتين فزال الميم والباء

وعاقبه اخدم على غرة (قوله فديتان) معتمد (قوله كما قاله جمع متقدمون) قد يقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسان فالوجه الاوجب دية واحدة أو انه يجزى عليه بدون قطعه فوجوب الدية في غاية الظهور وسواء قلنا ان الذوق في طرفه ام في الحلق انتهى سم على حج (قوله في اللسان) وهذا اى كونه في اللسان هو الرابع

(قوله والعقوص مع الجوضة) اى والتفاحة ٧٠ مع العذوبة (قوله لان الطب) اى علم الطب يشهد اى يدل بأنها الخ

(قوله فتقدرد) بانها المجهة كما فى المختار ويصح قراءتها بالحاء المهولة وبرا دبا التحدير مملها عن جهة الاستقامة (قوله وتطل) عطف قسبر (قوله مدفوع) هذا عجيب لان البلقى مانع والمنع لا يمنع اه سم على ج (أقول) الا ان يقال لما تهنض باقامة سدد المنع كان مدعا فهو موضع للمدعى لا للمنع (قوله لانه) اى اللذة بمعنى الالتذاذ (قوله ماسوى الاخيرة) اى قوله لتبجاع الخ (قوله وفى افضائها) وان تقدم له وطوها مرارا قال فى العباب ان حمل الافضاء بوطا لمحبة يغلب افضاؤه قديمة عدا او شتر فضيه عدا ووطنها زوجية فخطا انتهى (قوله فان ازالها مافدية وسكومة) معقد (قوله وصحح المتولى ان فى كل دية) ضعيف (فان لم يمكن الوطء) اى ابتداء ولو به تقدم الوطء مرارا (قوله فارسها يلزمه) وان اذن الزوج وظاهرة وان يجز عن اقتضائها واذنت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فتنه له فانه يقع كثيرا ومنه ما يقع من ان الشخص يجز عن ازاله بكاره نوجسه فاذن لامر امة متلاف ازاله بكارهتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو - حتى لا ازاله فينزل فعل المرأة - مثله لا نأقول

لا يجب لها الارش لانها من كالبطش من اليد ايضا لكن المعذور جوب ارش الحرفين ايضا كما مر (وتدرك به حلاوة وخوضه ومرارة ولوحة وعذوبة) ولم ينظر الى زيادة بعض الاطباء عليها ثلاثة لدخولها فيها كالمرافقة مع المرأة والعقوص مع الجوضة لان الطب يشهد بانها توابغ واذا اخذت دية المتبوع دخل التاسع تحتها (ونوزع) الدية (عليه) ففى كل خمسة (فان نقص) ادراكه الطعوم على كمالها (فحكومة) ان لم تقدرد والافسطة (وتجيب الدية فى) ابطال (المضغ) بان يجنى على اسنانه فتقدرد وتبطل صلاحيتها للمضغ او بان يتصلب مغرس اللجين فتقتصر حر كتمها بجبا وذهابا لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها الدية فكذلك ما نفعتم كالبصر مع العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة (و) فى ابطال (قوة امانا بكسر صلب) لقوات المقصود الاعظم وهو الفسل واعتراض البلقى بانه لا يلزم من اذهاب قوة ازاله اذهاب نفسه لان طريقه قد تنسج مع بقاءه فهو كارتفاق بحمل السمع مدفوع عنع ما ذكره من التلازم وبقرضه يفرق بين ماها والسبع بانه لا يلفه يمكن انسداد طريقه ثم عوده بخلاف المني فانه لا يكتفاه حتى سدد طريقه انسداد واستحال الى الاصلاح الرديئة فلا يتوقع عوده ولا صلاحه أصلا فلو قطع انفيه فذهب منه لزمه ديتان (و) فى ابطال (قوة حبل) من امرأة وحبل بقوات التسل ايضا وقيد الاذرى بما لا يظفر للاطباء انه عقيم (و) فى (ذهاب) لذة (بجاع) بكسر صلب ولومع بقاء المني وسلامة المصاب والذ كر لانه من المنافع المقصودة ومنه اذهاب لذة الطعام او سد مسلكه فى كل دية وصدق الجنى عليه فى ذهاب كل منهما ماسوى الاخيرة يمينه لانه لا يعرف الا منة ما يبدل أهل الخبرة ان مثل جنائمه لا تذهب ذلك (وفى افضائها) اى المرأة (من الزوج) بفتح صميم (و) كذا من (غيره) بوطء شبهة أو زنا او اوسع أو خشية (دية) لها وخرج بانضمام افضاء الخفى فقيه حكومة (وهو) اى الافضاء (رفع ما بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبل الغائط والجماع واحدا لقطعه التسل اذ النطفة لا تستقر فى محل العلق لامتزاجها بالبول فاشبهه قطع الذ كر فان لم يستمسك الغائط فحكومة ايضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر) (و) يخرج (بول) وهو ضعيف وان جزم به فى وضع آخر وقال الماوردى بل عليه الدية فى الاول بالاولى فان لم يستمسك البول فحكومة ايضا فان ازالها مافدية وحكومة وصحح المتولى ان فى كل دية لاخلاله بالمقتنع ولو التحم وعاد كما كان فللدية بل حكومة وفارق التحام الحاققة بان المدار هنا على الاسم وهذا على فوات المقصود وبالعدل يفت (فان لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (الاباضاء) لكبرائه أو شقيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولالهاته كينته لافضائه الى محرم (ومن لا يستحق اقتضاها) اى البكر بالقاء والغاف (فان ازال البكاره تغذر) كاصعب أو خشية (فارسها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كما باتى نعم ان ازالها بكر وجب القود (أو بد كراشبة) منها كلتمه الله سبحانه

(قوله وان أخطأ في طريق الاستقامة) ظاهره وان طلق قبل الدخول بل اوقف العقد منها وبعبها فلا يجب لها شيء في القسح ولا زائد على النصف في الطلاق ولا ارش للبكرة ولو اذعت ازالها بالجماع لتسحق المهر وادعى ازالها باصبعه من لا صدق كما شبهه اطلاقهم وعبارته شرح البهجة في تفرير قول ائمة وصدق من يحد جماعا ما نصحته أو اذعت جماعا قبل الطلاق وطلبت جميع المهر فجدد صدق اهـ (قوله وان أخطأ في طريق الاستقامة بحضرة) وهل يجوز ٧١

اذا كان في ازالتها بعينه المذكور مشقة عليها أم لا كثر منها بالذكر حرم والا فلا (قوله بضو كسر الصلب) انظر هذا التفسير مع قوله الاتي في الحكومة وان لم ينقص اعتبر اقرب نقص الى الاندمال اهـ سم على حج ويمكن تصوير ما يلي بالجراسة اذا اندمل الجرح ولم يبق نقص وماها المشي كذلك اذ هو اذهب منفعة مقصودة وهي المشي (قوله لم يجب الاحكومة وان في سخين) وفي نسخة وان في سخين وهي اوضح مما في الاصل (قوله ومع اشلالها) يجب قال سم على حج ظاهر هذا الصنيع تصوير بالمسئلة بالشلل ما ذكر مع ذهاب المشي والجماع أو المني الان الاقتصاد على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصويرها بجرح دال على ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الرض وشربه والمناسب للافراد بحكومة وجب ان الشارح انما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشي وان كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة

(او مكرهة) أو نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (قيدا وارش بكرة) يلزمه اها وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لانه لاستقامة منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما وجهتان مختلفتان أما لو كان برأوى حرمة طاعة فلا شيء أو امة فلامه رلانما يفي بل - حكومة لغوات جرمين بدنها مملوك لسيدها (وقيل بهريكو) اذا فرض القبح وتلك الجلدة تذهب فتخاورد بجماع من انهما وجهتان مختلفتان (ومستحقه) اي الاقتضاء وهو الزوج (لا شيء عليه) لاستحقة ازالتها وان أخطأ في طريق الاستقامة بخسبة ونحوها (وقيل ان ازاله فبذ كرفاش) لعدم اذن له فيه فصار كالاجنبي ورد بجمع ذلك (وفي) ابطال (البطش) بأن ضرب يديه فزالته قوة بطشه ما (دية) اذ هو من المنافع المقصودة (وكذا المني) في ابطاله بضو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وانما يؤخذ بذلك بعد الاندمال لانه متى عاد لم يجب الاحكومة ان في سخين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل منهما على حدته - حكومة) بحسب النقص قل وكثرة ثم ان عرفت نسبه وجب قطعه من الدية (ولو كسر عليه فذهب مشيه وجماعه) اي لذته (او) فذهب مشيه (ومنه قد يتان) لاستقلال كل دية لو انقرض مع اختلاف محلها وفي قطع رجليه وذكره حديثان ايضا لانهم مع سلامتهم حاكمة لكسر الصلب لان له دخلا في ايجاب الدية ومع اشلالها ما يجب لان الدية تطلق غير الصلب فان رد حية لم يحكمومة (وقيل دية) بناء على ان الصلب محل المشي لا يتداته عليه ورد بجمع ذلك كما هو مشاهد (فرع) في اجتماع جنائيات مما مر على شخص واحد ويجمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم مما مر اذا (ازال) جان (اطرافا) كاذنين ويدين ورجلين (واطراف) كعقل ومع وشم (تقتضي ديات فمات برأية) من جميعها كما بأصله وأما اليه بالافلا اعترض عليه (فدية) واحدة تلزمه ليكون الجنائية صارت نفسا وخرج بجمعهما اندمال بضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا أوزر الجاني قبل اندماله) لا يجب سوى دية واحدة ان اتحد الجزاء الفعل الاول عد أو غيره (في الاصح) لو جوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسريرة اذا لا تستقر الا باندمالها ومن ثم أوزر بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعا (فان حزن) الجاني قبل الاندمال (عدا الجنائيات) بازالته ما ذكر (خطأ) أو شبهه عمد (أو عكسه) بأن حزن خطأ أو شبهه عمد والجنائية عمدا وأوزر خطأ والجنائية شبهه عمد أو عكسه (فلا تدخل في الاصح)

الان هذا لا يدل على عدم النية ويريد هاب الجماع والمني والافراد مع ذلك بشكل لان الكسر دخل في ايجاب دية وبالجملة فائدة ومن الرض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا اشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء عمدا كروا لا اشكاله سينفذ فباتم (قوله لان الدية تطلق غير الصلب فافرد) وفي نسخة للاشلال فافرد

أقوله وفارق هذا الخ) أى مانتقدم ٧٢ من دخول الأطراف والاطراف في دية النفس اذا مات سراية او بشعل الجاني وكان

الاول ذكر هذا الفرق بعد قول
المصنف وكذا لو حزن الجاني الخ
(قوله بأنه مضمون) أى الحيوان
* (فصل في الجناية التي لا تقدر
لارسلها) *

(قوله وتأخير) أى هذا الفصل
(قوله الى هنا) وجه الاول
ان الحكومة يعتبر فيها نسبتها الى
دية النفس او ارض الجناية على
عضو فيماله مقدور وذلك فرع
معرفة ماله مقدور وماله مقدور
ومعرفة ما يجب في ذلك (قوله على
حكم حاكم) أى وذلك لانما تقتقر
الى فرض الحسرة رقبا بصانته
وتعتبر قيمته ثم ينظر مقدار نقص
ويؤخذ بنسبته الى الدية وهذا
انما يستقر بعد معرفة المقتومين
(قوله او يحكم بشرطه) أى
وهو كونه مجتهدا او فقدا القاضى

ولو قاضى ضرورة (قوله ومحمل
الخلاف في عضو) هذا معلوم من
قوله وقبل الى العضو الجناية اذ من
المعلوم انه انما ينسب الى عضو
الجناية الا اذا كان له مقدار (قوله
اعتبرت) أى الحكومة (قوله
وجب عشر الدية) هو مع قوله
والتقويم في المراتل بمقدار
الحكومة في الحد ولا تكون الا
من الابل وان اتفق النقد ويم
بالنقد ثم رأيت سم على حج صرح
بذلك فتال عن شرح الروض (قوله
يكون بالابل والنقد) أى بكل من
الابل والنقد أى لكن النقد هو الاصل وعبرة حج

المبني مع مقابله على الاصح السابق من الدخول عن اتفاق الحزبل يجب كل من واجب
النفس والاطراف لاختلافها حيث بدأ خلاف حكمهما (ولو لم) رقبته قبل الاندخال
(غيره) أى غير الجاني تلك الجنات أومات بسقوطه من نحو سطح كما أقي به البلقين
وفوق ينسبه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض الخوف من الثلث لومات بهما بان
التبرع صدر بعد الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعددت) الجنات فلا تدخل اذ فعل
شخص لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرايتها او بقته حيث
تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيه ما وجب في أعضائه بأنه مضمون بما تنقص وهو
يختلف بالكمال وضده والا دى مضمون بحدوده وهو لا يختلف بذلك مع كون الغالب
على ضمانه التعبد

* (فصل) في الجناية التي لا تقدر لارسلها الجناية على الرقيق وتأخيرها الى هنا على من
تقديم الغزالي الى اول الباب (تجب الحكومة فيما) أى جرح أو تخو أو جوب مالا من كل
مالا لا مقدرة فيه من الدية ولم تعرف نسبتته من مقدرو الأبان كان بقربه منوخة واجاتفة
وجب الاكثر من قطه وحكومة كالحرمية حكومة أو قف استقرار امرها
على حكم حاكم أى او يحكم بشرطه ومن ثم لا يجتد فيه غيره لم يستقر (وهي جز) من عين
الدية (نسبته الى دية النفس) لكونها الاصل (وقيل الى عضو الجناية) لأنه اقرب بويرد
بعدم اعتبار القرب مع وجود ما هو الاصل المعول عليه في ذلك وغيره وعلى الخلاف في
عضوله ارض مقدور فان لم يكن كسدر ونخذ اعتبرت من دية النفس جزما (نسبة) أى
مثل نسبة (نقصا) أى مانتقص الجناية (من قيمته) اليها (لو كان رقبا بصانته) التى
هو عليها اذ الحولا قيمة له معين فرضه رقيقا مع رعاية قيمته ليعلم مقدار الواجب في تلك
الجناية فان كانت قيمته يدونها عشرة قوب انسعة وجب عشر الدية والتقويم في الحر
يكون بالابل والنقد فكل منهم ما جازلانه يوصل الى الغرض اما القن فالواجب في
حكومة النقد قطعاً وكذا التقويم لان القيمة فيه كالدية ويجب في الشعور حكومة ان
فسده منتهى او محله ان كان بها جمال كعبية وشعر رأس اماما الجمال في ازالته كسره رابط
وعانة فلا حكومة فيه في الاصح وان كان التعزير واجبا لا يندى كما قاله الماوردى
والرويانى وان اقتضى كلام ابن المنرى كل روضة ها وجوبها ولا يجب فيها قودا هدم
انضباطها وقد لا تعتبر النسبة كان قطع أمله اطراف زائد فوجب دية أتملة وحكومة
للا زائد باجتماع الحاكم وانما لم تعتبر النسبة لعدم امكانها واشتق شكل المرافعى له بأنه يجوز
أن تقوم وله الزائدة بلا اصلية ثم يقوم دونها كما فعل في السن الزائدة وتعتبر باصلية كما
اعتبرت لحية المرأة بلحمة الرجل ولحيته كما لا أعضاء الزائد وحسنه كالأعضاء الاصلية
مردود لظهور الفرق وهو ان تقديره بلا اتملة اصلية يقتضى أن تقرب الحكومة من
أرض الأصلية لضعف اليد حيث لا يقدح في اتملة منها وان اعتبرها باصلية من يدعى ذلك ففي

(قوله بخلاف السن الخ) يتأمل وجه انتفاذ ذلك في مسألة السن ٥١ سم على حج (اقول) ولعل وجهه ان صرر مسألة الانتفاذ بان تعتبر الزائدة بلاصلية وليس المعتبر ذلك في السن الزائدة بل التقويم فيها صورته ان تقوم الزائدة مع الاصلية ثم بالاصالة بدون الزائدة ولا يلزم على ذلك الجفاف بالحياتي ثم ماذا كرمه اشار ح من الرظاظهر على ما هو المتبادر عما عطفه عن الرافعي من قوله يجوز ان تقوم وله الزائدة بلاصلية من ان المعنى انه يفرض الاصلية فقط ما لو صور بان تقوم بالاصلية مع الزائدة ثم بالاصلية فقط وتعتبر النسبة بينهما فلا يتأتى الرقعاذ كر بل يكون كالسن الزائدة ٧٣ بلافراق (قوله وخصه بالذكور) أي خص الطرف بالذكور (قوله لانه الغالب)

يتأمل سم على حج ولم يبين وجه التأمل ولعل وجهه ان كل ماله مقدر يكون من الاطراف وهي ماعد النفس ويمكن الجواب انه اراد الاطراف ما بهي من ذلك عرفا فكذلك فيخرج رج نحو الاثنين (قوله اوتابع بقدر) أي كسفة الكف الالائية ٥١ سم على حج (قوله وجرح الاصبع بطوله) قيد به لانه اذا لم يكن كذلك كان في انغله واحد فمثلا لحكومة شرطها ان لا تنقص عن دية الانغله (قوله وجرح الرأس عن ارش موضحة) لانه لو ساواه ساوى ارش الاقل ارش الاكبر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كذا مومة فقد تساوى الموضحة أو ترتب فيلزم المحذور ٥١ سم على حج (قوله ونقص السمعاق) أي نقص ما يشد به فيما نقص من السمعاق عما يشد به فيما نقص من الانلاحة لان واجب السمعاق اكثر من واجب الانلاحة (قوله اكثر

كل منهما الجفاف بالحياتي بايجاب شئ عليه لم تنقصه جنائيه بخلاف السن ولحمية المرأة وايضا فزائدة الانغله لا يعمل لها بالاولا لاجل فيها وان فرض فقد الاصلية بخلاف الرق الزائدة فانه كثير اما يكون فيها جبال بل ومنفعة كما يأتي ونفس الجبة فيها جبال فاعتبر في لحية المرأة ولا كذلك زائدة الانغله لقياس الاصبع عليه ممنوع (فان كانت) الحكومة (لطرف) مثلا وخصه بالذكور لانه الغالب (له مقدور) اوتابع بقدر اى لاجل الجنائية عليه (اشترط ان لا تبلغ) الحكومة (مقدوره) ثلاث تكون الجنائية عليه مع بقائه مضبوطة بما يضمن به البعض نفسه فتعني حكومة جرح الانغله عن دينها وجرح الاصبع بطوله عن دينه وقطع كف بلا اصابع عن دية الجرح لابعها وجرح ظهر نحو الكف عن حكومة لان تابع المقدر كالقدور وجرح البطن عن جائنة وجرح الرأس عن ارش موضحة فان بلغه نقص سمعاق ونقص الانلاحة نقص كل منهما معا عنه ونقص السمعاق عن الانلاحة لا يلايه ويادع تقاوتهما (فان بلغته) اى الحكومة مقدر ذلك العضو او متبوعه (نقص الثاني شيئا) منه (باجتماده) اكثر من اقل مقول فلا يكتفى اقل مقول خلافا لاه اوردى وابن الرفعة اذ قاله غير ما خور له لوقوع المسحقة والتعاقب به عادة وذلك لا يلزم المحذور (المار) (او) كانت الجنائية يجعل (لا تقدير فيه) ولا تابع لمقدر كما مامر (كفخذ) وكف وظهوره وضد وساعد (ف) الاشرط (ان لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) في الاولى او متبوعه في الثانية وان بلغت في الاولى دية عضو مقدر او زادت فان بلغت ذلك نقص الحاكم منه كما مر وقد علم من ذلك ان قولهم المذكور لدفع توهم انه يشترط فيها ايضا ان لا تبلغ ارش عضو مقدر قياسا على الجنائية عليه مع بقائه والانلاحة وتربيعها بية نفس والجنى عليه حتى لا تنقصه فاقامة ما به شئ ما (و) غما (يقوم) الجنى عليه لمعونة الحكومة (بعد نداه) اى انفعال جرحه اذا بانائية قبله قد تسرى الى النفس او الحافيه مقدر فيكون هو واجب الجنائية (فان لم يرق) بعد الانفعال (نقص) في الجمال ولا في النقص ولا تأثر به القيمة (اعتبر اقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (لى) وقت (الانفعال) ان لا تحيط به الجنائية (وقيل يشد رفاض باجتماده) ويوجب شيئا حذرا من اعداد الجنائية (وقيل

١٠ يه سا من اقل مقول) اى مما له رقع ربع بعير مثلا (قوله لمحذور المار) اى في قوله ثلاث تكون الجنائية عليه مع بقائه مضبوطة الخ (قوله فلا تابع لمقدر) اى ولا هو تابع الخ (قوله وكف وظهر) قيد يقال الظاهر به تقديره الجنائية كالبطن ٥١ سم على حج (قوله دية نفس في الاولى) يتأمل فان القرض ان الجنائية على ماله تقدر له لاهو تابع المقدر ومع ذلك فكيف يمكن بلوغه ارش ضلوه مقدر وفي قوله قدم من ذلك الخ اشارة الى هذا الاعتراض والى جوابه والاولى هي قوله أو لا تقدير فيه والثانية هي قوله ولا تابع لمقدر (قوله والجنى عليه) أى والحال (قوله لا تلاصق به) اى بسبب عدم التلصص

(قوله وبقدري السن) أي تنوعه
 في السن الخ ولوعبر يتقوم كان
 أوضح كما عبر به ج (قوله وجوب
 شيء) أي في اللعبة للمرأة والسن
 (قوله نظرا للجنس الذي قدمناه)
 أي بقوله وجنس اللعبة فيها جال
 الخ (قوله في جواب اشكال)
 يتأمل في هذا الجواب اه سم
 على ج (قوله فهي كالوضحة)
 أي فتيبها الشين - حوالها
 وقوله او الحكومة فلا أد فلا
 يتبعها الشين حوالها (قوله
 التثنية أصل الحر في الحكومة)
 أي فبالا قدره (قوله وفي غيرها
 أي النفس الخ) أي كان جرحة
 في أصبعه طولا فنقص قيمته
 عشرها وأ كثر فقد ساوى يدل
 جرح الأصبع اوزاد عليه وهذا
 فداد ينفي النظر اليه والاستئذان
 عنه فواجبه قوله فلم ينظر والخ
 وقوله ولم يلزم الخ اه سم على ج
 (قوله الناشئة عنهم نفسا) أي
 جنابية نقص (قوله ولوعدا الاول)
 متصل بقوله وجبت الدية الخ
 (قوله فلا سيد الاقل) وذلك لانه
 جرح جرح اثنين احدهما في الرق
 والاخرى في أطرية زائدة توزع
 على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث
 الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق
 والنصف الاخر في مقابلة جراحة
 الحرية والسيد انما يجب ليدل
 موع في الرق وهو نصف الثلث
 اقله قوله الناشئة الى آخر الباب القول الثلاثة التي نسب عليها المحمدي يستفي في النص التي بأيدينا هم

لا غرم) كالوثاق بضربة تمزال الام ولولم يظهر نقص الاحال سيلان الدم اعتبر القيمة
 حينئذ فان لم تؤثر الجنابة نقصا حينئذ وجب القاتل فيه شأيا باجتماده كما هو أوجه
 الوجهين ووجهه الباقي وإن جرم في العباب بعدم وجوب شيء سوى التعزير ولولم يكن
 هناك نقص أصلا كلعبة امرأة ازيلت وقد ستمتها ومن زائدة قدرت عليها لم يمتد
 كبير بترينها وبقدري السن وله سن زائدة مائة فوق الإنسان ولا أصلية خلفها ثم
 يقوم مقولها يظهر التفاوت لان الزائدة تعد الفرحة ويحصل بها نوع جبال فدعوى
 اقتضاء كلامه عدم وجوب شيء ممنوع نظرا للجنس الذي قدمناه في جواب اشكال
 الرابعي (والجرح المندرد) ارشه (موضحة يتبعه الشين) ومريانه في التيم (حواليه)
 حيث كان يحمل الايناس فلا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جميع محله لا يوضح لم يلزمه
 سوى ارش موضحة فان تعدى الشين لفقأ اقر في أوجه الوجهين كما يحسمه البارزي
 والبليقيني وغيرهما لا تتناء على الاستيعاب وكذلك الأوضح جبينه فالزال حاجبه فعليه
 الا كثر من ارش موضحة وحكومة الشين وازال الحاجب وكما موضحة المتلاحة نظر الى
 ان ارشهم امقدر بالنسبة للموضحة كذا قيل وله مبنى على ان يجب فيها بقسط هذه القيمة
 أماعلى الاصح الماران الواجب فيها لا كثر فيظهر ان يقال ان كان الاكثر النسبة فهي
 كالوضحة أو الحكومة فلا وعلى هذا التفسير يحمل قوله (وما لا يتقدر) ارشه (يقدر)
 الشين حوله (بحكومة في الاصح) اضف الحكومة عن الاستيعاب بخلاف المذينة والثاني
 المذكور في الوجهين انه يتبع الجرح وقصته افراد الشين بحكومة غير حكومة الجرح بل
 من ضرورياته اذ لا يتأني بغير ما يدكره انه بقدر سلبها بالكتابة ثم يحا بلاشين ويجب
 ما بينهما من التفاوت وهذه حكومة الجرح ثم يتدبر جرح بلاشين ثم يحا بلاشين ويجب
 ما بينهما من التفاوت وهذه حكومة الشين وقائدة ايجاب حكومتين لذلك انه لو قعاع
 احدهما لم تسقط الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعها دية اذا الواجب نقصه عنها كل منهما
 على انفراد لا مجموعهما فلا اشكال في ذلك حكما ولاه وبرا (و) يجب (في نفس الرقيق)
 المعصوم لو ألتف وان كان مكاتباً أو أم ولد ووجهه ان رخصت الحكومة لاشتمالها على
 التقدير ولذا قال الأئمة الفنا أصل الحر في الحكومة ومعهما الأصل القن فيما يقدر منه
 (قيمه) بالنسبة ما بلغت كقيمة الاموال الثلاثة (وفي غيرها) أي النفس من الاطراف
 والاطراف (ما نقص من قيمته) ما لم ياتل يقدر (ذلك التعزير في الحر) وما نقله الباقي
 عن التولى من انه لو كان أكثر من متبوعه أو مملوك لوجب كماله بل وجب الحكم شيئا
 باجتماده للثلاث يلزم المذمور المار وقال انه تفصيل لا بد منه وان اطلاق من أطلق محمول
 عليه غير متبوعه اذ النظر في القن اصاله الى نفس القيمة حق في المقدرة على قول فلم يتقروا
 في غيره لتبعيته ولم يلزم عليه الفساد الذي في الحر (ولا) بأن تقدر في الحر كوضحة وقطع
 طرف (فنسبته) أي مثلها من الدية (من قيمته) في يده نصفه او موضحة نصف عشرها

(وفي) قوله الناشئة الى آخر الباب القول الثلاثة التي نسب عليها المحمدي يستفي في النص التي بأيدينا هم

• (باب موجبات الدية) • (قوله غير ماصر) أى مما يوجب الدية ابتداء كقتل الواءولده وكصور الخطا وشبه العمد اه زىادى (قوله وهو صحيح) اى لان الغالب كثير الوقوع فى القرآن وغيره لكن فيه انه كما قاله السيوطى مقصور على السماع فالاولى ان يوجه بان احلاق الباب بدل الكتاب حقيقة عرفية فيجوز انهما ما يباين على هذا الاستعمال (قوله والكفارة) يصح عطفه على كل انتهى ج وكتب علمه اسم المراد من موجبات الدية فان ارد من العاقلة المراد بصحة فى نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح فى القرينة وذلك لان الصحيح ان العاقل اذا ٧٥ تكررت تكون كلها على الاول طامتن

(وفى قول لا يجب) هـ (الامتنع) أيضا لانه مال فاشبه الهبة (ولو قطع ذكره وانما هـ فى الاظهر) تجب (قيمتان) كما يجب فيهما من المردية ان تم لوجئ عليه اثنان فقطع كل منهما ما يماثلا وجنابة الثانية قبل اتمال الاولى ولم يمت منه - مال الزمة نصف ماوجب على الاول فلو كانت قيمته القاضية بالاولى ثمانية لزم الثانية ما ثمانا ونحوه لا لاربعة امة لان الجنابة الاولى لم تدمت وقدرنا وجنبا نصف القيمة فكان الاول اقتصص نصفها (والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته لماصر فان لم ينقص على الضعيف (فلا يثب) وخرج بالريق المبص فى طرف من نفسه - عرف نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف القن فى يد ربع الدية وربع القيمة وفى اصبعة نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص ذكره الماوردى وسكت عن حكم غير المقدور ونجبه ان يقدر كاهم اثمنا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر فاقنا وينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم نوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الاول عشر الدية والثاني ربع القيمة وجب فى نفسه حر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة

• (باب موجبات الدية) •

غير ماصر وقول الشارح فى البابين فيه تغليب بأن كيفية القصاص على الكتاب الذى بعده فاطاق علم ما يباين وهو صحيح (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) لاقتل وجنابة اثنان والغرة وتقدم ان الزيادة على ما فى الترجمة غير معيب اذا (صاح) بنفسه أوبالآتمعه (على صبي لا يبيع) وان تعذر بدخوله ذلك المحل أو معتوه أو مجنون أو مبرس أو نائم أو موسوس أو مضغوط أو مذكور أو امرأه فضعفة ولم ينجس لذكرهم لكنهم فى معنى غير المعنى بل المعنى الذى لم يصبرهم اهانهم بقتلهم كما فهمه قوله الا ترى امرأته مذبذبة كبالغ وسواها كان واقفا نائم جالساً مضطجعا م مستلقيا (على طرف سطح) أو شرب زهر أو شرب وجبل صيحة منكرا (فوقع) عشيا (بذلك) الصباح وحذف من اصله الارتعاد ا كتابة بقوله بعد ولوصاح على ع عطف فاضارب صبي لانه شرط لا يمتنع لكونه دالا على الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر (فحات) منها وحذفها

بقوله اى ان ارتعدت قبل سقوطها انظر ماصر اه سم على منهج (قوله أوبالآتمعه) ومنها ناتي به الذى يعتد وجوب طاعته مثلا (قوله وان تعذر) أى العبي (قوله أو معتوه) نوع من الجنون وقوله أو مبرس نوع من الجنون أيضا (قوله أو موسوس) اصله وسوس الدية نفسه فهو موسوس البسه لكنه حذف الحرفا فاصل الضمير (قوله او امرأه ضعيفة) أى ضعيفة العقل (قوله ا كفاء بقوله) غما يجعل الشارح مكتة حذف قيد الارتعاد ما اشار اليه المحلى من ان قوله لا يبدل عليه اذ المعنى بسبب الصباح وانما يعلم كونه سبيبه اذ وجد ما يدل على السبيبة كالارتعاد لان دلالة ما ذكره المحلى على الارتعاد بطريق الاشارة ودلالة ما ذكره الشارح من قوله ا كفاء الخ بطريق التصريح فند حذف من الاول للذكر فى الثاني فمقدر فى الاول نظيره (قوله اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر) أى وعليه لو اتفقا فى الارتعاد وعدمه صدق الحائى لان الاصل عدم الارتعاد وبرائة الزمة كما ساقى (قوله فحات منها) أى حذف منها

(قوله لا لتفاء السبيبة) فيه انه لا دليل هنا على ان هذه الفاء السبيبة حتى يدل عليها الا ان يقال تقادرا السبيبة في أمثال هذا المنتم لاسماعيل قوله فوقه بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه السبيبة اه سم على حج (قوله حيث بقي اثرها) قال مر الموت ليس شرطاً فلا وقع فقلب عضوه أو منقعه ضمن اه سم على منج (قوله فدية مغلفة) أي من جهة التمثيل (قوله صدق الصانع بينه) أي فلا شيء عليه (قوله خفيته العاقلة) ذكره في الوصاح عليه بطرف سطح يتخفى انه لوصاح عليه بالارض اوعلى باغ متيقظ فالعقل لم يعضى بقديقه لالصباح وان لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كثير ما يحصل منه الانزعاج المتخفى الى زوال العقل (قوله ورد جمع ذلك) أي والمانع لا يطلب بدليل لان مقصود المانع مطالبة المستبدل بعبادة فلا يقال لم يذكره ٧٦ المنع (قوله اوصاح على بالغ الخ) أي متيقظ (قوله فلا دية في الاصح) أي ثم ان

جعل ذلك بقصد أدوية غيره عزز والا فلا (قوله في كل منهما الدية) يؤخذ من الاقتصار على الدية انه لا قصاص قطعاً اه غيره (قوله فيكون موتهم جاموا فدية قدر) فيخطئونه انه لا كفارة على الصانع (قوله ونهس سلاح على بصير) قد يقال اوعلى اعنى اذا سمع على وجهه يؤثر ويرى اه سم على حج (قوله فيذكر) أي من انه لا شيء فيه (قوله ولو طلب سلطان أو نحوه) من النحو مشايخ البلدان والهربان والمثله (قوله أو برسولة) اعتمد رفقاً لوطها الرسل كدنا ان الضمان على الرسل وقال أو ما لها رسل السلطان بأمره مع عليهم بظلمه ضمنتوا الا ان يكرههم كافي الجملاد كما هو ظاهر اه سم على منج ولوزاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا ما هدا وحصل الاجهاض بزيادة فقط تعاق الضمان به كالقول يطالبها السلطان اصله لوجبه لالحال

للا لتفاء السبيبة عليها لكن السورة التي اشعرت بهم غير شرط حيث بقي اثرها الى الموت (فدية مغلفة على العاقلة) لانه شبهه عدلاً لا قود لا تشاء غلبة افشاء ذلك الى الموت ليكتمل ما كثر انضائه اليه أهله الهلاك عليه وجعلناه شبهه عد ولوادعى الزلى لا تعودوا الصانع عدم صدق الصانع بينه لان الاصل عدم الارتعاد ولو لم يمت لكن ذهب عقله أو بصره أو مشيه مثلاً خفيته العاقلة كذلك ايضا بالبره المتقدم ونخرج بقوله على صبي صباحه على غيره الا في وبارف حطه نحو وسطه ما يمكن الطرف اخفض منه بحيث يتدحرج الواقع به اليه فيما يظهر (وفي قول قصاص) فان عني عنه فدية على الحائي مغلفة لعل تأثره ورد بجمع ذلك (ولو كان) غير المميز وضوء (بارض) فصاح عليه فمات (اوصاح على بالغ يطرف سطح) اوضوء وقصد ومات (فلا دية في الاصح) لندرة الموت بذلك حيث تدوا الثاني في كل منهم الدية لان الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم القتل المتخفى اليه ووقع بان موت الصبي مجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به بخلاف الغالب من حله فيكون موتهم ما وافقة قدر (وشهر سلاح) على بصير راء (كصباح) في تفصيله المذكور (ومر اهاق متيقظ كبالغ) فيما ذكره فدية وعلم من قوله متيقظ ان المدار على قوة التمييز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح رداعي من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف رحمه الله تعالى في المميز (ولو صاح) بحرم أو سلال في الحزم أو غيره (وعلى صيد فاضطرب صبي) غير قوى التمييز ونحوه من تزوهو على طرف سطح لا ارض (وسقط) ومات منه (فدية مخففة على العاقلة) لان فعله حينئذ شطرا ولو طلب سلطان أو نحوه عن تخشى سطوته ولو فاضاً يذنبه او برسولة او كاذب عليه كذلك (من ذكرت) عنده (يسوء) جرى على الغالب فطلبها بدين وهي كآفاله الباقية في مخدرة طلقاها وبرزة وهو عن تخشى سطوته فان لم تخش منه فلا ولا حضار نحو ولدها وطالب من هو عندها ولعل تقيده به ذكر السوء للتفسيه على النفسين جوراً بالاولى (فاجهضت) أي القيت جنيذاً فزاعمته ولا يعترض باختصاص

السلطان اصله لوجبه لالحال بان لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فقيهه فطروا لا قرب ان الضمان على عاقلة الرسول لتعديه الاجهاض بالخالفه ولو جعل هل زاد أو لا فانظروا ان الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الاصل عدم الزيادة (قوله او كاذب عليه) الضمان في هذه على عاقلة اه سم على منج (قوله ملطافاً) تخشى سطوته ما لا فلا يرد عليه ان مثله ما لو لم تذكر به كان طلبت الضمان في هذه على عاقلة اه سم على منج (قوله بالاولى) وقد تنوع الاولوية بان ذكرها بسوء مظنة لعقوبتها في ذلك فيها اختلاف من لم تذكر بدين وهي قوله الخ اه حج (قوله بالاولى) وقد تنوع الاولوية بان ذكرها بسوء مظنة لعقوبتها في ذلك فيها اختلاف من لم تذكر بدين فان طلبها مع عدم ذكرها بسوء ويجوز ان يكون لا لغرض العقوبة بل لبيانها عن حال من شهد عند ما اهدت أو نحو ذلك

(قوله أي ضمنتها عاقلة) أي السلطان أو الكاذب (قوله فلا ضمان) أي لها (قوله ولا ولدها) أي ولا يضمن ولدها الخ (قوله
لذلك عادة) أي فلا تطرأ إليه بخصوصه ان اطردت عاقبته بذلك (قوله بالاجهاض) ٧٧ أي بسببه (قوله ضمنت عاقلة القاذف)

الاجهاض بالاول لغة لان عرف القضاة يختلف فلم يقرر لذلك (ضمن) بضم اوله (الجنين)
بالغرة أي ضمنت عاقلة وخرج باجهاض ما لو ماتت فزعاً فلا ضمان ولا ولدها الشارب ايها
بعد النزاع لعدم افضائه لذلك عادة نعم ان ماتت الاجهاض فعلى عاقلة تدبيرها كالغرة ولو
قد ضمنت فاجهاض ضمنت عاقلة القاذف بخلاف ما لو ماتت فلا كمالوا فسد ثابها حدث خرج
منها فزعاً ولو أنها بر، ولها كما كثر له على اعيانها مثلاً فاحذر هذا فاجهاض اتجه عدم
الضمان حيث لم يجد من واحد منهم ما نحو افزعاً نعم يظهر عمله على من لم يتأثر بجرحه ردوئية
الرسول ما من حي كذلك لاسما والفرض انه اخذها فضمن الغرة عاقلة ما وينبغي للعالم
اذا اراد طلب امره ان يسأل عن حملها نعم يتألف في طلبها (ولو وضع) جان (صبياً) حر (في
مسبحة) بفتح فسكون أي يحل السبع ولو في مسبة غائب عنها (فأكله سبع فلا ضمان)
عليه اذ الوضع ليس باهلاك ولو لم يلمس السبع اليه ومن غموا إلى اكله على الآخر هو في
زنيته فلا ضمان لانه ينف في المشتري ويقر بطبيعته من الأكل في المتسع وافهم كلامه
بالاول انه لا ضمان في البالغ وانما يخص الصبي بالذكر لاختلاف فيه (وقيل ان لم يكنه انتقال)
عن الماهلث في محله (ضمن) لانه اهلاكه عرفاً فان امكنه فتركه أو وضعه غير مسبعة فاتفق
ان سبعة اكله وكان بالغاً مدر قطعاً كالواقعة فتركه عصب جرحه حتى مات اما القتل
فيصنعه باليد مطلقاً وقول بعضهم ان استمرت إلى الافتراض تصور لا يدينهم لو كتبه وقيد
ووضع في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردي لانه احدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف
رحمه الله تعالى وقيل ان لم يكنه انتقال ضمن اذ هو مريض فينجز لعقبة لصغر او شحور
بالربط او نحو ولا قول الشيخ في شرح منتهى ولو ~~توقا~~ اي امكنه مع من الهرب
وكلاهما في مكثرف مقيد (ولو تبع سيف) ونحوه غير (ها) باربانه فرمى نفسه بغيره أو ناراً أو
من سطح) او عليه فانكسر بشقه ومات (فلا ضمان) عليه فيه لما بشرته اهلاك نفسه عدا
وقول بعضهم هنا فأشبهه ما لو اكره انسانا على أن يقتل نفسه فقتلها الا ضمان على المكره
تبع فيه الراعي هنا والمعبد كما ذكره ابن المقرئ تبعه الاصل في اوائل كتاب الجنائيات انه عليه
نصف الدية (ولو وقع) بشي مما ذكر (جاهلاً) به (اعمى او ظلمة) مثلاً أو تعمية بغير الجاهل
إلى السبع يضيئ (ضمنه) تابعه لانه لم يتصد اهلاك نفسه وقد الجاهل التابع إلى الهرب
المقتضى لاله لا تقتل عاقلة دية شبه العمد (وكذا لو انخفض به سقف) لم يرم نفسه عليه
(في هربه) انخفض السقف وقديله فذلك ضمنه تابعه (في الاصح) الماهر والثاني لا لعمد
شعوره بالمهلات (ولو سلم صبي) ولو هو اثنان وليه او اجني وما يحمله الزكوى من كونه
مشار كالا سباح غير صحيح اذ هو مباح ومسلمه متسبب (الى سباح ابعله) السباحة أي
العوم فقله بنفسه لا ياتيه او اخذ من غير ان يسأله احد كما لا يخفى فعليه أو علمه الولد

الاجهاض بالاول لغة لان عرف القضاة يختلف فلم يقرر لذلك (ضمن) بضم اوله (الجنين)
بالغرة أي ضمنت عاقلة وخرج باجهاض ما لو ماتت فزعاً فلا ضمان ولا ولدها الشارب ايها
بعد النزاع لعدم افضائه لذلك عادة نعم ان ماتت الاجهاض فعلى عاقلة تدبيرها كالغرة ولو
قد ضمنت فاجهاض ضمنت عاقلة القاذف بخلاف ما لو ماتت فلا كمالوا فسد ثابها حدث خرج
منها فزعاً ولو أنها بر، ولها كما كثر له على اعيانها مثلاً فاحذر هذا فاجهاض اتجه عدم
الضمان حيث لم يجد من واحد منهم ما نحو افزعاً نعم يظهر عمله على من لم يتأثر بجرحه ردوئية
الرسول ما من حي كذلك لاسما والفرض انه اخذها فضمن الغرة عاقلة ما وينبغي للعالم
اذا اراد طلب امره ان يسأل عن حملها نعم يتألف في طلبها (ولو وضع) جان (صبياً) حر (في
مسبحة) بفتح فسكون أي يحل السبع ولو في مسبة غائب عنها (فأكله سبع فلا ضمان)
عليه اذ الوضع ليس باهلاك ولو لم يلمس السبع اليه ومن غموا إلى اكله على الآخر هو في
زنيته فلا ضمان لانه ينف في المشتري ويقر بطبيعته من الأكل في المتسع وافهم كلامه
بالاول انه لا ضمان في البالغ وانما يخص الصبي بالذكر لاختلاف فيه (وقيل ان لم يكنه انتقال)
عن الماهلث في محله (ضمن) لانه اهلاكه عرفاً فان امكنه فتركه أو وضعه غير مسبعة فاتفق
ان سبعة اكله وكان بالغاً مدر قطعاً كالواقعة فتركه عصب جرحه حتى مات اما القتل
فيصنعه باليد مطلقاً وقول بعضهم ان استمرت إلى الافتراض تصور لا يدينهم لو كتبه وقيد
ووضع في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردي لانه احدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف
رحمه الله تعالى وقيل ان لم يكنه انتقال ضمن اذ هو مريض فينجز لعقبة لصغر او شحور
بالربط او نحو ولا قول الشيخ في شرح منتهى ولو ~~توقا~~ اي امكنه مع من الهرب
وكلاهما في مكثرف مقيد (ولو تبع سيف) ونحوه غير (ها) باربانه فرمى نفسه بغيره أو ناراً أو
من سطح) او عليه فانكسر بشقه ومات (فلا ضمان) عليه فيه لما بشرته اهلاك نفسه عدا
وقول بعضهم هنا فأشبهه ما لو اكره انسانا على أن يقتل نفسه فقتلها الا ضمان على المكره
تبع فيه الراعي هنا والمعبد كما ذكره ابن المقرئ تبعه الاصل في اوائل كتاب الجنائيات انه عليه
نصف الدية (ولو وقع) بشي مما ذكر (جاهلاً) به (اعمى او ظلمة) مثلاً أو تعمية بغير الجاهل
إلى السبع يضيئ (ضمنه) تابعه لانه لم يتصد اهلاك نفسه وقد الجاهل التابع إلى الهرب
المقتضى لاله لا تقتل عاقلة دية شبه العمد (وكذا لو انخفض به سقف) لم يرم نفسه عليه
(في هربه) انخفض السقف وقديله فذلك ضمنه تابعه (في الاصح) الماهر والثاني لا لعمد
شعوره بالمهلات (ولو سلم صبي) ولو هو اثنان وليه او اجني وما يحمله الزكوى من كونه
مشار كالا سباح غير صحيح اذ هو مباح ومسلمه متسبب (الى سباح ابعله) السباحة أي
العوم فقله بنفسه لا ياتيه او اخذ من غير ان يسأله احد كما لا يخفى فعليه أو علمه الولد

ولم يذكر الشارح محتمر زقوله غير واعله ضمان التابع مطلقاً لان فعل غير امين كالأهل فينسب وقوعه لتابع (قوله انه عليه) أي
المكره نصف الدية أي دية عمد (قوله وقد جهله) أي ضعف السقف (قوله من كونه) أي الاحنة

(قوله على عاقلته) أى عاقلة من ذكرهن السباح أو الولي فيها لوعلمه بنفسه (قوله نظير ما مر) أى من قوله اذ هو مباشر الخ (قوله ضمنه) أى يندب شبه العمد (قوله لا التزامه الحفظ) أى يتسله اياه (قوله مختار الخ) أى أن يختلف السباح والوارث في ذلك فالصديق السباح لان الاصل عدم الضمان (قوله لان عليه) أى البالغ (قوله أو بشارع ضيق) ماذا كره من التفتصيل في الشارع ما غوذه من قول المصنف الا في أو بطريق ضيق بضرب المارة الخ وكان وجه ذكر هذا التفتيه على انه من العدوان في الجلبه (قوله اذ لا أثر لاذنه) أى الامام (قوله لمصلحة نفسه) أى ولو اتفق ان غيره انتفع بها (قوله ما تاف به) معمول ليقول المتن ويضمن بمحض مباشر الخ (قوله ورضاء) أى المالك (قوله ولا يفتيده) أى الحافر (قوله بعد التردى) أى اقبل التردى فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظاهر ٧٨ وان لم يكن اذن عده اذ نافذ اذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان

بنفسه (ففرق وجبت دية) دية شبه عد على عاقلته لتقصير ما بهما حتى غرق مع كون الماعن شأنه الا لاثوبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليس من شأنه الا لاثوبه الا اقرب ان الولي اذا سلمه ولو لغبر مصلحة لا تكون عاقلته طريقا في ضمان نظير ما مر في الاجنبى ولواصره السباح بدخول الماء فدخل مختارا فغرق ضمنه ايضا كما قاله العراقيون لا التزامه الحفظ فان رفع يده مختارا من تحته وان كان بالغاً وهو لا يحسد من السباحة فغرق ضمنه بالتقود كما قاله الباقي لأن الذي اغرقه وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقا الا في رفع يده من تحته كما قرأناه لان عليه ان يحيط بنفسه (ويضمن بمحض بترعدوان) كان حفر في ملك غيره بلا اذن أو بشارع ضيق وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اذ لا أثر لاذنه فيما يضر وان نظرق فيه الزركشي أو واسع لمصلحة نفسه وليا اذنه الامام ما تاف به من مال عليه وسر على عاقلته كما في سائر المسائل الا تمة لئلا كان أو نهارا التعتدي ورضاء باستبقاها أو منعه من طعمه أو لمسكه تلك البقعة المحذورة في المالك اذ لا يضمنه الضمان ولا يفتيده نصديق المالك في الاذن بعد التردى بل لا يدين مئة فلو تعدى بدخوله ملك غيره وقع في بئر حفر عدوانا فلا ضمان على الحافر في وجه الوجهين كما قاله الباقي وغيره تعدى الواقع فيما بالدخول فان اذن له المالك في الدخول وعرفه بالبرق فلا ضمان والا ضمن الحافر في وجه الوجهين خلافا للباقي نعم لو تعدى الواقع فيه اهدر عليه يحمل قول الانوار لو كان اسلا أو أعمى وجب على عاقلة الحافر وان كان نهارا أو بصير فلا ضمان ويضمن القن ذلك في رقبته فان عتق فن حين عتقه على عاقلته ولو عرض للواقع به امر حق فلم يؤثر فيه الوقوع شيئا فلا ضمان على الحافر لانه قطع سببه (لا محصورة) (في ملكه) وما استحق منفعته بوقف أو وصية وان لم تكن مؤبدة فيما يظهر كما هو مقتضى كلامهم لصديق استحقاقه للمنفعة وان تعدى بالحفر لاستعده المالك غيره فيما لم يؤذن له فيه لان الانتفاع

عن الحافر لتقدير انه حفر بلا اذن ما تقر من انه لا يفتيده نصديق المالك في الاذن بعد التردى اهل وجهه ان الحفر في ملك الغير الاصل فيه التعدي وهو يقتضى ضمان الحافر وقول المالك كنت اذنت بسقطه واسقاط الحق باخبار واحد غير صحيح ولا نظرا الى ان الاصل عدم الضمان وبرائة الذمة (قوله بدخوله ملك غيره) اشارة الى تقيد ضمان الحافر عدوانا بما اذا لم يتعد الواقع بدخوله (قوله وعليه يحمل قول الانوار) أى حيث قال يضمن المالك (قوله فلا ضمان) أى حيث تعمد الوقوع (قوله فن حين عتقه) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته سم على حج وكتب فن حين عتقه الخ هذا قد يشكل بما يأتي في الميزاب من انه لو كانت عاقلته يوم التاف

غيرها يوم الوضع او البناء اختص الضمان به وذلك لان مجرد لزوم الضمان لعاقلة القن كحدوث العاقلة لا يشل وقت التلف ورتبة القن كالعاقلة الموجد وقت البناء والوضع ثم رأيت في فصل العاقلة من كلام الشارح ما يصحح بان الضمان لما تاف به عدته في ماله لا على عاقلته فلينأمل الجمع بين كلاميه (قوله ولو عرض للواقع به امر حق) كنية منه شبهة او حجر وقع عليه مثلا ووافق نفسه من امر عرض له فيها ولو بواسطة ضيقها (قوله لا محصورة) أى لا يترجح مفعلة الخ (قوله وما استحق منفعته) مفهومه ان المستعير يضمن ما تاف بالحفر فيما استعاره (قوله وان لم تكن) أى الوصية (قوله كما هو مقتضى كلامهم) على اعدام الضمان (قوله لاستعماله) على التعدي (قوله لان الانتفاع) على اقله لاستعماله

(قوله لا يشترط الحفر) أي وان توقف تمام الانتفاع عليه (قوله وكذا يقال في الإجارة) أي من أنه لو حفر بئر فيها ستاجره
 لا يضمن ما تلف به وان تعدى بالحفر (قوله البئر جبار) وفي نسخة جرحها جبارا والجبار بالضم والتخفيف الهدر الذي لا يطلب فيه
 ولا قود ولا دابة وأصله ان العرب تسمي السيل جبارا لهذا المعنى وفي الحديث البئر جبار والمعدن جبار يعني ان نزول انسان في
 بئر او معدن يحفره بكرة فلهذا نسب فيه عدد ٥٠ ترتيب المطالع للقبوحي وأهل الحديث ورد على سبب يتهمهم - هذا المعنى والأفلا
 دلالة للحديث عليه نعم رواية البئر جرحها جبارا قد يشبهه كان يقال جرحها أي ٧٩ ما يولد من الضرر الحاصل بها (قوله
 بجمل التعدي) وهو ما حفره زيادة

لا يشترط الحفر وكذا يقال في الإجارة (وموات) لذلك اوارتفاق بل او عينا فها يظهر
 لا يتفاد منه به لانه جائز كالحفر في ملكه وعليه جلا حديث مسلم البئر جبار ولو تعدى
 بحفره في ملكه لسكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع عمل التعدي كما قاله
 البلقيني ولو حفر بئر ملكه المرهون المقبوض أو المستأجر فغير متعد كما أطلقه ايضا
 التعدي هنا ليس لذات الحفر بل لتفحص المرهون نعم لو حفر بالحرم بئر في ملكه أو في
 موات ضمن ما وقع به من الصلح ولو حفر بئر قرية العوق متعدا فاعدها غيره تعالى
 الضمان به بالصلحية كالجرعات (ولو حفر بئر هليلج) بكسر الهمزة (بئر) أو كان به بئر لم
 يتعد حفرها (ودعا رجلا) أو صبيعا أو امرأة إلى دراهم فدخل باختياره وكان الغالب
 انه غير عليها (فستط) فيها جارا لاهل الخوطة او غطية لها فلهذا (فألا ظهر ضمانه) أي
 مديته شبه العمل لا يكون غيره ولم يتعدوا والاهل لا ينسبهم فلهذا فاعدا وقول البايني
 انه يضمن غير المميز بالقود كما ذكره بحول على ما إذا كان الوقوع به ملكا غالبا وعلم
 بفحوا الطامة وان المارح من حيث يقع به غالبا فان لم يدعه هدر مطلقا وكذا ان دعاه واعلم
 به وان كانت غطاة وتخرج بالبئر فتعوك بعقور بدهلج فلا يضمن من دعاه فالتعلقه لان
 افتراسه عن اختياره ولا يمكن اجتماعه بظهوره والثاني لا ضمان فيه لان المدعو غير ملجأ
 (أو) حفر بئر (على غيره أو) في (مشتري) يته وبتن غيره (بلاذن) من المالك في الحفر
 (فضمون) ذلك الحفر فلهذا وعلى عاقبته بدل ما تلف من قيمة أو دية شبه عدد وهذا وان علم
 عما قبله فقد ذكره للإيضاح على ان التنصيص بين الأذن وعدمه لم يعلم صريحها الا من هذه
 فانه فع القول بانه لأحاجه لذكره أصلا وقوله مشتري أي فيه لان الفعل إذا كان لازما
 لا يكون اسم مفعوله الأموصلا بحرف جر وأغرف أو مصدر ثم يتوسع بحذف الجار نصير
 الضمير متصلا فيستتر (أو) حفر (بئر) يضر المارة فكذا هو مضمون وان أذن
 فيه الامام لتعديدها (أو) حفر بئر يق (لا يضر) المارة لاسمها أو لا تغرق البئر من الجادة
 (واذن) له (الامام) في الحفر (فلا ضمان) عليه ولا على عاقبته للتأنيب وان كان الحفر
 لمصلحة نفسه (والا) بان لم يأذن له الامام ونفى فبضرادة فان حفر لمصلحة الضمان عليه أو
 على عاقبته لفتاياه على الامام (او مصلحة عامة) عطف على لمصلحة قال القول بانه موقوف

على قول المعتاد (قوله نعم لو حفر)
 اسند في العلى عموم قوله لاني
 ملكه فان في الضمان فيه شامل
 للأدنى وغيره (قوله فاعدها) أي
 تعمقه فدخل في الأهل وان
 قل بالذمة للتعقيب الاول (قوله
 أو كان به بئر لم يتعد الخ) أي فان
 تعدى فالضمان عليه دون المالك
 كما تقدم (قوله وكذا ان دعاه
 وأعلمه) ولو اخلف مالك الدار
 والمستحق فقال المستحق لم تعاله
 وقال المالك اعلمته فإلى يظهر
 تعدد المستحق لان الأصل عدم
 الاعلام ولا يقال والأصل براءة
 الذمة لان القول أمأ ولا فالاصل
 في البئر الخفورة في مثل هذا المحل
 الضمان والأصل عدم المسقط
 وأما ثانيا فلان الغالب ان احدا
 لا يصد اهلا لنفسه فإلا ظاهر انه
 لو اعلم لاحد تر من الوقوع فيها
 (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا
 من لم يدعه بالطريق الاولى (قوله
 وهذا وان علم الخ) هذا الاعتراض
 يتوجه أيضا على قوله أو بطريق

ضيق الخ ويجيب أيضا بانه مبني على التقسيم اه سم على ج (قوله يضر المارة) وليس بما يضر ما يرتب به العادة من حفر
 الشارع للأصلاح لان مثل هذا لا تعدى فيه اكونه من المصالح العامة (قوله لتعديهما) الحائر والامام (قوله فالضمان
 عليه) أي حيث كان السابق فيترس وعلى عاقبته حيث كان نفسا ولورقية لما يأتي من ان قيمة الرقيق على العاقلة (قوله
 أو مصلحة عامة) يؤخذ مما ذكر من التمسك ان ما يقع لاهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستعانة بها في المراضع التي =

سجرت عادتهم بالمرور فيها ولا انتفاع بها انه ان كان في محل ضيق يضر المارة ضعفت عاقلة الحافر ولو باذن الامام وان كان يعمل واسع لا يضرهم فان فعل المصلحة نفسه كسقي دوابه منها واذن له الامام فلا ضمان وان كان المصلحة نفسه ولم يباذن له الامام ضمن وان انتفع غيره بقية المراد بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان منتهى امتن المصلحة له استأجر الارض وله ولاية التصرف فيها (قوله ولم ينه الامام) افهم انه لو نهى الامام امتنع عليه الفعل وضمن وقوله كفاية له أى المصلحة (قوله تعالى الضمان به) أى الثالث ٨٠ (قوله ولم يباذن الامام ولم يضر) أى والحال (قوله ويجب) أى يتعين فرضه فيما لو حفر لمصلحة الخ (قوله ان يكون

على الضمير المحذور وهو سد وكثيره لا يستأجره ماء مطهر ولم ينه الامام كما تدل على ابي الذريح الرازي (فلا ضمان فيه) في الاظهر (بلجوازه) والثاني قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة وخص المأوردى ذلك بما اذا احكم رأيه فان لم يحكمه ما وقع كها متروحة ضمن مطلقا قال الزركشى وغيره وهو ظاهر ولو احكم رأيه بما يحسب ثم جاء ثالث وفتحه يتعلق الضمان به كالموطأ ما عدا آخره وحفرها وتقرر بالامام بعد الحفر بغير اذنه يرفع الضمان كتقرير مالك السابق ولحق العبادى والهروى القاضى بالامام حيث قال له الاذن في بناء مسجد واتخاذ سحاية بالعرى حيث لا تضر بالمسكون وما ينبغي ان يخص الامام بالظاهر بالطريق غيره (وسجد = طريق) ولو سجد بغير اذنه في شارع او وضع سحاية على باب داره لم يضرهم الهالك بهم وان لم يباذن الامام ولم يضر بالناس ويجب ان يكون فيما لو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين أو المصلين كما اقتضاه كلام البيهقي والمتولي وغيرهما فان فعل لمصلحة نفسه فعد وان أنذر بالناس وان أذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممنوع مطلقا فالتشبه بمن حيث الحلة نعم لو بنى مسجد في موات فيلحق به انسان لا يضمنه وان لم يباذن الامام قاله المأوردى ولا يضمن بتعليق فتسديد وفرش حصير أو حشيش ونصب عمد وبناء سقف وتطمين جدار في المسجد ولو بلا اذن من الامام ولو استأجره لآخر جدد اذنه وحفره ونقصه أو أنشأت عليه لم يضمن بوجه اعلم المستأجر انما انتم ارام لا يفيظنهم ولا لا تشبه بل انقص الاجير لعدم احتياطه لنفسه وان جهل انهم ارام (وما يؤخذ) من فعله في ملكه على العادة لا يضمنه بكرة سقطت وقد وضعت يمينه وطب كسره فظاهر بعضه فأتلف شيئا ودابة ربطها فوقع فرقته انسانا خارجا عنها خالف المادة كقوله من نارا وقد جاء عليه وقت هبوب الرياح لان هبت بعد الاية وان امكنه اطفائها فمزيل يزيل فيها يظنهم وان نارا في الاذرى أو جاوز في ايقادها ذلك توقي أرضه واسرف او كان بها شق وعلم به ولم يحط اسدهد أو من رشه للار بل لمصلحة نفسه طاقا أو لمصلحة عامة مع مجاوزة العادة ولم يتعمد المشى عليه مع علمه بغيره بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وان لم يباذن الامام فيه كما اقتضاه كلام الشيخ وغيره ما وان تسدد الزركشى عن الاصحاب

فيما لو حفر الخ) أى الحافر فمما ذكر (قوله ولا يضمن بتعليق فتسديد) أى ما لم ينه الامام أو من له ولاية المحل اخذنا من قوله السابق أو جمع ماء مطهر ولم ينه الامام (قوله ولو بلا اذن من الامام) أى لان ذلك لمصلحة المسجد والمصلين (قوله ولو استأجره الخ) أى اجارة صحبة أو فاسدة أو دعاء ليجدد أو يبنى له تبرعا بل لو اكرهه على العمل فيه فانها رت عليه لم يضمن لانه باكرهه له لم يدر تحت يده ولا أحدث فيه فلا (قوله وما يؤخذ من فعله في ملكه) أو خارجه (قوله وقت هبوب الرياح) ويشال بمثل هذا التفسير فيقال لو أوقد نارا في غيره لملكه لكن جعل جرت العادة بالانقاد فيه كما يقع في رباب الزراعات من انهم يوقدون نارا في غنطانهم لمصلحة تتعاقبهم جرت العادة بها وبذلك لذلك فهو ماذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر طبعا بشارع ضيق

(قوله وان امكنه اطفائها في مثل أى اذن من مريد الفعل (قوله في ايقادها ذلك) أى العادة (قوله انه أو كان يمشى) يخرج منه الماء (قوله أو من رشه للار بل لمصلحة نفسه) مطلقا وان لم يجاوز العادة أو الضمان المباشر للرش فاذا قال للشارش هذه الارض حمل على العادة تحميت جواز العادة يتعلق الضمان به فان امر صاحب الارض السقي بمجاوزة العادة في الرش يتعلق الضمان بالآمر وانظر لوجه الحال هل الزيادة على العادة تنشأ من السقاة أو من الآمر أو تنازعه والا فرب ان الضمان على السقاة لا الاصر اذا اصل عدم امره بالمجازة كالمواضع اصل الامر

(قوله كالحقر بالطريق) انظر قوله عن الزركشي كالحقر بالطريق وقوله ويشرق الخ المقتضى انه لا بد في الحقر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق اول مصلحة عامة فلا في الاظهر فلعلم هذا بالنسبة للفرق والشر لمصلحة نفسه اه سم على حج وفي الجمل المذكور ينظر لما مر في كلام الشارح من انه اذا قرر لمصلحة نفسه ضمن مطلقا فلا يتأتى الفرق بينه وبين الحقر وانما يمتد الفرق على كلامه اذا كان لمصلحة عامة وعلمه فهو مخالف لما تقدم (قوله ان قصده مصلحة عامة) أي وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهومه انه اذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمن والظاهر خلافه في الإطلاق لان هذا الفعل مأثور به فيصل فله على امتثال امر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة (قوله في شارع ضيق) أفهم انه لا ضمان للماتلف بتسكيره بشارع واسع لا تنافي فيه بفعله ما جرت به العادة (قوله أو من مشى أعمى بلا قائد) منه ومعه انه اذا كان يتأكد لا ضمان لكن نقبل عن الشيخ محمدان في ملتقى البحرين انه مع القائد بضمن ٨١

بالاولى ويؤيده ما في سم على من حج في اتلاف الدواب ان الاعى لو ركب دابة فالتفت شيئا ان الضمان عليه دون مسيرها وعبارته فرغ سئل شيخنا طاب رحمه الله عن اعى ركب دابة وقاده سليم فالتفت الدابة عينها فالضمان على أيهما فأجاب بما نصه الضمان على الراكب اعى أو غيره ثم قال وبضمان المذكور جزم مر اه (قوله لان الارتفاق بالشارع الخ) يؤخذ منه ان ما يتبع من ربط جرة وادلائها في هوا الشارع أو في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمته واضع الجسرة (قوله لو تنهى في الاحتياط) أي بالغ فيه (قوله فلو أرى اطارق القول بالضمان) أي بل أقول بعدم الضمان الا ان قصده يبرمه (قوله

انه لا يضمن انه كالحقر بالطريق ويشرق على الاول بدوام الحقر وتولد المشاسد منه فتوقف على انه بخلاف ما هنا ويؤخذ من قصده فيهم في الرش ان تحتمل اذى الطريق كجرح فيها ان قصده مصلحة عامة لم يضمن ما لو لم يمتد وهو ظاهر والالتفات للناس هذه السنة المتأكدة أو (من جناح) أي خشب خارج عن ملكه (الى شارع) وان اذن الامام فسقط واتلف شيئا أو من تسكير حطب في شارع ضيق أو من مشى أعمى بلا قائد أو من عين طير فيه وقد تجاوز العادة أو من وضع متاعه لعل باب طاقته على العادة (فيهمون) اي كنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب من ضمان الجميع بالخارج والنصف بالكل وان تجاوز اشراعه لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تنهى في الاحتياط فجرت حادثة لا تنويع أوضاعه فسقط بها وأتلف شيئا فلو أرى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر في الميزاب الحاجة هما غلب وأكثر فلا يمكن اهداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما شهد به ونحوه كالسقوط وهو خارج الى ملكه وان سبل ما يجتمع شارعا أو الى ماسية بحيث داره مستغنى ما يشرع اليه كاجمعه الاذرى فيه ما لا يولى لان غيره ومنه حكم غير نافذة ياذن جميع المالك والالذين (ويجمل) لاسم الاذرى في شوارعنا (اخراج الميازيب) العالية التي لا تضرب المارة (الى شارع) وان لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها (والقائمين بها همون في الجديد) وكذا ما يراه من سبل الماسر في الجناح وكما لو وضع ثوبا في الطريق ليطين به سطحه مثلا وقد خالف العادة فانه يضمن من يراقبه والتدبير لا ضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الاول الضرورة (فان كان بعضه) أي اذا كرم الميزاب والجناح (في الجدار فسقط الخارج) اوبعضه

١١ يه سا فلا يضمن ما شهد به (أي تلفها) (قوله وان سبل) غاية وقوله كاجمعه الاذرى فيه ما لا في قوله الى ملكه وقوله أو الى ماسية (قوله التي لا تضرب المارة) أي أمال التي تضرب فتح على كل من المسلم والذي (قوله الى شارع) قال في الروض وكذا يضمن المتوكل من جناح خارج الى درب مفسد أي ليس فيه نحو مسجد والا فكل شارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه قال في شرحه تعديه بخلافه بلا اذن اه سم على حج (قوله وان لم ياذن) أي ولم يسمه مأخذاً مما سبق في قول الشارح أو جمع ما مضى ولم يسمه الامام كما نقله عن أبي الشرح الزار (قوله وكذا بما يطر منها) مثله وأولى ما يطر من السكبان المتعلقة باجنحة البيوت في هوا الشارع كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله ليطين به سطحه مثلا) أي اوليجمعها ثم يشتهل الى المزبلة مثلا (قوله ومنع الاول الضرورة) وعلمه فالضمان على الاحرار لا على العبيد

(قوله فذلك الضمان على واضعه) أي أن وضعه المالك بنفسه وإن فعله بالآخر بالوضع (قوله وما لو كان كله) أي الميزاب وقوله فيه أي الجدار (قوله أو عكسه) أي الداخل وبعض الخارج وقد يشك كل تصويره اهـ سم على حج وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الخارج وكان الخارج ملته صفا مثلا بالجدار فانشرح وسقط بعضه مع جميع الداخل (قوله) أن أصاب بما كان في الجدار (الخ) أي فلو اختلف صاحب الجناح ومن تلف متاعه فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر صدق صاحب الجناح لأن الأصل عدم الضمان (قوله ولو نام) أي شخص ولو طفلا (قوله لم يضمن) أي أعذره وقوله ضمن أي بدية ٨٢ الخطأ (قوله ولو تلف ماؤه شيئا) أي ماء الميزاب (قوله ضمن أنه كان

بعضه في الجدار الخ) قد يتوقف فيه أن كان الماء يخرج من السطح وغيره من الميزاب إلى أن يصل إلى الطريق فإن جميع الماء يمر على الخارج إماما كان المراد أن الماء ينزل بعضه من الطريق داخل الميزاب وبعضه في خارجه فتصيف الضمان ظاهر ثم رأيت قوله لا أتقن أطلاق في الروضة الضمان بالميزاب الخ وهو صريح في التوقف المذكور (قوله) قال قيس التفتين أيضا مقتناه أنه يضمن النصف حيث جرى الماء على الداخل والخارج وفيه ما قدمناه (قوله وقاس ذلك أن ما ليس منسه) أي الميزاب الذي ليس الخ (قوله) لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب معقد أي فيضمن التالف بما نه سواء خرج من الميزاب عن ملكه شيء أم لا (قوله وبهذا الأخير) هو قوله لا سيما مع الخ (قوله كسره في ملكه حيث لا ضمان) مع أن كان

فالتلف شيئا فشكل الضمان) على واضعه أو عاقلة لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخروج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بان سهمه فيه فيضمن الكل ولو بسقوط بعضه وما لو كان كله ففيه فلا ضمان شيء منه كالجدار (وإن سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا كله أو باحد طرفيه (فتضمن في الأصح) ولو أن كسره في الهواء فتضمن وقد سقط كله ثم أصاب نظار أن أصاب بما كان في الجدار لم يضمن أو بالخارج ضمن الكل كما قاله البغوي في تعليقه ولو نام على طرف مسطحة فالتلف إلى الطريق على ما قاله الماوردي أن كان سقوطه بانتهار الحائط من تحته لم يضمن وإن كان لتلفه في فومه ضمن لأنه سقط بفعله ولو تلف ماؤه شيئا ضمن نصه أن كان بعضه في الجدار والباقى خارجه ولو انفصل ماؤه بالأرض ثم تلف به إنسان قال الغزالي فالتدليس التضمن أيضا وقاس ذلك أن ما ليس منه خارج لا ضمان فيه لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ويوجبانه لا يلزم من الانفصال في محل الماء جريانه في نفس الماء لتيز داخله وخارجه بخلاف الماء ويجرد مروره بغيره المضمون لا يقتضي سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعدد على المضمون وهو الخارج وبهذا الأخير يفرق بين ما تطاير من حطب كسره في ملكه على أنه يمكن جعل إطلاق الروضة على التضمين ولا يبرأ واضع ميزاب وجناح وباني جداره ما لا غيره ملكه بزه إلى ملكه نعم إن شاء ما لا ملك غيره عدوانا وباعه منه وسله لبرئ كاذر كره الزكشي وتبره والمراد بالواضع والباني المالك الآخر لا الصانع لأنه لا تنعم أن كانت عاقلة يوم التالف غيره يوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وإن بني جداره ما لا إلى شارع) أرض جداره وما لا غيره بغيره ومنه السكدة التي لا تنفذ كالحجر (فكجناح) فيضمن الكل أن حصل التلف بالمائل والنصف أن حصل بالكل ويؤخذ أنه لو شاء ما لا من أصله ضمن كل التالف طلقا وهو واضح وأولى ملكه أو موات فلا ضمان لثبوت التصرف له كيف شاء وما تنفعه الأذرع من أنه لو كان ملكه مستحق المنفعة لغيره بخلافه

تصرف في ملكه وقوله وسله أي عن الجميع (قوله بئر) أي دار لم تعرض للبئر فتمت به بدخوله في ملكه ضمن صار يستحق إقامه ولا يكف هدمه لئلا يفسد من إزالة ملكه عن ملكه (قوله والمراد بالواضع والباني المالك) ينطبق أن المراد بالمالك أعم من مالك العين والمنفعة حيث سأل له الخارج الميزاب (قوله اختص الضمان به) أي الآخر وظاهره أنه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة (قوله ضمن كل التالف مطلقا) أي مؤلف بأكمله أو بعضه (قوله من أنه لو كان ملكه) أي الذي أخرج إليه الميزاب مثلا وقوله مردود أي بأنه تصرف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به

(قوله وإصاحب المالك) وخرج بصاحب المالك إلخ كما فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع ينتهه اه سم على حج
أقول ومنه بالاولى عدم مطالبة إلخ كما من مال جداره إلى ملك غيره (قوله من مال جداره إلى ملكه) ظاهره وان أمره القاضي
برفعه بأن كان يراه (قوله فله طلب إذا اتها) أي قولهم يفعل فلصاحب الملك انتفضه ولا رجوع له بما عقرمه على انتفض ثم رأيت
الدميري صرح بذلك (قوله وعليه فينتج) أي على قوله وقيل إلخ * (فرع) * قال ع لواختل جداره فطلع السطح ودفق
لاصلاحه فسقط على إنسان قال البغوي ان سقط حال الدق فعلى عاقلة الدية اه سم على منتهج وقول سم حال الدق
أي اما بعد فان كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول خال به ضمن ٨٣ والأفلا (قوله ولو يراه مائداً) أي بخلاف

ماله يراه مستويا ثم مال فليس له
مطالبة كما تقدم بالهامش عن
سم (قوله فان لم يفعل) أي
الحاكم (قوله ولو طرح قمامات)
الظاهر ان مثل القمامات
ما يحصل في أيام المطر إذا حصل
الماء على بعض الابواب فضى إلى
محال آخر فيجرب فيه حكم
القمامات فيضمن المنجى من تلف
به حيث كان جاهلاً ولم يكن في
منعطف عن الشارع للتحاج
إليه المارة وقوله وقشور نحو
بطيخ بكسر الباء محلى (قوله ولو
تعد المشى عليها) محترز قوله
للجاهل بها فالقول انه لو تعدد
المشى إلخ مكان أولى وقوله
مستحقة أي للواضع (قوله
فالتصريح من المار بعد قوله عليه)
قصدته أنه لو تعدد البه اختاراً
بل لعرض زحمة الجأته إليه ضمن
وقصدته إطلاق قوله وأولاً ان
كانت في منعطف إلخ خلافه

ضمن لانه استعمل هو واستحقاق غيره مردود وواصل المالك مطالبة من مال جداره
إلى ملكه ينتهه واضلاحه كغصن شجرة انتشرت إلى الهواء ملكه فله طلب إذا اتها
لكن لا ضمان فيما تلف به (أو) بناء (مستويا يقال) إلى الماهر (وسط) وتلف شيئاً حال
سقوطه أو بعده (فلا ضمان) إذا ليل لم يحصل بفعله (وقيل ان أمكنه هدمه أو إصلاحه
ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وعليه فينتج عدم الفرق بين ان يطالب به لدمه
ورفعه أم لا (ولو سقط) ما به مستويا ومال (بأن طريقه ثمة شخص أو تلف) به (مال
فلا ضمان) وان أمره إلى الرفع (في الاصح) لان السقوط لم يحصل بفعله والثاني نعم
التقصيره بترك رفعه ماسقط وتكفي منه وقول الأذرى تبعاً لجمع أنه لو قصر في رفعه ضمن
لعدمه بالتأخير أي ضعيف ولو يراه مائداً إلخ الطريق أجبره إلخ كما على انتفضه فان لم
يفعل فله ما رين انتفضه كما قاله في الأنوار (ولو طرح قمامات) بضم القاف أي ككاسات
(وقشور) نحو (بطيخ) ورماد (بأن طريقه) أي شارع (فضمون) بالنسبة للجاهل بها (على
الاصح) لما مر في الجراح ولو تعدد المشى عليها قصد الاضرار فيه أم ان كانت في منعطف
عن الشارع لا يحتاج المار إليه إصلاحاً فلا ضمان بها لانه استيقام منفعة مستحقة كما قال
الأذرى انه متعين والغزى انه حق وكلام الأئمة لا يخالفه لان هذا وان فرض عدمه من
الشارع فالتقصير من المار بعدد وله البه فسقط ما للبعث في هذا والثاني لا ضمان بخريان
إعادة بالمسححة في طرح ما ذكره خروج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيه سواء طلقا
وبطرهما ما لو وقت نفسه ببيع أو نحوه فلا ضمان وان قصر في رفعه بعد ذلك أخذ
مما قدمناه وفي الاحكام ما يترك بمرض الجامع من نحو سدر يكون ضمان ما تفقد به على
واضعه في اليوم الاول وعلى الجاهل في الثاني لاعتماد نظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه
فقال ان نهي الجاهل عنه ضمن الواضع وكذا ان لم يأذن ولا نهي لكن جاوز في السب ككساره
العادة وهو أقرب (ولو تعاقب سبها لرفع في الاول) أي هو أو عاقله الضمان لانه انما

فراجع والظاهر عدم الضمان إطلاقاً لما عمل به من استيفائه منعة مستحقة له (فلا ضمان فيه ما طلقا) أي جاهلاً كان أو عالماً
وظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهره يمكن التحريم عنه كالكلب العقور (قوله وطرهما ولو وقت نفسه) وبصدق في ذلك
المالك ما لم يدل قرينة على خلافه (قوله أخذ ما قدمناه) أي في الجدار المتهم من قوله لان السقوط لم يحصل بفعله (قوله من
نحو سدر) ومنه الخامة (قوله ضمن الواضع) أي ولو في اليوم الثاني (قوله ولو تعاقب سبها لرفع) لعله أراد ان يسب ماله
مدخل لان المحضر شرط لا سب اصطلاحاً اه سم على منتهج (قوله هو) أي ان كان التالف مالا وقوله أو عاقله أي ان كان

التالف نفساً

(قوله فعثر) هو بفتح التاء وضمة هاء
ضميها لمبنا للفاعل كما هو ظاهر
(قوله ووضع آخر) أى ولو تعديا
كما يأتى وقوله فيها سكني أى وتردى
بهم شخص ومات وقوله فانه لاضمان
على أحد أى ويكون الواقع ههنا
(قوله غير ممول به) أى فلا ضمان
على واضع الحديدة وهذا هو المعتقد
(قوله الان تلقاه) أى فان تلقاه
فلا ضمان عليه فقط (قوله فهما
ضامان) أى على كل واحد منهما
نصف دية الآخر كما هو طرد من
(قوله بل لا تلاف المحذوب) أى
ويعلم ذلك بالقرينة فان لم تكن
قرينة واختلاف وارثاهما فينبغى
تصديق ورثة الجاذب لان الظاهر
من حالته انه قصد خلاص نفسه
وقوله بمثل ذلك أى الجذب (قوله
ولا يقبل قول كل) أى بان قالاه
قبل الموت (قوله فعثر به آخر فهلك)
قال البغوى ولو كان هو الواضع
للعبر اه سم على منج (قوله
لان اتقاه انما هو بفعله) فديخرج
ما لو تدرج الجراى محل ثم رجع
الى موضعه الاول وينبغى ان يقال
فيه ان كان رجوعه للمحل الاول
ناشئ من الدرجه كان دفعه الى
محل مرتفع فرجع منه فلا ضمان
على المدرج وان لم يكن ناشئ منه
كان رجوعه بعد استقراره الى المحل
الثانى بنصوره أو رجع فلا ضمان
على احد (قوله وماتا) أى العاثر
والمعثر به (قوله فالذهب اهدر
قاعدا ونائم) أى وواقب لغرض فاسد وكان الاول ذك

بنفسه أو بواسطة الثانى (بان حفر) واحد بفتح واو نا كفى المحررا ذغبر العدوان يعلم
بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل المحرر أو بعده (جرا) وضعه (عدونا) نعت مصدر
محذوف كاقترناه احوال بقاء يله بتعدى (فعثر به) بضم أوله (ووقع) العاثر (بها) فهلك
(فعلى الواضع) الذى هو السبب الاول اذا مراد به الملاقى للتلقي الاول لا المفعول الاول لان
التمعه هو الذى اوقعه فكان واضعه اخذته ورداء فيها أما اذا لم يكن الواضع اهلا
فسيأتى (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر آخر عدونا قبله أو بعده فعثر
شخص ووقع بها (فالتم قول تضمن الحافر) لانه المتعدى وفارق حصول الخبر على طرفها
بنصوب سبع أو سى أو سمل بان الواضع هنا أهل للضمان فى الجمله فاذا سقط عنه لانتفاء
تعديه تعين شريكه بخلاف السبيل ونحوه فانه غير أهل للضمان اصلا فسقط الضمان
بالكلية ولا ينافى كالهم المصنف ما لو حفر بتراب ملكه ووضع آخر فيها سكني فانه لاضمان على
أحدهما المالك نظاهروا اما الواضع فلان السقوط فى البئر هو المنقضى للسقوط على السكنى
فكان الحافر كالباشر والآخر كالمتسبب فلا حاجة الى الجواب بحمل ما هنا على تعدى
الواقع مجروره او كان الناصب غير متدغم قد تشكل مسئلة السبيل ونحوه بقول الماوردى
لو رزق بقله فى الارض فعثر به ما روى فقط على - مديدة منصوبه بفعله حق فاضمان على
واضع الحديدة واجيب بان هذا شاغ غير ممول به أو بان البقرة لما كانت بعيدة التأثير
فى القتل فزال اثرها بخلاف الجرا ولو كان يده سكنى نائى رجل جلا علم فاهلك ضمنه
الملقى لاصحاب السكنى لان تلقاهما ولو وقعنا على يده دفع احدهما صاحبه فلما هو
جذب معه الدافع فقط فماتا فان جذب طمع فى الخاص وكانت الحال توجب ذلك فهما
ضامان خلافا للصبرى وان جذبه لاذلك بل لا تلاف للمحذوب ولا طريق له الى خلاص
نفسه بمثل ذلك فكذلك كالتجار وماتا ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (ولو وضع جرا)
عدونا بطريق مثلا (و) وضع (آخر اه جرا) كذلك يجنبه (فعثر به ما اضمنا اثلاث)
وان تفاوت فعلهم نظرا الى رؤسهم كما لو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف
على الواحد ونصف على الآخر بنظر المعبرين لانهم المهلكان (ولو وضع جرا) عدونا
(فعثر به رجل مدرجه فعثر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) الذى هو العاثر الاول
لان اتقاه انما هو بفعله (ولو عثر) ماش بقاعدا ونائم أو واقب بطريق غير غرض فاسد
(وماتا) أحدهما فلا ضمان (يعنى على عاقلة المعثر به وعلى عاقلة العاثر ضمان المعثر به
لنقصيره وسواء البصير والاعمى (ان اتسع الطريق) بان لم تنضرب المارة بنحو النوم فيه
أو كان عوان لانه غير متعذر العاثر كان متمكنا من الاحتراز فهو القاتل لنفسه (والابان
ضاق الطريق) واتسع ووقف مثلا لغرض فاسد كما يجنبه الاذرى (فالذهب اهدر قاعد
ونائم) لان الطريق للطروق فهما المقصران بالنوم والنعوذ والمهلكان لنفسهما (لعاثر
بهما) بل عليهما أو على عاقلة ابده (وضمن واقف) لاحتمياج المار للوقوف كثيرا فهو

(قوله في متن الطريق) اى وسط الطريق (قوله يبحث لا ينسب الى تعدو ولا تقصير فلا) اى ويهدر الماشى (قوله لما لا ينزعه عنه) اى
بصان عنه كاعتكاف وضوءه (قوله وهدر) اى العاثر سواء كان أعى او بصيرا (قوله من دخله) اى دخل ملكه وقوله معتكفا
ينبغي ان يصدق في الاعتكاف لانه لا يعلم الامنة ويقوم وارثه مقامه ٨٥ (فصل في الاصطدام وضوءه) *

(قوله في الاصطدام) لا يقال هذا
ليس في ترجمة الباب لاننا نقول
هو من جهة موجبات الدية وقوله
وضوءه كبحر الخبيث (قوله
وما يد كرم ذلك) ككشرف
السقيفة على الفرق (قوله اى
كلامان) بان كانا اثنين عاقلين
سرين فسر به أخذ من كلام
المصنف الا في قوله وصبيان
الخ (قوله على ضبطها) اى الدابة
(قوله ومالو كان مضطرا) اى
وهو كذلك في الدلك (قوله
فخصفها مغلفة) اى بالتأليف
(قوله انهم لوضعت) ينبغي رجوع
هذا الاستدلال لكل من الفصد
وعده لكنه في الفصد شبهه عد
وفي غيره خطأ (قوله وعلى عاقلة
ديه) اى دية شبهه عد (قوله او قصد
احدهما) اى ويعلم ذلك بالتفريق
(قوله والصحيح ان على كل
كفارتين) اى سواء قصدا
الاصطدام أم لا وقوله ونجب
على قاتل نفسه من تة التعليل
(قوله بناء على مجزئ) قال المحلى
بعد ما ذكرنا قلنا لا كفارة على
قاتل نفسه فواحد على الاول
وضفها على الثاني (قوله والاخر
على كبش) اى والاخر على

من مرافق الطريق (لاعتاربه) اذ لا حركة منه فالحال حصل بحركة الماشى ومحل اعدار
القاعدة وضوءه كما قاله الاذرى اذا كان في متن الطريق وضوءه أمالو كان ينفذ وضوءه
بحيث لا ينسب الى تعدو ولا تقصير فلا وجود من الواقف فعل بان الخوف للماشى لما قرب
منه فأصابه في الخوفه ومات فأكشيتين اصطداما وسيأتي ولو عثر بجالس بسجدة لما لا ينزعه عنه
شبهه العاثر وهدر كالوجلس عليه فعهثر به من دخله بغير اذنه ونائم به معتكفا بالس وجالس
لما ينزعه عنه ونائم به معتكف كتما بطريق فمقتل فيه بين واسع وضيق والطريق الثاني
شهران كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار الماشى ورية والرابع عكسه

(فصل) في الاصطدام ونحوه بمجانوب الاشتراك في الضمان وما يد كرم ذلك *
اذا (اصطداما) اى كمالا ماشيان أو را بكأ متبلان او مديران او محتذان (بالقصد)
الضوطة فمات (فعل عاقله) كل نصف دية شقيقة (لوارث الاخر لان كلا منهما مالهان بقله
وبفعل صاحبه فهو رد ما قابل فعله وهو النصف كالوجرح نفسه وجرحه آخر فماتهما
وإنما كان الواجب شقيقة على العاقلة لانه خطأ محض وشمل كلامه مالو لم يقدر الراكب
على ضبطها ومالو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق ومالو كان مضطرا الى ركوبها
(وان قصدا) (فخصفها مغلفة) على عاقلة كل لانه شبه عد لا عدا عدم افضاء
الاصطدام لاله الا لا غلبه نعم لوضف أحد الماشيين بحيث يقطع بانه لا أثر لركبته مع حركة
الاخر هدر القوى وعلى عاقلة دية الضعيف نظير ما يأتي (أو) قصد (احدهما) فقط
الاصطدام (فلكل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغلفة وغيره نصفها شقيقة
(والصحيح ان على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه واخرى لقتل صاحبه لانها لا تتجزأ
وتجب على قاتل نفسه والثاني كفارة بناء على تجزئ (وان ماتا مع مراكوبيهما فكذلك)
الحكيم في الدية والكفارة (وفى) مال كل ان عاشا والا ففى (تركة كل) منهم ان كانا مملكين
للرا كبين نصف قيمتهما (الاخر) اى مراكوبه وان غلباها والباقي هدر لا اشتراكهما
في ائلاف الدابتين فوفى البديل عليهم ثم محمل ذلك كانه اذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة
بحيث يقطع بانه لا أثر لركبته مع قود الاخرى فان كانت كذلك لم يعلق بجر كتم احكم كغرز
البرة في جلدة العتب مع الجراحات العظيمة ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه سواء
أكان احد الرا كبين على قبيل والاخر على كبش لاننا لا نقطع بانه لا أثر لركبته الكبش
مع حركة القبيل فالمراد بذلك المبالغة في التمويه ومثل ذلك يأتي في الماشيين كما قاله ابن
الرفعة وغيره اما المملوك لغيرهما كالعذارين والمستأجرين فلا يدرمهم انى لان المعاد

نحو قبيل (قوله ومثل ذلك) هذا يغنى عنه قوله السابق نعم لوضف أحد الماشيين الخ اللهم الان يقال ان كلام الاصحاب مفروض
في الدابتين فنبه بقوله هنا ومثل ذلك على بيان ماخذ حكم الماشيين وقديسهم هذا قوله كاقاله ابن الرفعة (قوله اما المملوك)
اى المراكوب المملوك الخ وفى نسخ المملوك ومافى الاصل هو المناسب لقوله بعد المعار بن الخ

(قوله ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة الخ) أي يستقر ضمان النصف على كل منهما ولا يكون طريقا في ضمان الآخر على ما استقر به سم على منتهج فيما لو كانتا متاجرين وقد يشكك عليه ما يأتي في الملاحين حيث كان في السفينة مال لاجبي من تخيير المالك بين مطالبة كل بجمع ٨٦ ماله أو بصفه على ما يأتي فانه صريح في ان كلام الملاحين طريق في الضمان

ونحوه مضمون وكذلك المستأجر ونحوه اذا انقلبه ذوا اليد أو نوط له ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة من مال الاجبي ولو تجادبا حبلا لهما واغيرهما فانقطع وسطا وما ناعف على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهو رابقي فان قطعه غيرهما فماتا فديتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارحاه الآخر الحبل فنصف دية على عاقلة وان كان الحبل لأحدهما والا سخر ظالم هذا الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب لبقوم فأخذ غيره بثوبه لم تعد فقترق بقلعهما الزمة نصف قيمته وكذلك الوشي على نعل ماش فانقطع بقلعهما ما كيا أي (صديان أو مجنونان ككاملين) في تقصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مع عاقلة ان كان لهما نوع غييز لان الاصح ان مدهما حينئذ معد (وقيل ان اركبهما الولي) اغير ضرورة (تعاقبه) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجواز مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع ان اركبهما صلحتهما والا لا تمنع الاوليان من تعاطي مصالح المحجور عليهم نعم ان اركبهما يجز عن ضبطها عادة لكونهما اجورا وشرة أو لكونه ابن سنة مثلا فله وهو هنا ولي الحضانة الذي لا ولي المال على ما بينه البلقيني لكن قال الزكشي في شرح المنهاج يشبه انه من دلالة تأديته من اب وغيره حاض وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني وجه (ولو اركبهما اجنبي) بغير إذن الولي ولو صلحتهما (ضمنهما وادبتهما) لتعديتيه فيضمنهما عاقلة ويضمن هو دابتهما في ماله وسواء أتعمد الضبي في هذه الحالة ام لا وان قلنا عدمه عد خلافا لما قلناه في الروضة عن الوسيط وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان كان الصديان ممن يضبطان المركوب وهو كذلك وان اقتضى نص الام أنهم متاحين عند كلور بكا بأنفسهما وجزمه بالبقيني (أو اصطدم حاملا واستطنا) وماتتا فالدية كما سبق من ان على عاقلة كل نصف دية الاخرى (وعلى كل اربع كسائر على الصحيح) واحدة لأنفسهما واخرى لجنينهما واخرى لنفس الاخرى وجنينها الاشرأ كهـ ما في اهلالة أربعة أنفس والثاني كفارتان بناء على التجزى وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فثلاث على الوجه الاول وثلاثة اضاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرة جنينهما) لان الحاصل اذا جنت على نفسها فاجتضت لزمت عاقلة الغرة كما لو جنت على أخرى وانما لم يدر من الغرة شي لان الجنين اجنبي عنه ما ومن لم يولد له من الجنين من سمي ديهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لانه حقه الا اذا كان للجنين جذة لام وكانت قيمة كل غرة نصف غرة فكذا اذا ابدل بالزمة القداء الا بالاقول كيا أي قلها السدس

ومن ثم قال سم على منتهج بعد استقرابه ما هرا ان احتمال كون كل طريقا في الضمان هو ظاهر كلام الروض وشرحه في السبقتين الى آخر ما ذكره فليراجع (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) أي شبهه عمد وقوله فديتهما على عاقلة دية تشبهه عمد أيضا (قوله نصف دية) شبهه عمد (قوله وعلى عاقلة) أي الظالم وقوله نصف دية شبهه عمد (قوله وكذلك الوشي على نعل) ولو اختلفا في انه بقلعهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيجتم على تصديق الماشي لان الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف (قوله ككاملين) أي وان اركبهما الولي اغير ضرورة (قوله لكونهما اجورا) أي تغلب راكبهما وفي المختار رجل شرس سعى الخلق وعليه الفلجوح والشرسة متساويان او متقاربان (قوله فثلاثة) أي ولزمه كفارتان مر (قوله من اب وغيره) ومنه الام حيث فعالت ذلك لصلحته عند غيبة الولي والمعلم والتشبه (قوله والثاني وجه) أي قوله انه من له ولاية تأديته الخ وهو من كلام مر وقوله ولو اركبهما اجنبي أي ولو كان صيدا (قوله وهو كذلك) أي لتعديته باركبهما (قوله وان قلنا لا كفارة) وقد

على قاتل نفسه) ضعيف (قوله سقط عن كل منهما) أي السبطين (قوله لانه حقه) أي وهو لو وجب لوجب عليه والشخص لا يجيب على نفسه شي (قوله وكانت قيمة كل) أي من الجاريتين

(قوله فيتم لها السدس) أي فتأخذ نصفه من سيدتها ونصفه من سيد الآخر (قوله لا يقال عبارته توهم تعين وجوب فن نصفه) صوابه ان يقول بعد ما قلنا على كل واحد نصفه الخ وعبارة ع قيل هذه العبارة تقتضي انه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلو فرقنا التعيين أيضا (قوله ان تساوت الغرثان) أي بان اتفق دينهما (قوله لم يهدرا) أي فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وأرض جنتاه على الآخر ٨٧ ٨١ ج (قوله لزم الغاصب فداؤها)

أي باقل الامرين (قوله ما اذا اوصى) أي شخص وقوله او وقف وانظر مالو كان الواقف ميتا ولا تركه له سم على منهج اقول والظاهر انه هدر (قوله فقهه واضح) أي وذلك لان ما يخصه من الوصية او من ربيع الوقت ينزل منزلة رقبته فاشبه ما يخص به الغاصب (قوله ولورثته) أي الميرس (قوله والمسلحان) وقع السؤال في الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتبنيها ففسد برها ثم مات فهل الضمان على الرئيس وعلى الميرس وان كان جاهلا بذلك لانه المداشر فيه نظروا الجواب عنه بان الظاهر الثاني للعلل المذكورة ما لم يكن انحصار يقتضي طاعة آخره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس (قوله وهما الجريان) قال شيخنا في شرح الارشاد وظاهر تفسيرهم الملاح مجرى السفينة ان المراد بهن له دخل في سيرها سواء كان في مقدمتها او مؤخرها وان ما ذكر لا يختص برئيس الملاحين وهو متجه ٨١ سم على منهج (قوله مردود) أي فيتمن

وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيدتهما الرمن جنياتها فيتم لها السدس من ماله لا يقال عبارته توهم تعين وجوب فن نصفها وهذا ونصفه لهذا فلو قال نصف غرة هذا ونصفها لهذا لافاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا لانا نقول ان تساوت الغرثان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والاي صدق النصف - حقيقة الأعلى نصف من هـ وهذا ونصف من هذا فلا يلام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت قيمتهما ام لا وما لنا (فقدرا) لان جناية القن متعلقة برقبته وقد قامت نعم ان امتنع بهما كافي مستولدتين أو موقوفتين أو مذكورة عتقهما لم يهدرا لانهما حلت عند كاستمولدتين ولو كانا مضموريين لزم الغاصب فداؤها واستغنى الباقى أيضا ما اذا أرضى او وقف لأرض ما يجنيه العبدان قال فيصير السيد لكل عبد نصف قيمة عبده قال وهذا وان لم يهرضوا له فقهه واضح اما لو مات أحدهما فنصف قيمته في رقبته الحي وأصطدم عبدا وحرقات العبد نصف قيمته على عاقلة الحرو يهدرا الباقى أزمات الحر فنصف قيمته يتعلق برقبته العبد وان ما لنا فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر ويتعلق به نصف قيمة الحر ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوفيق بها (أو) اصطدم (سقيمتان) وغرقا (فكبدان ببيتين والملاحان) فيهما وهما الجريان لهما (كراميين) فيعاصر (ان كانتا) أي السقيمتان وما فيهما (اهما) فيهدر نصف بدل كل سقيمة ونصف ما فيهما ويلزم كلامهما ما لا آخر نصف بدل سقيمة ونصف ما فيهما فان ما ياب ذلك لزم كلامهما كقارنان ولزم عاقلة كل منهما نصف قيمة الآخر وما لا سقيمة البلقبي والزركشي من التشبيه المذكور من انفلو كان الملاحان صبيين وقامهما الأولى أو اجنبي فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السقيمة ليس بشرط ولان العبد من الصبيين هنا هو المهلك مردود اذا الضرر المرتب على غرق السفينة أشد من الضرر الحاصل من الركوب (فان كان فيهما مال اجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ضمانه) فان جلا انقضا او والافيهما وتعمدا الاصطدام بمهلك غاصبا اقتص منها مالوا احدا للفرعة وديان الباقي وضمن الاموال والكفارات بعدد من اهلكا من الاحرار والعبيد في مالهما ولا يهدر ما فيهما من مائتي ولو مات احدهما دون الآخر اقتص منه بناء على ايجاب القصاص على شريك جارج نفسه واما سقيمة ما فيهم لدر نصفهما ويلزم كلامهما نصف بدل مال الآخر ويقع التقاص فيما يشتر كان فيه ويعلم عما يأتي انه مخير بين اخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم

الولى (قوله اقتص منها الواحد بالقرعة) اهل محله اذا لم يعلم الاسبق موتا والاقتص له ولا حاجة للقرعة وعبارة شرح الروض فلو كان في كل سقيمة عشرة اقتص وماتوا معا وجهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلهما الواحد من عشرين بالقرعة تسع دنان ونصف ٨١ سم على منهج (قوله بناء على ايجاب القصاص) وهو الرابع

(قوله لكن لا قصاص) أي على الملاحين حين كانوا وعبدن وقوله فإن لم يقصروا وغلب الریح قال فشرخ الروض والقول قولهما بينهما معاندا للتأخر في انهما غالباً لان الاصل برامة ذمتها ٥١ سم على منهن وهو مساو لقول الشارح والقول قولهما الخ (قوله وينسب تصوير المسئلة الخ) ٨٨ معتد (قوله فاقتصاص) أي ان حصلت المكافأة (قوله ليضمن السكك) وانظر هل يشك ٥٥ ان الضمان

يرجع بنصفه على الآخر وبين اخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (وان كانت الاجنبى) وهما أجبران للمالك أو امينان له (لزم كلانصف قيمتهما) لان مال الاجنبى لا يهدرئ منه ولكل خطا ابيه ائمنه بالنك لتقصيره فدخلت سقيته وما فيها في ضمانه وقد شاركه في الاتلاف غيره فضمننا نصفين وللغارم الرجوع على صاحبه بحصة وان كان الملاحان عبدین تعلق الضمان برقةتهما فان وقع الاصطدام لاختيارهما وقصرا بان سيراهاما في ریح شديدة لا تسير السفن في مثلها أو لم يعد لهما من صوب الاصطدام مع امكانه أو لم يكمل لاعدتهما من الرجال والا لان فضعان ما هلك عليهما مالكن لاقتصاص فان لم يقصروا وغلب الریح فلا ضمان والقول قولهما بينهما مافي عدم تصرفهما وان تعد احداهما أو قصر فلهن حكمه وان كانت احدهما مربوطة فالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير المسئلة بمالوك كانت السفينة واقفة في نهر واسع فان اوقتها في نهر ضيق فصدمتا اخرى فهو كقعد في شارع ضيق فصدمة انسان لتفریطه ولو خرق سفينته عامدا اخر قائم لك غالباً فاقتصاص أو ابدية المغالطة على الخارق وخرقها الاصلاح شبهة عد فان اصاب غير موضع الاصلاح فخرق فخطا محض ولو ثقلت سفينته بتسعة اعدال فالتى فيها آخر عاشر اعداها اغرقها لم يضمن السكك ويضمن العشر على الاصح لا النصف (ولو انشرفت سفينته بها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاز) عند قومها الصائبان اشد الامر وقرب المأس ولم يقد الاثناء الاعلى ندورا وعند غلبة ظن التجانبان لم يخص من عدم الطرح النوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح بمعنى ما يصدق به الضرر في ظنة من السكك والمبعض كما اشارت اليه عبارة اصله (ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاة الراكب) أي انهما مع قوة الخوف لول بطرح وينبغي أي بالمالك فيما اذا تولى الاثناء بنفسه أو بغيره كالملاح باذنه العام له قال المبتقى بشرط اذن المالك في حالة الجواز دون الوجوب ولو كان المحبور لم يجز التأخر في محل الجواز ويجب في محل الوجوب ولو كان مرفوعا لم يجز تحجور عليه بناس أو لكتاب أو اعبدا أذن له عليه يدون لم يجز التساؤلا لاجتماع الغرما والراهن والمرتهن والسيد والمكاتب أو السيد والمأذون قال فنور أي الذى القاءه بعض امتعة محجورة ليس له باقها فقباس قول أبي عاصم العبادى فيما لو خاف الولى استسلام غايبه على المال له أن يؤذى شيئا فخصمه جوارزها ويجب التأخر وان لم يأت مالكة اذا خيف الهالك لسلامة حيوان محترم لا حرمي ومردوزان محصن والفق حيوان ولو محتمر لسلامة آدمى محترم ان لم يمكن في دفع الغرق غيره وان امكن لم يجز الاثناء قال الاذرى نعم لو كان هذا امري من الكفار وظاهر الامر ان المصلحة في قتلهم فيشبه ان يبدأ بالقائم قبل الامتعة وقبل

السكك فيما لو جوعه وبه جوع سابق علم به ٥٥ سم على منهن وقد يقال لاشكال لان طرود الجوع الثانى على الاول يعد نفسه مهلكا كن ضرب مريض في الزرع فان فعله يعد قاتلا ولا كذلك الجمل العائز فيه لا يعد مفرقا وحده بل الاغرق به مع بقية الاحمال (قوله طرح متاعها) أي ولو لمصطنا وكتب علم (قوله من السكك) وعليه فالإضافة في كلام المصنف له ههنا (قوله لرجاء نجاة الراكب) اقول وينبغي ان يقال بجمل ههنا التمهيل فيما لو طاع الصرص على سفينته وهو يقع كثيرا فتنبه له (قوله ويجب في محل الوجوب) أي مع الضمان (قوله جوارز) أي ولا ضمان عليه أي بل ينسب وجوبه ولا يتأنيبه التعبير بالجواز لانه جوارز بعد منع فصدق بالواجب (قوله ويجب التأخر) أي مع الضمان (قوله لسلامة حيوان محترم) أي ولو كلبا (قوله وفان محصن) وكتب عقور وتارك الصلاة بعد امر الامام وقاطع الطريق (قوله في قتلهم) أي اولم يظهر له شئ (قوله فيشبه ان يسد بابا قائم قبل

الحيوان

الامتعة) قال مر ويجب قتلهم قبل القاء الامتعة ان امكن ٥١ سم على منهن

(قوله وينبغي أي للمالك الخ عبارة ج وينبغي أي للمالك فيما اذا تولى الاثناء بنفسه او بغيره كالملاح باذنه العام له فاندفع مالم يلقيني هنا تقديم الاخف قيمة ان امكن ٥١)

(قوله وينبغي ان يراعى في الالقائه تقديم الاخس) اى يجب وقيد مزوج وبهر اعانة ما ذكره اذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاخس دون غيره فغاية الامر انه اتلف الاشراف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اهـ سم على منتهى (قوله لاجبيد) اى ولا كافر لم ولا جاهل لعالم متعبر وان انقروا ولا غير شريف اشريف ولا غير ملك ملك وان كان عادلا لاشتراك الجميع فى ان كذا آدمى محترم (قوله ويجرم القاء المال) اى فى البحر لغرض وعلية فما يقع الا من رعى الخبر فى البحر لطفاً بالماء والسم لم يجرم وان كان له قيمة لانه ٨٩ قرية ومثل ذلك ماورد مصدبة وان لم يكن صدقة فربما لانه غرض

الصالحون المحترمون وهو ظاهر وينبغي ان يراعى في الالقائه تقديم الاخس فالأخس قيمة من المتاع والحيوان ان امكن حفظ المال حسب الامكان لا عيب ولا حرار فان لم يلق من لزمه الالقائه حتى يصل الفرق وهلك شئ أو أثم ولا ضمان ويجرم القاء المال ولو ماله بالآخوف (فان طرح) ملاح وغيره (ملك غيره) ولو فى حالة الوجوب ولا ينافيه ما مر لان الانم وعدمه يتسامح فيه مما لا يتسامح فى الضمان لانه من خطاب الوضع (بلاذن) له فيه (شغفه) كاكل مضطرب طعام غيره بغير اذنه (والا) بان طرحه باذن مالكة المعتبر الاذن (فلا) يضمنه ولو تعاقب به حتى لغير كرتين اعتبر اذنه ايضا كما مر (ولو قال) غيره عند الاشراف على الفرق أو القرب منه (الى متاعك) فى البحر (وعلى ضمانه أو على ائضى من) له أو على ان اضمنه ونحو ذلك والقاء وتلف (نحن) المستدعى وان لم يصل له النجاة لانه القاس اغرض صحيح بعوض فلزمه كاعتق عبيدك بكذا أو طلق زوجتك بكذا أو طلق الاسير أو اعف عن فلان أو اطمه وعلى كذا فعلم انه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة بل السابقة فى بابه ثم ان معنى المتلس عوضا حالاً أو مؤجلاً لزمه والاضنة ولا بد كما قاله الباقي وان نظر فيه من ان يشير الى ما يليه او يكون معلوماً والا فلا يضمن الاما يليه بحضرته ويشترط استقراره فلورجع عنه قبل الالقائه لم يلزمه شئ ويضمن المستدعى المثل صورة كالتراض فى المثل والقيمة فى المتقوم كما جرى عليه جرح وان رجح الباقي تبعاً لظاهر كلامهم لزوم القيمة مطلقاً والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر اذ لا مقابل له بعده ولا لتجمل قيمته فى البحر كقيمته فى البر ولو قال لزيد انى متاع عمر وعلى ضمانه قلنا انه ضمنه الملقى لم يضمنه لان التلف الا ان يكون المأمور انجماً باعتد وجوب طاعة أمره فيضمن الا سراً لان ذلك آلهه ونقص لاعن الامام واقراءه عدم ملك المتلس الملقى فلولا نظره البحر فهو للملكه ويرد ما اخذ به عنه ابن ابي والافيد له وظاهر ان محله حدث لم تقتضه البحر والاضن المتلس تقتضه لتسببه فيه كما صرح به الاسنوى وغيره ولو قال انى متاعك وان اضمن له وركاب السفينة أو على انى اضمنه ناو ركابها وان اضمن له وهم ضامنون أو ناو ركابها ضامنون له كل من على الكال أو على انى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو ناو ركابها

الحيون المحترمون وهو ظاهر وينبغي ان يراعى في الالقائه تقديم الاخس فالأخس قيمة من المتاع والحيوان ان امكن حفظ المال حسب الامكان لا عيب ولا حرار فان لم يلق من لزمه الالقائه حتى يصل الفرق وهلك شئ أو أثم ولا ضمان ويجرم القاء المال ولو ماله بالآخوف (فان طرح) ملاح وغيره (ملك غيره) ولو فى حالة الوجوب ولا ينافيه ما مر لان الانم وعدمه يتسامح فيه مما لا يتسامح فى الضمان لانه من خطاب الوضع (بلاذن) له فيه (شغفه) كاكل مضطرب طعام غيره بغير اذنه (والا) بان طرحه باذن مالكة المعتبر الاذن (فلا) يضمنه ولو تعاقب به حتى لغير كرتين اعتبر اذنه ايضا كما مر (ولو قال) غيره عند الاشراف على الفرق أو القرب منه (الى متاعك) فى البحر (وعلى ضمانه أو على ائضى من) له أو على ان اضمنه ونحو ذلك والقاء وتلف (نحن) المستدعى وان لم يصل له النجاة لانه القاس اغرض صحيح بعوض فلزمه كاعتق عبيدك بكذا أو طلق زوجتك بكذا أو طلق الاسير أو اعف عن فلان أو اطمه وعلى كذا فعلم انه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة بل السابقة فى بابه ثم ان معنى المتلس عوضا حالاً أو مؤجلاً لزمه والاضنة ولا بد كما قاله الباقي وان نظر فيه من ان يشير الى ما يليه او يكون معلوماً والا فلا يضمن الاما يليه بحضرته ويشترط استقراره فلورجع عنه قبل الالقائه لم يلزمه شئ ويضمن المستدعى المثل صورة كالتراض فى المثل والقيمة فى المتقوم كما جرى عليه جرح وان رجح الباقي تبعاً لظاهر كلامهم لزوم القيمة مطلقاً والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر اذ لا مقابل له بعده ولا لتجمل قيمته فى البحر كقيمته فى البر ولو قال لزيد انى متاع عمر وعلى ضمانه قلنا انه ضمنه الملقى لم يضمنه لان التلف الا ان يكون المأمور انجماً باعتد وجوب طاعة أمره فيضمن الا سراً لان ذلك آلهه ونقص لاعن الامام واقراءه عدم ملك المتلس الملقى فلولا نظره البحر فهو للملكه ويرد ما اخذ به عنه ابن ابي والافيد له وظاهر ان محله حدث لم تقتضه البحر والاضن المتلس تقتضه لتسببه فيه كما صرح به الاسنوى وغيره ولو قال انى متاعك وان اضمن له وركاب السفينة أو على انى اضمنه ناو ركابها وان اضمن له وهم ضامنون أو ناو ركابها ضامنون له كل من على الكال أو على انى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو ناو ركابها

ذلك المثل الذى وقع فيه اشراف السفينة كما لو فرض انه لو طوف به على ركاب السفينة بلغ من النك كذا (قوله ولو قال لزيد انى متاع عمر) هذه خارجة بقوله متاع وعليه فلو قال وخرج بمتاعك ما لو قال انى متاع عمر ولكن اولى (قوله ضمنه الملقى) لا القائل (قوله لتسببه فيه) اى فى النقص (قوله ولا بد من ان يلقى المتاع) تنصت الى الاشارة الى هذا الشرط بقوله قلنا انه (قوله فلا ضمان على المتلس) ويضمنه الملقى (قول المحشى قوله ولا بد من ان يلقى المتاع) ايسر فى نسخ الشرح التى يابى كذا القول بعد اهـ

ضامنون له لزمه قسطه وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوا لزمهم وان
انكروا وصدقوا وان صدقه بعضهم فكلل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان رضاهم
لم يلزمهم وان رضوا وان اناوهم ضمانا وضمت عنهم باذنه لزمه الجميع فان انكروا الاذن
صدقوا ولا يرجع عليهم اواناوهم ضامنون واخصه من مالهم اومن الى لزمه الجميع
اواناوهم ضامنون ثم باشر الاقضاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في وجه الوجهين
(ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه او على الضامن (فلا) يضمه
(على المذهب) لعدم الالتزام وفي وجهه من الطريق الثاني فيه الضمان كقوله ادبني
فاذا فانه يرجع عليه في الاصح وقرئ الاول بان اداه الدين ينقعه قطعاً والانشاء هنا قد
لا ينقعه (وانما) ضمن ملتصق بخوف غرق) فلو قال حالة الامن القه وعلى ضمانه لم يضمه
اذا لغرض ويجهل ان خوف قاصد نحو القتل اذا غلب كخوف الغرق (ولم) يختص نفع
الاقضاء بالمالي (بان) اختص بالمال من اوجبه او هما واحدهما والمالي او يعم الجميع
بخلاف ما اذا اخص بالمالك فقط بان اشرقت سفينته بماتعاه على الغرق فقال له من
بالسط او سفينته اخرى الق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمه لانه وقع لخط نفسه فكيف
يستحق به عوضاً (ولو عا) حرجي (في حق) بفتح الميم والجمع في الاشهر يذكروا ويؤثروا وهو
فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل احداً مناه) وهم عشرة
مثلاً (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية الخطا لانه مات
بشعله وفعلهم خطا فسط ما يقابل فعله ولو تعدد اصابته بأمر متعوه وقصدوه
بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمداً في مالهم ولا قدولانهم شر كما تحطى قاله الباقي
(او) قتل (غيرهم) ولم يصدروه خطأ) قتلهم لعدم قصدهم له نفسه دية مخففة على العاقلة
(او قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح ان غلبت الاصابة) منهم بجذفهم قصدهم
معنا باقتل غالباً فان غلب عدمها واستوى الامر ان تشبه عمداً الثاني شبهه عمداً لانه
لا يتحقق قصد معين بالمتحقيق ورد بعينه ثم الضمان يختص بمن مد الحمال ورمى الحجر
لما شرتمهم دون واضعه ومساك الخشب اذا دخل لهم في الرمي اصله وبوخذه منه انه
لو كان لهم دخل فيه ضمنوا ايضا وهو ظاهر

• (فصل) • في العاقلة وكيفية تأجيل ماله وهو عاقلة اعقلهم الا بالبقاء دار
المستحق ويقال لهما من عن الحائى العقل اى الدية ويقال لهما من عنده والعقل المنع
ومنه سعى العقل لعقل لهما من الفوا حس (دية الخطا وشبهه العمدة) ان الجاني او الاعلى
الادح ثم تحمله (العاقلة) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني ولما
روى ان امرأتين اقتلتا لحذفت احدهما الاخرى بجحرف قتلها وما في بطنها فقتل صلى
الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد او امه وقضى بدية المرأة على عاقلتها الى الثالثة وقتلها
شبهه عمداً فثبت ذلك في الخطا اولى والمعنى فيه ان القبائل في الجاهلية كانوا يقومون

(قوله لزمه قسطه) اى لانه جعل
الضمان مشتركا بينه وبين غيره
بلا اذن من الغير فلزمه ما لزمه
دون غيره وفيما قبلها جعل نفسه
ضامنا للجميع فتعلق به والى
مانسبه لغيره (قوله وان قال
انشأت عنهم الضمان رضاهم)
اى رضاهم الذى علمه منهم
بخلاف ما لو قال باذنه لم كما يأتى
(قوله اذا غلب) اى القتل (قوله
بفتح الميم والجمع في الاشهر)
ومقابل الاشهر كسر الميم خطيب
• (فصل في العاقلة وكيفية
تأجيل ماله) •

(قوله وكيفية تأجيل ماله)
أى وما يذهب ذلك لحكم من مات
في اثنا سنة (قوله ثم تحمله)
العاقلة) اى حيث ثبت القتل
بالبيئة او باقرار الجاني وصدفته
العاقلة للمالياتى (قوله لحذفت
احدهما) اسمها ام عطية
وقيل ام عطية واسم الاخرى
المنزوعة ما يملكه امر

(قوله لا يتضرر ربنا هو معذور فيه) هو واضح بالنسبة للخطا اما في شبه العمد فله لانه قد يحتاج الضرب بما لا يقتل غالبا فهو معذور فيه ايضا في الجملة (قوله وهم عصيته) اي وقت الجناية وعليه فلو سرى الجرح الى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غيرها يوم السرية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع (قوله الذين يرونه بنسب او ولا) قد يقال فضمة قوله الا ثم معق الخ تزل اولاء اه سم على ج (اقول) ويجواب بان ذلك كرهنا بان العاقلة بانهم مطلق العصية ثم يبين ترتيبهم بعد بقوله يقدّم الخ (قوله وتضرب على الغائب) اي حيث ثبتت الجناية بالنسبة واصدقت العاقلة ومنهم الغائب فاولم به لم حال الغائب من تصديق ولا تكذيب وقت ما يخصه الى حضوره (قوله قد دخل القاسق) ٩١ أي بقوله ولو بالقوة (قوله لم يكنه من ازالة مانعه) قد يقال المرتد

ممكن كذلك اه سم على ج (اقول) وقد يقال خافه امر آخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين (قوله من حين القتل) متعلق بقوله ان تكون سالحة (قوله وجبت الدية في ماله) أي الجاني لاقتناء الاهلية قبل الاصابة (قوله واصابه السهم ثم مات ضمن) اي الجاني من القتل والذي اعدم صلاحية عاقلته ما لولاية النكاح وقت الفعل (قوله فيلزمه) اي السيد (قوله الاقل من ارش جرحه) سكت عما لو تساوى بالعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما اه سم على ج (قوله وان مات) اي الشخص (قوله وقد ادرت بعد جرحه) اي وقد ادرت الجراح كما صرح به ج وهو المناسب لقوله عاقلة المسلمين

بضره الجاني منهم ويمنعون أو يسيء الدم اخذ حقه ثم فأبدل الشرع تلك الضرر بديل المال وخص تحمّلهم بانطوا وشبه النعم لانهم بما يكثر لاسيما في متعاطي الاسلحة خسفت اعائته لئلا يتضرر ربنا هو معذور فيه واجت الدية عليهم رفقا ليقيم ولو أقر بأحدهما فكذبته عاقلة وحلفوا على في العلم الزمته وحده وهذا وان قدّمه لم يكن ذلك رطوبة لقوله (وهم عصيته) الذين يرونه بنسب أو ولا اذا كانوا ذكورا مكلفين بشر وطههم الا ثمة فلا شيء على غيره ولا ولو وسرين وتضرب على الغائب حصة حيث كان اهلا فاذا حضر اخذت منه وشروط فعل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح أي ولو بالقوة قد دخل القاسق لم يكنه من ازالة مانعه حال من حين الفعل الى القوت فلو تخللت ردة أو اسلام بين الرمي والاصابة وجبت الدية في ماله ولو حرقن أو ذبحن أو عذبن أو أقرن أو صابه السهم صديقا فعتق أو عتق ابوه وأخوه ولو أقرن أو ذبحن أو عذبن أو أقرن أو صابه السهم ثم مات ضمن في ماله وان جرح قتل رجلا خطأ فاعتقه مسببه فهو اختيار للنداء فيلزمه ان مات الاقل من ارش جرحه وقيمته وعلى العتيق باقي الدية وان مات بجرحه خطأ وقد ادرت بعد جرحه فالأقل من ارش الجرح والدية على عاقلة المسلمين والباقي في ماله وان تخللت الردة من الجراح بين اسلامه وقبل موت الجرح فعلى عاقلة ارش الجرح والزائد عليه في ماله كما جرى عليه التوفى وغيره وهو المعتقد (الا الاصل) للجاني وان علا (والإعراف) له وان سفل لانهم ابعاضه فاعطوا حكمه وصح انه صلى الله عليه وسلم برأ زوج القتالة وولدها وان برأ الوالد (وقيل بعقل ابن هو ابن ابن عمها) وبعقها كما يلي نكاحها ورد بان النبوة مانعة هنالماتة قرر انه بعضه والممانع لاثرا لوجود المتنتضيه معه ثم غير مقتضية فاذا وجد مقتض آخر اثر (ويقدم الاقرب) منهم على الابد في التحمل كالارث وولاية النكاح فيمنظر في الاقرب بين آخر الحول (فان وفورا به اقلته او اكثرتهم قد التوان (يقى منه) (نقن يليه) اي الاقرب يوزع عليه ذلك الباقي

عاقلة (اي الجراح (قوله وان تخللت الردة من الجراح) يعني باث جنى وهو مسلم ثم ادرت ثم أسلم قبل موت الجرح فعلى عاقلة الخ (قوله والزائد عليه) اي لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة ذارعة للتحمل ومقابل المعتد ان على عاقلة جميع الدية باعتبار اباها طرفين اه سم على ج وكتب ايضا حفظه الله قوله والزائد عليه يقيد ان الارش اقل من الدية والام يكن ثم زاد وجهه فلهذا مساو به لما قبلها في وجوب الاقل (قوله فاعطوا حكمه) انه لا دية عليه كان الجاني كذلك وان لم يقتلوا حيث تعذر بيت المال ولا عاقلة للجاني مع تقويلهم معتلهم واعطاهم حكمه لما ياتي له بعد من قوله ولا يعمل اصله ولا فرعه لانه الاصل في الإيجاب

(قوله فبأوجب بحفانيته) أي زمن الردة (قوله أوشبهه غدي في ماله) أي وما زاد عليه هو النقيض (قوله أخذ من ذوى الارحام) أي لانهم وارثون حينئذ (قوله ولا يحمل اصله) علم اعدام الوجوب على بعض الجاني ٩٣ المذكور في قوله لا بهضه (قوله وقد علم عا

مر) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالمة لولاية النكاح الخ (قوله لزوم موالى الام ارض الجرح) أي فقط (قوله فان بقي شئ فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني ١٥ وقوله لوجود جهة الولاء الخ بقيد ان وجود ذلك الجهة مانع من التعلق بيت المال وان لم يلزمها التحمل لانقضاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعصر تحمل بيت المال فيه يكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعاً من تحمل بيت المال واعساره غير مانع من انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحصر ١٥ سم على حج (قوله لا انتقال للولاة عنهم) أي موالى الام (قوله فبات انشاء الحول سقط) أي الاجل (قوله والباقي آخر السنة) أي وهو السدس (قوله لا يوضع يده عليه خطأ) معمول انفسه وقوله لا يوضع يده عليه احترازه بمال يوضع يده عليه ثم تلف في يده او اثلثه فالتفتان عليه لا على عاقله (قوله زادت) أي القيمة (قوله ولو قتل رجلين) أي مثلاً (قوله لكل نفس ثلاث) أي من السنين ثم ما يؤخذ الخ أي فيؤخذ في آخر كل سنة من الست ثلث دية (قوله يؤجل عليه) الاولى عليها

لان ماله ينتقل لبيت المال فيا لارثا والمتردد لا عاقلة له فواجب بحفانيته خطأ أوشبهه عمد في ماله ولو قتل لقط خطأ أوشبهه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدت ولم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم ردّها اليه (فان فقد بيت المال بان تعذر اخذ الكل او البعض منه اعدام وجود شئ) او منع متوليه ذلك ظاهراً كما صرح به بالقبضين او كان ثم مصرف اهم (فكله) أي المال الواجب بالحنانية وكذا بعضه ان لم تقف العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الاظهر) بناء على ما صرحنا ان لم يكن له ان كان تعذر ذلك اعدام انتظام بيت المال أخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر ولا يحمل اصله ولا فروعاً لانه الاصل في الايجاب بخلافهما والتماني المنع بناء على ان الواجب ابتداء على العاقلة وقد علم مما صرح انه لو جرح ابن عتيقة وأبوه قن آخر خطأ فعقّب أبوه وانجبر ولا يؤمر بالدية ثم مات الجريح بالسر اية لزوم موالى الام ارض الجرح لان الولاء حين الجرح اهم فان بقي شئ فعلى الجاني دون موالى امة لا انتقال للولاة عنهم قبل وجوبه وهو موالى ابيه لبقائه به به على الانجبار وبيت المال لوجود جهة الولاء بكل حال (وتؤجل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) باسلام وذ كورة بعد الحربة (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لانها مواساة متعلق بالحول فسكرت بسكره كالزكاة فلفاضا معصلي الله عليه وسلم والاصح ان المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا يبدل نفس مختمة فدية المرقاة الذي لا تمك في ثلاث كإلاني واذا وجبت على الجاني مؤجلة فبات انشاء الحول سقط واخذ من تركه لانه واجب عليه اصالة وانما لم تؤخذ من تركه من فوات من العاقلة لانها مواساة (و) تؤجل عليه سنة دية (ذمي) أو مجوسى أو معاهد أو مؤمن (سنة) لانها اقل وأقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخنى مسلم (سنتين في) السنة (الاولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (وتحتمل العاقلة العبد) أي قيمته اذا اختلف لا يوضع يده عليه خطأ أوشبهه عمد واراد به ما يشمل الامة (في الاظهر) لانها بدل النفس والثاني هي في مال الجاني حالة كبسديل البهية وعلى الاول (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثلث اخذ في سنة أيضاً (وقيل) تجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت ولو قتل رجلين مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب دية مع اختلاف المستحق (وقيل) تجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحد فعل عاقلة كل ثلث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين نظراً لاتحاد المستحق وقيل في سنة (والاطراف) والمعاني والاروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلث دية) فان كانت نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها

(قوله بجزق اوبسراية) كان ينبغي ان يقول مثلاً او غيره اذا السراية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره كضرب ورم البدن وادى الموت اه سم على ج (قوله والكف من سقوطها كما اختاره الامام) قضية انه لا يعتبر اول السراية الى الكف (قوله اوبيهض سنة) الماء بمعنى في (قوله لان قرينة السباق دالة عليه) أى وما ذل عليه دليل دلالة ظاهرة بكون كلفه لفظ (قوله والاقران معق بهضه يعقل عنه) ٩٤ يعنى حيث لم تكن له عصابة من النسب والا فهى مقدمة على المعق اه وفي كلام

سم على منهج بعد كلام ذكره ورأيت في بعض الكتب من نصه حرو نصفه رقيق اذا جنى خطأ فنصف الميتة على عاقلة اه وهى صريحة فيما قلناه (قوله وامرأه فوختي) اى لا يعقلان (قوله زادت مدة عهده) خرج به فالوساوت فلا (قوله ولم ينقطع) أى امانه (قوله وعكسه في الاظهر) وصورته ان يتزوج نصراني يهودية او عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغه اليهودية والاخر النصرانية (قوله ومن ثم اخص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه سم على ج (قوله باختلاف الدار) مكانه لان الفرض ان الذى في دارنا دون الحربى اذا لو كان الذى في دار الحرب أيضاً لم يعقل احدهما عن الآخر بالاولى مما لو كان الذميان بدار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الآخر سم على ج وكتب ايضا فيه انه قد تتعد الداربان بعدد لقوم في دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى لو كان الذميان في دار الحرب

ففى الاول ثلث وفى الثانية ثلث وفى الثالثة نصف سدس وديتين فى ست سنين (وقيل) نجيب (كاهما فى سنة) بالغة ما بلغت لان الميت بدل نفس أو ربع دية فى سنة قطعاً (واجل) واجب (النفس من) وقت (الزحوق) لها بجزق اوبسراية جرح لانه مال يحل بانتضاء الاجل فكان ابتداء اجبه له من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجنابة) لان الوجوب يتعلق بهم اوان كان لا يطالب بيدها الا بعد الاندمال ومحل ذلك ان لم تسر اعضاؤه والا كان قطعاً اصبه فبسرته لكنه مشافاً لاجل ارش الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما وجزم به فى الحاوى الصغير والناظر ورجمه المقتضى (ومن مات) من العاقلة بعد سنة وهو موسر أو متوسط استقر عليه واجبه او اخذ من تركته مقدماً على الوسايا او الارث أو (بعض سنة سقط) واجبه او واجب ما بعده اعانه الماهر أو مائة كالزكاة وبه فارت الجزية لانما الجرة لا يقال حذف فاعل سقط رأساً لان قرينة السباق دالة عليه انه يصح كونه ضمير من ومعنى سقوطه عدم حسابه فيمن وجبت عليهم (ولا يعقل فقير) ولو كسب بالانه مواساة وهو غير أهل لها (ورقيق) لان غير المكاتب لا مال له والمكاتب ليس أهلاً للمواساة والبعض كالرقيق كما قاله الملقنى والاقران ان معق بعضه يعقل عنه وامرأة وخنى كما علم من قوله المار وهم عصابة نعم ان تين ذكورة الخنى غرم للمعق حصته التى اداها غيره ولو قبل رجوع غيره على المستحق فيما يظهر (وصبي ومجنون) ولو قطع الجنون وان قل لا تنقضاء النصرية بهما مجال بخلاف زمن لبقاء رأيه وقوله واعلم انه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والحريية فى التحمل من الله لالهضى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذمى (يهودى) او معاهد او مؤمن زادت مدة عهده على أجل الميتة ولم ينقطع قبل مضى الاجل نعم يكفي فى تحمل كل حول على انقراضه زيادته مدة العهد عليه (عن) ذمى (نصراني) او معاهد او مؤمن (وعكسه فى الاظهر) كالارث ومن ثم اخص ذلك كما قاله الاذرى بما اذا كانوا في دارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا لعله ل عن نحو ذمى وعكسه لا تنقطع النصرية بينهما باختلاف الدار ولان التعزيم قضى والحربى لا يضمن ما يتلقه بفسه ولان لا يضمن ما يتلقه قريبه بالاولى والثانى نظرى انقطع الموالاتية بينهما (وعلى النفسى) من العاقلة (نصف دينار) أى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما وجب فى الزكاة ومراعاة العمل

فانه لا يعقل احدهما عن الآخر كما صرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرحى مواساة على الغالب (قوله نصف دينار) والدينار يساوى الا بالنقصة المتعامل بها نحو سبعين نقصة أو أكثر وفى زاد سعره او نقص اعتد طاله وقت الاخذ منه وان صار يساوى ما تقي نصف فأكثر

(قوله فالخاقه باحدهما تشرط) اي تساهل (قوله او افراط) اي يحاوز في الحد (قوله على قدر واجب سنة) متعلق بزيادة (قوله) فاضلا عن حاجته (صرح في انه لا بد في الغنى ان يكون مال الكا زيادة على كفايته العمر ٩٥ الغالب عشرين دينار او في المتوسط

او اساسة مثلها) (و المتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف فالخاقه باحدهما تشرط او افراط والناقص عن الربع تافه ولازم بقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفي مقدار احدهما اذ الواجب الا بال حيث وجدت حالة الاداء الواجب كل تحجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما لو جدي صرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوفى القرب على قدر واجب سنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف او الربع وضابط الغنى هنا كما في الزكاة ما جزم به في الحاوي الصغير وجرى عليه الشيخ في منجه وهو من مائة آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينار او المتوسط من مائة آخرها فاضلا عن حاجته دون العشرين و فوق ربع دينار (كل سنة من الثلاث) لانها مواساة تتعلق بالحول فكرر بتكرره ولم يتجاوز الثلاث للنص كما مر بجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أي النصف والربع (واجب الثلاث) فيؤدي الغنى آخر كل سنة سداسا والمتوسط نصف سدس (وبعتبران) أي الغنى والتوسط (آخر الحول) كالزكاة فاعسر آخره لا شيء عليه وان كان اوله او بعده غنيا وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيره ما من الشروط لا يعتبر بها آخره وهو كذلك فالكاثر والفقير والسبي والمجنون اول الاجل لا شيء عليهم مطلقا وان كملوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا العسر بعدم اهليتهم للنصرة ابتداء فلم تكلفهم بها في الانشاء بخلافه (ومن اعسرفيه) أي آخر الحول (سقط) عنه واجب ذلك الحول وان ابسر بعده ولو طرأ اجنونا انشاء حول سقط واجبه فقط وكذا الرقبان حارب ذى ثم استرق

* (فصل في جنابة الرقيق) * (مال جنابة العبد) أي الرقيق خطأ كانت أو شبهه عمد او عدا وعنى على مال وان فدى من جنابات سابقة (تعلق برقبته) اجماعا ولانه العذل اذا لا يمكن الزامه لبيده لانه اضرا به مع رايته ولان يقال يقاته في ذمته الى عمته لانه نفوت لاختتمان أو نال الحرا الى مجهول وفيه ضرر ظاهر وفارق معاملة غيره له برضاه بذمته فالتعلق بالرقبة طريق وسط في رعاية الجانيين فان حصلت البراءة عن بعض الزاوجب انقل منه بقسطه ويقارف المرحون بان الرابح جبر على نفسه فيه ويخالف ما ذكره الزاوجب جنابة الهمية لان جنابة العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره ولذلك لزمه القصاص اذا اوجبه الجنابة بخلاف الهمية ومن ثم لو كان القن غير محيز او اجمع ما يعتد وجوب طاعة أمره لم يزد ذلك الا حرم سيدا او اجنبيا كما مر له بالسرقه حيث يقطع الا حرم ايضا بخلاف أمر السيدا وغيره للمعرفه فانه لا يمنع التعلق برقبته لانه المباشر ولو لم يأمر غير المباشر احد تعلق برقبته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار نعم ان اقر الرقيق بالجنابة ولم يصدق سيده تعلق واجبه بذمته كما مر في الاقرار او اطلع سيده على لقطه في يده

* (فصل) * في جنابة الرقيق (مال جنابة العبد) أي الرقيق خطأ كانت أو شبهه عمد او عدا وعنى على مال وان فدى من جنابات سابقة (تعلق برقبته) اجماعا ولانه العذل اذا لا يمكن الزامه لبيده لانه اضرا به مع رايته ولان يقال يقاته في ذمته الى عمته لانه نفوت لاختتمان أو نال الحرا الى مجهول وفيه ضرر ظاهر وفارق معاملة غيره له برضاه بذمته فالتعلق بالرقبة طريق وسط في رعاية الجانيين فان حصلت البراءة عن بعض الزاوجب انقل منه بقسطه ويقارف المرحون بان الرابح جبر على نفسه فيه ويخالف ما ذكره الزاوجب جنابة الهمية لان جنابة العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره ولذلك لزمه القصاص اذا اوجبه الجنابة بخلاف الهمية ومن ثم لو كان القن غير محيز او اجمع ما يعتد وجوب طاعة أمره لم يزد ذلك الا حرم سيدا او اجنبيا كما مر له بالسرقه حيث يقطع الا حرم ايضا بخلاف أمر السيدا وغيره للمعرفه فانه لا يمنع التعلق برقبته لانه المباشر ولو لم يأمر غير المباشر احد تعلق برقبته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار نعم ان اقر الرقيق بالجنابة ولم يصدق سيده تعلق واجبه بذمته كما مر في الاقرار او اطلع سيده على لقطه في يده

(قوله او اطلع سيده على لقطه في يده) ينبئ ان لا يكون حكم اللقطه مال او ادعاه انسان ودية وتلقاها فلا تتعلق بسائر اموال =

* (فصل في جنابة الرقيق) *

(قوله او عدا وعنى على مال) اي او عدا الاقصاص فيه او اتلافها لمسا لي غير سيدة (قوله وان فدى من جنابات سابقة) هذه الغاية تعلم من قول المصنف بعد ولوفداه ثم جنى الخ (قوله في رعاية الجانيين) أي السدد والمستحق (قوله الواجب بجنابة الهمية) أي حيث لا يتعلق برقبته الهمية بل يجب على مالكها بالغاي ما بلغ وكلما لك كل من كانت في يده (قوله اذا اوجبه الجنابة) اي بان وجدت المكافاة والجنابة عدا عدوان (قوله لانه المباشر) أي وله اختيار (قوله تعلق واجبه بذمته) ع قال الامام وبطالع بجميع الارش وقيل اقل الامر من اه سم على منج وقول سم وبطالع بجميع الارش أي بعد اذ افق والفساد

السيد أيضاً لان صاحب الوديعة مقصر بوضعها عنده بخلاف صاحب اللقطة تأمل ا هـ سم على منهج (قوله وبسائر اموال السيد) انظر هل يتعلق بصفة السيد ا هـ سم على منهج اقول الظاهر نعم لعل المراد ان المال انما يتعلق بصفة السيد وقولهم وبسائر اموال السيد المراد منه ما ذكرناه . وكتب أيضاً حفظه الله تعالى أى انه يلزم باطلاصها منها لالانه يتعلق بها كاتعلق بحال المقتبس (قوله ولسيده هـ) ٩٦ ع في تعلق القاضى ان الذى ذكره من صور الفقه انه يباع منه في كل سنة بقدر

ثلث الجناية في الخطأ وتكون
الدية فيه مؤجلة في ثلاث سنين
في رقبته اه سم على منج
واظهارهم من اطلاق المصنف
خلافه وانه يباع حالا ويؤديه
أنهم لم يفرقوا بين العمد وغيره
على انه قد يقال في ذلك تقويت
لبعض قيمته (قوله ويقصر)
أى البائع (قوله وانما اعتبرت
قيمه الخ) معتمد (قوله وقال
الزركشى انه) أى الجمل (قوله نعم
ان صنع من يده) يتأمل موقع
هذا الاستدلال فانه ان كان على
قوله اولاد الجناية لم يظهر وان
كان على قوله يوم القدر فهو عين
الجمل السابق (قوله ولا يتعلق
مال الجناية) مستأنف (قوله اما
واقربها) أى الجناية محتمر قوله
ولا مانع (قوله فانه وان تعلق الخ)
الفاجع بحسب اللام (قوله والى
بالذمة) معتمد (قوله لكن
اختلفت جهة التعلق) أى
قال السيد لصديقه على
تعلقه بالرقبة وألف العمد
لانكار السيد لها واعتراف
الفرقها (قوله ولو حث ثلثا قال

(القدام) * (فائدة) * قال الوزير الغزي يقال فدى اذا دفع مالا واخذ رجلا وفدى اذا دفع رجلا ولا وفى اذا دفع رجلا ولا وفى وجوبا مالا وفادى اذا دفع رجلا واخذ رجلا اهـ ميم على منتهى (قوله وابعاه بعد اختصار القدام) أى على المروج (قوله وارقله فداءه وجوبا) ولو قتل الجاني قتلا وجب قودا فاقص سدنة لزمه الفداء قاله البغوي قال صاحب العباب وفيه نظير يعنى ان العبد الذى تعلق برقبته ماله اذا قتله عليه ثمة عدا وانا تعلق القصاص برقبته فاذا قتله السدنة لزمه الفداء لانه فوت محل تعلق

الجنى عليه وقوله وفيه نظرين سم على منهم وبه بقوله وهو مخالف للنظر من المهرن قال في المنهج في الرهن فلو وجب
 قصاص اقتصر الراهن وفات الرهن اه وقد يقر بيان حق المتر من متعلق بالذمة أضافه من بعد فوات الرهن بخلاف حق
 الجنى عليه وصاحب العباب نقل لزوم القصد المتقدم عن البغوى وانظر ٩٧ فيه فلتأمل اه (قوله لتخوفا لاسه) اى

السيد (قوله ويسع في الجنابة)
 مفهومه انه لا يفسخ العتق
 ويوجبه بشدة تشوف الشارع
 اليه (قوله الا اذا طلب منه ابيع
 فغعه) أى فلو ادعى المستحق
 منعه وانكر السيد صدق السيد
 بيمينه لان الاصل عدم المنع وعدم
 طلب المستحق البيع (قوله وقوله)
 اى الزر كشي وقوله ولو اختار
 الفداء بالقول دون أى وبحصل
 بالقول دون الخ اذا وطأ الامة
 ايس اختيارا (قوله كوطأ)
 مثال للفعل (قوله واقتل لم يرجع)
 أى السيد عن اختيار الفداء
 (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله
 لزمه أى الفداء وقوله واقنع
 رجوعه أى بان يفسخ العقد
 ويسله ابيع (قوله فرع) ولومات
 الواقت قبل الفداء وتلك
 فتبيل يلزم الوارث فداؤه وتردد
 فيه صاحب العباب ثم قال وعلى
 المتع هل الغرم فى كسبه او بيت
 المال كعمره من لعاقله
 وجهان اه (قوله وكذا يمتنع)
 أى الرجوع (قوله لو كان البيع
 بتأخر) أى لعدم من يرغب فى
 شرائه (قوله فاذا مات) أى
 العبد وقوله بل بذمته أى السيد
 وقوله ومثلها أى ام الولد (قوله)

وجوب لانه فوت محل التعلق فان تعذر الفداء لتخوفا لاسه او غيبته او صبره على الحبس
 فسخ البيع ويسع في الجنابة وفداؤه هنا (بالاقل) من قيمته والارض جزما تجذر البيع
 (وقيل) يجرى هنا أيضا (القولان) السابقان (ولو هرب) العبد الجانى (او مات) قبل
 اختيار سيده الفداء (برئ سيده) من علقته لقوات الرقبة (الا اذا طلب) منه ابيع
 (فغعه) لتعديه بالمنع وبغير ذلك تخذوا الفداء بخلاف ما لو لم يطلب منه او طلب فلم يمنه
 فانه لا يلزمه وان محله وقد رعله فيما يظهر خلافا للزركشى وقوله لانه يلزمه تسليحه يرد
 بمنع ذلك ما لم يكن تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا غير مختص به اذ كل من علم بيلزمه
 فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول دون الفعل كوطأ الامة (فالاصح ان لما رجوع
 وتسليحه) ابيع اذا اختاره مجرد وعدا يلزم ولم يحصل ما من يمينه ومن ثم لومات واقتل
 لم يرجع جزما وكذا لو قصت قيمته بعد اختياره ما لم يفرغ الفداء ولو باعه باذن المستحق
 بشرط الفداء لزمه ولم تمتع رجوعه وكذا يمتنع لو كان البيع متأخرا بغير الجنى عليه
 كما قاله البلقينى والثاني يلزمه الفداء (ويفسد أم ولده) وجوبا وان ماتت عقب الجنابة
 لزمه بيعها بالابلاذ كما قولها بخلاف موت العبد لتعلق الارش برقبته فاذا ماتت بلا تضرع
 فلا ارش وفداؤه ومن ثم تعلق الجنابة بذمته خلافا للزركشى بل بذمته كما جزمه الشيخ
 لانه المانع لبيعها ومثلها فى ذلك الموقوف والمندور عتقه ومرا نحو الابلاذ بعد الجنابة
 انما يفسد من المورس دون العسر (بالاقل) من قيمتها يوم جنائهم الا يوم احبالها اعتبارا
 بوقت لزوم فداها ووقت الحاجة اليه بها المنوع بالاحبال وشمل كلام الروضة كاصلها
 الامة التى استولدها سيدها بعد الجنابة وهو ظاهر (وقيل) فيما راى القولان) السابقان
 فى التنبيلوا زيهما فى صور ومن ثم لو جاز لكونه استولدها مروهة وهو مفسر لم يجب
 فداؤها بل يقدم حق الجنى عليه على حق المتر من كما قاله البلقينى (وجنائتها كواحدة
 فى الاظهر) فليزله للجمع فداها واجدان احباله اختلف ولم يوجده الامرة واحدة
 كما لجنى عبيد مجنائات ثم قلها واعقته والثاني يقدمها فى كل جنابة بالاقل من قيمتها
 وارش تلك الجنابة ولو استغرق الارش القيمة شارك كل ذى جنابة بتحدث منها من جنبت
 عليه قلها فلو كانت قيمتها القاولا وجفت جنائين وارش كل منهما ألف (ككل منهما
 خمسة مائة فان كان الاولى من الاف استرد منه الثاني نصفه وارش الثانية خمسة مائة
 استرد منه ثلثه وارش الثانية ألف والاولى خمسة مائة استرد منه ثلثها ومن السيد خمسة مائة
 تمام القيمة لصير مع ثلثا الالف ومع الاول ثلثه وحل الجنابة غير المستولدة للسيد
 لا لتعلقه بالارض سواء كان موجودا يوم الجنابة ام حدث بعدها فلتابع حتى تضع

والمندور عتقه اه ح (قوله ومن ارش نحو الابلاذ) كالوقوف (قوله)
 لكونه استولدها) أى وهو مبرك كما (قوله لا يتعلق به) أى الخ

(قوله فان لم يفدها) أي بعد الوضع (قوله وأخذ السيد حصته) أي وهي ما يقابل الولد (قوله والجنى عليه حصته) وهي ما يقابل الام * (فصل في الغرة) * (قوله ولولم تكن أمه معصومة) كان ارتدت وهي حامل أو وطئ مسلم خربة شبهة (قوله أو ضد كل) افادان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوي نصف غرة الذية وفي الكافر ثلث غرة المسلم على ما يأتي (قوله وأصلها بياض) أي فوق الدرهم (قوله وأخذ بعضهم) هو عمرو بن العلاء ١٠٠ عيرة (قوله بما يؤثر) أي بشئ يؤثر الخ (قوله أو لتجوبع اثرا جهاضها) أي ولو تجوبع بها نفسها أو كانت في صوم واجب وقوله بقول خير بن أي رجلين عدلين فلولم يوجدا أو وجدوا واختلافنا في عدم الضمان ٩٨ - لان الأصل براءة الذمة فلا يكتفى بأخبار النساء ولا غير العدل (قوله لا لمحو طامة)

محسنة قوله بما يؤثر (قوله على ما قاله جع) توجه به لعله متعلقا بالجنانية وهو مردود وعليه فالعقد ما قدمه من انه يشترط في الجنانية على امه ان تكون حية سواء انفصل بعد ذلك في حياتها أو بعد موتها وان أحتمل موته بموتها بالجنانية (قوله فاجهض ميتا) أي ألقته يقال اجهض الناقة الفت ولها ١٥ فأورس (قوله عدمه) بدل من قوله ما رجحه أو خبر عن قوله المعتمد وقوله ما رجحه نعت للمعتمد (قوله وبفرضها) أي الحماية وقوله قضى في الجنين في الاستدلال به نظر لما تقر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دعوا الاستدلال بجديت قضى بالشفعة للبار على ثبوتها للبار غير الشرط بان لا عموم له ١٥ سم على حج وقد يجاب بان الاستدلال به بناء على ما نهى الله تعالى منه صلى الله

وان لم يفدها بعامها وأخذ السيد حصته والجنى عليه حصته اما اذا لم يتفد بالادها لاعتباره كرهونه فدها في كل جنابة بالاقول * (فصل في الغرة) * (في الجنين) الحر المعصوم عند الجنابة ولولم تكن أمه معصومة عندها ذكرا كان أو أنثى أو نام الحلق أو مسلم أو كافر ولكن الحمل مستترا والاجتهاد الاستتار ٣ ومنه سمي الجن بذلك (غرة) اجامعا وهي الخمار وأصلها بياض في وجهه القرس وأخذ بعضهم منها اشتراط البياض في الرقب الا في وهو شاذ وانما يجب (ان انفصل ميتا بجنانية) على أمه اذا كانت حية بما يؤثر فيه عادة ولو تمديد أو طلب ذى شوكة لها ألين عندها كما هو أو تجوبع اثرا جهاضها بقول خير بن لا لمحو طامة خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلق بانفصال الجنابة على ما قاله جع من انه لو ضرب ميتة فاجهض ميتا زمته غرة لكن المعتمد ما رجحه الملقني وغيره وادعى الماوردي فيه الاجماع عدمه لان الأصل عدم الحياة وبفرضها فافظا هو موته يوم وانما يختلف الغرة بذكوره وانثى لاطلاق خبره على الله عليه وسلم قضى في الجنين غرة وعدم انضباطه فهو كالابن في المصاهرة قدره الشارع بصاع لذلك وخروج بتقييم الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرة حامل من حربي أو مرتدة جانت برك في حال ردتها فاستتم اجهضت أو على أمه الحامل من غيره فعمقت ثم اجهضت والحمل ملكة فلا تشي فيه لاهداره وجعل بعض الشروح ذلك قيد الام غير صحيح لانه لا يوجب على حرة أو مرتدة أو قنة جنينها مسلم في الاولين واغير في الاخير فلا تشي فيه وليس كذلك العصمة فلا نظر لاهدارها (وكذا ان ظهر) بالجنابة على أمه في حياتها أو موتها على ما مر (بلا انفصال) مكان نرب بطنها فخرج رأسه ومات ولم يتصل (في الاصح) لتحقيق وجوده ولو خرج رأسه نصاب خراخر رقبته قبل انفصال القتل به ليقن استقر ارجحانه والثاني يعتبر فيه الانفصال (والا) أي وان لم يتصل ولا ظهر بعضه بالجنابة على أمه (فلا) غرة وان زالت حركة البطن

عليه وسلم كان قال ذلك جواب سؤال فهم منه التعميم فليس الاستدلال بمجرد الحديث بل به على الوجه وكبرها الذي فهمه الراوي للعديد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله في حال ردتها) من مرتدة (قوله فاستتم اجهضت) أي والجنابة عليها حال الردة كما هو الفرض وكل جرح أوله غير مقصود لا يقتل مضمونا بتغير الحال في الانتهاء (قوله والحمل ملكة) أي السيد (قوله وجعل بعض الشروح ذلك) أي العصمة عند الخ (قوله في الاولين) هو أقوله حرة أو مرتدة (قوله وأغير في الاخرة) هي قوله أوقنة جنينها مسلم (قوله قتل به) ظاهره ولو دون سنة أشهر لكن قد ينافه قوله لم يقن استقر ارجحانه وكذا أقوله لا تشي قتلها وقد انفصل بالجنابة بقتل به الخ فان مفهومه ان من قتلها وقد انفصل بالجنابة لا يقتل به وانفصاله في هذه الجنابة فليما مل ٣ (قول الشارح ومنه سمي الجن بذلك) هكذا في النسخ التي يابى من عبارة الحقبة ومنه الجن سمي جنينا وبها يستقيم الكلام

(قوله وبقي زمانا بالالم) أي تقضى العادة بان موته بعدد ليس بسبب الجنابة (قوله أي تم خروجه) أخرج ما للموات حين خرج رأسه فقطصا لودام المقات اه سم على جوفه أيضا ما نصه وفي العباب ولو شربم أخرج رأسه وصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة وبعده فالدية اه وقد يقال هل أوجب الدية حيث تحققت جنابته ٩٩ وان لم تقصص له خصوصا ولم يشترطوا

استسقاء حياته اذا انفصل كما ذكره الشارح حيث قال ان انفصل وظهرت حياته تم مات وجبت الدية وان كان انفصاله لدون ستة أشهر وقطع بعدم حياته اه ذوا وينظر الفرق بين الموات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين الموات اخرج رأسه ثم صاح فخر آخر قبله حيث وجبت عليه القصاص مع كون جنابته قبل انفصاله ولعله ان الجنابة لما وقعت على ما تحققت حياته بالصياح نزلت منزلة الجنابة على المفصل تغليظا على الجناني بأقدامه على الجنابة على النفس بخلاف هذا فان الجنابة ليست عليه بل على امه فالجنين ليس مقصودا بالخفص امره (قوله) ولهذالم يؤخر) أي في وجوب الدية للنفس وقوله فكذلك أي يقتله (قوله بان الجنابة) أي انقطع (قوله تعددت) أي الغرة (قوله بعدده) أي البدن (قوله) اما اذا عاشت) محترزة وله ومات (قوله أي اربع منهن) وحضورهن منوط بالجناني عليه فان احضرهن ولعن مسافة بعدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجناني

وكبرها لعدم تحقق وجوده ولا يجازي بالشك (او) انفصل (حيا) بالجنابة على أمه (وبقي) زمانا بلا لم تم مات فلا تخفى ان على الجناني سواء أزال ألم الجنابة عن أمه قبل القائه أم لا لان الظاهر موته بسبب آخر (وان مات حين خرج) أي تم خروجه (او دام ألمه) وان لم يكن به ورم (ومات قدبة نفس) لتيقن حياته وموته بالجنابة وان لم يستعمل لان النرض انه وجد فيه اماره الحياة كتنبس وامضاء صمدي وقض يدوسه لها وحشد فلا فرق بين انتهائه الى حركة مذبح او لانه لما علمت حياته كان الظاهر موته بالجنابة ولهذالم يؤخر انفصاله لدون ستة أشهر وان علم انه لا يعيش في قتله وقد انفصل بالجنابة قتل به كقتل مريض مشرف على الموت فان انفصل بجنابة وحياته مستقرة فكذلك والعزير الثاني فقط ولا عبرة بمجرد الاختلاف وصدق الجناني بيمينه في عدم الحياة لانه الاصل وعلى المستحق المينة (ولو القت) المرأة بالجنابة عليها (جنيتين) ميتين (فقرتان) او ثلاثا ثلاثا وهكذا لتعلق الغرة باسم الجنين او ميتا وحداقت الغرة في الميت ودبه في الحي (او) القت (يدا) او رجلا او رأسا او متعدد من ذلك وان كثروا لم يقصص ل الجنين ومات الام (غرة) واحدة للعالم بوجود الجنين والظاهر ان نحو البدان بالجنابة وتعدد ما ذكر لا يستلزم تعدد فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم لو اقت كثر من بدن ولم يقصص اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال وظاهر ان الوقت أ كثر من بدن لم يجب لما زاد حكمه لانهم جعلوا الغرة في الجنين كالدية في غيره اما اذا عاشت ولم تلحق جنينا فلا يجب في يدا ورجل سوى نصف غرة كما بان يدالي لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن بآدمه لعدم تحقق ثلثه بالجنابة (وكذلك قال القوابل) أي اربع منهن (فيه صورة) ولو لخصو يدا ورجل (خفصة) لا يعرفها غيرهن فتجب الغرة لوجوده (قبل او قلن) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمي (ولو بقي تصور) والاصح انه لا أثر لذلك كالأثر في أمية الولد وانما انقضت العدة به لدلالته على براءة الرحم (وهي) أي الغرة في الكامل وغيره (عبد او أمة) كما تطلق به الخمر بخبرة الغارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع الخنثى كما قاله الزركشي والدميري ويؤيده قوله هم وشترط كونه سالما من عيب المبيع والخنوثة عيب فيه (ميز) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقني لها تبعاً للنص جرى على الغالب فلا يلزم قبول غيره لا اتفاقا كونه من الخدم مع احتياجه لكافل والغرة الخدم ومقصودها جبر الخال فاستنبط من النص معنى خصصه به فارق اجزاء الصغير مطلقا في الكفاية لان الوارد ثم لفظ الرقبة فاكتفى فيه بما يتوَقَّف فيه القدرة

بمينه * (فرع) * في الدميري روى ان الشافعي اخبر بامراءة لها اراسات فسلحها بجماعة بنار ونظر اليها ثم طلقها وان امرأة ولدت ولدا لرأسان وكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما اه (قوله فلا يلزم قبول غيره) أي المميز (قوله معنى خصصه) هو الخبار (قوله وبه فارق اجزاء الصغير مطلقا) أي بميزا ولا

(قوله لم يجز بهرم) يخرج العجز بسبب آخر غير الهرم وفيه نظر اه سم على ج وقد دفع النظر بأنه اذا عجز غير الهرم كان معيبا
بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء العيب (قوله بخلاف الكفارة) المعتمد عدم اجزاء الهرم هنا وثم
فيجزي صغير ولو عتب ولا دلت له جاء ١٠٠ كبره كبر المرض بخلاف الهرم والكلام في هرم يتبع من شيء من منافعه اما غيره

فيجزي كما فهمه التقييد بقوله
عن شيء من منافعه (قوله أي دية
أبي الجنين ان كان) أي وجد اب
(قوله نعشر دية الام) وتقرض
مسئلة اذا كان الاب مسلما وهي
كافرة (قوله أو أبو قبيله) أي
الاجهاض ظاهر له ولو بعد
الجنابة وهو ظاهر لانه معصوم
في حاق الجنابة والاجهاض
وما كان معصوما في الحالتين
فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء
(قوله فان فتدت حسبا) لم يمين
الشارح المحل الذي فتدت منه
هل هو مسافة التصبر أو غيرها
وقياس ما صرفت دابل الدية
انه هنا مسافة القصر (قوله بان
لم توجد الابالا كتر من قيمتها) أي
اولم يوجد منها الاما يساوي دون
نصف عشر الدية (قوله ولو عاقل)
أي ولو غير متوكل (قوله فكما مر
في الدية) أي قتب قيمتها اه سم
على ج (قوله في كفارة جماع
النسك) أي حيث لم تجب قيمتها
بل ما تقدم بيانه اه سم على
ج (قوله كأن صامت) أي
ولو صوما واجبا (قوله والغرة على
عاقلة الجنائي) وكذا دية الجنين
اذا انفصل حيانه مات (قوله

على الكسب (سلام من عيب مبيع) فلا يجزى على قبول عيب كاملة حامل وخصي وكافر
بمحل ثقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر بعدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانها
حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها ما شاقبة الماساة فأنقر فيها كل ما
يؤثر في المال وبهذا فارق الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يجز) عن شيء من
منافعه (هرم) لانه من الخيار بخلاف الكفارة لان الواو فيها لفظ الرغبة والثاني
لا يقتل بعد عشر من سنه والثالث لا يقتل بعد ما في الامه وبعد خمس عشرة سنة في العبد
(ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أبي الجنين ان كان والا كوله
الزنا فعشر دية الام فالعصية به أولى في الكامل بالحرية والاسلام ولو حال الاجهاض
بان اسلمت أمه الزمية أو أبو قبيله وكذا مولى من كناية مولى للعاقدة ان الاب اذا فضل
الام في الدين فرضت مثله فيه وريق تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى ذلك عن جمع من
الصحابه من غير مخالف لهم وتعتبر قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجنابة شبهة عمد (فان
فتدت) حسبا وشرا بان لم توجد الابا كتر من قيمتها ولو عاقل وجب نصف عشر دية الاب
فان كان كاملا (خمس أبعرة) تجب فيه لان الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها
نصف عشر الدية لاطلاق الخبر وعليه (فلا تدفع قيمتها) تجب بالغرة ما بلغت واذا جبت
الابل والجنابة شبهة عمد غلظت في الخمس يؤخذ حقة ونصف وجدة ونصف وخلائقان
فان فتدت الابل فكما مر في الدية لانها الاصل في الديان فوجب الرجوع اليها عند فقد
المقصود عليه وبه يفرق بين ما هنا وقد تبدل البدنة في كفارة جماع النسك لان البدل
ثم لاصالة له بخلافه هنا (وهي) أي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيانه موته لانها
فداء نفسه فلو تسميت الام لاجهاض نفسها كان صامتا وبشربت ودالم ترث منها
شيلا لانها قاتله (و) (الغرة) على عاقلة الجنائي للخبر (وقيل ان تعمد) الجنابة بان قصد هابها
بمحض غالبا (فعليه) الغرة لاعلى عاقلة ينشأ على تصور العمد فيه والاصح عدم تصويره
لتوقفه على علم وجوده وحياته (والجنين) (المعصوم) (المودى) والنصر في قبل كسمل
اعصوم الخبر (وقيل هدر) لهدر التسوية والتجوز (والاصح) انه تجب فيه غرة
كثل غرة مسلم) قياسا على الدية وفي الجورسي ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (والجنين
الرقيق) بالجرع طنا على الجنين اول النسل والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة
أه) قياسا على الجنين الحر فان غرة عشر دية أمه وسواها فيه الذكر والانثى وفيها
المكاتبه وأم الولد وغيرهما لم يثبت على نفسها اليمين فيه لشيء اذا لا يجب للسبيل على قتله

والجنين الرقيق) تقدير الجنين هذا انما يناسبه العطف على وصفه أي وصف الجنين بالحرية أي الحر فقام له مال
اه سم على ج وقوله على وصفه أي وصف الجنين بالحرية (قوله فيه عشر قيمة أمه) محل ذلك ما لم ينفصل حيا ويموت اما اذا
انفصل حيا ومات من أن الرجنابة فان فيه تمام قيمة ثم رأيت بقوله ما لم ينفصل حيا الخ

(قوله وأخبر وجهه حيا) هذه الصورة علمت من قوله السابق ويصدق الجاني بيمينه في عدم الخ (قوله وبقبل هذا التماس) أى فى
الاجتهاد وفى أنه انفصل حيا (قوله وجب اليقين) أى وهو غرة دية وقوله وماتت ١٠١ أى الام (قوله ووارثها عكسه) هذه

الصورة علمت من قوله السابق

ويصدق الجاني بيمينه في عدم

الحياة ١١ سم على حج

* (فصل فى كفارة القتل) *

(قوله وهو) أى والذى فرط وقوله

وتجب فوراً فى عهد وينبغي أن

مثله شبه العمد لعصيانه بالاقدام

عليه (قوله فلا تجب فيه) أى فى

الغير (قوله وقضته ان الكفارة

كذلك) أى على الأمر (قوله كما

نبه عليه الأذرى) معتمد (قوله

لارتباطها بالكيف) قد يقال

لا حاجة للجواب بالنسبة للعقوبات

لانه ليس فى صوم فلا يوهى

وجوب الكفارة عليه حتى

يحتاج للجواب عنه (قوله وما هنا

على ما إذا كانت على الفور)

يتأمل فى أى موضع يكون

العقوب على الصبي على الفور مع

أن محل الفور اذا عصى بالسبب

والصبي ليس بخاطأ حتى يعصى

الان يقال انه اذا عصى لمعامل

معاملة البالغ كما عومل معاملة

فى وجوب الدية عليه مغاظة

(قوله فان فتد) أى ما يعتقه ولى

الصبي (قوله والاطعام عنهم)

أى على المروج يتأمل ما يأتى

من ان هذه الكفارة لا اطعام

فيها وقوله من مالهم ما إلى الاب

والجد (قوله لا نحو وصى) يتأمل

هذا مع قوله بعد ثم يعق الوصى

== يتأمل

مال ابتداء وتعتبر قيمتها (يوم الجنابة) عليه لانه وقت الوجوب (وقيل) م (الاجهاض)
لانه وقت الاستقرار والاصح اعتباراً أكثر القيم من وقت الجنابة الى الاجهاض تغلظاً
عليه كالفاسد ما لم ينقض حياً ثم يموت من أثر الجنابة والا فقيمة قيمه يوم الانفصال قتلها
واقعية فى القتل (اسمها) هو يرى على الغالب من ان من ملك حلاً لملكه فله ما له فله
لما له كسواء كان ماله كمالاً ام لا (فان كانت) الام القننة (منطوعة) اطرافها يعنى زائلتها
ولو خاضعة فهو مال والا فالدرا على كونها ناقصة (والجنين سليم) أى سليمة والجنين
ناقص (قوم سليمة فى الاصح) اسلامته او اسلامتها وكالو كانت كاذرة ومومسلم تقوم
مسئلة ولان نقصان الجنين قد يكون من اثر الجنابة واللاق الاحتياط والتغلظ والثاني
لاقتدر سليمة لان نقصان الاعضاء أمر خافى وفى تقدير خلافه بعد (وتحمله) أى بدل
الجنين القتل (العاقلة فى الاظهر) لما مر انها يحتمل العبد والثاني فى مال الجاني ولو اقر
بجنايته وانكر الاجهاض وأخروجه حياً صدق المكر بيمينه وتقدم بيته الوارث ويقتل
هذا التماس وعلى اصل الجنابة رجل وامرأتان قاله الماورى وان ادعى ان الاجهاض
او موت من خرج حياً بسبب آخر فان كان الغالب بقاء الام اليه صدق الوارث والا فلا
ويقتل رجل وامرأتان نظير ما مر وان اقلت جنتين عرف استهلل واحد وجهل وجب
اليقين فان كانا ذكراً وانثى فغرة دية انثى او حيا وميتاً او حيين وماتاً وماتت فادعى ورثة
الجنتين سبق موتهم او وارثها عكسه فان كانا اوتنكلا فلا وارث والا فدى للعالم

* (فصل فى كفارة القتل) * والاصل فيه ما قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة
مؤمنة والقتل منه تارك ما فرط من التقصير وهو فى الخطا الذى لا فيه ترك التثبت
مع خطرا لا نفس (يجب بالقتل كفارة) على الفاعل غير الحربى وتجب فوراً فى عمد تاركاً
لا عمد بخلاف الخطا وخرج بالقتل غيره فلا تجب فيه لعدم وروده (وان كان القاتل)
المذكور (صبياً) وان لم يكن مميزاً وتقدم ان غير المميز قتل باهر غيره ضمن أمره ودونه
وقضيته ان الكفارة كذلك ككتابة عليه الأذرى (ومجنونا) ادغاية فعلها ما نه خطا وهى
واجبة فيه وعدم لزومها كفارة وقاعها لارتباطها بالكيف وليسا من اهله والمدار
هنا على الزهاق احتياطاً للعلمية فتعقوب الولى عنهما كجزم به ابن المقرئ فى روضه تبعاً
لجميع نهض عليه الشافعى وما ذكره الشيخان فى الصدق من عدم جواز اعتاقه عن
الصبي حله بعضهم على ما إذا كانت على التبرئى وما هنا على ما إذا كانت على الفور وعلى
ما إذا كان العتق تبرعاً والجواز على الواجب والقياس ان السفينة يعتق عنه وليه فان
فتد وصام الصبي المميز جزاً والاب والجد الاعتاق والاطعام عنهم امن مالهما لا نحو
وصى وقيل بل ثلث الخ لهما ثم يعق الوصى ونحوه عنهما (وعبد) وامة فيكفران
ونحوه عنهما ثم قوله بل ثلث الخ لهما ثم يعق الوصى والاطعام فى كون الحياكم يتأمل ==

= ثم نعتق الوصي ونحوه ويجب ان كلامه مفروض فيما لو اراد الوصي يعتق من مال نفسه عنه ما فلا يتقدم منه لان نولي الطرفين خاص بالاب والجد اذا اراد الاعتاق عنهم ما من ماله ان يقبل التااضي عن المولى عليه فدخل في ملكه فصر من جملة امواله فيعتق الوصي به لان ما يعتقه صار ملكا للوصي او الجنون فيعتق بولاية عليهم (وقوله لان حاجته) وفي نسخة ان جنابته ونافي الاصل اولي (وقوله عدم التزام ١٠٢ الاول) أي الحربي وقوله وآلة السياسة عطف نفسه سير (وقوله وقاطع طريق

بالنسبة مثله) اي في الاهدار وان لم يكن بصفته كالزاني المحصن اذا قتله تارك الصلاة او عكسه فعليه الكفارة (وقوله لا بد فيه من اذن الامام) اي قبل القتل اه سم على حج (قوله والاوجب كالكاذب) قال في شرح الروض بناء على ما يأتي من ان الغلب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سم على حج (قوله ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه) هذا يقتضي تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غير مثله لا منزلة قتل مثله والاوجب فليتام على وجه التغزل اه سم على حج ووجه التأمل الذي أشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة عليه فعدها مخالفا لما تقدمه في التيمم من ان الزاني المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء عطشه ويتميم (قوله اقتبانا على الامام) أي فانه لا كفارة على القاتل (قوله لاهداهما) اي الباغي والقاتل (قوله ولا تجب على عائش) أي الكفارة كما لا يجب

بالصوم (وذميا) قتل معصوما مسلما او غيره بنقض العهد اولاه معاهد او مؤثنا وينصو اعناق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعي عتقه ببيع خفي (وعامدا) كالخطف بل اولي لان حاجته الى الجبر اعظم (ومخطئا) اجاعا ولم يتعرض لشبه العمد لانه لم يعمد كره لا خذه شبهتهم وما وماذوناله في القتل من المقتول (ومن سبيا) ككراهه وآمره لغيره يميز وشاهد زور وحافر عدوانا وحصل التزدي بعد موت الحافر فالمراد بالتسبب ما يشتمل صاحب الشرط اما الحربي الذي لا امان له والجلاد اذ اتان بالمر الامام ظالم او جاهل بالحال فلا كفارة عليهم لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود ولا دية في صورته السابقة اول الباب اقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الاية أي فهم (وذى) كعادهم ومؤمن كما في آخر الآية وكثر تدان قتله من تدمله لما هو انهم معصوم عليه ويقاس به نحو زنا محسن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة مثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لاهداهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه من اذن الامام والاوجب كالكاذب (وجنب) مضعون لانه آدمي معصوم (وعبد نفسه) لذلك لان الكفارة في الله تعالى (ونفسه) فتخرج من تركه لذلك ايضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه كالمستظهره بعض الشراح وان اثم بقتل نفسه كما لو قتله غيره اقتبانا على الامام (وفي) قتل (نفسه وجهه) انه لا تجب فيه كالأشعثان ويرد بوضوح الفرق وهوان الكفارة قوله تعالى فلم يستطع بفعله بخلاف الضعاف (لا) في قتل (امرأة وصي حريين) وان حرم لانه ليس لعصمتهم ما بل لتقويت ارقافهم ما على المسلمين كالصبي الحربي والجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من حال عليه لاهداهما بالنسبة لثقاتها ما حيلت (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لانه مهدر بالنسبة اليه ولا تجب على عائش وان كانت العين حيا لانها لا تعد مهلا كعادة عن أن التأثير يقع عند دالها لباحق بالنظر للظاهر وقيل يبعث عنها اجوارها لطيفة غير مربية فتخلل السام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن ادوية الجربة التي امر بها صلى الله عليه وسلم ان توضع على عائش أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وربكته واطراف رجله وداخل اذنه أي ما يلي جسده من الازار ويصبه على رأس المعيون (وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح) لانها ساقية تتعلق بالقتل

قتل قود ولادية عليه ومثل العائش الولي اذا قتل مجاهلة فلا شيء عليه (قوله ومن ادوية الجربة) وهل فلا يجب على عائش فعدل ذلك اذا وجد التأثير في المعيون وطالب منه ماله لانه نظر والاقرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك (قوله) أي يغسل وجهه ويديه الخ) لم يقتل مستند لما تفسره الحديث مع ان الالفاظ الواردة في كلام الشارع تحمل على مدلولاتها الشرعية (قوله ويديه) أي كعبه فقط دون الساعد (قوله وداخل اذنه) أي ما بين السرة والركبة

(قوله اطعم منه) أي بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة ١٥ سم على ج (كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكاتب لانه لا يشتمل على شروط الدعوى وبيان الايمان المعتبر وما يتعلق بهما شبه بالدعوى والبيانات فليس من الجنابة (قوله والقسامة) ع لما كان الغالب من احوال القاتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته ببيان الجنابة وهو بعد الدعوى اما عين واما شهادة ١٥ سم على منهج (قوله وهو) اي هذا اللفظ وكذا رعاية الخبر وهو الاول في مثله مما وقع فيه الصغير بين مذكر ومؤنث (قوله وقد تنطق) اي القسامة اصطلاحا وقوله مطلقا أي دما وغيره (قوله ولا يستتبع الدعوى) آثار به الى ان الزيادة على الترجعة وان قلنا هي عيب فجعلها اذا لم يوجد ثم ما يستتبعها (قوله وخص القول) اي في الترجعة وقوله ما يأتي أي من قوله من عدم الخ (قوله احدها ان تعلم غالبا) خرج مسائل في المطاولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من موارثه فتنسج دعواه وان لم يعين الموصى به اولى آخر صدور اقرار منه له بشئ ١٥٣ ١٥ سم على منهج ومنها النفقة والحكومة والرضخ (قوله ان

اوجب القتل) اي فان اوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركة لانه لا يختلف ١٥ سم على منهج وقضيه انه لا بد من بيان اصل الشركة والانفراد وان كان المدي به القتل الموجب للقود وفيه نظر فان ما على به وجوب ذكر عدد الشركة يأتي في أصل الشركة والانفراد حيث كان المدي به القتل الموجب للقود ثم رأيت سم على منهج فتدل عن مرانه الحاجة الى بيان اصل الشركة والانفراد حيث كان القتل موجبا للقود ١٥ وهو واضح فتأمل لا يقال من فوائد ذكر الشركة انه بتقديرها قد يكون الشريك خطئا فيسقط به القود عن العامد لا نقول صحة

فلا يتبعص كالقصاص وبه فارقته الدية ولا نعم واجبت له تلك الحرمة لا بدلا وبه فارتجزاء الصبيد والثاني على الجميع كفارة (وهي ك) كفارة (ظهار) في جميع ما صر فيها فيعتق من يجزئ ثم ثم يصوم شهرين متتابعين كاهن ثم ايضا لآية (لكن لا اطعام فيها) عندما يجز عن الصوم (في الظاهر) اذا ناص فيه واتبع في الكفارات النص لا القياس والمطلق انما يحمل على التبدل في الاوصاف كالايان في الرقية لا الاشخاص كالاطعام هنا والثاني نعم ككفارة الظهار وعلم بما صر في الصوم انه لو مات قبلها اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم)

عبر به عن القتل للزومه غالبا (والقسامة) بفتح القاف وهو لغة اسم لاولياء الدم ولا يماينهم واصطلاحا اسم لايمانهم وقد تنطق على الايمان مطلقا اذا القسم الجين والاستتباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجعة وان ذكرها فيما يأتي (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الاول بقدر شئ ما يأتي اذا الكلام فيه ستة شروط احدها (ان) تعلم غالبا بان (يفضل) المدي مدعا بما يختلف الغرض به فيفضل هناك مدعى القتل (ما يدعيه من عدمه وخطا) وشبهه عدمه ويصف كلامها بما ياتي به ان لم يكن فقيها موافقا للمذهب القاضي على ما يأتي وآخر الشهادة بما فيه وحذف الاخير لاطلاق الخطا عليه (وانفراد وشركة) لان الاحكام تختلف باختلاف هذه الاحوال ويذكر عدد الشركة ان اوجب القتل الدية نعم لو قال انهم لا يزيدون على عشرة قتلوا سمعت دعواه وطالب بحصة المدي عليه فان كان واحدا فعليه عشرة الدية واستثنى ابن الرقعة كالمأوردى الصحرا فلا يشترطه تنص به ثلثا وهو ظاهر (فان اطلق) المدي (استفاد له القاضي) استحبابا عاما ذكره

الدعوى لا تنوقف على ذلك نعم يمكن الدعوى عليه من ذكر ذلك واثباته ليكون دافعا للقود عنه (قوله فلا يشترط تنص به) اي من المدي (قوله وهو ظاهر) واذا صححت الدعوى وحلف على من تكون الدية ومما قد ادها ان لم نوجب القصاص وفي الميمرى عن المطلب انه حيث صححت الدعوى سئل الساحر ويعمل ببيانه ١٥ وهو ظاهر ان اقر فان استمر على انكاره فادفع له واعله تجب دية الخطا على الساحر لان الدية في الخطا وشبه العمد على الجاني ثم تصحلها العاقلة وفي العمدة على الجاني نفسه والصحرا فيما ذكره في كونه عدا فالدية فيه على الجاني ولم تصحلها العاقلة ويحتمل كونه خطأ أو شبه عمد فتصحلها عنه وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجاني وشكك في تحمل العاقلة والاصل عدمه فاشبهه ما لو حملنا كونه خطأ أمثلا وتعذر تحمل العاقلة له والدية فيه على الجاني وما حمل على الخطا فلانه أقل

(قوله اطاعة) اي المذمى (قوله ولو كتب ورقة وقال ادعى بجانها) اي بعد القراءة الاثمة (قوله كفى في اوجه الوجهين اذا قراها القاضي الخ) وبعبارة جزم ينبغي ان ١٠٤ القاضي والخصم لو اطاعا عليه او عرفا ما فيها الكفى وعليه بضر بين هذا وتطيره في اشهادها على رقعته بخطه انه لابد

من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بجانها وان عرفوه بان الشهادتين تحتها لها أكثر على أن اشهدوا على بكذا اليس صيغة اقرار على ما مر فسه اه وهي ظاهرة في انه لا يشترط هنا قراءة القاضي ولا قراءتها عليه فلهما به ينزل منزلة القراءة من القاضي والسامع من الخصم (قوله فان كان سمعت وحدهم) قضته انه ليس له تحليف المذمى وان ادعى بالقتل (قوله أى يأمر بحلفهم) أى بان يقول لهم احلفوا وعليه فلو امتنعوا منه حلف المذمى ويتقدير حلفهم يطالب راجعه (قوله فلا تصح دعوى يرحي) هذا اتفرع على قوله ملزم ولو لبعض الخ (قوله فلا ينافي ذلك) اي قول المصنف ملزم الخ (قوله وصي ومجنون) اي بل يدعى لهما الولي او يوقف الى كمالهما انوار اه مم على منهج (قوله اي ان لم تكن ثمينة) أى على الصبي والمجنون (قوله وعند غيبة الولي) أى فيما اذا كان ثمينة واقامها المذمى وقوله فيحتاج اي المذمى (قوله فتسمع الدعوى عليه) اي بالمال كان ادعى انه قتل عبده او تلف ماله (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى) اي لامع تصديق الثاني

دعواه وله الاعراض عنه (وقيل بعرض عنه) حتمه لانه نوع من التلقين وردبان التلقين ان يقول له قل قتله عدما مثلاً لا كيف قتله عدما غيره والحاصل ان الالسة تفصل عن وصف اطاعته بانزوعن شرط اغفله بتمنع ولو كتب ورقة وقال ادعى بجانها كفى في اوجه الوجهين اذا قراها القاضي او قرئت عليه أى بحضوره للخصم قبل الدعوى وثانها كونها ملزمة فلوا دعى هبة اعتبر ذكر القبض المعترف فيها الويعا واقرارا اعتبر ذكر لزوم التسليم له (و) ثالثها (ان يعين المذمى عليه فلو قال) في دعواه على حاشرين (قتلها احدهم) او قتله هذا وهذا أو هذا او طلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لاهام المذمى عليه فلا تنفع هذه الدعوى لان التحليف فرع احيات لم يكن ثم ثلوث فان كان سمعت وحدهم وعلى هذه الحالة يجب حمل ما صرح به الراعي في أول مستطبات اللوث من ان له التحليف والشأن يحلفهم أى يأمر يحلفهم للتوسل الى اقرار احدهم بالقتل واستيفاء الحق ولا شرر عليهم في عين صادقة (و) يجزيان اي الصحيح ومقابله (في دعوى) نحو (غصب وسرقه واتلاف) وغيرهما من كل ما يتصور فيه انفراد المذمى عليه بسبب الدعوى فلا تنفع فيه على منهم وقيل تسمع لانه يقصد كتمه حينئذ فالعين فيه عدم جحلاف فهو البيع لكونه يشأ عن اختيار عاقد به فيضبط كل صاحبه (و) رابعها وخامسها اهلية كل من المتداعيين للخطاب ورد اجواب فحينئذ (انما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ماتزم) ولو لبعض الاحكام كما هاهو مومن (على مثله) ولو تجبور عليه بسبقه او فاس او رق لكن لا يقول الاول استحق تسليم المال بل يستحقه وفي الاصح دعوى حوى لا امان له فلا ينافي ذلك صحة دعواه والدعوى عليه في صور لان الفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يردوصي ومجنون ولا دعوى عليهم أى ان لم تكن ثمينة فيما يظهر اخذنا ما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع المينة لعين الاستظهار ومما قبول اقراره فيه بوجوب قود ومثله نكوله وحلف المذمى لا جمال فتسمع الدعوى عليه لا قامة المينة فقط لا لحلف مدع لنكول لان النكول مع العين اقرار حكما واقراره غير صحيح (و) سادسها ان لا ينافيها دعوى غير الفحشاء (لوا دعى) على شخص (انفرادها بالقتل ثم ادعى على آخر) انفرادا او شركة (لتسمع الثانية) تشكيب الاولى لاهانم ان صدقه الآخر فهو مؤخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه في الاصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية ~~تكتفي~~ (او) ادعى (عدما) مثلاً (ووصفه بغيره) من خطأ او شبهه عدما او بالعكس (ليبطل اصل الدعوى) وان يذ كرذلك تاويله (في الاظهر) بل يعتمد تفسيره وبلغى دعوى العمد لا دعوى القتل لانه قد ظن ما ليس بعدمدا والثاني يبطل لان في دعوى العمد اعتبارا فابرة الماكلة ومثل كلامه انقبه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه وان اقتضت العلة خلافه لانه قد يكذب في الوصف

(قوله وانما ثبت القسامة) غ لما فرغ من شرط الدعوى شرع فيها بترتيب عليها اه سم على منبج (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اى وهوسبب لها فكان ضعيفا (قوله وشرطه) اى شرط العمل بمقتضى اللوث (قوله حيث ساء له) اى بان رآه متلا وكان يجتهدا (قوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة) اى لان العين بسببها تنتقل الى جانب المدعى فيصطاط لها اه سم على منبج (قوله وجد قتل او بعضه) ع قال الشافعي لو وجد بعضه في قرية وبعضه في ١٠٥ أخرى فلولو ان يعين ويقسم اه سم

على منبج وقوله ان يعين اى احدى القرينين وقوله وتحقق موته) قيل في البعض (قوله والمراد بغيرهم) اى الغير المانع من اللوث * (فرع) * وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم (قوله والا فاللوث موجود) اى بان ساءلهم من علت صداقته للقتل او علم \hookrightarrow ونه من أهله ولا عداوة بينهم (قوله قال الأعمراني) بالكسر والسين والهمزة ناهية بالموصول اه انساب (قوله غير أهله) اى أهل الدكان (قوله أن لا يكون هناك طريق) اى فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به (قوله غير محصورين) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحتاطة بهم اذ اوقفتوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك (قوله في سائر الصور) اى التي يقسم فيها (قوله لكن يتكلم) اى كان يقال المسرا بالاعتقال شروعهم فيه ولا يلزم منه الاتهام (قوله وما بعده) اى وذكر

ويصدق في الأصل (و) انما ثبت القسامة في القتل دون ما سواه كما يأتي وقوامع النص (بجمل لوث) بثلاثة من اللوث بمعنى القوة اقترنه بقوله اهل من الجانب المدعى او الضد لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعمل القاتل بينة أو اقرار أو علم حاكم حيث ساء له الحسنة والتعسير بالجل هذا ليس المراد به حقيقة لان اللوث قد لا يرتبط بالجل كالشهادة الا انما قاله تعبيره اما لالغاب او مجاز عما ساء له اللوث من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (وهو) اى اللوث (قرينة) حالبة أو مقابلة مؤكدة (تصدق المدعى) بان توقع في القلب صدقة في دعواه ولا بد من ثبوت هذه القرينة (بان) اى كان اذ القرائن لم تنحصر فيما ذكر (وجد قتل) أو بعضه وتحقق موته (في جملته) منفصلة عن بلد كبير (أو) في قرية صغيرة لأعدادها) او اعداد قبيلته دنيا او دنيا حيث كانت العداوة تجعل على الاتهام بالقتل ولم يساكنهم غيرهم كما يصح في الروضة وهو المعتمد والمراد بغيرهم من لم تعلم صداقته للقتل ولا كونه من أهله اى ولا عداوة بينهما كما هو واضح والا فاللوث موجود فلا تنقطع القسامة قاله ابن ابي عصرون وغيره وهو ظاهر قال الاسنوي لا يعلل لرفعة ويدل له قصة خبير فان اخوة القتل كانوا معه ومع ذلك شرعت القسامة قال الأعمراني وغيره ولو لم يدخل ذلك المكان غير أهله لم تعتبر العداوة قال الأذري ويشبهه اشترط ان لا يكون هناك طريق جادة كثيرة الطارقين وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا لوث ان وجد فيها اقتبيل فيما يظهر اذ المراد بها من أهله غير محصورين وعند استقفا حصرهم لا تصح العداوة بينهم فتفتق القرينة (او تفرق عنه جميع) محصورين بصور اجتماعهم على قتله وان لم يكونوا اعداء في محود اراوا زحام على الكعبة أو بئر والا فلا قسامة حتى يعين منهم محصورين فيمكن من الدعوى والقسامة ولا بد من وجود اثر قتل وان قل والا فلا قسامة وكذا في سائر الصور خلافا للاسنوي (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفتان) لقتال ويصح بقومية لكن يتكلم اذ مع القتالين بقومية لا يأتى في قوله والا الى آخره ولهذا ضبط الشيخ عبارة منهج بالقومية وحذف الاو ما بعدها وانكشفوا عن قتيل فان التهم قتال ولو بان وصل سلاح احدهما الاخر (فلوث في حق الصف الآخر) ان ضموا الا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يتناولونه (والا) اى وان لم يلتم قتال ولا وصل سلاح (ف) لوث (في حق صفه) لان الظاهر حينئذ انهم هم الذين قتلوه ومن اللوث اشاعة على السنة الخاص والعام ان فلا ناقله وقوله امر ضته بسجري

١٤ به سا الالتمام في الشرح تصور لقتال قوله لا كاهل عدل مع بغاة قضته الضمان في عكسه ونفسه نظر لما يأتي في كلام المصنف من ان الباعى لا يضمن ما اتلفه في القتال على العادل على الراجح (قوله وقوله امر ضته بسجري) اى وان عرف منه عدم معرفته بذلك واخذ له باقراره مع احتمال انه علم ذلك ولم يطلع عليه

(قوله وان كان به أثر) غاية (قوله وشهادة العدل) ع واما قوله فلان قتلى فلا عبرة به عندنا خلافا لما قال قال لان مثل هذه الحالة لا يكذب فيها وأجاب الاصحاب بأنه قد يكذب بالعداوة ونحوها قال القاضي ويرد عليها مثل هذا في قبول الاقرار للوارث اه (اقول) قد يفرق بخطر الدماء فتسحق فيها أو يضاف هو هناك فلا يقبل قوله اه سم على منهج وقوله فلان قتلى ومثل ذلك ما لورأى الوارث في منامه ان فلانا قتل ١٠٦ موثرو ولو باخبارهم معصوم فلا يجوز له الاقدام على الخلف اعتقادا على ذلك

بجبره ومعصوم بالاولى عدم جواز قتله قصاصا لو ظفربه خفية لانه لم يتحقق قتله بل ولا ظنه لانه يتقدم بصحة روية المعصوم في المنام فالرائي لا يضبط ما راى في منامه (قوله لو ثبت) أى حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان ادعى بغير انظها فلا ينافى ما يأتى من ان الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بالوث (قوله لانه) أى اخباره (قوله كاعلم مما امر أول الباب) الذى تقدم انه لو قال قتله أحدهم وكان ثم لو ثبت حلفهم ومقتضاه انه ليس له ان يحلف حيث وجد اللوث اللهم الا ان يفرق بين الدعوى بان أحدهما قتله مع وجود اللوث وبين شهادة البينة بان أحدهما قتله فليست أمـل (قوله او كليهما) بان يقول قتله هذان لكنهما مشكك مع قول الشاهد قتله أحدهما فليست أمـل (قوله وقول) أى لو ثبت (قوله وقول فسقة وصبيان) هل التعبير بالجمع على حقيقة فتشترط ثلاثة من كل منهم أو لا فيه نظرا لاقرب ان يقال بالاكتماء باثنين

واستقر بالمعنى مات ورؤية من يحرك يده عنده بخوسف اومن سلاهما ونحو ثوبه ملطح بدم مالم يكن ثم خوسف اورجل آخر أو ترشيش دم أو ترقة من غير جهة ذى السلاح وفيما لو كان هذا الرجل آخر ينتفى كونه لو نافي فتعدهما الا ان يكون الملطح بالدم عدوه خاصة في حقه فقط والاقرب كما هو ظاهر كلامهم انه لا أثر لوجود ان رجل عنده بلا سلاح ولا تلطح وان كان به أثر قتله وذلك عدوه ولا ينافيه تفرق الجميع عنه لان التفرق عنه يقتضى وجود تأثيرهم منهم فيه غالبا فكأن قرينة وله ذم يفرقوا فيه بين اصدقاؤه واعداؤه ويجوز وجود هذا القرينة فيه ووجود اعداؤه ومن غير ان تمام قرينة اليها لا نظر اليه (وشهادة العدل) الواحد أى اخباره ولو قبل الدعوى بان فلانا قتله (لو ثبت) لانه يقصد الظن وثم ادته بان أحد هذين قتله لو ثبت في حقه كما علم مما امر أول الباب فعين الأولى أحدهما او كليهما ويقسم (وكذا عبيدا ونساء) يعنى اخبار اثنين فاكثر ان فلانا قتله وفي الوجيز ان القياس ان قول واحد منهم لو ثبت وحرق عليه في الحاوى الصغرى فقال وقول راو وزجره في الأنوار وهما العمد (وقيل بشرط تفرقهم) لاحتمال التواطى ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصبيان وكفار لو ثبت في الصبح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكده ظنه والثاني قال لا اعتبار بقوله سم في الشرع (ولو ظهر لو ثبت) في قتيل (فقال احدا بنيه) مثلا (قتله فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يخلف المستحق لا فخر اضمن الصدق بالكذب الدال على عدم قتله اذ جعله الوارث على التثني فتدفعه أقوى من اثبات الآخر بخلاف ما اذا لم يكذب كذا بان صدقه أو سكوت أو قال لأعلم انه قتله أو قال انه قتله ويبحث المبني انه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبهه عدل لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطه اقل لم يكذب ان يخلف معه خمسين ويستحق (وفي قول لا) يبطل كسائر الدعاوى ورد عامر من الجبله هنلا وقبل لا يبطل بتكذيب فاسق) ويرد عامر أيضا اذ الجبله لا فرق فيما بين الفاسق وغيره ولو عين كل غير معين الآخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الجنس على ما عينه واخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد وبجهول) عندى (وقال الآخر) قتله (عمرو وبجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك وحيفئذ (حاف كل) خسين (على من عينه) اذ لا تكذب منهما لاحتمال ان الذى ايهم كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربيع الدية) لا اعتراضه بان الواجب نصيبها وحصته منه نصقه (ولو انكر المدعى عليه

لحصول الظن باخبارهما وفى الباب عدم الاكتماء باثنين وفى ابن عبد الحق الاكتماء معا وهو موافق لما قاله (قوله او شبهه عمد) ينبغى اوعدا ويستحق المقسم نصف الدية فيه (قوله على ما عينه) أى من عمد او شبهه عمد (قوله لم ينف كل ما عينه الآخر) والابطال للوث (قوله وحصته منه) أى النصف

(قوله والاحلف المدعى عليه) أى خسن عينا على ما قاله بعضهم ويمينا واحدة على ما اعتقه الزبائى كذا هم من والا قرب ما قاله الزبائى لان عيونه ليست على قتل ولا جراحه بل على عدم الحق ومثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرس عن الزبائى انها خسن عينا فلما رجع ولجهر ونقل بالدرين عن العباب الاكتفاء بين واحد فليراجع (قوله ولا يقسم في طرف) وفي تعليق ابن ابي هريرة ثم قولهم فلا قسامة في الطرف صادق بان يكون الواجب مقدرا بذات اى بان قطع يديه ورجليه وأعى عيونه واصم اذنيه (قوله فاذا اقبل عبده وجدلث اقسام) أى السمد وبعد الاقسام ان انتقالا قدر القيمة او ثبتت منه فذلك والا فينبغي تصديق الجاني بيمينه وان كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه ثم تحملها العاقلة فوجوبها عليهم فروع وجوبها عليه (قوله بناء على الاصح) يتأمل وجه البناء فان مقتضى ثبوت اللوث أن ١٠٧ يحلف السمد وبطال بالقيمة العاقلة ان قلنا بتحملهم والقتال نفسه ان قلنا بعدم التحمل (قوله ان يحلف

المدعى غالبا) سألني التتبيه على ما خرج بالغا في قوله بعد قد قول المصنف ولومكاتب القتل عبده وهذا ومثله المستولد الخ وما قوله ابتداء فلهذا احتزبه عن اليقين الردود من المدعى عليه على المدعى باللوث فان عيونه لا تسمى قسامة مع كونه حلقا من المدعى لكنه بسبب الرد (قوله وكافرو بخين) أى او بعد المامر انه يقسم في دعوى قتله (قوله لخبر تبرئكم بهم ودخبر انظروا في الدمري والاصل فيما رواه الشيخان عن سهل بن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحبصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبصة الى عبد الله بن سهل وهو بنشيط في دمه قتيلا فدفنه ثم

اللوث في حقه فقال لم أكن مع المقرين عنه) أى القتل أو كنت غائبا عند القتل اولست الذي روى معه سكن ملط على رأسه أو نحو ذلك مما مر (صدق بيمينه) لان الاصل عدم حضوره وبرائة ذمته وعلى المدعى بدلا بالامارة التي ادعاها والاحلف المدعى عليه على فيها واسطة اللوث وبقي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث باصل قتل دون عمد وخطا) كان أخبر عدل باصله بعد دعوى مقصولة (فلا قسامة في الاصح) لانهم احدثوا ذلك لتدبير المطالبة فائل ولا عاقلة ويؤخذ منه انه ليس له الحلف مع شاهد لانه لم يطابق دعواه ودعوى ان المفهوم من اطلاق الاحكام انه اذا ظهر اللوث في أصل القتل كفي في تمكن الولي من القسامة على القتل الموصوف وهو غير بعد اذ لو ثبت اللوث في حق جاع جازله الدعوى على بعضهم وأقسام فيكلا لا يمتري ظهور اللوث فيما يرجع الى الانفراد والاستتار لا يعتبر في صفتي العمد والخطا وايداه البليغ في فقال متى ظهر لوث وفصلت الولي سمعت الدعوى واقسم بالاخلاف رمتي لم يقبل لم تسمع على الاصح ثم قال ويعلم من هذا ان قول المصنف فلا قسامة في الاصح غير مستقيم اغتير مسلمة والمعمد كلام الاحكام الموافقة لما في الكتاب الممهول على وقوع دعوى مقصولة ويفرق بين الانفراد والشركة والعمد وضده ان الاول لا يقتضي جهلا في المدعى به بخلاف هذا والثاني قال بظهوره مخرج الدمن كونه مهذبا (ولا يقسم في طرف) ويرجح (اتلاف مال) وقوفامع النصح والحرمة النفس فيصدق المدعى عليه بيمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خسنين (الافى عبد) ولو مدبر او مكاتب او ام ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبده وجدلث اقسام بناء على الاصح ان قيمته تحملها العاقلة ومثاله مبنى على أنم الاتحاملها (وهي) أى القسامة (ان يحلف المدعى) غالبا ابتداء (على قتل ادعاء) ولو لخواص امرأة وكافرو بخين لان منعه تيمنة للبيعة في معنى قتله (خين عينا) لخبر تبرئكم بهم ودخبر بيمينهم ويمينا وهو مخصص لعموم

قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبصة اثنا مائة وعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يستكم فقال له كبر وهو أحدث القوم ثم سكت فتكلم ا فقال التحقون وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تنهمر ولم تر قال فتبرئكم بهم ودخبر بيمينهم قالوا كيف تأخذنا بيمان قوم كفنا وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله تبرئكم أى من دعواكم والافاق لا يس في جهنم حتى تبرئهم اليهود منه وقوله من عنده أى در الأفتنة وقوله كيف تأخذنا استنطاق ايمان الحكمة في قول ايمانهم مع كفرهم المؤدى اليك منهم وبيننا صلى الله عليه وسلم استكمال على وضوح الامر فيها اهـ ح (قوله وهو مخصص) أى وذلك لانه طالب اليقين من ورثة القتل ابتداء وما كفى به من المدعى عليه الا بعد تكميل المدعى فليس التخصيص بتبرئكم بهم ودخبر بل بالحديث المشتمل عليه

(قوله والعين على من انكر) عبارة المذهب والمعين على المدعى عليه فاعلها هو وايتان (قوله وفاهم قوله على قتل ادعاء عدم القسامة) أي بل انما يخلف الولي بينما واحدة فقط ووجه ايرادها انه وان لم يدع القتل صريحا لكنه لازم لدعواه (قوله وان يجب التعرض في كل عين الى عين المدعى عليه) أي واحد اكان أو أكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل عين انهم قتلوا مورثه (قوله والى ما يجب بيانه) أي من ١٠٨ اخطا او شبهه عد (قوله التي احلفه الحاكم عليها) يقال احلفه وحلفه واسخطفه

كل بمعنى ا هـ مختار (قوله اما الاجال) مختار ما يجب بيانه مفصلاً من هذا وخطا وغيرهما (قوله بل يقول) أي في كل مرة وقوله اما حلف المدعى بمختار قوله أي القسامة (قوله والحلف على غير القتل) اقتضاه على ما ذكر بقية ان العين مع الشاهد تسمى قسامة ويوجبها بانها حلف على قتل ادعاء (قوله ويأتي في الدعوى بقبته) أي يأتي جمعه هنا (قوله ان يتقابل كل عشرين) أي من الالف دينار (قوله فيجوز تفرقها في خمسين يوماً) أي قبلها ما زاد وان طال ما بينهما (قوله يختلف اعاده غيره) أي نعم مدعيه الايمان (قوله ولم يلزمه الاستئناف) وانما استوفت لتولي قاض ثان لانها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه هـ ج وقوله لما تقر (أي من انه اجماع كالتشهاد (قوله ولو مات الولي) أي ولي الدم وهو المستحق (قوله لانه مسقط) أي حيث لم يطلب البينة من جهته حتى يقال الايمان

خبر البينة على المدعى والعين على من انكر واقتضاه جواب المدعى بالاثبات وفاهم قوله على قتل ادعاء عدم القسامة في قد الموقوف لان الحلف على حياته كما مر في اوردته فتدبرها وان يجب التعرض في كل عين الى عين المدعى عليه بالاشارة ان حضر والافيد كرامته ونسبه والى ما يجب بيانه في الدعوى على الاصح توجيه الحلف الى الصفة التي احلفه الحاكم عليها اما الاجال فيجب في كل عين اتفاقاً فلا يكتفي تكرير والله خبير مرة بل يقول لقد قتله اما حلف المدعى عليه ابتداءً وانسكول المدعى وحلف المدعى انسكول المدعى عليه أو الحلف على غير القتل فلا يسمى قسامة ومرفى في اللعان ما يتعلق بتلفظ العين ويأتي في الدعوى بقبته وأصل حكمه الخمسين ان الدية تقوم بان يدان غالياً ولذا أوجبها التديم كما مر والقصد من تعدد الايمان التغلظ وهو انما يكون في عشرين ديناراً فاقضى الاحتياط للمتنس ان يتقابل كل عشرين بتعين منفردة عما يقتضيه التغلظ (ولا يشترط موالاتها) أي الايمان (على المذهب) لانها حجة كالشهادة فيجوز تفرقها في خمسين يوماً وشارق اشتراطها في اللعان بانه اولى بالاحتياط من حيث انه يتعلق به العقوبة البدنية وانه يختل به السب وتشبه به الناحشة وهتك العرض وقبل وجهان احدهما يشترط لانها امر في الزجر والردع (ولو تخلفا اجنونا أو غما) أو عزل قاض واعاده بخلاف اعاده غيره (بني) اذا فاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقر (ولو مات) الولي المقسم في اناء الايمان (لم يبين وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها حجة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد اقامة شاهده لانه مستقل فلوارثه ضم آخر اليه وموت المدعى عليه فيني وارثه لسانه والثاني نعم وصححه الرواية ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالباً قياساً لها على ما ينبت بها ويجوزون في قصة خبير فتوقع خطا بالاخيه وابن عمه تجملاً في الخطاب والافعال اذا خوه خاصة وخرج بغالبها زوجة مثلاً وبني المال فانها تختلف الخمسين مع انها لا تأخذ سوى الربع كالوئيل بعض الورثة أو غاب وزوجة بنت تحلف الزوجية عشرة والبنت الباقى توزع على سائرهما فقط وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا بين من معه بل ينسب مدعى عليه ويقبل ما يأتي قبل الفصل فان قلنا بالرد وعدم توريث بيت المال حلقت الزوجية سبعة

حجة في حقه وهي لا تتبع (قوله يني وارثه لسانه) أي من قول حج وانما استأنفت لتولي الخ (قوله والبنت قياساً لها على ما ينبت) وهو المال (قوله وخرج بغالبها) أي في قوله عا بالقياس الخ (قوله وهي خمسة من ثمانية) وذلك لان للبنت النصف اربعة وللزوجة الثلث واحد اوجه ذلك خمسة من ثمانية الزوجة لها خمسها والبنت الباقي (قوله يعين من معه) وهو الزوجة في المال الاول وحدها ومع البنت في الثاني (قوله حلقت الزوجية سبعة) أي وذلك لان الثلاثة الباقية بعدهم البنت والزوجة ترزق على البنت فيصير بينهما سبعة ويد الزوجة واحد الجمله ثمانية فاذا قسمت الخمسون على الثمانية خص كل واحد

== ستة وربع وهو عن الحسن فاذا جمع البنت سبعة اتمت ثلثة واربعين وثلاثة ارباع فخير بربع قصير اربعة واربعين ويجوز ما خص الزوجة وهو الثمن ثلثة ارباع واحد قصير سبعة (قوله والبنت اربعة واربعين) قياس ما يأتي من توزيع الايمان بحسب الارث وجبر الكسراث وجد حذف البنت اربعة واربعين ١٠٩ ٥١ ثم رأيت سم على منه صرح

والبنت اربعة واربعين ولو كان ثمعول اعتبر في زوج وام وابنتين لاب وابنتين لام
اصلاهما من ستة وتعول عشرة فيخلف الزوج خمسة عشر وكل من الاختين لاب عشرة
ولام خمسة والام خمسة (وجير الكسر) لان اليين الواحدة لاتتبع بعض فلو خلف
تسعة واربعين بناخلف كل يمين وفي ابن وختي مثلا زوج بحسب الارث المحتمل
الناظر فيخلف الابن ثلثهما وياخذ النصف وانفسى نصفها وياخذ الثلث ويوقف
السدس احتياطا للطف والاخذ (وفي قول يخلف كل) من الورثة (خمين) لان
العدهنا كمين واحدة واجاب الاول بامكان القسم هنا ولو ترك احدهما أى الوارثين
(حلف الاخر خمين) وأخذ حصته (ولو غاب) احدهما وكان صغيرا ومجنونا
(حلف الاخر خمين وأخذ حصته) اذ لا يثبت ثبوتى من الدية باقل من الخمسين واحتقال
تكميز الغائب المطلق للوث خلاف الاصل فلم ينظر واه (والا) أى لو لم يخلف
الحاضر (صير للغائب) يخلف كل حصته ولا يبطل حقه بتكوله على الكل فعمل انهم
لو كانوا ثلاثة اخوة حضرا احدى اهل الحلف خمين فاذا حضر ثمان حلف خمسة
وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر وانما لم يكف بالاثمان من بعضهم مع انها
كالدية لصحة النيابة في اقامتها بخلاف اليين ولو مات نحو الغائب أو الصبي بعد حلف
الاخر ورثته حلف حصته وان انه بعد حلفه كان ميتا فلا يحتاج الى اعادة حلفه كما لو باع
مال ابيه ظانما حله فان ميتا (والمذهب ان يمين المدعى عليه) القتل (بلاوث) وان تعدد
(خسون) كما لو كان لوث اذ تعدد ايس لوث بل طرحة الدم واللوث انما يقيد بالسبادة
بالمدعى وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بان كلامهم هنا نفي عن نفسه القتل كما يقيه
انفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له المنفرد وزعت عليهم بحسب ارثهم
(و) ان اليين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خسون لانها اللازمة للراد
(أو) (المردودة من المدعى) على المدعى عليه مع لوث (خسون) امام ومن ثم لو تعدد المدعى
عليهم حلف كل الخمسين كماله (و) ان (اليين مع شاهد بالقتل (خسون) احتياطا للدم
ومقابلتيين واحدة في الرابع لانها ليست بمأورد فيه النص بالخمسين وفي الاولى طريقة
قاطعة بالاول اسقطها من الروضة وفي الثالثة طريقة قاطعة بالاول هي الراجحة فتقوله
المذهب للجمهور والوجه كاقضاء اطلاقهما عدم الفرق بين العمد وغيره كما
ولو نكل المدعى عن عيّن القسامة أو اليين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه ردت على المدعى
وان نكل لان يمين الرديع بين القسامة لان سب تلك التكول وهذه الاو أو الشاهد

(قوله ويجب بالقسامة) أي اما البين المردود من المدعى عليهم فهي كآثارهم فان صدقت العاقلة فهي عليهم والافني على المدعى عليه (قوله اما ان يدوا) أي يعطوا (قوله أو يؤذوا بحرب) أي يعملوا بانهم يقتلون لثألقتهم فيما أمر واه (قوله لظاهر مامر) أي لقيام الحجة الخ وقوله ١١٠ وتتحقون أي وظاهر تستحقون الخ (قوله ولو ادعى عدا بلوث على ثلاث) عبارة

الروض أي أو ادعى على ثلاثة

بلوث انهم قتله عدا وهم حضور

حلف لهم خمسين يمينا فان غابوا

حلف لكل من حضر خمسين يمينا

اه سم على حج (قوله اقسام عليه)

والمعدد في هـ هذا المدعى عليه

وفيما صر في قول الشارح فلم انهم

لو كانوا ثلاثة اخوة الخ التعدد

المدعى (قوله كالمحضر معا)

يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين

عند حضورهما لان لكل

خمس وعشرين اه سم على

حج (قوله وهو الاصح) لم يذكر

مقابله وقال المحي ومقابله وجه

بضع القسامة اه أي فلا بد

من الحلف بعد حضور الثاني

خمين يمينا أيضا وسكت الشارح

عن الثالث اذا حضر بعد وقال

المحي في هـ والثالث اذا حضر

يقاس بالثاني فيما ذكر فيه اه

أي فيحلف المدعى بعد حضوره

خمسين يمينا ان لم يكن ذكره في

حلفه أولا على ما صر في كلام

المصنف والافلا يحتاج الى حلف

أصلا (قوله نعم لو أوصى) أي

يخص وقوله ومات أي السيد

وقوله وادعوا هم أي الورثة (قوله

وليس لها ان تحلف) أي لانها

ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم

حلف البين المردودة وقوله وتقسم

عطف تفسير (قوله محترز قوله المار) أي بعد

يقر

قول المصنف وهي أي تحلف المدعى

(قوله ومحل ذلك) أي حلف الوارث

(قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ لا يثنى

وقف ملك

المرد اه سم على حج (قوله وضع فيها)

أي في الردة (قوله وحكي قولنا حرجا)

أي في شأنه وقوله والاحبس أي وان طال

الاحبس

(ويجب بالقسامة في قتل الخطأ أو شبهة العمدية على العاقلة) اقسام الحجة بذلك ولا يغني

عن هذا ما صر في بحث العاقلة لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف للنسب فاحتاج الى

النص على احكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا وقد ظمير اما أن يد واصحابكم

أو يؤذوا بحرب من الله ورسوله (وفي التقديم قصاص) اظا هر ماهر وتستحقون دم

صاحبكم وأجاب الاول بأن المراد بدل دم صاحبكم - هـ البين (ولو ادعى عدا بلوث)

على ثلاثة حضر احدهم اقسام عليه خمسين وأخذ ثلث الدية (لتمذوالاخذ قبل تمامها

فان حضر آخر) أي الثاني ثم الثالث فادعى عليه فانكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان

السابقة لم تتناولوه وأخذ ثلث الدية (وفي قول) ينقسم عليه (خمسا وعشرين) كالمحضر

معا ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الايمان) السابقة (والا)

بان ذكره فيها (فنبغي) وفاقا لما يجبهه الرفاعي (الاكتفاء بها بناء على محصة القسامة في

غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياسا على سماع المينة في غيبته (ومن استحق بدل الدم

اقسم) غالبوا لو كافر ومحجورا عليه وسيدان في قتل قته بخلاف محجور ارتد ومات

لا يقسم قريبه لان ماله في نعم لو أوصى لام ولده بقتة رقبته بعد قتله ومات قبل ان يقسم أو

ينكل اقسام ورثته بعد دعواها أو دعواهم ان شاء اذهم خليفته والقيمة لها اهل بوصيته

فان نكلوا سمعت دعواها التحليف المخصص وليس لها ان تحلف ويقسم يستحق البديل

(ولو) هو مكاتب القتل عمده اذ هو المستحق فان هجر قبل نكله اقسام السيد أو بعده

فلا كالأورث وهذا ومثله المستولدة المذكورة انفا محترز قولنا المار غالبا اذا حلف

فهم اغبر المستحق حالة الوجوب وظاهر ان ذكر المستولدة مثال وان لو أوصى بذلك لا آخر

اقسم الوارث أيضا وأخذ الموصى له بالوصية بل لو أوصى لا آخر فاعلها آخر حلف الوارث

كافي المستولدة على أرجح احوالين وان فرق الثاني بان القسامة ثبتت على خلاف القياس

احتياطاللدما قال ابن الرفعة ومحل ذلك اذا مكاتب العين بيد الوارث فان كانت بيد

الموصى له حلف جزما (ومن ارتد) بعده وث مؤثرته (فالافضل تأخير اقسامه ليسلم)

ثم يقسم لانه لا يتورع عن البين الكاذبة (فان اقسامه في الردة صرح على المذهب) واخذ

الدية لانه عليه السلام اعمد بايعان اليهود في الخبر المار وصرح فيه ان الحاصل بخلفه نوع

اكتساب للمال فلم يمنع منه كالاخطاب وعن المزني وحكي قولنا حرجا ومنصوصاته

لا يصح ولو اسلم اعتد بها قطعها (ومن لا وارث له) خاصا (للاقسام فيه) ولو مع لو اتعذر

حلف بيت المال فينصب الامام مدعيا فان حلف المدعى عليه فذلك والاحبس الى أن

يقر

قول المصنف وهي أي تحلف المدعى

(قوله ومحل ذلك) أي حلف الوارث

(قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ لا يثنى

وقف ملك

المرد اه سم على حج (قوله وضع فيها)

أي في الردة (قوله وحكي قولنا حرجا)

أي في شأنه وقوله والاحبس أي وان طال

الاحبس

فه (فصل فيما يثبت به موجب القود) * في هذا الفصل ذكره هاتين العزيمتين وغيره بقرينة الشهادات اقسام على منعه وسيأتي ذلك في قوله وهذه المسائل الخ (قوله وموجب المال) أى وما يتبع ذلك كالوآثر بعض الورثة بهفو بعض (قوله من قتل أو جرح) بفتح الجيم وهو المصدر ما بالضم فهو الآثر الحاصل به وقوله أو إزالة أى معنى من المعاني (قوله باقراره مقبول) احتزبه عن الصبي والجنون والعبد إذا اقر بقتل (قوله أو يعلم الحاكم) أى حيث ساء له القضاء بعلمه بأن كان مجتهدا (قوله بمحاضر) أى من قتل (قوله وما في معناهما) وهو علم الحاكم والعين المردودة كالمقدم وقوله وبين أى وهى جنون (قوله كما أمر آتفا) أى فى العين المتعددة وعليه فلا يرد ما قاله سم على حج من قوله أين مر ذلك بالنسبة للمقرد ١١١ وقوله وشرط ثبوتهاى المال وقوله بالبحجة

الناقصة رجل وأمر آتاف أو رجل وبين (قوله والام يثبت المال بها) أى بالبحجة الناقصة ولكنهما تثبت لونا وقوله وانما وجب أى المال وقوله أى بالبحجة الناقصة (قوله لانها توجبهما) أى المال والقطع واجب عن ذلك ايضا بان المال هنا بدل عن القود واما المال والقطع فكل منهما مباح متاصل لا يدل وهو مستقادم من قوله لانها توجبهما الخ (قوله لم يقبل فى الاصح) قضية انه لو اقام رجلين بعد ذلك لم يقصم لم يكن له القصص لتضمن ما ذكره واللعفو ولكن فى الخطيب مانعه وعلى الاول لو اقام بينة دعفوه بالجناية المذكورة هل يثبت القصص لان العفو غير معتبر اولالا انه سقط حقه لم ار من تعرض له وانما هو الاول (قوله ثبت ارش الهشم بذلك) أى وذلك لان كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الاخرى فالشهادة بالاثمة شهادة

يقرأ أو يحلف
 * (فصل فيما يثبت به موجب القود) * وموجب المال بسبب الجناية من اقراره وشهادة (انما يثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) فى نفس أو غيرهما من قتل أو جرح أو إزالة (باقرار) مقبول من الجناتى (أو شهادة (عبدان) أو يعلم الحاكم أو يتكول المدعى عليه مع حلف المدعى كما يعلمان مما ساند كره على ان الاخير كالأقرار ومقابلته كالبينة ويأتى ان السحر لا يثبت بالاقرار فلا يرد عليه (و) يثبت موجب (المال) بمحاضر (بذلك) أى الاقرار أو شهادة عدلين وما فى معناهما (أو برجل وأمر آتاف أو رجل) وبين (مفردة أو متعددة) كما أمر آتافا وبالقسامة كالمقدم وهذه المسائل من جملة ما يأتى فى الشهادات ذكرت هاتين الامامتين الشافعى رضى الله تعالى عنه ويأتى ثم الكلام فى صفة الشهود والمشهود به مستوفى فى القضاء وشرط ثبوتها بالبحجة الناقصة ان يدعى به لا بالقود والام يثبت المال بها وانما وجب فى السرقة قيمه وان ادعى القطع لانها توجبها والعلم لا وجب الا القود فلا وجب المال او جينا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (المقبول للمال رجل أو امرأتان) أو شاهد بين (لم يقبل فى الاصح) لان العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بين ذكر والثانى نعم لان القصد المال (ولو شهدوهما) أى الرجل والمرأتان وفى معناهما رجل معه عين (بما اشتمت قبلها) ايضا لم يجب اربشها على المذهب لان الايضاح قبلها الموجب للقود لا يثبت بهما هذا كله اذا كانت من جان مرة واحدة فان كان ذلك من جانبين أو من واحد فى مرتين ثبت ارش الهشم بذلك وهو واضح وفى قول من طر يقسه وهو يخرج يجب اربشها لانه مال (وبصرح) حتما (الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال) اشهد انه (ضربه بسيف فخره فمات لم يثبت) المدعى به وهو الموت الثانى عن فعله (حتى يقول فمات منه) أى من جرحه (أو فقتله) أو فمات مكانه لانه لما احتمل موته بسبب آخر غير جرحه تعبت اضافة الموت اليها فعد ذلك الاحتمال ولو شهد به قتل ولم يذكر جرحا ولا ضربا كفى ايضا (ولو قال

بالمال وحده (قوله وهو يخرج) قال الشيخ عزيمة ايضا ذلك ان الشافعى كما نص فى الامور فى السهم من زيد الى عمرو انه يثبت الخطا فى عمرو ورجل وأمر آتاف فقولان بالنقل والتفريع والمذهب تقرير التصديق والفرقان الجنائية متحدة فاحيط لها (قوله أو فمات مكانه) لعل وجبه الاكتفاء بذلك ان المتبادر من قوله فمات مكانه ان موته بسبب الجنائية والافضل مع ذلك القول ان موته بسبب آخر كسقوط جده او مثل ذلك ما لو قال فمات حالا (قوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا) افاد الاقتصار على نفي ما ذكره من شروط الدعوى كقوله قتله عمدا او خطأ أى غير ذلك على ما مر فى دعوى الدم والقسامة

(قوله بخلاف فسال دمه) وقيل من قال لو قال نجات مكانه أو حاله أنه لو قال هنا فسال دمه مكانه أو حاله قبلت (قوله فأوضح عظم رأسه) أي فلو اقتصر على قوله وأضحك لم تسمع صدقها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيها الحكومة اه زيادى (قوله الغير القبيح) لعل المراد أنه مع كونه غير قبيح يعرف مدلول هذا اللفظ عند الفقهاء الماهر من قوله ويجهه تقييده الخ (قوله بل يتعين الارض) أي فتمكثي شهادته بالنسبة للخصاص وتقبل الثبوت الارض لانه لا يختلف باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها (قوله ويؤخذ منه أنه لا بد من تعيين حكومة) أي تعيينها للحكومة بقية البدن الخ وكان الاولى التعبير به ثم رأيت في نسخة صحيحة كذلك وعلى ما في الاصل بقدره مضاف أي تعيينه من خصته حكومة وقوله أي تعيينها أي الهل والقدر (قوله وبثبنت القتل) بالسحر * (فائدة) * السحري النغة تصرف الشيء عن وجهه يقال ما صرفك عن كذا أي ما صرفك ومذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة ويكون بالقول والفعل ويؤلم ١١٢ ويرض ويقتل ويصرف بين الزوجين وقال المعتزلة وأبو جعفر الاسترأبى

بكسر الهمزة ان السحر لا حقيقة له انما هو تخيل وبه قال البغوى استدلووا بقوله تعالى يخيل اليه من مصرهم انما اتى وذهب قوم الى ان الساسر قد قلب بسحره الايمان ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشيايب بعد الهرم وان يتبع به نفسه من الموت ومن جله انواعه السيماء والهيما ولم يبلغ احد في السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط ايام دلو كما ملكة مصر بعد فرعون فاتهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأى عسكر قصدهم أو الى ذلك العسكر المصور فنافعهم من قاع الابين

ضرب رأسه فادماه أو فسال دمه ثبتت دامية) لتصريحه بخلاف فسال دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (ويشترط لموضحة) أي للشهادة بها قول الشاهد (ضربه فأوضح عظم رأسه) ألا احتمال حينئذ (وقيل يكفي فأوضح رأسه) ونص عليه في الام والتخصيص وجهه البلقيني وغيره وجزءه في الروضة كاصلها وهو المعتمداتهم المقصود منه عرفا ويجهه تقييده بما اذا لم يكن عاميا بحيث لا يعرف مدلول نحو الابضاح شرعا وما قبل ان الموضوع من الابضاح ولا يختص بالعظم فلا بد من التعرض لوان تنزل لفظ الشاهد الغير القبيح على اصطلاح الفقهاء مردود كما قاله الباقي بأن الشارع افاد بذلك الاحكام فهو كصرائح الطلاق يقضى بها مع الاحتمال فاذ شابهها بمرحها يقضى بطلانها وان احتل تسريع رأسها فكذا اذ شابهها لابضاح يقضى به وان احتمل انه لم يوضح العظم لانه احتمال بعد جدا (ويجب بيان محلها) أي الموضوعه الموجبة للقود (وقدرها) فيها اذا كان على رأسه مواضع أو تعيينها بالاشارة اليها سواء كان على رأسه موضحة أو مواضع (ليكن قصاص) اذ لو ثبت ذلك لم يجب قود وان لم يكن برأسه الإ موضحة واحدة لاحتمال توسيعها بل يتعين الارض لعدم اختلافه بذلك ويؤخذ منه أنه لا بد من تعيين حكومة بقية البدن ولو بالنسبة لالمال والالم يجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها (ويثبت القتل بالسحر باقراؤه) به حقيقة أو حكما كقتلته بسحري وهو يقتل غالبا أو يتوعد كذا وشهد دلان تابا بانه يقتل غالبا فمعه دية القود أو نادر فاشبهه عمدا واخطأت من اسم غيره لخطوهم على العقلة ان صدقوه والافعله

او

وقطع الاعضاء انفق نظره للسحر القاصد لهم فقامتهم العساكروا قواما واستأفنته والنساء هن الملول

والامر ان يصبر به لا يفرق فرعون وجنوده سكاها العراقي وغيره وقال الامام غفر الدين لا يظهر أثر السحر على الافاسق ويحرم تعليم الكهانة والتخيم والضرب بالرمل والتعير وبالخص والسعيبة وتعليم هذه كلها أو أخذها عوضا عليها سرام بالنص الصحيح في انتهى عن حلوان الكاهن والباقي في معناه وأما الحديث الصحيح انه كان نبى من الانبياء يخطب فغن وافق خطه فذالك فغدا من علم موافقة له فلا بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز ويحرم المشى الى اهل هذه الانواع وتصديةهم وكذلك تحريم القيامة والطير والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه دمري وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية وتولدها الهلاك فعطى حكمه المذكور ام لاقية نظروا الاقرب الاول فليراجع (قوله وشهد دلان) أي يعرفان ذلك (قوله فخطوهما) أي شبهه العمد واخطا والمراد يتيهما كما هو ظاهر

(قوله او مرض بسعري ولم يمت) أي به (قوله لانه لوث كسكوله) عبارة حج ١١٣ بعد قوله لوث وكالاقرار كسكوله الخ ٨١

وهي ظاهرة لا يمام عبارة الشارح ان الشكول مع عين المدعي لوث وهو غير مراد وكان الاوضح ان يقول باقراره كسكوله مع الخ (قوله مع عين المدعي) أي عين واحدة (قوله يمكن افضاؤه للهالك) عبارة سم على منهي ع أي ولو كانت ذلك الجرح ليس من شأنه ان يسرى لانه قد يسرى اه وقوله وان كان عليه أي الممت (قوله وقد يبري الدائن) يؤخذ منه ان مثل ذلك ما لو اوصى بارش الجناية عليه لاخر فان الموصى له قد لا يقبل فثبت الموصى به للوارث (قوله وكونه لمن لا يتصور اقراره) أي لم يكنه محجورا عليه (قوله وكذا ان لم يحملوه انقهرهم) أي لا يقبل (قوله لان طلبه) أي المدعي (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أي لاعتن طلب الحكم بل طلبه (قوله حكمهم بها) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على احد ثم قال غيره مبادرة بل ان الذي نعت جاء فيه ما ذكر من التفصيل (قوله وليست الشهادة منها) أي من العداوة الدنيوية (قوله وعداوة الآخرين) ظاهر هذا الكلام ان مجرد الشهادة تكون عداوة وظاهر كلامهم بانها سم واعل هذا كما ترجع الشارح الثاني

او مرض بسعري ولم يمت اقسام الولي لانه لوث كسكوله مع عين المدعي (لا يمتنع) لتعدر مشاهدة قصد الساسر وتأثير صوره (ولو شهد بالورثة) غير اصل وفرع (بجرح) يمكن افضاؤه للهالك (قبل الاندمال لا يقبل) وان كان عليه دين سبب تفرق لثمة اذ لو مات كان الارش له فكانه شهد بنفسه ولا نظروا لوجود الدين لانه لا يمنع الارش وقد يبري الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصور اقراره نادرا لا يلتفت اليه والعبرة بكونه مورث حال الشهادة فان كان عنده ما يحجج به بآثاره زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا (وبعد يقبل) اذ لا تمة (وكذا) تقبل شهادة مورثه (بما في مرض موته في الاصح) لانه لم يشهد بالسبب الناقل للشهادة بتقدير الموت بخلاف الجرح ولان المال يجب هنا حالا ويتصرف فيه المريض كيف اراد ثم لا يجب الا بالاثبات فيكون للوارث والثاني لا يقبل كالجرح لانه (ولا تقبل شهادة العاقله فسق شتم وقتل) او نحوه (يحملونه) او بتزكية شتم او فسق لانهم يدفعون بذلك ضرر وتحميهم وكونه ان لم يحملوه انقهرهم لا يكون الا قريبن يقرون بالواجب لان الغنى متوقع في القفر بخلاف موت القريب اما قتل لا يحملونه كينونة اقراره أو بانه قتل عدة اذ تقبل شهادتهم بخوف فسقهم لا تنفاه التهمة (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدعي به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين في الجاس أو بعده (فان صدق الولي) المدعي (الاولين) يعني اسرع على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم به لان طلبه منهم الشهادة كاف في جواز الحكم بها كذا قيل ويرد ما صرحوا به في القضا من عدم جواز حكمه بما ثبت عنده قبل سؤال المدعي فالمراد سكت عن التصديق (حكمهم بها) لا تنفاه التهمة عنهم وتحققها في الآخرين لصبر ورتما عدوين بها ولا تمنع ما يدعيان بها عن انفسهما وهذا التعليل الاخبار وجه اذا الاول مشكل يكون المؤثر العداوة الدنيوية وليست الشهادة منها (أو) صدق (الاخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع بطلتا) أي الشهاداتتان وهو ظاهر في الثالث وجهه في الاول ان فيه تكذيب الاولين وعداوة الآخرين لهم ما في الثاني ان في تصديق كل فريق تكذيب الآخر وظاهر قوله بالبقاء صدقة في الدعوى لكن عبارة الجهور بطل صدقة ولو اقر بعض الورثة بعتة وبعض عن القود ولو مهمما (سقط القصاص) لانه لا يفتي بعض وبالأقرار سقط صدقة منه فسقط حق الباقي للجميع الدية اما المال فيجب له كالبقرة ولا يقبل قوله على الداني الا ان عينه ونه وضمنه كمل الحجة ولو اختلف شاهدان في زمان (فعل للقتل أو مكان أو آلة أو هيئة) كقتله بكرة أو بمعمل كذا أو بسيف أو حربة وخالفه الآخر (لغت) للتناقض (وقيل) هي (لوث) لا تنافهما على اصل القتل ورد بان التناقض ظاهر في الكذب فلا قرينة تثبت بها اللوث وخرج بالثقل الاقرار كان شهدا أحدهما بانه اقر بالقتل يوم السبت والاخر بانه اقر به يوم الاحد لم تلغ الشهادة لانه لا اختلاف في الفعل

١٥ به سا على انه كان الاولى ترك هذه الحاشية لاستفادتهم من التوجيه الثاني (قوله يمكن عبارة الجهور الخ) مع قوله بطل صدقة أي فليس له ان يدعي مرة أخرى ويقيم البينة (قوله عن العاقل أي أنه عفا على ما لا

(قوله ذلك اليوم) مثل اليوم مألوفين إياها محيل العادة مجيئه فيها وقوله لغت شهادتهم ما ظاهره وان كانوا دين بكنهم ما قطع المسافة البعدة في زمن يسير ويوجه بان الأمور الخائرة لا يقول عليهم في الشرع * (كتاب البغاة) * اعل - حكمة - حله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون اقتل مخفيا (قوله لجأ وزهم الحد) أي يضروهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم أي وهولفة كذلك في المختار البغي التعدي وبني عليه استطال وبابه وهي وكل مجاوزة وافرأط على المقدار الذي هو حد النبي فهو بغي (قوله وان طائفتان) ع معنى نأصلهم أيهم الاول ابداء الوطء والنصيحة والثاني الفصل بينهم بالقضاء العدل فيما كان بينهما اه سم على منهج (قوله او تقتضيه) أي ١١٤ تستلزمه (قوله وقد اخذ) أي استعبد (قوله وقتال المرتدين من الصديق)

ولا في صفته بل في الاقرار وهو غيبي وثربوا زانه اقر فيهم ما نفع ان عننا زمانا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من احدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهدا احدهما بانه اقر بالقتل بكنه يوم كذا والاخر بانه اقر بقتله بصرف ذلك اليوم لغت شهادتهم ما

*(كتاب البغاة) *

جمع باع وباع وباع بالجرأوزهم الحد والاصل فيه أباة وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الامام صريح الكفاية انشأه الله بها وقت مضى لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلبغي على الامام اولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتال المرتدين من الصديق وقتال البغاة من على والبغي ليس اسم ذم عندنا لانهم هم نعم الحالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم يخافون فيه فلهما منهم من اهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الله تعالى في بعض المواضع من عهدهم افسد عليهم مجولان على من لا اهلية فيه الاجتهاد ولا تأويل له اؤله تأويل قطعي البطلان أي وقد عزموا على قتالنا اخذنا بما في في الخوارج (هم) مسلمان (مخافوا الامام) ولو جازا جرأوزهم عليه وترك عطف بنفسير (الانقياد) لهوا أسبق منهم انقياد الامام كما هو ظاهر اطلاقهم (او منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كزكاة او حاد او قود (بشرط وشكاهم) بكنه اوقوه بحيث يمكن معهما مقاومة الامام ويحتاج الى احتفال كافة من بدل مال راعا ادرجال ونصب قتال وضوها ليردهم الى الطاعة (وتأويل) فاسد لا يقطع بطلانه بل يعقدون به جواز الخروج كتأويل الخارجين على على مرضى الله عنه بانه يعرف قتله عثمان رضي الله عنه وبقدرة عليهم ولا ينقض منهم مواظبته اياهم على ما قيل والوجه اخذ من سيرهم في ذات ارضهم بالمواظاة المنعولة لم تصد رعن بعده بل لانه يرى من ذلك وتأويل بعض مآني الزكاة من ابي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدعون الزكاة الا لمن ملأته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم اما اذا جرأوا بلأنا ويل كإني حق

سـ يأتي في أول الباب الآتي أن الذين قاتلهم الصديق لم يكونوا مرتدين وانما كانوا مانعين للزكاة واطلق عليهم اسم المرتدين مجازا وعبارته ثم وقد تطلق أي الردة على الامتناع من اداء الحق كإني الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه اللهم الا ان يقال انما قصر على كون الصديق قاتل مانعي الزكاة تنبيه على ان الردة قد تطلق على ذلك فلا ينافي انه قاتل المرتد بكنه قاتل مانعي الزكاة (قوله والبغي ليس اسم ذم) أي على الاطلاق والافسد يكون مذموما (قوله منهم من اهلية الاجتهاد) قديس بانهم لم يكونوا اهلا للاجتهاد لا يحكم بغيرهم والظاهر انه غير مراد لما يأتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فاعل المراد بالاجتهاد في عبارته الاجتهاد القوي أو جرى على الغالب كما يفيد قوله

أولا وتأويله الخ (قوله مجولان على من لا اهلية فيه للاجتهاد) ينبغي ولم يذكر بطلانه (قوله وترك الشرع

الانقياد) أي فلو انقادوا له وامتثلوا من دفع مطالبهم منهم ظلمنا فليسوا ابغاة كإناهم قوله توجه عليهم الخروج الخ (قوله بالمواظاة المنعولة) أي التي علمناها وقلنا بغيرها او عليه فبتقدير انهم مواظا تصدرت غير هذه لا ترد (قوله سكن لهم) أي تسكن لهم انفسهم وتطامن قلوبهم - قاله البضاوي اه سم على منهج * (قاعدة) * قال في العباب يحرم الطعن في معاوية وامن ولا يذون يتكفرون ورواية قتل الحسين وما جرى بين العصابة فانه يبعث على ذمهم وهم اعلام الدين فاطعان فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدو ولا جرى بينهم محمل اه سم على منهج

(قوله كُتِبَ عَلَى الْمُرْتَدِّينَ) أَي بَانَ أَظْهَرَ وَاشْهَبَ لَهُمْ فِي الرَّدَّةِ فَازْدَلَّ بِالْبَاطِلِ طَعْمًا ١١٥ لَوْ صُوحِ ادِّلَّةُ الْإِسْلَامِ (قوله بصددون)

أَي تَصَدَّرَ أَعْلَاهُمْ عَنْ رَأْيِهِ (قوله فهو) أَي الْمَطَاعُ شَرْطُ لِحْصُولِهَا
أَي الشُّكُوكَةُ وَقَوْلُهُ وَلَا يَشْرُطُ أَى
فِي كَوْنِهِمْ بَغَاةً (قوله بصفاته
الطريق) يَنْبَغِي أَوْ لَا يَجُوزُ أَنَّهَا حَيْثُ
اسْتَقُولُوا بِسَبِيحَةٍ عَلَى نَاحِيَةٍ وَمِنْ
ثُمَّ اقْتَصَرَ الزَّيَادِيُّ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ
بِحَصْنٍ اسْتَقُولُوا بِسَبِيحَةٍ عَلَى نَاحِيَةٍ
(قوله وقد جزم بذلك في الأَنوار)
مَعْقُودٌ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ ثَمَّةً أَى سَبَبٌ
نَحْرُوجِهِمْ (قوله تركوا) أَى
وَلَوْ كَانُوا مُنْقَرِبِينَ بِمَجْلَةٍ (قوله
مَالَمَ يَقَاتِلُوا) أَى فَإِنْ قَاتَلُوا فَاسْتَقُوا
وَأَهْلَ وَجْهَهُ انْتَهَبُوا لَشَبْهَةِ لَهُمْ
فِي الْقِتَالِ وَبِتَقْدِيرِهَا هِيَ بَاطِلَةٌ
قَطْعًا (قوله ويعرض بتخطئة
تَحْكِيمِهِ) أَى يَنْبَغِي وَبَيْنَ مَعَاوِيَةَ
أَي دَمِيرِي (قوله نعم ان تصررنا
بهم) أَى مَعَ عَدَمِ قِتَالِهِمْ (قوله أَى
فَوَالِ الضَّرَرِ) أَى وَلَوْ يَقْتُلُهُمْ
(قوله فأن قصدوها تخبر) أَى قَتَلَ
الْقَاتِلُ مِنْهُمْ أَنْ عِلْمُ فَنَ لَمْ يَعْلَمْ
لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ الْإِبْرَدُ إِلَى
الطَّاعَةِ (قوله كالتطايية فلا
تقبل) أَى مَا يَبِينُ السَّبَبُ أَى
دَمِيرِي بِالْعَنَى وَقَوْلُهُ سَمَّ عَلَى
مَنْجَعٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ (قوله ولا
يختص هذا) أَى قَبُولُ الشَّهَادَةِ
بَلْ يُمْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ (قوله
ويقبل أيضا قاضيهما) أَى
وَجُوبًا وَقَوْلُهُ لِأَنَّ أَيْتَاءَ بِهِمْ
(قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ)

الشرع كالزكاة عنداد أو يتأول بل يقطع بطلانه كُتِبَ عَلَى الْمُرْتَدِّينَ أَوَّلُ مَا يَكُنْ لَهُمْ شُكُوكَةُ
فَلَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْبَغَاةِ كِبَاسِيَّةً فِي تَعَصُّلِهِ (وَمَطْلَعُ فِيمَ) يَصْدُرُونَ عَنْ رَأْيِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ
مَنْصُوبًا لِأَشْكَوكَةُ لَمْ يَلْطَمِطَ لَهُمْ فَهُوَ شَرْطُ لِحْصُولِهَا لِأَنَّهُ شَرْطُ آخِرِ غَيْرِهَا (قَبِيلُ
وَأَمَامُ مَنْصُوبٍ) مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ وَرَدَّ بَانَ عَلَيْهِمَا قَاتِلُ أَهْلِ الْجَمَلِ وَالْأَمَامُ لَهُمْ وَأَهْلُ صُقَيْنَ قَبِيلُ
نَصَبِ أَمَامِهِمْ وَلَا يَشْرُطُ عَلَى الْعَصَجِ جَعْلُهُمْ لَانْتِصَحَهُمْ حَكِيمًا غَيْرَ حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَلَا انْتِصَحَهُمْ
بَغْوًا بَلَدًا وَلَوْ حَصَلَتْ لَهُمُ الْقُوَّةُ بِخَصْمِهِمْ بِحَصْنٍ فَوَلَّوْهُ كَالشُّكُوكَةِ أَوَّلًا الْمَعْقُودَ كَمَا رَوَاهُ الْأَمَامُ
أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْحَصْنُ بِمَجْلَةِ الطَّرِيقِ وَكَأَنَّهُ اسْتَوْلَوْنَ بِسَبِيحَةٍ عَلَى نَاحِيَةٍ وَرَأَى الْحَصْنَ ثَبَّتَ لَهُمْ
الشُّكُوكَةُ وَحُكْمُ الْبَغَاةِ وَالْأَفْلَسِ وَأَبَاغَةً لَا يَبَالِي بِتَعْطِيلِ عَدَدٍ قَلِيلٍ وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ فِي
الْأَنوَارِ (وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ) وَهُمْ صَنَفٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ (كَتَرَا الْجَاعَاتِ) لِأَنَّ
الْأَثْمَةَ لَمَّا اقْتَرَوْا عَلَى الْمَعَاصِي كَثُرُوا بِزَعْمِهِمْ فَلَمْ يَصْلُوا خِلَافَهُمْ (وَتَكْفِيرُ ذِي كِبَرَةٍ) أَى
فَاعْلَاهَا فَيُحْصِطُ عَلَيْهِ وَيُجَدَّدُ فِي النَّارِ عِنْدَهُمْ (وَلَمْ يَقَاتِلُوا) أَهْلَ الْعَدْلِ وَهُمْ فِي قُبُضَتِهِمْ (تُرَكُّوا)
فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَذَلَّ لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ بَلْ وَلَا يَشْفَقُونَ مَا لَمْ يَقَاتِلُوا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ سَوَاءٌ كَانُوا
يَنْتَبِهُنَّ أَوْ مَاتُوا وَاجْعُزْ لَكِنْ لَمْ يَغْرُجُوا عَنْ طَاعَتِهِ لِأَنَّ عِلْمَ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ مَعَ رِجَالِهِمْ
الْخَوَارِجِ يَقُولُ لِأَحْكَمِ اللَّهُ وَوَسْوَهِ وَبِعَرَضٍ بِتَخَطُّهُ تَحْكِيمُهُ فَقَالَ كَلَّمَ حَقَّ أَرِيدَ بِهَا
بَاطِلٌ نَعَمْ أَنْ تَصْرُرْنَا بِهَمْ تَعْرِضْنَا لَهُمْ إِلَى زَوَالِ الضَّرَرِ كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ الْأَصْحَابِ
(وَالَا) بَانَ قَاتِلُوا أَوَّلُ مَا يَكُونُ فِي قُبُضَتِنَا (فَنَقْطَعُ طَرِيقَ) فِي حُكْمِهِمْ الْأَتَقَى فِي أَجْمَلِ الْبَغَاةِ
خِلَافًا لِلْمَقْبُولِ نَعَمْ لَوْ قَاتَلُوا لَمْ يَخْتِمْ قَتْلُ الْقَاتِلِ مِنْهُمْ لَانْتِصَحَهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْخِلَافَةَ الطَّرِيقَ فَإِنْ
قَصَدُوا لَمْ يَخْتِمْ وَإِنْ سَبَّوْا الْأَثْمَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ عَزَّرُوا لِأَنَّ عَرَضًا بِالْإِسْبَاطِ فَلَا
يَعْزُرُونَ وَبِزَعْمِهِمْ قَوْلُهُمْ وَلَا يَفْسُقُونَ عَدَمُ فَقِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ لَا يَكْفُرُونَ
بِعَدَمِهِمْ بِدَلِيلِ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ زَوْدِ دَعْمِهِمْ وَوَعِيدِهِمْ الشَّدِيدُ كَكُونِهِمْ كَلَابِ
أَهْلِ الْفَارِ الْحُكْمِ بِقِسْمِهِمْ لَانْتِصَحَهُمْ لَمْ يَشْعَلُوا أَحْمَرًا فِي اعْتِقَادِهِمْ وَإِنْ أَخْطَوْا أَوْ اتَّوَابُوا مِنْ
حَيْثُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَعْتِقَادِ بَانَ وَأَسَدٌ قَطْعًا هُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَنْ مَخَالَفَهُ أَمَّ غَيْرِ
مَعْدُودٍ وَلَا يَنْفِي ذَلِكَ اقْتِضَاءُ كَثَرَتِ عَارِيفُ الْكِبَرَةِ فَسَقَتُهُمْ لَوْ عَمِدَهُمْ الشَّدِيدُ وَقَوْلُهُ
أَكْثَرَانِهِم بِالَّذِينَ لَانَ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِأَحْوَالِ الْآخِرَةِ لَا الدُّنْيَا لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ كَوْنِهِمْ لَمْ يَقْعَلُوا
مَحْرَمًا عِنْدَهُمْ كَمَا أَنَّ الْحَقَّ يَحْدِثُ بِالْبَيِّنَةِ أَضْعَافُ دَلِيلِهِ وَتَقِيلُ شَهَادَتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَحْرَمًا عِنْدَهُ
نَعَمْ هُوَ لَا يَعْاقِبُ لِأَنَّ تَقْلِيدَهُ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِمْ كَمَا عَمِلُوا يَقْرَرُ (وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ الْبَغَاةِ) أَيْ أَوَّلُ بِهِمْ
إِلَّا أَنْ يَكُونُوا عَنِ يَشْعُرُونَ أَوْ يَفْقَهُنَّ بِمَقْصِدِهِمْ كَالْخِلَافَةِ فَلَا تَقْبَلُ حَيْثُ نَذَرُ بَعْضَهُمْ وَلَا
يَنْفَعُ قَضَاؤُهُمْ لَهُمْ حَيْثُ وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِالْبَغَاةِ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ الشَّهَادَاتِ (و) يَقْبَلُ أَيْضًا
قَضَاءَ قَاضِيهِمْ) لِذَلِكَ لَكِنْ (فَيَا يَقْبَلُ فِيهِ قَضَاءُ قَاضِيَا) لِأَنَّهُ غَيْرُهُ كَمُخَالَفَةِ النَّصِّ أَوْ
الْإِجَاعِ أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ وَالْمَجْهُوبِ جُوبُورُ قَبُولِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَلَا يَنْفِيهِ مَا يَأْتِي
فِي التَّنْفِيزِ لِشَدَّةِ الضَّرَرِ بِتَرْكِهِ عَدَمُ قَبُولِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ التَّنْفِيزِ (الرَّاجِعُ لِلَا مَرِينَ قَبْلَهُ

أَي مِنْ سَنَ عِلْمِهِ (قوله راجع للامرين) أَى الشَّهَادَةُ وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ

(قوله ومحل ذلك اذا استحلوه بالباطل عدوانا) أي بخلاف ما لو استحلوه بتأويل كما يأتي في قوله وفي الروضة في الشهادات الخ
قوله ويستحب لنا عدم تنفيذه) أي ١١٦ ما لم يكن لواحد منا كما تقدم قريبا وقوله نفذناه أي وجوبا (قوله وقياسهم على

أهل العدل) أي في أنه يشترط بقا شوكتهم إلى وقت الوجوب والافلاحة - دعاء قبضه ولعدم تأهلهم وقت الوجوب لقبضه (قوله وقيدته بالماوردي) أي الضمان في صورة العكس وهي اتلاف العادل على الباغي (قوله والابان كان) أي ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال أو في غيره صدق المتلف لان الأصل عدم الضمان • (فرع) • ما تلقه أهل البغي قال ابن عبد السلام لا يصف بجل ولا حومة لانه وقع معتوا عنه لاشبهة بخلاف ما تلقاه الحربي فانه حرام ولكن لا يضمن (قوله لأمير العادل) أي أهل العدل (قوله ولزمه المهران) أي اطلقت جواز التمكن (قوله وهو مسلم لم يشك) وليس من ذلك ما يقع في زمانين خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب مائة مدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق (قوله لافي تنفيذه قتالا) أي فلا يعتد بذلك منهم خلافا لجمع منهم شيخ الاسلام في شرح منجه (قوله ويجب على الامام قتال البغاة) أي ويجب على المسلمين اعانته عن قرب منهم حتى يهبط شوكتهم • (قوله حتى يعث اليهم امينا) أي بالغا قولا

(ان يستحل دمانا) واما النسا واحتمل ذلك فلا يقبل لانتفاء العدة ومحل ذلك اذا استحلوه بالباطل عدوانا ليلصوا به الى اراقة دمانا واتلاف اموالنا ويؤخذ من العلة ان المراد الاستحلال خارج الحرب ولا يمكن البغاة يستحلونه احواله الحرب ومات في الروضة في الشهادات من قول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الاهوا والقاضي كالتشاهد محمول على المؤول لذلك تأويله لا وما هنا على خلافه (وينفذ) بالتشديد (كتاب بالحكم) الناجوا زال عنه حكم والحاكم به من اهل بل بل لو كان الحكم لواحد منا على واحد منهم فالنجه وجوب تنفيذه قاله الاذري (وبحكم) جوازا أيضا (بكتابه) البنا (بسماع البينة في الاصح) لصحته أيضا ويستحب لنا عدم تنفيذه والحكم به استخفا فاقبهم - وينبغي ان يكون محله حيث لا ضرر على المحكوم له فان تضرر كان انحصر تخليص حقه في ذلك نفذناه والثاني لا ينافيه من اقامة منصبه وفي الروضة كاصلها حكاية الخلاف قولين (ولو اقاموا احدا) أو تعزيرا (أو اخذوا زكاة وجوبه وخارجا وفرقوا ما هم المرتزقة على جندهم صح) لاعتقادهم التأويل المحتمل فاشبه الحكم بالاجتهاد ولما في عدم الاعتداد به من الاضرار بالرعية ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وسواء أكانت الزكاة مجعلة أم لا اسقرت شوكتهم الى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعميل الاعصاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبتي (وفي الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لثابتة وقوابه علينا (وما تلقه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال) ولم يكن من ضرورية (ضمن) محتلفه نفسه واما وقيدته بالماوردي بما اذا قصد أهل العدل التثني والانتقام لاضاعافهم وهزيمتهم به يعلم جواز عقود واهم - ثم اذا فائوا عليهم لانه اذا جوزنا اتلاف اموالهم خارج الحرب لاضاعافهم فهذا أولى (والابان كان في قتال لم حاجته وخارجهم من ضرورته) فلا ضمان لأمير العادل بقضاءهم ولان الضحية رضى الله عنهم لم يطالب بعضهم بعضا بشئ نظر للتأويل (وفي قول يضمن الباغي) لتقصيره ولو وطئ احدهما امه الاخر بلا شبهة يعتد بها حد ولزمه المهران اكرها والولد رقيق (و) المسلم (المتأول بلاشوكه) لا يثبت له شئ من احكام البغاة فيقتل (بضمن) ما تلقه ولو في القتال كقطاع الطريق ولا يحدث كل من سدد تأويله يطل الساسات (وعكسه) وهو مسلم لم يشك (بكتابه) (بكتابه) في عدم الضمان لما تلقه في الحرب او ضررها لوجوده معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الثمل ويقل الفساد في تنفيذه فضايلا وابتغيا حتى وجد امامهم تدون لهم شوكة فهم كالبعاة على الاصح كما أتى به الولد رحمه الله تعالى لان القصد ائتلافهم على النهوض الى الاسلام وتنفيذهم بقرهم عن ذلك خلافا لجمع جعلهم كانه طاع مطلقا لاجتنابهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه (و) لكن لا يثبت للبعاة أي لا يجوز له ذلك (حتى يعث اليهم امينا)

(قوله اى وبالحراب) وقائده انه منهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم
فيقتادوا بالحكم الاسلام (قوله من بعثه العباس) عبارة حج ابن عباس ثم رأيت في نسخة صحيحة ابن عباس (قوله بالنهروان) قال
في لب الباب النهروان في صفحات وسكون الهاء الى نهروان بالديوبند بغداد وقال ١١٧ في مجهم البكري في النهروان اربع

لغات فتح النون مع ثلثت الروا
والرابع ضمه ما جمعا اه (قوله
والاقتضاب) لكن تشترط عدالته
ويشغى الاقتضاب بفتاى
ولو كافر حيث غلب على ظن
الامام انه يتل خبيره بلا زيادة
ولا نقص وانهم يفتون به فيقولون
كل ما يقول (قوله مظلة بكسر
اللام وقضها) أى فهم ما يعنى قال
المرادى الفتح هو القياس اى
بناء على انه مصدر رمي والقياس
فيها كلفها الفتح وما يما منها
مكسور رافعى خلاف القياس
وفي المختار ما حصله ان المظلة
بكسر اللام وهى الظلم ويقتضها
ما تدليه عند الظلم وهو ما أخذ
منك (قوله فالزاله) اى الامام (قوله
ثم القتال) اى فى قوله تعالى وان
طائفتان الابه وقوله والا انتظارها
أى وجوب (قوله ويؤخذ منه ان
المراد به) اى التحيز الى الفسدة
البعيدة (قوله لان الدار ثم الخ)
اى وهما المدار على ما تحصل به
الناصر للبعادة في ذلك الحرب
وما لا تحصل (قوله واغلاق باب)
اى اعراضا عن القتال (قوله فلو
قتل واحد منهم) ع وإذا امر على
رضى الله عنه من اذ يوم البصرة

اى عدلا عارفا بالعلوم أى وبالحراب كما لا يخفى (فظنا) فيها (ناصحا) لاهل العدل (يسألهم
ما يتقدمون) على الامام أى يكرهون منه تاسيا بعل من بعثه ابن عباس رضى الله تعالى
عنه ما الى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم للطاعة وكون المبعوث عارفا بظننا واجب
ان بعث للمناظرة والاقتضاب كما قاله الاذرى والزركشى وانما يجب قتالهم بشرط ان
يتعرضوا للحريم اهل العدل أو يتعطى جهاد المشركين بهم أو يأخذوا من حقوق بيت
المال ما ليس لهم أو يعتصموا من دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام الذى
انعدت يبعثه كذا قاله الماوردى والوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا
لان يقاتلهم وان لم يوجد جدماء كقولهم فاسد قتلنا تدرا لئلا نمنعوا الزكاة فوالا نفرقتها
في أهل السهمان منسالى يجب قتالهم وانما يسباح (فان ذكرنا مظلة) بكسر اللام وفتحها
(أو شبهة ازالها) عنهم بقية في الشبهة وحرابة الامام في المظلة ويضع عود الضمير
على الامام فاذا زالة شبهة بتسبيه في ان لم يكن عارفا والمظلة برفعها (فان اصروا) على
بغيرهم بعد ازالة ذلك (نصهم) ندبا بوعظ وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم
شماتة الكافرين (ثم) ان اصروا دعاهم للمناظرة فان امتنعوا وانقطعوا وصابروا
(آذنهم) بالمداى اهلهم (بالقتال) وجوبا لانه تعالى امر بالاصلاح ثم القتال فلا يجوز
تقديم ما آخره الله هذا ان كان بعسكره قوة والا انتظارها ويشغى لان يظهر ذلك اهلهم بل
يرهبهم ويرى (فان استعملوا) في القتال اجتهد في الامهال (وفعل ما وادعوا) فان
ظهر له ان استعملهم للقتال في ازالة شبهة امهالهم مبرا ولا يتقدمه وان ظهر ان ذلك
لا انتظار مدد وتقوية لمجهالهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سمي له الدفع بالاسهل
فلاسهل قلة الامام وظاهر وجوب هرب امكن وامس مراد الان القصد ازالة شوكتهم
ما امكن (ولا يقاتل) اذا وقع القتال (مديرهم) ان كان غير متصرف اقبال او مختارا الى فئة
قريبة لا بعيدة لامن غائته فيها ويؤخذ منه ان المراد به نهائى التى يؤمن فى العادة بجيحتها
الهم قبل انقضاء القتال فان لم يؤمن ذلك بان غلب على الظن بجيحتها اليهم والحرب قائمة
انتهج ان يقاتل حينئذ وانما يشترط ذلك فيما يأتى فى الجهاد لان المدار ثم على كونه بعد
من الجيش أولا ولا يختصهم) بفتح النام من افخته الجراحة اضغفته ولان الى سلاحه
أواغلاق بابا ورتل القتال منهم وان لم يلق سلاحه (و) لا (اسيرهم) ظهير لما كرم واليه يلقى
بذلك فلو قتل واحد فلا حقد وشبهة الى حينة نعم ولو لو لا يجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا
ويندب تجنب قتل الرسم مما يمكن فيكره فلم يصد قتله (ولا يطلق) اسيرهم ان كان فيه

وهو يوم الجبل ان ينادى بذلك وقد استغنى الامام ما ذا ايس من سلاحهم لتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشرف فيجوز
الاتباع والتذفيف كما فعل رضى الله عنه بالخوارج اه سم على منهج (قوله فلا قود) اى وتجيب فيه دية عمد (قوله اتبعوا)
اى وجوبا (قوله ما لم يصد قتله) اى فيسباح قتله

(قوله منعة) بفتحين وقد تسكن النون ٨١ مختار وقوله وان كان غابة (قوله وخيلهم) اي وموثة خيلهم ومنعت سلاحهم وغيره مما اخذ منهم على بيت المال ما لم تستول عليهم باعادة بقصد اقتنائها لتعداها فانتهم عليه ما دام تحت يده وأجرة استعمالها ان استعمالها بل ان اعتد عاصيها فعليه أجر ثم وان لم يستعملها (قوله نعم يلزم اجرة مثل) وهل الاجرة لازمة للاستعمال او يخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال ١١٨ المصلحة للمسلمين فيه نظر والاقرب الاول اخذ من قول الشارع كضطر أكل الخ (قوله

منعة) وان كان صبية أو امرأة وقتنا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) تفريقا لا بترقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحروب وكذا في الصبي والمرأة والحق ان كانوا مقاتلين والاطلاقوا بمجرد انقضاء الحرب (الا ان يطبع) الحر الكامل الامام بمطاعته له (باختيار) فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره (ويرد) وجوب بالالمهم وسلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت غنائمهم (أي شرهم يعودهم للطاعة وتفرقهم وعدم تفرق عودهم) ولا يستعمل ما اخذ منهم من نحو سلاحهم وخيلهم (في قتال) أو غيره أي لا يجوز ذلك (الا لضرورة) كان لم نجد ما دفعه عنه الا ذلك نعم يلزم اجرة مثل ذلك كما صرح به الاصبهان كضطر اكل طعام غيره يلزمه قيمته (ولا يقاتلون بعظيم) يوم كاد ومنجنيق) وهو آلة ترمى الحجارة وتفرق ويقال حبات وارسال سيول جارية لان القصد ردهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجيدون للتحاصيل (الا لضرورة بان قاتلوا به أو احاطوا بها) ولم يدفعوا الا به قال البيهقي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويجهل انه سندوب لا واجب ويلزم الواحد منا كما قاله المتولي مصابة اثنين منهم ولا يولي الا الضعفا واقصرا وظاهره جريان الاحكام الاتية في مصابة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم بكافور) ولو ذمنا لانه يحرم تسليمه على المسلم ولان القصد ردهم للطاعة والكفار يتدنون بقتلهم نعم يجوز الاستعانة بهم عند الضرورة كاتخاذ الاذرى وغيره عن المتولي وقالوا انه منجبه وعلم انه لا يجوز له ان يناصرهم ويمنعهم الطعام والشراب (ولا عين يرى قتلهم مدبرين) لهداوة واعتقاد كالحقني ولا امام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلوا احتجنا بالاستعانة به جازان كان فيه جرامة وسن اقدم ونمكنا من منعه لو اتبع منه زما والاوجه ان مذهب البه الامام زيادة على ذلك من ان نشترط ذلك عليهم ونشترط بوقا فاتهم به ليس بشرط اذ في قدرتنا على دفعهم غنية عن ذلك (ولو استعانوا علينا باهل حرب وآمنوهم) بالمدى عقدوا اليهم اما ان يقاتلوا فامعهم (لم ينفذ ما منهم علينا) للضرورة فامعهم معاملة اهل الحرب (ويؤخذ عليهم) في الاصح لانهم امنوهم من انفسهم والثاني المنع لانه امان على قتال المسلمين فلوا عاونوهم وقالوا طئنا جوارا عاننا بعضكم على بعض وانهم محبون لنا عاننا الحق وانهم استعانوا بنا على كذا وامكن صدقهم بلغناهم المأمن واجرينا عليهم فيه ايصدر

بقصد الخلاص) ينبغي ولا يتقدم وقوله ويجهل انه اي القصد (قوله) لانه يحرم تسليمه على المسلم) وكذا يحرم جمعهم جدا يقيم الحدود على المسلمين اه زبادي اقول وكذا يحرم تصببه في شيء من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته شيئا لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيمن يقوم به من المسلمين جناية وامنت في ذمى ولو تفرقه من الحاكم مثلا فلا يمد جوارا وتوليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من تصببه من اقتبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بجانته استعلاء على المسلمين ويؤيد ذلك قوله نعم الخ (قوله وعلم انه) اي من قوله ولا يقاتلون بعظيم الخ وكذا من قول الشارع لان القصد ردهم للطاعة الخ وقوله لا يجوز لمعبرة الزبادي ويجوز كما في بعض الشروح حصايرهم بمنع طعام وشراب الاعلى لى رأى امام الحرمين في اهل قلعة اه (اقول) ويكن جل كلام الامام

على ما اذا لم تدع ضرورة الى ذلك وكلام غيره على خلافه اخذنا مما ذكر في قتالهم بما يعين فليست امل (قوله) منهم والامام اي والخال وقوله ابقاء عليهم اي ابقاء الله عليهم (قوله وآمنوهم بالمدى) اي وبالضرورة مع التشديد كما يؤخذ من قوله الاتي تأميننا مطلقا واعمل اقتصار الشارع على ما ذكره لكونه الا كقولنا في الشيخ هم مرة مانص في كلام المتولي ضبط آمنهم بالمدى كافي قوله وآمنهم من خوف وحكى ابن كى من اللحن قصر الهمزة والتشديد (قوله والثاني المنع) أي منع تفوقه عليهم (قوله واجرينا عليهم) اي قبل تبليغهم المأمن

(قوله بالنسبة لاهل الذمة) أي فيما لو اعلان اهل الذمة البغاة وادعوا انهم اكرهوهم على اعانتهم فلا يكفون بنية على ذلك (قوله بالنسبة لغيرهم) من العاهدين والمؤمنين (قوله مضمود) أي بغير القصاص * (فصل في شروط الامام الاعظم) * (قوله وبيان طرق الامامة) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى دفع الزكاة الى البغاة الخ (قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه ايقال للامام خليفة رسول الله ونبيه وهو موافق لما في الدميري عن ١١٩ أبي بكر من قوله قد قيل لاني بكر يا خليفة الله فقال است بخليفة الله بل

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الارض اه والاصح عدم الجواز كافي سم على منهج ومثله في الباب * (قائدة) * عن أبي حنيفة انه ليس للسلطان ان يقضى بين خصمين وانما ذلك لنا فيه انخاص قال الدميري وهو مذهبه كما نقله في شرح مسلم واعترض بانه ليس فيه في مظانه واعترض ايضا بان ثبوت ذلك لنا فيه دون غيره لا لادامة قياس الا ان يرد به نقل صحيح لا يقال قد يشغل عن وظيفة من النظر في المصالح الكلية لانه لا يمنع ذلك بان وصول جرئة اليه لمطلب حكمه فيها نادر لا يغفل عن ذلك وبفرض عدم تدويره بزمه تقديم ذلك على هذه

اه حج في آخر الفصل (قوله نموز بالله) بدل من خبر (قوله اولام بالغة) أي بل وكذا عليها بالامامة حيث كان بالغاب (قوله فان فقد) أي بان لم يجد من يصلح وان بعدت مسافة جدا (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كلانة فيهم في مرتبة واحدة (قوله او جرحى على ماني التهمة) لم يبين الراجح منهما ونبقى ان يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجملة وعبارة حج لان جدا ما ولي اسمعيل والبحر همة اصل العرب وهم تزوج اسمعيل (قوله بمحمد) أي ولولاه فقاخذنا من قول الشارح لان محله عند فقد المجهدين

منهم احكام البغاة وهذا امر ادمي عبرة وله وقاتلناهم كالبغاة اما لو امنوهم تامنا مطاعنا فمنفذ علمنا ايضا فان قاتلناهم معهم انتقض الامان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس وقد علم ان الاستعانة بهم ليست باعلان اهل الذمة (ولو اعانهم اهل الذمة) او معاهدون او مؤمنون مختارين (عليهم بحر يم قاتلنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبغاة كما لو انفردوا باقتال فصار يرون اهل حرب يقتلون ولوعهم في الادبار والاختنا (او مكرهين) ولو بقولهم بالنسبة لاهل الذمة وبنيته بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم بشبهه الاكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (ان) حاربوا البغاة لانهم حاربوا من على الامام مختار بنية أو (قالوا قلنا جوازهم) أي ما فعلوه من اعانة بعض المساكين على بعض (او) ظننا (انهم) استعانوا به على كفار أو انهم (مخفون) وان لنا اعانة الحق وامكن جعلهم بذلك (على المذهب) لانهم معذورون وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم وفي الاكراه الطريقان ايضا مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون بكفاة) لانضمامهم اليهم مع الامان لا يحري بين ملحقين دماهم وخرج بشأنهم الضمان فلما اتفقا علمنا نفسا او مالا ضمنوه

* (فصل في شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة) وهي فرض كفاية كالقضاء فان في فيها اقسامه الاسمية من طلب وقبول وعقب البغاة بهذا لان المني خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي وزيادة كما قال (يشترط الامام كونه مسلما) ابرأ مصلحة الاسلام واهله (مكلفا) لان غيره مولى عليه فلا يلي امر غيره وروى احمد خبر نعمو بالله من اماراة الصديان (حرا) لان من فيه رق لا يهاب وخبر اسمعيل واواطعوا وان ولي عليكم عبد حبشي محمول على غير الامامة العظمى او للمبالغة خاصة (ذكرا) اضغف عقل الانثى وعدم مخالطة الرجال وضح خبر بل يطلع قوم ولو امرهم امرأة وانثى في ملحق بهم الاحتياط فلا تصح ولايته وان بان ذكرا كالقاضي بل اولى (قرشيا) لخبر الانظمة من قرش فان فقد ذلك كان ثم رجل من بني اسمعيل ثم يحمي على ماني التهمة او جرحى على ماني التهمة ثم رجل من بني اسمعيل (يجهنم دا) كالقاضي واولى بل - كي فيه الاجماع ولا يشافيه قول القاضي عدل جاهل اولى من فاسق عالم لان الاول يمكنه التتويض للعلماء فيما يفتقر للاجتهاد لان محله عند فقد المجهدين وكون أكثر من ولي أمر الامة بعد ان خلفاء الراشدين غير مجتهدين انما هو

(قوله شعاعا) الشعاع قوة في القلب عند البأس اه زيادى وهو مثل الشئ كافي القاموس (قوله ويصمى البيضة) البيضة جماعة المسكين والاصل والعز والملة ذكره النووي في شرح مسلم وفي المختار البيضة واحدة البيض من الحديد ثم قال ويضة كل شئ حوزته فاعمل ما ذكره النووي معنى عرفى (قوله يمنع استنفاء الحركة) أى تضعف في البدن كفالج وبسبب استفادته بالاولى ما لو فقدت إحدى يديه او رجله وسأق ١٢٠ ان هذا معتبر في الابتداء دون الدوام (قوله ويدبر مصالحهم) عطف تفسير (قوله) وادناه ان يعرف اقدار الناس

اى مكان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها وادعاهم بذلك اذا وردوا عليه (قوله والحق بهم - المشهود) ضعیف (قوله وعيكن فيه) أى فلا يعزل به (قوله فيعنفرد) اما لا ابتداء اى فلا يعزله (قوله ووجوه الناس من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة واعلم او غيرها في المختار وجه الرجل صار وجهه أى ذاهبا وقدر وابه ظرف (قوله انحصار الحل والعقد فيه) اى وان لم يكن مجتهدا كما بانى في قوله وما في الروضة الخ (قوله لانه لا يقبل قوله وحده) قضيته انه لو انضم الى المباحيع واحد قبل قوله معه وابس مراد اذ لو كان كذلك لا كتبني بشاهد واحد (قوله وثانها) باختلاف الامام خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم فمن يكون اميرا بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك (بقوله كما عهد أبو بكر الى عمر) الملقى كتبه قبل موته

لتعلم - فلا يرد (شعاعا) ليغزو بنفسه ويعالج الحوش ويقوى على فتح البلاد ويصمى البيضة ويعتبر سلامة من تعصف يمنع استنفاء الحركة وسرعة النهوض كما دخل في الشعاع (ذا رأى) ليسوس به الرعاية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وادناه ان يعرف اقدار الناس (وسمع) وان نقل (وبصر) وان ضعف بحيث لم يمنع التميز بين الأشخاص او كان اعورا واعشى (ونطق) يفهم وان فقد الذوق والشئ وذلك لما تاق منه فصل الامور وعدلا كالتقاضى واولى فلا واضطر لولاية فاسق جاز ولذا قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الامعة قدمنا اقلهم فسقا قال الاذرى وهو متعين اذ لا سبيل لجعل الناس فوزى والحق بهم المشهود فاذا تعذرت العدالة في اهل قطر قدم اقلهم فسقا على ما بانى وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا لا العدالة كما حصر في الاصل او لا الجنون اذا كان زمن الافاقة كثر وعيكن فيه من الامور والاقطع يدأو رجلا فيعنفرد واما لا ابتداء بجلال قطع البدن او الرجلين فلا يفتقر أصلا (وتتعد الامامة) بطرق احدها (بالبيعة) كبايع الصلبة أبابكر رضى الله تعالى عنهم (والاصح) ان المعتبر هو (بيعة) اهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة بلا كلفة عرفا كما هو المتص به لان الامر يتقلم بهم ويتبعه سائر الناس ويكتفى بيعة واحدة انحصار الحل والعقد فيه والثاني يعتبر كونهم اربعين كالجمعة والثالث يكتفى اربعة أو كثر نصب الشهاده والرابع ثلاثة لانها جماعة لا تجوز مخالفتهم والخامس اثنان لانهما أقل الجمع على قول والسادس واحد وعلى هذا يعتقروا الواحد كونه مجتهدا اما بيعة غير اهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها والا قرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا ان لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة المشهود) من عدالة وغيره وما في الروضة كاصلها من انه يشترط ان يكون فهم مجتهدا حيث اتحدت على ضعف وهو اعتبار العدد ومراده بذلك حقيقة الاجتهاد كما لا يخفى وبشروط شاهدان ان اتحد المبايع أى لانه لا يقبل قوله وحده فرعا دعى عقد سابق وطال الخصام لان تعددوا أى لقول شهادتهم به احين فذلك لا يجوز (و) ثانيها (باختلاف الامام) واحدا بعده ولو ااصله او فرعه ويبر عنه بعده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضى الله تعالى عنهما وانعتد الاجماع على الاعتدال بذلك وصورته ان يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته غير ان تصرفه موقوف على موته ففيه شبه

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالناس بوكالة يؤاخذ عهده بالاختلاف في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها التاجر ان استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدك فذلك على ورأى فيه وان جاور بطل فلا علم باليقيب والخير ابردت ولكل امرئ ما اكسبه وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب يتقلبون

(قوله وقضيته انه لو اخره) أى عقد الخلافه (قوله ينبغي ان يجب التور في القبول) فيه رد على ما ذهب اليه حج حيث قال تنبيه ظاهر كلامهم هنا انه لا بد من القبول لفظا وقضية لتسليمهم بالوكالة ان الشرط عدم الرد الا ان يفرق بالأحطاط للأمامة وعلى الاول يفرق بينهم وبين ما قدمته في البيعة بأنه لم يثبت عن احد حتى ينقل عنه بخلافه هنا (قوله فيرضون احدهم) اى فليس اياهم العدول الى غيرهم وليس المراد انه يجب عليهم الاختيار لما اتي انهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ماذا كره انهم يختارون احدهم ظاهرا فوض اياهم لاختياروا واحدا منهم فلو فوض لجمع لاختاروا واحدا من غيرهم هل الحكم كذلك فيختاروا من شاءوا ولا وكان لا عهد في نفسه نظروا الا قرب الاول (قوله شوري بين ستة) لعله لعله انه لا تصلح غيرهم اى بكرى (قوله وكان لا عهد ولا جعل شوري) قال حج وظاهر كلامه ان الاختلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشرط وهو متجه ومن ثم اعاده الا ردى وقد يشكلى عليه ما في التواريخ والطبقات من تنبيه العلماء وغيرهم بهود ١٢١

بوكالة فحجت وعلق تصرفها بشرط وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لأن ذلك خلاف قضية العهد وعل من التشبيه بالوكالة رد قول الباقر بنى بنى ان يجب التور في القبول ويجوز العهد لجمع مرتين فم لا في الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم لانه لما استقل صار ملكا لهم ولو اوصى بها الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشرط فيه انما يعتبر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شوري بين جمع فكما تختلف) في الاعتدال بهم ووجوب العمل بقضيته (فيرضون) بعد موته اوفى حياته باذنه (احدهم) كما جعل عمر رضى الله تعالى عنه الامر شوري بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطه فافتقروا بعد موته على عثمان رضى الله عنه ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كما لو امتنع المعهود اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شوري (و) ثالثها (باعتدالهم جميع الشرط) بالشك في انتظام الشئ لهذا ان مات الامام او كان متعلبا أى ولم يجمع فيه الشرط كما هو واضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشرط كلها (في الاصح) لما ذكر وان كان عاصيا بفعله والثاني يقتضى ان عصابته (قلت لو ادعى) من زعمه زكاه عن استولى عليهم البغاة (دفع زكاه الى البغاة) أى امامهم او منصوبه (صدق) بالعين وان اتهم بلبائهم اعلى التحقير ويندب الاستتظار على صدقه اذا اتهم (بيمينه) خروجهم من اوجها (او) ادعى دفع (جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لانها كاجرة اذ هي عوض عن سكنى دارنا وبه فارق الزكاه (وكذا اخراج في الاصح) انه اجرة ارض ولا يقبل ذلك من الذى جزمنا (وبصدق في) اقامته (حد) او تعزير عليه قال الماوردى يلايين لدره الحد ودبال شهاب

للشرط بل نذا الساف عهد وبنى أصب مع انهم كذلك الا ان يقال هذا وقائع محتملة انهم انما اتفدوا ذلك للشركة وخشية الفتنة لاله همد بل هذا هو الظاهر اه (قوله وكان متعلبا) اى الامام الذى أخذ عنه ذوالشركة الجامع للشرط (قوله وغيرهما) ظاهره ولو كانا وعبد الله الخطيب نعم الكافر اذا اتفدوا لانه قد اقامته اقول له الى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين ولو استولى الكفار على اقليم فولوا القضاء رجلا مسلما فالذى يظهره انقاده ليس بظاهره قال الواجبى الناس بولاية صبي عمير يرجع للعقلاء أو امرأته لى نفذ تصرفهما العام فيما وافق الحق كتولية القضاء

١٦ به سا والاولا فيه وقته اه فاذا كان عنده وقته في ذلك فالكفار على اه والا قرب ما قاله الخطيب (قوله اى امامهم او منصوبه) انما اقتصر عليهم لان الكلام فيما يتعلق بالامام والاولاد ادعى الدفع الى فقراء البغاة او ساء كينهم صدق (قوله لانه اجرة اوغن) يتأمل كون الخراج غنما ولعل صورته ان يصالحهم على ان الارض لهم بعد استيلائها عليها وبقدر عليهم خراجا معينيا في كل سنة فكانت اعيانهم يثن مؤجل يجهول واعتقر للحاجة ولا يسطر ذلك بالاسلامهم والا قرب تصور ذلك بالولرض بعلهم خراجا مقدرا في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا به لانه اتولى بيت المال فان ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج (قوله قال الماوردى بالعين) عبارة شرح المنهج فلم يأن يصدق فيما أثر به لانه لا تفرق في غير ان ثبت موجبها باقراره لانه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع اه ركب عليه سم قوله لانه يقبل الخ قضية هذا التعليل التصديق من غير عين وعموم ماسبق له ليجالنه اه

(قوله وارق المقر بأنه) أى من ثبت عليه الحق بالبيعة وقوله لا يقبل رجوعه الاول أن يقول: إنكاره لانه ليسبق منه اقرار حتى يرجع عنه واهله عبر عنه بالرجوع للمشاكلة (قوله بخلاف المقر) أى فانه يقبل رجوعه * (كتاب الردة) *
 انما ذكر هذا الباب بعد ما قبله لانه جناية معشله لكن ما تقدم من أقول الخبايا الى هنا متعلق بالانفس وهذا متعلق بالدين وأخوه عما تقدم وان كان هذا اهم لكثرة وقوع ذلك (قوله هي لغة الرجوع) عن الشيء الى غيره أه منتهج (قوله وقد تطلق) أى بجازا لغويا (قوله كما هي الردة) أى فانهم لم يرتدوا حقيقة وانما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا (قوله ومن ثم كانت الخش انواع الكفر) قيل بردها عنه ان كون الردة اقبح انواع الكفر يقتضى ان كل مرتد اقبح من أى جهل وأباهب

وأضرام - جامع أنه ليس كذلك
 اقول ويمكن الجواب بان مجرد كون الردة اقبح انواع الكفر لا يقتضى ان من قامت به الردة اقبح المكثرا فكذا أى جهل يجوز ان زيادة كبحه انما هو لما انضم اليه من زيادة العناد وانواع الاذى للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يصحبه وصدده عن الاسلام لمن أراد الدخول فيه والتعذيب لمن اسلم الى غير ذلك من القباح التي لا تحصر فيصور أن الردة اقبح من كفره مع كونه في نفسه اقبح من المرتد لما تقدم (قوله واغلظها حكما) أى لان من احكام الردة بطلان التصرف في امواله بخلاف الكافر الاصلى ولا يتربا بخزينة ولا يصح تأمينه ولا مهادته بل متى لم يتب حال قتل (قوله فلا تجب) أى فلو خاف واعاد لم تنعقد (قوله قبل الردة) أى الواقعة قبل الردة (قوله لا ثواب فيها عند الجمهور) أى واما عند غيرهم فقيم ثواب

(الا ان ثبت بيئته ولا أثر له في البدن) أى وقد قرب بحيث لو كان لو جد أثره فيما يظهر فلا يصح (وقاله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر وانكاره بقاء الحد عليه في معنى رجوعه وتأخير هذه الاحكام الى هنا لكونه متعلقة بالامام فان قيل وقتال البغاة وانحوه متعلق به أيضا فكان الانسب تأخيرها اليها واقتدعها مع قلنا هذه متعلقة به مع وجود البغي وعدمه فكانت انسب به من غيرها

(كتاب الردة) *

اعاذنا الله تعالى منها (هي) لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع من اداء الحق كما هي الزكاة في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه وشرا (قطع) من يصح طلاقه دوام (الاسلام) ومن ثم كانت الخش انواع الكفر واغلظها حكما وانما تحيط بالعمل عندنا ان اتصل بالموت لا يبقى المبررة والمائدة لا يكون خاسرا في الاخرة الا ان مات كافرا فلا تجب إعادة عباداته قبل الردة خلافا لابي حنيفة نرضى الله عنه اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فتفق عليه وقد علم ان احباط الثواب غير احباط الاعمال ببدل الصلاة في المقصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها وخرج بقطع الكفر الاصلى كما قاله الغزالي واعتراض ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصلى خارج بنفس الردة مردود بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار ومن ثم أخرج بعض المناطق بالانسان في قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن ولا يشمل الحد كفر المناق لانها وجود اسلام منه حتى يقطعه والحاقة بالمرتد في حكمه لا يقتضى ايراده على عبارة المصنف والمتنقل من مله الاخرى مذكور في كلامه في بابة فلا يرتد عليه على ان المخرج اجابته لتبليغ ما منه ولا يجبر على الاسلام عينا فليس حكمه حكم المرتد فلا يرتد املا ووصف ولا المرتد بالردة أمر حكيم فلا يرتد على كلامنا هذا ثم قطع الاسلام (بنية) لكفره ويصح عدم تنويه بتقدير اضافته لمثل ما ضيف اليه ما عطف عليه كوصف وثأل درهم حال او ما لا يفكر بها احاد كما يأتي وتسمية العزيمة غير بعيد وتردده في قطعه الا في ملحق بقطعه تغليظا عليه

والعقاب بغية حرمان الثواب (قوله وخرج الكفر الاصل) أى فليس ردته قوله بان الجنس قد يكون مخرجا (أو باعتبار) أى وذلك اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا اذا لم يكن واريدا بالاخراج عدم الدخول وهذا الثاني اولى كاهو معلوم من محله (قوله ومن ثم أخرج بعض المناطق بالانسان) صوابه بالحيوان لانه الجنس المأخوذ في التعريف (قوله والحاقة) أى المناق (قوله ولا يجبر على الاسلام) أى بل يطالب منه الاسلام وان امتنع امر بالحق لما منه فان امتنع منها فعليه الامام ما يراه من قتل أو غيره واذ اقبله كان ماله نبي

(قوله عن قصد و روية) تأمل فان المقصد كاف في حصول الرتبة وان لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلعله اراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكد (قوله او اكره واجتهد) أى لا مطلقا كما هو ظاهر لما سألني من نحو كثر التائبين بقدم العالم مع انه بالاجتهاد والاستدلال اه سم على حج (قوله وسيفصل كلاما) أى في قوله لنق الخ (قوله ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه) أى فلا كفر ولا حرمة ايضا (قوله وحذف همزة التسوية) أى من قاله (قوله أى ١٢٣ فيما لا يحتملها) أى كان قال الله ثالث

ثلاثة وقال اردت غيره (قوله وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) ظاهره فيما يحتمله وما لا يحتمله (قوله على مذهب الباقراني) أى انه يجوز ان يطلق عليه سبحانه وتعالى ما لا يشعر بنقص وقوله أو الغزالي أى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم ترد وهذا حكمه العطف باو (قوله ولادليل فيه) أى الحديث (قوله من هذا القليل) أى وجه المقابلة (قوله وهو لا يدل على غيره) أى غير المضاف (قوله باصاحب كل نجوى) أى كلام خفي لا يطلع عليه (قوله ليعزم) أى يصمم الداعي (قوله وهو دليل واضح للقهة) أي في اطلاق الصانع عليه سبحانه وتعالى (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو فيه ومن الى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يتعمن من دعوى الاجماع على قرأتهم كما (قوله فاصداحتير) قيد (قوله نفى النبوة بدوجود نبينا) أى أو ادعائهم فاما يظهر للسمع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين (قوله لا التشديد

(او قول كفر) عن قصد و روية فلا أثر لسبق لسان او اكره واجتهد وسكايه كفر (او فعل) مكدر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة وقدمتم القول لانه اغلب من الفعل وظاهره في شاهد بخلاف النية واهل حكمة اضافوه للكفر بخلاف الاخيرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان التقسيم فيه (سواء) في الحكم عليه عند قوله الكفر (قوله استمزا) كان قيل له قص انظارك فانه سنة فقال لا أقوله وان كان سنة اولو جاني بالنبي مقابله ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه ويطلق فان المتبادر منه التباعد كما في ذلك الوالدرجحه الله تعالى تعالى السبكي في انه ليس من التقيص قول من سئل في شئ لو جاني جبريل او النبي ما علمته (او عنادا) بان عرف انه الحق باطنا وامتنع ان يقربه (او اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي في النية ايضا وحذف همزة التسوية والعطف بأوصيحي اذ هو لغة وان كان الانصاح ذكرها والعطف بام ونقل الامام عن الاصوليين ان اشعارا بالتورية أى فيما لا يحتملها كما هو واضح لا يشهد فيكفر باطنا ايضا لحصول التهاون منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا (فن نقى الصانع) أخذ من قوله تعالى صنع الله على مذهب الباقراني أو الغزالي واستدل به بخبر صحيح ان الله صنع كل صانع ومنعته ولادليل فيه لان الشرط ان لا يكون الوارد على وجه المقابلة فنحو انتم تزعمونه نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الميعين هذا التبديل وايضا فالكلام في الصانع بال من غير اضافة والذي في الظاهر الاضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم باصاحب كل نجوى انت الصاحب في السر لم يأخذ وامنه ان الصاحب من غير قديم اسمائه تعالى وفي خبر مسلم لعزم في الدعاء فان الله صانع ما شاء لا مكروه وهذا ايضا من قبيل المضاف والمقيد نعم صح في حديث الطبراني والحاكم انقول الله فان الله تعالى فاتح لكم صانع وهو دليل واضح لاقهها هذا لافرق بين المنكر والمعرف (او الرسل) واحدهم واحد الانبياء المجموع عليه او بحرف فامن القرآن مجمعا عليه كالمعوذتين وازاد حرفا فيه قد اجمع على فيه معقدا كونه منه (او كذب رسولا) وانبيا وانفسه باى منقص كان صفراءه فاصداحتيره او جزئية احد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعيسى بنى قبل فلا ريد ومنه نفى النبوة بعد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كنفى كثر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه ومنه أيضا لو كان فلان نبيا ما آمنت به وخروج بكذبه كذبه عليه (او حال

عليه) أى لكونه ظاهرا مثلا ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة مم في شرح الغاية قبيل الظالم بسوء الخاتمة (قوله ومنه ايضا) أى من الرتبة ومجمله ما لم يرد المبالغة في نفى النبوة عنه لعدم بانتهائهما (قوله وخروج بكذبه كذبه عليه) أى فلا يكون كفر بل كبيرة فقط

(قوله أى حرم حلالا لجماعه عليه السلام) كذا (كذلك) أى حبت لم يجوز خفاؤه عليه فلا قبل منه دعوى الجهل به اما باطنان كان جاهلا به حقيقة فهو مذور (قوله اما لا يعرفه الا الخواص) محتمر قوله معلوم من الدين بالضرورة وظاهره وان عمله ثم انكره وهو المعتمد في شرح البهجة الشيخ الاسلام بايضا (قوله تركمة كساح المعتدة) أى مع اعترافه بأصل العدة والافانكار العدة من اصلها كفر اثنائه بالنص وعلمه بالضرورة (قوله اذا المراد بها) أى بالضرورة (قوله وكساح المعتدة ليس كذلك) أى فلا يكون انكاره كفر اطلاقا (قوله وكذا من انكر محبة أى بكر) ظاهره ان انكار محبة غير أى بكر كصفة الخائف لا يكفر به وهو كذلك لان محبة هم تثبت بالنص (قوله ولا يكفر بسب الشيخين) هما أبو بكر وعمر (قوله الا في وجهه) أى ضعيف (قوله ومن الحديث) ظاهره وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا بنسب إليه وخروج بالضعيف الموضوع * (فرع) قول الشيخ في شرح منهجه أو القاء مصحف الخ ١٢٤ معطوف على نفي الصانع لاعلى كفر اذ لو عطف عليه لا قضى ان التردد في الاقاء

محرم ما لا يجامع) قد علم تخريمه من الدين بالضرورة ولم يجوز خفاؤه عليه (كلزنا) والمواطا وشرب الخمر والمكس اذا انكار ما ثبت ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) أى حرم حلالا لجماعه عليه وان كره كذلك كسكاح وبيع (والنفي وجوب جمع عليه) معلوما كذلك كسجدة من الخس (وعكسه) أى اوجب جمعا على نفي وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادسة او نفي مشروعية مجمع على مشروعيته معلوما كذلك ولو فلا كالزواتب كالعليه كما صرح به المعنى اماما لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصاب وكثرة كسكاح المعتدة للغير ومالكه او لمثبته وأول بعير قطي البطان كما صرح في السكاح او بعد عن العلماء بحيث يفتي عليه ذلك فلا كفر بمجده لانه ليس فيه تكذيب وما وقع به في سكاح المعتدة من شهرته يرتفع بنزول رتبته اذا المراد به ما ثبت تركه في معرفته العام والخاص وكساح المعتدة ليس كذلك الا في بعض اقسامه وذلك لا يورث (او عزم على الكفر غدا) مثلا (او ترد فيه) ايقله اولا (كفر) حال في كل ما علمنا فاته الاسلام وكذا من انكر محبة أى بكر اورثي بنته عائشة رضي الله تعالى عنهم ما عجزوا بها الله تعالى منه ولا يكفر بسب الشيخين او الحسن والحسين الا في وجهه حكمه القاضي (والفعل المكفر ما عده استهزاء صريحا بالدين) او عناد الله (او جرحه كالمصنف) او نحوه عفا فيه شيء من القرآن بل اراءهم معظما ومن الحديث قال الروياني او من علم شرعى (بقادورة) او قدر ظاهر كخطا او بزا او مقي لان فيه استخفافا بالدين وقضية ايمانه بالكاف في الاقاء ان الاقاء ليس بشرط وان عاصيته بشئ من ذلك التذمر كفر ايضا وفي هذا الاطلاق وثقة بلوقيل تعتبر قرينة الدلالة على الاستهزاء

كفرو فيه نظرا صرح به الشهاب الرملى في حاشيته على الروض أقول ونفي نفي عدم الكفر به لكن قضية قول المنهج أو تردد في كسره انه يكفر به لان القاء المصحف كفر لما قسم به الردة فالتردد فيه مردد في الكفر * (قائدة) وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه لما عجز به سائر الجواب عنه ما اجاب عنه شيخنا الشارح برباؤه لا يحرم عليه ذلك والحال ما ذكر لانه لا بعد ازراء لان الزواء ان يقدروا على الحالة التكامله وينقل عنها الى غيره وهذا ليس كذلك وما استدل به بعضهم في الحرمة من حرمة تمس الرجل الى المصحف مردود بما تقدم ويلزم

القائل بالحرمة هنا ان يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن يساره مع تعطل النبي ولا قائل به اه وقول بعضهم لم ان كان الاحتياج للكتابة للنفى أو يكتب غيره محرم والا فلا يتحكم على لا يساعده قاعدة ونقل ويلزمه انه لو كان يكتب بقصده البناء انه يحرم عليه والا فلا خلاف بين غنى وقصر يكتب بقصده لا ينافي ما علم به من عدم الحاجة فكان المناسب ان يذكر ذلك في فصله بل وكان يقال على طبق ما اجاب به ان كان يكتب القرآن للدراسة لا يحرم عليه والا فلا لوجود التعليل في ذلك فليقلبه (قوله تعتبر قرينة الدلالة على الاستهزاء) وعليه فاجرت العادة به من البصافي على الاواح لازالة ما فيه ليس يكفر ويبنى عدم حرمة ايضا ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن أو فحوا للتبرئه أو لصامتة عن التجاسر وتبني ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعاونون منه بأواحهم هل يكون ذلك كفرا أم لا وان ما هم بالاواح =

من بعده نظر والجواب عنه بان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن ثم ينبغي خرجه لشأناه بعدم التعظيم كما قالوا فيما روي عن الكراسية على وجهه وقاله حج في الفتاوى الحديديّة (قوله لم يبعد) معقد (قوله فان قصد تعظيم مخلوق) أي فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لو وقع صورته للمخلوق عادة لكن عبارة حج على الشهاب في باب نواضحه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف وكانوا اذا رأوه لم يقوموا للمياهل من كراهته لذلك نسبها ويرد عليه أي القيام للأكرام لا للرأي والاعظام حيث كان مكروها وبين حرمة ١٢٥ نحو الركون للفساد اعظاما بان صورة نحو الركون لم تعهد الاعادة

الله بخلاف صورة القيام اه وهي سرية في ان الاتيان بصورة الركون للمخلوق حرام وبأنه لم تعهد للمخلوق وهي منافاة لقول الشارح لو وقع صورته للمخلوق عادة اماما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركون فلا كراهة ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته (قوله وكذلك ان تجرد قلبه) أي بان اطلق وقوله عنه أي الكفر والاعيان (قوله فدل) أي مؤاخذته (قوله سواء ارتد في سكره أو قبله) ثم ما تفرعن منه اسلام السكران المهدي اذا وقع سكره في ردة هل يجري مثله في الكفر الاصل اذا سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فتجزم بقوله ذلك منه لعذبه بالسكر ولا لا فانقروا على شربه المسكر بمعنى ان لا انقيم عليه الحد ولا تعرض له اذ لم يظهر شر بها بخلاف ما لو أظهر شر بها فانا

لم يبعد (وسجد لصم او صم) او مخلوق آخر لانه اثبت الله شره بانهم ان دلّت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج السجود الركون لو وقع صورته للمخلوق عادة ولا كذلك السجود ثم يتجه ان يحل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما عظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذ (ولا تضح) يعني توجد اذا الردة فعل معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا لعدمها (ردت صبي ومجنون) رفع القلم عنها (ومكره) على مكفر وقلبه مطمئن بالايمان للآية وكذا ان تجرد قلبه عنها فيما يتجه ترجيحه لاطلاقهم ان المكروه لا يلزمه التورية (ولو ارتد فخن) اهمل احتياطاً لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام (لم يقتل في جنونه) وجوباً قبل ردنا على كل منهما لا شيء على قتاله سوى التعزير بقوته الاستتابة الواجبة وخرج بالقائه ما لو ارتد الجنون عن الردة واستتيب فلم ينب ثم جسن فانه يقتل حقاً (والذهب همة ردة السكران) المهدي بسكره كطالقه وان لم يكن مكناً فاعلما عليه وقد اتفق الصحابة على مؤاخذته بالذنب فدل على اعتبار اقول الموقوف لان تصح ردة وقطع بعضهم بصحتها وفي قول لا يصح اسلامه وان صحت ردة وقطع بعضهم بعدم صحة اسلامه والافضل تأخير استنابته لافاقته لما في اسلامه جميع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد ومما آخره كالة اعتقارنا خيراً لرد الغاصب لاجل الاشهاد مع وجوب الرد فوراً فهذا أولى ما غير المهدي بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد في سكره أم قبله لما تفرعن من الاعتدال باقواله كالحاشي فلا يحتاج لتجديده بعد افاقته والتص على عرض الاسلام عليه بعدها فمحمول على نديه فان عرض عليه فوصف الكفر فكاف من الآن احصاه اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة) مطلقاً كما صح في الروضة كاصولها أيضاً فلا يحتاج في الشهادة بمقتضى النصيب لها انها ظاهراً لا يقدم العدل على الشهادة بما لا بعد متحققة وهذا هو المعتمد (وقيل يجب التفصيل) بأن بذكره وجهه وان لم يقل علم المختار اخلافاً لما هو عليه كلام الرافعي لاختلاف المذاهب في الكفر وخطار أمر الردة وقد اطلال جمع في الانتصا له وتلاوه في

نعم من الظاهر بذلك بالتعزير ونحوه فيه نظر واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول ويوجب بان انما تعرض لهم لعدم اعتقادهم ومعه وعدم اعتقادهم ذلك لا يثاني انهم مكلفون بعدم الشرب بشيء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله بعده) أي لافاقته (قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً) أي شهادة مطلقاً فلا يشال كان الصواب أن يقول مطلقاً لان لفظ الشهادة مؤنث نخب المطابقة منه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى (قوله لا بعد متحققة) يؤخذ منه ان الكلام فيه عدل يعرف المكفر من بزه (قوله وهذا هو المعتمد) أي قبولها مطلقاً (قوله وقد اطلال جمع في الانتصا له) ضعيف

(قوله خلافا للملقبي) أي حيث فرق بين الصبيغ فقتل إذا قال ارتد عن الإيمان أو كفر بالله لا يشترط التفصيل قطعا وإن قال ارتد أو كفر فهو محل الخلاف (قوله فان قتل قبل الميّن لم يضمن) كالشهدا بأنه يجحد لصنم أو ترككم بكفر وادعى الإكراه وصدقه وقاتله وقاتل قبل الحلف وهو أصح وجهين أطلقهما ابن المقرئ في روضه ورجح منهما ما شارحه عدم الضمان واعتد ذلك المؤلف وكتب أيضا حفظه الله قوله ١٢٦ فان قتل قبل الميّن لم يضمن أي ويعسر زعمه انه كان من الأحاد لفتيته على

الامام (قوله لكن المزمع) أي الرأي وهو بالهاء المهملة وبالزاي (قوله وهذا هو المعتمد) أي الثالث (قوله فالأوجه عدم حرمانه) أي فيعطى منه حالا (قوله على القول بـ) وهو المرجوح (قوله لظهور الفرق بينهما) وهو ان الشهادة بالردة تقترب على الحكم بالقتل ونحوه من المفاسد الكسرية وما هنا انما يترتب عليه مجرد عدم ارتد القاتل وجازان له فيه شبهة (قوله وتجب استتابة المرتد والمردة) أي فلو قتله أحد قبل الاستتابة عزز فقط ولا شيء عليه لاهداره (قوله والقتل هنا بضرب العنق) أي ما غير هذا فقد يكون قتله بغير رمي العنق **كان** كان القتل قصاصا وقد قتل هر بغير ضرب العنق فيقتل مثل فعله للمماثلة (قوله اطعم أولا) أي وجوبا (قوله وان اسلم صح اسلامه) أي من قامت به الردة ذكره كان أو انقضى (قوله وترك لقله تعالى الخ) أي وان تكررت ردته مرارا لكنه لا يعزّر على اول مرة كما باني وظاهره انه لا فرق في قبول

واقضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولهما ارتد عن الإيمان أو كفر بالله أو ارتد أو كفر فهو محل الخلاف خلافا للملقبي (فعل الاول لو شهد وابتردة) انشاء (فانكر) بأن قال كذبا أو ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولا يرد عليه ما تكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وعلى الثاني لا يحكم بها (قلو) لم يشكروا (قال) كنت مكرها واقتضت عزة كافر كقار له (صدق بيمينه) تحكيما للمقرينة وانما حلفنا لاحتمال كونه مختارا فان قتل قبل الميّن لم يضمن لو جرد المقتضى والاصل عدم المانع (والا) بان لم تقتضه قرينة (فلا) يصدق وبصير مرتد اقبط بالاسلام فان أبي قتل (ولو قال لفظ لفظ كثير) أو فعل فعله (فادعى اكراهه اذق) بيمينه (مطلقا) أي مع القرينة وعدمه هالانه لم يكن به الاكراه انما ينافي الردة لا التلقظ بكماله لكن المزمع ان يجدد اسلامه وانما لم يصدق في نظيره من الطلاق مع عدم القرينة لانه حتى آدمي فيصطاط لآل ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما ارتد فبات كافرا فان بين سبب كفره) كسجود الكوكب (لم يرد فيه) (ليت المال لانه مرتد بجمعه) (وكذا ان اطلق في الاظهر) مؤاخذه له باقراره والثاني يصرف إليه لاحتمال اعتقاده ما ليس بكفر كقار والمثلث الاظهر في اصل الرخصة كالوجيز وجهه في الصغیر استقصاها فان ذكرها هو كافر كما نفي أو غير كافر ككثير بالخير أو كل علم خفي يصرف اليه وهذا هو المعتمد فان اصر ولم يدين شيئا فالأوجه عدم حرمانه من ارتدته وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول بظهور الفرق بينهما (وتجب استتابة المرتد والمردة) لاحتمالهما بالاسلام (وفي قول نستحب) كالكافر الاصل (وهي) على القولين (في الحال) لتسبب من يقتل دينه فاقبلوه (وفي قول لانه أيام) لا ترفيه عن عمر رضي الله تعالى عنه (فان اصر) أي الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للغير المار والنهي عن قتل النساء محمول على الحرسيات والسيد يقتل قته والقتل هنا بضرب العنق دون غيره ولا يثولاد سوى الامام وانائبه فان افتات عليه أمه أو مدعز ولو قال عند القتل عرضت لي شبهة فازيلوه الا لو باق ناظرناه بعد الاسلام لا قتله فان شككوا عاقل المظاهرة اطعم أولا (وان اسلم صح) اسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يعقر لهم ما قد سلف وتغير فاذا قالوا هم صوامئ دماءهم وأموالهم وشمل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة والسلام أو سب نبأ غيره وهو كذلك على الأصح ولم ينجح للتنبيه هنا فوات المعنى السابق الحامل عليها وهو الإشارة للخلاف فاندفع القول بان الاحسن اسلما يوافق ما قبله (وقيل

الاسلام منه مع التسكين أن يغلب على الظن أنه انما يسلم بعد الردة ثمعة ولا (قوله ولم ينجح للتنبيه هنا) لا يقبل أي في اسلم (قوله وهو الإشارة للخلاف) أي لان في قوله قتلا إشارة للردة على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعريض بالردة على قاتله

(قوله وباطنية) قال ع كان وجه دخول هذا في الثاني من حيث انه خفي في ذاته وان اظهره صاحبه (قوله من عبر عنه بانه) أي من عرفه بانه الخ (قوله من لا يتقبل ديناً) أي من لا يتسبب الى دين قائل في الختا وروايات يتصل مذهب كذا وقبيلة كذا اذا انتسب اليه انتهى (قوله ولا بد في صحة الاسلام مطلقاً) أي سواء كان ممن يشكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم أو يشكرها غيرهم خاصة (قوله ولو بالجمجمة) أي عند من يعرفها فلا يجوز له قتله ١٢٧ اما اذا نطق به احد من لا يعرفها فقتله

لأن بقائه على الكفر فلا اثم عليه ويتبعه ذلك عند الله فلا يتخلد في النار ثم اذا شهدت ببسبب بان مناطق به هو كلمة الشهادة لمعرفتها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلماني نفس الامر ووطن

كفره انما يقطع القصاص للشبهة (قوله ويعتبر ترتيبها ومواالاتهما) ظاهره وان لم يأت بالواو (قوله ولا بد من رجوعه) أي كان يقول برئت من كذا فغيره منه بظاهراً اعطى نفس الامر فالعبرة بما في نفسه (قوله انه لا بد من تكرار لفظ أشهد) أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونه وان اتي بالواو (قوله وهو ما يدل عليه كلامهما) معتد (قوله ان انعقد قبلها) أي أو مضارناها اه شيخنا الشوبري على التحرير (قوله وان عملاً) غاية (قوله أومات) أي في الزمن الماضي ولو قيل الحل به بسنتين عديدة (قوله وليس في اصوله مسلم) أي وان بعدل لكن حيث علم منسوباً اليه يبحث برئ منه (قوله فلا

لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفره حتى كذا ندقة وباطنية) لان الدعوة عند الخوف عين الرندقة والزنديق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ويقرّب منه من عبر عنه بانه من لا يتصل ديناً والباطني من يعتقد ان للقرآن باطناً غير ظاهره وانه المراد منه وحده أومع الظاهر ولا بد في صحة الاسلام مطلقاً من الشهادتين ولو بالجمجمة وان احسن العربية ويعتبر ترتيبهما واما الاتهما كما جرح به الواحدة الله في شروط الامامة ثم الاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن يشكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام ولا بد من رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه ولا يعزّره تدناب على اول مرة ومن نسب اليه ردة وجا ناطب الحاكم بالاسلام بكتفي منه بالشهادتين ولا توقف على تلفظه بما نسب اليه ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من تكرار لفظ الشهادة في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفاية وغيرهما لكن خالف فيه جمع (ولو لا المرتدان انعقد قبلها) أي الردة (او بعدا واحداً بوجه) من جهة الاب والام وان علا اومات (مسلم غسلم) تغليباً للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (غسلم) فلا يستقر ويرثه قريبه المسلم ويجزئ عتقه عن الكفارة ان كان قد ابقاء علقته الاسلام في أو بيه (وفي قول مرتد) بالتبعية (وفي قول) هو (كافر أصلي) اتولاه بين كافر بين ولا يباشر اسلامه حتى يلفظ عليه فيعامل معاملة ولد الحربي اذا أمان له نعم لا يقرب جزية لان كفره لم يستند لشبهة دين كان سابقاً قبل الاسلام (قلت الاظهر) هو (مرتد) وقطع به العراقيون (ويقتل العراقيون) أي امامهم القاضي أبو الطيب (الاتفاق) من أهل المذهب (على كفره والله أعلم) فلا يقتل حتى يبلغ ويمتنع عن الاسلام ولا يستقر بوجهه اموال كان في أحد اصوله مسلم وان بعد ومات فهو مسلم تبعه اتفاقاً كما علم بمعارض اللقيط او احد أبو به مرتد ولا آخر كافر أصلي فكافر أصلي فآله البغوي ويزن به ابن المقرئ في روضه ويوجه به ان من يقرأ على بالنظر اليه ممن لا يقرب هذا كله في احكام الدنيا اما في الآخرة نكل من مات قبل البلوغ من اولاد الكفار الاصليين والمرتدين في الجنة في الاصح (وفي زوال ملكه عن ماله) أي بالردة (اقوال) احدها نعم مطلقاً حقيقة ولا بانيه عوده بالاسلام لانه مجمع عليه ثانياً وثالثاً وهو (اظهرها ان هلك مرتد ابان زوال ملكه) او ان اسلم بان انه لم يزل لان بطلان علمه توقف على موته مرتد انكذار واول ملكه ومحل الخلاف في غير ما ملكه في الردة بنحو اصطباطه و

يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله للعصم برئته ما لم يسلم وكان الاولي له أن يقول ولا يقتل الخ لان عدم القتل قبل البلوغ لا يقتصر على الردة (قوله وان بعد) أي حيث علم منسوباً اليه (قوله في غير ما ملكه) في التعبير به مساحقة لما في من انه اذا مات على الردة كان باقياً على الاحتياج والاولى أن يقول فيصا وضع يده عليه في الردة الخ (قوله وان عاد الى الاسلام استقر ملكه) وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه ما صادف في الردة فقتل بملكه الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده بعد =

في الاسلام أولا ويجب ردّه عليه اذا سلم فيه نظر والاترب الاول فان عدم الملك غايته انه يقضى حرمة التعرض لاءام ملك
الاخذ ونظيره هذا ما تجبره المذهب من الموت لم يحبه (قوله لا تخوأم ولد ومكاتب) أي اماهما فلا ينزل ملكه عنهما انقضاء الشبوت
حق العتق لهما قبل ردّه (قوله على ١٢٨ القول بقاء ملكه) أي على القول الضعيف (قوله وانه يكون) أي اذا جرحه

يكون الخ (قوله فهي لا تزيد على الموت) انظر على هذا أي فائدة في بقاء ملكه حيث كان ماله يجعل تحت يد عدل وينتق منه على زوجته ويقضى منه ديون زمنه بعد الردة وما يفرق بينه وبين وقت ملكه اللهم الا ان يقال اذا قلنا بزوال ملكه ومضى عليه حول في الردة ثم عاد الى الاسلام لا تجب عليه زكاة كعدم ملكه ومن قوائمه انا اذا قلنا بالوقف انتق على زوجته واقاربيه قطعا واذا قلنا بزال ملكه فقبه الخلاف الا في قولنا ولا يصح يلزمه غرم اتلافه الخ (قوله وان ادعى بعضهم الخ) وفائدة الخلاف تطهير في فوائد التركة فان قلنا لا يمنع الدين انتقالها لم يتعلق بالزائد وان قلنا يمنع زعلق (قوله وينتق عليه منه مدة الاستتابة) هو ظاهر على القول الثاني اما على الرابع من وجوب الاستتابة خلافه كجواز التأخير لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد يكون عرض عتب الردة (قوله مع عدل) أي في يد عدل وقوله ويؤجر ماله أي من جهة القاضي

(كتاب الزنا)

اما في أوباق على اباحته وفي ماله عرض للزوال لا تخوأم ولد ومكاتب والاصح على القول بقاء ملكه انه لا يصح محجور ويجرد الردة بل لا بد من ضرب الحياكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وانه يكون كجرح النفس لاجل حق أهل الزنا (وعلى الاقوال) كلها يقضى منه دين زمنه قبلها أي الردة لانلاف او غيره وفيها خلاف كما يأتي اما على بقاء ملكه فظاهر واما على زواله فهي لا تزيد على الموت والدين مقدمة على حق الورثة على حق النكاح والى وعن ثم ومات مرتدا وعليه دين وفي ثم باقي فيه وظاهر كلامهم انتقال جميع المال اليه المال متعلقا به الدين كانه لا يمنع انتقال جميع التركة للوراث وهو الواجب وان ادعى بعضهم انه لا ينتقل اليه الا ما بقي (ويبقى عليه منه) مدة الاستتابة كما يجيز الميت من ماله وان زال ملكه عنه بموته (والاصح) بناء على زوال ملكه (انه يلزمه غرم اتلافه فيها) كمن حفر بئرا تهدى فانه يضمن ما تلف بها بعد موته (ونفقة) يعني مؤنة (زوجات وقت نكاحهن) نفقة المومنين (وقريب) أهل أو فرع وان تعدد وتجدد بعد الردة وأم ولد لا تقدم سبب وجوبها والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه (واذا وقفنا ملكه قصره) فيها (ان احتمل الوقف) بان قبل التعليق (كعتق وتديرو وصية موقوف ان اسلم نقد) بالمجعة أي بان تقوده (والافلا) ولو اوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته أيضا (اربعة) ونكاحه (وهبة وزهنة وكاتبته) من كل مالا يتقبل الوقف لعدم قبوله للتعليق (باطله) في الجسد لا بطلان وقف العتود ووقف السنين انما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده وهذا ليس كذلك لما تقرر ان الشرط احتمال العقد للتعليق وهو منقطع وان احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي التقديم موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها والافلا (وعلى الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الاول (يجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امرأة ثقة) أو محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه صانعة عن الضياع وبيعها للحاكم ليربها زراعة مصلحة (ويؤدى مكاتبه التجوم الى القاضي) ويعتق اذا ليعتد به بنقض المرتد كالمجنون وذلك احتياط له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته على ردّه اللهم وقتا مسلمين يحمد

(كتاب الزنا)

باقصر افصح من مدته وهو من الكبائر قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلا واجمع أهل الملل على تحريمه ولهذا كان حده أشد الحدود لانه جنائية

(قوله وهو من اكب الكبائر) لم يبين الشارح مرتبة بعد لونه من اكب الكبائر وبعبارة الزايد وهو أكبر الكبائر بعد القتل اه وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير ان اكبر الكبائر الشرب بالله ثم قتل النفس وأن ما وراء ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالزنا لا ترتيب فيه وانما يقال في كل فرد منه من اكب الكبائر

(قوله وهو ايلاج الذكر) أي شرعوا ما افقه فاعطاه مطلق الايلاج من غير منكاح اه ج (قوله والوجه ان ما وجب
 الغسل به حديه) أي والذكر الزائد لا يجب الغسل بايلاجه حيث لم يكن على سميت الاصل في فلا يجب الحديه وقضية انه لو كان على
 سميت الاصل حديه وقضية ما رديه على الزكشي خلافه وهو ظاهر لا تنقضاء الاصل عنه وقضية قوله والوجه الخ انه اذا علت
 المرأة غلبه حتى دخلت حشفته في فرجها معتمكت من دفعها وجب الحد لجوب الغسل عليه ووجه ان تمكنت من ذلك
 كقوله فيما قربت عليه من اختلاط الانساب (قوله في الزائد) أي الذكر الزائد (قوله بعدم حصول التحليل والاحسان به) أي
 بالزائد (قوله بما عمن عدم وجوب الغسل) أي بان تمزج من الاصل ولم يكن على سمته ويمكن حل كلام الزكشي على زائد يجب
 الغسل بايلاجه (قوله او قدرها) عطف على قوله أي جميع حشفته (قوله ولومع حائل) غايه في وجوب الحد (قوله من آدمي واضح)
 أي اوجب صحة ذكر كونه اخذها ذكر في المولى فيه فيجب على المرأة ١٢٩ الحد اذا مكته (قوله بفرج) أي ولو فرج
 نفسه كأن ادخل ذكره في برة

وقيل عن بعض أهل العصر
 خلافة فاحذر ونقل بالدر من
 الملقبني ما يصرح بما قلناه وهل
 من الفرج ما لو اؤثـل ذكر في
 ذكر غيره ما ولافه نظر واطلاق
 المخرج يشملها فراجع (قوله
 أوجبه تحققت أوثنتها) فيجب
 على واطنهما الحد ظاهر ولو على غير
 صورة الا دمه لكن التعليل
 يقتضي خلافه وبه صرح ج
 فتد بما اذا تشكلت بشكل
 الأدميات الآن يقال المتحقق
 اوثنتها وانهم من الجن علم ان هذه
 ليست العورة الاصلية فلم يفر
 طبعه منها النفرة الكلية (قوله
 محرم لعنه) قال الزكشي يرد
 عليه من تزوج خمسة اه سم
 على منهج اى فانه يحذفون طها مع

على الاعراض والانساب وهو (ايلاج) أي ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو اشل أي
 جميع حشفته المتصلة له به والوجه ان ما وجب الغسل به حديه وما فلا ودعوى
 الزكشي وجوب الحد في الزائد كما يجب الحد بايلاجه مردودة بقصد صريح البغوى
 بعدم حصول التحليل والاحسان به فهنا أولى وجوب العدة للاختصاص لا احتمال
 الاجمال منه كاستدخال المني ويتبعه تقييد إطلاق البغوى المذكور في الاحسان
 والتحليل بما عمن من عدم وجوب الغسل به او قدرها من فاقدها لا مطلقا خلافا للبلاتيني
 حيث ذهب الى انه لو تخذى ذكره وادخل قدرها منه ترتب عليه الاحكام ولو مع حائل وان
 كفف من آدمي واضح ولو ذكرنا ما استدل به امرأوان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب
 وان بحث الملقبني خلافه وقد علم مما قررناه انه لا بد بايلاج بعض الحشفة كالغسل
 انم يتجه انه لو قطع من جاتها فلفقة يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس وبلتـهـذيها
 كالكمال وجب الحد بها (بفرج) أي قبل آدمية واضحة اصلية ولو غورها كما يجزمه
 الزكشي وهو ظاهر قياسا على الجنابة اوجبه تحققت أوثنتها كما يجزمه العراقي لان الطبع
 لا يفرق منها حينئذ (محرم لعنه خال عن الشبهة) التي يعدها كوطأمة بيت المال وان
 كانت من سهم المصلحة الذي لا يخلق فيه الا لا يتحقق فيه الاعراف بحال وحرية لا بقصد
 قهر أو استيلاء ومملوكه غير باذنه على ما مر مفسلا في الرهن وما نقل عن عطف في ذلك غير
 مقتضى مع انه لم يثبت عنه منتهى طبعها) راجع كالذي قبله لكل من الذكر والفرج وان
 أوهم منه خلافه وحكم هذا الايلاج الذي هو معنى اسم الزنا اذا الايلاج المذكور
 بقيد هو سمها والاسم الزنا اذا وجدت هذه القيود جميعها أنه (وجب الحد) الجلد

١٧٠ به سا ام الفيت محرمه لعنه بل زنا تها على العدد الشرعي وقد يجاب بأن المازدات عن العدد الشرعي
 كانت كاجنية لم يتفق عقد عليها من الواطى فجعلت محرمه لعنه ادم مازيل التعريم القائم ابتداء (قوله كوطأمة بيت
 المال) مثال للخالي عن الشبهة وكتب أيضا حفظه الله كوطأمة بيت المال اى وان خاف الزنا فليأخذ من قوله
 اذا لا ينسخ الخ (قوله لا بقصد قهر أو استيلاء) اى فان كان بقصد هما لا يجحد دخواها في ملكه وظاهره ولو كان مقهورا كتهيد
 وهو ظاهر لان الحد يدرا بالشبهة (قوله وما نقل عن عطف في ذلك) اى وطأ مملوكه غيره (قوله وان أوهم منه) اى حيث أختره
 عن وصف الفروج (قوله انه يوجب الحد) اى وان تكرر منه مائة مرة مثلاً حيث كان من الجنس فيكفي فيه حد واحد اما اذا
 اقبح عليه الجلد ثم نفى به ذلك فيقام عليه ثانياً وهكذا ثم رأيت كذلك عن فتاوى السارح وعبارته مثل الشمس الرمي فين زنى =

== مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حسد واذامات الزاني ولم ينب هل يحد في الآخرة واذاناب عند الموت هل يسقط عنه الحد وهل الزوج على من زنى بغير علمه واذامات الزاني هل يسقط حق زوجها عنه فاجاب يكتفي بحمد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة والزوج حق على الزاني بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها (قوله وجب الغسل) بان اوجع او لم يوجع نفسه (قوله والا فلا) اي بان اوجع فقط او لم يوجع فقط (قوله لا يوصف بجل ولا حرمة) المراد من هذه العبارة ان ما فيه الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله خال عن الشبهة (قوله ذكر واثني) اي غير حادثة كما يأتي حرماً وأامة (قوله وفارق دبره) ١٣٠ اي دبر العبد المملوك (قوله حيث لا يحده) اي وان تكرر (قوله يبيع اتيان القبل

في الجملة) هذا التعديل جعله في المنهج علوه لوجوب الحد بوطء امته المحرم في دبرها ما عدم الحد فعلة بما يأتي من ان الملك يبيع له سائر جسدها أي ومنه التمتع بجملة الدبر فدبر الامة من حيث هو مباح في الجملة (قوله ولا يبيع هذا المحلل) اي العبد فانه لا يباح منه فالحاصل ان الامة تباح في الجملة ولا كذلك العبد (قوله وفي قول يقتل فاعله) أي فاعل الوطء في الدبر (قوله وقد علم ان اتانفه حليلته في دبرها) اي زوجة أامة (قوله لاحد فيه) أي وان تكرم امراد وانما يجب فيه التعزير فقط ان تكرر على ما يأتي من انه يعزران عاد بعد نهي الحماكم عنه (قوله فلائشي له) ظاهره انه اذا اكره الاتشي على ذلك لامهر لها ومن ثم كتب سم على حج قوله فلائشي له اي فلا يجب له مال والظاهر انه

والتعزير أو الرجم بالاجماع وبما يأتي محترزات هذه كلها والخلفي حكمه هنا كالغسل ان وجب الغسل وجب الحد والا فلا وما قبل من ان قوله خال عن الشبهة لا يوصف بجل ولا بصرة ودبان التعزير اصله للعين والشبهة امر طارئ عليه فلم يكن عنها وتبين ذكرها لافادة الاعتماد اديهم مع طروها على الاصل (ودبر ذكر واثني كقبيل على المذهب) فقبه رجم افعال المحسن وجلد وتعزير غيره وان كان دبر عده لانه زنا وفارق دبره اتيان أمة ولو محرماً في دبرها حيث لا يحده عليه على الراجح بان الملك يبيع اتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحلل بحال وفي قول يقتل فاعله بانفسه محضاً كان اولاً وفي طريق ان الايلاج في دبر المرأة زنا وقد علم ان اتانفه حليلته في دبرها الاحد فبها لان سائر جسدها مباح الوطء فانتهض شبهة في الدبر وأمة المزدوجة تحرمها العارض فلم يعده هذا حكم افعال اما الموطوء في دبره فان اكره ولم يكلف فلائشي له ولا عليه وان كان مكلفاً محتاراً بجلد وغرب ولو محضاً ذكر كان او اثني اذا الدبر لا يصور فيه احسان وفي وطء الحليلة التعزير ان عادله بعد نهي الحماكم عنه (ولا حد بشاخذة) وغيرها مما لا يلاج فيه كصفاق ولو مكنت نحو قرد لم يبيع عليها حد (وطء وزوجه) بها الضعيف وبالقاء الى (وامتة في) نحو دبر و (حيض) أو نفاس (وصوم واحرام) لان التعزير ليس لعينه بل لامر عارض كالأيذاء وفساد العبادات ومثله وطء حليلته بظن كونها اجنبية فهو وان اثم اثم الزنا باعتبار ظنه لا يحد لانه امرعة الفرج لعينه (وكذا امته المزدوجة والمعتدة) لكون التعزير عارضا ايضا قطعاً وقبيل في الاظهر (وكذا امه لو كتمه المحرم) بنفس أو رضاع أو مصاهرة شبهة الملك وتظير درؤ الحدود بالاشهاد ولا يرد عليه نحو ابنته لزوال ملكه بمجرد ملكه لها فلم تكن ملكة حادثة وطء اعلى انه يتصور ملكه لها كما يأتي فلا اعتراض ايضاً وكذا من ظنها - حليلته كافي المحرم أو مملوكته كالابن كافي الرضة

غيره اقلتسو يتم بين القبل والدبر في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر وأشار الى ذلك في البهجة بقوله وقال والدبر مثل القبل في الاتيان • الحلال والتحلل والاحسان • وفيه الايلاوني العنه • والاذن نطقاً واقتراض القنه (قوله وفي وطء الحليلة) أي في دبرها (قوله ان عادله بعد نهي الحماكم) اقم انه لا تعزير قبل نهي الحماكم وان تكرر وطءه (قوله لم يجب عليها حد) أي وتعزير وان لم يتكرر ومحلله حيث لم يقهرها على ذلك ويقبل قولها فيه (قوله وصوم واحرام) اي وقبل معنى مدة الاستبراء ايضاً (قوله ومثله وطء حليلته) اي في قبلها (قوله وان اثم اثم الزنا) اي فسقته وتسهط شهادته وتسلم الولايات منه (قوله لزوال ملكه) قضيته انه لو برل ملكه بذلك ككوه مكاتباً ومحجوراً عليه واشترافاً في الذمة لا يحد بوطءه وهو مقتضى قوله على انه الخ (قوله كالابن كافي الرضة)

(قوله واجب بان الاول) هو قوله كالا بهما الخ وقوله بخلاف الثاني هو قوله كالا علم ١٢١ التحريم (قوله ولا يتأفيه ما يأتي في نحو

السرقه) اي لئلا المال المشترك (قوله
وامكن جهله) ومنه ما لو ظن ان
مضى اربعين يوما ونحوها كافي
في العدة فتزوج بذلك الظن
ووطئ فلاحده عليه (قوله ومكره)
ينبغي ان من الاكراه المسقط
للمدما لو اضطررت امرأة لطعام
منه لا وكان ذلك عند من لم يصح
لهما به الاحب مكنتم من نفسها
فمكنته لدفع الهلاك عن نفسها
فلاحده عليها وان لم يجز لها ذلك
لانه كالا كراه وهو لا يبيع ذلك
وانما سقط عنها الحد للشبهة
(قوله وكذا كل جهة اباح بها
عالم) اي فانه لا يحجم ولا يعاقب
عالم في الاخرة (قوله كما نقل عن
داود) اي الظاهري (قوله من
امثله) معقول ثمان وقوله جريانه
معقول اول لعله وقوله مع انتفاؤه
اي التاقب (قوله ولا يوطء
ميتة) ع استشكل بنقض
الوضوء بلسها اقول الجواب
ان الحدود تدبر بالاشبهات
اه مم على منج (قوله لكنه
يعزفهم) اي الممتعة والهيمة
ولوفى اول مرة (قوله وقول ابى
حنيفة انه) اي الاستبشار (قوله
الفاعل) اي الاستبشار (قوله
ومبيحة) ع اي ولا مهر ولو كانت
امة اه مم على منج (قوله وان
كان) غاية لقوله وحرم ووثقة الخ
(قوله وان لم يكن مكلفا على الاصح)
اي وان قلنا لا يصح من عدم تكليفه

وقال آخرون لا فرق واعترض بان ظن ملك البعض لا يفيد الحلف فليس شبهة كن عدم
التحريم وظن انه لاحد عليه واجب بان الاول مسقط ولو وجد حقة فاعتمد مسقطا
بخلاف الثاني لا يمسقط بوجه فلم يوفقا اعتقاده ويرد بأنه لا عورة باعتماد المسقط مطلقا لانه
مضى لم يظن الحلف فهو غير معذور ولا يتأفيه ما يأتي في نحو السرقة لانهم توسعوا في الشبهة
فيها ما لم يتوسعوا هناك ومن ادعى جهل التحريم بنسب بعد تزوجها ووطئ لم يصدق نعم ان
جهن مع ذلك النسب ولم يبين لنا كذبه صدق كما يحتمل الاذرى او يتخرج بها برضاع صدق
أيضا في اظهار التوابع ان كان مما يخفى عليه ذلك او يكون من جهة او معتدة واما مكن
جهله بذلك صدق بمبينة وحدث هي دونه ان علمت تحريم ذلك (ومكره في الاظهر) لشبهة
الاكراه ولرفع القلم عنه والثاني ينظر الى المحرمية التي لا يستباح الوطء معها اجمال ويقول
الاتسار الذي يحصل به الوطء لا يكون الا عن شهوة واختيار (وكذا كل جهة اباح بها)
الاصل اباحها فضع اباح قال أو زاد الباتنا كيداً وانحر الوطء اي اباحه بسببها (عالم)
يعتد بخلافه للشبهة اباحتهم وان لم يلقه الفاعل (كسكاح بلا شهود على الصحيح) كذهب
مالك على ما اشتهر عنه لكن المعروف عن مذهبه اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع
وقت العقد أو بالاولى كذهب ابى حنيفة أو بالاولى وشهود كما نقل عن داود وصرح به
المصنف في شرح مسلم لعله من امثله كسكاح المتعة الذي لاحد فيه جريانه موقتا بدون
ولى وشهود فاذا اتفق مع وجود التاقب المقتضى اضعف الشبهة فلان يفتي مع انتفاؤه
بالاولى وقد اتفق بذلك الواو الدررجه الله تعالى والثاني بمدمة قد تنجز به في السكاح بالاولى
(ولا يوطء ميتة) ولو اجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الاصح) اذ هو مما
ينظر عنه الطبع فلم ينجح لجرعته ولانه غير مشتمى طبعاً والثاني بحديثه ~~سقط~~ الحية
(ولا يوطء) (بهيمة في الاظهر) لانها غير مشتمة لذلك ويمتنع قتلها ولا يجب ذبح المأكولة
فان ذبحت اكلت لكنه يعزفهم ما والثاني فاسه على المرأة الثالث يقتل بالسيف مخصنا
كان أو لا (ويحد في مستأجرة لزوجا) بها الانتفاء الشبهة اذ لا يعتد باعقد الباطل بوجه
وقول ابى حنيفة انه شبهة تأفيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه
ولم يراع خلافه بخلافه في سكاح بالاولى واتجه ان لا شافعي حده لورفع الحنفى الفاعل له
اله خلافا للرجائي كظن في التمييز (ومبيحة) لكون الاباحة هنا الغوا (وحرم) ووثبة
وخاصة ومطلقة فلا تارة ملاعة ومعدة ومزوجة ذات زوج (وان كان) قد (تزوجها)
خلافا لابي حنيفة ابضالانه لا اثر له قد الفاسد في فيه ما مر في الاجارة ولا حسد عليه
بتروجه بخوسية للخلاف في صحة نكاحها اجمعه نقله الرويان في البصر عن النص وقال
الاذرى والزركشي انه المذهب (وشروط) التزام الاحكام فلا حدة على حري ومومن
بخلاف المورث لالتزامه الاحكام (والتكليف) فلاحده على صبي ومجنون لرفع القلم عنهم
(الا السكران) المتعدى بسكره ويحدون لم يكن مكلفا على الاصح تغليظا عليه لانه من باب

(قوله فلاحه على جاهله) اي حيث قرب عهده بالاسلام او نشأ بعد اذن العلماء (فرع) في العباد ولو كانت امرأه
 بلغت وفاة زوجها فاعتددت وتزوجت ١٢٢ فلاح عليها اه اي وان لم تقم قرينة على ذلك (قوله وهو مكاف) اي المحسن

الذي يرجم (قوله وان طرأ) تكليفه أثناء الوطء فاستداهم
 يتأمل هذا فان الظاهر منه انه
 لو زنى صيبا وبلغ في أثناء الوطء
 واستداهم يرجم وليس مراد
 فانه يشترط لوجوب الرجم سبق
 الاحصان ولا يتحقق الا بالاج
 حشفت به مكلفا في النكاح
 الصحيح كباقي وعليه فلا يتصور
 زناه صيبا بعد احصانه ثم يبلغ
 ويستديم الوطء فمسل ما هنا
 تصوير لجهد وجوب الحد
 أو التحصيل الاحصان وهو الظاهر
 نعم يمكن تصويره بما لو جن بعد
 تزوجه وطئ في حال جنونه فافاق
 في أثناء الوطء واستداهم وهذا
 كانه بناء على ان قوله مكلف معتبر
 في وجوب الحد وهو غير مراد
 فان التكليف المعتبر في وجوب
 الحد تقدم في قوله بشرطه اي
 الحد التكليف فها هنا انما هو
 بيان لما يحصل به الاحصان الذي
 يترتب عليه انه اذا زنى بعده يرجم
 (فرع) نص الشافعي على ان
 الكفار اذا أسلم سقط عنه حد
 الزنا وهذا مبني على ان التوبة
 تسقط الحد والمعتمد عدم السقوط
 فيكون المعتد وجوب الحد
 (قوله صدق بيمينه) أي فلا يكون
 محصنا (قوله في نسب الولد لانه)
 أي نسب الولد (قوله قال ابن

ربط الاحكام بالاسباب فالاستداهم قطع (وعلم تحريره) فلاحه على جاهله (وحد
 المحسن) رجلا أو امرأة (الرجم) الى موته بالاجماع ولا نه عليه الصلاة والسلام رجم
 ما عزا او الغامدية ولا يجمع بين الجلد والرجم عند جمهور العلماء رضى الله تعالى عنهم
 والاحصان لفظة المنع وورد في الشرع لمعان الاسلام والعقل والبلوغ وفسر بكل منها
 قوله تعالى فاذا احصن فان تبين بقا حشة والحربة كافي قوله تعالى فعليه نصف ما على
 المحصنات من العذاب والتزويج كافي قوله تعالى والمحصنات من النساء والعفة عن
 الزنا كافي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والاحصان في النكاح كافي قوله تعالى
 محصنين غير مسافحين وهو المراد هنا (وهو مكاف) وان طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستداهم
 نعم لو اوطئ طائفة غيرة بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في أصح الوجهين ومعنى اشتراط
 التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ان حده بوجوب اشتراطه
 لوجوب الحد لا تسمية محصن فاعين بتكريره انه شرط فيه ما يخلق بالمكلف هنا أي
 السكران (حر) كانه يرق غير محصن (ولو) هو (ذي) لانه صلى الله عليه وسلم رجم
 اليهوديين وكانا قد احصنا فالذمة شرط لحد المدامران نحو الحر في لا يحد للاحصانه
 ادل ووطئ فخرج في نكاح محصن احصا انكحتم فاعاد عقد له ذمة وزنى رجم
 (غيب حشفته) كلها أو ندرها من فاقدها بشرط كونها من ذكر أصلي عامل (يقبل في
 نكاح صحيح) ولو مع نحو مض وعدة شبهة لان حقه بعد ان استوفى تلك المدة النكاح
 اجتنابا بخلاف من لم يستوفها واستوفها في ذرأ أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما
 قال (لا فاسد في الاظهر) حرمة لانه فلم يحصل به صفة كال و كما يعبر ذلك في احصار
 الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة والثاني ينظر الى النكاح نعم لو كان له زوجة ولها منه ولد
 وثبت زناه بالبينه وانكروا وزوجته صدق بيمينه ولا يؤثر ذلك في نسب الولد لانه ثبت
 بالامكان (والاصح) اشتراط التغيب حال حرية وتكليفه فلا احصان لصبي أو مجنون
 أو قن وان وطئ في نكاح صحيح لان شرط الاصابه كونها بكل الجهات فاشترط من كامل
 أيضا ولا يراد على اعتبار التكليف حصول الاحصان مع تغيبه حالة النوم لان التكليف
 موجود تحت ذمة التوبة وان لم يكن الشائم مكلفا بالتغيب لرجوعه اليه بادق تنبيه وقضية
 كلامه اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فالاحصان ذي تم حارب وأرق ثم زنى ورجم والذي
 صرح به القاضي انه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب أن يقال المحسن الذي يرجم من
 وطئ في نكاح صحيح وهو مكلف حالة الوطء والزنا نعم ان من وطئ ناقصا ثم زنى كاملا
 يرجم بخلاف من كل في الحالين وان تخلله ما نقص يكون ورق والثاني يكفي به في غير
 الحالين (و) الاصح (ان الكامل الزاني ناقص) من رجل أو امرأة (محسن) لانه حر مكلف
 وطئ في نكاح صحيح فلم يؤثر به نقص صاحبه واطئا أو وطئا أو وجود المقصود وهو

(قوله بان المعروف بنى على أهله لاجهم) لكنه استعمل كثيرا منه الصيغة (قوله وتغريب عام) ظاهره وان كان له ان يثبوت عليه ما أوزسه أو أولاده صغارا وكبارا محتاجون وهو ظاهره وهو بيان النقطة المستقبلة ١٣٢ غير واجبة في ابتداء التغريب لافقته

عليه وبعد عاجز (قوله وأثر التعبير) أى بالعام (قوله اما مستأجر العين) ظاهره وان وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقديقال به عدم صحتها حينئذ لجوب تغريبه قبل عقد الاجارة (قوله فالأوجه عدم تغريبه) أى الى انتها ائمة الاجارة (قوله على ما رآه الامام) أى وان طال بحيث لا يزول الذهب والاياب على سنة (قوله الحرمه دخوله) ومثله المروج أى حيث كان واقعافى نوعه (قوله واذا عين الامام جهة) أى ويجب ذهابه اليها فور امتناعه الاخر الامام ويقتصر له التأخير اثمة ما يحتاج اليه ومنه الامامة التى يستصحبها التسرى (قوله فيما غرّب اليه) أى كإقامة أهلها (قوله تسرى بها) أى وان لم يخف الزنا (قوله دون أهله) أى زوجته ومجمله ما يخفى الزنا فواغرب اليه أيضا ولو كان فى الزيادة التسوية بين الامامة والزوجة وعبارته وله ان يستحب سرية ومثلهما الزوجة فهى مستثناة من الاهل وظاهره انه ذلك وان لم يخف الزنا (قوله ولم ينزح الاجبسه حبس) أى وجوب بورق من بيت المال ان لم يمكن له ما والافن ميا سبر المسلمين (قوله وادرجع) أى الى اهل الذى غرّب منه بالفعل (قوله وقياس ما مر) القياس انما يحتاج اليه اذا عاد الى بلده (قوله فيقول) أى وجوبا

التغريب حال كمال المحكوم عليه بالا حصان منهم ما قوله بما قصص متعلق بكامله لا بلزاني كما افاده كلامه اذ لو لم يلق به لاقتضى ان السكامل الحر المكلف اذا زنى بما قصص محض وان لم يوجد فيه التغريب السابق وهو غير صحيح نص كلامه فتمين فله مقته بما ذكر ومن اعترضه غير مصيب وان كثروا لم يكن غير الزاني بالمأني على انه خطي بان المعروف بنى على أهله لاجهم والثاني يشترط كمال الاتح (و) حدد المكلف ومثله التهدي بسكره (البكر) وهو غير المحسن السابق (الحسر) ذكر اوانفى (مائة جلدة) للآية هى بذلك لوصوله الى الحد (وتغريب عام) أى سنة هلالية أو ثالثة بغير به لانه قد تطاق على الجذب وعطف بالواو ليقيد به عدم الترتيب بينهما وان كان قد سبق المجلد اولى فلو قدم التغريب اعتمده ويجوز بعده وان نازع فى ذلك الاذرى وعبر بالتغريب ليقيد به اعتبار فعل الحاكم فلو غرّب نفسه لم يعتد به لانتفاء التشكيل وابتداء العام من أول السفر ويصدق بيمينه فى مضى عام عليه حيث لا يثبت ويخلف لبيان اتم لثبانه تعالى على المسامحة وتغريب المعتدة واخذ منه تغريب المدين اما مستأجر العين فالأوجه عدم تغريبه ان تعذر علفه فى الغربة كما لا يحبس ان تعذر ذلك فى الحبس ويوجه تغريب المدين وان كان المدين حالايته ان كان له مال قضى منه والالم فقد اقامته عند الدائن فلو منع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة قصر) من محل زنا (فما فوقها) على ما رآه الامام بشرط كون الطريق والمصعد أمنا كما اقتضاه كلامهم فى الظاهر وان لا يكون بالبلدان أو لمطرفة دخوله كما هو ظاهر ولان مادونها فى حكم الحضر (واذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح) فلو طلب لم يعتد به لانه قد يكون له غرض فيه فيبقى الزجر المنقوص ويلزمه الاقامة فيما غرّب اليه ليكون له كالحبس وله استصحاب امة يتسرى بها دون أهله وعشيرته وقضية كلامهم ما عدم كينته من حل مال زائد على نفقته وهو متجه بخلاف لما وردى والرويانى ولا يقيد بالان خذف من رجوعه ولم يندفعه المراقبة أو من تعرضه لافساد النساء مثلا واخذ منه بعض المتأخرين ان كل من تعرض لافساد النساء أو الغلمان أى ولم ينزح الاجبسه حبس قال وهى مسئلة تنفيسة واذا رجع قبل انقضاء المدة لم يراه الامام واستأنه لان التشكيل لا يثبت الا بعد ائمة التغريب والثالث فى ذلك فيجاب اليه (وبغرب غريب) له وطن من بلد الزنا الى غير بلده (هو أى وطنه ولو حله بدوى اذا لا يحس لايتم بدون ذلك (فان عاد) المغرب (الى بلده) الاصل الى أو الذى غرّب منه أو الى دون مسافة اقصر (منع فى الاصح) معاملة له بتقيص قصده وقياس ما مر استئناف العام كما هو ظاهر ما غرّب لاطن له كازنى من هاجر لدارنا قد وصلها فيقول حتى يتوطن مثلا تغرب منه وفاق تغريب مسافر زنى بغير قصد وان

(قوله فتعين امهاله لباقي) أي مد تجرت العادة بوصول الالف فيها (قوله غريب لغيره) ظاهره وان لم يتوطن تغارب اليه فيستغنى هذا عما قدم انما اه سم على منتهج (قوله بل مع زوج أو محرم) ع لحدوث لاجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تيسر مسير يوم الامع ذي محرم اه سم على منتهج (قوله ولو باجرة) أي بشرط ان تكون أجرة المثل عادة (قوله ومثلها في جميع ذلك) أهرد) ومنه ما مر في نفقة من يخرج مع ١٢٤ (قوله لم يجبر في الاصح) أي ثم لو أراد السفر معها أو خلفها ليقمع بهم المانع من ذلك وعليه النفقة حينئذ بخلاف

فانه الحج مثلالان القدح تنسكه واجبها ولا يتم دون ذلك بان هذا هو وطن فلا يحاش حاصل بعده عنه وذلك لا وطن له فاستوت الاماكن جميعها بالنسبة اليه فتعين امهاله لباقي ثم يغرب ليلتم الايجاش واحتمال عدم بوطنه بدافئ ذي الى سقوط الحد به بعد جدا فلا يلتفت اليه كاحتمال الموت ونحوه وما وقع لابن الرقعة والبقفي ههنا بمختلف ذلك غير سيد ولورثي فمما غريب اليه غريب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول ومقابل الاصح لا يتعرض له (ولا تغرب امرأ أو حدها في الاصح) بل مع زوج أو محرم) أو نسوة وثبات مع أمن المقصد والطريق ويجوز مع واحد نفقة أو ميسر كذلك أو عيدها الامين ان كانت هي نفقة أيضا بان حسن حالها مما صرف في الحج من الاكتفاء في السفر الواجب بذلك وجوب المسافرة عليهم بالاجل بها للمسافرة للهجرة حتى يلزمها السفر ولو وحدها اذ الفرق ان تلك تخشى على نفسها أو ابضعها لوالها مت وهذه ليست كذلك فانتظرت من يجوزها السفر معه (ولو باجرة) طلبها منها فبإسرها كاجرة الخلال فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تعذر اخر التغريب الى أن تومر مكان الطريق ومثلها في جميع ذلك أمر بجبل فلا يغرب الامع محرم أو سيد (فان امتنع) ولو باجرة لم يجبر في الاصح) اذ في اجباره تعذيب من لم يذنب بجريمة غيره والاشافي يجبر لا قامة الواجب وبهذا روجه تغريبه وحدها (و) حد (العبد) يعنى من فيه رق وان قل كافر كان أو مسلما (خون وغرب نصف سنة) على النصف من الحولاية فلعين نصف ما على المهنات من العذاب أي غير الرجم لانه لا ينصف ولا ميسرة لا تضر السيد كما يقتل بخون رده ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذميمة وبأني ههنا من فروع التغريب ومنه خروج نحو محرم مع الامة والعبد الاهرد (وفي قول) يغرب (سنة) لتعقبة بالطبع فلا يخالف فيه الحرو وغيره كحد الايام (و) في (قول لا يغرب) لتقويت حق السيد (وبثبت) الزنا (بينة) فثبت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كاشمدها أدخل حشنته أو قدرها حيث فقدتها في فرج فلانة يجمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو لم يعلم موافق خلافا لركشي حيث اكتفى بنايوجب الحد لانه قد يرى ما لا يرام الحاكم من اهمال بعض الشروط أو بعض كفيته وقد ينسى بعضها أو سيأتي في الشهادات انهم اربع اقوله تعالى فاستشهدوا

ذلك وعليه النفقة حينئذ بخلاف ما لو لم يسافر معها أو سافر لغرض آخر وانفق مصاحبة لها من غير قصد ولا تقمع ولا مشافهة بين هذه وبين ما بالاحاش أيضا لان تلك فيما لو قصد صحبة بخلاف هذه وكتب أيضا حقه الله قوله لم يجبر في الاصح أي ثم ان سافرت لامع لم تستحق نفقة ولا كسوة ولا غيرها امد غيبته وان سافر معها ولو باجرة استقرت النفقة وغيرها ولو لم تقمع به في المدة المذكورة (قوله ومنه) خروج نحو محرم) أي ونفقة في بيت المال لانه لا مال للريق والسيد لاشي عليه (قوله بذكر المزني بها) بيان للتفصيل (قوله على سبيل الزنا) وسوغ له ذلك (أي بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا (قوله لانه قد يرى ما لا يرام) أي ان كان مخالفا في مذهبه أو كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزكشي لانه انما اكتفى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسى بعضها ردى الزكشي (فرع) • لو شهدوا

على اقراره بالزنا فان قال ما اقررت فلا يقبل لان فيه تكذيبا للشهود بخلاف ما لو اكدت نفسه فانه يقبل عليهن ويكون جوعا سواء كان كل ذلك بعد الحكم أو قبله (قوله موجب الحد) بالكسر وقوله بل يحد كل منهم معتد (قوله نظير ما تقر في الشهادة) ومنه ان يقول في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك منه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشنتي في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد له لا يقر الا عن تحقيق

(قوله وتريده صلى الله عليه وسلم على ما عزأ ربعا) عبارة شرح المصنف لانه صلى الله ١٣٥ عليه وسلم عرض لما عزأ بالرجوع بقوله

اعلم ان قلت له لك لمست اياك حنون
فعل تغيير الشارح الاربعة بالنسبة
للاقرار الاول (قوله اوما زينت)
أى فاقراوى به كذب فلا تكذب
فما ذكره الله هو دقائمه انما
شهدوا بالاقرار وهو لم يكذبهم
فيه (قوله وان قال بعده) أى بعد
رجوعه (قوله بخلاف ما أقررت)
أى فلا يكون رجوعا فلا يقطع
به الحد (قوله طلب الرد اليه)
أى الى الرسول عليه السلام
ولو قال الملك لكان أضع (قوله
فليسعهوه) أى لم يجبهوه لمطالبه
(قوله كذا فاذنه) وسأقي انه يقضي
بالدية اذا قتل فليس قوله بالنسبة
لغيره على عومه (قوله فلا يجب
برجوعه) أى فلا يجب خذه على
قافذه سواء قذفه قبل الرجوع
أو بعده لانه سقطت حضاته
بأقراره بالزنا وغير المحسن لا يحد
قافذه (قوله بالنسبة للقطع) أى
اما المال فهو خذمنه (قوله عدم
تطرق الرجوع عنه) أى ما أقربه
(قوله بغيره) أى الرجوع (قوله
كدعوى زوجية) أى لمن زفياها
وظاهره ولو بالبينة وكانت المظني
بهم متروجة بغيره (قوله ونظن
كونها حليته) أى وبصدق
ذلك (قوله ونحو ذلك) كدعوى
الأكراه (قوله بعد ثبوت زناه
بالبينة) وكذا بالاقرار ولكن يقبل
رجوعه عنه (قوله شافى الخبر)

علم ان أربعة منكم وما ذهب اليه مجمع من انه لو شهد أربعة بزناه بربع نسوة لكن اقتصر
كل منهم على انه رأى برفى واحدة منهم حد لانه استقدم من مجموع الشهادات الاربعة
ثبوت زناه بربعة قد تنازع فيه بان كلا شهد بغير ما شهد به الآخر فلم يثبت بهم موجب
الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (أو اقرار) تحقيق مقصود نظير ما تقررى في الشهادات
ولو بإشارة آخرس ان فهمها كل أحد لانه صلى الله عليه وسلم رجم معازا والعاذلية
بأقراره ما يخرج بالحقيقي العين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت به ازانع يقطع
حد القاذف ويكتفى بالأقرار حال كونه (مرة) ولا يستتط تكراره أربعة لانه صلى الله
عليه وسلم عاق الرجم بمجرد الاعتراف في خبر واغديا أنيس الى امرأته اذا كان اعترفت
فأرجعها وترىده صلى الله عليه وسلم على ما عزأ ربعا لانه شك في أمره ولذا قال اياك حنون
ولهذا لم يكرر اقرار العاذلية وعلم من كلامه في اللعان ثبوتة أيضا علم باللعان انه لم
تلاعن ومما يأتى في التضايف الاضافى لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد استيقا ومن قبه بعلمه
لمصلحة تأديبه (ولو أقر) به (مخرج) عنه قبل الشروع في الحد أو بعده بغير رجوع
أو كذبت أو ما زينت وان قال بعده كذبت في رجوعى أو كنت فاختذ ظفنته زنا وان
شهد حاله بكذبه فيما يظهر بخلاف ما أقررت لانه بمجرد تكذيب البينة الشاهدة به (سقط)
الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزأ بالرجوع فلو لا انه بقيد لما عرض له بل قالوا له
انه عند رجوعه طلب الرد اليه فلم يسعهوه فقال له لا تر كفو له له يتوب أى يرجع اذ
التوبة لا تسقط الحد هنا فيتوب الله عليه ومن ثم سلم الرجوع وأفهم قوله سقط أى
عنه بقاء الأقرار بالنسبة لغيره كذا قافذه فلا يجب رجوعه بل يصح حبس حكم اقراره
فيه من عدم عدم ثبوت عدم انحصاره ولو أقر وقامت عليه يثمة بالزنا ترجع عمل بالبينه
لأبالاترار سواء تقدمت عليه أم تأخرت خلافا لما وردى في اعتباره أسبقه هو لأن
الدينه في حقوق الله أقوى من الأقرار عكس حقوق الأكرمين وكم الزنا في قبول
الرجوع عنه كل حد تعالى كشر وبسرقا بالنسبة للقطع وأفهم كلامه عدم تطرق
رجوع عنه عند ثبوت بالبينه وهو كذلك بطرق الهدا السقوط بغيره كدعوى زوجية
أو ملكية كما يأتى وظن كونها حليته ونحو ذلك ولو أسلم الذي بعد ثبوت زناه بالبينه
لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الرضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد
بالتوبة الأصح خلافه (ولو قال) المقر كوفى أو (لتحدوى أو هرب) قبل لحد أو فى
أثنائه (فلا) يكون رجوعا (في الأصح) لانه لم يصرح به نعم يجب تغليته حالافان صرح
فذا والواقم عليه فان لم يحل لم يضمن لانه صلى الله عليه وسلم لم يجب عليهم شيأى الخبر
المأثور ولو أقر زان بضو بلوغ أراحصان ثم رجع وادعى صباه وأنه بكر فالتمحه عدم قبوله
وليس في معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ولو ادعى المقر ان اماما استوفى
الحد منه قبل ان يراثره يدينه كما أفهمه ما مر آخر البغاة وعلى قائل الرابع دية لا قود

أى خبر معاز (قوله وان لم يترمه) ظاهره وان عين الحد زمنيا بعد زوال أثر الضرب

(قوله مردود) أي لم تقط الحد بالشبهات (قوله وبه يعلم انه لا يحد الزاني بها) أي لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا بها (قوله حد فاذنهما) أي على المعهود وظاهره عدم حد الشهود وقياس حد القاذف انهم يحدون (قوله فكشهادتهم بعذرهما) أي فلا تحد هي ويحد فاذنهما على ما مر عن القاضي اذ لم يمكن عود الرق (قوله فلو أقامت أربعة أمهات أكرهها) قضيتها انما ألوا قامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان ١٣٦ المال انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت وبؤيده ما مر من انه لو شهد

رجل وامراً أنان به شتمة لهما ايضاح لم يثبت ارض الهاشمة لان الايضاح الذي هو طر يقها لا يثبت بذلك (قوله لا الحد) أي فانه عليه (قوله بنية واحدة) بالفتح اسم للمرة وبالكسر اسم للهشمة والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة (قوله ويشترط عدم قصده اضرار) ويصدق كل من الامام وانابه في دعوى اضرار وان تكررت ذلك لان الاصل بقاء الحد وان القصده لا يعلم الا من علم وكتب ايضاً حفظه الله قوله ويشترط عدم قصده اضرار أي فلو قصده أثم ولا ضمان لا اضرار بثبوت زناه ان كان محصناً بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعقده به بعده وشيخنا ان يجعله حتى يبرأ من اثر الاول وانه ان مات بما فعله الامام ضمنه لانه لم يمت من حد (قوله وقن كله) ميئداً وخبره موقوف (قوله والوجه خلافه) أي فهو بطريق الملك فيما يملكه والحكم في غيره وتظهر فائدته فيما لو عزل أثناء الحكم (قوله أم بالاقراء) قال في شرح المنهج الظاهر ان محمله أي حضور الجلس اذ ثبت زناه

الشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع وما ذكره الدارمي من وجوب القود مردود (ويستقط الحد الثابت بالبينه أيضاً فيما لو شهد أربعة) من الرجال بزناها أو ربع من النسوة أو رجلان أو رجل وامراً أنان (انما عذراء) بمجمة أي بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وانما لم يتحدث في الشبهة بقاء العذرة الظاهر في عدم زناها به يعلم انه لا يحد الزاني بها ايضاً (ولا فاذنهما) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكرات فعمل المبالغة في الابلاج ومن ثم قال القاضي لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكرات فيه حد فاذنهما ومجمله كاجمعه الباقي ما لم تكن غوراً ~~ي~~ يمكن غيبة الحشنة فيها مع بقاء بكراتهما فان كانت كذلك حدث اثبوت الزنا وعدم وجود ما يتنافيه ولو شهدوا برقتها أو قرنها فكشهادتهم بعذرهما أو ولي فلو أقامت أربعة أمهات أكرهها على الزنا وطلبت المهر وشهد أربع سيكرتها وجب المهر اذ لا يسقط بالشبهة لا الحد لبقاء وطئها (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية) أو زماناً مثلاً (زناو) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك الزنا لم يثبت) لالتناقض المانع من تمام العدد بنية واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أي الحد (الامام وأنابته من حق) للتابع ويشترط عدم قصده اضرار (وبعض) لتعلق الحد بيمينته ولا من السيد الا ببعضها وبقن كله وبعضه موقوف أو لميت المال وموسى اهتبه زنى بعده وثموص وهو يخرج من الثلاث ~~ب~~ على ان اكسبه له وهو الاصح كما فاذن ذلك البلقيني وقن محجور لا ولي له وقن مسلم لكفار كستولده واستنفاة الامام من بعضه هو مالك وبعضه ورع الزركشي فيه انه يظهر في الحكم لا الملك فيما يقابله لا استحالة تعينه استنفاة فكذا في الحكم والوجه خلافه كافي تسكله التدرج لان الاستنفاة أمر حسي فأمكنت الاستحالة فيه ولا كذلك الحكم فلا قياس ويستوفيه من الامام بعض ثوابه (ويستحب حضور) جميع من المسلمين سواء أثبت الزنا بالبينه أم بالاقرار كاجمعه بعضهم وهو ظاهر قوله تعالى وانهم ردعناهم ما طافقة من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقاً ايضاً (وشهده) أي زنا واستنفاة ونذب حضور الجميع والشهود مطمئناً هو مقتضى اطلاقه م لكن بحث بعضهم أن حضور البينة كافية حضور غيره وهو ظاهر ان اريد أصل السنة كالمهاوي يندب للبينة البدن بالرجوع فان ثبت بالاقرار ايد الامام (ويحد الرقيق) للزنا غيره كقطع أو قتل أو حد شرب أو قذف أو قصاص كما هو ظاهر كلام الروضة وله ايضاً الملاعنة بين عبده ووزعه المولى لو قذفه

بالاقرار أو بالبينه ولم تحضر ومفهوم قوله ولم تحضره مع حضوره لا يصب حضور الجميع المذكور واطلاق في الشارح يقتضي خلافه وهو ظاهر لان المدار على ظهراً أمره (قوله وحضور الامام مطلقاً) أي حضرت البينة أم لا (قوله فان ثبت بالاقرار) أي ولو ثبت عند غير الامام ويحتمل ان الذي يحضر عنده من ثبت اقراره بحضوره مالم كان أنابته

(قوله الحد في قن الطقل ونحوه) كالمخزون والسقيبه ويعلم من ذلك انه ابن السقيبه اقامه الحد على قنه نظروجه عن أهله
 الاصلاح وبه صرح في شرح الروض كما سند كره (قوله سيده) ظاهره وان كان الرقيق أصله أفرعه بان اشترى المكاتب أصله
 أفرعه فانه يتكاتب عليه وقد يوجه بان الحق لغیره فلا يشك بان لا يقتل به ولا يجبس بدنه فليراجع اه سم على منجه وكتب
 أيضا حفظه الله قوله سيده في الروض وشربه وموته أي المغرب في مدة تغريبه ١٣٧ على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان
 كان رقيقا وان زادت على مؤنة

الحضر اه وفي العباب ثم ان
 غربه أي الرقيق سيده فاجرة
 تغريبه عليه وان غربه الامام
 في بيت المال اه ورأيت بخط
 شيخنا على قول المنهاج وان
 السيد يغربه مانسه لكن مؤنة
 تغريبه في بيت المال فان لم يكن
 فعلى السيد اه وهو مخالف
 لكلام العباب اه سم على منجه
 وقده ما في العباب بان السيد
 لا يضمن جناية الرقيق وزناه
 كالجناية فلا يجب على السيد
 ما يترتب عليه (قوله فزنت ثالثة)
 أي مرة ثالثة (قوله بخلاف
 الاول) أي الذمي (قوله ثالث) أي
 مسئلة الذمي وقوله سيده أي
 مسئلة العبد (قوله وقباضه انه
 لو سرق) أي العبد (قوله كان
 الاستيفاء للامام) قد يتوقف في
 كون القياس ما ذكره قباضه
 استيفاء السيد له حال الجناية
 الا ان يقال يستوفيه الامام
 لانقطاع تعلق حق السيد باعتاقه
 نظروجه عن ملكه (قوله
 والمكاتب) أي كآلة مهيضة

في اوضح الوجهين وفي جو اذا اقامه الولي من أب وجد ووصي وما حكم وقيم الحد في قن العاقل
 ونحوه وجهان أحدهما الجواز (سيده) ولواتني ان كان عالما بحكام الحدود وان كان
 جاهلا بغيرها سواء اذنه الامام أم لا تلزم مسلم اذا زنت امة أحدكم فليصدها وخبرني داود
 والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكت ايما نكمت وبحث ابن عبد السلام انه لو كان بين
 السيد وبين قنه عداوة ظاهرة لم يقره عليه ويؤيده ما حران المجلد لا يزوج حينئذ مع عظم
 شقته قال السيد اولى واستشكل الزكري بنان له حده اذا قذفه قدير بان مجرد القذف
 قد لا يولد عداوة ظاهرة وقد سئل له يبيع امة زنت ثالثة ولو زنى ذمي ثم غارب واراد لم يحده
 الا الامام لان لم يكن محلو كالوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم يبيع فان المشتري
 حده لانه كان محلو كالحال الزنا في المشتري محل البائع كالحال في محله في محله من احراره
 وعدمه بخلاف الاول لما زنى كان حرا فمما يقول حده الا الامام فاندفع استشكل الزكري
 ثالثهم هذه وقباضه انه لو سرق ثم عتق كان الاستيفاء للامام لا السيد (أو الامام) لعدم
 ولايته ومع ذلك هو اولى من الامام (فان تنازعنا فيمن يتولاه) فالاصح (الامام) اعموم
 ولايته (و) الاصح (ان السيد يغربه) كما يجمله لان التعريض من جملة الحد المذكور
 في الخبر والثاني يخطو رتبة السيد عن ذلك (و) الاصح (ان المكاتب) كآلة مهيضة
 (لحر) فلا يحده الا الامام نظروجه عن قبضة السيد والثاني لانه عبد ما بقي عليه درهم
 (و) الاصح (ان السيد) (الكافر والفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بما حر (يحدون
 عبدهم) اعموم الخبر الثاني والثاني لا نظر الى أن في الحد ولاية وابو من أهلها
 والاصح ان اقامته من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصلاح ~~في الجناية~~
 والفاسد ومن ثم كان له الحد بخلاف القاضي والمسلم المملوك الكافر يحده الامام
 كما مر لاسيده (و) الاصح (ان السيد يعززه) عبده ملحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير
 غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لانه يجهت نفسه كالفاسق الملقى نفسه مغبيا ثم جزا
 (و) انه (يسمع البينة) وتركيتها (بالعقوبة) المقتضية للعداوة والتعزير رأي بموجبها ملك
 الفاية قالوا له اولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما وهو
 المعقد خلافا لمن اشترط فيه أهلية فمما عاها (والرجم) الواجب في الزنا يكون (عذر) أي
 طين متعبر (و) فهو شنب وعظم والاولى كونه بضو (بها رقة متدلة) بان يكون كل

١٨ به سا أخذ مما قبله (قوله والجاهل العارف بما حر) أي من كونه عالما بحكام الحدود وان كان
 الخ (قوله والمسلم المملوك) استثناء معني من قول المصنف ان الكافر الخ (قوله املق نفسه) وبقى حق غيره كان سب شخصا
 أو شر به ضربا لا يوجب ضانا وبقي الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح (قوله قالوا له) أي البينة (قوله والرجم)
 أي ولا يقطع عنه بفعل نفسه فيما يظهر فمما قبله في الاسترخاء لان القصد منه التشكيل وهو لا يحصل بفعله

منه ما عدا الكف نعم يحرم بكبير مذقة بالقوية المقصود من التكميل وبصغير ليس له
كبير تأثير لظول تعذيبه وساقى خبر مسلم في قصة ما زأتم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد
وهي التجارة الكبار غير مافي لذلك لصديق بالاعتدال المذكور بل قولهم فاشدنا واشدنا
خلفه حتى أقي عرض الحرة فانتصبت فرمينا بما يجلا مد الحرة حتى سكنت فيه دليل على أن
تلك الجلاميد لم تكن مذقة واللام بعدد والري بها إلى أن سكنت والاولى أن لا يبعد عنه
فيخطئه ولا يدوم منه فويله أي بالما يتردى اسرعة التذقيف وان يتوفى الوجه اذ جميع
البدن محل للرجم وتعرض عليه التوبة لانها خاتمة أمره وليست عورته وجميع بدنه
ويؤمر بصلاة دخل وقتها ونجيبه لشرب لا أكل واصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في
مقابرنا وبعد بقتله بالسيف لكن فات الواجب (ولا يحقر الرجل) عند رجه وان ثبت
زنا بمينة وظاهر كلامه امتناع الحقر واستشكل بما في صحيح مسلم ما عزا حقره لمع أن
زناه ثبت بالاقرار وأجيب بأنه معارض بما في مسلم ايضا أنه لم يحقره وله وهذا جرى في شرح
مسلم على التخيير واختاره الملقيني وجمع بين الروايتين المذكورتين بأنه حقر لما عزا حقره
صغيرة فلما رجم منها (والاصح استحبابه للبراءة) بحيث يبلغ صدره (ان ثبت) زناها
(بينة) أو ايمان كما يحسنه الملقيني الا انكشف لاقرار لم يكن الهرب ان رجعت وثبوت
الحقر للغامدية مع كونهم مقرة لبيان الجواز بدليل انه لم يحقر للبهنية وكانت مقرة ايضا
(ولا يؤخر) الرجم (لمرض) يري جري برؤه (وحرو برد مقطين) اذا انفوس مستوفاة بكل حال
(وقيل يؤخر) أي ندبا (ان ثبت باقرار) لانه يسئل من الرجوع ورد بان الاصل عدمه
اما ما لا يري برؤه فلا يؤخر له جرما وكذا الوارد تأخير قتيله في الحاربة نعم يؤخر لوضع
الحمل وللقطام كما مر في الجراح ولزوال جنون طرأ بعد الاقرار (ويؤخر الجلد للمرض)
او نحو يوح يري برؤه منه أو لكونهم احاملا لان القصد الردع لا القتل (فان لم يرح
برؤه جلد) اذا غايته لا تنتظر (لابسوط) اثلاثه ثلث ونحو فعال (بل بعشكال) يكسر العين
أشهر من فكها والمناشئة أي عرجون (عليه مائة غصن) وهي الشعار يخ فاضرب به
الحرمرة (فان كان) عليه (خسون) غصنا (ضرب به مرتين) لتكميل المائة وعلى هذا
القياس فيه وفي القن (وتسعه الاغصان) جميعها (أو يسكبس بعضها على بعض ايمانها
بعض الالم) اثلاثه على حكمة الجلد من الجرام اذا لم تسعه ولم يكسب بعضها على
بعض فلا يكتفى (فان برأ) بفتح الراء وكسر هاءه لم يضرب بذلك (أجزاء) وفارق بعضو باج
عنه ثم شفى بان الحدود مبنية على الدوام وقاسه انه لو برأ في أثناء ذلك كبل حبل الاصحاء
واعتمد بما مضى أو قبله حد كلاهما قطعاً (ولا جلد في حرو برد مقطين) بل يؤخر لوقت
الاعتدال ولولايلا وكذا قطع السرعة ولا يحبس على الراجح في حد من حدوده تعالى كما
صرحوا به في باب استيفاء القصاص بخلاف القود وحده القذف فلا يؤخران لانهما حق
آدمي واستثنى الماوردي والرويانى من بيللا يثقل حرمه أو برده فلا يؤخر ولا ينقل لاعتداله

(قوله أقي عرض الحرة) اسم للحبل
هناك (قوله وان يتوفى الوجه)
أي والاولى ان يتوفى الخ فالنوفى
مندوب (قوله ويعرض عليه
التوبة) أي ومع ذلك اذا تاب
لا يسقط عنه الحد (قوله ويستتر
عورته) أي والاولى ان يستتر
عورته ويغطي وجوب السترا اذا
غلب على الظن رؤيتها عند الرمي
(قوله ونجيبه) أي وجوب (قوله
واصلارة ركعتين) أي نجيبه لذلك
تدبا فيما يظهر (قوله لوضع الحمل)
أي فلو اقيم عليها الحد حرم واعتد
به ولا شئ في الحمل لانه لم يتحقق
حياته وهو انما يضمن بالفسرة اذا
انفصل في حياة أمه وأما ولدها
اذا مات اعدم من يرثه فينبغي
ضمانه لانه يقتل أمه ائتلف ما هو
غذاه له أخذ ما قالوه فيما لا يوجب
شاة فوات ولدها (قوله بعشكال)
ويقال فيه عنه كقول وانكسك
بايدال العين هزمة وهو الذي فيه
الربط فاذا يبيت تلك الشعار يخ
فهو عرجون اه سم على منتهج
(قوله وقياسه انه لو برأ الخ) معتد

(قوله يخفف الضرب) أى مع وجوده بلام (قوله فيقتضى) هذا النص (الخ) ضعيف * (كتاب حد القذف) * (قوله من حد منع) أى مأخوذة (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المذوف اه سم على ج (قوله والقذف هنا) أى شرعا (قوله بعد ما) أى من القتل والزنا (قوله لقدرة هذا) أى من رضى بالكفر (قوله الالتزام) هذا استفاد من قول المصنف التكليف فلا آخر هذه الشرط عنه وجعلها شرعا كان أولى ١٣٩ ولعله قصد بجمعهما وإن كانت مستفادة

من المتن التنبية على جملة الشروط المغتبية (قوله فلا يجدر حرجي) تقدم في حد الزنا أنه أخرج بالتميز الحرجي والمؤمن فقاسه هنا كذلك وهو ان المؤمن

إذا قذف لايحد وسأني التصريح به في السرقة (قوله فلا يجدر حرجي)

لأنه يعلم كراهه وادعاه هل يقبل أولا أو يقبل ان وجدت قرينة لايحد الثالث فليراجع اه سم على منهج (قوله وبجيب التلظظ نه) أى القذف (قوله لاحد عليه أيضا) أى ويعزر (قوله وأجبنونا) أى لنوع غيبز (قوله ومن ورثه الولد) أى من زوجة اخ من أم مثلا (قوله ولكنه يعزر بالاذى) هل مثله بقبضة الحقوق فيه عزز الاصل عليها الولد أولا وبقرق بان الاذى في القذف أشد من غيره فيه نظر وقضية ما ذكره من التعليل انه لا فرق فيه زرافعه على بقية الحقوق ثم رأيت في الشارح في فصل التعزير انه لا يعزره في غير القذف (قوله ان قلنا بجوازه) أى على الرجوح (قوله لا يرد مالو كان الخ) قد

لتأخير الحد والمشفة ويقابل انراط الزن يخفف الضرب ليدل على ان القتل (واذا جلد الامام) أو نائبه (في مرض أو حر أو برد) أو نضو خلق لا يتحمل السياط (فلا ضمان على النص) لحصول التلف من واجب أقتناه عليه (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وليس كذلك بل المعتقد كما صححه في الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا

(كتاب حد القذف)

الخدم من حد منع لمنعه من القاحشة أو قد رلان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه والقذف هنا هو الرمي بالزنا في معرض التعشير لا الشهادة وهو لرجل أو امرأته من أكبر الكبائر بعد ما مر وانما وجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدرة هذا على نفي ماري به بان يجحد كلمة الاسلام (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المذوف وقرعته للقاذف فلا يجدر حرجي وقاذف اذن له وان اثم ولا اصل وان علا كما يأتي و (التكليف) فلا يجدر حرجي ويجنون لرفع القلم عنهم (الاسكران) فيحدون لم يكن مكلفا تغليظا عليه كما مر (والاختيار) فلا يجدر حرجي عليه لما مر مع عدم التعيير به فارق قوله اذا قتل لوجود الجنابة معه حقيقة ويجب التلظظ به لداعة الاكراه وكذا مكراهه لاحد عليه أيضا وفارق مكراهه القاتل بانه آتاه اذ يمكنه أخذ يده فقتل به بدون لسانه فذهب به وكذا لا يجدر حرجي بعصره لقرب عهده بالاسلام وأولئ شتمه بعد اذن العلماء ويعزر) القاذف (المعز) صيدا وأجبنونا زجرنا وأذنيه ومن ثم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يجدر أصل) أب وأم وان علا (بقف الولد) ومن ورثه الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولكنه يده. نذر للاذى ويفرق بينه وبين عدم حبسه يدينه بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم بحس النزاع ان قلنا بجوازها فليبقى الحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه متى عزر فذال لحقه تعالى لا للولد وحيت هذا الاشكال ولم يقتل هنا ولله وصرح به في القود لا ليرد مالو كان زوجة ولده ولدا آخر من غيره فان لا الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه بجمعه ولا كذلك القود ولو قال لولده أو ولده يرد الزنا كان قد فالامه فيجد لها بشرطه وإذا وجب حد القذف (فالحر) حالة قذفه (حده تعاون) بامدة لاية قد دخل فيه مالو قذف ذي ثم حارب وأرق فيلده تعانين اعتبارا بجباله القذف (والراقيق) حالة القذف أيضا

يجمع الورود حيث نذر المدعى وولاه من حيث انه له وذلك لا ينافي لخدم من جهة غيره وقوله أيضا التلخاخ قد يؤخذ من هذا اراده على قوله السابق ومن ورثه الولد الا ان يجمع صدقائه ورثته اذ لا يستغرق ارضاها فليست أم اه سم على ج (قوله فان له الاستدعاء) أى فاذا انفذها الزوج ثم ماتت وورثها ابنة وابنها من غيره فلا ينهان من غيره الحد وان لم يكن لابن الزوج الحد (قوله يولد الزنا) أى ولو هازلا (قوله فيجد لها بشرطه) أى بشرطه المذكورة في قوله بشرط حد القاذف الخ

(قوله لا يثبت المال) أى على القاذف (قوله الاعقاب كذب) قضيته انه لو كان صادقا فليعاقب به لا يعاقب فى الاسترأه أصلا
وهو ظاهر (قوله نعم لا يجب) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث عنه الخ يقتضى خلافه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) أى
حتى لو تبين عدم احصان المذدوف به - حد القاذف لاشئ وان كان سببيا في الجدل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشئ على
المذدوف ولا على القاضى فلا يرجع ١٤٠ لان الاحكام مبنية على الظاهر (قوله يؤدى الى اظهار القاذفة) أى فى المذدوف

وقوله كذا نقله الرافعي الخ معتمد
(قوله دون أربعة) * (فرع) *
فى العباب والروض أو أربعة
أى أو شهد أربعة لم يحد أحد وان
ردوا اتفقوا وعداؤه ويحد قاذفه
أهـ م على منهج (قوله ذرية)
أى وسيلة أهـ م صباح (قوله
فان نكل وحلفوا لم يحدوا) أى
ولا يحدوا أيضا لما مر للشارح
بعد قول المصنف او اقرار من ان
الزنا لا يثبت باليمين المردودة (قوله
وكذا لو تم النصاب بالزوج) أى
فيحدوهم أهـ م على حج
ويشكل ذلك بما تقدم عن
العباب من ان الأربعة اذا شهدوا
لا يحد واحد منهم وان ردوا
لنصفهم وغاية الأمر ان الزوج
ردت شهادته لعداؤه ولوردت
شهادة الأربعة لم يحدوا فإى فرق
بين كون الزوج واحدا من
الشهود وبين غيره اللهم الا ان
يقال كلام العباب - صور بما اذا
كان الأربعة من اهل الشهادة
ظاهرا والزوج ليس من اهلها
ظاهرا كما يؤخذ ذلك من قوله
بعد ومحل الخلاف ان كانوا بصفة

ولو مكاتب ومبعضا منه (أربعون) جملة ما جاء به خصت الآية على ان منع الشهادة
فيه المذدوف مصرح بانها فى الاسرار وتغلب الحق تعالى والا فيجب للأدعى بسطوى
فيه الحر والقر وان غلب حتى الادعى في توقف استنفائه على طلبه بالاتفاق وسقوطه
بفوه ولو على المال غير أنه لا يثبت المال وكذا يثبت زنا المذدوف بصفة او اقرار او يمين
مردودة أو باعان ومن قذف غيره ولم يسعه الله والحفظه لا يكون كثيرة موجبة للحد
نقلوه عن مقدسة الا إذا ولا يعاقب فى الاسترأه الاعقاب ككذب لاضر فيه بكأله ابن
عبد السلام (و) شرط (المذدوف) يحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق فى العنان)
بيان شروطه وشروط المذدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المذدوف بل يقيم
الحد على القاذف اظاهر الاحصان تغلظا عليه لاصحائه بالقذف ولان البحث عنه يؤدى
الى اظهار القاذفة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم بينهم اذهم لا انتفاء المذنبين فيه كذا نقله الرافعي عن الاحصان (ولو شهد) عند قاض
رجال اسرار مسلمون (دون أربعة من أحدوا) حد القذف (فى الظاهر) لحبر البخارى ان
عرضى الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا برزنا المغيرة بن شعبه رضى الله عنه ولم يخالفه
أحدوا ولا يتخذ الناس الوقوع فى أعراض بعضهم ذريعة بصورة الشهادة قلهم بحدقه
انه ليرز فان نكل وحلفوا لم يحدوا وكذا لو تم النصاب بالزوج لم يكن ممتما فى شهادته
برزناها ما لو شهدوا عند غير قاض قذفه جزوا ولا يحد شاهد جرحه وان اقر دل ذلك
فرض كناية عليه ويذهب لشهود الزنا فاعل ما يقع فى قلوبهم كونه مصلحة من ستر أو شهادة
ويجب ان العبرة فى المصلحة بحال المشهود عليه لا بالشاهد ولقول بل باعتباره أيضا لم يحد
والثاني لا حد (وكذا) لو شهد (أربع نسوة) أربعة (عبدوا) أربعة (كفرة) أهل ذمة
أو أكثرى الجميع فيحدون (على المذهب) لانتفاء أهليتهم للشهادة فمحضت شهادتهم قذفا
ومحل الخلاف اذا كانوا بصفة الشهود وظاهره او الالم بضع الهم فهم قذفة قطعا ولا تقبل
اعادتهم من الأولين اذا تم ابقاء التهمة ككافرو قذف بخلاف كفرو الكفرة والعبد
اظهار تهمته فلاتهمه والطريق الثانى فى عدم القول تنزيلا لانتص الصفة منزلة
نقص العدد ولو شهدوا حد على اقراره (بالزنا فلا حد) كما قال له أقررت بالزنا فاصدا به
قذفه وتعييره بل أولى (ولو تناقلا فافليس تقاضا) فذلك واحد على صاحبه اذ شرط

الشهود الخ (قوله ولا يحد شاهد جرح) وذلك بان شهد فى قضية قاذفى المشهور عليه انه زان واقام من التقاص
شهادة فلا حد على الشاهد بالزنا لما ذكره ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن نفسه لا التعيير (قوله ولو نكل باعتبار
حاله) أى الشاهد (قوله أو أكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر (قوله ولا تقبل اعادتهم من الأولين) أى فى ما لو كانوا دون أربعة
(قوله بخلاف كفرو الكفرة) أى فتقبل منهم اذا أعادوا بعد كآلهم (قوله ولو شهدوا واحد الخ) قسم قوله ولو شهدوا أربعة من زنا

(قوله بما لا كذب فيه) قضيته انه لو وصفه بنحو شرب خمر جوابا لاسببه لا يحرم ان كان صادقا فيه وقضيه قوله وان أحد الأمتك
 الخ خلافا لاشعاره بأنه انما جاز ذلك للقطع بصدقه وهو يدل على ان المراد بقوله بما لا كذب فيه ما لا يتأتى فيه الكذب بخلاف
 ما يحتل الصدق والكذب وان كان مطابقا للواقع (قوله فقال لها) أي لعائشة (قوله وبانتصاره) أي لنفسه بسببه صاحبه
 (قوله ويبقى على الاول اثم الابتداء) أي لمافيه من الاثام وان كان حقا (قوله لحقه تعالى) أي والاثم المذكور لحقه تعالى (قوله
 كما هو واضح) أي فيضم اي وعليه نلوا ختلاف الوارث والمقذوف فينبغي تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن (قوله ان يحده)
 سكت هنا عما يلزم المقذوف اهـ سم على حج (اقول) والذي يلزمه التعزير فقط (قوله وكذا المقذوف) قضية التقييده ان مستحق
 التعزير ليس له استيفاءه وان عجز عن دفعه للعالم كمن يوجب ان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع
 يستوفيه المستحق ولو كان عارفا بذلك فلو جوزه لفعله فربما تجاوز في استيفائه ١٤١ عما كان يقوله القاضي لو رفع له فاحتظه

(قوله الرفع للسلطان) أي اومن
 يقوم مقامه ممن يعده بصدقه ومنه
 الحاكم السياسي في قرى الريف
 وان لم يكن له ولاية القضاء

• (كتاب قطع السرقة) •

(قوله لانا نقول لما كان القطع
 الخ) رد على هذا الزدان المقصود
 في الابواب بيان الاحكام
 ولانسلم ان بيان احكام القطع
 مقصود بالذات وبيان احكام
 نفس السرقة مقصود بالتبع
 وما اشار الى الاستدلال به من
 عدم اختلاف القطع ممنوع اذ
 عدم هذا الاختلاف لا يقتضي
 اختصاص القطع بالمقصود
 بالذات اهـ سم على حج (قوله هو
 المقصود بالذات) لعل وجهه ان
 السرقة تشابه في الاحكام
 المترتبة عليها غير القطع ابواب

النفاس اتحاد الجنس والصفة وهو متدرجنا لاختلاف نائبي الحد من باختلاف البدن
 غالبا ثم ان سبب سبابه بقدر ما به عمالا كذب فيه ولا قذف كذا ظاهرا لما حق تلبر
 زيب لما سمعت عائشة رضي الله عنهما فقال لها يا صلي الله عليه وسلم سمع اولان أحدا
 لا يشك عن ذلك ويمتنع ان يجاوز انكروا به وبانتصاره يستوفى حقه ويبقى على الاول
 اثم الابتداء والاثم لحقه تعالى (ولو استعمل المقذوف بالاستيفاء) للعدول بان الامام
 أو القاذف (لم يقع الموقع) فان مات به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف كما هو واضح
 وان لم يمت لم يجز حتى يبرأ من الام الاول نعم لسيده قذفه ان يحده وكذا المقذوف تعذر
 علمه الرفع للسلطان استيفاءه ان أمكنه مع رعاية المشرع ولو بالبدل كما قاله الاذرى
 رحمه الله تعالى

• (كتاب قطع السرقة) •

بفتح السين وكسر الراء ويجوز احكامها مع فتح السين وكسر ها وهي اغية أخذ اشئ خفية
 وشرا عاخذما خفية من حوزته بشرائط تاتي ولاصل في القطع بهم اقبل الاجماع قوله
 تعالى والسارق والسارقة فاعضوا ايديهم ما وغيره مما ياتي لا يقال لو حذف قطع كما حذف
 حد من كتاب الزنا لكان اعم ليقنوا احكام نفس السرقة لانا نقول لما كان القطع هو
 المقصود بالذات وماعاده هنا لم يبق التسع لانه ذكره لذلك ولا يعارضه صنيعه في كتاب الزنا
 لانهم ما صيغنا لكل ملحظ واركان السرقة الموجبة للقطع سرقة كذا وقع في عبارتهم
 وهو صحيح اذ المراد بالسرقة الثانية مطاوع الاخذ خفية وبالأولى الاخذ خفية من حوز
 وسارق ومسر وف واطول الكلام فيه بدأ به فقال (يستترط لو جوبه في المسروق) أمور

كثيرة كالاختلاس والاثم ابواب والمخالفات كما هو مشتركة في الحرمة وضمان المال ان تاب وارش نقصه ان نقص وأجرة مثله
 لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بتم بالقطع فكان هو المقصود بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه يشاركه
 في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوت النسب وعدم المصاهرة واداء ترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبته للوالد وترتب
 الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بل الاحكام كلها مشتركة وقوله ولا يعارضه قضيته انه دفع لما رد على الجواب
 وليس مراد بل هو اشارة الى جواب آخر وهو انما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف
 باعتبار كون الزاني بكر او محسن او بين كونه حرا او رقبا للاختلاف ذلك فلهذا كالحديث في الزنا لا يختلف باختلاف الزنا وذكر القطع
 في السرقة لعدم اختلافه والنسكالات تعارض

(قوله كونه ربع دينار) وتعتبر قيمته يساوي به حال السرقة اه شرح منهج وزرع الذنار يبلغ الاثنى عشر وعثمانية وعشرين نصف
 فضة (قوله وحبل يساوي نصابا) أى كحل السفينة الذى يساوى ذلك (قوله بخلاف الربع المغشوش) ينفى فى مغشوش
 لا يبلغ خالصه نصابا ان يقطع به اه سم على ج (قوله ويقطع ربع دينار قراضه) أى يساوى ربع دينار مضروب بدليل قول
 المصنف ولو سرق الخ (قوله فاندفع القول) ١٤٢ اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سميكة وربعا بالامدة ماقى حال كونها

مقدرة بالربع اه سم على ج (قوله
 فلا يصح كونه نعمتا) أى وضع كونه
 نعمتا الذهب لان الذهب وبما أثبت
 كفى المختار (قوله ولو اختلفت
 قيمة قددين) أى من القود التى
 يقتضى الحال التقويم بها (قوله
 اعتبارا دناهما) أى فيقطع (قوله
 لوجود الاسم) أى اسم الربع
 (قوله وتم فى آخر) أى حيث
 لا تجب فيه الزكاة (قوله ولا بد من
 قطع المتقوم) أى بان يقول تبلغ
 قيمته كذا قطع او قيمته مثلا (قوله
 وبه فارق شاهدى القتل) الاولى
 حذف به لان الضمير فيها راجع
 لقطع المتقوم وهذا هو نفس
 الحكم المحوج للفرق والفرق انما
 حصل بقوله فان مسند شهادتهما
 المعانية الخ وكذب ايضا حفظه
 الله وبه فارق شاهدى القتل أى
 حيث اكتفى منهما بقوله لما قتله ولم
 يكذب هنا بقوله لما سرق ما قيمته
 كذا بل لا بد من قوله ما قيمته كذا
 قطع (قوله والاخذ) أى والايات
 تعارضتا خذ بالاقل أى فلا قطع
 وان كانت بينة لا تستر أكثر عددا
 لان الحد يدرك بالشبهات (قوله
 مع قصد السرقة) يؤخذ منه أنه

(كونه ربع دينار) أى مثقال ذهب مضروبا كافى الخبر المتفق عليه وشذم من قطع باقل
 منه وما خبر عن الله السارق سرق البيضة أو الحبل فقطع يده فمحمول على بيضة
 الحديد وحبل يساوي نصابا والجنس أو ان من شأن السرقة تدرج صاحبها من القليل
 الى الكثير حتى يقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش بخلاف الربع المغشوش
 لانه ليس ربع دينار حقيقة (أو قيمته) أى مقوما به فان لم يعرف قيمته بالذات بقوم الداراهم
 ثم هي بالذات فان لم يكن يعمل السرقة ذنانا تنقل لاقرب محل الماهية ذلك كما هو قياس
 نظائره ويقطع ربع دينار قراضه (ولو سرق ربعا) ذهب (سبيكة) فاندفع القول بان سبيكة
 مؤنث فلا يصح كونه تعال ربع أو حليا (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع) به (فى الاصح)
 نظرا الى القيمة فيها هو كالسبعة والثاني نظرا الى الوزن ولو سرق خاتما وزنه دون ربع
 وقيمته بالصفة ربع فلا قطع نظرا الى الوزن والحاصل ان الذهب يعتبر فيه أمران الوزن
 وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتقويم
 يعتبر بالمضروب فلو سرق شيئا يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلى
 ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به لا يخالفه ما قرأناه نعم قوله من غير المضروب متعلق
 يساوى ولو اختلفت قيمة قددين خالصين اعتبر أذا هما لوجود الاسم على أحدهما
 ويفرق بينهما وبين ما سرق فيهما لوقوع النصاب فى ميزان وقت آخر بان الوزن أمر حسى
 والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسنى أقوى فأتودون اختلاف الاجتهادى لكن
 الاولى تقويمه بالا على درأ للقطع وعليه فلا قطع ولا بد من قطع المتقوم وان كان مسند
 شهادته الظن وبه فارق شاهدى القتل فان مسند شهادتهما المعانية فلم يصح لقطع منهما
 وان استوى البايان فى ان الشهادة فى كل انما تفيد الظن لا القطع فاندفع ما للباقيين هنا
 وان لا يتعارض بينتان والاخذ بالاقل (ولو سرق ذنانين ظنا فلو سرقا مثلا لا تساوى ربعا
 قطع) لوجود سرقة الربع مع قصد السرقة ولا اثر للظن ولهذا لو سرق فلوسا لا تساوى
 ربعا لم يقطع وان ظنا ذنانين وكذا ما ظنه له لانه لم يقصد اصل السرقة (وكذا ثوب
 رث) بالثمن (فى حيمه تمام ربع جهله فى الاصح) لما هو وكونه هنا جهل جنس المسروق
 لا يؤثر لما تقرر أنه قصد اصل السرقة فلم يفرق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة
 والثانى ينظر الى جهله المذكور (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بان أخرج فى المرة
 الاولى دون نصاب وغمه فى الثانية (فان تحلل) بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز)

لوتعلق بنباه ربع دينار من غير مشورته ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق فى ذلك (قوله لانه لم
 يقصد) أى ويصدق فى ذلك (قوله واعادة الحرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك الحرز ما لم يحصل منه ذلك كان تسوير
 الجدار وتدلى الى الدار فسرق من غير كسر باب ولا تلبس جدار فيصطلح الاكتفاء بعلم المالك اذ هتك الحرز حتى يصلحه

(قوله وانائبه) اي بان يعلم به ويستتبع في اصلاحه (قوله دون غيرهما) عبارة سم على منتهى هذا مثل ما ذكر قبلنا عن م ر مائه ثم قال م ر ان اعاده غيرهما كاعادتهما كما افادته عبارة المتأخرين (قوله او يتخلل احدهما) ويتصور في اعادة الحرز باعادة غيره بان اعاده نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك (قوله ابقاء الحرز بالنسبة للاخذ) ع هذا ليس بمعنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضا كيف يقطع والقرض ان المخرج ثانيا دون نصاب في كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثلث ايضا وذلك لان اطلاقه يوم تصورا اعادة المالك من غير علم ١٤٣ وهو محال ٨١ سم على منتهى وكتب على حج بعد نقله ماذ كر بحرفه فمائه

والمواخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى نعم يمكن منع محالصة الثالث بطرأ ان يشتهر حرز المالك بحرز غيره فيحصله على ظن انه افسده من غير ان يعلم السرقة ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانيا والمخرج اولاً لانه ماسرقة واحدة ويمكن دفع القول أيضا فلنأمل ٨١ وقوله ويمكن دفع القول ايضا اي بانه لما اعاده من غير علم جعل فعله بالنسبة للمسارق لغوا تغليظا عليه هذا ويمكن الجواب عن الثالث ايضا بان يعلم المالك هتك الحرز ولم يعلم بالسرقة كان وجد الجدار منقوبا ولم يعلم بسرقة نقي من البيت (قوله في الصورة الثانية) هي ما لو يتخلل علم المالك ولم يعلمه كما يصرح به قوله لان المالك مضيع الخ (قوله فانصب منه نصاب) او اخذ ماله بعد انصبايه قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى

ينحصر غلق باب واصلح نقب من المالك وانائبه دون غيرهما كما اقتضاه كلام الروضة وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما لا يخفى (فالاخراج الثاني سرقة اخرى) لاستقلال كل حينئذ فلا يقطع به كالاول (والا) بان لم يتخلل علم المالك ولا اعادة الحرز او يتخلل احدهما فقط او اشهر هتك الحرز ام لا (قطع في الاصح) ابقاء الحرز بالنسبة للاخذ لان فصل الانسان بيني على فعله ~~كان~~ اعتد البلقيني فيما اذا تخلل احدهما فقط عدم القطع والثاني ما يقبه ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لان المالك مضيع واسقط ذلك من الروضة وفي وجهه ان اشهر خراب الحرز بين المرتين لم يقطع والاقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الاولى قطع او في ليلة اخرى فلا (ولو نقب وعاء حطوة ونحوها) يجب أو حكم أو اعدل غرفة (فانصب) منه (نصاب) اي مقوم به على التدبير (قطع) به (في الاصح) لانه هتك الحرز وفوت المال فقد سارقا والثاني ينظر الى عدم اخراج ايهما لو انصب دقة فية قطع قطعاً وقول الشارح في تعادل الاصح له تكتك الحرز الخارج به نصاب فان خارج الجرسنة له تكتك (ولو اشتركا) اي اثنان (في اخراج نصابين) من حرز (قطعا) لان كلامهم اسرق نصاباً يؤريه المسروق عليهم بالابوية وتقييد القمولى في ذلك بما اذا كان كل منهم ما يطبق حمل ما يساوي نصاباً اما اذا كان احدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق حمل ما فو رقه فلا يقطع الاول بخلاف الظاهر كلامهم وخروج ناشئاً كما عا في الاخراج ما لو عزا فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه اقل والظاهر كما قاله الزركشي تعالى لا ذكرى تصوير المسئلة بما اذا كان كل منهما مستقلاً فلو كان احدهما اصيباً أو مجنوناً لا يغير فيه قطع المكلف وان لم يكن المخرج نصابين اذا كان قد امر به أو كرهه عليه لان غيره كالاته (والا) بان لم يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما مانور يعال المسروق كذلك (ولو سرق) مسلم وغيره (خبراً) ولو محترمة (وخنزراً) وكذا ولو مقتنى (وجلد مية بلا ديبغ فلا قطع) لانه ليس بمال واطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما هي بخلاف جلد ديبغ وخزعة تتخلل ولو فعله في الحرز (فان بلغ انا اخر نصاباً) ولم يقصد باخراجه او اقترأ وقد دخل بقصد سرقة (قطع) به (على الصحيح)

وقد تدرت فيه نظر فليراجع ٨١ سم على حج والاقرب سقوط القطع لمسابقاً لان المسارق لو ملك ماسرقة بعد اخراجها من الحرز وقبل الرقع للقاضي لم يقطع لانتفاء اثباته عليه (قوله دون من مسروقه اقل) ولو اختلفا فادعى كل ان مسروقه دون النصاب فلا قطع لواحد منهما لعدم تحقق مقتضى القطع وان قطع بكذب احدهما (قوله لا يغير) قد في كل من الصبي والمجنون (قوله ولو محترمة) اي بان كانت لذى واسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد (قوله كما هي) أي في قوله هي لغة أخذ الشيء (قوله بخلاف جلد ديبغ) أي فانه يقطع به لان قيمة وقت الاخراج (قوله ولم يقصد باخراجه اراقته) أي ويصدق في ذلك

(قوله) او دخل بقصد افساده (قوله) او دخل بقصد سرقة واقصاده فلا يبعد عدم القطع بالشبهة اهـ سم على حج (قوله) كالنحر
 عله (قوله) لا قطع الخ (قوله) ولو كانت لذى أى الطنبور ونحوه والقرض ان مكسره يبلغ نصابا (قوله) او كان في زمن خيار (أى
 ولولا بائع (قوله) قطعه في الثانية) هي قوله او كان في زمن خيار أى ولولا بائع (قوله) بعد تسليم الثمن) مفهوما انه لو لم يسلم الثمن
 قطع وهو مشكل بأن المال المسروق ١٤٤ معه غير محرز عنه انه ملطه على ملكه الآن يقال لما كان بمخبر عاشر عام أخذ

ما اشتراه قبل تسليمه عنه كان المحل
 حرزا لامتناع دخوله عليه (قوله
 أو بعده) أى الموت (قوله) أمافى
 الأولى) هي قوله قبل موت الموصى
 وقوله وأمافى الثانية هي قوله أو
 بعده (قوله) فالقول بان الفرق غير
 مجدد مردود) أى بما تقدم في قوله
 اذا الفرقان القبول الخ (قوله)
 وكذا لا قطع لو ادعى السارق
 ملكه) اى وان لم يكن لانتسابه
 وكان ملك المسروق منه ثابتا بيمينه
 أو غيرهما وهي من الحيل المحرمة
 بخلاف دعوى الزوجة في الزنا
 فهي من الحيل المباحة كذا ذكره
 الشيخ أبو حامد أقول وأعل
 الفرق بينهما ان دعوى المالك هنا
 يترتب عليها الاستيلاء على مال
 الغير بالبيع ونحوه وثبوت المالك
 فيه لا يتوقف أصله على بينة
 بخلاف الزوجة فان صحة النكاح
 تتوقف على حضور الشهود
 وعد التهم وعدالة الولي فكان
 ثبوته أبعد من ثبوت المالك مع شدة
 العار الا لاحق لقاعله بل لا يختص
 العار به بل يتردد منه الى
 المزني بها وإلى أهلها فجوز دعوى
 الزوجة فيه توصلا إلى إيقاط

لانه اخذ من حرزه بلا شبهة والثاني ينظر الى ان مانه مستحق الارقعة فجعله شبهة في
 دفع القطع اما لو قصد باخراجه تبسرا فسادا وان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد
 افساده وان اخراجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة) طنبور ونحوه من آلات
 الله وكل آلة معدة كصليب وكتاب يحرم الانتفاع به كالنحر (وقيل ان يبلغ مكسره) أو
 نحو جلد (نصابا) ولم يقصد بدخوله باخراجه تبسرا فسادا (قطع قلت الثاني) أصح والله
 اعلم (سرقة نصابا من حرزه ولا شبهة فيه) ولو كانت لذى قطع قطع الشرط (الثاني كونه)
 أى المسروق الذى هو نصاب (ملكه لغيره) أى السارق فلا قطع بحاله فيه ملك وان تعلق به
 حق غيره كرهن ولو سرق ما اشتراه وان لم يسلم الثمن او كان في زمن خيار وامتنع قبل
 قبضه وان افهم منطوقه قطعه في الثانية ووجه عدم القطع شبهة الملك اوجع ما اشتراه املا
 آخر بعد تسليم الثمن أو كان الثمن في جلاله يقطع او الموصى له قبل موت الموصى أو
 بعده وقبل القبول قطع أمافى الأولى فلان القبول لم يفتقر بالوصية وأمافى الثانية فنيها
 على ان الملك فيها لا يحصل بالموت مع انه مقصر بعدم قبضه قبل اخذها ولا يشك بعدم
 قطعه بمرقعاته قبل قبضه اذا الفرقان القبول وجدتم ولم يوجد هنا وينضم اليه
 ان اخذ المالك الموهوب قد يكون سببا لاذن الواهب له قبضه فالقول بان الفرق غير
 مجدد مردود (قلوا) ملكه بارت وغيره قبل اخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع الى الحاكم
 اما بعده فلا يفيد ولو قيل الثبوت كما اقتضاه كلامهم وصرح به صاحب البيان لان القطع
 انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت (أو نقص فيه عن نصاب بأكل أو غيره) كاحراق
 (لم يقطع) المخرج للملك له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع وأما بذلك
 الى ان سبب النقص قد يكون عمدا كالازدراء اخذها من غاصب برولم جعلها
 هريسة (وكذا) لا قطع (ان ادعى) السارق (ملكه) للمسروق قبل اخراجه أو بعده
 وقبل الرفع أو للمسروق منه المجهول الحال والحرز او ملك من له في ماله شبهة كاصله
 أو سدا ما أقر المسروق منه بانه ملكه وان كذبه (على النص) لاحتماله وان قامت
 بينة بل بأدلة قطعية كذبه كما اقتضاه اطلاقهم ولا يعارضه تنقيدهم بالمجهول فهاصر
 الصريح في انه لا أثر لدعواه ملك معروف الحريه لا يمكن الفرق بما كان طرول ملكه لذلك
 ولو في لحظة بخلاف معروف الحريه فكان شبهة دائمة لقطع كدعواه زوجية أو ملك
 المزني بها ولو انكر السرقة الثابتة بالينة قطع لانه كذب بالينة صريح بخلاف دعوى

الحدوث دفع الضرر واللاحق لغير الزاني بخلاف السرقة فان ثبوت المالك فيها اقرب من ثبوت الزوجية فحرم المالك

دعوى المالك لاسقاط القطع ولا كذلك دعوى الزوجية (قوله) والمسروق منه) أى ادعى ملكه للشخص المسروق منه (قوله) وان
 كذبه) أى السارق (قوله) بما كان طرول ملكه) أى المسروق منه (قوله) كدعواه زوجية) اى ولو كانت معروفة بتزويجها من غيره

(قوله فاشبهه وطأمة مستتر تركه) أي فلا يجذب به (قوله ما يدخل به بعد سرقة) وقباس ما تقدم فيها لو اشترى شيئا ولم يدفع عنه من انه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع عنه قطع هذا عالقا (قوله غير المشتري) أي ويرجع في ذلك أقوله (قوله لنفعا داروا) أي ادفعوا (قوله وفي رواية صحيحة عن السليمان) أي مقصوده إلى قوله بالنسب (قوله وفورعه) ع أي وأن اختلف دينهما ٨١ سم على منهج (قوله ويبحث البلقيني الخ) معقد (قوله لما تنازع تصرف الزاذقيه) أي فلا يجوز لبيع جزمته ولا إيجاره للنفقة على الأصل أو القرع (قوله ومكان مال سعد) انظر لوسرق العمد مال ١٤٥ أي به هل يقطع لأن النفقة على سيده دون

١٩ به سا الاستقامه لم يقطع لانه حينئذ ما ذون له في اخذ مشرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اى بجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد صاحبها اه وقضيه القطع بسرقة مال غريمه الجاحد الدين المؤجل اه سم على حج اى وكذا سرقة مال غريمه الغير المحاطل * (فرع) * لسرق مال المرتد ينبغي ان يوقف القطع فان عاد الى الاسلام قطع

(قوله فلا يقطع) أي وإن أخذ زيادة على ما يستحقه أخذ ما تقدم عن الرضى وشربه (قوله ولو لم يوجد فيها طاهر) أي وإن لم يوجد فيها ما يجوز الاحتياط (قوله لا يقطع) أي سواء أخذ من مال المصالح أو من غيرها (قوله التقدير السهم) أي يقطع أخذه (قوله لا يقطع مطلقا) أي غنيا كان أو فقيرا حيث أخذ من سهم المصالح بخلاف ما لو أخذ من مال الزكاة على ما مر (قوله وتنازيره) ومثله التباين ١٤٦ (قوله وسقوفه) أي لابه اغما يقصد بوضعه صيانة له انتفاع الناس فوجعل فيه نحو

سقفية بقصد وقاية الناس نحو الحرف فلا يقطع به ومن ذلك ما يغطي به نحو فسحة في سقفه لمنع نحو البرد الحاصل منها عن الناس من السهم على منج (قوله وقناديله المعدلة للزينة) مفهوم قول المصنف تسريح ولو آخره كان أولى لكنه ضمه لما فيه النفع اختصارا أو للمناسبة وكتب أيضا حفظه الله قوله وقناديله المعدلة للزينة وينبغي أن مثل ذلك الرخام المثبت بالحدود (قوله ودواعط) أي لانه اغما يتخذ لتنع عامة الناس بسبع ما يقال عليها (قوله ويقطع سرقته ستر الكعبة) وينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر الاولياء (قوله لا نحو حصره) وينبغي أن يخلق بذلك أبواب الاختصاصة لانه اتخذ للستر بها عن عيني الناس (قوله ولا سائر ما يفرض أي ولو غنا كبساط نفيس) قوله أما ما اختص بها ثمة وليس من ذلك أروقة الجامع الأزهر فإن الاختصاص من فيها عارض إذا صل المسجد اغما وقف للصلاة فيه والمجاورة به ولو ادعى بخوده مدنيونه أو عا طلة مدني كبحته الأذى لاحتمال صدقة ولا قطع عليه بسرقة طاعما من نطق لم يقدر عليه ولو بقر غال والثاني المنع لما مر (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (أن افرا طاعة ليس هو منهم قطع) لاتناء الشبهة (والا) بأن لم يقرز (فلا يصح) انه ان كان له حق في الموقوف كمال مصلح (ولو غنيا) وكصدقة أي زكاة فقررت (وهو فقير) أي مستحق لها بوصف فقر أو غيره وأثر التعبير بالاول لغلبة على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة ولو لم يوجد فيها طاهر كما يأتي (والا) بأن لم يكن له فيه حق كخفي أخذ صدقة وليس غارما لاصلاح ذات الدين ولا غاريا ومثل الغنى من حرمت عليه شرفه (قطع) لاتناء الشبهة بخلاف أخذ مال المصالح لانه قد تصرف لما يتوقع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا فلا يتوقع به الاتيانا والانتفاع عليه منه عند الحاجة مضمون وما وقع في القبط من نفي ضمانه محمول على صغير لاله لاله وقول البلقيتي محل ما في طائفة اهل الحق مقدرا بالجزاء في مال مشاع بصحة فاعلموا فافرا الامام من سهم المصالح الطائفة من العلماء والفقهاء والمؤذنين شأمن ذلك فلا تراها فافرا لانه لا لهم لهم مقدريه في الامام افرا زلهم والحكم فيه كما لو كان مشاعا ربانه لادخل التقدير السهم وعدم تقديره في افرا الامام فاعلمه الطائفة بما هو مشاعا ربانه وبين غيرها ما يعين لها بالافرا زلهم لو كان لهم السهم مقدرا وقد علم بما قرناه ان قول المصنف رحمه الله تعالى ان كان له حق الخ احتراز عن الذي وجد في بيدان المسلم مع عدم الافرا لا يقطع مطلقا واهم انه يخص ذلك ببعض أموال بيت المال غير ما إذا أيضا على انه ان أول كلامه بوجه له من باب ذكر النظر وان لم يصدق عليه المقسم فلا ايهام أصلا (والمذهب قطع ما يب مسجد وجذعه) وتنازيره وسوا رية وسقوفه وقناديله المعدلة للزينة لانه اعد ذلك لانتفاع الناس بل لخصه وعمادته وأهله ويؤخذ منه ان الكلام في غير المنع ووصف الاوذن وكري الواعظ فلا يقطع به وان كان السارق اها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ ويقطع بسرقة ستر الكعبة ان أحرز بالخطا عليها (الا) بنحو (حصره) وقناديل تسريح) فسهوان لم تكن في حالة الاخذ تسريح ولا بسائر ما يفرض فيه ومحمل ذلك في مسجد عام أما ما اختص بها ثمة فيجب جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة بغيره يقطع بما لاه في المس لم اما الذي يقطع مطلقا

من أصلها طائفة (قوله فغيرها يقطع مطلقا) قد يشكل هذا بما في احياء الموات من غير الموقوف والوجه عليهم له حق الدخول المدرسة أو نحوها من لاجابة فيه المذنب من مائها والاستراحة فيها حيث لم يضق على أهلها اللهم الا ان يقال ان غير المختصين بما ذكر وان جاز له الدخول فليس مقصودا بالوقف بل هو تابع للموقوف عليهم فانه الذي اذ سرق من بيت المال لأن ذلك تباع للمساكين (قوله اما الذي يقطع مطلقا) أي بالسرقه من المسجد أما سرقته من كائنه فينبغي ان يجوز فيه تفصيل المسلم في سرقته من المسجد المذ كور في قول المصنف والمذهب قطع ما يب مسجد الخ

(قوله موقوف للقرأة في مسجد) ظاهره انه اذا لم يكن موقوفاً تلك الصفة كان وقفه على من ينتفع به أو يقرأ فيه مطلقاً أو في غير المسجد المقام وفيه نظر فتأمل فان الظاهر انه غير مردوان التقييد بمجرد تصوير (قوله وراى الامام يخرج وجهه) فيها أى الباب والبلدع (قوله الفرق بين) أي وهو الخ (قوله كيكرة يترسمه) ١٤٧

معقده (قوله وكام الولد في ذلك غيرها) أى من بقية الارقام (قوله كأنهم بالاولى) أى والتقييد بام الولد انما هو للخلاف فيها (قوله ولا قطع بسرقة مكاتب) أى كتابة صحفة أخدامن قوله لان استقلاله الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والخمير راجع للمكاتب (قوله وقد لا يتبع) بان عتق قبل السيد (قوله وحصانة موضعه) قال ع وقد قيل له بالمقابر المتصلة بالعارة وكذا الدور عند اغلاقها وقد رد بان هذا الميثل عن أصل الملاحظة نعم قد يئمل له بالارادة على متاع (قوله أومع ما قبلها) أى الملاحظة اعلم انه قد تنكى الحصانة وحدها وقد تنكى الملاحظة وحدها اه سم على ج أى وقد يجتمعان (قوله منزل مغزلة ملاحظته) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن ان يدعى حصانة موضعه حقيقة اه سم على ج أى بان يقال المراد بالموضع مأخذ السرقة منه وهو هنا حصين بالنوع على الثوب (قوله فان كان يصحراء أو مسجد الى قوله كفى لحاظ معقاده) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار الحافظ

والاوجه عدم القطع بسرقة مسلم معهما موقوف للقرأة في مسجد وان لم يكن قارئاً شبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كفتايل الامراج وراى الامام فتح ربيع وجهه فيه ما لا يتم ما من أجزاء المسجد وهو مشتمل وذو كرف المحصر والفتايل وجهين وثالثها في الضاديل الفرق بين ما يقصد للاستهانة وما يقصد لانه أى في شطع في الثاني كك ما قطع فيه على الطريق الأولى الحائزلة المقابل لها ما رأى الامام فتح ربيع وما ذكره من الخلاف (والاصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرعه ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعترفى الوقت اذا شبهة فيه حينئذ ومن ثم لم يقطع بسرقة موقوف على جهة عامة كيكرة يترسمه وان كان السارق ذمياً كما قاله الزياتى لان له فيها حقاً ولا ينافيه ما صرح في مال بيت المال لان شمول الوقت له هنا صيرمه من أحد الموقوف عليهم وان سألنا انه بطريق التبعية فكانت الشبهة هنا قوياً جداً وسواء أقلنا المال في الوقت لله تعالى أم الموقوف عليه لانه ملازم وان كان غرضنا ما غله الموقوف المذكور فانه قطع بها قطعاً لان الموقوف عليه انما يخلو بالخلاف الموقوف (وأم للسرقها) بن حرز حال كونها معذورة كأن كانت نائمة أو مجنوناً أو مكرهة أو مجنونة أو معتقة وجوب الطاعة أو معصية علم أو سكرانة قال الزركشى وعماء اعدم التمييز كسائر الاموال بخلاف الملاحظة المختارة البصيرة لقد رتبها على الانتفاع وكأن الولد في ذلك غيرها كأنهم بالاولى ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض الحائز من مظنة الحرية ولا يشكل بام الولد ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بأدى سبب بخلافها لان استقلاله بالتصرف صريح فيه شبه الحرية أقوى مما فيها لانه مستقبل متوقع وقد لا يقع والثاني قال المال فيها وفي الموقوف ضعيف الشرط (الرابع) كونه محرراً بالاجماع وانما يتحقق الاحراز (ملاحظة) للمسروق من قوى مقتضى (او حصانة موضعه) وحدها اومع ما قبلها كما يدعى عما يأتى لان الشرع اطلق الحرز ولم تضبط اللغة فرجع فيه الى العرف وهو مختلف باختلاف الاحوال والاقوات والاموال وانما اشتراط ذلك لان غير الحرز ضائع بتمه يرمالك ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه فهو محرر مع انتقامه ما لان النوم عليه المانع من اخذه غالباً بمنزلة منزلة ملاحظته وما هو من انواع حرزها لونه من ذلك النوع واتابعه كما يعلم عما يأتى في الاصطبل وقد علم من ذلك ان أوفى كلامه مانعة خلوها مانعة جميع (فان كان يصحراء أو مسجد) أو شارع أو مسكة منسدة أو نحوها وكل منة الاصطبل (الاشتراط) في الاحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام

الجله في سائر المور غير مردل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد تنكى بمجرد الحصانة فلا ينافى عدم اعتبار الحافظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدال الثانية وقوله الا كفى لحاظ معقاده أى حيث يعتبر الحافظ اه سم على ج ويصرح به قول الشارح قبل فأوفى كلامه الخ (قوله وكل منة الاصطبل) افهم انه اذا كان لاحدها حصانة كان حرزاً فليراجع الآن يقال الواو منه الاستشفاق بينه حال كل من الثلاثة

(قوله نعم الفترات) فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثملا - فظة من المالك أو لا فغنبي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع (قوله لا آية وثياب) أي لم يعد وضعها فيه ما يأتي في قوله وثياب (قوله وثياب) أي للغلام (قوله والجمع الخمسة) وقباسة ان ثياب الغلام لو كانت قباسة ١٤٨ لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزا لها (قوله وعرضه) الغرض منه

بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرز بالنسبة لأنواع المخرج قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرز وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي وداره مفصلة الخ اه صم على حج (قوله لغير نحو السكان) وقباسة ان ثياب الغلام لو كانت قباسة لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزا لها (قوله أو علوك غير مغصوب) مفهومه انه لو نام في مكان مغصوب لا يكون مأمعه محرزا به ويوجد به ان المسروق منه متعذر بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزا له وسياق التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتي (قوله فعرزان حفظ) كانه اشارة الى اعتبار ما يأتي في قوله وشروط الملاحظ الخ اه سم على حج (قوله في غير الاغلة العليا) أي من جميع الاصابع (قوله في يدها أو رجلها) أي وان كانت نائمة يديها فلا يعد نفس البيت حرزا (قوله فالقاء عنه) أي واخذه (قوله انه لو أسكره الخ) وقباسة ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا يقبض بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مأمعه وما عليه (قوله ويؤخذ الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز من أصله هلك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع

فليأمل اه سم على حج ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت اللبئات التي أخرجها من الجدار به دمه لا تساوي نصابا ولا قطع

(قوله يصيب بعد أولهم) أي السراق (قوله ولو أذن الناس في دخول داره) منه ١٤٩ الحام من دخله للغسل فسرق منه لم يقطع

حيث لم يكن ثم ملاحظ ويحتلف
الاكتفاء فيه بالوادع والاكثير
بالنظر الى كثرة الزعة وقلة اومنه
أيضا ما جرت العادة به من الاسطة
التي تعمل للافراح ونحوها اذا
دخلها من اذن له فان كان بقصد
السرقه قطع والا فلا ما غير
الماذن له في قطع مطلقا وكون
الدخول بقصد السرقه لا يعلم
الامنسه فلو ادعى دخوله اغبر
السرقه لم يقطع (قوله وان لم ياذن
الخ) ولا فرق في الاذن بين كونه
صريحا أو حكيما كمن فتح داره
وجلس للبيع فيها لم ينسج من
دخول للسراعه (قوله يقطعان)
عبارة القاموس وجعل يقطع
كندس وككتف وسكران جمع
ابقاط وهي يقطي اه قالشاف
في كلام المصنف ساكنة لانها نظير
الكاف في سكران (قوله وبعدت
عن الغوث) فيه اشارة الى ان في
حكم القوي الضعيف القريب
من الغوث وقوله أو قوي بقي
المساوي اه سم على ج (أقول)
وينبغي انه القوي (قوله
بصرير) أي صوته (قوله أو فيه)
أي الباب أي قصته (قوله لمع
وجود أحدهما) المراد قول
الشارح ليست حرزاتي المحكم
عن كل من الامرين أي فليست
حرز مع كل من القبح والاغلاق
فلا ينافي أن يكون حرز مع
أحدهما وهو الاغلاق (قوله لذلك) أي ليستغيب (قوله في الأصح لذلك) أي لأبضاعها

انه لو اسكره فغاب فاخذت معه لم يقطع لانه لا سر حينئذ (وتوب ومتاع وضعه بقره)
بحيث يراه السارق ويتبع منه لا يتغلب (بصرير) أو شارب أو صبيح (ان لاخله) لملاحظ
داعيا كالمحرز (بقره) بخلاف وضعه بعد اعنه بحيث لا ينبغي اليه فانه ضيع له ومع قرب
منه بعتراته اذ دام الطارقين والاولا بد من كثرة الملاحظين بحيث يعاد أولهم ويحبري
ذلك في كل زعة على ذلك نحو خباز (والا) بان لم يلاحظه كان نام أو ولا ظهره أو غفل
عنه (فلا) احرز لانه بعد ضيعا حقه ولو اذن للناس في دخول نحو داره لشرع قطع
من دخل سارقا لما شتره بان لم ياذن قطع كل داخل وهذا أوضح مما ذكره أولا بقوله
فان كان بصير الى آخره من شرح به ايضا (وشرط الملاحظة قدرته على منع سارق
بقوة أو استغائه) بغير منجعة ثم مثلثة أو به حلة ثم نون فان ضعف بحيث لا يبالي به
السارق وبعد محله عن الغوث فلا احرز بخلاف البالي به ولهذا الملاحظة ما نعه ولا غوث
فان تغلبه أضعف منه وأخذ قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة
موضعه لكنه لا ينافي اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوي متيقظ منفصلة عن العمارة
ان كان بها قوى يقطعان حرز مع فتح الباب واغلاقه لا قضاء العرف ذلك (والا) بان لم
يكن بها أحد أو كان ضعيف وبعدت عن الغوث أو قوى غيراته نام (فلا) تكون حرزا
ولو مع اغلاق الباب وهذا ما في الكتاب كالمحرز والمقعد ما في الروضة انها حرز على ملاحظ
قوى بها يقطعان مع فتحه واغلاقه ونام مع اغلاقه أو رده أو فومه خلته بحيث يتنبه بصير
فتحها أو فيه ولو مع قصته بحيث بعد محرزا وقول الشارح فليست حرزا مع فتح الباب
واغلاقه أشار به الى ان كلامه في المنهاج لا يخالف الروضة اذ قد يدبر كلامه ولا يضر
كونه حرزا مع وجود أحدهما وان سكنت عنه في المنهاج ويتجه في يد كبرية مشقة
على محال لا يسع من باحدهما من يدخل الاستحالة لا يجوز به الاما هو فيه وان من يباها
لا يجوز به ظهرها الان كان يشهر عن بصعد اليه امنه بحيث يراه وينزجر به (و) دار
منفصلة) بالعمارة أي بدور مسكونة وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه اطلاقهم
وبقرق بنده وبين ما ينافي في الماشية بان الغالب في دور البلد كثرة طرقها وملاحظتها
ولا كذلك بنية الماشية (حرز مع اغلاقه) لها (وحافظ) بها (ولو) هو (نام) ضعيف وان
كان لا يلازم من خوف فقوله الاذرى ان الضعيف كالعديم مردود لان الامراز الاعظم
وجد باغلاق الباب واشترط الحافظ انها لو ليستغيب بالخبر ان فيكفي الضعيف لذلك ثم
يلحق بقييد الحرز بما اذا كان السارق يتدفق حينئذ باستغائه الخبران كما هو معلوم مما
مر في شرط الملاحظ (ومع قصته) أي الباب (ونومه) أي الحافظ (غير حرز ملا) بالنسبة
لما فيها من الامتعة لضعفها مالم يكن النام بالباب أو يقر به كما هو واضح أخذنا مما
آتينا بالاولى (وكذا انما في الأصح) لذلك ونظر الطارقين والخبران غير متبدعة في هذا
بخلافه في امتعة باطراف الحوائث لتوقع نظهرهم عليها دون امتعة الدار أعما من الخوف

أحدهما وهو الاغلاق (قوله لذلك) أي ليستغيب (قوله في الأصح لذلك) أي لأبضاعها

(قوله وأبواب المغلقة) أي وكالدار فيما ذكر المساحد فسوقها وجدانها محروقة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ (قوله ونحو رخامها) أي الثبوت بها سواء كان مفروشا بأرضها أو كان ملصقا بجدرانها (قوله فخر مطلقا) أي متصلة أو منفصلة (قوله مالم يوضع مفتاحه ١٥٠) بشق قريب منه) فهو ماله إذا كان يعمل بعيد وقتش عليه السارق وأخذ به قطع

وينبغي أن من حاكم البعيد
بأنه كان المفتاح مع المالك محمرا
بجيبه مثلا فسرقته زوجته مثلا
وتوصلت به إلى السرقة فقطع
(قوله وخفية) ومن ذلك يوت
العرب المعروفة ببلادنا المتخذة
من الشعر (قوله ونظيره قراءة
قنبل) قد يتوقف فيه بأن يصبر
مجزوم فائرا العامل في لفظه بخلاف
ما هنا فان برئخي ليس مجزوما فاحتج
إلى التأويل بما ذكر نعم في قراءة
قنبل اشكال من وجه آخر وهو
إثبات البياض وجود الجائز
ومذكرة لا يصلح جوابا عنه (قوله
أوبن العمارة) لعله عطف
على قول المتن بصرا في قوله
وخفية بصرا الخ اهـ سم على
ج (قوله وقد مر) أي أنه لا قطع
(قوله مالم بالنسبة) محترزة وقوله لما
فيها (قوله شد أطنا بها) فاعل
يكفي (قوله والمفهوم إذا كان
فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن
ويود أحدهما وكونه حرزا
حينئذ بالشروط المذكورة منطوق
لدخول ذلك تحت والوقد اعترف
بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما
للمفهوم حتى يعتذر بما ذكره
فتأمل اهـ سم على ج (قوله

فغير حرز قطعها كالمو كان بابها في منع طفل لا يمر به الجيران وأما هي في نفسها وأبوابها
المغلقة وحلقها المشيئة ونحو رخامها وسقفها فخر مطلقا والثاني هي حرز من أمن
اعتماد على من أقبه الجيران ونظرهم (وكذا) تكون غير حرز أيضا إذا كان بها (يقظان)
لكن (تغلقه سارق في الأصح) كذلك لثمة صغيرة بانتفاء امرأته مع الفتح ومن ثم لو بالغ في
الملاحظة فانتز السارق السرقة وأخذ قطع قطعها والثاني ينفي التفسير عنه بعدم اشتراط
دوام المراقبة (فان خلت) الدار المتصلة عن حافظها (فالمذهب أنها حرزنها) والحق به
مابعد الغروب إلى انقطاع الطارق أي كثرته عادة كاللا يخفى (زمن أمن واغلاقه) إذ معه
مالم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضاعف له حينئذ (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة
بان فتح زمن نهب أو لدل والحق به مابعد الضجر إلى الاسفار (فلا) تكون حرزا وعبر في
الروضة بالمذهب أيضا وفي الشرح والهرز بانظرا هو بل ذكره مقابل (وخفية بصرا) لم
تشداطنا بها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في خبر الثاني ونظيره قراءة قنبل انه من يتقى
بأثبات السارق بصرا يلزم (أذيا لها) بان اشتباها (فهي وما فيها كتماع) موضوع
بصرا (فلا بد في حرازها من دوام لحاظ من قوي أو بين العمارات فهي كتماع يسوق
يمكن في لحاظ معتاد (والأبواب) وجدامها (فخرز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها)
أو بشر بها (ولو) هو (ناتم) نعم اليقظان لا يشترط قربه ولا رؤية السارق له كما مر بل
ملاحظته وإذا نام بالباب أو قرى بامنه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبالة لا يعرف
فان ضعف من فيها اعتبارا بلحقه غوث من يتقوى به ولو لحقه السارق عنها كان كالحذاء
عنام عليه وقد مر أما بالنسبة لنفسها فيمكن مع الحافظ لحاظ معتاد لا دوامه كحفظها
شد أطنا بها وان لم ترخ أذيا لها وما قبل من ان عبارة تقتضي ان قد هذين يجعلها كتماع
بصرا وهو غير مدمر ودون ما في الاقتضاء ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد
أيضا إذ فيه تفصيل وهو انه ان كان الارخاء وحده لم يكف مطلعا أي الامع دوام لحاظ
الحارس كحفظها غير مأمرا والشك في مع الحارس وان نام بالنسبة إلى الملاحظة كقوله
والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم وغيرها (بابنية) ولومن نحو حشيش
بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محترزة) بلا لحاظ (نهارا زمن أمن) أخذ إذا
مما صر في دار متصلة بالعمارة وان فرق بانه يتساق في الماشية أكثر من غيرها وذلك لا يعرف
ومحله كما قاله الأذرى وغيره إذا أعاطت به المنازل الأهلية فلما قبل بها واحد جوابا على
البرية فينبغي أن يلحق بها (و) بابنية مغلقة (بغيره يشترط) في حرازها (حافظ ولو) هو

بالحافظ) ليدكر محترزة ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كإقتضاء قوله أخذ مما صر في دار متصلة (ناتم)
بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولوناتم في الليل والطوف كما ذكره هنالك بقوله حرز مع اغلاقه وحافظ ولو هو ناتم ضعيف وان كان ابلا
وزمن خوف اهـ سم على ج (قوله فينبغي ان يلحق بها) أي هذا الإحدى إلى البرية فيشرط كونها حرزا لحاظ معتاد

(قوله ونخرج بالغلظة) أي من قوله فان خلت فالذهب انما حرزها ارزمن امن وباعلاقه اه سم على ج (قوله وبشرط حافظ) ظاهره ولو انها ارزمن الامن مع الاغلاق اه سم على ج (قوله يقط) بضم القاف وكسرهما اه مختار (قوله ثم ظروف المارة) أي المهاد (قوله وغير مقطورة) يفارق قول المصنف الاتي وغير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحة وذو التبعية اه سم على ج (قوله وتناد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف غير مقطورة ايضا ومع قوله الاتي وبشرط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح في شمول القودا غير المقطورة من غير الابل وبغال ١٥١ فيلنظر ما معنى تقاد غير المقطورة مع تعدده حتى تتأق التفاصيل بين رؤية

جميعها أو بعضها إلا أن يصور

بأن يمشي امامها فتبعه أو يوقود

واحد منها فيتبعه الباقي أو يأخذ

زمام كل واحد لكن تفاوتت

الازمة طولا وقصر الحاصل فيها

امتداد خلة تأخر بعضها عن

بعض بسبب اختلاف الازمة اه

سم على ج (قوله ويغني عن

انتفاء مروره بين الناس) ظاهره

وان جرت العادة بأن الناس

لا يبهون الخوف من السارق

ويمكن توجيهه بان وجود الناس

مع كثرتهم يوجب عادة قهيمتهم

والخوف منهم فاكفي بذلك (قوله

وبشرط مع ذلك) أي الشرط

وقوله في ابل وبغال أخرج الخليل

اه سم على ج (قوله فغازد

فهو وكفرا المقطور) عبارة الروض

وشرحه فلو زاد على تسعة جازاي

وكان الزائد محسرا في الصعراء

لا في العمران وقيل غير محرز

مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المتقدم

كأصله وعليه ما قصر الشرح

(ناثم) ونخرج بالغلظة فيها المفتوحة في بشرط حافظ بشرط قوي ولو حرق غوث له نعم يكفي نومه بالباب اخذنا من كماله الزركشي ونحو الابل بالمراح محزنة حيث كانت مع قوله ونثم ناثم عندها ادخل عقلها في قطعه فان لم تقل اشترط فيه كونه متيقظا او وجود ما يوقظه عند اخذها من جرس او كلب ونحوهما (وايل) وغيره من الماشية (بصعراء) ترى فيها مثلا والحق بها الحال التسعة بين العمران (محزنة بجانب رها) جميعها وان لم يبلغها صوتة كما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن اكثرين كشفا بالنظر لا مكان العدو اليه اما ما لم يره منها فليس محرز كالو تشاغل عنها يوم او غيره ولم تكن معقولة ولا مقبولة ثم ظروف المارة المرعى كاف (ومقطورة) وغيره مقطورة تساق في العمران لا بد في احرازها من رؤية سائتها او راكب آخرها جميعها او تقاد (بشرط التناث فائدها) او راكب اولها (اليها كل ساعة) بان لا ي طول زمن عرفا (بجيت رها) جميعها والافيار خاصة ويغني عن التناث مروره بين الناس في خصوص ولو ركب غير الاول والآخر كان سائقا امامه فائدا لمخالفة (و) بشرط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة اذ لا تنير غالبا الا كذلك (ان لا يزيد قطار) منها (على تسعة) للعرف فغازد فهو كغير المقطورة وبشرط في احرازها ما مر وما رعه ابن الصلاح من ان الصواب سبعة بتقديم السين وان الاول تحريف مر دود كما قاله الاذري بان ذلك هو المنقول لممكن المعقود ما احتج به الرافعي وحججه المصنف وجه الله في لرضة من قول السرخسي انه لا يتقدم في الصعراء بعدد قوي العمران يتنير بالعرق وهو من سبعة الى عشرة وذهب جمع متأخرون الى الرجوع في كل مكان الى عرفه (وغيره مقطورة) منها تساق وتناد (ليست محزنة) بغيره ملاط (في الاصح) اذ لتسير الا كذلك غالبا ومن ثم اشترط في احراز غير الابل وبغال قطرها ولانها وصوفها وبرها ومتاع عليها وغيرها حكمها في الاحراز وعندهم نعم لو حلب من اثنين فاكثر حتى يبلغ نصابا فقيه وجهان اصحهما ما قطعه لان المراح حرزوا حلبها أو ياتي مثل في جزا الوف ونحوه كما قاله الاذري ويبحث ايضا ان يحمل الخلاف اذا كانت الدواب لواحد او مشتركة أي فان لم تكن كذلك قطع بالاول والثاني محزنة سائتها

الصغ اه وقوله ما مر انظر المراد به فانه ان اراد به المحافظ في قوله السابق بحافظ رها فالسابق والتائد كل منهما حافظ رها او شيئا آخر فظهر مروره فان اراد به التناث القاتل والراكب فقد داس مستوى التسعة من القطار وما زاد عليها من في الشرط فلا معنى حينئذ لاشترط عدم زيادة القطار على تسعة اه سم على ج (قوله وهو من سبعة الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول اه سم على ج (قوله فان لم تكن كذلك قطع) أي قطع بالوجه الاول من الوجهين المذكورين في قوله السابق وجهان الخ وهو عدم القطع ما لم يخص كل واحد من المالكين نصيبا

(قوله لا تعد الحفرة) الظاهر من تعذر الحفرة صلاحية الأرض ككون البناء على جبل وينبغي ان يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خوارة مبرعة الانهيار أو يحصل بها ما يقترب من البصر ولو لم يكن الماء موجودا حال المدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد الان في وصول الماء اليه هناك حرمة المدفن وقد يكون الماء سيالهدم القبر (قوله مع انقطاع الشربة فيه) أي بين صاحب الكفن والساوق (قوله فان كانت محفوفة بالعمارة) ١٥٢ ومنه تراب الأرض بكيفية وتراب الرميلا فيقطع الدارق منها وان اتسعت اطرافها

ويبقى ان يحلل ذلك ما لم يقع السرقة في وقت يبعد عن الناس فيه بالساوق والافلا قطع حيثئذ (قوله ولو كان الساوق حافظا) ومنه له حافظ الحمام اذا كان هو الساوق اعدم حفظ الاستعانة عنه (قوله احدهم) أي احد الورثة (قوله والاقطع) أي بان كان بارض غريبة وغير خوارة (قوله طالب به الورثة) أي استحقوا الطلب (قوله ولا تركه) أي فيؤخذ له من بيت المال ان وجد والاخر مما سائر المسلمين (قوله وجوزنا الدفن) وهو المعقد حيث منعت الرافعة والسابع ودفن بها على انفراد او مع غيره عند ضيق الأرض عن الحفر اسكل على حدته

• (فصل في فروع متعلقة بالسرقة) •

(قوله يختلف باختلاف الاحوال) كما لو اخرج من بيت دار إلى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مقفولين ومفتولين او غير ذلك على ما يأتي (قوله يقطع مؤجر الحرف) أي اجارة صحيحة كما يشهده قوله اذا فرض صحة الخوابة

المنتهى فظهر اليها كالةطورة المسوقة وهو اولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الحرر عن الاول بالاشبه (وكن) من مال الميت او غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع (في قبر بيت) محرز ذلك البيت بما فيه ولا يتعين كسر الرامخ الا للزركشي (محرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أو خارجه فغير من ينش قطعناه (وكذا) ان كان وهو مشروع في قبره أو بوجه الأرض وجعل عليه اجارا لتعذر الحفر لا مطلقا (بعبارة بطرف العمارة) أي محرز (في الاصح) العادة والثاني ان لم يكن هذا الحارس فهو غير محرز كبناء وضع فيه (لا) ان كان (عضيمة) بكسر الصاد وسكونها ويفتح الباب أي بقعة ضائعة كافي في الحرر وغيره ولا ملاحظ فلا يكون محرز (في الاصح) للعرف مع انقطاع الشربة فيه اذا كان من بيت المال بصرفه للميت والثاني قال الحرر من ذلك كفن حيث كان لان النفوس تهاب الموتى فان كانت محفوفة بالعمارة وتند تحتها الطائفة من هنا في ركن يتألف فيه النش أو كان به حرس فحزب ما ولو غير مشروع ولو كان الساوق له حافظ المقبرة أو البيت أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم فلا قطع ولو غاب في الكفن بحيث جرت العادة ان لا يخفى مثله بالاحراس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الرازي والطب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتأويل الذي يدين فيه كراثة حيث كره والاقطع به ويقطع باخراج ذلك من جميع القبر إلى خارجه لامن اللحد إلى فضاء القبر وتر كبلوف أو غيره ولو كن من التركة فنش القبر واخذ منه طالب به الورثة فان أكله سبع أو ذهب به سيل وبقي الكفن اقتسمه ولو كفته جنبي أو سيد من ماله أو من بيت المال فهو كالعمارة للميت فيقطع به غير المعبر والمصم فيه المالك وان سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لم يبدل منها وان كان من غير ماله فان لم تكن له تركة فكمن مات ولا تركه اماذا اقتسمت ثم سرق فلا يلزمهم ابداله بل يندب ويحمله كما قاله الاذري اذا كان قد كفن أولا في ثلاثة أبواب والارزهم تكفنه من تركته بما بقي منها ولو سرق الكفن من مدفون بقضية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق الساوق بنشها اعاء كالقبر قطع والافلا حيث لا حارس

• (فصل) في فروع متعلقة بالسرقة من حيث بيان حقيقة ما يكرهه ساوق من جهة ما يمنع قطعه وما لا يمنع والحرم من حيث كونه يختلف باختلاف الاحوال والشخاص • (يقطع مؤجر الحرف) بصرفه منه مال المستأجر لا تنافا بينهم بالتقال المنافع صرح ع ومشهوره ان الاجارة الفاسدة لا يقطع فيها المؤجر لا يقال الاجارة الفاسدة تنقض الاذن التي في الاتفاقة فالقياس ان المؤجر حينئذ كالميراث فانه لو مالفاست الاجارة سدا الاذن الذي تضمنته ومن يحرم على المستأجر اجارة فاسدة استعمل العين المؤجرة حيث علم بالفساد (قوله لا تنافا بينهم بالتقال المنافع) افهم انه لو فسح ثم سرق لم يقطع وان لم يعلم المستأجر بالفسخ وسند كرمابل على خلافه

(قوله واستعمله تعديا) أي بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة وامتنع من التخلية بعد طلبه بخلاف ما لو استدام وضع الامتعة ولم يحدد من المالك طلب التخلية اه سم على حج وقياس القطع بالاخذ بعد انقضاء مدة الاجارة انه لو فسخ المؤجر لافلاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالفسخ القطع وكذا بعده علمه وقبل طلب التخلية فليراجع (قوله وان دخل) غاية اقوله يقطع (قوله وانما يجوز له الدخول الخ) صريح في انه قبل الرجوع لا يجوز له الدخول وسبقه الى هذا التعبير في شرح الروض وقال فيه سم على حج وقوله وانما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعةها على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وانما علم ان ينتزع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه لوقف حوزا الدخول على الرجوع ثم بحثت مع مر في ذلك فأخذ بما اطلق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتأمل اه (نزع) * قال في شرح البهجة ولو اشترى حرا وسرق منه قبل قبضه مال البائع فان لم يكن أدى عنه قطع ١٥٣ لان المبيع حق الحبس حينئذ والافلا

وقضية التعليل انه لو كان الثمن موجبا لم يقطع وهو ظاهر اه سم على منهي (قوله اذا رجع) أي وعلم المستعير برجوعه كما يأتي والافلا قطع (قوله ومثله) أي في التطوع (قوله فلو اعار) كان الاولى ولو الخ (قوله ففسر العير) أي قطعه (قوله واخذ المال قطع) قال ع بالخلاف اه (أقول) ولعل وجهه ان في طر الحبيب هناك العرز فلم ينظر مع ذلك الى تمكنه من الرجوع (قوله وايضا لاستحقاقه) اقتصر ج على هذه العلة وهو ظاهر لان ما في في المؤجر هو انتفاعه شبهة بانتقال المنافع الخ والمنافع هنا بانية على ملك العير (قوله لاستحقاقه منفعته) فيه شيء اه سم على

التي من جعلها الاحراز لا مكثري اذا فرض صحة الاجارة به فارق عدم حده بوطامة الزوجة لدوام قيام الشبهة في المحل وشمل كلامه ما لو ثبت له ان يشارك في فتح الاجارة فافلاس المستأجر وفهم من التعليل ان محل ذلك فيما يستحق احرازه به والا كان استعماله فيما نهي عنه ارفى أضرمنا استأجر له لم يقطع ويقطع بسرقته منه في مدة الاجارة وبعد انقضاء امدها كما يصح به تشبيه ابن الرفعة بقطع العير وتظييرا لاذرى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا (وكذا ما عير) يقطع بسرقته من حرزه المعار لغيره ما لم يستعير وضعه فيه لماسر وان دخل بنية الرجوع وانما يجوز له الدخول اذا رجع ومثله ما لو اعاره الحد الحفظ مال اذرى غنم ثم سرق مما يحفظه عنده فلو اعاره قصا فلبسه فطر العير الحبيب واخذ المال قطع قال اذرى ونقب الجدار كطر الحبيب فيما يظهر في (الصحيح) لاتقاء الشبهة وايضا لاستحقاقه منفعته وان جاز للعير الرجوع ومن ثم لو رجع وعلم المستعير برجوعه فاستعمله وامتنع من الرد تعديا لم يقطع نظرا لما مر بعد مدة الاجارة لانه صار غاصبا والثاني لا يقطع لان له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حرا لم يقطع مال السك) بسرقته ما حرزه الغاصب فيه نظرا لئلا يفسد لغيره ظالم حق وكالغاصب هنا من وضع ماله بغير زغيره من غير علمه ورضاه كما هو ظاهر خلاف العناطى (وكذا) لا يقطع (اجنبى) بسرقته مال الغاصب منه (في الاصح) لان الاحراز من المشافع والغاصب لا يستحقها والثاني قال ليس للاجنبي الدخول فيه (ولو غصب مالا) وان قل اوسرق اختصاصا

٢٠ به سا حج

منه ان الكلام في العارية الصحيحة (قوله لم يقطع) أي العير (قوله ليس لعرق ظالم حق) يروى بالاضافة وغيره وفسر العرق بأن يجبي الرجل الى ارض قد اعيها غيره فغير منيها ويحدث فيها شيئا ليستوجب الارض اه سم على منهي وعلى هذا التفسير وجه الاضافة ظاهر واهل وجهته على التويز وعدم الاضافة انه من الجواز العقلي والاصل ليس لعرق ظالم صاحبه فقول الاستاذ عن المضاف الى المضاف اليه فاستمر الضمير كما في عيشة راضية (قوله من غير علمه ورضاه) مفهوما انه اذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز اذا سرق منه وقد يشكك بأن المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستأجر مع ان المستأجر انما يوضع برضا المالك حيث سلطه بآجاره الا ان يقال ان المستأجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو افساده لا اعتبار به فالقي ما تضمنه من الرضا بخلاف ما لو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهو متعدي لا يقطع

(قوله أو السارق) أي أو سرق صاحب الاختصاص مال السارق له ففي العبارة مباحة فإن صاحب الاختصاص لا يقال له مالك (قوله لا خذله) أي وإن لم يبق له ١٥٤ أخذه (قوله ولا يشاق هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب

(قوله أو نية الاخذ للاستيفاء) أي بشرطه أخذ من قوله قبل بشرطه اه سم على حج (قوله أخذ ما عسر في مسئلة الشريك) أي من أنه لو دخل حرز فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يخص بشرطه يقطع ان دخل بقصد السرقة (قوله وما الاجنبي) من ثقة الثاني (قوله فلان الحرز ليس برضا المالك) أي ليس معتبرا برضا المالك بمعنى أنه لا يشترط فيه رضاه (قوله والثاني فيه نظر) مكرر مع قوله وما الاجنبي (قوله وانما ذكر أي بهذا المتاع) (قوله فلم يشعله هذا الاطلاق) يمكن ان يجاب بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم ما ياتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن موصوئه وهو حاصل بذلك (قوله أيضا لم يشعله هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لان تميزه بتلك الشروط لا ينعى الشمول اذ غاية ذلك أنه يخص منته والاضح مشمول للاهم قطعه الا ترى ان للانسان شروطا يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا للمستأمل مد اه سم على حج (قوله اما اذا اعيد الحرز) أي من المالك أو نية اخذ اعمامه فيا لو اخرج نصبا بغيره في ايلة (قوله بينهما نقب ابق واخراج) بالبرأ يضاد من الجزأين قوله بأنه عابده انتهى الحرز أي فلاقطع

(وأحرزه بجزءه فسرقت المالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يقطع لان له دخول الحرز وهتك لا خذله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يقترب الحال بين التميز عن ماله والمخلوط به ولا يشاق هذا قطع دائر سرق مال مدنيه لا يقصد الاستيفاء بشرطه لانه بحرز بحق والدائر مقصور به عدم مطالبته أو نية الاخذ للاستيفاء على ماض ومن ثم قطع راض وموخر ومعبور ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه نصا با آخر دخل بقصد مرقته أي أو اختلف حرزهما اخذا معا مرقته لانه الشريك في اوله لم يقطع مشتركة في الثمن باخذ نصاب مع المبيع مفر وض فحين دخل للسرقته وقد اتحد حرزهما (أو سرق الاجنبي) منه المال (المغصوب) والمسرور (فلاقطع) على واحد منهما ما اما المالك فلما مر (في الاصح) وان اخذه لنية الرد على المالك لعدم رضا المالك باخر اذ فيه مكانه غير بحرز والثاني نظرا الى انه اخذ غيره له واما الاجنبي فلان الحرز ليس برضا المالك والثالث فيه نظرا الى انه حرز في نفسه الركن الثاني للسرقة ومراعاة اخذ المال خفية من حرز ثله خفية (لا يقطع) محتلس ومتهيب واجدد ودية (أو عارية مثلا نظير القومذى بذلك والاولان يأخذان المال عيانا ويعتد بهما الهرب وثالثهما القوة فيسهل دفعهما ما بهما السلطان بخلاف السارق لا يأتى منه فقطع زجره واما ما ورد في خبر الغزومية اني كانت تستعير المتاع فبعد فقطعه فاصلى الله عليه وسلم فاقطع فيه لير للبعد وانما ذكر لاسم اعرفت به بل لسرقه كائنه اذكر الروايات في الصحيحين التصريح به وهو ان قريشا احمهم شأنهم بالسرق ومات من ان تقبيل المشتبه يشعل قاطع الطريق فلا بد من اقف بجزءه رد بان لاقطع شروطا يميز بها كائنه ما في فلم يشعله هذا الاطلاق (ولو نسب) في ايلة (وعادى) ليله (أخرى فسرقت) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالونقب أول الليل وسرق آخره ابقا الحرز بالنسبة اليه اما اذا اعيد الحرز أو سرق نقب النقب فبقطع قطعا قلت هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر لطارقين (والا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (واقطع علم) لانتمالك الحرز فصار كالونقب وأخرج غيره وفارق اخراج انصاب من حرز فقتلين بأنه ثم قسم لاخذ الاول الذي علم به الحرز فوقع الاخذ الثاني تابعا فلم يقطع مع متبوعه الا قاطع قوى وهو العلم والاعادة السابقة دون أحد دهما ودون مجرد الظهور ولانه قديم كذا الهتك الواقع فلا يصلح قاطعه له وهما مبدئ سرقة مستقلة لم يسبقها هتك الحرز بأخذ شيء منه لهما سرقة على فله المركب من جزأين مقصودين لا تبعية بينهما نقب سابق واخراج لاحق وانما تركب منهما ان لم يقع بينهما فاصلا اجنبي عنهما وان ضعف فكفى بخلاف علم المالك أو الاعتد بالاول والظهور وفي بعض النسخ والافيه قطع قطعا وهو غلط ومقابل الاصح وجهه بأنه عابده انتهى الحرز (ولو نقب واحد واخرج غيره)

(قوله ولو بامره حيث لم يكن غير عيّن) شمل ما لو كان المخرج مكرها فاضته انه يقطع دون المكره وفي كلامهم على منتهج أول الباب انه لا قطع على واحد منهم ما هو ظاهر وسيأتي التصريح به في أول الفصل الثاني (قوله بخلاف نحو فرد) شمل قوله نحو غيره من سائر الحيوانات المحلة ومنه ما لو علم عصفورا أخذ شيئا فاضده فلا قطع على ما تقدمه هذه العبارة ومثل ذلك ما لو زعم على عقربيت كاذ كره الخطيب (قوله وكذا في النوازل الداخلة للتأرجح فيه) ففيه ١٥٥ حاشي من الخارج والمعنى ان الخارج عن

الذنب لو مديده مثل أول أو دخل في الجدار وتناول من هو في الحرز لم يقطع الخ (قوله وأوراك) ينبغي ان يكون مثله ما لو ألقاه في الرأكد بشدة بحيث يتحرك عادة ويخرج بما فيه الشدة الا ان انتهى سم على منتهج (قوله وأوسيرها) مثله ما لو سارت بقول الحبل بان كان الحبل يوجب عادة تسييرها لفقلة طب انتهى سم على منتهج وقد يخالف هذا ما يأتي في غير ما به على البليغي من ان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لا شك (قوله فاخرجه منه قطع) عمومه شامل لما لو أخذه المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرفع للناضي وأعله غير مراد لما يأتي من ان شرط القطع طلب المالك لما له وبعد أخذه ليس له ما يطالب به فتنبه له (قوله لا يقال تنكيرو الحرز بخلاف لاصله) أقول قد يفسر الاعتراض بحيث لا يذفعه الجواب المذكور وذلك لان التنكير في الاثبات لا عموم لها (قوله خارج حرز صادق بضارح

ولو بامره حيث لم يكن غير عيّن) وانما يجب اعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قرده لم لان له اختيارا ودراكا وانما عيّن أن له على غيره لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهم اذا اقل لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز من مساوي المخرج من آلات الجسد ارضا باقطع الناقب كمنص عليه لان الجسد ارض لا آلة البناء وكذا لو كان المال محرزا بلا حظ قريب من النقب لان ما في قطع الاستحالة (ولو تعاوانا في النقب وانفردا أحدهما بالخراج) ووضعه ناقب بقرب النقب فاخرجه آخر ناقب أيضا وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيقيد ان المخرج شريك في النقب (قطع المخرج) فيها لانه السارق (ولو) تعاوانا في النقب ثم أخذ أحدهما ووضع ناقبه فاخذ خارج وهو يسوي نصابين أو أكثر (لم يقطع في الظاهر) لان كلامهم ما لم يخرج من غمام الحرز وكذا في النوازل الداخلة للتأرجح فيه والثاني بقطعها لا شرا كما في النقب والخراج كذا وجهه الرافعي وقول الشارح ويؤخذ من ان الخلاف في المشتري كين في النقب لاجل بيان الخلاف (ولو رماه الى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو الى حرز آخر لغير المالك أو الى نافذة فرقتة على الاصح وان رماه الى عالم بالحال سواء أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا (أو وضعه بجدار) فاخرجه منه أو ركد وسركه حتى أخرجه منه بخلاف ما لا يمكنه ولا غلطاً أعليه نحو حوسل أو سركه غيره فيقطع لمحرك (وأظهر دابة سائرة) أو سركه حتى أخرجه منه وذهب هذه من أصلها فهمها بما ذكره بالاولى (أو عرضه للتوريع هابة) حالة التعريض فلا اعتبار به بها بعد ذلك (فاخرجه) منه (قطع) وان لم يأخذه وأخذ آخر قبل وصوله الأرض لان الاجراج حصل في الجميع بفعله فهو مذنب له لا يقال تنكيرو الحرز بخلاف لاصله فهو غير جدي لانه لو أخرجه نقدا من صندوقه لبيت قتل أو أخذه غيره انه يقطع وليس كذلك لاننا نقول بجمعه لانه ان كان الميت حرزا للثقة فلم يخرج له الى خارج حرزا وغير حرز صدق عليه انه أخرجه الى خارج الحرز فلم يتحقق الحال بين التعريض والتنكير والقول بان التنكير يقيدانه لا بد من اخراجه الى مضعه ليست حرز الشيء بخلاف التعريف ممنوع لان في الحرز للعهود الشرعي فهما متساويان ومنه لو تلف نصابا كثر في الحرز لم يقطع وان اجتمع بعد ذلك مما على يده من نحو طيب ما يبلغ نصابا بخلاف البليغي أو يبلغ جوهره فيه وخروج منه

الصندوق فقط والمفرد الحلي باللام لا عموم ما لم يتحقق عهد كما في جميع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز اذا لم يتحقق هذا عهد فله تأمل ١٥٥ سم على ج (قوله أو يبلغ جوهره) عبارة الروض وان بلغ جوهره فخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن طيب وخرج لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب ١٥١ سم على ج (فرع) قال في شرح الروض ولو أخرج شاة دون النصاب فبقيتها يظنها وأخرى وكل بها النصاب لم يقطع لذلك أي لانها اختيارا في السبيرو الوقوف فيصير ذلك شبهة دائرة لانتهاج

== قال في الاصل في دخول السخلة في صفاته وجهان ١٥٦ وظهر (قوله فشت ١٥٦ بوضعه) أي بسقيه قاله سيبويه (قوله وان صغر) أي الحار وقوله وحكمهم أي

الارقاء (قوله ومضبوطا) أي مضبوطا (قوله الاصح منه هم) أي يقطع (قوله ولا قطع بحمله متيقظا) أي حيث قد رعى على الامتناع لما صر من القطع بسرة المضبوطة (قوله عن الزبلي) قال ابن شهاب في طبقات الشافعية مانصه الزبلي بفتح الزاي ثمانية موحدة مكسورة قال السبكي انه الذي اشتهر على الاسنة وقال الاسنوي الذي ادركناهم من المصريين هكذا ينطقون به ولا أدري هل له اصل أم هو منسوب الى ديسل وهو الظاهر قال ودليل بدال المهملة مفتوحة ثمانية موحدة مكسورة بعد هاء مفتوحة من تحت ساكنة ثم لام قال ابن السمعاني قرية من قرى الشام فبها أظن واما دليل بدال مفتوحة ثمانية مشناة من تحت ساكنة ثمانية موحدة مضبوطة فبها من ساحل الهند قرية من السند والظاهر ان المذكور منسوب الى الاول ورايت بخط الادرعي ان الصواب انه ديلي ومن قال الزبلي فقد ضحك وبسط ذلك انتهى ثم رايت في باب الدال المهمل ماله الدبلي بالفتح والكسر الى دليل قرية بالروسة انتهى (قوله واما اذا سرق) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرق فان كان هو فلزم كرها ولم اعتبر الحزب هذا لانتم انتهى سم على حج (قوله فان كان بحرزه كنهاده قطع) هل يشهد بما تقدم في قوله وبحله كما صرح به الماوردي الخ اذا فرق بين سرقة ماله وبين نزع المال منه فتأمل ١٥٧ سم على حج (أقول) الظاهر التقيد

خارجيه وبلغت قيمتها باحالة الاخراج قطع (أو) ووضعه يظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر ما لو تمت لشارته بنحو شحش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يسهلها تمت باختيارها وقول البلقيسي ان محل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففعله لها قطع لانها صارت تحت يده من حين الاستيلاء وما فتح الباب وهي تجعله فخرجت كان الاخراج منسوب اليه قال وقضيه هذا الخ لو كانت تحت يده حتى فخرجت وهو معها قطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن مثلهما انتهى مردود بان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسيرها حقيقة لاحكامنا في قطع لان الخروج حصل بفعله ولا يتأتى الخروج في الماء الراكد الا بغيره فان حركه فخرج قطع (ولا يضمن سر) ومكانت كناية بصحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الضيان ضعيف أو يحول على الارقاء وحكمهم ان من سرق ثاغري من صغرى وبغمة أو جنون أو عميز سكران أو ناعما ومضبوطا قطع وحرزه فناء الدار وقوة حيث لم يكن الفناء معاروقا كما قاله الامام سوا حمله السارق أم عامه فاجابه ولو أكره المميز فخرج من الحزب قطع لان أخرجه بحد بضعه فان حل عبد المميز او باعلى الامتناع ناعما وسكران في القطع تردد الاصح منه نعم ولا قطع بحمله متيقظا (ولو سرق) حارول (صغرى) أو مجنون أو ناعما (بقلاذ) أو حلى يابق به ويبلغ نصابا معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه وان أخذه من حرز (في الاصح) لان للحرز ادعى ماله فهو محرز وله هذا ايضا سارقه ماله عليه ويحكم على ما يده انه ملكه وقضيه ذلك انه لو نزع منه المال قطع لآخرجه من حرزه والوجه كما قاله الشيخ واقضاء كلامهم وصرح به الماوردي والرويان انه ان نزعها منه خفية أو بجاهرة ولم يكن منه منعه من النزع قطع والأفلا وقول الادرعي عن الديلي ان محل الخلاف اذا نزعها منه أي الاصح منه لا قطع والأفلا قطع قطعها يحول على ما اذا نزعها منه بجاهرة وأمكنه منعه قال الزركشي ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اما اذا لم يبق به ومثله ما لو كانت ملكا لغيره الصبي فان اخذه من حرزه مثلها قطع قطعها أو من حرز يليق بالصبي دونها فلا قطع واما اذا سرق ماله أو اوعا على قن دونه فان كان بحرزه كنهاده اذ قطع والأفلا وقلاذ كاب بحرزدواب يقطع بها ان اخذها وحدها أو مع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيرا كما هو الظاهر وان قبضه بعضهم بالبالغ العاقل أو المميز وان امكن توجيهه بان التمييز لا يحوز به مع النوم (على بعير) عليه امقعة أولا

انتهى (قوله واما اذا سرق) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرق فان كان هو فلزم كرها ولم اعتبر الحزب هذا لانتم انتهى سم على حج (قوله فان كان بحرزه كنهاده قطع) هل يشهد بما تقدم في قوله وبحله كما صرح به الماوردي الخ اذا فرق بين سرقة ماله وبين نزع المال منه فتأمل ١٥٧ سم على حج (أقول) الظاهر التقيد

(قوله أو ببعض) ظاهره ولو كان بينه وبين السد منها بآلة وانفق ذلك في ثوبة السد وقيدت فيه لأن الآذن لآلده (قوله لانه في الاولين) ما ذكره في الاولين قد يخالف قوله السابق ولو الى حرف آخر فيبقى ١٥٧ أن يكون هذا المخصصه الثلاث وان يفرض

ذلك فيما اذا لم يكن الحرز
الخارج منه داخلا في الحرز
الاخر فليتامل وجه ذلك بان
دخول أحد الحريز في الآخر
يجعلهما كالحرز الواحد اه
سم على منهج (قوله لان ما في
الصحن) علة لقوله فلا قطع
• (قرع) قال سم على منهج
لوقت شخص الحرز ودخل الدار
تحدث فيها مال وهو فيها اخذه
وخرج به فلا قطع لآخذ من حرز
معتق ولما اه واعتمد (أقول)
لا ياتي هذا اقول لسم ان الحرز
لا يخرج عن الحريزية بفتح السارق
لان ذلك فيما اذا وضع المال قبل
التهتك ووجهه استصحاب
الحريزية والاحترام للحرز فليتامل
اه سم على منهج (قوله فيقطع
لا حرازه عنه ومنه صدوق أحد
الزوجين بالنسبة لا لاخر فيقطع
بسرقة منه

• (فصل في شروط السارق) •

(قوله ولا يقطع بها) أي من الاعضاء
(قوله ولا يقطع بها) أي من الاعضاء
اي بان قرب عهده بالاسلام أو نشأ
بعبدان العلماء (قوله وبعضه
الذي) أي وبسبب عصمة الخ
(قوله وغيره مطلقا) شرط اول
(قوله وأيدله جزئا) في هذا الصنيع
اشعابان الحري لا يطالب وظاهر
انه لو تلف ما سرقه فلا ضمان عليه

(فقاده واخرجه عن القافلة) الى مضيقه (قطع) في الاصح لانه اخرجهم من حوزهم
بمخلاف ما لو اخرجهم الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلد متصل
بالاولى بخلاف ما لو كان بينهم ماضية قافلة باخرجه اليها اخرجهم من تمام حوز ولا يقيد
أحراره بعد (أو) نام (سر) أو مكاتب كالمهجمة أو ببعض على غير فقاده واخرجه عن
القافلة سواء كان الحري جزئا أم بالغاً ثم غرهما كما هو ظاهره لان له يداعلي مامعه (فلا)
قطع (في الاصح) لانه يده والثاني قال اخرجهم من الحرز (ولوثة) من بيت مغلق الى صحن
دار بابها مقفول لا يقطع (قطع) لانه اخرجهم من حوز الى محل الضماع (والا) بان كان
باب البيت مقفولاً وحاول باب الدار ملاء غلقاً أو كانا مغلقين فتفجها أو مقفولين (فلا) قطع
لانه في الاولين لم يخرجهم من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز نعم ان كان السارق في
صورة غلق البابين أحد السكان المنفرد كل منهم بيت قطع لان ما في الصحن ليس محزرا
عنه ما لم يكن له بواب ويقف فيقطع لاسراره عنه (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لانه اخرجهم
من حوز ويرد بفتح ما على (و) بيت (فخو) خان) ودر باط ومدرسه من حكي ما تعدد
ساكنو بيوتة (وصحة كيت و) صحن (دار) واحد (في الاصح) فيقطع في الحال الاول دون
الاحوال الثلاثة هذه والفرق بان صحن الختان ليس حرز صاحب البيت بل هو مشترك
بين السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال من دون
بان اعتبار ساكن الختان وضع حيز الامتعة بعصمه معلقة تبصن الدار لا السكة كما هو
ظاهره لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقطع لانه ليس محرز عنه وان كان له بواب
أو ما في حجرة مغلقة قطع لآحرازه عنه والثاني يقطع فيه قطعاً لان صحن الختان مشترك
بين السكان

• (فصل في شروط السارق الذي يقطع) وهي تكليف وعلم بحريم وعدم شبهة واذن
والتزام أحكام واختيار وفيما ثبت السرقة وقطع بها أو ما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي
ومجنون) ولا يقطع معذور وبجهله (ومكره) لرفع القلم عنهم وحري ومن اذنه المالك وشبهه
ولا يقطع مكره بكسر الراء أيضا ما سرق من علم قطع المتبب ومن ثم لو كان المكره بالغه
غير مميز أو أجهل باعتد الطاعة كان آله مكره وقطع فقط كالواصره بلا كراهه (ويقطع
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي بالاجماع في مسلم وعلم وبعضه الذي والتزامه الاحكام ولو لم
يرض بمكنا كافي الزنا) وفي معاهد ومؤمن (أقوال أحسن ان شرط قطعه بسرقة قطع)
لالتزامه الاحكام (والا) بان لم يشترط ذلك (فلا) يقطع لانتفاء التزامه (قلت الاظهر عند
الجمهور لا قطع) بسرقة مال مسلم أو غيره مطلقا كالاجهاد بالزنا (والله أعلم) اذ لم يلتزم احكامنا
فهو كالحري نعم يطالب برده ما سرقه أو بدله جزوا ولا يقطع أيضا مسلم أو ذمي بسرقة ما
ماله لاستعماله قطعه ما بماله دون قطعه بماله (وتثبت السرقة بين المدي المردودة)

وان كان باقيا وأمكن انتزاعه منه نزع فليتامل اه سم على حج (قوله ونثبت السرقة بين المدي المردودة) ضيق

(قوله اذنبونه) اى المال بالعين مردودة (قوله ولولم يتكرر) اى الاقرار (قوله فالوجه اشتراط التفصيل مطلقا) اى فقها
 أو غير (قوله ويثبت المال أخذان قولهم الخ) قد يشكل هذا الأخذ بان قضية المأخوذه عدم الاحتياج لثبوت المال
 لانه احتياج اليه فى المأخوذه لانه ١٥٨ لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه فى المأخوذه فان فيه اقرارا والمال يثبت به

فلتأمل ١٥٨ سم على ج (قوله
 لانه يثبت بها) قد يقال قضية
 ١٥٨ هذا الصنيع ان السرقة تثبت
 قبيل الدعوى فقد يشكل على
 الترتيب فى قوله الا ثم ثبوت
 السرقة بشروطها فلنأمل وقد
 يجب بان هذا من الترتيب
 المذكور وبانه يتضمن ثبوت
 السرقة ايضا فلنأمل ١٥٨ سم
 على ج (فرع) ولو اقر بالسرقة
 ثم رجع ثم كذب رجوعه قال
 الدميرى لا يقطع ولو اقر بها ثم
 أقيم عليه البيعة ثم رجع قال
 القاضى سقط عنه القطع على
 الصحيح لان الثبوت كان
 بالاقرار وتقدم نظيره فى الزنا عن
 المساورى كذا فى شرح الروض
 ١٥٨ سم على ج لكن المذهب فيها
 خلافه عند من رفق تقدم (قوله
 والمذهب الاول) أى الجواز (قوله
 والوجه جوازه) اى من الغير
 (قوله فلا فرق) اى بين العالم
 والجاهل (قوله ما لم يحض)
 مثله يقول المصنف بالرجوع
 فكان الاول ذكرها قبل قوله
 وافهم وبعبارة ج وافهم قوله
 اتزان له قبل الاقرار ولا يثبت
 حله بالتعريض على الانكار اى

فقطع (فى الاصح) لان اقراره ما وهذا ماد كراههنا لكنهما جازيا فى الدعوى
 من الروضة وأصلها بعدم القطع بها لانه حق لله تعالى وهو لا يثبت به او اعقده الباقى
 واحتج به نص الشافعى وقال الا ترى وغيره انه المذهب وهو المذهب وحل بهضم كلام
 المصنف هنا على ثبوتها بالنسبة للمال وهم اذنبونه لا خلاف فيه (وباقرار السارق) بعد
 دعوى ان فصله عما يأتى فى الشهادة قبل ما ولولم يتكرر كسائر الحقوق وما يحضه الا ترى من
 قبول الاطلاق من مرقفه هو اقول للقاضى فى مذهبه غير ظاهر ان كثر من مسائل
 الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أهله المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقا
 كظاهرة فى الزنا ما اقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع به حتى يدعى المال ويثبت المال
 أخذان قولهم لو شهد بسرقة مال غائب او حاضر حسبة قبل ولا قطع - حتى يدعى المالك
 بماله ثم تباد الشهادة لثبوت المال لانه لا يثبت بشهادة الحسبة لا القطع لانه يثبت بها وانما
 ينتظر لتوقع ظهوره مسقط ولم يظهر (والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة كالزنا
 لكن بالنسبة للقطع دون المال والطريق الثانى القطع بقبول رجوعه) فلا يقطع وفى
 الغرم قولنا أنظروا ما وجوبه وفى طريق ثالث القطع بوجوب الغرم ايضا (ومن اقر
 بعقوبة لله تعالى) اى بوجوبها كزنا وسرقة وشرب مسكر ولو لم يدعوى (فالصحيح ان
 للقاضى) اى يجوز له كفى الروضة لكن فى شرح جسم اشاراتى فى نقل الاجماع على نفيه
 وسكاه عن الاصحاب والمذهب الاول وقضية تخصمهم اياواز بالقاضى حرمة على غيره
 والوجه جوازه لمتنازع التلقين على الحاكم دون غيره (ان يعرض له) حيث كان جاهلا
 وجوب الحد وهو معذور كفى العزير ولامه جرى على الغائب اذ العالم قد نظر له دهشة
 فلا فرق كما قاله البلقينى (بالرجوع) عن الاقرار وان كان عالم بجوازه فيقول له ان قبلت
 فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتم لم تعلم ان ما شربتم مسكرا لانه صلى الله عليه
 وسلم عرض به لما عز وقال لمن اقر عنده بالسرقة ما حاللت مسرت قال لى فاعاده عليه مرتين
 أو ثلاثا فامر به بقطع واثانى لا يعرض له الثالث يعرض له ان جهل ان له الرجوع فان
 علم فلا وافهم قوله بالرجوع انه لا يعرض له بالانكار اى ما لم يحض ان ذلك يجعله على انكار
 المال ايضا فيما يظهر وانه يمنع التعريض اذ اثبت بالبيعة وقوله الله بغيره ان حق الاذى
 لا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يقدر الرجوع فيه شيئا فوجوبه بان فيه جملا على
 محرم فهو كعاطى العقد فاسد ولا يقول له (ارجع) عنه او اجده قطعنا فيما فيه
 لانه امر بالكذب وله ان يعرض للشهود بالتوقف فى - مدته تعالى ان اوى المسئلة فى السر

ما لم يحض ان ذلك الخ ١٥٨ (قوله لا يصل التعريض) اى وان كان رجوعه لا يقبل (قوله فيما نرى) ومثل والا
 القاضى غير (قوله لانه امر بالكذب) ان رجوع المعلن ايضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من
 الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وار فى الثانى جملا على الكذب وسليم ذلك فى الجواب مع الاعتذار عنه
 الا ان يجب بالفرق بين الجهل على الكذب والا مر به فليحصر ١٥٨ سم على ج

(قوله او حسد للغير) ومثله بالاولى ما لو خان على نفسه او ماله كما هو معلوم (قوله شملت وكالت ذلك) أى الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعوى (قوله أو المالك) هذا التحليل لا يأتى فى المسمى والمجنون ١٥٩ والسبب لئلا يسأل انه قد يبلغ المسمى الخ

فأتى نظيره فى المجنون والسبب فيه
(قوله وان كذب) أى كذب المقر
المالك (قوله اما بعد دعوى
الموكل فلا انتظار) أى بان ادعى
مستلثم سافر وأقر المسمى عليه
بعد حضر المدعى (قوله لانه
المطالبة) أى الحاكم (قوله وان
ثم لو مات) أى المالك وقوله حسن
أى المقر وقوله لانه لا يحكم
(قوله أو انه يثرب لها كذا) أى
غير مؤثر (قوله لانه) افادته
اذا وطى الامة المنذورة لها
وهى بيد الناظر لا يصح وهو ظاهر
لانه ملكها بالندب (قوله لا احتمال
المال) أى فى توجيه الاصح من
قوله لانه بما يقر له الخ (قوله
ولانه ملك الغريم السارق) أى
ولا يجب عليها أن يبيضا انه الخ
(قوله ويقولان لانه لم يجله
الشروط المعتبر كرها) (قوله ومع
كل منهما) أى عينا واحدة على
ما يفهم من هذه العبارة (قوله ان
وافق شهادة كل دعواه) أى
كان ادعى بعين فشهدا أحدهما
انه سرقها بكرة وقال اخر عشيمة
فيضاف مع كل منهما بمعنى انه ان
شاهد احد سرقها بكرة وان شاء
ساق ان سرقها عشيمة فان وافقت
دعواه شهادة أحدهما دون الآخر
الحلف مع من وافقت شهادته
أحدهما والآخر بانه سرق نوبا

والا فلا وعلم منه انه لا يجوز له التحريض والالهم التوقف عند ترتيب مقصده على ذلك من
ضياغ المسروق او حسد للغير (ولو أقر بالدعوى) او بعد دعوى من وكيل للغائب شملت
وكانت ذلك ولم يشتر المالك بها او شهد بها أحسبه (انه سرق مالا زيدا الغائب) او المسمى
او المجنون والحق بذلك السبب (لم يقطع فى الحال بل) يصبر و (ينتظر حضوره) وكما
ومعالبته (فى الاصح) لانه ربما يقر له بالا باحة او المالك فانه يقطع القطع وان كذب بما
اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار له ثم احتمال الالباسه هنا ويحتمل ان يكون
عقب البلوغ والرشد وقبل الرفع الى الحاكم فيسقط القطع ايضا ولا يشك بسببه هنا
بعدد فمما لو أقر بمال غائب لانه المطالبة بالقطع فى الجلة لا بعال الغائب ومن ثم لو مات
عن نحو طفل - حسن لان بل عليه المطالبة به حقيقه ذرا) (أقر) انه كرامة غائب على
الزنا) ادعى بها - (مدى الحال فى الاصح) - ادعى بوقفه على طلب ولانه لا يباح بالا باحة
ومن ثم توقف المهر على حضوره لستوطه بالا بقطاع واحتمال كونهما وقت غير مؤثر
اضعف الشبهة فيه - ولهاذا جربا فى باب الوقف على حده بوط - الموقوفة عليه او انه ثمره
بها كذا لندره والثانى ينتظر حضوره لاحتمال المار (ويثبت) القطع (بشهادة
رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلا شهد رجل وامرأتان) بعد دعوى المالك وان اتى به
أو رجل واحد معه (ثبت المال ولا قطع) كالوثب بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق
دون ما حيث تقدم التعليق على الثبوت والادعاء كما امر نظيره فى الصوم بخلاف
ما لو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شئ اذ لا تقبل شهادة الحسية فى المال كما مر ويشترط
ذكر الشاهد) هو الجفس أى كل من شاهده (بشرط السرقة) المادة اذ قد يظن ان ماليس
بسرقة سرقة قيمته ان المسروق منه والمسروق وان لم يذكر انه ضايب لان النظر فيه وفى
قيمه للحاكم بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك الغير السارق بل للمالك اثباته بغيرهما او كونهما من
حرر بعتينه أو ووصفه ويقولان لانه لم يسه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين وبشر إلى
اشارتين - حضر - والاد كرامة ونسبه وما تستشك به من ان البينة لا تنص على غائب
فى حمله تعالى يمكن تصويره بغائب معتز او متوار به - الدعوى عليه - (ولو اختلف
شاهدان) فيما بينهما (كقوله) أى أحدهما (سرق) هذا العين أو نوبا يبيض (بكرة
و) قول (الآخر) سرقها أو نوبا أسود (عشيمة فباطلة) للثانى فلا يترتب عليه اقطع نعم
لما لك الحلف مع أحدهما ومع كل منهما ان وافق شهادة كل دعواه وأخذ المال ولو شهد
واحد بكس والآخر بكس ثبت واحد وقطع ان بلغ انه باطلة الحلف مع شاهد الزيادة
وأخذها أو اتان انه سرق هذه بكرة وآخر انه سرقها عشيمة تعارضتا ولم يحكم بواحدة
منهما فان لم يتوارد على شئ واحد ثبتا وقطع اذ لا تعارض (وعلى السارق رد ما سرق)

سود فيصاف مع الاول لواقفة شهادته دعواه (قوله ولم يحكم بواحدة منهما) وان كثر عدد اداها لان الكثرة ليست
مصلحة (قوله وعلى السارق رد ما سرق) أى وأجرته مده وضع يده وقد يترتب من قوله لا يبيضا فانه على ج

(قوله بزره المال للعرز) أى ولم تثبت السرقة إلا بعد الرد وقد يخرج قوله بزره الخ ما لو أخذه المالك قبل الرفع للقاضي كان زه السارق خارج الحرف فخذ المالك فلا قطع لعدم طلب المال والفرق أنه لا يبرأ بزره للعرز قبل وضع المالك يده عليه (قوله حيث آمن نزع الدم) أى فإن لم يؤمن نزع الدم قطعت وحله اليسرى بخلاف ما سبق أى آخر الباب أنه لو شئت بعد السرقة ولم يؤمن نزع الدم فإن القطع يسقط لأنه بالسرية تتعلق بعينها فإذا نزع قطعها سقط بخلافه هنا فإن الشئ لم يوجد ابتداءً فإذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل عام ١٦ بعدهم اهـ سم على حج (قوله وقاطعها في غير القرن) أى من حرمه بعض ومكاتب اما القرن فقطعها

السيد والامام (قوله فلو نوضه) أى الامام أو نائبه (قوله للسارق) وخرج بالسارق ما لو نوضه للمسروق منه فبيع الموقع وان امتنع التوقيض له تخافة ان يرد عاهه الا أنه فيؤدى الى اهلاكه وخرج بنوض الماله ما لو فعله بلاذن من الامام أو نائبه فلا يبيع حداد وان امتنع القطع اقوات المحل (قوله لم يقع الموقع) في الروض في باب استيفاء التبايعات قبيل المطرف الثاني مانصه ولو أذن الامام للسارق اى في قطع يده فقطع يده جاز ويجزى اه قال في شرحه وما ذكر كاهله من الجواز ناقضه في أول الباب الثاني من أبواب الوكالة اه سم على حج أى ما في الوكالة هو المعتمد وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يتسع الموقع أى ويكرن كالسوط بأفة وسبأ في ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين التناول بوقوع الموقع وعدمه لان كلامهم ما يسقط

وان قطع لغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه ولان القطع حقه تعالى والغرم حق الاذى فلم يسقط أحدهما الاخر ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه بزره المال للعرز (فان تألف ضمنه) كمنفعه من مثل في المثل وأقصى قيمة في المتقوم (وتقطع عينه) اى السارق الذى له أربع اذوه الذى يتألف فيه الترتيب الا فى الاجماع وان كانت سلامة حيث آمن نزع الدم ولان البطش بها أقوى فكانت البسطة فيها الردع وانما لم يقطع ذكر الزانى لانه ليس له مثله وبه يفوت النسل المطلوب بقاؤه وقاطعها في غير القرن هو أو نائبه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع (فان سرق ثانيا بعد قطعها) وانما مال القطع الاول وفارق توالى القطع في الحراية لانهم ما ثم حدوا حد (فجره اليسرى) هى التى تقطع (و) ان سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) (و) ان سرق (رابعا) قطعت (بجده اليمنى) لغير الشافعى بذلك وله شاهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثالثة والرابعة ان السرقة متى تبين تعدل الحراية شرعا وهما يقطعان في مرة منها كما يأتى اما قبل قطعها فسد ما تبقى ويحذف في العضو الاصلى فلو كان له يدين مثلاً وعلمت الاصلية قطعت دون الزائدة والاكتفى في يقطع أحدهما ولا يقطعان بسرقة واحدة فان لم تكن له الزائدة قطعت وان فقدت أصابعها وان عرفت الزائدة بنحو نقص اصبع وضعف بطش وخفى قصر (وبعد ذلك) أى قطع الاربع اذا سرق أو سرق اولاً ولا اربع له (يعزى) لعدم ورود شئ فيه وخبر قتله منه كروية قد يرحمه بكون منسوخا ومحو لا على قتله بزنا أو استحلال اما ما لم يكن له الا بعض الاربع فيقطع في الاولى ما يقطع في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الا رجل ينفى لانه لما لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (وبغض) ندبا بمجل قطعها بزيث) خص كانه ليكون المبلغ (أورد هن) آخر (مفتى) بغض المير وقبح الامام اعصاه الاخر به ولانه يسد اقواء العروق فينضم الدم وخصه الماورى بالحضرى اما البسوى فيعصم بالثلاثة عادتهم فدل على اعتباره ذلك الناحية ثم (قيل هو) أى الحميم (تمه للحد) فيلزم الامام فعليه هنا لاقى القود لان فيه مزيدا يلازم يجعل المتطوع على تركه (والاصح انه حق للمتطوع) لانه تدوا يدفع به الهـ لا بسبب نزع الدم ومن ثم لم يجب جرحه على فعله

القطع الا ان يقال اذا قلنا بوقوع الموقع كان قطعها حدا جابر للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع (قوته الموقع) لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد لقوات محله فلا يكون سقوطها جابرا للسرقة وان اشتركت الصورتان في عدم لزوم شئ للسارق بعد (قوله وانما مال القطع الاول) أى فلو والى بينهما فمات المتطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذ ما تقدم في الحدود (قوله وبعد ذلك يعزى) في العباب يعزى ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يجب (قوله وخصه الماورى بالحضرى) ضعيف

(قوله لزيم كل من علم به) أي فان لم يفعل أكثر ولا ضمان عليه ولا على الامام أيضا ١٦١ (قوله لم يلزمه سوى حد واحد) أي وان

علت الدرقة الاولى والثانية ولم

يقطع (قوله وانما تعددت) أي

كان ليس أولا ثم بعد نزاع الشوب

أو العصابة أعاد اللبس ثانيا (قوله

ولو سرق فسقطت عنه باقة)

اقدم انها لو تعددت قبل السرقة

تعلق الحق بالعصرى فتقطع

وبشمله قول الشارح السابق

اما اذا لم يكن له الا بعض الاربع

الخ (قوله فان قال المخرج ظننتما

اليمين الخ) معقداً ولا شيء على

الجلاد في الحالين

• (باب قاطع الطريق) •

لعل الحكمة في تعذيبه لما قبله

بشاركته للسرقة في أخذ المال

الغريب وجوب القطع في بعض

أحواله (قوله أي احكامهم)

أشار به الى ان الاضافة في القاطع

للجنس قصصه بالتعدد وهو

المسراد (قوله وقطعه) أي

الطريق وقوله هو أي شرعا (قوله

او ارباب) أي خوف (قوله مع

البعدين الضوئ) أي ولو حكما

كما يدخلوا دارا ومنعوا أهلها

الاستغاثة (قوله ولا معاهد) عطفه

على الحربى بناء على ان المراد به

من لا عهد له ولا أمان وعليه

فالذي قسم الحربى وماء طاف

عليه ومن ادخل المعاهد والمؤمن

في الحربى أراد به ما عدا الذي

وإل وجهه ان كلام من المعاهد

والمؤمن لما كان اغنايتى مسدة

معتنة كان عهد كلا عهد (قوله

فخوته عليه) هما وكذا على الأول ما لم يجعله الامام من بيت المال كجبرة الجلاد (وللا مام

اهماله) ما لم يرض تركه لثقله لتعذر فعله من المقتطوع بقصا وانما كما يحسنه الباقين وجرم به

الزركشى وهو ظاهر وعليه لو ترك الامام لزيم كل من علم به وله قدرة على ذلك فعليه كما

لا يخفى (وتقطع اليمين كوع) للاتباع ولان الاعتماد على الكف ولذا وجبت فيه اليمين

(و) (وتقطع الرجل من مفصل القدم) وهو الكعب كما فعله عمر (ومن سرق مراهرا بلا قطع)

لم يلزمه سوى حد واحد وانما (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود

الحكمة وهي الزجر وكذا الوزنى بكرا أو شرب مراهرا وانما تعددت فدية نحو وليس الحرم

لان فيها احدا لا دمي باعتبار ارباب مضروفا ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع اليمين مراهرا

كفى قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما تقر ويكفى قطع العضو المتوجه قطعه من

يد أو غيرها (وان نقصت اربع أصابع قلت) أخذنا مما قاله الرافعي في الشرح (وكذا) تجزئ

(لو ذهب الخمس) الاصابع - (في الاصح والله أعلم) لاطلاق اسم البدل عنها حيث ذبح

وجود الزجر بما حصل له من الايلام التشكيل وان سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد)

أو رجل (زائدة أصبعيا) فاكثروا (في الاصح) اشمول اسم البدلها وفارق القوديل

المقصود منه المساواة والثاني لا يبل بعدل الى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه باقة)

أو قودا وظلما أو شلت وخشني من قطعه يانف الدم (سقط القطع) ولم تقطع الرجل لئلا

الحق يعين افسط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بدلا من يمينه (فلا) يسقط القطع

(على المذهب) لبقاء محل القطع وقيل يسقط في قول ولو أخرج السارق للجلاد يساره

فقطه ما فان قال المخرج ظننتما اليمين أو انما تجزئ اجرائه والا فلا لان العبرة في الاداء

بقصد الدفاع وهذا مذهب ينفى عن الترجيح ما كلام الروضة وصحبهما الرافعي في آثر باب

استيفاء القصاص والمصنف في نصحه وصحبهما الاسنوى وان سبى في الروضة طرية

أخرى انه يسأل الجلاد فان قال ظننتما اليمين أو انما تجزئ عنها ولو لم يلزمه الدية وأجرأه

أو علمتها اليساد وانما لا تجزئ لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها عن اليمين أو باحتما

ولم تجز به حرمه ابن المقرئ

• (باب قاطع الطريق) •

أي احكامهم وقطعه هو البروز لأخذ المال أو ارتكبه أو وهاب مكابر اعتمادا على الشوكة

مع البعد عن الغوث كما سيأتي والاصل فيه قوله تعالى اغنايتى الذين يجارون الله ورسوله

الآية قال جمهور العلماء اغنايتى في قطاع الطريق لا في الكمار واحتجوا بقوله تعالى

الا الذين تآلوا من قبل ان تصدروا عليهم الآية اذا مراد التورية عن قطاع الطريق ولو كان

المراد الكفار لكنت قوتهم باسلامهم وهو واقع لا عوبة قبل التورية وبعددها (هو

مسلم) لاجري عدم التزامه احكامنا ولا معاهد مؤمن اما الذي قسيت له حكم قطاع

الطريق كما قاله ابن المنذر في الاشراف وصرح به الشافعي قال الزركشى وهو قسبة

(قوله انه مخصوص بغير الذي) اي فليس له حكمهم (قوله أوسكران مختار) زيادته على المختار انما يحتاج اليه اذا قلنا المكروه مكلف وهو ما يحصيه ابن السبكي في غير جمع الجوامع والذي في متن جمع الجوامع انه غير مكلف وعبارته والاصواب امتناع تكليف الغافل والمجاوذا المكروه على الصحيح (قوله وقدرة) عطف تفسير (قوله أو البضع) لم يجعله فيما يأتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعلمه حكمه كغير قاطع الطريق (قوله بل عن تقييد القاطلة) اي ويصدق القاطع في دعوى التفر بط ١٦٢ (قوله أو السلطان) اهل الوجه التعبير بالواو وكذا قوله الاق أو السلطان

وتصبح أو ان المراد ان الموجود
أحد الامرين فقط اسم على ج
وقوله أو ان اي هو ان الخ (قوله
ومنعوا أهلها) ومن ذلك هؤلاء
الذين يأتون للسرقة المسمون
بالمفسدين فمنافهم قطاع قال في
المصباح والمفسرية لغتان مثل
مسجد ومقود خيل من المائة
الى المائتين وقال الفارابي جماعة
من الخيل ويقال المنسر الجليش
لا يرشئ الاقتناعه (قوله ولو لم
الامام قوما) أي ولو كانوا غير
مكلفين (قوله اي نصابا) اي وان
أخذوا منه اسم على ج
(قوله لم يرفى تركه مصلحة) أي
فيجوز له الترك بل قد يجب كان
علمه ان عزه زاد في الطغيان
وآذى من قدر على ايذائه (قوله
بجس وغيره) الواو بمعنى أو
اسم على منهج (قوله الظليعة)
أي القبيحة (قوله وله جمع غيره)
أي الحبس (قوله كما اقتضاه
كلام المصنف) أي بان يقال
بجس وغيره مجتمعين أو لا (قوله
ولو لم يجمع اشتر كوافيه) هل

اطلاق الاصحاب فانهم لم يشترطوا الاسلام اه ويمكن ان يقال انه مخصوص بغير الذي
أو ان جميع أحكام قطاع الطريق لا تنافي فيهم وأنه خرج بقوله مسلم الكافر وفيه
تفصيل وهو انه ان كان ذميا ثبت له حكم قطع الطريق أو سبياً ومعه احدى أو منافلا
والمفهوم ان كان فيه تفصيل لا يرد (مكلف) أوسكران مختار ولو تناوا امرأه فلا عقوبة
على سبي ومجنون ومكره وان ضغوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة وقدرة ولو واحدا
بغلب جمعا وقد تعرض للنفس أو البضع أو المال مجاهرا (لا يختلجون) يتعرضون لآخر
قافله يعمدون الهرب (لا تنهوا الشوكة) حكمهم قوداً أو ضامناً كغيرهم والفرق سر دنع
ذي الشوكة بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاً بخلاف حقوا الختمس (والذين يعلبون
شرذمة بقوتهم قطاع في حقهم) لا عتادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (للقاطلة عظيمة)
اذ لا قوت لهم بالنسبة اليهم فالشوكة أمر نفسي فلو فقدت بالنسبة لجمع بقاومهم ولكن
استساوا اليهم حتى أخذوهم لم يكرهوا قطعاً وعاونوا ضامنين لما أخذوه لا مفاعله
لا يصد عن شوكتهم بل عن تقييد القاطلة (وحيث يلقى غوث) لو استغاثوا (ليس
بقطاع) بل منتهون (وقد غوث) يكون بالعد (عن العمران أو السلطان
(أو الضعف) باهل العمران أو السلطان أو بغيره كان دخل جمع دارا وشور والسلاح
ومنعوا أهلها من الاستغاثة ففهم قطاع في حقهم وان كان السلطان موجوداً قويا (وقد
يغلبن والحالة هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعدد هو أو عوانه (في بلد) لعدم من
يقاومهم من أهلها (فهم قطاع) كالذين بالصحراء وأولى اعظم جرائمهم (ولو علم الامام
فرا يمحضون الطريق) أو واحدا (ولم يأخذوا مالا) اي نصابا (ولا قتلوا) نفساً عززهم
وجوباً بالرفى تركه مصلحة كما يؤخذ من باب التعزير (بجس وغيره) ردعاً لهم عن هذه
الامور الطبيعية وقد فسر النبي في الآية بالحبس ومن ثم كان اولى من غيره فلا يعنين وله
جمع غيره معه كما اقتضاه كلام المصنف ويرجع في قدره وقدره وغيره وجبته لرأى الامام
ولا يمتنع من الحبس كاهو ظاهراً ولا يتعدى عدو ولاوى استدامته الى ظهوره وتبته وان
يكون بغير بلد واقفه قوله علم ان له الحكم بعلمه هنا نظر الحق الادنى (واذا أخذ القاطع
نصاب السرقة) ولو لم يجمع اشتر كوافيه وانحدر له وتفسير قيمة محل الاخذ بقرض ان

المراد شركة الشيوع أو الاعام حتى وأخذ من كل شيئاً وكان المجموع يبلغ نصاباً قطع الاخذ به نظر لا
ولا يبعد الثاني تغليظ عليهم لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده انهم علوا القطع بالاشتراك لكل واحد من الشركاء
ان يدهي بجميع المال وفي المجاورة ليس لواحد منهم ان يدي بغير ما يحصيه وهو ما مر في السرقة ان القاطع لو اشتر كوافي
الاخذاً شرط ان يخلص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم والا فلا

(قوله تمنع قطع) اي كل منهما (قوله ويثبت ذلك) أي قطع الطريق (قوله نظير ما مر في السرقة) أي ترك المصنف له الحالة على ما مر في السرقة (قوله بعد ذلك) المتبادران الاشارة راجعة لقطع اليسرى ١٦٣ وقضية انه لا يجوز تقديم قطع اليسرى على

البدن الحق وانظروا انه غير مراد لكن لا يبعد استصحابه هذا ويحتمل ان المراد انه جرم بمذاكر به - بدان ذكر ان قطع اليسرى للمال والجاهرة (قوله ورجله اليمنى) ويقتضي ان مثل ذلك في النضام لو قطع يده ينعما أو ورجليه مع الالة خالف المنصوص عليه فيضمن البدن اليسرى والرجل اليمنى (قوله في الحالة الاولى) هي قوله بان قطع الامام يده اليمنى (قوله كما مر) أي قبل قوله باب قاطع الخ (قوله كبر الواحد) أي ثابت بها ثبت بالنص على انه يكتفي في بيان المراد قول الصحابي أو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولوضع يده بعد البيان صارت المتواترة بمعنى فاقطعوا أي يمانهما (قوله وان يقطعاجمعا) ظاهره وان شيف هلا كد ووجهه بأنه حد واحد فلا يجب تقريظه (قوله فان قُتِلنا قبل الاخذ) أي اموالنا قُتِلنا بعده فلا قطع الا سخر كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسهط يده وفيه سم على حج قوله فان قُتِلنا الخ قال في شرح الروض أو بعده سهط القطع كما في السرقة ١١ وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو فقدت احدهما ولو قبل الخ

لا قطع ثم ان كان محل بيع والا فاقرب محل بيع اليسر من حرزه كان يكون معه أو بقربه ملاحظا بشرطه المأمر من قوته أو قدوته على الاستعانة قاله المأوردى لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق المأمر به حيث لم يوافقوا استغيب لم يكونوا قاطعا لان المنع ذلك اذا القوة والقدرة بالنسبة للجز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكه ونحوها كما علم بما مر بخلاف الجزز يكتفي فيه بمبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع بقية شروطها المأمر به ويثبت ذلك برجلين لا غيرهما الا بالنسبة للمال وطلب المال نظير ما مر في السرقة قطع يده اليمنى للمال كسرقة (زوجله اليسرى) للعجارية كما قاله العمراني وجرم به ابن المقري تبعاً للروضة بعد ذلك ومع ذلك هو حد واحد وخلاف بينهما في العلاقات المنع كراهة من جانب واحد ولو فقدت احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لئلا هو عدم أمن زحف الدم المكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك بان قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد نهى ولزمه القود في رجله ان تعمد والا فديته بولا يسهط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن واجراه والفرق ان قطعها من خلاف نص بوجوب مخالفة الضمان وتقديم العين على اليسرى اجتمعا يسهط بخلاف الضمان ذكره المأوردى والروائي وتوقف الاذرى في ايجاب التودد وعدم الاضرار في الحالة الاولى قال الزركاشي وقضية الفرق انه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عامدا أجزأ لان تقديم العين عليه بما لا يجتمع أي وليس كذلك كما مر وأوجب بعدم تسليم ان تقديم العين ثم يلاجه اذ يل بالنص لما مر انه قرئ شاذاً فاقطعوا أي يمانهما وان القراءة الثالثة كبر الواحد وينبغي كما قاله الاذرى مجيء ما مر في السرقة فثمان توقف القطع على طلب المال وعلى عدم دهرى القتل ونحوه من المسقطات فتعد حال الباقي انه القياس وفي الام ما يقضيه ولا بد من انتفاء الشبهة كما في التثنية وبحسب موضع القطع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليد ثم قطع الرجل وان يقطعاجمعا ثم يحسم (فان) فقد تأذيل الاخذ أو (عاد) تأنيبا بعد قطعها الى أخذ المال (فيسرا) ويغناه يقطعان للآية (وان قتل) قسلا بوجوب القود ولو يسرية جرح مات منه بعد أيام قبل القفر به والتوبة (قتل حسما) لان المأمرية تقتضي زاد ولا زيادة هنا الا التعم فلا يسهط بغيره حتى القود ويستوفيه الامام لانه حقه تعالى قال البند ينبغي وانما يضمن ان قتل لاخذ المال واعفده البلقيني وهو الواجبه (وان قتل) قتلا بوجوب القود (واختلا) يقطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما وان نازع فيه البلقيني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل وكن وصل عليه ثم (صلب) مكفدا معترضاً على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب (ثلاثا) من الايام بذيالها وجوبا

(قوله ان قتل لاخذ المال) اي ويصرف ذلك بقدر ينسب على ذلك وكذا أيضا الطفق الله به قوله ان قتل لاخذ المال أي ولم يأخذ ما بان من انه لو قتل وأخذ المال صلب مع القتل (قوله وأخذ ما لا) فقال في العباب بن المأوردى ولودون نصاب وغدير محرز اه وهو خلاف قول الشارح بقطع الخ لعل ما في العباب سبع فيه مازعة الباقين

ولا تحوز الزيادة عليها يشتمل الحال ويتم السكال وحذف التام حذف المدود سائق (ثم ينزل) ان يصح تغيره قبلها والآن نزل - ينشد قال الأذمى وكان المراد بالتغير هنا الانتصار ونحوه والافتى حبت حقيقة الميت فلا تخاصم على الثمن والتغير غالباً (وقيل ببق) وجوباً (حق) يتبرى (يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصليه محل محاربه الله الا ان لا يكون محل من ووالناس فاقرب محل اليه ونظاره ان هذا مندوب لا واجب (وفى قول بصلاب) حيا (قليلا ثم ينزل فيقتل) لان الصلب عقوبة فيقه على به حيا واعترض قوله قليلا بانه زيادة لتحمل عن هذا القول فان أريد به ثلاثة أيام كان أحداً وجه ثلاثة مفرقة على هذا القول لانه من جملته وبجواب من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا حفظ ان قليلا من جملة هذا القول قد ماتم الذي يتجه ان المراد به اننى زمن يعجز به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلب على القتل انه يسقط بجوته حنف أشبه وبقتله بغير هذه الجهة كقودى غير المحاربة اذا اتبع بقطر سقوط متبوعه وبما تقر فسر ابن عباس رضى الله عنهما الاية فانه جعل أولها للتوبيخ للتأخير حيث قال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو قطعاً أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوه فقط أو ينفوا من الارض ان أربعوهم أو لم يأخذوه وهذا منه اما بوقيف وهو الأقرب وأولعه وكل منهما - ما من مثله حجة لانه ترجمان القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاعطاف فكان مرتباً كالكفارة الطاهر ولو أريد التخيير لبدأ بالأخف ككفارة اليمين (ومن أعانهم وكثر جهنم) مقتصر على ذلك (عزرجبوس تغريب وغيرهما) كبقية العاصي وتعبير أصله بولاى فى كلام المصنف اذ المرجح الى رأى الامام فليمر ما مر فيه ان خافوا الطريق (وقيل يعين التعريب الى حيث يراه) الامام وماتقضي المصلحة (وقيل القاطع) المتكتم (يقال فيه معنى القصاص) اذا اصل في اجتماع حقه تعالى وحق الأذى تغليب الثانى لكونه مبنياً على التضييق (وفى قول الحد) لعدم حصة المفوع عنه وبسقوط الامام باستيفائه (فعلى الاول) تلزمه الكفارة (ولا يقتل بولده) وان سئل (وذى) وقول لا لاصالة أو لعدم الكفاية بل تلزمه الدية أو القيمة (و) على الاول أيضاً (لومات) القاطع بلا قطع (فدية) للمقتول فى ماله ان كان حراً والافقيته (و) عليه أيضاً (لو قتل جعاً) معاً (قتل بواحد والباقي ديات) فان قتلهم مرتباً قتل بالاول (و) عليه أيضاً (لو عفا عليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً) كالأول وجب قتل على مرتبة دفعه عنه ولديه (و) عليه أيضاً (لو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعلى به مثله) رعاية للمماثلة كما مر فى فصل القود وان نازع فيه الباقي بانه يقتل بالسيف على القوايز وقال انه النفس بقتله (و) يختص الحكم بالقتل والصلب دون غيره - ما غنشد (لوجرح) جرحا فيه قود كقطع يد (فان دمل) أو قتل عقبه (لم يقتل قصاص) فيه فى ذلك الجرح (فى الظاهر) (لم يقتل الجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لان الحكم تغليظ لحقه تعالى فاخص بالنفس كالكفارة اما اذا سرى الى النفس

(قوله الانفجار ونحوه) كسقوط بعض الاعضاء (قوله ثم الذى يتجه) أى على هذا انقول (قوله وكل منهما من مثله) أى ابن عباس (قوله بدأ فيه بالاعطاف) قد يشكك بان الصلب مع القتل اغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكره بالنسبة للاولين الا ان يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لكن القتل مع الصلب لم يذكر فى الآية فالمدونة فيها هو الاعطاف فطر المافهم (قوله المتكتم) خرج قتله القود لا يتعلق بقطع الطريق وقتله لقوديته لى به مع انتفاء الشرط السابق عن البنديجى ١٤ م على ج أى قدس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً (قوله وحق الأذى تغليب) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكوة على دين الأذى تقديماً طلق الله على حق الأذى ويمكن ان يجاب بان فى الزكوة حق آدمى أيضاً فانما تجب للاصناف فعلى تقديرها ليس منعض الحق لله بل لاجتماع الحقيقين فقد تمت على ما فيه حق واحد (قوله وفى قول الحد) أى معنى الحد بمحلى (قوله ويقتل حداً) أى وظاهره تخصيص القتل حداً هذه انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذمياً وقتل حداً كالا يقتل قصاصاً

(قوله فهما عقوبة) أي البدن والرجل (قوله فمأفأة) أي في الآية (قوله بل من أخبر عنها) أي التوبة وقوله لم يمنع له
ومع ذلك في العبارة بعض قلاق (قوله ولا يقطعها) أي التوبة (قوله ومن ١٦٥) حدثني الدنيا لم يعاقب عليه) الأولى

مبعضه القتل كما هو الثاني يصح كالتقتل والثالث في البدن والرجل المشروع فيها
القاع حدادون غيرهما كاللذان والاف والهن (ونقطع عقوبات يخص القاطع) من
تحتن ومصب وقطع رجل وكذا يد كاشمل ذلك كلامه لأن المختص به القاطع اجتماع
قطعهما فهو ما عقوبه واحدة إذا سقط بعضها سقط كلها (يتوهم) من قطع الطريق
(قبل القدرة عليه) (قوله تعالى الا الذين تابوا الآية) قوله المراد بما قبل القدرة ان لا تقدر اليهم
يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع بخلاف ما لا يخصه كالفرد وضمان المال (لا بعددها)
وان صلح عمل (على المذهب) (مقهور) الآية والاول يمكن اقبل فيها فأفأة والفرق انه قبلها غير
متم فيها بخلافه بعدها لانها مبدع الحد ولو ادعى بعد الظفر سبق توبة وظهور امارة
صدقه فوجهان أو وجهه ما عدم تصديقه لان امره مالم تقم بآيئته وقيل في كل منهما قولان
(ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (جاء) أي بالتوبة
قبل الرفع وبعده ولو في قاطع الدارين (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحد من
ظهرت توبته بل من أخبر عنها بما قبلها والثاني تسقط بها قدا على حد قاطع
الطريق وانصره لجمع نعم تارك الصلاة يسقط حدهم عليه ولا يسقط بها عن ذي
بإسلامه كما هو محل الخلاف في الظاهر ما فيها بينه وبين الله تعالى فثبت توبته سقط
بما سائر الحدود ودفع ما عمن حدث في الدنيا لم يعاقب عليه في الاخرة على ذلك بل على
الاصح ار عليه أو الاقدام على موجبها ان لم يثبت

• (فصل) في اجتماع عقوبات على شخص واحد • (من لزمه قصاص) في النفس (وقطع)
اطراف قصاصا (وحذف) ونعزير لاربعة (وطالبوه) عزروا وتأخرتم (جلد) (للقذف
(ثم قطع ثم قتل) قد عدى لا الخف فالأخف لانه اقرب الى استيفاء الكل (ويبادر بقتله
بعد قطعه) من غير مهلة بينهم ما فوجب الموالاة اذا الفرض ان مستحق القتل مطالب
والنفس مسبة وفاة لا قطعه بعد جلده ان غاب مستحق قتله (لثلاثين ليل) بالوالة فيفوت
حق مستحق النفس (وكذا ان) مضى وقال بجلو القطع في الاصح) وانابا بدار بالقتل بعده
وخف موته بالوالة فيفوت وقد النفس مع انه له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في
الاخرة واذا فرجاء مستحق القتل فتشكون الموالاتية لقوات النفس فالتجبه عدم
نظرهم لرضاه بالتدبير المالم يخف موته بالوالاتية فيجل بجزا ومالو كان به مرض
مخوف يخشى منه موته بالجلد ان لم يبادر بالقطع فيبادر به وجوبا كما قاله الاذرى (ورج
بطالبوه مالوطا به بعضهم) فله احوال فحينئذ (أذا) أخر مستحق النفس - حقه) وطالب
الاخران (جلد فاذا أرا) بفتح الراء وكسر ها (قطع) ولا يوالى بينهم ما خوفان فوات حق
مستحق النفس (ولو أخر مستحق طرف جلدوه على مستحق النفس الصبر حتى يستوفي
الطرف) لثلاثين حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف لا الى غاية فيفوت القتل غير

• (فصل في اجتماع عقوبات
على شخص واحد) •

(قوله من لزمه) لا تدمين
مخلى (قوله وأمالو) كان به مرض
مخوف (دل على عدم تأخير الجلد للمرض)

(قوله بان الاحسن جبره) هذه لغة قاطبة ١٦٦ والكثيرة اجباره كما في المصباح (قوله فاندفع مالم يلقيني) لعل منه ان القطع

قد لا يؤدي الى الهلاك فلا يصح اطلاق القول بتأخيريه (قوله قطعت يده يعني اهما) اي للسرقة والمصلحة واعل المراد ان العني قطع للسرقة التي است في قطع الطريق وللعامل الذي اخذ بقطع الطريق فلا ينافي ما تقدم ان المعنى للعالم والبسرى للمعاربة (قوله على ما راء الامام مصلحة) أي فان رأى المصلحة في قتله بالردة قتله بالسيف أو في قتله بالزنا (قوله اجتمع عقوبات لله تعالى وللأدنى واستوت) ماصورة الاستواء في حق الله تعالى وقوله وللا أدنى واستوت كقذف اثنين اه سم على حج (قوله بالنسبة للقتل لا القطع) اي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا اه سم على حج (قوله كما تقدم رد) أي في قوله وقطع على حد زنا اه سم على حج (قوله وحق أدنى) انظره اذا تعسر يربكون - قاله اه سم على حج الا انه وان كان حقا لله تعالى هو اسبق فيقدم على غيره

• (كتاب الاثرية) •

(قوله وذ كرفسه التعازير تبعها) أي وحيث كان ذكرها على وجه التبعية لا يقال اخل بها في الترجمة (قوله وان من جهات الماهان الماء) بخلاف ما لو من جهات نيا كثر منها كما يأتي من انه لا مد في تناوله فلا يكون كبيرة (قوله يوحى) اي لا بائنه الاصيلة ومع ذلك لم يتناها صلى الله عليه وسلم

منظوره اذ معنى القود على الدرر والاسقاط ما يمكن فاندفع القول بان الاحسن جبره على القود او العفو والاذن (فان يادر) مستحق النفس (قتل) فقد اسبق في حقه غير انه يعزى تعديده وحينئذ (فلمستحق الطرف دية) في تركه المقتول اقوات محل الاستفاه (ولو آخر مستحق الجلد) حقه وطلب الاخران (فالقياس صبر الاخرين) وجوباً حتى يستوفي حقه وان تقدم استحقاقهما الثلاث فحقه ما تقدمه سواء استفاه أحدهما وان قطع بعض أعضائه لان الجرح عظيم الخطر وربما أدى الى الزهوق فاندفع مالم يلقيني (ولو اجمع حد ود لله تعالى) كان زنى بكر وسرق وشرب وارتد (قدم) وجوباً (الاخف) منها (فالاخف) حفظا لمحل القتل فيجد للشرب ثم بعد برئه منه يجلد ويغرب أيضاً على الأرجح لانه الاخف ولا يخفى منه هلاك ثم يقطع ثم يقتل ولو اجمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده يعني لهما ورجله للمعاربة او قتل زنا وقتل زنا ورجم لانه أكثر نكالا ويدخل فيه قتل الردة كما قاله الماوردي والروائي وذهب القاضي الى قتله بالردة لان مساعداً لا يمكن الجمع بينهما بجل كل على ما راء الامام مصلحة ولو اجمع قتل قصاص في غير محاربة وقتل محاربة قدم اسبقهما ويرجع الاخر للردية وفي المراج قطع السرقة في قتل المحاربة وجهان او جهه ما لا يقطع للسرقة ثم يقتل وبسبب المعاربة لان الظاهر في ذلك ان حق الأذى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى (أو) اجتمع عقوبات لله وللأدنى واستوت خفة او غلظا قدم الاسبق فالاسبق والاوليا لقرعة وعقوبات لله تعالى ولا دية بين) كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الأذى ان لم يفت حقه تعالى او كان قتلا فقدم (حد قذف) قطع (على) حد (زنا) لان حق الأذى مبني على المضايقة ومن ثم قدم ولو غلظ كما قال (والاصح تقديمه) اي حد القذف وكذا القطع (على حد شرب) (الاصح) ان القصاص قتل او قطعاً يقدم على حد (الزنا) ان كان رجماً بالنسبة للقتل لا للقطع كما تقدم تقديم الحق الأذى بخلاف جلد الزنا وتقريره وحد الشرب فانهما يقدمان على العقل لثلاث بقوات والثاني العكس تقديمه للاخف ووقع للزكشى وغيره تناف في تحريم الخلاف وهو غير محتاج اليه ولو اجمع مع الحدود دونه زير قدم عليها كلها كما عمل بمصر لانه اخف وحق أدنى

• (كتاب الاثرية) •

جمع شراب بمعنى مشروب وذ كرفيه التعازير تبعها وجميع الاثرية لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متبدا ولم يعبر بحد الاثرية كما قال قطع السرقة لان الفرض ثم ليس الاثيان انقطع ومتملقاته وأما التحريم فعلم بالضرورة والفرض هنا بيان التحريم لنفسه ما نسبته في كثير من المسائل وشرب الخمر من الكبان وان من جهات الماهان الماء وكان نهرها جازراً قول الاسلام يوحى والواى حد ينزل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم

(قوله ان الكليات) اى الامور العامة التى لا تختص باحد دون آخر (قوله الخمر) وقد نظمه هاشمنا اللقاني في عقيدته وزاد عليها اسادا في قوله وحفظ نفس ثم زين مال نسب * ومثله اعقل وعرض قد وجب (قوله وانه باعتبار ما المستقر الخ) هذا لا بدفع القول بانه اتفقت عليه المال (قوله وتحرير غيرها) اى حقيقة الخمر المسكر الخ (قوله اما المسكر بال فعل) كان مقتضى مقابلة لقوله قبل ولكن لا يكتفى مستصل الخان يقول اما المسكر بال فعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تتقدم بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه هل يكتفى ما اقتضاه صدر عبادته اولا وهل هو كثيرة كالخمر اولا فيه ونظر والا قرب انه يكتفى وانه كثيرة بل كونه كبيرة هو مفهوم قول الزياى وشرب ما لا يسكر من غير ما قلته صغيرة (قوله ١٦٧ بخلاف مستحله) اى فيكفر به (قوله الذى

لم يطبخ) اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول يحملها ثلاث الصفات بعض المذاهب (قوله وواهبها) اى ومتهبها في حكم المتابع (قوله ومنه المتخلفين ابن الرمكة) اى القروس في اول ساجها (قوله وهى الاسكار) محب وغفلة قد يقول الزركشى الاسكار ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد ورد عليه حديث انه يكتفى في المظنة ملاحظة جفس الشارب او المشروب اه سم على سج (قوله كالبنيج والافيون) يوهم انه لا يتقيد بالكثير وليس مراد اقل الكثرة قيد في الجميع (قوله وكثير الزعفران) المراد بالكثير من ذلك ما يغيب العقل بالنظر اغالب الناس وان لم يؤثر في تناول له لاعتباد تناوله (قوله فلاحدون اذيت) اى المذكورات محله مالم تشد تصبحت عذف بالزبد

ان الكليات الخمس لم تعيم في حله من المال لان ذلك بالنسبة للمجموع وقيل انه باعتبار ما استقر عليه امر ملتقا وحقيقة الخمر المسكر من عصر العنب وان لم يقدف بالزبد وتحريم غيرها بنصوص دلت على ذلك ولكن لا يكتفى مستصل قد لا يسكر من غير للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بال فعل فهو حرام اجماعا كاحكام الحنفية فضلاء عن غيرهم بخلاف مستحله من عصر العنب العرف الذى لم يطبخ ولو قطرة لانه يجمع عليه ضرورى والاصل في الباب قوله تعالى انما الخمر الآتية وخبر كل شراب اسكره فهو حرام وخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها واوشارها وساقها وحاملها والمحوالة اليه وباتعها ومبتاعها وواهبها واكل غنها (كل شراب اسكر كثيره) من خرا وغيره ها ومنه المتخلف من ابن الرمكة فانه مسكر مانع (حرم فائله) وكثيره (وحديث شارب) وان لم يسكر اى متعاطيه ولو من يعتقد ابا حنيفة انه اذا العبرة في الحدود وعذبه الحماكم لا المتدايعيس وقول الزركشى فيمن لا يسكر يشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار في الحد عليه نظرا لانتفاء الهة وهى الاسكار بغير وعقله عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فعنى كونه علة انه مظنة له وخروج بالشراب ما حرم من الجمادات كالبنج والافيون وكثير الزعفران والحوزة والحشيش لاحاديثه وان اذيت اذ لم يقيمها شدة مطربة بخلاف جاه الخمر اعتبارا باصلها ما بل التعزيز الزاجر له عن هذه المصيبة الدينية ويجرم شرب ما ذكر ومحدث شارب (الاصديا ومجنونا) لعدم تنكيتيهما (وحريسا) او معاهد اعدم التزامه (وذميا) لانه لم ياتم بالنزعة مما لا يعتقده الاما يتبع بالاصدين (ووجوا) مسكراتهما الا لا صنع له (وكذا ذكره على شربه على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل اكل اوشارب حرام تقبوه ان اطاقه كفى المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لزمه تناول لانه استدامة في الباطن لا انتفاع به وهو محرم وان حل ابتدا ولزول

ونظرب والاصوات كالخمر في النجاسة والحد كالخمر اذا اذيت وصاد كذلك بل اولى والفرق بان الشيش حالة اسكار وتحريم بخلاف الخمر مثلا لانه لا دليل عليه بل سبق ذلك يؤكدا قلنا وفاقا في ذلك الطب وخلاف الفرم وفاق اه سم على منهج (قوله بل التعزيز) اى بل فيها التعزيز بالمبصر الى حالة تلبسه الى استعمال ذلك بحيث لو تركه اصابه ما يبيح التعيم ثم يجب عليه السعي في ازالة الاحتياج اليه اما استعماله ضده وتقليله الى ان يصير لا يضره تركه (قوله او معاهداه) اى او مؤمنات كما فهم بالاولى (قوله ويلزمه ككل اكل اوشارب حرام تقاوه) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر والذى في البحر وغيره الاستصحاب بر اه (قوله وان لزمه تناول) اى كالضطر (قوله وان حل ابتداؤه) قد ينال هذا التعميم ما ذكره في باب الاطعمة من قوله ولو شبع =

في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التمتع مؤان اطاقه وان لم يحصل له منه شقة لا تحتسب عادة
 اه وقد يقال لانتافي لامكان حل ما في الاطعمة على ما لو وجد الحلال عقب تناول المبتة مثلا وما هنا على ما لو لم يجد وعلى ان
 المراد بوجوب التقي هنا بعد استقراره في المعدة زمنا تنكسر به حدة الجوع وتصل خاصته الى البدن (قوله اذا شرب مسكرا)
 أى وتكرمه منه ذلك (قوله لم يجد) أى ويجب عليه التقاير (قوله ان ادعاه) أى الجهل (قوله حيث منه) ظاهره وان لم يثبت ذلك
 ولا وجدت قرينة تدل عليه (قوله آخر انائها) أى اسفله (قوله ولم يبق الاثرها) أى والحال لم يبق الخ (قوله وما فيه فيه) بعضها
 الظاهر ان الماء مثال فثله سائر المائعات (قوله ويجوز زعمه) أى وهذا وان كان أصله لا زمانا لكن للماء يصرف الجواز بانؤه
 للمفعول وفي المصباح غصصت بالطعام ١٦٨ غصصا من باب تعب فانما غصص وغصان ومن باب قتل لغة والغصة بالضم ما غصص

به الانسان من طعام أو غطي على
 التشبيه والجمع غصص مثل غرفة
 وغرف وهو صريح في ان الماضي
 غصص بالفتح لا غير وان في المضارع
 لغتين هما يقص بفتح القين وضهما
 (قوله وخشى هلاكه) مفهوما
 ان خشية المرض مثلا لا تجوز له
 ذلك (قوله اساعها احتياجا) مجر
 واذا سكر مجر مشربه لتدوا
 او عطش او اساعه لقمة قضى
 ما فانه من الصلوات كما مرح به
 الارشاد ولانه تعمد الشرب لصلوة
 نفسه بخلاف الجاهل كما قال في
 الروض والمعدن ومن جهل
 التحريم اقرب عهد ونحوه
 أو جهل كونه خيرا لا يسهل ولا يسهل
 قضاء الصلوات مدة السكر بخلاف
 العالم اه مم على من يسهل في اثناء
 كلام وفيه أيضا فائدة بحث
 الزركشي جواز أكل النبات

سببه فاندفع استبعاد الاذى لذلك وعلى نحو السكران اذا شرب مسكرا حدوا حد ما لم
 يجد قبل شربه فيحد نائبا ومقابل المذهب طريق حال الوجين (ومن جهل كونه خيرا)
 فشره ما ظنا نا باحتما (لم يجد) له ذرو ويصدق بينه بعد سكره وان ادعاه كافي الجبر
 ومثله دعوى الاكراه حيث منه ان لم يعلم منه انه يعرفه (ولو قرب اسلامه فقال جهلت
 تحريمها لم يجد) لانه قد يخفى عليه ذلك والحد يدبر بالشبهة ويؤخذ منه ان نشأ
 بين المسلمين بحيث يقتضى حاله عدم خذاف ذلك عليه مجر كما اعتد الاذى وغيره
 (أو) قال علم التحريم و (جهلت الحد حد) اذ كان من حقه اجتنابها حيث علم
 تحريمها (ويحد بدري خمر) وهو ما يمسق في آخر انائها وكذا يفتن اذا أكله (لا يميز
 بين دقيقه بها) لاضعلال عينها بالثار ولم يبق الاثرها وهو التجاسة (ومعقول هي
 فيه) وما فيه بعضها والماء غالب لا يستلكه (وكذا حقنة وسوط) بفتح السين لا يجد
 بهما في الاصح وان سكر منه ما لان الحد لا يجر وهو مجر محتاج لهنا اذا لا تدعو الضر
 لهو يقارن اقطار الصائم لان المدار ثم على وصول عين الجوف والثاني يحتملها بالظرب
 بها كالشرب والثالث يحد في السوط دون الحقنة (ومن غص) بفتح أوله المعجم كما
 تحطه ويجوز زعمه (بالمقمة) وخشى هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم يتمكن من اخرجها
 (اساعها) حقا مجر ان لم يجد غيرها) انقاذ النفسه من الهلاك ظاهر ان خصوص
 الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الاباحة اخذ من حصول الاكراه المبيح لها بخصوص
 شديد (والاصح تحريمها) صرفا (لدواء) لخبر ان الله لم يجعل شفاء أمتي في حرم عليها
 وما دل عليه القرآن من اثبات منافع لها فهو قبل تحريمها امامته لكونه مع دواء آخر
 فيجوز اتساده اوى بها كصرف بقاء التجاسات ان عرف او اخبره طبيب عدل بنفعها

المجرم عند الجوع اذ لم يجد غيره ومثل بالحشيشة قال انه لا تزال الجوع وفيه انظر يعرف بالظرف حال وتبينها
 أهلها عند أكلها به اه وفي تعليل الجواز بقوله لا ثم لا تزال الجوع الخ نظر لان عدم ازالة الجوع اغما يقتضى عدم الجواز
 ولعله سقط من قلم النسخ لفظ عدم قبل جواز وفيه أيضا فرع شئ صغير رائحة الخمر وخيف عليه اذ لم يمتها هل يجوز سقيه
 منها ما يدفع عنه الضر قال مر ان خشف عليه الهلاك أو مرض يفضي الى الهلاك جازوا لا يميز وان خيف مرض
 لا يفضي الى الهلاك اه (أقول) لو قيل يكتفى بجرم مرض يحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد ادمه بالطفل لم يكن بعيدا
 (قوله انقاذ النفسه من الهلاك) أى وعلى هذا الوما بشربه مات شهيد الجواز تناوله بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا
 وخفى منه ومات فانه يكون عاصيا لعدبه بشربه (قوله ان عرف) أى بالطب ولو كان قاسقا

(قوله بان لا يفنى عنها طاهر) اي فلا يجوز استعمالها مع وجود الطاهر وان كانت أصغر للشفا منه وبواقفه ما مر للشارح في امتناع الوصول بهظم شخص أو أصغر انجبا وامن الطاهر لكن في الروض وشرحه ويجوز التدوي بنص غيره مكرهم حبة وبول ومجون خبر كافر في الاطعمة ولو كان التدوي به لتجمل شفاء كما يكون لرجائه وانه يجوز بشرط اخبار طبيب مسلم عدل بذلك او معرفة التدوي به ان عرف ويشترط عدم ما يقوم مقامه مما يحصل به التدوي من الطاهرات اهـ ولا ينافي ما ذكره الشارح هنا قول الروض ولولا تجمل شفاء فان ما في الروض محمول على ما اذا حصل الشفاء بالخر المجعون في اسبوع مثلا واذ لم يتدوا واصلا يحصل الشفاء الا في عشرة قروم وقروض فيما اذا لم يوجد طاهر يقوم مقامه (قوله ولو احتج قطع نحو مسوعة) وهل من ذلك ما يقع ان أخذ بذكر او تعدر عليه افتضاها الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو شيخ وحشيش فيه نظر ولا يبعد انه مثله لانه وسيلة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم ان محل جواز وطئها لم يحصل به لها اذى لا يحتمل مثله في ازالة البكالة (قوله لا يسكر مانع) انظر لولم يجد الا لا يسكر المانع اهـ سم على حج (أقول) ويحتمل جوازه في هذه الحالة للاضطراب لتناولها كالأغصان بلقمة ويحتمل عدم الجواز وهو الظاهر قياسا على ١٦٩ ما لو تعينت الخمر العسرة للتدوي بها

(قوله وعطش) • (تنبيه) • جزم صاحب الاستقضاء بجعل اسقامتها للهاثم وللزركشي احتقال انها كالأدوية مع امتناع اسقامتها اباهما للهاشم قال لانها مشيرة فنها كها فهو من قبيل اتلاف المال اهـ والاولى تعليله بان فيه انحرارا لها وانحرار الحايوان حرام وان لم يتأف قال والمتجسس منع اسقامتها لها لا لعطش لانه من قبيل التقييل بالحايوان وهو ممتنع اهـ حج (قوله فأمر) أي على (قوله حتى بلغ أربعين) عبارة حج كالدمري بعد قوله أربعين فقال امك ثم

واعينها بان لا يفنى عنها طاهر ولو احتج لقطع نحو مسوعة ويدمتأ كالة الى زوال عقل صاحبها بنحو يشج جاز لا يسكر مانع (و) جوع (وعطش) لانها لا تزيد بل تزيد حرارة لحرارتها اوليسم اولوا شرف على الهلائين من عطش جازله شربهم عانة له الامام عن اجماع الاصحاح ومع تحريمها الدواء وعطش لاحد بها وان وجد غير هالاشبه (و) حرارة (الحراريون) نظير مسلم بن عثمان أمره عليا بجلد الوليد فأمر الحسن فامتنع فأمر عبد الله بن جعفر فخلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين وعمر غانين بأشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا أحب الى ولا يشك في ذكر الأربعين فيافي البخاري انه جلده غانين اذا السوط كان برأسين ولا قوله وكل سنة عاصم عنه انه صلى الله عليه وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الغنائين شيء وقال لومات ودية وكان يهد في امارته أربعين لان النبي محمول على انه يبلغه اقوالا لا اقباب على انه بلغه ثانيا ولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فله في وفاته عينية وهي لاعوم لها على انه ورد في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر غانين (ورقيني) أي من فيه رقي وان قل (عشرون) ان يكونه على النصف من المروي يكون جلد القوى السليم (بسوط وأيد او نهال

٢٢ به سا

أحب الى) اي الاربعون صرح به المكمل المقدسي في شرحه اي لا ارشاد مع حكاية القصة بأبسط معانها عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا بر اهـ سم على حج واعلأ أشار بالقصة الى ما في خبره بان عثمان الى آخر ما ذكره حج كالدمري (قوله وقال) أي على رضي الله عنه (ومات الخ) (قوله جلد في الخمر) فان قلت اذا قلنا بالاراج في العصاة من عدالة الله بهم اشكل شربهم الخمر فانه ينافي العدالة ويرجى القس في قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت لشبهتهم وتعذر هاني نفسه تقضي جوازه فشرب تعويلا عليها وليست هي كذالك عند من رفع له فقه على مقتضى اعتقاده والشرع على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكيم فلا اعتراض على واحد عنهما ما حافظه فانه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد انهم ان من شهد منهم او روى حديثا لا يبحث عن عدالة تقبل روايته وشهادته أو روى شخص عن مذهب من العصاة فقال - حدثني زجل من العصاة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا يوجب الحد ترب عليه مقتضاه من - حدثني زجل من العصاة انه لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به الهلبي في شرحه اجمع الجوامع

(قوله ولا بد من شدة طرف الثوب) أي وجوبا (قوله ولا يجزئ سوط) أي فلو خاف وجلد به ثياب الجلود فهل يصفه أو لا ثمه نظره والذي يظهر عدم الضمان كالجلد في حر أو برد ومات به أو جلد على المقاتل وفي سيم على منتهج قائدة قال القاضي لا بد في الحد من النية وخالفه شيخه فقال لم يشترطها قال حتى لو لم يكن إلا من عليه حديث شرب لجلده بثمانين فبان غيره اجزا وكذا الوجه به ظاهرا فبان ان عليه حدا اه وقد يتوقف في قوله وكذا الوجه به ظاهرا لان ضربه ظاهرا عليه غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو علم ان عليه حدا وضربه بلا قصد انه على الحد فينبغي الاجزاء لسلامة المطلق على ما وجب عليه ادم وجوده ارف عنه (قوله أشارة على عمر بذلك) أي بالثمانين (قوله واجيب بأنه لثمانية تولدت) عبارة المنهج بثمانين تولدت الخ (قوله وجوابه ان الاجماع قام على منع الزيادة) وأولى من كون الزيادة تعزيرا ما ذكره في شرح المنهج عن الرازي من ان حد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يصحتم بعضه ويتعلق ١٧٠ ببعضه بآبهم ادا الاعام (قوله على وجه مخصوص) أي وهو عدم الزيادة

على الثمانين وجوابه مع عدم تحقق الجنابة (قوله ومع ذلك) أي ومع كون الزيادة تعزيرا (قوله لومات الميضن) على المتقدم وهذا بخلاف ما أتى في كلام المصنف في كتاب الصيام من قوله والزائد في حد يمين بتسطه الإ ان يقال هذا تفرع على كون الزائد حدا لا تعزيرا وذلك مفرع على انه تعزير بالأنه بعده هذا قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر حينئذ أن يقول وعلمه او نحوه أو يقال ما هنا محله اذا كان يفعل الامام أو نائبه مع اقتضاء المحلقة للزيادة وما أتى في محله اذا كان يفعل غير الامام ~~بالجلاد~~ بلا اذن او الامام ولم تقتضه مصلحة فليتأمل لكن الجواب الاول بان فيه قول المنهج الا في شرح قول

أو أطراف ثياب الاتباع رواء البخاري وغيره ولا بد من شدة طرف الثوب وقتله - في يوم (وقيل بتعين سوط) اذ لا يزال يحصل بغيره ما مضى والمعلقة فيحد بضرب عشرين ولا يجوز بسوط (ولو رأى الامام بلوغه) أي حد الحمر (ثمانين) جلدة (بجانب الاصح) لما صرح عن عمر انه اربعون اولى كما يحسنه الزركشي اذ هو الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم وجاء ان عليا اشار الى عمر بذلك ايضا وعلمه بأنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افتري وحدا لا افتراء ثمانون والثاني المنع لان عليه ارجع عن ذلك فكان يجازي في خلافته اربعين (والزيادة) على الاربعين (تعزير) ان ذلك كانت حد الميزن ~~كما~~ وقوله تعزير ان احسن من قول غيره تعزير لانهم اعترضت بان وضع التعزير بالنقص عن الحد فكيف يساويه واجيب بأنه لثمانية تولدت من الشارب قال الرازي وليس شافيا لعدم تحقق الجنابة فكيف يعزير بالجنابات التي تتولد من الخمر لا تقتصر فلتعزير الزيادة على الثمانين وقد منعوها اه وجوابه ان الاجماع قام على منع الزيادة علم انه تعزير ان على وجه مخصوص (وقيل حد) لان التعزير لا يكون الا على جنابة محقة ومع ذلك لومات الم يضمن (وبحسب اقراره وشهادته رجلين) او علم السبي دون غيره كما مر تطهير في السرقة (لا يبرح خرو) هيئة (سكر وفي) لاحتمال انه احقن واسعه طمها او انه شرب العذ من غلط او اكراه او ما حد عثمان بالقي فاجتمعه (وقيل كفي في اقراره وشهادة شرب خرا) او شرب مما شرب منه غيره فسكرو وا اقال وهو مختار علم ألا كفي في شرب وطلاق اذا اصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بأشربه (وقيل يشترط في كل من اقر والشاهد ان يقول شربها (وهو عام بمختار) لاحتمال ما مر كاشهادة بالان اذ

العقوبة

المصنف وما وجب بخطا امام من القتل له بقوله ~~ان~~ ضرب في حد الشرب ثمانين ثمانين فعلى عاقلة أي الامام (قوله ويحد اقراره) أي الحقيقى اه زيادى واحترزه عن ايمان المردودة واهل صورته ان يرى غيره شرب الخمر فيدعي عليه بان وماه بذلك ويريد تعزير به فطالب الساب من نسب اليه شربه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الزادلين (قوله أو بشهادة رجلين) قضية اطلاق الاقرار والشهادة انه لا يشترط اجماعهما التفصيل وقياس ما صرح في الزنا والسرقة اشتراطه ويدل لذلك قول المصنف ويكفي في اقراره وشهادة الخ (قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى اه سم على حج وعليه فلو أن سقطها كان التقدير لا يبرح خرو لا يسكر ويستأنده انه لو كان هيئة السكران لا حد عليه وان لم يتحقق له سكر بالاول (قوله وشهادة شرب خرا) أي حيث عرف الشاهد معنى الخمر

(قوله وقرق الاول) يتأمل وجه الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينافي احتمال المقدّمات اه سم على ج أقول والجواب ان قولهم شرب بخرا لا يطلق عادة على مقدّمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدّماته ومنه زنا العينين الظفر فقال نفى اذا قبل او نظرا فتحتمل للتفصيل فيه دون الشرب (قوله ولم يصبر ملق) أى فاذا صار كذلك لم يمتد به لان المقدّم من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف يتجر (قوله وكذا يجوز في المصعد) ١٧١ الاولى ان يقول يجوز لان مفهومه - يث

لا يثبت الاية بين وقرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدّماته كافي الخبر على انهم ساءحو في الخبر لسهولة حدها لم يسأحو في غيره لاسيما مع ان الآية - لا بكمرة شربا يقتضى التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احتراز من الاساغدة والشرب ليعطش او تداء (ولا يحد صل سكره) أى لا يجوز ذلك لقوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرفان - دول يصبر لاني لا حركه فيه اعتد به كما جمعه جمع وكذا يجوز في المسجد مع المكرهه حيث لا تبلو (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) أى غضن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) (بين) (رطب ويابس) بان يعتدل جرمه ورطوبته عرفا يحصل به الزجر مع امن الهلاك فيمتنع بخلاف ذلك لما يخص من شدة ضرره او عدم ايلامه وفي الموطأ صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا فاقى بسوط خاق فقال فوق ذلك فاقى بسوط جديد فقال بين هذين وهذا وان ورد في زان فهو حجة هائية دبر اعضاده او صفة وصله اذا فارق بينهما والسوط سيور ثلث وتلوى قاله ابن الصلاح (وقرقه) أى السوط من حيث العدد (على الاعضاء) وجوبا كما قاله الاندلسي لانه لا يعظم الا بالموالاتة في محل واحد ومن ثم لا يرفع عضده حتى يرى يياض ابطه كما لا يضعه وضعا غيره ولم (الا اناقل) كنفرة لحر ونرج لان القصدير جرمه اهلاكه (والوجه) فيصرض بصره - كما يحمله ايضا فان ضربه على مقتسل فانت في ضمانه وجانه كالوجهين فيمالو ليد في قرا ويرد مد - رطيف قاله الدارمي ومقتضاه في الضمان (قيل والراس) لشرفه ولانه مقتل ويخاف منه العصى والاصح المنع لانه مستور بالثوب عرابا فلا يخاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يكن عليه شيء لقرع أو سلق رأس اجنبه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من أمره بالجلاد بضربه وتعليقه به فيه شيئا ناعيفا ومعارض بما مر على محل الخلاف حيث لم يترتب عليه تحذيرتهم بقول طبيبهم انه لا حرم جرمه لعدم توقف الحد عليه (ولا تشديده) بل تترك اليقين بها ومضى وضه على محل ضرب ضربه على غيره اذ وضهها عليه دال على شدة تألمه بضربه ولا يطاق وجهه ويخبره منته ان تأذيه والا كره بل يحد الرجل قائما او امرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) حيث لم تنفع وصول ألم الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف المحوجة محشوة بل ينح وجوب نزعها ان منعت وصول الألم المقصود وتوسر امرأة أو محرم بش - دنياب المرأة عليها كيه - لانه تكشف وينجب وجوبه

العقوبة لا تثبت الاية بين وقرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدّماته كافي الخبر على انهم ساءحو في الخبر لسهولة حدها لم يسأحو في غيره لاسيما مع ان الآية - لا بكمرة شربا يقتضى التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احتراز من الاساغدة والشرب ليعطش او تداء (ولا يحد صل سكره) أى لا يجوز ذلك لقوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرفان - دول يصبر لاني لا حركه فيه اعتد به كما جمعه جمع وكذا يجوز في المسجد مع المكرهه حيث لا تبلو (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) أى غضن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) (بين) (رطب ويابس) بان يعتدل جرمه ورطوبته عرفا يحصل به الزجر مع امن الهلاك فيمتنع بخلاف ذلك لما يخص من شدة ضرره او عدم ايلامه وفي الموطأ صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا فاقى بسوط خاق فقال فوق ذلك فاقى بسوط جديد فقال بين هذين وهذا وان ورد في زان فهو حجة هائية دبر اعضاده او صفة وصله اذا فارق بينهما والسوط سيور ثلث وتلوى قاله ابن الصلاح (وقرقه) أى السوط من حيث العدد (على الاعضاء) وجوبا كما قاله الاندلسي لانه لا يعظم الا بالموالاتة في محل واحد ومن ثم لا يرفع عضده حتى يرى يياض ابطه كما لا يضعه وضعا غيره ولم (الا اناقل) كنفرة لحر ونرج لان القصدير جرمه اهلاكه (والوجه) فيصرض بصره - كما يحمله ايضا فان ضربه على مقتسل فانت في ضمانه وجانه كالوجهين فيمالو ليد في قرا ويرد مد - رطيف قاله الدارمي ومقتضاه في الضمان (قيل والراس) لشرفه ولانه مقتل ويخاف منه العصى والاصح المنع لانه مستور بالثوب عرابا فلا يخاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يكن عليه شيء لقرع أو سلق رأس اجنبه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من أمره بالجلاد بضربه وتعليقه به فيه شيئا ناعيفا ومعارض بما مر على محل الخلاف حيث لم يترتب عليه تحذيرتهم بقول طبيبهم انه لا حرم جرمه لعدم توقف الحد عليه (ولا تشديده) بل تترك اليقين بها ومضى وضه على محل ضرب ضربه على غيره اذ وضهها عليه دال على شدة تألمه بضربه ولا يطاق وجهه ويخبره منته ان تأذيه والا كره بل يحد الرجل قائما او امرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) حيث لم تنفع وصول ألم الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف المحوجة محشوة بل ينح وجوب نزعها ان منعت وصول الألم المقصود وتوسر امرأة أو محرم بش - دنياب المرأة عليها كيه - لانه تكشف وينجب وجوبه

من هذه العبارة لان امتناع الضرب على الوجه قد مر (قوله ويظهر كراهة ذلك) ينبغي حرمته ان كان على وجه مزر كظيم اريد الاقصر من ثيابه على ما يرمى كشفه لا يلبق به أو ازاره فقط اه سم على ج (قوله وتوسر امرأة) أى وجوبها فيها بظاهري حيث ترتب نظر محرم على التمسك فيها بظهور اه سم على ج (قوله وينجب وجوبه) أى وجوب الشدة

(قوله ولا يتولى الجلد) ينبغي ان ذلك سنة (قوله لا يحومحرم) أي فان لم يوجد الحرم ولاه كل من القرينين كما في غسله اذا مات ولا يحومر له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله قبل انقطاع ألم الاولى) ظاهره سواء رضى أو لا قال شيخنا الزيادي ويبحث الاذرى حرمة مطلقا بغرض المحرم وما فيه من زيادة القضية مع مخالفتها لما أثاروه ومحتفل بخلافه لانه اذا اجزله الزيادة على الاربعين تعزير فافهذ أولى **ح** ٥١ (فصل في التعزير) * (قوله لا يطلق) أي اغتذوقوله والتعظيم عطف تفسير (قوله وعلى أشد الضرب) ١٧٢ قضيته انه لا يطلق لغة على أصل الضرب لكن سابقا عن الصحاح ما يقيد انه

يطلق على ذلك (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة) لا يقال هذا لا يأتي على ان الواضع هو الله تعالى لاننا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع **هـ** سم على **ح** ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر الجازات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعي والجاز لا يشترط سماع شخص بل يكفي سماع نوعه (قوله بزيادة المستور منه) أي لغة وذلك لان التعزير مصدر مزيد وهو مشتق من الجرد (قوله لاحداها) **ع** الاحسن لاعتدائه اليه ليشمل الجزية على الاطراف بقضائها **هـ** سم على منهج ومن ثم قال الشارح ومراعاة الخ (قوله قال في سرقة) أي في بيان حكم سرقة الخ (قوله وأتيت به على) أي بالتعزير (قوله وقد يتقضى مع انتفاء ما) أي بان ينهك معصية لاحداها ولا كفارة ولا يعزر عليها

ولا يتولى الجلد الا لرجل واستحسن الماوردي ما أحسنه دولة العراق من ضربهم في نحو غرار من شعر زيادة في ستمها وان ذا الهيبة يضرب في الخلاع والخني كذا انتهى نعم ينجه ان لا يتولى نحو شديابه الا نحو محرم (ويؤلى الضرب) عليه (بحيث يحصل) له (نجر وتنكيل) بان يضربه في كل مرة ما يحصل به البلام له وقع ثم يضرب الثانية قبل انقطاع ألم الاولى فان اخلت شرط من ذلك حرم كما لا يخفى ولم يعتد به * (فصل) * في التعزير وهو لغة من أمعاه الاضداد لانه يطلق على التفتيح والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس والظاهر ان هذا الأخير غلط اذ هو وضع شرعي لا لغوي لانه يعرف الامر جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمى ضرب ما دون الحد تعزيرا فافهذ الى ان هذه الحقيقة الشرعية معذولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كذا في الصلاة والركعة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى اللغوي فيها بزيادة واصله التعزير بفتح فـ **ك** كون وهو المنع وشرعا ما تنفعه قوله (يعزرفي كل معصية) الله اولادى (لاحداها) ومراعاة بذلك ما يشمل القود ليدخل نحو قطع الطرف (ولا كفارة) سواء قبيحا كمرقة ما قبله حد وغيره بالاجماع ولا مره تعالى الا اوج بالضرب عند الشك ولو لم يصح من فعله صلى الله عليه وسلم ولم يجز له صلى الله عليه وسلم قال في سرقة عمد دون نصاب غرم مثله وجادات نكال وأفتى به على رضى الله عنه فمن قال لاخر يا فاسق يا خبيث وما ذكره المصنف هو الاصل وقد يتقضى مع انتفاء ما كذاوى الهيات تلخيرا قبلوا ذوى الهيات عفاتهم الاحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي رحمه الله بن لا يعرف بالشروا ما بذلك الصغار والى لاحداها **ك** ما هو صريح كلام ابن عبد السلام لكن كلامه صريح في عدم جواز تعزيرهم على ذلك ونازعه الاذرى بان ظاهر كلام الشافعي رحمه الله نذب العقوبة عنهم وبان عززهم من مشاهير العصاة وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر عليه أحد وقد يقال ان قول الام لم يعز زطاهر في الحرمة وفعل عراجته ادمنه والجمت لا ينكر

(قوله تلخيرا قبلوا) أي وجوبها بالاصلحة في عدم الافالة (قوله عفاتهم) ظاهره وان ينكر ردلث وهو عليه ادوجهن فانها ان المراد بالعمرة اول زلة ولون البكر على ما يصرح به قول **ح** وفي عفاتهم أي المراد بها وجوهان صغيرة لاحداها وأول زلة أي ولو كبيرة صدرت من مطيع (قوله والمراد بذلك) أي العفات (قوله لكن كلامه صريح الخ) معقده (قوله تعزيرهم على ذلك) أي الصغار (قوله وبان عززهم) ايراد هذا يتوقف على ان المعز عليه صغيرة وأول زلة أي بناء على ان العمرة هي ذلك وهو واقعة حال فعلة **هـ** سم على **ح**

(قوله ولكن رأى زانيا باهله وهو محصن فنقله قضية السباغ حرمته القتل في هذه الحالة لان الكلام فيها انثني فيه التعزير مع انتفاء الحدود والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبيه والاحل قتله الخ عدم حرمته فليراجع اه سم على منج (أقول) قد يمنع كون الجوارز قضية لا مكان ان يفرق بين من ثبت زناه فلا يجوز قتله لا مكان رفعه للعالم وبين من لم يثبت زناه فيجوز قتله لهدره حيث رأى زانيا باهله ويجوز عن اثباته عليه (قوله اهذره بالحية) أي ارادة المنع عما يطلب منه حمايته وفي الاختار الحية العار والافقة (قوله وتكليفه) أي اودابته (قوله ووطئها في دبرها) قيل هذا بالنسبة له اما هي فتعزير وهو ممنوع الانبثال مر اه سم على ج (قوله أول مرة) المراد قبل نهى الحياكم له ولو أكثر من مرة اه سم على ج (قوله في الجميع) الظاهر رجوعه لما مر من قوله كذوى الهيات الى هنا ومعنا ان التقيد لا يفي في مسألة الزاني ويدخل فيه حد من قطع أطراف نفسه مرتبا (قوله وكفر مستحله) قضيته ان وطئ الحليلة في دبرها غير مجرم ١٧٣ على نحره وعدم كفر مستحله (قوله لحق فرعه) أي فلا يعزله (قوله ماسوى

عليه في مسائل الخلاف ولكن رأى زانيا باهله وهو محصن فنقله اهذره بالحية والغضا ومحر ذلك ان ثبت عليه ما ذكرنا الاجازة قتله باطنا وأقيد به ظاهرا كافي الام وتقطع الشخص أطراف نفسه ~~وكف~~ قد فقه من لعنا وتكليفه فقه فوق طاقته وضرب حاملته تعديا ووطئها في دبرها أول مرة في الجميع ولا ينافي الاخير تعزيره على وطئ الحياقتض لانا أغش للاجماع على تحريره وكثير مستحله مع ان الوطئ في الدبر ذلة ينبغي عدم اداعتهم وكلاصل لحق فرعه ماسوى قد فقه كما مر وكذا خبر فادرقة تزوجة طلبته اقول النار فانه لا يهيب ولا يوجب كل وان أم كما قاله الامام وكثير من أهل البقي بسب الامام على انه قد يقال انتفاء تعزيره لان التعريض عندنا غير ملحق بالتصريح فلا يكون معاشق فيه لكن قضية قول الجور عما يهجم التعزير للقتال فيترك ان تركه ليس ليكون سببه غير معصية ولكن لا يشيد فيه الا الضرب المبرح فلا يضرب أصلا كما نقله الامام عن الحقير وهو الاصح وان بحث فيه الرافعي بانه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتقه جمع وقد يجمع التعزير للكفارة كجماع حاملته ثم ارضان وكالمظاهر وحالف بين غموس ~~وكف~~ قتل من لا يدعاده ومن اجتماعهما تعليق يد السارق في عنقه ساعة زيادة في سكاله وكازيادة على الاربعين في حد الشرب ولكن زنى بأمة في الكعبة صاعدا رضاء معتكفا محر ما فيلزمه الحد والعقوبة البدنة ويعزله قطع رحمه وانتم المبرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام ولا ير من اجتماعه مع المحسما لو تكررت ردة لانه ان عزتم قتل كان قتله لاسراره وهو معصية جديدة وان اسلم عزرو لاحد فلم يجتعا وقد يو جد حيث لا معصية كعدم غير مكلف ما يعزله عليه المكلف ولكن يكتب باللوه المباح

فوجبه الجرميات التعزير لعدم المعنى الذي انثني بسببه تعزيره على سب الامام وكذا ثبت تعزيره على سب الامام لذلك اه سم على ج (قوله وحالف بين غموس) أي كاذبة وتحمل ذلك اذا اعترف بجملة كاذبا وما اذا حلف وأقيت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذب البينة (قوله وكف قتل من لا يدعاده) يشمل قتل الودولة وقد مثل به في شرح الروض اه سم على ج أي وهو مخالف عموم قوله السابق ماسوى قد فقه هذه الصورة الى القذف (قوله ومن اجتمعا) أي الحد والتعزير (قوله وقد يوجب حد) أي التعزير (قوله ما يعزله عليه) أي او يحذره عليه بالطريق الاولى (قوله ولكن يكتب باللوه المباح) أي اما من يكتب بالحرام فالتعزير عليه وادخل في الحرام لانه من المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر زماننا من يضرب كحكيات مضطهروا ~~كفرها~~ كاذب فيعزله على ذلك الفعل ولا ينبغي

ما يأخذ عليه ويوجب دونه الى دافعه وان وقت ورد استخبار لان الاستخبار على ذلك الوجه فاسد وكتب ايضا الخاف
 الله قوله وكن يكتب بالله والمباح كاللعب بالطاوار والاضافي القهاوى مثلا وليس من ذلك لمسمى بالمزاح قوله وكنى الخنث
 للمصلحة اي وهو المثنى بالتساوي متادفع من نظره الى عين التشبه ومن يريد التشبيه بالتساويان يشمل مثل قوله (قوله فان
 علم ان لا يجره الا المبرح امتنع) فلهذا والاولى اسقاطها لانها تقدمت في قوله وكن لا يشذبه الخ (قوله ولم أر منه ولا اهل
 الكلام له لم ير منه ولا في كلام المتقدمين والافعال تشرح المنهج صريحة فيه حيث قال فينص في تعزير بطر بالضرب عن
 أربعين وبالحبس اثنى عن سنة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس اثنى عن نصف سنة (قوله لالحية) اي
 فلا يجوز ان تعزير بجلدها حال سم على منهج ع هذا الكلام ظاهر بل صريحه ان - لمز الحية لا يمزى في التعزير بل قوله
 الامام وليس كذلك فيما يظهور الذي رأيته في كلام غيره ان التعزير لا يجوز بخلق اللعبة وذلك لانه متضمن بعدم الاجزاء وله
 مراد الشارح رحمه الله تعالى اه وفي ١٧٤ حج ويجوز خلق رأسه لالحية وقال الاكثرون يجوز تسويد وجهه اه

قال م ر وليس عدم جواز
 خلق اللعبة مبنيا على حرمة
 خلق اللعبة مثلا فان زعمه لان
 الانسان من التصرف في نفسه
 ما ليس بغيره اه (قوله وان قلنا
 بكرهته) اي اذا فعله بنفسه
 (قوله وار كاه الحمار) اي مثلا
 (قوله في الترتيب والتدرج) ومن
 ذلك ما جرت به العادة في زمننا من
 تحميل باب له عزز وقبأ نفسه
 أو اذنه وبعاق فيه وغيقا ويسمر
 في حيط فيجوز قال سم على
 منهج ولا يجوز على الجدي ياخذ
 المال ر اه (قوله عدم استيفاء
 غير الامام) أي ولو فعله لم يقع
 الموقوع ويوزع على تعدي على المحي
 عليه (قوله ولا يعد عليه) انهم انه

فلو الى تعزير الاستخذ والدافع كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة وكنى الخنث للمصلحة
 وان لم يرتكب معصية ويحصل التعزير (بمبس أو ضرب) غير مباح (اوصف) وهو
 الضرب بجمع الكفا وبطها (أوبو بيج) بالسان أو تعزير دون سنة في الحار ودون
 نصفه في ضده فيما يظهور ولم أر منه ولا أوقيام من المجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه
 أو خلق رأس لمن يكرهه في زمننا لالحية وان قلنا بكرهته وهو الاصح وار كاه الحمار
 منكوسا والدوران به كذلك بين الناس وتهديه بأشياء أو أنواع العقوبات يجوز الماوردي عليه
 حمان غير مجاوزة ثلاثة من الايام ولا يمنع طعنا ما لا شرابا ويؤا ويصلى لاموميا
 خلا فله على ان الظاهر الذي استدل به غيره معروف ويتعين على الامام ان يفعل بكل معز
 ما يلحق به من هذه الأنواع وبجنايته وان يراعى في التعذيب والتدرج ما صر في دفع الصائل
 فلا يرق لمربة وهو يمدونها ككافا ولا تنويح ويصع ان تكون طالع الجع اذ
 لا امام الجع بين نوعين فأكثر ان رآه (ويجتمعا الامام في جنسه وقدره) لانتفاء تقديره شرعا
 ففرض رأيه واجتهاده لا اختلافه باختلاف المعاصي واحوال الناس ومراتبهم وافهم
 كلامه عدم استيفاء غير الامام لانهم لا ياب والجد تاديب ولده الصغير والمجنون والسفيه
 للتم وسوء الادب وما قاله جمع من ان الاصح امتناع ضربهم بالاعمالا ولو سفيما محمول على من
 طرأ تذرهم ولم يعد عليه الجوارفة وذصره ومثاله الامور من نحو العبي في كماله كما
 بجته الرافعي والسيد تاديب قته ولو طلق الله تعالى والمعلم تاديب المتعلم منه لكن باذن ولي

اذا أعد عليه الجوارف والجد ضرب وفيه نظر بناء على الاصح من ان من طرأ تذرهم ولديه الحماكم

دون الاب والجد الا ان يقال ان لا يترجم من عدم تصرف غير الحماكم من الاب والجد في أموالهم منعهم من التاديب لان الحماكم
 فلا يتفرغ لتأديبهم في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقدم على (قوله ومثاله الامام) ظاهر وان لم تكن وصية
 وكان الاب والجد وجودين وأعدل وجهه ان هذا الكونه ليس تصرفا في المال بل للمصلحة فتعذر على المحجور عليه سوغه في عالم
 يصاح في غيره وقد قدم في فصل اعتناجب الصلاة فيما يتعلق بالصبي ما يدل له (قوله ولا يعلم تاديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه انه
 لا يزيد على الاب اه سم على حج أقول قد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للمعلم أشبه المحجور عليه بالسفيه وهو لوليه
 تاديبه (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدلال مع ما قبله يشعر بان ضرب الكمال وهو ممنوع لانه لا يزيد على الاب
 الذي يتبع عليه ضرب الكمال م ر اه سم على حج

(قوله كشور) أي ويصدق في ذلك ونحوه ما فيه كشور بالنسبة لعدم تعزير له لا لمرط نفقتهما (قوله واستحسن) معقد (قوله) وافق ابن عبد السلام بادامة حبس) أي ونفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفق به ثم لم يكن فيه شيء فينفق عليه من ميسر المسلمين ولو كانوا يغربوا بلده لان المسكين كل بعد الواحد اذا تألم بعضه تبعه باقية بالحى والسهر (قوله من يكثر الحنابة على الناس) أي سبب أو أخذ شئ ويبنى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثر (قوله لكنه مرسل) وهو يخرج به اذا اعتضد ولم يبين ما سوغ الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب ١٧٥

من المصلحة ترك التعزير على وجه يرتب على فعله تسليط أعوان الولاية على المعزير فيصحب على المعزير احتساب ما يؤدى الى ذلك وبه عزير بغيره بل ان رأى تركه مصلحة مطلقا تركه وجوبا

(كتاب الصبال) *

(قوله هو) أي لغة (قوله والوقوف عطف تفسير وقوله ومن متعلتهم أي الولاية (قوله والاعتداء) أي في قوله فاعتدوا عليه (قوله واشاره) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلامه سم على حج (قوله له) أي الشخص هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الا يشوبه ان يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط

حيث جاز الاستسلام للمائل ١١ سم على حج (قوله دفع كل حائل) قال مر شين قوله مائل الحامل فله دفعها ولا يضمن حملها لو أدى الدفع الى تلذه ١١ سم على حج (قوله عند غلبة ظن صاله) أي فلا يشترط لجواز الدفع لبس الصائل نصالة حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه بوجهه بل ولا الشك فيه أه وأظنه

المعجور ولا يرجع تعزير زوجته لحق نفسه كشور لا لحقه تعالى ان لم يطل أو يفسد شأ من حقوقه كما لا يخفى (وقيل ان تعزير با دى لم يكف توبيخ) لأن كد حقه ونفع ابن دقير العبد ضرب المستور بالدرة الا لان صار عارا في ذوبته واستحسن قال الاذرى لكن لا بساعده النقل وافق ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الحنابة على الناس ولم يقد فيه التعزير الى موته (فان جلد وجب ان ينقص) عن أقل حدود المعزير فتنص (في عهد عن عشرين جلدة) ونصف سنة في حبسه فيما يظهر (وحر عن أربعين) جلدة وسنة في تقيدها (وقيل) يجب النقص فيها عن (عشرين) نظير من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل (ويستوى في هذا) أي النقص عما ذكر (جميع المعاصي في الاصح) والثاني تقاس كل معصية بما يليق بها مما فيه حد فينقص تعزير مقدمه الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام في الاصح) لاقتفاء نظره فيه (أو) مستحق (تعزيره) أي الامام التعزير (في الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه البعد طلب مستحقه والفرق بينهما انه بالعفو يسقط فيبقى حق الاصلاح ليعزير عن عوده امثل ذلك وقيل الطاب الاصلاح منتظر فلا أقيم لثبات على المستحق حق الطاب وحصول التشفي لكن لو طلبه لزم الامام اجابته وامتنع عليه العفو عنه كاجرمه في الحماوى الصغير وتبعه فروعه وغيرهم وان رج ابن المقرى خلافة اما العفو فيما يتعلق بحق تعالى فيجوز له حيث يراه مصلحة

(كتاب الصبال) *

هو الاستمالة والوقوف على الغير (وضمارة الولاية) ومن متعلتهم ذكر الختان وضمارة البهائم لان الولي يحتج المولى عليه ومن مع الدابة مولى عليها والاصل في ذلك قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والاعتداء للمساكنة واشاره الى ان الاستسلام افضل كباقي والمثلية من حيث الجنس لا الافراد لما يأتى وخبر انصرأ خلك ظالمنا وظلوما ونصر الظالم منعه من ظلمه (له) أي الشخص (دفع كل حائل) ولو صلبا ومجنونا وداية عند غلبة ظن صلبا (على) معصوم له ولغيره من (نفس أو طرف) أو منفعة (أو بضع) أو نحو قبلة محرمة (أو مال) وان لم يغول على ما اقتضاه اطلاقهم

ظنا صلبا على ما أنهم قوله غلبة ظنه لان معناه اللين القوى (قوله أو منفعة) قد يقال الصائل على الطرف يشمل لانا لافه نفسه ولا تلاف منفعته فلاحاجة الى زيادة أو منفعة وجهه خارجا عن المتن اذا علمه فليتأمل ١١ سم على حج (قوله وان لم يتول) قال في شرح المنهج وبال وان قل واختصاص بكلامية ١١ (أقول) ووظيفة يذو وجهه صحيح فلا دفع من يسهى على أخذ ما منه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب ثم يذهب ان الشهاب حج فذلك فليراجع ١١ سم على حج

(قوله تلخيز من قتل دون دمه) أى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ (قوله قدم النفس) أى وجوباً (قوله قدم الدفع) أى وجوباً وقوله عنها أى المرأة (قوله ولم يمتحنى) أى ولذلك كان الزنا شدة حرمته من الاواط (قوله ان يكون ما موراً) على انكلام المصنف (قوله ولو اضطر انسان) هو البناء للمجهول فى المختار وقد اضطر الى الشيء أى الخلق (قوله او طعم حرم دفعه) أى عالم يضطره مال الكفاية ويكتفى فى حرمه الدفع وجود علامة قوية تمدل على الاضطرار (قوله ولزم مال الكفاية فكتبت منه) أى بعض حيث كان غنياً (قوله امتنع) أى على ١٧٦ المالك (قوله ولزم مال الكفاية بقبه) أى وكل من المكروه والمكروه طريق فى الضمان وقراءته على المكروه (قوله

غيردى روح لنفسه) وسبب فى الكلام على مال غيره اه سم على ج (قوله كرهن) هو فى رهن التبرع ظاهر اذا كان ويد المالك وكان قد لزم بان قبضه المرتضى ثم رده اليه اه سم على ج وقضية قوله ثم رده اليه انه لوجب فى المرحون فى يد المرتضى لا يجب على المالك دفع الجاني ويقضى خلافه اذا غابته انه كمال لغبر وهو يجب الدفع عنه (قوله أما ذو الروح) يشمل الرقيق المالم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة له اه سم على ج (أقول) والاقرب الاول لان الشخص يتصرف فى نفسه بالاستسلام وغيره (قوله لزوم الامام ونوابه) وسما فى وجوب دفعهم عن نفس رعاياهم آخر الضميمة اه سم على ج (قوله عن نضع) أى ولو نضع جمعة كما افاده المؤلف (قوله وان خافت على نفسها) هذا غاية لما قبله (قوله وكذا نفس) سياتى

تلخيز من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه ان لا القتل والقتال فان وقع صياح على الجميع فى زمن واحد ولم يكن الادفع واحداً فواحدة قدم النفس أى وما يسرى اليها كالحرج فالبيع فالمال الخطير فالحقير وعلى صبي ولا طبه وامرأة ترى به اقدم الدفع عنها كما هو الوجه احتما ليز واقتضاء كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولم يمتحنى من اختلاط الانساب المتصور ولشرعا (فان قتله) بالدفع على التسديد لا على (فلا ضمان) بقصاص ولا دية ولا كفارة ولو كان صائلاً على ضحو مال الغير خلافاً للشيخ أبى حامداً ان يكون ما موراً بدفعه فلا يجمع ذلك الضمان غالباً وقد يجامعه كآيات فى الجرة ولو اضطر انسان لماه او طعام حرم دفعه عنه ولزم مال الكفاية فكتبت منه أو كره على اتلاف مال غيره امتنع دفعه أيضاً ولزم مال الكفاية ان يقيه بماله (ولا يجب الدفع عن مال) غيردى روح لنفسه من حيث كونه مالاً لا ذابيح بالاباحة نعم لو تعلق بمال نفسه حو لغبر كرهن واجارة وجب دفعه عنه أما ذو الروح فالدفع واجب عنه وان كان الصائل مال الكفاية كدفعه والوجه كما يجزئه الا ترى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم (ويجب) مع الامن على نفسه أو عضوه أو منفعة الدفع (عن نضع) ولو لا جنسية الاذليل بالاباحة ويقتضيه وجوبه أيضاً فى مقدسات لوطه كقبله اذا تابح بالاباحة وتقدم ان الزنا لا يباح بالاكرام فيجوز على المرأة ان تسلم لمن صال عليها ليزى به امثلاً وان خافت على نفسها (وكذا نفس قصدها كافر) محترم أو مهـ در فيجب الدفع عنه لان الاستسلام له ذل فى الدين ومقتضاء اعتبار كون الموصول عليه مسلماً وجوب الدفع عن الذى اغتاي خطابه الامام لا الاسناد احترامه ووجهه امتناع تسلط الكافر على المسلم بالقتل ولو مهدراً (أو جمعة) لانها تدفع لاتبقاء المصلحة فكيف يستسلم لها (لا سلم) محترم وان لم يكن مكافئاً لا يجب دفعه (فى الاظهر) بل يسن الاستسلام بغير كسر خير ابى آدم ولذا استسلم عثمان رضى الله عنه وقال لعبيده كانوا رعاياه من التى سلاحه فهو حرم وقوله تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة مقروض فى غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذل لى كاهنا و انهم اغتال يعتبروا الاستسلام فى الفن بناء على شمول ما حرم من وجوب الدفع له تغليب الساقية المال المتعصبة

فى الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فى قصد دفع عن نفسه بالمسلم ان علم انه ان أحد قتل وان لا لغاه جوز فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر فى صورته تجوز الاسر فلهل هذا متفق مما هنا اه سم على ج أى أو يرضو ما هنا بما اذا علم من الكافر انه يريد قتله (قوله ذل فى الدين) أى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم على ج (قوله ومقتضاء اعتبار كون الخ) معقد (قوله ووجهه) أى وجه التخصيص بالمسلم (قوله من غير ذل لى كاهنا) اذ لا شهادة رقبته وجوب دفع المسلم وهو غير مراد (قوله) متعلق بشمول

(قوله وتارك صلاة) أي بعد أمر الامام (قوله فكالكافر) أي فلا يجب الدفع عنه ويجب دفعه عن المسلم اه سم على حج (قوله وجوب الدفع عن عضو) ان كان هذا مقروضا اذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب اذا كان كافرا أو بجمعة بالاولى اه سم على حج (قوله وعن نفس ظن يقتلهما مقابله في الحرم) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وسرهما حيث أمكن الدفع (قوله كهو عن نفسه) قدبة تضي انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مراهونا وموجرا كما في مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة للمالك مال الغير وبالنسبة للمرتحم لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه وانما وجب الدفع عن مال نفسه المرحوم ١٧٧ أو المؤثر لترجيحه حق الغير عليه وهذا لا يتوجه

الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه فليست اه سم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مراهون عند غير الدافع اما ان كان مراهونا تحت يد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حفظه بقبضه فاشبه الوديعة التي في يده الا نسبة (قوله نعم لوصال) عبارة حج كافر على كافر وكتب عليه سم عبارة مرد ولو صال حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع المكافر عن الاذى خصوصا اذا اراد قتله لانه لا يتصل عن حار والجار يجب دفع من يريد قتله حتى مالكه مرد اه سم على حج هذا بخلاف الماهر في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ الا ان يحمل ما هنا على ماهر (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف (قوله وقد تنفع الاولوية) معتدلة بقوله بخلاف ما هنا (هذا) تحسكم بل كابر واضحه اه سم

لإلغاء النظر للاستسلام اذ هو انما يكون من مستقلى أما غير المحترم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحتم قتله فكالكافر والثاني يجب دفعه ويبحث الاذرى وجوب الدفع عن عضو عند ظن السلامة وعن نفس ظن يقتلهما مقابله في الحرم والمال (والدفع عن غيره) مما مر بانواعه ووافى الاذى المسلم المحترم والذي (كهو عن نفسه) جوازاً ووجوباً بحيث أمّن على نفسه نعم لو صال حربي على حربي لم يلزم المسلم دفعه عنه وان لزمه دفعه عن نفسه ولو كان معه وديعة فصال عليها آخر لزمه الدفع عنها لا التزامه حفظها بل جزم الغزالي بوجوبه عن مال غيره مطلقا مع امكانه بلا مشقة بدن أو خسار مال أو نقص جاه قال وهو أولى من وجوب رد السلام ووجوب شهادة يعلمها اولو تركها ما ضاع المال لشهوده وقد تنفع الاولوية بان ترك الرد والاداء يورث عادة ضغائن مع انتفاء المشقة فيها بوجه بخلاف ما هنا (وقيل يجب) الدفع عن الغير اذا كان آدميا شترقا ولم يحسن على نفسه (قطعا) لان لا الاشارة بحق نفسه دون حتى غيره ويحل الخلاف في غير النبي أما هو فيجب الدفع عنه قطعا وفي غير الامام ونوابه لوجوب ذلك عليهم قطعا ويبحث الباقي عدم سقوط الوجوب بالخوف على نفسه في قتال الحريين والمرتين ولا يختص الخلاف بالصائل بل لكل من أقدم على محرم فلا حاد منه خلافا للاصوليين حتى لو علم شرب خمر أو ضرب طنبور وفي بيت شخص فله الهجم عليه وازالة ذلك فان أبي قاتله لم ولوا ذلك الى قتلهم أيضا ويناب على ذلك وظاهر ان محل ذلك عند امنه فتنة من ظلم جائر لان التغيير بالنفس والتعرض لعقوبة ولادة الجور ممنوع (ولو سقطت جرة) عليه من علو (ولم تنفع دفعه عن الكبرسها) هذا قيد للخلاف فكبرسها (ضمها في الاصح) وان كان كبرسها واجبا عليه لو لم تنفع عنه الا بهذا لاقصد لها بحال عليه بخلاف الاذى والهمة نعم كانت موضوعا لمعمل عدوان كان وضعت بروش أو على معتدل لكن ما هنا أوعى وبه يغاب على الظن سقوطها لم يضمنها لان واضعها هو الذي ألقاها كما قاله الزركشي كالبلقيني

٢٣ به سا على حج اي وذلك لان صاحب المال اذا همل ان غيره قد رد على دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتألم بذلك أشد من تألم بعدم رد السلام عليه ومن عدم أداء الشهادة لا إمكان الوصول الى حقه بدون أدائه باحتمال ان من عليه الحق يقر عند عرض العين عليه مثالا (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو متبايع من يشرع له بالسب (قوله ويبحث البلقيني الخ) ضعيف (قوله بالخوف على نفسه) اي الدافع (قوله والتعرض) عطف تفسير (قوله لم يضمنها) اي ويضمن واضعها ما تلفت بها التقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو اختلفنا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل برائة الذمة وأخذنا من قول الشارح الا اني ولو تنازعنا في إمكان الدفع بآيسر مما دفع به صدق المعضوض بيمينه الخ

(قوله فلا يلزم دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها اى حدث كانت واقعة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقتت في ملكه اى ما يستحق منفعة فصالة عليه فيضربها بالاخف اخذا بما يأتى (قوله ويضربها) اى ان دفعها لان الصورة أنهم لم يقصدوه ولم يقصدوا ماله (قوله بالاخف فالأخف) هذا ويبقى أن يعلم ان من دفع الصائل الدعاء عليه ~~بـ~~ فشره عن الموصول عليه وان كان به لاهلاكه وهو ظاهر حيث ١٧٨ غلب على الظن انه لا يندفع الا بالاهل ولا يندفع اى به لم أيضا

انه لو علم منه انه لا يندفع شره الا بالهبر وكان الموصول عليه أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صيداله لم يجز لزان المصراع ثم لانه فليست بالمتأمل (قوله سقط مراعاة الترتيب) اى ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع وعبارة شيخنا الزبائدي وبصدق الدافع هنا وفيما يأتى في عدم امكان التخلص بدون ما دفع به أى امسرا فامسرة الميتة على ذلك ثم رأيت قوله الاقنى ومثله في ذلك كل صائل الخ (قوله ولذلك) اسم الاشارة راجع لقوله اذ لا تقصر عنه (قوله في غير الفاحشة) أى كما قالوه وفي نسخة أما فيها كان أولج في اجنبية فكذلك أيضا خلافا لما وردى الخ اه وهذه اوضح مما فى الاصل (قوله فلورا قد أولج الخ) معتد (قوله فلا تجب مراعاة هذا الترتيب) أى ما لم يكن مثله (قوله فان صال محترم على نفسه) أى نفس الموصول عليه ولو قال فان صال عليه محترم وامكنه الخ كان أوضح (قوله هو العدة) وعده كما هو القرض حيث علم ان الهرب ينفيه فلو عرف انه ان هرب طمع فيه ونفعه وقتله لم يجب الهرب اذ لا معنى له بل له قتاله ابتداء (قوله بناء على وجوب الدفع) معتد وقوله امكن عنه أى البضع (قوله والاقر بوجوب الهرب هنا) أى فيجب على المرأة الهرب وليس المراد بوجوب الهرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومثل قولهم الخ

ومقابل الاصح لا تنزلا ولا اهتزلة البهجة الصائلة ودفع بان البهجة اختبأ ولو حالت بهجة بينه وبين طعامه لم تكن صائلة عليه لانها لم تقصدوه فلا يلزمه دفعها ويضربها وفارق ما مر فيها لو علم الجراد الطريق لا يضربها المحرم لانه حق لله تعالى فسحق فيه (ويدفع الصائل) المصوم على شئ مما مر ومنه ان يدخل دار غيره غير اذنه ولا ظن رضاه (بالأخف) فالأخف باعتبار غلبة ظن الموصول عليه ويجوز هنا العض ويضربه انه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يجعل قولهم يجوز له العض ان تعين للدفع (فان أمكن) الدفع (بكلهم) بجزءه (او استغاثه) بجمه ومثله (حرم الضرب) وظاهر هذا مساواة الزجر للاستغاثه وهو واضح ان لم يترتب على الاستغاثه الحاق ضرر أقوى من الزجر كما هو الحكم جائله والاوجب الترتيب بينهما وعليه يجعل اطلاق ضرر من وجبه ومعلوم ان انا او جينا فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم مما مر أنه لا ضمان بمثل ذلك كالا مسالك للقاتل (أو يضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضه حرم قتل) لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الاقل مع تحصيل المقصود بالأخف نعم لو اقيم القتال بينهما وانسد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة وهو ظاهر لان هذه الحالة لورا عينها الاخف أفضى الى هلاكه ولو اندفع شره كان وقع في مأذنة أو أثاراً وانكسرت رجله أو حال بينهما جادراً وخندق لم يضربه كفى الروضة وفائدة الترتيب المذكور انه متى خاف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بما دونها ضمن ولو لم يجز بد الموصول عليه الا سيافاجاز له الدفع به وان كان يندفع بعضا اذ لا تقصر عنه في عدم استعجابها ولذلك من احسن الدفع بطرف السيف بدون جرح يضمن به بخلاف من لا يحسن ومحل رعاية التدريج في غير الفاحشة أما فيها كان أولج في اجنبية فكذلك أيضا خلافا لما وردى والروايات كما يعلم ذلك من الروضة بعد في أثناء الباب أما المهر ~~كـ~~ زان حصن وجرى ومهر تدفد لتجب مراعاة هذا الترتيب فيه بل له المدلول الى قتله لعدم حرمة (فان) صال محترم على نفسه (و) امكن هرب (أو) حصن منه بشئ فظن الفجأة به وان لم يبق فيها (فالذهب وجوبه) لانه مأمور بتخلص نفسه بالاسل فالاسل (وتحريم قتال) فان لم يفعل وقاتله وقتله لم يزمه القصاص كما اقتضاه كلامهم وهو المعتمد خلافا لما اقتضاه كلام البغوى ولو وصل الى ماله ولم يكن الهرب به لم يلزمه كما يحتمل الا دعى ان يهرب ويدهله أو على بضعه ثبت ان أمن على نفسه بناء على وجوب الدفع عنه على ما قاله بعضهم والاقر بوجوب الهرب هنا

فنه ونفعه وقتله لم يجب الهرب اذ لا معنى له بل له قتاله ابتداء (قوله بناء على وجوب الدفع) معتد وقوله امكن عنه أى البضع (قوله والاقر بوجوب الهرب هنا) أى فيجب على المرأة الهرب وليس المراد بوجوب الهرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومثل قولهم الخ

(قوله ان حرم القرار) أي بان لم يزد على مثليه وكان في صفة القتال لما يأتي من انه لو طلب مسلما مشركا من غير صف لا يجب عليه مصابرةهما بل يجوز له الانصراف (قوله فضرِب فم) أي حيث لم يكن الضرب اسهل من ذلك الشيء والا قدم الضرب اخذا من قول المتن بعدد الاسهل من فك لحسية وضرب شديقه (قوله فسل يد) أي حيث ترتب عليه تناثر اسنانه والانتدبه يكون السل اسهل من ضرب القبل ومن فك الشيء زاد حج بعدد قوله فسل يد فعض (قوله بالاسهل من فك لحسية) فيه ان اللعين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى وقوله أي رفع أحدهما عن الآخر ١٧٩ لا يظهر فيه ما فعله أراد هنا باللعين كلاما من

العظم الذي فيه الاسنان السفلى والعليا مجازا (قوله وضرب شديقه) بكسر الشين اه محلي (قوله بعلم عدم افادته) أي حال كونه يعلم ذلك (قوله والوجه الجرميه) أي بقوله أم لم يعجز (قوله فبادر) عطف على قوله فان عجز عن واحد منهما (قوله والعاض المظلول) كأن اكره عليه أو تعدى عليه آخره أو مكن ذوقه بغير العض (قوله كاتالم) أي فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر (قوله من كوة) بالفتح والضم لغة اه مختار (قوله ولو كان) أي الناظر (قوله لم يعجز رمية) أي فان اختلفا في ان النظر انصوا لخطبة أو انه تعدى صدق الراي لان الاصل عدم الخطبة ونحوها مالم تقدم قرينة قوية على ذلك بان تقدم منسه تكلم بذلك مع ايها النحوي وبلغ الاب اخذا بما يأتي في قوله نعم بصدق الراي انه الخ (قوله وكذا لو كان) أي لم يعجز رمية (قوله فرماه) أي ذو الحرم وان لم يكن صاحب الدار وبعثه المنظور اليها كاجتث الاول البلقيني والثاني غيره بخلاف الاجنبي

امكن أيضا ومحل قوله يجب الدفع عنه حيث تعين طريقا بان لم يكتفه هرب أو نحوه ولوصال عليه مرند أو حر بي لم يجب هرب بل يحرم ان حرم القرار والقول الثاني لا يجب والطريق الثاني حمل نص المهر على من تبين التجاوبه ونص عدمه على من لم يتبين (ولو عصف يده) مثلا (خلفها) منه بذلك على فضرِب فم فسل يد فعض عين تقطع على فعضر خصية فشق بطن ومتى انتقل لمرتبة مع امكان أنف منها ضمن نظير ما مر وقد اشار الى هذا الترتيب بقوله (بالاسهل من فك لحسية) أي رفع أحدهما عن الآخر من غير كسر ولا جرح (وضرب شديقه) ولا يلزمه تقديم انداء بالقول يعلم عدم افادته (فان عجز) عن واحد منهما بل أول يعجز كاقضاء كلام الشافعي رحمه الله وكثيرين قال الاذرى والوجه الجرميه اذا ظن انه لو رتب أفسدها العاض قبل فك لحسية ما من فيه فبادر (فسلها فقدرت) بالنون (اسنانه) أي سقطت (فهدر) لخبرانه صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بعدم الدية والعاض المظلول كاتالم اذا العض لا يجوز بحال وزعم ان قضية كلام المصنف التخيير بين القتل والضرب وليس كذلك بل القتل مقدم لانه اسهل غير صحيح لانه لم يخير بين الشدين بل اوجب الاسهل منهما وهو القتل كما قرر ولو تنازعا في امكان الدفع بالسر مع ادفع به صدق المعروض بيمينه كما جزم به في البحر ومثله في ذلك كل سائل كما قاله الاذرى نعم لو اختلفا في اصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الابينة أو قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا وأشرافه على حرمه (ومن نظر) بضم اوله (الى) واحدة من (حرمه) بضم ففتح فها أي زوجاته وامائه ومحارمه ويلحق بذلك ولده الامرء الحسن فيما يظهر ولو غير متبرر وكذا اليه في حال كشف عورته ومثله خفي مشكل أو محرم لم يكشفها (في داره) التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعانة وان كان الناظر المبرك كاربجها الاذرى وغيره دون مسجد وشارع (من كوة أو ثقب) بفتح المثلثة ضيقين (عدا) وليس للناظر شبهة في النظر ولو كان امرأه أو رماة فله رمية فان نظر لخطبة أو شرأمة حيث يباح له النظر لم يعجز رمية وكذا لو كان الناظر احدا اصوله وان حرم نظره كالا بعد بقبذه (فرماه) أي ذو الحرم وان لم يكن صاحب الدار وبعثه المنظور اليها كاجتث الاول البلقيني والثاني غيره بخلاف الاجنبي

قوله الا في لانا وتولى ولو عبر به كان أولى (قوله بخلاف الاجنبي) محترز قوله ذو الحرم أي وانما حرم على الاجنبي فمما عاين أن الرمي من دفع الصائل وهو لا يختص بالموصول عليه لان منعه من النظر لا يقتصر في خصوص الرمي ولكن الشارع جعل الرمي مباحا لصاحب الحرم وان أمكن منعه بهرب المرأة ونحوه ومن ثم قال حج في انشاء كلام وقد صرح بان الاجنبي هنا لا يرمي بخلافه في الامر بالمعروف أي فانه لا يعتنع على الاجنبي

(قوله الناظر من ملكه) أى الناظر للصائل حالة كون الناظر فى ملكه أو شارعه ولو قال بخلافه الاجنبى فليس له رأى الناظر من الخ كان أولى (قوله فأتى فهدر) أى سواء كان الناظر فى ملك نفسه أو مستأجر أو معارفا أو مغصوب (قوله ولا نظر لعدم تكليف المراهق) هذا دفع المارد على قوله السابق ١٨٠ ومراهقا (قوله لا يجوز رميه هنا) ويحل جوارز الرى اذ لم يقبل الاخذار

ويحل عليه كلام المصنف أما لو علم الرأى افادة الاخذار ولم يتذكر فانه يضمن اه وهذا حاصل قوله الاتى وهذا يحول الخ (قوله نحو متاعه) أى الناظر (قوله والاوجب تقديمه) وظاهره وان تكرر منه ذلك (قوله ونخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عامه شرح روض وكذا بصير فى ظلة الليل لانه لم يطالع على العورات بنظره (قوله ونحوه) كضعيف البصر (قوله من باب مفتوح) ولو بقفل الناظر ان تمكن رب الدار من اغلاقه كما هو ظاهر اه ح ومفهوما انه اذا تمكن رب الدار من اغلاقه ولم يغلقه ضمن برميه وفى شرح الروض ويؤخذ من التعليل اى يتصرف صاحب الدار بعدم اغلاقه انه لو كان الفتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرى وهو ظاهر اه (قوله او نوب) ومنه الطافات المعروفة الان والشبايك (قوله ان علم الرأى) اى بقرينة (قوله فى انه) أى الناظر (قوله وهذا ذهب الى جواز رميه) معقد (قوله من له ان يشده بالله) قضية البقية جواز دفعه

الناظر من ملكه أو من شارعه فى حال نظره لانولى (بختيف كصاة) او تقبيل ولم يجد سواء (فاعاد اصاب قرب عينه) مما يخلق منه اليه غالباً ولم يقصد الرى لذلك المحل ابتداء (فجرحه فأتى فهدر) لخبر العاصمين من اطالع فى بيت قوم بغير اذ هم فقد حل لهم ان يتفقوا عينه وفى رواية ففقوا عينه فلا بد له ولا قصاصه وصح خبر لو ان امرأ اطالع عليك بغير اذ ان فتقات عينه ما كان عليك من حرج ولا نظر ادم تكليف المراهق اذ الرى لدفع مفسدة النظر وهى حاصله به لئلا يصر فى النظر كالابن والغ من ثم من يرى ان ليس مثله فيه لا يجوز رميه هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته فى المحل المنظور اليه والمراهق لانه شبهة له فيه على ان هذا من خطاب الوضع بدليل دفع صى صائل لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانه يجوز له رميه (بشرط عدم) نحو متاع له أو (محرم) ستر ما بين سرته وركبته (وزوجة) وامسة ولجوردين (الناظر) والا تمتنع رميه اه عذر حيثئذ والواو بمعنى (وقيل) بشرط عدم استئذان المراهق والابان استترن او كى فى منعطف لاي اهر الناظر لم يجوز رميه والاصح لافرق لعدم الاخبار وحسب المادة النظر (قيل) وبشرط (ان اذ قبل رميه) تقديم الاخذاف كما هو والاصح عدم وجوبه وهذا يحول على ان اذ اراد به والاوجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره فى دفع الصائل من تعيين الاخذاف لا الخف ونحوه ومستغرق السبع فلا يجوز رميه بما افوت الاطلاع على العورات الذى يعظم ضرره بالكلية وما معها النظر من باب مفتوح وكوة او ثقب واسع بان نسب صاحبها الى تقصير لان تقصيره بذلك صريح غير محتمل فلم يجوز له الرى قبل الاخذار ثم الناظر من نحو سطح ولولا الناظر وامانة كهون كونه قضية اذ لا تقر بطن رب الدار وبعده النظر خطأ وانفاً فلا يجوز رميه ان علم الرأى ذلك منه ثم يصدق الرأى فى انه تعمد اذ الاطلاع حصل والقصد امر باطن وهذا ذهب الى جواز رميه عند غلبة الظن فى انه تعمد وان لم يتحقق وبالحقيقة التقبل الذى وجد غير محتمل كجبر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية كلام المصنف تشهير برى العين وقربها لكن المنقول كما قاله الاذرى وغيره انه لا يقصد غير العين حيث امكنه اصابتها وان اذ اصاب غيرها لم يعيد بحيث لا يخلق منها اليه ضمن والا فلا نعم لو لم يكن قصد هاولا ما قرب منها ولم يدفع به جازى رى عضو آخر فى اوجة الوجهين ولو لم يدفع بالحقيقة استغاث عليه فان فقد مغيب سن له ان يشده بالله تعالى فان أبى دفعه ولو بالاسلاح وان قتله (ولو عجز) من غير اسراف (ولى) محجور وخلق بولييه ومن حل له الضرب وما يترتب عليه مما يأتى كقوله

بالسلاح وان افاد الانشا فليراجع اه سم على ح والظاهر انه غير مراد بل ان غالب على ظنه فادبه كما به وجهه كابتدع لم يقدمه عن الامام من وجوب الاخذار حيث افاد (قوله من غير اسراف) ليد كرمه ورمه ويحتمل ان المراد منه انه اذا اسرف ضمنه ضمان العمد لان ضمان العمد (قوله ومن حل له الضرب) عبارة ح فى حل الضرب وما الخ وهى أولى

(قوله لقنوشوز) منه البذاة على نحو الجبران والطل من فحوظاقة (قوله ومعلم) ظاهره ولو كان كافر أو هو ظاهر حيث نعين للتعليم أو كان أصلي من غير في التعليم (قوله من تعلم منه) ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما يرجع به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حتى اغتصبه يأتي صاحب الحق الشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلب الشيخ منه ولم يفع فليس له ضربه ١٨١ ولأن تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه إضاهة له المسمون

كأنه (والله) من رفع اليه ولم يعاند (وزوج) زوجته الحرة لقنوشوز (ومعلم) من تعلم منه حيث كان حرا بعله دخل في الهلاك واندر (فذهون) تعزيرهم ضمان شبه العمد على المبالغة أن أدى إلى هلاك أو فحوق لتبين مجاوزته للحد المشروع بخلاف ما لو ضرب دابة مسنة أجزها أو رافضها إذا اعتد لا نهـ ما لا يستغنيان عنه والادعى بغى عنه فيه القول أماما لا دخل له في ذلك كدفعه خفية وجس أن في فلا ضمان به وأما من أذن سيده لماله أو زوجها في ضربها فلا ضمان به كالأقر كمال بموجب تعزير وطالبه بنفسه من الوالى كما ظاهره الباقى لكن قيده غيره عما أذن له نوعه وقدره إذا أذن في الضرب ليس كدفعه في القتل وكان الأذن الشرعى محمول على السلامة فاذن السيد المطلق كذلك أما معانده توجه عليه حتى وامتنع من أدائه مع القدرة عليه وتعزير عقابه طر يقال لوصول المستحق لحقه فهو زعقابه حتى يؤدي أو يموت كما ظاهره السبكي (ولو حد) أى الإمام أو نائبه ويصح تأويله للمفعول ولو في نحو من أو شدة حرا ويرد كإمام (مقدرا) بيان لا واقع إذ الحد لا يكون الا كذلك ويصح أن يحترزه عن حد الشرب فإن الإمام يتخير فيه بين الأربعين والثمانين فيصير حينئذ يقتضى ذلك غير مقدر بالنسبة لارادته وإن كان مقدرا لأن كلام الأربعين والثمانين مفصوص عليه كما مر فئات (فلا ضمان) بالاجماع إذا لم يقتله (ولو ضرب شارب) للغير الحد (شعال ونائب) فئات (فلا ضمان على الصبي) بناء على جواز ذلك وهو الأصح والثاني فيه الضمان بناء على عقابه (وكذا الأربعون سوطا) ضربها فئات لا يضمن (على المشهور) لصحة الحد بمرعاه بقتله بذلك واجماع الصحابة عليه

والثاني ثم لأن التقدير بها اجتماعى كما مر (أو) حد شارب (أكثر) من أربعين فعونع أو سوطا وجب قطعه بالعدد في أحد وأربعين جزء من أحد وأربعين جزء من الدين وفى ثمانين نصفها وتسعين خمسة أثمانها الوقوع الضرب بظاهر البدن فيقتل ثمانين فقط العدد عليه (في قول نصف دية) لموته من مفعون وغيره ويحتج بالملقني أن محل ذلك أن ضربه الزائد ونفى الم الأول والأخير دية كلها قطعاً لا يقال الجزء الحادى والأربعون لم يطرأ إلا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الأول وقد صادف بدنا جميعاً لأن هذا تفاوت سهل فتساخو فيه وبأن الضعف نشأ من مقتضى فلي نظر إليه (ويجوز أن) أى القولان (في قاذف جلد أحد أو غائبين) سوطا فئات في الظاهر يجب جزأ من أحد أو غائبين جزأ في

ومع ذلك لو مات بهما يضمن (قوله وفى غائبين نصفها) هذا ينافى ما مر من أن الإمام إذا حد الثمانين لاضعاب عليه ويمكن أن يجاب بأن ملهنا مقروض فيما إذا كان الحد الجلد لا بد أن لا يحد الأربعين ولم يتعرض لما زاد (قوله ويحتج بالملقني أن محل ذلك) أى القولين (قوله والأخير دية كلها) أى لأنه حيث كان الزائد بعد زوال الم الأول كان ذلك قربة على حالة الهلاك على الزائد فقط

(قوله وموصى باعتاقه) ويبنى ان مثله المندور وعنفه ومن اشتراط اعتاقه ثم رأيت في سم على منهج نقل عن الناصري خلافة في المندور اعتاقه قال لان كسبه اسيد وقياسه ان المشروط اعتاقه في البيع مثله لاله المذ كورة وانما عن هذه الاله لان القطع قد يؤدي الى هلاكه فيذوق المكسب على السيد وقد يتوقف فيه بان السيد يجب عليه العنق فوراً فلا نظر لاحتمال تقويت المكسب عليه نعم يظهر ما قاله سم في المندور اعتاقه بعد سنة مثلاً ويبنى مثله في الموصى باعتاقه بعد موت السيد بسنة مثلاً (قوله من الحصنة) ١٨٢ بكسر الحاء وتشديد الميم لكنكم مكسورة عند البصريين ومفوضة عند

الكوفيين (قوله فيه) حصة سلعة أى كائنة فيه اه سم على ج وبنيته متعلق بقطع (قوله أول يكن في القطع) ان كان المراد ان القطع لا خطر فيه وانما عوفي التركة فقط اتحدت هذه مع ما قبلها وان كان المراد ان القطع لا خطر فيه كان الترك لا خطر فيه اتحدت مع ما بعده ثم رأيت في سم على ج التصريح بذلك ولم يرد عليه (قوله وبحيث البليغي وجوبه) أى القطع (قوله وأنه يكنى علم الولي) أى بالطلب (قوله وأما اذا كانت قيمة) أى من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية (قوله ولم يقيد) أى حكم الأم بكونها قيمة (قوله قطعها من مسمى وجنون) ومثل السعة فبما ذكره فيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الصكى وقطع العروق للعاجزة ويسن تركه ويحرم على المتألم لتجفيف الموت وان عظم ألمه ولم يطقه لان برأه من جوفه فلو اتى نفسه في محرق على انه لا يجزئونه

قول نصف دية وكذا في بكر جلد مائة وعشرا (وليس نقل) بالغ عاقل ولو مكانا وسفها وموصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه (قطع سلعة) بكسر السين ما يخرج بهير الجلد والعم من الحصنة الى البطيخة فيه يقسمه وما ذونه ازا التلشينها بالشر وكفصد ومنها في جميع ما يأتي عضوه المتأكل (لا تخوفه) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها (أو) في من كل قطعها وتر كها خطر لكن (الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فينتفع القطع في هاتين الصورتين لادائه الى الهلاك بخلاف ما لو استويا أو كان الترك أخطر والخطر فيه فقط أول يكن في أقطع خطر ولا خطر في واحد منهما ما يجوز قطعها لان فيه غرض من غير فضاء الى الهلاك وبحيث البليغي وجوبه عند قول الاطباء ان تركه مفض الى الهلاك قال الاذرى ويظهر الاكتفاء بواحد أى عدل روايه وانه يكنى علم الولي فيما يأتي أى وعلم صاحب السلعة ان كان فيه ما هامة ذلك (ولا بوجد) لاب وان علا ويلحق بهم ما سيد في قنه وام اذا كانت قيمة ولم يقيد بذلك في التعزير لانه أشول (قطعها من مسمى وجنون مع الخطر) في كل لكر (ان زاد خطر الترك) على القطع لصونها حاله فبدنه أولى بخلاف ما اذا زاد خطر القطع انفاقا واسويا فارقا المستقل بأنه يعتذر للشخص فيما يتعلق به من مالا يعتذر فيما يتعلق بغيره (لا) قطعها مع خطر فيه (السلطان) ونوابه ووصى فلا يجوز اذا ليس له م شفعة الأب والجد (وله) أى الولي الأب والجد (والسلطان) ونوابه ووصى (قطعها بالخطر) عند انتفاء الخطر أصلا ولم يكن في الترك خطر لعدم الضرر ويمنع ذلك مطلقا على اجنبي واب لا ولاية فان فعل فصرى الى النفس وجب على الاجنبي القود (و) لمن ذكر (فصد وجحامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طبيب لنفسه له (فلومات) المولى عليه (بجائز من هذا) الذى هو وقوع السلعة او الفصد والجحامة ومثلهما في معناها (فلا شئان) بديهة ولا كفارة (في الاصح) لتلافيته من ذلك فيضطر المولى عليه والثاني يقول هو مشروط بسلامة العاقبة كالتعزير واعلم ان الغزالي وغيره صرحوا بجحمة تنقيب آذان الصبي او الصبية لانه ايلام تدفع الحاجة الا ان ثبت فيه رخصة من جهة نقل ولم تبلغنا واهله اشار بذلك ردما في فتاوى قاضيان

أوما مفروق ورأه أهون عليه من الصبر جاز لانه أهون وقضية التعاليل أن له قتل نفسه بغير اغراء فيه صرح من الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه خطيب وروى لعل الهاربة فلأى في محرق وعلا انه لا ينجونه وعنده ما مفروق ورأه أهون الخ (قوله وفارقا) أى في حالة الاستواء (قوله أى عند انتفاء الخطر) حصة كائنة ثم رأيت في نسخة أى وعليها ففى مفسرة لما قبلها (قوله واب لا ولاية) أى بان كان فاسقا (قوله وجب على الاجنبي القود) أى وعلى الاب الدية لانه عند (قوله اشار به) طبيب لنفسه أى اوجره من نفسه بالطلب كما تقدم

(قوله نعم في الرعاية) اسم كلاب (قوله لتقدم السبب) أي وهو الثقب (قوله غير محم) أي قول أو امر الخ (قوله لا وجه الجواز) أي في الصبي والصبية وأما ثقب المختر فلا يجوز أخذ من اقتصره على الأذن وهو ظاهر حيث تجر عادة أهل ناحيته به وعدمهم له زينة ولا فهو كنه ثقب الأذن ثم رأيت في حج مانصه ويظهر في ثقب الأنف بصلابة تعمل فيه من نفسه وأذهب أنه حرام مطلقا لأنه لا زينة في ذلك بغير ثقب لاجلها إلا عند فرقة قليلة ولا عبرة بهما مع العرف ١٨٣ بخلاف ما في الأذن ٨١ أي ومع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك

وضع الخزام للزينة ولا النظر إليه (قوله وأغيره) ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قد يريد ختن ولده فمأخذ أولاد غير من الفقراء فيختتم مع اسمه فاصدا الفرق بهم فلا يكتفي بذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الخاتم إن علم تعدى من أحضره له وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب (قوله كما قطع به الماوردي) أي فيجب القود (قوله الإتيان بالجد اهـ ج) (قوله وكذا أخطؤه في ماله) قطعاً (قوله وما نسر به الإمام) أي في قوله بأن تركه (قوله لم يبعث عنها غير شبهة) (قوله هذا يتوقف على أن ماله كوا غيره انما يقولون بالقبول عند البعث في الجملة وأنه لو ترك البعث أصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المذهب من كلام الأذري (قوله فان ضمنا عاقلة) معتمد وقوله أو بيت مال ضعيف (قوله لم يضمن) أي إذا كان عارفا كما يؤخذ من قوله بعد وكذا من تطب الخ وظاهره ولو كان

من الخنسة أنه لا يأم به لأنهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم يذكره صلى الله عليه وسلم عليهم نعم في الرعاية للحنابلة جواز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي وأما خبران النساء أخذن ما في آذانهن وألقينه في حجر بلال وهو صبي الله عليه وسلم برأهن فلا يدل للجواز لتقدم السبب قبل ذلك فلا يلزم من سكوت عليه حله ودعوى أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع غير محمدهنا لأنه ليس فيه تأخير ذلك الأوسئل عن حكم التثقيب أو رأى من يفعله أو يلقنه ذلك فهذا وقت الحاجة وأما امر وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بهد أولا فلا حاجة لبيان نعم في خبرنا لطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس أنه عد من السنة في الصبي يوم السابع أن ثقب آذانه وهو صريع في جوارزه للصبي فالصبي أولى إذ قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع وبهذا يتأيد ما ذكر عن قاضيان فالوجه الجواز (ولو فعل سلطان) وغيره ولو بالاب (صبي) أو شجنون (ممنع) منه فبات (فدية مغلفة في ماله) لتعديده ولا قود لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر كما قطع به الماوردي (وما وجب بخطأ المام) أو نوبة (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلته) كغيره (وفي قول في بيت المال) إن لم يظهر منه تنصير لأن خطره يكتم بكثرة الوقائع بخلاف غيره والسنارة في ماله قطعاً وكذا أخطؤه في المال (ولو وحده بشاهدين) فبات منه (فبانا) غير مقبول في الشهادة كان بانا (عبدین أو ذمین أو امرأهین) أو فاشقين أو امرأتين أو باني أحدهما كذلك (فار قصر في اختيارهما) بأن ترك أحدهما كقوله الإمام (فالضمان عليه) قوداً وغيره أن تعدد أو الأفعلى عاقلته وبما نسر به الإمام يدفع تنظير الأذري في القود بأنه بدراً بالشبهة إذ ماله وغيره بشلهما لأن صورة البينة التي لم يبعث عنها غير شبهة له (والا) بأن لم يقصر في اختيارهما بل بحث عنه (فأقولان) أظهرهما وجوب الضمان على عاقلته وقيل في بيت المال (فان ضمنا عاقلة أو بيت المال فلا نزوع) لأحدهما (على العبدین والذمیین في الأصح) لزعمهما الصدق والإمام هو المتعدي بترك بحثه عنهم (وكذا المراهقان والفاسقان) إن لم يكونا مختارين أما التجاهران ف يرجع عليهما على العمة لأن الحكم بينهما يشهد ما يشهد ببدليهما أو تقريرهما حتى قبل الأذري أنهما لم يقصر في البحث عنهما (ومن) عالج كائن (يجم أو تصد بآذن) ممن يعتبر أنه فافضى إلى تلف (لم يضمن) والالام يفعله أحد ولو أخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلته وكذا من تطب بغير علم كما قاله في الأنوار لخبر

كانرا عدم تنصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمائه قبول خبره (قوله ولو أخطأ الطبيب في المعالجة) والعالم يحطه يكون باخباره وشهادته عاوفين الطالب أن ماداوى به لا يناسب هذا المرض (قوله وكذا) أي تجب الدية على عاقلته وقوله من تطب أي ادعى الطالب وقوله بغير علم ويعلم كونه عارفاً بالطالب بشهادة عدلين عاين الطالب بعرفته وينبغي الاكتفاء باشتهارها بالمعرفة بذلك الكثرة حصول الشفا بمعالجته

(قوله فهو ضامن) أي يتعلق به الضمان وتعمله العاقلة عنه ان كانت والا فبیت المال ان كان والا فهو (قوله نعم يسأل) أي
 للجلاد في هذه الصورة (قوله ان مثل ذلك) أي في ضمان الامام دون الجلاد (قوله غير ظاهر) وينبغي فرض الكلام في غير
 الاعبى الذي يفتقد وجوب طاعة الامر اما هو الضمان على امره اما ما كان ارغبر (قوله فالوجه وجوبه) أي المال
 وقوله عليه أي الجلاد (قوله في الشق الاول) ١٨٤ وهو ما لم يظلمه والجلاد وحده في الثاني وهو ما لم يظلمه (قوله وقد

اختنق) أي ابراهيم (قوله وصح انه
 مائة وعشرون) أي في بيان السن
 الذي اختنق فيه أنه مائة وعشرون
 (قوله بالقدم) والقدم التي
 يفتق بها محفظة قال ابن السكيت
 ولا تقول قدوم بالتشديد والجمع
 قدم اه مختار (قولا وتقبله) أي
 المقطوع (قوله ما يعطى حشفته)
 وينبغي انما اذا ثبت به ذلك
 لا يجب ازالته المحصول الغرض بما
 فعل أولا (قوله كالأمة عشرين) أي
 آدم وشيث ونوح وهود وصالح
 ولوط وشعيب ويوسف وموسى
 وسليمان وزكريا ويعقوب وحظظه
 ابن صفوان وقد نظم الشيخ هلي
 المسعودي من اختنق من الانبياء
 فقال
 وان ترد المولود من غير قلعة
 يحسن ختان نعمة وقد ضل
 من الانبياء الطاهر من فها كهـ
 ثلاثة عشر باتفاق أولى العـ
 قائم شيت ثم نوح بنيه
 شعيب لوط في الحشفة قد ضل
 وموسى وهود وصالح بعده
 ويوسف زكريا فانهم لثقتلا
 وحظظه يعقوب سليمان مكملا
 لهدتهم والخلف جاملن تلا

ختما لجمع الانبياء محمد عليهم السلام سكا ومندلا ومندلا اسم يعود البصير وغلب غير آدم
 عليه والانه لم يولد (قوله وان جبريل) أي وروى ابن جبريل الخ (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد (قوله ما لم يصف فيه)
 أي من الختان في ذلك الزمن (قوله الا ان يغلب على الظن) أي فلو غاب على ظنه احتماله الختان وان السلامة هي الغالبة فتفتنه
 فحان لم يصفه اه سم على حج بالحق

السلامة

(قوله ويأمره الامام) اي وجوباً (قوله الان بفعله) اي يفعل الامام الاحبار (قوله فعله) اي الامام وقوله نصف ضمانة اي والنصف الثاني هو لانه منسوب للمختون لامتناءه ومن واجب عليه (قوله ولو بلغ مخبوناً) محترز وقوله والعقل ولو قال اما المجنون الخ كان أولى (قوله ومن له ذكران عاملان) قال في الروض وهل يعرف اي الله جل الجماع والبول وجهان قال في شرحه مجزم كالروضة في باب الفل بالثاني معتد وجهه في التحقيق اسم على حج ومارجه في التحقيق معتد (قوله والافق السنة السابعة) اي وبها ينبغي وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه ١٨٥ (قوله وبه فارق الحقيقة) أي حيث يجب

السلامة منه وبإمره الإمام به حينئذ فان امتنع أجبر عليه ولا يفتنه لومات الان بقره له
بف شدة حرأ وبر فعله نصف ضمانه ولو بلغ مجنونا لم يجب ضمانه وأقهر ذكره الرجل
والا تفي عدم وجوبه في الخنثى بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال ولا جناية منه
ومن له ذكر ان عامه لان يفتن ان فان تمزا الاصلى منها ما ختن فقط فان شك فكأن ختنى (و يندب
نخبة في في سابعه) أى سابع يوم ولادته لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم
سابعهما ويكره قبل السابع فان أخر عنه ففي الاربعين والا تفي السنة السابعة لانها وقت
أمره بالصلاة ولا يجب من السبعة يوم ولادته لانه كلاً أخر قري عليه به فارق العقبة
لانه برفسندب الاصراع اليه ويسن اظهرا وختنان الذكور واخفاء ختان الاناث كما نقله
جمع عن ابن الحجاج المالكي (فان ضعف عن احتماله في السابع (آخر) وجوبه الى احتماله
له (ومن ختنه في سن لا يحتمل) لضعف ونحوه وأشد حرأ وبر فئات (لزوم قصاص) لتعديه
بالجرح الهلك نعم ان ظن كونه محتملاً لانه فاقه عدم القود لانتفاء تعديه (الاول والثاني) وان
علاما امر انه لا يقتل بل يولد نعم تلمذه دية غلظة في ماله لانه عدم محض وكذا مسلم في كافر
وحرقن لما مر من عدم قتله به ايضا (فان احتمله وخنثه لى) ولو وصيا وصيا (فلا ضمان في
الاصح) لاحسانه بتقديده اذ هو أسهل عليه مادام مغيرا بخلاف الاجنبى تعديه ولو وقع
قصدا عامة الشعارة كاقصاء اطفالهم وهو الواجب وان خالف فيه الزركشى لان ظن ذلك
لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وائس كقطع يد سارق بقبره اذن الامام لاهد اربابا بالنسبة
لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه فانهم ان ظن الجواز وعذر يجهله فالقبض عدم
وجوب القود وكذا اختن باذن أجنبي ظنه ولما فيما يظهر والثاني نظر الى انه غير واجب
في الحال (وأجرته) وبقيصة مؤنة (في مال الفتون) فان لم يكن فعلى من علمه مؤنته
كالسيد ويجب ايضا قطع حرة المولود بعد ولادته بعد محو ربطها لتوقف امساك الطعام
عليه والمخاطبة به هنا لولى ان حضر والا تفي علم به عينا تارة وكتبا تارة أخرى كارضاءه
لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط في حكم القطع ونحو الربط ضمن وكذا
الولى

الولى

٢٤
 المسكين حيث لاولى له خاص فيه ما (قوله ويجب قطع سيرة المولود)
 الاولى سيرة وعبرة المختار والسر بالضم ما تقطعه القابلة من سيرة الصبي تقول عرقه لكان تقطع سيرة ولا تقل سيرة لان السيرة
 لا تقطع وانما هي الموضوع الذى تقطع منه السر (قوله والا فاعلم به) ومنه القابلة (قوله او غير الربط) اى فلو مات الصبي
 واختلث الوارث والقابلة فسد لاقى انه لم يات لعدم الربط واحكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط واحكامه لان الاصل عدم
 الضمان وقوله ضمن اى بالبدية على ما قلته (قوله وكذا الولي) اى فيما لو اوهله فلم يحضره من يفعل به ذلك

﴿فصل في حكم اتلاف البهائم﴾ * (قوله في حكم اتلاف البهائم) أي وقتما يتبعه من حمل حمله على ظاهره ودخل به سوفوان
 أي بدلالة ما يشمل الآية دخلت هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع الآية لأنه من حمل هو الدابة لانه معها (قوله
 أو دواب في طريق) فرع لو كان راكبا جازمة لا دورا بها جش فاتفق سبحانه كذا في فتاوى الفقهاء رحمهم الله قال الاصطخري
 في ادب القضاء ولا حديث البراء ما ضمنا راكبا ولا سابقا إلا أن يتعمد لأن حديث الجماجم جازم ظاهر ولا ما بين في حديث ناقة
 البراء ١١ وحديث ناقة البراء مرضى الله تعالى عنه كانت ناقة ضاربة قد خلت حائطا فاستد في نفسه فتضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن حفظ الحوائط بالمرعى أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل
 رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه ١٢ سمع على منج (قوله بحق أم بقره) مثل المكره بفتح الراء فيضن ولا شيء على المكره يكسر
 الراء لأنه انما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين ما لو كرهه على اتلاف المال حدث قيل
 فمسه أن كلا طريق في الضمان والقرار على المكره بكسر الراء لكن نقل عن شيخنا الزبيري الذي ينادي بالرد عن ان قرار الضمان على المكره
 بكسر الراء وأن المكره طريق في الضمان وعليه فلا فرق بين الإكراه على الاتلاف وعلى الركوب (قوله ويتعلق متلفها برقبته)
 أي وان أذن له السيد (قوله ولا كذلك ١٨٦ هنا) قد يقال قد وجدنا اقرار السيد بعد علمه ١٢ سمع على ج (أقول) وقد

يقال للقطة امانة في يده واجدها
 والعبد ليس من أهل الولاية عليها
 فترك السيد لها في يده تقصير منه
 ولا كذلك البهيمة فان تركها في يد
 العبد لا يعد تقصيرا من السيد
 بل قد يكون له غرض في تركها في
 يد العبد قد فسدت اليد فيها العبد
 ما دامت معه وذلك يقتضي ضمان
 دون السيد (قوله وما لا في ماله)
 المراد منه أنه لا يتعلق بالعاقلة بل
 بذمته يؤذيه من ماله فليس المراد
 بكونه في ماله أنه يتلفه به كذا قال
 الدين بالمرهون (قوله وراكب)

﴿فصل في حكم اتلاف البهائم﴾ * (من كان مع دابة أو دواب) في طريق مثلا ولو مسطورة
 سابقا أو قاندا أو راكبا سواء كانت يده عليه بحق أم بغيره وان لم يكن مكلفا أو قاندا
 سيد أم لا كما يشاء كلامهم ويتعلق متلفها برقبته فقط وبقرب بين هذا ولقطة آخرها مال المالك
 يده قتلت فانه متعلق برقبته وبسبب أموال السيد بانه مقصر ثم تركها يده المنزل عزلة
 المالك بعد علمه ولا كذلك هنا ودعوى أن القن لا يذلل ممنوعة بانه ليس المراد باليد هنا
 المتضمنة للمالك بل المتضمنة للضمان وهو هذا المعنى لا يذلل كالأضيق (ضمن اتلافها) يجوز
 من أجزائها (نفسا) على العاقلة (ومالا) في ماله (لا لونه) لأن فعلها منسوب له وعليه
 تعهدها وحفظها فان كان معها سائق وقائدا أو ركاب ضمن الراكب فان لم يكن راكب
 فعليه ما أوردكم اثنان على المقدم دون الراكب كما اتفق به في الدرر والدرج الله تعالى لأن
 فعلها منسوب إليه وان كانا لونهما فاعني كانت له أو خرج بقوله مع دابة مالوا انفلتت منه
 بعد احكام محو بطلها وانفلتت شيئا أنه لا يضمن كما سدد كرهه ويستثنى من اطلاقه مالوا
 فخصم أغير من معها فضمن اتلافها على الناحس ما لم يأذن له فيه والأفعليه ولورد هاراد

ظاهرة ولو أحمى ونقله سمع على منج من طوب فيه (فرع) لوربك اثنان في جنبهما كفي محاربتين فالضمان عليهما
 فلوربك ثالث بينهما في الظاهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان اثنان أو فاقا طب فاعني
 ١٢ وظاهره ولو كان الزمام يداً أحدهم (قوله ضمن الراكب) يؤخذ من هذا تضمن الراكب مع المكارى الذاتية ودونه الأعلى
 قول ابن يونس لعل تضمن الراكب إذا كان الزمام يده فلا تضمن إلا إذا كان الزمام يده ١٢ سمع على ج وعيادته على منج قوله
 ضمن الراكب فقط بذلك يعلم أن الضمان على المرأة التي تركت إلا مع المكارى دون المكارى مراء وهذا هو المعتمد وقاص
 ما نقله عن ابن يونس أن الضمان في مسئلة الأحمى على قائد الدابة إذا كان زمامها يده (قوله فاعني) أي السائق والقائد (قوله)
 لأن فعلها منسوب إليه) يؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في تسيرها كريض وصغيرا فخص الضمان بالراكب
 (قوله مالوا انفلتت) وينبغي عدم تصديقه في ذلك إلا بينة (قوله فضمن اتلافها على الناحس) أي ولو صغيرا مزارا أو غير
 ميم لأن ما كل من خطاب الوضع لا يختص فيه الحال بين المميز وغيره * (فرع) * قال في العباب وان كانت رمو حاطبا
 وأنفل اتلافها للخص فهل يضمن الآذن أو الناحس وجهان ١٢ والاقرب أنه الآذن كالألف بغير الرمي سيما أن ظاهر راحة
 الرمي على الخصم المأذون فيه (قوله ما لم يأذن) أي الراكب

(قوله تعالى ضمان ما اتفقه به) أي الراد وقوله بالراد ما بالذن له أخذ اعطاءه في الناحية (قوله فاستقبلها أخوه وهما) ظاهره ولو بشارته فإدعى الرادها (قوله فالتفتا) أي الساقط (قوله سقط عليهما) أي القارورة فانه يضمن (قوله ان فرق) وهما ان الميت خرج من كونه اهلا للضمان بخلاف الحي وان كان صغيرا وكان سقوطه بغیر اختياره (قوله ولو كان ركبها) ولو كان الركب بمن يضبطها واكن غلبته بفرع من شئ مثلا وان كانت شيئا فالظاهر عدم الضمان اهـ سم على منهج وبشكل عليه ما ذكرناه عنه فوجها الكلام الشاوح فان البدن موجود مع الفرع كما هي موجودة مع قطع الاعمال ونحوه الا ان يقال البعد وان كانت موجودة في الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه ووضعت اليد الى انقصير ما فاشبهه ما لو هاجت الرياح بهد احكام الملاح السبعة الا انها وقد قديا فيها لعدم الضمان لانتفاء انقصير الملاح بخلاف قواع ١٨٧ الجام فان الركب منسوب فيه لتقصير

تعلق شعثان ما تلقته بعده بالادومالو غلبه فاستقبلها آخر ودهقان الراديض
ما تلقته في انصرافها واما لوسقط هو اومر كويه معالي شئ فالتفت به فلا ضمان كالو
انفتح من فانبكسر به قارورة بخلاف طنسل سقط عليها الان له فعلا والحق الزركى
بسقوطه بالموت بسقوطه بضمير ض اومر شديدة فيه نظروا ن زعم بعضهم ان فيه نظرا
لوضوح الفرق ولو كان را كها بقدر على ضبطها فاتفق انها غلبته لصو قطع عنان
وثيق والتفت شيا لم يضمن على ما قاله بعضهم والمعتقد كما اقتضاء كلامهم او اعتمد
الميلقبى وبغيره واقفي به الوالد رحمه الله تعالى الشعثان وما لو اركب اجني بغير اذن الولي
صديا او مجنون اذ لا يضبطها مثله ما فانه يضمن متانتها وما لو اركب مع دواب راع
فتنزلت لصو هيجان رخ او طلة لال لصوم وافسدت زرع او لا يضمنه كالو بدع براه او
انزلت دابته من يد او فسدت شيئا كس هذا خارج بقوله مع دابة فابراده غير صحيح
وما لو ربطها بطريق متعق باذن الامام او نائبه كالو حفرية لمصلحة نفسه وخرج بقولنا
في الطريق مثلامن دخل دارها كلب غيور فقتله او دابة قرفسته فلا يضمنه صاحبها
ان علم بحاله ما وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه
والافلا وبخلاف الخارج منهم امن الدار ولو لجانب بابها لانه ظاهري يمكن الاحتراز عنه
وخرج به ايضا ربطها بعوات او ملكه فلا يضمن به مثله بالاتفاق ولو اجروا الايقا
منه فادخل دابة فيه وتركه مفتوحا فخرجت واتلفت مالا للمكتر لم يضمنه
ولا بردي قوله فقتلها او ماله صدم الحطم وشجره وصيد الاحرام فانه يضمنها انهم لا يخرجون
عنه ما ولو ربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا لتبين واعلمتها افضل فرفسته فقات
وهو حاضر ولم يحدزم منها وكانت رموحا ضمت على عاقلته ومجلى ما نثر في غير الطير اما هو

صاحبها (قوله فأرادته غير صحيح) فديق قال ليس في كلام المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق اهـ سم على حج اى لسكنه المتبادر منه وهو كافي في دفع الاعتراض (قوله وما يوربطها) اى فلا يضمن وظاهره له نهرا والاول لا اهـ سم على حج (قوله وأدابة فرفسته الا بضمنه) ظاهره وان كان غير ممكن لكن قد يتوقف فيما لو دخل غير المميز بان صاحب الدار فانه عرضه لاتلاف الكلب ويحرمه وقد يتوقف خذفناه ما يأتى فيما لو قال لصغير خذ من هذا التبن الخ (قوله يمكن الاحتراز عنه) اى ولو لم يكن لطريق الاعليه وكان معنى (قوله فادخل دابته) أى المؤجر (قوله وان تلفت مالاً لا مكنى له يضمنه) لعله بالنسبة صاحب المتاع الى التضرع (قوله لا يجترعان عنهما) اى عن النفس والمال (قوله فقال الصغير) هى للترتيب (قوله ولم يحذره) منه وهى عدم الضمان اذا كان غائبا لم يحذره وهى رموح زائمتا مل اهـ سم على حج (أقول) وقد يتوقف فيه بأنه يسبب فى ايقافه (قوله خذنه على عاقلة) أى الاصر

(قوله فلا ضمان بالثلاثة مطلقا) اي لا اوتوا را (قوله على ما صار اثلاثة طبعها) اي فيضمن واعل الفرق بين هذا وبين ما مر من انه لو علم قردا و امره بالسرة فسر في قطع ان القطع به بما بالشبهة بخلاف الضمان (قوله في نحل قتل جلا) اي مثلا وقوله بانه اي الجبل وقوله هدر لتقصيره اي ١٨٨ حيث لم يضعه في بيت مستغف ولم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق

في ذلك بين كون الجبل في حكمه او غيره (قوله فلف به نفس او مال فلا ضمان) ع اي ولو بالزرق فيه اي البول بعد ذهاب انهم وقتهم المار المشي فلا ضمان اه سم على منهي اي فلا ضمان قطعا (قوله بخلافه الماعليه الاكثرون) لكن بشكل بخلافه النص اه سم على ج وقد يقال الخاف يقول النص ويقتضي على ما اعلم ينص آخره مثلا (قوله كالمواضع الا بل) قد علم مما مر ضمان من مع الا بل سابقا وغيره ولو متطورة اه سم على ج (قوله في السوق) اي ولو واحدة (قوله الا في صحرا) اي كالذواب الشرسة (قوله ضمه ان كان ثم زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجبال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة وغيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سابق الجبال وان كثروا لانهم منسوبون اليه و ما لو دفع المزحوم الجبل بجملة مثلا على غيره فان تلف شيئا فلا ضمان على الدافع لا على من مع الدابة (قوله فان لم يفعل) ولو اختارها في التنبية وعندهه فالظاهر تصديق صاحب الثوب

فلا ضمان بالثلاثة مطلقا لانه لا يدخل تحت الديلما يرسل الممل على ما صار اثلاثة طبعها وأفتى البلقي في نحل قتل جلاباته هدر لتقصيره صاحبه دون صاحب النحل اذ لا يمكن ضبطه (ولو بالزرق) وراثة بطريق قلف به نفس او مال فلا ضمان (والا لا تمنع الناس من المرور ولا سبيل اليه وهذا ما جرى عليه كالأرض هنا وهو احتمال للامام لكنه هو المعتمد وان زعم كثير ان نص الامام والاجتهاد الضمان وقد مر انه لا يعترض عليه بما بخلافه الماعليه الاكثرون (ويحتج بالمر بطريق (علا لا يتاد) فيها) كرض شديد في وذل) وفي مجمع الناس (فان خالف ضمن ما تولد منه) تصديه كالمواضع الا بل وغير مقتورة او البقر والغنم في السوق او ركب فيه ما لا يركب مثله الا في صحرا وان لم يكن ركض اما الركض المعتاد فلا يضمن ما تولد منه (ومن حمل حطب على ظهره او جمعة) وهو معها او ساقى حكم ما لو ارسلها (لحق بانه انقطع ضمته) لا اوتوا را للوجود والتلف بفعله او فعل دابته المذموب اليه نعم لو كان مستحق الهدم ولم يتف من الالة شي فلا ضمان كان بني ثاملا الى الشارع او ملك غيره لان كان مستويا ثم خالفه بالبلقي في الاخيرة (وان دخل) من معه - حطب - وقا قلف به نفس او مال - مس - فبلا كان او مستدبرا (ضمه) ان كان (ثم زحام فان لم يكن) زحام (وتزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمنه (الثوب) او متاع او بدن (اعني) او معصوب العين لمد ونحوه كاذ كره الا ذرعي وغيره (ومستدبر الهمة فيجب تقيمه) اي من ذكر فان لم يفعل ضمن النحل والاشبهه ان مسه قبل الحطب يعني لا يميز لغيره اوجنون كالاعني قاله الا ذرعي ولو كان غافلا او ملتفتا او مطر فامتنكر انضمه صاحب الحطب اذ لا تقصير حينئذ والحق البغوى وغيره بما اذا لم ينهه ماله او كان آدم وان لم يعلم بضمه لان الضمان لا يحتاج بالعلم وعدمه وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المتقبل بما اذا وجد مخرقا وقضية انه اذا لم يجد لضيق وعدم عطنة يضمن لانه في معنى الزحام فيه عليه الركض وهو ظاهر قال ولو دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام فالمتجه الحاقه بما اذا لم يكن زحام لعدم تقصيره كالحادث الريح وأخرجت المال من النقب لا قطع فيه بخلاف تعريضه للريح الهابة ومحمل ما تقر به حيث لا نزل من صاحب الثوب فان تعلق الحطب به فحذبه فقص الضمان على صاحب الحطب يجب كلاحق وطئ مداس سابق فاقطع فانه يلزمه نصف الضمان لانه انقطع بفعله وفعل السابق وقوله في الروضة ينبغي ان يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق او مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق برذانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتماد

لانه وجدما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبية وقوله او مطر فامتنكر اي ولو في وضقه امور الدنيا (قوله لا يحتاج بالعلم) وعندهه اي ولان له طريقا آخر كتقيمه بجبر دائه مثلا ونحوه شي في يده (قوله لضيق وعدم عطنة) اي قريبة فلا يكلف العود لغيره ارا (قوله فالمتجه الحاقه بما اذا لم يكن زحام) اي فلا ضمان

(قوله فسقط اعتبارهما) أي المؤخر والمقدم (قوله وإن اذن الإمام) ومنه ما جرت به العادة إلا أن من أحدث ما صايب إمام
الحوادث بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالخضر يفتل فلا ضمان على من اتلفته دابته شيئا منها بأكمله أو غيره
لأنه صير صاحب المضاعفة (قوله إذا فرض هنا) وفي نسخة المخط (قوله ما لو امر ١٨٩) إنسان بجمار (أي على جماد) قوله لتقصيره

أي المار (قوله غربه آخر) أي
ولو امر (قوله سواء كانت)
أي اليد (قوله محكمة فيه) أي
المودع (قوله أوالو أرسلها في
البلد ضمن مطلقا) ظاهره وإن
اعتيد إرسالها في البلد وحدها
وقياس ما يأتي في المرامح المتوسعة
خلافاً بل قد يجهل قوله إلا في
لأن المداري كل الخ شامل لهذا
وصرح بذلك حج (قوله أوري
عنها) أي عن دابته (قوله لافي
نحو مفارقة) أي أضافي فهو مفارقة
فوقه في الروض وفي شرحه
أن الأوجه الضمان وعقارة الروض
وإن حمل متاعه في مفارقة على دابة
رجل بلان وغاب فأنقاه الرجل
هنا أو دخل دابته زرع غيره
بلان فخرجه من زرع أي
فوق قدر الحاجة كما في شرحه
ففي الضمان وجهان أ قال في
شرحهم أحدهما لا تعدى المالك
والثاني وهو الوجه نعم لا تعدى
القاعل بالتضييع أ هم على حج
(قوله وظاهر) أي فلا يكون
إخراجها لها عند خشيته الاتلاف
مضمناً (قوله فلا يضمن) أي عدم
تقصيره (أي فلا تختلف المالكات
وصاحب الزرع في ذلك فيستعمل

وضعه عدم الضمان فسقط اعتبارهما ووجب إحالة ذلك على السبعين جميعاً كما في
المصطلمين فإنه لا عبرة بقوة منقضى أحدهما وقلة حركة الآخر (وأما بضمه) أي ما ذكر
صاحب البهجة (إذا لم يقصر صاحب المال فإن قصر بان وضعه بطريق) ولو واسعا وإن
أذن الإمام كما اقتضاء إطلاقهم إذا فرض هنا تعرضه متاعه للتلف وهو موجود (أو عرضه
للدابة فلا) يضمنه لأنه المضيع للمال وفاق القول بأن مثله ما لو امر إنسان بجماد الحطب
يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا ضمان على ساقته امتص به بجروره عليه قال وكذا لو وضع
حطب بطريق واسع غربه آخر فزق به ثوبه (وإن كانت الدابة وحدها) وقد أرسلها في
البحر (أو فالتفت زرعاً أو غيره ثم أرسلها بضم صاحبها) أي من وضع يده عليها سواء كانت
يحق كودع أم بغره كغاصب وما نازعه البلق في في نحو المودع بان عليه أن يرسلها
إلا يحاطر ديان هذا عليه من حيث حفظها لامن حيث جهة الاتلاف بل والعادة محكمة
فيه كما في المالك (أولاً يضمن) إذا العادة الغالبة حفظ الزرع نهاراً والدابة ليلاً ولذا لو جرت
عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظهما فيه ما ضمن في مال الوارسلها في البلد
ضمن مطلقاً لمخالفة العادة ويستثنى من عدم الضمان المذكور في كلامه ما إذا توسطت
المرامح والمزارع فأرسلها بالاراع فإنه يضمن ما فسد منه إلا أن العادة حينئذ
عدم إرسالها بالاراع ومن ثم لو اعتيد إرسالها يدونه فلا ضمان كما صرحوا به حينئذ ولا
استثناء لأن المداري كل على ما اعتيد فيه ومالوكا تفتت فجزأ أصحاب الزرع عن ردها
فيضمن أصحابها بكل جهته البلقيني لمخالفة العادة ومالو أرسلها في موضع مقصوب
فانتشرت منه لغیره وفسدته فيقتضيه إرسالها ولو نهاراً كما يجتبه البلقيني وإذا أخرجهما من
ملكه فضاقت أوري عنها متاعا حل عليها تعدياً لافي نحو مفارقة فالتجبة في الضمان عنه
إذا يخاف من بقاء ما يملكه أن يفسد أو يهلك أو يضيع أو يضيع ما إذا لم يحش ذلك ولم يسببها
ما يملكها فإن الأوجه فيه الضمان لأنها حينئذ مكتوب طيئره الرعي إلى داره فليزله
حفظها وأعلامها فوراً وظاهر أن خشية الاتلاف مع التجزؤ حفظها كالاتلاف
(الآن لا يقرط في ربطها) بان حكمه وإغلاق الباب واحتياط على العادة فخر جت لاسلا
لخوسلها أو فتحها للباب فلا يضمن لعدم تقصيره وكذا لو خلاها بجل بعيد لم يعتد ردها
منه للمعزل كما نقله البلقيني واعتقد (أو) فرط مالك ما أنقصته كان عرضه أو وضعه بطريقها
أو (حضر صاحب الزرع) مثلاً (وتهاون في دفعها) عنه التقريطه نعم أن حفر محمله
بالمزارع وزرم من إخراجها منه دخوله إليها الزرع بقاءها بجماله ويضمن صاحبها ما أتلفته

تصدق المالك في أنه احتاط وحكم الربط لأن الأصل عدم الضمان ويحتمل وهو أن ظاهر تصديق صاحب الزرع لأن الاتلاف
من الدابة وجد واقضاء الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه (قوله وكذا لو خلاها) أي لا يضمن (قوله دخوله إليها) أي
للمزارع وإن كان ما في المزارع دون قيمة الزرع الذي هي فيه كغصب وغيره

(قوله اي قبل ان يتمكن) أي على وجه لامشقة عليه فيه في العادة (قوله من يحوط ربط) اي ربطا لا يؤدي الى اتلاف الدابة فان فعل بها ما يؤدي الى ذلك ضمنها واذا اختلف المالك والدافع في ذلك فاصح الدافع لانه الغارم (قوله عند تساويهما) اي تساوي الزرعين في القيمة (قوله بحيث يأمن من عودها) اي لانه يأخذ قيمته (قوله ولو مرة كما يحسن بعضهم) بمقتضى قوله يعني من يؤرمها اي بحيث لو غابت تفقد هاقش عليها (قوله فاقبلت بغير تصبرته) اي ويعد في ذلك (قوله ومنها ما كل حيوان) اي فيض من ذوالالبما اتلفه ١٩٠ الحيوان وان سلمه لصغير لا يتدر على منعه من الاضرار بخلاف ما اذا سلمه لمن

يقدور على حفظه فالتلف شيئا فلا ضمان على المسلم ولا على من هي معه ان اقبلت منه واقتلت قهرا عليه والا فلا ضمان على من هي في يده كما علم من قوله من كان مع دابة (قوله حيث تعين قتلها طريقا) اي اما اذا لم يتعين بان امكن دفعه بالضرب او زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعه بالاختلاف فالاختلاف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يخرجها من البيت ويفلقه دونها او بان يكره دفعها عنه مرة بعد اخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا (قوله فتدفع) اي وان سقط جلها

(كتاب السير)

(قوله وهي) اي لغة الطريقة (قوله وهي سبع وعشرون) أي وست وخمسون سرية قالوا قائل في تسع من غزواته وهي بدروأسد والمر يسبع والخندق وقرينة وخيبر والنخ على ان مكة فتحت عنوة وحين والطائف اه شرح

اي قبل ان يتمكن من يحوط ربطها كما هو الوجه والا فهو التلصق لسه ولو كان الذي يجنيه زرع مالكة التبعه عدم اضرارها له عند تساويهما لا تذا ضرره في ابقائها وافهم قوله وتماون جوارزته بغير اضرار زرعها بغير اضرارها بحيث يأمن من عودها فان زاد ولو داخل ملكه ضمن مالم يكن مالكة لها سيما كما هو وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه منقوصا في الاصح) لتقصير عدم اغلاقه والثاني يضمن لما قلته للعادة في ربطها بالابلا (وهرة تلب طيرا أو طعاما ان عهد ذلك منها) ولو مرة كما يحسن بعضهم ويحتمل ضبطه بما يعلم به تأديب جارية الصبيد (نحن مالكةا) يعني من يؤرمها لانه كان من حقه ربطها لباقي غيره مشرها نعم لو ربطها فاقبلت بغير تصبرته فلا ضمان (في الاصح) بل انهارا لما مرومها كل حيوان عرف بالاضرار وان لم يلك فيضن ذوجا او كلب عتور ما يملكه ان ارسله أو قصر في ربطه والثاني لا يضمن لبل لا وانهارا لان العادة ان الهرة لا تربط (والا) بان لم يعهد ذلك منها (فلا يضمن) في الاصح لان العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها ولا يجوز قتل من عهد ذلك منها الا لخاله ودوها فقط حيث تعين قتلها طريقا لدفعها او الادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت اذ تبهاص عادة القطط وتكره ذلك منها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالعادة وشمل ما تقر رما لو كانت حاملا فتدفع كما لو صالت وهي حامل وسئل الماتيني عما سارت به العادة من ولادة هرة في محل وتألف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه لا لا يوافي يضمن مالك المحل متلفها او اجاب بعدمه حيث لم يتمكن في يد أحد والا ضمن ذواليد

(كتاب السير)

جميع سيرته وهي الطريقة والمقصود منها اصاله الجهاد المتلقى تفصيله من سيرته صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي سبع وعشرون والاصل فيه آيات كثيرة وآحاد كثيرة صحيحة مشهورة (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) قبل الهجرة بمنتهى الان الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الامر هو التبليغ والاندثار والصبر على اذى الكفار واتقاهم ثم أذن الله بعد ذلك للمسلمين في القتال بعد حين عنه في سيف وسيفين آية اذا ابتداهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الاطلاق بقوله

مسلم للنووي (قوله في سيف وسيفين) متعلق بنيه (قوله في غير الاشهر) ليس المراد ايام المعرفة الا ان لنا انشروا بل المراد اربعة أشهر كانوا عاهدوهم على عدم القتال فيها كما علم من كلام البيضاوي حيث قال بعد قوله فسيحوا في الارض أربعة أشهر وشالوا الاذن القعدة والحق والحرم لانهم ائذ في شوال وقبل هي عشر من ذي الحجة والحرم وصفر وربيع الاول وعشرين من ربيع الآخر لان التبدل كان يوم النحر الى آخر ما أطال به ثم قال بعد قوله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم التي أبين

لنا كثرين ان يسبحوا فيها وقيل رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وهذا المجل بالنظر مخالف للاجماع وقوله لنا كثرين حاصلها كما قاله البضاوى اي انهم عامدوا مشركي العرب فذكروا الاناسا منهم في حمز قريبي كقائه فامرهم بهذا العهد الى انما كثرين واحمل المشركين اربعة اشهر ليسبروا من شتاء فقال فسيحوا في الارض الخ قوله وقالوا للمشركين اي وقوله وقوله وقيل اني قبلها وهو قوله انهم واخفاها وقالوا قوله لكن على التعميل المذكور اي فيما بعد ١٩١ من انه فرض كفاية ان زيد شلو باءة لنا والاقرض من واعل هذا

لنا والأفقر مني وأهل بيتي
أشاره إلى أنه كان ينبغي للمصنف
التوسية بين الحالين ومن ثم قال ع
قوله وأما بعد الخ اعترض بأن
الحال الثاني كانت في زمنه صلى
الله عليه وسلم أيضا (قوله)
ولأنه تعالى فاضل بين المجاهدين
والقاعدين قال الشيخ عز الدين
والقاتل أفضل من القاتل لأنه
حصل مقامه الجهاد وليس
القتل مقابلا على القتل لأنه ليس
من فعله بل على التعرض له في
أنصرة الدين وقد اعترض كلامه
بجديته وددت أني أقتل في سبيل
الله الخ ويقتل أغلب وبان المقبول
كان حرصا على إعلائه كلمة الله
وقد تلبس بعمل الجهاد حتى
أصيب ثم بدى رد صحيح لما قاله
الشيخ عز الدين رحمه الله وهو قوله
صلى الله عليه وسلم في حديث فضل
عشر ذي الحجة ولا الجهاد في سبيل
الله إلا رجل خرج مجاهدا بنفسه
وماه فيرجع من ذلك بشئ اه
سم على منبهج (قوله والنصح)
حقه كاشفة للمؤمنين (قوله وأما

بأن يدخل ظاهره وقوة القرض بأحد الأمرين أما اختبار النفور وما دخول الامام أو نائبه قال م وهو المذهب
 اه لكن شيخنا الشهاب البرلسي وذلك وله فيه تصنف قام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرضه على جمع
 كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك اه سم على منهج (قوله أو نائبه بشرطه) لعله المشار اليه بقوله
 وتقلد ذلك الامر اتنا الموقنين الخ (قوله والاخر) اى وجوبا

(وحل المشكلات في الدين) لتندفع التهمة وتصفوا الاعتقادات عن عيوبها المبتدئين
ومعضلات الملمدين ولا يحصل ~~ك~~ حال ذلك الا باقتان قواعد علم الكلام المبني
على الحكميات والالهيات ومن ثم قال الامام ابو النحاس على ما كانوا عليه في صفوة
الاسلام لما أوجبنا التماسا على به وأما الآن فقد ثارت البدع ولا سبل الى تركها فاعلم
فلا يتعن اعداء يدعي به الى طريق الحق ويقل به الشبهة فعدا الاشتغال بالادلة المعقول
وحل الشبهة من فروض الكفاية قال الغزالي الحق انه لا يطاق مدسه ولا ذمه فقهه منفعه
ومضره فباختياره منفعته وقت الانتفاع حلال أو منسحب أو واجب وباعتبار مضرته
وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يعلم أدوية أمراض القلب من كبر
ويجب ورأيها ونحوها كما يجب كفاية تعلم علم الطب (و) القيام بعلوم الشرع كتفسير
وحديث والفروع) الفقهية زائدة على ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء بان يكون
مجتمعا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم العربية وأصول الفقه وعلم الحساب المضطر
اليه في الموارث والاقرار والوصايا وغير ذلك مما ياتي في باب القضاء فيجب الاحتاط بذلك
كله لشدة الحاجة الى ذلك وما تقرر علم ان قوله بحيث متعلق بعلوم وتعرف القواعد
للتفتن وما يجنبه الضرر الرازي من انه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو الاجمعي فجمع
يبلغون حد التواتر وعلاه بان القرآن متواتر ومعرفة متوقعة على معرفة اللغة فلا بد ان
ثبت بالتواتر حتى يحصل الوثوق بقوله فيهم فيما سبله القطع برديان كتبهم متواترة وثبات
الكتب معتد به كما صرحوا به فيظهر حصول فرضه ما بمعرفة الاحاد كما اقتضاه اطلاقهم
لتكنهم من اثبات ما نوزع فيه من تلك الاصول بالنظر المستند لما في كتب ذلك الفن
ولا يكفي في اقليم مفت وقاض واحد اسرهم اجمعت بل لا بد من تعددهما بحيث لا يزيد
ما بين كل مفتين على مسافة القصير وقاضيين على مسافة العدوى الكثرة لمصومات اما
ما يحتاج اليه في فرض عيني أو في فعل آخر اذ ما اشترته ولو بوسيلة فتعلم طواهر
احكامه غير النادرة فرض عين وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم الى كل مكلف حر
ذكر غير بلد مكين ولو فاسد اغترانه لا يستطبه لعدم قبول فتواه ويسقط باعده والمرأة
في أوجه الوجهين وهو غير بلد مع قول المصنف كإلصاح ان الاجتهاد المطلق
انقطع من نحو الثمانيه سنة يعلم ان لا ثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ
درجة الاجتهاد المطلق لان الناس مساروا ~~لهم~~ بلدا بالنسبة اليها وما قبل ان
قوله والقرو ع اعطف على تفسير اقتضى بقا من علوم الشرع أو على مدخول الباء
اقتضى ان القرو ع ليست من علوم الشرع وليس كذلك يجب عنه بعضه ذلك على كل
منهما اما الاول فتكون الكافي فيه استصائية وأما الثاني فلا نه من عطف الخاص على
الطعام اهتماما بشأنه وقد يقال علوم الشرع قد برأه تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب
الوصية ونحوها وقد برأها في آلتها وهي عرفهم في مواضع آخرتها هذا الماصرحوا به

(قوله وحل المشكلات) يظهر ان
المشكل الامر الذي ينبغي ادراكه
لذاته والشبهة الامر الباطل الذي
يشبهه بالحق ولا ينبغي ان القسام
بالجرح غير حل المشكل وأنه يقدر
على الاول من لا يقدر على الثاني
هـ سم على منهج (قوله وتصفوا)
أي تخلص (قوله ومعضلات)
أي مشكلات (قوله في صفوة
الاسلام) أي في التوراة التي
كانت حاصلة في ابتداء الاسلام
قبل الاشتغال بعامة قلوبهم
وأحوالهم (قوله انه لا يطاق
مدسه) أي علم الكلام (قوله ان
يتعلم أدوية أمراض القلب) وقد
يتم اوجه الله في احيا علوم الدين
بما لا مزيد عليه فلما راجع من
أواد (قوله من كبر) بيان
للأمراض (قوله متعلق بعلوم)
أي الخ (قوله فيظهر حصول
فرضه ما) أي اللغة والنحو
(قوله بحيث لا يزيد بين كل مفتين)
بتصنيف الباء ويجوز تشديد بها
ويكون من نسبة الجزئي الى كليه
هـ سم على مح في خطبة الكتاب
(قوله غيرانه لا يسقط) أي الفاسق
(قوله ويسقط) أي فرض كفاية
الافتاء (قوله استصائية) أي ليس
هناك فرد آخر

(قوله فلسانه) قياس دفع الصائل تقديره على اليد فليراجع (قوله والنهي عن المنكر) ع في الحديث ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يعصمهم الله تعالى بعذابه اه سم على منتهى وقوله ياخذوا على يديه أى يعصمونه من ظلمه وقوله اوشك أى قارب (قوله من شرب التبنيد) مطلقا من شربا كان وغيره (قوله والقاضى) أى وبالقيسة لغير القاضى الخ (قوله ومقلد) أى ولغير مقلد من الخافعة فمقلد الحل لا يمنع من الانكار عليه (قوله او جاهل) أى لكتبه يرشده بان بينه الحكم ويطلب فعله منه بلطف (قوله اأمان ارتكب) محترز قوله ومقلد من لا يجوز الخ ١٩٣ (قوله لكن لو نذب) أى طلب (قوله ولم نزاع ذلك) أى فقصه بل امتنع

علينا احده (قوله هذا كله في غير المحتب) أى من ولى الحسبة وهى الانكار والاعتراض على فعل ما يخالف الشرع ويقال احتب على فلان كذا أى انكره ومنه محتب البلد واحتب بكذا اعتمده وأراد به وجه الله (قوله ولو سئله) عبارة سم على منتهى يجب على المحتب ان يأمر الناس بصلاة العمد كإلى الروضة قال طبر ومثلهما غيرهما من الشعائر الظاهرة دون بقية السنن ووافقه مر اه وقوله دون بقية السنن أى التى ليست من الشعائر الظاهرة ومبني على كون هذا عين ما فى النسخ (قوله والتجسس) الأولى التجسس قال فى المصباح جس الاخبار وتجسسها تتبعها (قوله واقصام الدور) أى دخولها للبحث عما فيها وفى المختار رقم الامر دى بقية من غير روية وبابه خضع (قوله نعم لولم يجرى الاب) أى الرفع للسلطان (قوله ان يأمن على نفسه) شرطه أيضا ان لا يعلم

ان فرض الكل كفاية (والامر) بديه فلسانه قلبه ولو فاسقا (بالمعروف) أى الواجب (والنهي عن المنكر) أى الحرم لكن محله فى واجب أو حرام مجمع عليه أو اعتقد الفاعل تحريمه بالنسبة لغير الزوج اذ لم يمنع زوجه الخلفه من شرب التبنيد مطلقا حيث كان ثافيا والقاضى اذ العبر بآعقاده كإيا فى ومقلد من لا يجوز تركه لكونه مما يقضى فيه قضاء القاضى ويجب الانكار على معتقد التحريم وان اعتقد المنكر باحته لانه يعتقد حرمة بالنسبة لئلا عليه باعتبار عقده ويتجنب على عامي يجهل حكم ما راها منكار حتى يجزبه عالم بانه مجمع عليه أو محرم فى اعتقاد فاعله ولا عالم انكار يختلف فيه حتى يهلم من فاعله اعتقاد محرم عليه حاله ارتكابه لاشتمال انه حينئذ قلد القائل بجهل أو جاهل حرمة امان ارتكب ما يرى باحته بقاءه صحيح فلا يحل الانكار عليه لكن لو نذب للزوج من الخلاف برقى فحسن وانما احده الشافعى حنظبا شرب نبيذ ايرى حله لضعف اداته ولان العبرة به بالرفع بعقبة المرفوع اليه فقط ولم نزاع ذلك فى ذى رزاع اليه المصلحة تألفه لقبول الجزية هذا كله فى غير المحتب أما هو فبشكر وجوب على من أخل بشئ من الشعائر الظاهرة ولو سئله كسالة العبد والأذان ويلزمه الامر به ما لو كان لو احتج فى انكار ذلك ان قتال لم يشعله الاعلى انه فرض كفاية وبأس لاحد البحث والتجسس واقصام الدور بالظنون نعم ان غلب على ظنه وقوع مفسدة ولو بقرينة ظاهرة كاختيار ثقة جازله بل وجب عليه التجسس ان فات ثبوت ارتكابها كقتل وزنا والا فلا ولو توقف الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لمافية من ذلك عرضه وتغريم المال نعم لولم يجرى الاب جاز وشرط وجوب الامر بالمعروف أن يأمن على نفسه وعرضه وماله وان قل كما جملة كلامهم بل وعرضه كما هو ظاهر وعلى غيره بان يخاف عليه مفسدة أكثر من مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي عن الاقسام بالدين الى التمسك بخصوص بغير الجهاد ونحوه يحكمه على فعل حرام غير زنا وقتل ولو فعل مكره بل الصبر على ما اكره به وعلى قتل الزواني لم يلزمه الصبر عليه وأمن أيضا ان المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عتادا ولا يتنقل الى ما هو أغش وسواء فى لزوم الانكار أظن ان المأمور بمثل أم لا (واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) حج وعمرة ولا يغنى أحدهما عن الآخر

٢٥ به سا أنه يغريه الانكار بخلافه عليه الصلاة والسلام لا يستتر فى انكاره ذلك مر اه سم على منتهى (قوله وان قل) أى كدرهم (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة وقياس هذا ان من طلب الشهادة ولم يترتب على شهادته أعظم مما يستحق بسبب المصيبة حرم عليه الشهادة (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهوما يخرج المال فليراجع (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا وبعض (قوله وهو محتاج اليها) أى وان لم يصل الى حد الضرورة

(قوله وفي الأول) هو قوله بجمع أو غرة (قوله من عدد يحصل بهم الشعار) ظاهره ولو غير مكلفين وصرح به بجمع هنا وقد قدم للشارح في صلاة الجمعة ما يفيد خلافه اهـ وعبارة شيخنا الزيادي ولا يشترط في القيام بأحياء الكعبة عدد مخصوص من المكلفين (قوله وهم من عنده زيادة على كفاية سنة) ١٩٤ أي وعلى وفادته وما يحتاج إليه النقيب من الكتب والمحرف من الآلات (قوله وما منهم) وينبغي

ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما المقصد الاعظم من بناء البيت وفي الأول احياء تلك المشاعر والقرب انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كان من أهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحدة في صلاة الجمعة بان القصدم الدعاء والشفاعة وهما حاصلان به وهذا الاحياء واظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمعونهم كافي الرضوخون نازع فيه الباقين (ككسوة عار) ما يستعزونه او يبق بدنه مما يضره كما هو ظاهر وتعبير الروضة بستر العورة مثال (واطعام جائع اذ يشدفع) ذلك الضرر (يز كقو) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شئ فيه أو لمنع متولي ولو ظالم ونذر كفارة ووقف وصية صيانة للنفس ومنه يؤخذ انه لو شغل قادر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادر آخر وهو متجه لئلا يؤدي الى التواكل بخلاف المقتضى له الامتناع اذا كان غمزه وبشرى بان النفوس جبلت على محبة العلم واغادة القلوب لكل فيه بعدد اختلاف المال وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق أم الكفاية قولان أحدهما ما فيه ما فيجب في الكسوة ما يستعز به تركل البدن على حسب ما يلحق بالجل من شتاء وصيف ويطبق بالطعام والكسوة ما في عندها ما كاجر طيب وغن دواء وخادم منقطع كاهو واضح ولا ينافى ما تقرر قواله لا يلزم المالك بدل طعامه اضطر الا يسهل له الحل ذلك على غرضي بلزسه المواصلة وما يندفع به ضرر المسلمين والزمين فك اسرهم على التفصيل الاتي في الهدنة وعارة نحو. والبلد وكفاية القوافين يحفظها فونة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين ولو تعذر استيعابهم خص به الوالي من شأمنهم (وتحمل الشهادة) على أهل له وحضر له الحمل أو دعاه قاص أو معذرو رجعة (وادائهم) على من تحملها ان كان أكثر من نصاب والافه وفرض عين كإياي (والحرف والصنائع) كجارة وحجامة وتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على ذلك وتغيرهما الذي اقتضاء العطف على خلاف ما في الصحاح يكفي فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها تشمل ما يستدعي علا وغيره كأن يتخذ صنعا يعاملون عنده والصناعة تتخص بالادول (وما يمت به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج عن نيتك ولا يحتاج لاسر التباس به الكسوة ونهم جبهوا على القيام بها لكن لو تمناوا على تركها اتوا وقوتوا (وجواب سلام) مذدوب وان كرهت صمغته ولو مع رسول أو في كلب ويجب الرد فور او يشدب الرد على المبلغ والبداءة به فيقول

انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه وامونه جميع السنة بل يكفي في وجوب المواصلة ان يكون له ضرر وظائف يفصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويفصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواصلة به وقوله كما في الروضة الذي اعتمدته الشارح في الكفاية كفاية العمر الغالب والقياس بجيبته هنا قوله أصحهما ثانيهما) أي ويرجع فيها لا يعلم الامنة كالشيع اليه (قوله) من شتاء وصيف) أي لامن كونه فتيا أو غيرة (قوله القاسمين) بجذظها) أي البلد ومنه يؤخذ ان ما تأخذ هذه الجند الا من الجوامك يستحقونه ولو زاندا على قدر الكفاية حيث احتج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تأخذهم من النحول والماليلك التي لا يتم نظامهم وشوكتهم الا بالقيام بهم يحفظ حوادث المسلمين (قوله ولو تعذر استيعابهم) أي الاغنياء (قوله على أهل) أي عدل (قوله وان كان أكثر من نصاب) أي وهواثان (قوله وما يمت به المعاش) ع في

الحديث اختلاف أمتي رحمة فسر المحامي باختلاف معهم في الحرف والصنائع وفي الامام وجوب وعليك هذا التغني بالطبع اهـ مم على منج (قوله وان كرهت صمغته) أي كليلكم السلام كإياي (قائه) قال ابن العربي اذا قامت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واسات على أحد في الطار يوقفت السلام عليكم أحضر في قلب كل

== عبد صالح لله في الارض والسماء وميت وحى فانه من ذلك المقام يرد عليك فلا يبقى لك مقرب ولا روح مطهر بل فله سلامك
 الا ويرد عليك وهو دعاء فيستجاب فيك فتقلع ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله الماهم في جلالة المستقل به فانت قد سلط عليه
 بهذا الشمول فان الله ينوب عنه في الرد عليك وكفى بهذا شرفا لك حيث يسلم عليك الحق فاستلم لم يسمع أحد عن سلك عليه - حق
 ينوب الله سبحانه وتعالى عن السلك في الرد عليك اه من اوى في شرحه الكبير عند قوله صلى الله عليه وسلم السلام قبل
 السؤال الخ (قوله من مسلم) متعلق بالسلام أو صفته (قوله ميز) ليس به سكر ولا جنون كما يأتي ويثبت عبارته الفاسق فيجب
 الرد عليه بخلاف ابتداءه بالسلام فلا يسلم على ما يأتي أيضا (قوله ولوردت امرأه) عن رجل - أي فيما لو سلم رجل على رجل
 وعليه بخلاف ما لو خض الرجل بالسلام لامرأته ما يأتي من قوله ولا يكتفى رد غيره ١٩٥ السلم عليهم وقوله ان شرع أي بان كانت

محرماته أو غير مشتملة مثلا (قوله
 اوصي) منه به لم ان عوم قوله
 السابق ولولم يكونوا من أهل
 فرضه كما يدان الخ غير مراد
 الان يقال ذلك لخصه بالجهاد
 وهو لا يقتضي طرده في غيره
 وقربة السباق تدل عليه (قوله
 لان القصد التبرك) معتمد (قوله
 وشرطه) أي اجزاء الرد (قوله
 فان كان عنده نيام خفض صوته)
 أي ندبام الامع للمسلم وان
 ادى الى ايقاظ النائم (قوله
 جمع بينهما) أي ندبا (قوله لم يجب
 الاشارة) أي في الآتي اسقوط
 الاثم وفي الثاني لمصالح السنة
 (قوله وتجزي اشارة الاخر
 ابتداء ورد ان فهمها كل أحد)
 والا كانت كناية معتبرة بنية معها
 لوجوب الرد والكفاية في حصول
 السنة منه (قوله السلام عليكم)

وعليك وعلية السلام من مسلم بمغير محال به من صلاة (على جماعة) أي اثنين
 فالتكثير مكلفين أو سكراري لهم نوع غرضه واما وجوبه في الاجتماع ولا يوتر فيه
 اسقاط السلم لحقه لان الحق لله تعالى واما كونه على الكفاية فليجزي عن
 الجماعة اذا مر وان يسلم أحدهم ويجزي عن الخلو ان يرد أحدهم ويسقط
 به الفرض عن باقيهم فان ردوا كلهم ولم يرتبوا ان يردوا بالقبول ان يردوا بالقبول على
 الخانة ولوردت امرأه عن رجل ان شرع السلام عليها والافلا اوصي أو من
 لم يسمع منهم لم يرد قط بخلاف نظيره في الخانة لان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب للاجابة
 وهذا الامن وهو ليس من اهله وقضته اجزاء شعبة الصبي عن جمع لان القصد التبرك
 والدعاء كسلاة بلانارة وشرطه اجتماع واتصال كاتصال الايجاب بالقبول فان شك في
 سماعه زادي في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته ولا يكتفى رد غيره السلم عليهم ويجب
 الجمع بين اللفظ والاشارة على من رد على احد ومن سلم عليه جمع بينهما نعم لو علم أنه فهم ذلك
 بقريسة الحال والنظر في نفسه لم يجب الاشارة كما يجزئ الاشارة وتجزي اشارة الاخر
 ابتداء ورد اوصي بته ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزي مع الكراهة عليكم
 السلام ويجب فيه الرد وعليكم السلام عليكم سلام امالو قال وعليكم السلام فلا يكون
 سلاما لم يجب ردونه بصدقة الجمع لاجل الملائكة في الواحد ويكتفى الافراد فيه
 بخلافه في الجمع والاشارة يدا ونحوها من غير لفظ خلاف الاولى والجمع بينهما وبين اللفظ
 افضل وصحته رد وعليكم السلام او عليك السلام للواحد ويجوز جمع ذلك الواو فان
 عكس جاز فان قال وعليكم وسكت لم يجز وهو ابتداء وجوابا بالنعى فافضل وزيادة
 ورحمة الله وبركاته اكل فيهما ولو سلم كل من اثنين على الاخر معازن كلاردا ومرتا

أي ولو على واحد (قوله أو سلامي عليكم) قال حج ويجوز تنكير لفظه وان حذف التوبين فيما يظهر (قوله امالو قال) أي
 ابتداء وقوله وعليكم بالواو (قوله بخلافه في الجمع) أي فلا يكتفى لآداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وظاهر
 التقييم بذلك في الابتداء انه لو سلم عليه جمع لا يكتبه ان يقول في الرد عليك السلام (قوله ونحوها) أي كراس (قوله خلاف
 الاولى) ولا يجب الرد (قوله والجمع بينهما) أي الاشارة (قوله فان عكس) أي كاس قال في الرد السلام عليكم (قوله وعليكم
 وسكت) ومنه سلام مولانا (قوله فيهما) أي ابتداء ورد (قوله أو مرتا كفى) أي ان أتى به بدعنام صيغة الاول * (فائدة) *
 جمع الجلال السيوطي المسائل التي لا يجب فيها رد السلام فتال رد السلام واجب الاعلى * من في صلاة أو باكل شغلا
 أو شرب أو قراة أو ادعيه * أو ذكر أو في خطبة أو تلبيه أو في قضاء حاجه الانسان * أو في اقامة أو الاذان ==

= أولم الطفل أو السكران * أو شبه يفتن أو فاسق أو ناعس أو نائم * أو حالة الجماع أو قبحا كم
 أو كان في حمام أو مجنوننا * فواحد من بعده عشرون قوله في النظم أو شبهة بالتخفيف للضرورة (قوله كفي التافس سلامة ردا)
 أي أن قصده الراد أو أطلق أخذ من قوله نعم الخ (قوله ويسلم راكب) أي يسن ذلك وقوله وهو أي الماشي (قوله تعارضا) أي فلا
 أولوية لاحدهما على الآخر (قوله ويكرهان) أي من الأجنبي (قوله لا على جمع نسوة) قياس ما في العدد من جواز خلوق رجل
 بامرأتين أن المراد بالجمع هنا ما فوق الواحدة (قوله فلا يكرهان) أي عليهم ما ولا يكرهان منهم واحد حيث فيجب عليها الرد وعلى من
 سلت عليه (قوله وإن كان إلهما غيبين) يؤخذ منه تنقيص المميز فيما يميز بغيرهما لكن في حج محل السكران والمجنون هنا على من
 لا يميزه وعليه فالإميز فيما يميز جار على ١٩٦ إطلاقه (قوله ويحمله الثاني) أهل وجهه التقيد به ليكون ذكره محتاجا إليه

لأنه لا يختار عن غير المتعدى فانه كما
 لا يجب الرد على المتعدى لا يجب
 على غيره (قوله إلهما هو ففاسق) أي
 فلا يجب الرد بل هو خلاف الأولى
 كما يفهم من قوله لا على بل يندب
 تركه حيث كان مجازا بفسقه
 (قوله استحب له استرداد سلامه)
 أي كأن يقول استرجعت سلامي
 أو رد إلى سلامي أو نحوها والحكمة
 فيه تحقيره (قوله وتحرم بدائه
 بخصه غير السلام) ومنه صباح
 الخير وماه الأخير (قوله ويسمى
 الله قبل دخوله) أي الموضع
 الخالي (قوله ويدعو) أي ولو
 تذكر ذلك منه (قوله وقضيته)
 أي الحديث (قوله أنه لو أتى به بعد
 تكلم) ظاهره ولو يسيرا ومنه
 صباح الخير (قوله لم يعتد به)
 مفهومه أنه إذا أتى به ثم تكلم
 لا يبطل الاعتداده فيجب الرد
 وقضية قوله قبل وشرطه إسماع

كفي الثاني سلامة ردا ثم أن قصده الابتداء صرفة عن الجواب أو قصده الابتداء
 والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لاوان سلم عليه جماعة دفعة أو مرة أو لم
 يبطل الفصل بين سلام الأول والجواب كذا وعليكم السلام بقصدهم وكذا أن أطلق قريبا
 يظهر ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقابل على كئبر حالة
 التلاق فان عكس لم يكره فلو تلا في قليل ماش وكثير راكب تعارضا ويندب للنساء الإصاع
 الرجال الأجانب فيحرم من الشابة ابتداء وردا ويكرهان عليها ثم لا يكره سلام جمع كثير من
 الرجال عليها حيث لم تخف فتنة لا على جمع نسوة أو يجوز فلا يكرهان واستثنى عبدها
 وكل من يباح نظره إليها ولو سلم بالجمعة جاز أن قد رد على العربية حيث نهى عنها الخطاب
 ووجب الرد ولا يجب رد سلام مجنون وسكران وإن كان إلهما غيبين يحمله الثاني من غير
 المتعدى إلهما هو ففاسق ويحرم بدائه أي بدعيه فان بان ذمها استحب لها استرداد سلامه فان سلم
 الذي على مسلم قال له وجوب أو عدلكت ويجب استناده ولو بداهته أن كان مع مسلمين وسلم
 عليهم وتحرم بدائه بخصه غير السلام وإن كتب إلى كافر قال السلام على من أتبع الهدى
 ولو هام عن جابسه لم يفسد وجب الرد ومن دخل داره سلم ندبا على أهلها أو موضعا خاليا فليقل
 ندبا السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله ويدعو (ويسن) عبدا
 للواحد وكفاية للجماعة كالشبهة فلا كل وتشعب العاطس وجرا به (ابتداء) به عند
 إقباله أو أنصرفه على مسلم للغير الحسن إن أولى الناس بآفته من بداهته بالسلام وفارق
 الرد بان الإجماع والاختلاف في ترك الرد أعظم منهما في ترك الابتداء لكن ابتداءه أفضل
 من رده كبراء المعسر فانه أفضل من إظهاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد
 تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلمه وأوجه لا وعذر به أنه لا يقوت الابتداء به فيجب
 جوابه ولو أو سلم سلامة لغائب يشرع له السلام عليه كأن قال للرسول سلم لي على فلان

وإتصال كإتصال الإيجاب بالتبول بطلانه بالتكلم وإن قل بناء على ما قدمه من أن تحلل الكلام يبطل البيع كان
 سواء كان من يرد إن يتم العقد أو من غيره ويمكن تخصيص ما مر بالا حترعا إذا طال الفصل بينهما وما هنا إذا قل
 الفاصل ويصرف بينه وبين البيع بأنه بالكلام بعد معرض عن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد مجررد الصيغة فلا يضر
 الكلام به من المشتد أو يشترط انشور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام أجنبي مطلقا ولا بكون طويل لأنه بذلك لا يبعد
 قابلا للأمان بل معرض عنه فكان رده (قوله وعذره أنه لا يقوت) ومثله الرد (قوله ولو أرسل سلامة لغائب) فينبغي ولو فاسقا
 وبإزمه ببلغه لأنه لا يمكن الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجرا مر اه سم على حج * (فرع) إذا أرسل السلام

سمع عبده الى أحد فان قال سلم لي على فلان فان قال الرسول لفلان فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام على فلان قبله عني فلان الرسول لفلان زيد يسلم عليك وجب الرد وحاصله انه لا بد في الاعتداد به وجوب الرد من صدقة من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم يوجد من واحد كأن قال المرسل سلم لي على فلان فقال الرسول لفلان زيد يسلم عليك فلا اعتدابه ولا يجب الرد كذا نقله مر عن والده واعتده ١٥ سم على منجه ويستفاد ذلك من كلام الشارح حيث غاير بين إقصاءه على قوله سلم لي على فلان من كونه يكون وكذا في الصيغة الشرعية ومالوا في الموكل بصيغة السلام الشرعية حيث اكتفى في تبليغه بالفلان يسلم عليك (قوله كذا ما يقول) أي في الخلو من العهد أو في وجوب الرد (قوله ويجب على الرسول فيها تبليغه) أي ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره لانه امانة (قوله ما لم يرد الرسالة) قال مر أي بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته ١٥ فليست أهل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم لي على فلان فله رد في الحال لانه لم يحصل تحمل وانما يطلب منه تحمل هذه الأمانة عند وصول الكتاب اليه فله ان لا يتحملها بان يردّها في الحال فليست أهل ١٥ سم على منجه (قوله لاشتماله بالاعتسال) أشار إلى خروج المسلّم فبسن السلام على من فيه مر وما لم يطب إلى خلافه إذا كان مشغولاً بلبس ثيابه أخذاً من العلم ١٥ سم على منجه وكتب أيضاً حفظه الله قوله لاشتماله بالاعتسال فضية انه ١٩٧ لو كان جالساً بالحمام وأبسن مشغولاً بقبول

وجوب الرد عليه وعبارة حج لاشتماله الخ ولانه ما يرى الشياطين وقضية الأولى نذبه على غير المشغل بشئ ولو داخله والثانية عدم نذبه على من فيه ولو لم يحمله وهو قضية كراهة الصلاة فيه إلا ان يشرق ثم رأيت الزركشي وغيره قال انه يسلم على من يحمله ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضي ترك السلام عليه الا ترى ان السوق محلّه ويسن السلام على

كان وكذا لعنه في الاتيان بصيغته الشرعية فان اتى المرسل بصيغته وقال سلم لي على فلان كذا أن يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول فيه ما تبليغه ما لم يرد الرسالة (لا على) نحو (قاضي حاشية) بول أو غائط أو جماع (و) شارب و (آكل) فيقه لقمة تشغله (و) كائن (في حمام) لاشتماله بالاعتسال وقضية نذبه في المسلّم وهو ذلك ولا على فاسق بل يندب تركه حيث كان مجاهرًا بفسقه ومر تكب ذنب عظيم لم يندب تركه ومبتدع الاعتذار وخوف مقصدة ولا على مصل وساجد ومطلب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب ومستمع ومس - تغرق القلب بدعاء ومختاصم بين يدي حاكم (ولاجواب) يجب عليهم) الا مسمع الخطبة فانه يجب عليه بل يكره انقاضي الحاجة ونحوه كالحامع ويندب لال - كل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع الناقمة بانقم ويرد المني في الاحرام نذبا بالالتزام ومثله من الجاهل ويندب لمصل ومؤذن اشارة والاعتداف راعه

من فيه وبلزهم الرد (قوله وهو كذلك) وقضية ايضا انه ان لم يكن مشغولاً في الحمام بقبول أو نحوه من ابتداءه بالسلام وجب الرد (قوله حيث كان مجاهرًا بفسقه) مفهومه انه ان كان مخفياً لا يسن ابتداءه بالسلام لان قوله ولا على فاسق شامل للمجاهر وغيره استثنى منه المجاهر بقوله بل يندب الخ فيبقى الخفي على مجرد عدم سن السلام عليه وان علم المسلم فسقه وهو يقتضي الإلابة وقضية قوله بل يندب تركه حيث كان الخ انه على المجاهر خلاف الأولى فليست أهل (قوله ومر تكب ذنب) أي كارتاؤه وعطف أخص على أعم (قوله ومبتدع) أي لم يفسق يذمته وينبغي رجوعه للجمع (قوله الاعتذر) ومنه خوفه أن يقطع نفقته (قوله ومستغرق القلب بدعاء) قال مصل على حج الا اذا كان المطلب بعقب الصلاة قبل التسليم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أو لا فيه انظر الثاني غير بعيد اذ يشق عليه الرد مشقة غشيدة فتقرب منه الثواب المرتب عليها واحتمال أن لا يقوت اعتذاره بالرد ويعداضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذورا بالرد في الواقع فليست أهل نعم ان قد الكلام في الاخبار بما ليس خبرا اتجه انه لا يضر فلا كلام في ذنب السلام معه او وجوب الرد ١٥ وقوله نعم ان قيد الكلام الخ أي ولم من قيده (قوله كني بالحمام) أي غير مشغول بالاعتسال أو نحوه (قوله ومؤذن اشارة) أي تضيهر رد السلام برأسه أو بغيرها

(قوله مع قرب الفصل) اى عرفان لا يقطع القبول عن الايجاب كافي البيع (قوله ويندب على القارئ) ومثله المدرس والطالبة ينندب السلام عليهم ويجب الرد (قوله جوابا) اى لما ابتداءه ولو سلم عليه بعد لا يستحق جوابا كما تقدم في قوله ويؤخذ من قوله ابتداء اى لوائى به ١٩٨ بعد كلام لم يعتد به (قوله وحى الطهر مكرره) اى وانضم اليه السلام ولو

انفقت المذكورات منه (قوله لتعول) من التحويل لمسلم (قوله او لاية) كالتقاضى (قوله مصحوبه بصيانه) راجع للجمع (قوله وله يكون على جهه) اى وجوبا (قوله ولا بأس بتقبل وجهه) اى فى محل فيه ولو فى القوم وقوله صبي لا يتهنى اوصيه (قوله ويندب بتقبل) اى وجهه (قوله ونحوها كالمالك) اى من غير شهوة كما هو ظاهر (قوله كما هو) عبارة فيما هو ولو بمسائل ونصحا فى كتاب النكاح (قوله ويسن تشييع عاماس) ظاهره ولو كفا ولو قيل بالحرمه لان فيه تعظيما له بعد (قوله واصغر بضراصلك الله) منه انشاء الله انشاء صالحا (قوله ويكره قبل الحمد) اى فلا يعتد به وباقى ثانيا بعد الحمد (قوله او برك الله ان حمدته) اى وتحصل جهاسنة التشييع (قوله ومن سبق العاطس الخ) وقطعها بعضهم فقال من يبتدئ عاطسا بالحمد يامن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا (قوله ثم يدعوه بعد ما بان انشاء) اى كان يقول له عافاك الله او شفاك (قوله والاوجه انها لم تنابع كذلك) اى عرفا (قوله بنحو

مع قرب الفصل ويندب على القارئ وان اشتغل بالتدبر ويجب رده ثم يتجه اخذها مخرقا الدعاء ان محله قارئ لم يستغرق قلبه في التدبر والام بسن ابتداء ولا يجب رد ولا يستحق مبتدئ بنحو صحيحك الله بالخبر اوقو الله جوابا ودعوه في نظيره حسن ما لم يقصد باهماله تاديه لتركة سنة السلام وحى الطهر مكرره وكذا بالراس وتقبل لنحو رسا ويد او رجل كذلك ويندب ذلك لتعول اوصلاح واشرف او ولادة وانسب او لاية مصحوبه بصيانه قال ابن عبد السلام اولن برحى خيرا وما يخاف من شره ولو كفا خشي منه ضررا لا يتحمل عاده ويكون على جهه البر والاكرام لا اليا والاعظام ويجرم على داخل حب قيام القوم له للحدث الحسن من أحب أن يقتل الناس له قياما فليتبوأ مقعده من النار كما فى الروضة وجهه بعضهم على ما اذا أحب قيامهم واستقراره وهو جالس او طلبا للتكبير على غيره وهذا أخف تحريما من الاول اذ هو المثل في الخبر كما اشار اليه البيهقي وأما من أحبه جودا منهم عليه لما انه صار شعارا للمودة فلا حرمه فيه ولا بأس بتقبل وجهه صرى رحمة ومودة ويندب تقبيل قادم من سفر ومعاينة ويحرم تقبيل امرء حسن لاجرمية ينفه ويمنه ونحوها ومن شئ من يذنه بلا حال كما مروى وسن تشييع عاطر اذا حمد برك الله اورك وانما سن ضمير الجمع فى السلام ولو لواحد لالملائكة الذين معه واصغر بضراصلك الله اورك فبك وبكره قبل الحمد فان سكت قال يرحم الله من حمده اورك الله ان حمدته ويسن تذكيره الحمد ومن سبق العاطس بالحمد ان من الشوص وهو وجع الضرس واللوص وهو وجع الاذن والعلوص وهو وجع البطن كما جاء بذلك الخبر المشهور ويكرر التشييع الى ثلاث ثم يدعوه بعد ما بان انشاء ولا حاجة لتعقيد بعضهم ذلك بما اذا علم كونه من كوما لان الزيا قال المذ كورة مع تنابها عرفا مظنة الزكام ونحوه والاوجه انها لم تنابع كذلك سن التشييع بتكررها مطلقا ويسن للعاطس وضع نبي على وجهه وخفيض صوته ما امكن واجابة مشعته بنحو يمد يديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام (والاجهاد على صبي وشيخون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لخبر البخارى جهادكن الحج والعمرة ولا يجزى له على الضعف وشملها الخفى (ومريض) مرضا يعجزه الركوب او القتال بان تحصل له مشقة لا تتحمل عاده وان لم تنبع التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الامهى وكل مريض من له مرض لا تمتعه له غيره وكلاعى ذورم وضعيف بصرا لا يمكنه معناه اناءه السلاح (وذى عرج بين) ولو فى رجل وان قدر على الركوب ويخرج بين يديه الذى لا يمنع العدو (واقطع وائل) ولو لم تعلم اصابع يدا واحدة اذ لا يعش لهما ولا نكاحية ومثلها ما فاقد الانامل ويفرق بين

يهدىكم الله) كغفر الله لكم ولوراد عليه ويصلح بالكم كان حسنا (قوله لا يمكنه معه) قدنى كل من قوله ذورم اعتبار الخ (قوله ومثله ما فاقد الانامل) اى اكثرا لانامل عياب الله على منج اما فاقد اصبعين كتمصير ونصير فيصعب عليه

(قوله بعض الاصابع) اى لم يقتصر (قوله وذى) منه هو وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمنين والحرفى وهو مقتضى قوله ايضا لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولاعلى كافر وهى شاملة للذى وغيره وعبارة حج كسبارة الشارح وقديقال انما عبر بالذى لكونه ملزما لاحكامه الا لا احتراز به عن غيره (قوله او عمونه) وكذا مؤمنتهما كانهما الاولى (قوله ذهابا وابايا) وكذا اقامه ويكتفى فى تقديرها غالبه الظن بحسب اجتهاد قلمه بجهة وهو ظاهر اه عمدة (قوله فشلا) اى ضعفه (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان لم انه لا يجيد ما ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى مييع تيم (قوله نعم نجيح ان محله) اى حرمة الانصراف (قوله ان لم يظن موته جوعا) ١٩٩ اى والاجازة للانصراف (قوله وكل

عذر منع وجوب الحج) ومنه احتياج الفقيه الى كتابة والعرف لآلته (قوله يمنع الحج) ان عم اه حج (قوله والدين الحال) اى وان قل كفلس (قوله ولو لولوى) هذا يخرج المعاهد والمؤمنين لكن ينبغى انهما كاذبي ويشملهما قول المنهج مسلما كان اى رب الدين او كافرا بل يشمل مالوكان الدين لم يرب لم المسلمين بقدر سفر جهاد وغيره) اى ولو كان رب الدين مسافرا معه وفى البلد الذى قصد هاجا من عليه الدين لانه قد رجع قبل وصوله اليها او يموت احدهما (قوله وهو ميل او نحوه) وسيفقه فليست فيه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا اه حج (قوله لا يتعرض للشهادة) اى لا يجوز على ما هو التبادر من هذه العبارة لكن فى كلام سم على منهج فى آخر الفصل الا فى انه مستحب فقط (قوله والان استتباب)

اعتبار معظم الاصابع هنالاقى العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع فى نادى من الزمنة فيسبل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقته للعمل الذى يكفيه غالبيا على الدوام وهو لا يتناق مع قطع بعض الاصابع والاوجه عدم تأثير قطع اصابع الرجلين اذا امكن معه المشى من غير عرج بين (وعبد) ولو مبعضا ومكاتبه القصه وان امره بدينه والقياس ان مستأجر العين كذلك وذى لا يذلل الجزية لئلا يذنب عنه لا يذنب عنها نعم يجب علم بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم أهية قتال) كسلاح ومونة نفسه او عمونه ذهابا وابايا وكذا امر كوابان كان المقصد سطو بلا اوقصيرا ولا يطبق المشى كما مر فى الحج ولو بذاهامن بيت المال دون غيرهما القبول ولو فقد هاجا الاثام اجازة الرجوع ولومن الصف ما لم يفتقد السلاح ويملكه الرمي بحجارة وتغورها او يورث انصرافه فشلا فى المسلمين والاحرم نعم يتجه ان محله ان لم يظن موته جوعا ونحوه ولم ينصرف (وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد) اى وجوبه (الاخوف طريق من كشار) فانه وان منع وجوب الحج لا يمنع وجوب الجهاد ان امكنته مقاديرهم كما يجنبه الاذرى لانه ميق على المخاوف (وكذا) خوفاها (من اصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك ومقابلته بقداله بالكفار (والدين الحال) ولولوى وان كان به رهن وثيق واوضاع من موثر (محرم) على من هو فى ذمته ولولو الداء وهو موسريان كان عنده ازيد مما يفي للمفلس فيما يظهر ويلحق بالمدين وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وان قصر رعاية لخلق الغر والوجه ضابط القصير هنا باعرف لا بماض طبة فى التنقل على الدابة وهو ميل او نحوه (الاباذن غريمه) او ظن رضاه وهو من اهل الاذن والرضا رضاه باق طاق حقه نعم قال الماوردى والرويانى ينبغى ان لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف او شامته حفظا للدين والان استتباب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظام الدين ثابت على ملي وظاهر كلامهم انه لا اثر لاذن ولدى الدائن وهو متجه اذا لمصلحة فى ذلك (والمؤجل

عطف على قول المصنف الاباذن غريمه (قوله من مال حاضر) اى فلا تحريم لوصول الدائن الى حقه فى الحال بخلافه فى الغائب لانه قد لا يصل ومن العلة يعلم انه لا بد من علم الدائن بالو كدل ومن ثبوت الوكالة حج اه سم على منهج فى ما لو امتنع الوكيل من الدفع له وعزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجوز على التوفيق حيث قبل الوكالة فيه نظرا واطاها جواز ذلك وعدم اجباره على الدفع والدائن يمكن من استيفاء حقه بالتقاضى (قوله دين ثابت) اى لم يرد السفر (قوله على ملي) اى وان اذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكتفى الاذن بان عليه الدين فى الدفع للدائن لما تقدم من ان الشخص لا يكون وكيل لغيره فى ازالة ملكه وطريقه فى ذلك ان يجعل رب الدين بعاله على المدين (قوله لا اثر لاذن ولدى الدائن) اى فى السفر

(قوله لا يمنع سفر مطلقا) اي مخوفا وغيره (قوله نعم له الخروج) ظاهره ولو كان فيه عليه منقبة شديدة (قوله ويحرم) اي على المكلف (قوله وان عليا) قياسه علوا ثم رأت ان على اجاب الواو والباء فيقال في مضارعه - يعلاو ويعلى وعليه فها هنا على احدى اللغتين (قوله ويلزم المبعوض) اي اذا اراد الجهاد والافهوع - ويوجب عليه (قوله ويحتاج القن) فيه ما ذكرناه (قوله لا العذر) اي ومنه السفر ليسع او شر المالا يتيسر به او شر اوق في بلدته او يتيسر لكن بتوقع زيادة في غنمه من البلد الذي يسافر اليه كما يأتي الإشارة اليه في قوله كما يكفي في سفره ٢٠٠ الامن لتجارة توقع زيادة ربح او رواج (قوله وان كان وقته منقضا) كعلم

احكام الصوم في اول السنة مثلا (قوله ولم يجسد يبلده من يصلح) ومثله عدم وجوده ما لو كان ضليعا والمعلم حقيرا او حرة عادة اهل البلد بانهم لا يتعلمون من بعضهم لعداوة او نخوة (قوله وفارق الجهاد) اي حيث توقف على اذن الابوين الا اذا دخلوا بلدة لنا (قوله ان يكون رشيدا) اي اما غيره فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر والاجاز الخروج وعلى وانه ان ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية (قوله امتنع سفره) اي الاصل (قوله انه لو أدى نفقة يوم) اي الزوجة او الاصل (قوله وهو متجه) هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمسومته نفقة الذهاب والاياب وعبارته ثم بعد قول المصنف وموتة من عليه الخ وما اوهه كلامهما من جواز الحج عند فقد مؤتة من عليه نفقة لبعولهما ذلك شرط لا وجوب ايم عراد

لا يمنع سفر مطلقا وان قرب حاله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو وجب اذ لا مطالبة لمستحقة الا ان نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله وقيل يمنع سفر مخوفا كالجهاد وركوب البحر صيانة لخلق الغير (ويحرم) على حرم وبعض ذكر واثني (جهاد) ولومع عدم سفر (الاباذن ابيه) وان عليا من سائر الجهات ولومع وجود الاقرب ولو كانا قنن لان برهما فرض عين هذا (ان كانا مسلمين) وانما يجب استئذان الكافر لانتهاهم بجسمه له حيلة لديه وان كان عدوا للمقاتلين ويلزم المبعوض استئذان سيده ايضا ويحتاج القن لاذن سيده لا ابيه ويحرم علمه ايضا لاذن سفره مخوف وان قصر مطلقا وطول ولومع الامن الا عذر كما قال (لا سفر تعلم فرض عين) ومثله كل واجب عيني وان كان وقته متساها لم يكن يتجه منعهما منه من خروج لحجة الاسلام قبل خروج قافلة اهل بلده اي وقته عادة لو ارادوه لعدم مخاطبته بالوجوب الى الان (وكذا كناية) من علم شرعي او انه لولا فلا يحتاج الى اذن الاصل (في الاصح) ان كان السفر آمنا وقل خطره والا فكيف اسقط وجوب الحج احتيج لاذنه حينئذ فيما يظهر لسطوط الفرض عنه حيث قد ولم يجسد يبلده من يصلح اكمل ما يريد اوجبا في ربه زيادة فراغ او ارشاد اذ ما ذكرنا كما يكفي في سفره الامن لتجارة توقع زيادة رواج وسواء في ذلك اخرج وحده ام مع غيره كان يداه متعدون صالحون لانتفاء ام لا وفارق الجهاد بخطره نعم يتجه ان يتوقع فيه باوغم ما قصده والا كبليد لا يتأق منه ذلك فلا اذ سفره لاجله كالعث ويشترط لخرجه لفرض الكفاية ان يكون رشيدا وان لا يكون امر دجى الا ان يكون معه محرم با من به على نفسه ولولزمته كفاية فاصلا لاذنه ان لم ينب من عونه من مال حاضر واخذ منه الباقين ان الفرع لولزمته اصله مؤتة امتنع سفره الاباذن فرعه ان لم ينب كما مر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وان نظريه بعضهم وفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاه بذمة مع انه خله واحدة لا يتجدد به الضرر ولا كذلك في الاصل والفرع ثم قال فلا وجه فيه فيما وكذا في الزوجة الاباذن او اناية كما اطلقوه ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع مائة لملت به الذمة فلان لا يمنع ما لم تمنع به بالاولى ولا فرق في جواز منعه من السفر المخوف كغيره بن غسلة السلامة او لا

كما قاله الاسنوي اذ لا يجوز له حتى يترك له نفقة الذهاب والاياب والافقون مضيعا لهم كافي وكسلولة الاستدلال وغيره لم يكن ذكره هنا بل على اعتماده لانه في مقام بيان سفره من عليه الدين مطلقا (قوله ثم قال) اي المنظر وقوله فيهما اي الاصل والفرع (قوله ما تعلق) اي استقلت وقوله به والدين المؤجل وقوله فلان فيخف الام (قوله ما تعلق به) وهو نفقة الغد في حق الابوين والزوجة

وكسولاً بادية مختلطة ولو لم اوجها ومقابل الاصح بتقسيمه على الجهاد وفرق الاول بخطر
الهلاك في الجهاد (فان اذن ابواه) اوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه
(وجعوا) او كان الاصل كافراً ثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفاً
ولا كسر قلب المسلمين بربوع (الرجوع) كما لو خرج من غير اذن (ان لم يحضر الصف)
والاحرم الا على العبد بل يندب وذلك لان طرما منع كابتدائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو
خوف على معصوم وامكنه المسافرة لما من أو الاقامة به الى ان يرجع مع الجيش او غيره
لزمه ولو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه مالم يصرح ربه بمنعه وفارق ما مر في
الابتداء بانه يعقود واماماً لا يعقود ابتداء (فان) التي الصفان او (شرع في قتال) ثم طراً
ذلك وعلمه (حرم الانصراف في الاظهر) لعدم الامور بالثبات ولا تكسار القلوب
بانصرافهم يأتي فيه ما مر من وقوفه آخر الصف ونحوه والثاني لا يحرم بل يجب والثالث
يخير بين الانصراف والمصابرة والخلاف في الروضة أوجه وفي اصلها اقوال اوجه
(الثاني) من حال الكفار (يدخلون) اى دخولهم عران الاسلام ولو جهاله او خرا به فان
دخلوا (بلدنا) أو صار بينهم وبيننا دون مسافة القصر كان امر اعظماً (فلزمنا) اهلهما
الدفع (الممكن) اى من اى شئ اطاقوه وفي ذلك تفصيل (فان امكن تاهب اقتال)
بان لم يهجم وابغته (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حق على) من لاجهاده عليه
من (فقير ولد ودين وعبد) وامر افعيا قوة (بلا اذن) ممن مروية فذلك مثل هذا
انظر العظيم الذى لا يبذل لاهماله (وقيل ان حصن مقاومة باحرا واشترط اذن سيده)
اى العبد للفقير عنه والاصح لا تتقوى القلوب (والا) بان لم يمكن تاهب لهجومهم بقتة
(فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) حقاً (ان علم انه ان اخذ قتل) وان كان ممن
لاجهاد عليه اذ لا يجوز الاستسلام لكافر (وان جرد الامر) والقتل (فه) ان يدفع
و (ان يستسلم) ويلزم المرأة الدفع ان علمت وقوع فاحشة بها حالاً بما مكنتها وان افوض
الى قلبها اذ لا يباح بخوف القتل ومثاله في ذلك الامر دكل يحشم بعض المتأخرين (ومن)
هودون مسافة التصبر من (البلدة) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) فيجب عليه
المحبة اليهم وان كان فيهم كفاية مساعدتهم لان في حكمهم (ومن) هم (على المسافة)
المذكورة ففوقها (يلزمهم) حيث وجدوا سلاحاً وركوباً وان اطافوا المشى وزادوا
(الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية ان لم يكف اهلها ومن يلزم) دفعاً
عنهم وانقاذهم وانهم قوله بقدر الكفاية عدم لزوم خروج كلهم بل يكفي في سقوط
الحرج عنهم خروج طائفة منهم فيهم كفاية (قيل) يجب الموافقة على من كان في مسافة
القصر فافوقها (وان كفوا) اى اهل البلد ومن يلزم في الدفع اعظم الخطب وردبانه
يؤدى الى الايجاب على جميع الامة وفيه غاية المخرج من غير حاجة لكن قيل هذا الوجه
لا يجب ذلك بل يجب الموافقة على الاقرب فالاقرب من غير ضبط الى وصول الخبر بانهم

(قوله بل يندب) ظاهره وان
حصل بانصرافه ~~كسر~~ قلوب
المسلمين هذا ولو قيل بوجوب
الانصراف على العبد حيث
رجع سيده لم يبعد (قوله مالم
يصرح) اى والحال انه موسى
كاهو معلوم (قوله بان يهجموا)
بانه دخل اه مختار (قوله)
ويقتل ذلك) اى عدم الاذن
(قوله وان يستسلم) ينبغى ان
يخص بهذا ما سبق في باب الصيال
من وجوب دفع الصائل اذا كان
كافراً قال مر الجمع بين هذا
وما سبق في باب الصيال من انه
يجب دفع الصائل الكافر
ويمنع الاستسلام له ان هذا
محمول على الاستسلام في الصف
وذلك في غير الصف والشرع انه
في الصف ينال الشهادة العظمى
لخارسته لاهله ولا كذلك في غير
الصف اه ويمكن ان يقال المراد
الصف ولو حكم فانهم اذا دخلوا
دار الاسلام وجب الدفع بالممكن
وان لم يكن صف فليقتل اه
سم على منبج (قوله فاحشة بها)
حالا اى اما لو لم تعلمه حالاً فيجوز
لها الاستسلام ثم ان اريد منها
الفاحشة وجب عليها الامتناع
والدفع وان ادى الى قتلها

(قوله ولوعلى محوقن) اى كالولد والمراء (قوله وينذب عند المعز عن خلاصه اقتداؤه) ينبغى ان يستثنى من المال آلة الحرب لما حرم من حرمة بيعها لهم ويدخل في غير آلة الحرب بسائر الاموال ومنها ما لو طلبوا قوتاً بأكسونه او مايتأتى منه آلة الحرب كالخيل وقد تقدم في باب البيع جواز بيع ذلك لهم وان امكن اتخاذ سلاح الاحتمال ان لا يتخذوه وكذلك وما هنا اولى منه لان ذلك الاحتمال متوهم وضرب الاسر بحقوقه والمحقق لا يترك الاحتساب على انه لو قبل هنا يجوز اذ دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يعد اخذاً عما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرانا منهم (قوله فاطمة لزمه) عبارة شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير قبيل فصل في بيان الجزية ماضيه والعين ان اكره والقديم بيعت ولو شرطاً كعود التزم اى ولو التزم بعث الفداء اليهم على وجه الشرط في العقد فانه لا يبعثه نعم يستحب ليعتدوا الشرط في اطلاق الاسرى قال الروبانى وغيره والمال المبعوث اليهم فدا لا يملكه لانه مأخوذ بغير حق وقوله كهوداى كايهم عود اليهم وان شرط ١١ وفى الخطيب على هذا الكتاب مثله وهو قريب وعليه فاعمل المراد بالزوم في كلامه انه لا يرجع به على الاسير لانه لا يأتى بغير دفعه للكافر الا ان يقال ما في شرح البهجة موصول بما اذا اتى بالزمام ٢٠٢ على صورة الشرط وما هنا بصورة ما وضعت حيث قال اطلق هذا الاسير وعلى كذا فامتنأ (قوله مالم يأذن له) اى الاسير

(قوله مالم يأذن له) اى الاسير

• (فصل في مكروهات ومحرمات ومنذوبات في الجهاد)

(قوله اذ العازى) اى وسمى المقاتل عازيا لان العازى الخ (قوله اعلاء كلمة الله) اى المطلوب منه ذلك (قوله اذ كل منهما) اى الامام وناييه (قوله وبجث الزركنى الخ) قضيته انه لا فرق بين ان يعطى الامام الغزوا ولا عليه فيخص ما يأتى من عدم كراهة الغزو بغير اذنه بالفرقة المتطوعين بالغزو (قوله ليس المرزق) هو من اثبت اسمه في الدوان وجعل له رزق من بيت المال (قوله نعم بجهة تقيد

قد كفوا) ولو اسروا مسلماً فالاصح وجوب النوىض اليهم) وجوب عين ولوعلى محوقن بلاذن نظير ما مر كما اقتضاه كلامهم (لخلاصه ان نوقعه) ولوعلى في ذور في الاوجه كدخولهم دار نابل اولى اذ حرمة المالم اعظم وينذب عند المعز عن خلاصه اقتداؤه بما لن قال للكافر اطلق هذا الاسير وعلى كذا فاطمة لزمه ولا رجوع له على الاسير مالم يأذن له في فدائه فيرجع عليه وان لم بشرط له الرجوع كما لم من آخر باب الضمان ومقابل الاصح قال ازعاج الجنود لظلال اسير بعيد

• (فصل في مكروهات ومحرمات ومنذوبات في الجهاد وما يشبهها) (يكسر غزو) وهو في اللغة الطاب اذ العازى يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (بغير اذن الامام وناييه) اذ كل منهما اعرف بالجهة الداعية اليه وانما يلزم لجواز التفرع بالنفس في الجهاد وبجث الزركنى وغيره انه ليس المرزق استتلال به لانه بمنزلة اجبر لغرض مهم يرسل اليه وانه لا كراهة ان قوت الاستئذان المقصود او عطل الامام الغزوا وغلب على ظنه عدم الاذنه كما بحث ذلك البلقينى نعم بجهة تقيد ذلك بما يلحق منه فتنه (ويسن) للامام وناييه منع من خذل ومرجف من الخروج وحضور الصف واخراجه منه مالم يخش فتنه بل يجبه وجوب ذلك عليه حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه وان بقاءه مضرب بغيره (اذا بعث سريه)

ذلك) اى عدم الكراهة (قوله واذا بعث سريه) افاد في فتح الباري ان السرية بفتح الميم لا وكسر الراء وتشديد الميم الاختيائية هي التي تخرج بالليل والاسارية هي التي تخرج بالنهار قال وقيل سميت بذلك بمعنى السرية لانها تخفى ذهابها وهذا يقتضى انها اخذت من السر ولا يصح لاختلاف المادة وهي قطعة من الجيش تخرج منه ثم تعود اليه وهي من مائة الى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يسمى مفراً فان زاد على الثمانمائة يسمى جيشاً فان زاد على الاربعة آلاف سمي بجيلاً والجنيس الجيش العظيم وما افتقر من السرية يسمى بهما والكتيبة ما جتمع ولم يتشتر وعد مغاير به عليه السلام التي خرج بنفسه فيها سبع وعشرون وقال في تسع منها بنفسه بدر واحد والمرسيع والندوق وقرينة وخيبر وفتح مكة وحنين والطائف وهذا على قول من قال مكة منحت عنوة وكانت سرايا التي بعثها سهيل واربعة من قبله قال في بنى النضير اه باختصار اه مواهب قال ج وقال في ثمان منها بنفسه اه وطال في ذلك فراجعهم من أول كتاب الصغير وعبارته وبعث على الله عليه وسلم سبعاً واربعة سريه وهي من مائة الى خمسمائة فما زاد منسربون فهم له الى ثمانمائة فما زاد جيش الى اربعة آلاف فما زاد =

== بجندل والخيل الجليش العظيم وفرقة السرية تسمى بعنا والكثبية ما اجتمع ولم ينتشر وكان اول بعونه صلى الله عليه وسلم على رأس سبعة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الاول سنة اثنتين من الهجرة وعبادة الشامي في باب جماع مغازيه صلى الله عليه وسلم فيها قال ابن اسحق وفيه اقاتل صلى الله عليه وسلم في تسع غزوات بدروا واحد والخندق وقرنطة والمصطلق وهي المريسيع وخيبر والفتح وخيبر والطائف وقال انه قاتل أيضا في بني النضير وروى الثوري والغابة وقال ابن عتبة قاتل في غمان وأهمل عدد قرنطة لانه ضياعها الى الخندق لكنهم كانت أثرها وافرد هاهنا لوقوعها منفردة بعد دوزخ عة الاحزاب ثم قال قال الحافظ أبو العباس الحارثي رحمه الله في الرد على الطاهر والرافضي لا يفهم من قوله انه قاتل أيضا في كذا وكذا انه قاتل بنفسه كما يفهمه بعض الطلبة من لا اطلاع على احواله صلى الله عليه وسلم ولا يعلم انه قاتل بنفسه في غزوة الا في احدى فقط قال ولا تعلم انه ضرب احدا يده الا ابي بن خلف فشر به في يده اه قلت وعلى ما ذكره يكون المراد ٢٠٣ بتهولهم قاتل في كذا وكذا انه وقع منه وبينه عدو في هذه الغزوات قتال قاتلت

فيما جيبه وشه بجفرتة بخلاف بقية الغزوات فانه لم يقع فيها اقبال أصلا لكن نقل الحافظ في الفتح عن ابن عتبة أنه قال قاتل رسول الله بنفسه في غمان وغزوات وراحت نسخة مصححة من مغازي ابن عتبة ونصها ذكر مغازي رسول الله التي قاتل فيها بدر الى آخر ما ذكره ثم قال وغزاه رسول الله اثنتي عشرة غزوة لم يكن فيها انه قاتل بنفسه فكانها في بعض النسخ وساق في غزوة احدى أن رسول الله ربح بقوسه حتى صارت شطابا وانه اعطى ابنته فاطمة يوم احدى سنة فقال اغسل دمه عنه (قوله ومري يانم أول الباب) لم يتقدم في كلامه يانمها على ما في هذه النسخة لكن تقدم في ج مانصه وبهت صلى الله عليه وسلم سبع او اربعين الى آخر

ومري يانم أول الباب وذكرها مثال (ان يؤمر عليهم) من يتق يدنيه ويسن كونه يجتمع في الاحكام الدينية وبأمرهم بطاعة الله ثم الامر ويوصيه بهم فان امر فاسأله أو فوه اتجهت حرمة توليته أخذ من حرمة توليته نحو الامامة والاذان (ويأخذ البعية) عليهم وهي بفتح الموحدة الميم بالله تعالى (بالشبات) على الجهاد وعدم القرا ولا اتباع ويسن التأخير لجمع قصدوا وافتروا فوجب طاعة الامر فيما يتعلق بعبادتهم (وله) أي الامام أو نائبه (الاستعانة بكفار) ولو أهل حرب (تؤمن خيانتهم) كان يعرف حسن وأهم فينا ولا يشترط ان يخالفوا معتقد العدو وكلاهما ومع النصاري كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للمأوردى (ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا الكفر فأومئاهم) لا من ضررهم حيثما قد وبشرط في جواز الاستعانة بهم احتياجا لانهم ولو انهم خدعة أو قتال لقتلوا لا ينافي هذا اشتراط معاومتهما للفرقتين قال المصنف لان المراد لذة المستعان بهم حتى لا تظهر كفر العدو بهم وأجاب البلقيني بان العدو اذا كان مائتين ورضي مائة وخمسون ففنيما انه بالنسبة لاستواء العددين فاذا استعان بخمسين فقد استوى العددان ولو انحاز الخيرون اليهم أمكنه ما قومهم لعدم زيادتهم على الضعف وباعل بالاستعانة بهم الاصلح من افرادهم وتثريبهم في الجيش (وبعبيد باذن السادة) وقضاء باذن الأزواج ومدبرين وفتح باذن دائن وأصل (ومر احقين أقوياء) باذن الاولياء والاصول ولونساء أهل ذمة وصبيانهم لانهم شعوا ولو يخسروا ما حوسا مع ما في التخيرون لم يكن قويا بالنسبة لمثل ما ذكرناه بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المراهقة من القوة وشغل قوله وبعبعد ما لو كان موصى بعبقته لبيت المال أو مكاتبه كآبهمجة فلا بد من اذن السيد

ما تقدم (قوله وذكرها مثال) أي او اراد بها أعم من معناها السابق اه سم على ج (قوله ان يؤمر عليهم) يذ في وفا قاطب الوجوب اذا أدى تركه الى التغرير الظاهر المؤدى الى الضرر اه سم على منهج (قوله اتجهت حرمة توليته أي وتجب طاعته) لا يتخلل امر الجليش ويكتب ايضا حفظه الله قوله اتجهت حرمة توليته ينبغي ان لا يكون ظاهر المزية في الدفع في أمر الحرب والجنده اه سم على ج (قوله ويسن التأخير لجمع) اي بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله قصدوا دفرا) أي ولو قصيرا (قوله خلافا للمأوردى) تبعه ج (قوله ويكونون) وجوبا كما يعلم من قوله بعد ولا ينافي هذا الخ (قوله واجاب البلقيني) لكن في توقف الجواز على ذلك حيثما نظر ظاهر اه سم على ج (قوله وباعل بالاستعانة) اي وجوبا (قوله باذن الأزواج) اي والولي ولو في الرشيدة كما نقله قول الشيخ باذن مالك امره (قوله لمثل ما ذكرناه) اي من نحو السابق الخ

(قوله خلافاً للباقيين) أي قيم ما (قوله وكذا لا حد ذلك) قاله في شرح الروض ومحله في المسلم أما الكافر فلا بل يرجع فيه إلى رأى الامام لا احتياجه إلى اجتماعه لان الكافر قد يخون اه سم على حج ويدل للتقييد بالمسلم ما حبل به الحديث وكتب أيضاً حفظه الله قوله وكذا لا حد ذلك أي بذل الالهية من مالهم ولا تسلط لهم على بيت المال (قوله نعم ان بذل) أي كل من الامام والا حد وقوله لا يكون الغزأى بشرط من أحد هـ ما وكتب أيضاً حفظه الله قوله لا يكون الغزأى سواء بشرط ان ثوابه أو ان ما يحصل له من النعمة يكون للبادل (قوله لم يجوز) وقضية ذلك أنه يجب لفساد الشرط المذكور (قوله وانما يصح التزام) أي بان اجر نفسه لاغير لكن انما يأتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستأجره للعج عنه في السنة الاولى من وقت الاجارة (قوله لا اجرة) أي حيث كان كاملاً لا أخذ ما يأتي في الفتن والصلح (قوله والا استخفاها) أي على المكره بكسر الراء (قوله لو اكره) أي ولو كان المكره الامام (قوله مطلقاً) أي حضر ٢٠٤ الوقعة ام لا (قوله كذلك) أي يستحق مطلقاً (قوله وشقوا المكره) هو

بالمرصعة للذي (قوله او المستأجر) مجبهول عطف على المكره (قوله استحق) خبره قوله نحو (قوله اجرة المثل) أي للخدمة كلها (قوله او ثابته) اما لو كان المكره غيرهما فالاجرة على المكره حيث لا تركه (قوله ثم تسقط) هـ لا تقدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الناعل من جلة المكلفين وفيه نظر اه سم على حج (قوله حيث تجوز الاستعانة) أي بان استئذان خيانتهم وكانوا بحيث لو انضفت فرتقا الكفر قاومناهم واحتجناهم كما تقدم وقوله دون غيره أي غير الامام اخذنا بما يأتي في قول المصنف قيل ولغيره وجعل سم الضمان في غيره لخمس الخمس فقال أي من اصل النعمة واربعة أخماسها اه

خلافاً للباقيين (وله) أي الامام أو ثابته (بذل الالهية والسلاح من بيت المال ومن ماله) لينال ثواب الاعانة وكذا لا حد ذلك نعم ان بذل لا يكون الغزول للبادل لم يجوز معني خبره من جهز غازياً فغزى أي كتب له مثل ثواب غاز (ولا يصح) من امام أو غيره (استأجر مسلم) ولو صدياً كما يحتمل بعضهم وقناومعدوراً سواء اجارة العن والذمة (لجهاذ) كما تقدمه في الاجارة لانه لا يصح التزامه في الذمة وانما يصح التزام من لم يحج الحج لانه يمكن وقوعه عن الغير والتزام حاض للخدمة مسجد في ذمة الاله ليس من الامور المهمة العامة المنفع التي يخاطب بها كل أحد بخلاف الجهاد فوقع من المباشر عن نفسه دون غيره وما اخذه المرتزق من النبي والمتماع من الزكاة اعانة لأجر قوم أو كره على الغزوا لأجره ان تعين عليه والا استخفاها من خروجه الى حضوره الوقعة وقد صرحوا بانها لو أكرهنا استحق الاجرة مطلقاً وان قلنا بتعيينه عليه عند دخولهم بلادنا وقياسه في الصبي كذلك ونحو الذي المكره والمستأجر مجبهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والافذاذه فقط من خمس الخمس ولن عينه امام أو ثابته اجباراً للتجهيز ميت اجرة في الزكاة ثم في بيت المال ثم تسقط (ويصح استئجار ذي) ومؤمن ومعه مدبل وحرى لجهاذ (للامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخمس دون غيره لانه لا يقع عنه واعتبرت جهالة العمل للضرورة ولا يتحمل في معاقدة الكفار ما لا يتحمل في معاقدة المسلمين فان لم يخرج ولو لخصوصه فسخت واسترد منه ما اخذه وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بغير اختياره ولو استؤجر عين كافر فاسلم فقتله قولهم لو استؤجر طاهر للخدمة مسجد فضاقت انفسه في الاجارة الانقاسخ هذا لان يفرق بان الطائر في جميع مع مباشرة العمل فيه مذرو بلزم من تعذره الانقاسخ

الانقاسخ
سم على حج (قوله لانه لا يقع عنه) أي الذي هلا وقع عنه بما على ان السكا ومكانون يفرع
السرعة فانه شامل لذلك كما هو قضية اطلاهم وان قال العراقي كما نقله عنه الاستدري ومزى في بعض الكتب التي لا يحضرها الآن انهم مكلفون بمساعدة الجهاد اه سم على حج (قوله واسترد منه ما اخذه) أي فلو كان صرفه في آلات السفر ونحوها غرمه (قوله وان خرج ودخل دار الحرب) أي ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختياره او بدونه وبعد دخولها وترك القتال باختيار اه سم على حج (أقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه (قوله وكان ترك القتال بغير اختيار) أي من الذي ولو عونه فيفضل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما اخذه وكونه قبل دخولها فيسترد منه وقوله فلا يلى فلا يسترد (قوله فقتله قولهم لو استؤجر عين) أي اجارة عين (قوله الانقاسخ هنا) معقد

(قوله ان الامام لو اذن له) اي لاغير (قوله جاز قطعا) ولواختلف الامام ٢٥٥ وغيره في الاذن وعدمه صدق الامام لان

الانفساخ والطاوى هـ ايس كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانفساخ (قيل واغيره) من المسلمين استغفار الذي كالاذان والاصح للاحتياج الجهاد الى من ينظر واجتهاد وبحث الزركشي ان الامام لو اذن له فيه جاز قطعا (ويكره) تنزيها (لغا زقل قريب) لان فيه نوعا من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم) أشد كراهة لانه صلى الله عليه وسلم منع ابائكم من قتل ابنه عبد الرحمن يوم احد (قلت الان يسعته) يعني يعلمه ولو بغير صاع (يسب الله تعالى) اويذ كره بسوء (اورسوله) محمد (صلى الله عليه وسلم) اونيما من الانبياء (واقه اعلم) فلا كراهة حقيقه تقديرا لخلق الله تعالى وخلق انبيائه (ويحرم قتل محبي ومجنون وامرأة) ولولم يكن لها كتاب خلافه في قسدها بذلك (وخشي مشكل) ومن به وقف عالم ويقاوتوا بكافي المحرور وسبوا من مر كذا اطلقوه ويحب تخصيصه بالمعجز ومحل قتلهم ان لم ينهزموا والامم تتبعهم او يشترس بهم الكفار وان امكن دفعهم بغير القتال نعم المضطر قتل هؤلاء لا كراهة (ومحل قتل) ذكر (واهب) وهو عبد النصارى (واجبر) لان لهم رأيا وقتالا (وشيوخ واعى) وزن لاقتال فيهم ولا رأيا في الاظهر) لعدم قوله تعالى اقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم وانما لا يعجل قتلهم لانهم لا يقتلون فن قاتل منهم أو كان له رأى في القتال وتدبير امر الحرب جاز قتله قطعا وتفرع على الجواز قوله (فيسترقون وتسبي نسائهم) وصبيانهم (و) تغنم (اموالهم) لا هدرهم (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع) وغيرها (وارسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار ومجنون وغيرهما) وان كان فيهم نسائهم وصبيانهم لقوله تعالى وخذوهم واحصرهم ولانه صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف ورماهم بالجنين رواء البيهقي وغيره نعم لو حصن اهل حرب بعجل من حرم مكة اشنع قتالهم عايم وحصارهم به تعظيما للحرمة ومعلوم ان محل ذلك عند عدم الاضطرار له والاجاز وظاهر كلامهم جواز اطلاقهم عما ذكر وان قدرنا عليه بدونه وهو ذلك وقول بعضهم ان الظاهر خلافه محمول على ما اذا اقتضته مصلحة المسلمين (وتبينتهم) أى الاعارة عليهم ليل (في غنله) للاتباع ورواه الشيخان نعم بحث الزركشي كالبقيتي كراهته عند اتقاهما الحاجة اليه اذ لا يؤمن من قتل مسلم بظنه كافرا ومن علمه عدم بلوغه الدعوة فلا تقاتله حتى تعرض عليه الاسلام حتما وان ادعى بعضهم استعباده والا امر وضمن كافر في الديار امانا بلفظه فله قتله ولو عايم (فان كان فيه مسلم واحد أو أكثر) أسرا وان جاز ذلك) أى حصارهم وتبيدهم في غنله وقتلهم عايم وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيفه ما أمكن (على المذهب) لا لا يعطوا الجهاد علنا يجلس مسلم عندهم نعم يكره ذلك عند عدم الاضطرار اليه كان ليحصل الفتح الابنه فخرنا من ايذاء المسلم ما أمكن ومثله في ذلك الذي ولا ضمان هنافي قتله لان القرض انه لم تعلم عنه والطريق الثاني ان علم اهلال المسلم للميز والافقوال (ولو التعم حرب فقتلوا بنساء) وخنائى (وصبيان) ومجانين وعبيد منهم (جاز رميهم) اذا دعت ضرورة (وان دفعوا

الاصل عدم الاذن (قوله وقيل) قريب محرم (اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله هـ سم على حج اي بان كان محرما لاقرابه كحرم الرضاع والمصاهرة (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن يوم احد) ثم اسلم بعد ذلك رضى الله عنه (قوله اونيما من الانبياء) اي وان اختلف في بونه ككتمان الحكيم ومريم بنت عمران (قوله ومحل قتلهم) اي اذا قاتلوا هـ سم على حج (قوله والامم تتبعهم) ظاهره وان خفف اجبقتا عنهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما اذا خيف انضمامهم لمجس االكفر ومعاونتهم (قوله وان امكن) راجع اقوله ان لم ينهزموا ايضا هـ سم على حج (قوله واجبر) اي منهم بان استأجروا لما يتنعمون به (قوله لان لهم رأيا) اي لهم مصلحة ذلك فلا تنافي قوله الا في لاقتالهم الخ (قوله نعم الرسل) اي منهم (قوله لا يجوز قتلهم) اي حيث دخلوا لغير بد

اي اول الذي والقرض انه لم يعلم عنه فان علم عنه ضمنه كما افهمه قوله اولان القرض انه لم يعلم عنه

(قوله ويستترط ان يقصد) أى وجوبا (قوله لان حرمهم) أى الذرية (قوله ويجب توقيهم) أى المسلمين (قوله عن بيضة الاسلام) أى جماعة الاسلام (قوله ان علم) أى على التعيين (قوله للآية) أى وهى قوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة لمح (قوله بعدملاقته) أى العدو (قوله وان غلب على ظنه) أى لان قطع به عباهم على منجه أى فلا يحرم الانصراف (قوله من السبع الموبقات) أى المهلكات (قوله جازاهما الفرار) معتمد (قوله ويجوز لاهل البلدة) ظاهره وان كثروا (قوله وهو أمر) أى الدليل بقوله للآية (قوله جاز الانصراف مطلقا) أى سواء كان المسلم فى صف القتال أم لا (قوله لىكن) أى بابه دخل (قوله المتخير عنها) أى المتأخر لها (قوله فتشديد الائم) ولا يشكل هذا بان الحيلة الخاصة من الربا ومن الشفعة والزكاة ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مقروض فى حيلة نشأت من عتد صحيح اضرمه على ان يقبله للخص من الائم وما هنا متروضا فى قصد ترك القتال لا غير وان أخبر ظاهرا بخلافه فهو كذب لغافته ما فى نفسه (قوله اذا لم تكن مخافة الله فى العزائم) أى فيما يهزم على فعله ويربده

هم عن انفسهم) العزم الحرب أولا (ولم تدع ضرورة الى رميهم) فلا ظهر تركهم (وجوبا للآية) أى الى قتالهم من غير ضرورة لكن المعتمد فى الروضة من جواز رمع الكراهة وهو قياس ما صرفى قتلهم بما يعيهم قال فى الجوز ويستترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجاءهم (وان تترسوا بسلي) اودمين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركا لهم) وجوبا بصيانته لهم وليكون حرمهم لاجل سومة الدين والعهد فارقوا الذرية لان حرمهم لحفظ حق الغائبين خاصة (والا) بان تترسوا بهم حال التحام الحرب واضطروا لرميهم بان كانوا كمنفعا عنهم ظفروا بنا واعظمت نكايتم فمينا (جاز رميهم فى الاصح) على قصد قتال المشركين وتبوق المسلمون بحسب الامكان لان مقصد الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وانما لم يقل وجوبه لوقوع الخلاف فى الجواز مع كون المقاتلة قوة لان غايته ان يخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الكراهة فلما اراد اعناؤه وقلة الجواز ويضعن المسلم ونحو الذى بالدية أو القيمة والكفارة ان علم وأمكن توقيه والثانى المنع اذ الميثأت رعى الكفارة لبرى المسلم (ويحرم الانصراف) على من كان من اهل فرض الجهاد (عن الصف) بعدملاقته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت لقوله تعالى فلا تقاتلوهم الا بدار وضح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات وخروج بالصف ما لوقى مسلم كافر ين قتلهم ما وطبائلا فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو فى الجماعة وقضية ذلك انه لوقى مسلما ان اربعة جازاهما الفرار لانهم اغير جماعة ويحتمل ان يراد بالجماعة ما صرفى سلامته اذ قد دخل فى ذلك المسلمان ويجوز لاهل البلدة قصدهم الكفارة التحصن منهم لان الائم منوط بمن قريب لقتالهم ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي باجبارا متنع الانصراف وكذا الوما من كونه وامكنه راجلا (اذ لم يزد عدد الكفارة على مثلنا) للآية وهو امر بلفظ الظهور والزم الخلف فى خبره تعالى وحكمة مصابرة الضعفاء ان المسلم يقاتل على احدى الحسينين الشهادة والقول بالانفة مع الاجر والكافر يقاتل على القوز فى الدنيا فقط فان زاد على المثلين جاز الانصراف مطلقا وشمل ذلك ما لو بلغوا اثنى عشر الفا واما خبر بنى بلفظ اثنا عشر الفا من قوله فالمرادان الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لحرمه فواروا لاعدائها (الا متخرفا للقتال) أى متفلا على محله لىكن لا رفغ منه او اوصون منه عن محورج او شمس او عطش (او متخرا) اى ذاهبا (الى فئة) من المسلمين وان قتلت (يستغديها) على الله وهو قريب بان يكون بحيث يدرك غوثها المتخير عنها عند الاستغاثة للآية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال اذ لا يجب فضاء الجهاد ومحل الكلام فممن تحرف او تحيز بقصد ذلك ثم طرله عدم العود اما جله وسيلة لذلك فتشديد الائم اذ لا يمكن مخافة الله فى العزائم (ويجوز) التحيز (الى فئة بعيدة فى الاصح) لاطلاق الآية وان اقتضى القتال قبل عوده او تحيزهم والثانى بشرط قربها والاوجه ضبط البعيدة بان تكون فى حد القرب المار

(قوله ولو حصل بغيره كسر قلوب الجيش امتنع) معتمد (قوله ولا يشترط لعله) أى التحيز (قوله ولا يشترط محرف) مراده بالمحرف المنتقل من محل إلى أرفع منه أو اومون وبهذا يفارق قول المصنف ٢٠٧ متضمن إلى فتحة الخ (قوله ولو لم يعد) غاية (قوله

فما غنم في غنيته مطلقا) أى قرب أو بعد (قوله يحرم انصراف مائة بطل) أى من (قوله عن مائتين وواحد ضعفا) أى من الكفار (قوله ويجوز انصراف مائة) أى لانهم لا يبقوا ومنهم (قوله بل الضابط) أى وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر (قوله بلا نكابة) أى لا لكفار وقوله وجب أى الانصراف (قوله ويتضمن) عبارة سم على منتهى قوله والا كرهت قال البلقيني وغيره أيضا الآن يكون عبدا أو فرعا ما أدوا له ما في الجهاد من غير تصريح فى الأذن فى البراز فيكره اهما ابتداء واجابة قال فى شرح الروض ومثاله ما فيما يظهر للمدين وأقول يؤيده ما قالوه انه يستحب له توقي مظان الشهادة فراجعه هـ سم على منتهى ومثله فى حاشيته على ج وفى الزيادة نقل عن شيخ الاسلام لكن ما فى الشرح من الحرمة متقدم على غيره على أنه قد يمنع التأييد بقولهم انه يستحب له توقي مظان الشهادة لا مكان محله على غير مسئلة البراز لانها أقرب إلى الهلاك من الوقوف فى وسط الصف وضوءه يقتل منزلة اليقين

فى التيم اخذ من ضبط القرية بعد الغوث ولو حصل بغيره كسر قلوب الجيش امتنع كما جرى عليه ابن الوردي واعتمده الأذرى وغيره ولا يشترط لعله ان يستنصر ويهزأ بوجهه الى استنصاره وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرفعة (ولا يشترك) محرف لمحل بعيد فى الأوجه واطلاق القول بالمشاركة لانه كان فى مصلحتنا وخاطر بنفسه اكثر من الثبات فى الصف محمول على قريب لم يرغب عن الصف غيبة لا يضطر اليها لاجل التصرف لان ما ذكره من التعديل انما يتأتى فيه فقط كما هو واضح ولا (متخير الى) فقه (بعيد الجلب) فيما غنم بعد مفارقتها لعدم نصرته ويشترك فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك متخير الى قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (فى الاصح) ابقاء نصرته ويصدق بيمينه فى قصده العرف او التحيز ولو لم يعد الى انقضاء القتال ومن ارسل جاسوسا يشترك فيما غنم في غيبته مطلقا لانه مع كونه فى مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر من بقاءه والثانى لا يشترك لمفارقتها (فان زاد) العدد (على مثليين جاز الانصراف) مطلقا للآية (الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفا) ويجوز انصراف مائة ضعفا عن مائة وتسعة وتسعين ابطلا (فى الاصح) اعتبارا بالمعنى بناء على انه يجوز ان يستعيط من النص معنى يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم وانما راعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا بركب وماش بل الضابط كما قاله الزركشى كالبلقيني ان يكون فى المسلمين القوة ما يغلب على الظن انهم يقاومون الزائد على مثليهم ويرجون الظفر بهم ومن الضعف ما لا يقاومونهم وحيث جاز الانصراف فان غلب الهلاك بالنكابة وجب اوجه الاستحب والثانى يقف مع العدد (وتجوز) اى تباح (المبارزة) كما وقعت بيد وغيره او تمنع على ما يحتمل بعض المتأخرين على مدين وفرع ما ذرونا له ما فى الجهاد من غير تصريح بالأذن فى المبارزة وقن لم يأذنه فى خصوصها لكن ذهب البلقيني وغيره الى كراهتها (فان طلبها كراحتحب الخروج اليه) لما فى تركها حجة لمن عدم ما لا يتم بنا (وانما تحسن من حرب نفسه) فعرف قوته وجراسته وبان الامام او امير الجيش لكونه اعرف بالمصلحة من غيره فان اتفق شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجازت من غير اذن لكون التغيير بالنفس فى الجهاد اجازة وذهب الماوردى الى تحريمها على من يؤذى قتله لهزيمة المسلمين واعتمده البلقيني ثم ابدى احتمالا بكونها متحاشية مع ذلك والوجه مدر كالأول (ويجوز اطلاق بناتهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم) لا لاتباع فى تخطئ بنى النصير التناول فيه اول الحشر لما زعموه فسادا رواه الشيخان وفى كرم اهل الطائفة رواه البيهقى وارجب جمع ذلك عند توقف طائفة رايهم عليه (وكذا) يجوز اطلاقها (ان لم يرجع صولها لنا) اغاظة واصفا قالهم (فان رجع) اى

وقول سم والا كرهت أى بان كان المبارزة عبدا أو فرعا لم يؤذن له فى البراز (قوله وقن لم يأذنه) أى سبده (قوله والوجه مدر كالأول) أى الحرمة

(قوله فيجب) ظاهره ان مجرد اتصافه بالعدو وجب لقتله وان لم يكن في وقت العدو وتقدم في أول البيع ما يحالقه
 * (فصل في حكم الاسر وأموال اهل الحرب) * (قوله وأموال اهل الحرب) أي وما يتبع ذلك كمنسبط الغنائم (قوله ولولم يكن
 لهم) أي الكفار الذين منهم النساء (قوله ويشمل ذلك في غير المرتدات) أي أسامهن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المنقلة من
 دين الى آخره وظهر ان المرتدات فقط ٢٠٨ ان المنقلة يضرب عليها الرق وهو اظهر (قوله ويجازيهم) خرج بهم المعنى

عليهم وقضته ان الامام بخير
 فيهم وان زادت مدة انعامهم على
 ثلاثة أيام (قوله وان كانوا مسلمين)
 أي بأن أسلموا في يدهم (قوله
 يستدام عليهم) في الناشئ ما نصه
 هل يتصور الرق في الرقيق أم لا
 ويكون كعصم بل الحاصل
 الجواب ان هذا مبني على مقدمة
 وهي ان هذا الرقيق هل استديم
 وقه أو زال وخلفه رق آخر فيه
 وجهان وفي الوجه الثاني جواب
 السؤال وقائده الوجهين يأتي الله
 بها قاله ابن الخطيب اه سم على
 منهج وقول سم وفي الوجه الثاني
 جواب السؤال وهو ان تصور
 الرق في الرقيق ممكن هذا في
 الحقيقة انما هو من ارقاق الحر
 لانه حكم بزوال الرق الذي كان فيه
 وخلته رق آخر فلم يتصور ارقاق
 الرقيق حال رقته (قوله وأوداه) أي
 لا يقتل لانه يسقط بضرب الرق
 على بعضه (قوله ولو قتل قن) أي
 من اهل الحرب (قوله لا غير) أي
 من نحو تغريق أو غشيل (قوله
 وقداء بأسرى) أي رجال أو نساء
 أو خدائن اه سم على منهج (قوله
 أو منهم) أي الذميين (قوله مطلقا)

ظن حه والها (نذب الترك) وكذا الفعل حفظ الحق الغنائم (ويحرم اطلاق الحيوان)
 المحترم بغير بيع يجوز كله - حفظ الحرمه ووجه ومن ذلك امتنع على مالكه تركه بالموثقة
 وسبق بخلاف نحو الشجر (الامايقاتلون عليه) فيجوز لنا اتلافه (لدفههم واظفرهم)
 قياسا على ما مر في ذرارهم بل اولى (او غنما وخفنا ربيعة) ووجه الهم وضروهم فيجوز اتلافه
 ايضا دفه هذه المفسدة اما اذا اختار جرحه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل واما
 غير المحترم ككلب عقور فيجوز بل يندب اتلافه مطلقا لان كان فيه عدد فيجب
 * (فصل) * في حكم الاسر وأموال اهل الحرب (نساء الكفار) ولولم يكن لهم كتاب كما هو
 ظاهر كلامهم خلافا لما وردى وكن حاملات مسلم لم يمتثلن الخائف ومحل ذلك
 في غير المرتدات (وصبيانهم) ويجازيهم حالة الاسر وان كان جنسهم منقطعاً اذا اسروا
 رقوا بنفس الامر نغمه سهم لاهل الجنس وباقيهم الغنائم (وكذا العبيد) وان كانوا مسلمين
 يرقون بالاسر اي يستدام عليهم - حكم الرق المنقل البنا فيخصمون ايضا وكالعبد فيما ذكر
 البعض فغلبا بالحقن الدم كذا الطائفة ومجمله كما هو واضح بالنسبة لبعضه القن واما
 بعضه الحرف فيجبه فيه التحير بين الرق والامن والافداء وقد اطلقوا اجواز ارقاق بعض
 شخص قبا في باقية ما تقر من من اوفداه ولو قتل قن او اثني مسلم او رأى الامام قتلهما
 مصلحة فتبصر ان قتل المسلم باز كاذر بعضهم فليعارضه قتلهم لا تود على الحربى
 ولما في قتله من تقويت حق الغنائم (ويجهتد الامام) او امير الجلس (في) الذكور
 (الاسرار الكاملين) اى المكلفين اذا اسروا (ويقتل) وجوبا (الاخذ للمسلمين)
 باجتهاده لا بانتهى (من قتل) يضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم سم بخاتمة سيميلهم
 بلا مقابل (وقداء بأسرى) منا ومن الذميين كما هو ظاهر ولو واحد في مقابلة
 جمع منا ومنهم (او مال) فيخصم وجوبا ونحو سلاحنا وفادى سلاحهم باسرا نافي
 الوجه لا لجمال المظفر في ذلك مصلحة ظهورا مالاربية فيه ويترق بينه وبين منع بيع
 السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاتحاد في نظر فيه لمصلحة وهذا امر
 في الدوام فجاز ان يطرقيه الى المصلحة (واسترقاق) ولو نحو وثى وعربى وبعض شخص
 فخصم رقاهم ايضا (فان خفي) عليه (الاخذ) حالا (حبسهم حتى يظهر) له الصواب
 فبقعه (وقيل لا يسترق وثى) كمالا يترجى بجزية ورد بظهور الفرق (وكذا عر في قول)

أي ظهرت مصلحة أم لا (قوله وهذا) أمر في الدوام أي ومن الامام (قوله حبسهم) أي وجوبا (قوله حتى
 يظهر له الصواب) أي بامارات تعين له مآنه المصلحة ولو بالسؤال من الغير (قوله ورد بظهور الفرق) أي بين عدم اقرار بالجزية
 وضرب الرق عليه وهو ان في الرق استلاما عليهم بحيث يصير من أموالنا كالمية بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من
 التصريف الذي قد يتقوى به على محاربة مناع ميانة ما بعده ليدننا من سائر الوجوه

(قوله ومن قتل أسيرا) أي من الحربين (قوله غير كامل) أي كعبي ومجنون (قوله وجبت عليه قيمته) أي أن كان القاتل حرا والسبي له غير مسلم أو مالوكا مسلم وقوله قتل فقتل به اه سم على منهج والمعنى وعبارته ولي القن منابة تل نحو العبي القود الإسلامية قتل السبي وإن وجب المال فقيمة عديم مسلم (قوله للعلم بالسلامة) هذا التعليل لا يأتي فيقال وبذل الجزية (فرع) * لو أسرفوا فقالوا نحن مسلمون أو أهل مذهب قدوا بائناهم سم از وجلوا في دار ٢٠٩ الاسلام واز وجله وفي دار الحرب لم

يصدقوا بجزم به الرافعي في آخر الباب اه سم على منهج وقضية عدم تصديقهم جواز قتله مع قوله لم نحن مسلمون وقد يقال القياس استقصارهم فان نطقوا بالشهادتين تركوا والاقتلوا وينبغي فيقال ودعوا انهم اه سم أهل ذمة أن يطالبهم الامام بالتزام أحكام الجزية فبقتة يدري أنهم كاذبون في دعواهم وبكون ذلك ابتداء التزام الجزية منهم وهذا كله حيث لم تظهر قرينة على كذبهم فيما ادعوه وان قصد هم الخيانة (قوله لا يجهل) أي يجهل الدماء والاموال والانساب التي تقتضي جواز قتلهم وأخذوا والهم (قوله نعم ان كان اختار) أي الامام وقوله قبل لاسلامه أن الاسير (قوله ومحل جواز الفداء) (الح) ينبغي ان مثله بالاول مع ارادته الاقامة يد الحرب (قوله ثم عشرة باين معها) أي والا فلا يجوز للامام فداء طمرة الاقامة يد الحرب على من ليس له ما ذكر (قوله وماله جميعه بذراود اهرم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار

لغيره لكنه ضعيف بل واه ومن قتل اسيرا غير كامل وجبت عليه قيمته او كامله لا قبل ان يقتل فيه الامام شيئا غير فقط (ولو لم اسير) كامل او بذل الجزية قبل اختار الامام فيه شيئا (نص دمه) لغير الاقرب وايد كرهنا لانه لا يصح له اذا اختار الامام رقه ولا مغاز ولله للعلم بالسلامة تبعها وان كانوا بدار الحرب او ارقاء واما قوله صلى الله عليه وسلم فاذا قالوا عصوا عني دماءهم واموالهم فمحمول على ما قبل الاسر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام لا يجهل ومن حقه ان مال المقتد عليه بعد الاسر غنمة (وفي الخبر في الباقي) أي باقي الخصال السابقة نعم ان كان اختار قبل اسلامه المني او الفداء او الرقة عين ومحل جواز الفداء مع ارادة الاقامة في دار الكفر اذا كان له ثم عشرة باين معاه على نفسه ودينه (وفي قول يعين الرق) ينقض الاسلام كالذرية بجماع حرمة القتل (والسلام كافر) مكلف (قبل ظفريه) أي قبل وضع يده عليه (يضم دمه) أي نفسه عن كل ماهر (وماله) جميعه بذراود اهرم للغير المار (وصغار) ومجانين (وله) الاسرار وان سفلوا ولو كان الاقرب - يا كافر عن الاسترقاق لتبعيته له في الاسلام ومن ثم كان الحل كفصل والبالغ العاقل الحر كسنة (لا زوجته) عن الاسترقاق ولو سلا منه (على المذهب) فلا يصح ما عن ذلك لاسنة تلالها وانما غنم عتقه عن الاسترقاق وامتنع ارقاق كافر اعتقه مسلم والتحق يد الحرب لان الولاء بعد ثبوتها واستقراره لا يمكن رقه بمحال بخلاف النكاح وفي قول من طريق يعصه ثم لا يبطل حقه من النكاح (فان استترقت) أي حكمه برقها بان اسرت اذ هي ترق بقسم الامر (انقطع نكاحه في الحال) ولو بعد الوطء لزوال ملكها عن نفسها فذلك الزوج عنهما اول (وقبل ان) اسرها (بعد دخول) انتظرت العدة فاعلمت متعق فيها) فبدوم النكاح كالردة وربان الرق نقص ذاتي ينافي النكاح فاشبه الرضاع (ويجوز ارقاق زوجة ذمي) يعني انهم ترق بنفس الاسر وينقطع نكاحه اذا كانت حرة حاله بعد عدة التمة او اخرجته عن طاعتنا حين عقدها وكذا عتقه (الصغير والكبير والعاقل والمجنون) في الاصح يجوز اسر ترقاقه اذا لم يدار الحرب بالكونه جائرا في سبده ولو لم يوطئ في الاول والثاني المنع التلا يبطل حقه من الولاء (لاعتق مسلم حال اسره ولو كان كافر قبله فلا يجوز ارقاقه اذا حارب امران الولاء لا يرتفع بعد ثبوتها (لا زوجته) الحرية فلا يجوز ارقاقها ايضا (على المذهب) وهذا

٢٧ به ما الحرب في الامار كسأني بان الاسلام اقوى من الاما وقافا لم الا أن يوجد قتل بخلافه (قوله لتبعيته له في الاسلام) قال في التكملة ون هذه اهل تؤخذ عتقه باسلام الامو كي قول ان اسلام الام لا يعصم اولاده الصغار قال الرافعي فان صح فيه شبهة انها لا تستتبع لولاء في الاسلام اه سم على منهج (قوله لا زوجته) ع يقال عليه لنا امرأ في دار الحرب يجوز ذمها دون جلالها اه سم على منهج (قوله لاعتيق مسلم) أي لا ارقاق عتق الخ فهو باطر

(قوله وان كان الزوج مسلماً) غايه

٢١٠

أي بان أسلم بعد الاسراء قبله (قوله ومحل) أي فسخ النكاح (قوله اسفر

نكاحه) أي حيث لم يحكم برق زوجته بان سي وسدو بقت بدار الحرب (قوله لانه) أي للدائن بانواعه (قوله وألحربي) محترقه قوله لمسلم الخ (قوله وله ين على) أي فانه بسقط (قوله وألحق به) أي في السقوط (قوله وان كان غير ملتزم) أي المعاهد والمؤمن (قوله بخلافه على ذي) أي فلا يسقط بل الخ (قوله لوضوح الفرق) وهو ان مافي الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد وهو معرض للسقوط بخلاف الوديعة (قوله وله عليه دين سقط) أي وهو الراجح وان حكم بزوال ملكه بالردة أو بمحلول على ما اذا تصات رده بالوث (قوله وأما اذا غنم) أي المال وقوله قبل ارتقاؤه أو معه أي يقصنا فلو اختلف الدائن والمدين وأهل الغنمة في ذلك فينبغي تصديق الدائن أو المدين لان عدم الغنمة قبل الارتقاء هو الاصل (قوله لان الغنائم ملكوه) أي ان قلنا ملك الغنمة بالحيابة وقوله أو تعاقب أي بناء على انها انما تملك بالقسمه وهو الراجح (قوله له دم التزامه شيئاً بعدد) أي هم ان ما اقتضيه المسلم والذي من الحربي يستحق المطالبة به وان لم يسلم لالتزامه بعقد (قوله وان كان) أي لمسلم (قوله لم يزل ملكه)

أي ملكا المسلم عنه باخذ أهل الحرب له منه قهراً

هو المعقد خ لا فاقا فتضى كلام الرضا في قول من طريق يجوز (وانا سبي زوجان واحدهما انفسخ النكاح) بينهما (ان كانا حربيين) وان كان الزوج مسلماً سبي خبر مسلم انهم لما اتفقوا بدم او طاس من وط المسديت المتزوجات نزل والمحصنات أي المتزوجات من النساء الامام ملكت ايمانكم فخر الله المتزوجات لا المسيات ومحل في سبي زوج صغير او مجنون او مكلف اختار الامام رقه فان من علمه او فادى به اسقى نكاحه وكونه ماحر بين مالو كان أحدهما ماحراً فقط وقد سيما والخروج دة وارقه الامام فيها ذاك زواجاً كاملاً فيفسخ النكاح لحديث الرق بخلاف ما لو سبي الرقيق وسده لهدم حـ دونه كما لو كانا رقيقين فالماصل ان من سبي ورق انفسخ نكاحه (قيل أو رقيقين) فيفسخ أيضاً لانه حدث سبي يوجب الاسترقاق فكأن كدوث الرق والاصح المنع سواء اسياهم احدهما وسواء اسلم أو احدهما أم لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع (واذا راق الحربي) وعليه دين) لمسلم أو ذي أو معه اهدأ أو مستأن من (لم يسقط) لان له ذمة وألحربي سقط كما لو أرق وله دين على حربي وألحق به هنا معاهد ومستأنم والفرق انه وان كان غير ملتزم للاحكام لكن امانه اقتضى أن يطالب بحقه مطلقاً ولا يطالب بما عليه حربي بخلافه لذي أو مسلم بل يبقى بذمة المدين فيطالب به سيده ما لم يعثر على ما يحسنه بعضهم وقاسه على ودائه وفي كل من المقيس والمقيس عليه نظر لوضوح الفرق بين العين ومافي النعمة على انا ان قلنا انه يملك بملك السيد فلا وجه للتميز بدالعق أو بعدم تملكه فلا وجه للمطالبة بالوجه عدم ملكه ومطالبة به وكذا في أعيان ماله كودافعه بل المطالب بها الامام لانها غنمية وكذا بدينه ولو اعتق قبل قبضه طالب به اثنين انه لم يزل عن ملكه ولو كان الدين للسبي سقط بناء على ان من ملك قن غيره وله عليه دين سقط على تناقض فيه ومحل السقوط فيما يخص بالسبي دون ما يقابل الخس اذ هو ملك لغيره واذا لم يسقط فمقتضى من ماله ان يتم بعد ارتقاؤه تقديم له على الغنمة كالوصية وان حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد وان حكم بزوال ملكه بالردة أو ما اذا لم يكن له مال فيسقط في ذمته الى عتقه وأما اذا غنم قبل ارتقاؤه أو معه فلا يقضى منه لان الغنائم ملكوه أو تعاقب قهراً بغيره فمقتضى أن يكون أقوى (ولو اقتصر حربي من حربي) أو غيره (أو اشتري منه شيئاً) او كان له عليه دين معاوضة كعقد صداق (ثم أسلم أو قبل) أو أحدهما (جزية) أو أماناً معاً ومرباً (دام الحق) الذي يصح طلبه ذاترأمة بعد تصحيح بخلاف نحو خنزير وخمر (ولو تلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئاً أو غصبه منه في حال الحاربة (فأسلم) أو أسلم المالك (فلا ضمان في الاصح) لعدم التزامه شيئاً بعد تصديق حكمه ولان الحربي لو اتفقت مال مسلم أو ذي لم يضمنه فاقوى مال الحربي والثاني قال هو لازم عندهم (والمال) ومثله الاختصاص (المأخوذ) أي الذي اخذ المسلمون (من أهل الحرب) ولم يكن لمسلم فان كان لم يزل ملكه عنه باخذهم له قهراً

يشترى (تأنيلاً) أى بئس ثمن غير الذى
اشترى به أولاً ولا يشترط أن يكون
عن مثلهما (قوله ولو غنياء) أخذه
من قول المنصف الآخر والصحيح
أنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى
طعام وعلف (قوله سواء من له
مهم أو رخص) هذا التعميم قصد به
التقييد بخروجه من لاسم - له
ولارخص كالذى المستأجر للجهاد
والمسلم المستأجر لما يتعلق به
كخدمة الدواب فليس لهم التبسط
(قوله ليس الذى ذلك) قضية
التقييد بالذى أن الحرب لا تيسر
وإن استغناها فلما أجمع وقوله
مردود ذكر لنا زيل الدعوى
بالدمى (قوله يشمل من لا يرضخ
من المستأجر للجهاد) أى لما
يتعلق بالجهاد كخدمة أو
لنفس الجهاديان كان ذمهما والمراد
أن عبادة شاملة لذلك مع أنه
لا يتبسط كما أنهم قوله السابق
سواء من لهم أم لا هذا وإن أريد
بالغنا من له حق في الغنمة لا يدخل
من ذكر في عبارته (قوله وأقراضه
بماله) أى مما يتبسط به على
معنى أنه يقرضه ليرده لمن الغنمة

منه فقل من وصل اليه ولو بشرا امرده اليه (فهر) حق سلوه أو جلا عنه (غنية) كما
مرفي باهم أو أعادها ذات طئته لقوله (وكذا ما أخذوا واحد مسلم (أوبجع) مسلمون (من
دار الحرب) أو من أهل دولي لا دنا حيث لا أمان لهم (سرقه) أو اختلما أو وما (أو
وجد كهيئة اللقطة) مما يظن انه لكافر فأخذوا الكل غنية تخمجة أيضا (على الاصح) إذ
نعم به بنفسه قائم مقام القتال فان كان المأخوذ كرا كاملا يخبر فيه الاحكام أو ما أخذ
ذمي أو أهل ذمة كذلك فانه ملوك كله لا أخذه والثاني يختص به من اخذه (فان أمكن
كونه) أي المتلفط (اسلم) أو ذمي فيما يظن (وجب نحره) سنة حيث يمكن حقيرا
فان كان عرفة بحسب ما يليق به وبه بعد التعريف يكون غنية وعالم انه كثر اختلاف
الناس في السراي والارواق الجلوبين وحاصل الاصع عندنا ان من لم يعلم كونه من غنية
لم تخمس على شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان أسر البائع له أو لاربي أو ذمي
فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقه أو اختلاس
لم يجز شراؤه الا على القول المرجوح انه لا تخمس وقول جمع متقدمين بظاهر الكتاب
والسنة والاجماع على منع وطا السراي الجلوبين من الروم والهند والترك الا ان نصب
من يقسم القام ولا حيف يتعين حله على ما علم ان الغانم له المليون وانه ليس يق من
اميرهم قبل الغنم فقله من أخذ شيئا فهو لعنم الووع لمزيد الشرا ان يشتري ثانيا من
وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخمس والياس من معرفة مال الكهان يكون ملحا
اي بيت المال (ولغاغين) ولو أغنيا ويغير اذن الامام سواء من لهم أو رضى كما هو ظاهر
الاطلاق الشافعي والاصحاب واعقده الملقيني نعم دعواه تقييد ذلك بالمسلم ليس للذمي
ذلك من دولان تعبيرا الشافعي بالمسلمين نظر الغالب لانه رضى له والرضع اعظم من الطعام
وتعبيرا بالغالب يشمل من لا يرضع لمن المستأجر من الجهاد (التبس) أي التوسع (في
الغنية) قبل القسمة واختيار القل على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على اتناعه
كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه الا بالاكل ثم لا تضييف من له التبسطه واقراضه بعله
منه بل يوسع المعلوم بعليه ولا يرفسه اذ ليس برابحية وانما هو كتناول الضيفان
اقمة بلمة من فاكرومطالته بذلك من الغنم فقط ما لم يدخل دار الاسلام أو يؤخذ منه
انه عند الطلب يجبر على الدفع اليه من الغنم وفائدته انه بصير احق به ولا يقبل منه ما كره

سرطه ملاك المنرض وهو منتف هنا
 بينان لقمة) أى وهو جائز (قوله
) (قوله ولا يقبل) أى المقرض أى

(قوله باخذ ما يحتاجه) أى ويصدق في قدر ما يحتاج اليه ما لم يدل القرآن على خلافه (قوله والاثم وضفته) أى الأكثر (قوله) كالواكل فوق الشبع) أى والمصدق في القدر هو الاخذ والاكل لان الاصل عدم الضمان (قوله والنعوط طيره) من النعوط الدواب الغير المحتاج اليها في الحرب على ما ياتي وفي رسم على منتهى فرع لو كان جميع الغنمية اطعمه ولو لمافيحتاج اليها فظاهر كلامهم جواز التبسط بالجميع ولا مانع ٢١٢ من ذلك وقفاطالع قنأمل اه (قوله على العموم) أى فهو منصوب

لان غير المملوك لا يقابل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لا أكثر منه والاثم وضفته كالأكل كل فوق الشبع سواء أخذ (القوت وما يصلح له) كزيت ومن (ولم ونعم) لنفسه لا لغيره طيره (وكل طعام يعتاد أكله عموما) أى على العموم كإباضه الفعل الضمى الله عنهم لذلك ولان دار الحرب منظمة اعز الطعام فيها وأخرج بالقوت وما بعده غيره كركوب وملبوس ثم لو اضطر لسلاح يقاتل به أو نحو فرس يقاتل عليه أخذ به لأجرة ثم رده وبعموم ما يندرج الاحتياج له كسكر وفانيد ودواء فلا يأخذ شيئا من ذلك فان احتاج به في القيمة أو يحبس به من سهمه (وعلف) بفتح اللام وسكونها فاعلى الاول يكون معطوفا على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير الوصفية وعلى الثاني معطوف على أخذ وتبنا وما بعده معموله (الدواب) التي يحتاجها للعرب والحمل وان تعددت لازمة ونحوها (وتبنا ونحوها) كقول لان الحاجة تنس اليه كونه نفسه وبيع حيوان (ما كول للحمه) أى لا كل ما يقصد أكله منه وان لم يكن لحما ككباش وشحم وجدوان تيسر سوق الحاجة اليه أيضا فلا يجاهدناهم في دارنا امتنع علينا التبسط ان كان في محل يعز فيه الطعام ثم يجبه في خيل حرب احتج اليها منع نحبها حيث لا اضطرار لان من شأنه اضعاها ويجب رد جلده الذي لا يؤكل معه عادة الى المغنم وكذا ما اتخذ منه كذؤوسا وان زادت قيمته بالصاعفة لوقوعها هاربا لان نقصها أو استعمله لزمه المقص أو الاجرة اما إذا ذبحه لاجل بيده الذي لا يؤكل معه فلا يجوز ان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز القاكهة) وطبها وياؤها والحلوى كإفاله صاحب المهذب وظاهره انه لا يفرق بين ماهو من السكر وغيره لكن ينافيه ما مر في الفانيد اذ هو عمل السكر المسمى بالمرسل كما مر في الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غاب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لانه قد يحتاج اليه لكونه مشتهى طباعا وقد صرح الصحابة كانوا يأخذون العسل والعنب والثاني قال لا يملكه بل به حاجة حاققة (و) الصحيح (انه لا تجب قيمة المذبح) لاجل نحوه كالا لتجب قيمة الطعام والثاني تجب لذو الحاجة الى ذبحه ومنع الاول ندورها (و) الصحيح (انه لا يختص الجواز بجمناح الى طعام وعلف) بل يجوز ان كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل والثاني يختص به فلا يجوز لغيره اخذهما لاستغنائه عن اخذ حق الغير ثم ان قل الطعام وأردجوا عليه أمر الامام به لذوى الحاجات وله التردد لما سبق بين يديه والوجه جوازه

ينزع الخافض (قوله اخذ) بلا اجرة ثم رده) أى فان تلف فهدل يضعه اولافيه نظر والا قرب الاول فيحسب عليه من سهمه اخذ ما ذكروه بعد في السكر والفانيد وقد يقال بل الا قرب الثاني ويفرق بين هذا ونحو السكر بانه أخذ هذا المصلحة القتال ونحو السكر لمصلحة نفسه وجوز له أخذه بالعوض فيده عليه يد ضمان ولا كذلك هذا (قوله أو يحبس به) بابه فصر كاني المختار (قوله فعل الاون) هو قوله بفتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) أى بناء على انه متى وقع الحال جامعا أول بمشقة قال الاشعري وفيه تسكف والاف هذا ونحوه لا يحتاج الى تأويل وقوله وعلى الثاني هو قوله وسكونها (قوله فلو جاهدناهم) بحترز ما دل عليه كلامه من ان التبسط بدار الحرب حدث عليه بقوله ولان دار الحرب الخ وهو ما أخذ من قول المصنف بعد ومحل التبسط دارهم (قوله نعم يجبه في خيل حرب) أى خيل نصالح الحرب أخذت غنمة بخلاف ما غنم من الغنيل ولا يصلح

للحرب كالسكر (قوله فلا يجوز) أى ويضمن قيمة المذبح حيا (قوله وذلك) نوجبه اقول المصنف والصحيح ايضا الخ وقوله لانه اى ما ذكر من الفا كته ونحوها (قوله حاققة) أى شديدة (قوله لاجل نحوه) وخرج به ما وذبحه للاحتياج بالجلده فيجب قيمته (قوله والثاني يختص به) أى المحتاج (قوله أمر الامام) أى وجوبا (قوله لذوى الحاجات) أى وعليه فلو اخذ غير

ذوى الحاجة فهل يصفه برده للمغنى أو لا فيه انظر والا قرب الاول لان غيره يقدم عليه ولا حق له فيه (قوله عدم الاستحقاق) أى فى المعية فقط وفى حاشية شيخنا الزياى ما وافقه فلا يحتاج ٢١٣ قوله قبل جواز من لحقه بعد الحرب

وقبل الحيازة (قوله لزمه ردها الى المغنى) أى ما لم تكن تافهة (قوله ويصح ارادته) أى ارادة كونه بمعنى الغنية (قوله أى فلا يعارضه قوائمه) أى اعتقادنا حله الخ على هذه النسبة (قوله بقوله أسقطت حق منها) أى فلا بد لصحة الاعراض من هذا الافظ أو نحوه مما يدل عليه فلا يسطر حقه بترك الطلب وان طال الزمن (قوله لانه) أى الاعراض (قوله والمفلس لا يلزمه الاكتساب) مالم يعرض بالدين كما هو واضح اذهب ما من الكسب وقدم صرحوا بان المفلس اذا عصى بالدين لزمه التكسب ومع ذلك فبقيت صحة اعراضه وان اثم لان غايته انه ترك التكسب وتركه لا يوجب شيئا على من أخذ ما كان يملكه لو اراد الكسب (قوله فلا تظهر صحة اعراضه) أى السيد وقوله ولو أوصى باعتاق عبده أى ومات ولزمته الوارث وقوله فاستحق أى العبد (قوله صح اعراضه) أى العبد وذلك لانه اذا عتق يتبعه كسبه فيسترد عدم الاعراض يكون الرضى له لا للوارث فلم يفت بأعراضه على الوارث شئ لكن يقال الثلث اغنايه بوقت الموت

أيضا لما خلفه فى رجوعه منه الى دارنا فالعبر بين يديه مجرد تصور أو لا قال (و) الصحيح انه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة لانه اجنبى عنهم كغيره لصف مع الضيف وقضية كلامه كاطله والروضة جواز من لحقه بعد الحرب وقبل الحيازة ومعها الكسب قضية العزيز وتبعه الحياوى عدم الاستحقاق وهو المعتقد (و) الصحيح (ان من رجع الى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزة وهى ما فى قبضتنا وان سكنها أهل ذمة أو عهد (ومعه بقية لزمه ردها الى المغنى) أى محل اجتماع الغنائم قبل قبضتها والمغنى يأتى بمعنى الغنية كمن فى الصحاح وتصح ارادته هنا لان المال المغنوم وحينئذ صرح قول من فسر بالحل ومن فسر بالمال وذلك لانه لم يلق حق الجميع به وقد زالت الحاجة اليه ما به دفعتهما نريد للامام ليقسمه ان امكن والارده للمصالح والثانى لا يلزمه لان المأخوذ صريح (وموضع التبسط دارهم) أى اهل الحرب لانهم محل العزة أى من شأنهم ذلك فلا يعارضه قوائمه (وكذا) فى غير دارهم كغراب دارنا (مالم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجدون فيه من الطعام والعلف لافلق العمران (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والثانى قصره على دار الحرب (وإغناهم) (رشدولو) هو محجور عليه بفلس الاعراض عن الغنية) بقوله اسقطت حق منها لا وهبت مريد اياه التملك (قبل القسمة) واختيار التملك لان به تحقق الاخلاص المقصود من الاجهاد لتكون كلمة الله هى العليا والمفلس لا يلزمه الاكتساب باختيار التملك وخرج تبحر الفن فلا يصح اعراضه وان كان رشيدا لان الحق فيما غنمه لسيده فالاعراض له نعم ان كان مكاتباً أو مازناً فى التجار وقد احاطت به الديون فلا يظهر صحة اعراضه فى حقه ما فان اذنا له فيه صرح على الاصح ولو أوصى باعتاق عبده وهو يخرج من الثلث فاستحق الرضى صح اعراضه عنه كما قاله البلقينى وأما البعض فان كان بينه وبين سيده ما يافى اعتبارا من وقع الاستحقاق فى نوبته بناء على الاصح وهو دخول النادر فى الهيايا والاصح اعراضه عن التخص به دون التخص بالمالك وخرج برشد محجور عليه بسفه فلا يصح اعراضه للعبع عليه والصبي عن الرضى لا لغنا عيادته والمجنون والسكران غير المتمدنى نعم يجوز من كل قبل القسمة وانما صرح عقوا اسفقه عن القود لانه الواجب عينا فلا مال ثم يحال وهذا ثبت لاختيار التملك وهو حق مالى فاستمتع منه اسقاطه لا بقاءه لانه لثالث فاندفع اعتمادا جمع متأخرين صحة اعراضه زاعمين ان حاذر كرمبى على ضعيف ما بعد القسمة وقبوله ايتبع للاستقرار المالك وكذا بعد اختيار التملك (والاصح جواز) أى الاعراض لمن ذكر (بعد فرد الخمس) وقبل قسمة الخمس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كمال منهم والثانى منه اقبح

فقد يفت مال السيد قبل موته فلا يخرج العبد من الثلث فلا يكون الرضى له بل للوارث فكيف يصح اعراضه عنه (قوله والصبي عن الرضى) بيان لما يستحقه لولا الاعراض (قوله نعم يجوز) أى الاعراض

حق الغائين (و) الاصح (جواز جميعهم) أى الغائين ويصرف حقهم مصرف الجنس
والثاني منع ذلك (و) الاصح (بطلانه من ذوى القسري) وإن المنصرف وإن واحد لانهم
لا يستحقونه بعمل فكان كالأول والثاني معتمدا كالأغنيين واحد منهم وخصهم لان بقية
مستحقى الجنس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض (و) من (سالب قال) لانه يملك السلب
قهرًا (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر) فيضم نصيبه للغبية ويقسم بين الباقيين وأهل
الجنس ويؤخذ من التشبيه انه لا يعود حقه لورجع عن الاعراض مطلقا وهو ظاهر
كوصفه له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما هو وأما ما يحتمل
من الشراح من عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعد تناز ولا اعراضه منزلة الهبة
وللقسمة منزلة قبضه او كالأول أعرض مالك كسيرة عنه الهبة لا بعد تناز ولا اعراضه فقياسه غير
مستلزم اذا اعراض عنها ليس هبة ولا منزلة لمنزلة لان المعرض عنه هنا حق ثقل لا عين
ومن ثم جاز من حق ومن ليس هبة ولا منزلة لمنزلة لان المعرض عنه هنا حق ثقل لا عين
ولا مستحق للغير بخلافه معرض أخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير ولا يجوز له
الرجوع فيه (ومن مات) من الغائين ولم يعرض (فخلة لوارثه) كبقية الحقوق فإن
شأه طلبه أو أعرض عنه (ولا تغل) الغنية (الابسية) مع الرضا بما بالانظر لا بالاستيلاء
والا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أى الغائين (القلل)
قبيلها) انظر بان يقول كل بعد الحجاز وقبل القسمة اخترت ملك أصيب فذلك بذلك أيضا
(وقيل) لما يكون بمجرد الحيابة (لزال ملك الكفار بالاستيلاء) (وقيل) الملك موقوف
ينتظر (ان ساءت) الغنية (الى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (والابان) تلت
أو عرضوا عنها (فلا) لان الاستيلاء لا يتحقق الا بالقسمة (وذلك العقار بالاستيلاء) مع
القسمة أو اختيار القليل بدليل قوله (كالمقول) لان الذى قدمه فيه هو ما ذكره يصح
ان يراد به قوله غلل يختص أى يختصون به بمجرد الاستيلاء كاختصاص بالمنقول وأشار
الشراح بقوله فى احد اوجهه الى ضعفه ويكون الحامل للمصنف على تعرضه للعقار
مع انه من جملة الغنية وتشبيهه بالمنقول الاشارة الى خلاف أبى حنيفة حيث خبر الامام
فيه بين قسمته وتركه فى أبى الكفار ووقفه على المسلمين ومجتنا القياس على
المنقول (ولو كان فيها كاب أو كلاب تنفع) اصعبا وحراسة (واراد بعضهم) أى
الغائين أو أهل الجنس (ولم تنازع) فيه (اعطيه) اذ لا ضرر فيه على غيره (والابان)
نوزع فيه (قسمت) عددا (ان امكن والا) بان لم يكن قسمتها عددا (أقرع) بينهم
قطعا للنازع أو ما لا تنفع فيه فلا يجل اقتناؤه وقول الرافى ان قواهم هنا عدماست كل
بما صرف الوصية من اعتبار قيمتها عند من يرى لها قيمة وتطرق الى منافعها فيمكن ان
يقال بمثلها هنا اجيب عنه بما كان الفرق بان حق المشاركين ثم من الورثة أو بقية
الموصى لهم آكد من حق بقية الغائين هنا فسرغ هنا بما لم يسامح به ثم (والصحيح) ان

(قوله لورجع عن الاعراض
مطلقا) أى قبل القسمة أو بعدها
(قوله وقبل القبول) تفسيرى
يعنى فالرد للقبول كان يقول
زدتها أو لا قبلها ولو حذف
قوله وقبل القبول كان أولى قوله
قوله وقبل القبول أى الغنية
والاعراض عنها) أى الغنية
(قوله مع الرضا) أى القسمة
(قوله ويخصيص كل طائفة) أى
وان رغب غير تلك الطائفة فيما
خص به تلك الطائفة يتقرب
قسمه الغنية له وكتب ايضا قوله
وتخصيص كل طائفة أى مع ان
كلامه ما جاز (قوله فذلك بذلك)
أى وذلك كل نصيبه شأنه فورث
عنه ولا يصح رجوعه عنه (قوله
وترك فى ايدى الكفار) أى
يجزأ بضره عليهم (قوله اعطيه)
ظاهره وجوبا

(قوله من اضافة الجنس) فيه نظر فان السواد لا يدق على كل جزء من اجزائه ٢١٥ فلا يكون جنسا لانه يعتبر في الجنس

صدقه على كل واحد من افراده

فكان المناسب ان يقول من

اضافة الشكل الى بعضه ثم ايت

في نسخة بمصحة من اضافة الشيء

الى بعضه وعلى ظاهرة (قوله في

عرض مائتين) وفي نسخة مائتين

وبه اعبر الشيخ عبيدة واعلمها

الانطباق بقولهم العرض اقص

الامتدادين (قوله اذ اصل العراق

الاستواء) اي لغة (قوله وابنية)

عطف بقوله لم يابا في قوله ومجمله

في البناء الخ (قوله فخر) اي

قد ان (قوله والتجر) اي ما عدا

التخل والعنب والزيتون وانظر

حكمة عدم تعرضه لبقية الجيوب

واعلمها لم تكن تقصد للزراعة على

حدة (قوله والفتح افصح) اي

الاقية النسبة فانه معني (قوله

لانها كانت سفينة) السفينة بكسر

الباء ارض ذات سباخ قلت ارض

سبحة اي ذات ملح اه مختار

(قوله وعكس بعض الشراح)

منهم المحلى (قوله وليس لمن يده

اشجار) اي كانت موجودة قبل

اجارة الارض اذ الحادث بعد

ذلك ملك لهدته والاحارة شاملة

لذلك لما تقدم من انه اجر جريب

التخل والعنب والزيتون (قوله

الذين اخرجوا) قد يتوقف في

دلالة هذه لان اخراجهم لم يكن

بعد الفتح بل كان قبل الهجرة

والدور عما لو كلفهم اذ الذليل

معارض

سواد العراق من اضافة الجنس الى بعضه اذ السواد ازيد من العراق بخمسة وثلاثين
فرضه ان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض مائتين والسواد مائة
وسبعون فرسخا في العرض ومجمله سواد العراق بالتكسيرة عشرة آلاف فرسخ مسمى سودا
الكثرة زرعها وشجرها والخضرة ترى من بعد سدودها وما عدا الاستواء ارضه وخلوها من
الجلال والادوية اذ اصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عروة) بفتح
اوله اي قهر الماصح عنه انه قدس في جليله العنات ولو كان صلها لم يقسمه (وقسم) بينهم كما
تقرر (ثم) بعد ذلك لم يبق له بالتسعة واسمائه عمر رضي الله عنه فلو بهم (بدلوه) له اي العاغون
وذو القربى واما اهل الخمس الخمس الاربعة فالامان لا يحتاج في وقف حقهم الى بدله لان
له ان يعمل في ذلك بما يشاء المصلحة لاهله (ووقف) ما سوى مساكنه وابنية اى وقفه عمر
(على المسلمين) وآجره لاهله اجارة موقدة للمصلحة الكلية بخراج معلوم يؤدونه كل سنة
لفخر يرب الشيعي درهمان والبر اربعة والشجر وقف السكرسة والتخل غائبة والعنب
عشرة والزيتون اثنا عشر ومجمله مساحة الجريب ثلاثة آلاف وسبعة آلاف ذراع والباعث
له على وقفه خوفا اشتغال الغائبين وبالاتحاف عن الجهاد (وخراجه) زرعها وغرسها (اجرة)
منجمة (تؤدى كل سنة) مثلاً (المصالح المسلمين) يقدم الالهم فالاهم فعلى هذا تمتع بيع شئ
بما عدا ابنيته ومساكنه (وهو) اي السواد (من) اول (عبادان) يتشديد المواعدة
(الى) آخر (حدثة الموصلى) بفتح وايماء (طولا ومن) اول (القادسية الى) آخر
(حلوان) بضم المهملة (عرضا) باجاء المؤرخين (قلت الصحيفان البصرة) بفتحة ثانيا اوله
والفتح افصح ونسعى قبلة الاسلام وخزانة العرب (وان كانت داخله في حد السواد فليس
لها حكمه) لانها كانت سبعة احماها عثمان بن ابي العاص وعثمان بن غزوان في زمن عمر
رضي الله عنهم سنة سبع عشرة بعد فتح العراق (الاموضع غربي دجلتها) بفتح وله وكسره
ويسمى نهر الصراة (وموضع شرقيا) اي الدجلة ويسمى الفرات وهذا هو الاشهر
وعكس بعض الشراح ذلك (و) الصحيف (ان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز
بيعه) لعدم دخوله في وقفه كما مر (والله اعلم) ومجمله في البناء دون الارض لشمول الوقف
لها وليس لمن يده اشجار بارتمرة في ارض السواد اذ خذتمارها بل يبيعها الامام ويصرف
اتمام المصالح المسلمين وله صرف نفسه بالبيع المماثل ما يديهم بالاجارة (وقفت مكة
صلها) كادل عليه قوله تعالى ولو كانا لكم الذين كفروا اى اهل مكة وهو الذى كف ايديهم
عنكم وايديكم عنهم يطين مكة للذين اخرجوا من ديارهم اى المهاجرين من مكة فاضاف
الديار اليهم وهي مقنضة للملك والخبر الصحيف من دخل المسجد فهو آمن ومن أغلق بابه
فهو آمن واستثنى افراد امر يقتلهم يبل على عوم الامان للباقي ولم يسب صلى الله عليه
وسلم احد او لاقم عقارا ولا مة قولا ولو قفحت عروة لكان الامر بخلاف ذلك وانه
دخلها صلى الله عليه وسلم متادبا للقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للمصالح الذى وقع

(قوله وأرضها الهبة) أي قبل الفتح وكذا بعده أن كان ثم حروا أحيوه (قوله رباعها) أي من ذلها (قوله وفكت مصر عنوة) أي وقراها ونحوها مما في ألفها أصلا اسم على منهج قتلا عن شيخ الإسلام في فتاويه (قوله أن مدن الشام) أي أن فتح مدن الخ
 * (فصل في أمان الكفار) * (قوله وأمان الكفار) أي وما يتبع ذلك (قوله المتحصرون) أي مطلق الأمان (قوله لأنه أن تعلق بمحصور الخ) قضيته أن تأمين الأمان غير صورين لا يسمى أمانا وإن الجزية لا تنص في محصورين وليس مراداً اه شيخنا زيادى أي وإنما المراد أن الأمان لا يشترط ٢١٦ كونه من الأمان وأن الجزية لا يشترط كونه المحصورين (قوله فالقول) أي

أمان الكفار وقوله فالثاني أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة (قوله يسمى بها إذا ناهم) أي كالأمنى الزينة للكافر (قوله في أخضر مسل) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار ناظر الجبر ثم قال وأخبره تنص عهدته وغدر ومثله في المصباح (قوله وكل صحيح هنا) هو واضح في غير الجزية ثم رأيت في نسخة صحيحة بدل الجزية الحرمه أي الاحترام (قوله وقد تطلق) أي الذمة شرعاً وقوله محلها أي الذمة (قوله ولو أمة لكافر) أي مسلمة (قوله على جميع الجيش) أي وكانوا محصورين فلا يشافى ما يأتي من أن شرط الأمان أن يكون في عدد محصور (قوله عرف به) أي وجوب (قوله ولو امرأة) أي ولو كان الحربي امرأة الخ (قوله لا أسرا) أي فلا يصح أمانه (قوله أمانه) أي أسره ومنه الامام بالاولى (قوله كانه) أي أو أكثر مما لم يشهد به باب الجهاد ولا يشافى قوله فقط لأنه صفة لقوله محصور وما زاد على

بينه وبين أبي سفيان رضي الله عنه قبل دخوله أو في البويطي أن أساقها فقه خالد عنوة وأعلىها فقه الزبير رضي الله عنهم ما صلحوا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهة فصار الحكم له وبهذا يجمع بين الأخبار التي ظاهرها التبعارض (قدورها وأرضها الهبة ملك تباع) كادت عليه الأخبار ولم يزل الناس يتبايعونهم أنم الأولى عدم بيعها وأجارتها خروجهم خلاص من منعه في الأرض أما البناء فلا خلاف في ذلك ليعه وأجارتها وأما خبر مكة لتابع رباعها ولا توجد دورها فقه خلافا للعالم وفتحت مصر عنوة ودمشق عنوة عنده السبكي ومنقول الرازي عن الروياني أن مدن الشام صلح وأرضها عنوة
 * (فصل) * في أمان الكفار الذي هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الأمان لهم المتحصرون في هذه الثلاثة لأنه أن تعلق بمحصور فالاول وبغيره لا إلى غاية فالثاني أو إليها فالثالث والاصل فيه قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسيء بها إذا ناهم عن أسفهم مسلماً أي تنص عهدته فله أمانة الله والملائكة وأناس أجمعين رواء الشيخان والذمة العهد والأمان والحرمه والخ وكل صحيح هنا وقد تطلق على الذات والنفس اللتين هما محلها في تخوف ذمته كذا برئت ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للالزام ولا التزام كما مر (يصح من كل لم مكلف) وسكران (مختار) ولو أمة لكافر وسفها وفاد ساوهر ما قوله في الخبر يسمى بها إذا ناهم ولا نهر أجازا مانع على جميع الجيش فلا يصح من كافر لاتهم وصحب ومجنون ومكره كعبة العقود لم لو جهل كافر إذا مان من ذكره فربما يبلغ مأمته (أمان حربي) ولو امرأة وقتنا كما اعتده الملقين لا أسرا كما قاله وقدمه الماوردي بغير أسره أمانه وفيه جزية ما بقي في يده (وعدد محصور) من أهل الحرب كانه (فقط) أي دون غير المحصور كاهل بلد كبير لأن هذه هذه تروى عنه من غير الأمان ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهور هذا سبب الجهاد أو بعضه بطل الجميع حيث وقع معوا أو لا يظهر الخ لم فقط (ولا يصح أمان أسيرين هو معهم) ولا غيرهم (في الأصح) لأنه مقهور ومعههم فهو مكلمهم ولا نه غير آمن منهم والثاني يصح لدخوله معهم في الضابط والاول نظر لما مر في التعليل والمراد من

المائة حيث لم يشهد به باب الجهاد وليس بمحصور (قوله لأن هذه) أي تأمين غير المحصور (قوله ولو آمن مائة) هو هو بالماء والتخفيف أصله آمن من جهتين أبداً الثانية الفناء كذا في المختار (قوله مائة ألف منهم) قضية هذا أن ضابط الجواز أن لا يسند باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتأخر وعد محصور فقط إلا أن يريد باله ورهنا ما لا يسند بقاءه باب الجهاد اه سم على حج (قوله للمعنى في التعليل) أي من قوله لأنه مظهر

(قوله على عدم الخروج من دارهم صح) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كما يأتي في قوله ولو شرطوا عليه ان لا يخرج من دارهم الخ قوله ولا آمنك) ٢١٧ لا قبل

كاتبه) انظر فائدته مع قوله وبكتابة والجواب ان هذا في القول وذلك في اليجاب اه سم على حج وشارة الناطق له وفي سائر الابواب الا هنا والحق بذلك الاشارة بجواب السائل من المقتضى وبالاذن في دخول المدار والضيق في الاكل مما قدم لهم (قوله فكنا مطلقا) فهمها كل احد ام النطق فقط (قوله لانية) هي قوله فسيجوا في الارض اربعة اشهر (قوله الحربية) ٣ اى فائدته (قوله كالهدة) قضية التشبيه بالهدة جواز الزيادة على الاربعة الى عشرين حيث رأى المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر (قوله بخلاف الهدة) اى قاله بطل عقدها عند الاطلاق اه سم على حج (قوله لنظر لا ضرر) اى لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالهنة لا ضرر تدخلونه على نفسه ولا ضرر لغيره (قوله فان خانها) نبذ وجوبه بالعلم ونبذ هل يطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها التبدل بشغل اولافيه فظروا الاقرب الاول لوجود الخلل المتأني لا يتبدل وكل مانع من العصة اذا قارن لو طرأ افسد الامان صواعلى خلافه (قوله لئكنه متى بطل امانه) منا ومنه (قوله

هو مهم كافي التقية وغيره المصلحة أو المحبوس والواحق والذو على عدم الخروج من دارهم صح كالتاجر وهو المعتمد خلاف الاستوى وعليه قال الماوردى انما يكون مؤتمنه آمنه بدارهم غير ما لم يصرح بالامان في غيرها (وبعض الامان) بكل انظر بقدمه وده سريخ كبريتك أو آمنك أو لابس أو لافزع أو لا خوف عليك أو كناية بنية ككس كيف شئت أو أنت على ما تحب (وبكاتبه) مع النية لانها كناية (ورسالة) بلا فظ صريح أو كناية مع النية ولو لمع كافر وصي موثوق بخبره فيما يظهر توسعة في حقن الدم (ويشترط) العصة الامان (علم الكافر بالامان) كعصة العقود لولم يعلمه جازت المبادرة بقتله ولو لمع مؤتمنه (فان رده) كقوله ما نبت آمنك أو لا آمنك (بطل وكذا ان لم يقبل) بأن سكت (في الاصح) لانه عقد كالهبة والثاني يعطى بالسكوت (وتسكني) كناية (وإشارة) أو إمارة كتركه القتال (مفهمة للقول) أو لا اليجاب ثم ان كانت من ناطق فكنا مطلقا لبناء الباب على التوسعة ومن ثم جازته لمية بالغرر كان قد تم فندأمنك أو من اخرس واختص بغيرهما فظنون فكذلك تكون كناية والا فصرح بجهة ما غير المصلحة (والمصلحة) (ويجب ان لا تزيد مدته) في حق من تحقه تاذ كورته (على اربعة اشهر) سواء كان المؤمن الامام أم غيره لانية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغت المتع قطع التلايتك الجزية ومن ثم جازى في النبي والخمسة من غير قسمة فان زاد على الجائز بطل في الزائد فقط علا بتفريق الصفة ومحل ما تقر رحيب لا ضعف بنا فان كان رجوع في الزائد الى نظر الامام كالهدة ولو أطلق الامان حل على الاربعة الا ان شرط بطل الممان بعدها بخلاف الهدة لكون بابها اضيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (أمان يضر) يفتح أوله المسلمين (بجاسوس) وطلبة كذا لنظر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تيلامخ الممان اذ دخول مثله خيانة اما لا يضر بخائز ان لم تطهر فيه مصلحة ثم قيد ذلك بالتحقيق بغير الامام اما هو فلا يذنبه من المصلحة (وليس للامام) ولا لغيره بالاولى (نبذ الامان) الصادر منه أو من غيره كما هو ظاهر (ان لم يحث خيانة) لا لزوم من جهته فان خانها نبذ الامام والمؤمن بكسر الميم اما المؤمن بفتحها فلهية بذهمتى شاء لئكنه متى بطل أمانه وجب تبليغه مامنه (ولا يدخل في الامان ماله وأهله) أى فرع غير المكاتب وزوجته الموجودان (بدار الحرب) اذ القصد تأمين ذاته من قتل ورفق دون غيره فيغنم ماله وتسبي ذراريه ثم نعم ان شرط الامام أو نائبه دخوله دخل والا فلا (وكذا امامه) بدار الاسلام (منه) وما مثلها امامه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) اما ذكر (الابشرط) حيث كان المؤمن غير الامام ثم ثبائه وحس كونه وآل استعجاله وثقة مدأمانه الا ضروريات تدخل من غير شرط وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان على ابد له منه غالباً ككتاباه وثقة مدته مطلقاً

وزوجته) قال شيخنا الزايد المعتمد انه لا تدخل

سا

به

٢٨

الابالتقصيص عليها ومثله في سم على متبجح فقلاعن الشارح (قوله حيث كان المؤمن غير الامام) اى فان كان الامام دخل بلا شرط

(قوله الهجرة) أي ما لم يقدر على
الامتناع والاعتزال ولم يرج
نصرة الاسلام اخذ ما بقي
(قوله ولتجب) أي الهجرة (قوله
او قدر على الامتناع) قد يقتضي
وجوب المقام على الامام وانما به
مع من معه من المسلمين اذا دخلوا
دار الحرب وقدر على الامتناع
كما هو الغالب ولم يحتفل امر دار
الاسلام بمقامهم هناك ولا يتلو
عن البعد فليتأمل اهـ سم على ج
(قوله ولم يرج نصرة) أي بمجيئه
اليهم (قوله أو عكسه) أي او وجد
عكسه (قوله وهو مردود) أي
فيكون المقتد التذب معاتها قوله
تأمر) لتكافى على (قوله
والاحث) هذا يفيد ان الخروج
مع التمكن من تركه وجوب الحث
وان كان الخروج واجبا اهـ سم
على ج أي والقياس عدم الحث
(قوله بل هنا كراهة ثان) قد يقال
ان اثر هذا الاكراه الثاني
منع الحث عارض قوله السابق
والاحث والا فلا اثر لذكره هنا
اهـ سم على ج قد يقال يمكن
حمل قوله السابق والاحث على
ما لو لم يكرهه وعلى الخلاف
بخصومه اليكن فعدوه بالخبر
ونحوه لخلاف اختياره انه لا يخرج
من بلادهم ترغيبهم في اطلاقه

وما زاد على ذلك يدخل أيضا ان كان المؤمن الامام والام لا يدخل الانبساط وما خلفه في
دار الحرب يدخل ان آمنه الامام وشرط دخوله والا فلا (والمسلم يدرك كثير) أي حرب
والاوجه ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان أمكنه اظهار دينه) لشرفه
أو شرف قومه وامن قننه في دينه ولم يرج ظهروا الاسلام تبعقاه (استحب الهجرة) الى
دار الاسلام ثلاثا بكثر سوادهم وبعاد كونه ولم تجب لقدرته على اظهار دينه ولم يجرم لان
من شأن المسلم دينهم القهر والعجز ومن ثم لورجا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل
أو قدر على الامتناع والاعتزال ولم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لان محله
دار الاسلام فلو هاجر لم يصادر حرب ثم ان قدر على قتالهم ودعاهم للاسلام لزمه والا فلا
واعلم انه يؤخذ من قوله لان محله دار الاسلام ان كل محل قدرا له فيه على الامتناع من
الحربين صادرا اسلام وحيدة فيجب تعذره ودار كفر وان استولوا عليه كما صرح به
في خبر الاسلام يعلم ولا يعل عليه فقوله لصادر الحرب المراد به صيرورته كذلك صورة
لا حاكم الا لزم ان ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب وهو بعيد (والا) بان لم
يمكنه اظهار دينه وخاف فتنة فيه (وجبت) الهجرة (ان اطاقها) وعصى بأقامته ولو أتى
لم تجد مجرما مع امنها على نفسها أو كان خوف الطريق أقل من خوف الإقامة كما لا يخفى
ان ليطبقها انعدوا وقوله تعالى ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ولتبر لا تنقطع
الهجرة ما قوتل الكفار وخبر لاهجرة بعد الفتح أي من مكة لكونها صارت دار اسلام الى
يوم القيامة (ولو قدر اسير على حرب لزمه) وان أمكنه اظهار دينه كما يحصيه الامام وتبعه
القومى وهو الاصح لان الاسير في يد الكفار مرقه ورمهان فكان ذلك عليه تخذ صا
لنفسه من رق الاسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغنياء لهم) قتلا وسبيارا خذل المال لانهم
لم يستأثروا وليس المراد هنا حقيقة الغلبة وهي ان يجذعه فيذهب به ما كان خال ثم قتله
(أو) أطلقوه (على انهم في أماته) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الامان من أحد
الجانين معتذرهم ان قالوا أمنا ولا امان لنا عليك جازله اغتيالهم (فان تبعه قوم) او
واحد منهم بعد تروجه (فليدفعهم) حثان حاربه وكثاؤه ثلثه فاقول والا فندبا على
ما قاله بعضهم وهو مردود بما صر ان الثبات للضعف انما يجب في الصف (ولو يقتلهم)
ابتداء ولا يلزم رعاية التدرج كما صائل لا تنقاص امانهم أي حيث قهده ونحو قتله والام
يتنقص فبدهمهم كالماتل الذي يقتضيه هذه بقائنا فامؤمن أولى (ولو شرطوا)
عليه (ان لا يخرج من دارهم لم يخرج) له (الوفاء) به هذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث
يكره فرار ابيه من الفتن ويتنقص من الذل ما لم يمكنه اظهار دينه والا فلا يلزمه الخروج
كما مر لكن يشدب ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيرهم مكرها على الحلف بل ينفذ سلفه
والاحث وان كان حين حلفه محبوسا ومن الاكراه قولهم لا نطعنك الا ان حلفت امانا
لا تخرج من هنا (ولو عاقد الامام عليا) هو الكافر الغليظ الشديد سمي به لانه من

نفسه ومنه الملاح لدفعه الماء (يدل على) نحو بلد أو (قلعة) باسكان اللام وفصحها ساء
 ا كانت معينة أم مبهمه من قلاع محصورة فيها يظهر أو على اصل طريقها أو أسهل أو
 أرفق طريقها (وله منها جارية) مثلا ولو حرة مبهمه ويعينها الامام (جاز) وان كان الماهل
 مجهولا غير معلون للعاجه مع ان الحرة تقربا لاسر وتستحق بالدلالة ولو من غير كفاية كان
 يكون تحتها مقبول هي هذه للعاجه أيضا وبه فارق ما حر في الاجارة والبعالة كذا
 قاله بعضهم والوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كائنه وافق ما حر ثم اما المسلم فلا تجوز
 معه هذه المعاقدة على ما قاله جمع لان فيها انواعا من الفرر وحملت مع الكافر لانه أعرف
 بقلاهم وطرقهم والعقد صحته معه أيضا كما رجحه الاذرى والباقي وغيرهما واقتضى
 كلام المصنف كالراعى في الغنبة اعتقاده فيه طاهارا وجدنا حاجه وان أسلمت ولو ماتت
 بعد الطفر له قيمتها وخرج بقوله منها قوله بمعاندى فلا يصح للجهل بالجهل بلا حاجه (فان
 فقتت عنوة بدلاته) وفتحتهما من عاقده ولو في مرة أخرى وفيها تلك الامة المعنية أو
 المبهمه حرة ولم تسلم أصلا واسلمت معها وبعدها لا عكسه كما يأتي (اعطيا) وان لم يوجد
 سواها وان تعلق بهم ما حق لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهره لا اعتداد بعبادتهم
 في مثل ذلك لانه استحسنها بالشرط قبل الطفر (أو) فتحتها عاقده (وبغيرها) اى دلالاته
 أو غير عاقده ولو بدلاته (فلا) تنى له (في الاصح) الانتفاء الشرط وهو دلالاته والثاني
 يستحقها بالدلالة (فان لم تنقح فلا تنى له) لتعلق جعلاته بدلاته مع فتحتها فليعمل مقبديه
 سقيمة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق ليحل بالغنبة فلا جرة مثل) لوجود الدلالة وورده
 ما تقر به هذا ان كان الجعل فيها والامثـ شرط في استحقاقه فتحتها اتفاقا على ما قاله
 الماوردى وغيره (فان) فتحتها عاقده بدلاته (ولم يكن فيها جارية) أصلا أو بالوصف
 المشروط (أو ماتت قبل العقد فلا تنى له) لان انتهاء المشروط (أو) ماتت (بعد الطفر وقبل
 التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضته فالتلف من ضمانه (أو) ماتت (قبل
 الطفر فلا) تنى له (في الاظهر) كما لو لم تكن فيها لان المنة ومعدومة عدم
 القدرة عليها والثاني يجب لانها حاصلة وتدر تسليمها (وان أسلمت) المعنية الحرة على
 ما قبله بعض الشراح والاقراب عدم الفرق والقول بان الحرة اذا أسلمت قبل الطفر
 لا يعطى قيمتها مردود (فالذهب وجوب بدل) اذا أسلامها منع رقتها والاستيلاء عليها
 فيعطى بدلها من اصل الغنبة كما هو وجه احتمايين فان لم تكن غنبة انجعه وجوبه في بيت
 المال (وهو) أى البدل (أجرة مثل وقبل قيمتها) وهذا هو العقد كما في الروضة وأصلها عن
 الجمهور وان لم لو كانت بهم مة فكل من فيها اوجب قيمة من تسلم اليه قبل الموت في أصح
 احتمايين فمعه له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها لو كن احيا وخرج عنوة مالا فقتت
 صلها بدلاته ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهما من تسليمها تبسدا الصلح
 وبلغناهم المأمون وان رضوا بصلحها ايدها اعطوه من محل الرضخ

(قوله والعقد صحته معه) اى
 المسلم وقوله يعطها اى المسلم
 وقوله وان أسلمت غنابة وقوله له
 اى من ذكر (قوله لا عكسه) اى
 بان أسلمت قبله (قوله اعطيا) اى
 اعطى التى وقع العقد عليها ان
 كانت معينة او من يعينها لامام
 ان كانت مبهمه (قوله ويرده
 ما تقر) اى فى قوله فبالجـ مقيد
 (قوله اتفاقا على ما قاله الماوردى)
 لعل صورته انه عود فليعمل معين
 من ماله او بيت المال والافتراض
 انه لو عاقده بجارية من غير القادة
 لم يصح للجهل بالجهل بلا حاجه
 (قوله والاقراب عدم الفرق)
 هذا قد ينافيه قوله بعد اذ
 أسلامها منع رقتها الخ الا ان
 ينال بالتوزيع الا تى فى كلام
 سم (قوله والاستيلاء عليها) كائنه
 على التوزيع اى ينع رقتها اذا
 كانت حرة واسلمت قبل الاسر
 او الاستيلاء عليها اذا أسلمت الحرة
 بعد الاسر واسلمت الرقيقة
 فليأمل اى سم على ع (قوله
 معين) اى الامام وانما ساغ
 التعيين للامام لان رضا العلج
 بالمبهمه من الامام والعقد عليها
 رضا بعينه بالامام

(كتاب الجزية) (قوله تطلق) أي شرعا (قوله الأصل) خبره (قوله قوله تعالى) بدل من قوله في الآية أو خبر

لمبتدأ محذوف أي وهي قوله الخ أو بدل ٢٢٠ من قوله الأصل الواقع خبرا عن قوله هي وقوله كأخذه في موضع الحال من هي

(كتاب الجزية)

تطلق على — من العهد والمال المترتبة وعقبها القتال لأنه مقبها في الآية التي هي
 كأخذه صلى الله عليه وسلم أيها من أهل الجحرا وغيرهم الأصل فيها نيل الإجماع قوله تعالى
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أذهى مأخوذة من الهجازة لأنها جازاء عصمتهم منا
 وسكاهم في دارنا فهي أذل لهم — لهم لتمامهم على الإسلام لاسيما أن خاطوا أهلها وعرفوا
 محاسنهم في مقابلة تقريرهم على كفرهم لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهلها عن ذلك
 ومشروعيتها غاية بنزل عيسى صلى الله عليه وسلم فلا تقبل بعد ذلك لأنه لا يبقى لأحدهم
 شبهة بحال فيقبل منهم الإسلام وهذا من شرع الله أن لا ينزل حكمه متفاهلا عنه
 صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة والإجماع وأعن إجماعهم تقدم من هذه الثلاثة
 وأظهارهم المذهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما وافق ما رآه لا بحال للاجتماع مع
 وجود النصر واجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لا يتخطى وإيها أو كان عاقده ومعقوله
 وعلمه ومكان وصيغة وبأهم اهتماما يقال (صودة عقدها) مع المذكور أن يقول
 لهم الامام أو نائبه (أقرم) أو أقررتكم كافي المهر واستحسن على الأول لاحتماله الوعد
 غنائه يكفي به وإن لم يقصد به الحال مع الاستقبال لأن المضارع عند الخبر عن القرائن
 يكون للجمال وبأنه يأتي للانشاء كأنه بدو لا ينافيه ما مر في الضمان أن أودى المال أو أحضر
 الشخص لا يكون ضمانا ولا كفالة وفي الأقراء أن أقرب بكذا القول أنه وعدلان شدة نظره
 في هذا الباب لحق الدم اقتضى عدم النظر لاحتماله للوعد (بدو الإسلام) غيرا لحجازا كنه
 لا يشترط التخصيص على أخرجه حال العقد كنهه باستقفاه شرعا وإن جوله العاقدان فيه
 يظهر على أن هذا من أصله قد لا يشترط فقد تقرهم في دار الحرب (أو أودت في أقامتكم
 بها) أو نحو ذلك (على أن تبذلوا) أي أعطوا (جزية) في كل حول ثم يتجبه عدم اعتبار ذلك
 كونها أول الحول أو آخره فيجعل قول الجرجاني بذلك على الكل (وتنقادوا لحكمكم
 الإسلام) أي لكل حكم من أحكامهم غير نحو العبادات مما لا يرونه كالزنا والسرية لا كثير
 المسكر وتكاح المحبوس للعهار ومن عدم تظاهرهم بمعية مقترون باحثه وفسر الصغار في
 الآية التزام ذلك وانما وجب التعرض له — ذاع عنه من مقتضات عقدها أنه مع الجزية
 عوض عن تقريرهم فاشبهه الثمن في البيع والجرعة في الإجارة ولا يشترط التعرض لنحو
 اجتماعهم على قتالنا كما أنماوا بخلافه لما ورد وغيره لدخوله في الانقياد ولا رد على
 المصنف صحة قول الكافر أقروني بكذا إلى آخره فقول له الامام أقررتك لأنه انما أراد
 صورة عقدها الأصلي من الموجب أما النساء فيمكن فيهن الانقياد لحكم الإسلام لا تقاوم
 الجزية عنهن وظاهر كلامهم صراحة هذه الاشياء وأنه لا كفاية هنا لفظا ووقيل أن كليات

(قوله وهذا من شرعنا الخ) أي
 كونها مقبها بنزل عيسى (قوله
 مع الذكور) وسبقا مع غيرهم اه
 سم على حج (قوله واستحسن على
 الأول) قد يرجح المصنف
 بأشبهه على إقادة صحة العقد به
 الصيغة التي يقرهم عدم صحة
 العقد به مع قوم ما بالهجر بالاول
 بخلاف ما يذهب فانه لا يقهر منه
 هذا مطلقا فليأمل اه سم على حج
 (قوله وبأنه) أي المضارع (قوله
 وفي الأقراء) أي ولا ما في الأثرار
 (قوله على أخرجه) أي الحجاز
 (قوله على أن هذا) أي قوله بدار
 الإسلام (قوله على أن تبذلوا) بابه
 نصر (قوله في كل حول) ظاهره أنه
 بشرط وإن لا يدل أن يقول أول
 الحول أو آخره (قوله لا كثير
 المسكر) أي بالنقل (قوله ومن
 عدم تظاهرهم) اه له عطف على من
 ا — كما يجعل من فيه
 بيانة لا تبييضية لتعذر هذا
 أو تبييضية يجعل المبهض منه
 مجموع أحكامه وعدم التطاهر
 اه سم على حج (قوله لأنه) أي
 المصنف (قوله انما أراد صورة
 عقدها) قد يجاب أيضا بأن من
 صور الأصلي على الإطلاق تقدم
 الإيجاب اه سم على حج بتأمل فانه
 لم يظهر من هذا جواب عن الإراد

بل هذا اعتراض على الجواب نعم يمكن دفع الاعتراض على الشارح بأنه ان جعله ضرورة عقده الأصلي من الموجب الامان
 وهذا ليس عقدا أصليا بالنسبة له (قوله لفظا) أي بخلافه فعلا فانهم موجوده كالكتابة وإشارة الأخرس اذ انهم لا يقرنون غيره

(قوله على الأقل) وهو يشار

(قوله كان يعلم ما عند الله بالوحي) اي وقد علم ان الله اراد اقرارهم لاى غاية (قوله بخلاف الهدنة) ينبغي اومن وصلى عليه سم اه سم على ج (قوله سوى الاربعة) وهى الحج والعمرة والاماع والى كتابة وبضم ما هنا اليه تصدير خمسة (قوله بضع امانه) هل يجب التصريح بهذا (قوله ايضا بضع امانه) قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه وعل المراد انه لا يعتبر على الاطلاق فلا يتاى انه وجب تبليغ الما من فى الجملة فى الرض فى باب الامان ان امنتهم صبي ونحوه فظن محتمه بلغناه ما منته اه سم على ج وقوله هل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترب عليه انه لا يجوز تبذره (قوله فى الاولى) اى سماع كلام الله تعالى (قوله او بنحوه) كاتزام الجزية او كونه رسولاً (قوله لا اسيرا) عبارة العباب وان بذلها اى الجزية امير كافي حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله اه سم على ج (قوله وسامرة لم تلم بخلافهم) اى بان علمنا موافقتهم او شككنا فيها (قوله على انها ناسخة) اى وهو الراجح (قوله وسببه) عطف تفسير (قوله وقضيته) يتأمل اه سم على ج ووجه التامل ان قول المصنف من تهود كبا يصدق بكل يصدق

الامان لو ذكر معها على ان تبذلوا الى آخره تكون كتابة هنا لم يبعد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) اى الجزية كالنفي والاجرة وسباني اقلها والثانى لا يشترط ذكره وينزل المطلق على الأقل (لا كف اللسان) منه. عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه بسوء فلا يشترط ذكره لدخوله فى الانقياد (والاصح العقد) للجزية معافاة ولا (مؤقاعا للذهب) لانه بدل عن الاسلام فى العصة وهو لا يوقت فلا يكتفى اقركم ما شاء الله وما قوله صلى الله عليه وسلم اقركم ما اقركم الله فلا نه كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما شئت او شاء فلان بخلاف ما شئت للزود هما من جهتنا وجوازهما من جهتهم بخلاف الهدنة وفى قول او وجهه يصح والطريق الثانى القطع بالاول (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما اوجبه العاقد ولو بنحو وضيت وباشارة آخر سمعهم وبكتابة بينة ومنها الكتابة ويشترط هنا ايضا سائر ما مر فى البيع من نحو اتصال قبول ايجاب وتوافق فيه ما فيه يظهر وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربى داوانا ثم علمنا لم يلزمه شئ بخلاف من سكن دار امدعة فعصبه بالان عماد الجزية القبول ولو فقد عقدهما من الامام او نائبه لم يلزم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان صدر من الاحاد فانه لا يلزم شئ وبهذا علم ان لنا ما يفرق فيه بين الباطل والقاسد سوى الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدنا فقال دخلت لسماع كلام الله) تعالى واولا لم لا يبدل جزية (او دخلت رسولاً) ولو بما فيه مضرة لنا (او دخلت بامان مسلم) يصح امانه (صدق) وحلف بذنان اتهم تغليباً للحق الدم ثم ان اسر يصدق فى ذلك الابنية والاولى يمكن من اقامة وحضور الشىء العلم قدراته تضى العادة بازالة الشىء فيه ولا يزداد على اربعة اشهر (وفى دعوى الامان وجهه) انه لا يصدق غير عينة لهوائها ورد بان الظاهر من حال الحرب انه لا يدخل الابه او بنحوه (ويشترط اعقددها الامام او نائبه) العام وفى عقدها الكون ثمان المصالح العظام فاخصت بذي لظفر العام (وعليه) اى احدهما (الاجابة اذا طلبوها) للامرية فى خبر مسلم ومن ثم لا يشترط هنا مصلحة بخلاف الهدنة (الا اسيرا) او (جاسوسا) منهم وهو صاحب سر الشر بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير (فلا تجب اجابته ما لم لا تقبل من الثانى للضرورة ولهذا الوطهره ان طلبهم اها مكيدة منهم ليجبهم (ولا تعدد لالاهود والتصارى) وصابئة وسامرة لم تعدد مخالفتهم لهم فى اصل دينهم - وفى ذلك العرب والعجم لانهم اهل كتاب ياتوا (والمجوس) لاخذها لها صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوابع سنة اهل الكتاب رواه البخارى ولان لهم شبهة كتاب (واولاد من تهود او تنصر قبل النسخ) اومعه ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل لتغليب الحق الدم وبه فارق عدم حل نكاحهم وذي بصمتهم مع ان الاصل فى الابضاع والميتات التحريم بخلاف ولد من تهود بعد دبعته عيسى بنا على انها ناسخة او تهود او تنصر بعد دبعته يتبع عليه الصلاة والسلام او اكنفاؤهم بالبعثة وان كان النسخ قد تاخر عنها الكون فامانة وسببه وقضية كلامه ان المضرد حول كل من اوبوه

بالاحد حق اين ان اقتضاء الان يقال لما كانت من من صبيغ العموم كان المتبادر منها ذلك

(قوله ولو شهد عدلان بكذبهم) أي وقد ادعوا أنهم عن نقد لهم الجزية لأنه يقبل قوله في ذلك كما يأتي (قوله وتفسده) أي يكون إصوالهم تمودت وتفسدت قبل النسخ (قوله بأنه لو عكس) كان يقول ولا تعقد إلا من تمود أو تنصر قبل النسخ وأولادهم (قوله) والأي لا يكن للنظر إلى آبائهم وجه) هذا معقول بل وجهه وهو أنه لما ثبت لهم احترام ما يكون انتقامهم قبل النسخ سري الاحترام لأولادهم وإن اتفقوا بغيرهم فقام له اسم على حج (قوله وفارق كون شرط حل زكاهما) هذا صريح في أنها إذا اختارت دين الكفاي منه ما حلت وذكره الشارح في فصل يحرم نكاح من لا كتاب له من الشيخين عن النص ثم قال لكن حرم الرافعي في موضع آخر بغيرهما وهو الوجه ٥١ ٢٢٢ (قوله اختيارها الكفاي) أي دينه (قوله لا لتقريره) أي والا فلا شرط

بعد النسخ لأحد هما وهو الوجه خلافه للباقي بدليل عقد هلمن أحد أبويه ونفي كما يأتي (أو شكك في وقته) أي التهود أو الانتصرا كان قبل النسخ أم بعده فغلبا الحق أيضا ولو شهد عدلان بكذبهم فإن شرط في العقد قتالهم أن بان كذبهم غشاهم والأوجهان أو جهما أنه كذلك لتلييسهم علينا وإطلاق اليهود والنصارى وتقييدهم وأولادهم لأن اليهود والنصارى الأصليين الذين لا انتقال لهم هم الأصل ثم لما ذكر الانتقال عبرة فيه بالاولاد وما ردهم من التروع وان سفلوا لأن الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فان دفع القول بأنه لو عكس لكان أولى ودعوى أنه يوهم ان من تمود أو تنصر قبل النسخ يقبل اولادهم مطلقا وليس كذلك انما يقبلونهم ان لم ينتقلوا عن دين آبائهم بعد البعثة مردود لان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال والاي لا يكن للنظر إلى آبائهم وجه (وكذا اراهم القسك بحصف ابراهيم وزيور واد صلى الله) على نيناو (عليهما وسلم) وحصف شيت وهو ابن آدم صلبيه لانها تسعى كمنافذ رجعت في قوله تعالى من الذين ابوا الكتاب (ومن أحد أبويه كفاي) ولو الام اختار الكتابي لم يحتسبا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا اوسع وما هو مفسر شرح المنهج من ان اختيار ذلك قيد هذا أيضا غير مراد وانما المراد انه قد تسببه كما لا لتقريره (والا تخوفني على المذهب) في المسئلة في تغلبها ذلك أيضا وفي الاولى اصح وجهين وقطع به بعضهم وفي الثانية في اصل الروضة اصح العارق وقول من طريق ثان قطع بعضهم عقابه نعم لو بلغ ابن ونفي من كفاية وتدين بدين أبيه لم يقر حرم ما يقبل قوله في كونه من يعقده الجزية اذ لا يعلم ذلك غالبا لانهم والوجه استحباب تحلينهم وافهم كلامه عدم عقدها غير المذكورين كعابد شمس أو ملك أو وثني واصحاب الطبايع والمهملين والملاحقة والاهرين وغيرهم كما صرح في النكاح (ولاجزية على امرأه) بالاجماع ولا يعتمد بخلاف ابن حزم فيه (وخني) لاحتمال ان توتمه فلو بذلها اعلمنا ما بعد لزومها لها فان رغبها فاهية فلو بان ذكر اخذ منه مما مضى وفارق ماهر

ان لا يختار دين الوثني مثلا (قوله) نعم لو بلغ) هذا وجهه انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق اختار الكتابي الخ محموله بعد البلوغ وبوجه بان الصغير لا اعتبار باختياره وليس من اهل الجزية وهو يتبع اشرف ابويه في الدين وقوله ويدين بدين أبيه انظر اذا بلغ ولم يظهر منه دين بواحد من الدين ومنهم ذلك انه يروى هو صريح قوله السابق اولي يختسبا لانه في البالغ بدليل ان الصغير لاجزية عليه وأنه يتبع اشرف أبويه في الدين وأنه لا اثر لاختياره فليست له اسم على حج (قوله) ويدين بدين أبيه) ومثله عكسه (قوله والوجه استحباب تحلينهم) أي بالله واذا اريد التغلظ عليهم غلظ عليهم بما هو من صفاته تعالى كذا في فاق الحبة واخرج الثبات (قوله) والاهرين وغيرهم) أي وان

ارادوا ان يسكنوا بدين من تعقد له يقبل منهم لان من انتقل من دين الى آخر لم يقبل منه الا الاسلام (قوله فية) أي لجهة الاسلام (قوله فلو بان) أي الخني (قوله اخذ منه مما مضى) بل طالب به وان كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة او محل ذلك اذ لم يدفع الذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وتبين انه من اهل الجزية وما يدفعه بغير جزية هكذا قاله بعضهم والذي اعقده شيخنا الزياي الاول والاقر بما قاله شيخنا الزياي قال لانه انما كان يعطى هبة لاعتن الدين

(قوله حال خنوثته) افهم انه لو لم تعقده ونقض عليه مدته من غير دفع شيء لم يثبت مدته كالمرق اذا قام دارا بلا عقد لعزم التزامه (قوله لا اصل له) أي فلا يستدل به على عدم الوجوب على العبد ويستدل بما ذكره من قوله لنقضه (قوله فاذا بلغت ايام الافاقه) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الامر أكرم سنة وهو صادق بسنين متعددة ٢٢٣ (قوله اجري عليه حكم الجنون) أي

فلا يجزيه عليه (قوله وطرو جنون اثناء الحول) أي متصل فيما يظهر فان كان منقطعا ما ينبغي أخذا مما تقدم ان تلفق الافاقه ويكمل منها على ما تقدم سنة ٨١ سم على حج (قوله موت اثناءه) أي فيجب اللقب كما يأتي (قوله واعتق قن ذمي) وفي نسخة فقهه بالضمير الرابع للذي من غير تعرض للذي والمسلم وما في الاصل هو الاول لا فادنه ان عتيق المسلم ان بذل الجزية او قرأ الابلاغ المأمن ولا ينافي بتلغيه المأمن من ان عتيق المسلم لا يرق لانه لا يلزم من تبليغ المأمن الارتفاق (قوله عقد جزية) نسخة عقد جديد المراد غير عقد أبيه وما في الاصل أولى لعدم احتياجه للتأويل (قوله لومضت عليه مدة بلا عقد) قد يشك هل هذا ما مر في حربي دخل دارنا لم يعطه الا بعد مدة حدث قبل بعدم وجوب شيء عليه لان الغلب فيها القبول الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعا لامان أبيه نزل به بلوغه منزلة من مكنت بعد فاسد من الامام (قوله اقل الجزية) أي دينار (قوله لم يقمها وهو الوجه)

في حربي لم يقمها الا بعد مدة بان صورة ما هنا في عقد الجزية له حال خنوثته بخلاف الاول (ومن فيه رفق) ولو لم يعضا لنقضه ولا على سميده بسببه وخبر لاجزية على العبد لا اصل له (ومضى وجنون) لعدم التزامهما (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) والوجه ضبطه بان تكون اوقات الجنون في السنة ولو لفت لم تقابل بآخرة غالبا وقد يؤخذ هذا من قوله هم (او) تقطع كثيرا كيوم ويوم فالاصح لتسويق الافاقه ان امكن (فان بلغت) ايام الافاقه (سنة وجبت) الجزية لسكناه سنة بدارها وهو كامل فان لم يكن اجري عليه حكم الجنون في الجميع كما هو المنجى وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها بآخرة وطرو جنون اثناء الحول كذا وموت اثناءه والثاني لا يجب والثالث يجب كالعاقل والرابع يحكمه عوجب الغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي) او وافق او عتق قن ذمي او مسلم (ولم يبدل) بالمجته أي يعطى (جزية الحق بعامته) ولا يقال لانه كان في امان ابيه او سميده تبعا (فان بذلها) ولو سبقها (عقد له) عقد جزية لاستقلاله بحشد (وقيل عليه بجزية ابيه) ويكتفى به بعد متبوعه لانه لما تبعه في اصل الامان تبعه في اصل الذمة وعلى الاول فالمجته انه لومضت عليهم مدة بلا عقد لزمهم اجر مثل سكاكهم بدارنا ذم الغلب فيها مه في الاجرة وظهور انها هذا اقل الجزية (والمذهب وجوبه على زمن وشيخ وهرم) لا داري لهما (واعي وراغب واجير) لان الاجرة تلي بقارقر المعذور فيم اغيره ما لم له اراى قلتمه جزما (وقدر عجز عن كسب) اصلا او يفضل به عن موته يومه وليته آخر الحول ما بدعه فيها وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبي حولا فاكثر (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني الاقامة به ولو بلا استيطان كما افهمه قوله الاتي وقيل له الاقامة الى آخره وافهم كلامه جواز شرائه ارض فيه لم يقم بها وهو الوجه لكان الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالأواني وآلات اللهو واليه يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز دارا وان رد بان هذا ليس من ذلك وانما منع من الحجاز لقوله صلى الله عليه وسلم عند موته أخر جوا الشركين من جزيرة العرب وفي رواية أخر ما تملك به صلى الله عليه وسلم آخر جوا اليهود من الحجاز وفي أخرى أخر جوا يهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب وليس المراد جميعه بل الحجاز من اهل عجم اجماله منه واقرب ما عين مع انها اذ هي طولامن عدن الشريف العراق وعرض ما من جد واما الاها من ساحل البحر الى الشام سميت بذلك لاحاطة بحر الحبشة وبحر فارس وديلة والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمى بذلك لانه حجز

نسخة فيما قبل وهو الوجه لكان الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالأواني وآلات اللهو واليه يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز دارا وان رد بان هذا ليس من ذلك وانما منع من الحجاز لقوله صلى الله عليه وسلم عند موته أخر جوا الشركين من جزيرة العرب وفي رواية أخر ما تملك به صلى الله عليه وسلم آخر جوا اليهود من الحجاز وفي أخرى أخر جوا يهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب وليس المراد جميعه بل الحجاز من اهل عجم اجماله منه واقرب ما عين مع انها اذ هي طولامن عدن الشريف العراق وعرض ما من جد واما الاها من ساحل البحر الى الشام سميت بذلك لانه حجز

(قوله سميت) أى المدينة (قوله كالطائف) هو غنبل لقري الثلاث لكن أورد عليه ان الجماعة ليس لها قري واجب بان المراد قري المجموع وهو لا يستلزم ان يكون ٢٢٤ لكل واحدة قري (قوله بخلاف جزائره) أى التى بالجواز (قوله ولا يضره)

ويصدق في دعواه الجهل بالمهر
ان الغالب ان الحرف لا يدخل
الا بالامان (قوله والمعتد الاول)
أى قوله اذن له حتما (قوله فيمتنع
الاذن) اى ومع ذلك لو اذن له
ودخل لاثبت عليه أيضا لعدم
التزامه مالا (قوله لا يكافونه)
أى البيع (قوله ولا يؤخذ في
السنة سوى مرة) ظاهره وان
تكرر الدخول وعليه فلو تعدد
الاصناف التى يدخلون بها
وكانت مختلفة باختلاف عدد
مرات الدخول فهل يؤخذ منهم
فى المرة الاولى دون ما عداها و
من الصنف الذى يجتاز به الامام
أو كيف الحال فليراجع ولوقيل
بأخذ من كل صنف بأوبه وان
تكرر دخوله سمى به فى كل مرة لم
يكن بعيدا عنه فى مقابلة بيعهم
عليما ودخوله به وهو موجود
فى كل مرة (قوله ولو لمضطر) أى
ولو كانت المضطر أو هى المضطر
الخ (قوله ولو لمصلحة عامة) أى اما
لودعت ضرورة الى دخوله كالمو
انهم سدت الكعبة والعباد بالله
تعالى ولم يوجبوا جده من يتأق منه
بأنها الكافر فينبغي جوازها بقدر
الضرورة ولا ينافى هذا ما يأتى من
قوله وان دعت لذلك ضرورة الخ
لامكان حمل ما يأتى على حاجة
شديدة يمكن قيام غير الكافر بها
أو لا يحصل من عدم فعلها خلل قوى

بين نجد وتهامة مكة والمدينة والجماعة) مدينة على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من
الطائف وقال بعض شراح البخارى ينتموا بين الطائف ومرحلة واحدة سميت باسم الزفاه
التي كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام (وقرها) أى الثلاثة كالطائف وجمدة وخيبر
والنبيع (وقيل له الإقامة في طريقه الممتدة) بين هذه البلاد لانها التى لم تعدد بانهم التى يحرم
مكة بمنعون منها قطعها كما يعلم من كلامه الآتى ولا يمنعون ركوب البحر خارج الحرم بخلاف
جزائره المسكونة أى وغيرها وانما يدوام الغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في
الركب أكثر من ثلاثة أيام كالبر واصل مراده كقوله ابن الرفعة اذا اذن الامام وأقام
بوضع واحد (ولو دخل) كافر أى الجواز (بغير اذن الامام) وأما به (اخرجه وعززه ان
علم انه ممنوع) منه تعدد بخلاف ما لو جهل ذلك فخرجه ولا يضره (فان استأذن) في
دخوله (أذن له) حتما كما اقتضاه صنفه لكن صرح غيره بان تركه نقط والحمد الاول (ان كان
دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكادارة عقد
جزية أو هذه المصلحة وهذا لا يؤخذ منه شئ في مقابلة دخوله امام عدم المصلحة فيمتنع
الاذن كالايجب (فان كان) دخوله ولو امرأة (لجارية ليس فيها كبرير حاجة) كعطر
لم ياذن) أى لم يجز له اذن في دخوله (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقي عن الاصحاب
(بشرط اخذ شئ منها) أى من متاعها أى ومن غنمه فلههم للبيع نظير قولهم في داخل
دارنا التجارة لم يضطرا اليها وشرط عليه شئ منها جاز فان شرط عليهم عشر الثمن امهلوا الى
البيع اه وظاهر انهم لا يكافونه بدون ثمن المثل وجبته فيؤخذ منهم بمده ان رضوا
والأفعض امتعتهم عوضا عنه ويحتج في قدره ولا يؤخذ في السنة سوى مرة كالجزية
(ولا يقيم) بالجواز حيث دخله ولو بجارته ولو المضطر اليها في موضع واحد بعد اذن في
دخوله (الا ثلاثة أيام فاقل) غير يومى دخوله وخروجه اقتداء بغير رضى الله عنه فان اقام
بعمل ثلاثة أيام ثم تأخر منله وهكذا المجمع ان كان بين كل مجلس مسافة القصير (ويمنع)
كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام أى
الحرم بالاجماع (فان كان رسولان بالحرم من امام وأتباعه (خرج اليه الامام وأتباعه
ليسمعهم) ويخبر الامام فان قال لا يؤذيه الامانة تعين خروج الامام اليه لذلك ومناظر
خرج اليه من مناظره ومكة ذلك انهم لما خرجوا النبي صلى الله عليه وسلم بكفرهم
عوقب جميع الكفار بمنعهم منه مطلقا وان دعت لذلك ضرورة كاتى الامم به يرد قول ابن
كعب يجوز ضرورة كطبيب احتج اليه وحمل به فهمه على ماذا است الحاجة اليه ولم
يمكن اخراج المريض له غير ظاهر (فان مرض فيه) أى الحرم (نقل وان خيف موته)
بالنقل لظلمه بدخوله ولو ياذن الامام (فان مات) وهو ذى (لم يدفن فيه) تطهير الحرم
عنه (فان دفن بنش وخرج) لان بقائه جيفته فيه اشد من دخوله حيا ثم لو قطع ترك

﴿فصل اقل الجزية دينار﴾ * (قوله دينار خالص) والمراد به المثلث الشرعي وهو رب اوى الان نحو ثلثة من نصف اضافة واكثر والدينار المتعارف له الان تنقص زنته عن المثلث الشرعي الربع والعبرة بالمثلث الشرعي زادت قيمته او نقصت (قوله وان اخذ قيمته) اي جاز اخذ قيمته (قوله وهو بفتح العين) ما ذكره من جواز الوجهين فيه نقل عن بعض العرب وصوب بعضهم في مثله بالفتح وفي الخبر انه كذلك ذكره وقال النراة اعدل بالفتح مع اعدل الشيء من غير حذنه ٢٢٥ واعدل بالكسر المثل تقول عندى عدل غلامك وعدل شاتك اذا

كان غلاما يعدل غلاما او شاة تعدل شاة فاذا اردت قيمته من غير حذنه فتحت العز وربما كسرها بعض العرب فكانه غلام منهم اه وعلية فقول السواح ويجوز كسرها مبنى على هـ هذه اللغة (قوله حيث وجب) اي بان كانوا يلدنار (قوله اولم يذب) من باب قتل (قوله اما الحى فلا نعلمه) اي فلا يجوز لنا ذلك (قوله انا انا لهم على الاسلام) اي ولا نعلمه منزلة الاجرة العترة بآخر السنة (قوله اخذ اعمامهم) اي في قوله ولا حذلا كثرها اما عندنا نحن الخ وقد توفى في الاخذ بان محل الجواز بالاقل حيث لم ير ضوايا كثر وهذا لا ينافي استحباب اما كسة لاحتمال ان يجيىوا للعقد باكثر (قوله فانه لا يجيىها بالذلك) اي بالاربعة في الغنى وبدينارين في المتوسط (قوله وجبت عليه) اي فلو عقد بالثم وبثبني صحة العقد بعمامة بده لما تقدم من ان المقصود الرفق بهم نأفاهم في الاسلام ومحافضة لهم على حق الدماء ما يمكن (قوله ويجوز) اي اما كسة (قوله كذلك) اي آخر

ولا يلحق حرم المدينة بصرم مكة في ذلك وجوب ابل نذبا لافضليته وغيره بما لم يشار له فيه وصح انه صلى الله عليه وسلم انزلهم مسجد هـ سنة عشر بعد نزول برافسة سنة تبع وانظر فيه اهل خبر ان منهم في امر المسيح وغيره (وان مرض في غيره) اي الحرم (من الجواز وعظمت المشقة في ذلك) او خيف شعور زيادة مرضه (ترك) نقلا عما لا اعظم الضررين (والا) بان لم تعظم (نقل) حقا لمرة المحل وحدها هو المعقد وذو كرفى الروضة كاصلها عن الاسماء انه ينقل مطلقا عن الجاهور عدم ذلك مطلقا (فان مات) فيه (وتعذر تركه) منه لتعوض خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المرتد فلا يجزى ذلك فيه لجواز اخره الكلاب على جبقته فان اذى ربحه غيبت جبقته

﴿فصل اقل الجزية﴾ * من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد الابوه وان اخذ قيمته وقت الاخذ لكل سنة يخرج من كل عالم اى تحت دينار أو عدله أى مساوى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقوم عرلدينار باثني عشر درهما لانها كانت قيمته اذ ذلك ولا حذلا كثرها اما عند ضعفنا فتجوز بانقل منه ان اتعذته مصلحة ظاهرة والا فلا ويجب بالعدو وتسقط بالتقضاء الزمن بشرط ذنباعثهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم يذب عنهم الا اثناء السنة وجب بالتسقط كما ياتي اما الحى فلا نعلمه بالتسقط اثناء السنة وكان قياس القول بانها اجرة مما يلتبته لولا ما لمطلب منها من مزيد الرفق بهم نأفاهم على الاسلام (وتستحب للامام) عند قوتنا اخذ اعمامهم (عما كسة) اي طلب زيادته على دينار (حق) يعقد باكثر من دينار كدينارين المتوسط وأربعة لغنى يخرج من خلاف ابي حنيفة فانه لا يجيىها الا بذلك بل حيث امكنه الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه المصلحة وحيث علم او ظن انهم لا يجيىونها باكثر من دينار فلا معنى للمما كسة لوجوب قبول الدينار وعدم اواز اجبارهم على اكثر منه حنيفة والمما كسة تكون عند العقد ان عقد على الانصاف فحقت عقد على ثنى امتنع اخذ زيادته عليه ويجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغنى او المتوسط وحيث ذفنفسن للامام وانائبه عما كسهم حتى (ياخذون) كل (متوسط) آخر الحلول ولو بقوله عالم ثبت خلافه (دينارين فاكثر) من كل (غنى) كذلك (اربعة) من الدنانير فاكثر والوجه ضبط الغنى والمتوسط هنا وفي الصياغة بالندقة بجامع انه في مقابلة ندقة تعود اليه بالاعاقلة الا لما وسعنا ولا بالعرق لاختلافه باختلاف الابواب اما السقيمة

٢٩ به سا الحلول ولو بقوله (قوله كانه عقد) يدل سم عدم اعتقاده كالعاقلة وهو ان يملك فوق مشرين دينارا بعد الجزية وكتب قوله كانه عقد اى بان يزيد دخله على خرج (قوله لا بالعاقلة) اى وهو ان يملك بعد كناية العصر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط بعد كفاية العمر الغالب اقل من عشرين دينارا

(قوله فينتع عقد) أي يمتنع علينا وعلى وليه العقد معه وان رغب في ذلك (قوله لهم هم ما التزموه) أي في كل سنة مدة بقائهم
(قوله او حجر عليه بسنة الخ) قد يخالف ٢٢٦ ما مر من انه اذا عقد شديداً ثم سغه يجب ماعقده الا ان يقال ذلك في الواسع

ورسده الى آخر الحول وما هنا في
لوحه في الانتهاء وفي نسخ اسقاط او
حجر عليه بسنة وهو المناسب بقوله
بعد وقول الشيخ الخ وكتب ايضا
لطف الله به قوله او حجر عليه بسنة
كذا في شيخ الاسلام وكتب سم
بها مشه ما عهده قوله وسغه خالفه
م وفي هذا والخالفه متعينة
وسبق ما يوافق هذا التعليل
في قوله وقول الشيخ الخ (قوله
او قل) أي بعد فراغ السنة
على ما ياق (قوله فان كان أي
الوارث (قوله فقسط الخ) معنى
ذلك انه لو كان له بنت فلها نصف
التركة ويؤخذ قسط الجزية من
ذلك والنصف الباقي يكون
فياً (قوله في غير محله) أي لان
الشارح نفسه قدم انه يعتدله
في الابتداء فلان لا يبطل اذا طرأ
السنة بالاولى وكذلك لا يغير
الواجب فلا يقال اذا حجر عليه
نصف السنة يؤخذ منه ديناران
لما مضى ونصف دينار لباقي قوله
بذلك) أي هذه الهيئة (قوله
كسائر الديون) معقد (قوله
وفيه قسطل الخ) أي مبالغة في
الاعتراض (قوله لانتفاء كونه
من اهل الرخص) وعليه فما
اخذ الماشاقر المذكور لا يجب
بما شرط عليهم بل الحق باقي في
جهنم يطالبون به ويرجعون
عليه بما اخذ منهم

فيمتنع عقده او عقد عليه باكثر من دينار فان عقد وشبهه باكثر ثم حجر عليه أثناء الحول انتجه
الزوم ماعقده كما لو استأجر باكثر من اجرة المثل ثم سغه فؤخذ منه الاكثر كما هو
ظاهر (ولو عقدت به اكثر) من دينار (ثم علوا جواز دينار لهم) ما تميزوا) كمن غن في
الشراء (فان اوا) من بدل الزيادة (فالاصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيقتضوا الامام فيهم
ما باقى والله في لا يقرع منهم بالدينار (ولو اسلم ذى) او جن (اومات) او حجر عليه بسنة
او قل) استقرت في ذمته كبقية الديون فتؤخذ من ماله في غير حجر النفس وضارب بها مع
الفرما فيه واذا وقع ذلك (بعد) سنة او (سنتين) اخذت جزية من تركته مقدمة على
الوصايا والارث ان كان له وارث والاقرت كته في خلاه على لاخذ الجزية منها لانهم من جملة
التي فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه قسطه وسطه الباقي (ويسوى بينهما وبين
ين لا دعى على المذهب) لانها اجرة فان لم تف التركة بالكل ضاربهم الامام بقسط الجزية
واطراف الثاني تقدم هي في قول ودين الادعي في قول ويسوى بينهما في قول (اي) اسلم
او جن اومات (في خلال سنة فقسط) لما مضى واجب في ماله او تركته كالأجرة
والقول في وقت اسلامه قوله بينه اذا حضر واداعه ولو حجر عليه بقسط في خلاها
ضارب الامام مع الفرما حالان قسم ماله والا فآخر الحول وقول الشيخ في شرح منجه
وفيه في غير محله وفي قول لاثني بناء على ان الوجوب بالحول كالزكاة (وتؤخذ) الجزية
ما لم تؤد باهم زكاة (بأهانة فيجاس الاخذ) يقوم الذي يعاطى رأسه ويحيط ظهره
ويضعها في الميزان ويتقبض الاخذ لحيته ويضرب) بكنهه متروحة (لهزمتيه) يكسر
اللام والزاى وهما مجتمع اللحم بين الماضي والاذن من الجانبين أي كلامنا مضربة
واحدة وبحث الرافعي الاكتفاء بضربة واحدة لا حدهما يقول باعد الله ذنق الله
(وكا) أي ماذكر (مستحب وقيل واجب) اذ سب بعضهم الصغار في الآية بذلك (نعلى
الاوله نو كبل مسلم) أو ذى (بالاداء) لها (وحوالة) بها (عليه) أي المسلم (و) المسلم (ان
يضمنها) عن الذي ويمتنع كل ذلك على الثاني لقوات الاهانة الواجبة حتى في نو كبل
الذي لان كل فرد مقصود بالصغار (قلت هذه الهيئة باطله) لعدم ثبوت أصل لها من
السنة ولم يفعلها أحد من الخلفاء الراشدين بل تؤخذ برفق كسائر الديون وفيه تحمل على
الذاكرين لها والاولى لاف فيها المستند الى تقدم الصغار في الآية الملقى عليها المسائل
المذكورة وبكى في الصغار التزام أحكامها (ودعى احتجاً بها) فضلاً عن وجوبها
واغماذ كرها طائفة من أصحابنا انظر اسانين (أشد خطا والله أعلم) فيصير فعالها ان غلب
على الطائفة تأذيهما ولا فذكره (ويستحب) وقيل يجب (للامام) أو نائبه (اذا أمكنه)
شرط الضافة عليهم لقوتنا مثلاً (ان يشرط عليهم اذ صولوا في بلدهم) أو بلادنا كما
اعتده الاذرى خلافاً للزركشي (ضباقة من يمر بهم من المسلمين) وان كان غنياً غير مجاهد
للاذماع ويحب عدم دخول العاصي بسفره لانتفاء كونه من اهل الرخص بل ولا من كان

(قوله وان ذكر المسلمين) اي ويقعه ان الخ (قوله ورد بان هذا) اي المشروط (قوله عند نزول الضيف بهم) اي لئلا اوتموا (قوله ويذكر) وجوبا (قوله وان في القدر) عطف سبب على سبب (قوله ولم يعد في ٢٢٧ محلهم) المراد بمحلهم قريتهم مثله التي هم

بها والمراد به دم اعتياده في محلهم
انهم لم يجز عاظم - بما حضاره
للريض منهم فان جرت باحضاره
عاظم - لم لكونه في البلد اقربا
منها عرفا وجبا حضاره (قوله
نعم ان ذكر الشعير) اي وانحوه
من قول (قوله ولا يجز جون) اي
فلا خلافوا اغوا والظاهر - انه
لا جرة عليهم للمدسكنهم فيه حيث
كانت بقدر المادة المشروطة (قوله
ولا يجز وثلاثة ايام) اي غير ذي
الدخول والخروج (قوله ويشترط)
نذا كاهم (قوله فناقضون) نقل
شيخنا الزبدي في الفصل الاثني
عند قول المصنف او او اجزية
فناقضون الخ انه لا فرق في
الانتقاض بين الجزية بين الواحد
والكل خلافا لما وردى حيث
فرز بينهما ماهاها من التفرقة
بحقل انه على كلام الماوردي
وان هذا متفق عليه وهو ظاهر
كلام الشارح وعابه في فرق بين
الضيافة لكونها تامة فوضح
فيها بخلاف الجزية وتكتب ايضا
اطف الله به قوله فناقضون اي
فلا يجز ببلغهم المأمن كايان في
قول المصنف ومن انتقض عهده
بل بغير الامام فيهم - بين القتل
والرق والامن والفساد على ما رواه
(قوله له حل ما اتوا به) اي يجوز
للمسلمين حل ما اتوا به من الذميين

سفره دون ميل لا تقاضا تسمية ضيفا وان ذكر المسلمين قد في الذب الجواز ولو لم يحلوا
عن الضيافة بحال فله ولا هل التي لا لطارقين وانما يشترط ذلك حاله كونه (زائد اعلى أقل
جزية) فلا يجوز جعلهم من الأقل لان القصص من الجزية الخليل ومن الضيافة الاباسة
(وقيل يجوز منها) أي من الجزية التي هي أقل لانه ليس عليهم سواها ورد بان هذا
كلما كس (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) أي عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر
(لا فغير) فلا يجوز جعلها عليه (في الاصح) والثاني علمه أيضا كالجزية (ويذكر) العاقبة
عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا وفرسانا) أي ركبا وافر الخيل لشرها وذلك
لانه أقطع للزراع وان في الغرض يقول على كل غنى أو متوسط جزية كذا ووسطا عشرة كل
يوم أو ستة خمس رجال وخمس فرسانا وعليكم ضيافة ألف مسلم ورجالة وكذا فرسان
كذا كل سنة مثلا بنوع منكم فما بينهم بحسب تفاوتهم في الجزية وما اعترض به ذكر
العدد من انه ينافي أصل الروضة على ضعف انهم من الجزية أما على الاصح انها زائدة
عليها فلا يشترط ذكره ذكر الرجال والفرسان من انه لا معنى له اذ لا يتناولون الابعاف
الدابة وقد ذكره مدرود بان معنى على الاصح أيضا كما جرى عليه مختصروا وبان
الاثنى ذكر جريد العلف والذي هناك كعدد الدواب اللازم لذكر الفرس واحد من
لا يفي عن الآخر ولا بد فيما لو قال على كل غنى أو متوسط عدد كذا أو عليكم عدد كذا
ولم يقل كل يوم من بيان عدد أيام الضيافة في الحلول مع ذكر مدة الإقامة كالمسب ذكره
(و يذكر) (جنس الطعام والادام) من رومن وغيرهما بحسب العادة الغالبة في قوتهم
ويجوز دخول القاكهة والحلوى عند غلبتها وما والاوجه ان اجرة الطبيب والخادم كذلك
ومن نفى لزومها لهم يحول على السكوت عنه أو لم يعد في محلهم (وقدرهما) يذكر
(لكل واحد) من الاضياف (كذا) منهم ما بحسب العرف وبقاوت بينهم في قدر ذلك
لاصته بحسب تفاوت جزيتهم ويتنوع على الضيف ان يكملتهم ذبح نحو ذاباجهم أو
مالا يغلب وقد علم مما قررناه في كلامه صحة الواو والداخله على كل وسقوط القول بانه لا معنى
لها (و يذكر) (علف الدواب) ولا يشترط ذكر جنسه وقدره فيمكن في الاطلاق ويجعل
على تبن وشيش بحسب العادة لاني لمخوشعير نعم ان ذكر الشعير في وقت اشتراط بيان
قدره ولا يجب عند عدم تعيين عدد دواب كل علف كمن دابة واحدة لكل واحد
(و يذكر) (نزل الضيفان) وكونه لا لقابا للحر والأبرد (من كنيسة وفاضل مسكن) وبيت
مقبور ولا يجز جون أهل منزل منه ويشترط عليهم اعلا أو ابهم ليدخلها المسلمون ركبا
(و يذكر) (مقامهم) اي مدقاتهم (ولا يجز وثلاثة ايام) فان شرط فوقها مع رضاهم
فذلك جائز ويشترط قريته الضيف كذا في يوم وليلة ولو امتنع قليل منهم أجبروا وكاهم
أو كاههم فناقضون وفي حل ما اتوا به ولا يطالبهم بهوض ان لم يجزهم ضيف ولا بعام

(قوله ما بعد اليوم) أي لا يطلب تجهيلهم (قوله ويضعف) وجوبا (قوله من تنصر من العرب) أي دخل في دين النصرانية (قوله وهم بنو تغلب) بفتح المثناة فوق ٢٢٨ وبكسر اللام مضارع غلبه قال في المصباح غلبه غلبا من باب شرب

ما بعد اليوم الحاضر ولولم يأوأ بطعام اليوم لم يطالهم به في الغد ومقتضى ذلك سقوطه مطلقا والأوجه أنه متى شرط عليهم أيام معلومة لم يحسب هذا منها أمالو شرط على كلهم وبعضهم ضيافة عشرة مثلاً كل يوم فدونت ضيافة القادمين في بعض الأيام اتجه اخذ بدلها لاهل التي لا سوطها والام لم يكن لاشتراط الضيافة في هذه الصورة كغيرها (ولو قال قوم) عرب أو بهم (نؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فلا امام اجابتهم اذا رأى) ذلك (ويضعف عليهم الزكاة) اقداء بفعل عررضي الله عنه مع من تنصر من العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتنوخ وهرا وقالوا لنؤدى الاكاسلين فابي فارادوا الحقوق بالزوم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هو لا معنى ابو الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ايعرثشانو) من (خسة وعشرين) بعيرا (بنات خاص ومن ست وثلاثين قتالون وهكذا) (و) من (عشرين ديناراد يارو) من (ماتى درهم عشرة وخمس العشرات) المسقية بلاؤنة والافعشرها ويجوز ترتيبها وتخصيسها بحسب ما يراد لم يوفى التضعيف بقدر دينار لكل واحد وجبت الزيادة الى بلوغ ذلك بقينا كما أنه لو زاد جاز النقص عنه الى بلوغ ذلك بقينا ايضا وقول المفسر انه ان اراد تضعيف الزكاة مطلقا وردت زكاة الفطر ولم أر من ذكرها أو فها ذكره وردت زكاة التجارة والمعدن والر كزقي الام والمختصر ضعية لها ومطلق المال الزكوى اقتضى عدم الاخذ من المعالوفة وهو بعيد لم اره يجاب عنه بان التجه تضعفها الا في زكاة الفطر اذا تجب على كافر ابتداء والافى المعالوفة لانها ليست زكوية الا لا ولا عبرة بالحنس والا وجبت فيما دون النصاب الا في (ولو وجبت بنات خاص مع جبران) كافي ست وثلاثين عند فقد بقي اللبون (لم يضعف الجبران في الاصح) فباخذ مع كل بنت خاص ثمانين أو عشرين درهما ذلك اذ ابلغ غايته لا يرا د عليه ولو قبل التضعيف اضعف علينا والخيرة فيه هنا لا امام لا لامالك نص عليه والثاني يضعف فباخذ مع كل بنت خاص أربع شياء واربعين درهما (ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (ليجب قسمه في الاظهر) اذا لوجب فيه شيء على المسلم ومن ثم يجب القسط في الخلطة الموجبة للزكاة ولا يلزم على ذلك القول ببقاء وسرهم من غير جزية لانه لا نظرها لالتحصان بل لجموع الحاصل هل يفي برؤسهم ولا كما تقرر وهل يعتبر النصاب في الحلول أو آخره وجهان احدهما اولهما الا في مال التجارة ونحوه والثاني يجب في عشرين شاة او ثمانية مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ جزية) حقيقة فيصرف مصر فيها فلا يؤخذ من مال من لاجزية عليه (ولو زاد لجموع على اقلها فطلبوا اسقاط الزيادة واعادة اسم الجزية احبهاهم

• (فصل) • في جملة من أحكام عقد الذمة (بما نزل) عند اطلاق العقد فعند الشرط اولى (قوله وان خير فيه) أي الجبران وقوله هذا اي بخلاف ما كنا فان تخلفه لادفع مال كان أو ساعيا (الكتب) (قوله اجبناهم) أي وجوبا • (فصل في جملة من أحكام عقد الذمة) •

(قوله من فهو خير) يجوز ان يقال اقر النحر وهو بالذ كرمع دخوله في الاختصاص لان لها قيمة عندهم وتعد مالا او يقال لما كانوا ينعون من اظهارها قديهم عدم الكف عن تعرض لهم فيها (قوله او اتقصه) هو ما بعده تفصيل بعض الظلم فهو من عطف الخاص على العام اى احقره لان حيث كفره بل من حيث صفات انتقصته فبسته اها وان كانت فيه كما يحرم انتقص المسلم بغيبته وان كانت بصفات فاقبته (قوله فانا نجحيمه) اى خصه يوم القيامة وبسبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا لشرعته صلى الله عليه وسلم واذا فعله ما يقتضى اخذ من حسنات ٢٢٩ المسلم اخذ منها ما يكفى في جنياته

على الذي واپس ذلك تعظيما للذي ولا عوا عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم اخذ منه يوم القيامة فيخفف عنه بذلك عذاب غير الكفر وكذا لو لم يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يخفف به عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنيته على الكافر بما يقابلها في العقوبة بالرسول صلى الله عليه وسلم في امره بعدم التعرض للذي لا تعظيفه (قوله وآثر الاولين) اى اهل الحرب (قوله او يكونوا بجوارنا) يكسر الجسيم وضهما والكسر اضعاه مختار (قوله فيها مسلم) اى ففقهه عنهم ومن يتعرض لهم باذى يصل الى المسلم وظاهره وان اتسعت اطرافها (قوله فان اريد) اى من الالتاق (قوله وله غير مراد) اى وانما المراد ما تقدم بالهامش من منعه عنهم ومنع من يتعرض لهم الخ (قوله وليه) والبيعة بالكسر للتصاري مختار (قوله محل

الكف عنهم) نفسا ومالا وعرضا واختصاصا وعما هم من فهو خير وخير لغيره اى داود الامن ظلم معا هذا واتقصه او اكفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا نجحيمه يوم القيامة (وضمان ما تلحقه عليهم نفسا ومالا) ورد مانا اخذهم من اختصاصاتهم كالسلم لان ذلك هو فائدة الجزية كما فادته ايها (ودفع اهل الحرب) والذمة والاسلام وآثر الاولين لانهم المتعرضون لهم غالبا (عنهم) حيث كانوا بداؤا لانه يلزمنا الذب عنهم فان كانوا بداؤا للحرب لم يلزمنا ذلك ما لم يشترط علينا ويكونوا بجوارنا ويلحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فان اريد انه يلزمنا دفع المسلم عنهم او انه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم بقرب او دفع الحريين عنهم بمخصوصهم فيعيد وله غير مراد (وقيل ان انقرضوا ليدلهم يلزمنا الدفع عنهم) كالا يلزمهم الذب عنا والاصح انه يلزمنا الدفع عنهم مطلقا مع الامكان لكونهم في قضيتنا كاهل الاسلام اما عند شرط عدم ذنبنا عنهم فيفسد به العقدان كانوا معنا او محل لوقصد ودمهم وراعلينا لتعنيته تمكين الكفار منا والافلا (ونفعهم) حتما (احداث كريمة) وبيعة وصومعة لا تعذر ولومع غير كثرزل المارة (في بلاد احداث) كالقاهرة والبصرة (او لم اهل عليه) كالمين وقول بعض الشراح كالمين محل وقفة لانهم من الجاهل فقومهم يحمونهم من مكانهم مطلقا كمرورهم وجوباما احداثهم ولولم يشترط عليهم هدمه والصلح على تمكينهم منه باطل وما وجد من ذلك ولم يعلم احداثه بعد الاحداث أو الاسلام او الفتح يبي لاحتمال انه كان بيرة او قرية واتصل بها العمران وكذا يقال فيها ياتي في الصلح اماما يبي من ذلك لتزول المارة ولومنتهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كصر على مامر وبلاد المغرب (لا يجدون فيها) اى لا يجوز تمكينهم من ذلك فيجب هدم ما احداثوه فيه ملك المسلمين الهيا بالاسيلاء (ولا يقرن على كنيسة كانت فيه) حال الفتح يقينا (في الاصح) لذلك والثاني يقرن بالمصلحة (او فتح حصلا بشرط الارض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (اهم جاز لان الصلح اذا جاز بشرط كون جميع البدل لهم في بعضها بالاولى وقضية قوله وابقاء منع الاحداث وهو كذلك واپس منه اعادتها وترميمها بالتم اوبالاجديده مع تعذر فعل ذلك

وقفة قد يجاب بان مراده التمثل به لما سلم اهل عليه فقط فلا ينافي ان المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من الاقامة فيه (قوله كسر) اى القديمة ومثلها في الحكم المذكور مصر نالا لانها وان لم تكن موجودة مالة الفتح فاضها بالنسبة اليها للغاين فثبت لها الاحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه تعلم وجوب هدم ما في مصر ناومصر القديمة من الكنائس الموجود الآن وفي سم على منج * (فرع) لا يجوز لتادخواها الا باذنهم وان كان فيها صور يجرم قطعها وكذا كل بيت فيه صورة (قوله وليس منه) اى الاحداث

(قوله وتوويرها) عطفت مغائر (قوله ٢٣٠) وقضته أيضا منع شرط الاحداث) أي منهم علينا سواء كان الابتداء من جانبهم

بأقدية وحدها ونحو تظييم او توويرها من داخل وخارج أيضا وقضته أيضا منع شرط
لاحداث وهو كذلك ان لم تدع له ضرورة والاجاز (وان اطلق) شرط الارض لنا وسكت
عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من ايضا وان احداثهم اقدم كلها لان الاطلاق
بقضى صيرورة جميع الارض لنا ولا يلزم من بقائهم بقائه محل عبادتهم فقد يسلمون
وقد يحقون عبادتهم والثاني لا وهي مستثناة بقية الحال لحاجتهم اليها في عبادتهم
(او) بشرط ان تكون الارض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كائسهم أو نحوها
ولهـ الاحداث في الاصح) لان الارض لهم والثاني المنع لان البلديات حكم الاسلام
وما فتح في دار أهل الحرب بشرط مما ذكرنا من اعلية بعد كبت المقدس ثم فسخ بشرط
يختلف ذلك فهل العبرة بالشرط الاول لانه بالفتح صادر اسلام فلا يعود دار كفر
او بالشرط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تقصر دار كفر الاوجه الاول ومعنى لهم هنا وفي
نظائرها الوجه حل ذلك لهم أو استحقاقهم له عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفقتهم
به بل هو من جملة المعاصي التي يقرون عليها (ويمنعون وجوبا) وان لم بشرط منعهم في
نقد المنة (وقيل ندبا من رفع بناء) لهم وان خافوا نحو سراق يقتصد ونهم كاقضاء
كلامهم (على بناء جابر مسلم) وان كان قصيرا وقدر على رفعه بلا مشقة نعم فيجبه كما قاله
ابن تينقي تقييده بما اذا اعتد مثله للسكنى والام يكاف الذي النقص عن اقل المعتاد وان
عجز المسلم عن تميم بنائه وذلك لحق الله تعالى في تعظيم الدين فلا يباح رضا الجار لانه حق له
تعالى اما جازي فلا منع وان اختلفت محلتهما فيما يظهر وخرج برفع شر او لملاذع اعالية لم
نسحق الهدم فلا يمنع من ذلك نعم ليس له الاشراف منها ما منع صيانتهم من طلوع
سطحها الا بعد تحجيره ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية ان كان بغير بناء لانه لما كان
لمصلحة تملكه نظر فيه لذلك وله استبقاؤها ايضا وسكانهم وبأق فيه ما عر قبله كما لا يخفى ويبقى
رويتها كاقضاء كلامهم وان كان حق الاسلام وقد زال لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء ولا نسلم دعوى ان التعلية من حقوق الملك خاصة بل من حقوق الاسلام
ايضا كما مر في رضا الجار ارم اعلى انما أولى بالمنع من الروش الا ترى ان المسلم لو اذن في
اخراج روثن في هو املكه جازولا كذلك التعلية والواجبه ان الجار هنا أهل محله كما
قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ويحتمل انه يعلق بما مر في الوصية لانه قد لا يعلو
على أهل محله ويعلو على ملاصقة من محله اخرى نعم في هذه الحالة لا يمنع مراعاة
ملاصقة وان لم يكن من محله (والاصح المنع من المساواة) ايضا غير ايتيها (و) الاصح
(انهم لو كانوا محله منفصلة) عن المسلمين كطرف منقطع عن العمارة بان كان داخل
السور مثلا وليس بجوارهم مسلم بشر فون عليه ليعدا من البناء (لم يمنعوا من رفع
البناء) لانتفاء الضرر بوجهه والثاني ينعون منه لما فيه من التجميل والشرف ولو
لاصقت ايتيهم دور البلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا اشراف منه
سكانها من القطاع موضع الحلول

واقف

والحل بالكسر الاجل والمحل بالفتح المكان ينزله القوم

٣ قول المثنى (قوله كالأعلام منه) ليس في نسخ الشرح التي بابتال لفظ فيه منه ٥١

(قوله على بناء جار مسلم) ظاهر التمسك به انه لا يمنع من الرفع على الختان بغير هذا التمسك وحسب قد بالمارفأة طرفي اى صورة يخالف الختان فيها غيرهما من الدور حتى تكون مقصودا بالحكم وبعبارة صحيح بعد حكاية ما ذكره الشارح الى قوله انه لو انما يتبعه ان جاز ذلك في أصله اما اذا منع من هذا حق المسلم كما هو في احياء الموات فلا وجه لذكره هنا بمقتضى تقريره في حديث مملوكا حاشا (قوله كالأعلام منه) ٣ من الذم (قوله انجه عدم سقوط هدمه) اى ولو كان الرفع مسألا أو دعيا فبايظهر ثم رأيت فيهم على حج (قوله وأشرائه) ظاهره وان لم يحكم بالهدم كما قبل الشراء وبعبارة شيخنا الزايدى ولو بقي دارا عالية أو مساوية ثباعتها لم يسقط الهدم اذا كان بعد حكم الحاكم والاسقط ٢٢١ (قوله نعم قيل الاوجه) استظهره شيخنا الزايدى (قوله وينع الذم)

الذكر) ع فخرج النساء الصبيان والحياتن اذ لا سفار عليهم ٥١ سم على منج (قوله وانخر) عطف تفسير (قوله واستثنى الجوينى) ضعف ولا يخلصون نظرا لاعتبار الجنس ٥١ حج (قوله ويلحق بذلك) اى بما استثناه الجوينى ولا يلزم من قضيف المحقق به تضعيف المحقق (قوله استثناهم فيه الخ) معتد ولولم تبين ذلك طريقا انصر المسلمين وينبغي ان لا يكون مرادا وان ذلك يغتفر للضرورة (قوله وخصاهم بهذا الخ) ضعيف (قوله مطلقا) اى عرضا أو مستويا والكلام في غير الخليل (قوله واستخدام مملوكا فاره) أى شاطر لان نفسه عزاهم قال في المختار الفاره الحاذق الى ان قال وقال الازهرى الفاره من الناس الملج الحسن ففعل هذا هو المراد بقريئة

وأفتى العراقي بمنع رزقهم في نحو الختان على بناء جار مسلم لا ضرارهم له بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلام بل قياس منع المساواة ثم منعها هنا ولو رفع على بناء مسلم انجه عدم سقوط هدمه بتعليقه المسلم بناءه وأشرائه له أخذ من قولهم في مواضع من العلم والمارة يثبت للمشي ما كان له اياه نعم قيل الاوجه ابقاؤه لو اسلم قبل هدمه ترغيبا في الاسلام وأفتى الوالد بخلافه وهو مقتضى اطلاعه (قوله وينع الذم) الذكر المكلف ومثله معاه لم يضمن (ركوب خيل) لما فهم من الغزو الفخر لم ينفردوا في محل غير دارالم ينعوا واستثنى الجوينى البراذين الحسية ويلحق بذلك ركوب نفيسة زمن قتال استعناهم فيه كما بحثه الاذرى (لاحير) ولو نفيسة (وبغال نفيسة) تستعملوا لاعتبار بطر وعزة البغال في بعض البلاد الى انهم يقارون من اعتاد ركوبهم من الاعيان بميشة ركوبهم التي فيها غاية تفتيحهم واذلالهم كما قال (ويركبه) ما عرضا ان يجعل رجله من جهة واحدة وخصاهم بهذا بسنن قريبي في البلد (باكاف) أو برذعة (وركاب شيب لاحيد) اورصاص (ولاسرج) الكتاب غير ذلك ولغيره واعتنا بما يحقرهم والوجه كما قاله الاذرى منعه من الركوب مطاوعة في مواطن زجتنا ما يفي من الاهانة وينعون من حمل السلاح ويحقه ولو بقضاء واستخدام مملوكا فاره كتركه ومن خدمة الامراء كما ذكره ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشى ومثله الثانية بل اولى كما قال ابن كج وغيره الذكر البالغ أى العاقل لا يلزم بصغار اى عامر (ويلج) وجوبا عند ادحام المسلمين بطريق (الى اضيق الطريق) الامر صلى الله عليه وسلم بذلك لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في هدة أو صدمة جدا قال الماوردى ولا يشون (وجوبا) الافراد امقرقين واعلم ان مقتضى تعبيرهم بالوجوب اخذ من الخبر انه يحرم على المسلم اجتماعهما في طريق ابتداء بواحه اكثر يظهر ان محله حيث قصد بذلك تعظيمه او عده العرف تعظيما له والالم يحرم ولا يشوهه ان هدا من حقوق الاسلام فلا يتأثر بربضا المسلم كالتعليق لوضوح الفرق فلا ضرر بذلك دون هذا فلا ضرر فيه واثن سناه فهو مقتضى محلا (ولا يفر

التشمل لما تترك (قوله ومن خدمة الامراء) اى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحجوة الى تزيين الناس عليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر عام يقتضى تردد الناس عليه فنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاوقاف ونحوهما وان محل الامتناع بالمتدع ضرورة الى استخدامهم بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله قال ابن كج) محترز قوله الذكر المكلف وكان الاولى ان يقول ما غير الذكر البالغ الخ (قوله ولا يشون) أى ينعون ويؤوبون (قوله ولا يفر) اى لا يفعل معه اسباب التعظيم

(قوله وهو المجل) ظاهره ان المدل اليه القلب حرام وان كان سبه ما يصل اليه من الاحسان او دفع مضرة عنه وبني قعيد ذلك بما اذا طلب حصول المسبل بالاسم ترسل في اسباب المحبة الى حصولها بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصولها يسمى في دفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بالاجمال ليراد اخذهم بعبارة ج واضرارهم بما اى الاب والابن للتكسب في الخروج عنها مدخل * (فروع) * رأى شخص يربو دياسا عن بعض ملوك العرب فقال له ياذا النبی طاعته واجبة • وجبه مفترض واجب ان النبی شرف من اجله • يزعم هذا انه كاذب

فغضب على اليهودى و امر باخراجها وصنعه لاستحضاره تكذيب المعصوم الذى شرف به السموات والارض ومن فيه • صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (قوله ٢٣٢ مالم يرج اسلامه) أى او يرجونه فغدا نبوا لا يقوم غيره فيه مقامه كان

فوصله له مما يعلم انه ينهجه فيه ويخلص أو قد بذل دفع ضرر عنه (قوله والحق بالكافى في ذلك) اى ما من الحرمة والكراهة وعبارة ج بعد قول الشارح فاسق وفي عمومته نظروا الذى يتجه حل الحرمة على ميل مع ابناس له أخذ من قولهم يحرم الجفوس مع الفساق ابناسا لهم اما ما شربهم لدفع ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه (قوله بما يخالف لونه) متعلق بتغيير عبارة ج ما يخالف (قوله والعمامة المعتادة لهم الآن) هل يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وان جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة ضام مثلا ام لا لان فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن رضى الكفار فيه نظر والاقرب الازل لان هذه العلامة

ولا بد في مجلس به مسلم أى يحرم على ذلك اهانته وتحرم موادته وهو المجل اليه بالقلب لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك كانت لاصل أم فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو عهدا فاما يظهر مالم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان بينهم ما يفرحهم أو جوار كادل عليه كلامهم في أماكن كعبادته وتعليقه القرآن والحق بالكافى في ذلك كل فاسق اذا كان ذلك على وجهه الا يناس لهم (وبؤس) وجوب اغتداء اختلاطهم بنا وان دخل دارنا رسالة أو تجاروا وان قصرت مدة اختلاطه كما اقتضاه اطلاقهم (بالعبار) بكسر العين وهو تغيير اللباس كان يخطبون فوق أعلى ثيابه كما يقبده كلامه الا في موضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف بما يخالف لونه لو نه ويكنى عنه فهو منديل معه كما قاله والعمامة المعتادة لهم الآن والاولى باليهود الاصفر والنصارى الازرق والجفوس الاسود وبالسامرى الاجر هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة المتقدمة فلا بد كون الاصفر كان رضى الانصار رضى الله عنهم كما سكي والملاشكة يوم بدر وكانهم اغتاضوا ثمومه به الغلبة الصرفة في الواهب الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولوأرادوا التميز بغير المعتاد صنعوا خشية الاتباس وقد اعتمد في هذا الزمن بدل العمامة القلائس للنصارى والطرطير الجفوس لليهود وقوم ذميمة خرجت بتخالف لون خفيها ووشلها الخنثى (والزناو) بضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه اللون يشد بالوسط ثم تشده المرأ أو الخنثى تحت ازار بحيث يظهر بعضه والام يكن له فائدة وقول الشيخ أى حاد بضمه فوقه وبالغة في التميز مردودان فمـ تشبها بما يختص بالرجال في العادة وهو حرام وتقدر عدم الحرمة فيه بزيادة ازارها فلا تورمه ويتعبد ابداله بضمون منديل او مضطعة والجمع بينهما تأكيد ومبالغة في الشهرة فلا مام الامر باحدهما فقط ولا يعنون من ديباج وطليسان

لا يمتدى بها التميز المسلم عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من رضى الكفار خاصة وبني ان مثل (واذا) ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطير اليهودى مثلا على سبيل السخرية فيعبر زفا على ذلك (قوله وبالجفوس الاسود) عبارة المنهج وبالجفوس الاحمر والاسود ولم يذكر السامرى (قوله وبالسامرى) امر ادم من بعد الكواكب (قوله فتخالف لون خفيها) اى او يرتاد تبعه تحت ثيابه وتظهر بعضه كما صرح بالا كتمائه في شرح المنهج ولعل اقتصار الشارح على تخالف الخفين لانه أظهر في التمييز (قوله بما يختص بالرجال في العادة) هذا ظاهري فانه قد غلبت هيئة الرجال أو النساء مرم على غير اهلها التلبس بها المافية من التشبه وفي فصل اللباس ما قد يخالفه فليراجع (قوله ويتعبد ابداله) اى ابدال الزناو حيث امر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكنى عنه اى العبارة فهو منديل معه الخ

(قوله وتنع الذمة) أي فلول منع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترتب عليه نظر الذمة لما لا يدوم منها عند المهنة ومحرم على زوجها أيضا تمكينها (قوله ويصح نصبه) وهو أولى الأذل طريق إلى منعهم من مطلق القول أي لكل من المرأة والخلفي (قوله ويحواظهم) أي لا تمنعهم من الأمور المنكرة (قوله ومضابط الأظهار في الغصب) أي بحيث يمكن الإطلاع عليه بلا تحجب من (قوله أو من بذل الجزية) الأولى حذف أوله لم يظهر ما يتبعه في بقوله امتنعوا ٤٣٣ مما يخالف بذل الجزية وإجرا حكم الإسلام وعبارة الزبادي قوله

(وإذا دخل حماما فيه مسلمون) أو مسلم (أو تجرد عن ثيابه) وتم مسلم (جعل في عنقه) أو نحو (خاتم) أي طوق (حديدا ورصاص) بنقش الرأ وكسرهما من لحن العامة (ونحوه) بالرفع أي الخاتم بكلل وبالكسر أي الحديد أو الرصاص كحاسب وجوب التميز وتنوع الذمة من حمام به مسلة ترى منها ما لا يبدد وفي المهنة (ويمنع) وجوبه ولو لم يشترط عليه (من إمامه) مع المسلمين شركا (كثالث ثلاثة) (و) يمنع من (قوله) القبيح ويصح نصبه عطا على شركا (في عزير والسج) صلى الله عليه وسلم وأنهم البناء والله والقرآن أنه ليس من الله (ومن أظهار) منكبر بيننا نحو (خروخزرونا قوس) وهو ما تضرب به النصارى أعلاما بأوقات الصلوات (وعيد) ونحوها طم ونوح وقرأه نحو بوزاة واخيل ولو بكأثمهم لأن في ذلك مفاصل لأظهار شعار الكفران تأتي الأظهار فلا منع ومق أظهار وإجرا أريقت ويتفنا قوس أظهار ومضابط الأظهار في الغصب ويحسدون الخوزنا ومرفقا لآخر (ولو شرطت) عليهم (هذه الأمور) التي يمنعون منها أي شرط عليهم الامتناع منها وإن فعلوا كانوا ناقضين (لخالقوا) مع تدينهم بها (لم ينقض العهد) إذ ليس فيه كبير ضرر علينا لكن يبلغ في تعزيرهم حتى يتعوا منها (ولو قالوا) من غير شبهة (أو امتنعوا) أغلبا (أو من بذل) الجزية التي عهد بها الغير يجوز أن كانت أكثر من دينار (أو من أجرا حكم الإسلام) عليهم (الانقض) عهد الممتنع وإن لم يشترط عليه ذلك لاتبانه بقبض عهد الذمة من كل وجهه أما المومر الممتنع بغير نحو قتال فتوخذه منه قهرا ولو قال بشبهة مما مر في البغاة وأدفعه للصائين أو قطع الطريق هذه لم تنقض (ولو زنى) (ذى بعسلة) وألا طبع لم (أو أصابا بـ كـ كـ) أي بصورته مع علمه بالامهافيهما ومثل الزنا مقدمة كإفاله الناشئ (أودل أهل الحرب على عورة) أي خال (للمسلمين) كضعف (أو قن مسلم لعن دينه) أو دعاه لكفر (أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر) جهرا لله تعالى (أو رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو القرآن أو نبيا (بسوء) مما لا يدينون به أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (فالأصح) أن شرط انتقاض العهد (بشبهة الشرط) (والا) بأن لم يشترط ذلك ومنه ما لو شك هل شرط أو لا في الوجه (فلا) بقبض لا تنقضاء إخلالها بمصود العقد وهذا هو المتمد وأن يصح في أصل الرخصة عدم الانقض مطلقا وسواء انتقض أم لا تنقذ عليه موجب فعله من حد أو تعزير لم يرجع وقلة بابتدائه صاوماه فيا أمما يتدين به

أبوابية أطلقه تبعه الأصل وقد حمله في الرخصة وأصلها تبعها للإمام على الامتناع منها عندا (قوله لغير مجز) لم يبين محترزه ويذيق أن يقال فيه بالانتقاض حيث لم ينقض المصلحة عنده ويحسد قوله الاتي أما المومر الممتنع بغير نحو قتال فتوخذه منه على مومر لم يظهر من امتناعه أن المصلحة في نقض عهده كما لو كان امتناعه من الاداء يؤدي إلى خروج غيره عن الانقياد ليلها أو نحوه مما يطالب منه (قوله فتوخذه منه قهرا) أي ولا انتقاض (قوله فالأصح) الخ (أو لا) قال هذا متاف لما تقدم من أنهم لو أجمعوا المسلمين شركا أو أظهار والنجر أو نحو ذلك مما تنقض لم يمتنع عهدهم وإن شرط عليهم الانتقاض لانا نقول ما تقدم فيما يتدينون به أو يقرون على أصله كشرب الخمر وما هنا فيما يتدينون به ويحصل منه أذى لنا كما يشبه إليه قوله الاتي أما ما يتدينون به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو أن

الله ثالث ثلاثة فلا تنقض به الخ (قوله أن شرط انتقاض العهد) ويذيق أن يأتي هذا التفصيل فيما لو ضرب المسلم (قوله انتقض) أي فيترتب عليه أحكام الخمر بين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عدا عنه قلة الخمر ويجوز إغراء الكلاب على جيفته (قوله وهذا هو العقد) أي التفصيل (قوله من حد أو تعزير) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عدا كما هو ظاهر (قوله وقتلنا بقتلنا) مرجوح

كزعمهم ان القرآن ليس من عند الله وان الله ثالث ثلاثة فلا تقض بمطابقة طها (ومن انتقض عهده بقتال جائز) بل وجب (دفعه به وقتاله) ولا يبايع المأمّن اعظم خيائته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم وتجهه ايضا ان محلا في كل في غير بدفع بالاخلاق لانه اذا اندفع به كان مالا للمسلمين في عدم المبادرة الى قتله مصلحة لهم فلا يقوت عليهم (أو بغيره) أي القتال (المجب) ابلاغه مأمنه في الاظهر بل يختار الامام (فيه) ان لم يطلب تجديد عقد الذمة والاوجب اجابته (قتلا ورعا) الواو هنا وبعد بمعنى اوروآثرها لانها أجود في التقسيم عند غير واحد من المحققين (ومنا وفداء) لانه حربي ابطال مأمنه وبه فارق من دخل يامن نحو صبي ظنه امانا ولا ينافي هذا قوله ما في الهدنة من دخول دارنا امانا وهذا نة لا يقتال وان انتقض عهده بل يبايع المأمّن مع ان حق الذي آكد لان جنائيه الذي الخش لمخالطة الخطاة الحقبة باهل الدار فغفظ عليه أكثر (فان أسلم) من انتقض عهده قبل الاختيار امتنع الرق والقتل والفداء بخلاف الاسير لانه لم يحصل في يد الامام بالانه وله أمان متقدم تخفف امره والحاصل انه يتعين المن (واذا ابطال امان رجلا) حصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نساءهم والاصيان في الاصح) لاتفا جنائيه منهم ناقضة امانهم. واعايتهم في العقد دون النقض تعاملا للعصمة فيهما ولشأنه يبطل تباعلهم كاتبة موهم في الامان ورد بامر ولو طر وادار الحرب أجيب التسامون الصبيان اذا اختار اراهم (واذا اختار ذي تبذ العهد والحقوق بد الحرب بايع المأمّن) وهو المحل الذي يامن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم اهدم ظهور وجنائة منه

(كتاب الهدنة)

من الهدون وهو السكون لسكون الفتنة به اذ هي اغصة المصالحة وشرا صالحا هـ ل الحرب على ترك القتال المدة الاتمية بعوض أو غيره ونسعى موادعة ومصالحة ومهادنة وهما نة والاصل فيما قبل الاجماع أول سورة تراتمة ومهادنته صلى الله عليه وسلم قرشيا عام الحديبية وكانت سببا لفتح مكة لانه اهلها ما خالطوا المسلمين وتبعوا القرآن أسلم منهم خلق كثيرا كثيرا من أسلم قبل وهي جائزة ولا واجبة اصلها ولا افا لوجه وجوبها اذا ترتب على تركها الحق ضرر لما لا يمكن تداركه كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار اذ (استدارا قليم) كاهنند (يختص بالامام) وشمله طاع اقليم لا يصح له حكم الامام كما هو القياس في قنطرة (ونائبه فيها) وحدها ومع غيره ولو بطريق العموم لما فيه من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (بلدة) او أكثر ولو لجميع أهل اقليم كما صرح به العمري وهو العقد وشمل ذلك ما لو فعله الوالي بغير اذن الامام (يجوز لوالي الاقليم ايضا) أي كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاع على مصلحته ومبحث الباقي في جوازها مع بلدة

(قوله فلا يقوت عليهم) أي فلو خالف وقته له ابتداء لم يضمنه (قوله والاوجب اجابته) ظاهره وان تكرر ومنه ذلك وينبغي ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سواه تقيمه فقط

(كتاب الهدنة)

(قوله على ترك القتال) الاظهر ان يقال وشرا عقدة يتفخن صالحا أهل الحرب الخوكانه عبر بما ذكر قصد الامتناسية بين المعق السري والغوري مع كون المعه ودهم سلو ما من اشتراط الصيغة في الحققة من باب تعمية المؤثر باسم الاثر والاسباب باسم المسبب (قوله بالقليم لا يهله) أي لبعده (قوله ولو لجميع أهل اقليمه) على هذا فمعنى قوله عقدها لكفارا قليم يختص بالامام ونائبه فيها فان الحاصل على ما ذكره ان الوالي كما به قد لا يكتار بلده يعقد لجميع الاقليم وبه ساوى الامام ونائبه اللهم الا ان يقال أشار بما ذكره الى ان في عقدها من والى الاقليم لجميع اهله خلافا منهم من منعه ومنهم من جوزه كما يفهم من قوله وهو العقد (قوله وشمل ذلك) أي قوله ولو لجميع أهل اقليمه

(قوله حيث رأه مصلحة) معقد (قوله لاهل اقلية) قضية التقصيد باهل اقلية انه لا يكتفى في جواز عقدها لهم ظهور مصلحة
لغير اقلية كالامن لمن يبرهم من المسلمين او نحو ذلك وهو ظاهر لان نونية تقتضى فعل المصلحة المصلحة الاصل الامام لا والى
المذكور لم تشمله (قوله حيث تردد) اى اماحت ظهرت له المصلحة بالتردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك لان
نونية الامام استئذان له فيما يتعلق بما لا يوافيه ثم ان الخطا بان ظن مصلحته ثم ١٣٥

مجاورة لاقليمه حيث رأه مصلحة فيها لاهل اقلية لان احسنه من تعلقات اقلية ثم قوله
انه ينعين استئذان الامام عندما مكاب يظهر حله حيث تردد في وجه المصلحة (واستغناء عقد
لمصلحة كضعة فثابتة بعد واهية) اذ هو الحاصل على المهادنة عام الحديبية (أو) عطف
على ضعف (رجاء السلامهم أو بئلا جزية) او اعانتهم لنا او كنههم عن الاعانة علمنا أو بعد
داوهم ولو وقع قوته انى الجميع (فان لم يكن) بنضاف كفى الحرور رأى المصلحة فيها
(جازت أربعة اشهر) ولو بدون غرض لاداة السابقة (لا سمنة) لان امددة الجزية فامتنع
فقر يبرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) لاداة ايضا ثم
عقدها الصونساه وما لا يتقدمه عدتها وانما يجوز لتقصها عن مدة الجزية (واضعف) بنا
(تجوز عشر سنين) فمادونهم بالحاجة (فقط) لان امددة مهادنة قريش ويمتنع
الزبا. فعلى القدر المحتاج اليه في الزائد على الاربعة مع الضعف وقول جمع يجوز ازاها على
العشر مع الحاجة اليها في عقد ممتدة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشرة وهو قياس
كلامهم في الوقف وغيره صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقتضى لمنع
ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم علمنا يقع بعدهما وجود مع
التعدد فيه مخالفة للنص لان الاصل عدم الزيادة عليه وبه فارق انما نؤمن ان انقضت
المدة مع بقاء الحاجة استأنفنا عقد آخر وهكذا لو زال نحو خوف اثناءها وجب ابقاؤها
ويجوز الامام عند طلبهم لها او لاضرر ويقبل الاصح وجوبه ولو دخل دارنا باناس لسماع
كلام الله فذكر سماعه له بحيث ظن غاذاً فخرج ولا يجهل اربعة أشهر (ومتى زاد)
العقد (على الجائز) من أربعة اشهر وعشر سنين (فقولنا فريق الصفقة) فيجمع في
الجائز ويطل فيما زاد عليه ولا ينافى ذلك ما مر من كون نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة
الجائزة لا يعد ضربا على السكك لظهور الفرق وهو ان الغرض هنا النظر لحسن الدماء
وللمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروى ذلك ما مكن (واطلاق
العقد) عن ذكر امددة في غير نحو النساء المأمر (بشدة) لاقتضائه التأييد الممتنع
ولا ينافيه قنبرل الامان المطلق على أربعة اشهر لان المفسدة هنا اخطار تبيهم به عقد
يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد في شدة هذه ايضا (على الصحيح بان) اى
كان (شرط) فيه (منع فك اسرانا منهم) (أو تركنا) استولوا عليه (لنا) الصادق باعدنا بل

تبيين فساد المهادنة لوقوعها على
غير ما يجوز فعله (قوله) وبعده
دارهم) بتأمل وجه المصلحة في
الهدنة لمجرد دفع داوهم وقد
يقال هي ان محاربة الكفار
ماداموا على الحاربة راجحة وهي
مع بعد الدار واجب مشنة عظيمة
في تنجيز الجيوش اليهم وبالمهادنة
يكتفى ذلك حتى يأذن الله (قوله
لانها) اى العشر (قوله ممددة
مهادنة قريش) اى ومع ذلك
اود الله تعالى بقتل ذلك ورفع
مكة بعلدة بسيرة (قوله) وقول
جمع يجوز ازاها) أى الزيادة (قوله
صحيح) وعليه يفرق بينه وبين
ما عتده في الاجارة والوقف من
البطلان فيما زاد على العقد الاول
حيث شرط الواقف ان لا يوجر
أكثر من ثلاث سنين مثلاً
بالمحاطة على ختن الدماء ما مكن
أخذاً مما سمي في مال الواجر الناظر
أكثر من المدة المشروطة في عقد
واحد (قوله) عند طلبهم لها) أى
الهدنة (قوله) فيما زاد عليه) ومثله
في ذلك الاول كما تقدم (قوله) في
غير نحو النساء) اى من الصبيان
والجنانين والخناني والمال (قوله

لتبيهم) أى تعلقهم (قوله) بعقد يشبه عقد الجزية) امل وجه الشبهة ان عقد الهدنة لا يكون من الاختصاصات والوقف
ان يكون لمصلحة (قوله) استولوا عليه) افاد هذا ان ما لنا بفتح اللام وهو اعم من المال ليس له نحو الاختصاصات والوقف
ويجوز جزاً ايضا

٣ قول المحشي (قوله ويجوز جره) ٢٣٦ ليست في نسخ الشارح التي بأيدينا ولعل فيها سقطا وهي مقدمة على محلها فانها

تناسب قوله فيما سبقت في صم ولم يجوز به فانه في بعض النسخ بالياء من الاجزاء وفي بعضها بالباء والضمير

اه

(قوله ان مال الذي) الانسب بجمله قول المصنف ما انما ان يجعل اللام في مال الذي جارة فتعذف الالف (قوله ويجوز جره) ٣ ويزسم بالياء الموحدة دون الياء المتناظرة تحت (قوله وجوب بدله) أي من بيت المال ان وجد فيه شيء والافن مسايير المسلمين وينبغي ان يحمل ذلك اذا لم يكن للمأسور مال والا قدم على بيت المال (قوله ولا ياتي ذلك) اي وجوب البدل لفك الاسرى (قوله اذا غدر لهم في تركه) اي وان توقف الفل على بدل مال وجب على الترتيب الذي قدمناه (قوله تولى بعد عقدها) اي الجائز (قوله ان كانت فاسدة) انظر ما معني النقص مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبليغهم المأمن (قوله بخلاف اذى اهل الحرب) اي وان قدرنا على دفعهم (قوله او قتل مسلم) أي ثم ان لم ينكر غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتي (قوله او ابوا عيين للكمفار) اي ابوا ان ينقض عهدهم على عدوهم المسلمين لنقل الاخبار (قوله ولم ينكر الباقون) ظاهره وان قتلوا جدا

التمتع ارمال الذي كذلك (لهم) الصادق بادهم بل الاوجه ايضا ان شرط تركه لذي أو مسلم كذلك ورد مسلم أسير أفلت منهم أو سلكهم الحجاز وأظهروهم الخروج ابدارنا وان نبعت لهم من جاء نامهم لا الخليفة بينهم وبينه ويا في شرط رد مسلمة تأنيدهم (أو) فعلت (اتعدهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (أو) لاجل ان (يدفع مال) منها (اليهم) لمنافاة جميع ذلك عزة الاسلام نعم واضطررنا لبذل مال لعدا امرى بعد توهمهم ولا حاطتهم بنا وخفتنا استقصا لهم لنا وجب بدله ولا يملك كون ذلك افساد انعقد حينئذ ولا ياتي ذلك قولهم يندب فك الاسرى لان شمله في غير المعذبين اذا أمن من قتلهم وما ادعاه بعضهم من ان السدب للآحاء والوجوب على الامام محمل لنظر وتعيينه ان يحمل جميع ذلك بعد استمقرار الاسرى يلادهم لان فكهم قهرا حينئذ يترتب عليه ما لا يطاق اما اذا أسرفت طاقتهم مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فوجب مبادرتهم الى فكه بكل وجه ممكن اذا غدر لهم في تركه حينئذ (وتضع الهدنة على ان تقضه الامام) أو مسلم ذكره عن عدل زوراي في الحرب يعرف مصه شتافي فعلها فوتركها (متى شاء) ولا يجوز مشيئة أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضعفنا ونخرج بذلك ما شاء الله وانما قال صلى الله عليه وسلم لعلمه بالوحى ولا مام تولى بعد عقدها نقضها ان كانت فاسدة بنص او إجماع (ومتى عصمت وجب علينا) (الكف عنهم) لاذنا واو اذى أهل الذمة الذين يلاذنا فيما يظهر بخلاف اذى أهل الحرب وبعض أهل الهدنة (حتى تنقضي) مدتها أو تنقضاء ما علمت عشيقته او الامام اونا بغيره كما يعلم عما يأتي (أو يقضوها) هم وتنقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم (أو) ينقضوا قتالنا ومكاتبة أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم) او ذي بدارنا أو فعل شيء مما اختلف في نقض عهده الذمة به معاهم وغيره لعدم تأكد ما يدل جزيه أو ابوا عيين للكمفار أو أخذ ما لنا وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان تكفروا ايمانهم من بعد عهدهم اما اذا فسدت وجب تبليغهم ما منهم وانقر و قبل مقاتلتهم ان لم يكونوا بدارهم والافنا قتالهم بدون انذار (واذا انقضت جازت الاغارة عليهم) نهارا (ويأتهم) أي الاغارة عليهم ليلان كانوا يلاذهم فان كانوا يلاذنا وجب تبليغهم المأمن أي بخلاف ما نؤمن فيه منا ومن أهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب أربابا اعتبارا بالغالب ومن لم يأمن ان يسكن بكل منهم ما يختار الامام منهم ما كان سكن باحدهما لزمه ابلاغ مسكنه منه ما على الاوجه (ولو انقض بعضهم) الهدنة (ولم ينكر الباقون) عليه (يشول ولا فعل) بل استمر على مسكنهم وسكنوا (انتقض فيهم ايضا) لاشعارهم وتهم برضاهم بالنقض ولا ياتي ذلك في عقد الجزية لقوته (وان انكروا) عليهم (باعتزالهم أو اعلام الامام) اونا بغيره (يقا لهم على العهد) بما لهم (فلا) انتقض فيهم لقوله تعالى انجينا الذين ينهون عن السوء ثم نذر للملين بالقيض عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام اونا بغيره (خياقتهم) بشي مما

ينقض

ينقض اظهاره بان ظهرت امارته بذلك (فله يذعهدهم اليهم) لقوله تعالى وما تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر امارته حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النبد ينقض عهدهم لانفس الخوف وهذا امر ادمن اشترط في النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المأمن) حتموا فابعدهم (ولا يذعهدهم) الذمة بتمتة) بفتح الهاء لانه اكد لتأيمده ومقابلته بجال ولا نعم في قبضتنا غالباً (ولا يجوز شرط ودمسلة تأنيما منهم) مسلة او كافرة ثم تسلم لانه لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر أو تزوج بكافراً ولا نعم اعاجرة عن الهر بمنهم واقرب الى الاقتان وقد قال تعالى اذ جاءكم المؤمنات الاية وسوا في ذلك الحر والامة ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاء نامسلة منهم صح ولم يجوز به رد مسلة احتياطاً لامر هانظره (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح) افساد الشرط ومثلها الخلفي فيما يظهر وقد اشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة تقدمت بالصحيح اشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا للمخالفة (وان شرط) الامام اليهم (رد من جاء) منهم (مسلم) اليسار أو لم يذ كررد فجات امرأة) مسلة (ليجب) بارادع نكاحها باسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الاظهر) لان البضع ليس بمال حتى يشمله الامان كما لا يشمل الامان زوجته ولانه لو وجب رد بدلها لكان مهر المثل دون المسمى لانه للعيولة فلما لم يجب مهر المثل لم يجب المسمى واما قوله تعالى وآتوهم أى الأزواج ما نفقوا أى من المهر فهو وان كان ظاهراً في وجوب الغرم محتمل لنديه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجوعه على الوجوب لما قام عنده في ذلك واما غرمه صلى الله عليه وسلم لهم المهر فلانه كان قد شرط لهم رد من جاء تمامسلة ثم فسح ذلك بقوله فلا ترجعوهن الى الكفار فغرم حينئذ لا تمتنع رد هابعد شرطه والثاني يجب على الامام اذا طالب الزوج المرأة ان يدفع اليه ما بذله من كل المصادق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يذل شيئاً فلا تئله وان لم يطلب المرأة لا يعطى شيئاً ولو وصفت الاسلام من لم تزل مجنونة فان افاقت رد دناها له بعد صحة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تنق لم ترد وكذا ان جات عاقلة وهي كافرة لان اسلمت ثم جنت أو شه ككافلة (ولا يرد) من جانا آتية بكلمة الاسلام وطالب رد (صبي ومجنون) وانثاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل أو أمة ولو لم يستولد تبعها بالناس ما تم ان أسلم بعد الهجرة وقبل الهدنة عتق أو بعد هاء واعقه سيده فواضح والاباعه الامام مسلم أو دفع لسيده قيمته من المصالح واعقه عن المسلمين والوالاهم (وحر) كذلك (لا عتيره على المذهب) لضعفهم وقيل يرد الاخيران لنوتهم بالقسمة اغيرهما وقطع البض بالرد في الحر والجهور بعد مقي العبد (ويرد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق اذ لا يجب فيه رد مطلقاً (من له عتيرة طلبته اليها) لانها تذب عنه وتحميه مع قوته في نفسه (لا يي غيرها) أى لا يرد الى غير عتيرة الطالب له (الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب او الهر بمنه) فبرد اليه (ومعنى الرد)

(قوله حرم النقض) أى فلو فعله
هل ينقض اولافيه فطره والا قرب
الثاني ويحتمل الاول أيضاً صيانة
لمنصب الامام عن الرذوان حرم
فعله (قوله صح ولم يجز به) أى فيما
لو شرط رد من جاء مسلماً لا يكفيه
رد المرأة بل لا يجوز رد هالمسل
به ولو قال ولم يشمل المرأة كان
أولى ثم قوله فان شرط رد من جاءنا
مخالف للصح حيث قال لا من جاءنا
مسلماً لشموله النساء (قوله
ولا مخالفة) حيث قيد ما ص
يغير هذه الصورة والافعاله
السابقة في قوله وكذا شرطه
فاسد على الصحيح شاملة لهذه
(قوله ورجوعه) أى التنب (قوله
قد شرط لهم) أى او انه فصله
لكونه مندوباً كما تقدم (قوله من
لم تزل مجنونة) أى في حال جنونها
(قوله فان افاقت) أى وان لم تصف
الكفر كما اقتضاء تعليله (قوله
ولا يرد صبي) أى وهو الخ فصي
خير مبتدأ محذوف (قوله وقيل
الهدنة عتق) أى بنفس الاسلام
(قوله او بعد هاء) أى الهدنة أو
الهجرة (قوله وقيل يرد الاخيران)
هنا العبد والحر

(قوله الى بلد في دار الاسلام) علم من هذه الامة ان ما يقع من الماتزمين في زمانهم انه اذا خرج فلاح من قرية واوراد استيطان غيرها جبره على العودة جبراً وان كانت العادة جارية بزعواصوله في تلك القرية (قوله يقتل ابيه) اي ثم اسلم بعد ذلك وحسن اسلامه رضي الله تعالى عنه ٢٣٨ * (كتاب الصيد والذبايح) * (قوله مصدر) أي في الاصل والافهور هنا

بمعنى المصيد فيجب مع على صيد (قوله واركان الذبح المع الفخ) اي وهو الانذبايح الذي هو أثر الفعل الحاصل في المذبح والمراد بكونه اركاناً انه لا بد لتحقيقه منها والا فليس واحداً منها بجزأه (قوله أولية) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محال او محرم فهل يحل ذلك ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة الجزئية وفي حاشية شيخنا الزياي قوله فيه حياة مستقرة الخ وفي اشتراط بقاء الحياة المستقرة الى غمام الذبح خلاف وقد نقل الشيخان عن الامام وقرأه انه لو كانت فيه عند ابتداء قطع المري وما قطعاه مع بعض الحلقوم انتهى الى حركة مذبح لما ناله بقطع القنا حل لان اقصى ما وقع ان تقبضه وجودها في الابتداء وقد أشار الشارح الى هذا بقوله اوله ثم قال بعد ذلك يجب ان يسرع الذابح في الذبح قبل ان يثبت ظهره وانتهى المشاة قبل غمام قطع المذبح الى حركة مذبح لم يحل قال الرافعي وهذا بخلاف ما مر من ان الشرط وجودها في الابتداء فيشبهه ان

هنا (ان يحل بينه وبين طلبة) كما في الودعة ونحوها (ولا يجبر) المطلوب (على الرجوع) الى طلبة لانه لا يجوز اجبار المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في دار الاسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب (ولا يلزمه الرجوع) اليه وقضية كلامه ان له الرجوع لكن في البيان ان عليه في الباطن ان يرجع من البلد اذا علم انه قد جاء من طلبه وهذا ظاهر لاسيما اذا خشي على نفسه الفتنة بالرجوع (وله قتل الطالب) دفعاً عن نفسه ودينه ولذلك لم يشكر صلى الله عليه وسلم على أبي بصير ما تمتاعه وقتله طالبه (ولما التعريض له) أي بقتله ولو بحضرة الامام خلافاً للبلطيني لما روى أحمد في مسنده والبيهقي ان عرفاً قال لا ي جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم الى أبيه سهيل اصبر ايا جندل قائماً بهم مشركون وانما دم أحداهم عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل ابيه (لا التصريح) فيمتنع نعم من اسلم منه بعد الهدنة ان يصرح بذلك كما يقتضيه كلامهم لانه لم بشرط على نفسه أماناً لهم ولا يقتضيه شرط الامام كما قاله الزركشي (ولو بشرط) عليهم في الهدنة (ان يردوا من جامهم مرتداً منهم الوفاء) بذلك عملاً بالشرط سواء كان رجلاً ام امرأة حراً ام رقيقاً (فان الوفاء قد نفقوا) العهد لمخافتهم الشرط (والظاهر جواز شرط ان لا يردوا) من جامهم مرتداً امثالاً وامرأة فورة كما لا يلزمه رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة قريش ويعرمون مهر المرأة رقية الرقيق فان عاد اليها ردها لم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لان الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم ان قنابحة بيع المرتد للكافر لكن الامسح خلافة والمرأة لا تصير زوجة والثاني المنع لا يلقين استرداداً لامة **كم** المرتدين عليه فعليهم التمكن منه والخليفة دون التليم

(كتاب الصيد)

أقره لان مصدر (والذبايح) جمع ذبيحة وجمعها الاثم تكون بالسكين وبالجموح والاصل فيه قوله تعالى أحل لكم صيد الجور وقوله الا مأكسبتم وقوله واذا حلتم فاصطوا ومن السنة ما سذكرك والرافعي ذكره كتاب الصيد والذبايح والاطه وهما النذر تتبعه المصنف هنا وفاقا ما مر في اكثر الاصحاب وخالفه في الروضة فذكره في آخر ربع العبادات لان طلب الحلال فرض عين وأركان الذبح المعنى الحاصل بالمصداق أربعة ذبح وذابح وذبيح وآلة (ذكاة الحيوان المأكول) البري المطلوب بشرط الحلال كلفه تحصل (بذبحه حتى حاق) وهو على العنق (أولية) بفتح اللام وهي اسنله (ان قدر عليه) بالاجماع ودوى الدار قطنى والميتقى عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بديلا يصح

يكون المقصود هنا اذا تبين مبره الى حركة مذبح وهما اذ لم يقين وقال النورى هذا خلاف ما سبق تصريح في الامام به بل الجواب ان هذا مقصر بالتالى بخلاف الاول اه (قوله بعث بديلا) هو بديل بن ورقاء الخزاعي كما في المتن لابن قتيبة واقطعه عن ابى هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل اوراق يصيح في الجحجج في

== ألو ان الذكاة في الحلق واللثة ولا تحلوا الانفس ان تذهب وابام من ايام اكل وشرب وبالعاد رواه المارقطي اه وقتله ذكره الحافظ بن حجر في الاصابة في القسم الاول من الذين لهم صفة وذكر بعض الحديث المذكور من طرق اخرى (قوله في جناح منى) اى نواحيا (قوله لان الذكاة في الحلق) اى لما قصر عنقه واللثة اى لما طال عنقه والمراد ان هذا هو الاول (قوله فلا يرذ الخين) ومثل الخين جنين في بطنه ان تصور (قوله ذكاة امه) هو بالرفع يعنى ان ٢٣٩ الذكاة اتى احلت امه آله ويحوز نمبه

ينزع الحافض وهو البالا الكافى كاقوله المتفق (قوله ككيا بشرطه) اى وان لم يذبحه قد حله مع زاد في شرح الروض كالابل وعبارته وسواء اعتقدوا باحته اى المذبح كابل وقوله غلب الثاني) تحريمه كالابل (قوله غلب الثاني) اى في هذا الباب وغيره (قوله فان سبق آله المسلم) اى يقبلاً أخذه من قوله لا تى أو جهل (قوله اماما اصطاده) اى وما صاده الجوى بكاب المسلم فحرام قطعا (قوله لجلال قضاها) وبقي ما لو ارسل الجوى كابل والمسلم آخر فسبق كابل الجوى ومسلكت الصديق كابل المسلم وقوله فهل يصل أولا قال ابن حجر لا تقرب عدم الحل لانه بامساك كابل الجوى صار مقدورا عليه اه بالمعنى (اقول) فان لم يصرم مقدورا عليه بكابل الجوى حل بكابل المسلم وفي متن الروض وشرحه ويحرم لو أمسك واحد من الكلبين صلياً ثم عقره آخر اوشك فيه اى عاقره ثم قال وتعييره بتميل الواو المعبر بها في الاصل يقيد الحل فيها اذا تقدم العقر الامساك او قارنته وهو ظاهر (قوله

في جناح منى لان الذكاة في الحلق واللثة فلا يحل شئ من الحيوان المأكول من غير ذكاة (والا) اى وان لم يذبحه عليه (فيعقر من حيث كان) والكلام في الذبح استقلا فلا يرذ الخين لان ذبحه يذبح امه تعالى غير ذكاة الخين ذكاة امه (وشروطا) مع وصا وحل مناكحته) بأن يكون مسلماً أو ككيا بشرطه المذكور في كابل النكاح فتعزم ذبيحة مجوسى وممرتد وعبدوث ولو اكره مجوسى مسلماً على الذبح أو محرم حلالا وحل وشمل كلامه زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فتحل ذبيحتهم لمن لم يمسكه الله عليه وسلم وهو راس المسلمين وتحل ذكاة امه ككيا) وان حرمت من اكنتها العموم الآية ولان الرق لا تزل في الذبيحة بخلاف المناكحة (ولو شارك مجوسى) او وثى او مرتد (مسلم) في ذبح أو ما طباد (حرم) بلا خلاف والحاصل اى حتى شارك من لا تحل ذكاته من تحل حرم لانه حتى اجمع الذبح والحرم غلب الثاني (ولو اذبح لاكلين او سبعين فان سبق آله المسلم فقتل) الصيد (أو انما الى حركة مذبح حل) كل ذبح السلم شاة تقدمها الجوى (ولو انكسر) الحال (أو جرحه ما أو جهل) ذلك (ارمرتد او يذبح احدهما) بايهما واهمال اى لم يقتل سريره ما أو جهل (حرم) تغلبا بالحرمة وقوله أو جهل من زيادته اماما اصطاده المسلم بكابل الجوى فحل قطعاً ولو ارسل نحو مجوسى سهماً على صيد ثم اسلم ووقع بالصيد لم يحل نظر الاغلاط الحالين ولو كان مسلماً فى حالى الرمي والامانة وتخلت ردة بينهما لم يحل أيضا (ويحل ذبح صبي عيز) سواء كان مسلماً أو ككيا لان قصده صحيح (وكذا غريميز) يطبق الذبح (ويجنون وسكران) لا تقيض لهما ما أصلا فيحل ذبيحتهم (في الاظهر) لان ايهم قصدا واردة في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح النائم ثم يكره لانهم قد ينجسون المذبح والثاني المذبح اذا شارع لم يفتقر قصدهم ومثل ذبيحتهم صيدهم بهم او كابل فيحل ككيا الجموع (وتكره ذكاة امى) لانه قد يخطئ المذبح وشمل كلامه الحائض والقلق والنخعي والآخر فتحل ذبيحتهم (ويحرم صيده برى) سهم (و) ارسال (كابل) وغيره من الجوارح (في الاصح) اعدم صحة قصده فاشبهه ارسال الكابل بنفسه والثاني يحل ككذبه وحل الخلاف ما اذا له بصير على الصيد فارسل اما اذا لم يذبحه احد فلا يحل قطعاً ثم لو احس البصير بصيده في ظلة او من وراء شجرة ارتحوه ما فرماه حل بالاجماع فكان وجهه ان هذا بصير بالقوة فلا يبعد عقره عينا بخلاف الاعى وان اخبر

بطبق الذبح اى بالنسبة لما يذبحه (قوله ثم يكره) اى اكل ما ذبحوه (قوله وتكره ذكاة امى) ظاهره ولولده يصير على المذبح لكن منتهى التميل خلافاً لوجه الكراهة فيه انه قد يخطئ في الجملة رقباس كراهة اكل ما ذبحه غير المميز كراهة اكل مذبح الاعى الان يقال ان علم الكراهة في اولئك ما ذكر مع جريان الخلاف في مذبحهم بخلاف الاعى فانه لا يكره لاختلاف في حل مذبحه (قوله ويحرم صيده) وقوله لغريم مقدور عليه اه حج وسبأ في ذلك في قول الشارع بصير لا غير

(قوله ولو اخبر فاسق) خرج به الصبي والمجنون ولو وضع نوع قهيرة فلا يقبل خبره ما يفجرهم ما اخبر اذ يحبه وظاهره وان صدقهما الخبر (قوله فان كان في البلد مجوس لم يحل) وحمل المؤلف اطلاق التحريم على ما اذا لم يغلب المسلمون كما هي في باب الجهاد وعبادته ثم قيل قول المصنف ويحل استعمال كل انا ما ظاهره ولو وجد قطعة لحم في اناة وخرقة يلد المجوس فيه فهي طاهرة او حرمة مكشوفة فتجسب اوفى اناة وخرقة والمجوس بين المساكين وليس المسلمون اغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة فقوله هنا فان كان في البلد مجوس اي جنسه ٢٤٠ ولم تقبل عليه المسلمون بان كان المجوس اكثرا ومساوين للمسلمين وان كان

ظاهرا واطلاقه يشمل الواحد

(قوله حنف انقه) اي بالاسباب (قوله على صورته المشهورة) اي بل وان كان على صورة ما لا يؤكل في البركة كلب وادى (قوله ولو صادهما) غايه (قوله مجوس) او محرم اه عجز ظاهره انه لا يحرم عليه ولا على غيره (قوله وكذا لو ذبح سمكة) والاولى ان يكون الذبح من ذيله او لعل ذلك فيما هو على صورة السمكة المعروف اما ما هو على صورته ارا دى فينبغي ان يكون الذبح في حلقه اوليته كالحيوانات البرية (فرع) وقع السؤال في المدرس عما لو مال عليه حيوان ما كوله فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل ولا فيه نظر والظاهر الاول لان قصده الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد القتل وقد وجد بل وينبغي ان مثل قطع الراس ماله اصاب غير عنقه كيدمه مثلا فخرجه ومات ولم يمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله فان تعين

ولو اخبر فاسق او كاذب انه ذكى هذه الشاة قبلئذ لانه من اهل الذكاة ولو وجد ناشاة مذبوحة ولم يدر اذ يحبه مسلم او مجوس فان كان في البلد مجوس لم يحل (وتحلى بمئة السمك والجراد) بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيا ومات ومما مات حنفاً انقه واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او اذا خرج منه صار عيشه عيش مذبوح وان لم يكن على صورته المشهورة (ولو صادهما) اي السمك والجراد (مجوس) ونحوه فيحل ولا اعتبار بقتله وكذا لو ذبح سمكة ويكره ذبح السمك ما لم يكن كبيراً يطول بقاؤه فتندب ذبحه اراحته ولو تضر رجليه اداً وقيل دفع كالمائل فان تعين احراقه طريقاً لدفعه جاز (وكذا الدود المتولد من طعام كحل وغفا كهة اذا اكل معه) حياً وميتاً يحل (في الاصح) لعسر تميزه غالباً لانه كجزءه طبعاً وطعمه فان كان مشتهراً حرام وحل ما ذكره حيث لم يتقلع من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم ويقاس بالدود القرم والبقاؤه المستحسن اذا طبخاً وكذا العسل اذا وقع في بخل وطبخ ولو وقع في قدر جرت ادى لم يحرم لاستهلاكه والثاني يحل مطلقاً والثالث يحرم مطلقاً الاستقذاره وان قيل بطهارته (ولا يقطع بعض سمكة) حية (فان فعل) ذلك (او بلع) يكسر اللام (سمكة حية حل) الفعل (في الاصح) اذ ليس في ابتلاعها اكثر من قتلها والثاني لا يحل المقطوع كما في غير السمك ولا الملوغ لما في جوفه (واذا رمى) بصبر لا غيره (صيده متوحشاً او بغير اناة) اي هرب (او شاة تبرد بسهم) او غيره من كل محد يجرح ولو غير حديد (او ارسل عليه جارية) فاصاب شيئاً من بدنه ومات في الحال) قبل تمكنه من ذبحه (حل) ولا يختص بالحق واللبنة اطلاقاً متوحشاً فبالاجماع وأما الاقنى اذا هرب فلخبر رافع بن خديج ان بغير اناة فرماه رجل بسهم فخبسه اى قتله فقال صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم اوياد كايدي الوحش فاعلمكم فاصنعوا به هكذا متفق عليه وقيس الشاذلي والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الاصابة فالوحي اذا انفارقه قدوراً عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبوحه او مذبوحاً وعليه فصار ناداً عند حاله وان لم يصب مذبوحه اماً صيده تأنس فيكم قدور عليه لا يحل الا بذبوحه واستعمل المصنف في البعير وشرب الشاة لاستعمال الاول فيه دون الثاني نعم الشراء

احراقه) اي بان لم يتيسر لدفعه بنفسه ولا بغيره ولو باجرة (قوله ولا يقطع بعض سمكة) اي يسن ان يستعمل

لا يقطع الخ بديل قوله حل الفعل (قوله اما المتوحش) اي وهو الذي يتفرق من الناس ولا يسكن اليهم قال في المصباح الوحش بما لا يتأمن من دواب البر وجمعه وحوش وكل شئ يستوحش من الناس فهو وحش (قوله او ايد) اي توافر (قوله اماً صيده تأنس) اي بان صار لا يتفرق من الناس قال في المصباح استأنست به وتأنست به اذ اسكن القلب ولم يتفرق (قوله دون الثاني) اي فلا يستعمل فيه بخلاف الشراء فيستعمل في كل منهما

(قوله ولم يمكن قطع حلقومه) اى لم يتيسر ولو بعسر اخذ اذن قوله الاتى يعنى امكن ولو بعسر (قوله اى العشرام) قال ابن عبد البر فى السكنى ابو العشرام بالضم الدارى اسامة بن مالك بن خطم ويقال عطار بن بدر ويقال ابن بروضطة فى القاموس بالضم والمد ايضا اى بالقم (قوله اما اذا تذر لحوقه حالا) اى يصحب ٢٤١ العرف كان لا يدرك فى ذلك الوقت ولو بشدة العدو ورأه واذا تزلزل بها استقر

فى محل آخر فمدرك فى غير الوقت الذى نفسه فلا يكلف الصبر الى صبرونه كذلك ومنه ما لو اراد دفع دجاجة فزرت منه ولم يمكن قدرته عليها لا ينقصه ولا يعين (قوله فلورى غير مدور عليه) هذا الى قول المصنف وكنى مكر مع ما تقدم ثم ايتها ساقطة فى نسخة مصححة (قوله جرح) الجرح بفتح الحيم ممدور حرو وما الجرح بالضم فهو اسم اه عصام على الحامى وقوله فهو اسم اى لا اثر الحاصل من فعل الجراح (قوله عالما كان) اى بالشائى (قوله اذبحه) اى ان استمرت حياته الى تمام الذبح (قوله ولا يشترط عدو) اى سرقة سير من الرامى والمرسل بعد الرامى والارسال (قوله فى الغمد) بكسر المجهمة اه محلى (قوله نعم رجع البلقينى) استدراك على قوله السابق ولو بعد الرامى وعبارته رجع البلقينى فيه وفى الغصب بعد الرامى انه غير تقصير حج وقوله فيه اى فيما لو نثبت بعد الرامى الخ (قوله ولو غصبت عند الرامى) عبارة المنهج بعد الرامى ومنه يعلم ان المعية

يستعمل فى سائر الدواب (ولو تردى بعسر ونحوه) بئر ولم يمكن قطع حلقومه وممره (مكثا) فى حله بالرمى لتعذر الوصول اليه فى السبق الاربعة من حديث ابي العشرام الدارى عن ابيه قال قال رسول الله امانا يكون الذكاة الا فى الحلق واللثة فقال صلى الله عليه وسلم لو طعنت فى فخذه لاجزأه قال ابو داود وهذا لا يصح الا فى المتردية والنحوش (قلت الاصح لا يحل) المتردى (بارسال الكلب) الجراح (ونحوه وصحبه الروابى والشائى والله اعلم) والفرق ان الحديد يستباح به الذبح فى القدر بخلاف فعل الجراح (وقى نيسر) يعنى امكن ولو بعسر (حقوقه) اى الناد او الصيد (بعدوا واستغاثا) بغيب وناه مجمعتين اوموه له ونون (عن يستقله فقه ورعليه) لا يحل الا بذبحه فى مذبحة اما اذا تذر لحوقه حالا فيحل باى جرح كان كامر (ويكنى فى) الصيد المنوحش (الناد والمتردى جرح يقضى الى الزهوق) كيف كان اذ القصد حينئذ ارجحة تنفض الى الموت غالبا (وقبل يشترط مذبحة) لينزل مغزلة قطع الحلقوم والمرى فى المقدور عليه (ولو تردى بعسر فوق بعير فغرز بحافى الاقل فتند الى الثانى حل عالما كان او جاءه لا كالورى صيدا فاصابه وتذمته الى آخره) واذا ارسل به ما اوكب (او نحو) او طار على صيد (او بعير او نحو) تذر لحوقه ولو بلا استعانة (فامابه) وجره (ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) كان رما قد بد نصفين (او ادركها وتعد مذبحة بلا تقصير بان سل السكين فمات قبل امكان) لذبحه (او امتنع) بقوته (ومات قبل القدرة عليه حل) انجماعا فى الصيد ونظير الشجينة فى البعير بالسهم وقيس عافيه غيره ويندب فيما اذا لم يدرك فيه حياة مستقرة صرا الى السكين على مذبحة اذبحه فان لم يفعل وتركه حتى مات حل لقدرة عليه فى حالة الاحتياج فيها لتذكرة ولا يشترط عدو بعد اصابتهم او كلب ولو اشتغل بطلب المذبح او وقع منكسرا فاحتاج الى قلبه او اشتغل بتوجيهه الى القبلة فمات حل (وان مات لتقصيره بان لا يكون به حية سكين) تذكرة وتوثب والغالب تذكرة ما سميت بذلك لانها تسكن الحياة ومدة لانها تقطع مدة حياته (او غصبت) منه ولو بعد الرامى (او نثبت) بكسر الشين المجهمة وفتحها (فى الغمد) اى علقته به (حرم) التقصيره لان حق من يعانى الصيد ان يستعجب الا لة فى عدم وفاق وسقوطه مانعه وسرقته انتصير نعم رجع البلقينى الحل فيما لو غصبت عند الرامى او كان الغمد معناه ادغريض فعلق له اراض ولا يكلف العدو الى ذلك فلو مشى على عادته كنى كما يكنى فى السبي الى الجمعة وان عرف التعزيم بها بما رة ولو حال بينه وبين الصيد لم يسبغ فلم يصل اليه حتى مات بالجرح حل والفرق بينه وبين غضب السكين

ملحقة بالبعدي (قوله او كان الغمد معناه الخ) معتمد (قوله فمات له اراض) اى بعد الرامى كفى حج (قوله والفرق بينه) هذا لايان على ما بينه البلقينى من ان غصها بعد الرامى لا يمنع الحل فان فيه التسوية بين الغصب وحيلة السبع نعم ان كانت الحيلة قبل الرامى احتج الى الترق

(قوله ان غصم اعاند الله) اى وصف بكونها غصبت منه فانسب لتقصير (قوله بعد قطع الحلقوم) ظاهره وان لم يضره (قوله) والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة) اى وان لم يغير الدم فالجمع بينهما ليس بشرط وعبارة شيخنا الزايدى ومن اماراتها الحركة الشديدة بعد قطع الحلقوم والمرى وانفجار الدم وتدفقه قالوا فى انفجار يعنى او كما يؤخذ من الشارح (قوله فان شلت فى حصولها) اى الحياة المستقرة (قوله وانحوه) من كل ما هو سبب لانهاق الروح (قوله يقطع كل الحلقوم) ولا بد فى ذلك من مباشرة السكين له - ما حتى ينقطع الفوق مع من غيرهما كانه قطع من الكتف ولم تصل السكين للطقوم والمرى ولم يحل المذبوح * (فرع) * يجرم ذبح الحيوان غير المأكول ولولا راحته كالجارا زمن مثلا (قوله ثم قطع الباقي) فى قوله ثم اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه للثاني بخلاف ٢٤٢ ما لو رفع يده بالسكين واعادها فورا او سقطت من يده فاخذها وغم الذبح

فانه يحل كاصح به وجع قولنا واعادها فورا ومن ذلك قلب السكين لقطع باقى الحلقوم والمرى اوتركهما واخذ غيرهما فورا لعدم حدتها فلا يضر (قوله) وفيها حياة مستقرة قضيتها مع ماسق من ان من علامات الحياة المستقرة انفجار الدم انه لو جرحت الشاة مثلا او وقع عليها ساقف او نحو ذلك ولم يضره الاضرار ولا نطق اختصارا ثم ذبحت وانفجر الدم حلت وفى الروض وشرحه مانصه فى باب الاضحية قبيل فصل فى سقن الذبح فان جرح الحيوان او سقط عليه سيف او نحوه وفى نسخة شق وبقيت فيه حياة مستقرة ولو عرفت بشدة الحركة او انفجار الدم فذبحه حل وان يتقن هلاكه بعد ساعة والا فلا يحل لوجود ما يحال عليه الهلاك مما ذكرتم

ان غصم اعاند الله ومنع السميع عائد الى الصيد والحياة المستقرة ما وجد منها الحركة الاختيارية بقرائن وامارات تغلب على الظن بقاء الحادو يدرك ذلك بالمشاهدة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة فان شلت فى حصولها ولم يترجح ظن حرم واما الحياة المستقرة فهي الباقية الى خروجها بذيخ ونحوه واما حركة المذبوح فهي لا يبق معن مع ولا يبا ولا حركة اختيار (ولو رما ففقد نفسه) مثلا (حالا) للحصول الجرح المذوق (ولو بان منه) اى ازال من الصيد (عضوا) كيد او جرح (بجرح مذوق) فهو سيف ومات فى الحال (حل العضو والبدن) لان ذكاة بعضه ذكاة كله اما اذا لم يمت فى الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا يحل (او) جرح (غير مذوق) اى مسرع للقتل (ثم ذبحه او جرحه جرحا آخر مذوقا حرم العضو) لانه ايب من حى (وحل الباقي) انتفاها وحل ذلك فى الثانية مالم يشته بالراحة الاولى فان اثبتت بها فقد صار مقدورا عليه فبشعيرتين ذبحه ولا تجزئ سائر الجراحات (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الاول (حل الجميع) كالوكان الجرح مذوقا (وقيل يجرم العضو) لانه ايب من حى فاشمه ما لو قطع اليه شاة ثم ذبحها لا تحل الالية وهذا هو المعنى فى الشرحين والروضة والمجموع وهو المعقد (وذكاة كل حيوان) برى وحشيا كان وانسيا (قدور عليه) يقطع كل الحلقوم وهو يخرج النفس (يعنى يجزأه ودخولا وخروجا) والمرى (بالهمز) وهو مجزئ الطعام) والشراپ اذا الحياة توجد بها وينفد بدفقه ما وخرج يقطع ما لو اختلف رأسه صفورا وغيره يده او ينفذ فاه ممتنة وبقوله قدور عليه ما لو لم يتدر عليه وقد مر وبقوله كل الحلقوم ما لو قطع البعض وانتهى الى حوصلة المذبوح ثم قطع الباقي ولا يحل ولا بد من كون التدقيق بمقتضى ذلك فلا يخفى قطعها واخرى نزع الحشوة او نخس الخاصرة لم يحل ولو انه دم سقف على شاة او جرحها سبع فذبحت وفيها حياة

قال وقوله ولو بشدة الحركة ليس فى محله لانه لو وصل بجرح الى حركة المذبوح وفيه شدة الحركة ثم ذبح مستقرة لم يحل والمراية انما هو معرفة الحياة المستقرة وحالة الذبح فلو اخرجه مع الجملة قبله كاصله كان حراما وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن به الامارات وقرائن فيها الحركة الشديدة بعد الذبح وانفجار الدم وتدفقه اه فقد صرح بانها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب بحال عليه الهلاك وحصل منها حركة شديدة فى تلك الحالة ثم ذبحت لم تحل بخلاف ما اذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت حركتها وانفجر دمها فحل والواو فى قوله وتدفقه يعنى او كما عير بما قبل

(قوله وان تيقن موتهم بعد الموت) ليس بقيد بل المدار على مشاهدة حركة اختيارية ثم تدرك بالمشاهدة او ان تغفل الدم بعد ذبحها او وجود الحركة الشديدة كاعلم مما سبق في كلامه وكان الاولى ان يقول وان تيقن موتهم بعد الخلطة (قوله ويستحب قطع الودجين) الزيادة على الملقوم والمرى والودجين قبل بصرمتها لانه زيادة في التعذيب والراجح ٢٤٣ الجواز مع الكراهة كما يؤخذ من قول

الشارح الاتي ويكرر زيادة
القطع (فرع) لو اضطر شخص
لاكل ما لا يحل اكله فهل يجب
عليه ذبحه لان الذبح يزيل
العقوبات ام لا لان ذبحه لا يفتد
وقع في ذلك تردد والاقرب عدم
الوجوب لان ذبحه لا يزيد على قتله
بأى طريق اتفق لكن ينبغي انه
اولى لانه اسهل لخروج الروح
(قوله واسهل) عطف تفسير
(قوله وقد يحيطان بالمرى) عبارة
الحمل وقيل يحيطان بالمرى فاعل
الشابح يشير الى ان ما ذهب اليه
صاحب القبول وجد في بعض
الحواشي (قوله ففقط الحلقوم
والمرى) أى وصل اليهما قبل
ابتداء قطعهما وفيه حياة
مستقرة يقينا اخذ من قوله
السابق فان شك في حصولها ولم
الح (قوله نفسه التفصيل المار)
اي المدكور في قوله فان اسرع
الح فبشئنا الصبيان خارجة ومن
ثم استدرك الشايع به ولو ادخلها
في مفاد التشبيه فقال في التفصيل
والصبيان كان اولى (قوله ويسن
تخرايل) تخصيص الابل بالنحر
والبقسر بالذبح يقتضي ان النحر
لا يذبح ذبحا وقوله في اول الكتاب

مستقرة حلت وان تيقن موتهم بعد يوم او يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم
تحل (ويستحب قطع الودجين) لانه اوسى واسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في
الذبح وما يفتح الواو والال عرفان في صفعي العنق من مقدمه محيطان بالملقوم وقد
يحيطان بالمرى وتعبيرا للتنبيه بالاوداج من باب اطلاق الجمع على اثنين وهو صحيح (ولو ذبحه
من قفاه) او من صفحة عنقه (عصى) للعدول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب ولانه
لم يحسن في الذبح والقطع من صفحة العنق كالقطع من القفا (فان اسرع) في ذلك (فقط)
الملقوم والمرى وبه حياة مستقرة (ولو غلبا بقرينة كاهن) حل لمصادفة الذكاة وهو
حتى كالمقطع يده ثم ذكاه (والا) بان يبق به حياة مستقرة بان وصل الحركة مذبح لما
اتسمى الى قطع المرى (فلا) يحل لصبر ورثه ميتة فلم تقدر فيه الذكاة وكذا ادخال سكين
بان تغلب (مثلا) لقطع حلقومه ومن يشده داخل الجدار لاجل جلده فبها التفصيل المار
فيما قبلها ثم يحرم ذلك للتعذيب (ويسن تخرايل) ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللسان
اسفل العنق لانه اسهل لخروج روهما الطول عنقه ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم
والمرى كما جزم به في المجموع (وذبح بقر وغنم) لانه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسااته البقر
يوم النحر ونحى بكسبين اقربين ذبحهما وكبر ووضع رجله على صفحاهما (ويجوز
عكسه) أى ذبح الابل ونحر غيرها بلا كراهة لكنه خلاف الاولى لعدم ورود نهي فيه
وان قيل كالبقر وكذا جاز الوضوء وبقره (وان يكون البقر قائما بقوله ركبة) يسرى
للاطلاع (والبقرة والشاة مضطجعة) بالاجماع وقوله في الدافئ ان القطة البقر من زوائده
صحيح باعتبار بعض نسخ المحرر فلا ينافيه وجودها في بعض آخر (لمنهما الايسر) لانها
اسهل على الذابح في اخذ الالباعين وامساك رؤسها بالساو ولقطة الايسر من زيادته
وهي حسنة فلو كان اعسر استحب له استئبانه غيره ولا يضرها على عيبتها كما مر (وتترك
رجلها اليمنى) لتسريح بقدر يكفى (وتشدها بالقوائم) كي لا تضطرب حالة الذبح فيزل
الذابح ويشتدب اضعاها برفق (وان يحدش ثورته) او غيرها خيرا فاذا اقتبلت فاحسنوا
القتله واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ولجدها حكم شق ثورته وذبحته ويجذب بضم الياء
والشفرة بفتح اقله السكين العظيمة والمراد السكين مطلقا واثرها لانه الوارد وقاها من
شعر المال ذبح لادهاها للحياة سرورا ويندب امرأها برفق ويحلم يسير ذهابا واياما
ويكره ان يحدھا قبله وان يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكره لانه انما ذبحها حالا
وزيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتحرى كذا ونقلها حتى تخرج روهما

وكان الحيوان يذبحه في جوفه وليته يسرى ان الذبح شاة النحر وغيره وقوله وشوه كرا الضمير في شوه وانته في روهما
تفسيره على جوازهما في الضمير الراجع لاسم الجنس الجمعي لكن في المختار ان الابل مؤنثة لان اسماء الجوع التي لا واحد لها اذا
كانت نغبرا لا مدين فالتأنيب لهما الاثم (قوله ولا يذبحها) اي يكره

(قوله والاولى سوقها) والخطاب بالاولوية مالكمها ان باشر الذبح ومقدما فان قوض امر الذبح الى غيره وسلمها لطلب منه فعل ذلك كله (قوله وفي الاضحية) اي والتوجه في الاضحية (قوله وان يقول بسم الله) قال الدنيا بلى والاكل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وهو مخالف لما قاله الشراح (قوله ويكره تعمد تركها) اي التسمية (قوله فان قاله سوم) اي ذلك والمذبح حلال وبعبارة سم على حج قوله حرم ٢٤٤ اي هذا القول والافعال كل الذبحة كما هو ظاهره (قائده) يكتفى الذبح بالمادية

المسمومة فان السهم لا يظهر له اثر مع القطع ولا يشكل ذلك لعدم الحل فيما لو قتل به سهم ويندق مثلاً فان اجتماع السهم مع البندقة يؤثر في القتل ظاهره لا ما يؤثره السهم وحده فكان البندقة مع السهم نظراً في القتل ولا كذلك السهم فانه انما يقتل عادة بعد سرية في الجسد لا بمجرد الملاقاة والقطع الذي هو اثر مباشرة السكين مؤثر للزهوق لا فسلا ينسب تأثير السهم

• (فصل يحمل ذبح مقدور عليه) •
(قوله واللبنة الواو يعني او) قوله بكل محمد) وينبغي ان من المحدث بالمعنى الذي ذكره المؤلف بخطب يؤثر مره على خلق نحو العصفور قطعه كآثر السكين فيه فيحل المذبح به (قوله ونحو) أي ويكعد شخص الخ وينبغي الاكتفاء بالشارع المعروف لان في الذبح (قوله وسائر العظام) ظاهره دخول الصدف المعروف الذي يعمل به السكان فلا يكفي وينبغي الاكتفاء به فليراجع لان الظاهر انه ليس بعظم (قوله ليس

والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها) (ويوجه لاقبله ذبيحته) وفي الاضحية ونحوها كدوا الاصحابه وجهه مذبحه او المعنى فيه كونها افضل الجهات لوجهها اليكته هو الاستقبال ايضاً فانه مندوب (وان يقول بسم الله) وحده عند الفعل من ذبح او ارسال سهم او جراحة للاتباع فيه ما رواه السجستاني في الذبح ويكره تعمد تركها فلو تركها ولو عمد حل لان الله اباح ذبايح اهل الكتاب بقوله وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وما قوله تعالى ولا تأكلوا مما عمل ايديكم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غيره اسم الله يعني ما ذبح للاصنام بدليل قوله تعالى وما اهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال والله لنسحق والحالة التي يكون فيها ذبيحة اهل الالهة لغير الله قال تعالى اوفسقا اهل غير الله به والاجماع قام على ان من اكل ذبيحة مسلم لم يسلم عليها ايس يسحق (ويصل) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لانه محل يسحق فيه ذكر الله فشرع فيه تركه كالاذان والصلوة (ولا يذبح باسم الله واسم محمد) فان قاله حرم لايامه للشرع لان من حقه تعالى اختصاص الذبح والعين باسمه والسجود لمن غير مشاركة مخلوق في ذلك فان اراد ان ذبح باسم الله وأترك باسم محمد فينبغي كما قاله الرافعي عدم الحرمة ويحمل الاطلاق من نقيض جوازهم على انه مكروه اذا لم يكره به في الجواز منه • (فصل يحمل ذبح مقدور عليه بجره غيره) • هو معنى قوله في الروضة المقدور عليه لا يحمل الا بذبحه في الحلق والامة كما يشهد قوله (بكل محمد) بفتح الدال المشددة اي شئ له حد (بجر) اذ هو اسم مفعول وهو وصفة ومنه هو ما اعتبر فافهم انه لا يحمل بغيره وهو كذلك (كديد) اي كعد حديث (ونحو) ورصاص (وذهب) وفضة (وخشب) وقصب وجرزجاج) لان ذلك امرع لاخراج الروح (الانظر اوسنا وسائر العظام) غدير الصيحين ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ويس السن والظفر وسامد نكمن ذلك اما السن فظن واما الظفر فدى الحبشة اي وهم كعدا وقد نهي عن التشبيه بهم اي لمعنى ذاتي في الاله التي وقع التشبيه بها فلا يقال مجرد النهي عن التشبيه بهم لا يقتضي البطال بل ولا الحرمة في نحو النبي عن السدل واشتغال الصماء والحق بهم ما نافي العظام ومعلوم مما ياتي ان ما قتله الجراحة بظفرها اوانها حلال فلا يحتاج لاستثنائه (فالقول عثم) بفتح القاف المشددة (او ثقل محمد كبندقة وسطوهم وبانصل واحد)

السن والظفر) يصح ما فاتهم ما مستفنيان من فاعل انهم المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانها والاسالة هذه شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اه شرح التوضيح (قوله واما الظفر) هذا قد يقتضي ان الظفر ليس من العظم وهو مخالف لما هو قول المصنف وسائر العظام (قوله كبندقة) وافق ابن عبد السلام بجره المرى بالندق وبه صرح في الذخائر لكن اتفق النووي بجوازه وقيد به فيهم بما اذا كان الصدف لا يموت منه غالباً كالاول فان مات كالعاصير فيصير اه

وهذا التفسير هو المعتمد اه شيخنا زبادي (أقول) قوله لا يموت منه غالباً أي وكان ذلك طريقاً للاصطياد والاحرم
لما فيه من تعذيب الحيوان بلا فائدة وكلامياً بالبنقة ضرب الحيوان بعصا ونحوها لما ذكرنا كان طريقاً للوصول اليه
حيث قدر عليه غير الضرب كما يقع في امساك النحوا للجاح فانه قد يشق امساكها ٢٤٥ فبحر ذلك لا يبيح ضربها فانه قد يؤدى

الى قتلها وفيه تعذيب مستحق
عنه وكل ما حرم فعله على البالغ
وجب على ولي الصبي منه
فنبه له (قوله) وقد علم مما قرناه
أى في قوله عابية لكن في كون مجرد
ذلك مسقطاً للأولوية المذكورة نظراً
لا يفتي اذ غابته ان هذا بتسليمه
مصحح لمانع للأولوية (قوله)
لاما بها أى اما لو كان بها ما فيجوز
صدم جدارها أم لا (قوله) وأصاب
جدارها حرم أى لاحتمال ان
موتها بالغصن أو الجدار وموتها
يؤخذ انه لا بد في الغصن من كونه
يكن حالة الهلاك عليه اغلظه
مثلاً (قوله) فان رعى طيراً هذا
التعريض ذكره ازبادي في طير الماء
دون غيره حيث قال فان كان غير
طير الماء بان وقع في بئر فيها ماء فانه
لا يخل وان كان طير الماء على وجه
الماء فانه يخل الى آخرها وكلام
السلح يقتضى انه لا فرق بين
طير الماء وغيره وهو محتمل (قوله)
وان كان أى الطير (قوله) فان
وصل اليها أى يقبضها بقرائن تدل
على ذلك فلو شئت حرم لان الاصل
عدم وصوله الى ذلك (قوله) في عقبة
قلادة ان علم الضرب بها كافى
العاب (قوله) ويحل الاصطياد

هذه امثلة الاول والمهم ينصل واحد قتل بشقه من امثلة الثاني (او) قتل (بسم)
وبندقة او جرحه نصل وارتقيه عرض السم في مروره ومات بهما أى بالجرح والتأثير
(او) انخفق (احبولة) منصوبة ومات وهي مابعد حل من الحبال للصيده (او) اصابه سهم
فوقع بارض عابية (او) جبل ثم سقط منه في المستلثين ومات (حرم) في المسائل كلها اما
في القتل بمقتل فلانه موقوفه اذ هي ما قتل بجرح او بلا حله واماموته بالسهم والبنقة
ومابعد هذا فلانه مات بسدين مبيع ومحرم فغلب الثاني لانه الاصل في الميتات واما اذا
أصابه سهم فوقع على جبل ثم سقط منه فلانه لا يدري من ايهما مات ويحرم عابياً في ان
المقتول يشغل الجارحة كالمقتول بجرحها وقد علم مما قرناه ان مراده بالارض منازل
غلبه ثم سقط منه الى غير بدل قوله او جبل فسقط القول بان له غير بدل ارض بطرح كما
باصطد الشرح والارضه كان أولى (ولو اصابه سهم) (بالهواء) أو على شجرة او غيرها فسقط
بارض ومات حل لان وقوعه على الارض لا يدمنه فعني عنه كماله كان الصيد قائماً فوقع
على جنبه لما اصابه السهم وان صدم بالارض وكلامه مقيد بما اذا جرحه السهم في الهواء
جرحاً مؤثراً فلو لم يجرحه بل كسر جناحه فوقع ومات او جرحه جرحاً لا يؤثر في طوله
جناحه فوقع فمات لم يخل اهدم مبيع بحال موته عابيه ولو رماه فوق شجرة فسقط واصاب
غصنه ثم اثم وقع على الارض او وقع في بئر لما بها واصاب جدارها حرم فان رعى طيراً على
وجه الماء ولم يغصه السهم فيه ومات حل والماء كالأرض اوفى هو الماء والرامي
كذلك حل وان كان خارج الماء ووقع بعد الاصابة فيه حرم هذا كله ما لم يفته في الهواء
الى حركة مذبح فان وصل اليها حل جرحاً ولو أرسل كلباً مع الماء في عمقه قلادة يضرب بها
يخرج بها الصيد حل كما لو أرسل عليه سهماً (ويحل الاصطياد بجوارح السباع والطيور
كالكب) وغير صغير قابل للتعليم (وفيه) وباز وشاهين لقوله تعالى أحل لكم الطيبات
وما علمتم من الجوارح مكلين أى وصدم ما علمتم (بشرط كونها معلنة) فان لم يكن كذلك لم يخل
ما قتله فان أدركه وفيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا مما
ما صدت بكلمة المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وما جرح بكلمة غير المعلم فادركت
ذكر كانه فكل متفق عليه ويشترط في كون الكب والمجروح معلناً أو ما اشار اليها بقوله (بان)
نفر جراحه السباع من جرح صاحبها وتستمر بالرسالة) أى تبيع باغرائه (وعسك الصيد)
أى تحبسه على صاحبه ولا تقتله فاذا اجاب صاحبه بخلى بينه وبينه من غير دافعة (ولا تأكل
منه) أى من لحمه أو نحوه بجلده وحشونه قبل قتله أو عقبه ولا يقصد في حل ذلك ان

يجوز ارجح السباع) لو علم خنزير الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء فانه طيب بجماله ولا مانع منه اه سم على
منه (قوله) وميد ما علمتم أى صيد (قوله) فان ادركه أى ما قتله غير المعلقة (قوله) من غير دافعة أى فان دافعه لم يخل كما يأتى
في قوله ولو اراد الصائد أخذ ما حلخ

يكون معلم الجارحة محسوسا (و يشترط ترك الاكل في جارحة الطير في الاظهر) كافي
جوارح السباع والثاني لان تركه يكون بالضرب وهي لا تحتمله واقتصاره على هذا
الشرط يقتضي عدم اشتراط غيره فيها وليس كذلك فلا بد كما قاله الرافي ان تسترسل
بارساله قال الامام ولا مطمع في انزجارها بعد طيراتها (و يشترط نكر هذه الامور بحيث
يظن تأدب الجارحة) ومصرجه اهل الخبرة بالجوارح (ولو ظهر كونه معلما لم يأكل من لحم
صيد) قبل قتله او عقبه (لم يحل ذلك الصيد في الاظهر) لان عدم الاكل شرط في التعلم
ابتداء فكذا لو اكل ما والثاني يحل لان الاصل بقاؤه على التأديب والاكل يحل ان
يكون لشدة جوع أو غيظ على الصيد ولو اراد الصائد اخذ منه فاحتنع وصار يقاتل دونه
فكأكلوا كل منه لانه اكل على نفسه وقوله لم يأكل مقتضى عدمه كافي المحرر ليخرج به ما اذا
تكرر منه الاكل وصار عادته فانه يحرم مأكل منه قطعاً وبه بقوله ذلك الصيد على انه
لا ينعطف التحريم على ما اصطادته قبله وهو كذلك ومعلوم انه لا يخرج بالاكل عن التعليم
الا اذا اكل ما أرسل عليه فان استرسل المعلم بنفسه فقتل وأكل لم يقدح في فعله جزوا
وقوله لم يلم صيد من اكل وحشونه واذنه وعظمه مثله وينبغي كما قاله الزركشي القطع
بالحل في تناول شحمه اذ ليس عادته الاكل منه ومثله الصوف والريش (في شترط) على
التول بالتحريم (تعليم جديد) افساد التعليم الاول من حبسه لا من أصله (ولا أثر للعق
الدم) لان المنع منوط في التحريم بالاكل من الصيد ولم يوجد لانه لم يتناول شيئا من مقصود
الصائد فكان كتناوله القرث (ومعص الكلب من الصيد نجس) كغيره مما تجس منه
(والاصح انه لا يعنى عنه) كالأصابع ثوبا فلا بد من غسله وتغييره والثاني نعم لعسر الاحتراز
فأشبهه الدم الذي في العروق (وانه يكفي غسله بماء وثراب) سبعا كغيره لعموم الامر بذلك
(ولا يجب ان يقود ويطرح) لانه ليرد والثاني يجب لان الموضوع يشرب لعا به فلا يتخلله
الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بنقله حل في الاظهر) لعموم قوله تعالى
فكفوا عما أمسكن عليكم ولانه يعز تعليمه ان لا يقتل الاجر حوايس كالاصابة بعرض
السهم فان ذلك من سوء الرمي والثاني لانه لا تعلم يحل بنقله كالسلاح ولان الله سبحانه
جوارح فينبغي ان يخرج والاول قال الجوارح الكواكب والياء وأنت هنا الجارحة
وذكرها فيما هي نظرا للفظ تارة والمعنى اخرى واحتراز بقوله مما لو مات فزاعنه او بشدة
عدوه فلا يحل قطعاً وحل الخلاف ما لم يجرح الكلب الصيد فان جرحه ثم تحامل عليه
حل قطعاً (ولو كان يده سكين فسقط الفجر به صيداً واحتكت به شاة وهو في يده فاقطع
حلقوه واهم صيدها واسترسل كلب) مثلاً (بنفسه فقتل لم يحل) لان الذبح يعتبر فيه القصد
ولم يوجد في الاولى والثانية وانما بشرط في الضمان لانه أوسع ولا تنفاه الا رسال في الثالثة
وقد قيد على الله عليه وسلم جواز الاكل بالارسال فقال اذا أرسلت كلبك المعلم فكل (وكذا
لو استرسل فاغراه صاحبه فزاد عدوه في الاصح) لاجتماع المحرم والمبيع فكل المحرم

(قوله ولا مطمع في انزجارها) أي
فلا يشترط ذلك (قوله فانه يحرم
ما أكل منه) مراده انه يحرم
ما أكل منه وما بعده ولو لم يأكل منه
الى ان يسقط ما نقله تعليمه لا يبدى
بحيث يغلب على ظنه تعلمه (قوله
فقتل وأكل لم يقدح في تعليمه)
وكذا كل ما استرسل عليه بنفسه
فقتله بغير ارسال لعدم الاصطبا
به فأشبه ما لو سقطت السكين على
حلق شاة فقطعت (قوله اذ ليس
عادته الاكل) أي عادة ما صا
فلا يقال كله منه يدل على انه باق
على ما اعتاده قبل التعلم من الاكل
فالتعليم لم يؤثر فيه (قوله بنقلها
حل) أي وان لم يجرحه أخذ
من قوله ولانه يعز تعليمه ان لا يقتل
الح (قوله وله معنى اخرى) أي وهو
انها اسم للحيوان الذي يجرح
وان كان أحمى ولفظ الحيوان مذكور
فليس المراد بالمعنى انها اسم للذكر
خاصة وبعبارة المختار الجوارح
من السباع والطيروا الصيد
(قوله وانما بشرط في الضمان)
أي فحق تلف شيء بفعله فانه وان
لم يقصد اتلافه بذلك

والثاني يحل لظهور أثر الاغراء بالصيد وقطع به الاسترسال وصار كأنه جرح باغواءه
صاحبه واحتراز بقوله فزاد عدوه اذ لم يزد فانه يحرم جرما وبقوله فاغراء عما اذا جرحه
فانه ان وقت ثم اغراء وقتل يحل جرما وان لم يفتجر ومضى على وجهه حرم جرما وانهم قوله
صاحبه انه لو اغراء اجنبى لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك فقد قال الشافعى في
المختصر وسواء استشلاه صاحبه أو غيره (ولو اصابه) أى الصيد (سهم باعانة ربح) طرا
هوبه باعده الارسل أو قبله كما اقتضاء اطلاعتهم وكان يقصر عنه لولا الربح (حل) لان
الاحتراز عن هوبه لا يمكن فلا يتغير بها حكم الارسال (ولو ارسل معها الاختيار قوته أو
الى غرض فاعترض صيده فقتله حرم فى الاصح) لانتفاء قصده والثاني يحل لوجود قصد
الفعل وكذا لو ارسل على ما لا يؤكل كذئب فاصاب صيدا فيه يحل (ولو روى صيدا ظنه جيرا
حل أو سرب عليه فاصاب واحدة حل) أما فى الأولى فلا نه قتله بغيره ولا اعتباط بظنه
وأما فى الثانية فلا نه قصد السرب وهذا منه (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها)
من ذلك السرب أو غيره (حل فى الاصح) لوجود قصد الصيد والثاني المنع لاصابته غير
ما قصده ولو ارسل كبا على صيده عدل الى غيره ولو الى غير جهة الارسال فاصاب ومات
حل وظاهر كلامهم حله وان ظهر للكيب بعد ارسله لكن قطع الامام بخلافه فيما اذا
استدبر المرسل اليه وقصد آخر كما قتله فى الروضة وحرق عليه الفارق وابن أبى عاصم روى وهو
لا يخالف ما قاله الفارق من انه لو ارسله على صيده فاصابته ثم عن له آخر فاصابته حل سواء
كان عند الارسال موجود أم لا لان المعتبر ان يرسله على صيده وقد وجد ولو قصد غير الصيد
كن روى معها او ارسل كبا على جيرا وعينها فاصاب صيده احرم وكذا لو قصد واخطا فى
الظن والاصابة معا كن روى صيدها ظنه جيرا أو خنزيرا فاصاب صيده غيره حرم لاعكسه
كأمر (ولو غاب عنه الكلب والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجد ميتا حرم على
الصحيح) لاحتمال موته بسبب آخر ولا أثر لضعفه بدمه فربما جرحه الكلب أو اصابته
جراحة أخرى (وان جرحه) الكلب أو اصابه سهم فجرحه (وغاب ثم وجد ميتا حرم
فى الاظهر) لما روى التحريم بختاطه وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب
المعتمد كما قاله البلقين فى سنن البيهقى وغيره بطرق حسنة فى حديث عنى بن حاتم انه قال
قلت يا رسول الله ان اهل صيدى ان احدث نارى الصيد فيغيب عنه اللبنتين والثلاث
فيجده ميتا فقال اذا وجدت فيه أثر سهمك ولم يكن فيه أثر سهمك وعلمت ان سهمك قتله
فكل فهذا مقيد ببقية الروايات ودال على التحريم فى محل النزاع وهو ما اذا لم يكن
يظن ان سهمه قتله والثاني يحل واختاره القزالى وقال فى الروضة انه اصح دلالة وفى
المجموع انه الصحيح والاصواب وثبت فيه احاديث صحيحة ومحل الخلاف ما اذا لم يكن قد
انتهى بطرح الى حركة مذبح فان انتهاء حل قطعا وما اذا لم يجد فيه غير جرحه فان وجد
فيه جراحة أخرى او وجد فى ما سمر قطعا

(قوله وسواء استشلاه) أى ارسله
قال فى المصباح أشليت الكلب
وغيره أشلاه دعوته وأشليته على
الصيد مثل اغريته ووزنا ومعنى
قوله ابن الاعرابى وجاعة (قوله
وان ظهر) أى الصيد وقوله بعد
ارسله معتقد (قوله لكن قطع
الامام) أى في قتله ما قبله به عدم
الاستدبار وسكان الفرق انه
بالاستدبار أعرض بالكلية عما
أرسله اليه صاحبه بخلاف عدم
الاستدبار فان الحاصل معه مجرد
الانحراف فكانه لم يعدل (قوله
ولو قصد غير الصيد) ومن ذلك ما لو
رمى سهمها على نخلة مثلا بقصد
رمى بها فاصاب صيدا فلا يحل
ذلك (قوله كن روى صيدا) أى
فى نفس الامر (قوله وعلمت ان
سهمك قتله) أى اصابه

هـ (فصل فيما يتعلق به الصيد) هـ (قوله عاكب الصيد) أي ولو غير ما كول (قوله الذي يحل اصطيداه) ومن ذلك الاوز العرافي المعروف فيحل اصطيداه واكاه ولا عبرة بما شتهر على الالسة من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير ههته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذي لا ماله له فان وجد به علامة تدل على الملك كخشب وقص جناح فينبغي ان يكون لقطة كغيره مما يوجد فيه ذلك (قوله بان لم يكن حرميا) ينبغي ان يزدول لم يكن حرميا بقتله كالقوس انفس فان البدلا تثبت عليها (قوله ولم يكن صائده محروما) ولا صرته امانات على رده ٥١ ح (قوله نعم ان لم يكن له نوع تميز) أي أو بجميعها بعد قد وجوب طاعة الامر (لانه آية له محضة) وخرج امر ما لم يامر أحد فبذلك ما وضع يده عليه ولا يضرب في ذلك عدم تميزه (قوله يده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكية نصها ثم اخذها الصيد بما فيها وانقلت منها الصيد بعد اخذها فلا يزول ملكه عنه (قوله اراد بها تناله الايدي الصغار) أي من الصيد (قوله ولو كان الصائد) ٢٤٨ هذه علمت من قوله أولا ولو غير مكلف الخ (قوله ولم يامر به احد) عبارة

شيخنا الزبدي وصائده غير محرم أي ولو صيبا وجنونا وان امرهما غيرهما أي ان كان لهما نوع تميز (قوله ان امره) أي امر الصائد الذي يعتبر قصده كإياله عليه الساق لا غيرا لميزا لا قصده (قوله أولاد امر فيه الوجهان) الرابع منهما انه لا امر حيث لم يقصد الاخذ فملكه انفسه (قوله لا يجوز أن يفهم انه لو جرحه فوقفت مجزأ عن الوصول الى الماء ملكه واصل وجهه أن وقوفه بعد الجرح ظاهر في ان مجزأه نشأ عن الجرح فاشبهه ما لو أبطل منعه بمخلاف ما لو وقف عطشا فان عطشه المنتضى للوقوف ليس ناشئا عن الجرح وكذا امثاله فيما لو سعى خائنه ليس بفعل أوجده فيه وان كان الاعياء ناشئا عن سعيه خلفه

هـ (فصل فيما يتعلق به الصيد وما يذكره) (عاكب الصيد) الذي يحل اصطيداه بان لم يكن حرميا وليس به أثر ملك كخشب وقص جناح ولم يكن صائده محروما (بضبطه) أي الانسان ولو غير مكلف نعم ان لم يكن له نوع تميز وامره غيره فهو ذلك الغير لانه آية له محضة (يده) لانه مباح فلا يوضع اليد عليه كسائر المباحات واقتصد بذلك ملكه ام لا حتى لو اخذ ما يظن ان له ملكه ولا فرق بين كونه ممتعا ولا قوله تعالى ليملؤكم الله من الصيد تناله اي يكمو وما حكم اراد بها تناله الايدي الصغار ولو كان الصائد غير مكره ويجوز ان كان حرميا ولم يامر به احد ملكه وان امره به غيره فهل هو له ان كان حرا أو لا سيده ان كان قنאו ولا امر فيه الوجهان في تلك المباح اما الذي لا يحل اصطيداه فلا يملكه قطعاً ولو سعى خلقه فوقف اعياء او جرحه فوقف عطش العدم المبالا يجر عن الوصول الى الماء لم يملكه حتى يأخذه (ويجرح مذق) أي مسرع القتل (وبار زمان وكسر جناح) اوقصه بحيث يجزأ عن الطيران والعدو جميعا لانه بعد بذلك مستويا عليه ويكتفي في ذلك ابطال شدة عدوه بحيث يسهل اخذه ولو قطع حلقومه ومريته واخرج خشونه بهمه او جرحته كان كافيا بالاول (ووقوفه) وقوعا لا بدورعه على الخلاص (في شبكية) ولو مقصوبة (انصبا) لانه ان قدر على خلاصه منها لم يملكه فلو اخذه غيره ملكه قاله الماوردي ولا يملكه من عارده اليها التقدم حق ناصها وخرج بنصبها ما لو وقعت منه فتعقل به اصيد وبعود الصيد الواقع في مباحا ان قطعها فانقلت وملكه اخذته وان قطعها غيره فانقلت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره فان ذهب بالشبكية وكان قادرا على امتناعه فهو لمن اخذته والا فهو لصاحبها ولو ارسل عليه كلبا ولو غير معلم اوسبغ له على ذلك يد

فليجروا يعرف ذلك بالقرائن (قوله حلقومه ومريته) أي وأخذه ما فقط (قوله خشونه) هي بضم الحاء ملكه وكسرها الاعاء وان جرت خشونة الشاة أي جوفها ٥١ مصباح (قوله نعم ان قدر على خلاصه) الاولى فان لا من هذا مفهوم قوله قبل لا بدورعه على الخلاص (قوله فلو اخذه غيره) أي ويصدق في كون الاول لم يفعل به ما صير به غيره مقدور عليه (قوله فتعقل بها صيد) أي فلا يملكه لعدم فعل منه (قوله وبعود الصيد الواقع فيما) راجع اقول المصنف بوقوفه في شبكية نصها الخ وقد يشكل زوال ملكه عنه بقطعه لها بما يأتي في كلام المصنف من انه متى ملكه لا يزول ملكه بانقلاته الا ان يقال انه بقطعه لها تبين ان وقوعه فيها غير مانع من امكان تلخصه منها وقد جعل عدم امكان التلخص شرطاً للاث (قوله وان قطعها غيره) أي غير الصيد (قوله فهو باق على ملك صاحبها) أي ويضمن القاطع ان يش القطع

(قوله اما اذا قدر) محترز قوله لا يدوم معه (قول فلو اذخل) اى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر (قوله فليس لاحد صيده) اى فيصرم عليه (قوله بدون افنه) اى لكن لو اخذتم ملكه كما عجز (قوله من له يد) اى ولو بغصب (قوله وياض وفرخ لعلك) اى والخال انه لم يقصد بالبناء الاصطباذ اخذ من قوله لا تان قصد ببناءه الخ (قوله ملكه) اى الصيده وياض وفرخه (قوله ما جعل الله من بحيرة) قال البياض اى فى تفسيره الاية وهى الناقة التى تلد خمسة أبطن آخرها ذكرا أو يجرون أنفها اى يشقونها ويخلون سبلها فلا تترك ولا تحلب وكان الرجل منهم يقول اذا شئت فناقنى سائبة ٢٤٩ ويجعلها كالبحيرة فى نصريم الانتفاع بها

٢٢ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فمرنا بشجرة فيها فرسخا
 من فرقا فاذناهما لحامتا الحجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تعرش بعني تقرب من الارض وترقرب بناهما فقال من
 فجعل هذه بفرسخا قال فقلنا نحن قال ردوهما فرددناهما الى موضعهما فامر بترجيع اه (قوله والخديتان محجبتان) فقل ذلك
 عن الزركشي

(قوله ومحل ما مر من الحرمة) أي حرمة الارسال (قوله ما لم يقل مرسله ابجته) أي سوا افعال لمن يأخذها لا (قوله حل لمن أخذها امكله) هذا لا يصلح جوابا لقوله ومحل ما مر من الحرمة الخ وانما جوابه ان يقول حل للقاتل ذلك ارسله ولم يأخذها كله واقتصاره على حل الاكل لا يأخذ لا يستلزم حل الارسال بل قد يقتضي بقا حرمة الارسال فليراجع وكتب أيضا اطلق الله به قوله حل لمن أخذها امكله أي فقط وخرج باكله كل ما ولد منه فلا يجوز لان الاباحة لم تنتأه فيرسل لمن يأخذها وكتب أيضا اطلق الله به قوله حل لمن أخذها امكله أي فان كان الصبي غير مأكل فينبغي ان لمن أخذ الانتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالاتفاق به منه وكتب أيضا اطلق الله به قوله حل لمن أخذها امكله ومثله عدله فيم يظهر بل والتصدق به على من يأكله قياسا على ما يدفع لغيره من لحم الاضحية فانه يتصرف فيه بغير البيع ونحوه فيقتصر على من يطم الضيف لكن قضية قوله ولا باطعام غيره منه حرمة ذلك وعليه فانظر الفرق منه وبين ٢٥٠ لحم الاضحية وله أنه هذا باقى على ملاك صاحبه بخلاف لحم الاضحية فان

المهدي اليه ملكه ملكا مراعى (قوله ومحل ما مر من الحرمة) أي وان كان الاخذ غير مبيع ولم يأمره غيره بذلك ويملكه بأخذه وحبس أمره غيره ملكه الاصر وان أذن له اذا عما كان قال له التقط من السنان بل ما وجدته او تيسر لك وترخي فعل المأذون له عن اذن الاصر ولو أذن له اواء مثلا كان ما التقطه منها ملكا لهما ما لم يقصد الاخذ لنفسه (قوله المطروحة من مالكها) أي وان علم من المالك عدم اخراج الزكاة عما أخذ منه ذلك لان هذا مما يقصد الاعراض عنه فكان الزكاة تتعلق به (قوله ويتخذ تصرفه) قضية تنفذ التصرف انه ملكها بنفس الاخذ وعليه فلو طلب مالكها ارجاعها

بعضا منهم لو صاد الولد وكان ما كولا لم يدين ارسله بل لم يجزه ومحل ما مر من الحرمة ما لم يقل مرسله ابجته فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وان لم يقل لمن يأخذ حل لمن أخذها امكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما يجزه بعض المتأخرين ومحل أخذ كسر الخبز والسنان ونحوها المطر وحق من مالكها المعرض عنها وان تعاقبها الزكاة وينفذ تصرفه فيها بالبيع وغيره نعم محل جواز اخذ ذلك كما هو واضح مما تدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كان وكل من يات قطعه له به يعلم ان مال المحيول لا يملك منه شيئا بذلك له دم تصورا عراضه ولو أخذ جلد ميتة عرض عنه صاحبه ودينه بملكه ويزول اختصاص المعرض عنه ولو وجد دابة غير متقوية في جوف مكة ملكها المصاد لها من بحر الدر ان لم يمسها فان باعها فلا يشتري تبعها لها كما تنقل في الروضة عن التثديب وهو المعتقد فان كانت متقوية فلا يبيع ان ادعاها والافلاطة (ولو تحول حامه الى برج غير مزوره) ان يميز بقا ملكه كاضاها فان حصل منه ما يضر أو فرخ كان للمالك الاثني الا اذا ذكر عمر اده يار داعلام ملكه به وتمكنه من أخذها كما امر الامانات الشريعة لارده حقيقة فان لم يرده ضمنه ولو شك في كون الخياط لحامه مملوكا لغيره أو مباحا جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو ادعى انسان تحول حامه الى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه (فان اختلط وعسر التمييز لم يبيع احدهما وبهتة شيا منه الا ان كان لانه لا يتحقق الملك فيه) ويجوز لصاحبه في الاصح للضرورة الداعية لذلك وقد تدعى الى المسامحة ببعض الشروط وله هذا معجها القراض والمطالبة مع ما فيها من الجاهل والوكالبيع وغيره من سائر التصرفات والثاني المنع للجهل والتوهم في

اليه لا يجب دفعه له وهو ظاهر (قوله اعرض عنه صاحبه) أي فان لم يعرض عنه ذوا اليد لا يملك الدابغ ولا يملك في نظره الدبغ ولا في عين ما يبيع به وينبغي انه لو اخلف الاخذ وصاحبه صدق صاحبه لان الاصل عدم الاعراض ما لم تدل قرينة على الاعراض كالتقاءه على نحو الكوم (قوله من يجر الدر) مجر تصور (قوله وهو المعتقد) خلافا لحج فانه يقول بقاء الدر على ملك الصياد (قوله فلا يبيع ان ادعاها) أي وان لم تكن لاثنية وبه يملكه مثلها (قوله لبقا ملكه) أي الغير (قوله كان للمالك الاثني) أي فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو يضر انا في وقال من تحول الحامه من برجيه هو يضر انا في صدق ذوا اليد وهو صاحب البرج وان مضت مدة بعد الاختلاط تقتضي العادة في مثلها بيبض الحام التحول لاحتمال انه لم يبيض أو باض في غير هذا المثل (قوله اعلام ملكه) أي فورا

تخصيص

(قوله ولا يذرى أحدهما) والاول للجمال (قوله ويحمل الجهول في المبيع) قضية قوله ان يقول كل عدم الصفة فما لو باع أحدهما دون الآخر وهو مشكل لان المبيع اذا صدر من أحدهما فان شرطه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط والافتقار حكم بصفة مقتداه ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له الان تصور المسئلة بما لو قال اما و قبل المشتري منهما بصفة واحدة فموجب ذلك وبعبارة صحيح ولو وكل أحدهما صاحبه فباع لثالث كذلك فان بين غن نفسه و غن موكبه كما هو ظاهر ص ٢١٤ أى والأبطل في الجرم (قوله فلا اسكل بالاجتهاد) أى ان كان محصورا والاساز ٢٥١ مطلقا (قوله في نقد الحرام) مفهومه

ان مجرد التبرع لا يكفي في جواز
صرفه في الباقي ويمكن توجيهه
بانه باختلاطه به صار كالمتبرك
واحد الشريكين لا يصرف
قبل القسمة والقسمة انما تكون
بعد التراضي وهو متعددها تغل
صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة
القسمة للضرورة وفي صحيح ما وافق
كلام الشارع وعبارته بعد كلام
ذكره وفي المجموع طريقه ان
يصرف قدر الحرام الى ما يجب
صرفه فيه ويتصرف في الباقي
بما اراد (قوله ما يجب صرفه له)
أي ما برده لما كان عرفة
والا فليت المال أو صرفه هو
بنفسه لمصالحيت المال ان
عزفها (قوله ينبغي للمتيق احتساب
طير البرج) أي احتساباً كله
فيكون الورع ترك ذلك لا مع
جواز في نفسه ولعل محله اذا
كانت العادة جارية بانه اذا خرج
من البرج يلتقط مما يعرض عنه
اصحابه أو من الحشيش المباح
او كان يطعمه ما لملكه في البرج
أما اذا اتخذها وأرسله لأكله

تخصيص الخلاف بما اذا جهل العدد والقيمة فان علمها اتجه النفع بالصفة كما قاله ابن
الملك والزريركنى (فان ما عاها) أى الحماين المختطين لثالث والابدرى أحدهما عين ماله
(والعدد معلوم والقيمة سواضع) الصفة التوزيع على اعدادها ويختل الجهالة فى السبع
للضرورة فان كان لواحد مائة وللاخر مائتان فالثمن بينهما ثلاث (والا) بان كان العدد
بجه ولا القيمة متفاوتة (فلا) يصح لانه لم يعرف كل واحد ما ينصفه من الثمن والطريق
ان يقول كل منهما بعتك الحما الذى فى هذا البرج بكذا فيكون الثمن معلوما ويحصل
الجهل فى المسع للضرورة ولو اختلفت حصة كل واحد بجه مائة بجه مائة بجه مائة بالاجتماع
الا واحدة كالواختلفت ثمة غير بجهته أو حما مائة بجهته أو حما مائة بجهته أو حما مائة بجهته
محصول أو انصب ماؤه فى نهر لم يحرم على أحد اصطدا واسعة قاص من ذلك فان كان المباح
محصولا حرم ولو اختلفت دراهم او ذن او نحوهم حرام بدراهم أو ذن أو ذن أو ذن أو ذن
الحرام وصرفه ما يجب صرفه له وتصرف فى الباقي جاز للضرورة ولا يخفى الورع وقد قال
بعضهم بغيري الملقى اجتباب طهر البرج وبناهم (ولو جرح العبدان متعاقبان فان ذنق
الثانى اوا من دون الاول) أى لو بجهته تذيق ولا ازمان (فهو الثاني) لان جرحه هو
المؤثر فى امتناعه ولا ينبى على الاول بجهته لانه كان حيا حينئذ (وان ذنق الاول فله)
لما سبق وعلى الثاني ارض ما نقص من لحمه وجلد لانه جنى على ملك غيره (وان ازمان)
الاول (فله) لان ازمانه انه اثم ان ذنق الثاني بقطع خلقوم ومرى فهو حلال وعليه الاول
ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمانا ومذبوحا كذا ذكره فى الروضة وعلل ايضا بافساده
مال غيره كالوذبح شاة غيره بغير اذنه قال الامام وانما يظهر التفاوت اذا كان فيه حياة
مستقرة فان كان متما لم يجب له ان يذبح لهلك فاعندى انه ينقص بالذبح حتى يورده الملقى
بان الجلد ينقص بالقطع فليزم الثاني نفسه وعليه فلا يميز فى ضمان النقص انه ما بين قيمة
زمانا ومذبوحا (وان ذنق لا يقطعهما اول يذيق ومات بالجرحين غرام) اما فى الاول فلان
المقدور عليه لا يلجأ الى الذبحه واما فى الثانية فلا يجتمع المبيع والمحرم كالواشتركت فى الذبح
مسلم ومجوسى (ويضمنه الثانى للاول) لانه افسد ملكه فلو كانت قيمته صحىفا عسرة
ومذبوحا عسرة لظفر فى قيمته مذبوحا ثم ان لم يتمكن الاول من ذبحه فان كانت غنما فاعايلزمه

من مال غيره فلا تبع حرمة الاتحاد والارسال دون اكلامه والتصرف فيه وجواز بيعه له دم والملك عنه وعلى الحرمة بالمرء الحاكم بجمعه من الارسال كأن يغلق عليه باب البرج (قوله وبناهم) ينبغي ان يحل جوارحه حيث يقصده اصطلاحاً جامع الغير بان يسبب في ادخاله فيه والاحرم لانه طريق الاستيلاء على مال غيره (قوله فلا تبين في ضمان النقص) أي بل اما ذلك والتفاوت بين قيمته مقطوع الحد وسلمه

ثمانية ونصف لان فعل الاول وان لم يكن افساد الكنة يؤثر في حصول الرهوق فالدرهم فأت
بقهاتهم ما قيمه نصفه و يضمن نصفه وان تمكن الاول من ذبحه وذبحه بعد جرح الثاني لزم
الثاني ارش ان حصل بجرحه نفق وان لم يذبحه حتى مات ضمن الثاني زيادة على الارش
لا الجميع لان تقرير الاول صيرفعه افساد اقصي يمكن جرح عبده مثلا وجرحه آخر
فتقول مثلاً قيمة العبد او الصيد عشرة دنانير فنقص بالجرح الاول ديناراً ثم مات بالجرح
فجمع القيمتان قبل الجرح الاول والجرح الثاني والمجموع تسعة عشر فيقسم عليه
ما قوتاه وهو عشرة نخسة الاول لو كان ضامناً عشرة اجزاء من اصل تسعة عشر جزاً من
العشرة ويلزم الثاني تسعة اجزاء من اصل تسعة عشر جزاً من العشرة وان كانت الجنابة
ثلاثة وارش كل جنابة ديناراً وجمعت القيم التي هي عشرة وتسعة وثمانية فيكون المجموع
سبعة وعشرين فيقسم العشرة عليها (وان جرحاً معاً وذقفاً وأزماً فلهما) لاشتركا كهما في
سبب الملك ولا مزية لاحدهما على الآخر (وان ذفقا واحدهما وا زمن دون الآخر فله)
لانقراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لوقوع جرح احده حين كان مباحاً (وان ذفقا
واحد) لا يقطع الملقوم (وا زمن آخر وجهه السابق حرم على المذهب) لاجتماع
الخطر والاباحة فانه يحتمل سبق التدفيع فيحل او تأخره فيحرم فلا يجل
الابطاع الملقوم ولم يوجد والطريق الثاني حكاية قولين
كألو جرح الصيد وغاب ثم وجد ميتاً ومن قال بالاول
فرق بان هناك جرح سابق يحال عليه الموت
وهو منهود في القصاص وغيره وهنا
بختلافه والاعتبار في الترتيب
والعبرة بالاصابة
لا ابتداء
الرمي

(قوله فالدرهم) أي العاشر
(قوله زيادة على الارش) أي
ما يساوي ما أنقصه بالطريق
الآخر

(تم الجزء السابع و يليه الجزء الثامن أوله كتاب الاضحية)

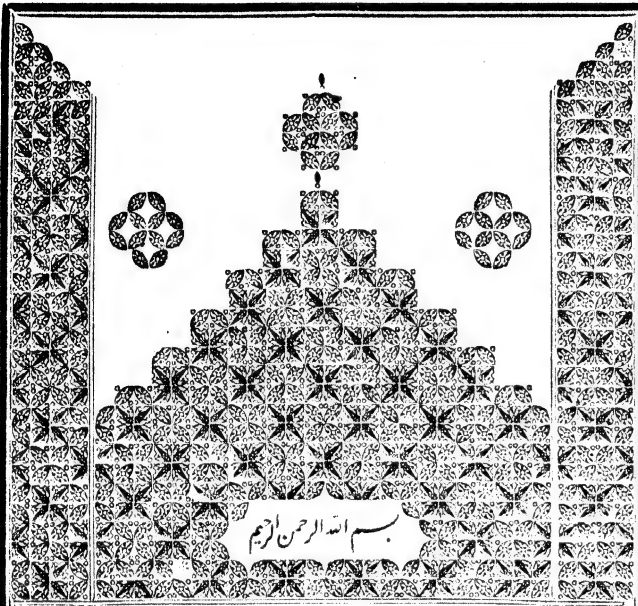
صفحة	كتاب الاخصية	صفحة
٢	(كتاب الاخصية)	١٢
١٥١	فصل في الشهادة على الشهادة	١٦
١٥٢	فصل في الرجوع عن الشهادة	٢٦
١٥٧	(كتاب الدعوى والبيانات)	٣٤
١٦٦	فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	٤٠
١٧٠	فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف	٤٣
١٧٧	فصل في تعارض البينتين	٥٠
١٨٢	فصل في اختلاف المتداعين في نحو عقد أو اسلام أو عتق	٥٥
١٨٧	فصل في القاقب المحقق للنسب عند الاشتباه	٦٣
١٨٩	(كتاب العتق)	٦٦
١٩٧	فصل في العتق بالعضية	٧٤
١٩٩	فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق	٧٩
٢٠٢	فصل في الولاء	٨٦
٢٠٤	(كتاب التدبير)	او عزله الخ
٢٠٨	فصل في حكم الدبرة والمعلق عتقها الخ	٩٠
٢١٠	(كتاب الكتابة)	فصل في آداب القضاء وغيرها
٢١٥	فصل في بيان الكتابة الصحيحة وما يلزم السيد ويذهب له ويحرم عليه	١٠٠
٢١٩	فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر الخ	باب القضاء على الغائب
٢٢٢	فصل في بيان ما تنافي فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما وافق أو تبان الخ	١١١
٢٢٧	(كتاب اعمهات الاولاد)	فصل في غيبة المحكوم به من مجلس الحكم
		١١٤
		فصل في بيان من يحكم عليه في غيبة الخ
		١١٧
		باب القسمة
		١٢٥
		(كتاب الشهادات)
		١٤٧
		فصل في بيان قدر التصاب في الشهود المختلف باختلاف الشهود به وصوابه (١٢٩)
		١٤٨
		فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكاتبه

الجزء الثامن من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد بن الامام العارف
بالله تعالى شهاب الدين احمد الزملي
رضي الله تعالى عنه
ونفعنا بغيركم
آمين

{ وبها منه حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }
{ الشيخ علي الشبراوي على الشرح المذكور }

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله يفتح الضاد) أي مع التشديد (قوله وجهها ضحايا) أي على الألفين في ضحية



• (كتاب الأنصبة) •

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد دها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها
واضحة بفتح الهمزة وكسرها وجهها ضحايا وهي ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من
يوم عيده النحر إلى آخر أيام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة صميت بأول
أزمنة فعلها وهو الضحى والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل الربك وانحرف أرى صلاة
العبد وانحرف الفلك وخبر مسلم عن أنس رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم
بكبشين أحمرين أحمرين ذبحهما بيده وصلى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والاصل قبل
الانصاف الطاهر وقبل الذي يباهى أكثر من سواده وقبل غير ذلك (هي) أي التضحية
اذ كثيرا ما ذل إلى الأنصبة ويراد به الفعل لا المقترب به (سنة) مؤكدة في حقنا على
الكفاية ولو بمعنى ان تعدد أهل البيت والافسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها
تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة ثم
ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو اشرك غيره في ثوابها جاز وانهم ذهبننا والاصل في ذلك
انه صلى الله عليه وسلم ضحى عن نساءه بالقرى واهل الشيعة ان فلا تجب باصل الشرع

• (كتاب الأنصبة) •

وعبارة شرح الروض كتاب
الضحايا جمع ضحية بفتح الضاد
وكسرها ويقال أنصبة بضم
الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء
وتشديد هاء وجهها ضحايا
الياء وتخفيفها ويقال أضحية
بفتح الهمزة وكسرها وجهها
أضحى كإطالة وأرطى وبها معنى
يوم الأضحى (قوله وهو الضحى)
عبارة ج وهو وقت الضحى (قوله
ولو بمعنى ان تعدد أهل البيت) قال
مر والاقرب ان المراد بأهل البيت
من تلزم نفقتهم قال والتباس
على هذا ان شرط وقوعها ان
يكون المضحى هو الذي تلزمه
النفقة حتى لو ضحى بعض عياله
لم يقع عن غير ذلك البعض سواء
من تلزمه النفقة وغيره فاورد
عليه ان مقتضى كونها فرض
كفاية سقوطها بفعل أي بعض
كان سواء من تلزمه النفقة وغيره
فقال لامنا فاذين كونها فرض
كفاية وتوقف السقوط على
بعضهم معينا وهو من تلزمه
النفقة اه سم على منج وفي
ج خلافة وهو الاقرب لانه
المناسب لكونها سنة كفاية
(قوله سقوط الطلب بفعل الغير)
ظاهره وان لم تلزمه النفقة وهو
بخالف ما ذكره عنه (قوله لانه
لو اشرك غيره) أي كان يقول اشركك
او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب

(قوله مخافة ان يرى الناس ذلك) لا يقال هذا لن دفع بالاحياء وعدم وجوده الا نانا قول واجب عن مثل هذا في مواضع تتعلق بقوله صلى الله عليه وسلم على ما صلح ان عدم الفعل أقوى في انقياد النفوس واعتقاد المائل عليه التول من عدم الوجوب من القول لان القول يحتمل الجواز وغيره من الاشياء الخارجة له عن الدلالة (قوله ووافقه فهو بضما) اى الاضحية (قوله ومن ثم كانت أفضل) ينبغي ان يحمل ذلك حيث تساوى اقدار وصفة وان البقرة تطوعاً أفضل من الشاة أضحية ويحمل بقاؤه على ظاهره لان الله تعالى قد يجعل الثواب الكثير في الشيء القليل خصوصاً وقد جعل سبب الاضحية انه قيل بوجوبها (قوله وانما تنس لمسلم قادر) اى بان فضل من حاجة مومنة ما مرفى صدقة التطوع انتهى ج (فرع) * لو قال ان ملكك هذه الشاة فقله على ان أضحي به لم تلزمه وان ملكه الان المعلن لا يثبت في الذمة بخلاف ان ملكك شاة فقله على ان أضحي به ما تلزمه اذا ملك شاة لان غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا به ما فانظر الر وض وغيره انتهى سم على منهج ٣

وبغني ان ياتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد فقله على ان أضحي به الخ وقضية ما في الر وض انها لا تضحية بنفس السراة بل انما تضحية بالجعل فراجعه وعبارته وتجب بالثرفان قال الله على ان اشتريت شاة ان أجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها فان عينه ما في لزوم جعلها او جهان ولا تضحية بنفس السراة ولا يثبت اه اى فلا بد من لفظ يدل على الالتزام بعد الشراء (فرع) * من أراد ان يحمدى شيئاً من النعم الى البيت سن له ما سن لمريد التضحية اه سم على منهج (قوله وكملت هذه) اى بان يقول ذلك باللفظ فلا يكفي بالنسبة (قوله في عشر ذى الحجة) اى ولو في يوم الجمعة

لماروى البيهقي وغيره ما ساد حسن ان ابابكر وعمر كانا لا يضحيان مخافة ان يرى الناس ذلك واجبا ووافقه فهو بضما في خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ولان الاصل عدم الوجوب ويكره تركه كما ان تسن له الخلاف في وجوبها ومن ثم كانت أفضل من صدقة التطوع وانما تنس لمسلم قادر هو كله او بعضه (لا يجب الا بالترام) يجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرية (وبسن لمريدها) غير الحرم أى التضحية (ان لا ينزل شعره ولا نظره) أى شأ من ذلك (في عشر ذى الحجة حتى يضحي) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد احدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره ورواه مسلم والحكمة فيه بقاؤه كامل الاجزاء لثقلها المعقودة والعق من النادر ولو قصد التضحية بعد ذلك الكراهة بأولها كما حرم به بعضهم وهو المعتبر وسواء في ذلك شعر الرأس والحية والابط والعانة والشارب وغيرها فان خالف كره وتقرر الكراهة لمريدها الى انقضاء زمن الاضحية ومحل ذلك فيما لا يضراً ما فحظوظه وخالدة تضرفلا (و) بسن (ان يذبحها) أى الاضحية رجل (بنفسه) ان أحسن الذبح اقتداه به صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولانها قريبة فثبت مباشرتها وكذلك الهدى وأنها كلامه جوارز الاستنابة والاولى كون النائب فقها مسلماً ويكره استنابة كافر وصبي لاحقض (والا فبشدها) لان صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضي الله عنها بذلك رواء الحاكم وصححه اسناده أما الاثنى والختي فتوكلهما أفضل (ولا تضحي) أى التضحية (الامن ابل وبقر) عراب او جواميس (وغنم) ضأن او معز لقوله تعالى ويذكر واسم الله على ما رزقهم من جملة

فلا تطلب منه ان لا ذلك كما صرح به ج في باب الجمعة ومثل هذا في كلام الشيخ غيره (قوله فليمسك عن شعره) اى يذبا والصارف له عن الوجوب كون الحكمة في طلبه مجرد ارادة المغفرة (قوله الى انقضاء زمن الاضحية) اى حيث انقضت ولم يصح فلا ياتي ما صرح من ان الكراهة تنتهي في حق من ضحى بتعدد باولها (قوله ان أحسن الذبح) ظاهره وان كره كان كأن أهى الان يقال أحسن على الوجه الاكمل (قوله ويكره استنابة كافر) اى حيث كان عن تحلل ذبحته (قوله لاحقض) اى فلا تذكره ويغني ان يكون خلاف الاول لما ياتي من ان المرأة والخنثى الافضل لهما التوكيل (قوله والا فبشدها) ع وينبغي ان يستحضر في نفسه عظيم نعمة الله عليه وما يحضره من الانعام وتجدد الشكر على ذلك انتهى سم على منهج (قوله وقولكم ما مضى) اى اضحهم ما لان ذلك من وظائف الرجال (قوله لقوله تعالى الخ) قضية سابقه ان الانعام شاملة للابل والبقر والغنم لان كلامها يضحي به وفي ذلك خلاف في الصباح النعم المال الراعى وهو جوع لا واحد له من اقله وأكثرا يقع على الابل

== قال أبو عبد الله النعم الأبل فقط ويذكر ويؤث وجهه نعمان مثل جل وجهه لأن وانعام أيضا وقيل النعم الأبل خاصة والانعام ذوات الخلف والظلف وهي الأبل والبقر والغنم وقيل تطلق الانعام على هذه الثلاثة فإذا انفردت الأبل فسمى نعم وان انفردت البقر والغنم لم تسم نعماء ٤ (قوله بطعن) أي بالضم وفي المختار عن بعضهم القح فيه ما (قوله لأن تسمى)

أي وجودها (قوله وقضيتها) أي قضية قوله لا تذبحوا الامسنة (قوله والجهور على خلافه) معتمد (قوله أفضل) أي من الأثني وظاهره ولو سميته وسباق مافيه (قوله لأن يكثر) أي ضربه ثلاثي (قوله والشاة عن واحد) وقع السؤال عما لو مسخت الشاة تبعها أو عكسه هل يجزئ في الأولى عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية إلا عن واحد أو لا والجواب عنه أن هذا ينبغي على أن المسوخ هل هو تغيير صفة أو ذات فإن قلنا بالأول لا تجزئ الشاة المسوخة بغيره إلا عن واحد ويجزئ البعير المسوخ إلى الشاة عن سبعة وإن قلنا بالثاني انعكس الحال لأن ذات الشاة المسوخة إلى البعير ذات بعير والبعير المسوخ إلى الشاة ذات شاة (قوله وأهدى لم يجز) ومثله ما لو اشترك أربعة عشر في بدتين لأن كلاهما حصل له سبع البدتين فلم يحصل له من كل الأنصف سبعين وذلك لا يكفي لأنه لا يكفي الأسبع كامل من بدنة واحدة وفاها لم وقباسة عدم

الانعام ولا نه عبادته مائة بالحيوان فأخصت بالانعام كل كذا (وشرط) أجزاء (أبل أن تطعن) بضم العين طعن طعن في السن طعنوا وطعن فيه بالقول بطعن أيضا أي تشرع (في السنة السادسة) بقر ومعز في الثالثة وضأن في الثانية) بالاجماع نعم لو اجذعت الشاة من الضأن أي سقطت سنها قبل تمام السنة اجزأت وبكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام فلهذا روى أحمد وغيره ضروا بالبدن عن الضأن فإنه جائز روى مسلم خبر لا تذبحوا الامسنة إلا أن تسمى عليكم فاذبحوا جذا عن الضأن قال العلماء المسنة هي الثنية من الأبل والبقر والغنم فإن وقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزئ إلا عند معز عن المسنة والجهور على خلافه وحلوا الخبز على الذنب وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا الامسنة فإن معز تم جذعة ضأن (ويجوز ذكر أو أنثى) وخشي لكن الذكر ولو بلون مقضول فيما يظهر أفضل لأن له طيب إلا أن يكثر زوان فالأنثى التي لم تلد أفضل منه حينئذ وعلى ذلك حمل قول الشافعي والأنثى أحب إلى وجهه بضمهم على جزاء السيد إذا قومت لأخراج الطعام والأنثى أكثر قيعا (وحصى) اللاباع (و) يجزئ (البعير والبقرة عن سبعة) للنس فيه كما يجزئ عنهم في التحلل للأحصاء وغيره مسلم وسواء أراد بعضهم الأضحية والأشتر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم أذهي أفرادا وخرج سبعة ما لو ذبحها ثمانية ظنوا أنهم سبعة فلا تجزئ عن واحد منهم (والشاة عن واحد) فقط بل لو اشترك اشنان في شاقين في قضية أو هدى لم يجز وفرق بينه وبين جزاء عناق نصي عبد من الكفاية بأن المأخذ مختلف إذا المأخذ تم تخلص رقبة من الرق وقد وجد بذلك وهنا القضية بشاة ولم توجد بما فعل وأما خبر اللهم هدا عن محمد أو بقره فمحمول على أن المراد للتشريك في الثواب لا في الأضحية ولو ضحى بدنة أو بقره بدل شاة فالزائد على السبع تطوع يعرفه مصرف التطوع إن شاء (وأفضلها) عند الانفراد فلا ينافي قوله لا في وسبع شياء الخ (بعير) لكثرة اللحم (ثم بقره) لأنها كسبع شياء (ثم ضأن) لطيبه (ثم معز) وقول الشارح ولا حاجة إلى ذكر الأخير إذا لاشئ بعده يجب أن غشه بأنه انعاز ذكر ثم الأخيرة لأن بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه وهي شر لم من بدنة ثم من بقره (وسبع شياء أفضل من بعير) ومن بقره لأن لحم الغنم أطيب والدم المراقا كثر (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بأراقة الدم وأطيب اللحم واستكثار القيعا أفضل من العدد بخلاف العتق واللحم خير من النعم والبيض أفضل ثم الصقراء ثم البلقاء ثم السوداء

الاجزاء إذا اشترك ثمانية في بدتين لا يضحى كلا من كل بدنة عن لا يكفي اه سم على منسج (قوله نصي عبد من) نعم أي بأقبح ما حر أو سرى العتق إلى أقيم ما أو الأفلا يجزئ لعدم حصول المقصود من الكفاية (قوله بدل شاة) أي منذورة وفي الذمة اقربية قوله فالزائد الخ (قوله ثم الأخيرة) أي لفظ ثم في قوله ثم معز (قوله وأطيب اللحم) ظاهره وإن كانت الشركة كما للبعير وبه صرح ج (قوله ثم البلقاء ثم السوداء) قال في المختار البلقا سوادا وبياض وكذا البلقاء بالضم والظاهر أن المراد هنا ==

ما هو أهم من ذلك ليشعل ما فيه بياض وجرد بل يفني تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقوله من البياض بالنسبة للسواد
ويبقى تقديم الأحمر الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكل ما كان أقرب إلى البياض يقدم على غيره وبعبارة
شرح المنهج بعد الصفر ثم العفراء ثم الحمر ثم البساط ثم السوداء (قوله ثم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما) أي
وعلى الذكر أيضا كما قد يؤخذ ما قدمه من أن الأنثى التي لم تلد أفضل من الذكر الذي كثرت زوانه وأما قول شيخنا الزاوي
عن ع و يظهر عند تعارضهما تقديم السمن كالذكر كونه أعناء من الإناث ٥ من السمن والذكر كونه يقدم على اللون

الفاضل فيقدم الذكر الأسود على
الأنثى البيضاء (قوله مع أنها)
أي الإلية (قوله على أنه قد يطلق)
أي اللحم (قوله كقطع فاقته) أي
وان قلت بخلاف ما يأتي في الإلية
فإن المضر فيها أعناء والكثير
لان قطع بعض الإلية بقصده
كبرها فتم جابر (قوله لم يقدمها
إيجاب) أي يند (قوله والا
فوت خروجهما) أي فلا يضر
تعيها وقت الذبح كما يأتي في قوله
وعلم عاقر زناه أنه لو نذر التضحية
به هذا الخ (قوله ثم يجزأ جزاء
قرية) أي عرفا (قوله أو صغيرة)
أي لم يبلغ سن التجزئ فيه عن
الاضحية (قوله ولا تجزئ ضحية)
أي الضحية المندوبة والمندورة
في ذمته (قوله وهو سليم) أي
والحلال (قوله وتثبت له أحكام
التضحية) قضية جزاؤها في
الاضحية وعليه في فرق بين نذرها
سليمة ثم تعيب وبين نذر التضحية
بالباقصة بأنه لما التزمها سليمة

ثم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما (وشرطها) أي الاضحية تجزئ حيث لم ياتزمها
ناقصة (سلامة من عيب ينقص لها) يعني ما كولا أنه مقطوعة الإلية لا تجزئ مع أنها ليست
بالحل على أنه قد يطلق عليه في بعض الأبواب كافي قولهم يحرم بيع اللحم بالخميون وسواء
كان النقص في الحلال كقطع فاقته من نحو غدا والمال كمرج بين لانه ينقص رعيها
فتمزل ويعتبر سلامتها وقت الذبح حيث لم يتقدمها إيجاب والافوت خروجهما عن ملكه
وقضية كلامه عدم اجزاء التضحية بالحامل لان الحمل يهزلها وهو البعثة قد قدس حكمه في
المجموع في آخر كذا الغنم عن الإيجاب وما وقع في الكفاية من أن المشهور اجزاؤها
لان ما حصل من نقص اللحم فيغير بالبين غير معول عليه فقد لا يكون فيه جبر أصلا
كالملة وأيضاً فزيادة اللحم لا تجزئ عيباً كمرجاء وأجر بامينة وانما عدوا الحامل كاملة
في الزكاة لان القصد فيها الفسل دون طيب اللحم وما جمع به بعضهم من حل الاجزاء على
ما ذم يحصل بالحمل نقص فاحش ومقابل على خلافه مردود بما تقر من أن الحمل ناقصة
عيب وان العيب لا يجبر وان قل ثم يجزأ جزاء قرية أو صغيرة أو قال جعلتها اضحية فانه يلزمه
أما لو التزمها ناقصة كان نذرا لا اضحية بعينة أو صغيرة أو قال جعلتها اضحية فانه يلزمه
ذبحها ولا تجزئ ضحية وان اخصضت ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وعلم
مما قررنا أنه لو نذر التضحية به ذاهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له أحكام
التضحية وينقص بفتح أوله وضمن ثالثة بضبط المصنف اذهى لغة القرآن (فلا تجزئ بحقها)
وهي التي ذهب منها من الهزال وقد يكون خلقها والهرم أو مرض للنهر الصحيح أربع
لا تجزئ في الاضاحي العوراء العين عورها والمرضة العين مرضها والعرجاء العين عرجها
والكسيرة وفي رواية والجمقاء التي لا تنق من التي يكسر النون وسكون القاف وهو الخ
(ومجنونة) لانه ورد النهي عن التولاد وهي المجنونة التي تستدبر المرعى ولا ترى الا القليل
وذلك يورث الهزالي (ومقطوعة بعض اذن) اي وان قل لذهاب جزءاً كول وأفهم
كلامه عدم اجزاء مقطوعة كلها بالاولى وكذا فاقدتها خالقة ولا يضر فقد الإلية خالقة

خرجت عن ملكه بمجرد النذر حكمها بانها اضحية وهي سليمة بخلاف المعيبة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة
الكمال بحال (قوله وضمن ثالثة) ويجوز فيه أيضاً ضم اليامع تشديد القاف وكسرها (قوله ومقطوعة بعض اذن) ومثل الاذن
اللسان بالاولى وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو أصاب بعض الاذن أفة أذهبت شاة منها كما كل نحو القراد لشيء منها والا يفرق
بالمشقة التي تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه فلهذا لا أقرب الثاني لان ما لا اختيار فيه حيث لم ينقص اللحم معقور كما في
العرج اليسر وكالمرض الذي لا يحصل به شدة هزال ونحوه (قوله وكذا فاقدتها) أي بان لم يخلق لها أذن أصلاً أو صغيرة الاذن
فجزئ لعدم نقصها في نقصها كصغيراً لجنة

(قوله اذا المعز لا الية) مفهومه ان قطع الذنب من المعز بضروفي حج وألحق الذنب بالالية واعتراضا بضمير جمع جمع بانه كالاذن بل فقد اندر من فقد الاذن وبقي ما لو خلقت المعز بلا ذنب هل تجزئ أم لانيه نظرم رأيت مقروض صرح بالاجزاء في ذلك (قولها بانها عضوا لان) وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو شاهد في بعض الضمير وكونها كبيرة ولا يتأنيفه قوله فقد فلقه بسيرة من عضو كبير لان المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا وبقي النظر فيما لو وجدت الية ٦ قطع جزء منها بوشك ان المتطوع كان كبيرا في الأصل فلا يجوز مقاطعته منه

اذا المعز لا الية ولا فقد ضرع اذا ذكرا لاضرعه ويقارن ما مر في فقد الاذن بانها عضو لانها بالانتم لو قطع من الالية بوسيلة لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى بدليل قوله لا يضرب فقد فلقه بسيرة من عضو كبير (وذات مرج) بين بحيث تقطع بسيمة عن الماشية في الرمي واذا ضر ولو باضطرابها عند ذبحها فكسر العضو وفقدته أولى (و) ذات (عور) وعلم منه امتناع العمى بالاولى ولا يضرب ضف بصرها ولا عذمة ل (و) ذات (مرض) بين يحصل بسيمة الهزال (و) ذات (جرب بين) للذئب المار وعطف هذه على ما قبلها من عطف الخاص على العام اذا جرب مرض ولا فرق بين تقصم ايم هذه العيوب أولا (ولا يضرب سبها) أي يسيرا الاربعة لعدم تأنيبه في اللحم (ولا فقد قرن) اذ لا يتعلق بالقرن كبير غرض وان كانت القرناء أفضل نعم ان أثر انكساره في اللحم ضرر كما علم من قوله وشراها الخ ويجزئ فاقدته بعض الاسنان (وكذا شق اذن وعرقها ورفتها في الاصح) حيث لم يذهب جزء منها والثاني يضرب ذلك اصبحة انتهى عن التضحية بالخرق فاموهي مخروقة الاذن والشرق فاموهي مشقوقة والاول حصل انتهى على التقريه بجماعيته وبين مفهوم العمد في شراها الخ لا تجزئ في الاضاح لا قصاته جواز ما سواها (قات الصميم المنصوص بضرب وسيل الجرب والله أعلم) لانه يفقد اللحم والودك والحق به القروح والبثور والثاني لا يضرب كالمرض (ويدخل وقتها) أي التضحية (اذا ارتفعت الشمس كرم يوم النحر) وهي عاشر الحجة (نهم مضى) قدر ركعتين وخطينتين خفقتين (راجع لكل من الخطبتين والركعتين عملا بقاعدة الشافعي المار في الوقت أو ان التشية نظر اللطفتين السابقتين وان كلاتهم جامعتين في نفسه كما في هذا خضعان اخضعوا اذ يجوز اخضعهما ايضا بالاتفاق وضابطه ان يشغل فله على اقل مجزئ في ذلك فلا يذبح قبل مضى ذلك لم يجزه وكان شأنه لم يلزم من ذبح قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم هكذا صاب سبعة المسكين ثم وقف وقفا في العاشر حسب الامام لا يذبح على حساب وقوفهم - كما مر في باب الحج (وبقي) وقت التضحية وان كره الذبح لبلال

الآن وصغيرا فيجزئ فيه نظر والاقرب الاجزاء لانه الاصل مما قطعت منه والموافق للغالب في ان الذي يقطع لكبر الالية صغير (قوله واذا ضر) أي العرج (قوله فكسر العضو) ومن ذلك ما لو قطع بعض العرق ببحث لو بقيت بلا ذبح لانه مستطبع الذهاب معه للرمي ولو فعل بها ذلك عند ارادة الذبح لم يكن الذابح من ذبحها لم تجز على ما اقتضاه قوله فيما مر وسواء أ كان النقص في الحال كقطع فلقه الخ ومن قوله هنا واذا ضر ولو باضطرابها عند ذبحها فكسر العضو وفقدته أولى (قوله اذ لا يتعلق بالقرن) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكركانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان أثر قطعه في اللحم (قوله ويجزئ فاقدته بعض الاسنان) أي بخلاف فاقدته كل الاسنان مرق وقال تجزئ مخلوقة بلا اسنان انتهى وكان

الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع فليجوز انتم في ميم على منهيح (قوله وقتها) تا كبد لترا دهما أي الخرق والنبع (قوله لم يذهب جزء منها) أي وان قل جدا (قوله ولو لودك) أي الدهن (قوله اذ يجوز) أي في غير القرآن (قوله نعم وقفوا في العاشر) أي غلطا (قوله كما مر في باب الحج) أي فتسكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور وقد يشكّل هذا على ما مر في صلاة العبد من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الغروب روية هلال شوال الليلة الماضية لم تقبل شهادتهم بالنسبة لصلاة العبد خاصة فيصوم صوم حبيصة تلك الليلة مع كون الصلاة فيها اذا اللهم الا ان يفرق بان التضحية من نواحي العيد فنظر ليوم الوقوف والصوم ليس من نواحي الصلاة

(قوله الاخلاجة) كاشفاً للمناداة بما يتبعه من التضحية ومصلحة كسبر الفقر ايلالاً واسمونه حضورهم (قوله لا تخو ظمية) اي فانه لفر ولا يجيب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر ان تصدق بها فانه يجب ولو حصة ولا يتقدم التصديق بها بمن على ما يتبعهم من قوله دون الصدقة المنذورة (قوله وانما ألحق) اي المعين الذي لا يجوز في الاضحية (قوله وانما است باضحية) اي وكان حقها ان لا يتقدم ذبحها بايام التضحية (قوله ولزمه ذبحها) اي ولا يجوز غيرها ولو سلم على من عصبية تعينها في نذره (قوله وبفارق النذور) اي المطلقة (قوله وهو أول ما يلقاه) اي وهو جله ٧ الايام الاربعة التي تلتها بعد وقت النذر

لا أول جزم منها (قوله بخلاف ما هنا) قضية هذا الفرق وجوب الفور بما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان أنصدق بهذا الدينار واظهار انه غير مراد ويصرح بذلك قول البهجة وشرعها في باب الاعتكاف

ومتى ما عينا الاعتكاف زمانا تعينا كالصيام لان يصلي والصدقات في زمن فلا يتعين الى آخر ما ذكره (قوله وجب فيها ما مضى) اي في قوله وهو أول ما يلقاه (قوله فالحق ما في الذممة) اي بالمعين (قوله بخلافه في الابواب) اي أبواب النذور (قوله مع جهلهم) وانما يسقط عنهم وجوب التزج مع جهلهم لتقصيرهم به عدم العلم ولان الجهل انما يسقط الاثم لا الضمان (قوله يتمتع عليه) ومنه سلم من علم بذلك منه حيث لم يكن من الفقراء (قوله ولا يقبل قوله أردت الخ) المتبادر عدم القبول ظاهر وان ذلك ينفعه فيما ينه وبين الله فلا يجب

الاخلاجة او مصلحة (حتى تقرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) تلعب معرفة كلها موافق وأيام منى كلها مضروفي رواية في كل أيام التشريق ذبح وهي ثلاثة أيام بعد ذبح يوم النحر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط لطلوعها ثم) عقبه (مضى) قدر الركعتين والخطبتين باقل مجزئ كما مر (والله اعلم) بناء على دخول صلاة العيد بطلوعها وهو الاصح كما مر (ومن نذر) واحدة من التيمم مأكولة (معينة) وان امتنعت التضحية بها كالعصية والفصيل لا تخو ظمية وانما ألحق التضحية في تعين زمنها دون الصدقة المنذورة لقوة تعينها بالاضحية لاسيما وارقة الدم في زمنها كدل فلا يراد منه امشيه بالاضحية وليست باضحية (فقال الله على) وكذا على وان لم يقل الله كما علم من كلامه في باب النذر (ان اضحي بهذه) اوهي او هذه اضحية اوهدي او جعلتها اضحية زال ملكه عنها بمجرد تعينها كما لو نذر التصديق بمال بعينه (ولزمه ذبحها في هذا الوقت) اذ هو أول ما يلقاه من وقتها بعد نذره لانه التزها اضحية تعين وقتها ذبحها او تفارق النذور والكذارات حدث لم يجب الفور فيها اصاله بانها امر سهل في الذمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل ولا يشك على ذلك ما قال على ان اضحي بشاة مثلا حيث وجب فيها ما مر لامكان الفرق بان التعيين هنا هو الغالب فالحق ما في الذممة بخلافه في الابواب المذكورة ونخرج بقوله فقال ما لو نوى ذلك فانه يكون لا عيا كما لو نوى النذر وأفهم كلامه عدم احتياجه الى تنميع قوله المذكور بل لا عبرة بنية خلافه لصراحته وحينئذ في يقع في السنة العوام كغيرهم من امرهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له هذه اضحية مع جهلهم بما يترب على ذلك من الاحكام تصير به اضحية واجبة يتمتع عليه كما منها ولا يقبل قوله اردت ان أطوعهم اخلافاً لبعضهم ولا ينافي ذلك قولهم ليس ان يقول بسم الله اللهم هذه عقيقة فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها الصراحته في الدعاء اذ ذلك بعد السهولة صريح في انه لم يرد سوى التبرك وحينئذ فوجدنا قرينة انظمية صادقة ولا كذلك هذه اضحية وافهم قولنا اذ صيرورتها قضاء بعد فوات ذلك الوقت وهو كذلك في ذبحها او بصرفها في مصادرها (فان تلتك)

التصدق بها باطناً وان كان قوله هذه اضحية صريحاً في النذر لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قوله ولا يقبل على معين لاظهار اولاً باطناً فوافق قوله يتمتع عليه كلامها (قوله لصراحته في الدعاء) قضيتها انه لو قال مثله هنا بان قال بسم الله اللهم هذه اضحية أو ضحية أهل بي أو لصريح واجبة (قوله في ذبحها) اي فوراً كما سأل على اخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وان أخر لنذر (قوله فان تلتك قبله) يعني ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتغنك من ذبحها فليل يجب وبصرف لجهلهم بصرف الاضحية أو لافيه انظر وقد يؤخذ مما ياتي من انه لو نذر في ذبح المعيبة قبل وقتها وجب التصديق بلعنها انه يجب عليه ذبحها

فإن كروا التصديق بطبها ولا يضمن بذاتها العدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فبقي ضمانه لها (قوله) وجعلها أخصية أي بالندر (قوله تعين الارش) أي ووجب ذبحها (قوله وهو) أي الارش (قوله ولو زال عيب الم نصرا أخصية) أي لا تقع أخصية بل هي باقية على كونها ٨ مشبهة للأخصية فيجب ذبحها وأبست أخصية فلا يسقط عنه طلب الأخصية

المسدوية ولا الواجبة ان كان التزمه بالندر في ذمته بلا تعيين (قوله فابصر) أي فانه لا يجوز من الكفارة في يقدعه (قوله) صرفها مصرفها أي وجوبا (قوله لو اردفها بسلية) أي تحصل له سنة الأخصية (قوله أبدله) أي وجوبا (قوله لا تنفكا كها عن الاختصاص) هل يتوقف انفكا كها عن الاختصاص بأبدالها بسلية قبل الابدال لا يتصرف فيها ببيع ولا غيره أم تنفك بمجرد التعيب وضلالها فيه نظر وقد يشترط كره بعد الابدال بان ملكه لا يزول الا بالابدال بالنعل (قوله او تلقت بتقصيره) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى قاقت وان كان التأخير لاشتهاله بصلاة العيد لان التأخير وان جاز بشرط سلامة العاقبة (قوله) وبين ما مر انفا أي قوله ولم يتمكن من ذبحها ولم يقع منه في جميع الحالات تقريظ (قوله) ونحوه كالسرقه (قوله فيشتري به) أي الاكثر (قوله او زادت عنه) الاو اوزاد عنها أي

اوسرت او ضلت او طرأ فيها عيب يمنع اجزائها (قوله) أي وقت التضحية وفيه ولم يتمكن من ذبحها ولم يقع منه في جميع الحالات تقريظ (تلاشي عليه) فلا يلزمه بدلها لزوال ملكه عنها بالاتزام وبقيامها في يده كالودعة ولا يشافيه عدم زوال ملكه عن قن التزم عتقه قبل الاعناق وان كان يبعه ونحوه قبل ذلك عتقه لانه لا يمكن ان يملك نفسه وبالعتق لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الأديهي ومن ثم لو انقضى الناذر لم يضمنه وأما الأخصية بعد ذبحها فلا كما هو موجودون ومن ثم لو انقضت ضمانها ولو ضلت من غير تقصير لم يكلف تحصيلها نعم ان لم يتحج في ذلك الى مؤنة لها وقع عفا فاعتقه لزومه بذلك ويضمنه ابتداء ذبحها بالاعذر بعد دخول وقته ولو اشترى شاة وجعلها أخصية ثم وجد بها عيبا قد عينا تعين الارش وامتنع رد هاز والملك عنها كما مر وهو للمضني ولو زال عيب الم نصرا أخصية اذ السلامة لم توجد الا بعد زوال ملكه عنها فاشبهه ما لو اعتق عن كفارته اعني فابصر بخلاف ما لو كمل من التزم عتقه قبل اعتاقه فانه يجوز عتقه عن الكفارة ولو عين معيبة ابتداء صرفها مصرفها وارادها بسلية او تعيب فضيحة ولا شيء عليه او عين سليمة عن ندره ثم عيبه او تعيب او ناقض او ضل ابدله بسلية وله اقتناء تلك المعيبة والضالة لا تنفكا كها عن الاختصاص وعودها للمكة من غير انشاء تلك خلافا لما يوجهه كلام جمع (فان اتلفها) او تلقت بتقصيره او ضلت أي وقد فات وقتها أو أبست من تحصيلها فبناظره ورويه بجميع بينه وبين ما مر انفا اوسرت (لزمه) أكثر الاخرين من قيمته يوم تلفها ونحوه وتحصيل مثله اقل كانت قيمته يوم الاتلاف أكثر ثم رخص سعرها وامكن شراء مثل الشاة الاولى يعضها فيشتري به كريمة او شاة ان فصاعدا وان لم توجد وفضل مالا يكتفي لاخرى اشترى به شاة فان لم يمكن شراء مقص به لقلته اشترى به لحم او تصدق به دراهم ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر وأما اذا تساوى المثل والقيمة او زادت عنه لزمه (ان يشتري بغيره) يوم نحو ان تلفها (مثلا) نوعا وحسنا وسنا (و ان يذبحها فيه) أي الوقت بعد عيبه ويبيع ما اشترىه للأخصية ان وقع الشراء بعين القيمة او في الذمة بنية كونه عنها والافيج له بعد الشراء ابدل عنها والتجبه عدم تعين الشراء بالقيمة لو كان عنه مثله وأراد اخراجه عنها وان اقتضى كلامهم خلافه والوجه كما هو ظاهر كلامهم تمكنه من الشراء وان كان قد خان بالاتلاف ونحوه لاثبات الشارع له ولاية الذبح والتفريق المستدعية لبقائه ولايته على البذل أيضا والعدد الهنا غير مشترطة حتى تنقل

المثل عن القيمة (قوله ان وقع الشراء بعين القيمة) أي بعين النقد الذي عنه عن القيمة والا فالقيمة في ذمته الولاية ليست مختصرة في شيء يعينه (قوله والعدد الهنا غير مشترطة) هذا ظاهر في عدم الانتقال للعاكم أما الرجوع الى كون ما يريد ذبحه مثل المندور فينبغي ان لا يعمل على قوله فيه الا اذا كان عدلا وما غير فبطال بينة تشهد بكون ما يريد ذبحه مثل ما تلفه او تلف بتقصيره فليراجع

الولاية لها كبحلافه في نحو وصي خان فاندفع توقف الاذرى في ذلك ويحتمل ان الحاكم هو المشتري (وان نذر في ذمته) اخصية كعلي اخصية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزم تعيين سليمة ويؤول ملكة عنها بمجرد التعيين (لزمه نفي قوله) أي الوقت لانه التزم اخصية في ذمته وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكان في التعيين غرض أي غرض وبهذا فافترق ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة او نذر حيث لم يتعين لاتقاء الغرض في تعيينها ويمكن رجوع ذلك لفرق الروضة وهو ان تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف لان سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع الاول اما اذا التزم معيبة ثم عين معيبة فلا يتعين بل له ذبح سليمة وهو الافضل فلم ان المعيب يثبت في الذمة وما قاله عن التهديب انه لو ذبح المعيبة المعيبة التضحية قبل يوم النحر تصدق بملعها ولا يأكل منه شيئا وعليه قيمته يتصدق به او لا يشتري به الاخرى لان المعيب لا يثبت في الذمة محمول على انه اراد ان يبدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تأنث) المعيبة وان لم يتصور ولو (قبله) أي الوقت (بقى الاصل عليه) كما كان في الاصح) لبطان التعيين في التلف اذ ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وهذا كالأشترى من مدنيه سلمه ابدنه ثم تلفت قبل تسلمها فانه يتفسخ البيع ويعود الدين كما كان والمانى لا يجب الابدال لانها اعييت بالتعيين (وتشترط النية) هنا لانها عابدة تركونها (عند الذبح) لان الاصل اقترانها باقوال الفعل هذا (ان لم يسبق) افرأوا (تعيين) رافعي (في وكذا) تشترط النية عند الذبح (ان قال جعلتها اخصية في الاصح) ولا يكتفي عنها بما سبق اذ الذبح قرينة في نفسه فاحتاج اياها وزكرت المنذورة لانتفاء صيغة الجعل بخبرين الخلاف في اصل اللزوم به الحط من النذر فاحتاج لتقويتها وهو النية عند الذبح ثم لو اقترنت بالجعل كنت عنها عند الذبح كما كفي باقترانها باقترانها وتعيين ما يضحى به في مندوبة وواجبة معيبة عن نذري في ذمته قياسا على الاكتفاء بها عند الافرائق زكاة وبهذه وقبل الدفع كما يفهم جميع ذلك قوله ان لم الخ وقد يفهم ايضا عدم وجوب نية عند الذبح في المعيبة ابدان النذر وهو كذلك بل لا يجب اياه اية اصلا والثاني يكتفي بما سبق ولا حاجة الى التجديد كما لو قال لعبد اعطيتك وعني الاول لو ذبحها فصولي عن المالك في الوقت وأخذ المالك اللحم ونزعه على مسكتيه وقع الموضع وقول الرافعي ان هذا يؤيد القول بان التعيين يعني عن النية اجيب عنه بان ما هنا ماضى وض في المعين بالنذر وما مر في التعيين بالجعل ويلزم الذابح ارض الذبح وان كانت معدة للذبح كالمالكة ومصرفه مصرف الاصل فان فرقته الفضولي ومعدرا ستدراده فكانت لافه (وان وكل للذبح نوى عند اعطاء الوكيل) ما يضحى به وان لم يعلم كونه اخصية ويحت الزر كنى اعتبارا بسلامه حينئذ (او) عند (ذبحه) ولو كافر اكله تفويض النية له لم يحرز وكفى في الذبح وغيره لا كافر ولا يضحى بمجنون وسكران لاتقاء اهلهم لها ويكره استئابة كافر وصبي وذبح

(قوله لاتقاء الغرض في تعيينها) اي اهدم اختلافها غالبا حتى لو تعلق غرضه لجوئهم او كونها من جهة حل لا يتعين (قوله اما اذا التزم معيبة) كان قال الله على ان اخصى بعوراء او عرجاء (قوله) وعليه قيمتها اي ان لم يتصدق بلعها (قوله لا يثبت في الذمة) اي لا يثبت ثمة بدل المعيب في ذمته والا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة (قوله) وتشترط النية هنا اي في مالها عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذر ابدان (قوله فاحتاج لها) اي النية (قوله) كالمالكة ومصرفه اي الارض فطاهره انه يصرفه دراهم ولا يشتري به لحلم ولا نقص (قوله فكانت لافه) فتلزم القيمة الفضولي بتمامها ويدفعها للنذر فيشتري به ابدانها ويذبحها في وقت التضحية وانما لم يكتف بتقريب الفضولي مع انما خرجت عن ملك الناذر بالنذر لانه فوق تفرقة المالك التي هي - قه (قوله) بحث الزر كنى (الخ) ضعف وقوله اسلامه اي الوكيل

(قوله لا ينفعه من وقوعه) أي حيث ولي ١٠ المالك تفرقه والافكا لانه كافر (قوله كمالا يجوز اطعام كافر) دخل في

الاطعام ما لو ضيف الفقير او المهدي اليه الغنى كانه لا يجوز ثم لو اضطر الكافر ولم يجد ما يدفع ضرورته الا لحم الانخبة فينبغي ان يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمه الكافر بيده للقراء ولو كان الدافع له غنيا كالمأكل المضطر طعام غيره فانه يضمه بالبدل ولا يكون الضرورة مبيحة له ايا مجبانا (قوله مطلقا) أي فقيرا او غنيا مندوبة او واجبة (قوله ويؤخذ من ذلك) أي حرمة الاطعام (قوله والمهدي اليه منها شيئا للكافر) أي ولو بيع كما يأتي (قوله وله اطعام الاغنياء) ليسينوا المراد بالغنى هنا جواز مدانه من ضرر عليه الزكوا فقير هذان يحل له ان كانه انتهى سم على منهج (قوله لا تليكم) أي كان يقول ملككم هذا التصرفوا فيه بما شئتم (قوله وضافه لغنى) أي ولا تصرفون فيه بخلاف البيع (قوله ملككم) أي الاغنياء وظاهره انهم تصرفون فيه حتى بالبيع (قوله وما في المجموع) أي وأما ما في المجموع الجدي بالاناء في قوله فانظروا الخ (قوله بعضها) أي المدونة (قوله ولا يفي عن ذلك الهدية) أي لا غنياء (قوله باليسير النافعة جدا) أي فلا بد ان يكون له وقع في الجنة كطل (قوله من كبد انصبة) أي غير الاولى لما تقدم انها واجبة عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالاولى

انصبة

من كبد انصبة) أي غير الاولى لما تقدم انها واجبة عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالاولى

اجبى لو اوجب نحو انصبة وهدي معين ابتداء او عما في الذمة بنذر في وقته لا ينفعه من وقوعه وموقعه مطلقا لانه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير له (وله) أي المضى عن نفسه ان لم يرد (الا كل من انصبة تطوع) وهدي بل يندب اما الواجبة فيشع كاهمها سواء في ذلك المعينة ابتداء او عما في الذمة ونحوها من مالوضعي عن غيره او ارتد فلا يجوز له الا كل منها كمالا يجوز اطعام كافر منها مطلقا ويؤخذ من ذلك استماع اعطاء النكير والمهدي اليه منها شيئا للكافر اذا التصدق الرفاق المسلمين بالا كل لانها ضافة الله لهم فلا يجوز لهم تمكين غيرهم منه لكن في المجموع ان مقتضى المذهب الجواز (وله) (اطعام الاغنياء) المسلمين كما علم مما مر نأ ومطبوخا قوله تعالى واطعموا القانع والمعتر أي اسائل والمتعرض للسؤال (لا تليكم) شيئا من ذلك اية تصرفوا فيه بالبيع ونحوه لان الآية تدل على الاطعام لا على التملك نعم يرسل لهم ذلك على سبيل الهدية ويتصرفون فيه بخدوا كل وتصدق وضافة لغنى أو فقير ذغاية المهدي اليه ان يكون كالمضى نعم يضمه كما يحتمل الباقين ملكهم لما اعطاه الامام لهم من خصمة بيت المال (ويا كل ثلثا) أي يندب للمضى عن نفسه ان لا يزيد في الاكل عليه لأن المراد نديب كل ذلك المقدار اذا السنة أن لا يأكل كل منها لالتمايسير تتركها ودون ذلك كل الثلث والتصدق بالباقي ودونه أكل ثلث وتصدق بثلث واهذا ثلث قياسا على هدي التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر (وفي قول) قديم يا كل (نصفها) أي يندب ان لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب تصدق) أي اعطاء ولو من غير حفظ تلك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلعتوا هذا التصديق وعبروا في الكفاية بانه لا يدفع من التملك وما في المجموع من الامام وغيره انهم ما ساءوا عليها او قرعها فانظروا أخذوا من كلام الاذرى انه مقالة ويترق بان القصد من التضحية بمجرد الثواب فيكن فيه مجرد الاعطاء لانه يجعله ومن الكفاية تدارك الجنايا بالاطعام فاشبهه اقبل والبدلية تسدعي تخليك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) مما يطلق عليه الاسم فيحرم عليه كل جمعة لان المقصود ارفاق المساكين ولا يحصل ذلك بمجرد ارفاق الدم ولا يفي عن ذلك الهدية ولا الجمل ونحوه من كبد وكرض وكذا ولابد له اكله كله وان انفصل قبل ذبحها ثم يتجه عدم الاكتفاء باليسير النافعة جدا ويقيده باطلاقهم وموجب دفع القدر الواجب لا قيدا والالوجه عدم الاكتفاء بالشهم اذ لا يسي لحا ولا فقير التصرف في المأخوذ ببيع وغيره أي لمسلم كما علم مما مر وبأن كل الجميع او اهداهم غرم ما يطلق عليه الاسم يأخذ بتمنه شيئا ان أمكن والا فلا وله تأخير عن الوقت لا الاكل منه ومقابل الاصح لا يجب التصديق ويكن في الثواب ارفاق الدم شية القرية (والافضل) تصدقه (بكلها) لانه أقرب الى التقوى وبعد عن حظ النفس (الا تليكم) كاهمها (لا) ولا الاخبار ويؤخذ من ذلك ان الفضل كبد الخبير اليه في الله عليه وسلم كان يأكل من كبد

(قوله أتيب على التضيعة) أى ثواب التضحية المندوبة (قوله وعلى ما تصدق) ثواب الصدقة (قوله ويجوز صرفها) أى الانضحية (قوله ويتعق نقلا) أى نقل الانضحية مطلقا سواء المندوبة والواجبة والمراد من المندوبة حرمة تقبل ما يجب التصديق به منها (وقضية قوله كان كذا) أى يحرم النقل من داخل السور إلى خارج وعكسه ١١ (قوله ويتم تصديق بجلدها) أى يكفى في حصول

السنة ان يجعل الجلد من الثلث
الذي يصدق به على الفقرا يمان
يقوم وتذهب قيمته الى قيمة
الاضحية بأكملها ويضم له من
العم ما يبالغ به قيمة ثلث الاضحية
أولا لتحصل السنة الايات صدق
بنسب اللحم وأما الجلود فلا تقار
البس في شيء من الاحوال التي
طلبت في الاضحية المطالبة فيه
فأمر وقضية قول المصنف السابق
وله الاكل من أضحية تطوع الى
آخر ما ذكر من التفصيل هو
الاول حيث لم يقبل الثلث الذي
يصدق به منها يتجوز عوص اللحم
لا يقال التعبير بالاكل يقتضي
التخصيص باللحم لاننا نقول هو لم
يعتبر الاكل في الانقسام الثلاثة
بل قال وله الاكل من أضحية
تطوع فجعل الاضحية كلا

والأكل بضمها وهولاء بقضى
تخصيص الأنصبة بالعلم (قوله
والنقطة) إى مؤن الذبح وقوله
المفصل إى بعد النذر (قوله وله
أكل كله) إى ما لم يمت أمله لانه
بموتها يصير أنصبة فيجب الصدق
بجميعه (قوله خلا فاجمع) منهم حج
(قوله كلوا عيشه) إى النذر
(قوله لعب آخر) إى غير الحل

اضحية وحملت صدق بالعرض وأكل الباقي اثبت على التضحية بالكل وعلى ما صدق به وله من غير كراهة ادسار لهما ولوزن غلا واللهى عن ذلك منسوخ فخرج بجزءه فها الى مكاتب لا بد ما لم يكن رسولا لغیره ولومات المضحي وعنده شئ من لهما كان يجوز له أكله فلو أراه أكله وبتنع نقلها عن بلد الاضحية كان كذا (ويتصدق بجلدها وبتنع بنفسه أو بغيره والغیره ويحرم عليه وعلى وارثيه كسائر اجزائها وأجارتها وعطاؤه أجرة العجز الخسبر من باع جلده ارضية فلا ارضية له ولزوال ملكه عنها بذبحها فلا يورث عنه لكن يبيع كباقيها السبكي ان لو ارثه ولاية قيمته والنفقة كغيره وأما الواجبة فله من الصدق بنحو جلدها (ولو الواجبة) المنضلل كما يشعر به التعبير بولد ويذبح كما يفيد ذلك قولهم في باب الوقف ان الحل قبل انفصال الابن يولد (يذبح) وجوابه أو المعينة ابتداءه أو عافي الذمة علقته به قبل التذام بعده لم يمتعه له فان مات أمه بقي ارضية (وله أكل كل كاه) لأنه جزء منها غير مستقل بالاضحية فاشبهه اللبن وان التصديق انما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية أما الله والولاء ليس كذلك ولزم ذبحه معها تعالى كما يجوز أكل جنين المذكرة معها أو كانه ذبح معها ولهذا جاز الموقف عليه أكل الولد الحادث ولا يكون وقفا فكذا الولد ما هو هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجرمه ابن المقرئ في روضه وهو المعتقد وليس مبنيا على القول بجواز أكله من أمه خلافا لجمهور متأخرين وعلم بالاولى حل جنينها المذكرة كذا ولا ينافي ما نقله عن اجماع الاضحية بمجامل وان الحمل عيب يمنع الاجراء كما هي اذ الحامل لم تنفع ارضية وان تعينت بالتذرع ولا يلزم من ذلك وقوعها ارضية كالوعيت به معيبة يجب آخره ان لا يوقبل بوقوعها ارضية وحله على جاهل بعد التذرع وضعها قبل الذبح لم يعد (وله) (شرب فاضل لبنها) أى الواجبة ومثاله بالاولى المعز ولعن ولها وهو ما لا يضر فقهه ضررا لا يحتمل كماله ركوها لكن مع الحاجة كان يجوز عن المشى ولم يجد غيرها باجرة بقدر عليها ولا اثر تذمره على الاستعارة فانها من المنة والضمن ولوارثهم المحتاج من غير أثر ضمن نقصم فان حصل النقص في يد مستعير كان هو الضامن له ويحرم عليه نحو بيع اللبن ويسن له التصديق به وله جزئ صرف شره باقائه والاتقاع به ويشد له التصديق بجلدها ولا تضحية لرقق) ولو لم يذرا وأم ولد ومعلق العلق بصفة لعدم ملكه وهي نقد الملك أما البعض فله ذلك لأن تام الملك على ما لم يبيع بعضه الخ (فان أذن) له (سيده) ولعن نفسه (وقعت له) أى للسيد لأنه نائب عنه ويلغو قوله له عن نفسك اعدم مكانه

(قوله بعد الذرو وضعها) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها الا ان لم يأتها انتزعت التضحية لما تقدم له بعد قول المصنف فان
 (قوله) فقلت قبله فلا تثنى عليه من قوله وان عمت فضيحة ولا تثنى عليه (قوله كان هو) اى المستعير (قوله نعين) اى المركب
 (قوله) والاستعانة به) خرج به البيع فلا يجوز له (قوله اما البعض) اى ولو نوبه السيد

(قوله ولا يضحى مكاتب) اى كاية صحبة انتهى حج (قوله وقعت للمكاتب) بفتح التاء (قوله عن ولده محجور) اى و كانه ملكه له وذبحه عنه باذنه فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة لكن فى حج ومران للولى الاب فالجدا التضحية عن موليه وعليه فلا يقدرا انتقال المالك فيها المولى (قوله وان للامام) اى ويتبعان للامام الخ اى ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء وحيد فلا يقدرون من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم ويقتضى ان مثل التضحية من الامام عن المسكين التضحية بما شرط التضحية بالواقف من غلة وقفه ١٢ فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تنطبق به التضحية عنهم ولا يكون منه

ولو اغنياء وليس هو تضحية عن الواقف بل هو صدقة مجردة كسبقة غلة الوقف (قوله وحيث امتنع عن الغير) اى بان لها اذن له (قوله ان كانت معينة) تأمل فيها اتمرت به عنه فاعلم انى ذبحت عن غير المنحى كانت معينة (قوله وحتى يجوزنا التضحية الخ) معتمداى بان اوصى بها (قوله لا يجوزنا الاكل منها لاحد) اى من الاغنياء بقرينة قوله بل يتصدق بجميعه او على هذا لو كان الذابح لها عنه فقرا جازلا الاكل منها بصفة الفقر لكن فى حج مانعه انه يجب التصدق بجميعها لا على نفسه وموونه لاتحاد القابض والمقبض وليس من هذا ما يقع فى الاوقاف من انهم يشترطون ان يذبح فى كل سنة كذا ويصرف على المسكين فان ذلك يرجع فيه لشرط الواقف فيصرف عليهم ولو اغنياء حيث كان تقريرهم فى الوظائف صحبها

• (فصل فى العقيقة) •

• (فصل) فى العقيقة • قال ابن ابي الدم قال اصحابنا يستحب قبحتها ان لم يكن لها ذبيحة ويكره تسخيرها لعقيقة كما يكره تسخير العشاءة عنة وهى لغة الشهر الذى على رأس الولد حين ولادته وشرا عما يذبح عند حلق شعره لان مذبحه يعق أى يشق ويقطع ولان الشعر يحلق اذ ذاك والاصل فيها الاخبار كغير الغلام مرتين بعققة تذبح عن يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى واه الترمذى وقال حسن صحيح والمعنى فيها اظهار البشر والنعمة ونشر الذب وهى سنة مؤكدة وانما لم تجب كالاضحية بجماع ان كلامهم ما راقه دم بغير جناية ونحوه برأى داود من أحب ان يسلك عن ولده فليدفعه لى معنى مرتين بعققة قبل

(قوله ويكره تسخيرها) ضيف (قوله وعند حلق شعره) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق والمراد ما يذبح لا يفور عند ولادته وقوله لان غلة المقدراى وانما هى ما يذبح بذلك لان مذبحه الخ (قوله يحلق اذ ذاك) اى والشهر لغة يسمى عقيقة كما تقدم (قوله كثير الغلام الخ) لعل التعبير به لان تعلق والد به أكثر من الابن فقصدهم على فعل العقيقة والا فلا شئ كذلك (قوله والمعنى فيه) فهو مع قول المعنى وليس تعبد المحضا (قوله والنعمة) عطف تفسير (قوله كالاضحية) اى قبا على الاضحية (قوله ان يسلك) بضم السين كافى المختار

(قوله لم يشفع في والديه) اى لم يؤذنه في الشفاعة وان كان أهلاً لكونه مات صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح (قوله واحاطته) اى أحد (قوله افراط) اى مجاوزة (قوله افضل من التصديق بغيرها) قضية هذا ان التصديق بغيرها يكون عقيقة وقد يخالفه ما ياتي من ان قل ما يجزئ عن الذكركشة وقول المحلى يحصل أصل السنة ١٣ في عقيقة الذكركشة بكافى الروضة

كأصلها فاعمل المراد ان نواب
الذبح للعقيقة افضل من التصديق
بغيرها مع كونه ليس عقيقة (قوله
الاضحية) اى المندوبة وقوله
حصلاً اى خلافاً لحج (قوله
لا قبله) اى فان فعل لم يقع عقيقة
(قوله قبل مضى مدة أكثر
النفس) مفهومه انه اذا استمر
معصراً حتى مضت مدة النقصان
لا يطالب بها بعد وعليه فاعمل
المراد من قوله ولا تقوت بالتأخير
انه لو أيسر قبل فوات أكثر مدة
النفس لا يقوت بالتأخير بخلاف
ما لو أعسر الى ذلك فانها لا تطالب
منه ومع ذلك لو فعلها سقط الطالب
عن الولاء بعد ذلك (قوله وهو مخير
فيه) قضيته انها لا تطالب منه
بخصوصها بل هو مخير بين الفعل
وعدمه (قوله لظهور العار) اى
لجواز ان تذبح ولم يظهر من فعلها
انه عقيقة (قوله والمخيرة) اى
خلافاً لحج (قوله لا يلزمه نفقته)
اى وقد تقدم ان العاق من تلزمه
نفقته بتقدير فقره (قوله
متكافئتين) اى متساويتين (قوله
ولو كانت) اى العقيقة (قوله انه
يسلك بها) اى العقيقة المندوبة

لا يغوث ومثله حتى يعنى قال الخطابي واجود ما قبل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل انه
اذا لم يبق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة واحاطته بالسنة تدل على انه لم يبق له الا عن
توقيت ثبت فيه فلا سيما وقد نقله الخطابي عن جمع متقدمين على احمد والقول بوجودها
او بانها بدعة افراط كما قاله الشافعي رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بغيرها
ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلاً خلافاً لمزعم خلافة (يسن) سنة
مؤكدة (ان يعنى عن) الولاء بعد تمام انفصاله لا قبله كما هو الظاهر من كلامهم والعاق
هو من تلزمه نفقته بتقدير فقره من مال نفسه دون ولده بشرط كون العاق موصراً اى
يسار الفطرة فيما يظهر قبل مضى مدة أكثر النفاس ولا تقوت بالتأخير واذا بلغ بالحق
سقط سن العاق عن غيره وهو مخير فيه عن نفسه وعقته صلى الله عليه وسلم عن الحسن واخيه
لانهم كانوا في نفقة لا عسار والديهما او كان باذن أبيهما وولد الزنا في نفقة أمه فيندب
لها العاق عنه ولا يلزم من ذلك اظهارها المقضى اظهارا ومارا والمخيرة كما قاله البلخي عدم
نذب العاق من الاصل الحر لولده القن لانه لا يلزمه نفقته والا فضل ان يعنى عن (غلام) اى
ذكر والاوجه الحاق المختص به في ذلك احتياطاً كما جزم به الجوزي بالتصريح
صاحب البيان وبه ائقى الولاء درجة الله تعالى (بشائين) ويندب تساوياً (و) يسن ان
يعنى عن (جارية) اى أنثى (بشاة) الجارية شاة أمر فارسل الله صلى الله عليه وسلم ان اعق
عن الغلام بشائين متساويتين وعن الجارية بشاة واحدة الترمذى وقال حسن صحيح
ويجوز شاة واشترك من ابل او بقرة الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عن عن كل من
الحسن والحسين رضى الله عنهم ما بشاة أو اثر الشاة تبركاً لفظ الوارد والا خلافاً لفضل هنا
فأظهر ما من سبع شبه ثم الابل ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ثم شريك في بدنة ثم بقرة ولو ذبح
بقرة او بدنة عن سبعة ولا دجاز وكذا واشترك فيه ما جاعة سواء أراد كلهم العقيقة
أم بعضهم ذلك وبعضهم اللحم (وسنها) وجنسها (وسلامتها) من العيوب (والا كل
والتصدق) والاهدية والادخار وقدر المأكل وول امتناع نحو البيع وتعيين بالندور
واعتبار النية فيها (كالاضحية) شبهها بها في عدم اولو كانت مذبوحة فاعطاهم كما قاله
الشيخ انه يسلك بها ما يسلكها بدون تدراى فلا يجب التصديق بجميع لجهاً ولو كونها
فداء عن النفس قد تفارقت اى احكام يسيرة منها ملك الغنى لما يمدى اليه من ذلك
فيتصرف فيه ما شاء لا يتقاه كونهم اضافة عامة بخلاف الاضحية (و) منها انه (يسن)

وقوله مسلكها اى العقيقة (قوله فلا يجب التصديق بجميع لجهاً) اى بل ان تصدق به مطبوعاً وخافه مخيراً كما يؤخذ من
كلام حج وان كان ظاهر قول الشارح يسلكها ما يسلكها بخلافه لان قوله فلا يجب التصديق بجميع لجهاً ظاهر في انه يجب
التصدق ببعضها تأييداً بخلاف باقيا (قوله ولو كونها) اى العقيقة (قوله قد تفارقت) اى الاضحية (قوله لما يمدى اليه) اى ولو
كان على ما اقتضاه المصلحة

(قوله نعم الأفضل اعطاء القابلة لرجلها) اى احدى رجلها المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وان تعددت الشاة المذبوحة وبقي ما لو تعددت القوابل وينبغي الاكتفاء بمرجل واحدة للجميع (قوله وارسلها) اى العقيقة (قوله واليك) عطف تفسير وان للابن اى ذبح لاجلها واليك اى وينهى فعلى اليك لا يتجاوزك الى غيرك (قوله اللهم ان هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال فى الاضحية المسدودة باسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه اصبحتى لاتصير من ذوا جنة وهو قريب فليراجع (قوله مع الفرق بينهما) وهو وضعه وعدم شمله للفتن (قوله ويندب العلق عن مات بعد الايام السبعة) ونضيفه انه لو مات قبلها او بعدها ولم يتمكن من الذبح فيها لم يشدب غرايت فى بعض النسخ وكذا قبلها الخ وعليه فلا يتأتى ما ذكر (قوله والتمسكن من الذبح) وفى نسخة وكذا قبلها كما فى المجموع ١٤ ونقل ع ما يوافق هذه النسخة (قوله ان يسمى فيه) وينبغي ان التسمية

حق من له عليه الولاية من الاب وان لم يجب عليه بنته فقوله ثم الجلد وينبغي ايضا ان تكون التسمية قبل العلق كما يدور أخذ من قوله السابق ويقول عند ذبحها باسم الله الخ * (فائدة) * قتل الاذرى عن بعض حفاظه عصره انه ائفى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأحمد وأبي بكر وعمر والحسن والحسين ونحوها وان بعض ضعفاء الشافعية تبعه ثم قال اى الاذرى ولا أدرى من أين لهم ذلك وان كانت النفس قيل الى المنع من الاقوين خوف السب والسخرية وفيه شئ فان من اليهود من نعى يعيسى والنصارى مجوسى اى وهم لا يعترفون بنبوتهما ولم ينكر على عمر الزمان وأما غير ذلك اى من الاسماء فلا

طبخها) اتول عاشة رضى الله عنها انه السبعة واربعين نعم الأفضل اعطاء القابلة لرجلها اثنته ويصح ان المراد به الى اصل الفخذ والأفضل ان تكون الميزن وارسلها مع مرقعها على وجه التصديق للفقراء اكمل من دعائهم اليها وان يذبحها عند طوع الشمس ويدول عند ذبحها باسم الله والله اكبر اللهم منك واليك اللهم ان هذه عقيقة فلان وطبخها بجلود ثفا ولا بجلاوة اخلاق الولد وبكره بالحامض (ولا يكسر عظم) ما لم يكن ثفا ولا بسلامة اعضاء الولد فان فعله لم يكره لعدم ثبوت نهى فيه ولكنه خلاف الاولى والاقر بكاؤه الشيخ انه لو وقع عنه سبع يدته وتأتى قسمته بغير كسر تعافى استحباب ترك الكسر بالجميع اذا من جز اول العقيقة فيه حصه (وان تذبح يوم سابع ولادته) وبحسب يومها كما صرح فى الختان مع الفرق بينهما فان ولد لايام بحسب يومها بل يجب من يوم تلك الليلة ويندب العلق عن مات بعد الايام السبعة والتمسكن من الذبح وكذا قبلها كما فى المجموع (و) ان يسمى فيه) للخبر الصحيح وان مات قبله بل يشدب تسمية سقطت فيه روح فان لم يلزم له كورة ولا اثوة سمى باسمه بصلح لهما كطهارة وهند ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وسميها النصارى على من لم يرد العلق والاول على من اراد ان يشدب تحسين الاسماء واحدهم اعيد الله عبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل يوافق التسمية بمحمد فضائل حسنة ويكرهه شئ حسنة ويكرهه شئ بغيته كسائر ونافع وبركة ومبارك ويحرم تلك الملوك اذ لا يصلح لغيره تعالى وكذا عبد الكعبة والداراوى او الحسن لانهما اكشرك ومثله عبد النبي على ما قاله الاكثرون والوجه جواز لاسما عند ارادة التسمية صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من العلة حرمة التسمية بحمار الله ورفيق الله ونحوهما لايهاه المخذور وايضا حرمة قول بعض العوام اذا حبل فتبلا لاله على الله

أرى له وجهها نعم روى ان عمر بنى نصارى الشام ان يكتبوا بكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن مدحا ولا وشرفا كالى الفضل والهماس والمكام والمنسجعة وان يسمىوا عظم عند نال ونهاهم ان يسمىوا الخ ودعهم فان قامت قرينة على نحو استزائهم واستخفاف بامه او وان سوا اولادهم فلا قضاء العادة بان الاذن لا يسمى ولده الا بما يجب انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم اذا سميت محمدا فلا تضربوه ولا تحرموه (قوله ومبارك) ومن ذلك ما تقع التسمية به من نحو امنت بالله (قوله او على) اى عدى وقوله او الحسن اى او عبد الحسن (قوله ومثله عبد النبي) اى او عبد الرسول (قوله والوجه جواز) اى عبد النبي مع الكراهة (قوله لايهاه المخذور) اى التشريك (قوله وحرمة قول بعض العوام الخ) اى وان لم يقصد المعنى المستحيل على الله لايهاه اياه

(قوله حتى تموا السفلة بفلان) اى يفكره (قوله ويكره كراهة شديدة بفحوصت الناس والعرب) اى بل ويشق الكراهة بفحوص
عرب وناس وقضاة وعلماء بدون ست (قوله ويحرم التكنى باى القاسم مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا أم لا (قوله لانه من أفع
الكنب) اى ولولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحقيقي (قوله ويكره اطخه) اى الرأس (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة (قوله
ويشذب اطخه بالخالق) هو بالفتح ضرب من الطيب (قوله ويشذب لكل أحد ان يدهن) اى يدهن الشعر الذى جوت العادة
بترينه بالدهن (قوله ويكحل لكل عين ثلاثة) اى متواليمة ١٥

وحاق الاطخ (قوله وان يغسل
البراجم) اسم لعقد الاصابع
وعبرة المختار البرجمة بالضم
واحدة البراجم وهى مفاسل
الاصابع التى بين الاشابع
والرواجب وهى رؤس السلامات
من ظفر الكف اذا قبض القابض
كفسه فنشزت وارتفعت (قوله
ويحرم بالسواد) اى للرجل
والمرأة كإشمله اطلاقه وقوله الا
لجهاد بالنسبة للرجل فقط (قوله
حرام) اى ولو بعد الموت (قوله
ويشذب فرق الشعر) اى عند
الحاجة اليه (قوله ونسريح
اللبية) قضيت ان الترجيل غير
التسريح وانه يكون فى الرأس
والتسريح فى اللبسة وعليه
فالترجيل التجميد وارسال الشعر
قال فى المختار قلت ترجيل الشعر
تجميده وترجيله ايضا ارساله
بمشط (قوله وتنق جانبي العنقفة)
ومنه ازالة ذلك بنحو القص (قوله
ان لا يسميه باسمه) اى ولو فى

ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى تموا السفلة بفلان الدين ويكره
كراهة شديدة بفحوصت الناس او العرب او القضاة او العلماء لانه من افع الكذب ويحرم
التكنى باى القاسم مطلقا كما فى الخطبة بما يأتى بحجته هنا (و) أن (يخلق رأسه)
ولوا تى للخيبر الصحيح ويكره اطخه بدم من الذبضة لانه فعل الجاهلية وانما لم يحرم روايات
ضعيفة قالهم بعض المجتهدين ويكره القزع وهو حاق بعض الرأس من محل او محال
ويشذب اطخه بالخالق والزعفران وان يكون الخالق (بعد نزحهاو) يس بعد الخلق الاثنى
والخذ كران (يتصدق بته ذهابا او فضة) لغيره انه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة ان تزن شعر
الحسين رضى الله عنهما وتتصدق بوزنه فضة والحق به الذهب بالاولى ومن ثم كان افضل
فاوى كلامه للتوسيع لا للتخصيص لان القاعدة متى بدئ بالاعطاف قبل او كانت للترتيب
او بالاسم دل فللتخصيص ويشذب لكل أحد ان يدهن غباو ويكحل لكل عين ثلاثة ويقل
ظفروهم وتنق اطخه ويحاق عاتيه ويحمر زالعكس وان بقص شاربه عند الحاجة حتى يس
طرف الشفة بانا ظاهر او يكره الاحفاء اخر هذه الامور عن حاجتها وبعد الاربعين
اشد كراهة وأن يغسل البراجم ومعاطف الاذن ومساخها وباطن الانف
تيا منا فى السك وان يخطب الشيب بالجرة والصقرة ويحرم بالسواد الجهاد وخضاب
السدين والرجلين بالحناء للرجل والخنى حرام بالعدو ويشذب فرق الشعر وترجيله
ونسريح اللبسة ويكره تنفها وحلقها وتنق الشيب واحسن مجالها بالكبريت وتنق
جانبي العنقفة وتنقها طافة فوق طافة والنظري سوادها وياضها انما بالزيادة فى
الاعداء ومن والنقص منهم ولا بأس بترك سباليه ويشذب لولده وقته وتلبذه ان لا يسميه
باسمه وان يكنى أهل الفضل الذكور والانات وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر وفاسق
ومبتدع الاثوف قنينة او قريف ولا بأس بكينة الصغير ويشذب تكنية من له اولاد
بالكبر اولاده والابدان لا يسخن نفسه فى كتاب او غيره الا ان كانت أشهر من الاسم
اولا بعرف الابها ويحرم تكنيته بما يكره وان كان فيه (و) يس ان (يؤذن فى اذنه اليمنى)

مكتوب كان يقول العبد ياسمى والوليد والذى اى والى والتليذا استاذنا ويا شيعنا (قوله وان يكنى أهل الفضل) اى
والمسكن له الاب والجد (قوله ولا يكنى كافر) اى لا يجوز ذلك (قوله ولا بأس بكينة الصغير) اى ولو اثنى (قوله باكبر اولاده) اى
ولو اثنى (قوله وان كان فيه) اى الا اذا لم يعرف الاب (قوله ويسن ان يؤذن) اى ولومن امره ان لا يذنب هذا ليس الاذان الذى هو
من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكرك ليعرفك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا وهو قريب لان
المقصود ان أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان عنه وربما يكون دفعه عنه مؤدبا لبقائه على النطرة حتى يكون ذلك
سببا لهديه بعد بلوغه

(قوله فيسن ذلك) اي ويكون في العين كما في الذر السابق (قوله في الولد) اي ذكره كان او انثى (قوله وزقته) ويحصل أصل السنة بالعدم غير ذلك للوالد والولد * (كتاب الاطعمة) * (قوله مايحل ويحرم) اي وما يتبع ذلك كاطعام المظطر (قوله وهي جمع طعام) اي بمعنى طعامه (قوله ومعه رثما) اي مايحل ويحرم (قوله ما تستطيبه النفس ونشئته) اي ولولم يرد نص بمنعه (قوله ولا يجوز الخ) دفع به فايد ١٦ على تفسير الطبيب بقوله اي ما تستطيبه بان التفسير عاذا كرهنا ما جرت العادة به

في القرآن من ان المراد بالطبيب الحلال وحاصله ان محل حل الطبيب على الحلال ما لم يتنع منه مانع (قوله وهو ما لا يبش الا فيه) تفسيره عاذا كره بشكل عليه قول الصنف بعد وما يبش دائما في برو وبجوفانه صريح وظاهر في انه من حيوان البحر بقربة ذكره قبل حيوان البر ويحتمل الجواب بان يقد رهنانه مالا يعيش الخ وهو قسمان سمك وغيره ومنه ما يعيش في برو وبحر وساقى (قوله صار عيشه عيش مذبوح) اي اما الحيوان الذي نشأ في البحر ولكنه يعيش فيه وفي البرقان كان له نظير في البر يؤكل حل اذا ذبح كمنظيره والاحرم كالمذبوح ونحوه قبل ومن الاول الحيوان المسعى عندهم بقرس البحر فان له نظيره في البرن الماء كولات وهو يعيش في البر والبحر فان ذبح حل والافلا وهو ظاهر (قوله اوحى) عطاف على مذبح وعلمه فالمراد اوحى حداة مستقرة والا فاما حركه حركه مذبح ومدق عليه

ويقسم في اليسرى (حين يولد) لغيره صلى الله عليه وسلم اذن في اذن الحسين حين ولد والحكمة في ذلك ان الشيطان يخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى البيهقي خبر من ولده لمولود فاذن في اذنه اليمنى واقام في اذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان وهي التابعة من الجن وقبل مرض بطيقتهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى كما هو الظاهر اني أعيد هابك وذيتهم ان الشيطان الرجيم على ارادة التسمية وان كان ذكره وينبغي في الذر التسمية ووردنا صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحنك بقرة) ذكره كان او انثى بان يغضه ويدلك به حنكه حتى يصل بهضه الى جوفه فان فقدت غرغرة لعنه النار والوجه تقديم الرطب على الترضيع ما مر في الصوم وينبغي كون المحنك من أهل الخير والصلاح ليحصل للمولود ركة تحاطر بركة لجوفه وينبغي تسمية المولد ونحوه عند الولادة يا مولد الله لك في الولد الموهوب وشكرت الواهب وبنغ أشده وزقته يره ويندب الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا والوجه امتداد ذلك منها فلا يبعد العلم او اقتدوم من السقر اخذها مما مر في التعزية

* (كتاب) *

بيان مايحل ويحرم من (الاطعمة) وهي جمع طعام ومعرفة ما من أكله مهمات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين وقد ورد الوعيد الشديدي على أكل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم اي لحم نبت من حرام فالنار اولى به والاصل فيها قوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقوله يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات أي ما تستطيبه النفس ونشئته ولا يجوز ان يراد الحلال لانهم سألوه عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا فيه واذا خرج منه صار عيشه عيش مذبوح اوحى لمكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب ام غيره طافيا أم راسيا بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه اي مصيده ومطعمه وفسر جهوه بالصحابة والتابعين طعامه بما طافوا على وجهه الماء وضعه خير هو الطهور وماؤه الحلال ميتته نعم ان اتفخ الطافي وأضر حرم ويحلال كل الصغير ويتسامح بما في جوفه

انه سي* (فرع) واستطردى وقع السؤال عن تغير ماؤها ولم يعلم تغيره سبب ثم نقض فيها فقر حذفها بحكمة ممتنة ولا فأحيل التغير علم اهل الماء طاهر أو متنجس والجواب ان الظاهر بل المعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالظاهر لا يتنجس ثم ان لم تفصل منها اجزاء متخالطة الماء وتغيره فهو طاهر ولا تغيره بمجاورة والانه وغيره طاهر وان كثرت التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه (قوله لسمم) اي تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته (قوله ويحل كل الصغير) وكذا الكبيير ان لم يضربا قاطي الكبيير وشبه قال مر فيقتضي تقييدهم حل ذلك بالصغير حرمة واقره بهم على منهج وينبغي ان المراد =

بالصغير ما يصدق عليه عرفانه صغير فيدخل فيه كبار الميسارية المروفة بمصر وان كان قد راص بعين مثلاً (قوله ولا يتجنس به الدهن) أى فهو باق على طهارته وليس الدهن بنجس معقونه (قوله ويحل شبهه وقلبه) قال صاحب العباب يحرم قلى الجراد وصرح فى أصل الروضة بجواز ذلك قياساً على السمك ١٧ والاقراب عدم الجواز لان حياته مسددة فتختلف السمك فان عيشه عيش مذوق فالتحق بالمت (قوله كالغنم) أى ما هو على صورته ولكنه اذا خرج تكون به حياة مستقرة (قوله وسرطان) فائدة ذكر ابن مطرف ان السرطان يتولد من اللحم الذى فى الدنيلس ١٧ ١٨ حمرة وليس من السرطان المذكور

ولا يتجنس به الدهن ويحل شبهه وقلبه وبلعه ولو حيا ولو وجدنا سمكة فى جوف أخرى ولم تقطع وتغير حلت ولا فلا (وكذا) يحل كيف مات (غيره فى الاصح) مما لم يكن على صورة السمك المشهور فلا ينافى تصحيح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكة ومنه القروش وهو اللحم بفتح اللام والهاء المجمة ولا نظر الى تقويه بشابه لانه ضعف ولا يقاء له فى غير البحر بخلاف القساح لقوته وحياته فى البر (وقيل لا) يحل غير السمك لتخصيص الحل به فى خبر أحل لنا مئتان السمك والجراد ودعنا من تسمية كل ما فيه سمكاً (وقيل ان كل مثله فى البر) كالغنم (حل والا) بان لم يؤكل مثله فيه (فلا) يحل (ككتاب وجمار) لتناول الاسم له أيضاً (وما عيش) دائماً (فى بر وجراد كضفدع) يكسر أوله وفخه ومنه مع كسر ثلثه وفخه فى القول وكسره فى الثانى وفخه فى الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب الماوس ناس (وحية) كوسا ترذوات السموم والحفافة وترسة على الاصح قيل هى السلطفة وقيل البعابة هى السلطفة (حرام) لاسيما حذائه وضربه مع صحة النهى عن قتل الضفدع اللازم منه حرمة كذا فى الروضة كاصلها وهو المعقودان قال فى المجموع ان الصحيح المعقودان جميع ما فى البحر فصل بمقتضى الضفدع زمانه سم وما ذكره الاصحاب وبعضهم من تحريم السلطفة والحبة والنسناس محمول على ما فى غير الجواهر وأما الدنيلس فالحمد لله كاجرى عليه الدمى وأفتى به ابن عدلان وأئمة عصره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (وحيدوان البر) يحل منه (الانعام) بالاجماع وهى الابل والبقر والغنم (والخيل) عربية وأغبرها الصحة الاخبار بجلها وخبر النهى عن لحومها منكروا بفرض صحته يكون منسوخاً بحالها يوم خبير ولا دلالة فى قوله لتركبها وزينة على تصورهما على ان الآية مكتوبة بالاتفاق والحمل تحريم الايام خبير فدل على انه صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الآية تحريم الحرف فكذلك الخيل والمراد فى جميع ما مر وبأنى الذكر والاشئ (وبنروح وجماره) وان تأنس الانعام من الطيبات ولانه صلى الله عليه وسلم اكل من الثاوى وأمر به وقيس به القول (وظبي) بالاجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من

ما وقع السؤال عنه وهو ان يلاذ الصبي نوعاً من حيوانات البحر يسمونه سرطاناً وشأنه انه متى خرج من البحر انقلب حجراً وجرت عاداتهم باستعماله فى الادوية بل هو مما يسمى سمكاً لا يطاق تعريف السمك السابق عليه فهو طاهر يحل الانتفاع به فى الادوية وغيرها (قوله ونسناس) بفتح الازل قبيل هوض ضرب من حيوانات البحر وقيل جنس من الخلق يثبت أحدهم على رجل واحدة انتهى مصباح وضبطه فى شرح الروض بكسر النون (قوله حرام) أى ما لم يكن له نظير فى البر ما كول والافيجل ان ذبح كما مر (قوله مع صحة النهى عن قتل الضفدع) أى كبراً كان او صغيراً (قوله محمول على ما فى غير البحر) أى فالحبة والنسناس والسلطفة البحرية حلال وعلى ان السلطفة هى الترسه الذى قدمه تكون الترسه المروفة

٣ من به الآن حلال على ما فى المجموع وان كانت تعيش فى البر فاحفظه فانه دقيق (قوله وأما الدنيلس فالمعقود له) أى ويلزم على ما تقدم عن ابن المطرف فى السرطان انه يتولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم النص بجمرة السرطان فليتأمل وجه ذلك اللهم الا ان يقال ماذا كره ابن المطرف ممنوع وفى نصهم بحل الدنيلس وحرمة السرطان دليل على ان كلامهم اصل مستقل وليس أحدهما متولد من الآخر (قوله وجماره وان تأنس) أخذنا جماراً غايه طاهر لدفع توهمه انه اذا تأنس صار أهلباً فيحرم كسائر الجوارح الالهية وأما الخدغ غايه فى البقر فلم يظهر له وجه لان الاهلى من البقر حلال عرابا كان او جواميس

(قوله عكس الزرافة) يفتح الزاي
 ونهها اثنان مشهورتان وهي
 غير ما كوله قيل لان الناقة
 الوحشية اذا وردت الماطرها
 انواع من الحيوانات بعضها
 ما كول فيقول من ذلك هذا
 الحيوان ومن اشغل على اشباه
 طيور انات مختلفة فكان متولدا
 بين ما كول وغيره فغير تبعه الغير
 انما كول وسباني حكمه من
 الحرمة في كلام الشارح (قوله
 وقنفذ) بالذال المجهية انتهى
 دعوى ويضم القاف وفتحها
 انتهى بخنار وفي المصباح يضم
 القاف وتفتح للقنفذ (قوله سواء
 في ذلك الانثى والذكر) هذا علم
 من قوله السابق والمراد في جميع
 ما مر وبأن الذكر والانثى (قوله
 حمل بالانثى) أي لانها
 ما كولات (قوله وهو فوقه) أي
 فوق الثعلب (قوله ويجرم النفس)
 وهو دويبة نحو الهرة نأوى
 الباسين غايبا قال ابن فارس
 ويقال لها الدلق وقال القاراني
 دويبة تقبل الثعالب والجمع
 نحو من مثل حمل وحول انتهى
 مصباح (قوله وفارة) بالهمز
 انتهى بجلي (قوله والترمذي ذكر
 السبع) له مع الرواية الاولى
 (قوله لعارض) أي وهو الستر
 على الفاعل

اسكانها لقوله صلى الله عليه وسلم الضبع صدق اذا صاده الحرم فقيه يراه كبش مسن
 ويؤكل ولان نابه ضعيف لا يقوى به وخبر انتهى عنه لم يصح وبقرض نفسه فهو
 للثبوت ومن عجب امره انه ستمد كروسة أنثى ويبيض (وضب) وهو حيوان لا ذكر
 منه ذكران ولا أنثى فرجان ولا تسقط استنانه حتى يموت لانه صلى الله عليه وسلم أكل
 بعضه ثم وبين حله وان تركه لهدم القه (وأرب) لانه صلى الله عليه وسلم أكل منه وهو
 قصير البدن طويل الرجلين عكس الزرافة يعا الأرض بمخروقة مية (وعلب) بمثلثة
 أوله ويسمى أبا الحصين لانه من الطيبات والخبر ان في تحريمه ضعمان (وبربوع) وهو
 حيوان قصير البدن طويل الرجلين لونه كونه الغزال لانه طيب أيضا ونابها ضعيف
 ونهها ما وبرأ من حرسين بمهمله مضموقة مقوومة فتحمية تشبه الضب وهي أنثى
 الحواشي وقنفذ (وفنك) يفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها الفرو ولينها
 ونفتما ونجاب وقاقم وحوص (وشعور) يفتح السين وضم الميم المشددة أجمعى معرب
 وهو حيوان يشبه السنور لانه من الجن فتدغاط ويميل لدل وابن عرس (ويحرم) وشق
 ومن زعم انه طير او بنت او من الجن فتدغاط ويميل لدل وابن عرس (ويحرم) وشق
 (وبغل) انه به عنه كالحمار يوم خيره ولتولده بين حلال وحرام فيغلب الحرام سواء كان
 الحرام ذكر أم أنثى ويجوز ذلك في كل متولد من ما كول وغيره ومنه كما قاله بعضهم
 الزرافة فلولي بدلين فرس وحمار وحشي مثلا حل بالانثى (وحمار أهلي) المذكر (وكل
 ذي ناب) قوى بعدويه (من السباع ونخبط) بكسر الميم أي تطرق (من الطير) للنهي
 عنها ما قاله الأول (كاسد) وفهد (ومرؤب وبوبل وقرد) الثاني نحو (باز وشاهين
 وصقر) هو عام بعد خاص لشبهه للباز والشواهد وغيرهما من كل ما يبد وهو بالسين
 والصاد والزاي (ونسر) وهو يفتح النون أشهر من نهما وكسرهما (وعقاب) يضم أوله
 وجميع جوارح الطير وذهب جمع الى ان حرمة النسر لاستنخباته لالان له مخالب وانما له
 ظفر كظفر الدجاجة (وكذا ابن أوى) بالمدان العرب تستخذه وهو حيوان كربه
 الريح فيه شبهة من الذئب والثعلب وهو فوقه ودون الكلب (وهرة وحشر في الاصح)
 لانها تدوب نابه أو الثاني الحل لان نابه الأول ضعيف والقباس على الحمار الوحشي في
 الثاني وفي وجهه تحمل الهرة الاهلية أيضا ويجرم النفس لانه يقتل الدجاج وأبو مفضل
 على الاصح (ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جازأ كله لم يؤمر بقتله (بكبة وعقرب وغراب
 أبقع) أي نيه يباح وسواد (وحداة) بوزن عتبة (وقارة وكل) بالجر (سبع) يضم
 الياء (شار) بالتخفيف أي ما نذر الشئخ خمس يقتل في الحل والحرم القارة والغراب
 والحداة والعقرب والكلب العقور وفي رواية لمسلم الغراب الأبقع والحبة بدل العقرب
 وفي رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الخس ومران الراعي عدم جواز
 قتل بهيمة وطنها أدى على ان الامر يقتله على القول به اراض فلا ياتي في حلها كحيوان

ما كحل قتله لصياله وتقيمه الغراب بالابقع لو وده في الخمر ولكن به متفقاً على
تخريجه والاذا الاسود وهو الغداف الكبير ويسمى الجبل لانه لا يسكن الا الجبال حرام
ايضاً على الاسود وكذا العقعق وهو ذو لونين ابيض واسود طويل الذنب قصير الجناح
صوته العقعة وخرج بشار بخوفاب وضبح لضعف ناله بكاس (وكذا رخنه) لانتهى
عنها ولخبها (وبقائه) بتثليث الموحدة والمجعة والمثانة طائر ابيض ويقال أغبر دون
الرخة بطي الطير ان تخبها أيضاً (والاصح حل غراب زرع) وهو اسود صغير يقال له
الزاغ وقد يكون حجر المنقار والرجلين لانه مستطاب والثاني انه حرام لانه من جنس
الغراب وأما الغداف الصغير وهو اسود أو رمادي اللون فمتفق على كراهيته حله وبه
صرح جمع منهم الروياني وعلاه بانه يا كل الزرع وهو المتمدون صحح في الروضة تخريجه
(ويحرم يفا) بفتح الموحدة وتن تشديد النائية وبالجهة والقصر الطائر المعروف
بالدرة بضم المهملة ولونه مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) ثلث غداً - ما
(ويحل لعامة) بالاجماع (وكركي) وكذا الخباري والشقراق (وبط) قال
الدميري هو الاوز الذي لا يطير (واوز) بكسر ففتح وقد تحذف منه امكن فسر
الجوهري وغيره الاوز بالبط ويحل سائر طيور الماء الا اللقلق (ودجاج) بفتح أوله أفصح
من ضعه وكسره طيها (وحمام وشوكل ماعب) اى شرب الماء بلا تنفس ومص
وفي التاموس العيب شرب الماء والجريع او تباينه (وهدر) اى صوت وهو ترجيع
الصوت وهو اصله من غير قطع ليدوز كرهنا كيد والافه لازم للاول ومن ثم قصر
في الروضة في موضع على عب ونظر بعضهم في دعوى ملازمته ما ودخل في كلامه القمري
والدبسي واليمام والفواخت والقطا والحجل وهو على قدر الحمام كانه طائر المنقار
والرجلين ويسمى دجاج البر (وماعلى شكل عصفور) بضم أوله أفصح من فقه (وان
اختلف لونه ونوعه كغندليب) وهو الهزار (وصعوة) بفتح الصاد ومكون العين
المهملةين وهو عصفور أحمق الرأس (وزرزور) بضم أوله ونفر ولبل وكذا الحجر
لانهم من الطيئبات (لاخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء المسمى الآن بعصفور الجنة
لانتهى عن قتله في مرسل اعتضد بقول صحابي ويطلق على الخفاش عند اللغويين وهو طائر
صغير لا يشبه الفار بطير بين المغرب والعشاء فقد جزم ما بخرجه هنا ولا ينافسه
جزءهما بل يوم القيمة فيقتل الحرم لانه لا يتزعم حل كله ويمنع بانه لا تلازم بين
ذلك وبين اكله اذا التوله بين ما كحل وغيره حرام مع وجوب الجزاء فيه فعل الخفاش
عندهما من هذا (وغل ونحل) لاصحة انتهى عن قتلهما وحملوه على الثقل السليمانى
وهو الكبير لا تنفاه اذا ما بخلاف الصغير فيقتله لانه لانه مؤذي بل وحقه ان تعين
طير يقال فقه كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهى مغارد وابل الارض
(كغنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمه وبالمد وحكى ضم ثالثة مع القصر ثلث

(قوله وهو الغداف) هو بالدال
المهملة انتهى دميري (قوله وكذا
العقعق) أى يحرم (قوله وهو
اسود صغير) أى فلو شق في شئ
هل هو مما يؤكل او من غيره
فينبغي الحرمة احتياطاً (قوله
ويحل سائر طيور الماء) وهى
الطيور التى تألف الماء غالباً ولا
تغرق فيه (قوله الا اللقلق)
اللقلاق بالفتح الصوت واللقلاق
طائر نحو الاوزة طويل العنق
يا كل الحيات واللقلق مقصور
منه انتهى مصباح قال الشافى
في سيزته في الباب الثالث فيما
أكله صلى الله عليه وسلم من
الحيوانات روى الشيخان عن
أبي موسى قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاج
وروى عن أبي بكر قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يأكل لحم دجاج وروى أبو
الحسن بن الضحلال عن ابن عمر
قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا أراد ان يأكل لحم
الدجاج حبسه ثلاثة أيام (قوله ان
تعين طير يقال فقه) أى بان شق
عدم الصبر على اذاه قبل قتله
وتعذر قتله

(قوله لانها كانت تنفخ النار)
 أى لان اصحابها الذى تولدت منه
 كان ينفخ الخ فثبتت الخلة هذا
 الجنس كراما لابراهيم (قوله
 مالوزى كتاب على شاة) وفى نسخة
 مالوتجت شاة كلبة فانما تحول الخ
 وفى ح ما افق هذه النسخة وفى
 الاقرب بل الصواب فانه حيث
 عليا بنزوان الكلب ثم انت
 بجره وان حكم بتولده منها فيحرم
 وكذب ايضا الطفا الله بقوله مالو
 نوزى كتاب اى ولم يزل بنزوان
 الكلب عليا ولم يكن فى وقت
 يعلم منه عانة مالولانه ليس منه
 (قوله اعتبر ما قبل المسخ) أى
 لكن حتى التطرف مع مائة ما تحول
 اليه اهل الذات ام الصفة فان
 وجد ما يعلوه أحد ما فظاهر
 والافضل اعتبار امه لانالم
 تصفى تبدل الذات فحكم ببقائها
 وان المتحول هو الصفة وقد عهد
 تحول الصفة فى الخلال الولى الى
 صور كثيرة وعهد روية الجن
 والملائكة غير صورتهما الاصلية
 مع القطع بان ذاتهم لم تحول
 وانما تحولت الصفة قوله فيجب
 أحبهم) أى يحبه فى فهم من اضافة
 المصدر الى مفعوله (قوله ومن
 ذلك فى أمر مجهول) أى أمر
 حيوان مجهول (قوله ان أخذنا
 بالخطر) أى الحرمة (قوله ارم
 بوج) أى فى موضع يجب
 طلب الممانعة فيما يظهر

لحم الجميع (ودود) منفرد على ما مر فى الصبيحة والذبايح ووزع بانواعها وذات سموم
 وبر وصرارة لاستغرابها ثم يحل منها شوي بر وعر وروا حنين كاسر واستبدال
 الرافعى على تحريم الوزغ بالنهى عن قتلها سبق قلم فتدروى مسلم ان من قتلها فى
 أول ضربة كذب له مائة حسنة وفى الثانية دون ذلك وفى الثالثة دون ذلك وفيه حض
 وى حض على قتلها قبل لانها كانت تنفخ النار على ابراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا)
 يحرم كل (ما ولد) يقينا (من ما كور وغبير) كسبع بكسر فسكون لتولده بين ذنب
 وضبع وخرج به ولنا يقينا مالوتجت شاة كلبة فانما تحول كفاها البغوى كالقاضي
 لأنه مدقح الخلقة على خلاف صورة الاصل وان كان الوزغ زكاه وذهب جمع الى
 انه ان كان أشبه بالحلال خلفه حل والانلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة
 كلبا لانه من الامن الفعل ولو مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه فهل يعتبر ما قبل
 المسخ على ما قاله بعضهم عملا بالاصل او ما تحول اليه كإيدل عليه ما فى فتح البارى
 عن الطحاوى كل محمل والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدأت ذاته بذات أخرى
 والابان لم تبدل الاصفته فقط اعتبر ما قبل المسخ والاقرب اعتبار الاصل فى الأدعى
 المسوخ مطلقا كإيدل عليه النذر الصحيح ولو قدم لولى مال مغصوب فتاب كرامة له وما
 ثم أعداى مرقته اوصفة غير صفته فالنسخة عدم لاله يعود الى المالة عاد ملك مالكة
 فيه كما قالوه فى جالدية دبع ولا عثمان على الزلى بقله الى الدم كالأشعثان عليه اذا
 قتل بجمانه (وما لاضر فيه) من كذب ولا سنة خاص ولا عام بتحليل والتجريم ولا يبدل
 الى أحدهما كالامس بقتله والنهى عنه (ان اسقطا به أهل يار وطباع سليمة من
 العرب) المالكين فى البلاد الاقربى دون أهل البوادرى الذين بأكون مذب ودرج
 (فى حال رقابة حل) سواء ما يلاذ العرب والعجم فيما يظهر (وان استخبروه فلا) يحل لانه
 زما الى اناط الحل بالطيب والحرمة بالخبر وبالحالة عادة اجتماع العالم على ذلك لاختلاف
 طبائعهم فتعين ان المراد بعضهم والعرب اولى لانهم الافضل الاعدل طباعا والاكمل
 عقولا ومن ثم أرسل صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم وكلام أهل الجنة كما
 فى حديث وفى آخر من أحبهم فيحبى أحبهم ومن أبغضهم فيبغضى أبغضهم لكن يرفع
 فى كل عصر الى اكس الموجودين فيه وهم من جهة واما كرايمه الرافعى وبحل ذلك
 فى أمر مجهول اما ما سبق فيه كلام لعرب قبلهم وقد صار معلوم الحكم فلا يلتفت
 لكلامهم فيه وما يجده الزركشى من الاكتفاء بتغير عدلين منهم وانه لو اختلفا هما آخران
 أخذنا بالخطر لانه الاحوط مقرر فى هذا التصوير بخصوصه والافتقار لصحروا بانه
 لو استطاع البعض واستخبره البعض أخذنا بالكثر فان استورا ورجح قريش لانهم أكل
 العرب عملا وقوة فان اختلفت القريشون ولا مرجح اشركوا او سكتوا او لم يوجدوا هم
 ولا غيرهم من العرب ألقى بالحيوان الاكثر به شبها فان اختلف شرط عاذا كرايمه بدعهم

(قوله من عذر) وفي نسخة من عذر (قوله لحم جلالة) وفي شرح الروض ويقال لها الجلالة (قوله وهي آكلة الجلالة) هي مثلثة الجيم انتهى قاموس (قوله ويكره اطعامها كولة نجسا) المتبادر من التجسس لجس العين وقضية انه لا يكره اطعامها المتجسس (قوله كالوثيق) بابه سهل وظرف كافى المختار (قوله ويكره ركوها من غير حائل) ٢١ ظاهره وان لم يترك (قوله ووجدت

لا تفتاق الفتنة بقلوبهم حينئذ) وان جهل اسم حيوان سئلوا عنه (وعلم بتسميتهم) حلالا وحراما (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوان صورة او طبعاً من عدوا وضده او طعمه او المتجه تقديم الطبع لقوله لالة الاخلاق على المعاني الكائنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان اولم يحدله شهما حل لقوله تعالى قل لا اجد فيما اوصى الى محرماً الاية ولا نافي ذلك ما مر عن الزركشي من الحرمة لان التعارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا (واذا ظهر تغير لحم جلالة) من طعم اولون او رجع من اقتصر على الاخبار اراد الغالب وهي آكلة الجلالة بفتح الجيم اى النجاسة كالعذرة (حرم) كسائر اجزائها وما تولد منها كبيضها ولبنها ويكره اطعام شاة ما كولة نجسا (وقيل يكره) الجلالة (قلت الاصح يكره والله اعلم) لان انتهى لتغير اللحم فلا يقتضى تحريمها كالتوقف لحسم المذكاؤا يبيضها ويكره ركوها من غير حائل وينبغي كإفاله بالقتنى تسمى الحكم الى شعرها وصفوها المنفصل في حياتها قال الزركشي والظاهر الحلق ولهاها اذ اذ كت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه ومثلها اسخا ريت بلبن كابة اذا تغير لحم الارز وعرقى اوري نجس بل يحل اقتضا ولا كراهية فيه نعم ان ظهر رشح ريج النجاسة فيه انجبت الكراهة ومعلوم ان من أصابه منه نجس بطهر بقوله (فان علق طاهرا) او نجسا او متنجسا كإظهار ظاهر كلام الروض اولم تعاف كما اعتد به المتبني وغيره واقتصارا للاكتفاء على الملقط الطاهر جرى على الغالب لان الحيوان لا بد له من العلف وانه الطاهر (فطاب) لهما (حل) هو وبقيته اجزائها من غير كراهة فهو تقرير على ما قلنا زال العلة ولا تقدير لمادة العلف وتقديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة للغالب اعطيه بخصوع غسل او طبخ فلا أثر له ولو غذبت شاة بجرام مدة طويلة لم يحرم كما قاله الغزالي وابن عباد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمة انما هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل في ذلك مبنى على حرمة الجلالة (ولو تنجس طاهر كحل وديس ذائب) بالجمعة (حرم) تناوله لعذر طهره كما صرنا بالخامد فيله وما حوله ولا يكلي باقيه ولا يكره يعض صائق في ماء نجس ولا يحرم من الطاهر الا فتوراب وجر ومنه مدر وطئل ان يضره وعلى ذلك يجعل اطلاق جمع حرمة بخلاف ما لا يضره كما قاله جمع آخرون واعتد السبكي وغيره ومنه وان قل الا ان لا يضره ونبت جوز زميمه ومسكر ككثيرا فيون وجوزة طيب وزعفران وجلد دبع ومسة تقدر

وزنه من غيراً كقول انتهى حج ويظهر ان مثل ذلك اللحم وكذب عليه سم قوله وبلبن جوزانه سم او من غيراً كقول كذا في العباب قال الشارح كذا ذكره القاضي قال وكذا لو وجد وشك هل ذبحه من يحل ذبحه او غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبان به يعين تحريمهما على الاشياء قبل الشرع فالاصح لاحكام فضلان وبقرب بينهما وبين المذبوح بان الاصل فيها التحريم حتى يعلم المبيع ويلم خلافهما فان الاصل فيهما الحل انتهى كلام شرح العباب وما ذكره في المذبوح شامل =

لما اذا غلب المسلمون ولا فليراجع كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا هنا ما ذكره في فصل اخر فيه ثم انتهى (قوله ما يريق
 لم يشارك معدنه فينتجه عدم الحرمة) ٢٢ اى مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يصح لسان عائشة انتهى ح (قوله

اصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كخياط وصفي وبصاق وعرق الا اعارض
 كذا القيد ولحم أنتن اباريق لم يشارك معدنه فينتجه فيه عدم الحرمة لا تنقلا واستقذارا ولو
 وقعت ميتة ما لا تنفس لها ما قلناه ولم تنكث بحيث لا يستقدر وقطعة يسيرة من لحم آدمي في
 طينج لحم مذكى لم يحرم اكل الجميع خلافا للغزالي في الثانية واذا وقع نول في ماء كثير ولم
 يغيره جازا سنة مال الجميع كما مر لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بخامرة
 نجس كخجامة وكس مكروه) للعر وان كسبه قبل النهي الصحيح عن كسب الخجام
 وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخجام اجرته ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم
 الاخذ حرم الاعطاء كجرة النامحة الا لضرورة كاعطاء ظالم اوقاض او شاعر خوف امنه
 فيحرم الاخذ فقط واما خبره لم كسب الخجام خبيث فقول على حذ ولا تيموا الخبيث
 منه فتكون وعلة خبيثه مباشرة للنجاسة على الاصح لادانة الحرقة ومن ثم الحقوا به كل
 كسب حصل من مباشرتها كزبال ودياغ وقصاب لا تصاد على الاصح اقله مباشرته لها
 وكذا حلال وحراس وحائل وصباغ وصواغ وما شطه اذ لا مباشرة للنجاسة فيها (ويحسن
 للعر ان لا يأكاه) بل يكمره لأكاه على انه مثال ادسائر وجوه الاتفاق كذلك حتى
 التصدق به كالحجج الاذرى والزر كشي (و) ان يطعمه رقيقه وناضجه اى بعيره الذى
 يسقى عليه نخله اعطاه ناضجه وطعمه رقيقه لئلا يترافق الرقيق والناضج مع انظار الاعطام
 تبرك باللفظ الخبر والا فالمراد ان يكون به ما يملكه من رقيق وغيره ولدناء الرقيق لاقيه
 الكسب الذى يختلف الحر ويبدل الانسان الحرى في مؤنة نفسه وموته ما أمكنه فان
 يحز في مؤنة نفسه ولا يحرم معاملة من اكتره الله حرام ولا الاكل منه وافضل المكاسب
 الزراعة ثم صناعة اليد ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتا في بطن ذكاة) وان اشعره
 ذكاة الجنين ذكاة امه اى انى احلها احلته تبعها لهما ما لم ينفصل وفيه حياة متعققة
 والا اشتربت تذكته فان خرج وبه حركة مذبح ومات حلال وان خرج بعد ذبح
 امه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها زاناطو بلا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا
 ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو اخرج رأسه وبه حياة متعققة لم يجب ذبحه حتى
 يخرج وان اخرج رأسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كليل عليه كلام الامام
 وهو الاصح خلافا للبعوى ولا بدى الحل من ان تكون الذكاة مؤثرة فيه فلو كان مضعة لم
 تتبين ام صورته لم يحل ولو كان لاهذ كاضواشل حل (ومن خاف على نفسه وتاومرضا
 محتوفا) او غير مخوف او نحوهما من كل مجذوب يدبغ التيم لم يجد حلالا وهو معصوم غير
 عاص بسفوره ونحوه (ووجد محرما) غير مسكر كينه ولومغلظة ودم (لزمه اكله) اقله
 نعالى فن اضطرا الآتية مع قوله ولا تنفعا لاولا انفسكم وكذا الخوف العجز عن نحو المشى

بحيث لا يستقدر اى اما اذا
 استقدر فيحرم وان لم يستقدره
 خصوص من الرادتنا وله لكونه
 ايس من ذوى الطباع السليمة
 (قوله فيحرم الاخذ فقط) اى ولا
 يحرم الاعطاء لما تنفذ به
 الضرورة اما ما يقع كثير من
 محبة اظهار الثناء عليهم من
 الشعر ففيه لهم ذلك على التقييد
 باكرامهم واعطائهم زيادة على
 ما قد دفع به الضرورة للعرض
 المذكور وهو حرام على ما يصرح
 به قوله الا لضرورة فان هذا
 ليس منها وقد يقال بعدم الحرمة
 حيث لم يحصل على وصفه بحرام
 ومعلوم انه حيث جاز الاعطاء
 جاز الاخذ (قوله وما شطه) اى
 ومثل ذلك القابلة (قوله وافضل
 المكاسب الزراعة) اى ولو لم
 يباشرها بنفسه بل بالعملة (قوله
 ثم التجارة) ولا يشك في عدم
 الزراعة على قوله تعالى انفقوا من
 طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم
 من الارض لانه عطف فى الآية
 بالواو هو لا ينتضى ترتيبا (قوله
 حل) اى ولا يخوفه لانه ذبح
 (قوله واضطرب) اى والحال انه
 اضطرب الخ وانما حرم والحالة
 ما ذكر لان اضطرابه علامة على
 ان مؤنة ليس بتذكته امه (قوله
 لم يجب ذبحه) وعليه فان ذبحت امه قبل انفصاله ومات بذبحها حل (قوله ولو مغلظة) وميتة الكب

(قوله وعمل) اى فقد (قوله وغلبة الظن) قضية الملاقاة انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركها وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه ومرفقه بالطب (قوله بل لوجوز السلامة والتلف على السواء حل) افهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يجوز تناوله (قوله ولائها كان) اى الزنا (قوله شدد فيه أكثر) اى من اللواط (قوله بان في هذا اشارة) اى في الجملة ٢٣ (قوله كادى غير محترم) هلا وجب تقديم

لحم الميتة على اللحم الادبى لاحترام ذاته ومن ثم جرى الشارح على تحريم اسنة وعمال شئ من اجزاء الحرب لذلك (قوله لم تكن من اسقاط القتل بالتوبة) هذا ظاهر فمن اهدر لترك الصلاة فانه متعين من التوبة فيعصم بخلاف الزانى المحسن وقاطع الطريق فانما بعد ظهور حالهما للامام لا تفيد توبتهما العصمة وبصرح بذلك قول ج وبظهر فمن لا تسيطر توبته قتله كان محسن ان با كل لانه لا يؤمر بقتل نفسه اللهم الا ان يفرض كلامه فيمن لم يبلغ أمره الامام (قوله لزمه تقديهما) اى وان لم تنسدر به ثم تعاطى من الحرام ما تدفع به الضرورة ولا يقال اللزمة قلنا ما كاهدم فيتناول السك من الحرام (قوله وهو بقية الروح على المشهور) ولعل وجه التعبير ببقية الروح أنه نزل ما اصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التى بها حياته فغير عن حاله الذى وصل اليه ببقية الروح مجازا والا

او التخلف عن الرفقة ان حصل له به ضرر ولا ضرر وحشة كما هو واضح وكذا الواجبه الجوع وعمل صبره وغلبة الظن في ذلك كافية بل لوجوز السلامة والتلف على السواء حل له تناول المحرم كما حكاه الامام عن صريح كلامهم واكتفى بالظن كالاكرام على كل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على الموت بل وانتهى الى هذه الحالة لم يحل له اكله اذا فائدة فيه ولو امتنع مالك طعام من بذله الا بعد وطئ الزنا لم يجوز لها عتيقه بقاء على الاصح ان الاكرام بالقتل لا يبيحه واللواط ولائها كان مظنة في الجملة لاختلاط الانساب شدد فيه أكثر (وقيل يجوز) كما في الاستسلام للمسلم وقرق الاول بان في هذا اشارة في الجملة الشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يحل مذبحها واخرى لا يحل اى كادى غير محترم فيما يظهر تخيرا ومغلظة وغيرهاتين غيرهما قاله في المجموع واعتراض الاسوى له مردودا ما مسكرو فلا يحل تناوله الجوع ولا عطش كما مر واما العاصى بغيره ونحو فلا يجوز له تناول المحرم حتى يوب ومثله كما قاله الملقني مردودا حتى يتيسر ما قال وكذا مراق الدم من المسلمين اتكفنه من اسقاط القتل بالتوبة كترك الصلاة والقائل في قناع الطريق ولو وجد لقمة حلالا لزمه تقديمها على الحرام (فان توقع حلالا) يحده (قريبا) اى على قرب بان لم يحسن محذورا قبل وصوله (لم يجوز غير سد) بالمهمل على المشهور او المجبة (الرمق) وهو بقية الروح على المشهور والفقوة على مقابله (والا) بان لم يتوقعه (في قول شيبغ) لاطلاق الآية اى يكسر سورة الجوع بحيث لا يسعى جائعا لالا لا يجد للطعام مساعا اما ما زاد على ذلك فحرام قطعا ولو شبع في حالة متناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محظوما التقبوان اطاقه بان لم يحصل له منه مشقة لا يتحمل عادة (والا) ظهر سد الرمق فقط لا انتفاء الاضطرار بعده نعم ان توقف قطعه لبادية مهلكة على الشبع وجب (الا) يخاف تلفا) او محذورا نعم (ان اقتصر) عليه اى على سد الرمق فيشبع وجوب اى يكسر سورة الجوع قطعا بقاء الروح وعليه التزود ان لم يتوقع وصوله لحلال والا جاز بل صرح القائل بعدم منه من حل ميتة لم تلوه وان لم تدع ضرورة الى ذلك (وله) اى المعصوم بل عليه (اكل ادى ميت) محترم حيث لم يجد ميتة غيره ولو مغلظة لان حرمة المحي اعظم نعم لو كانت ميتة في امتنع الاكل منها جرم وكذا ميتة لم والمضطر

فأروح لا تجزأ (قوله ولو شبع في حالة امتناعه) قضيته انه حيث لم يتنع عليه تناوله وامتنع لكن لم يقدم بعد التناول على الحل لا يجب عليه التقى في كل منهما ونا في ذلك ما تقدم له في أول الاشارة من قوله ويلزمه ككل آكل واشرب حرام متناولان اطاقه كما في المجموع وغيره ولا نظري عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن لا تنفع فيها وهو محرم وان حل ابتداءه لزال سببه فاندفع استبعاد الادعى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في حوفه زمانا صل معه خاصة الى البدن بحيث لا يتيقن في بقائه في حوفه تقع وما هنا على خلافه (قوله امتنع الاكل منها) اى لغربي لما يأتى فيه

(قوله قبل وقياسه) فانه لا يحج (قوله)
اذهما حيان فلا يصح القياس)
قد يقال هذا خلاف فرض
المسئلة اذ الكلام في المومات
احدهما دون الآخر فلا ينظر
الى افضلية أحدهما بل الخي
يا كل من الميت وان كان افضل
منه الا ان يقال مراده ان النبي
حي بعد موته فهو كمن لم يميت فلا
يجوز للحي الاكل من الميت
وقياس هذا ان غير الشهيد
وبعض الشهيد مع بعض لا يجوز
له الاكل من الشهيد لما صح من
ان الشهداء احياء في قبورهم
(قوله وسرمة قتاهم انما هو خلق
الغائبين) قد يتقاضى ذلك انه يجوز
للانسان قتل عيدين نفسه لبا كاه
وليس مراد ان كاه يأتى فكان
ينبغي الاقتصار على قوله والا
صاروا ارقاء معصومين الخ فلا
يجوز قتلهم اعصمتهم (قوله)
والا قرب خلافه) اى فلا فرق بين
الذي وغيره (قوله او ما يشبعه
بشرطه) اى بان لم يحسن محذورا
قبل وجود غيره (قوله وغرم عند
قدرته) اى عند الاكل (قوله)
ويجوز له) اى الولي وقوله يبيع
ماله اى المحجور وقوله للضرورة
اى ضرورة المضطر (قوله وعليه
ذبح شاة لطعام كاهه المنتفع به)
قياس ما تقدم له ان المانتفعة
فيه ولا ضرورة يحترم دمجها هنا
والقياس ان الحكم لا يتقدم عليه بل يجب ذبح شاة للكلب غيره المحترم وقاية لروحه

ذمى والوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاما وعصمة
قبل وقياسه عدم اعتبار اتحادهما ثبوتية وتصورية في عيسى والمضطر صلى الله وسلم على نبينا
وعليهما والتجبة خلافة اذهما حيان فلا يصح القياس واذا جاز اكل الاذى سحر مطبخه
وشبه نعم قيد ذلك الاذرى بجها بما اذا كان محترما والوجه الاخذ باطلاقهم وقده ايضا
بعضهم عما اذا أمكن أكله نيا وبوده تعليمهم بالندفاع الضرر وبدون نحو مطبخه وشبه
(و) له بل عليه (قتل مرتد وسحرى) وزان محصن وشارك صلاة توجه قتله شرعا ومن
يستحق عليه القتل وان لم ياذنه الامام للضرورة وبوخذ من هذا انهم لو كانوا مضطرين
لم يلزم اكل ادب بل طعامهم لهم (لاذى وصمتان) لعصمتهم (وصى سحرى) وامرأة سحرية
لحرمة قتلهم (قلت الاصح حل قتل السحرى والمرأة الحريين) ومثلهما الخنثى والمجنون
(للاكل والله اعلم) اعدم عصمتهم وحرمه قتلهم انما هو خلق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه
كفارة ومحل ذلك كما يحتمل البلقينى اذ لم يستول عليهم والاصاروا ارقاء معصومين لا يجوز
قتلهم قطعاً لخلق الغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل سحرى حي مع وجود سحرى
بالغ ويمنع على والد قتل ولده للاكل وسيد قتل قته لذلك قال ابن الرفعة الا ان يكون القن
تعبا فمكالحربى والا قرب خلافه (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد سوا (كل)
منه حقا ما يدرى ردمته فقط او ما يشبعه بشرطه وان كان معسر للضرورة ولان الذم
تقوم مقام الاعيان (وغرم) عند قدرته مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان متقوما حفظا
لخلق المالك فان كان ماله ككاه الغائب مضطرا التجبة منع أكله ان كان قريبا بحيث يتمكن
من زوال اضطراره به دون غيره وغيبه ولى المحجور كغيبه المالك وحضوره محضوره
ويجوز له بيع ماله نسيئة هنا ولا رهن للضرورة وان امتنع في غير ذلك (او) وجد وهو
غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (ان لم يفضل عنه) بل هو اولى بطبخه ابدأ بقتل
اما النبي فيجب على غيره ما يبارى على نفسه وان لم يطلب ولو كان يبارى انسان ميتة قدم بها
ذو اليد على غيره كسائر المباحات خلافا للقاضى فان فضل عن سدر مقة شئ لم يلزمه بذله
كما يحتمل الزركشى وان احتاج اليه ما لا (فان آخر) في هذه الحالة وهو بمن يصبر على
الاضاعة على نفسه مضطرا (مسما) معصوما (جاز) بل ندب لقوله تعالى ويؤثر ن على
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اما المسالم غير المضطر والفقير والهجرة والمسالم المهدي فيمنع
ابنائه (او) وجد طعام حاضر (غير مضطر لزمه) اى مالك الطعام (اطعام) اى سد
رمن (مضطر) أو اشباعه على ما مر معصوم (مسلم أو ذى) او مؤمن وان احتاجه المالك
ما لا للضرورة الناجزة وكذا جمة اغيرة محترمة بخلاف نحو سحرى ومترد وزان محصن
وكب عتور وعليه ذبح شاة لطعام كاهه المنتفع به وله الاكل من لجها لانها ذبحت
للاكل ويجب اطعام نحو سحرى وامرأة سحرية يمين اضطر اقبل استيلاء عليهم ما بعده
ولا يبارى به ما مر من حل قتلها لانه ثم للضرورة فيمكن منافيها لاحترامها هنا وان

(قوله ولا اضطرار به) اي بالمالك وصدق المالك في دعواه الاضطرار ونبى انه لو دلت قرينة على كذبه في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك (قوله والمعتد بخلافه) اي فلو خالف وقتله فنبى ان لا يقتل ٢٥

كانا غيرهما صومين في نفسهما كاحرامهما (فان منع) المالك من اطعامه ولا اضطرار به او طاب منه زيادة على غن مثله بقدر لا يتغابن به (قوله) اي المضطر ولا يلزمه وان آمن (قهره) على أخذه (وان قتله) ويكون مهدرا وان قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص وان منع منه الطعام فبات جوعا فلا ضمان اذ لم يحدث فيه فعلا مهلكا وقتية كلامهم ان له مضطرا الذي قتل المسلم المانع له اذا أدى دفعه الى ذلك قبل وهو الظاهر ولا ينافي مع ما مر من عدم جواز اكله مميته المسلم الانتفاء بتقصير المالك قول منه غير بوجه بخلاف المانع مهدرا نفسه بعصيانه بالنعى والمعتد بخلافه أما اذا وصى يذله به بغير مثله ولو زيادة يتغابن بها فليزعم قبوله بها وتنعى عليه القهر (وانما يلزمه) اي المالك بذل ما ذكر للمضطر (بعوض ناجز) وهو غن المثل زمانا وما كانا (ان حضر) معه (والا) بان لم يحضر معه عوض بان غاب ماله (قوله) لا يلزمه بذله بجائنا مع اتساع الوقت بل بعوض (بنسبة) بمقتضى لزمن وصوله ودعوى أنه يبيعه بحال ولا يطالب به الا عند دياره مردودة لانه قد يطالب به قبل وصوله لماله مع مجز عن اثبات اعداءه فيجب عليه ما اذا لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا حد للباري بوجوب اليه أمام الضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فليزعم اطعامه بجائنا ولو اشتراه بأكثر من غن مثله ولو بأكثر ما يتغابن به وهو قادر على قهره وأخذه منه لزم ذلك وكذا لو ججز عن قهره وأخذه ولا اجر لمن خلاص مشرفا على هلاكه مع ضيق الوقت عن تقدير الاجرة للزوم ذلك عليه بجائنا بمقتضى فان اتسع لم يجب تخليصه الا بها كذا قاله ابن القري في روضه (فلو أطعمه ولم يذ كر عوضا فالأصح لا عوض) جلالة على المسامحة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر والثاني يلزمه لانه خلاصه من الهلاك بذلك فيرجع عليه بالبدل وقول الشارح كافي العقوعن القصاص يلزمه معه الدية مفرغ على رأى مرجوح في ذلك ومثل الخلاف ما لم يصرح بالاباحة فان صرح بها فلا عوض فلعنا قال البلقيني وكذا لو ظهرت قرينة فان اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه اذ لو لم يصدق لرغب الناس عن اطعام المضطر وأفضى ذلك الى الضرر (ولو وجد مضطرا مميته) غير آدمي محترم (وطعام غيره) الغائب لزمه اكلها على المذهب لاجتماع الباتن الذي هو أقوى من الاجتهاد المبيح له مال غيره بغير اذنه أما الحاضر فان بذله ولو بغير مثله أو بزيادة يتغابن الناس بها وهو مع له ولو يذلل سائر عونه حب لم ينجف هذا كابن خويبر وادعى يذمه لم يحل له المميته ولا يتغابن بها حلت ولا يقاتله هناك امتنع مطلقا (او) وجد مضطرا (محرم) او بالحرم (مميته وصدا) حيا (فالذهب) انه يلزمه (أكلها) لعدم ضمانه اذ يبيع الصيد حرام ويصير به مميته أيضا ويحرم أكله ويجب فيه الجزاء في الاول بتحريم واحد فكانت اخفا ومميته ولحم صيد

كانا غيرهما صومين في نفسهما كاحرامهما (فان منع) المالك من اطعامه ولا اضطرار به او طاب منه زيادة على غن مثله بقدر لا يتغابن به (قوله) اي المضطر ولا يلزمه وان آمن (قهره) على أخذه (وان قتله) ويكون مهدرا وان قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص وان منع منه الطعام فبات جوعا فلا ضمان اذ لم يحدث فيه فعلا مهلكا وقتية كلامهم ان له مضطرا الذي قتل المسلم المانع له اذا أدى دفعه الى ذلك قبل وهو الظاهر ولا ينافي مع ما مر من عدم جواز اكله مميته المسلم الانتفاء بتقصير المالك قول منه غير بوجه بخلاف المانع مهدرا نفسه بعصيانه بالنعى والمعتد بخلافه أما اذا وصى يذله به بغير مثله ولو زيادة يتغابن بها فليزعم قبوله بها وتنعى عليه القهر (وانما يلزمه) اي المالك بذل ما ذكر للمضطر (بعوض ناجز) وهو غن المثل زمانا وما كانا (ان حضر) معه (والا) بان لم يحضر معه عوض بان غاب ماله (قوله) لا يلزمه بذله بجائنا مع اتساع الوقت بل بعوض (بنسبة) بمقتضى لزمن وصوله ودعوى أنه يبيعه بحال ولا يطالب به الا عند دياره مردودة لانه قد يطالب به قبل وصوله لماله مع مجز عن اثبات اعداءه فيجب عليه ما اذا لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا حد للباري بوجوب اليه أمام الضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فليزعم اطعامه بجائنا ولو اشتراه بأكثر من غن مثله ولو بأكثر ما يتغابن به وهو قادر على قهره وأخذه منه لزم ذلك وكذا لو ججز عن قهره وأخذه ولا اجر لمن خلاص مشرفا على هلاكه مع ضيق الوقت عن تقدير الاجرة للزوم ذلك عليه بجائنا بمقتضى فان اتسع لم يجب تخليصه الا بها كذا قاله ابن القري في روضه (فلو أطعمه ولم يذ كر عوضا فالأصح لا عوض) جلالة على المسامحة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر والثاني يلزمه لانه خلاصه من الهلاك بذلك فيرجع عليه بالبدل وقول الشارح كافي العقوعن القصاص يلزمه معه الدية مفرغ على رأى مرجوح في ذلك ومثل الخلاف ما لم يصرح بالاباحة فان صرح بها فلا عوض فلعنا قال البلقيني وكذا لو ظهرت قرينة فان اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه اذ لو لم يصدق لرغب الناس عن اطعام المضطر وأفضى ذلك الى الضرر (ولو وجد مضطرا مميته) غير آدمي محترم (وطعام غيره) الغائب لزمه اكلها على المذهب لاجتماع الباتن الذي هو أقوى من الاجتهاد المبيح له مال غيره بغير اذنه أما الحاضر فان بذله ولو بغير مثله أو بزيادة يتغابن الناس بها وهو مع له ولو يذلل سائر عونه حب لم ينجف هذا كابن خويبر وادعى يذمه لم يحل له المميته ولا يتغابن بها حلت ولا يقاتله هناك امتنع مطلقا (او) وجد مضطرا (محرم) او بالحرم (مميته وصدا) حيا (فالذهب) انه يلزمه (أكلها) لعدم ضمانه اذ يبيع الصيد حرام ويصير به مميته أيضا ويحرم أكله ويجب فيه الجزاء في الاول بتحريم واحد فكانت اخفا ومميته ولحم صيد

٤ به من تحت القائم بفسخه هما وأحدهما الحاكم ويرجع الى المثل او القصة ولو اختلفا في قدر القيمة بعد ذلك صدق الغامر

(قوله فالظاهر تعين الاول) وفي نسخة الثاني لانهم اوان اشتر كافي الضمان فطعام الغير حلال والصيد يصير ميتة بذبح الحرم ولوعم الحرام الخ وهي الظاهرة ٢٦ الماعل به وفي حاشية شيخنا الزياي ما يوافق ما في الاصل نقل عن شرح البهجة

(قوله بقدر ما تمس حاجته اليه) أي وان لم يصل الى هذا الضرورة (قوله واو يدنا كلة) أي او نحو يد (قوله في حالة الاختيار في الاولى) صابرة بالخروج بالاولى وهي اولى (قوله ويكره ذم الطعام لاصنعه) قد يقال ذم صنعه يستلزم ذمه (قوله ونذ ترك تبسط) أي توسع (قوله الا في حق الضيف) أي فلا يندب ترك التبسط من صاحب الطعام كراما للضيف (تة) في اعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذهب كرها الماوردي أحدها منعها وقهرها كى لا تنبني والثاني اعطاؤها تحميلا على نشاطها وبعثها لروايتها والثالث قال وهو الاشبه التوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلاذة اه عيرة

• كتاب المابقة •

(قوله اجري ما خسر) من باب قد و قرب مصباح وعبارة مقدمة الفتح المخرور وزان محمد الماعد لاسباق ومنه الخيل التي ضمرت وفي رواية اضمرت والتي لم تضمر وفي المصاييح لم تضمر بالبناء للمجهول من الاضمار والتضخيم أي فاهنا بضم الصاد ونشد

الميم المكورة لا غير وما في المختار بيان للمعبر عنه وهذا من يد قال في المصباح ضمرته واضمرته اعدته

ذبحه محرمة تحريم بينهما ولو لم يجد يحرم اوسن بالحرم الا صيدا ذبحه وا كلة واقتدى وميتة أكلها ولا فدية او صيدا وطعام الغير فالظاهر تعين الثاني لانهم اوان اشتر كافي الضمان فطعام الغير حلال والصيد يصير ميتة بذبح الحرم ولوعم الحرام الا ارض جازله الاستعمال منه بقدر ما تمس حاجته اليه دون ما سوى ذلك وبحله اذا وقع ما عهده فقه اربابه والاصار مالا ضاردا فيقتل لبيت المال وياخذ منه بقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه) أي بعض نفسه (لا كلة) باقظ المصدر لتوقع الهلاك منه (قلت الاصح جواز) لما يسد به رقة او لما يشبعه على ما مر اذ هو قطع بعض لاستيقا كل فاشبهه قطع يدنا كلة (وبشرطه) أي حل قطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير ففي وجد ما يأكله حرم ذلك طعاما (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلا (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثرا والخوف في القطع فقط حرم مطلقا وانما جاز قطع الساعية في حالة تساوى الخطرين لانهم الحمر زائد ويزول الشين بقطعها ويحصل به الشفاء وهذا تعبيرا وقسدا للغة الاصلية فكان أخص من ثم لو كان ما ردا قطعه نحو سلع او يدنا كلة جاز ما حيث يجوز قطعه في حالة الاختيار في الاولى طاه الباقى يني (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (اغيره) ولو مضطرا ما لم يكن ذلك الغير فيما فيجب له ذلك (ومن معصوم) لاجل نفسه (واقه أعلم) والمعصوم ما يتبع قتله لا كل أماعير المعصوم كترد وحر في فيجوز قطع البعض منه فلا كلة وما ذنب اليه الماوردي من تحريمه لما فيه من التعذيب ودبانه أخف الضررين ولو وجد مريض طعاما له واغيره يضمره ولو زيادته مرضه فله كل الميتة ويكره ذم الطعام لاصنعه والزيادة على السبع في ثلاث نفسه ولا ضرر عليه فيها والثمار والزرع في التحريم على غير ما لكها والحل له كفرها فلوجرت العادة بأكل ما تاسا قسط منها جازا لان حوط عليه او منع نفسه المالك وله الأكل من طعام غلب على ظنه رضا المالك به فان شئت حرم ونذ ترك تبسط في طعام الا في حق الضيف

• كتاب المابقة • على نحو خيل •

وتسمى الرهان وقد تم ما بعده بل ظاهر كلام الاثرى أهم موضوعاته ما فعله به العطف الا في عطف خاص على عام من السبق بسكون الباء وهو التقديم وأما بالتحريك فهو المال الموضوع بين السباق (والمناضلة) على نحو السهام من فضله يعني غايه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما لا سطة لهم من قوة وشعبير الصهيبي بن افضل الله عليه وسلم أجرى ما خسر من الخيل من الحفيا الى ثنية الوداع وما لم

(قوله المذكر) أي من الآية والخبر (قوله واقتد عصا) أي خالفناه ومجمل على السكراة المذكورة (قوله وتظهر السنن) أي المروى في السنن اه وفي نسخة نس (قوله اما بقصد مباح) محترم ما فهمه من قوله الامتناع للجهاد اذ محمل سنهما فمن قصد بهما التقوى على قتال العدو (قوله فخر امان) أو المكروه ففكر وهما قياسا على ما ذكر (قوله وتعتبر في باذله لا قابله) أي فيصور في القابل أن يكون سفها وأما الصبي فلا يجوز العقد معه لا لافعاله ٢٧ (قوله وعطف عام على خاص) قال

بضم من الثنية الى مسجد بن زريق وهذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله عنه احد الى تصنيفه (هما) اي كل منهما (سنة) الامتناع للجهاد من المسلمين الرجال كما يأتي اما ذكر دون النساء والخلفاء اعدى ما اهلها ما لهما يتجسس حرمة ذلك عليهم ما جعل لا يغيره ويكره كراهة شديد قلن عرف الرمي تركه لغيره لم من تعلم لرمي تركه فليس منا وقد عصا والمناضلة أ كدمن شقية فتلا الآية وتسلم السنن ارموا رار كباوان ترمو اخبر ليكن من ان ترصعوا ولانه يتفع في المضيق والسعة وما قاله الزركشي من انه ينبغي ان يكونا فرض كفاية لانهم اوسيلتان لا يمكن ردهم مع كونهما اوسيلتين لاصله الذي هو الفرض وانما هما اوسيلتان لاسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال وحيدته فالتجسس كلامهم اما بقصد مباح فيباح اوجرام كتطع طريق فخر امان (ويحمل اخذ عوض عليهم) لا اختيارية وسببية يانه وتعتبر في باذله لا قابله اطلاق تصرف فليس للو في صرف شيء من مال مولى فيه بخلاف تعلم تخوخر أن او علم او صنعة وصح خبر لا سبق اي بالفتح وقد تسكن الا في خوف او حافرا واصل (وتصح المناضلة على مهام) عربية او بجمجمة فالاول النبل والثاني الشباب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا من اوزين) وهي رماح قصار (ورماح) هو عطف عام على خاص (ورمي بأحجار) يد او قلاع بخلاف ثالثها المسمات بالالعلاج والمرامات بان يرمى بها كل الى صناعته (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم في الانهر وهو عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب على المذهب) لانه في معنى المهم المدروس عليه فخل بعوض ودونه ومحمل حل الرمي اذا كان غير جهة الراي أو مالو رمي كل الى صاحبه فخر لم قطعها لانه يؤذي كثيرا ثم لو كان عندهما حذق بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما لم يحرم ويحمل اصطفا الحية لحاذق في صنعة حذق غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ مما ذكره الصنف في فتاويه في البسج ويؤخذ من كلامه ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته ويحمل التفرج على ذلك حذق والاقرب جواز التقاف لانه يتفع في الحرب حيث خلا عن الخصام المعروف عند أهله (لا) مسابقة بمال (على كرمه وبلخان) اي محجن وهي خشبة متخنية الرأس (ويندق) اي رمي به يد أو قوس (وسباحة) وغطس بما اعتيد الاستعانة به في الحرب وانما قيد الأخير بما ذكرناه لتولد الضرر منه بل الموت

في المصباح المزرق ربح قصير اخف من العزة والربح معروف اه أي فيشمل الطويل والقصير فهو عام من المزرق (قوله ومحمل حل الرمي) اي المذكور في قول المصنف ورمي بالحجار (قوله اما لوري كل) ويضي ان مثل ذلك ما جرت به العادة في زمننا من الرمي بالجريد للتيالة فيصر لها ذكره الشارح (قوله بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما) ومنه البهلوان واذا مات يوفى شهيدا (قوله لم يحرم) أي جيت لامال (قوله حيث غلب على الظن سلامته) ومنه اللعب بالربح المعسمى عندهم بأب العود (قوله ويحمل التفرج على ذلك حذق) ومثله سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتبين كذبه بقصد الفرجة بل ولو تبين كذبه لم يكن قصده به ضرب الامثال والمواظ وعلم فهو الشجاعة على السمة آدميين او حيوانات انتهى ج (قوله والاقرب جواز التقاف) ظاهر التعبير بالجواز الاباحة (قوله على كرمه) بالتخفيف وهي المروفة

الان بالكورة (قوله يد أو قوس) التعبير به قد يشكل عامر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فان الرمي بالقوس بالنندق منه ومن قال شيخنا الزياي ويندق يرمى به الى حقه وتوضوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العبد اما بنديق الرصاص والطين فقصص المسابقة عليه لان كفاية في الحرب أشد من الصيام رمي الى انتهى ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال يرمى به بالحصل الذي اعتيد له بهم به فيه

(قوله لانم البست من آلات الحرب الخ) أى المذكورات فى قوله لاعلى كرتة وصولان ويشدق الخ ويدل لما ذكر قول المنهج لا كلمة وصراع وكرة محجن وبتدق وعموم الخ وقوله ونص المسابقة على خيل جله معترضة ولو قال لانمنا لبست من آلات القتال للسكان اولى لانه قدم قبله لىل عدم الصحة فى المذكورات قبلها ما بقوله لعدم نفع كل ذلك فى الحرب (قوله ومثلهما بقر) أى مسابقة على بقر الخ (قوله ولو بالاعوض) أى فى المهارشة والمناطحة (قوله ولم يحمل الخلف) أى فى الصراع والطير (قوله وجوب أجرة المثل فى النائدة) أى المسابقة القاسدة وعمومه شامل لماذا شرط المال فيها على كل لالا خرا أجرة المثل وفيه ان هذا كما يأتى من القمار المحرم وقياسه أن لا جازية (قوله وقد اتزم كل منهما) أى من الاجنبى واحد المتعاقدين (قوله ولا لقراءة القرص) فى مختار اصحاب ويقال للبردون والبغل والحار فاره ولا يقال للقرص فاره ولكن رافع قاله الجوهري وقال الازهرى الفاره من الناس الملقب الحسن ومن الدواب الجهد السرفوف والشارح القرص بالقرافة جار على ظاهر كلام الازهرى وفى المصباح البردون القرص من الخيل وهو خلاف العرب (قوله ويجوز أن يعينا) أى ابتداء

بجلاف السباحة ويحويها (وشطر حج) بكسر واو فتح اوله المعجم والمهمل (وطخم وقوف على رجل) وشبك فى أوجه الوجهين (ومعرفة ما يده) من زوج واو فرد وكذا سا نوافع الالب كسابقة من أو أقدام اهدم تقع كل ذلك فى الحرب اى تتعاهل وقع بقصد فيه أما بغير ذلك فيعمل كل ذلك (ونصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبلى نعلم لذلك وان لم تمكن بما يسميها (وكذا قبل وبغل وحمار فى الاظهر) اعموم الخلف والخافر لكل ذلك والثانى المنع لانها لا تصلح للكر والفرو ولا يقاتل عليها غالبا أما عقدها على ذلك بغير عوض فصحيح قطعاً (لا طير وصراع) بكسر اوله وقديضم (فى الاصح) لانم البست من آلات القتال ومثلهما بقر بعوض ونحوهما مرشدة ذكية ومناطحة كباش ولو بالاعوض بالاتفاق لانه سفة ومن فعل قوم لوط والثانى يجوز للحاجة اليها فى الحرب فى الطير ولان فى الصراع ادنا ووقرة وقد صار على الله عليه وسلم ركائنه على شياه وأجاب عنه الاول بأنه أرا منه لىل سلم ولهذا المألم ورد عليه غنمه ومحمل الخلف فيما لو كان على عوض والاجاز قطعاً (والاظهر أن عقدها) المشكل على ايجاب وقبول اى السابقة والمناطحة بعوض منه اومن أحدهما اومن غيرهما (لازم) كالأجرة ولكن من جهة باذل العوض فقط وما فى الأنوار من أن الصحيح هنا مضى دون الناسد ودان المرج وجوب أجرة المثل فى القاسدة (الاجاز) من جهة بخلاف غيره كالحال الا فى ما بغير عوض بخلاف جزما وعلى لزومه (فليس لاحدهما) الذى هو ملتزمه ولا لالاجنبى المتأتم ايضا (فخصه) ما لم يظهر عيب فى عوض معين وقد اتزم كل منه ما كافى الأجرة ثم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لظطر شأنم بخلاف الاجارة أيضا فقبحا عوض بقبضه حالا فلمزه فيما لا قباض قبل الاستقاء ولا كذلك هنا ما لو اتقعا على الفسخ جاز مطلقا واعلمهم انما لم يظرو والمحمل فيما اتفق المتزمان على الفسخ لانه لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) سواء كان منضو ولا أم باضلا وأمكن ان يدرك صاحبه وبسببه فان لم يكنه ذلك كان له الترتل لانه حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) اى فى العمل (ولا فى مال) ملتزم بالعدد كالأجرة الا ان يفسخها ويستأنفها قدا (وشطر السابقة) من اثنين مثلا (علم) المسابقة للمساعدة والذرع (والموقف) الذى يجربان منه (والغاية) التى يجربان اليها فان لم يعين ذلك وشطرها المال من سبق ميث سبق لم يجز كما صرح به فى التمر ومحمل ما ذكره المصنف حيث لا عرف غالب والامل يشتمل على ثي وما غلب عليه العرف وعرفه المتعاقدان يحمل المطلق عليه كما يأتى فى نظيره (وتساو هما فيما) فلا يشرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غاية لم يجز لان المقصود معرفة الفرق وسية وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال ان يكون السابق بسبب قرب المسافة لالحذق الفارس ولا لقراءة القرص ويجوز ان يعين غاية ان اتفق سبق عندها والاقفاية أخرى عساهما بعدها الا ان يتقعا على انه ان وقع سبق فى نحو وسط الميدان

(قوله لان السابق) متصله بـ
 (قوله نعم في موت الراكب) أي
 دون موت الراي (قوله يقوم
 وارثه) أي فان لم يكن له وارث
 انقصت وليس من الوارث يت
 المال (قوله ليس فيعلم) أي
 فيعرف (قوله وهو حسن) قد
 يتوقف في هذا بانه يتوسط الضمة
 المسابقة امكان سبق كل منهما
 بالانوار حيث قطع بسبق أحدهما
 لم يصح العقد فليتأمل (قوله
 وأخذ بعضهم) هذا يقيدان
 البطل قد لا يكون احدا بوجه حار
 وهو خلاف المعروف من ان
 البطل امامه تولدين اثني من الخيل
 وجار أو عكسه لكن اخبرني
 بعض من ائني بان احدا بوي
 البطل قد يكون برة بان يقرى عليها
 حار (قوله واسلامهما) تقدم
 انهما الاسلام على الجهاد مندوبة
 فان قصد بهما مباح فهي مباحة
 وعليه فينبغي جهما اذا جرت بين
 المسلم والكافر ليقوى بهما على
 امر مباح وأصر وهو من ذلك ان
 يقصد المسلم التعلم من الكافر
 لشدة حذقه فيه (قوله نذب ذلك)
 أي بذل المال (قوله اذا لاقار)
 هو بكسر القاف كما يؤخذ من
 القاموس (قوله فهو غار) آخر
 (قوله فالتثنية في كلام المصنف
 فاعل) صوابه مثال

وقعا عن الغاية لان السابق قد سبق ولان المال ان سبق بلاغاية (وتعني) الراكبين
 كل راكبين بشاره لا وصف و (الفرسين) مثلا بشاره او وصف لان القصد امتحان
 سيرهما (وتعنيان) كما تعني الراكبان والراعيان كما يأتي فيمتنع ابدال أحدهما فان مات
 او عوى او قطعت يده مثلا بديل الموصوف وانقص في المعين نعم في موت الراكب يقوم
 وارثه ولو نأيه بمقامه فان في استغاب عليه الحاكم وهو معلوم ان محله حيث كان موثقه
 لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزما ويقرب بين الراكب والراي بان القصد جودة هذا فلم يقيم
 غيره مقامه ولو مرض أحدهما ورعى انتظار والاجاز الفسخ الا في الراكب فيجب ابداله
 (وامكان) قطعهما المسافة و (سبق كل واحد) منهم ما لا على ندور وكذا في الراي من فلو
 نذر الامكان لم يجوز لان قضية السابق توقع سبق كل ايسر فيعلم أو يتعلم منه وقال الاجام
 لو أخرج المال من يقطع بخلفه جاز لانه كما بادل جعلوا لو أخرجاه معا والاحمال واحدهما
 يقطع بسبقه فالسابق كالحمل لانه لا يغرم شيئا بشرط المال من جهته لغو فقال وهو حسن
 وعلم من هذا اشتراط اتحاد الجنس لا التويع وانما عايد النوعان ان وجد الامكان
 المذكور نعم لو وقع السباق بين بغل وسحار جاز ان تقاربهما وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار
 كون أحد ابوي البغل حمارا (والعلم بالمال المشروط) جنسا وقد روصفة كسائر
 الاعواض ويجوز كونه عينا ودينا لا موموجلا وبعضه كذا وبعضه كذا فان كان
 معينا كفت مشاهدته او في الذمة وصف فلو عقد على مجهول فسد العقد واستحق
 السابق أجرة مثله ولا بد من كونهما الهما فلو شرط جاريهما بأنفسهما فسد العقد
 واستحق السابق أجرة مثله وبعتبر اجتماع الشروط المفسدة كاطعام السبق لاصحابه او
 ان يمهله لايضا يتساهل في مهر واسلامهما كما يحكمه البلقيني لان سميحه غرض الجهاد
 (ويجوز بشرط المال من غيرهما) بأن يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منك فله في بيت
 المال) كذا وهذا مختص بالامام وانائبه (او) فله (على كذا) وهذا عام لكل أحد حتى
 الامام لما في ذلك من الحاض على تعلم الفروسيه وبذل مال في قربة وبؤخذ منه مذنب تلك
 (و) يجوز شرطه (من) أحدهما فيقول ان سبقتني فاك على كذا وان سبقتك فلا شيء لي
 (عليك) اذا لاقار فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) تردد كل بين ان
 يغرم ويغرم وهو قول مجرم (الاجمال) كف الهما في المركوب وغيره و (فرسه) مثلا المعين
 (كف) بقتلت قوله أي مساو (الفرسيهما) ان سبق أخذهما الهما وان سبق لم يغرم شيئا
 ولهذا هي محال لخل المال بسببه وحديثه فيصح للغير الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين
 وهو لا يأمن ان يسبق فليس بقدر ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو
 قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس الحمل فعند عدم الحمل اولى وقوله فيه بين
 فرسين الغالب فيجوز كونه يجتنب أحدهما ان رضى به والاتعين التوسط ويكني بحال
 واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في كلام المصنف فاعل مطابق للتعبير اما ان لم يكن

بأصابة الواحد أو (العدد المشروط) أصابته من عدد معلوم كعشر من من كل مع
 استوائهما في العدد المرمي أو اليأس من استوائهما في الإصابة فلو شرط أن من سبق نخلة
 من عشرين فله كذا فمري كل عشرين أو عشرة وثمراً أحدهما بأصابة الخمسة فهو الناضل
 والاقلان أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر اتجاهاً الجواز
 أن يصب في الباقي فلا يصحكون الأول فاضلاً وإن أصاب منها ثلاثة لم يمت الباقي وصار
 منضوياً (والمحاطة) بتشديد الطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من عدد معلوم كعشرين
 من كل (ويطرح المشترك) بينهما من الأصابات (فن زاد) منهما واحد (وبعد كذا)
 كخمسة (ففاضل) للآخر وما ذكره من اشتراط ما ذكر سبع فيه المهر وروجى عليه
 صاحب التنبية وأقره عليه المصنف في التصحيح لكن الأصغر في لروضة والشرح الصغير
 عدمه وهو المقتدر وعند الإطلاق يحمل على المبادرة وإن جهل لأنه الغالب ويفرق بين
 هذا وما يأتي بان الجمل بهذا نادوا بعد فلم يلتفت إليه (و) بشرط المناضلة (بيان عدد دواب
 الرمي) في المحاطة والمبادرة جميعاً ليكون للأعمل وهي في المناضلة كما إذا كان في المسابقة
 ونوب الرمي هي الارشاق كرمي سهم سهم أو خمسة خمسة ويجوز اتفاقهما على أن يرمي
 أحدهما الجميع ثم الآخر كذلك والأطلاق يحول على سهم سهم فلو رمى أحدهما أكثر من
 النوبة المستحقه ما باتفاق أو إطلاق العقد لم تحسب الزيادة لأن أصاب ولا عليه أن
 أخطأ فلو عقد على عدد كثير على أن يرمي بأكثر كل يوم كذا وعشرين كذا جاز ولا يترقان
 كل يوم إلا بعد استكمال عدده ما لم يعرض عذر كرض أو رجح عاصف ثم يرمي على ما
 مضى في ذلك اليوم أو بعده ويجوز أن بشرط الرمي طول النهار فيلزمهما الوفاة وأوقات
 الضرورة مستثناة كملادة وطهارة أو كل قضاء ساجدة كالاجارة وعروض الحرائق الخفيف
 ليس بعدد ومتى غربت الشمس قبل فراغ وظيفة اليوم لم يرمي إلا أن يشترطه وهم
 محتاجون إلى ما يستصون به وقد يكتفون بوضوء القمر (و) بيان عدد (الإصابة) كخمسة
 من عشرين لأن الاستحقاق بالإصابة بهما اثنين حذف الرمي وجوده ومعه ولا بد من كون
 ذلك محكماً كان نذر كسبعة من عشرة أو عشرة من عشرة لم تصح ولو كان ممتنعاً كما تنعوا إليه
 لم يصح أيضاً ومثقتنا كإصابة الحاذق واحد من مائة فالوجه عدم الصحة كما جزم به
 ابن المقرئ في روضه لأنه عيب وبشرط اتحاد جنس ما يرمى به لا كهم مع مزارق والعلم
 بمال شرط وتقارب المتناضلين في الحدق وتعين الوقف والاستواء فيه (و) بيان علم
 الموقف والغاية (ومسافة الرمي) بذرع أو مشاهدين لم تكن ثم عادة وتصد أغراضا
 والالم يصح لبيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم أن عرفاها والاشتراط بيانها ويصح
 رجوع قوله لا في إلا أن يقع هذا أيضاً وجنث فلا اعتراض عليه ولو تناضلا على
 أن يكون السبق لا بعدهما يرمي ولم يصد أغراضا عند أن استوى السهمان خفة
 ورزاقه والقوسان شدة ولينافان ذكر رغبة لا تبلغها السهام لم يصح كالأول كانت الإصابة

(قوله لكن الأصغر في الروضة
 والشرح الصغير عدمه) أي عدم
 اشتراط ما ذكره من المبادرة أو
 المحاطة (قوله لا يكون للعلم)
 انضباط الحج (قوله ثم يرمي)
 أي يابن على ما مضى الخ (قوله)
 وهم محتاجون إلى ما يستصون به)
 مستأنف يعني أنهم إذا شرطه
 تعيين العمل به حيث يسر ما
 يستصون به (قوله وقد يكتفون
 بوضوء القمر) وهل يرمي البقية
 في اليوم الثاني أو بعد الفراغ أو
 تسقط فيه نظر ولا يعد الثالث
 (قوله ولا بد من كون ذلك محكماً)
 أي إمكاناً قرياً يصح التقرب
 بقوله فإن نذر الخ (قوله عشرة
 من عشرة) من فيه ابتداء
 لا تعصية (قوله لم يصح أيضاً)
 أي لكن عدم الصحة في النادر
 على الأصح وفي الممتنع مقطوع
 به (قوله ولم يصد أغراضا) صح الخ
 وهذا بخلاف ما تقدم في الرابين
 من أنها لو شرط المال لن سبق
 حيث سبق لم يجز وأهل الفرق
 بينهما أن سبق الفرس في العادة
 لا يشيظ غالباً بخلاف هذا

فيها نادرة والغالب وقوعها في مائتين وخمسين ذراعاً أي بذراع اليد المعتدلة كما في نظائره
 ومعالم ان التصديق بذلك باعتبار ما مضى للسلف والافلو وجد حاذق يرى من أضغاف
 ذلك لم يعد التقدير فيه بما يناسبه اعتباراً في كل قوم وزمن في العرفهم (وقدر الغرض)
 الرمي اليه من نحو خشب وقرطاس ودائرة (طولاً وعرضاً) ومع كلاً وارتفاعاً من الارض
 لاختلاف الغرض بذلك (الآن يقع موضع فيه غرض معلوم فيحصل العقد (الطاق)
 عن بيان غرض (عليه) أي الغرض المعتاد نظير ما مر في المساقفة ولا بد أيضاً من بيان
 كون الغرض هدفاً أم غرضاً منصوباً أم دائرة في الشئ أم دائرة في الدائرة ان قلنا
 بصحة شرطه (وليستنا ندبا (صفة الرمي) المتعلقة باصابة الغرض (من قوع) يسكون
 الرأه (وهو اصابة الشئ) وهو يفتح قوله المعجم الجراد البالي والمراد هنا مطلق الغرض (بلا
 خدش) أي يكفي فيه ذلك لان ما بعده يضر وكذا في الباقي (او خرق) يفتح فسكون
 للمجهتين (وهو ان يقبض ولا يثبت فيه او خرق) يفتح للمجهتين فسكون للمجهتين (فان
 (وهو ان يثبت) فله أوفى بعض طرفه وان سقط بعد ويسمي خرماً وقد يطلق الخرق على
 المرق كاجر عليه في موضع (او مرق) بالراء (وهو ان ينقذ) بالمجتمعة منه ويخرج من
 الجانب الآخر والحواشي ان يرى على ان يسقط الاقرب للغرض الا بعد منه ولا يعتبر
 ما عينه من هذه مطلقاً بل كان يعني عنها ما بعدها كما مر فالخرق يعني عنه الخرق
 وما بعده والخرق يعني عنه الخرق وما بعده وهكذا والعبرة باصابة التوصل كما يأتي (فان
 أطلقاً) العقد عن ذكر واحد من هذه (اقتضى الخرق) لانه المتعارف به يعلم ان الامر
 في قوله وليست بالندب كما مر دون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض
 المناضلة من حيث يجوز عوض السابقة وبشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما
 وكذا من كل منهما ما يجعل كمالهما فان كانا حزينين فكل حزب كتنفض (ولا يشترط
 تعيين قوس وسهم) بصفة ولا نوع لان اختلاف أنواع القوس والسهم لا يضر هنا
 بخلاف نحو القوس فان أطلقاً ارتفاعاً على شئ والافصح العقد (فان عين) قوس او سهم
 بعينه (لغا) تعيينه (وبما زاد الله مثله) من ذلك النوع سواء أحدث فيه خللاً أم لا ولا حترز
 بمثله عن الانتقال من نوع الى نوع فلا يجوز الا بالرضا لانه ربما كان به أدرب (فان
 شرط منع ابداله فسد العقد) لانه شرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فاقده (والاظهر
 اشتراط بيان البادئ بالرمي) لاختلاف الغرض به فان تركه كالمبيع العقد والثاني
 لا يشترط ويقرر ولا بد أيضاً من تعيين الرامي بالشخص كما يشترط تعيين المركوب
 في المسابقة ولوري من غير اذن أصحابه قال ابن كعب لم يحسب مارداً أصاب فيه أم أخطأ
 وخالفه ابن القطن (ولو حضر جمع للمناضلة فأتى به) منهم برضاهم (زعيمان) فلا يكفي
 واحد (يختاران) قبل العقد (أحدهما جاز) ويكون كل حزب في الإصابة والخطأ
 كالشخص الواحد ويشترط كما قاله القاضي الحسين احذق الجماعة وأن تقسم السهام

(قوله بما يناسبه اعتباراً) أي
 نظراً (قوله وقرطاس ودائرة) أي
 في الغرض (قوله وسمكاً) المراد
 به الثخن لا ماص في باب الصلح
 وينبغي أن المراد بالطول الطول
 الامتدادين فيما ليس وضعه على
 الانتصاب وبالارتفاع علوه اذا
 كان وضعه على الانتصاب فالأربعة
 متباينة (قوله هدفاً) قال في المختار
 الهدف كل شئ مرتفع من ثناء
 او كتيب دمل او جبل (قوله ان قلنا
 بصحة شرطه) وهو الرابع (قوله
 والحواشي) عبارة شرح المتن
 والحواشي بالمهمة بان يقع السهم
 بين يدي الغرض ثم يثبت اليه من
 حبال الصبي انتهى ومثله في حج أي
 فله اطلاقاً وعبارة شرح
 الروض مثل عبارة مد (قوله كما
 يشترط تعيين المركوب) الذي تقدم
 في المركوب اعتبار الشخص
 او الوصف بخلاف الركب فلا
 يفيق من التمييز بالشخص فكان
 الأولى التعبير به (قوله ويشترط)
 أي في الزعيمين أن يكون كل
 منهما احذق الخ

عليهم بلا كسر فان تجاوزوا ثلاثة ثلاثة اشترط ان يكون للمسلم ثلث صحيح كالثلاثين
وان تجاوزوا اربعة اربعة فربع صحيح كاربعة ولا يجوز ان يحتار واحد جميع حربه
او ثلاثة لا يأخذ الحداق ويشترط ان لا يكون له احدى احدى العراقيون وبه ايجاب
البعوى وقال الامام لا يشترط ذلك (ولا يجوز شرط تعينهما) اى الاصحاب (بقراءة) لانها
قد تجمع الحداق في جانب وضدهم في آخر فيقوت مقصود المناضلة نعم ان ضم حادق الى
غيره من كل جانب وأقرع فلا بأس فالة الامام وهو ظاهر لا تنافي المحذور المذكور (فان
اختار) احد الرعيين (غير ساظنه راميا فبان خلافة) اى غير محسن لاصل الرى (بطل
العقد فيه وسقط من الحزب الاخر واحد) في مقابلته يحصل التساوى قال جمع
واعتمد الملقين وغيره هو ما اختار زعمه في مقابلته لما امر من ان كل زعيم يختار واحدا
ثم الاخر في مقابلته واحدا وهكذا لكن يرد انه لو كان كذلك لم يأت بتأويلهم الا فى
وتنازعوا فبين بسقط بدله امالو بان ضعف الرى او قبل الاصابة فلا فسح للاصحاب او فوق
ما ظنوه فلا فسح للحزب الاخر (وفى بطلان) العقد فى (الباقى قولاً) تنزيق (الصنفقة)
وأصحهما العصة فيصح هنا (فان سمعنا فلهم جميعاً الخيار) بين الفسخ والاجازة للتعويض
(فان اجازوا وتنازعوا فبين بسقط بدله ففسح العقد) لتعذر ما ضاه (واذا انفصل حزب
قسم المال) بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بما فى الاصابة لا شئ له ومن اصاب
أخذ بحسب اصابته (وقد) يقسم بينهم (بالسوية) لانهم ككشخص واحد كما كان
المنصورين يفرعون بالسوية وهذا هو الاصح فى الروضة والاشبه فى الشرحين بل قال
الاسنوى ان ترجيح الاول سبق قلم (ويشترط فى الاصابة المشروطة ان تحصل بالنصل)
الذى فى السهم دون فوقه وعرضه بالضم لانه المتعارف نعم ان فارق ابتداء رمية
عاصفة لم يحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ لقوة تأثيرها (فلو تلف وتر أو قوس) قبل
خروج السهم لابتدأ تصيره وسو رمية (أو عرض شئ) كشخص او بهيمة (انصدم به السهم
وأصاب حسب له) لان الاصابة مع النسيكة المعارضة تدل على جود رمية وقوته (والا)
اى وان لم يصب لم يحسب عليه) حالة على السبب العارض فان تلف الوتر أو القوس لسو
رمية وتقصيره حسب عليه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) اذ لو كان
فيه لاصابه (والا) بان لم يصب موضعه (فلا يحسب عليه) حالة على السبب العارض
وقول الشارح وما بعد الاخر يدعى الحرر وفى الروضة كاصلها ولو اصاب الغرض فى
الموضع المنقول اليه حسب عليه لاله ولا ترد على المنهاج فيه اشارة الى ان كلامه فيما اذا
طراأت الرمح بعد الرى ونقلت الغرض عن موضعه وكلام الروضة فيما اذا كانت الرمح
موجودة فى الابتداء فيصعب عليه تقربطه فلهما مسلمان وهذا هو الذى يقول عليه
وأما فاهمه ابن شهية ونقله فى شرحه الصغير وقاله فى المهمات ونقله النجم ابن قاضى
بهمالون فى تصحيحه عن الاذرى بانه سبق قلم من المنهاج فبقى على اتحاد تصوير مسئلة المنهاج

(قوله ويشترط تساوى عدد
الحزبين) معقد (قوله فبان
خلافة) اى بان الراى غير ما ظن
به بخلافه بالنصب (قوله لكن
يرده انه لو كان الخ) معقد (قوله
وتنازعوا فبين بسقط بدله) يمكن
تصوير محل النزاع بما للوضم حادق
الى غيره من كل جانب واقترع
(قوله أخذ بحسب اصابته) اى
وجوباً (قوله وقيل يقسم بينهم)
معقد (قوله ان تحصل بالنصل)
بالمهلة انتهى منهج (قوله دون
فوقه وعرضه بالضم) اى فيما سما
(قوله نعم ان فارق ابتداء رمية)
اى او طراأت بعده (قوله فيصعب
عليه) يتأمل هذا مع قوله ولانهم
ان فارق ابتداء رمية ربح عاصفة
لم يحسب له ان اصاب ولا عليه ان
اخطأ والجواب ان ذلك فيما اذا
هبت الرمح والغرض بمحله فاصابته
بموجب الرمح وما هنا فاعيا لوقت
الرمح الغرض من محل الى آخر
(قوله ونقله فى شرحه الصغير)
اى على هذا الكتاب

(قوله وليس لهما) اى لا يجوز (قوله وكله حرام) أى يعرض او يغيره
 (قوله بنحو الطلاق) اى كالعق (قوله غير بعيد) اى لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتحضن الحلف بالله لذلك (قوله بخلاف
 لأموث) أى ويثبت به فى الطلاق حالا ٣٤ (قوله ولا صعدن السماء) أى ما لم تحرق العادة له فيصعدن (قوله بخلاف هذا)

مقابل أقوله بخلاف لأموث
 (قوله ومكره) ظاهره ولو بحق
 ولعلمهم لم يذكروه ما بعدهم وعدم
 تصوره (قوله لا ومقلب القلوب)
 لنافية ومنفيها محذوف يدل عليه
 السياق كما قيل هلا كان كذا
 فيقال فى جوابه لا اى لم يكن (قوله
 كقوله والله ورب العالمين) لوقال
 ورب العالم وقال اردت بالعالم
 كذا من المال ورب به ما لك قبل
 لان ما قاله محتمل (قوله لان كل
 مخلوق دال على وجود خالقه)
 وعلى هذا فالعالم ليس بخصوصا
 بالحق ولا هو ما عليه البرماوى
 فكثيرين وذهب ابن مالك الى
 اختصاصه بالعقلاء (قائدة) *
 وقع السؤال فى الدرس عما يقع
 من قول العوام والاسم الاعظم
 هل هو عين أم لا وقيل بالدرس
 عن مرافقه قائلين بما ذكر
 (قوله والعالم) يفتح اللام كل
 المخلوقات ان أريد بالكل الكل
 المجموعى يعنى جملة المخلوقات نانى
 قوله قبل لان كل مخلوق دال الخ
 فاعل المراد كل واحد من المخلوقات
 او كل نوع منها (قوله ومن فلق
 الحبة) منه يؤخذ صحة الطلاق
 الاسماء المبهمة عليه تعالى وبه

(كتاب الايمان) *

بالفتح جمع بين وهو والمغف والقسم والايلاء الفاظ مترادفة وأصلها فى اللغة البعد المبنى
 لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحد يده بين يمين صاحبه وهى فى الشرع بالنظر لوجوب
 تكفيرها بتحقيق أمر محتمل بما بقى وتسمية الحلف بنحو الطلاق عيناً شريعة غير بعد فخرج
 بالتحقيق لغو اليمين وبالمحتمل نحو لاموتن وألا صعدن السماء لعدم تصور الحدث فيه بذاته
 فلا اختلال فيه بتعظيم اسم الله تعالى بخلاف لأموث ولا صعدن السماء ولا تقتلن الميت
 فانه عين يجب تكفيرها حالا ما لم يقبـد الاخرة بوقت كعدمه فخرجت عن ذلك لتكسبه حرمة
 الاسم ولا تزده على التعريف فقهها منه بالاولى اذا المحتمل له فيه ثابتة عذر باحتمال
 الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلقه هاتك حرمة الاسم تعلم باستحالة البر فيه
 وشرط الحالف يعلم مما حرم فى الطلاق وغيره بل وما يأتى من التفضيل بين القصد وعدمه
 وهو مكلف او سكران مختار فاصد فخرج صبي ومجنون ومكره وسواه والاصل فى الباب
 قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم الآية وقوله ان الذين
 يشترون به عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً وأخبار منها الله صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا
 ومتلب القلوب وقوله والله لا غزون قريشاً ثلاث مرات ثم قال فى الثالثة ان شاء الله وداه
 أبو داود (لا تنقذ) البين (الا يذات الله تعالى) اى اسم دال عليها وان دال على صفته معها
 (او صفته) وسأنى فالقول (كقوله والله ورب العالمين) اى مالك المخلوقات لان كل مخلوق
 دال على وجود نفسه والعالم يفتح اللام كل المخلوقات (والحى الذى لا يموت ومن نفسى
 بيده) اى قدرته بصرفها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى)

صرح بعضهم (قوله وكل اسم شخص) اهل المراد من ذكره بيان تفصيل ما دل على ذاته تعالى من كونه مختصاً به كالأله
 او غالبية وغير غالب كما يأتى والا فالدال على الذات هو الاسم المختص به او العال بفيه الى آخر ما يأتى ولعل الشارح المتأخر
 الذات بالاسم الدال عليها ولم يجعل الحلف بها مقصوراً على قوله وذات الله أقول المصنف كقوله والله ورب الخ

(قوله كوحى النبي) ووجه الدلالة على النهي عن مثله قوله في الحديث من كان حاله الخ ومنه يعلم ان قوله ان تحلقوا يا باتكم انما قصر عليه لكون ذلك كان من عادتهم للاحتراز عن غيره (قوله والكعبة) أى بحيث تكون مينا شريعة موجبة للكفارة والافقي عين لغة بل وقد تكون شريعة على ما يفهم من قوله فيما سبق وهى في الشرع بالنظر لوجوب تكبيرها كذا بهامش وقبه نظر لان الحلف بهذه المذكورات لا كفارة فيها (قوله ويكره) ٣٥ هذا هو بنى الحلف ان لا يتساهل في الحلف

بالذي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما اذا حلف على نيّة ان لا يفعل فان ذلك قد يجبر الى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به (قوله وايصحت) بانه نصر ودخل امة مختارا وقائده اختلاف الصادر في اب نصر مدحه ممنا بالسكون وباب دخل صونا (قوله اسم للذات) قد يقال المصنف لم يخص الذات بل لفظ الجلالة وما معه فدل جمعه بين الالهة على انه لم يرد ان هذه الالهة للذات غير معتبر في مفهومها الصفة نفي نسبة التصريح للمصنف بان الله اسم للذات غير معتبر في مفهومها الصفة نظر (قوله وادخاله الباء على المقصود) اى في قوله بذات الله (قوله مردودة) اى بانه لغة كما مر ولان ما ذكره في عبارة المصنف من جعلها ادخاله على المقصود غير صحيح لانه ليست الذات مقصورة على الانعقاد بها بل انعقاد اليمين هو المقصود وعلى الذات (قوله المقصود الاخير) هو قوله

كالا وهو المالك يوم الدين لان الايمان منعقد بين علم حرمة ولزمت طاعته واطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تعتد بمخالق كوحى النبي والكعبة وجبريل ويكره تلغير ان الله ينهاكم ان تحلقوا يا باتكم فمن كان حاله فليحلف بالله وليصمت قال الشافعي واخشى ان يكون الحلف بغير الله مضى نعم او اعتقد تعظيمه كما يظم الله كثر وما سرح به المصنف من ان الجلالة الكريمة اسم للذات هو الصحيح وهذا تجري عليه الصفات فتقول الله الرحمن الرحيم وقيل هو اسم للذات مع جله فاذا قلت الله فتدرك جله صفات الله تعالى وادخاله الباء على المقصود عليه صحيح اذ هو لغة كما مر في نظائره وان كان الاصح دخولها على المقصور الذي عبر به هنا في الروضة ودعوى تصويب حصر دخولها على المقصور فقط لان معنى كلامه لا يسمى بغير الله وهو المراد هنا واما كلام الروضة فعناء يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مراد امر دودة وأورد على المصنف اليمين الغموس وهى ان يحلف على ماض كأباعد افا نهين بالله ولا تتعد قد لان الحلفت اقترن بها ظاهرا وباطنا وورد بانه ابتداء نشأ من قهرهم ان المحصور الاخير والمصور فيه الاول وليس كذلك بل المقرر ان المحصور فيه هو الجزء الاخير فانه قادها هو المحصور واسم الذات او الصفة هو المحصور فيه فعناء كل عين منعقدة لا تكون الا باسم ذات او صفة وهذا حصر صحيح لان كل ما هو باسم الله اوصفته لا يكون الانعقاد على ان جمعا متقدما من ذهبوا الى انعقادها (ولا يقبل) باطنا ولا ظاهرا (قوله لم اورد به اليمين) يعنى لم اورد بما سبق من الاسماء والصفات الله تعالى لانه نص في معناها لا تستعمل غيره أما لو قال في نحو بالله أو والله لافعلن أردت بهما غير اليمين كما لله أو والله المستعان أو وثقت أو استعنت بالله ثم ابتدأت بقولى لافعلن فانه يقبل ظاهرا لكن بالنسبة للحلف بالله دون عتق وطلاق وبلا فلا يقبل ظاهرا التعلق حق الغير به (وما انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالبوا الى غير بالتمسيد (كل رحيم وخالق والرازق) والمصور والجبار والمتكبر والحق والظاهر والقادر (والرب تتعقده اليمين) لانصراف الاطلاق اليه تعالى وأل فيها للكمال (الان يريد) بها (غيره) تعالى بان اراده واطلاق بخلاف ما لو ارادها غيره لانه قد يستعمل في ذلك كرحيم القاب وخالق الكذب وما استشكل به من الرب بال

بذات الله وقوله والمصور فيه الاول وهو الانعقاد (قوله ذهبوا الى انعقادها) معتقد اى اليمين الغموس وتظهر فائدة ذلك في التعاميق (قوله اما لو قال في نحو بالله) اى من كل حلف بما يدل على ذاته اوصفته لان المراد بنصوم صيغ مخصوصة بما يدل على ذاته دون غيرها واحتراز بذلك عن قوله بعد دون عتق وطلاق الخ (قوله لتعاق حق الغير به) مفهومه كشرح المنهج انه يقبل منه باطنا (قوله والى غيره) بالتمسيد ليس هذا مقابله غالبا لان ذلك مقروض عند الاطلاق وما هال البس مطلقا فليست ماحترز عنه بقوله غالبا وله ما ذكره في قوله وما استعمل فيه وفى غير الخ ومع ذلك فيه نبي

(قوله فصحه قصده) أي الغم (قوله بأن أرادته تعالى بها) أي ولومع غيره كان أراد بالعلم الباري تعالى وشخصاً آخر كالنبي وغيره (قوله ويريدون به الباري) وينبغي أن مثله في الحرمة ما لو قصده النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أذ جناب الإنسان فتأذنه فلا ينعقد) أي ويجزم إطلاقه عليه تعالى سواء قصدوا إطلاقه وإن كان عامه الكثرة أذا صدر ممن يعرف فان عاد اليها عز ورويه في امتناع الإطلاق عليه تعالى ما يقع ٣٦ كثير من قول العوام انككت على جانب الله والجله على الله كما تقدم في العقيدة

بأنه لا يستعمل في غيره تعالى فيبقى الحاقه بالاول ودبان أصل معناه استعماله في غيره تعالى فصحه قصده وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغا ذلك المقصد (وما يستعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواء كالشيء والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي) والسميع والبصير والعلم والحكيم والغنى (ليربين الابنية) بأن أرادته تعالى بها بخلاف ما إذا أرادها غيره أو أطلق لانها المستعملة في غيره سواء أشبهت كليات الإطلاق والأشياء انما يمنع الحرمة والتعظيم عند اتقاء النية وكثيرا ما يقع الحلف من العوام بالجناب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استعماله لذلك عليه اذ جناب الإنسان فتأذنه فلا ينعقد وان نوى به ذلك كما قاله أبو زرعة لان النية لا تؤثر مع الاستصالة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا يشرك فيه وهو (الصفة) الذاتية وهي (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته) وأرادته (عين) وان أطلق لانها صفات لم يزل سبحانه وتعالى متصانها فاشبهت الاسماء المختصة به (الا ان نوى بالعلم المعلوم وبالتدبر المتدور) وبالعظمة وما بهداه ظهروا آثارها فلا يكون عيناً ويكون كانه قال ومعلوم الله ومقدوره وكان يريد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلامه علمه حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون عيناً لان اللفظ محتمل لذلك وينعقد بكتاب الله وبالتوراة والانجيل مال المراد باللفظ كما هو واضح وبالقرآن مالم يرد به نحو الخطية وبالمصحف مالم يرد به ورقة وجملة لانه عند الإطلاق لا ينصرف عرفاً للمنافيه من القرآن ويؤخذ منه عدم التورق بين قوله والمصحف وحق المصحف وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحانه من نواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يبعد الا الذات وهو مردود بان العظمة هي المجموع من الذات والصفات فان أريد بذلك هذا فصحيح وأجود الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الإطلاق والوجه انه لا منع فيه وعلم ما فسر به الصفة ان المراد بالاسم جميع اسمائه الحسنى التسعة والتسعين سواء اشتق من صفاته كالمصباح أو فعله كالخالق (ولو قال حق الله) أو حرمته لا فعله أو لا فاعل كذا (فيين) وان أطلق لغلبة استعماله فيه ولان معناه وحقيقته الالهية وقد بعضهم حالة الإطلاق بما اذا جرح والا كان كناية ويفرق بينه وبين ما يأتي انه لا فرق

(قوله لين) خبر عن قول الشارح والثاني وما بينهما اعتراض ومع ذلك فقول المنصفين من أصله لا حاجة اليه لاستفادته من قوله أو لا لا ينعقد الابدات الله تعالى اوصفة له بل فيه علاقة (قوله مالم يرد به نحو الخطية) أي أو الانفاظ والحروف أخذاً مما تقدم في قوله وكان يريد بالكلام وان اقتضى قوله وبالتوراة والانجيل مالم يرد الانفاظ وقوله وبالقرآن مالم يرد خلافه للتبديد في التوراة وعدم تقصده في القرآن (قوله لا ينصرف عرفاً للمنافيه من القرآن) وهو يستعمل في المعنى القديم النائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضمة التخصيص بقوله الآن يريد التورق الحث عند الإطلاق أو ارادة الحروف وهو مخالف لما اعتبره في قوله وكلام الله فاعل ما ذكره هنا مجرد تنجيل (قوله ويؤخذ منه عدم التورق) يأمل وجه الاخذ من أين ولعله ان حق المصحف ينصرف عرفاً إلى غيره الذي يصرف فيه ولا

كذلك المصحف فانه انما ينصرف للمنافيه من القرآن (قوله هي المجموع من الذات والصفات) هذا قد عرفت بين بان تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بأن ما دل على الذات ولومع الصفة (قوله ولم يبينوا حكم الإطلاق) أي في قراهم سبحانه من نواضع كل شيء لعظمته (قوله التسعة والتسعين) أي وكذا من غيرهما عبارة المنهج اومن غير اسمائه الحسنى أي من كل ما ثبت انه من اسمائه تعالى (قوله استعماله فيها) أي اليقين (قوله وقد بعضهم الخ) معقد (قوله ويفرق بينه وبين ما يأتي) أي في قوله وجرحوف القسم من قوله سواء ابرع ان نصب الخ

(قوله بأن تلك صرائح) أى فى الدلالة على الذات (قوله لم يؤثر فيها الفرق) أى بين الجر وغيره (قوله صرائح فى العين) معقده (قوله فقد استحسنوها) توحيه للمصلحة (قوله ومثلها فالتة بالفاء والله بالاستعظام) ٣٧ زادج وبالله التسمية (قوله بله بتشديد

اللام وحذف الالف عينان نواها) بى ما لوقال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد على نيها الاول ولا يظهر الآن الثانى لعدم الاشتراك فى هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف البلة فانها مشتركة بين الحلف بالله وبلة الرطوبة وبى ايضا ما لو حذف الهاء من افظ الحلالة وقال الا لله هى عين اولافيه نظروا الا قرب الثانى لانها بدون الهاء ليست من اسمائه ولا صفاته ويحتمل الانعقاد عندئذ بين ويجعل على انه حذف الهاء تحميها والترسيم جائز فى غير المنادى على قله (قوله خلا فالجمع منهم حج (قوله واشهد بالله) هذا علم من قوله اولا اوقال أشهد بالله الخ ومثله الله شهد على او شهد الله على او الله وكيل على (قوله أمانع حذف بالله) أى من كل مانعة من من شهد فقط (قوله ولو قال غيره اقسم عليك بالله) أى او بالله من غير اقسام عليك او أسألك (قوله او أسألك بالله) مفهومه لو انه قال والله تفعل كذا او لا تفعل كذا او اطلق كان عينا وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك بالله الخ ويدل له ما يأتى فى قوله ويوجه بان هذين الخ

بين الخبر وغيره بان تلك صرائح لم يؤثر فيها الفرق ولا كذلك هذا (الان يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون عينا قطعاً لانه يطلق عليها وقضية كلامهم لا فى الدعوى ان الطالب الغالب المدرك للمالك صرائح فى العين واعترض ذلك بان اسماء تعالى توقيفية على الاصح ولم يردش منها فلا يجوز اطلاقها عليه اوجب عنه بانهم جروا فى ذلك على مقابل الاصح للمصلحة فقد استحسنوها ما فيها من الحلالة والردع للعائف عن المين الغفوس (وحرور القسم) المشهورة (راه) موحدة (وواو تاء) فوقية (كأله والله وتالله) فهى صريحة سواء ارفع أم نصب أم سكن لان اللحن لا يمنع الانعقاد وبدأ باباء لانها الاصل فى القسم لغة والاعم لدخولها على المظهر والمضمر ثبوا واقرهم امنها مخرجا بل قيل انها مبجلة منها ولا تمن اعم من التاء لانها وان اختصت بالمظهر وتم الحلالة وغيرها ولا نه قبل ان التاء بدل منها (وتختص التاء) القوقية (بالله) أى بلفظ الحلالة وشذرتب التكمية وتحيات الله والرحن ثم ينجبه عدم الانعقاد بها الا بنية فى اطلاق الانعقاد بها وجعله واردا على كلامهم فقد وهم وبكى فى احتياجه للنية شذوذ ومثلها فالتة بالفاء والله بالاستعظام وادخل الباء على المقصور عابه كما مر وهو صحيح (ولو قال الله) مثلاً لافعلن كذا ويجوز زعم الالف وعدمه اذ حكمه ها واحد (وزنح او نصب او جر) او سكن اوقال اشم بدلالة او امر الله او على عهد الله وميثاقه وذمته واماته وكمالاته لافعلن كذا (فليس بين الانية) للتسم للاحتمال لغيره احتمالا ظاهرا ولا يضر اللحن فيما ذكر على انه قيل بتمه فالحرف يحذف الجار وابقاء عملة والنصب بترغ الخافض والرفع يحذف الخبر أى الله احلف به والسمكون بجره الوصل مجرى الوقف وسواء فى ذلك النحوى وغيره عند اتقاء النية وقوله بله بتشديد اللام وحذف الالف عينان نواها على الارجح خلا فالجمع ذهبوا الى انه الغو (ولو قال اقسمت او اقسم او حلفت او احلف) او آلت او أوى (بالله لافعان) كذا (فيعين ان نواها) لا طراد العرف باسماء الهاء عيا مع التاء كدبنيما (او اطلق) للعرف المذكر ورواها منهم بدلالة كناية لعدم اشتراكها فى العين وان كان صريحا فى اللعان أمانع حذف بالله فلعو وان نواها (وان قال قصدت) بما ذكر (خبر ماضيا) فى نحو اقسمت (او مستقبلا) فى نحو اقسم (صدق باطنا) جرم فلا تنزه كفارة فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال ما يدعيه (وكذا ظاهرا) ولو فى نحو اقسمت بالله لا وطئت (على المذهب) لاحتمال ما يدعيه بل ظهوره والطريق الثانى القطع بالتحرج وحمل ما ذكره هنا على القبول باطنا نعم ان عرف له عين سابقة قيل فى نحو اقسمت جرمنا (ولو قال لغير اقسام عليك بالله او أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد عين نفسه فيعين) اصلاحية اللفظ لهما مع اشتراكه على الاستعانة حمله الشرع وانه ابتداء التين بقوله بالله ويستحب للمخاطب ابراره فى غير معصية ويلحق به المكره فان أبى كفر الحائف

(قوله خلافا لاجد) حيث قال بكفر المخاطب ا هـ ومانسه لاجد له رواية عنه والافالقي به عندهم ان الكفارة على الحالف وعبارة من الانقاع وان قال والله ٣٨ ليقتلن فلان كذا اوليقتلن او حلفت على حاضر فقال والله لتفعلن كذا اولانفتعن

كذاً اقل يطعه حث الحالف والكفارة عليه لا على من احسنه (قوله او عين المخاطب) اى كان قصد جعلك حالفا بالله (قوله بخلاف حلفت) اى فانما تسكون عينا وان لم يقصد عين نفسه بل اطلق (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه وبوجه بان الغرض من اعطائه تعظيم مسائل به (قوله او بوجه) كآسألك بوجه الله (قوله ولا كذارة وان حثت) اى فعل مانع نفسه منه وبمعنى حثا لانه في مقابلة ما يبره وهو فعل مانع نفسه منه (قوله تدب له الاستغفار) اى كان يقول استغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الى القيوم واتوب اليه وهى اكمل من غيرها (قوله ويقول كذلك) اى تداها زيادى (قوله فيؤمن لغوها) ظاهرا انه يقبل منه ظاهرا (قوله فعلى ماصر) اى فتعقد ما لم يرد غيره (قوله او ابلاء كما مر) اى على ماصر من انه ان وجد قربة قبل والا فلا (قوله قال الشافعى ما حلفت بالله) اى لا قبل البلوغ ولا بعده (قوله تخبر) زاد ج قوله لا ليل الله اى لا يتزل انايتكم حتى تتركوا العمل (قوله الربيع) اسم امرأة وجب عليها اذك يميناً فبها (قوله وزنه الحنث) انظر متى يصدق حنثه في فعل الحرام هل هو بالوت او بعزمه على ان لا يفعل فيه نظرا والا قرب الاول ولكنه يجب عليه العزم على عدم مثله بالفعل والندم على الحلف ليخلص بذلك من الائم وانما يجب الكفارة بعد الموت ويشي ان يجعلها بعد الحلف مسارعة للندم ما يمكن

خلافا لاجد والا) بان لم يقصد عين نفسه بل الشفاعة او عين المخاطب او اطلق (فلا) تنعقد اليمين لانه لم يحلف هو ولا المخاطب وظاهر صيغة حث سوى بين حلفت وغيرها فيما مر لانه ان حلفت عليك ابنتك كاقسمت وآليت عليك وبوجه بان هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره رد السائل بالله او بوجه في غير المكروه والسؤال بذلك (و) كذا (لو قال ان فعلت كذا فانا مبرى) او نصرانى (او مبرى من الاسلام) او من الله او النبى او مستحل الزنا (فليس بين) لاستفاء الاسم والصفة ولا كفارة وان حثت نم هو حرام كما صرح به فى الاذكار ككفره ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن المحلوف عليه او اطلق فان علق الكفر على حصوله أو قصد الرضا به كفره حال اذ الرضا بالكفر كفر واذا لم يكفر تدب له الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول الله وحذقهم انهم ذهنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقى لانه يقتصر فيما هو لا احتياط ما لا يقتصر في غيره وهو محمول على الاتيان بما شهد كفى رواية امرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (ومن سبق اسائه الى اعظها) اى اليمين (بلا قصد) كبرى والله ولا والله في خصوصه كلام او غضب (لم تنعقد) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغوفى ايمانكم الا بية وعقدتم فيه اقصدم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وقد فسر صلى الله عليه وسلم لغوها بقول الرجل لا والله وبلى والله ولا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة واقراده أخرى وهو كذلك خلافا لما اوردى لان الغرض عدم القصد ولو قصد الحلف على شئ فسحق اسائه لغيره فهو من لغوها وما ذكره صاحب السكاني من ان من ذلك ما لو دخل على صاحبه فأراد ان يقرمه لاقوله لا والله لا تقوم في غير مظهر لانه ان قصد اليمين فواضع او لم يقصد هاهنا فعلى ماصر في قوله لم ارد به اليمين ولا يقبل ظاهر ادعوى اللغوى طلاقا وعنى اوابلاء كما مر (وتضع) اليمين (على ماض ومستقبل) بخبر والله ما فعلت كذا او فعلته ولا فعلى كذا أو لا أقوله لقوله صلى الله عليه وسلم والله لا تزون قربى (وعنى) اى اليمين (مكرهة) لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة ليعاذنكم ولا تدعون معكم حجرا (والمعنى ما حلف عليه قال الشافعى رضى الله عنه ما حلفت بالله لا لصادقا ولا كاذبا قط (الافى طاعة) تحمها للغير المار وسواءا كانت فعل واجب أم مندوب أم ترك حرام أم مكروه والا لحاجة كنوك كد كلام نظير لاعل الله حتى قلوا او تعظيم كقوله والله لو نعلمون ما علم انضحكم قليلا وليكنتم كثيرا والادعوى عندنا كم فلا نكره بل قال بعضهم تسن (فان حلف على ترك واجب او فعل حرام عصى) بجملته نعم لو كان الواجب على الكفاية ولم يتعين عليه او يمكن سقوطه كالقود يسقط بالعفو فلا عصيان بالحلف على تركها كما يجزمه البلقينى واستدل للثانية بقول أنس بن النضر والله لا تكسر ثيبة الربيع (ولزمه الحنث) لان الائمة على هذه الحالة معصية (وكفارة)

ليكن مع فروبه وبوجهه انه انما

يتحقق عدم صومه بذلك اذا الصوم
الاسماك بجميع النهار ويحتمل
موته في اثنائه (قوله لا لاز يدعى
هذا) اي الصلوات الخمس (قوله
الى عدم وجوب العين) اي قال
لا تكون العين واجبة (قوله وهو
ظاهر) اي ما اعترض به الشيخ عن
الدين وقوله وهو متمكن من ترك
الحلف يتأمل ما المراد به فاعل في
العبادة سطا والاصل وهو ظاهر
في غير رفع العين في الغموس وغير
ظاهر فيها التمكن من ترك الخ
ليكن هذا لا يناسب قوله ان
الوجه في الخ * (فائدة) * هل
تتعدد الكفارة بتعدد العين ولا
فيه تفصيل فيتعدد في القسامة
وفي ايمان اللعان وفي الاربعة
وفي العين الغموس وهو اذا
حلف ان له على فلان كذا مثلاً
وكرر الايمان كذا بانائه يتعدد ايضا
ويتعدد ايضا فيما اذا قال والله
كلما مررت عليك لاسن عليك
(قوله ليشمل الاقسام) وهي
الواجب والمنسوب والمباح
والمكروه وخلاف الاولى (قوله
على أحد السبعين) هم احواف
وحش (قوله حيا مسلما) قضيته
انه لا يشترط سلامته الى الحنث
حتى لو عمي بعد الاعتاق وقبل
الحنث لم يضرب وايسر مر اذا قما
يظهر لانه وقت الحنث ليس مجزاً
في الكفارة (قوله او ارتد) ظاهره

ومثله لو حلف بالطلاق لمصوم من العيد فلزمه الحنث ويقع عليه الطلاق ولو كان له
طريق غير الحنث كلابق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه ان يعطيا من صداقها او يقرضا
ثم يبرئها (او) على (ترك مندوب) كسنة الظهور (او فعل مكروه) كالالتفات في الصلاة
من غير حاجة (سن حنثه وعليه كفارة) اقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى
غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيذه وانما أقر صلى الله عليه وسلم الاعراب
على قوله والله لا يزيد على هذا ولا أنقص لان عيذه فضعفت طاعة وهو امثال الامر
(او) على فعل مندوب او تركه مكروه كره حنثه او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار
وأكل طعام وليس ثوب (فالافضل ترك الحنث) ابقاء التعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه
تعلق عرض ديني بتركه او فعله كان حلفان لا باكل طيبا ولا يلبس ناعما كان مختلفا
باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادة فان قصد به التأسى بالسلف
او الفراغ للعبادة فهو طاعة فيكره حنثه فيها والا فمكروه في حنثه فيها الحنث (وقيل)
الافضل (الحنث) ليقع المساكين بالكفارة والا فاقرب كما يحسنه الاذرعى انه لو كان
في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل أولاً باكل أولاً يلبس كذا ونحو صديقه
يكرهه فالحنث أفضل قطعاً واعلم ان الامام ذهب الى عدم وجوب العين مطلقاً واعتزله
الشيخ عز الدين بوجوبها فيما لا يباح بالاباحة كالنفس والبضع اذا تعينت للدفع عنه قال
بل الذي أراه وجوبه الدفع بين خصمه بالاباحة الغموس على مال وان أبيع بالاباحة انتهى وهو
ظاهر لانه اعانة على معصية وهو مكروه من ترك الحلف والتكليف ورفع المطالبة وان
زعم بعضهم ان الواجهة في الأخير عدم الوجوب الا ان يجعل على عدم وجوب تعينه (وله)
أي الحالف بعد العين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أي غير حرام لبشعل
الاقسام الخمسة الباقية لمعبر فكفر عن عيذه ثم أت الذي هو خير ولا يناسب وجوبها
العين والحنث معا والتقديم على أحد السبعين جائز كما هو الاولى تأخيرها عنهم بالخروج
من الخلاف ومران من حلف على تمتع البراءة كفر حاله لاقفه على يمكنه فان وقت
الكفارة فيه يدخل بالحنث اما الصوم فتمتع بتقديمه على الحنث لانه عبادة دينية (قيل)
(و) على حنث (حرام قلت هذا أصح والله أعلم) فلو حلف لا يزني فكفر ثم زنى لم يلزمه كفارة
أخرى لان الحظر في الفهل ليس من حيث العين طرمة المحلوف عليه قبلها وبعدها
فالتكفير لا يتعلق به الاستباحة بشرط اجزاء العتق المجمل لكفارة بقاء العبد حيا مسلما الى
الحنث بخلاف ظنهم في المجمل عن الزكاة لا يشترط بقاءه الى الحول ويترك بان
المستحقين ثم شر كماله لك وقد قبضوا حقهم وبزول تعلقهم بالمال فاجزأ وان تلف
قبل الحول لانهم عند مقتضى لهم تعلقا واما هنا فالواجب في الذمة وهي لا تبرأ عنه الا
بضيق قبض صحيح فاذا مات العتق أو ارتد بان بالحنث الموجب للكفارة بقاء الحق في
الذمة وانما لم تبرأ عنه بملكه لان الحق لم يتصل به بتحقيقه وقت وجوب الكفارة

وان أسلم قبل الحنث وليس مر اذا قما يظهر لانه يعود للاسلام تبين انه مما يجزئ في الكفارة

(قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتيق لما يأتي من أن العتيق يقع تطوعاً (قوله ولو اعتيق ثم مات) أي المعتق أي أوبرق
بینه بفعل الخلو فإليه أوعده * (فصل في صفة الكفارة) * (قوله مرتبة انتهاء) أي بمعنى أنه لا ينتقل للصوم

الأبهر العجز عن الثلاثة فإن قدر على الثلاثة تخير بينهما وعلى اثنين تخير بينهما وعلى واحدة منها تعنت فإن عجز عن جميعها صام
(قوله يتخير) قال العلامة الشيخ خالد في شرح الأذهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة
انتهى وكتب عليه الشنوي قوله ولا يجوز الجمع الخ فيه نظروا المانع من جواز الجمع وبأنه إذا جمع بينهم على الاعتقاد
المذكور وأوعده موقع واحد منها ٤٠ كفارة فقط قال الاستواري في التهذيب لو أني بحاصل الكفارة كلها أتيب على كل

ولو قدمها ولم يحسن استرجاع كلز كذا أي أن شرطه أو علم القابض أنها مباحة والأفلاو لو
اعتق ثم مات مثلاً قبل حشمة وقع عتقه تطوعاً كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه أي
لأنه لما يقع هنا حنث بان أن العتيق تطوع من غير سبب (و) له تقديم (كفارةظهار على
العود) أن كفره غير موصوم كان ظاهر من رجعية ثم كفره تراجعها وكان طلق رجعتها
عقب ظهاره فهو تكفير مع العود لأن اشتغال بالعتيق وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم
امتنع تقديمها على الظهار (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) وبعد وجود سببه من
جرح ونحوه (و) له تقديم (منذور مالي) على ثلثي سببه كما إذا نذر صدقاً واعتقاداً شقي
مريضه أو عقب شقائه يوم فاعتق أو صدق قبل الشفاء عملاً بالقاعدة في ذى السببين أنه
يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهم

• (فصل) في صفة الكفارة وهي مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء كما يعلم ما يأتي (يتخير)
المكفر الحر الرشيد ولو كافراً (في كفارة اليقين بين عتيق كالظهار) أي اعتناق عن كفارته
وهو اعتناق رقية مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل والكسب كإمرو ولو نحو غائب علمت حياته
أوبانت كإمرو ووافضلها وأن كان زن غلاماً خلافاً لابن عبد السلام (وأطعام عشرة
مساكين كل مسكين مدحب) أو غيره مما يجزى في الفطرة فيعتبر (من غالب قوت بلده)
أي المكفر فلو أذن الأجنبي في أن يكفر عنه اعتبرت بلد المأذون له لا الأذن في ما يظهر
ولا ينافيه أن قياس ما في النظرة اعتبار بلد المكفر عنه لأن تلك نظرة للبدن فاعتبر بلده
ولا كذلك هذا هكذا قبل والأوجه اعتبار بلد الأذن كالنظرة وافهم كلامه عدم جواز
صرف أقل من مد لكل واحد والود عشرة قوت في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسهى
كسوة) مما يعتاد لبسه بأن يعطيهم ذلك على جهة التمليل وأن فاوت بينهم في الكسوة
(كثمه جس) ولو بلا كم (أو عمامة) وأن قلت أخذنا من أجزاء مد يلد (أو أزار)

واحد منها لكن ثواب الواجب
أكثر من ثواب التطوع ولا
يحصل الأعلى الواجب فقط رهو
أعلاها أن تفاوتت لأنه لو اقتصر
عليه لحصل له ذلك فاضافة غيره
لانتقصه وإن تساوت فعل أحدها
وإن ترك الجميع عوقب على قتلها
لأنه لو اقتصر عليه لأجزأ ذكره
ابن التماساني في شرح المعالم وهو
حسن انتهى (أقول) وما ذكره
من وقوع واحدة منها كفارة
مسلم وليس هو محل الكلام فيما
لو أخرجهم مع اعتقاد أن الجميع
كفارة واجبة وهو حرام لا عقاد
مالمس واجبا كما وصلى زيادة على
الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة
لشارع (قوله الحر) قيد به أخذنا
من قول المسنف الآتي ولا
يكفر عبد بمال (قوله الرشيد)
لهيذ كرا المصنف ما يؤخذ منه هذا
القدركن ذكره الشارح في قوله

الآتي ومثله أي العبد في التكفير به أي الصوم محجور عنه أو فليس وفيه إشارة إلى أن السفينة في معنى العبد أو
وكتب أيضاً قوله الرشيد محجور عليه بقاس أخذنا ما يأتي (قوله أوبانت كإمرو) أي بان اعتقه على ظن موته فإن حيا فيجزي
اعتباراً بما في نفس الأمر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظنه ملك غيره فبان ملكه أودفع لطاقته بطنها غير مصفحة للكفارة
فبان خلافه أنجز ذلك (قوله وأطعام عشرة مساكين) ولو كان عليه كفارات جازاً أعطاه ما وجب فيها عشرة مساكين فبدفع
لكل واحد امداداً بدهدا (قوله أي المكفر) أي المخرج للكفارة وأن كان غير الحالف أخذنا من قوله الآتي والأوجه اعتبار
بلد الأذن فإن الأذن هو المكفر عنه (قوله كذا قبل الخ) كذا وجدت هذه الزيادة بخط المؤلف على هامش نسخة (قوله
وأن قلت) أي كذا يراد مثلاً

او مقنعة أو رداء أو منديل يحمل في يده أو كملوه تعالى في كنفه اياه اعطاهم عشرة مساكين
 الآية (لا) مالا يسمى كسوة ولا مالا يعتاد كالجودان اعتمدت أجزأت في الاول نحو
 (خف وقفازين) ودرع من نحو حديد ونعل ومدا من وجوب وقلنسوة وقبع وطاقي
 وعريقة وقول الشيخ في شرح منعه بجزائها محمول على نبي آخر يجعل فوق رأس
 النساء يقال له عريقة أو على ما يجعل على الدابة تحت السرج ونحوه (ومنطقة) وثكة
 وقصادية وخاتم وتبان لا يصل للركبة وبساط وهمبان وثوب طويل اعطاهم للعشرة قبل
 تقطيعه بينهم لانه ثوب واحد به فارق ماله وضع لهم عشرة امداد وقال ما كنتمكم هذا
 بالسوية أو أطلق لانها امداد مجمعة وافهم التخصير امتناع التبعض كأن يطعم خمسة
 ويكس خمسة (ولا بشرط) كونه بخيطا ولا ساترا للعورة ولا صلاحية للمدفع اليه
 فيجوز لسراويل ونحو قبض (صغير) أي دفعه (الكبير) لا يصلح له وقطن وكان حرير
 ومثوف ونحوها (لا امرأة ورجل) لوقوع اسم الكسوة على الكل ولو متجسسا يكن يلزمه
 اعلامه به لثلا بصلافيه وقضيته ان كل من أعطى غيره مملكا او عارية مثلا ثوبا مملكا به
 نجس خفي غير معقوف عنه بالنسبة لا اعتقاد الاخذ عليه اعلامه به حذرا من ان يوقعه في
 صلاة فاسدة يؤيده قوله من رأى مصلبا به نجس غير معقوف عنه أي عنده لزمه اعلامه
 به وفارق التبان السراويل الصغيرة بان التبان لا يصلح ولا يمدى استر عورة صغيرة فضلا عن
 غيره فان فرض انه يعد استر عورة صغيرة فهو السراويل الصغير (ولييس) وان كثر لبسه
 (ولم يذهب) عرفا (قوته) باللبس بخلاف ما ذهب قوته كالمال الذي لا يقرى
 على الاستعمال ولو جديدا ومرفوع ومنسوج من جلد ميتة وان كان معاددا لا يفتحق
 (فان يجهز) بالطريق السابق في كفارة الظهار (عن) كل من (الثلاثة) المذكورة
 (لزمه صوم ثلاثة أيام) للآية (ولا يجب متابعتها في الاظهر) لاطلاق الدليل والثاني يجب
 اقراء ابن مسعود وأبي بن كعب متابعتا بعات والقراءة الشاذة كغير الا حادي وجوب
 العمل بها وأجاب الاول بانهم انسخت حكمها تلاوة (وان غاب ماله انظره ولم يصم) لانه
 واجد وانما أوجب الصوم لمن لم يجد بخلاف المتقاع اذا عسر بالدمعة فانه يجوز به الصوم
 لان القدرة اعتبر بمكة لانها محال ذلك الموجب للدم فلا ينظر الى غيرها ولا كذلك
 الكفارات تعتبر بمكة اعطى اى وان غاب ماله فوق مسافة القصر خلافا له من التأخير
 لوجوبه على التراخي اصاله (ولا يكفر عبد) أي رقيق (بمال) لمدم المالك الا اذا ملكه
 سيده أو غيره (طعاما أو كسوة) ليكفر بها او مطلقا (وقلنا) انه (يملك) وهو رأى
 مرجوح ثم أنزه في التكفير فانه يكفر نعم لو مات فلسده التكفير عنه بغير العتق من
 اطعام أو كسوة امدد استدام دخوله في ملكه حيث بخلافه حال الحياة وزوال الرق
 بالموت وليسد المكاتب ان يكفر عنه بذلك باذنه وله التكفير بذلك عن نفسه باذنه وفارق
 العتق بان القن غير أهل للولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة كالظهار (بصوم) الهجوع عن غيره

(قوله أو مقنعة) أي طرحة (قوله)
 فن الاول) أي مالا يسمى كسوة
 (قوله وتبان) اسم للباس لا يصلح
 الخ وعبرة الخمار والتبان بالضم
 والتشديد سراويل صغيرة مقدار
 شبر يستتر العورة المغلطة وقد
 يكون للملاحين (قوله وهمان)
 اسم الكيس الدراهم (قوله وقضيته
 ان كل من أعطى غيره الخ)
 معقد (قوله الذي لا يقرى على
 الاستعمال) أي قياسا على الحب
 العتيق انتهى ج (قوله ومرفوع)
 ظاهره وان كان جديدا وحدث فيه
 ما يقتضي تركه (قوله بالطريق
 السابق) أي بان لم يملك زيادة على
 كفاية العمر الغالب بما يجزعه في
 الكفاية وعبارتها ثم وبشرط
 كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر
 الغالب على الاصح وما وقع في
 الروضة هنا وصحة الشارح من
 اعتبار سنة مبنية على الرجوع
 المار في قسم الصدقات (قوله لمن
 لم يجد) أي بان كان ماله غائبا (قوله
 وليسد المكاتب) قضيته ان غير
 المكاتب لا يجوز اسيدته بكفر
 عنه ولو باذنه ولان يأذن له في
 التكفير من مال السيد وكسب
 العبد (قوله باذنه) أي العبد وقوله
 وله أي المكاتب وقوله باذنه أي
 السيد

(قوله ومثله في التكفير به محجور عنه) ولا يكثر عن ميت بازدي الخصال قيمة بل يتعين اقلها واحدا هان استوث بهم اهـ اقول
وظاهر ان الكلام فيما اذا كان في الورثة محجور عليه او ثمدين والا فلا يمتنع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا الهـ (قوله فله منعه
من اقامته) اي ولو اخبره معصوم بوجوبه ٤٢ بعد عدة قريبة لان حق السيد فوري ولا يتم على الرقيق في عدم الصوم لجزءه عنه

(قوله لم يجز له منعه منه مطلقا) اي
سواء احتاجه للخدمة ام لا وقوله
فالاصح اعتبار الحلف ضعيف
وقوله والا يخفى في الروضة الخ معتد
(قوله وخروج العبد الامة) ظاهره
وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة
وان بعد في العادة تنقطع بها (قوله
فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطاوعة)
اي سواء ضررها الصوم ام لا ولم
يتعرض هنا للزوجة الحرة هل له
منعه هان الصوم ام لا وعبارته في
باب النفقات قبيل قول المصنف
والاصح انه لا يمنع من تجهيل
مكتوبة أول الوقت نفسها وكذا
يمنع هان صوم الكفارة ان لم ينص
بسببه اي كأن حلفت على امر
ماض انه لم يكن كاذبة (قوله فتدعي
لاستماعه) اي لحق استماعه
(قوله كالحث المأذون فيه) اي
وغو يقتضي التكفير بلا اذن
(قوله فيما ذكر) اي من جواز
التكفير بلا اذن من السيد في
الحث وان لم يأذن له في الحلف
(قوله الظاهر ههنا) قد يقال
الا قرب في الأولى انه ليس لعزو
المنع لانه انما انتقل له العبد بعد
استحقاقه للصوم بلا اذن وقد قالوا

ومثله في التكفير به محجور عنه او فليس لاستماع تعميها بالمال ثم لوزال المحرر بل الصوم
استمتع اذا اعتبار بوقت الاداء لا الوجوب (فان ضرره) الصوم في الخدمة (وكان حلف
وحث باذن سيده صام بلا اذن) ولا يجوز له منعه لسكونه اذنه في سببه ولا نظر لسكونه اهل
التراخي (او وجدا) اي الحلف والحث (بلا اذن لم يصح الا باذن) لعدم اذنه في سببه وفرض
المسئلة انه يضربه فان شرع فيه فله منعه من اقامه فان لم يضربه ولا أضغفه لم يجز له منعه منه
مطلقا (وان اذن في أحدهما فالاصح اعتباره الحث) لان اذنه فيه اذن فيما يترب عليه
وقد تبين في ذلك المحرر والاصح في الروضة وغيرها اعتبار الحث بل قيل ان الأول ساق
قول لان الذين مانعة منه فلا يكون اذنه في ذلك اذ في التزام الكفارة وبه فارق ما مر من
ان الاذن في الضمان دون الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه وخروج العبد الامة
التي تقول له فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطاوعة تدعي الاستماع لانه ناجز مائة لا تقول له
فكالبعد فيما مر وما يجنبه الا ذرى من ان الحث الواجب كالحث المأذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه على الفور ومحل نظرو الاقرب الاختصاص لاقدم لان السيد
لم يسل حقه باذنه وتعدى العبد لا يسله ثم لو قيل ان اذنه في الحلف المحرم كاذنه في الحث
لم يمد لانه حث في التزام الكفارة لوجوب الحث المستلزم لها فورا قال بعضهم ولو انتقل
من ملك زيدا الى عمرو كان حلف وحث في ملك زيدا قبل لعمره المنع من الصوم ولو كان
زيد اذن فيها ما وفي أحدهما ولو كان السيد غائبا فهل على العبد ان يستمتع من صوم لو كان
السيد حاضرا المكان له منعه أولا الظاهر ههنا ثم ولو اجر السيد عين عبده وكان الصوم
يجزى بالمنفعة المستأجر لها فقط فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظر
والا قرب انه ليس لسيد منعه ههنا ولم يفرقوا في المسئلة بين كون الحث واجبا او غيره
ولا بين ان تكون الكفارة على الفور والتراخي انتهى والراعي في المسئلة الأولى وفيما
لوحظ في ملك شخص وحث في ملك آخر ان الأول ان اذن له فيه ههنا وفي الحث لم يكن
لثاني منعه من الصوم وان ضرره والا فلا منعه منه ان ضرره (ومن بعضه حر وله مال بذكر
بطعام او كوة) لا صوم لانه واحد (لا عتق) انقصه من أهلية الولاء ثم ان علق سيده
عقبة يتكفر به بالعتق كان أعققت عن كفارة فذبي منك حر قبله وامعه صح كما قاله
البلقيني لزوال المانع به اما اذا لم يكن له مال فيكفر بالصوم اي في نوبته بغير اذن وفي نوبة
سيده أو حيث لامه يابا بلاذن فيما يظهر

في كثير من الاحكام ان المتبري يتزل منزلة البائع ثم رأيت ماسا في له في قوله وفي الحلف الخ (قوله والا قرب (فصل
انه ليس لسيد منعه ههنا) اي بل يكون الحق للمستأجر (قوله بين كون الحث واجبا) كأن حلف ان لا يصل الظاهر مثلا (قوله
في المسئلة الأولى) هي قوله بين كون الحث واجبا وغيره (قوله لم يكن للثاني منعه) مثله في ذلك بالاولى ما لو حلف وحث باذن
الأول في ملكه ثم انتقل للثاني قبل التكفير (قوله بلا اذن فيما يظهر) اي حيث لم يأذن له في الحث كما في غير البص

• (فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما) • (قوله والاصل في هذا وما بعده ان اللفاظ تحمل الخ) وعبارته
زيادة على ما ذكره المصنف في أصل الروضة هنا الأصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التخصيص والتقييد
بنية تقتضي به وباصطلاح خاص او قرينة انتهى وهي تقيدها ذكره المصنف في قوله لا يحنث الا اذا كان اللفظ نازلا على مقتضاه وذلك عند الإطلاق
لأنه الأصل وتارة على ما هو أعم منه وذلك اذا تعارف الجواز ويدخل فيه وتارة على ما هو أخص منه وذلك اذا قيدوا بخص
بقرينة أو عرف وصفه وم ذلك انه لو أراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجازا كالحلف بالبلس كأننا وأراد القطن مثلا
وكان لفظ الكتان مستعملا في القطن مجازا عدم قبول ارادته ذلك ظاهرا وباطنا لا يقال مقتضى التغلظ عليه ان يحنث
بكل منهما لانه ان يقول انما يحنث بمقتضى اللفظ حيث احتمله اللفظ على ما مر لكن سيأتي عند قول المصنف وان كاتبه
او راسه ما يقتضي خلافه حيث قال نعم ان نوى شيئا عامر - نث به اذ قضيته انه لا يحنث بالحقيقة وعليه فيحث بالقطن دون
الكتان ان ثبت استعمال القطن في الكتان مجازا (قوله متعارفا) ٤٣ أي مشهورا (قوله قد دخل أيضا)

أي مع الحقيقة (قوله فلا يحنث
أمر) أي مثلا فالمراد به كل من
لا يأتي منه ذلك وان كان غير أمر
او موطوع البدن مثلا (قوله ولا
من حلف لا يحنث رأسه) أي
واطاق امالو ارادته لا يحنثه
لا يحنثه ولا بغيره - نث بكل منهما
وكذا لو حلف انه لا يحنثه ونوى
بغيره خاصة يحنث بكل منهما على
ما افهمه قوله قبل ويريد دخوله
الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا
بنية (قوله ويحثل ذلك) أي
الاحتياج للنية (قوله لم يحنث لنية
التحول قطعا) أي ويخرج حالا
على ما اقتضاه اقتضاه على عدم
اشتراطية التحول لكن مقتضى

• (فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما ما يأتي) • والاصل في هذا
وما بعده ان اللفاظ تحمل على حقاقتها الا ان يكون المجاز متعارفا ويريد دخوله
قد دخل أيضا فلا يحنث أمر حلف لا يحنث داره واطاق الا بقوله ولا من حلف لا يحنث رأسه
لحق غيره بأمره (اذا حلف لا يسكنها) أي هذه الدار او دارا (أولا يقيم فيها) وهو فيها
عند الحلف (فلينخرج) مما حاله بنية التحول في كل من مسئلة الألفاظ والسكنى فيما
يظهر من كلامهم ان أراد عدم الحنث ومحل ذلك كما قاله الاذرى حيث كان متوطنا فيه
قبل - لم يحنث فلو دخله التحول فخرج حلف لا يسكنها لم يحنث لنية التحول قطعا (في الحال) - يحنث
فقط وان ترك أمتعته لانه المحلوف عليه ولا يكلف العدو ولا الخروج من أقرب البابين
نعم لو عدل لباب السطح مع تمكنه من غيره - نث كما قاله الماوردي لانه يصعد في حكم
للمقيم أي ولا ينظر لتساوي المسافتين ولا لأقرب طريق السطح على ما أطلقه لانه يشبه
الى الباب آخر في باب الخروج وبالدول منه الى الصعود غير آخر في ذلك عرفا أما
آخر وجه بغير نية التحول فيحثل مع لانه مع ذلك يسعى ما كذا ومقبيعا عرفا فان مكث بلا
عذر ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزالي كالموقف يشرب مثلا يتعين
تقييده مثله بما اذا لم يكن شر به لعطش لا يحفل مثله عادة كما افهمه قواهم (حنث وان
بعث متاعه) وأهله لان المحلوف عليه سكا وهو موجود اذا سكنى فطاق على الدوام

قول ع الا في فان اراد لا يتخذها سكا فينبغي عدم الحنث اشترط الخروج حالا (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند
الإطلاق امالو ارادته يأخذ أهله وأمتعته لم يبر الأباخذها فورا (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أي بأن يقصد من
محل المأوى عليه وعدل عنه الى غير. فينبغي الحنث أخذها على به العدول الى السطح من انه بالدول عنه الى الصعود غير
أخذ الخ (قوله لباب السطح) اولى حانط اضرج منه بخلاف ما اذا كانت قبالة قطعا من غير عدول فلا حنث (قوله مع
تمكنه من غيره) ظاهره ولو كان غيره أعمد منه (قوله فان مكث بلا عذر) قال ع واقضى كلامهم ان المكث ولو قبل بضرب قال
الرافعي هو ظاهر ان اراد لا مكث فان اراد لا يتخذها سكا فينبغي عدم الحنث بمكث نحو الساعة اه اقول لعل التقييد بنحو
الساعة جرى على الغالب والا فينبغي انه لو حلف لا يتخذها سكا ومكث مدة بحيث فيها من محل يسكن فيه مع عدم ارادة
الاستقرار على اتخاذها سكا فيحثل وان زادت المدة على يوم او يومين وقوله وان اراد الخ نخرج به الإطلاق فيحثل بالمكث وان
قوله فان مكث بلا عذر ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزالي كالموقف يشرب مثلا يتعين تقييده مثله بما

== اذ لم يكن شره اعطش لا يحتمل مثله عادة كما افهمه قولهم بلا عذر (قوله من ذلك) أي العذر (قوله لافاته) أي كلمة حج وقياس ما تقدم عن الشارح انه متى خاف خروج شئ منها عن وقتها واشتغل عذر بذلك (قوله واخاف على نفسه) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الخلف (قوله او ماله الخ) قال حج وان قل وقوله لو خرج أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له معه او كان الخوف حاصله سواء اخذ ما تركه وينبغي ان يلحق بذلك ما لو اخافه ان اذا خرج لافاته اعوان الظلمة مثله اخذ من منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي ان المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم (قوله او كان مريضاً) أي حال حلقه اخذ من قوله فان طرأ الخ والراجح فيه عدم الحنث وعليه فالفرق بين كون الحلف حالة العذر وبين طرأ والعذر على الحلف لاهل من حيث ٤٤ القمع والخلاف والافلم يظهر بينهما فرق اذا الحلف حال المرض مانع من الحنث

وكذا لو طرأ فاحال ان مستويان (قوله او زمنا) أي ولم يجد من يخرج به اخذاً عما يأتي في قوله وكذا لو طرأ عليه وظاهره وان كان آسأ من الخسروج في ذلك الوقت بان قطع بعدم تيسره (قوله من يحمله) أي ومن يحبس له ماله حيث وقته (قوله ووجدتها) أي فاضله عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر ويحتمل فضله عما ياتي للمفسر كما يأتي في كلام الشارح والازرب الاول (قوله وتلبس المال الخ) أي اذا كان متقولاً لانه الذي يعد في العرف مالا وتعدد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس انه عذر ايضا ان كان له وقع عرفاً ٥١ حج (قوله وعاندا عرفاً) وليس من ذلك ما يقع كثيرا من ان الانسان يحلف ثم يأتي بقصد الزيادة مع نيّة ان يقيم زمن النيل او رمضان لان هذا

كالا بعد افا ان كان له نذر كان أغلق عليه الباب لم يحث وجعل الماوردى من ذلك ضيق وقت الصلاة وقد علم انه لو اشتغل بالخروج لافاته فان طرأ العجز بعد الحلف فكالمكروه (وان نوى التحول لكنه) اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب) بعد ادبسه في الخروج (لم يحث) لانه لا يعدسا كذا وان طال مقامه بسبب ذلك وكذا لو طرأ عليه عقب حلقه نحو مرض منه من خروجه ولم يجد من يخرج به واخاف على نفسه أو ماله او خرج في ذلك ولوليله أو كثر فلاحث وبجعه ضبط المرض ههنا بما يشق معه الخروج مشقة لا يحتمل غالباً نعم لو أمكنه استنجار من يحمله بأجرة مثله وجد هاترك ذلك حنث وقيل المال ككثيره كما اقتضاه اطلاقهم ولو خرج ثم عاد اليه الصوة عيادة او زيارة لم يحث ما دام يطلق عليه زائراً وعاندا عرفاً والا حنث وقد اختلف رحمه الله عدم الحنث بمقامه لجمع متاع ونحوه بما اذا لم تمكنه الاستجابة والاحتث به صرح الماوردى والشاشي والوجه ان وجوده ان لا يرضى بأجرة التمسيل او يرضى بها ولا يقدر عليها بان لم يكن معه ما يقي له مما صر في القلبي كالأعدم فلا يحث لعذره (ولو حلف لا يسا كنه في هذه الدار فخرج أحدهما) بنية التحول فظنهما صر (في الحال لم يحث) لاتقاء المسا كنه اذا القاعلة لا تحقق الامن اثنين ومن المبكث ههنا العذر واشتغاله بأسباب الخروج كما صر (وكذا لو خي بينهما جدار) من طين او غيره (واكل جانب مدخل في الاصح) لاشتغاله برفع المسا كنه وتسبع في ذلك المهر راكن المنقول في الشرح والروضة عن نصيب الجمهور الحنث وهو المعتمد لحصول المسا كنه الى غام النسيان غير ضرورة ويحمل الخلاف اذا كان البناء بفعل الحالف أو امره وحده او مع الآخر والاحتث قطعاً وإبراء السري بينهما وهما من أهل البادية مانع من المسا كنه على ما قاله المتولي وأبى من التجار وهما يبيتين من خان وان صغر واتحد مر فاه ولو لم يكن لكل باب ولا من دار كبيرة ان كان لكل باب

لا يدعي زيارة عرفاً فيحتمل قوله اذ لم تمكنه الاستجابة) أي حيث لم يحش من الاستجابة ضرراً ومنه الخوف على ظهور ماله وغلق من السراق والظلمة (قوله ولا يقدر) أي الحالف (قوله وليس منها) أي المسا كنه (قوله وان صغر واتحد مر فاه) غاية أي وحشه ايضاً (قوله ولو لم يكن دار كبيرة الخ) ظاهره وان كانا كثنين فيها قبل الحلف ومنه ما يقع كثيراً بين السكان في محلة من الخاصة فيحلف احدهم انه ما بقي يساكن صاحبه في هذه الدار ويطلق ويكون لكل بيت من بيوتهم ما ذكر فلا يحث الحالف باستدامة السكنى وان كانت القرينة ظاهرة في الامتناع من السكنى على الوجه الذي كان قبل الحلف وفيه نظر ظاهر حدثت القرينة على نفي السكنى التي كانت موجودة قبل ٢ قول المصنف قوله او كان مريضاً وقوله او زمنا ليس في نص الشارح التي يابينا

(قوله ولو لحاف لا يسا كنهه واطلق) وكذا لو حاف لا يسا كنهه في بلد كذا وسكن كل منته - ما في دار منته فلا حث لان العرف لا يدهم امتسا كنه وذلك كانه عند الاطلاق (فرع) • وقع السؤال عن شخص لا يبيت في بلد كذا فخرج منها فاصدا المبيت في بلد اخرى فما يقرب منه او جده فيها اثر الخاف انه اذا دخل البلد يصل اليه منها ضرر فخرج الى البلد المحال فاعلم ان ابيات فيها فهل يحث ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال ان خافي على نفسه خوفا شديدا ولم يتيسر له المبيت في غير البلد المحال فالحلف عليه لم يحث سيما اذا ظن عدم الحث لكون حلقه محمولا على ما اذا لم يمنع من المبيت في غير ما منع فلما اجمع (قوله ولا يملك هذه العين) ومثله ما لو حلف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق العقد عليه قبل الحلف فلا يحث بالاستدانة في ذلك لكن لو اراد اجتنابه جمع في انه لا يستديم الملك فيها ولم يوافقه البائع على الفسخ مثلا او لم يتيسر له النقل عن ملكه فيما لو حلف لا يملكها واراد لا يستديم الملك هل يحث بذلك او لا وهل يحجز عن يشتري بمن المثل حال فيما لو حلف لا يستديم الملك عذرا لم يملكه فطر ونقل عن شيخنا العلامة الشوري القول بالحث فيه ما والا قرب عدم الحث فيما لو لم يوافقه البائع على الفسخ فيما لو قال لا اشتري واراد ردها على مالكة كما لو اكره على عدم النحل والحث فيما عدا (قوله ولا حث) ٤٥ اى ولا تفصل العين فلو خرج منها ثم

عادت حث بالدخول (قوله ولا نهما لا يتقدران بمدة) ولان ملك الشيء عبارة عن ملكه بعد ان لم يكن وعليه فلو لم يكن في ملكه ثم اشتراه وبحود ذلك من كل ما ملكه باختياره حث به اما ما ملكه بغيا اختياره كائن مات مورثه فدخلت في ملكه بحوته فالظاهر انه لا يحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد (قوله ان لا يتقل اهل) اى واراد بعدم الملك ان لا يتقل في ملكه فاستدام حث واراد انهما ليست في ملكه حث وان ازالها عن ملكه حالا (قوله ولا يشارك)

وغلق وكذا لو انفرد احداهما بجمعة انفردت بجمع مرافقها وان احدثت الدار والمسر واحترز بقوله في هذه الدار عما لو اطلق المسا كنه فان نوى معينا حث عليه عليه والاحث بالمسا كنه في اى محل كان ولو حلف لا يسا كنه واطلق وكان في موضعين بحيث لا يدهم العرف متسا كنه لم يحث او حلف لا يسا كن زيدا وعمر ابر بنجروج احدهما او زيدا ولا عمر لم يبر بنجروج احدهما (ولو حلف لا يدخلها) اى الدار (وهو فيها او لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ ولا يملك هذه العين وهو ما ملكها فاستدام ملكها (فلا حث بهذا) لان حقيقة الدخول انفصاله من خارج لا داخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدانة ولا نهما لا يتقدران بمدة نعم لو نوى بعدم الدخول الاجتناب فاقام او بعدم الخروج ان لا يتقل اهله مثلا فحتم حث (او حلف) لا يتزوج ولا يتطهر ولا يلبس ولا يركب ولا يقوم ولا يقعد) ولا يشارك فلانا اولا يستقبل القبلة (فاستدام هذه الاحوال حث) لتقديرها بزمان تقول ليست يوما وركبت ابلة وشاركتهم ميرا وكذا البقية واذا حث بالاستدانة شئ ثم حلف ان لا يفعله فاستدامه كذا في اخرى لا تحلل عينه الاولى بالاستدانة الاولى وقضية انه لو قال

قال الماوردى وكل عند او مع يحتاج لنية فلا يكون استدانة كابتدائه وفيما اطاقة في العقد نظر الماوردى في الشركة الان يحتمل ذلك على الشركة بغية عقد كالارث ٥١ حج وكتب عليه سم في فتاوى السبوطى مسئلة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابهما فبات الواو لا يتقل الارث لهما وصادرا شره فيقول يحث الحالف بذلك ام لا وهل استدانة الملك شركة تؤثر ام لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحث به واما الاستدانة فتقتضي قواعد الاصحاب انه يحث بها ٥١ اى وطرقه ان يقتسمها حالا فلا تميزت التورية فيه اهدم وجود فاسم مثلا عذرا مادام الحال كذلك واما الشركة التي تحصل بعقد كان سلطان المال واذن كل لا تخفى التصرف فهل يكفي في عدم الحث اذا حلف انه لا يشارك الفسخ وحده ولا يدهم من قسمة المالكين فيه ونظر والا قرب الاول اذا قلنا انه يحث باستدانة على الراجح اما اذا قلنا بعدم الحث على ما اقتضاه كلام الماوردى لم يفتح الفسخ ولا القسمة ما لم يرد به عدم المشاركة عدم بقائها وكذا في عاذا كمال وحلف على عدم المشاركة في هبة مثلا وهي شركة بينهما فلا يخلص الا بالزلة الشركة فورما يبيع حصته او هبتها لثالث ولشريكه (فرع) • لو حلف لرافقة في طريق خجعة معهما المذهب لاحت فيما يظهر لانها تجمع قوما تفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزايدى ما يوافقه

(قوله ثلاث لحظات) والمراد بالخطئة اقل زمن يمكن فيه التزعم (قوله ولوحلف لابس لابلوس) اي القميص مثلابان قال لابلوس هذا القميص الى آخر الشهر فكانه ٤٦ قال لأوحد لابساً هذا الثوب في هذا الشهر وقد وجد الاستدامة لانهم اغتزلوا

كما ليست فانت طالق تنكر والطلاق ينكر والاستدامة قطعاً ثلاثاً اعني ثلاث لحظات وهي لابسنة ودعوى ان ذكر كلقاقرينة صارفة للابدان ممنوعة ولوحلف لابس لابلوس الى وقت كذا فهل تحمل عينه على عدم ايجاده لابساً قبل ذلك الوقت فيصحت باستدامة اللبس ولو لحظة او على الاستدامة الى ذلك الوقت فلا يصح ان اسفر لابساً اليه الاوجه الاول كما يدل له قولهم القهل المتني غزلة النكرة المنقصة في افادة العموم اما لو استدام التمسرى من حلف لا تمسرى فانه يصحث كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لانه يجب الامانة عن عين الناس وانزاله فيها وذلك حاصل مع الاستدامة (قلت تخشعه باستدامة التزج والتطهر غلط للذهول) عمافي الشرحين فقد جزم فيها بعدم الحث كاهو المقول المخصوص اعدم تقديرهما بعدة كالدخول والخروج فلا يقال تزوجت ولا ظهرت شهر رامتلا بل منذ شهر وبحال عدم الحث فيها ما ان لم ينو استدامتها وما لا حث بها ما جزم (واستدامة طيب ليست تعبيراً في الاصح) اعدم تقديره بعدة عادة ولهذا لم يزلزمه بها فدية فيها لو طيب قبل احواله ثم استدامه والثاني نعم لانه منسوب الى التطيب (وكذا وطء) وغصب (وصوم وصلاة) فلا يصحث باستدامة في الاصح (واقطع اعلم) اذا مراد في نحو تنكح او وطئ فلانة او غصب كذا او صام شهرها استمر اومدة احكام تلك لاحقة بها لانفصالها بالانقضاء أدنى زمن في الثلاثة الاول وبعضى يوم لبعضه في الصوم والصلاة لم يهد عرفاً ولا شرعاً تقديرها من بل بعدد الركعات ولا ينافي ما تقرر في الوطء جعله لهم استدامة في الصوم بعد الشروع علمه بالحال مفسداً لان ذلك لم يفي آخر آثاره واليه بقولهم تنزيلاً للمانع الانقضاء منزلة الانبatal واستدامة السقر سقر ولو بالعود منه واعلم ان كل ما يقدر عرفاً بعدة من غير تأويل يكون دوامه كابتدائه فيصحت باستدامة وما لا فلا ولو حلف لا يتيسر بعمل ثلاثة أيام وأطلق أقام به يومين ثم سافر ثم عاد وأقام به يوماً حث كاهو الاوجه اخذ ادم كلامهم فيمن نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلاً قالوا صدق الامم بالمفروق والمتوالي بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهر لان مقصود اليمين الهجر ولا ينحفي بدون تنذير ولا ينافيه ما في الروضة انه لو حلف لا تمكث زوجتي في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام فخرجت منه الثلاث فأقل ثم رجعت اليها فلا حث لان المعاق عليه وجدته لا اثم لان المكث أكثر من ثلاثة أيام للضيافة والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يسمى ضيافة لاختصاصها بالماضي بعدد دمه (ومن حلف لا يدخل داراً) عنيها او مدرسة او رباطاً كما يحسنه الادريجي والمسجد مثلاً (حث بدخول دهلين) بكسر الدال وان طال وغش طوله كما اقتضاء اطلاقهم خلافاً للزركشي (داخل الباب او بين يابنين) ان يكون من الدار

الايحادي فيصحت (قوله كما افتى به الوالد) خلافاً للحج (قوله لانه يجب الامانة) اي التمسرى (قوله في الثلاثة الاول) هي قوله اذا المراد في نحو تنكح او وطئ فلانة او غصب كذا (قوله واستدامة السقر سقر ولو بالعود منه) نعم ان حلف على الامتناع منه لم يصحث بالعود منه اهـ (قوله ثم سافر ثم عاد) اي ولو بعد زمن طويل (قوله بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهر) اي فانه يحمل على الشهر المتتابع فلو لم يكلمه عشرة أيام مثلاً ثم كلمه عدة ثم ترك كلامه وهكذا حتى مضت عدة قدر الشهر لم يصحث اعدم المتوالي (قائمة تجلية) وقال المناوي في شرحه الكبير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة يوم عيد وذكراً لا يجزى لهما يوم عيد كم يوم صيام الخ ما نضاه ولو حلف ان يوم الجمعة يوم عيد لم يصحث لهذا الخبر وان كان العرف لا يقتضيه كذا في شرح احكام ابن عبد الحق اهـ وقوله ولو حلف ان يوم الجمعة الخ اي وأطلق (قوله بعد قد دمه) يؤخذ منه انه لو سافر ثم عادت فمكثت مدة زائدة على ثلاثة حث وان ما جرت به العادة من يحيى بعض أهل الابد

لبعض أهل الابد حلف فيه انه لا يقع في الضيافة مدة كذا او حلف انه لا يضيف زيداً لم يصحث بعينها مدة ويدخل ولو طالت ولا يذهبها زيد ولو يطالب من زيد له اطعام منعه لان ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كما عرفت الاطلاق فان أراد شيأ على به (قوله دار عنيها) اي وكذا الوابنين (قوله او بين يابنين) لوعبر بقوله ولو بين الخ كان أوضح لان التقييد بما ذكر يقتضي =

== ان التقدير اول يمكن داخل الدار لكن كان بين بابين ومعلوم ان هذا غير مراد (قوله اذ هو) اي الطاق المعقود
(قوله بان العرف لا يعدم منها مطلقا) جعل له مراد لا (قوله ان دخل فيها) اي في حدودها (قوله لما ذكر) هو قوله لا يعدم
منها العرف ولا عرفا (قوله بان كان يصعد اليه منها) ولو حلف

ان كان مسقفا كاه وبعضه
ونسب اليها بالمعنى المذكور والا
حنت ومثل ذلك في التفصيل
المذكور ما لو قال لا أسكنها أولا
أنام فيها او نحو ذلك ومثلك
بسطعها وصورة المسئلة ان
يكون بالسطح وقت الحلف او في
غيره ولم تكن من الخسروج
والاحنت لما من انه لو عدل
لباب السطح حنت (قوله حنت)
سواء دخل تحت السقف او لا
على المعية رشيخنا الزايد خلافا
لحج (قوله مطلقا) اي سقف او لا
(قوله وهو) اي قوله شرعا (قوله
معتقد اعلم) وما ينبغي ان يأتي
هذا التفصيل فيما لو خالفه
رجل زائدة وكانت عاملة بحيث
انه يعتمد على الثلاثة ارجل
في مشيه (قوله بان أحاط به) اي
الشخص وقوله فان لم يدل عليه
اي الشخص على البناء ان كان
مساويا له وكان البناء أعلى منه
حنت وقوله والاى بان كان
التعلق بالغص أعلى من البناء
وان كان البناء بمطاييه فله
حنت (قوله ولو قال لا أدخل
هذه) اي من غير اقف دار (قوله

ويدخل في بيعها (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لانتفاء كونه منها عرفا
وان كان مبني على تريعها اذ هو نخانة الحائط المعقود له قدام باب الا كانه لم يوجه
عليه مرة حنت بدخوله ولو غير مسقف كما مثله قوله اوبين بابين واستشكل الزركشي
بان العرف لا يعدم منها مطلقا ودمغ ذلك مع وجود الباب لانه يصير منها وان لم يدخل
في حدودها بل ولا اختص بها ولا يبحث بدخول اصطبل خارج عن حدوده وكذا ان
دخل فيها وليس فيه باب اليها لا بدخول بسبب ان بلاصقتها حيث لم يعدم من مرافقتها ولا
بصعود سطح من خارجها (غير محط) اذ لا يعدم منها العرف ولا عرفا (وكذا محط) من
الجواب الاربعة بتجبر او غيره (في الاصح) لما ذكره والثاني يبحث لاحاطة حيطان الدار
فان كان من جانب لم يؤثر قطعها ومحل ما ذكره المصنف رحمه الله حيث لم يستف فان استف
كاه او بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب حنت لانه حينئذ كطبيعة
منه او لا يشكل على ما تقرر رحمه الا على سطح المسجد مطلقا لانه منه شرعا وحكما
لانسمية وهو المناط ثم لانها (ولو أدخل يده او رأسه او رجله) ولم يعتمد على ذلك وحده
(لم يبحث) لانه لا يسمى داخل احكاما (فان وضع رجله فيه معتقدا اعلم) او رجلا
واحدة واعتقد عليها وحدها بان كان لورفع الاخرى لم يقع وبقي بدنه خارج (حنت) لانه
يسمى داخل لا يخلو ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتمادا على الداخل والخرج معا ولو
أدخل جميع بدنه لكن لم يعتمد على شيء منها المتعلقة بنحو خيل حنت ايضا ويقاس بذلك
الخروج ولو تعلق بقصن خيبر من الدار بان أحاط به بناؤه فان لم يدل عليه حنت والافلا
(ولو انهم دمت) الدار المحلوف عليها بان قال هذه الدار (فدخل وقضى أساس الحيطان)
اي شيء بارز من اوان قن (حنت) لانهم افككت دخلها والحاصل ان الامر دائر مع اسم
الدار وعدمه ولو قال لا أدخل هذه حنت بالعرضة او دار لم يبحث بقضاء ما كان دارا
(وان) عطف على جملة وقضى (صار قضاء) بالدهو والساحة الحالية من البناء
(او جعلت مسجدا او حاما او بستانا فلا) حنت لان أعيدت بالانتم الاولى (ولو حلف
لا يدخل دار زيد) او حاتونه (حنت بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة واجارة وغصب)
ووصية بتفعله له ووقف عليه لان الاضافة الى من ملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن
ثم لو قال هذا لم يقبل نفسه بانه يسكنها وخالف ابن الرفعة واعتقد بالجمع الحنت بكل
ما ذكره العرف الا ان قال فالتعبير عرف الالفاظ لا عرف اللفظ كما هو مذهب الامة

الا ان أعيدت) اي الدار اعيدت منها ولو الاساس فقط فبما يظهرا انتهى حج وقوله بانتم اخراج ما لو أعيدت بالة جديدة
فلا يبحث مرانتهى سم على نهج (قوله واحاتونه) اي ومثلها لانه كان مرادفها الحاتون كافي المصباح (قوله حنت بدخول
ما يسكنها) اي الدار ومثلها في ذلك الحاتون على ما فوهه كلام الشارح وقوله بملك اي لجمعه فلاحنت بالشركة بينه وبين
غيره (قوله واعتدبها لجمع الحنت) ضعيف

(قوله نعم لا تقبل ارادته) اي ظاهر اوقوه في هذه اي فلو حلف لا يدخل دار زيد وقال اودت مسكنه ودخل دارا يملكها ولم يسكنها اما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه فانه يحث مؤاخذه له بقوله (قوله لانه مخفف عليها) اي على نفسه (قوله ويحث بما يملكه كله) الظاهر انه احتز به عن المشترك ٤٨ ويحتل انه اراد التعميم في المملوك اي باي مملوك له حادثا كان او متجددا ونزوي

قولنا الظاهر انه الخ قوله الاتي
ويصح بعضهم ما وان قل كيبه ما
(قوله وان تجد دطر قوله بعد
حلقه) ظاهره ولو بغيا اختياره
كان ماث مورشه او ود عليه
بعب (قوله فلا يحث) اي ان
كان الحلف بانته كاتيد به فيعاص
(قوله لان البين من منزلة على
ماله الف) يتأمل قوله ما العالف
فان الظاهر ما لم يضاف اليه كزيد
هنا قدرة على تحصيله (قوله ولا
يكلم عبده) والمراد بالتكليم ان
يرفع صوته بحيث يسمعه المجهول
عليه وان لم يسمعه اخذ من قوله
الاتي وان كان يحث بسمعه وان لم
يسمعه بالفعل (قوله لان الرجعية
كالزوجة) يؤخذ منه انه لو حلف
لا يبي زوجته على عصمته او على
نمته فطلقها اطلاقا رجعا لم يبر
فيحث بايقاسها على الطلاق
الرجعي (قوله تعليلا للاشارة)
وفي نسخة على الاضافة وغلبت
التسمية عليها فيعاصر آفانها
اقوى لان الفهم يسبق اليها اكثر
وعليها يتأمل قوله لما في الخ فانه
لم يتقدم له ذكر في كلامه لان
يقال مراده ما في قوله لو حلف
لا يدخل هذه الدار نصارت فضاء

الثلاثة (الان يريد مسكنه) فيحث بكل ذلك لانه محذور قريب نعم لا تقبل ارادته في هذه
في حلف بطلاق او عتق ظاهرا ولا يترض ذلك بأنه مغلظ على نفسه فلم يقبل لانه مخفف
عليه امن وجه آخر وهو عدم الحلف بما يملكه ولا يسكنه فبقيل ظاهره ما فيه تعليل
عليه دون ما فيه تخفيفه (ويحث بما يملكه) كانه وان تجد دطر ود له بعد حلقه
(ولا يسكنه) الان يريد مسكنه فلا يحث به علقه به ولو كانت الاضافة مثمرة
للتعريف كدار الارقم بمكة وسوق بجي فيد احث بدخولهما مطلقا لانه حر ل
الاضافة على الملك وفارق التمسك دد هذا لا كلام ولان فلان فانه يحث على الوجود دون
المتجد لان العين منزلة على مال الحالف قدرة على تحصيله ولا يشك في قول السكا في لو حلف
لا يسكن فلان خلفه ثم س ما ثبت منه حدث لان الخلاف الشهير معه ودعادة مطردة
في اقرب وقت فنزل منزلة المقدور وعليه (ولو حلف لا يدخل دار زيد ولا يكلم عبده او)
لا يكلم (زوجته فباعها) اي الاداء والعبد بعد الاضام اي ينقل الملك ولومع انصار بان
كان لا يشتري وحده ولهما وا جيز البيع ويصح بعضهم ما وان قل كيبه ما (او طلقها)
بأنها لان الرجعية كالزوجة (قد دخل) الدار (وكلم) العبد والزوجة (لم يحث) تعليلا
للتحقيق لزوال المالك بالبيع والزوجة بالطلاق ولو اشترى بديعهما ما عدا ما فان اطلق
او اراد اي دارا وعبد ملكه حبث بالذات او بالتقييد بالاول ولا (الان يقول داره هذه
او زوجته هذه او عبده هذا) او يريد اي دارا وعبد جرى عليه ملكه او اي امرأ أخرى
عليها انكاسه (فيحث) تعليلا للاشارة على الاضافة وغلبة التسمية عليها فيعاصر آفانها
اقوى لان الفهم يسبق اليها اكثر وعلا بطلان التسمية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيتها وانما
باطل البيع في بعته عبده الشاة عاذا هي بقرة لم انا على الاضاط في العقود ما مكى ولو حلف
لا ياكل كل لحم هذه البهائم فكثير وأ كمل يحث وفارقت فحودا زيد هذه بان الاضافة
فيها عارضة فلم يضر اليها بل بمجرد الاشارة الصادق بالابتداء والدوام وفي تلك لازمة للزوم
لاسمه والصفة لان زوالها يتوقف على تعدد بعلاج فاعتبر شمع الاشارة وقعات
يعمونها عاذا زالت احداها السكونية فيحث في ذلك المسكن زال المجهول عليه وبهذا
يعلم انه لو زال اسم العبد ببعثه واسم الدار بجعلها ما سجد لم يحث وان اشار فالمراد
بقولهم السابق تعليلا للاشارة اي مع بقاء الاسم (الان يريد) الحالف بقوله هذه وهذه
(مادام ملكه) بالرفع والنصب فلا يحث بدخول أو تسكيم به دزواله بل لا بأس بطلاق
لانها ارادة قريسة وابقى قول هذا في حلقه بطلاق او عتق ماصر ولو قال مادام

الخ (قوله لمراعاة اللفاظ) عمومها شامل لتبدل الذات والصفة وعليه ملو قال بعثت هذا التوب ان يرض فاداه اسود في
لم يصح لكن عبارة صح في البيع بخلاف ذلك حيث قال
ندم القول ظاهرا (قوله ولو قال مادام

(قوله ما امر) اي من
٢

في اجارته) مثله مايقع من العوام من قوله لا كلمة مثل اطول ما هو في هذه الدار من الاقرب بالخروج منها وان قل الرض حيث خرج على نية اترك لها او اطلق على ما يستفاد من قوله الاتي واتي فين حلف لا يدخل هذا الخ (قوله واتي) أي الولي الاعراقى (قوله او اطلق) ضعيف (قوله انخلت بخروجه انتهى) وفي نسخة والفرق ٤٩ بين ما هنا ومثله القاضي ظاهر لان

الدعوى مبروطة بوصف مناسب للمعروف عليه بطرأ ويزول فانيط به وهنا يجعل وهو لا يتصور رقبته ذلك فانه دعت بخروجه منه وان عاد اليه فالتجبه في حالة الاطلاق عدم الحث كالحالة الاخيرة ولو حلف الخ وهي اوضح مما في الاصل (قوله وان التعمد في حالة الاطلاق) أي في مسئلة القاضي (قوله انه كالحالة الاخيرة) هي قوله فان اراد ما دام فيه هذه المرة الخ (قوله ولو حلف لا يدخل من ذا الباب) أي فيصن بالادخل منه وان نصب في غير محله الاول وقضية انه لا يثبت بالنقد حيث نزع الباب منه وقياس ما قدمه فيما لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من عدم القبول في الطلاق والعتاق انه هنا كذلك (قوله حقيقة في المنفذ) بفتح القاء (قوله فان اراد الثاني حل عليه) وكذا لو تسور الجار فزله لا يثبت وان خرج من الباب (قوله او نصب محكم) قد في القصب (قوله اذ العادة لا تخصص) قضية انه لو حلف لا يدخل بيت زيدو كان العادة في

في اجارته وأطلق فالتبادر منه عرفا كما قاله الولي المراقى انه مادام مسكنه المنفعة فتصل بمنه بما يجار ذلك لغرض ثم استجاره منه لا تقطاع الدعوى واتي فين حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه نخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بأنه لا يثبت بان سداد امته مكنته لان استدامة الدخول ليست بدخول ويثبت بعوده اليه وفلان فيه لبقاء العين ان اراد بعودة دوايه فيه ذلك الدوام وابعده وأطلق أخذاً مما قالوه في لا رأيت منكراً الا رفعت له للقاضي فلان واران مادام فاضياً من انه اذا رآه بعد عزله لا يثبت ولا يتحمل العين لانه قد يتولى القضاء بغيره اليه ويبرقان اراد ما دام فيه هذه المرة انخلت بخروجه اه والفرق بين ما هنا ومثله القاضي ظاهر لان الدعوى ثم مبروطة بوصف مناسب للمعروف عليه بطرأ ويزول فانيط به وهنا يجعل وهو لا يتصور رقبته ذلك فانه دعت بخروجه منه وان عاد اليه فالتجبه في حالة الاطلاق عدم الحث كالحالة الاخيرة (ولو حلف لا يدخل من ذا الباب فنزع بابها المعلق من خشب او غيره (ونصب في موضع آخر متهم بالبحث الثاني) وان سد القول (ويبحث بالاول في الاصح) لان الباب حقيقة في المنفذ بخلاف في الخشب فان اراد الثاني حمل عليه والناظر على المصوب فيبحث بالثاني دون الاول والثالث علم ما جدها (اولا يدخل بيتاً) وأطلق (حث بكل بيت من طين او حجار او حطب) او قصب محكم كما قاله الماوردي (او خيمة) او بيت شعرا وبنجد وان كان الحالف حضر بالاطلاق البيت على جميع ذلك حقيقة لغة كايبحث بجميع انواع الخشب والاعمام وان اخص بعض النواحي بنوع او اكرمته اذ العادة لا تخصص وانما اخص لفظ الروس والبيض او نحوهما بما ياتي للقرينة اللفظية وهي تعلق الاكل به وأهل العرف لا يطاقونه على ما عدا ما ياتي فيها (ولا يثبت بمسجد وحمام وكندسة وغار جبل) وبيت رحى لانها لا تسمى في العرف بيوتاً مع حدوث اسماء خاصة لها او اسم البيت لا يقع عليها الا بضرب من التقييد وما ذكره في غار الجبل ظاهر اذ لم يقصد به الاواماماً المتخذ منها بيتاً لكن فيبحث به من اعتاد سكناً كما قاله الباقر ويبحث الا ذرى ان المراد بالكنيسة محل تعبدهم المالدخل يتألفها فانه يثبت وقباس ذلك حثته بخلافه في مسجد لا تعدمه شرعاً ويبحث ايضا عدم الحث بساحة نحو المدرسة والباطوايه اختلاف بيت فيها وعلم مما تقرر ان البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل داره دون بيته لم يثبت اولاً لا يدخل داره قد دخل بيته فيها حث (اولاً لا يدخل على زيد قد دخل بيتاً فيه زيد

٧ به من محله اطلاق البيت على الدار بتمامها عدم الحث بدخول الدار حيث لم يدخل بيتاً من بيوتها (قوله وبيت رحى) المعروف بالطاحون الا ان ومنه التهمة (قوله لا تعدمه شرعاً) أي بان لا تدخل في وقته (قوله ومن ثم قالوا لو حلف الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يثبت خلافاً لما بلغني ان بعضهم اتي بالحث انتهى ثم على ج وقوله بحيث لا يسع سلاماً الخ يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسع بل الى انتهى

(قوله حيث كان عالمه) الما لدخل ناسا اوباه فلا حث وان استدام لكن لا تنحل اليمين (قوله وخرج ميتا دخوله عليه في نحو مسجد الخ) ومنه القهوت في بيت الرحي ويضي ان مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجب ثم ما اولى فلا حث لان موضع الولية لا يختص بأحد عرفا فاشبه نحو الحمام وصورة المسألة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد أصلا حثت لتعاليقه على نفسه ووقع ٥٠ السؤال عن شخص حلف بالاطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل محلا

وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد (قوله وجرم به المتولى) معقده (قوله قال لاسيما اذا بعد الخ) أخذ ما ذكرناه في مقتضى ان ما قبله يقتضي الحث وان لم يسمه وقد تقدم انه لا بد ان يسم عليه بحيث يسمه وان لم يسمه (فصل في الحلف على كل وشرب) •

(قوله مع بيان ما يتناول به) أي وفيما يتبع ذلك كمال الحلف لا يكلم ذا الصبي الخ (قوله اختص بالغنم) أي ضانا ومعا واهل يشترط في الحث بها كونها مشربة أولا ويكون المعنى رؤس ما تشرب رؤسه والرؤس التي من شأنها ان تشرب فيه نظروا والظاهر الثاني (قوله لا يعضه على الاصم) خلافا للحنج (قوله فلا يحث الا بثلاثة) أي كماله وفي اثناء عبارة شينا الزبائدي فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالاطلاق

وغيره حثت لوجود صورة الدخول حيث كان عالمه ذا كمال مختارا وخرج ميتا دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفا (وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحث) كما يأتي في السلام عليه وقرر الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الافعال ومن ثم صرح سلم عليهم الا زيدا (فلو جهل حضوره فلا حث النامى) والجاهل والاصم عدم حثهما كالمكروه ثم لو قال لا أدخل عالما ولا جاهلا حث وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان يحث بسمعه وان لم يسمه بالفعل او كان به جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم الكلام (واستثناء) بقلبه (لم يحث) لما مر (وان أطلق حث) ان عليه (في الاظهر والله أعلم) لان العام يجري على عومه ما لم يخص وهل يحث بالسلام عليه من صلاة أو لاظهار كلام الرافعي حثه وان لم يقصد واعتده ابن الصلاح وجرم به المتولى لكن نازعه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لاسيما اذا بعد عنه بحيث لا يسمع سلامه ومقابل الاظهر المع

الاحية الاقوال للجميع وللمعص

(فصل في الحلف على اكل وشرب مع بيان ما يتناول به بعض الما كولات لو حلف لا يأكل) رؤس الشوى اختص بالغنم كما قاله الاذرى اوليا كل (الرؤس) اوليا يشترط مثلا (ولانية حث رؤس) ابل او رأس لا يعضه على الاصم اذا المراد باللفظ الجمع هذا الخمس بخلاف ما لو قال رؤسا فلا يحث الا بثلاثة (تباع وحدها) أي من شأنها ذلك سواء وافق عرف بلد الحالف أم لا وهي رؤس البقر والابل والغنم اذهو المتعارف (لا طير) وخيل (وحوت وصيد) برى أو بحرى كالغياض لانها لا تدر بالبيع فلا تفهم من اللفظ عند الاطلاق (الا) ان كان الحالف (يولد) أي من اهل بلد علم أنها (تباع فيه منفردة) عن أبا دنائها كروث الانعام في حق غيرها وظاهر كلامه عدم حثه بأكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن أقوى الوجهين في الترحيم والروضة الحث وقال انه الاقرب الى ظاهرا النص وهو المعقود واحتريته قوله ولا يعضه على اذنوى معنى الرأس فلا يختص بتباع وحدها أو نوعا منها المبحث بغيره (والبيض) اذا حلف لا يأكله ولا يعضه (يحمل على من ابل بانضه في الحياة) أي من شأنه ان يفارقه فيها

فلا فرق بينهما فلا يحث الا بثلاثة فيهما (قوله من اهل بلد علم أنها تباع فيه) مفردة عبارة سم على منجه قال مر ويؤكل اذا اعتدق بلدا معها مفردة حث الحالف بها كها سواء كان في تلك البلاد ام لا منها ومن غيرها كخبز الارز انتهى وقضية الشارح أي من اهل الخ خلافة (قوله ونوعا منها المبحث بغيره) وظاهره انه يقبل منه ذلك ظاهرا وخرج بقصد نوع منها ما لو قصد غيرها وحده فلا يقبل على ما اقتضاء قوله قبل في أول الفصل السابق انه يقبل ارادة الجواز اذا كان متعارفا واراد دخوله مع الحقيقة (قوله يجعل على من ابل) أي متعارف وقوله بانضه أي لو من غيرها كول اللحم كبعض الحد أو نحوها

(قوله مطلقاً) أى من مأكول اللحم وغيره (قوله خرج بعد الموت) أفاد كلامه ان الموت لا ينجم به البيض المتصاب وهو ظاهر (قوله بخلاف الناطف) هو نوع من الحلاوة بعد بياض البيض انتهى ج وهو المسخى الاكن بالناقوس (قوله ولا حث عليه) ولو قال لبا كن هذا البيض لم يبرجعه له فى ناطف انتهى ج والظاهر ان مثل ٥١ هذا البيض ما لو قال لبا كن يضا قدم

ويؤكل منفرداً (كدجاج ونعام وحام) وبط واوز وعصافير لانه المفهوم عند الاطلاق سواء فى ذلك ما كول اللحم وغيره لحمل أكله مطلقاً كما مر فعمل انه يبحث بمتصاب خرج بعد الموت كما لو أكله مع غيره وظاهر فيه صورته بخلاف الناطف ولو حلف لبا كن بما فى كنهه وقد حلف لا ياكل البيض وكان مافى كنهه يرض جعل فى ناطف وأكل منه ولا حث عليه (لا) يرض (يمن) لانه انما يرض اليه بعد الموت بشق الجوف وان بيع يلد يؤكل فيه منفرداً لانه قد يجد له اسم آخر وهو البطاوخ (وجراد) لانه لا يؤكل منفرداً فان نوى شياً على به (واللحم) اذا حلف لا ياكله يجعل عند الاطلاق نظير ما مر (على) مذكى (نعم) وهى الابن والبقر والنعيم (وخيل ووحش وطير) لوقوع اسم اللحم عليها حقيقة نعم يجبه اعتباراً اعتقاد الحالف فى حرمة بعضها فلا يبحث به (لا يمكن) وجرا لانه لا يسمى فى العرف لحماً وان كان يسمى فى اللغة كما فى القرآن كما لا يبحث بجولسه فى الشمس من حلف لا يجلس فى سراج وان سماها الله سراجاً ومن حلف لا يجلس على بساط بجولسه على الارض وان سماها الله بساطاً وعلم ان مقر عدم حنثه بمسمة وخنزير وذئب وهذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئاً على عليه ولا فرق فى اللحم بين المشوى والمطبوخ والىء والقديد (و) لا (شحم بطن) وعين لخالفتهما اللحم اسماً وموصفة (وكذا كرش وكبد وطحال وقلب) وخ واما عورته (فى الاصح) لانه يصح اطلاق عدم صدق اسم اللحم عليها والثانى الحث لان فى حكم اللحم ولا يبحث بقائصة الدباجة قطعاً ولا بجواردهم ان رز بحيث يؤكل اتجه الحث به (والاصح تناولها) أى اللحم (لحم رأس ولسان) أى ولحم لسان والاضافة بيانية أى ولحماها ولساناً وخذوا كارع عدم صدق اسم اللحم على ذلك كله والثانى المنع لان مطلق اللحم لا يقع الاعلى لحم البدن وأما فى غيره فبالاضافة كلعن رأس ونحوه (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذى لا يحاطه أحر لانه لحم معين ولهذا يحجر عند الهزال والثانى لانه شحم حال تعالى حرماً عليهم شعوبهم اما ما حلت ظهورها فاسمها شحماً (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناولوه الشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناولوه الشحم (وان الالبية والاسنام) بفتح أولهما (ايما شحمها والجم) لاختلاف الاسم والصفة والثانى هما لما كانا لقربهما من اللحم السمين (والالبية) مبتدأ اذا لاختلاف فى هذا (لا تتناول سناماً ولا يتناولوا) لاختلافهما كذلك (والدم) وهو الودك اذا حلف لا ياكله وأطلق (يتناولوهما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن) حيوانى أى مأكول كما هو ظاهر اخذ اسماً منه لانه لا يبحث فى اللحم بغير مذكى

وكل دهن حيوانى) بقى ما لو حلف لا ياكل دهنه فهل هو كالدسم او كالشحم فيه تطر والاقرب الثانى لان أهل العرف لا يطلقون الدهن الا بقيد الاعلى الشحم (فرع) لو أكل مرقه مشتملة على دهن فقياس ما ساقى فيه لو حلف لا ياكله كل عندنا فكله فى عبادة فانه ان كان الدهن مقبلاً فى المرق حث به من حلف لا ياكل دهنه الا ذل

(قوله على ما قاله البغوي) اعتمد شيخنا الزيادي رحمه (قوله لكن الاقرب خلافه) معقد وقوله والتجبه عدم تناوله اى الدم
 الفين في ع خلافه وعبارته وكذا يتناول اى الدم الذى بالارب (قوله وجاموسا) اى لا عكسه (قوله اصدق اسم البقر على
 كل ذلك) يؤخذ من ذلك الحنفى فحنف لا يأكل اوزا وكل من الاوز العراقي المعروف فليراجع (قوله ويقرق بين تناول
 الانسى للوحشى) الانسى لا يتناول الوحشى لانه لا في غيره كما هو ظاهر وحش التمرين يقول بين تناول اسم البقر مثلا
 للانسى والوحشى جميعا فانه انتهى ٥٢ سم على صح ووجه ذلك ان الانسى يسمى بالعرب والحواميس بخلاف البقر

قانه شامل للانسى والوحشى
 (فائدة) * وقع السؤال عن
 رجل حنف بالطلاق انه لا يأكل
 من هذه الزرعة مشيرا الى غيط
 من القمح معلوم وامتنع عن الاكل
 منها ثم انه نفى أرضه في عام آخر
 من قمح تلك الزرعة المذكورة
 وأكل منه فهل يحث ولا
 والجواب عنه ان الظاهر عدم
 الحث لزوال الاسم والصورة
 ويؤيد ذلك قول الشارح السابق
 ولوحاف لا كان عفاي كـ وقد
 حلف لا يأكل البيض * (فائدة
 أخرى) * لو حلف لا يأكل طيبخا
 فلا يحث الا بغيره ودلت اوزيت
 او من انتهى متقن وروض (قوله
 وان اتحد اجناسا) اى فيشاهما
 الغنم ويبنى ان الغنم لا تشل
 الطباء لانها انما يطلق عليها شاة البئر
 (قوله وأما الزفر في عرف العوام)
 اى ولو كان الحالف غير عاى اذ
 ليس له عرف خاص (قوله فمات في
 الرعى) خرج به ما يتي من الدقيق
 حول الرعى (قوله وسويقهما)

اصدق الاسم بكل ذلك ولا يشك ذلك كرسعهم الظهر هنا بما مرانه لحم ولحم لا يدخل
 في الاسم لمنع هذه الكلمة بل اللحم الذى فيه دم دم يدخل فيه اما دهن فهو دم ولوزة لا
 يتناولها ما على ما قاله البغوي لكن الاقرب خلافه كما هو ظاهر كلام غيره انه يتناول كل
 دهن ما كول لادهن خروج كاصرح به الباقين والتجبه عدم تناوله اللبن لانه لا يسمى
 دهن ما في العرف (ولحم البقر يشاء) البقر العرب والبقر الوحشى و(جاموسا) اصدق
 اسم البقر على كل ذلك ويقرق بين تناول الانسى للوحشى هنا دون الريبان المداير هنا
 على مطلق التناول من غير نظر اختلاف أصل او اسم بخلافه ثم كما يعلم من كلامهم في
 البابين وجه ما يظهر عدم تناول الضأن للدمع وعكسه هنا وان اتحد اجناسا ثم لان اسم
 أحدهما لا يطلق على الآخر لغة ولا عرفا وان شابهما اسم الغنم المنتضى لالتحاد
 جنسهما وأما الزفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن حيواني وبيض ولو من ممك
 فينتجه حله على ذلك ولا يتناول دمة ومكلا لاجراد اولادهم كبدا ولا طلعها (ولو قال مشيرا
 الى حنطة لا يأكل هذه) ولا يلقه (حنث بأكلها) على هيئتها (وبطعنها وخبزها) تغليبها
 للإشارة ولا يمنع الحنث فمات في الرعى وانه المحن يدور كذا أخذ مما مر في كل نحو
 هذا الرغبة (ولو قال لا يأكل هذه الحنطة) مصرح بالاسم مع الإشارة (حنث بها
 مطبوخة) ان بقيت حياتها (ونيشة وقابلة) لوجود الاسم كالأكل هذا اللحم فجعله شواء
 الا اذا هرس او عصدت (لا يطعنها وسويقهما ويهيئها) وخبزها (لزوال الاسم والصورة
 فان قال لا يأكل حنطة لم يحث بالاربعة ولو حلف لا يأكل بيضا صار فحوا ولا كاه لم يحث
 (ولا يتناول وطبر وتمر ولا بسر) ولا يلعها ولا طلعها (ولا عذز بيا) ولا حصرها (وكذا
 العكوس) لاختلافها اما وصلة وأول القرماع ثم خلال بفتح المجمة ثم يلح بسر ثم يطب
 ثم قر ولو حلف لا يأكل رطبا ولا بسر احنث بالحنطة او رطوبة او بسر ثم يحث بنصفه
 لأنها الانسمى رطبة ولا بسر (ولو قال) ولا يلقه (لا يأكل هذا الرطب فمات كاه) أولا كام
 ذا الصبي فكلمه) بالغا او شابا (و شيخا) لا حنث في الاصح (لزوال الاسم كالحنطة
 وكذا لا يأكل هذا البعد فمات) أولا كل لحم هذه البصلة فصارت كبشا وهذا البسر

عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين يعمى المطعون (قوله ولا بسر) اى اوليا كل
 بسرا (قوله حنث بالحنطة) قد يشك كل ما مر من انه لو حلف لا يأكل رؤسا أو كل بعض رأس لم يحث قال سم على صح ما حاصل
 الا ان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية لفصل الجفص في ضمن البعض ولا كذلك الرأس * (فائدة) * قضية قول القاموس القمع
 بالكسر والفتح وكعب ما التزق باسفل القرة والبصرة ونحوهما ان رأس القرة لا يلى قهها ووجهه بعضهم بانه يخرج أولا
 يخرج رأس الحيوان عند ولادته ولا اءاج

(قوله ولا آكل لحم هذه السحلة) هذه قدمت في الفصل السابق في قوله ولو حلف لا يأكل لحم هذه السحلة فكيف الخ اه
والسحلة تقال للولد الفقم من الضأن والمزداعة وهذه كرا كان اوتحي وجعه يحل بوزن فلس ويحلف بالكسر اه مختار
(قوله والخبز يتناول كل خبز) أي وان لم يمت اختيارا فيما يظهر (قوله على الاشهر) ومقابلة بتخفيف اللام مع المد قال في
المختار بالاقلا اذا شدت قصرت واذا خففت مدت الواحدة بالاقلا او بالاقلا (قوله وعرض عن واو وايم) أي لان اصلها اما
ذوى او ذر وفادت الياء والواو اه (قوله وشمل ما ذكر البق سباط) عبارة شيخنا الزايد ويحت بعضهم الحنث بالرفاق
والبق سباط والبسيس اه ويمكن حمل عبارة شيخنا الزايد على ما خبرني عن وماني الشارح على خلافه (قوله دون البسيس)
وهو المسمى الآن بالجمجمة وكذا ما حذف الشمس ولم يخبر ٥٣ (قوله ثم لو صاد في المرقعة كالخسو) المراد منه انه اختلطت

أجزاء بعضها ببعض بحيث صار
كالمسمى بالعصيدة ونحوهما مما
يتناول بالاصبع أو المعلقة بخلاف
ما ذكر في صورة القيتب اقما يخبر
بعضها عن بعض في تناول (قوله
ولو حلف لا يأكل سويفا) أي
او دقيقا والسويق اسم لدقيق
الحنطة (قوله ولو حلف لا اطعم)
أي لا اتناول (قوله تناول الاكل
والشرب جميعا) ومثله ما قال
لا اتناول طعاما بخلاف لا آكل
طعاما فانه لا يحث بالشرب اذ
لا يسمى اكل كما يأتي في قول الحلف
لا يأكل اللبن ثم ما ذكر قضيته انه
لا يشترط في الطعام ان يسمي في
عرف الحالف فيصحت بنحو الخبز
والجين ونحوهما مما لا يسمى في
العرف طعما وقياس جعل
الايمان مبنية على العرف عديم
الحنث بما ذكر لان الطعام عندهم

فصار وطبا والثاني يصح لان الصورة لم تتغير وانما تغيرت الصفة (والخبز يتناول كل
خبز) أي كل ما يخبز (كحنطة وشعير ورز وباقلا) بتشديد اللام مع القصير على الاشهر
(وذرة) بمجهة وهما عرض عن واو وايم (وحص) بكسر ففتح او كسر وسائر الخبز من
الحبوب وان لم يقدريه كالحرف لا يلبس ثوبا فانه يحث بكل ثوب وان لم يبعده يلبسه
وكان سبب عدم نظره المعروف هنا بخلافه في نحو الرؤس والبيض انه هتالم بطرد
لاختلافه باختلاف البلاد فحكت فيه اللغة بخلاف ذلك وشمل ما ذكر البق سباط
والرفاق دون البسيس ثم ان خبز تيس حث به (فلو زده) بالمثلثة (فا كاه حث) اصدق
الاسم ثم لو صاد في المرقعة كالخسو فصاح لم يحث كالودق الخبز لا يابس ثم حث به كما يحث
ابن الرفعة لانه استجد اسم آخر فلم يأكل خبزا (ولو حلف لا يأكل سويفا فحثه او تناوله
باصبع) مبلولة او حله على اصبع (حنث) لانه بعدا كذا اذا القاعدة ان الافعال المختلفة
الاجناس كالايمان لا يتناول بعضهم اعضاها فلا ليس يشربا وعكسه (وان جعله في ماء
فشربه فلا) لان الحلف على الاكل ولو شربه ولو حلف لا اطعم تناول الاكل والشرب
جميعا ولا يذوق شيئا فادرك طعمه بوضعه في فيه او مضغه ثم حث به ولم ينزل الى حلقه حث
او حلف لا يأكل ولا يشرب ولا يذوق فادرك طعمه حتى وصل الى جوفه لم يحث او حلف
لا يقطر انصرف الى الاكل والوقاع ونحوهما لا يرد وتحتون ويص ويصون لا يصل
(او) حلف (لا يشربه فبالعكس) فيحث في الثانية (او) حلف (لا يأكل لبنا) حث
بجميع انواعه من ما كول ولو صيدا حتى نحو الزبدان طهره لانه لا نحو جبن واقط ومصل
(او مانعا آخر فا كاه يخبر حث) لانه كذلك يؤكل (او شربه فلا) اهدم الاكل (او)
حلف (لا يشربه فبالعكس) فيحث في الثانية دون الاولى ولو حلف لا يأكل نحو عنب

مخصوص بالمطبوخ (فاضة) وقع السؤال عن شخص حلف بالاطلاق انه لا يأكل لبنا ثم قال اردت باللبن ما يشعل السمن والجبن
ونحوهما هل يحث بكل ذلك ام لا يحث بغير اللبن لعدم شمول السمن له والجواب عنه بان الظاهر الحث لان السمن والجبن
ونحوهما تتخذ من اللبن فهو اصلها فلا يبعد اطلاق الاسم على ذلك كما يجازا وحيت اذ حث به (قوله من ما كول) أي من
لبن ما كول أي لبن يحل كاه ليشمل لبن الطما والارز وبن عرس ولبن الاكميات ودخل لبن ما عداها من جميع المأكولات والاقراب
من ما كول صفة للبن المقدرفان جعل صفة للحيوان خرج ابن الاكميات ودخل لبن ما عداها من جميع المأكولات والاقراب
هو الاول لان الصورة النادرة تدخل عند الاطلاق ولا نظر لكون المتعارف عندهم ان اللبن المأكول هو لبن الانعام كما تقدم
من ان الخبز يشمل كل محبوز وان لم يترد ارقومه الى الشواهد (قوله ولو حلف لا يأكل نحو عنب) أي واطلق عنه الرمان والمقصب

(قوله لم يحنث بالبيد) وهو المأخوذ من غير العنب والخمر ما اتخذ من العنب خاصة (قوله مما ليس بقوت) أى ما لا يسمى قوتاً في العرف فلا ينافي جعلهم الترويض ٥٤ في زكاة الفطر من المقتات وقوله علم أى الفاكهة وقوله لا يابس أى الذى لم يفسخ

(قوله وكذا بطبخ هندي) أى اخضر (قوله هو الاخضر) أى سائر انواعه جيلة كان او غيره أحر كان او غيره حالياً كان او غيره وقوله فالوجه الحنث به أى الاخضر (قوله لا عبرة بالعرف الطارئ) منه يؤخذ الحنث فيما لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل دلهيز فان عرف مصر أطلق البيت على جميع ذلك سيما اذا دل القرينة عليه كن حلف لا يدخل بيت امر الحاج مثلاً فانه لا يفهم عرفاً من ذلك الا ما جرت العادة بدخوله لا محل البيت فيه بخصوصه فتنبه له كمالو حلف لا يدخل دار زيد فانه يحنث بدلهيز هاو غيره لانه مقتضى اللفظ بحسب الوضع (قوله لا الدواء كما مر) وقبيلاه انه لا يشعل الماء لعدم دخوله فيه عرفاً لكن مر في قوله لو حلف لا اطعم تناول الاكل والشرب جميعاً أى والماء مما يشرب وعليه فيسارق قوله لا تناول طعاماً ما قوله لا اطعم فليتامل (قوله لا يتناول ما يجنبه حامض) أى ما في جنسه حموضة متميزة بالخلوة بأن يكون طعمه فيه حموضة وخلوة وان قلت الحموضة (قوله والخلوى يختص بالمعمولة من حلوى) أى على الوجه الذى تسمى

لم يحنث بشرب عصيره ولا بجمعه ورعى مثله أولاً يشرب خمر الميحنث بالبيد كعكسه (او) حلف (لا) أى كل شيئاً كاه يجتز جامداً كان (او) انما حنث (لا) يتابع بالخلوف عليه وزيادة وبه يشارك عدم حنث من حلف لا يأكل مما اشتراه زيداً فى كل مما اشتراه زيدو وعمرولانه لم يأكل مما اشتراه زيد خاصة (وان شرب ذات قبلا) يحنث لانه لم يأكله (وان أكله فى عصيدة حنث ان كانت عينه ظاهرة) أى مر فيه متميزة فى الحس كما قاله الامام لوجود اعمدة مختلفة بخلاف ما اذا لم تكن مقيزة كذلك (ويدخل فى فاكهة) حلف لا يأكلها ولم يشأ (رطب وعنب ورومان واترج) يضم أوله وثالثه مع تشديد الجيم ويقال اترج وترنج وتين ومشمس (ورطب ويايس) من كل ما يناله سواء استعمله اسم كقروزيب أى لا كمين اهدق اسمها على جميع ذلك لانها ما يتكلم أى يتم بأكله مما ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليها فى الآية لا يقتضى خروجها عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه خلاف اجماع أهل اللغة كما قاله الزهرى والواحدى والوجه دخول مور رطب فيما لا يابس وظاهر قوله لم رطب وعنب انه لا حنث به لم يفسخ وبطبخ فقد صرح فى التفة بعدم دخول بل وحصره فيما هم هومته بدفعه ما حلى من نحو بسر ومترطب بعضه فانه البلقينى (قلت وليون رقيق) يفتح فكون او كسر ونارنج وليون طارين كما قيله القارى ليخرج الملح واليابس وما قيل ان صوابه ليمو بلا فون غلط فانه الزركنى (وكذا بطبخ) هندي أو مصرى (واب فتق) يضم ثالثه وفصله (ويذكر وغيرهما) كجوز ولوز (فى الاصح) اما البطبخ فلان له نصيباً وادراكاً كالفواكه واما البابى فاعدها من يابس الفاكهة والثانى المنع الحاقه بالبطبخ بالخيار (لاقتناء وخيار وباذنجان) بكسر المعجمة (ويزر) يفتح أوله وكسره لانها من الخضر اوان لامن الفواكه (ولا يدخل فى التمار) بالثانية (يايس والله أعلم) لان التمر اسم للرطب ولا يشافيه دخول اليابس فيها وخروج هذا منها لان المتبادر من كل ما ذكر (ولو طلق) فى الحلف (بطبخ وتقر) بالفتحة (وجوز لم يدخل هندي) فى الجميع للصفاة فى الصورة والطعم والهندي من البطبخ هو الاخضر واستشكل عدم دخوله بان العرف عند الاطلاق فى هذه الدار لا يطلق البطبخ الاعلى وما سواه كزرقية او حنظل فالوجه الحنث به ودعى انه لا عبرة بالعرف الطارئ كاعرف الخاص ممنوعة ولا يتناول الخمار خمار الشبث والطعام يتناول قوتاً وفاكهة وادماو حلوى (لوقوعه على الجميع لا الدواء كما مر لانه لا يتناولوه عرفاً والخلوى لا يتناول ما يجنبه حامض كعنب وابجاص ورومان والخلوى يختص بالمعمولة من حلوى (ولو قال لا أكل من هذه البقرة تناول لهما) لانه

بسميه حلوى بان عتدت على التاراً ما النساء اطبوخ بالعدل فلا يسمى عرفاً حلوى فينبغي ان لا يحنث المتهم به من حلف لا يأكلها بل ولا بالعدل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد فى الحلوى من تركها من جنسها كثر (قوله ولو قال لا أكل من هذه البقرة) القائمة بالوحدة فتشمل النور

(قوله دون ولد) فبما ذلك انه لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة مثلاً لم يحنث ببعضه ولا بما تفرغ منه وبقي ما لو حلف لا يأكل دجاجة هل يشمل ذلك البيض فيحنث بأكله لان التام في الدجاجة للوحدة أم لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله وابن) أى وما يتولد منه (قوله ولو يلحق به) أى القربى في نسخة ويلحق بالتمار الجوارح (قوله او من ماء النيل) والمراد بماء النيل الحاصل في أيام الزيادة في نهره دون غيره (قوله حنث بالشرب منه) وانما حنث في ذلك كله مع انه حقيقة في الكرع بالضم مجازي في غيره لتكافؤ الجواز والحقيقة بعبارة جع اما اذا امتد هذا الحقيقة فيعمل عليها مع الجواز الرابع كالحلف لا يشرب من ماء النهر الا حقيقة الكرع بالضم وكثيره فلهذا والجواز المشهور لاخذ باليد والائمان فيحنث بالكل لانهم لم يتكافأوا في كل قوله ليست في الاستحسان فوجب العمل به ما اذا لم يرجح اه * (فصل في مسائل مشهورة) * ٥٥ (قوله والورع ان يكسر) أى في الصورتين

المفهومة من ذلك (دون ولد وابن) فلا يفتناؤه ما بخلاف ما سواه مما مر في اللحم الاكل منها يشكّل جميع ما هو من اجزائه الاصلية التي تؤكل (او) لا يأكل (من هذه الشجرة فمتر) منها ما كوله هو الذي يحنث به (دون ورق وطرف عصف) جلا على الجواز المتعارف لنعذر الحقيقة عرفاً ويلحق به الجوارح كما قاله البلقيني ولو حلف لا يشرب من النيل او من ماء النيل حنث بالشرب منه يده اوفيه او في اناء او كرع منه ولا يشرب ماء النيل او ماء هذا النهر او الغدير لم يحنث بالشرب بعضه * (فصل) * في مسائل متنوعة ليقاس بها غيرها (حلف لا يأكل هذه البلقرة فاخطأت بقرها كالهاترة) او بعضها وشك هل هي المحلوف عليها او غيرها (لم يحنث) لان الاصل برامة ذمته من الكفارة والورع ان يكفر فان اكل الكل حنث لكن من آخرجه اكله فبعتد في حلقه بطلان من حينئذ لانه المتيقن (او) حلف (لأأكلها فاخطأت) بقر وانتهجت (لم يبرأ بالجميع) أى اكله لاحتمال كون المتروكة هي المحلوف عليها فاشتراط تنقضى اكلها ومن ثم لم يخطأ بيمينه من الصبر او ما هو بلونه وغيره وقد حلف لا يأكلها لم يحنث الا بأكله على جانب الاختلاط وما هو بلونه انقطع (اولاً) كلى هذه الزمانة فانما يبرأ بجميع جهها) أى اكله تعالى العين بالكل ولهذا الوفا لا آكلها فترك حبة لم يحنث ومر في قنات خبر يدق مدركه انه لا عبرة به فيصم مل يحى منه في حبة رمانة يدق مدركه ويحتمل خلافه ويفرق بان من شأن الحبة انه لا يدق ادراكها بخلاف قنات الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحبة التفصيل كقنات الخبز ولا يلزم هذا الثوب فسل منه خيطاً لم يحنث وفارق لاسا كذلك في هذه الدار فانهم بعضه اوسا كنه في الباقي بان الدار هنا على صدق المساكنة ولو في جزء من الدار ومن على لبس الجميع

(قوله لم يبرأ بالجميع) أى فان احالت العادة أكله نذر البر وينبغي أن يقال ان حلف عالماً بحالة العادة له كان انصب الكور في بحر وحلف ليشرب من ماء انصب من الكور في البحر حنث حالاً لانه حلف على مستحيل فاشبهه ما لو حلف لصعدن السماء وان طرأ نذرته كان حلف ليشرب من ماء هذا الكور فانصب بعد حلقه فان كان بقوله او فعل غير وتكفي من دفعه ولم يدفعه حنث حالاً لتقوية البر باختياره وان انصب بغير فعله ولم يقصر فان تكفي من شربه قبل ولم يفعل حنث ايضاً والافلاعه نذر (قوله فانه يبرأ بجميع جهها) أى وان ترك القشر وما فيه مما يتصل بالحلب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف لا يأكل هذه البطيخة يبرأ كل

ما يعتاد اكله من لحمها فلا يضطر ترك القشر واللحم يبرأ في النظر في انه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لحمها او يختاف باختلاف أحوال الناس والاقرب الثاني (قوله فترك حبة) أى او بعضها مما يدق مدركه كما يأتي (قوله يدق مدركه) أى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان ادركه البصر (قوله فسل منه خيطاً) أى وليس مما خط به بل من أصل منسوجه ومثل هذا الثوب هذا الشاش والردامة لا فيمن يظفر حيث قال لا الهه وأما لو قال لا ارتدى به هذا الثوب ولا اتعم به ثياب العمامة أولاً فلهذا الشاش فهل هو مثل القيس فيعبر بسل خط منه او مثل ركوب الدابة فلا يبرأ به بغيره نظراً لاقرب الاول لان ما ذكر من الارتداء ويحجوه في حكم اللبس من ملابسه جميع البدن وكتب ايضا لطف الله به قوله فسل منه خيطاً أى قد راجع مثلاً طولا لارضاً غير رابت في حج القصل السابق التصريح بذلك فقلنا عن الشاش

(قوله ولو حلف لأركب هذا الجار) أى وعلى هذه البرذعة فيما يظهر (قوله إذا قصدها النفس) توجيه لما ذكر من قوله لا أركب إلى هنا ومنه لا أركب هذه السفينة (قوله وهى موجودة ما بقى السمي) ومثل ما ذكر فى عدم البر بقطع جرمه من الحلف لا يرقد على هؤلاء الطاريج أو الطراحة أو الحصار أو الحرام فيصت بالرقاد على ذلك وإن قطع بعضه ولو جود معه ما بعد القطع وكذا الوفش على ذلك ملائمة لئلا يعرف بعد وقدها بل هذا هو المعتاد فى النوم على الطراحة فتنبه له لا تغتر بما نقل من خلافه من بعض أهل العصر (قوله ولا كذلك اللبس) قضية التعسير باللبس جريان هذا فى غير الثوب من نحو زمر و زرق وقباب وسراويل وغيره فى السك بقطع جرم من الحلف عليه حيث كان من غير ما خطبه (قوله فسل منه خطا) أى وإن قل حيث كان يحس ويدركه (فرع) موقع السؤال ٥٦ فى الدرس ع الحلف لا بلبس شيئا لم يحث باللبس الحاتم أم لا فيه نظر والحواب

فيه ان الظاهر الاول لانه يسمى لبسا فى العرف (قوله أولا كان هذا وهذا) قال حج ولو حلف لا ألبس هذا أو هذا لم يحث الا بلبسهما ١٥ وقد يتوقف فيه وقيل فى نفي الحث لان معناه لا اللبس أحدهما ولبس واحد صدق عليه انه لبس الاحد (قوله عمل بقضية كل من ترتيب بهله) أى عرقا (قوله كاهو مقتضى اطلاقه) لم يكن قضية ما صرفى ان دخلت بالفخ خلافاً وعليه فيجبه فى عاى لانيته انه لا يعتبر ترتيب فضلا عن قدره ١٦ حج وقوله فضلا عن قدره هو التراخي قوله اوبأ كذا الطعام) أى وإن كان كاهو حرم عليه (قوله بعد تمكنه) قال حج ليس هو والتمكن هنا ضابطاً ثم ذكره كلام قره

ولم يوجد ولو حلف لأركب هذا الجار أو السفينة منقطع منه جزء وقيل منها لو ح مثلاً ثم ركب ذلك حث أولاً كاهو قطعاً كثر بدنه فكذلك إذا قصدها النفس وهى موجودة ما بقى السمي ولا كذلك اللبس لان المدافعة على ملائمة البدن لجميع أجزائه ولهذا لو حلف لا بلبس هذا الثوب فسل منه خطا لم يحث كاهو (أو لا بلبس هذين لم يحث بأحدهما) لان الحلف عليهما (فان لبسهما معا أو من تباحث) لوجود لبسهما (أو لا بلبس هذا ولا هذا) حثت بأحدهما لانهما يمتنان حتى لو حث فى أحدهما بقيت اليمين منقطعاً على الآخر فان وجد وجبت كفارة أخرى لان العطف مع تكرار لا يقتضى ذلك فان أسقطا كان قال لا أكل هذا وهذا أولاً كان هذا وهذا اللحم والعنب عاق الحث فى الأولى والبرقى الثانية هما وما تقرر من ان الالبيات كالنبي الذى لم يعد معه حرفه هو الظاهر كما قاله البارزى وما نقله فى الروضة عن المتولى من انه كالنبي المعاد معه حرفه حتى تعدد اليمين لوجود حرف العطف فيه توقف فيه ثم قال ولو واجب حرف العطف تعدد اليمين فى الالبيات لا وجبه فى النقي أى غير المعاد معه حرفه انتهى والمقدار الاول من انه يمين واحدة يتبعها على الصحيح عند الضرر بين ان العامل فى الثانى هو العامل فى الاول بتقوية حرف العطف وكلام المتولى مبنى على المروجح عندهم ان العامل فى الثانى فعل مقدر ولو عطف بالفاء أو بضم على بقضية كل من ترتيب بهله أو عدمها سواء كان نحو يا أم لا كاهو مقتضى اطلاقه (أولاً كان ذاك الطعام) أو بقضية حقاً أو ليساً نزل (غداً قبله) أى الغداً ببقائه نفسه (فلاشئ عليه) لانه لم يبلغ زمن البر والحث (وإن مات) أو نسي (أو تلف الطعام) أو بعرضه (فى الغد بعد تمكنه) من

نفاذه وواضح انه حيث شئى من فعل الحلف عليه معيج ثم لم يكن متمكناً منه فان لم يحس ذلك فالذى يتبعه انه قضائه لا يكتفى بوجه وجود الحلف عليه بخلاف الماء لان له دلاً لا بد من ظن وجوده بلا مانع مما صرفى التيمم وإن شئى والركوب هنا كالحج وإن الوكيل ان لم يفعل بنفسه كاهو فى الرد بالعيب فده متمكناً اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبها أو كى فاضله ما يعتبر فى الحج وإن تأمداً لاعى ونحو محرم المرأة أو الأمر دكا فى الحج فيجب ولو باجرة وإن أعذار الجمعة ونحو الرد بالعيب عذر هذا لا نحو كل كرية مما لا اثره هنا بخلافه فى نحر الشهادة على الشهادة كما يأتى ويؤخذ من هذا حكمه موقع السؤال عنها وهى شخص حلف ليدخان الحمام القلانى غداً فلما أصبح الغد وجبه منه مشغولاً بالنساء وتعدّد دخوله عليه فى ذلك اليوم بان لم يمكنه اخراجه من ولو نحو من سطحه مثلاً وهى الحث حيث تمكن من دخوله قبل مجيئه وتركه بالعدو وعدمه ان لم يتمكن لكن لو جوف العادة فى الحمام الحلف عليه ان النساء لا تدخلن فى اليوم الذى عينه للدخول فأخذ دخوله لظن امكان دخوله فى بقية النهار =

فاتفق ان النساء دخلته في ذلك اليوم على خلاف العادة بعد مضي زمن كان يمكنه التحول فيه لو اراده هل يكون ذلك عدوا أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لا يعد مقصرا بنا غيره (قوله حيث لا ضرر وعليه) اي فان اضره لم يثبت بترك الاكل لكن لو تعطى ما حصل به الشبع المقرط في زمن يعلم عاقبته لا ينضم الطعام فيه قبل مجي الغد هل يثبت تقويته البر باختباره كالمو أنقله او لا فيه نظر والاقرب الاول لما ذكره يذيق ان باقى مثل هذا التقصّل في الوالحف لئلا كان ذى الرافعة فلا يوجد لها عاقبة تعاقف الا تقصر ويتولد الضرر من تناولها فلا حنت عليه ويكون كالوا كره على عدم الاكل ما لو وجدها سليمة وتمكن من اكلها فتركها حتى عفت فيصنّ تقويته البر باختباره وكتب ايضا اللطف الله به ٥٧ قوله حيث لا ضرر و يذيق ان المراد

ضرر لا يحصل في العادة وان لم يبع النعم كما يفهمه قوله كما علم الخ (قوله لانه مقوت لذلك) هذا بمجرد لا يقتضى الحنت لما قدمه فيهما لو مات قبل الغد من انه لم يبلغ زمن البر والحنت وحيث لم يبلغهما فالقياس انه لا حنت وان قتل نفسه فليراجع الهمم الا ان يقال ان المراد انه لم يبلغ زمن البر والحنت ولا فوت البر باختباره وكتب ايضا اللطف الله به قوله لانه مقوت لذلك وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عمدا وانا وقتل فيه ولو بسلحه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة (قوله كاد انه الدين) الكاف فيه للتنظير لا للتخييل لان اداء الدين ليس اتلافا ولكنسه تقويت للبر (قوله الى قدمناها) اي من قوله او ليعضيه حقه (فـ رـ عـ) وقع السؤال في الدرس عن رجل حنفي المذهب قال ان تزوجت فلا تفسى طالق

قضاؤه او السفار (من اكله) بان امكنه اساعته ولو مع شبهه حيث لا ضرر وعليه فيه كما علم مما صر في محبت الاكراه وما اقتضاه الطلاق بعضهم من كون الشبع عدوا محمول على ما تقر (حـ نـ) لانه فوت البر باختباره حيث نذر ومن ثم كان قوله لنفسه قبل الغد مقتضا لحنته لانه مقوت لذلك ايضا وكذا لو تلف الطعام قبله بقتضيه كان امكنه دفع اكله فلم يدفعه (و) في موته وانسيان (قوله) اي التمكن من ذلك (قولان ككره) والظاهر عدمه لعدم وجه اطلاقه واقول في المكروه فمراهم الاكراه على الحنت فقط اما اذا كره على الخلف فلا حنت عليه اتفاقا (وان أنقله) عامدا عالما مختارا (بأكل وغيره) كاد انه الدين في الصورة التي قدمناها ولم يوانه لا يؤخر اداءه عن الغد (قبل الغد) او بعده وقبل تمكنه منه (حـ نـ) لتقويته البر باختباره ومر ان تقصيره في تلفه كاتلافه ثم الاصح انه انما يثبت بعد مجي الغد مضي زمن يمكنه فيه ذلك الخلو ف عليه فلو مات قبل ذلك لم يثبت (وان تلف) الطعام بنفسه (أو أنقله أجنبي) قبل الغد أو التمكن ولم يقصر فيه ما كما مر (فكم كره) فلا يثبت اذ لم يفوت البر باختباره وما تقر من الحاق مسئلة لا قضيه حقه او اسافر بمسئلة الطعام فيما ذكرناه هو القياس كالموافق بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر ثم خارج بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه الثلاث قبل الطلع ويتبين بطلان تقويته البر باختباره كما مر بعد وطاف كتاب الطلاق (او لا قضيتك حقت) ساعة يجي لكذا فباعه مع غيبة رب الدين حنت وان أورد له اليه حاله تقويته البر باختباره ببيعة ذلك مع غيبة المسحوق الى زمن مات بعد تمكنه من قضاؤه حنت قبل موته لان لفظ الزمن لا يعد من وقتا فكان جميع العمر ملته وانما وقع الطلاق بعد الخطأ في أنت طالق بعد حين اولي زمن لانه تعلّق بقول ما يسي زمننا وما هنا وعد و غير مختص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيه عدم الفرق هنا بين بانه او الطلاق الى أيام فثلاثة او (عند) اوج (رأس الهلال) او أول الشهر فلقضيه

٨ به من ثلاثا ثم تزوجها بشاهدين خفيين فهل العقد صحيح أم لا والجواب عنه بما صورته الحمد لله العقد صحيح ولا نظر لكون الشهود خفية ولا لكون الزوج والعاقلة كذلك وله تقليد الشافعي في عدم النوع الا ان يمكن المنقول عندهم خلافه والاحتياط ان يرفع الى حاكم شافعي والدعوى عندهم ولو حجية وقوع الطلاق بمقتضى التلميق وطالب القرعة بينهما فيحكم الشافعي بصحة العقد وعدم وقوع الطلاق ليرفع الخلاف (قوله لتقويته البر) ومحل ذلك ما لم ير دانه لا يؤخره بعد البسع زمانه به مقصرا عرفا (قوله فثلاثة) اي فيحنت قبيل موته اذا تمكن من قضاؤه بعد ثلاثة (قوله اوج رأس الهلال) لو حنفي رأس بر يفعه لقبل مضي ثلاث ايام من الشهر الجديد (قوله فليقضه)

بعد غروب الشمس هل يشترط ان يقضى بنفسه او يكفي فعل وكيله فيه تظهر قضية ما يأتي في قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيله اجزئها كما عطاء الحاكم في الملعق ان اعطى لانه حينئذ يسمى اعطاء الكنتفا باعطاء وكيله لانه يصدق عليه عرفائه قضاء حقه وكتب ايضا لطاف الله به قوله فليقض الخ لو وجد العريم - مافرا آخر الشهر هل يكف البصر اليه أم لانيه تقبلوا الاقرب الاول حيث قد دعى الى ذلك بلا مشقة وتدل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله يطلق على نفسه) قضيته انه لو حلف ليقتضيه - فانه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحدث بتقدمه على الجزاء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مرد ٥٨ فبحث بتقدمه على غروب شمس آخر يومه (قوله حدث) ومحله في التقديم

عند غروب الشمس آخر ظرف لغروب لالبض انما اذا هي المراد ولا يصح كونه بدلا
للاما اذ آخر الذي هو المنصوص بالحكم اصاله طلق على نصفه الآخر واليوم الاخير
وأخر لحظة منه (الشهر) الذي وقع الحلف فيه والذي قبله العين لا قضاء عند ومع
المؤثرة فاعتبر لك البقع القضاء مع أول جرم من الشهر والمراد الاولى الممكنة عادة
لاستحالة المقارنة الحقيقية (فان قدم) القضاء على ذلك (او مضى بعد الغروب قدر
امكانه) العادي ولم يقض (حاشا) لتقوية البراءة بخبره ومحل ذلك حيث لا يلة له فان
نوى ان لا ياتي رأس الهلال الا اذ خرج عن حقه لم يحث بالتقديم (وان شرع في)
العدا والذراع او (الكيل) او الوزن وغير ذلك من المقدمات (حينئذ) اي حين غروب
الشمس (ولم يفرغ الكفرته الا بعد مدة لم يحث) لانه اخذ في القضاء عند مقدمه والوجه
كما يحثه الاذرى اعتبار اواصل نحو الكيل فيحث فبطلت قتران تمنع واصله بلا عدولهم
لوحل حقه اليهم من الغروب ولم يصل منزلة الا بعد دلي لم يحث كالما يحث بالتأخير اشكه
في الهلال (اولا يتكلم فسمع) اوهال او جد او دعاء لا يطل الصلاة كان لا يكون محرما
ولا مشقة لا على خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (او قرأ) ولو خارج الصلاة
فترأنا وان كان جنبا (فلا حث) بخلاف ما عندنا ذلك فانه يحث به اي ان سمع نفسه
او كان يحث بسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره لانصراف الكلام عرفا في كلام
الادمين في محاوراتهم ومن ثم لا يطل الصلاة بذلك لانه ليس من كلامهم ودعوى ان
نحو التسبيح يصدق عليه كلام لغة وعرفا هو لم يحث لا يكلم الناس بل لا يتكلم تردبان
عرف الشرع مقدم وقد علم من الخبر ان هذا لا يسمى كلاما عند الاطلاق على ان العادة
المطردة ان الحالفين كذلك انما يريدون غير ما ذكر كوني بذلك من غيرهم وكذا انما هو بعض
الزورة والالتجمل (اولا يكلمه فسلم عليه) ولو من صلاة كما مر هو قاله من قبله لا اورد
عليه الباب فقال له عالمابه من (حاشا) ان سمعه وهل يشترط حينئذ فهمه لماسمعه

ويمكن توجيهه بأنه وإن اتفق عنه كونه قرأنا لم يتفق كونه ذكرا ولا يثبت به
 (قوله) وكذا يخبر بعض التوراة أي فلا يثبت به أي إذا لم يتحقق تبدلها وما والا يثبت بذلك وخرج بالبرهان ما لوقرأها كلاهما
 فيثبت لتحقيق أنه أقر بما هو معدل فالج بل لو قيل إن أكرهما كلاهما لم يعد (قوله) لكن منع منه عارض) ظاهره ولو كان
 العارض معا وقضية ماصرة في الجمعية من أن الصم لا قوة فيهم ولا فائدة عدم الخلف هنا بتشكيكه الاصم فليراجع ثم رأيت في ج
 مانصه ثم في الآثار كالحلية أنه لا يثبت بتشكيكه الاصم وأما توجيهه في صمم يمنع السماع من أصله وقضيته أنه لا فرق في ذلك
 بين طر والصمم عليه بعد الخلف وكونه كذلك وقته وإن علم به

(قوله لان الجواز يقبل ارادته) وقضته انه لا يبحث بالكلام بالاقم وقضته ما تقدم في أول فصل حلف لاسكتهم من قوله ان
الالفاظ تحمل على حقاقتها الا ان يكون الجواز متعارفا ويريد دخوله فيدخل ٥٩ أيضا خلافه ويؤيد الحنف ما قدمه

الشارح من انه لو حلف لا يبدل
دار زيد فقال اردت مسكنه من
الحنف بما يسكنه وليس ملكا له
وعاينك ولم يسكنه حيث حلف
بالطلاق (قوله بان يقول) اى
حاصل بان يقول الخ (قوله ولا
مال له) وينبغي ان مثل ذلك مالو
حلف انه ليس له من في حث بكل
ما ذكرتم فرضهم الكلام فيما لو
حلف لا مال له يخرج مالو حلف
انه ليس عنده مال او ليس بيده
وقد يقال فيه انه لا يبحث بيده
على غيره وان كان حاله وصحل
استقفاؤه من المدين ولا يملكه
الغائب وان لم يقطع خبره لانه
ليس بيده الا ان ولا عنده (قوله
ان لا يبحث بملكه لمصلحة اى وان
جرت عاده باستغلاها بايجارا او
نحوه حيث لم يكن له منها مال
متحصل بالفعل وقت الحلف

ومثل المنفعة الوظائف والامانية
فلا يبحث بها من حلف لا مال له
وان كان اهلا لا الانتفاء نسيتها
مالا (قوله لا اورثه) كذا في حج
وفي نسخة لا اورثه اذا اخرج عتقه
خلافه بعضهم اه وما في الاصل
أظهر لانه اذا كان السيد بغير من
ورثه بصدق على الوارث انه
لاماله (قوله وما اوصى به) اى
غيره (قوله بالمعج اطلاقهم) اى

ولو بوجه والا كل محتمل وقضته اشتراطهم معهما الاول والاوجه انه لو كان يبحث بسعده
لكن منع منه غرض كان كالمو معهما ولو عرض له كان خاطب جدارا بحضرة بكلام
ليفهمه ما واذ كر كلاما من غير ان يخاطب أحدا به المنجبه جربان ما ذكر في التفسير
في قراءة آية في ذلك (وان كاتبه او راسله او اثاره اليه ايدا وغيره افلا) حث عليه
وان كان آخرس او أصم (في الجديد) لاتقاء كونها كلاما معروفا وان كانت لغة وبها
جاء القرآن والقديم نعم لقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا فاستثنى الرسالة من التكليم وقوله تعالى ان لا تكلم الناس ثلاثة
أيام الا ارضن فاستثنى الرمن من الكلام فدل على انه ما منه نعم ان نوى شيئا ماهر حث به
لان الجواز يقبل ارادته بالنية وجمعت نحو اشارة الاخرى في غيره هذا ونحوه كعبارة
للضرورة (وان قرأ آية افهمه بما اتمه صوده وقصد قراءة) ولو مع قصد التفهيم (لم يبحث)
لعدم تكليمه (والا) بان قصد التفهيم وحده ولم يقصد شيئا (حث) لانه كله وما نوزع به
صورة الاطلاق مردود باباحية القراءة حيث تدل العجبة المدالة على ان ما تلتظ به كلام
لا قرآن ولو حلف ليؤمن على الله باجل الثناء واعظمه فطريق البران يقول سبحانه
لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلو قال أحد جماع الحدا وبأجلها فانه
يقول الحمد لله حمدنا وما في نعمه ويكافئ من يده اولاد صلي على النبي صلى الله عليه وسلم
أفضل الصلاة فبما يقال عقب التثنية فيها ولو قبل له كما زيد اليوم فقال والله
لا كلمته انعددت على الايام لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبيل في
الحكم ايضا للقرينة (اولا مال له) وأطلق او عم (حث بكل نوع) من انواع المال له
(وان قل) اذا كان مقولا كما قاله البلقيني والاذرى (حتى لو بيده) اصدق اسم المال
به نعم لا يبحث بملكه لمصلحة لانها لا تعلق اسمها بالمال (ومدبر) له لا اورثه اذا اناخر
عتقه خلافا لبعضهم (ومعلق عتقه بصفة) وأم ولد وما اوصى به (به) لان الكل ملكه
(ودين حال) ولو على معسر وجا حذ بلانية حال البلقيني الا ان مات لانه صار في حكم
العدم وفيه نظرا لاحتمال تبرع آخر بوفاته عنه او يظنه وله بد بغيره فصيح وبقرض
عاهه هو بان له من حيث اخذه بدل من حسنات المدين فالمعج اطلاقهم وكونه لا يسمى
مالا الا ان ممنوع (وكذا) وجعل في الاصح لثبوتها في الذمة وجعة الاعتراض والاراء
عنه ولو جوب الزكاة فيه وأخذ البلقيني من ذلك عدم حثه بماله على مكاتبه لانه لير
بشايب في الذمة بدل ليل عدم صحة الاعتراض عنه والمكاتب ممن من اسقاطه متى شاء
ولا يجب نفسه زكاة بجزء الشيخ به في شرح منجه مردود اذ لم يخرج عن كونه مالا
ولا أثره التهره للسلقوط ولعدم وجوب زكاته وعدم الاعتراض بها لانه لا مانع آخر

وهو الحنف بالدين ولو على ميت معسر (قوله بدل ليل عدم صحة الاعتراض) قضية هذا الكلام في نجوم المكاتب وانه يبحث
بغيرها عماله على مكاتبه من الدين قطعا (قوله مردود) اى خلافا لحن

(قوله انه لا أثر للجهنم) اي فلا خشت لانه لم يكن ماله حال الحلفه (فرع) ه وقع السؤال في المدرس عما لو حلفت لبعض بئنه معلقة
 فهل العبرة بحال الحالف والمحلوف ٦٠ عليه او بالعرف منه نظر والحوار عنه ان الظاهر الثالث لان الايمان مبناه

على العرف (قوله لثبوت في الذمة) اي ذمته من هو تحت يده لكن هذا التعليل لا يثبت في الغائب والضال لاحتمال تلفهما ما قبل دخوله ما تحت يده احدث ولا في المحسوب لاحتمال بقاءه والاعيان لا تثبت في الذمة لكن هذا انما يتأني في قوله لثبوت في الذمة دون الحشبه (قوله ومثل ما ذكر المسروق) اي وان كان له مدة طوله لاحتمال كونه باقيا فيقتدير تلفه قبله دين في الذمة (قوله من اشتراطه) اي الايلاء (قوله ووزن) عبارة المختار ووزن ضربه ودفعه وقيل ضربه بجمع يده على ذنقه وبابه وعد (قوله ومثلها الرمي) اي فيحتمل به من حلف لا يضرب (قوله او خشبة) ومن الخشب الاقلام ونحوها من امواد الحطب والجريد واطلاق الخشب عليها أولى من الحلاقة على الشمار يخ (قوله شمراخ) بكسر الشين كما في الحلي (قوله لاه ليس بسيطا) اي بل هو من جنس الخشب فيه به فيما لو قال مائة خشبة لوجود الاسم فيه وليس من جنس السياط فانما سيور متخذة من الجلد وعبارة حج وقواهم لانه اي العتكال اخشاب

الاتقاء كون ذلك مالا والثاني الملع لان المالبه مفسدة لو جود ولا وجوده هنا (لا مكاتب) كناية صحيحة (في الاصح) لانه كما نخرج عن ملكه اذ لا علة منافع ولا ارض جناية عليه ولذا لم يعد هنا مالا وان عدوه في الغصب ونحوه مالا به يعلم انه لا أثر للجهنم بعد العيز والثاني يحتمل لانه قد ما بقى عليه درهم ولا يبحث ايضا بوجه واختصاص وفي مال غائب وضال ومغصوب وانقطع خبره وجهان احصهما حشبه بذلك لثبوت في الذمة ولا نظر لعدم تمكنه من اخذها وقد جزم به في الاور ومنزل ما ذكر المسروق (اول يضربه ظالم) انما يحصل (بما يسمى ضربا) فلا يكتفي بمجرد وضع اليد عليه (ولا يشترط الايلاء) اذ الاسم صادق بدونه ولا يشافيه ما في الطلاق من اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على حصوله بالفعل (الا ان يقول) أو نوى (ضربا شديدا) وموجعا لم لا يشترط حينئذ ايلامه عرفا ولم يعلم انه يحتاقب بالزمان وحال المضروب (وليس وضع سوط عليه وعرض) وقرص (وخنق) بكسر النون (وتف شعرا ضربا) لا يتفاء نسبه بذلك عرفا (قيل ولا اطم) لوجه سياط الراحة (ووزن) وهو الضرب بالسدم مطبقة او الدفع ولو بغير اليد ورفس ولكم وصفه لانهم لا تسمى في العادة ضربا والاصح في الجميع انها ضرب وانما تسمى عادة ومثلها الرمي بنحو حجر اصابه كما جزم به الخوارزمي (اول يضربه مائة سوط او خشبة فسد مائة) من السياط في الاولى ومن خشب في الثانية ولا يقوم احدهما مقام الآخر (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) وهو الضغف في الاية (عليه مائة شمراخ) ان لم اصابه الشك (او) علم (تراكم بعض) منها (على بعض فوصله) بسبب التراكم (أم السكل) وعبر في الروضة بده بشقل السكل ودعى بعضهم احسنه الماس من عدم اشتراط الايلاء ورد به بعض آخر بان ذكر العدد هو قرينة ظاهرة على الايلاء فيكون كقوله ضربا شديدا هذا ولا وجه للاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط الايلاء بالفعل وان ذكر العدد وكلامه صريح في اجراء العتكال في قوله مائة سوط وهو ما قاله جمع وصوبه الاسنوي لكن المعقد ما صحه في الروضة كاصلها انما لا تنكفي لانه ليس بسياط ولا من جنسها (قلت ولو شك) اي تردد باستواء او مع ترجيح الاصابة (في اصابة الجميع) على النص والله اعلم لان الظاهر لاصابة وفارق ما لو مات الماعن بعيشته وشك في صدوره فانه كتحقق العدم على ما مر فيه في الطلاق بان الضرب سبب ظاهر في الانكسار والمشيئة لا مارة عليها ثم والاصل عدمها فلو ترجع عدم اصابة السكل برأيا خلافا للاسنوي في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاده بان الاصل رامة الذمة من الكفارة (اول يضربه مائة مرة)

يرد على من نازع في اجزائه عن مائة خشبة بانه لا يسمى خشبة (قوله لتحقق لعدم) اي فيصنث من قال أنت او طالق الا ان يشأ يزيد ولا يصنث من قال أنت طالق ان شاء (قوله بان الاصل رامة الذمة من الكفارة) اي حيث كان الحلف باقة ومع اعتضاده بالاصل من عدم الطلاق فيما لو كان الحلف به

(قوله والاقرب عدم اشتراط قولها) اى فيكنى فيما لو قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه بشراخ لصديق اسم الخشبة عليه (قوله وانما اشترط) اى التولى (قوله وبقدردعى منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه يريد الفعل ولو بعدت المسافة (قوله حتى استوفى حتى) رقع السؤال فى الدرس مما لو قال لا افارقك حتى تقضى حتى تدفع له دراهم مقاصص من يد يربك ام لانه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثانى لانهم ادون حقه لثقتص قيمته ووزنه عن قيمة الجبدة ووزنه وان راجت (قوله ما يشلهما) اى فعل نفسه وصاحبه (قوله ولا اخلى سبيله) اى او كذا خلى الخ (قوله حتى يحنث باذنه) اى بناء على الثانية وهى قوله ولا اخلى سبيله (قوله الهرب الثانى) اى الحنث (قوله اما اذا كانا ساكنين) ٦١ اى واقفين (قوله اتجهه عدم حنثه)

اى خلا فالج (قوله لانه جاهل) اى يكون ذلك غير مانع من الحنث ويشأ منه ان المفارقة لا تنغير بخلاف على عدمها فهو جاهل بالحنث عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحنث بما ذكره كالعهد عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعله كذا فقال له غيره الان شاء الله وظن حصة المشتقة لجهله ايضا بالحنث عليه (قوله لوجود المفارقة منه) ظاهره وان كان حال الحلف يظن ان له ما لا يوفى منه دينه وتبين خلافه وأنه لا فرق بين طرق القس بعد حلقه وتبين انه كذلك قبله وحي ما يفيد ذلك واطال فيه فليراجع (قوله نعم لو ائزته الحاكم) هذا قد يشك على ما قدمه فى الطلاق من انه لو حلف لا يكلمه فأكروه الحاكم على تكليمه حنث لان الفعل مع الاكراه يصح كالاختيار نعم هو ظاهر على ما قدمه من عدم الحنث (قوله

اوضربه لم يبرم ذا) اى المشدودة والعشكان لانه جعل العدد مقصودا والاقرب عدم اشتراط قولها وانما اشترط كالبلام فى الحدود والتعازير لان القصد منها الزجر والتسكيل (اولا) اخليك تفعل كذا جعل على نفي تحكيه منه بان يعلم به وبقدردعى منعه منه (اولا) افارقك حتى استوفى حتى منك (فهرب) يعنى ففارقة المحلوف علمه ولو بغير هرب كما يعلم بما يأتى (ولم يكنه اتباعه لم يحنث) بخلاف ما اذا امكنه اتباعه فانه يحنث (قلت الصحيح) لا يحنث اذا امكنه اتباعه والله اعلم لانه انما حلف على فعل نفسه فلم يحنث بفعله فريعه سواء امكنه اتباعه ام لا ولا يتابعه مفارقة أحد المتباعدين الاخر فى المجلس حيث ينقطع به خبايا مع شكه من اتباعه لان التفرق متعاقب ما تم لها. ولهذا لو فارقته هنا باذنه لم يحنث ايضا ولو اراد بالمفارقة ما يشلهما حنث ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كذا فارقة او لا اخلى سبيله حتى يحنث باذنه فى المفارقة وبعد عدم اتباعه المقدور عليه اذا هرب الاوجه فيها سوى مسألة الهرب الثانى وفها عدم الحنث لان المتبادر لا يباشر اطلاقه وبالاذن باشره بخلاف عدم اتباعه اذا هرب (وان فارقة) الحالف (او وقف حتى ذهب) المحلوف عليه (وكانما شين) حنث لان المفارقة منسوبة اليه وقد احدثت فى الصورة الثانية بوقوفه اما اذا كانا ساكنين فابتدأ الغريم بالمشى فلا حنث كاسم (او ابراه) حنث لانه فوت البراءة اختباره (واحتال) به على غريم (فريعه او حال به على غريم ثم فارقة) او حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله به او عوضه عنه حنث لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان أشبهته نعم ان نوى عدم مفارقتها له وضمنه مشغولة بجمعه لم يحنث كما لو نوى بالا عطاءه والا بغير ائذنه من حقه وقبل قوله فى ذلك ظاهره وابطنا ولو عوض اوضفه له ضامن ثم فارق لظنه صحة ذلك اتجه عدم حنثه لانه جاهل (أو افسس ففارقة ليو سر حنث) لوجود المفارقة منه وان ائزته كما لو قال لا أصلى القبر ففلا فانه يحنث نعم لو ائزته الحاكم بمفارقة لم يحنث كما لمكره

كلمه (رقباس ما تقدم من انه لو حلف ليا كان ذا الطعام غدا وامتنع من اكله فى العداضاره لم يحنث لانه مكره شرعا على عدم الاكل عدم حنثه هنا لوجوب مفارقتها حيث علم عساره لم يحرر الفرقين بينهما حتى يمتنع من اكله فى العداضاره لم يحنث لانه مكره بان عدم الاكل استدامة والمفارقة انشاء والاستدامة اخص من الانشاء فاعتد فرعا ما لا يقتضى غيرها (نزع) سلت مما لو حلف لا يرافقه من مكة الى مصر فراقته فى بعض الطريق فهل يحنث وأجبت الظاهر انه يحنث حيث لا ية لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضا وضعها للفقرى اذا فعل فى حيز النفى كالتكر فى حيزه من عدم الرافضة فى زمن ابراءه نفي الطريق وزعم ان مؤداها انها لا تستغرق كلها بالاجتماع ليس فى محله كما هو ظاهر ومما لو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت

عبارة لو أراد مدته معلومة دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت في كلمة في هذه المدة حث وأما
 حرمه حث بالكلام في اى وقت والالم بحث الابالجميع فليس في ٦٢

انما بعضهم بانه ان اراد في مدة
 محله فاحذر فانه لا حاصل له
 وبسليم ان له حاصل فهو
 سفساف لا يعول عليه اهـ ج
 ومفهوم قوله دين انه لا يقبل منه
 ذلك ظاهرا (قوله فوجدناه ناقصا)
 اى وجدناه ناقص القيمة اذ لا يصدق
 على ناقص الوزن او العدد انه
 استوفى حقه (قوله وضو لفظ)
 في محل لا يلحق به اللفظ كالسهم
 (قوله باعتقاد الحالف) وعليه
 فيبر برفعه الى قاضي البلد وان
 كان لا يراه منكر (قوله اظلم ما مر
 في مسألة الرأس) الذي مر ان
 المعتمد في مسألة الرأس انه
 لا يختص بالخالصا لكنه مره
 انه يشترط في الحالف ان يكون
 من اهل البلاد التي تابع فيه مقدرة
 وان اكل في غيره فانهما موافق
 لما مره في مسألة الرأس (قوله
 فان تعدد) اى القاضى وقوله
 يخبر اى وان كان المخولف عليه
 لا يقضى عليه من رفعه الى اعادة
 بتعزير ولا تحو اعطى الشارع
 الصورية (قاعدة) = وقع
 السؤال عن رجل تشاجر مع
 زوجته فهددته بالشكابة فقال
 لها ان اشكيتنى فانت طالق
 فعينت عليه رسولين من قصاد
 الشرع فهل يقع عليه الطلاق

(وان استوفى وفاؤه فوجدته) اى ما اخذ منه (ناقصا فان كان جنس حقه لكنه اودأ)
 منه (لم يبحث) لان الرداءة لا تمنع الاستيفاء وتقييد ابن الرفعة ببعاله اوردى ذلك بما
 اذا كان التفات بغير بحيث يتسامح به عرفا فحل نظر لان ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا)
 بان لم يكن جنس حقه بان كان حقه دراهم فخرج المأخوذ فهاسا او مقشوشا (حذت عالم)
 بذلك عند المقارنة لانه فارقته قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حينئذ (القولان)
 في حذت الجاهل اظهرهما عدمه (او) حلف (لا رأى منكرا) او وضو لفظ (الارفعه
 الى القاضى فرأى) منكرا (وتمكن) من رفعه (فلم يرفعه) اى لم يوصله بنفسه ولا غيره
 باللفظ او كتابا او رسالة تخبره في محل ولاية لا في غيره اذ الفائدة له (حتى مات) الحالف
 (حذت) قبيل موته لنفويته البر باختيابه والتجبه اعتبارا كونه منكرا باعتقاد الحالف
 دون غيره وان الرؤيه من الاعشى بمحولة على العلم ومن بصير على رؤيه البصر (ويجعل)
 القاضى في انظر الحالف حيث لا ية له (على قاضى البلد) اى بلد الحلف لا بلد الحالف فيما
 يظهر نظرا ما مر في مسألة الرأس ولو اتحد قاضيه ما فرأى المنكر يا حدهما او بغيرهما
 فالمعتمد انه لا بد من رفعه اليه لان المقصد من هذه البين التوصل الى طريق ازالته (فان عزل
 فالمرى في الرفع الى) القاضى (الثانى) لان التعريف بالبعده ومنع التعصيص بالموجود
 حالة الحلف فان تعدد في البلد تخبر وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضى شق فاعل
 المنكر خلا قال ابن الرفعة اذ رفع فعل المنكر للقاضى منوط باخباره لا بوجوب اجابة
 فاعله ومعلوم ان ازالته ممكنة منه ولو رآه بضره افاضى فالمعتمد انه لا بد من اخباره به
 لانه قد يتيقظ له بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضى فان كان ثم قاض آخر
 رفعه اليه والالم تشكله كما هو الظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لان هذا لا يرد عرفا
 من لا رأت منكرا الارفعته الى القاضى (او الالرفعه الى قاضى بى بكل قاض) بكل بلد
 كان اصدق الامم وان حصلت له الولاية بعد الحلف (او الى القاضى فلان فراه) اى
 الحالف المنكر (ثم) لم يرفعه اليه حتى (عزل فان نوى ما دام قاضيا حذت) بعزله (ان
 أمكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لانه فوت البر باختيابه ولا ينال فيه على الروضة من عدم
 حذته لتمكنه من الرفع اليه بعد ولا ية ثانيا لانه عرفت الكتاب هنا لا يتوهم وهو تنقطع
 بعزله ولا يعبر في الروضة ثم افاضت فاولا يقال ان الطرف في لا رأيت منكرا الارفعته الى
 القاضى فلان ما دام قاضيا انما هو طرف للرفع والديومة موجودة في رفعه اليه حال
 اقتضا لان كلامهم في محولا كلمة ما دام في البلد فخرج ثم عايد يقتضى انه لا بد من بقائه
 الوصف المعلق بدوامه من الحلف الى الحث في زال بينهما فلا حث ع الا بالمتبادر ومن

عبارة
 أم لا والجواب عنه ان الظاهر الوقوع لان الايمان مبني على العرف واهل العرف يسهون ذلك شكابة
 فافهمه ولا تغتر بما نقل عن اهل العصر من عدم الطلاق مع ذلك بما لا يجزى (قوله يبادم في البلد فخرج) ظاهره وان قل
 بخروج ولم يكن قصد الذهاب الى محل آخر

(قوله وتجب القاضى) اى أو علمه انه لا يتمكن من الرفع اليه الا بذراهم بغير مهاله وان يوصله اليه وان قلت (قوله ثم لا ذلك النهر) اى وان اتقى عظمه في بعض الاحيان كجهر مصر وسافر في الحين الذى اتقى عظمه فيه كزمن الصيف (قوله بوصول محلا يتخص منه المسافر) اى مع كونه قصدا محلا بعد قاصده مسافرا في العرف فلا ٦٣ يكفى مجرد دخوله وجه من السور على نية

أن يعود منه لان الوصول الى مثل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لاية قل نفسه على الدابة ولاغير القلة (قوله ولا حاجة فيما دون ذلك) اى بل المدار على ما يسمى سفرا بمجرد الخروج من السور بضو ذراع مثلا على نية أن يعود منه لا يسمى سفرا فلا بد من قصد محله بعد به مسافرا وان اتقى عوده بعد دخوله من السور قبل وصوله الى المحل المذكور لوجود معنى السفر

• (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشتري نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فهل يحث والاربعه الثاني سواء قال لا اشتري قناعا مثلا او لا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشرايا بعشرة وكونه استقامت عليه بعشرة لا يفيد لان المدار في الايمان بما بعد الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد عدم دخوله في ملكه بعشرة وقد وجد أو (لا يبيع ولا يشتري ففقد نفسه او غيره) بوجه كذا أو لانه عقد افعلا فاسدا (حث) اظهره في الاول وشمول اللفظ لذلك في الثاني نعم يحث في الحلف فاسدا ولو ابتداء بان أحرم بعمره فاسدا ثم أدخله عليه لانه كصحة لا يبطله ولو قال لا يبيع فاسدا فباع فاسدا ففقد وجهان اوجههما كإحرامه الامام الحث ومال اليه الاذرى وغيره وان كان ظاهرا كلامهما عدمه وجزم به في الانوار (ولا يحث بعقد وكيله) لانه لم يعتد وأخذ الزكشى من تفريدهم بين المصدر وان والفعل في قولهم عليك المستعبران ينقطع فلا يجوز والمستأجر المقتعة فيؤجر لانه لو أتى هنا بالمصدر كالأفعل الشراء والزرع حث بفعل وكيله وفيه نظر بل لا يبيع لان السكلام ثم في مدلول ذلك اللفظين شرعا وهو ماد كره فيه ما وهما في مدلول ما وقع في لفظ الحلف وهو في لأفعل الشراء ولا يشتري وفي حلفت ان لا يشتري واحدا وهو مباشرة للشرايين نفسه (او) حلف (لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحث) لان حلفه على فعل نفسه ولم يوجد سواء في ذلك أو كان لا يبا الحلف ففعله بنفسه ويحسمه او لا وسواء كان حاضرا ففعل الوكيل أم لا وانما جعلوا اعطاهم وكيلها

عبادته (والا) بان لم يتمكن من الرفع اليه فهو حبس أو مرض وتجب القاضى ولم تمكنه مراسلة ولا كتابة (فكمكروه) فلا يحث (وان لم ينو) مادام قاضيا (برفع اليه بعد عذره) سواء أنوى عينه أم لم ينو شيئا تعاقب العين بعينه وذكر القضاة لا يعرف قاضيه قوله لا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها فانه يحث تغلبا للعين مع ان كلامه الرصف والاضافة بطرأ ويزول وبذلك فارق ما صرفي لا كلام هذا العبد فكله بعد عذره لان الرق ليس من شأنه ان بطرأ ويزول ولو حلف لا يسافر بحرا شمل ذلك النهر العظيم كما أفق به الوارد حقه الله تعالى فقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه يسمى بحرا قال فان حلف ليسافر من بقصير السفر والا قرب الاكتفاء بوصوله محلا يتخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه المسافر على الدابة لان ذلك رخصة تتجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك

• (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشتري نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فهل يحث والاربعه الثاني سواء قال لا اشتري قناعا مثلا او لا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشرايا بعشرة وكونه استقامت عليه بعشرة لا يفيد لان المدار في الايمان بما بعد الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد عدم دخوله في ملكه بعشرة وقد وجد أو (لا يبيع ولا يشتري ففقد نفسه او غيره) بوجه كذا أو لانه عقد افعلا فاسدا (حث) اظهره في الاول وشمول اللفظ لذلك في الثاني نعم يحث في الحلف فاسدا ولو ابتداء بان أحرم بعمره فاسدا ثم أدخله عليه لانه كصحة لا يبطله ولو قال لا يبيع فاسدا فباع فاسدا ففقد وجهان اوجههما كإحرامه الامام الحث ومال اليه الاذرى وغيره وان كان ظاهرا كلامهما عدمه وجزم به في الانوار (ولا يحث بعقد وكيله) لانه لم يعتد وأخذ الزكشى من تفريدهم بين المصدر وان والفعل في قولهم عليك المستعبران ينقطع فلا يجوز والمستأجر المقتعة فيؤجر لانه لو أتى هنا بالمصدر كالأفعل الشراء والزرع حث بفعل وكيله وفيه نظر بل لا يبيع لان السكلام ثم في مدلول ذلك اللفظين شرعا وهو ماد كره فيه ما وهما في مدلول ما وقع في لفظ الحلف وهو في لأفعل الشراء ولا يشتري وفي حلفت ان لا يشتري واحدا وهو مباشرة للشرايين نفسه (او) حلف (لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحث) لان حلفه على فعل نفسه ولم يوجد سواء في ذلك أو كان لا يبا الحلف ففعله بنفسه ويحسمه او لا وسواء كان حاضرا ففعل الوكيل أم لا وانما جعلوا اعطاهم وكيلها

(قوله لا ياطله) قال حج وقضية فرفعهم بين الباطل والقاسد في العارية والخلع والتمسكة بالحاقها بالحج فيما ذكر من الحث فاسدا هادون باطلها وفيه نظر ولم يتعرض كاشا راح العمرة ففعل الحلف لا يعتق فافترقا فاسدا (قوله بل لا يبيع) مدته (قوله وهو مباشرة للشرايين نفسه) اى فلا يحث بفعل وكيله

بمحضرتها كاعطائها كإمر في الخلع في أن أعطيتي لأنه حينئذ يسمى إعطاءً وأوجبوا
 التسوية بين الموكل وخصمه في المجلس بين يدي القاضي ولم ينظر والوكيل لكسر قلب
 الخصم بقبح خصمه حقيقة وهو الموكل عليه (الان يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيصحت
 بالتوكيل في كل ما ذكر لأن المجاز المزوج يصير قوياً بالنية والجمع بين الحقيقة والمجاز
 قاله الشافعي وغيره وإن استبعدا كذا الأصوليين ولو حلف لا يبيع ولا يوكّل لم يحنث
 ببيع وكذلك قبل الحلف لأنه بعده لم يوكّل ولم يشر وأخذ منه البلقي في أنه لو حلف
 لا يخرج زوجته إلا بأذنه وكان أذن لها قبل الحلف في المزوج إلى موضع معين فخرجت
 إليه بعد العين لم يحنث وفي ذلك نظر والأقرب الحنث (أو لا يشك) ولا نية له (حنث بعده قد
 وكيله) لأن الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يتعين إضافة القول له كإمر
 ولو حلفت بمجرة لا تتزوّج لم يحنث بتزويج المجرى لها بخلاف ما لو تزوّجت الثيب بأذن
 لولها قاله البلقي وما أفتى به من عدم حنث من حلف لأب راجع فوكل من راجع له مفرغ
 على رأيه أنه لا يحنث بتزويج الوكيل له من حلف لا يتزوّج وهو مردود والقول بذلك
 لأنهم اعتقروا فيه الكونه السدامة ما لا يغتفر وفي الابتداء ليس بشئ (لا يقوله)
 هو (غيره) إماماً أنه سفير محض فلم يصدق عليه أنه نكح نعم لو نوى أنه لا يفعل ذلك لنفسه
 ولا غيره حنث كإمر عامر المالوني عاذ كر الوطام لم يحنث بعقد وكيله إماماً من أن المجاز
 يتقوى بالنية (أو لا يبيع) أو لا يزوج مثلاً (مال زيد) أولاً ما لا خلاف للبلقي في الفرق
 بينهما ومن ثم تعين في لا تدخل في دار أن في حال من دار أقدم علم الكونه أكثر وليس
 متعلقاً بدخول لأن ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيصحت بدخول دار الحالف وإن كان
 فهاً ودخل غيره لا دار غيره وإن دخله (فباعه بأذنه) أو أذن لشعوى أو حاكم أو نظير مع
 علمه بكونه مال زيد والحاصل أن يبيعه بصاحبها (حنث) صدق الاسم (والأب) بأع
 به أباطال (فلا) حنث إماماً من أن العقد عند الإطلاق يختص بالهبة وكذا العبادات
 إلا المبيع (أولا) يتبرع وأطلق ثمل كل تبرع من نحو صدقة وعق ووقف وإبراء لنحو
 زكاة وأول (ب) له (أي زيد) فأوجب له العقد (فلم يقبل لم يحنث) لعدم تمام الهبة ويجزى
 هذا في كل عقد يحتاج لإيجاب وقبول (وكذا) أن قبل ولم يقبض في الأصح لا يحنث لأن
 مقصود الهبة نقل الملك ولو وجد والثاني يحنث لأن الهبة قد حصلت والمختلف الملك
 (ويحنث) من حلف لا يهب (يعزى وربى وصدقة) مندوبة لا واجبة كنذر وزكاة
 وكفارة وبه دية لأنها أنواع من الهبة (لا عارة) إذ الملك له فيها وضيفة (وصية) لأنها
 جنس مغاير للهبة (ووقف) لأن الملك فيه له تعالى وما يجسه الباقين من حنثه بعين
 موجودة حال الوقف يملكها الموقوف عليه كصوف البهية وورثها لأنها ملك أعياناً
 بغير عوض محمل وقف والأوجه خلافه لأنها وقعت تابعة غير مقصودة (أو لا يصدق)
 حنث بصدقة فرض وتطوع ولو على غرضي وبعق ووقف لأنه يسمى صدقة وإبراء فإن

(قوله وهو الموكل عليه) متعلق
 بغير (قوله فيصحت بالتوكيل) أي
 بفعل الوكيل الثاني عن
 التوكيل (قوله لأنه بعده) أي
 الحلف (قوله لم يحنث بتزويج
 المجرى) ظاهره وإن أذنت له وقد
 يتوقف فيه لوجود الأذن فالأقرب
 الحنث بأذنه المذکور (قوله
 بخلاف ما لو تزوّجت الثيب) أي
 أو البكر بأن زوجها غير الأب
 والمجد بأذنها فيصحت (قوله وهو
 مردود) أي فيصحت براجعة
 الوكيل (قوله والقول بذلك)
 وقائله حج (قوله لم يحنث) أي
 ويقبل منه ذلك ظاهراً (قوله
 فيصحت بدخول دار الحالف) أي
 ومثل ذلك ما لو قال لا أدخل لك
 داراً (قوله وبه دية) عطفت على
 قوله بعزى الخ (قوله لأنها جنس)
 ومثله يقال في الضيافة

(قوله ولهذا احاط له) اى الهمزة وكذا الهمزة لان كلامهما لا يسمى صدقة (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف ان لا يهب لم يبحث في الامتناع لانسمى هبة (قوله ولو بعد افراز حصته) اى بعد ان قسم حصته من شريكه قسمة افراز (قوله قسمة فرد) اى او تعدل اخذ من قوله لان هذه القسمة يسع ٦٥ (قوله برد احدى الحصتين) قضيته

وان لم تختلف قيمته ما بل وقضيته انه لو اشترى بطيختين فذفع احدهما لالاخر شيئا مقابلته حصته من احدى البطيختين انه يكون بيعا وكتب ايضا لطف الله به قوله برد احدى الحصتين اى شيئا من المال (قوله ويأق في الافراز الخ) وفي نسخة او يفرز حصته اذا حث بالشاع وقوله او يفرز الخ يتأمل هذا مع قوله قبل ولو بعد افراز حصته (قوله ليس فيما لفظ يسع) اى فمدخل في ذلك قسمة التمتع دليل حيث لم يخرج فيما لفظ يسع فلا يبحث بها بل وقضية عبارته ان قسمة الرد لو لم يخرج فيما لفظ يسع لم يبحث بها وقضية قوله قبل قسمة التمتع سبيل رد احدى الحصتين خلافه (قوله لانها لا تسمى بيعا) دليل ان قوله او عاده اليه يجوز رد هيب وما بعده (قوله تعاق الحنث به) وقدا من ما مر من عدم القبول فيما لو قال اردت بداهه مسكنه حيث حلف بالطلاق عدم قبوله هنا (قوله ما لم يملكه) وهو حصته الاصلية (قوله لم يبحث بلبسه في غير الخنصر) قدّمته انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وعادة حج نعم فلا عن جامع

اى عبارية أو ضمانة أو فرض أو فراض وان ظهر فيه ربح فيما يظهر فلا يلزم (يبحث) به صدقة ولا (هبة في الاصلح) لانها لا تقتضاهما التعليل لا تسمى صدقة ولهذا احاط له صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة وفارق عكسه بان الصدقة اخص فكل صدقة هبة ولا عكس نعم ان نوى بالهبة الصدقة حث والثاني لا يبحث كما لو حلف لا يهب بصدق (اولا) بكل طعاما اشتراه زيد لم يبحث عما اشتراه زيد (مع غيره) يعنى هو وغيره معا او مرثيا كان اشتريه شاعا ولو بعد افراز حصته كما اقتضاء اطلاقهم لان كل جزء منه لم يبحث زيد شرثا واليمين محمولة على ما يتبادر من اختصاص زيد شرثا ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يبحث بدخول داره شركائه وبين غيره وخروج بالافراز ما لو اقتسم قسمة رد كان اشتريه بطيخة ورمانة فتراصا برد احدى الحصتين فبحث لان هذه القسمة يسع فيصدق ان زيدا اشتراه وحده (وكذا الوفاق) في عينه لا آكل (من طعام اشتراه زيد في الاصلح) لما تقرّر (ويبحث عما اشتراه) زيد (سما) وبما ملكه باشرائه وليس لانه انواع من البيع وعدم اعتقاده بالقله انما هو لما فيه من الخصوصية وان كانت بيعا حقيقة اذا تخلص فيه قدر زاد على العام فلا يصح ايراده باللفظ العام لغوات المعنى الزائدة فيه على العام وصورتها في الاشتراك ان يشتري بعده الباقي ويأق في الافراز ما مر وعما اشتراه لغيره بركة كالهبة لا يملكه اشتراه له وكيه او عاده اليه يجوز رد هيب أو اقالة او صلح او قسمة ليس فيما لفظ يسع لانها لا تسمى بيعا حالة الاطلاق (ولو اختلط فيما لو حلف لا يأكل طعاما ومن طعاما اشتراه زيد اذا التمسك بقتضى الجنسية لم يشرط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (عشترى غيره) يعنى ماله ولو بغير شره (لم يبحث حتى يتيقن) اى يظن (أكله من ماله) بان أكل قدر صالحا كالنصف ونحوه لانه يعلم الحنث بخلاف نضوعه عشر بن حبة ولا ينافيه ما مر من انه لو حلف لا يأكل غرة واخذ طاق بقر فأكاه الواحدة لم يبحث لا تسمية ثمة لأن طاقه عاده ما بقيت غرة ولا كذلك ما هنا ولو نوى هانا وعاده ما ذكره تعاق الحنث به (اولا) يدخل دارا اشتراه زيد لم يبحث بدرا أخذها) او بعضها (بشقة) لان الأخذ بها لا يسمى شرعا عرفا ولا شرعا وصور الأخذ جميع الدار بها بان يكون بشقة المجرور ويحكم بها حكمه وان يملك انسان نصف دار وبيعه شريكه نصفها فبأخذها لم يبيع ماله بملكها الاخر فيبيعه المشتري لا شرقياً أخذه الشريك بها فيصدق حينئذ انه أخذ جميعها ولو حلف لا يلبس حلياً حث بمخاله وسوار ودمج وطاق وخاتم ذهب وقسمة اولاً يلبس خاتماً لم يبحث بلبسه في غير الخنصر

المزني انه لا حث بلبس الخاتم في غير الخنصر لانه من
خلاف العادة واستدل به المغوي بالو حلف لا يلبس القفسوة ولم يلبس الى رجله ورده ابن الرقة بان الذي ينبغي فيه حث المرأة لا الرجل لانه العادة فيها واتصير لهو وغيره ما به الموافاق لما مر في الودعية ورجح لا ذرى قول الر ويأتى عن الأصحاب

يصححت مطلقاً الوجود بتحقيقه اللبس وصدق الاسم ثم بحث انه لا فرق بين لاسه في الاغلة العليا وغيرها وهذا هو الاقرب لقاعدة الباب وليس كاذره البغوى لان ذلك لا يعتمد اصلاً وهذا متناقض عرفاً اقوام وبلدان مشهورة وعما يؤيدانه بغير التخصيص ليس من خصوصيات النساء ما مر من كراهته ٦٦ للرجل خلافاً لنزعم حرمته بخصايانه من خصوصياتهن (قوله اوليس له ثوباً لم يحنث) اى وان اراد تبعد

نفسه عنه وفيه ان المراد بالهاتس الذي يحنث به ما يصدق عليه عطش وان قل

(كتاب النذر) *

(قوله لغة الوعد بغيره) وهذا عدم عاينه اللغو بغيره لا فى شرح المنهج مانه هو لغة الوعد بشرط اتمام ما ليس يلزم او

الوعد بغيره ونسب (قوله وان تأكد فى حقه) وفيه ان مثل النذر غيره من سائر القرب فيبدأ كد

بنيتها (قوله عينية) كهذا الثوب وخرج اتي في الدسة فيصحنذر المحصور لها كما عقده مره

على منتهج وظاهره انه لا فرق بين حجر السقه والقلس ثم انظر بعد الصفة من أين يؤدى السقه هل

هو بعد رده أو يؤدى الى من مال السقه ما التزمه او كيف الحال ثم رأيت في شرح الروض

ان السفيه يؤدى بعد رده وفي مالومات ولم يؤد الظاهر انه يخرج من تركه بعد موته لانه دين لزم

ذمته في الحياة وقدا ساعلى تنقيذ ما وصى به من القرب (قوله كضائه) اى وهو باطل اذا كان

ولو من عليه وجعل الحلف لا يشتر له ما من عطش فشر له ما من غير عطش أو كلف خبزاً أوليس له ثوباً لم يحنث وألا صليت فأحرم بقرض أو نقل حنت الاصلالة الحنازة فلا حنت بها كما قاله الفقهاء لعدم اطلاق العرف اسم الصلاة عليها أوليس قد رد بعد اذ اقله ذم الى ما كان يطوف بالبيت منفرداً او يقوم بالامامة العظمى او لا يتزوج مرة افتزوج بولى وشاهدى عدل حنت لان التزويج لا يصح بدون ذلك ولا يكتب به هذا القلم وكان مبرافاً كسر برأيه واستأنف برأيه أخرى لم يحنث لان القلم اسم للمبرى لا للصفة وكذا لو حلف لا يقع به هذه السكنى ثم أبطل حدها وجعل الحد من رائها وقطع به لم يحنث

(كتاب النذر) *

عقب الايمان به لان احداً وجب كذا وعين او التحير عنها وبين ما التزم به وهو بالمجمعة لغة الوعد بغيره ونسب (قوله وان تأكد فى حقه) وفيه ان مثل النذر غيره من سائر القرب فيبدأ كد

بنيتها (قوله عينية) كهذا الثوب وخرج اتي في الدسة فيصحنذر المحصور لها كما عقده مره على منتهج وظاهره انه لا فرق بين حجر السقه والقلس ثم انظر بعد الصفة من أين يؤدى السقه هل

هو بعد رده أو يؤدى الى من مال السقه ما التزمه او كيف الحال ثم رأيت في شرح الروض ان السفيه يؤدى بعد رده وفي مالومات ولم يؤد الظاهر انه يخرج من تركه بعد موته لانه دين لزم

ذمته في الحياة وقدا ساعلى تنقيذ ما وصى به من القرب (قوله كضائه) اى وهو باطل اذا كان بغير اذن سيده وأما اذنه فيصيح ويؤدى من كسبه الحاصل بعد النذر كما يؤدى الواجب بالكساح بالاذن مما كسبه

بعد النكاح لانه لا ذن (قوله ولا به) دع عن مكه) اى بعد الايدار له الحجب في تلك السنة على السبيل المعتاد (قوله نذرت لك كذا) عبارة شفيخ الزايدى ولو قال نذرت لفلان بكذا لم ينفذ وظاهره انه لو نوى به الاقرار الزم به ١١ وعليه فيفرق بينه وبين ما ذكره

السلخج بان الخطاب يدل على الانشاء فيجب العرف كما في بعتك هذا بخلاف الاسم الظاهر انه لا يتبادر منه الانشاء

(قوله قلت الثالث أظهر) أي وإن كان ما التزمه معنا كان كلفك الله على عتق عبدي هذا مثلا (قوله كلا أكل الخبز) كان قال إن كنت زيدا فله على أن لا يأكل الخبز فلا يتوهم اتحادهما مع ما ساقى في قوله ولونذر فعل مباح أو تركه الخ والقريش على التصوير المذكور أنه مثل بقوله فله على عتق أو صوم الخ وقوله هنا إذا التزم الخ أي بدل قوله عتق أو صوم مع ملاحظة قوله فله على الخ (قوله ومثله) أي نذر الجراح (قوله فإن لم ينو التعليق) أي تليق بالانترام ٦٧ وقوله مطلقا أي سواء كان يجوز

في الكفارة أم لا (قوله لغو) أي حيث لا يصح تعليقه فبلغوا نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يعتاد الخ فإن صورته أن يقول إن كلفك مثلا فالتعليق يلزمي ثم رأيت سم على ج ذكر الاستسكال فقط (قوله أحد ذنوبك) أي التعليق والانتزام (قوله وهما هنا غير موصودين) وعليه فلو قصد التعليق لم يؤثر وما المانع من الانعقاد عند التعليق على معنى أن كنت فعلته فيلزمني العتق فلنأمل (قوله تخبرين) قريبة أي كسبيج أو ضلوة ركعتين (قوله تخالف المصنف) أي في علي نذر تصحها عن المصنف ولا غيره ففعل المراد أنه تخالف تصحها السابق في قوله قلت الثالث أظهر فإن النذر من جهة القرب وأنه صححه في بعض كتبه ولم يقله (قوله والتعيين إليه) أي إلى رأيه (قوله بأن يلزم قربة) ومن ذلك ما وقع السؤال عنه من أن شخصا قال لمريد التزوج بالثمة عني أن أجهزها بقدر مهرها مرارا فهو نذر تبرع فيلزمه

أنه التزم قربة وأعين من حيث أن مقصوده مقصود العين ولا سبيل للجمع بينهما من حيث موجبهما ولا تعطيلهما فالتعريف (قلت الثالث أظهر) روي عنه العراقيون والله أعلم لما قلناه أما إذا التزم غير قربة كلا آكل الخبز يلزمه كفارة عين ومنه ما يعتاد على السنة العوام العتق يلزمي أو يلزمي عتق عبدي فلان أو العتق لا فعل أو لا فعلان كذا فإن لم ينو التعليق فلعوا أو نوا تخبرين أن اختار العتق أو عتق العين أجزأه مطلقا والكفارة أراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الإجزاء أو أن فعلت كذا فعبدى حر ثم فعله عتق كافى المجموع خلافا لما وقع للزركشي لأن هذا محض تعليق خال عن الانتزام بخصوصه وقوله العتق أو عتق قى فلان يلزمي أو والعق ما فعلت كذا لغو لأنه لا تعليق فيه ولا الانتزام والعق لا يحلف به الأعلى أحد ذلك وهو ما هنا غير مقصودين (ولو قال إن دخلت فعلى كنفارة عين أو) إن دخلت فعلى كنفارة (نذر لزمته كنفارة) في الصورتين (بالدخول) تعاديا لحكم العين في الأولى وتلغو سلم في الثانية أما إذا قال فعلى عين لغو لأنه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف والعين لا تلزم في الأداة وأفعلى نذر تخبرين قربة من القرب وكفارة عين ومن هنا تعين جرنذله كلام المصنف عطا على عين واستمع رفعه لما لفته ما تقررا ذنوب الكفارة عند رفع تخالف تصحها ويؤيد ما تقرر على نذرائه لو أتى به في نذر التبرع كان شفى الله مريضه فعلى نذر لزمه قربة من القرب والتعيين إليه قاله البلقي (ونذر تبرع) سمى به اطلب العروا والقرب إلى الله تعالى (بأن يلتزم قربة) أو صفته المطلوبة فيها (إن حدثت نعمة) فتقتضى مجود الشكر كما يرشد إليه تمييزهم بالحدوث (أو ذهبت نعمة) فتقتضى ذلك أيضا كذا نقله الأعلام عن والده وطائفة من الأصحاب لكنهم يرجح قول القاضي عدم تقييدهما بذلك وهو الوجه كما اعتمد ابن الرعة وغيره وصرح به الفقهاء فيما لو فات لزوجهما أن جامعته فعلى عتق عبدا فإن قاله على سبيل المنع فلجاح أو الشكر فله حيث يرزها الاستمتاع لزمها الوفاء اهـ والحاصل أن الفرق بين نذرى للجراح والتبرع أن الأول فيه تعاقب مرغوب عنه والثاني مرغوب فيه ومن ثم ضبط بأن يعاقب بما قصد حصوله فخصوا رأيت فلانا فعلى صوم بمحمل النذرين ويخص أحداهما بالقصد وكذا قول امرأته لا تحزن أن تزوجتنى فعلى أن أبرئك من مهرى وسائر حقوقى فهو تبرع وإن أرادت الشكر على تزوجه (كان شفى الله مريضه) فعلى أو فعلى كذا أو أزلت نفسي

ذلك وأقل المراد ثلاث مرات زيادة على مهرها (قوله أو صفته المطلوبة) كإيقاع الصلاة في الجماعة (قوله يقتضى مجود الشكر) أي بان كان لها وقع (قوله عدم تقييدهما بذلك) أي اقتضاهما بسجود الشكر (قوله ويخص) أي يميز (قوله فهو تبرع) أي يجب عليها الإبراء بما يجب لها في المهر وما يترب لها بذهنته من الحقوق بعدوان لم يعرفه كجاسق في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره فيصحب بحسب ما يخرج له من مفسر قاله القاضي (رفع) استطرادى وقع السؤال عما

لنؤذرنه شخص انه ان رزقه الله ولما جاءه بكذا اهل بنعة قد نذر وهبل يخرج من عهدة النذر بعد حصول الولد بقوله قدمت ولدي بكذا وان لم يثبت ثم ربه والجواب عنه ان الظاهر ان يقال ان كان ما ذكر من الامعاء التي يستحب التسمية بها الحمد والحمد واحد وعبد الله ان قد نذرته وان حدث عام عاينه برهان لم يثبت ذلك الاسم بل وان هجر بعد تامله فانه يقع كثيرا (قوله وليد كرشيا) اي مصر فادفع فيه (قوله والفرق انه لم يعين) اي بين قوله ان شفي الله مرضي الخ وقوله الله او على التصديق الخ (قوله ويعين الفاعل يريد) اي من دراهم او غيرها كقصم او قول (قوله والصحة بما اذا ذكرنا الفاشيا) قد ثبت بكل هذا على ما قاله ج فيما لو حلف ان يفعله كذا وكر ذلك من ان ٦٨ الكدارة لاثبت عدد ثبت لم يقال لتكرير فان مقتضاها عدم تعدد الكفارة عند

الاطلاق بل وقصد الاستئناف ومقتضى ما هنا في مثله النذر التعدد مطاقا وقد يشترق بينهما بان ما هنا كالمراد تحقيق امر مستقبلي فالماضي صوم من الايمان عليه وان تعددت فعل المخلوف عليه لا يغروا المتعلق هنا بتدعي قرينة غير الاولى فلا يترك مقتضاه الابصار وهو التوكيد (قوله او مبدوع) ومثلا من كتب كبيرة (قوله ولا ميسر) وامل وجه تعيين المفعول للموسر وجواز العدول عن الكفار والمبتدع للمسلم والسف في ان التصديق عليه مما قد يكون سببا لبقائها على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على الموسر فانه لا يترتب عليه شيء (قوله ومن ثم لو عين شيئا) كان قال الله على ان تصديق بهذا او تصديق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليله لا لنقرام مثلا فيجب

كذا او فكذلك لان لم يوافق او واجب على ونحو ذلك مما يه التزم وما يصرح به كلامه من صحة ان شفي الله مرضي فله على ألف او على ألف وليد كرشيا ولا يوافق ليس جريا بل يترجم في الرخصة بالاطلاق مع ذكره صحة الله او على التصديق او التصديق بشي ويخرج به أقل متمول والنزق ان لم يعين في تلك مصرقا ولا ما يدل عليه من ذكره مكين او تصديق او ونحو ذلك فكان الابهام فيها من سائر الوجود بخلاف هذه لان التصديق ينصرف للمسا كين غالبا ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بألف ويعين الفا ما يريد وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع للاذرع مما يوجبهم النجعة - حتى في الاولى وابن المنري هو ظاهر في لبطلان - حتى في نذر التصديق بألف فقد غفل عن تصويره له صورة البطلان بما اذا لم يذكر التصديق والصحة بما اذا ذكرنا الفاشيا فانما نذر كذا التصديق وعدمه ولو ذكر ان شفي الله مرضي فعلى كذا انكر ما لم يرد التأكيد ولو لمع طول الفصل فيما يظهر ولا فيما ذكرنا عين أهل الذمة أو أهل البدعة ابدال كافر ومبتدع عسلا أو شي لا دراهم يدنا ولا موسر عنه ببقية لانها مستودان ومن ثم لو عين شيئا أو مكانا لتصديق معين (فيما نذر ذلك) اي ما التزمه (اذا حصل المعلق عليه) نظير من نذر ان يطبع الله فليطبعه ويلزمه ذلك فور اذا كان لهي وطالب به والاذ لا يخرج نحو ان شفي الله مرضي عرت مسجد كذا او اذ زيد فيكون لغو الابد وعدمه عار عن الالتزام ثم ان قوي به الالتزام لم يمد انقضاء ولو شك بعد الشك في الملتزم أهو عتق أم صوم أم صدقة أم صلاة اجتهد كما أفتى به الولد - الله تعالى وناق من نفي صلاة من الخمس بيقين تغل ذمته بالكل فلا يخرج منه الا يقين بخلاف ما هنا فان اجتهد ولم يظهر له شيء أو يس من ذلك فالوجه وجوب الكل اذ لا يثبت له الخروج من واجبه يقينا الا يثبت على الكل وما لا يثبت الواجب الابه فهو واجب (وان لم يعلقه بشي كنه على صوم) او على صوم أو صدقة أو انان أو ان اعطيه كذا ولم يرد الهبة (لزمه) ما التزم حالا ي وجوبه ما هو - ما لا يثبت قط قبول المندورة بل عدمه كما ياتي (في الاظهر) للعبار

وهذا عليه فعل ما عتد في مثله ويبر بما يصدق عليه عرفا انه هل له ولا يجوز به التصديق بما يبر اوى ما يصرف على هذا الباب ولا يخالف ذلك باختلاف عرف الناذر فان كان نذرها مثلا اعتبر ما يسمى ايلة في عرف الفقهاء (قوله والا فلا) دخل فيه ما لو كان له عامة كالنذر ان اجتمع وقياس ما في الزكاة وغيره باختلافه فيجب النذر (قوله عرت مسجد كذا) خرج به ما لو قال في عارة مسجد كذا فترتبه عمارته ويخرج من عهدة ذلك عاينه عمارته لئلا ذلك المسجد عرفا (قوله اجتهد) اي فلتزقير اجتهد فان كان ما فعله عتدا أو صوما أو صلاة او نحوها وقع تطوعا أو صدقة فان علم القابض انه من صفة كذا وأنه تين له خلافه رجع عليه والا فلا وكتب ايضا الطاب الله به قوله اجتهد ومثل ذلك ما لو شك في المندورة أهو زيد أم عمرو

وهذا من نذر التبرر اذ هو مسموع معاق وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح بالله
ضعيف ويسمى المعاق نذر مجازاة ايضا ولو قال الله على انصبة او عند شفائه لله على عتق
لنصبة الشفاء لزمه ذلك جزاء تزيلا للثاني مغزلة المجازاة لوقوعه شكا في مقابلته نعممة
الشفاء وقضية كلام المصنف عدم اشتراط قبول المندوبة للذنب بسمعه وهو كذلك
ان لم يشترط عدم رده وهو الموانع بقول الرخصة عن افعال في ان شفي الله من بعض فملى أن
أنصف على فلان به مشرقة لزمته الا اذا لم يقبل فراه بعدم القبول الرد لا غير وما يقع
كثيرا من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم والا قرب فيه الصحة لا شتاره
في النذر في عرفهم وبصرف ذلك لصالح الحجة الشريفة بخلاف قوله متى حصل لي كذا
اجب له بكذا فانه لغو ما لم يفتقر به لفظ التزم او نذر ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به
فيصح بخلاف ما يخرج له من معشر قالة القاضي ككل ولد او ثمرة يخرج من امي او
شجرة في هذه وكه متفق بعد ان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه
الا دعى والحاصل انه يشترط في المال المعين ليعتق او صدقة ان يملكه او يملكه بملكه
ما لم ينو الامتناع منه فهو نذر بلا حرج وذكر القاضي انه لا زكاة في الحب المذخور قال غيره
ومحله ان نذر قبل الاشتداد الاقرب بحتمه للجنين باساعلى الوصية له بل الاولى لانه وان
شاركها في قول لاخطار والجهالات والذهاب في وصيته بالمعلوم والمعلوم انكته يتميز
عنه بعدم اشتراط التبول فيه ومن ثم اتجهت بحتمه للفن كالوصية والهبة فبأنه
استحكمهما فلا يملك السيد ما في الذمة الا قبض الفن ولا يصح لميت الا لقب الشئ الذي
حيث اراد به قربة ككسراحي ينتفع به او اطرد عرف بجعله السيد له على ذلك ويظهر
بالتأنيث الا في المنفعة فبأن في نذرها ما مرقى الوصية والاف نذرت لثمة مدة حيائه
فبأنه كالعمرى ونذر قرآن او علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حله في حله ولا يجوز
تقديم وظيفة يوم عليه فان كانت قضى ولو نذر عارة هذا المسجد وكان خرابا بعد غيره
فهل يبطل نذره تعذر نفوقه لانه انما اشار اليه وهو خراب فلا يقاoul خرابه مرة اخرى
الا لا يوقف حتى يخرب فيعمرو تصحيح اللفظ ما يمكن كل محتمل واول اقرب وتصحيح
اللفظ ما يمكن انما يدل اليه ان احتمله افظه وقد تقرر ان افظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة
انما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب به لزمته (ولا يصح نذر
معصية) نظير مسلم النذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وفهم كلام المصنف انه
ونذر ان يصلى في مغسول لم ينعقد به قال الزركشي وهو اوجه من قول غيره بغير
وبصلى في غيره ويؤيد الاول عدم انعقاد نذر صلاة لا سبب لها في وقت الكراهة وصلاة
لي نوب نجس وكالمعصية المكروه لذاته ولا لزمه كصوم الدهر ان يتضرر به ولا يستغنى من
ذلك صحة اعتاق الراعي الموسر لانه جائز كما مر في بابيه وقد اختلف من ادركاه من العلماء
في نذر من اقترض شيئا فقرضه كل يوم كذا ما دام دينه او شيئا منه في دمه فذهب بعضهم

(قوله لزمه ذلك جزاء) ويخرج
عن نذر الانصبة بما يجوز فيها
وعن نذر العتق بما يسمى عتقا
وان لم يجوز في المكفارة قياسا على
ما مر في نذر الجراح من انه لو التزم
عتقا تخير بين ما يسمى عتقا وان لم
يجوز في الكفارة (قوله لصالح
الحجة الشريفة) اي من يشاء
أوترسم بدون الفقر اما لم يقرب به
العادة (قوله أو نذر) او نذر كما
يعلم مما مر (قوله بل أولى لانه)
اي النذر وقوله وان شاركها
اي القضية (قوله وصيته بالمعلوم
والمعلوم) جعل بعضهم منه
نذرها الزوج بما يحدث لها من
حقوق الزوجة اهـ (قوله
ما مرقى الوصية) اي وهو الصحة
(قوله وتصحيح اللفظ) اي الواجب
(قوله وان خرب) بالكسر كما في
المختار (قوله كالمعصية
المكروه لذاته) اي كالصلاة في
الحمام (قوله صحة اعتاق الراعي
الموسر) قال ويرض حرمة
هي لامر خارج وهي لا تمنع
انعقاد النذر ومن ثم صح نذر
المدين بما يحتاجه لو فادينه
وان حرم عليه التصديق لانها
لامر خارج وهوهم بعضهم في قوله
لا يصح النذر هنا

(قوله الى صحتة) ومحل الصحة حيث نذر ان يشترط نذره بخلاف ما لو نذر لا بد من هاشم والمطلوب فلا يشترط نذره للصحة
 الواجبة كالزكاة والنذر والكفاية عليهم (قوله لانه في مقابلة نعمة ربح المقرض) لكن حرمانه لو نذر شيئا الذي او يستبدع حاز
 صرفة لم اوسى وعليه فلو اقترض من ذي ونذره بشي ما دام فيه في ذمته انقل نذره لكن يجوز دفعه لغرض من المسلمين
 فتنظرون له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض ٧٠ الذي من مسلم ونذره بشي ما دام الدين عليه فانه لا يصح نذره لمسلم من

اعدم صحتة لانه على هذا الوجه الخاص ليس قربة بل يتوصل به الى ربا التيسيرة وذهب
 بعضهم وافق به الواو الدرجة الله تعالى الى صحتة لانه في مقابلة نعمة ربح المقرض او
 الذقاع نعمة المطالبة ان احتاج ابقائه في ذمته لارتفاق ونحوه ولا يشترط عدم المقرض رد
 زيادة عما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر لم ينسب فهو حبيث ذكافاة احسان لا وصلة
 الربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه ان يذوق عقد القرض كان ربا
 وذهب بعضهم الى الفرق بين مال التيم وغيره ولا وجه له ولو اقترض على قوله في نذره ما دام
 مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا به بطل حكم النذر لان نطاق الدعوى (ولا)
 نذر (واجب) عيني كصلاة الظهر او تحريم احد شخص لا كفارة العين مباحا بخلاف ما لو
 التزم اعلاها او واجب على الكفاية تعين بخلافه اذ اذم بتعين فيصحب نذره سواء احتج في
 ادائه لمال يكمه او يتجهز به بام لا كفارة جنازة وذلك لانه لم يذم عينا بالتزام الشرع قبل
 النذر ولا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال عدم مطالبة غيره فان كان معسرا لم يصح
 لان الظاهر واجب او مرسا قضا ورافقه لا رتفاع معسر سلعته ونحو ذلك لانه لان القربة
 فيه حيث شغل ذمته وهو مع ذلك ياتي على حله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيرا ما نذر
 المرأة انما ما دامت في عصمتها لا تطالب زوجها بها بحال صدقها او وحيث نذر نذر بران
 رغبت حال نذرها في قائم في عصمتها وله ان يترك كل في مطالبة وان تجبل عليه لان النذر
 شغل عمله فقط فان زادت فيه ولا يتركها ولا تحصيل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كما افق
 به الواو الدرجة الله تعالى ولو اسقط المدين حقه من النذر لم يسقط ولو نذر ان لا يطالبه مدة
 فبات قبلها كان لوارثه المطالبة كما قاله الولي العراقي وغيره خلافا للاسكنوي ومن تبعه
 (ولو نذر فعل مباح او تركه) كل ونوم من كل ما سوى فعله وتركه ما صلا والوان ربح
 احده ما بنية عبادة كذا كل للتقوى على الطاعة لم يلزمه) خبر ابي داود لا نذر الا فيما
 ينبغي به وجه الله وفي البخاري امر ابا امرئيل ان يترك ما نذر من قيام وعدم استغلال
 وانما قال صلى الله عليه وسلم نذرت ان ردد الله سالما ان تضرب على راسه بالدف لما قدم
 المدينة او في نذرك لانه اقترن بقدمه كالمسرة للمسلمين واغاطة الكفار فكان وسيلة
 القربة عامة ولا يحد فيها هو وسيلة هذا انه مندوب لا لازم على ان يجعها ولو ائذ به لكل

ان شرط الناذر الاسلام (قوله ولا وجه له) اي للفرق (قوله بطل حكم النذر) ولو دفع للمقرض فالامدة ولم يترك له حال الاعطاء انه عن القرض ولا عن النذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع يتعرق المقرض سقط حكم النذر من حيث ذمته لمطالبة بمقتضى النذر الى برائه فذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع انه لا تقرض فلا تقبل دعواه بعد انه قصد غيره وكاعتقافه بانه عن نذر المقرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المنقولة على ان المأخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها او بعد ما جاز فيها (قوله وامتنع جميع ذلك) اي ومع ذلك لو خافت واجبات عليه فينبغي منه الحول الفلان الحرمة لا مخرج وكذا لو وكالت فليراجع (قوله ولو اسقط المدين حقه) كان قال من نذر ان لا يطالبه اسقط ما استحقه عليه من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تنتع المطالبة مع ذلك على الناذر وهذا وقد يشك ما ذكرنا من انه يشترط عدم الرد اعرض

اذا قوله اسقط ما استحقه المراد لنذر الله لان يقال ان ما هنام هو ربحا اذ لم يرد ولو واسقتر النذر فلا يسقط باق طمعه به وما هو ربحا اذ اذ من ائى الاس (قوله كان لوارثه المطالبة) لان النذر انما شغل فعل نفسه اخذها عاقبة في مسئلة الزوجة (قوله بالدف) اي الطار (قوله فكان وسيلة القربة عامة) اي لكنه مباح اصالة وما كان كذلك لا يشهد وان كان وسيلة القربة كالا كل للتقوى على العبادة

(قوله لزمه كفارة عين) ضعيف (قوله انه تذرى غير معصية) الاولى في غبطة لاق كونه غير معصية لا يقتضى عدم الوجوب (قوله وهو المعقد) وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في قوله ما اذا التزم ٧١ غير قربة كلاً كل الخبر قلنا لزمه كفارة عين

وله انه انما سيق لما كان المراد منه الحث على الفعل أو المنع أشبه الجنب فلزمته فيه الكفارة بخلاف ما هنا فإنه لما أحس به بصورة القربة بعدت مشابته بالعين (قوله نذبت تقديمها) أى الكفارة الصوم (قوله والا وجب) أى الفور أى بان كان سبب المعصية (قوله وأما التفریق) حسب لهجة ووقعت الهمزة الياءة نفاً لا مطلقاً ان ظن ابراءها عن الذر فان علم عدم اجرائها عن الذر فقباض ما يأتى من انه لو تذر صوم لم يبيح تقديمه وانه لو قدمه اثم ولم يصح صومه عدم صومته هنا أيضاً لأن صوم اليوم الثانى من أيامه مثلاً بنية النذر تقديمه عن محله (قوله لزمه القضاء) ظاهره وان حصلت له مشقة (قوله أو مرض فلا) قد يشكك لعدم وجوب القضاء حيث أظفر بالمرض على ما يأتى في قول المصنف في الفصل الآتى أو تذر صلاة أو صوماً في وقت فغفقه مرض وجب القضاء فليأتمل وسوى حج هتابين السفر والمرض في وجوب القضاء فهو موافق لما يأتى (قوله ولو في نية) هذا بخلاف ما اعتقده في الاستكشاف من انه لا يجب التتابع بنية وعبارته بعد قول المصنف فصل اذا تذر عدة الخ فيها فان

عارض سرور لاسها النكاح ومن ثم امر به فيه في أحاديث وعليه فلا إشكال أصلاً (لكن ان خالف لزمه كفارة عين على الرجب) في المذهب كافى المحرر لكن الرجب في المجموع عدم لزومه انظر الى انه تذرى غير معصية وكلام الروضة كاصلها في موضع يقتضيه وهو المعقد (ولو تذر صوم ايام) وأطلق لزمه ثلاثة أيام أو الايام فكذلك على الرجب فان عين عدد الزمة ما عينته وعلى كل حال (نذبت له) (تنبه لها) مسارعة ابراء ذمته ثم لو عرض له ما هو أهم كسفر فيقتضى عليه صومه فيه كان التأخير أولى قاله الأذرى او كان عليه صوم كفارة سبقت النذر نذبت تقديمها ان كانت على التراخي والاوجب قاله البلخنى (فان قيد بتفریق أو موالاته وجب) ما قبله عملاً بالتميز ما الموالاة فظاهر وأما التفریق فلان الشارع نظر اليه في صوم المتعقد فان تذر عشرة متفرقة فصامها ولا حسب له منها خمسة (والا) بان لم يقيد بتفریق ولا موالاته (جاز) كل منهما ما والاولا أفضل (أو) تذر صوم سنة معينة) كسنة اثنين وسبعين وتسعة اثة او سنة من الغدا ومن أول شهر أو يوم كذا (صامها أو أظفر العبد) القطر والانشى (والتشريق) وجوب الامتناع صومها والمراد عدم نية صوم ذلك لانه ما لم يقطر خلافاً لقتال (وصام رمضان عنه) لانه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لانها لا تقبل صوماً لم تدخل في نذره (وان أظفر ببعض ونفاس وجب القضاء في الاظفر) قبول زمة الصوم في ذاته فوجب القضاء كالأظفر تذر رمضان لأجلهما (قلت الاظفر لا يجب) القضاء وقية قطع الجمهور والله أعلم (لان أيام أحدهما لما لم يقبل الصوم ولو تعرض ذلك لما منع ليشمله النذر (وان أظفر يوماً) منها (بلا عذر وجب قضاءه) تفويته البر بآخيه (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاقتصاد على قضاء ما أظفره لان التتابع كان للوقت لا لكونه مقصوداً في نفسه كما في قضاء رمضان ومن ثم لو أظفرها كلها لم يجب التتابع في موالاتها والتجبه وجوبه من حيث ان ما تعدى بقطره يجب قضاؤه فوراً وخارج بقوله بلا عذر ما أظفره بعذر يكون وانما لا يجب قضاؤه ثم ان أظفر ما تذر سفر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة وهو المعقد ويوافقه إطلاق الكتاب ولا يضرب إطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لانه لا تعلق بخرج قوله بلا عذر غيره ونفيه تفصيل فان كان سفر أو نحوه وجب القضاء أو مرضاً فلا والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد (فان شرط التتابع) في تذر السنة المعينة ولو في نية كما قاله الماوردى (وجب) بقطره يوماً ولو لم يذر سفر ومرض أخذ ما مرض في الكفارة وان كان قضية سباق كلام المصنف فرضه في عدم العذر الاستئناف (في الاصح) لان ذكر التتابع يدل على كونه مصادراً والثاني لا يجب لان شرط التتابع مع تعيين السنة لغو (أو غير معينة وشرط التتابع وجب) وقاهما التزمه (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق) لاستئنا ذلك شرعاً واحترقه بقوله عن فرضه مما لو صامه عن نذراً وقضاء نوى التتابع بقطره لم يلزمه كالأول تذر أصل الاحتكاف كما يحجمها وهو المعقد (قوله الاستئناف) فاعل وجب

أو تناقوس فإنه لا يصح صومه ويتقطع به التتابع قطعاً (وبقضيا) أي رمضان والعبد
والتشريق لأنه التزم صوم سنة ولم يصحها (ساعاً) أي متوالية (منه) أي بآخر السنة
على ما شرطه من التتابع وفارقت المعينة بأن المعين في العقد لا يبدل بغيره والمطلق
إذا عين فلا يبدل إلا ترى أن المبيع المعين لا يبدل لعب ظهر به بخلاف ما في الذمة ومحل
ما تقرره عند الإطلاق فإن نوى ما يقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعاً
وإن نوى عدد أيام سنة لزمه القضاء قطعاً والمطلق منها في المعينة محمول على الهالكة
(ولا يقطعها حيض) ونفاس لتعذر الاحتراز عنهما (وفي قضائه القولان) السابقان في
المعينة وقضيته ترجع لعدم القضاء وحزم به غيره (وإن لم يشرطه) أي التتابع (لم يجب)
العدم التزامه فيصوم سنة هلالاً أو ثلثاً أو ستة عشر يوماً أو نذر صوم (يوم الاثنين) إذا
لم يقض أثنى رمضان الأربعة عشر ثم شمول نذرها السابق وجوبها وحذف المصنفون
أثنى هو ما صوبه في المجموع ووقع في الرخصة وبغيره أيضاً اثباتها وهو واقعة قبله ومن
زعم أن حذفه التبعة لحذفها من المفرد لا لضافته رد كلامه بأن التبعة لذلك لم تعد
وبأن أثنى ليس جمع مذ كرسالاً ولا لمقابلة بل حذفها وإثباتها مطلقاً لقائناً والحذف
أكثر استعمالاً (وكذا) الاثنين الخامس من رمضان (العبد والتشريق في الظاهر)
أن صادفت يوم الاثنين قياساً على أثنى رمضان والثاني يقضى لأن ذلك قد يتفق وقد
لا يتفق فتشاورها النذر بخلاف أثنى رمضان وبخلاف ما إذا نذر صوم سنة معينة حيث
قلنا لا يقضى لأن وقوعها في السنة لازم ووقوع العبد في الاثنين غير لازم وليس مثلها
يوم الشك لقبوله الصوم النذر وغيره كما مر (فلو لزمه صوم شهرين بآحاد الكفارة) أو نذر
(صامهما) ويقضى أثنى بهما) لأنه أدخل على نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى
أن سبقت الكفارة) أي وجبها وأسبق نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للاثنتين بأن
لزمه صوم الشهرين أولاً ثم نذر صوم الاثنين لأن الاثنين الواقعة فيها حينئذ مستثناة
بقريضة الحال كما لا يقضى أثنى رمضان (قلت هذا القول أظهر واقع أعلم) لما تقرره كذا
صححه في زيادة الرخصة أيضاً ولم يصحح الراعي في الشرحين شيئاً أو صحح في المحرر وجوب
القضاء وصوبه في المهمات حينئذ وقال الباقي أنه المعتمد في المذهب ورجحه الأذرى
والزركنى وقالان الجمهور عليه والفرق بينه وبين أثنى رمضان أن لزوم صومه لا يمنع
له فيه بخلاف الكفارة كما قدمناه وأيضاً فإيام الاثنين الواقعة في الشهرين واقعة عن
نذره بخلاف أثنى رمضان (وقضى زمن حيض ونفاس) ومرض وقع في الاثنين
(في الظاهر) لأنه لم يتحقق وقوعه فيه فلم يخرج من نذرها والثاني المنع كافي لعدم محل
الخلاف حيث لا إعادة فإجابة فإن كانت فعدم القضاء فيما يقع في أعادتها أظهر لأنها
لا تقصد صوم اليوم الذي يقع في أعادتها غالباً في مفتتح الأمر هـ ولكن قضية كلام
الرخصة وأصلها والجمهور وغيرها أنه لا قضاء فيه مما وعده جمع متأخرون وهو المعتمد

(قوله والمطلق منها في المعينة)
ومثلها غير المعينة (قوله وحزم
به غيره) معقد (قوله وليس
مثلها) أي العبد والتشريق
فيصوم صومه (قوله المتقرر)
أي في قوله لأن الاثنين الواقعة
فيها حينئذ مستثناة الخ

وسكوت المصنف هنا على ما في المهر للعالم بضعه ما قدمه في نظيره وعلى ما في الكتاب
 يمكن الفرق بينه وبين ما مر ثم بان وقوع الحيض في يوم الاثنين بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها الا قد يلزم حيضها زمانا ليس منه يوم اثنين بخلاف نحو يوم العيد فكان هذا
 كالاستغنى بخلاف ذلك (أو) نذر (يوم ما بعينه) أي صومه (لم يصم قبله) فان فعل ان
 ولم يصح كتقديم الصلاة على رفته او يحرم تأخير عنه من غير عذر فان فعل صح وكان قضاء
 ولو نذر صوم يوم خميس ولم يعين كشاء أي خميس كان واذا مضى خميس أي يمكنه صومه
 أخذا مما صرف الصوم استقر في ذمته حتى لو مات فدى عنه (أو) نذر (يوم ما من أسبوع)
 بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المذخور (هو) أي يوم الجمعة (وقع
 قضاءه) وان كان فقد نوى في جملة التزمه وهذا صحيح في جملة افتاده نذر صوم الجمعة ولا ينافيه
 قولهم لا ينعقد النذر في مكروه مع كراهة أفراد الجمعة بصوم لأن محل ذلك اذا صامه نقلا
 فان نذر لم يكن مكروها وقد أفتى بذلك الواو الدرجه الله تعالى ويوجهه أيضا بان المكروه
 ان اراده بالصوم لا تنفس صومه وبه فاق عدوم جمعة نذر صوم الدهر اذا كره وعلم من صريح
 كلامه أيضا ان أول الاسابيع السبب وهو كذلك (ومن) نذرا تمام كل نافذة دخل فيها
 لزمه الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لم (شرع في صوم) نفل (بان نوى ولو قبل الزوال) فنذر
 انما لم يلزمه على الصحيح (لأن صومه صحيح فيصع التزامه بالنذر ويلزمه الاتام والثاني
 المنع لانه نذر صوم بعض يوم (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) نذره لا تقام كونه قربة (وقيل
 يلزمه يوم) لأن صوم بعض يوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجري ذلك في نذر بعض
 ركعة (أو) نذر (يوم قدوم زيد) أي صومه (فلا يظهر انعقاده) لا كالأوفاء بان يعلم انه
 يقدم غدا فينوى صومه ليلا والثاني المنع لانه لا يمكنه الصوم بعد التقدم لأن التيميم
 شرط في صوم الفرض وان لم يكن الوفاء بالتزم بالغو الاتزام (فان قدم ليلا او يوم عيد)
 أو تشرى (أو في رمضان) أو حيض أو نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد
 التقدم في زمن قابل للصوم نعم يندب في الاولى صوم صحيحة ذلك الليل ثم وجب ما من خلاف
 من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله (أو) قدم (ثم ادا) قابلا للصوم (وهو منظر
 او صائم قضاءه ونذا واجب يوم آخر عن هذا) أي نذره تقدمه كالنذر صوم يوم معين
 ففاته واستحب الشافعي رضي الله عنه ان بعد صوم الواجب الذي هو فيه لانه بان انه
 صام يوما ما تصح الصوم لكونه يوم قدوم زيد وخرج بقضاء وما بعد ما لم يصامه عن
 التقدم بان ظن قدومه فيه أي باحدى الطرق السابقة فيلحق بالوعدت برؤية رمضان ليلا
 فنوى كما هو ظاهر فيتم النية اتمته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على أصل صحيح (أو) قدم
 ولو قبل الزوال (وهو صائم نقلا فكذلك) يلزمه صوم آخر عن نذره لانه بان الواجب
 عليه بالنذر (وقيل يجب تيممه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذر بناء على انه
 لا يجب عليه الا من وقت التقدم والاصح انه بقدمه يتبين وجوبه من اقل النهار والنذر

(قوله فدى عنه) أي ولا اثم عليه
 اعدم عيابه بالتأخير (قوله نذر
 صوم الجمعة) أي يوم الجمعة
 (قوله بان يعلم انه يقدم غدا) أي
 بسؤال أو بدونه والظاهر انه
 لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل
 عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر
 وجب والا فلا (قوله فيتم النية)
 عطفه على فنوى عطف متصل
 على مجمل

تبعه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب كما في المجموع
ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ماضى
منه لان كان تبعه فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال ان قدم زيد فذبحه على صوم
اليوم التالي ليوم قدومه) من ثلثه وثلثه تبعه وتركه فهو ضد والتواب الكسر ما يلو
لشيء والمراد بالتالي هذا التابع من غير فاسد (وان قدم عرو فذبحه على صوم الخميس
بعده) اي يوم قدومه (فقدما) معا ومرتبيا في الاربعة بالتثنية والحمد (وجب
صوم) يوم (الخميس عن قول النذيرين) لسبقه (وبقضى الاخر) لتعذر الاتيان به في
وقته فلم يصح مع الاثم صوم الخميس عن ثاني النذيرين وبقي يوم آخر عن النذر الاول
ولو قال ان قدم فعلى ان اصوم امس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب **ك**ما في
المجموع وبهم بعض الشراح في عزوه له الصحة وان شق الله صريضي فعلى عتق هذا ثم
قال ان قدم غائب فعلى عتقه لحصل الشفاء والقدوم معا لارج انعقاد النذر الثاني
وعتقه عن السابق منه وما لا يجب للاخر شي اذ لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم
فان وقعا معا اقر عينهما ولو خذ من صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا بصحة بيعه قبل
وجود الصحة

• (فصل) في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها (ذا) نذر المشي الى بيت الله تعالى
مقيد بالحرمان او نواه ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار أبي جهل او الصفا كذا
البيت الحرام في جميع ما أتى فيه (او اتيانه) او الذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب
اتيانه بجمع او مرة) او بما وان في ذلك نذره لان القرية انما تتم بآتيانه بنكاح والنذر
محول على واجب الشرع والطريق الثاني قولان مبنيان على ان النذر يجعل على واجب
الشرع أو على جائزه أما اذا ذكر البيت ولم يقيده بذلك ولا نواه فليغو نذره لان المساجد
كلها بيوت لله تعالى وبحث البلقيني ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل
الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة له كبقية المساجد وله احتمال آخر والا قرب لزوم
النكاح هنا ايضا لان ذكر البيت الحرام اوجز منه في النذر صار موضوعا لشرعا على
الترام حج او مرة ومن بالحرم يصح نذره له ما فيلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في
الكنهية والمبجرحاها (فان نذرا لاتيان لم يلزمه شيء) لعدم اقتضائه له فيجوز له
الركوب (وان نذرا للمشي) الى الحرم اوجز منه (او) نذر (ان يخرج) وان يعقر ماشيا
فلا يظهر وجوب المشي من المكان الا في سببه الى الفساد والغوات او فراغ التحللين
وان تأخر روى بعدهما او فراغ جميع أركان العمرة قوله الركوب في خلال النكاح في
حوالته الخارجة عنه وانما يلزمه المشي في ذلك لانه التزم جعله وعدة للعبادة كما لو نذر
ان يصلي فأنما كون الركوب أفضل ليشافي ذلك لان المشي قربة مقصودة في نفسه
وهذا هو المعبر في صحته وأما تناف وجود أفضل من الملتزم فغير شرط اتفاقا فاندفع

(قوله فلم يجب غير بقية يوم قدومه)
اي وان قل جدا
• (فصل في نذر النكاح والصدقة
والصلاة وغيرها) (قوله او نواه)
او نوى ما يختص به كالطواف
فيما يظهر اهـ حج (قوله وان في
ذلك في نذره) بخلاف من نذر
التضحية بشاة معسنة على ان لا
يفرق لجهها فان النذر يلقو بفرق
بينهما بان النذر والشرط هنا
تضاد في معنى واحد من كل وجه
لاقتضاء الاول خروجها عن ملكه
بمجرد النذر والثاني بقاءه على
ملكه بعد النذر بخلاف ما تم
فانما لم يتوارد على شيء واحد
كذلك لان الاتيان غير النكاح فلم
تضاد بينهما ذات الاتيان بل لازمه
والنكاح لشدة تشبهه وزومه كما
يعرف مما مر في باب لا يتأخر بمثل
هذه المضادة لضعفها اهـ حج (قوله)
او فراغ التحللين) ويحصل ذلك بربى
بجوة العقبية والخلق والطواف
مع السعي ان لم يكن سعي بعد
طواف القدوم (قوله وان تأخر
ربى) أي لا يام التشرى

(قوله وأيضاً القيام قعود وزيادة) أهل وجهه ان القعود جعل النصف الاعلى منتصباً ٧٥ وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهي

انتصاب الساقين والتعظيم منه
(قوله فوجد المذود ههنا زيادة)
قال حج كاصرحوا به (قوله لو نذر
شاة) أى غير معينة (قوله لان
الشارع جعل بعض البدنة) وهو
السبع (قوله واقفاته لم يلزمه فيه
مشى) أى فيما يتبعه (قوله اذ هو
الواقع عن نذره) أى بخلاف
الفاقد فانه لما لم يتبع عن نذره لم
يكن المشى فيه مندوراً فلا يشكل
عدم وجوب المشى فيه بوجوب
المشى في فاسده (قوله او عكسه)
أى كان قال امشى حاجاً ولم يقرأ
(قوله بقية المار) هو قوله متعبدا
له بالحرام او نواه الخ (قوله فيلزمه
المشى مع الفسك) أى من المقات
(قوله وعليه دم) وينبغي انه يكره
الدم بتكرار الركوب قياساً على
البس بأن تخلل بين الركوبين
مشى (قوله وتمى هدياً) أى
وكانت نذرت المشى (قوله ان
لتحقة مشقة) ظاهره وان لم تبع
التيمم (قوله وقيد باليقين) أى
يعنى فيما لو قال امشى الى بيت الله
الحرام ما لو قال حج ماشياً فلا يأتى
فيه التيمم (قوله مطلقاً) جاوز
المسقات ام لا (قوله من حيث
النذر) أى اطمأن حيث التمتع
او القران فيجب (قوله واطلق
افهم) أى ويستحب فيهما
(قوله ويستحب تعجيله) أى الحج
المندور لا بقيد كونه من المعصوب

دعوى التثافي بين كون المشى مقصوداً وسكونه مفصولاً وانما وجب بالمشى دم تمتع
كعكسه لانهم اجانس متغايران فلينجز أحدهما عن الآخر كذهب عن فضة وعكسه
ويفرق بين ههنا ونذراً الصلاة فاعدا حيث اجزأه القيام والقعود من اجزاء
الصلاة المتفرقة فأيراً الاعلى عن الادنى لوقوعه تبعاً والمشى والركوب خارجان عن
ماهية الحج وسببان متغايران البهمة مقصودان فلم يقيم أحدهما مقام الآخر وأيضاً
فالقيام قعود وزيادة فوجد المذود ههنا زيادة ولا كذلك في الركوب والذهاب مثلاً
ولا يشك على ذلك قوله لو نذر شاة اجزأه ما يلهى بدنة لان الشارع جعل بعض البدنة
مجزئاً عن الشاة حتى في نحو الدماء الواجبة فاجزأها كلها اولى بخلاف الذهب عن التضمة
وعكسه فانه لم يهد في نحو الزكاة فليجزأ أحدهما عن الآخر ولو أنفسد نسكه واقفاته لم
يلزمه فيه مشى بل في قضاءه اذ هو الواقع عن نذره (فان كان قال أجم) او أعقر (ماشياً) أو
عكسه (قوله يلزمه المشى) من حيث يحرم من المقات اوقبله وكذا من حيث عن له فيما اذا
جأوه غير مريد نسكاً عن له (وان قال امشى الى بيت الله تعالى) بقية المار (قوله يلزمه
المشى مع القسك) (من دويره أهله في الاصح) لان قضيته ان يخرج من بيته ماشياً
والثاني من المقات لان المقصود الاتيان بالنسك فيمشى من حيث يحرم (واذا اوجدنا
المشى فركب احد جزأه) حجه عن نذره لاهرم صلى الله عليه وسلم من يجزأ بالركوب
(وعليه دم في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم أمر أخت عتبة بن عامر ان تركب
وتمى هدياً وجأوه على جهزها والثاني لادم عليه كماله لو نذر الصلاة فاعداً فلي
فاعد العجزه وفرق الاول بان الصلاة لا تجزأ بالمال بخلاف الحج والدم شاة مجزئة في
الاضحية والمراد بالههنا نذران تحقة مشقة ظاهرة كتحطير في العجز عن القيام في الصلاة
والعجز عن صوم رمضان بالمرض وقيد باليقين وجوب الدم عما اذا ركب بعد احرامه
مطلقاً اوقبله وبعد مجاوزة المسقات مشياً والافلاذ لا خلل في النسك يوجب دموا واحترز
بقوله اذا اوجبنا المشى عما اذا لم نوجبها فلا يجزأ بركب (او) ركب (بالاعداً جزأه
على المشهور) مع عسيانته لانه لم يصل الحج ولم يبق الاهيقه فصار كالوترك الاحرام من
المقات والثاني لا يجزأ لانه لم يأت بما التزمه (وعليه دم) على المشهور أيضاً كدم التمتع
لانه اذا وجب مع العذر فقع عدمه اولى ولو نذر الحفام لم يلزمه لانه ليس بقربة نعم بحث
الاسنوى لزومه فيما يذبح فيه كعنه دخول مكة (ومن نذر سجاً او عزة لم يلزمه فيه بنفسه)
ان كان صحيحاً ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقران ويجوز له كل من الثلاثة
ولادم عليه من حيث النذر (فان كان معصوباً باستناب) ولو عمل كفى حجة الاسلام
فيأبى استنابته ما ذكره في كتاب الحج فيه ما من التفصيل وحينئذ فلا يستنب من على
رون مرحلتين من مكة ومن عليه حجة الاسلام او نحوها ولو نذر المعصوب الحج بنفسه
لم يفسد نذره وان يحج من ماله وأطلق انه قد (ويستحب تعجيله في أول سن

(قوله وقع عها) أي ثم ان كان نذرا للحج في تلك السنة حمل منه على التحجيل ولا شيء عليه سوى حجة الاسلام والقضاء وان كان اطلق في نذره (لزمه حج آخر) في بقية ٧٦ حجة الاسلام والقضاء ولو لم يقرأ حيا (قوله بعد فتحه) هذا الحاجة اليه

مع ما قبله كما حل به كلام المصنف المذكور في قوله فان تمكن من الحج (قوله بخلاف ما اذا لم يتمكن) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً انذر ان يتصدق على انسان بقدره عين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف عليه مدة ثم خرج عن الصرف لما التزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجز الى ان يوسر او يستتر في نفسه الى ان يوسر فيؤديه وهو انه يسقط عنه النذر مادام معسرا لعدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب اداؤه حينئذ ويشتري تصديقه في اليسار وعدمه ما لم اقم عليه بينة بخلافه (قوله في أول سقى الامكان) أي فيلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع الحج فيها وحجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت والا فلا (قوله مع ما قبله) هو قوله او منعه (قوله وبقولنا) وكان يكرهه يعلم الجواب في علم الجواب من ذلك نظر فانه اذا اكره على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويتضي ونفذ برذلت ما لو تخيس في مكان نجس وقد يجب ان يأنه

الامكان) مبادرة لبرائة ذمته فان خاف نحو غضب او تلف مال لزمته المبادرة (فان تمكن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيما يظهر ويحتمل ان يرد بان تمكن قدرته على الحج عادة وان لم يلزمه كشيء قوى فوق مرحلتين وقد ذكر في المجموع الاتفاق على ان الشروط معتبرة في الاستقراء والاداء معا وهو صريح في الاول (فاخر فمات حج) عنه (من ماله) لاستقراره عليه بتمكنه منه في حياته بخلاف ما اذا لم يتمكن (وان نذرا للحج) او العدم (عامه) او عاماً بعده معيناً (وأمكنه لزمه) في ذلك ما لم يتمكن عليه حجة الاسلام او قضاء او غيره لان زمن العبادة يتعين بالتعيين فيمتنع تقديمه عليه ما اذا لم يعين عام لزمه اي عام شاموا ما اذا عينه ولم يتمكن من فعله فيه كان ليقع من تلك السنة المعينة ما يمكنه فيه الذهاب ولو بان كان يقطع أكثر من مرحلة في بعض الايام كما هو الاقرب أخذاً مما مر في الحج فلا ينقض نذره ولو خرج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منعه) منه (مرض) او خطأ يرق او وقت او نسيه ان لاحدهما او انسلت بعد الاحرام في الجميع اي بعد تمكنه فيما يظهر (وجوب القضاء) لاستقراره في ذمته بتمكنه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعد ذلك قبل تمكنه منه لان المنذور نسل في ذلك العام ولم يقدر عليه (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) او سلطان او رب دين ولم يتمكن من وفائه حتى مضى امكان الحج في تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسل الاسلام لو صدعته في اقل سني الامكان والثاني يلزمه كالموت منعه المرض وفرق الاول بجوار التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض وقول الشارح قال الامام او امتنع عليه الاحرام لعدم دفعه لقضاء على النص لا تكرار فيه مع ما قبله اذا اختلف في ذلك غير خلاف الاول أو أنه عبراً ولا ينعىه وثانياً بامتنع وفرق بينهما فان الاولى صادقة بما منعه فلا يصنع له لامتنوع فيه والثانية صادقة بما اذا خاف فامتنع بنفسه او الاولى فيما بعد الاحرام والثانية فيما قبله (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض او عدو) كما سريخاف ان لم يأكل قتل وكان يكرهه على التلبس بما فيها جميع وقتها (وجوب القضاء) لوجوبها مع العجز بخلاف الحج اذ شرطه الاستطاعة وبقولنا كما سريخاف يشهد ما استشهد به الزركشي من تصور المنع من الصوم بانه لا نذر على المنع من نيته والاكل للأكراه غير معطوف وبقولنا وكان يكرهه يعلم الجواب عن قوله انه يصلح كيف أمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادرك في الواجب بالسرع ٥١ فهم لم يسكتوا عن هذا الا لكون الغرض ما ذكرناه فان اتفق تعيين ما ذكره والمعتمد ما ذكرناه من التعيين خلافا لما وقع في الاعية كما في من عدم التعميس في الوقت المعين بالذم لزمه لو عين لها وقتاً مكرهاً لم تنقضه دلالة منعه (او) نذر (هنا) من

مع ما قبله كما حل به كلام المصنف المذكور في قوله فان تمكن من الحج (قوله بخلاف ما اذا لم يتمكن) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً انذر ان يتصدق على انسان بقدره عين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف عليه مدة ثم خرج عن الصرف لما التزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجز الى ان يوسر او يستتر في نفسه الى ان يوسر فيؤديه وهو انه يسقط عنه النذر مادام معسرا لعدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب اداؤه حينئذ ويشتري تصديقه في اليسار وعدمه ما لم اقم عليه بينة بخلافه (قوله في أول سقى الامكان) أي فيلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع الحج فيها وحجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت والا فلا (قوله مع ما قبله) هو قوله او منعه (قوله وبقولنا) وكان يكرهه يعلم الجواب في علم الجواب من ذلك نظر فانه اذا اكره على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويتضي ونفذ برذلت ما لو تخيس في مكان نجس وقد يجب ان يأنه

لو اكره في صلته اختياراً على امتداد القبله او نحوه بطلت صلته لنذره ذلك فلا يتصور حينئذ منع الاكره فعله مع المنافي

(قوله هو مقيم) أي إقامة نقطة السفر وهي أربعة أيام صحاح كابصر حبه ٧٧ مقابلة بالمستوطن من فجره حتى لا يجزئ

أعطائه للحجاج الذين لم يقيموا مكة قبل عرفة أربعة أيام لما مر من أنهم لا يقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بنسبة الإقامة (قوله يسع بعضه لذلك) أفهم أنه لا يصح النذر لغيره من المساجد وقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ينبغي استثناء قبره صلى الله عليه وسلم إكراماً له (قوله ثم إن استوت قيمته) ومن ذلك ما لو نذر أهداً مائة إلى الحرم فإن أمكن أهداً مائة لها إلى الحرم من غير مشقة في نقالها ولا تنقص قيمتها وجب والأبواب يحملها ونقل قيمتها (قوله والمتولى لبيع جميع ذلك الناذر) أي ولو غير عدل لأنه في يده ومضغون عليه فلو أنه له (قوله إن ذكر التصديق به) أي بما يفرضه (قوله لزومه ما كينه) أي المقيمين أو المستوطنين أي ولا يجوز له الكل منه ولا من نذرته نقدته فبإساعته إلى الكفاية (قوله وقيل قياس ما مر) أي في قسم الصدقات وفي قوله هنا ويجب تعميم المحصورين (قوله ولا تظرل بأدوية) يؤخذ منه أن الصوم من يدوبة في مكة على توبه في غيره وهل يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة أو لا بل فيه مجرد زيادة لاصل لمجد مضاعفة الصلاة فأنظر وقضية كلام الشارح في الاعتكاف أن المضاعفة خاصة بالصلاة

نعم وغيرهما يصح التصديق به ولو في اليهودي نجس وعينه في نذره وقول الشيخ في شرح منجه أو بعده محل نظر لأن التعيين بعد النذر إما يكون في المطلق وسبب أن المطلق ينصرف فيما يجزئ أخصه فلا يصح تعيين غيره (لزومه محله) أن كان مما يحل ولا يمكن جعله إلا يدوية كما يأتي (إلى مكة) أي إلى حرمة إذا اطلاقها عليه سائغ أي إلى ما عينه منه إن عين والافاقية نفسه لأنه محل الهدى وقد قال تعالى هدايا بالغ الكعبة (والتصدق به على من) هو مقيم أو مستوطن (بها) من الفقراء والمساكين المتقدم ذكرهم في قسم الصدقات ويجب تعميم المحصورين بأن يسهل على الاتحاد عدمهم بمجرد النظر فإن لم ينصرف وأجاز الاقتصار على ثلاثة منهم وعند إطلاق الهدى يعتبر فيه كونه مجزئاً في الأخصية سألوكا بالنذر مائة وأجب الشرع غالباً ووقفه له البها ووقفته على الناذر فإن لم يكن له مال يسع بعضه لذلك سواء أقال أهدي هذا أم جعلته هدايا للكعبة ثم إذا حصل الهدى في الحرم أن كان حياً أو يجزئ في الأخصية وجب بذبحه ووقفته عليهم ويتبعين بذبحه في الحرم أو لا يجزئ إعطاهم حياً فإن ذبحه وفرقه وغرم مائة قص بذبحه ولو نوى سوى التصديق كاصرف لستر الكعبة أو طيبها عين صرف فيما نواه وإطلاق بعض الشراح جعله فيها وفي الزيت جعله في مصابيحها محمول على ما إذا أضاف النذر إليها واحتج بذلك نياها أو لا يسع وصرف ثمنه لمصلحتها كما لا يخفى ولو عسر التصديق بعينه كأزواؤه وفرق ثمنه عليهم ثم إن استوت قيمته في بلده والحرم بأعنه في أم ما شاء والألزام به في أعلاهما فقه هذا كله فيما يمكنه فقهه والابان لم يكن أو عسر كعتا وورخي يسع وفرق ثمنه ولو وقف المدين في يده لا يقتصر بل يصفه والمتولى لبيع جميع ذلك الناذر كما هو ظاهر كلامهم وليس لقاضي مكة زعمه منه نعم يفرضه الله له أمسا كقيمة لاجم أمه في محابة نفسه ولا اتحاد القابض والمقبض (أو) نذر (التصدق) أو الأخصية أو العران ذكر التصديق به أو نواه بالنسبة لغير الحرم (على أهل بلد) وإن لم تكن مكة (معين لزومه) أمسا كينه وقابل للمتزيم بقياس ما مر تعميم المحصورين وجوز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين نعم ولو تمحض أهل البلد كفارا لم يلزم لأن النذر لا يصرف لأهل الذمة (أو) نذر (صوماً) أو نحوه (في بلد) ولو مكة (لم ينعين) فيلزمه الصوم ويقتضيه في أي محل شاء لأنه لا قرينة في محل بخصوصه ولا نظر لزيادة توبه فيها ولذا لم يجزه صوم الدم فيما بل لا يجزئ في بعضه (وكذا الصلاة) واعتكاف كما هي بالاداء ومجرباً لآيتين لذلك نعم لو عسر المسجد للفرض لزومه وله فعله في مسجد غيره وإن لم يكن أكثر جماعة فيما يظهر خلافه فأن قديده لانافنا وجبت المسجد لأنه قرية مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجداً فليجزئ كل مسجد لذلك ويتجه الحاق النوافل التي يسن فعلها في المسجد بالفرض (الامسجد الحرم) فية عين بالنذر وأعظم فضله وتعلق الفسكه والمراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه (وفي قول) (الامسجد الحرم) (ومسجد المدينة والاقصى) لمشاركتهما في

بعض المخصوصات لغير لاشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد اى لا يطلب شديدا الا ذلك
 (قلت الاظهر تعينهما كالمسجد الحرام والله اعلم) ويقوم مسجد مكة مقامهما وشهد
 المدينة مقام الأقصى ولا عكس فيهما ثم المضاعفة المذكورة انما تكون بالنسبة للأفضل
 خاصة لافى حسان عن منذورا وقضا بالاجاع ولا يلحق بها مسجد قبا بخلاف الزركشى
 وان صح الخبر بان ركعتين فيه كعمرة (او) نذر (صوما مطلقا) بان لم يقيد بعدد لفظا
 ولانية (فيوم) اذا الصوم الشرعى لا يكون فى أقل منه وسواء فى ذلك اوصفه بطول أم
 كثرة ام حين ام دهر (او ايا ما فثلاثة) لانها اقل الجمع ومرو وجوب التيبث فى كل صوم
 واجب (او) نذر (صدقة) يميز به التصديق (عيا) اى باى شئ (كان) او قال عما يتول
 فلا يكتفى غيره وسواء فى ذلك أوصف المال المنذور بكونه عظيما أم لا لاطلاق الاسم
 ولان الخاطا قد يشتركون فى انصاب فيجب على أحد همتى فاقبل (او) نذر صلاة
 فركعتان) تميز بانه جملا على ذلك ويجب فعلهما تسليمة واحدة وأصلان وجب التسليم
 من كل ركعتين (وفى قول ركعة) جملا على جائزته ولا تجز به سجدة تلاوة وشكر (فعلى
 الاول يجب القيام فيه ماع القدرة) لانها الملقا واجب الشرع (وعلى الثانى لا) لخالفا
 بجائزته (او) نذر (عتقا) عدل عن قول أصله كالنسيب اعطاء قاع العجب من تغييرها
 فسد قال فى تحريره انكاره جهل لكنه أحسن لأن فى تغييرها رداعى المنكر فكان
 أهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الاول) يجب (رقبة كفارة) تكون مؤمنة تسليمة من
 عيب يجعل بالكسب (وعلى الثانى رقبة) وان لم تجز لغيرها وعلينا جملا على جائزته (قلت
 الثانى هنا أظهر والله اعلم) لان الاصل براءة الذمة فاكفى عما ينطلق عليه الاسم ولان
 الشارع مقشوف الى فك الرقاب من الرق مع انه غرامة فسوح فيها وخرج عن قاعدة
 السلوك بالانذار مسلك واجب الشرع (او) نذر (عتق كافر معيبة أجزأه كماله)
 لانها أفضل مع اتحاد الخفس (فان عين ناقصة) بخوف كفر عيب وان جعل العيب
 وصفا كعلى عتق هذا الكافر وعتق هذا (تعين) وامتنع ابداله لالتعلق النذر بعينها
 وان لم يلزم ملكه عنها (او) نذر (صلاة فاعلم ان يجز فاعدا) لانه دين ما التزمه (بخلاف
 عكسه) بان نذر فاعدا فله القيام لانه أفضل مع اتحاد الخفس ولا يلزمه وان كان قادرا
 (او) نذر (طول قراءة الصلاة) فرضا او غيرها او تطويل تحور كوعها والقيام فى
 نافلة او نحو ثلث وضوء (او) نذر (سورة معينة) بقروها فى طلته ولونفلا (او) نذر
 (الجماعة) فيما تنزع فيه من فرض او نفل (لزمه) ذلك لانه قرينة مقصودة وتيسرهما
 هذه الثلاثة بالفرض من حيث الخلاف لا تقيد الحكم به خلافا من وهم فيه والوجه
 ضبط التطويل المترنم هنا بآدى زيادة على ما يندب لام غير محصورين الاقتصار عليه
 وأما قول البلغة فى ان محل وجوب التطويل اذا لم يكن اماما لقوم غير محصورين والام
 يلزمه لكرهاته فهو وان كان يشير لما قرناه الا ان كراهة آدى زيادة على ما يندب

(قوله اى لا يطلب شديدا) أى
 فيكون الشدة مكرها ويهض
 الهوامش قال الفقهاء والجواب
 أى لا يجوز ذلك واعداه وفى حج
 فى الجنائز ان المسرد بالتهنى فى
 الحديث الكراهة (قوله وان صح
 الخبر) أى بغير صحته (قوله او
 نذر صلاة) أى ولا فرق فى الصلاة
 المنصورة بين النفل المطلق
 وغيره كالرواتب والضحى فيجب
 القسم فى الجميع (قوله او نذر
 عتق كافر معيبة) بان التزمها
 في ذمته (قوله وان لم يلزم ملكه)
 وقائدة ذلك جواز انتفاعه بها
 وبدرها ونسلها وصوفها (قوله ولا
 يلزمه وان كان قادرا) قال حج
 واذا فالتزام يعود وزيادة كما
 صرحوا به فوجب المنذور هنا
 بزيادة ولا كذلك فى الركوب الخ
 اه اقول ووجه ذلك ان التعود
 هو اتصاف مافوق للعتدين وهو
 حاصل بالقيام لان فيه اتصاف
 مافوق للعتدين وزيادة وهى
 اتصاف للعتدين والساقين (قوله
 او فورا للجماعة) ويخرج من عدة
 ذلك بالاقتداء فى جزء من صلته
 لانتحاب حكم الجماعة على
 جميعها (قوله وتقيدهم هذه
 الثلاثة) أى فى غير هذا الموضع

(قوله لا تجب ابتداء) أى لا يجب جنبها ابتداءً وبأنى محترزه وبه يدفع ٧٩ ما قد يقال منه قوم قوله لا تجب ابتداءً صحة

تدبر صلاة الجنازة إذا تعينت عليه
لعدم وجوبها عليه ابتداءً وقد
مر عدم صحة تدبرها (قوله لأن
الشاعر رغب فيها) أى المذكورات
(قوله وما ينفعه) أى النذر
(قوله معارض عمار) أى من
اعدا الجماعة * (تمة) * ونذر
زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم لزمه ولو قال ان شئ الله
مريض فله على ان تصدق بدينار
فشئ ياردفعه اليه اذا كان فقيراً
ولا تزمه نفقة اه عمرة (قوله
وهو ان لا يطل) أى النذر (قوله
اد في القيام قرأها حالاً) أى ثم
يأتى بالقراءة الواحدة وينبغى
جواز تقديم قراءة الصلاة بل لعله
اولى ولا ينافيه قوله حال الجواز
حله على ان المراد لا يجب تأخيرها
الى ما بعد السلام ومجمله ما لم يكن
مأموماً فان كان مأموماً آخر
قرايتها لما بعد السلام (قوله اذ
تكرر بها لا يطلها) لكنه مكروه
خروجاً من خلاف من اطل به الا
ان يقال ان محمل القول بالاطلاق
في غير نحو هذه الصور وتكرار
لا سبب (قوله فكذلك) أى ينعقد
(كتاب القضاء)

لامام غير محصورين الاقتصار عليه ممنوعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب
ابتداءً كعبادة) لمريض تندب عبادته (وقسم مع جنازة والسلام) ابتداءً حيث شرع
وجواباً ما لم يتعين لها مريض في فرض الكفاية وسواء في ذلك غيره ونفسه عند دخول بيت
خال لان الشارع رغب فيها والعبادة تقرب بها فهي كعبادات والباقي المنع لانها ليست
على اوضاع العبادات وما يعنفه تشبهت عاظم وزيارة قادم وتجهل موافقة أول وقتها
ولم يعارض ذلك معارض عمار لان الشارع رغب فيها فكانت كالعبادات البدنية
وتصدق على ميت اوقره ولم رد عليه وطرد العرف بان ما يحسه له يصرف على نحو
فقرائه ان كان لا يمكن عرف بطل وخرج بالاتباع ابتداءً ما وجب جنبه شرعاً
كصلاة وصوم صدقة وعنتى وجب فيجب بالنذر قطعاً ويعتبر زيادة في الضابط أيضاً
وهو ان لا يطل خصصة الشرع ليجزى نذر عدم القطر في النذر من رمضان ونذر
الانجام فيه اذا كان الفضل القطر فانه لا ينعقد ولو قال ان شئ الله مرضى فلى
تجهل زكاة ما لم ينعقد او نذر الاعتكاف صاعداً لزم جزمًا وقراءة الفاتحة اذا عطس
انه قد وان لم يكن به علة فان عطس في نحو ركوع قرأها بعد الصلاة او في القيام قرأها
حالا لا تذكرها لا يطلها وان يحمد الله عقب شر به انعقاد وان يجدد الوضوء عند
مقتضيه فكذلك

(كتاب القضاء)

بالدو هو في اللغة احكام الشئ واماضؤه وأتى لمان آخر وفي الشرع الولاية الاتية
والحكم المترتب عليها او الزام من له الالزام بحكم الشرع يخرج الاقتداء والاصل فيه
الكتاب والسنة والاجماع وفي الخبر اذا حكم الحاكم اى اراد الحكم فاجتهد ثم اصاب فله
أجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر وفي رواية صحيحة يبدل الاولى فله عشرة أجور
وقد اجمع المسلمون على ان هذا في حاكم عالم مجتهد مأمور فاجتهد مع احكامه وان وافق
الصواب واحكامه كلها مردودة لان اصابته اتفاقية وروى الاربعة والحاكم والمجتهد
خبر القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بانه عرف الحق وقضى به
والاخير ابن عرف وجار ومن قضى على جهل والذي يستفاد بالولاية اظهار حكم
الشرع واماضؤه في غير دفع اليه بخلاف المقتضى فانه مظهر ولا مضى ومن ثم كان القيام
بجمعه افضل من الاقتناء (هو) اى قبوله من متعدد دين صالحين (فرض كفاية) بل هو
أشنى فروض الكفايات حتى ذهب الغزالي الى تقضيه على الجهاد وذلك للاجماع مع
الاضطرار اليه لان طباع البشر يجهلون على النظام وقل من يصف من نفسه والامام
الاعظم مشغول بمهاوهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له أعزوا وأجبر
الامام أحدهم أما تقليده فمقرر من على الامام فوراً في قضاء الاقليم ويتعين فعل ذلك

(كتاب القضاء)

(قوله واماضؤه) عطف مغاير
(قوله وأتى) أى لغة وقوله لمان
آخر أى كالوحي والخطاب (قوله
واماضؤه) عطف مغاير (قوله بل
هو اسنى) أى على (قوله اما
تقليده) أى توثيقه لمن يقوم به

(قوله ولا يجوز اخلاص مسافة العدوى) ٨٠ والمحاط بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضى الاقليم

(قوله فاضلا عما يعتبر في القطر) ظاهره ان كثرة المال ولعل الفرق بين هذين الموضعين ان سرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يقترب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله لقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره (قوله وليس مفسدا) أى الامتناع (قوله فلامفضل التبول) ظاهره مع اتفاق الكراهة والقياس ثبوتها لباريان الخلاف في جواز التبول وقد يقتضى قوله الا في قوله التبول مع كراهة ثبوت افعالها فيه (قوله من استعمل عاملا من المسلمين) دخل فيه كل من وفى امر من امور المسلمين وان لم يكن ذلك شرعا كمنصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوهما (قوله ومحل الخلاف الخ) أى قبول الخصم ما يقضى عليه أولا وهو قريب من الاطوع لان معنى الاطوع اكثر طاعة بان تكون طاعة الناس له اكثر من طاعته لغيره (قوله محتاجا الى الرزق) هو الفتح المصدر بالكسر اسم لما ينتج به انتهى مختار كما قاله الازهرى (قوله وكذا لو ضاعت حقوق الناس) صريح في ان التبول جنة مذموم ولو قيل بوجوده لم يعد (قوله بان لم يوجد أحد) هذه الاسباب الثلاثة هي قوله ان كان حاملا الخ وقوله وكذا لو ضاعت الخ

على قاضى الاقليم فيما عجز عنه كإبائى ولا يجوز اخلاص مسافة العدوى عن قاضى او مختلفة لادن الاضمار من فوقها متق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل متقنين أما يقع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الامام وانابه كإفالة البلقينى وبمقتضى عليه الدفع اذا انقضت لتعطيل او طول نزاع ومن صريح التولية وليك اولئك او فوضت اليك القضاء ومن كلياتهم اعوات واعتدت عليك فسه ولا يعتبر القبول لفظا بل بدكى فيه الشروع بالفعلى كالوكيل كما افق به الوالد رحمه الله تعالى نعم يرتد بالرد (فان تعين) له واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) ولو جبال قدر عليه فاضلا عما يعتبر في القطر فيما يظهر وسوا في ذلك أخاف المسلم أم لا علم ان الامام عالم به ولم يطلبه منه أم لا بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما أمكنه فان امتنع اجبره الامام وليس مفسدا لانه غالب انما يكون بتأويل والا قرب وجوب الطلب وان علم عدم الاجابة خلافا لا ذرى أخذ من قوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم عدم اعتنائهم له (والا) بان لم يتعين عليه (فان كان غيره أصلى) نذب للأصلح طلبه وقبوله حيث وثق بنفسه (وكان) الأصلح (بتولاه) أى يقبله اذا وليه (فلامفضل التبول) اذا قبله بلا طلب وتثنية تولى لانه كالامانة العظمى (وتقل لا) يجوز له التبول فلانة قدر تولى به وتحرم لمعبر اليه والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم ان غيره أفضل منه وفى رواية رجب لا على عصابة وفى تلك العصابة من هو أرضى لله منه فتمسح الله ورسوله والمؤمنين وخرج بقوله يولاه غيره فكل عدم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يتميز المفضل بكونه أطوع للناس او اقرب للقبول او أقوى في القيام فى الحق والزيم لمعاس الحكم والاجازة القبول من غير كراهة وانعتدت ولايته قطعها (و) على الاول (يكراهه طلبه) لوجود من هو أولى منه (وقيل يحرم وان كان) غيره (مثله) ومثل بلا طلب (فله التبول) من غير كراهة ولا يلزمه لانه قد يقوم به غيره نعم يندب له كإفالة البلقينى لانه من أهله وقد أنام بلاؤا لفيما عليه ولو خاف على نفسه لزمه الامتناع كفى الذخائر ورجحه الزركشى (ويشذب) له (الطلب) للقضاء والقبول حيث آمن على نفسه منه كإلا يتخفى (ان كان خائلا) أى غير مشهور بين الناس يعلم (يرجوه بنشر العلم) ونفع الناس به (او) كان غير الخامل (محتاجا الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا لو ضاعت حقوق الناس بتولية طامم واجاهل فقصه بطلبه او قبوله تداركها (والا) بان لم يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (فالاولى تركه) أى الطلب كالتبول اماميه من الخطر من غير حاجة وهذا هو الحامل لا كمن السلف الصالح على الامتناع منه (قلت ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) لورودهمى مخصوص فيه وعليه حمل الاخبار المخرجة منه كالتبر الحرس من منولى القضاء فقد ذبح بغير سكن كناية عن شدة خطره ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصدا انما او ارتشاه

وجد أحد هذه الاسباب الثلاثة هي قوله ان كان حاملا الخ وقوله وكذا لو ضاعت الخ وقوله ويحرم الطلب على جاهل) أى مطلقا

ويجب حرمة طلبه مباهاة واستهلاء بقصد هذين وحمل ما تقر عنهما فقد قاض متول
او كان المتولى جازرا فلو كان ثم متول صالح حرم على كل أحد السعي في عزله ولو بافضـ
منه وبفسق الطالب ولا يؤثر من تعين عليه وان بد له بذله مالا على ذلك لكن الاخذ ظالم
فلولم يتعين ولم يندب حرم عليه بذله ابتداء او مالا فلا يعزل وفي الرخصة جواز بذله ليولى
ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة اذ ذلك بالنسبة لعزوه وما ذكر الروايات لا بالنسبة للحكم
ويندب عزله لغير صالح وينفذ العزل وان حرم على العازل والتواصية وان حرم الطالب
والقبول مطلقا خشية الفتنة (والاعتبار في التعين) السابق (وعدمه بالناحية) وينجبه
ضبطها بوطئه ودون مسافة العدو من بناء على انه يجب في مسافة كل عدو نصب
فاض فيجب في التعيين وغير ما مر من أحكام التعيين وعدمه في الطلب والقول وفي طئه
ودون مسافة العدو من نفسه دون الزائد لانه تعذيب لما فيه من هجر الوطن بالكلية اذ حمل
القضاء لانها له بخلاف باقي فروض الكفايات الموجهة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم
فلو كان يبذلها لكان أولى أحد هذه ما لم يجب على الاخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح
خلافا لبعض المتأخرين (وشروط القاضى) أى من تصح توليته للقضاء (مسلم) لا انتفاء
اهلية الكافر للولاية ونصحه على مثله مجرد رياسة لا تقليد حكم وقضاء ومن ثم لم يلزموه
بالتصامم عنده ولا يلزمهم حكمه الا ان رضوا به (مكاف) لثقتهم وغيره واشترط
المساودة زيادة عقلا كفايا على العقل الفريزى مخافا ان يكادهم (حر) كله لانه
غيره بما اقسامه (ذكر) فلا تولى امرأة لانه نصها ولا احتياج القاضى لمخالطة الرجال
وهى مأمورة بالحدود والنفسي في ذلك كل امرأ وتولها لغيرها لغيره ان يقع قوم ولوا
أمرهم امرأة (عدل) فلا يتولى فاسق لعدم الوثوق بقوله ومثله نافي الاجماع وخبر
الاتحاد والاجتهاد ومحجور عليه بسننه (جميع) فلا يتولى أصم لا يسمع شيئا لانه
لا يفرق بين اقراره وانكاره بخلاف من يسمع بالصباح (بصير) لان الاعى لا يعرف
الطالب من المطلوب وفي معنى الاعى من يرى الاشباح ولا يعرف الحور نعم لو كانت
اذا قربت منه عرفها صاع فلا كان يصيرنهما فقط جازت توليته اوله لا فقط قال
الاذرى ينبغي منعه (ناطق) فلا يصح من الاخرس وان فهمت اشارته اعجز عن
تنفيذ الاحكام (كاف) اى ناهض القيام بأمر القضاء بان يكون ذايقة نامة وفوقه على
تنفيذ الحق فلا يولى مغل ومحمّل نظر بكبر ومرض (مجتهد) فلا يتولى جاهل بالاحكام
الشريعة ولا مقلد وهو من حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف به واصله وقاصره عن
تقرير أداته لانه لا يعلم لائى فاقضاء اولى وما قيل من انه كان ينبغي ان يقول اسلام
الخ او كونه مسلما كذلك لان الشرط المعنى المصدرى لا الشخص نفسه رد بوضوح ان
المراد بطلب الصمغ ما اشعرت به من الوصية كما هو واضح واهم كلامه عدم اشتراط
كونه كاتباً وعارفاً بحساب المحتاج اليه في تصحيح المسائل الحسابية لكن صحح في

(قوله ولا يؤثر) أى فى صحة توليه
(قوله اذ ذلك بالنسبة لعزوه ما ذكر
للروايات) يعنى ان يكون سبق قلم
حيث نسب للروايات فان الروايات
لم يقله ولكنها صحح في نفسه هذا
هو مراده ولكنه يشكلى على قوله
قبل فلولم يتعين ولم يندب حرم بذله
ابتداء فان بذله لاجل ان يتولى
يصالح عليه انه اذا بذل ابتداء
(قوله لم يجب على الاخر ذلك)
أى لما فيه من مفارقة الوطن
(قوله ونصحه) أى الكافر اى ولو
من قاضينا عليهم (قوله ومثله)
اى القاسق (قوله قال الاذرى
ينبغي منعه) اى بالنسبة للنفار
امالاً فلا ايج وشيخنا الزنادى
(قوله فلا يتولى) اى لا يجوز له
ذلك ولا يصح (قوله او كونه مسلماً
كذلك) اى الى آخره

المجموع اشتراطه في المقي فالتاضي اولى لانه مقت وزيادة ولا يشترط معرفته بلغة اهل ولايته اى حيث كان ثم عدل يعرفه بلغتهم ويعرفهم بلغته كما هو ظاهر وقاس ما صهر في العقود ان المدار في هذه الامور على ما في نفس الامر لا على ما في ظن المكلف فلو ولى من لم يعلم فيه هذه الشروط فبين اجتماعها فبعضت توليته والموالى ان لم يعلم حاله ان يعتمد الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويشد به لاختباره ليزداد فيه بصيرة (وهو) اى المجتهد ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام ولو لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر ذلك في خمسة آية ولا خمسة حديث للاستنباط في الاول من النقص والمواظع وغيرها ايضا ولان المشاهدة فاضحة يطلانه في الثاني فان اراد القائل بالحصر في ذلك بالنسبة للاحاديث الصحيحة السالمة من الطعن في سندها ونحوه والاحكام الخفية الاجتهادية كل نوع قرب على ان قول ابن الجوزي انها اثره آلاف ونحوه مردود بان غالب الاحاديث لا تكاد تخلو عن حكم واودب شرعى او مساهمة دينية ويكفى اعتمادها فيما على اصل صحيح عنده بجميع غالب احاديث الاحكام كسني في داود اى مع معرفة اصطلاحه وما للناس فيه من نقد ورد (وخاصه) مطلقا والذى اريد به الخصوص (وعامة) راجع لما مطلقا والذى اريد به العموم ومطلقة ومتممه (ومجمله) وبينه وناحه ونسوخه والنصر والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو احاديثها اعدم التمكن من التفرج عندها ارضها الاجمعة ذلك (و) الحديث (المصل) بالتمسك رواه الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف او اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والمرسل) وهو ما سيطر عليه الصحابي ويصعب ان يرايه ما يشعل المقطع والمعضل بدليل متبطله بالمتمصل (وحال الرواة قوة وضعفا) لانه يتوصل بذلك الى تقرير الاحكام نعم ما تواتر نقله وجمع السلف على قبوله لا يبعث عن عدالة الناقل وله الاكتفاء بتعديل امام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (ولسان العرب لغة ونحوها) وصرفا وبلاغه لانه لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (وأقوال العلماء من الصحابة تن بعدهم اجتماع واختلاف) لاني كل مسئلة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها التباين اجتماعا ولو بان يغلب على ظنه انها مولدة لم يتكلم فيها الاولون وكذلك يقال في معرفة الاسخ والنسوخ (والقياس بأقواله) من جلي وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الاصل على الناقيف ومساووه وهو ما يعدم فيه انتفاء الفارق كقياس احراق مال البقيم على أكله أو دون وهو ما لا يعدم فيه ذلك كقياس التفاح على البر بجميع اطعم صفة وفساد او جلاء وخفاء وطرق استخراج العسل والاستنباط ولا يشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الا وان اجتماع ذلك كله انما هو بشرط المعتمد المطلق الذي يقتضي في جميع ابواب النقا، أماما قلدا لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه والبراع

(قوله) ويستقبله اختياره (أى) فان لم يكن اهلا للاختبار اكنفى باختبار العدلين (قوله) ونحوه (أى) وقول نحو (قوله) والذى اريد به عطف على قوله وعامة (قوله) ولا الاكتفاء بتعديل امام (أى) لراوى الحديث (قوله) وهو ما يعدم فيه انتفاء الفارق (أى) الاولى كما عبر به حج ما يعدم فيه الفارق بين احراق مال البقيم واكله ليس مستبعدا بل هو القريب بل الواقع فان في كل منهما اتلافا لما له فيكونان مستويين وقد يجاب بان المقصود ما يعدم فيه القطع بانتفاء الفارق لانه في مقابلة القياس الجلي الموصوف بأنه يقطع فيه بانتفاء الفارق فكأنه قيل القياس الجلي هو ما يقطع فيه بانتفاء الفارق والمساوى ما يعدم فيه القطع بالانتفاء فيكون الفرق مختلفا لنفسه فانه حيث بعد القطع بانتفاء الفارق صار الفرق في نفسه قريبا

(قوله حيث لم يفعلوا) اى الخلع (قوله لا كافر) عطف على امرأة (قوله ويجب عليه) اى السلطان (قوله فى سائر احكامه)
 اى ما لم ينه مولى عنه عن طلب بيان

اى ولو بدية مكنت ايضا حفظه الله قوله فى سائر احكامه

مستنده انتهى ج وفى بعض نسخ الشارح مثله نقل عن والده (قوله والحق بعضهم به المحكم) معقد (قوله ويجوز تخصيص الرجال بقاض والقاض بالآخر) وبحت فى الرجل فالمرأة اذا عبرة باطالاب منها اه ج وقوله فالمرأة اى اذا كان بين الرجل والمرأة خصومة وكذلك الامر بينهما رجلا (قوله ويظهر كما قاله بعضهم) هو الحسب اى ج (قوله واما كذلك عند اتساع الخطبة) حال فى المصباح الخطبة المكان الخطط للامارة والجمع خطط مثل سدة وسدر وانما كسرت الخاء لانها اخرجت على مصدر اقل مثل اختطب خطبة وارترددت واقرت فريتم قال والخطبة بالضم الحالة والخلة وفى القاموس والخطبة بالضم أحد الاخشبيين بمكة وموضع الحجر اه وهو بهذا المعنى اولى مما الكلام فيه فيقر بأنهم الخاء فقط (قوله ليس كذلك) يعنى ان توليته لا تنفذ (قوله ورج آخرون الجواز) معقد (قوله وفعله القفر بن عساكر بالشام والقدس) وكذلك درس الخطيب اذاولى الخطبة فى مسجدين

فهما ما راعيه المطلق فى قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالجهد فى نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كالأبجوز له الاجتهاد مع النص (فان تعذر جمع هذه الشروط) اولى بتعذر كلاهما ظاهر مما يأتى فذكر التعذر تصوير لا غير (قولى سلطان) اومن (له شوكة) بان يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الى الابهو ظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة فلوزالت شوكة السلطان بنحو أسرو وحبس ولم يجمع نفذت احكامه حيث لم يفعلوا ولم يوجد مقتضى التلغع والا تجبه عدم تنفيذها (فاسقا ومقلدا) ولو جاهلا (نفذ قضاؤه) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فقه (الضرورة) للثلاثة مصلح الناس ولو ابدى الناس بولاية امرأة اوقن وأعمى فيها بضبطه نفذ قضاؤه للضرورة كما أفتى به والده لدرجة الله تعالى والحق ابن عبد السلام الصبى بالمرأة ونحوها لا كافر ويجب عليه رعاية الامثل فالامثل رعاية لمصلحة المسلمين وما ذكر فى المقام المحمى لكان ثم يجتهد والافتنى بولاية المقلد ولو من غير ذى الشوكة وكذا الفاسق فان كان هالك عدل استترط شوكة والا فلا ومعلوم انه يشترط فى غير الاحل معرفة طرف من الاحكام وبحت الملقبى انزال من ولاء والشوكة بزوال شوكة لزوال المقتضى انقضى قضاؤه اى بخلاف مقلدا فاسقا مع فقد المجتهد والعدل فلا تزول ولايته بذلك لعدم توقفها على الشوكة كما سريتم فانه ضرورة بيان مستنده فى سائر احكامه كما أفتى بذلك والده لدرجة الله ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بان مستنده فيه وكأنه اضعف ولايته والحق بعضهم به المحكم ويجوز تخصيص الرجال بقاض والقاض بالآخر ولو عارض فقيه فاسق وعامى عدل قدم الاول عند جمع والثانى عند آخرين ويظهر كما قاله بعضهم ان فسق العالم ان كان لحق الله تعالى فهو اولى او بالظلم والرشوة فالعدل اولى ويراجع العلماء (ويذهب للامام) اومن الحق به (اذاولى فاضيا ان يأذن له فى الاستخلاف) ليكون أسهل له واقرى لفصل الخصومات بنية كذا لك عند اتساع الخطبة (فان شاء) عنه (لم يستخلف) استخلافه اعمال عدم رضاه بنظر غيره فان كان ما فوض له كتمها بمكته القيام به اقتصر على الممكن وترك الاستخلاف ولو ولاه فى بلدتين متباعدتين كغداد والبصرة اختار المباشرة فى أحدهما كما قاله الماوردى وان اعترضه البلتين فلو اختار احداهما فهل يكون مقتضيا لانه اهل العن الاخرى اى سائر كلاله وجهان اوجههما انهم وهو الانعزال ورج الزر كنش وجمع ان التدريس بدو ستين فى البلدتين متباعدتين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى لا يكون عذرا ورج آخرون الجواز ويستنب وفعله القفر بن عساكر بالشام والقدس اى الخاص كتحليف وسماع بنية قطع النفال بجواز الضرورة الا ان

والامام اذاولى امانة مسجدين وكذا كل وظفتين فى وقت معين يعارضان فيه (قوله اما الخاص) محبر زوله عاما (قوله قطع النفال بجواز) معقد

ينص على التمتع منه ومقتضى كلام الاكبرين انه على الخلاف ثم التزويج والنظر في
 أمر اليمين بمنع حتى عند هؤلاء كالعالم (فان أطلق) الاستخلاف استخفافا مطا
 او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخفاف فيما لا يقدر عليه) حاجته اليه (لا غيره
 في الاصح) لان قرينة الحال تقتضي ذلك والثاني يستخاف في الكل كالامام نعم لو أمكنه
 القيام بما تولاه قضاء بالدية صفة مرة فليس له الاستخلاف ولو طرأ له عدم القدرة بعد
 التولية لم يضر او سقرا استخاف جزما وقول الاذوى ما لم يمتد عنه نظره في الغرض بانه
 يجوز من المباشرة والانسان لا يجوز له ذلك غالبا فيمكن منه تنفي من النهي عن النيابة
 ويمكن حمل الازل على نفيه عنها ولو لمع العذر والثاني على خلافه بان أطلق النهي عنه
 ولو فوض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يتبعه بالذهب وبالحكم بما يصح التفويض كما
 أتق به الولد رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة (وشروط المستخلف) بفتح اللام
 (كالقاضي) لانه قاض (الا ان يستخاف في أمر خاص كسماع يمينه) وتخليف (فيكني
 علمه بما يتعلق به) من شرط اليقظة والتخفيف ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد ومن ذلك نائب
 القاضي في القرى اذا فوض له سماع اليقظة فقط يكفيه العلم بشرطها ولو عن تقليد
 وليس المنصوب للبرج والتعديل مثله في ذلك لانه كما وله استخلاف أصله وفرعه كما
 صرح به الماوردي والبعثي وغيرهما نعم لو فوض له الامام اختيار قاض او توليته لرجل
 لم يجز له اختيارهما لان التهمة هنا أقوى للشرق الظاهر بين القاضي المستقل والنائب
 في التولية وانما لم يجز لقاض الحكم بشهادتهم لانه يتضمن الحكم لهما بالتعديل ولهذا
 لو ثبت عدم التهمة ما عدا غيره جاز له الحكم بشهادتهم او محل جواز استخلافهما اذا اظهر
 فيه عند الناس اجتماع لشروط انتهى والا قرب انه حيث صححت توليته وحلت سيرته
 جاز له توليته ما كان كذلك (وبحكم) الخليفة (باجتهاده او باجتهاد مقارنه) بفتح اللام
 (ان كان مقلدا) وسياق عدم جواز حكم غير المتبحر بغير معتد مذهب به والمتبحر اذا شرط
 ذلك عليه ولو عرفا (ولا يجوز ان بشرط عليه خلافه) لانه يعقد بطلانه والله تعالى اعلم
 أمر بالحكم بالحق وقضية كلامه ما عدم جواز حكم المقلد بغير مذهب مقلده وهو كذلك
 وذهب الماوردي وغيره الى جوازه وجميع الاذرى وغيره ينه ما يجمل الاول على من لم ينه
 لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد المصنف الذي لم يتأهل للقر ولا تر جيج والثاني
 على من له أهلية ذلك ومنع ذلك بعضهم من حيث ان العرف جاز بان تولية المقلد
 مشروطة بان يحكم بذهب مقلده سواء الاهل وغيره لاسيما ان قال له في عقد التولية على
 عادة من تقدمت له لم يعقد لمقلدهم بغير مذهب امامه واعلم ان ظاهر الرخصة في
 القضاء على الغائب ان منصب سماع الدعوى واليمنية والحكم بهما يختص بالقاضي دون
 الامام الاعظم والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي ما يشبهه بدليل انهم لم ينه واعلى
 تخالف احكامهما الا في بعض المسائل كانهزال القاضي بالنسبة دون الامام الاعظم

(قوله انه على الخلاف) أي الآتي
 في قوله فان أطلق استخفاف فيما
 لا يقدر عليه الخ (قوله وهو في غير
 محل) أي المولى (قوله وانما لم يجز
 اقاض في الحكم بشهادتهم) ما
 أي أصله وفرعه (قوله اذا اظهر
 فيه عند الناس) أي في القاضي
 والمولى لأصله وفرعه (قوله ومنع
 ذلك بعضهم) هو الحساب في كافي ج
 (قوله مرادهم بالقاضي ما يشبهه)
 أي الامام

على انصرح المتن الجواز كما به من قوله وبحكم له وله ولأه الامام او قاض آخر (ولو حكم خصمان) أو اثنان من غير خصوصية كفي فكاح واحكم أكثر من اثنين (وبجلا في غير حد) او تعزير (لله تعالى جازم مطلقا) اى مع وجود قاض أفضل وعدمه (بشرط أهلية القضاء المطلقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع لجمع من الصحابة ولم ينكر مع الشتماره فكان اجساما أحاده تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين وهذا الاستثناء من زيادته على الحرر وأخذ منه ان حق الله المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه واما غير الاهل فلا يجوز تحكيمه أى مع وجود الاهل والاجاز ولو فى النكاح نعم لا يجوز تحكيم غير محتمد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة قال البلقينى ولا يجوز ولو كسل من غير ان موكله تحكيم ولا لولى ان اضربه عواقبه وكونه كليل مأذون فى التجارة وعامل قراض ومفاس ان اضربه غراما ومكاتب ان اضربه (وفى قول لا يجوز) التحكيم ما فيه من الافتيات على الامام ونوابه وردانه ليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء عقوبة لا دعى بنت موجب اعنده لئلا يخرق ايهتهم فلا افتيات قبل وقضية كلامهم ان للمحكم ان يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح خلافه وقول الاذرى لم ارفيه شيأ اى صرح بامتناعه وكونه ظاهر التقوى والورع لكن العقد منع ذلك لا لخطا طرقت به عن القاضي (وقيل) انما يجوز (بشرط عدم قاض بالبدل) للضرورة (وقيل يمتنع) الجواز (بمأذون قصاص ونكاح ونحوهما) كما كان وحده قذف (ولا يمتد حكمه الا على زائن) لفظا فلا أثر للابكوت أخذ من نظائره ولا بد من رضا الزوجين معا فى النكاح والاوجه الاكتفاء بسكوت البكر فى استئذانها فى التحكيم (به) اى بحكمه الذى يمتد به من ابتداء الحكم الى الانتهاء منه لانه المثبت للولاية فلا بد من تقديمه نعم لو كان أحد الخصمين من له ولاية القضاء لم يشترط رضاها لان ذلك تولية منه وقول ابن الرافعة نقلا عن جمع النعائم لشخص ليس تولية له يحكم على ما اذا لم يجز غير الرضا وحمل الاول على ما اذا انضم له لفظ بفيد التفويض كاحكم بينهما مثلا وفى كلام الماوردى ما يدل على ذلك (فلا يكفي رضا تال فى ضرب ذنبه على عاقبته) بل لا بد من رضا العاقلة لانهم لا يؤخذون باقرار الحافى فكيف يؤخذون برضا (وان رجع أحدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البينة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا بعد الحكم فى الاظهر) تحكيم المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الامن حيث ينقض حكم القاضي وله ان يشهد على حكمه وثبانه من مجلسه خاصة لانزله بالتفرق واذا تولى القضاء بعد سماع بينة حكم بها بعده من غير اعادتها والثانى يشترط لان رضاها معتبر فى الحكم فكذا فى زومعه (ولو نصب) الامام او نائبه (قاضين) او أكثر (يلدو وخس كلابكان) منه (او زمن او نوع) كان فوض لاحدهما الحكم فى الاموال والاخر فى السماء وبين الرجال

(قوله وهذا الاستثناء) هو قوله فى غيره الخ (قوله اى صريحا) خبر وقوله لكن العقد الخ من مر وقوله منع ذلك اى ولو لم يحتمد (قوله) ولا بد من رضا الزوجين) أى فلا يكفى فى الرضا من لى المرأة والزوج بل الرضا انما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى وصرح بذلك لانه قد يتوهم من كلام المصنف عدم رضا الزوجية اذا كان لهما من يتكلم عنهما (قوله ولا ينقض حكمه الامن حيث ينقض حكم القاضي) اى وذلك فيما لو خالف نصا او قياسا اجليا (قوله لا تعزله بالتفرق) وينبغي ان لا يكفي فى التفرق هنا بما كفى به فى التفرق بين المتبايعين بل لا بد من وصوله الى بيته والسوف مثلا (قوله واذا تولى اى الحكم

والنساء (جاز) لعدم المنازعة بينهما فان كان رسول او امرأة وليس هنالك الاقاضي
رجال او نساء لم يحكم بينهم بخلاف ما اذا وجدوا فان العبرة بالطالب على مامر (وكذا
ان لم يخص في الاصح) بكصب الوصيين والوكيلين في شيء واذا كان في بلد قاضيان فان
كان أحدهما أصلاً أجيب داعيه والا فليس سبق داعيه فان جاء أجمعاً أقرع فان تنازعا
في اختيارهما أجيب المدعى فان كان كل طالباً ومطالوباً كان اختلاف فيما يقتضي
تخالفهما فخر بهما والافبا قرعة وقضية كلامه حمله على الاستقلال عند عدم اشتراط
اجتماع او استقلال وفارق نظيره في الوصيين بان الاجتماع هاهنا ممنوع فلم يجعل عليه
تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جاز في جعل عليه ليكون حوط والثاني لا يجوز
كلامه العظيم (الا ان يشترط اجتماعهما على حكم) فلا يجوز قطعه لان اجتماعهما
مختلف غالباً فلا تنفصل الخصومات وقضية انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية
لاحدهما في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط
اجتماعهما لانه لا يؤدي الى تخالف اجتماع ولا ترجيح ولو حكم اثنين اشترط اجتماعهما
بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قوله في المطالب ولا بد من تعيين ما يولى فيه نعم ان
اطرد عرف بقضية البلا في توليتها دخلت تبعها لها وبسبب تعدد تولية القضاء العام سائر
الولايات وأمر الناس حتى يجوز كونه بسبب لم ينرض أمرهما غيره نعم يتجه في قوله
احكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوزا غيره ويفرق بينه وبين وليك القضاء بانه
في هذا الترتيب بمعنى امضاء الامر وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء الحكم بخلاف
الحكم

• (فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله وما يدكر معه اذا (جن قاض او أغنى
عليه) وان قن الزمن او مرض مرضاً غير مرجو الزوال وقد يجرى به عن الحكم (او عوى)
او صار كالأعمى كما عرف مما مر في قوله بسيرا (او ذهب أهلية اجتماعه) المطلق
او المقتضى بغفلة (و) كذا ان لم يكن بحجة او محجناً ولا به فطراً اذهب (ضبطه
بغفلة او نسيان لا يتقد حكمه) لانه زوال بذلك وكذا ان خرس او صمم لم يعي بعد نبوت
قضية عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يتجه به الى اشارة تنفذ حكمه فيها (و كذا
لوفسق) او زاد فسق من لم يعلم وليه بقضية الاصل او الزائد حال توليته كما هو ظاهر فلا
يتقد حكمه (في الاصح) لوجود المناقاة والثاني يتقد كالأمام قال الزركشي والوجهان
اذا قلنا انه لا ينزل بالنسبة فأما اذا قلنا انه ينزل بالنسبة لم يتقد قطعا ذكره الامام في
كتاب النكاح وهو حسن صحيح وبه يزول محذور التكرار في كلام المهنف فانه انما
ذكره في الوصية بالنسبة لانزال لانه في الحكم ولا نظر انهم ان المراد به عدم التفوذ
عدم الولاية من قوله (فان زال هذا الاحوال لم تعد ولاية في الاصح) الابدولية جديدة
كالولاية والثاني تعود كالاب اذا جن ثم افاق او فسق ثم تاب (وللامام) اي يجوز له

قوله فان العبرة بالطالب على
(قوله فان العبرة بالطالب على
مامر) انظر في اي محل مرواه له
احال على ما قدمناه عن حج قوله
أجيب داعيه) أي سواء كان
مدعياً او مدعى عليه (قوله
فاقر بهما) اي فطالب اقر بهما
يجب ويجوز رفعه ايضا اي
فاقر بهما يجب طالبه (قوله ولو
حكم اثنين) اي من كل من
الخصمين (قوله ظهور الفرق)
اي وهو ان التولية للحكم انما
هي من الخصمين ورضاهم معتبر
فالحكم من أحدهما دون
الآخر حكم لغير رضا الخصم
• (فصل) فيما يقتضي انزال
القاضي او عزله وما يدكر معه) •
(قوله ولم يتجه معه الى اشارة) اي
بان كان معروف الاسم والقب
(قوله ولا نظر انهم الخ) اي لان
التكرار يعتبر فيه خصوص
ما تقدم ولا يكفي فيه انه يفهم من
السابق ان المراد به ما تقدم (قوله
والثاني تعود كالاب) ومثل الاب
في هذا الحكم المجد والمخاضنة
والناظر بشرط الواقف

(عزل قاض) لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى منه واطن
انه ضعيف او ارباب هتبه في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهوره وما يقتضي
انزاله وقت ذلك فيعزل به ولي يتجمل له عزل وان ظن بقرائن فيجتمعه انه كالقول وبحقل فيه
نذب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختياره
أو لم يظهر) منه خلل (وهو الأفضل منه) فله عزله من غير قيد كما يأتي في المثل رعايا لا يصلح
للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المقضول غير منقذة مع وجود القاضل لان الغرض
حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (او) هناك (مثله) اودونه (وفي عزله به مصلحة
كتسكين فتنة) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) بان لم يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله
به لانه عبث وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول أصله هذا وليس
في عزله فتنة لانه لا تتم المصلحة الا اذا ائتمت الفتنة وبه يندفع قول من زعم انه لا يقتضي
عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومنه فتنة من جهة أخرى (لكن) يتبدل العزل في
الاصح) مع ان المولى والتولى بذلا طاعة السلطان والثاني لانه لا خاسل في الاول
ولا مصلحة في عزله أما اذا تعين بان لم يكن ثم يصلح للقضاء غيره فانه ليس له عزله ولو عزله
لم يعزل وسكت جماعة عن انزاله بعزل نفسه والاصح ان له ذلك كالمكيل في الامر
العام أما الوظائف الخاصة كالامانة وأذان وتصوف وتدريس وطلب وفطر ونحوها
فلا تنعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما أتى به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحمل ذلك
حيث لم يكن في شرط الوقت ما يقتضي خلاف ذلك (والمذهب) انه لا يعزل قبل بلوغه
خبر عزله) اعظم الضرر بقبض وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم انه معزول لم يفتد
حكمه له لعله انه غير كما باطننا ذكره الماوردي فان رضى بما يحكمه كان كالتحكيم
بشرطه هذا والاوجه خلافه اذ علم الخصم بعزل القاضى لا يجزئه عن كونه قاضيا
ولم يرضوا بما يحصل به بلوغ خبر العزل وينبغي الحاق ذلك بخبر التولية بل اولى حتى
يعتبر فيه شاعداً ونفعي الاستفاضة والطريق الثاني حكمه قولين كالقوله والفرق
في باب الوكالة ولو بلغ انظر المسئلة مستتب دون النائب وابعكس ان عزل من بلغه ذلك دون
غيره خلاف لما يقتضي وينبغي ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب عذبه لا بمذهب مستتب
(واذا كتب الامام اليه اذ اقترت كافي فانت معزول فقراء ان عزل) لوجود الصفة
وكذا لو طاعه وفهم ما فيه وان يتألف به (وكذا ان قرئ عليه في الاصح) لان المقصد
اعلامه بالعزل لا قرأته بنفسه سواء كان قارئاً أم أمياً والثاني لا يعزل وهو المجمع
في الطلاق وقرئ الاول بان المرعى ثم النظر الى الصفات وهنا الى الاعلام والظاهر انه
يكفى هنا قرأه محال العزل نقط لا يجمع الكتاب ولا يأتي فيه الخلاف المار في الطلاق فيما
اذا انعم ببعضه او اعاق (ويعزل بجملة وانعزاله من أذن له في شغل معين كبسج مال
ميت) او غائب ومما عاهدته في حادثة معينة كالوكيل (والاصح) انزال نائبه المطلق

(قوله فيجتمعه انه كالقول) اى
وهو قوله وللإمام عزل قاض الخ
فيجوز عزله (قوله واطلاق ابن
عبد السلام وجوب صرفه) اى
عزله عن الولاية (قوله وان قلنا ان
ولاية المقضول غير منقذة) اى
لكننا نقول به بل هي منقذة مع
وجود الأفضل (قوله مع ان
المولى) اى السلطان (قوله كما
أتى به جمع متأخرون) وهو المعتمد
والعبرة في السبب الذى يقتضي
العزل بعقيدة الحاكم (قوله
ما يقتضي خلاف ذلك) اى بان
كان فيه ان لناظر العزل بلاخصه
(قوله لا يعزل قبل بلوغه) خبر
عزله بالرفع فاعل بلوغ (قوله ذكره
الماوردي) ضعيف (قوله ان عزل
من بلغه ذلك) هذا ظاهر ان قلنا
بكلام الماوردي فيما يبلغ الخصم
عزل القاضى ولم يبلغ القاضى اما
على ما استوجه من نفوذ الحكم
على الخصم ولما عدم انزال
القاضى نفسه نظراً وما عل به
يقتضي ان النائب لا يعزل الا
بعد عزل المستتب ويمكن حمل
عدم عزل النائب بلوغه خبر
للمستتب دونه على ما اذا كان
استخلفه عن الامام

ان لم يؤذن له في الاستخلاف) لان الغرض من الاستخلاف المعاونة وقد زالت ولايته
فبطلت المعاونة (او قيل) له (استخلف عن نفسه) لماذا ذكر (او اطلق) لظهور غرض
المعاونة وبطلانها بطلان ولايته وفارق ما مر في نفسه من الواكالة بان الغرض ثم ليس
معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل فجعل الاطلاق على ارادته ثم ان عينه الخليفة
كان قاطعا للنظر فيكون كما في قوله (فان قيل) اى قال له مولاه (استخلف عني فلا)
يعزل الخليفة لانه ليس نائبه (ولا يعزل قاض) غير قاض ضرورة ولا قاض ضرورة
اذ لم يوجد مجتهد صالح ولا من ولايته عامة كمن اطرقت المال والجيش والحسبة
والاوقاف (بعوت الامام) الاعظم ولا باعزاله لظلم الضرر بتعطيل الحوادث ومن ثم
لو لاه الحكم بنفسه وبين خصمه اعزل بقراعته منه ولان الامام انما هو القضاة نيابة
عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لقوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير
سبب كما مر بخلاف الامام يحرم عليه الاسباب وما يجزمه بالقياس من ان قاض الضرورة
حيث اعزل استرد منه ما اخذ من نظر الاوقاف وعلى القضاة لا يتأتى مع القول بصحة
ولايته كما مر والاوجه عدم انزاله مع وجود مجتهد صالح الا ان روى توليته والا فلا
فائدة في انزاله (ولا) يعزل (ناظر بقيم) وسجد (ووقف بعوت قاض) فبهم وكذا
باعتزاله لا يتخلل المصالح ثم لو شرط النظر اليه بشرط الوافق (ولا يقبل قوله) وان كان اعزله
بتولية قاض جديد بصيرة النظر اليه بشرط الوافق (ولا يقبل قوله) وان كان اعزله
بالاعى على الاوجه خلافا للابن تيمية (بعد انزاله) والاول الحكم بعدم مناقرة مجلس
حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يعلل اثناء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده او مع (آخر
بحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد بفعله نفسه والثاني يقبل لانه لم يجوز لنفسه بذلك
فتعاه ولم يدفع ضررا وينارق المرضعة على الاول بان فعلها باعترافه متصود بالاثبات مع ان
شهادته لا تنقض تزكية نفسها بخلاف الحائض لم يخرج بحكمه شهادته باقراره ودر
في مجلسه فيقبل حرما (او) شهد بحكمه كما لم جائز الحكم قبيل شهادته (في الانسج) كما لو
شهدت المرضعة بضرع محرم ولم تذكر فعلها او اشافى المنع لانه قد يرد نفسه فيجب البيان
بإزول اللبس ولا أثر لاحتمال البطل على الاول ومن ثم لو علم انه يعنى حكمه لم يذله وانما قيد
بقوله جائز الحكم لايها م حذفه حكمه كما لم لا يجوز حكمه كما لم الشرطه مثلا (و يقبل
قوله قبل عزله حكمت بكذا) لقد ربه على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم
ان شاء الله القرية طواق من أزواجهن قبل ومجمله كما يجزمه الاذرى في محصورات
والافه وكاذب بخلاف وفي قاض مجتهد ولو لوى مذهب امامه قال ولا ريب عندي في عدم
نفوذه من فادق وجاهل ولا بد في قاض الضرورة من بيان مستنده فلو قال حكمت بحجة
اوجبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما أتى به الواو درجة الله تعالى
لاحتمال ان يظن ما ليس بمستند مستندا وافق ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين

(قوله غير قاض ضرورة) دخل
في قوله قاض ضرورة الصبي
والمرأة والقن والا عى فلا يعزل
واحد منهم بعوت السلطان ان لم
يكن ثم مجتهد وقوله فيما سبق بعد
قول المصنف فولى السلطان الخ
وبحث البلقيس الخ يقتضى
خلافه في غير المقلد والفاقم مع
وجود العدل وعدم المجتهد (قوله
وينارق المرضعة على الاول)
اى حيث قبلت شهادتها على
فعل نفسها بان فعلها غير مقصود
بل المقصود ما يترتب عليه من
التحريم وقوله مع ان شهادتها الخ
وجه ان المقصود من الارضاع
حصول اللبن في جوف الطفل
فترتب عليه التحريم وهذا المعنى
يحصل بارضاع الفاسقة (قوله ولم
تذكر فعلها) لعلة ان اقتصر على
ما ذكرتم المشابهة بين المقيس
والمقيس عليه والا فالمرضعة تقبل
شهادتها وان ذكرت فعل نفسها
على ما مر (قوله لاحتمال ان يظن
ما ليس بمستند مستندا) اى ما لم
يتم مواليه عن طلب بيان مستنده
اخذ انما تقدم عن حج عند قول
المصنف السابق فان تعذر جمع
هذه الشروط الخ

فقال انما شهدنا بطلاق مقيد بصفة ولم توجد وقال بل اطلقتما قبل قوله ان لم يتم في ذلك
اعلمه وامامته (فان كان في غير محل ولايته) وهو خارج عنه لا يجلس حكمه ودعوى من
اراد الثاني اراد به ان موليه قبل ولايته بذلك المجلس (فكمه عزول) لانه لا يعلل انشاء
الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره وافهم قوله فكمه عزول عدم نفوقه تصرف منه امتباحه
بالولاية كايحار وقف نظره للقاضي ويبيع مال يقيم وتقرير في وظيفة وهو كذلك كترويج
من ليست في ولايته نعم لو استخاف وهو في غير محل ولايته من يحكم به بعد وصوله اليها صح
كما اتفق به الواو الدرجة الله تعالى اذا الاستخلاف ليس يحكم حتى يمنع بل مجرد اذن فهو
محرر وكل من يزوجه بعد التحال او اطلق ومنارعة بعضهم فيه بانه اذن استفاد به بالولاية
بمحل مخصوص فكيف يعمد منه به قبل وصوله اليه وان القياس المذكو رليس بمسلم
لان المحرم ليس بمنوع الامن المباشرة بنفسه والقاضي قبل وصوله للمحل ولايته لم يتأهل
لاذن ولا حكم وانما قياسه ان يقيمه تصرف الوكيل يلد فيس له كما هو ظاهر كلامهم
فيه التوكيل وان جوز ناله الاذن لغير وهو في غير امر دودة بصحة القياس لان عبارة
المحرر في النكاح محتلة مطلقا بنفسه او نائبه في زمن الاحرام وصح اذنه المذكو
فكذلك القاضي يتبع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولايته وصح اذنه
فيه فتأمل ذلك (ولو ادعى شخص على معزول) ومراه بذلك الاخبار قسمية دعوى
بجواز لان الاتكون الابعاد حضوره (انه اخذ ماله برشوة) اي على سبيل الرشوة كما باص له
وهي مثلية الرأء وعبارة المصنف بعناء لان مراده بالرشوة لازمها اي ساطل فاندفع
القول ان عبارة الاصل اولي لاهام عبارة الكتاب ان الرشوة سبب مغاير للاخذ وليس
كذلك (اوشهادة بعد من مثلاً) واعطاه اقلان ومذهبه عدم قبول شهادتهما (احضر
وفصلت خصوصتهما) لتعذر اثبات ذلك بغير حضوره وله ان يكل ولا يحضر فاذا حضر
وكيله استوفت الدعوى وانما يجب احضاره اذا ذكر شيأ يقتضي المطالبة شرعا كما مثله
فلو طلب احضاره مجلس الحكم ولم يعين شيأ لم يجب اليه اذ قد لا يكون له حق وانما يقصد
ابتداء بالخصوص (وان قال حكمه بعد دين) او فاسقين او نحو ذلك قال ابن الرفعة وهو يعلم
ذلك وانه لا يجوز وابطا عليه بالقرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وانما سمعت هذه الدعوى
مع انها ليست على قواعد الدعاوى المزمعة اذ ليست بنفس الحق لان القصد منها التدويج
الى الزام الخصم (ولم يذكر ما لأحضر) ليجب عن دعواه (وقيل لا) يحضر (حتى تقوم
بينة بدعواه) لانه كان أمين الشرع والظاهر من احكام القضاة وقوعها على وفق الصحة
فلا يبدل عن الظاهر الا ببينة صيانة لولاة المسلمين عن البذلة ورد بان هذا الظاهر وان
سلم لا يمنع احضاره امين الحال (فان حضر) بعد البينة او من غير بينة (وانكر) بان قال
لم احكم عليه اصلا ولم احكم الا بشهادة عدلين حرين (صدق بلايين في الاصح) صيانة له
عن الابتذال (قلت الاصح) انه لا يصدق الا (بين والله اعلم) لعموم خبر والعين على

(قوله من اراد الثاني) هو قوله
لا يجلس حكمه (قوله قبل ولايته)
اي فان لم يقبلها بمجلس الحكم
المعتاد فقد حكمه في محل عمله كله
وان كان قد لم ينفذ حكمه في غير
مجلس الحكم كمنجه مثلاً ومحل
عمله مازن موليه عليه او اعتيد
انه من توابع المجلس الذي ولاه
ليحكم فيه (قوله نعم لو استخاف
وهو في غير محل ولايته) ومثله مالو
ارسل لمن يحكم عنه في محل ولايته
الى ان يحضر القاضي (قوله بعد
وصول الضمير راجع للقاضي
المستخاف لان كما يدل عليه
تشبيهه بالمحرر (قوله واعطاه)
عطف على اخذ (قوله وقال ابن
الرفعة وهو) اي وقال في دعواه
وهو يعلم الخ (قوله لا يصدق
الايين) ومعلوم ان محل ذلك
حيث لم تقدم بينة على ما ذكر المدعى
والاقتضى به بالايين

من انكر ولان غايسته انه امين وهو كالوديع لا بد من حلقه هذا كله فمن علم بقا اهليته
الى عزله امامن ظهر فسقه وجوره وعلت خبايته فالتظاهر بحلف قطعا وامامناؤه
الذين يجوز لهم اخذ الاجرة اذا حوسب بعضهم فبقى عليه شئ فقال اخذت هذا المال
اجرة على على وصدقة المعزول لم يتقعه تصديقه ويسترد منه ما ين يدعى اجرة المثل (ولو
ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لاجل انه يحلف له وكذا
لو ادعى على شاهد انه شهد زورا واراد تغريمه لان كلامهم مما امين الشرع (وتشترط)
لسماع الدعوى عليهم بذلك (بينة) يحضر هابن يدعى المدعى عنه له لتبخره حتى يحضره
اذ لو فتح ابن تحلة هم السلك مدع لاشد الامر و رغب الناس عن القضاء والشهادة (وان)
ادعى على متول بشئ (لم يتعلق بحكمه) كغصب او دين او بيع (حكم) بينهم خليفته
او غيره) كواحد من الرعية يحكمه قال السبكي هذا اذا ادعى عليه بما لا يدقح فيه
ولا يحل بنصه واللام تسمع الدعوى قطعا ولا يحلف ولا طريق للمدعى حينئذ الا البينة
قال بل ينبغي ان لا تسمع وان لم تقدر فيه حيث لم تظهر للعالم صحة الدعوى صيانة عن
ابتذاله بالدعوى والتخلف انتهى وفيه ما مر وبفرض صحة بتعين تقييده بقاض
حسن السيرة تظاهر الديانة والعفة وخرج بما ذكر الدعوى على متول في محل ولايته عند
قاضي انه حكم بكذا فلا تسمع بخلافه في غير محلها وبخلاف المعزول فتسمع عليه الدعوى
والبينة ولا يحلف كما في الروضة واصلا فامر في المعزول بحال في غير هذا

* (قول) في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام) أوثاقه كالفاضي الكبير فبالا (من)
بوليه) كتابا بالتولية وما فوضه اليه وما يحتاج اليه القاضي ويعظمه فيه ويعظمه ويبلغ
في وصيته بالتقوى ومشاررة العلماء والوصية بالاضمة فاداءه صلى الله عليه وسلم في
مرو بن حزم لما ولاه اليمن وهو ابن سبع عشرة سنة رواه أصحاب السنن واقتصر في ما ذكر
لما بعثه اليها على الوصية من غير كابة (ويشهد بالكتاب) يعني لابدان اراد العمل بذلك
الكتاب ان يشهد بما فيه من التولية (شاهدين) بصفات عدول الشهادة (يخرجان معه
الى البلد) اى محل التولية وان كان قريبا (يخبران بالخال) لتزيم طاعة على أهل البلد
والاعتماد على ما يشهدان به لاعلى ما في الكتاب والبدن سماعهما التولية من المولى
واذا قرئ يحضره فليعلم ان ما فيه هو الذى قرئ للابقر غير ما فيه ثم ان كان في البلد
قاض اذ اعند وأثبت ذلك بشرطه والا كفى اخبارهم الأهل البلد اى لاهل الحل
والعقد منهم كما هو ظاهر وحينئذ عين الاكتفاء بظاهري الهداية لا يستحال تثبوت اعند
غير قاض مع الاضطرار الى ما يشهدان به فتقوله بصفات عدول الشهادة انما يتأتى
ان كان ثم قاض واختار البلقى الا كنفاه بواحد (وتسكنى الاستفاضة فى الاصح) لانها
أكرم من الشهادة ولانه لم يقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين اشهاد
والثاني المنع لان التولية عقد والعقد لا تثبت بالاستفاضة كالاجارة والوكالة لا مجرد

(قوله ما ين يدعى اجرة المثل)
اى ان كان له مال معلوم
دفع له والا فليست المال (قوله ولا
يحل بنصه) كان ادعى عليه
انه استأجره فلداه منزله مثلا
(قوله وفيه ما مر) اى من ان محله
فيمن لم يظهر فسقه وجوره وعلت
خبائته الخ (قوله وبفرض صحة)
اى صحة كلام السبكي (قوله فلا
تسمع) اى الدعوى لانه لا يقبل
قوله في محل ولايته حكم
فالدعوى مع قبول قوله تحل
بنصه وينبغي في كلام المصنف
ان البينة لو شهدت بانه حكم
بكذا لم يعمل به حتى يذكر فلا
فائدة في سماع الدعوى اذا عاينها
اقامة بينة (قوله محله في غير هذا)
اى الدعوى عليه بانه حكم بكذا
* (فصل في آداب القضاء وغيرها)
(قوله واذا قرئ يحضره) اى
حضره المولى (قوله اذ اعند)
اى بلفظ الشهادة (قوله واختار
البلقى الا كنفاه بواحد)
ضعيف (قوله وتسكنى الاستفاضة)
اى في لزوم الطاعة

كتاب فلا يكتفى (على المذهب) لاحتمال التزوير وان حقت القرائن بصدقه ولا يكتفى
 اخبار القاضى لاثامه فان صدق قوله لم يمتهم طاعته في اوجه الوجوهين (ويبحث بالرفع
 القاضى) ندبا (عن حال علماء البلد) اى محل ولايته (وعدوله) ان لم يعرفهم قبل دخوله فان
 تعمير عقبيه اياهم لم يمتهم بما يليق بهم (ويدخل) وعليه عمامة سوداء قد اياه صلى الله عليه
 وسلم لما دخل يوم فتح مكة والاولى دخوله (يوم الاثنين) صيحته لانه صلى الله عليه وسلم
 دخل المدينة فيه حين اشتد الضحى فان تعمير فالحبس ثم السبت ورد اللهم بارك لأمى
 في بكورها ويغنى كما قاله المصنف رحمه الله تعالى من قولهم وظائق الدين والديافيا
 ويقصد المسجد عقب دخوله ليصل به ركعتين ويأمر بقرأة العهد وينادى من كانت له
 حاجة لما خذى العمل ويستحق الرزق وقضية ذلك عدم استحقاقه من وقت التولية وبه
 صرح الماوردى (وينزل) ان لم يكن ثم محل مهلة اثناء (وسط) بفتح السين في الاشهر
 (البلد) ليتسوى أهله في القرب منه (ويظن أن) ندبا بعد تسليمة ديوان الحكم من الاول
 وهو الاوراق المتعلقة بالناس وان يندلى في البلد متكررا ان القاضى يريد النظر في
 المحبوسين يوم كذا فن كان له محبوس فليحضر (في أهل الحبس) ان لم يكن ثم من هو أهم
 منهم هل يستحقونه أو لانه عذاب ويبدأ بشرعة فن حضر له أحضر خصمه وفصل
 بينهم ما وهكذا (فن قال حسب بحق اذامه) الى وفاته أو ثبوت اعدائه بعد ذلك ينادى
 عليه لاحتمال ظهور زعيم آخر له ولا يجلس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب
 وان كان الحق حدا أقامه عليه وأطلته أو تغزى أو اى اطلاقه فعل (أو) قال حسب
 ظلماتي خصمه حجة ان كان حاضر افان أقامه أدامه والاحقه وأطلقه بلا كفيل
 الا ان يراه فحسن (فان كان) خصمه غائبا عن البلد (كتب اليه ليحضر) لفصل
 الخصومة بينهم ما أو يوكل لان القصد اعلامه الجلس بحجة فان علم ولم يحضر ولم يوكل
 حلف وأطلق لتقصير الفأجب حينئذ (ثم) في (الاوصياء) وكل منصرف عن غيره بغير
 ثبوت ولا يمتهم عنده لأن رب المال لا يلائم المطالبة بما له القاضى عنه لانه وليمه العايم
 ان كان يملكه وان كان حاله يملكه أخرى لما امر ان الولاية العامة لمحاكم بلد المالك (فن
 ادعى وصاية سأل) الناس (عنها) ألها حجة وما كيفة ثبوتها (وعن حاله) هل توفرت
 فيه الشروط (وتصرفه فن) قال فرق الوصية وأصرف للموصى عليه لم تعرض لان
 وجده عدلا وان (وجده فاقا أخذ المال) وجوبا (منه) ان كان باقيا وغرمه بدل ما فوته
 ومن شك في عدالته لم ينزع منه (ك) ارجحه الاذرى قال وهو الاقرب الى كلامهما
 والجهور وان رجع البقضى وغيره خلافه اما اذا ثبت عدالته عند الاول فلا يزترفيه
 الشك وان طال الزمن لاتحاد القضية وبه فارق شاهدان كى ثم شهد بعد طول الزمن
 فلا بد من استنكر كانه (أو) وجده (ضعيفا) عن قيامه به اجمع اماتته (عضده جميعين)
 ولا ينزع منه المال ثم ينظر بعد الاوصياء في امناه القاضى المنصوبين عن الاطفال

(قوله فان صدق قوله لم يمتهم) اى
 كاهم وان صدقه بعضهم وكذبه
 بعضهم فلا يكل حكمه حتى لو حضر
 متداعيان وصدقه أحدهما
 دون الآخر لم يفتد حكمه عليه
 (قوله وعليه عمامة سوداء) فيه
 اشارة الى ان هذا الدين لا يتغير لان
 سائر الاولان يمكن تغيرها بغيرها
 بخلاف السوداء (قوله ويغنى
 كما قاله المصنف تخريفا) اى
 الكبور (قوله فن كان له محبوس
 فليحضر) ندبا عند اجتماع الخصوم
 ولو حضر وامر تبين فقر وجوبا
 في حال كل من قدم أو لا ولا ينظر
 حضوره فيه (قوله ولا يطالب
 بكفيل) ظاهره وان خيف حربه
 ويوجهه بأفالم تعلم الا ان ثبوت
 حق عليه حتى يجلس لاجله (قوله
 لان القصد اعلامه ليحسن) اى
 يفصح ثم أو قوله حلف اى وجوبا
 (قوله وغرمه بدل ما فوته) اى
 حيث لم يقدم بدنة بصره في طريقه
 الشرعى والا فلا تغريم (قوله
 عن الاطفال) اى للتصرف عنهم
 ولو عبر على ليكن أو نزع

(قوله وعن الخاصة) كالوقت

على الذرية مثلاً (قوله وعمله) نفقة هل المراد منهم من تلزمه مؤنتهم أو كل من في نفقته وان كان ينفق عليهم مرأة كعتمته وخالته مثلاً فيه نظر وقصاص ما عطفه في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الأول وقد يقال وهو الأقرب انه يأخذ ما يحتاج اليه ولو لم ياتلزمه نفقته ويفرق بأن هذا في مقابلته عمل قد يقطعه عن الكسب بخلاف الزكاة فانهم المحض الموساة (قوله ومحل جواز الإخلال المكفي) أي حيث لم ينعين (قوله ولا يرزق من خاص مال الامام والآحاد) لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطى من خاص ماله ولا على الآحاد ما لو دفع أحدهما تبرعا لم يمنع قبوله (قوله ويرزق منه) أي يجب عليه وقصاص ما سرعن الماوردى ان محل في المكفي اذا لم يوجد متطوع بالعمل غيره وكتب أيضا لطف الله به قوله ويرزق منه أي وان وجد ما يكفيه قياسا على القاضي لان ما يأخذ في مقابلته عمله فلو لم يوط ربحا ترك العمل فتتغلط مصالح المسلمين (قوله من العلوم الشرعية) أي التي لها تعلق بالشرع فينبه على الفقه والحديث والتفسير وما كان آله لها (قوله للابوتى من الجهل) أي يدخل عليه الخلل من الخ (قوله وفطنته) عطف تفسير

ونفقة الرضا يانعم له عزلهم ولو بالاسباب وقوله غيرهم لانهم مولون من جهة بخلاف الاصحاب وليس له المكشف عن أب وجد متصرف الابد بثبوت قاص عنده فيه من ينظر في الاوقاف العامة ومثوله قال الماوردى والروايتي وعن الخاصة لانما اتول لمن لا يتعين من الفقراء والاساس كمن فينظر هل آت اليهم وهل له ولاية على من تعين منهم مصغر ونحوه ثم في أمر اللقطة التي لا يجوز غلبتها الا لقطا ويجوز لم يتحتم غلبتها بعد الحلول ثم في الضوال فيحفظ هذه الاموال في بيت المال مفردة عن أمثالها وله خلطها بمنزلها حيث اقتضت المصلحة ذلك فاذا ظهر المال غرم لمن بيت المال وله بيعها وحفظها عن المصلحة ماله (ويختص) ندبا (مركبا) بصنعة الآتية وأراد به وبما بعده الجندس اذ لا يكتفي بواحد (وكاتبيا) لاحتياجه اليه لكثرة اشغاله ولانه صلى الله عليه وسلم كان له كتاب فوق أربعين ومحل ذلك اذ رزق من بيت المال والام يندب الاتحاد الان تعين كك القاسم والمقوم والمترجم والمزكى للثلاثة الوافى الاجرة وللقاضي وان وجد كفايته أخذ ما يكفيه وعمل النفقة وكسوة وغيرهما من بيت المال الان تعين للقضاء ووجد كفايته وكتابة عماله فلا يجوز له أخذ شيء منه ومحل جواز الأخذ للمكفي وغيره اذ لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والا فلا يجوز صرح به الماوردى وغيره ولا يجوز عده الاجارة على القضاء ولا يرزق من خاص مال الامام أو الآحاد وأجرة الكاتب ولو قاضي. واوغلن ورق المحاضر والصلوات ونحوها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء واحتج امهاوهم من ذلك فعلى من شاء الكتابة ولا امام أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل وغلان ودار واسعة ولا يلزمه الاقتصار كالصالحية رضى الله عنهم ويرزق منه أيضا كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين كالامير والمفتي والمحاسب والمؤذن والامام للصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية (ويشترط كونه) أي الكاتب حرا ذكرا (مسما عدلا) تؤمن خيانتة (عارفا بكتابة محاضر ومجلات) وسبأ في الفرق بينهم وقد يتوعدان باعتبار الجلاقه سماعا على مطاق المكتوب وسائر الكتب الحكومية لافساد الجاهل بذلك ما يكتبه (ويستحب) فيه (فقه) فيما يكتبه أي زيادته من التوسع في معرفة الشروط ومواقع النقط والتحرر عن الموههم والمحتمل للتأبؤ من الجهل ومن اشترب فقهه اراد معرفته بما لا بد له من أحكام الكتابة وعفة عن الطمع للاتباع له (ووفور عقل) ا كساي ابراداد كاه وفطنته ولا يخلد (وجودة خط) وايضا جمع ضبط الحروف وترتيبها وتصفية التلايق فيها الخاق وتبينها للتأشبه نحو سبعة بتسعة ومعرفة بحساب الموارث وغيرها لا تضر اراة اليه وفصاحتها وعلمه بلغات الغصوم (م) ويختص ندبا أيضا (مترجما) لانه قد يجهل لسان الغصوم أو الشهود ان الغالب وجودها في ذلك العمل فان كان القاضي يعمر عداة تحريه واعداد) أي اثنان ولو في زمانا كان شهوده كلهم أعجميين لانه يقل الى

(قوله لانه اخبار محض) لم يذكر

مثله في الترجمة فاقضى انه لابد
من العدد في نقل معنى كلام
القاضي الخصم حتى لو نقل اثنان
كلام الخصم للقاضي ونقل واحد
كلام القاضي للخصم لا يكفي وقد
يتوقف فيه بان قياس الاكتفاء
بواحد هذا الاكتفاء في الترجمة
لانه اخبار مجرد وفي شرح المنهج
التسوية بينهم في الاكتفاء
بواحد وعلى ما اقتضاه كلام
الشارح يمكن ان يفرق بين
الترجم والمسمع بان المسمع لو غير
ما يقوله القاضي عند تبليغه
للخصم سمعه القاضي وانكر
علمه بخلاف المترجم فانه ما يقوله
القاضي بغير لغته والقاضي
لا يعرف اللغة التي ترجم بها
فربما غير ولم يوجد من ينكر
عليه (قوله لم يلزم القاضي طلبه)
اي ولا السجبان (قوله والا عزره)
ومثله في التعزير ما لو طلبه ابتداء
لاصل الدعوى فامتنع من الحضور
(قوله اذ لم يتباصر في ذلك) اي
المذكور من اجرة السجين
والسجبان (قوله وبكره اتخاذ
حاجب) اي حيث لم يلزم القاضي
من الحاجب انه لا يمكن من
الدخول عليه عامة الناس وانما
يمكن عظماءهم او من يدفع له
رشوة للتمكن والافيعر
قول المحشي فانه ما يقوله هكذا
في جميع النسخ التي بأيدينا واهله
فانه نقل ما يقوله اه محشي

القاضي قول لا يعرفه فاشبهه المزكي والشاهد بخلاف الكاتب فانه لا يثبت شيئا انما يكفي
رجل واحد اثنان فيما يثبت به ما وقس بهما اربع نسوة فيما يثبت بهن واسقط من
الاصل اشتراط التأكيد للدخول في العدالة وشروط الماوردى انتفاء التهمة فلا تقبل
ترجمة الواحد والاول كالتقبل لشهادته وهو ظاهر ان كانت الترجمة عن القاضي بالحكم
او عن الخصم بما يتضمن حقا لا شبه او شبه فان كانت فيما يتضمن حقا على عالم يظهر
لامتناعه وجهه ويكفي اثنان عن الخصم كشهود القروع وعلم من اشتراط العدد اشتراط
لفظ الشهادة وهو كذلك (والاصح جواز اعنى) لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى
معانية وشارة بخلاف الشهادة وعلمه فكيف القاضي من حضر السكوت للتلاصيح
غير الخصم والماني لا كشاهد وقد علم انه لا يلزم من هذا تعليمهم شائبة الرواية اذ هي
شهادة الا في هذا العدم وجود المعنى المشترك له الا بصاوهنا (و) (الاصح) (اشتراط عدد)
ولا يضرب العمى هنا ايضا (في اسماع قاضيه صم) لم يطل معمه كالمترجم فانه ينقل عين
اللفظ كما كان ذلك ينقل معناه والثاني لا يشترط لان المسمع لو غير انكر عليه الخصم
والحاضر بخلاف المترجم وشروطهما ما في المترجم ونخرج باسماع القاضي الذي
هو مصدر مضاف لانه قوله اسماع الخصم ما يقوله القاضي او خصمه فيكفي فيه واحدا لانه
اخبار محض (ويتخذ ندبا) (درة) (يكسر الهمزة) (للتأديب) اقتداء بهم رضى الله عنه نعم
منع ابن دقيق العيد نواه من ضرب المستورين به لانه صار بما يعبر به ذرية المضروب
وأقاربه بخلاف الارذال وله التأديب بالسوط (ويحتمل الاداء حق وتغزير) كما فله عر
رضى الله عنه بدراشترها بكم وجعلها سجناء واذهرت الجبوس لم يلزم القاضي طلبه
فاذا احضره سأل عن سبب هربه فان تعال باعسار لم يعززه ولا اعززه ولو اراد مستحق
الدين ملازمته بدلا عن الحبس مكن ما لم يقل تشق على الطهارة والصلا مع ملازمته
ويحتمل الحبس فيجيبه واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغله واجرة
السجبان على صاحب الحق اذ لم يتباصر في ذلك من بيت المال (ويستحب كون
مجلسه) الذي يقضى فيه (فيضا) لئلا يتأذى به الخصوم (بارزا) اي ظاهر يعرفه كل
أحد وبكره اتخاذ حاجب لاجرة زمة أو في خلوة (مصونان اذى) نحو (حرو برد) وريح
كربه وغبار ودخان (لا تهاب الوقت) اي الفصل كهج الريح وموضع الماء في الصيف
والسكن في الشتاء والمضرة في الربيع ولم يجعل هذا نفس المصون كما صنفه أهله بل غيره
كانه لاشارة الى تغيرهما كان الالز لدفع المؤذى والثاني لتحصيل التنزه ودفع
المكدر عن النفس فاندفع دعوى ان عبارة اصله أحسن ومحل ما تقر عند اتحاد الجنس
فان تعدد وحصل زحام اتخذ مجالس تعدد الاجناس فلما اجتمع رجال وخافوا ونساء اتخذ
الامة مجالس قاله ابن القاص (و) لاقاة بوظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل
المراتب بأن يكون على غاية من الحرمة والجلالة والاهبة فيجلس مستقبلا القبلة داعيا

(قوله منع الناصوم) اى وجوبا
 (قوله والحق بالمسجد فى ذلك)
 اى فى اتخاذه مجامع الحكم
 (قوله مع حالة) اى حال كونه
 معصيا بالمسجد بمقتضى الخ (قوله نفذ
 قضاؤه) هذا علم من قوله أولا
 ومع ذلك بنفذ حكمه (قوله ولا
 يشاور غير عالم) اى لا يجوز (قوله
 وتحرم المباحنة) اى مع غير
 الامين (قوله ان قصدها اناسه)
 اى اناس الفاسق وفى نسخة
 امتحانه وعليها فليس ذلك واجبا
 للفاسق (قوله لا ينظر فى نفقة
 عماله) اى يستحب لذلك (قوله
 فان وقعت خصومة لمعاهله) اى
 من عقد معه بنفسه فلا يتم
 بمجاابته وقوله اناب اى نديا (قوله
 اوضيفه) وهل يجوز لغير القاضى
 من حضر ضيفته الاكل منها
 أم لا فيه نظر والا قرب الجواز
 لاتقاء لعله فيهم ومعاملهم
 محل ذلك اذا قامت قرينة على
 رضى المالك باكل الحاضرين
 من ضيفته والا فلا يجوز لانه انما
 أحضره للقاضى وباقى مثل
 هذا التفصيل فى سائر العمال
 ومنه ما جرت العادة به من
 احضار طعام لشاد البلاد ونحوه
 من الماتزم والكاتب

بالعصمة والتوفيق والقصد يدمت مع ما تطمس على محل عال به قرش ووسادة يصمت بغير
 بذلك عن غيره وليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع للعاجبة الى قوة الرهبة
 والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيبة (لا يسجد) اى لا يتخذ مجلسا للحكم
 فيكره ذلك صونا له عن ارتفاع الاصوات والغلط الواقعين بمجلس الحكم عادة وقد يحتاج
 الى احضار الجاهل والصغار والحفيظ والكفار واقامة الحد فيه أشد كراهة نعم ان
 اتفقت قضية او قضايا وقت حضوره فيه الصلاة أو غيرها لم يكره فصلها وكذا ان احتاج
 لمجلوسه فيه أحد من مطر أو غير فان جلس له فيه مع الكراهة أو عدمها منع الخصوم من
 الخوض فيه بالمسألة ونحوها ويقعدون خارجا ويصب من يدخل عليه حصتين حصتين
 والحق بالمسجد فى ذلك بيته وهو محمول على ما لو كان يجلس تحتهم الناس دخوله بان اعد
 مع حالة بمقتضى الدخول عليه لاجلها اما اذا أعد وأخلاه من نحوه باله وصار يجلس
 لا يجتنبه أحد من الدخول عليه فلا معنى للكراهة حينئذ (ويكره ان يقضى فى حال
 غضب وجوع وشبه معترطين وكل حال يسو مخايقه) فيه كره شديد فاعه حدث وشدة
 خوف أو حرث أو هم أو سرور لصفة النهي عنه فى الغضب وقيل به الباقى ولا خلاف فيه
 وفكره بذلك ومع ذلك بنفذ حكمه وقضية ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد
 فيه وقد اشار اليه فى المطالب وجزم به ابن عبد السلام وقد نظرو فيه بعدم أمن التصديق
 مقدمات الحكم ومقتضى اطلاق المصنف رحمه الله عدم الترقى بين الغضب لنفسه أو لله
 تعالى وهو كذلك كما اقبل به الزاد رحمه الله تبعه الاذرى خلافا لبقية من تبعه لان
 المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنفى الكراهة اذا ادعت الحاجة الى
 الحكم فى الحال وقد يتعين الحكم على الفور فى موارد كثيرة وقضى حال غضبه ونحوه نفذ
 قضاؤه (ويندب ان يشاور) عند تمارض الادلة واختلاف الآراء (الفقهاه) العدول
 اقله تعالى وشاورهم فى الامر بخلاف الحكم المعلوم بنص او اجماع او قياس جلى ولا
 يشاور غير عالم ولا عالما غير أمين فانه رعا بصله واذا حضر واقفا ما يذكر من ما عندهم اذا
 سألهم ولا يتدرون بالاعتراض عليه الا فيما يجب تنفذه كما باقى وشمل ذلك مشاورة من
 هو دونه لانه قد يكون عندا المتضول فى بعض المسائل ما ليس عند القاضى وتحرم المباحنة
 ان قصدها اناسه والافلا (وان لا يشتري ويبيع) او يعمل مع وجوده من وكاه
 (بنفسه) فى عمله فيكره له لئلا يجابى نعم ينبغي ان يستغنى عنه من أضوله او فروع لا تنفاه
 المعنى اذ لا يتخذ حكمه لهم وفى معنى البيع والشراء السلم والاجارة وسائر المعاملات
 ونص فى الام على انه لا ينظر فى نفقة عماله ولا امرضعة بل بكل ذلك الى غير امية قرغ
 قلبه (ولا يكون له وكيل معروف) لئلا يجابى ايضا فان عرف وكيله استبدل به فان لم
 يجد وكيله عقد بنفسه للضرورة وان وقعت خصومة لمعاهله اناب فى فصلها فان أهدى
 اليه أو وهبه أو ضيفه أو تصدق عليه فرضا أو نفلا (من له خصومة) أو من غلب على ظنه

بأنه يستخاص ولو بعضه فيما يظهر لئلا يمتنع من الحكم عليه أو كان يهدى إليه قبل الولاية
 (أو) من لا خصوصية له و (لبيد) اليه سبأ (قبل ولايته) وله عادة بالهداء له وزاد عليها
 قدر ابحال على الولاية غير مستغنا وصفة في محل ولايته (حرم) عليه (قبولها) ولا يحلها
 لأنها توجب الميسل اليه في الأولى ويحال سببها على الولاية في الثانية وقد ورد في الاخبار
 الصحيحة هدايا الأعمال صحت وانما حلت له صلى الله عليه وسلم الهدايا العسقية وفي الخبر انه
 أحلها للمهاجرين فان صح فهو من خصوصياته أيضا وسواء كان المهدي من أهل عمله أو من
 غيره وقد جعلها اليه لأنه صار في عمله فلوجه زهاله مع رسول ولا خصوصية له فقبضه وجهان
 اوجههما الحرمة ولا يحرم عليه قبولها في غيره له وان كان المهدي من أهل عمله مالم
 يستشعر بأنها مقدمة لخصوصية ومتى بذل له مال ليحكم بغير الحق وامتنع من حكم بحق فهو
 الرشوة المحرمة بالاجماع ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الاجمال لكنه أقل انما وقد لعن
 جلي الله عليه وسلم الرائي والمرئى في الحكم وفي رواية الرأش وهو الماشي بينهما وحله
 في ريش باطل اما من علم اخذ ماله يباطل لولا الرشوة فلازم عليه وحكم الرأش حكم
 موكله فان توكل عنهما عصى مطلقا واعلم ان محل ما حرم من كونه أقل انما اذا لم يكن له
 رزق من بيت المال وذلك الحكم مما يصح الاستتجار عليه وطلب اجرة مثل عمله فقط والا
 جاز له طلبها واخذها عند كثيرين وامتنع عند آخرين قبل والاقل اقرب والثاني احوط
 (وان كان) من عادته انه (يهدى) اليه قبل ولايته وترسخه لها التحقير اقل واصدق ولو
 مرة واحدة كما شعريه كلامهم واعتمد الرزق كشي وما شعريه كان في كلام المصنف من
 التكرار غير مراد (ولا خصوصية) لها ضرة ولا مترتبة (جاز) قبول هديته ان كانت
 (بقدر العادة) قبل كالعادة لم الوصف أيضا أولى اه وقد يجاب بأن القدر قد
 يستعمل في المكيف كالكم وذلك لاتقاء التهمة حينئذ بخلافها بعد الترخع أو مع
 الزيادة فيحرم قبول الجميع ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتمادا هدايا كان فاهدي
 حريا فان كانت في القدر ولم تميز فيكذلك والاحرم الزائد فقط وجوز السبكي في حلاليته
 قبول الصدقة عن لا خصوصية له ولعادة وحده في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق بأنه
 القاضي وعكسه واعتمد ولده وهو منجبه والاشكل بما ياتي في الضيافة وبحث غيره
 لقطع محل أخذه للزكاة ونتيجة تقييده بما ذكره والحق الحسبي بالاعيان المنافع المقابلة
 بمال عادة ككفي دار بخلاف غيره كما تستعارة كتابه علم وأكله طعام بعض أهل ولايته
 ضيفا كقبول هديتهم كما علم مما مر وما لو وقف عليه بعض أهل عمله فقد ترديه السبكي
 والتجبه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشروطنا القبول كان كالهدي له وكذا لو وقف
 على نذر يس هو شيعة فان عين باسمه امتنع والا فلا ويصح ابرأؤه عينه ان لم يشترط
 فيه وهو الاصح وكذا اذا وعه بغير اذنه بخلافه باذنه بشرط عدم الرجوع وبحت
 التاج السبكي ان خلع المالك التي من أموالهم كما هو ظاهر ليست هدية بشرط

(قوله بأن مقدمة لخصوصية) اي
 فيحرم قبولها وان كان المهدي
 من غيره (قوله وترسخه) اي
 تربيته (قوله قبل كالعادة) اي
 كان الأولى التعبد به واسقاط
 قوله بقدر (قوله ولم تميز فكذلك)
 اي يحرم الجميع (قوله بأنه القاضي
 ومكس) اي بأن لم يعرف
 القاضي انه من أهل ولايته
 (قوله وشروطنا القبول) معتمد
 في الوقت دون التذرع (قوله
 ويصح ابرأؤه) اي القاضي (قوله
 وسائر العمال) ومنهم مشايخ
 الاسواق والتبذلان ومباشرة
 الاوقاف وكل من يتعامل امرأ
 تتعلق بالمسلمين

اعتبادها المثل وان لا يتغير به اقله عن التعصم عن الحق وسائر اعمال مثل في نحو الهدية
 لكنه غلط ولا يلتصق بالقاضي فيعاذ كرا المقى والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس
 لهم اهلية الالتزام والاولى في حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء
 والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحببا ويترددا
 لعلمهم وصلاحتهم فالاولى القبول واما اذا اخذ الملقى الهدية ليرخص في الفتوى فان
 كان وجهه باطل فهو ورجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها غنا اقله وان كان
 وجهه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة (والاولى) لمن جاز له قبول الهدية (ان يشيب عليها)
 او يرد المال كلها ويضعها في بيت المال وسد باب القبول مطلقا والى حسمه الباب (ولا
 ينقد حكمه) ولا سماعه شهادة (لنفسه) لانه منهم وانما جاز له تزيين اساءة اذ به عليه في
 حكمه بحكمته على بالحوالة لا يستحق ويستأن به فلا يسمع حكمه وله الحكم لمجوره
 وان كان وضيا عليه قبل القضاء كافي الروضة وان تضمن حكمه استسلامه على المال
 المحكوم به ونصرفه فيه وكذا باثبات مال البيت المال وان كان يرزق منه واقفاء العلم البلقيني
 حكمه وضع يده عليه وبائبات مال البيت المال وان كان يرزق منه واقفاء العلم البلقيني
 بأنه لا يصح من القاضي الحكم بما اجره هو وما ذونه من وقف هو نظره بنيه حله على
 ما فعله الا ذرى حيث قال الظاهر منعه مدرسة هو مدرسا ووقف نظره له قبل الولاية
 لانه انظم مالم يكن متبرعا فيكون كالوصي وورد بعضهم الاول بان القاضي اولى من
 الوصي لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزلزل بانها لا تزل ولا كذلك الوصي اذا اولى
 القضاء فالتمتة في حقه أقوى من ثلث شهدا القاضي بحال للوقف قبل ولايته عليه قبل
 او الوصي بحال لموليه قبل الوصية لم يقبل (ورقته) لذلك نعم له الحكم بجهاد عليه قبل
 رقه بان جنى ملتزم على ذمي ثم حارب وأرق ووقف ما ثبت له حينئذ الى عتقه فان مات
 قنا صار قبا قاله البلقيني قال وكذا المني ورث موصي بعتقه الحكم بكسبه اى لانه ليس له
 (وشريكه) او شريك مكاتبه (في المترك) لذلك ايضا نعم لو حكم بشاهد ومينه جاز لان
 المنصوص انه لا يشاركة كما افاده البلقيني ايضا ويؤخذ من علمه انه يشترط ان يعلم
 انه لا يشاركة والافالتمة موجودة باعتبار ظنه وهي كافية (وكذا أصله وقرعه)
 ولو لاحدهما على الآخر (على الصحيح) لانهم ابعاضه فكانوا كذفسه ومن ثم امتنع
 قضاؤه بعلمهم قطعها اما حكمه عليهم فيجوز عكس المدعى وحكمه على نفسه اقرارا لحكم
 في اوجه الوجهين وله تنفيذ حكم بعضه والشهادة على الشهادة لاتفاء التهمة ومقابل
 الصحيح بتفادان القاضي اسير البيئة فلا تظهر فيه تهمة بخلاف الشهادة (ويحكم له)
 ولهؤلاء الامام وقاض آخر) مستقل اذ لا تهمة (وكذا انائبه على الصحيح) كبقية
 الحكم والساني لا يجوز من نائبه للتمة (واذا) ادعى عنده مدين حال أو مؤجل أو بعين
 مملوك أو وقف أو غير ذلك ثم اقر المدعي عليه أو نكل لخلف المدعي أو حلف من غير

(قوله واقفاء العلم الخ) معتد
 (قوله وورد بعضهم الاول) هو
 ما أفتى به العلم البلقيني الخ (قوله
 ثم حارب) اى الذمي (قوله لانه
 ليس له) اى لان الكسب الحاصل
 قبل الفتوى للزريق والكسب
 الحاصل للموصي له بالتمتة
 (قوله لما ذكر) اى من الاثبات
 والحكمه

نقول بأن كانت العين في جانبه لتصلوث أو إقامة شاهد مع إرادة الخلف معه (وسأل)
 المدعي (القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو عينه أو) سأل (الحكم) له عليه
 (عائنت والاشهاد به لزمه) إجابته لما ذكر وكذا الوصف مدعي عليه وسأل الأشهاد
 ليكون بحقه فلا يوطأ به مرة أخرى وذلك لأنه قد شكر بمديونة الحق لتونسيان
 القاضي وألغز له ولو أقام بيته بدعواه وسأله الأشهاد عليه بقبولها لزمه أيضا لأنه يتضمن
 تعديل البيعة وأثبات حقه وخرج بقوله سأل ما إذا لم يسأله لامتناع الحكم له مدعي قبل
 أن يسأل نفسه كامتناعه قبل دعوى صحبة الأمانة قبل فيه شهادة الحسبة وصيغة
 الحكم الصحيح الذي هو الإلزام النفساني المستفاد من جهة الولاية حكمت أو قضت له
 به أو انقضت الحكم به أو أزلت خصمه الحق وعلم عائنت رانه إذا عدلت البيعة لم يميز
 الحكم الا بطلب المدعي فإذا طلبه قال لخصمه ألدافع في هذه البيعة أو قاض فان قال
 لا اؤتم ولم يثبت حكم علمه وقوله ثبت عندي كذا أوضح بالبيعة المعادلة ليس بحكم وان
 كان مثل ذلك متوقفا على الدعوى سواء كان الثابت الحق أم سببه فان صرح
 بالثبوت كان حكما يهديها رماها فلا يحتاج حاكم آخر إلى النظر فيها أو أفاد الشئ
 أنه لو قال ثبت عندي وقف هذا على التقراء لم يكن حكما ولكنه في معناه فلا يصح رجوع
 الشاهد بعده بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم امتنع على
 الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه ويجوز تنقيذ الحكم في البلد قطعاً من غير دعوى
 ولا حاف في نحو غائب بخلاف تنقيذ الثبوت الجرد فيها فان فيه خلافاً والأقرب جواز
 بناء على أنه حكم بقبول البيعة والحاصل أن تنقيذ الحكم ليس بحكم من المنفذ إلا أن
 وجدت فيه شروط الحكم عندنا والا كان أثباتاً للحكم الأول فقط وقد قدمت في باب
 الهبة الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالعصية فالأول يتناول الآثار المأمورة
 والتسابعة لها بخلاف الثاني فإنه اغتابة يتناول الموجود فقط وعلم أن الحكم به أقوى من
 حيث أنه يستلزم الحكم على العاقد من لا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بهذا إلا بحجة
 تنفذ المالك بخلاف الحكم بالموجب ولو حكم بالعصية ولم يعلم هل استند بحجة بالمالك أو لا علمنا
 حكمه على الاستناد لأنه الظاهر ثم يحتمل أن يكون محله في قاض موثق بدينه وعلمه كمثل
 حكم أجل ولم يعلم استنبه أنه شرطه فلا يقبل إلا عن ذكر (أو) سأله المدعي ومنه المدعي
 عليه كأمراً نظيره (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال
 (محضراً) بفتح الميم (عاجري من غير حكم أو مجبلاً بحكم استعج إجابته) لأنه يذكر
 وأنما يجب للثبوت الحق بالشهود دون الكتاب (وقيل يجب) قوتقة لحقه ثم انعلقت
 الحكومة بصبي أو مجنون له وأعلمه وجب التسجيل جزماً والحق بهم الزر كشي الغائب
 ونحو الوقت مما يحتاج له وأشار المصنف إلى أن المحضر ما تحكى فيه واقعة الدعوى
 والجواب وسماع البيعة بالأحكام والسجل ما تضمن اشهاد على نفسه بأنه حكم بكذا أو

(قوله قبل أن يسأل) أي ولا يصح
 ذلك لو وقع منه (قوله ولكنه في
 معناه) أي الحكم (قوله واعلم
 أن الحكم به) أي الثاني (قوله
 ونحو الوقف) كالأوصية
 والإجارة الطويلة

نقدته (ويستحب تسختان) أي كتابتهما (أحداهما) تدفع (له) بلا ختم (والاخرى تحفظ في ديوان الحكم) محتومة ويكتب عليها اسم الخصمين وان لم يطلب الخصم ذلك لانه طريق التذكر لوضاحت تلك (واذا حكم باجتهاده) وهو من أهله أو باجتهاد مقلده (ثم بان) كون ما حكم به (خلاف نص الكتاب أو السنة) المتواترة أو الاتحاد (أو بان خلاف الاجماع) ومنه ما خالف شرط الواقف (أو) خلاف (قياس جلي) وهو ما يعم الاولى والمساوى قال القرافي وأخالف القواعد الكافية قال الحنفية أو كان حكما لا دليل عليه أي قطعا فلا نظر لما ينه عن ذلك من النقص في مسائل كثيرة قال بها غيرهم بأدلة عندهم قال السبكي وأخالف المذاهب الاربعة لانها كالتخالف للاجماع (نقضه) وجوب أي اظهر بطلانه وان لم يرفع اليه (هو وغيره) بنحو نقضته أو ضخته أو بطلته (لا) ما بان خلاف قياس (خفي) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البر مجاميع الظم فلا ينقضه باجتهاده (والقضاء) أي الحكم الذي يستفاد من القضاة بالولاية فيما بان الأمر فيه بخلاف ظاهره تنفيذا كان أو غيره (بينة نظاهر الأبايمان) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يقيد الحل باطن المال ولا البضع لخبر العصمين لعل بعضهم ان يكون ألحن بجمته من بعض فافضى له بنحو ما سمع منه فن قضيت له من حق أخيه بشي فلا يأخذ فأنما أقطع له قطعة من النار وخبر امرنا بائع الطواهر والله تعالى يقول اليس اراكن قال المزني بكسر الميم لا يعرفه ويلزم الحكمون عليها بنسكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمصالح على البضع ولا نظر لاعتقاده باحقته كيجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف اماما بان الأمر فيه كظاهره فان لم يكن في محل اختلاف الجهمدين كالتسليط على الاختباء بالشفعة فان ترتب على أصل كاذب كشهادة زور وكالا قول أو صادق فان لم يكن في محل اختلاف الجهمدين نقد باطنا وظاهرا وان كان مختلفا فيه كالحكم بشفعة الجوار نقد ظاهرا وقطعا وباطنا على الأصح نعم لو قضى قاض بعمدة نكاح زوجة المفقود بعد أربع سنين ومدة العدة أو نفي خبر الحمل ونفي بيع العرايا ومنع القصاص في المنقل وصحة بيع أم الولد وصحة نكاح الشغار ونكاح المتعة وحرمة الرضاع بعد حولين وقتل مسلم يذمي ولو ثبت بين مسلم وكافر أو باس تحسان فاسدا استناد العادة للناس من غير دليل أو على خلاف الدليل فنقض قضاؤه كما ذهب اليه الاكثرون وجرم به ابن المقرئ في روضه وأفتى به الواجد رحمه الله تعالى (ولا يقضى) أي لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) أي ظنه المؤكد (بالاجماع) كالو شهدت عنده مئة براق ونكاح او ملك من يعلم حرته أو ينيونهم او علم مالكة لانه قاطع بطلان الحكم به حينئذ والحكم بالبطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعله لمعارضته بالبيعة مع عدتها ظاهرا (والاظهر أنه) أي القاضي المجتهد وجوب الظاهر التقوى والورع ندبا (يقضى بعلمه) ان شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استناده قبل ولاية كان يدعي عنده بحال وقد رواه أقروضه

قوله ان يكون ألحن) أي أقدر
(قوله بل والقتل) ومثله من عرفت
وقوع الطلاق على زوجها ولم
يمكنها التلاص منه (قوله ان
قدرت عليه) أي ولو بسم ان
تعين طريقا (قوله فكالا قول) أي
كأنشأ لنفسه الذي ينقضه
الحاكم وغيره (قوله نعم لو قضى
قاض) كان الاولى له ان يقول
وجما ينقض فيه الحكم لمخالفته
فامرنا بالحكم بعمدة نكاح الخ

(قوله باقى على فعل به) يؤخذ من هذا جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان ٩٩ شخصه الذين على آخره المرددين بوصول

حقه لمن المدين عند جماعته
بلغ المدين ذلك فقال جزاء الله خيرا
فانه اقر بجماعه بقائه بدينه
وانه لم يصل اليه من شئ وهو انه
يعمل بقول المدين ويجعل قول
الدائن وصل اليه على أنه اقر على
رسم القبالة مثلا او ان وصلني
على معنى انه وعد بالايصال ونحو
ذلك (قوله ووافقه) لعل المراد انه
مضن للاعتراف من المدين بعدم
صحة البراءة او بمعنى ان دونه ثابت
على أي نظيره بأن يعهد بعد
البراءة مثله والا فالبراءة بعد
وقوعها لا ترتفع (قوله لزمه ذلك)
أي عمله (قوله فان امتنع) أي من
البيان (قوله فهم من ظهر منه الخ)
هذا علم من قوله قبل بعد قول
المصنف ولا يتخذ حكمه لنفسه
وانما جازة تنزيه من اساء اديه
عليه الخ ومع ذلك لا يعده تكرارا
لان ما هنا قصده بيان الحكم وما
تقدم سبق لغير الفرق (قوله وكما
اذا ظهر منه الخ) أي موجب
الحكم كان شرب خمر في مجلس
الحكم (قوله يكتب على ما ظهر
بطلانه) أي فبني لمن ظهر له من
القضاء ذلك ان يفعل مثله (قوله
وعلى خط نفسه) أي وان لم يذكر
(قوله بأن خطرهما عام) أي
القضاء والشهادة (قوله بخلافها)
أي المذكورات من قوله
وله الحلف على الخ

اياه او سمعه يقرب له وان احتمل الا برأوه غيره ولو جمع دائنا برأه منه فأخبر بذلك فقال
مع ابرأه منه باقى على فعل به وليس ذلك على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن ابرأه
رافعه ولا بد ان يصرح بمقتضاه فيقول علت أن له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت
عليك بعلى فان ترك أحد الطرفين لم يتخذ حكمه ومقابل الاظهر على بان فيه تهمه ويقضى
بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا على من اقر بمجلسه أو استقر على اقراره
لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان أنكر كان قضاء بالعلم ولورأى وحده هلال رمضان قضى
به قطعاً بناء على ثبوتها واحداً ما قضى الضرر وانه فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت
بمحجة شرعية وأوجب الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع رددناه ولم
نعمل به كما أتت به الواحدة الله تعالى تبع البعض المتأخرين (الافى حدود الله تعالى)
تخذ زنا ومحاربة أو سرقاً وشرب وكذا تعازير ما سوطها بالثبوت مع نذب سترها في الجملة
فمن ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزيراً عزره وان كان قضاء بالعلم وقديس حكمه بعلمه
في حدود الله تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكلف انه أسلم ثم أظهر الزدة
فيقضى عليه بموجب ذلك قال الباقي وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حدود
يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد اما
حدود الدائمين فيقتضى فيها سواء المال والقود وحد القذف (ولورأى) انسان
(ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهادته) عليه أو أخبره (شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا
لم يعمل به) القاضي (ولم يشهد) به الشاهد أي لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يتذكر)
الواقعة مفصلة ولا يكتبه تذكران هذا خطأ فقط لا تخالف التزوير والغرض علم الشاهد
ولم يوجد وخرج بعمل به عمل غيره اذا شهد عنده بحكمه (وفيه ما وجه) اذا كان الحكم
والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) وثوق بانه خطه ولم تقم عنده فيه رية
انه يعمل به والاصح عدم الفرق لاحتمال الرية ولا ينافي ذلك نص الشافعي رحمه الله على
جواز اعتقاده للبيئة فيما لو نسي نكول انظم لانه يعترف في الوصف ما لا يعترف في الاصل
ويؤخذ منه انه يلحق بالنكول في ذلك كل ما في معناه وأفاد السبكي انه كان في زمن
قضاؤه يكتب على ما ظهر بطلانه باطل ولم ياذن مالكه وأمر بان لا يعطى له بل
يحفظ في ديوان الحكم لبراء كل فاض (وله الحلف على استحقاق حق او ادائه اعتقاداً
على) اخبار عدل وعلى (خط) نفسه على المرح وعلى نحو خط مكاتبه وما ذنبه ووكيله
وشريكه و (مورثه اذا وثق بخطه) بحيث اتقى عنه احتمال تزويره (وامانته) بان علم
منه عدم التساهل في شئ من حقوق الناس اعتضاضاً بالقرينة وضابط ذلك انه لو وجد
مثله بان لم يدع على كذا سمعت نفسه يدعوه ولم يحلف على نفسه وفارقت ما قبلها بان خطرهما
عام بخلافها لتعلقها بنفسه (والصحيح جواز رواية الحديث بخط) كنه هو أو غيره
وان لم يتذكر قرأه ولا سمعاً ولا اجازة (محدوظ عنده) أو عنده غيره لان باب الرواية اوسع

ولهذا عمل به السلف والخلف ولو رأى خط شيخه له بالاذن له في الرواية وعرفه جازا اعتمادا
أيضا والثاني المنع الا ان يتذكر كالتسوية

﴿فصل في التسوية وما يتبعها﴾ (السو) وجوبا (بين الخصمين) وان وكلاهما جرت
به العادة كثيرا من التوكيد للتخلص من ورطة التسوية بينهما وبين خصمه جهل قبيح
واذا استويا في مجلس ارفع وكلاهما في مجلس ادون او جلسا مستويا وقام
وكلاهما مستويا جاز كما يجسه الأذري (في دخول عليه) بان يأذن لهما فيه معا
للاحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع) لكلامهما ونظر لهما
(وطلاقة وجه) أو عبوسه (وجواب سلام) ان سلا (ومجلس) بان يقر بهما اليه على
السواء أو يجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو بين يديه وهو الأولي والأول
أيضا ان يكون على الركب لانه أهيب المرءة فالأول في حقها التربع لانه أستوى بعد
الرجل عنها وسائر أنواع الاكرام فلا يجوز له ان يؤثر أحدهما بشئ من ذلك ولا يعارضه
وان شرف به علم أو حرية أو والدية أو غيرهما ليعسر قلب الآخر واضراره والأول ترك
القيام لشريف ووضع لانه يعلم ان القيام لاجل الشريف ولو قام لم يظنه مخاصما
فتبين له حاله بخلاف ذلك قام لخصمه أو اعتذره اما اذا سلم أحدهما فقط فلا بأس ان
يقول لا تسلم واغتفر هذا التكلم بأجنبي ولم يكن قاطعا للرد لذلك او يصبر حتى يسلم
فيحييها جميعا ويغتفر طول الفصل للضرورة وافهم قوله ومجلس عدم تركهما فاقابن
وهو الأولي وعليه يجعل قول الماوردي لا تسمع الدعوى وهما فاقان (والاصح رفع مسلم
على ذي قبه) أي المجلس وجوبا كما قاله الماوردي واعتمده الزركشي كالبازري وأفتى به
الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر بالجواز لانه بعد منعه بصدق بالواجب كما هي
القاعدة الا كثرة لان الاسلام يعاونه ولا يعلى عليه وفي مخاصمة على كرم الله وجهه لم يردى
في درع بين يدي نائبه شريح انه قال لما رفع على الذي لو كان خصمي مسلما لعدت بين
يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تأسوا وروى في المجلس وقضية
كلام الرافعي رحمه الله ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام أي حتى في التقديم بالدعوى كما
يجبه بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المساوون والا فظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير
ومقابل الاصح يسرى بينهم العموم الامر بالتسوية (واذا جلسا) او قاما بين يديه (فله ان
يسكت) اثلاثتهم (و) له (ان يقول لتسكلم المدعى) منسكلا لانه ما دامها باه فان عرف عين
المدعى قال له تسكلم (فاذا ادعى) دعوة صحيحة (طالب) جوارا (خصمه بالجواب) بنحو
اخرج من دعواه ولو لم يسأله المدعى ليفصل الامر بينهما وقضية كلامهم هنا عدم لزوم
ذلك له وان انحصر الامر فيه بان لم يكن في البالد فاض آخر ولو قال له ان خصم طالبي
بجواب دعواي فالتجه وجوبه عليه حينئذ والالزم بقاؤهما متخاصمين واذا اتم بدفعهما
عنه فتكذبا هذا لان العلة واحدة (فان أقر) حقيقة (أو حكم) (فذلك) ظاهر فيلزم ما أقرب

﴿فصل في التسوية وما يتبعها﴾
(قوله ونظر لهما) أي اذا اتفق
انه نظر لاحدهما فليستظر الآخر
(قوله لانه يعلم) أي الوضوح (قوله
ويغتفر طول الفصل) وبقي ما لو
علم من الثاني عدم السلام بالمرّة
هل يجب عليه ان يقول له سلم
لاجبيك أم لا فيه نظر والا قرب
الأول (قوله لو كان خصمي مسلما)
لعل حكمه قوله ذلك اطهر اشرف
الاسلام ومحافظة آله على التسرع
ليكون سببا لاسلام الذي وقد
كان كذلك (قوله والا فظاهر
خلافه) أي فيقدم الذي ان سبق
والا فرفع بينهما (قوله وقضية
كلامهم هنا الخ) معتد (قوله عدم
لزوم ذلك) قياس ما يأتي في قوله
نم لو جهل المدعى أنه اقامة
الهيئة الخ مجبى مسئلة هنا من
التفصيل الآتي الا ان يفرق بان
كونه يطلب منه الجواب بما لا يجنى
على من نصب نفسه للخصومة
والدعوى (قوله فتكذبا هذا) أي
بعدم سؤاله جواب الخصم

(قوله) أى القاضى (قوله) لعمري لا ينفع لهما) أى بان تكلم أحد الخصمين جهلا بلامه بما يؤدى الى بطلان الدعوى مثلا
او يقتضى شيئا غير طر يق شرعى للقاضى ان يرد على الخصم ما تكلم ١٠١ به وبين الحق لان فيه نقابا لكل

منهم ما يتعصب الدعوى وفصل
الخصومة بينهم ما على وجه الحق
(قوله) ان ثبت الحق بهما) أى بان
كان المدعى به مالا (قوله) وان علم
جهله به (وجب) معقده (قوله) كان
اولى لشعوله الشاهد والمعين
(قوله) فادى الشاهد بتعليمه) أى
او المدعى بذلك أيضا (قوله) تعنت
افامة البيعة) أى ابتداء (قوله)
لثلا يحتاج الامر للدعوى الخ)
فيحصل الضرر (قوله) ونورع
فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى
يرد عليه انه ليس ذلك على الاطلاق
بل قد يجاب المدعى عليه كان طالب
الاصل والمدعى غير اوسبق
الطالب للمدعى عليه ونحو ذلك
على ما مر بعد قول المصنف ولو
نصب قاضيين الخ من قوله وادى
كان في يده قاضيان الخ فلا يرفع
غيره الا ان يسمع البيعة بعد
الحلف (قوله) ثم ادعى تلك ذلك
أى فانه يقبل (قوله) وقدمت
مدة استبراء) وهى سنة (قوله)
ويردان خصم الاول) أى يقدم
من جاء أولا حيث حضر خصمه
قبل دعوى الثانى (قوله) وأما
الكافر) أشار به الى ان قول
المصنف واذا ازدحم خصوم الخ
أى مسلمون او كفار (قوله)
فيقدم عليه المسلم المسبوق) أى ما لم يكن المسلمون ويؤدى الضرر كما تقدمه فقدم الكافر ابتداء (قوله) فى علم غير فرض
كالعروض ان قلنا بسبقته

اثبت الحق بالإقرار من غير حكم لوضوح دلالاته بخلاف البيعة ومن ثم لو كانت صورة
الأقرار مختلفة فافهم الاحتجاج للحكم كما يحتمل الباقين وله الدفع عن أحد الخصمين اعمود النفع
الهما وان يشفع له ان ظن قبوله لاعتاد حياء واخوف والأأم (وان أكره له ان يقول للمدعى
الملك بيعة) ثم يرسل به وياشاهد مع يمينك ان ثبت الحق بهما وان كانت العين في جانب
المدعى لكونه آمينا او في قسامة أو في خذف الزوج زوجته قال له (و) له (ان
يسكت) وهو الاول لثلا يتوهم ميله للمدعى ثم لو جهل المدعى ان له اقامة البيعة لم يسكت
بل يجب اعلامه بان لذلك كآفته كلام المذهب وغيره وقال الباقي ان علم به ذلك
فالسكوت اولى وان شك فاقول اولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه ولو عبر بالخبر
البيعة كان اولى وانما لم يجز له تعليم المدعى كسنة الدعوى ولا الشاهد كسنة الشهادة فاقوة
الايام لذلك فان دعوى وفعل فادى الشهادة بتعليمه اعده به فانه الغزى (فان قال لى بيعة
واريد تخلفه فذلك لك) لانه ان نورع وأقر مهمل الامر والا قام البيعة عليه لتشترخااته
وكذبه ثم لو كان متصرفا عن غيره او نفسه وهو محجور عليه بنحوه او فليس تعينت
اقامة البيعة كما يحتمل الباقي لثلا يحتاج الامر للدعوى بين يدي من لا يرى البيعة بعد
الحلف فيحصل الضرر ونورع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غيره الا ان يسمع
البيعة بعد الحلف بتقدير ان لا يفصل امره عند الاول (او) قال (لا بيعة لى) وأطاق او قال
لا حاضرة ولا غائبة او كل بيعة أقيمها نورع (ثم أضرها قبلت فى الاصح) لاحتمال نسيانه
او عدم علمه بحملها وقضيتها من ادعى عليه بقرض مثله فأنكر أخذ من أصله ثم
أراد اقامة بيعة ابتداء او ابرأ قبلت كما جرى عليه الولي العراق لحوا نسيانه حال الانكار
كما لو أنكر أصل الادعاء ثم ادعى تلك ذلك ورد قبل المحذور قال فهو دعوى عيب او فسقة
وقدمت مدة استبراء او عتق قبلت شهادتهم والا فلا فان قال هؤلاء آخرون جهلهم
اوتسببهم قبلوا وان قرب الزمن ومقابل الاصح لانه ناقضة الا ان يذ كر كلامه تأويلا
ككنت ناسيا او جاهلا (وان ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم) وجوبا (الاسبق)
فلا سبق المسلم لانه العدل والاعتبار بسبق المدعى دون المدعى عليه ومحل ذلك اذا تعين
عليه فصل الخصومة وبحت الباقي ان له اقامة دعوى وسده ثم مدع خصمه ثم خصم
الاول قدم من جامع خصمه ويردان خصم الاول ان حضر قبل دعوى الثانى قدم الاول
لسبقه من غيره عارض او بعد هاتق قدم الثانى هذا ليس الا ان تقدم الاول وقت دعوى
الثانى غير ممكن لا بطلان حق الاول وهذا الصورة ليست مرادة للشيخ كما هو ظاهر وأما
الكافر فقدم عليه المسلم المسبوق كما يحتمل أيضا وسبقه له الفزارى وأما اذالم تعين عليه
فصلها فبقية قدم من شاء كدوس ومقت فى علم غير فرض فان كان فى فرض عين او كفاية

فيقدم عليه المسلم المسبوق) أى ما لم يكن المسلمون ويؤدى الضرر كما تقدمه فقدم الكافر ابتداء (قوله) فى علم غير فرض
كالعروض ان قلنا بسبقته

(قوله وجب تقديم السابق) أى حيث تعين أخذ من تشبهه بالقاضى (قوله والافبالقرعة) وينبغي ان يأتى مثل هذا التفصيل فى التاجر ونحوه من السوقه كذا نقل عن شيخنا الزايدى اقول وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضطرار المشتري والا فينبغي ان الخيرة له ١٠٢ لان البيع من أصله ليس واجبا بل له ان يمتنع من بيع بعض المشتري

وجب تقديم السابق والافبالقرعة (فان جهل) السابق (اوجا واما اقرع) لانتفاء المرجع ومنه ان يكتب اسماءهم برفاع بين يديه ثم يأخذ قرعة فقبته فكل من خرج اسمه قدمه والاولى لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنع واقدمه ان كان مطلوبا لانه مجبور (ويقدم) ندبا (مسافرون) أى مریدون للسفر وان كان قصيرا (مستوفزون) مدعون او مدعى عليهم بان يتضرروا بالتأخير عن دفعهم (ونسوة) كذلك على رجال ويتجه الحاق الخفائي بهن (وان تأخروا) دفع الضرر عنهم (مالم يكثروا) أى النوعان وغاب الذكور لشر فهم فان كثر أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالقديم بالنسبة أو القرعة كما هو ولو تعارض مسافر وامرأ تقدم عليها لان الضرر فيها أقوى وما يجشمه الزركشى من الحاق الجوز بالرجل ممنوع ومن له مريض بالامتهه يتجه الحاقه بالمريض (ولا يقدم سابق وفارغ اليد عوى) واحدة لك لا يضر بالباقيين ويقدم المسافر بجميع دعاويه ان خفت بحيث لم يضر بغيره واضرارنا ينشأ الى المحقق عادة كما هو واضح والافبدعوى واحدة وأتى به المراد (ويحرم اتخاذهم ودعوتهم لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضيق وضيق كثيرين الحقوق وله ان يعين من يكتب الوثائق ان تبرع أو رزق من بيت المال والاتجهت الحرمة كما قاله القاضى لانه يؤدى الى تعدت المعين ومغالاة فى الاجرة وتعطيل الحقوق أو تأخيرها (واذا شتم بشهود) بين يدي حاكم بحق أو تركية (فدفع عدالة أو فسقا فاعل بعلمه) قطعاً ولم يمتحج الى تركه وان طلبها الخصم نعم لو كان الشاهد أصلى الحاكم أو فروع لم يعمل بعلمه لانه لا تقبل تركه كتابة لهما (والا) بان لم يعلم فمهم شياً (وجب) عليه (الاستزكاه) أى طلب من تركهم وان اعترف الخصم بعدالتهم كما يأتى لان الحق فى ذلك لله تعالى نعم ان صدقهما فمباشرة عمله عمل به من جهة الاقرار لا الشهادة ولو عرف عدل المزكى المزكى فقط كفى وان وقع للزركشى ما يخالفه وله ان يحكم بسؤال المدعى عقب ثبوت العدالة والاولى قوله للمدعى عليه ألك دافع فى المينة أو لا وعلمه ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر ويجاب مدع طالب الحيلولة بعد المينة وقبل التركية وله حينئذ للازمة بنفسه أو بآتيه وبعد الحيلولة لو تصرف واحد منهم ما لم يتنذرك منه ولتعاكم فعلها بالاطاب ان شاء ولا يجيب طالب استيفاء أو حجرا وحسب قبل الحكم (بان) هو بمعنى كان (يكتب ما يتميز به الشاهد) من اسم وصفة وشهرة ثلاثية فان كان مشهورا وحصل التمييز ببعض هذه الاوصاف كفى (والمشهود له وعليه) كى لا يكون قريبا وعدوا (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه

ويبيع بعضا ويجرى ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة بين المزدجين على صراح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التى اباح أهلها الطعن بها لمن أراد وهذا فى غير المالكين لها امهات فقدمون على غيرهم لان غايته ان غيرهم مستعبرينهم فلا يقدم عليهم اما المالكون اذا اجتمعوا وتنازعوا فحين يقدم فينبغي ان يقرع بينهم وان جاؤا متربين لاشترائهم فى المنفعة (قوله فان امتنعوا قدمه) أى القاضى (قوله ان كان مطلوبا) منه هو انما اذا كان طالبا لا يقدم ونسبه نظر لانه حيث كانت العلة فى تقديمه دنع الضرر الحاصل له بالاتطاف والافرق بين كونه طالبا ومطلوبا (قوله وامرأة) أى مقية (قوله قدم) وفى نسخة اتجه تقديمه (قوله وما يجشمه الزركشى من الحاق الجوز) أى اذا كانا معنيين او مسافرين فيقدم على ما بهما السابق والمقدم تقديم المرأة على الرجل ولو جاوزا (قوله) ولو عرف عدل المزكى المزكى فقط كفى) انظر ماصورته وقد بصور بما لو شهدا اثنتان عند القاضى

ولم يعلم حالهما فز كما هما اثنتان ولم يعرف القاضى حالهما أيضا فز كى المزكبين آخر ن عرف القاضى عدالتهما (قوله حيث طلبه المدعى) ظاهره وجوب (قوله ويجاب مدع طلب الحيلولة) أى بين المدعى عليه وبين العين التى فيها النزاع (قوله ولتعاكم فعلها) أى الحيلولة

لانه قد يغلب على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير ولا بعد في كون العدالة
تختلف بذلك وان كانت ملكة وبذلك يرد مقابل الصحيح القائل بعدم الكتابة بما ذكر لان
العدالة لا تختلف بقله المال وكثرته (ويبحث به) اى المكتوب (من كذا) يعرف حاله
ومراد بالمركى اثنان مع كل منهم ما نشفة تخفية عن صاحبه وتسليته بذلك لانه سبب في
التزكية فلا ينافي قول اصله الى المركى وهو لاء المبعوثون يسعون أصحاب المسائل لانهم
يبحثون ويسألون وينسب ببعثهم ما ساروا لاي علم كل بالاخر ويطلقون على المركين
حقيقة وهم المرسل اليهم (ثم) بعد السؤال والبحث (يشافيه المركى بما عنده) فان كان
بحرسته وقال للمدعى زدى في شهودك او نعد لا عمل بمقتضاه ثم هذا المركى ان كان
شاهدا اصل فواضح والاقبل قوله وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله
جمع للعادة ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالمرح والتعديل كفى قوله فيه لانه ما حكم
(وقيل تكفى كتابته) اى المركى الى القاضى بما عنده ليعتد به الاصح انه لا بد من المشافهة
لان الخط لا يعقد كما مر (وشروطه) اى المركى سواء كان صاحب المسئلة أم الرسول اليه
(كشاهد) فى كل ما يشترط فيه أمان نصب للحكم بالتعديل والبرح فشرطه كقاض
ومحله ما لم يكن فى واقعة خاصة والا فكم مر فى الاستخلاف (مع معرفته) اى المركى لكل
من (البرح والتعديل) وأسبابهما للتأجير عدلا ويزكى فاسقا ومثله فى ذلك الشاهد
بالرشد نعم اتمى القول الدرجه الله تعالى بانه يكفيه ان يشهد بانه صالح لدينه ودينه وينجبه
حاله على عارف بصلاحهما الذى يحصل به الرشد فى مذهبه وما اعترض به من أنه سياتى فى
الشماعات ما يعلم منه انه لا يكتفى بذلك الاطلاق ولو من موافق للقاضى فى مذهبه لان
وظيفة الشاهد التفصيل لا الاجمال لينظر فيه القاضى غير صحيح لان حقيقة الاطلاق
ان يشهد بطلان الرشد أو ما عهده قوله انه صالح لدينه ودينه فانه تفصيل لا اطلاق (و) مع
معرفة (خبرة) المرسل اليه أيضا ما بحقيقة (باطن من بعده له لصحة اوجوار) يكسر
أوله أفصح من (هـ) (او معاملة) فقد شهد عدده اثنان فقال لهما الا أعرفكما ولا يضركما
أنى لا أعرفكما اتقيا بن يعرفكما فاني بارجل فقال له عمر كيف تعرفهما قال بالصلاح
والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما ومساها وما دخلهما وما خرجهما
قال لا قال هل علمت صاحبهما هذه الدراهم والذنانير التى تعرفهما أمانات الرجال قال لا قال
هل صاحبتهما فى السفر الذى يسفر عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما
اتقيا بن يعرفكما ويقبل قوله فى خبرتهم بذلك والمعنى فيه ان أسباب الفسق خفية
غالبا فلا بد من معرفة المركى حال من يزكاه وهذا كما فى الشهادة بالاخلاص وعلم عما
تترعدهم الاكتفاء بمعرفة الاوصاف الثلاثة من مدة قريسة كبحر شهرين ويقضى عن
خبرة ذلك استفاضة عد الله عنده عن تجرب بطلنه وألقى ابن الرقة بذلك ما لو تذكر ذلك
على موهمة مرة بعد أخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ ويخرج من يعتله من بحرجه فلا

(قوله وهو المرسل) اى المركى
(قوله بانه يكفيه) اى فى الشهادة
بالرشد (قوله الذى يسفر) اى
يكشف (قوله ويفشى عن خبره)
ذلك استفاضة عد الله (هى قوله
لصحة اوجوار ومعاملة)

بشروط خفية باطنه لا بشرط نفسه الجرح (والاصح اشتراط لفظ شهادة) من المزمك
كبقية الشهادات والثاني لا يلزم كفي اعلم وان تحقق وهو شاذ (وأنه يمكن هو عدل) لقوله
تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم فاطلق العدالة فاذا شهد بانه عدل فقد أثبت العدالة
التي اقتضت الآية (وقيل يزيد على تولى) بل هو ان يكون عدلا في شئ دون شئ (ويجب
ذكر سبب الجرح) كزنا وصرة وان كان فقيها للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل
ولان الجراح يثبت لنفسه معرفة نفسه عن يمينها والعدل كانه يقول لا أعرف فلم
يطالب ببيان ولا يجعل بذكر الزنا فاذا فاق وانفرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كتابة
أو عين بخلاف شهود الزنا اذا اتفقوا وعن الاربعة فانهم قد ذفوا لانهم مندوبون الى الستر
فهم مقصرون ولوعلم له بجرحات اقتصر على واحد لعدم الحاجة لا كثر منه بل قال ابن
عبد السلام لا يجوز جرحه بالا كبر لاستغناؤه عنه بالصغر فان لم يبين سببه لم يقل لكن
يجب التوقف عن الاحتجاج به الى ان يبحث عن ذلك الجرح كما يأتي اما سبب العدل فلا
يحتاج لذكره لكنه اسبابها وعسر عدلها قال جمع من المتأخرين ولا يشترط حصر المزمك
والجرح ولا المشهود له أو عليه أي لان الحكم بالجرح والتعديل حق لله تعالى ومن ثم
كفت فيه ما شهد به الحسبة نعم لا بد من تسعيرة البيعة للخصم يأتي بدفع أمكنه (ويعقد
فيه) أي الجرح (العائنة) لحوزنا أو السماع لحوقه (أو الاستفاضة) عنه
بجرحه وان لم يبلغ التواتر وعلم من ذلك اعتقاد التواتر بالولي ولا يجوز اعتقاد عدد
قليل الا ان يشهد على شهادتهم وجود شرط الشهادة على الشهادة وفي اشتراط ذكر ما
بعده من معاشرة أو فحوا أو جهان أحدهما وهو الاشهر نعم وثانيها وهو الاقرب لا وهذا
أوجه (ويعقد) الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجراح (فان قال العدل عرف سبب
الجرح وتاب منه وأصلح قدم) لزيادة علمه وافاد بقوله وأصلح عدم الاكتفاء بذكر التوبة
اذ لا يلزم منها قبول شهادته لا بشرط مضي مدة الاستبراء بعد عدا كما يأتي فهو تأسيس
لأننا كبدل لكن ظاهر كلامه الاكتفاء بمجرد قوله وأصلح وليس مرادنا بل لا بد من ذكر
مضي تلك المدة ان لم يعلم تاريخ الجرح والامحجج الى ذلك وكذا يقدم التعديل حيث
أرخت البيعتان وكانت بيعة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح ان علم العدل بجرحه
والافضل اعتداده على حاله قبل الجرح قال لقاضي ولا تتوقف الشهادة على سؤال
الحاكم لانه تسع فيه شهادة الحسبة وقضيته أن التعديل كذلك اسماعها فيه أيضا
ويقبل قول الشاهد قبل الحكم بشهادته أنما جرح أو فاسق وان لم يبين سبب الجرح
خلافه لروايتي وغيره نعم يتجه ان يحل في الية عادة علمه بأسباب الجرح وما في شرح
مسلم من توقف الحاكم عن شاهد بجرحه عدل ولم يبين السبب يظهر له على ندب التوقف
ان قويت الرية لاحتمال انضاح القادح فان لم يتضح حكم لما يأتي من عدم اعتداده بية
لامسئلهما (والاصح أنه لا يمكن في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط) في

(قوله لكن يجب التوقف) وفي
نسخة لكن يتوقف عن الجرح
نبا أخذنا مما يليه (قوله ولا
تتوقف الشهادة) أي بالجرح
(قوله ويظهر حمله على ندب
التوقف) بتأمل هذا مع قوله
السابق فان لم يبين سببه لم يقبل
لكن يجب التوقف الجرح رأيت
في بعض النسخ اسقاط قوله
السابق يجب

(قوله ولولم نعيناً للشرب وقتاً)

اي بعينه وبه عبر حج (قوله وما

في الروضة) أقول القياس ما في

الروضة كما تقدم للمصنف من أنه

لوقال لا يئنة في ثم أحضرها قبلت

لأنه وبما لم يعرفه يئنة أو نسي

أو نحو ذلك فكذلك البينة هنا

يحمل انهما حين قولهما اسنا

بشاهدين في هذه القضية نسباً

(باب القضاء على الغائب)

(قوله ولقكنه) اي المدعى عليه

(قوله عن كيفية الدعوى) اي

الاولى وقوله لان تحريرها اليه اي

القاضي (قوله واعترضه) اي القول

بأنه قضاء (قوله والقياس على

معناها) عطف على قوله القضاء

(قوله ولو شاهد او يئنا) هل

يجب مع هذه البينة الاستظهار

ام يكفي بها الاقرب الاول ثم

رايت الدميري صرح بذلك حيث

قال مانصه فرع يجوز القضاء

على الغائب بشاهد وعين

كالخاضر وهل يكفي عين ام

يشترط عينان احدهما التكميل

الحجة والثانية لتبني المسقطات

وجهان اصحهما الثاني اهـ

وبصرح به ابقاء الشارح للمتن

على إطلاقه في قوله الاتي

ويجب ان يحلفه بعد البينة فان

الظاهر منه ان اللام للعهد وان

المراد البينة السابقة في قوله هنا

ان كان عليه بينة وقد شرها

الشارح كما ترى وقوله ولو شهدا

وبيناهما فالجمع بين العبارتين =

ثم ادنه على ما صهران الاستزكا حقه له تعالى ولهذا امتنع الحكم بشهادة فاسق وان
رضى الخصم ومقابلته الاكتفاء بذلك في الحكم عليه لافي التعديل وليس بشيء وقوله غلط
ليس بشرط وانما هو بيان لان انكاره مع اعترافه بعد انتمسكت له بسببه للغلط وان
لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به على كان اقراراً منه ويندب للحاكم بقرعة الشهود
عند ادرايتابه منهم ويسأل كلا ويستقصي ثم يسأل الثاني كذلك قبل اجتماعه بالاول
ويعمل بما غلب على ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولا يلزم ذلك وان طلبه الخصم
ولا يلزم الشهود اجابته بل ان اصرروا الزمه الحكم بشرطه ولا عبرة برية يجهدها ولو قال
لادفع لي ثم اقام بينة على اقرار المدعى بان شاهد به بشرطه فلا وقت كذا فان كان
بينه وبين الادعاء سنة ردا والا فلا ولولم نعيناً للشرب وقتاً بل الخصم وحكم بما
تقصيه بينه فان امتنع من التعيين توقف عن الحكم ولو ادعى الخصم ان المدعى أغر
بخوف فسق بينه وقام شاهد بالخلاف معه في على ما لو قال بعد بينه ثم ودى فسقة
والاصح بطلان بينه لادعواه فلا يحجب الخصم مع شاهده لان الغرض الطعن في البينة
وهو لا يثبت بشاهد وعين ولو شهد بان هذا ملكه ورثه فشهد آخر ان بانها ما ذكره
موت الاب انهم ما السابا شهدين في هذه الحادثة وانهم ما ابتاعا الدار ردا وما في الروضة
مما هو خلاف ذلك ليس بمراد

(باب القضاء على الغائب)

عن البلد أو المجلس اتوا وتفرع ما ذكره (هو جازي) في كل شيء سوى عقوبة الله
تعالى كما يأتي وان كان الغائب في غير عمله لاجبة ولتكمه من ابطال الحكم عليه بانبات
طاعن في البينة بخوف في أو في الحق بخوداه وليس له سؤال القاضي عن كيفية
الدعوى لان تحريرها اليه نعم ان سجدت فله القدح بايدها مبطل لها كما هو ظاهر ولأنه صلى
الله عليه وسلم قال له نه امرأ آتى سفيان رضى الله عنهم لما شكت له من شحه خذني من
ماله ما يكتفيك ولدك باله يعرف فهو قضاء عليه لاقاموا الا قال لك ان تأخذني مثلاً ورده
في شرح مسلم بأنه كان حاضر اربعة غير متواو ولا متز لان الواقعة في فتح مكة لما
حضرت هذا للملعة وذ كر صلى الله عليه وسلم فيها أن لا يسرقن فذكرت هند ذلك
واعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر الحكم به لها ولم يجر دعوى على ما شرطه والدليل
الواضح انه صرح عن عمرو عثمان رضى الله عنهم القضاء على الغائب ولا يخالف له ما من
الصحة وانفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلاً والقياس على معناه على ميت
وصغير انما أعجز عن الدفاع عن الغائب وانما سمع الدعوى عليه بشرطها الا اثبتة
في بابها مع زيادة شروط أخرى منها انهم لا تسمع عليه الا (ان كانت عليه) حجة يعلمها الحاكم
وقت الدعوى على ما دل عليه كلامهم وان اعترضه البقضي وجوز معانها اذا حدث
بعدها علم البينة وتحملها هو الاوجه ثم تلك الحجة اما (بينة) ولو شهدا وبيناهما فيما قضى

== أقاد أنه لا بد من عين ثالثة
 للاستظهار بعد العين المسكولة
 للجنة وهذا فرضه في الغائب ثم
 قال ويجوز أن في العبي والمجنون
 وزاد الشارح الميت وبين المراد
 من قوله ويجوز أن بقوله أي
 الوجهان كما قبلهما من الأحكام
 وهو صريح في أن المراد بالبيئة
 في المسائل الثلاث ما يعمل
 الشاهد واليمين كالدعوى على
 الغائب وأنه حيث كانت البيئة
 شاهدا مع عين فلا بد من عين
 ثالثة للاستظهار كما صرح (قوله)
 فإن قال هو مقر أي وهو عين
 يقبل إقراره كما يأتي (قوله)
 ويؤخذ منه أي من قول
 المصنف هو مقر (قوله من أنه
 لو كان أي الغائب (قوله في
 الأخيرة) هي قوله أو كانت بيته
 شاهدا الخ (قوله كما صرح به
 في الأنوار) أي وبني له أن
 يورى في إنكاره على الغائب
 (قوله بل يخلف فيه أعلى ما يلقى
 بها) أي كان يقول والعين باقية
 تحت يده يلزمه تسليمها إلى الخ
 (قوله ولا يبطل الحق بتأخير هذه)
 أي عن اليوم الذي وقعت فيه
 الدعوى (قوله ولا ترتد بالرد) أي
 بأن يرد على الغائب ويوقف
 الأمر إلى حضوره أو يطلب
 الانتهاء إلى الحاكم ببلده ليحلفه

فيه بما راعاه المقتضى دون ما عداه المتمردا لإقرار والعين المردودة (وادعى المدعى
 بجهوده) وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه يطالبه بذلك (فإن قال هو مقر) وأنا قيم البيئة
 استظهارا لمخافة أن يشكرا أو يكتبها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بيته)
 وإن قال هو متعصم وذلك لأن الإقام على مقر ولا أثر له لمخافة أن يشكرا خلافا للقبضي
 ويؤخذ منه عدم معار الدعوى على نائب ببيعة المدعى في بدله انتقاما لمخافة ذلك
 لكون المودع متعصما من دعوى التالف أو الرد وما يجتبه العراق من معار الدعوى بأن له
 تحت يده ببيعة وسماع بيته من السكن لا يحكم ولا يوفيه من ماله أذ ليس له في ذمته شيء ومن ثم
 لو كان معه بيئة بأثلاثها أو ثلثها عند تصبر معها وحكم وفاء من ماله لأن بدلها
 حينئذ من جملة الديون قال وإنما جوز ذلك لاحتمال وجود المودع وتعد ذرا البيئة
 فيضبطها عند القاضي بإقامتها لديه وإشهاده على نفسه بشي وثبوت ذلك يستغنى بإقامتها عند
 وجود المودع إذا حضر لأنها قد تمهذ رجعة ذمعي على ما نظر إليه شيخه البلقي من أن
 مخافة إنكاره مسوغ لسماع الدعوى عليه وبسببني ما إذا كان للغائب عين حاضرة
 في عمل الحاكم الذي وقعت عنده الدعوى ولو لم يكن يملكه وأراد إقامة البيئة على دينه
 ليوفيه فتسمع البيئة وإن قال هو مقر وما استغناه البلقي من أنه لو كان ممن لا يقبل
 إقراره ماله أو نحو لم يمنع قوله هو مقر من معارها أو كانت بيته شاهدا لإقراره
 يقول عند إرادته مطابقة دعواه بيته هو مقرى بكذا ولي بيته مخوف في الأخيرة (وإن
 أطلق) ولم تعرض لجور ولا إقرار (فالأصح أنه تسمع) لأنه قد يرد على جهوده في غيبته
 ويحتاج إلى إثبات الحق فتجعل غيبته كسكوتها والثاني لا تسمع إلا عند العرض
 للوجود ولأن البيئة إنما يحتاج إليها عند (و) الأصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مسخر)
 بفتح الظاهر المشددة (يشكر عن الغائب) ومن في معناه بما أفى لأنه قد يكون مقراف يكون
 إنكار المسخر كذبا ثم يستحب نفيه كما صرح به في الأنوار وغيره والثاني يلزمه أن يكون
 لبيئة على إنكاره ينكر (ويجب) فيما أذالم يكن للغائب وكيل حاضر سواء أكانت
 الدعوى بدني أم عين أم ببيعة عقد أم إبراء كان حال الغائب على مدني له حاضر فادعى
 إبراءه لا يحال دعوى أنه مكرمه عليه (أن يحلفه بعد البيئة) وتعد بياها (أن الحق ثابت
 في ذمته) إلى الآن احتياطاً للعكس عليه لأنه لو كان حاضرا لم يداوى إبراء
 أو نحوهما ولا بد أن يقول مع ذلك وأنه يلزمه تسليمه إلى لأنه قد يكون عليه ولا يلزمه إداؤه
 لتأجيله أو ضوره وظاهر كما قاله الباقي في هذا الإتيان في الدعوى بعين بل يخلف فيها عني
 ما يدين بها وكذا نحو الإبراء كما يأتي ويعتبر أن يتعرض مع الثبوت لزوم التسليم إلى أنه
 لا يعلم أن في شهوده فادعى الشهادة مطلقا أو بالنسبة للغائب كفتى وعداؤه وتهمته
 بناء على الأصح أن المدعى عليه لو كان حاضرا أو طلب تخليف المدعى على ذلك أجيب
 ولا يبطل الحق بتأخير هذه العين ولا ترتد بالرد لأن البيت مكرمه للجنة وإنما هي شرط

(قرله فانه يتوقف الخليف على طلبه) اى حيث وقعت الدعوى على الوكيل ١٠٧ فان وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك

حج بالعمى (قوله على اقراره به)
افرد الضمير لكون العطف
بـاو (قوله ثم لو غاب) هو استدراك
على قول المصنف ويجب ان
يملأه الخ (قوله ولم يطلب) الاولى
وان لم يطلب (قوله والفرق بينه
وبين ما مر في الولي واضح) اى
وهو ان الحق في هذه يتنازع بالتزكية
التي هي للوارث فترك لطلب الميراث
اسقاط لحقه بخلاف الولي فانه
انما يتصرف عن الصبي بالعلمة
(قوله ومن ثم لو كان على الولي)
اى ولي الميت ومراة به الوارث
وعبارة حج على الميت وهي
واضحة (قوله لتعذر استيفاء
الحقوق) يؤخذ من ذلك ان
الناظر لو ادعى دية للوفد على
ميت واقام بذلك بينة لم يحلف عين
الاستظهار لانه لو حلف لا ثبت
حق الغريم بهينه ومجمله اخذ بما
بقي في قوله ويجلف الولي عين
الاستظهار فبما بان شر الخ انه لو
كانت دعواه انه باع وابحر الميت
شيأ من الوقف وجب تحليفه
ومجمله ايضا ما لو يدع الوارث علم
الناظر براءة الميت فان ادعاه
حالف اخذ من قوله الا ايضا
نعم لو ادعى علم الوكيل بالابراء أو
نحوه الخ (قوله ثم بركل) اى في
تمام مايتعلق بالخصوصية (قوله
ويستدرك فلا تعارض) اى حين اذ
كانت المسئلة مصورة بالافرار
==

الحكم ولو ثبت الحق والخلف ثم نقل الى ما لم آخر ليحكم به فالواجب عدم وجوب اعادته
اما اذا كان له وكيل حاضر فانه يتوقف الخليف على طلبه كما اقتضاء كلامهما واقعه ابن
الرفعة وما استشكل به في التوضيح من انه حيث كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب
ولم يجب عين جزاء عين رده ان الميراث باطل ومات في شوا الميراث بالوكيل بالابو كليل ويؤيد
ذلك قول الملقيني للقاضي سماع لدعوى على غائب وان حضر وكيله لوجود الغيبة
المسوقة للحكم عليه والقضاء انما يقع عليه وخرج قوله ان الحق ثابت في ذمته ما لو لم يكن
كذلك كدعوى قن عتقا او امر أفضلا فاعلى غائب ونهت الدينة حسبة على اقراره
به فلا يحتاج لعين ذال لاحظ جهة المسئلة به انى ابن الصلاح في العتق والخوف
الاذرى الطلاق ونحوه من حقوق الله تعالى انما لم ينفذ بشخص معين بخلاف ما لو ادعى
عليه نحو بيع واقام بينة به وطلب الحكم بقبوله فانه يجيبه الى ذلك خلا والمارة في
الجواهر ويستدرك فوجب تحليفه خوفا من مقدس قهارن العقد او طرق من يله ويكنى انه
الآن مستحق لما ادعاه (وقبل يستحب) الخليف لا يمكن التدارك ان كان ثم دافع ثم
لوعاب الموكل في محل تسع عليه الدعوى وهو لم يتوقف الحكم بما ادعى به وكيله على
حلف بخلاف ما لو كان في محل لا يسوغ سماع الدعوى عليه وهو فلا بد لاصحة الحكم
من حلفه (ويجوز ان) اى الوجهان كما قبله ما من الاحكام (في دعوى على صبي
أو مجنون) لاولى له لاولى ولم يطلب اذا الميراث يتوقف على طلبه وميت ليس له وارث
خاص حاضر كالغائب بل اولى لجزءهم عن التدارك فاذا كالأوقد الغائب فهم على
حجهم ما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه بعد الدينة من طلبه
والفرق بينه وبين ما مر في الولي واضح ومن ثم لو كان على الولي عين مستغرق لم يتوقف
على طلبه ما لم يضره به جميع الغرما مع سكوتهم نعم لو كان سكوتهم عن طلبهم الجمله
بالحال عرفه الخ الحكم فانه لم يطالبها ففى عليه بدونها (ولو ادعى وكيل على الغائب) في مسافة
بحكم عاينها وكذا صبي أو مجنون أو ميت وان لم يكن وارث غير بيت المال فيها
يظهر (فلا تخلف) بل يحكم بالدينة لانتفاء تصوير حالف الوكيل على استحقاقه ذلك
واستحقاق موكله ولو وقفنا الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحق وقبالو كلام
وما فتى به ابن الصلاح فمن ادعى على ميت واقام بينة ثم وكل ثم غاب فطلب وكيله الحكم
أجابه ولم يتوقف على عين الموكل غير مسلم اذ التوكيل هنا انما يقع لاقاط العين بعد
رجوعها فلم يسقط بخلافه فيما مر ولو ادعى قيم صبي أو مجنون ذيله على كامل فادعى
وجوده سقط كالثأف أحدهما الى من جنس ما يدعيه به بقدر دينة وكبار في مورثه
أو قبضه متى قبل موته وكأقررت لكن على رسم القبالة كما هو الواجب لم يؤخر الاستيفاء
لاجل العين المتوجهة على أحدهما بعد كماله لا قراره فلم يراع بخلاف من قامت عليه
الدينة في المسئلة الاتية ويستدرك فلا تعارض بينهما وعلى أحدهما وأغائب وقف الامر
(قوله بل لا يرد بينهما) اى بين هذه والمسئلة الاتية (قوله وعلى أحدهما) اى وادعى قيم صبي أو مجنون على أحدهما ==

الى السكال والحضور كما صرح به لتوقفه على اليقين المتعذرة ويقرب بين هذا وما مر
في الوكيل بأنه يترتب على عدم الاستيفاء ثم مفسدة عامة وهي تعداهاستفاء الحقوق
بالوكلاء بخلافه هذا لكن يتجه أخذ كفيل وتنازع في ذلك جمع. تأخرون وذهبوا الى
خلافه لما يترتب على الانتظار من ضياع الحق وهو قوي مدركا لافلا ويرد بأن الامر
يخفى بالكفيل المار اذا المراد به أخذ الحاكم من ماله تحت يد ما في المدعى أو تحت ان
خاف نفسه ويخلف الولي عين الاستظهار وفيما باشره ما على ما ياتي (ولو حضر المدعى عليه
وقال بعد الدعوى عليه من وكيل غائب بدين له عليه (الوكيل المدعى) الغائب (أمر في
موكل) أو قضية مثلا فادفع عنى الطالب الى حضوره ليخلف على نفى ما دعيته لم يجب
(أمر بالتسليم) له ثم ثبت الابراء أو نحوه وان كان له به حجة لانا لوقفنا الامر بتعذر
الاستيفاء بالوكلاء نعم لو ادعى علم الوكيل بالابراء أو نحوه له تخليفه على نفى عمله بذلك لان
تخليفه انما جاء من جهة دعوى صحبة تقتضى اعترافه بما سبقه ما طالبت به لم يردجه
باعترافه من الوكيل والخصوصية يخبر بين الاستظهار وان حصلها ان المال ثابت
في ذمة الغائب أو نحوه وهذا لا ياتي من الوكيل ويكتفى بصداقة الخصم للوكيل على
دعواه والوكلاء اذ القصد اثبات الحق لاتعلم لانه وان ثبت عليه لايجبر على دفعه الا على
وجه معبر ولا يبرأ الا بعد ثبوت الوكالة واذا ثبت (عند حاكم) (مال على غائب) أو ميت
وحكم به بشرطه (وله مال) حاضر في محل عمله أو دين ثابت على حاضر في المحل المذكور كما
شمل كلام المصنف واعتاده جمع بينهم العراقي في فتاويه ولا يعارضه قوالهم لا تسع
الدعوى بالدين على غريم الغريم اذ هو محمول على ما اذا كان الغريم حاضرا أو غائبا ولم
يكن دينه ثابتا على غريم الغريم فليس له الدعوى لاثباته (قضاء الحاكم منه) بعد طلب
المدعى لان الحاكم يقوم مقامه ولا يطالبه بكنيل لان الاصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد
الثبوت لانه ليس بحكم اما اذا كان خارج ولايته فسيأتي واستثنى من ذلك البلدة في ما اذا
كان الحاضر يجرى الى دفع مقابله للغائب كروية تدعى صداقها الحال قبل الوطأ وبائع
يدي الثمن قبل القبض وما اذا تعلق بالمال الحاضر حق كإتاعه لم يقبض منه وطالب من
الحاكم الجري على المشتري الغائب حيث استحقته فيجيبه ولا يفي الدين منه وكذلك يقدم
عمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطالب قضاء من ماله ولو كان نحو موهون
تزيد قيمته على الدين لانتقاضى بطالب المدعى اجبار المترين على أخذه بغيره بطريقه ليعفى
القاضل للدين اه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بانثباته فهو فسق
الشاهد به فالتجبه بطلان البيع خلافا للروايات (والا) بأن لم يكن له مال في محل ولايته
أو ليحكم (فان مال المدعى انما المال الى قاضى بلد الغائب) أولى كل من يصل اليه
الكتاب من القضاء (أجابه) حقا وان كان المكتوب اليه قاضى ذم ورة سارعة لبراة
ذمة غريمه ووصوله الى حقه (فيهمى سماعينه) ثبت به الحق ثم ان عدله لم يحتج

اي الصبي والمجنون (قوله)
ما في بالمدعى اي به (قوله)
ويكتفى بصداقة الخصم اي في
سماع دعوى الوكيل (قوله)
وكذلك يقدم عمون الغائب
اي نفقة عمون الغائب في ذلك
اليوم الخ

المكتوب اليه الى تعديها والا احتاج اليه (الحكم بما تم يستوفي) الحق وخروجها على
فلا يكتب لانه شاهد الا ان لا قاض على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي الى
خلافه واعتمده البلقي لان علمه كقيام البيعة ويؤيده قول المصنف الاتي فشافه
بحكمه الخ والوجه جواز كتابته بسماع شاهد واحد ليسع المكتوب اليه شاهدا آخر
او يحلفه (أو) ينهى اليه (حكما) ان حكم (الاستوفى) الحق لدعاء الحاجة الى ذلك
ولا يشترط هنا بعد المضافة كباقي ولو شهد عند غير المكتوب اليه امضاء الاعتماد على
الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب ان يبين له البيعة التي سمعها وعملها
ولم يسمها البقدح فيها أجابه ولو شهدت بيعة عند قاض ان القاضي فلا ثابت عنده اقلان
كذا وكان قد عزل أو مات حكمه ولم يتجح لعادة البيعة بأصل الحق وقولهم اذا عزل بعد
سماع بيعة ثم ولي اعادها محله كايته البلقي اذا حكم ولم يكن قد سمع بقبول البيعة والالم
يجب استعادتها وان لم يكن قد سمع بالالزام بالحق وفي الكفاية انه لو فسق والكاتب
بالسمع لم يقبل ولم يحكم به كالوفيق الشاهد قبل الحكم ومحل اذا كان فسقة قبل عمل
المكتوب اليه بالسمع فان كان بعد لم يقض واعلم انه انما بعد بكتاب القاضي حيث لم
يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه الحكم اغريب حاضر على غائب بعين غائبة يلد الغريب
وله بيعة من يلد ولم تثبت عدالتهم عنده وهم عازمون على السفر اليه وذكر انه بيعة
تذكرتهم عند قاضي بالهم لم تسمع شهادتهم وان سمعهم لم يكتب به بل يقول لاذبح معهم
القاضي بالذل وباد ما كلكت ليشهد واعنده (والانما ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اي
بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ويعترف به رجلان ولو في مال أو هلال رمضان (ويستحب
كتاب به) ليدكر الشاهد الحال (يدكر فيه ما يتجز به المحكوم) أو المشهود (عليه) وله من
اسم ونسب وصناعة وحالة وأسماء الشهود ودرجته (ويحتمه) نداء حفظه واكراما
للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وقبل المراد بفتحهم ان يقرأ هو
وغیره بحضوره على الشاهدين ويقول اشهد كما اتى كتبت الى فلان بما فيه ولا يكتفي
أشهد كما كان هذا خطي أو ان ما فيه حكمي ويدفع له ما نسخة اخرى غير محتومة
يتذكران بها ولو خالفاه أو انعيا أو ضاع فالعبرة بقولهما (و) بعد وصوله للمكتوب اليه
(يشهد وان عليه ان أنكر) ما فيه وفي ذلك ايماء الى اشتراط حضور الخصم واثبات
الكتاب الحكمي في وجهه أو اثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها هادة عليه وبه صرح
المواردى وأفتى به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين ذهب ابن الصلاح الى عدم
اعتبار ذلك واعتمده أكثر من آخرى فقهاء الامين لان القاضي المنى اليه متفد لما قامت به
الحجة عند الاول لا مبدئى للعكم وقد قطع الروايات التفتيد لا يشترط فيه حضور الخصم
والدعوى عليه او يرد بان التفتيد انما يكون في الاحكام واما الحكم هنا فلا يقال له
تنفيذ لان الاول ان لم يحكم فواضع وان حكم ولم يكن عمله مال للمحكوم عليه فحكمه لم يتم

(قوله اذا حكم ولم يكن قد حكم)
اعله عزل (قوله وفي الكفاية انه
لو فسق) اي القاضي الكاتب
(قوله والكاتب) جلة حالته
(قوله وان سمعها) اي على خلاف
ما طلب منه أو وقع سماعه اتفاقا
(قوله واثبات غيبته) معتد

فبطلت منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس ماها محض تنفيذ فاعتبر حضور المصم وان كان
 هناك حكم احتياطاً (فان قال است السعي في الكتاب صدق بينه) في ذلك اذا اصل
 برأيه (وعلى المدعى بينة) وتسكن في فيها العدة الظاهرة كما أخذ الزركشي من كلام
 الرافعي (ان هذا المكتوب اسمه ونسبه) نعم ان كان مغر وفاهم ما حكم عليه ولم يثبت
 لا تكاره (فان أقامها) بذلك (فقال است المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك
 مشارك له في الاسم والعقار) أو كان ولم يصره لان الظاهر انه المحكوم عليه (وان
 كان) هنالك من يشاركه بعلم القاضي أو بينة وقد عاصره وأمكن من مباحثته كما قاله جمع
 تقدمون اى أو معاملة مؤثمة أو ان لا فملاها ومات بعد الحكم أو قبله وقع الاشكال
 فيه له للكتاب بما يلقى وان لم يمت (أحضر فان اعترف بالحق طوبى وتركه الأول) ان صدق
 المدعى المقروء الا نهزمه رلتسكرو بيني طلبه على الأول (والا) بان انكر (بعث) المكتوب
 اليه (الى الكتاب) بما وقع من الاشكال (لطلب من الشهود زيادة صفة تنزهه ويكتفي بها)
 وينبهم الى قاضي بلد الغائب (ثانياً) فان لم ير مل ما يحصل به ذلك وقف الامر الى تبيين
 لحال ولابد من حكم ثان بما كتب به كما يحتمل لبلقة بينى لكن بالادعى ولا حلف (ولو
 حضر قاضي بلد الغائب) . واه المكتوب اليه وغيره (يلد الحاكم) ولوعرفا توقف
 تخليص الحق عليه نظير ما يلقى في أداء الشهادة عنده (فشافه بمحكمه في امضائه) اى
 تنفيذه (اذا عاد الى محل ولايته خلاف القضاء بعلمه) الاصح - وانه لقد رونه على
 الانشاء ونخرج ما لو شافه بسماع الدينة دون الحكم فانه لا يقضى به الا يرجع الى محل
 ولايته قطعاً لانه مجرد اخبار كالمشاهدة (ولوناداه) كاثنتين (في طرفي ولايتهما) وقال له
 انى كمت كذا (امضاه) اى تنذه وكذا اذا كان في بلد قاضيا ولونا ياومستينبا وشافه
 أحدهما الا خرف فيه وان لم يحضر المصم (وان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع
 بينة كتب سمعت بينة على فلان) ويصفه بما يميزه ليحكم عليه فمكتوب اليه (ويسمى بها)
 وجوباً ويرفع في نسبها (ان لم يدعها) لبعث المكتوب له عن عدتها وغيره حتى يحكم بها
 وبحث الادعى تبيين تعديلها اذا علم انه ليس في بلد المكتوب اليه من يعرفها (والا) بان
 عدلها (فالاصح) وانزلت التسمية (ولو في غير مشهورى العدة كما اقتضاء اطرافهم
 لكن خصمه الماوردى بمن لم يشتر بها وذلك كنفاه بتعديل الكتاب اليها كانه اذا حكم
 استغنى عن تسمية الشهود نعم ان كانت شاهدة او عينا او عينا مردود وجب بيانها لان
 انها قد تصل لمن لا يرى قبولها والحكم بالعلم ولو ثبت الحق بالاقرار لزمه بيان ولا يجوز
 بانه عليه اقبول الاقرار للوطيد بدعى الله على رسم التباينة فيطلب عين خصمه فيروها
 فيعطى فيعطى الاقرار ومقابل الاصح المنع لان آخر انما يقضى بقوله - والمذهب
 مختلفه فربما لا يرى القضاء بقوله ولا حاجة في هذا الى تحليف المدعى (والكتاب بالحكم
 بعضى مع قرب المسافة) وبعدها (وبسماع البينة لا يقبل على الصحيح لالى مسافة قبول
 شهادة

(قوله بان هذا المكتوب) هو
 بالرفع خبران (قوله) وأمكن
 معاملته) اى ولو بالكتابة ولا
 عبرة بغير اوراق العادات كما لو ادعى
 على غائب يجعل بعينه انه عماله
 أمس (قوله وقف الامر) اى
 وجوباً (قوله تبيين الحال) اى
 ولو طالت المدة (قوله ولو عرفنا)
 كالمشاهدة مثلاً بشرط ان يصح
 الخلاص في الانهاء اليه (قوله
 وشافه أحدهما) اى - واه كان
 الاصل أو النائب (قوله أو عينا
 مردودة) فى فتاوى مرقى
 القضاء على الغائب سئل عن
 البين المزاورة فى الدعوى على
 الغائب كيف تصويرها فاجاب
 بتعريفه اذا نكل المدعى عليه
 ورد البين على المدعى ثم غاب والله
 أعلم بقول ويمكن تصويره بما
 ادعى على غائب ولم يكن المدعى
 بينة وقلة بما يلقى بعد قول
 المصنف فى الفصل الثانى الا
 لتواريه أو نعره من انه يجعل
 الغائب كالناكل فى خلاف المدعى
 بيمين الرد (قوله ولو ثبت الحق
 بالاقرار) اى بينة شهدت على
 اقرار الغائب

شهادة على شهادة) فيقبل من الحاكم وهي فوق مسافة العدوى الآتية لسهولة احضار
الحجة مع القريب وأخذ في المطالب من ذلك انه لو تعسرا احضارها مع القريب انهم مرض
قبل الانهاء والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المأمور والغريم والمجته
فول ذلك من المحكم

• (فصل) في غيبة المحكوم به عن مجلس المحكم سواء كان بمحل ولاية الحاكم أم لا
ولهذا أدخل في الترجمة المناسبة ولا فرق فيما بين من حضر والمضى عليه وغيبته
إذا ادعى عينا غائبة عن البلد وإن كانت في غير محل ولايته كما مر (يؤمن
اشتباها كهذا وعبد وقرس ومر وفات) بالثبوت أو بتحديد الأول (مع) القاضي
(بنته وحكم بها) بل حاضر وغائب (وكتب الى قاضي بلد المال ليلسله للمدعى) كما يسمع
الدبنة ويحكم بها على الغائب في مامر وغاب غير العاقل على خلاف القاعدة الا كدبنة
يقتوله تعالى يسمع بقه ما في السموات وما في الارض فدعوى انه خلاف الصواب غير صحيح
(ويعرف في) معرفة (العقار حدوده) الاربعه ان لم يعرف الا بها والا فلا معرفة فقه
لا تقيدها فقد يعرف بانشرة التامة فلا يحتاج ان ذكر حدود ولا غيره وقد لا يحتاج ان ذكر
حدوده الاربعه بل يكفي بثلاثة وأقل منه اقول الروضة وأصلها يكفي بثلاثة محمول على
ما اذا عجز بها ولهذا قال ابن الرفعة ان عجز يحد كني ويشترط أيضا ذكر بلده وسكنه ومحل
منه الا قيسته لحصول التمييز بينها (أو لا يؤمن) اشتباها كغير المعزوف ما ذكر
فالاظهر سماع الدبنة على عيها وهي غائبة لغيرها بالهبة مع دعاء الحاجة الى اقامة
الحجة عليها كالحقار والثاني المنع لكثرة الاشتباه (ويبالغ) حقا (المدعى في الوصف)
المثل بما يمكن الاستقصاء به ليحصل التمييز به الحاصل غالب بذلك واشترطت المبالغة هنا
دون السلم لانها تؤدي ثم الى عزلة الوجود المتأينة لخصته (ويذكر القيمة) حقا أيضا في
التقوم لانه لا يصير معلوما دونها واعلم ان ذكر القيمة في المثل والمبالغة في وصف الموقوف
مذموم كما قاله هنا وقوله ما في الدعوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية
كانت أو متوقفة محمول على عين حاضرة بل يمكن احضارها بمجلس المحكم وقد اشاروا
لذلك بتعريضهم هنا بالمبالغة في الوصف ثم وصف السلم (و) الاظهر (انه لا يحكم بها) اي
بما قامت البينة عليه لان المحكم مع خطرا الاشتباه والجهالة يبعدو الحاجة تدفع بسماع
البينة بما اعتقادا على صفاتها والمكتوبة ما هو قابله لا يظن الى ذلك (بل يكفي في قاضي
بلد المال بما شهد به) البينة فان ظهر انهم ثم عينا اخرى مشاركة لها بدها ويغير
اشكل الحال فظن مامر في المحكوم عليه وان لم يأت بدافع عمل الحاكم المكتوب اليه
حيث وجد باصالة التي تضمنها الكتاب وسينفذ (فياخذه) ممن هو عنده (ويسعه الى)
القاضي (الكتاب انتم دوا على عيها) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا يسله
للمدعى الا (بكتفيل) ويتبعه اعتبارا كونه ثقة مليا قادر البطيخ السفر لاحضاره

• (فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس المحكم) •

(قوله ولهذا أدخل في الترجمة)
وهي قوله كتاب القضاء على
الغائب (قوله أو بتحديد الأول)
اي العقار (قوله غير صحيح)
أمر غير صحيح (قوله ومحل منها)
اي من السكة (قوله فظن مامر في
المحكوم عامه) اي يفتي فيه مامر
من طلب زيادة تمييز المدعى به
(قوله ليحصل اليقين) هو ماردف
للمسلم وقرق بعضهم بينهم فقال
اليقين حكم الذهن الجازم الذي
لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم
فلا يزال تيقن ان الواحد نصف
الاثنين وعلى هذا فكان الانسب
التعريض بالعلم لان العين المعروفة
لشهود لا يتطرق الى معرفتها شك
الان يقال جرى هذا على كلام
غيره هذا البعض او يمنع ان
الشهود لا يتطرق اليهم شك في
العين المريبة بعد عيها (قوله
الاظهر انه لا يسله) زيادة لامع
الا توهم ان مقابل الاظهر يقول
يسله بلا كفيل وليس مرادا
بما علم من قوله الا في مقابل
الاظهر

وليصدق في طلبه (يدينه) احتسابا للمدعى عليه حتى لو لم تعينه الشهود طول برده نعم
 الأمة التي يحرم عليه الخلوة بها إلا رسلاها معه بل مع أمين في الرفقة معه وظاهره أنه
 لا يحتاج هنا إلى نحو محرم أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو قيل به لم يعد إلا أن يقال إن
 اعتبار ذلك يشق فسوخ فيه مراعاة انفصال المصومة وبسبب أن يختم على العين وإن
 يعلمن فلا دية بعن الحيوان يختم لازم إلا بدليل بما يقع اللبس به ببيع أو نحوه (فإن ذهب
 به إلى إلزام الكاتبة و) (شهدوا) عنده (بهيته) كتب بعامة الكفيل) بعد تقيم الحاكم
 وتسليم العين للمدعى ولم يتج لارسال ثمان (والأب) لم يشهدوا بهين (فعلى المدعى مؤنة
 الرد) كالذهاب لظهور تعديه وعليه مع ذلك أجرة تلك المدقة أن كان له منفعة لأنه عطلها
 على صاحبها بغير حق وقابل الأظهر أن القاضي يدينه للمدعى ثم يقبض منه الثمن
 ويضعه عند عدل أو يكتفله بالثمن فإن سلم استرد المال وبأن بطلان البيع والأفوه صحيح
 ويملك الثمن للمدعى عليه وهذا يبيع يتولا القاضي للمصلحة كما يبيع الخصال (أو)
 ادعى عينا (غائبة عن المجلس لا البلد) أو قريبة عن البلد وسهل أحضارها كما قاله الأذرى
 سكان الرفقة في المطلب حيث قال الغائبة عن البلد بمسافة العدى كالتى بالبلد
 لأشترأ كهما في وجوب الأحضار والقاضى لا يعرف عيناها وليست مشهورة للناس (أمر
 بأحضار ما يمكن) أى يتيسر من غير كبير مشقة لا تختم عادة كما هو واضح (أحضاره
 ليشهدوا بهينه) لتيسر ذلك ما غيره الذى لم يشتر كعقار فيجده ويصف ما يعسر أحضاره
 ويقيم البينة بمحدوده أو مضائه أو يحضر القاضي بنفسه أو نائبه ولا يشهدون هناك
 لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد فإن قال الشهود أنما نعرف عينه فقط تعين
 حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فإن كان هو المحدود في الدعوى حكم
 والأفلا في ثقبيل ومثبت وكل ما يعسر أحضاره يحضر هو أو نائبه كاذروا ما يعرفه
 القاضي فإن عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير أحضار وإن اختص به القاضي فإن
 حكم بعينه نفذ وبالبينة فلا لأن لا تسمع بانصقة كما قال (ولا تسمع شهادة بصفة) لعين
 غائبة عن مجلس الحكم لعدم الحاجة نعم إن شهدت بينة بأقرار المدعى عليه باستيلائه على
 كذا ووصفه الشهود سمعت وفيما إذا لم تسمع يؤمر بأحضارها لتسمع البينة على عيناها
 وأنما سمعت في الغائبة عن البلد للحاجة فيها كما مر وعلم مما تفرق قول الشهادة على العين
 وإن غابت عن الشهود بعد التحمل وهو كذلك خلافا لمن أشتراط ملازمتها الهام
 العمل إلى الأداء (وإذا وجب أحضار فقال) عندي عين بهذه الصفة لكنكم ما غائبة غرم
 قيمته للحيولة (أو) (لمن يدين عين بهذه الصفة صدق بيمينه) على حسب جوابه لأن الأصل
 معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للمدعى دعوى القيمة) في المتقوم والمثل في المثل
 لاحتمال أنها هلك (فإن نكل) المدعى عليه (خلف المدعى أو أقام بينة) بأن العين
 الموصوفة كانت بيده وإن قالت لا تعلم أنها ملك المدعى (كانت الأحضار) ليشهد الشهود

(قوله فإن حكم بعينه) أى إن قلنا
 يحكم بعينه بأن كان مجتهدا (قوله
 غرم قيمتها) أى وقت طلبها منه
 لا أقصى القيم فيما يظهر

(قوله ان ائلفه) أى او تالف في يده بتقصير (قوله فان رد حلف المدعى كما دعى) ١١٣ أى وعلمه فإذا يلزمه أى المدعى عليه من

الامور الثلاثة فيه ظاهر والأقرب انه يحبس ويقبل منه ما بين به (قوله ثم يحبس) أى مدعى عليه (قوله وعليه أقصى أجرة مثل) أى فلو اخذت أجرة مثله لأن كانت مدة الحضور والرد شهرًا منقصة في بعضها عشرة وفي البعض الآخر عشرون فإنه يجب عليه ثلاثون ومقتضى قوله أقصى أجرة الخ خلافه فلي تأمل (قوله ونفقته) ميتة اخبره في بيت المال (قوله في بيت المال) ظاهر انه مواساة وقياس ما بعده انه فرض (قوله ثم باقراض) ظاهر انها حبت ثقت في بيت المال تكون تبرعا (قوله وانهى الى الحاكم) أى اتفق ان شخصامن أهل محلة اخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محلة (قوله وفي فتاوى النقال أن للقاضي) قضيته جواز ذلك وقياس ما قبله الوجوب (قوله ولا يجاره) أى لانه أمور بفعل ذلك شرعا فنزل نصره منزلة تصرف وكيل المالك (قوله وإذا أخبر) أى القاضي (قوله وافتى) الأذرى فمن طالت غيبته) قضيته انه لو غاب وترك من يجب عليه ننقتهم بالمتفق لا يجوز للقاضي قبض شئ من دينه ليصرفه على عياله ولوقبل وجوبه رعاية لمصلحة من يجب نقتهم عليه لم يكن بعيدا (قوله عينا كان اودينا)

على عينه كما مر (وحبس عليه) لامتناعه من حق لزمه ما بين له عذرافيه (ولا يطلق الا بالحاضر) للموصوف (أو دعوى تالف) لمع الحلف عليه وخيئذ فأخذ منه القيمة او المثل وتقبل دعواه وان تاقض قوله الاول للضرورة ثم لو اضاف التالف الى جهة ظاهرة طواب بيينة ثم يحلف على التالف كما لو دعى كما يحبه الأذرى (ولو شك المدعى هل تالت العين فمدعى قيمة أم لا) الأفصح او (فدعى افعال غصبه) كذا فان بقى لزمه رده والا فقيمة في المتقوم ومثله في المثل (سمعت دعواه) وان كانت مترددة للعاجلة ثم ان أقرب شئ فذلك والاحلاف انه لا يلزمه رد العين ولا بدائها وان نكل حلف المدعى كما دعى كما هو مقتضى كلامهم (وقيل) لا تسمع دعواه للتردد (بل يدعى) أى العين ويحلفه (عليها ثم يدعى القيمة) ان كان متقومًا والا فالمثل (ويجربان) أى الوجيهان (فحين دفع ثوبه بدل ليليه فجده) وثله هل باعه فيطلب الثمن أم ائلفه (فيطلب) قيمته أم هو باق فيطلبه) فعلى الاول الأصح تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فمدعى ان عليه رده أو قيمته ان باعه وأخذته أو قيمته ان ائلفه ويحلف الخصم عينا واحدة انه لا يلزمه تسليم الثوب ولا قيمة ولا قيمته فان رد حلف المدعى كما دعى والا كلف المدعى عليه البيان ويحلف ان ادعى التالف فان رد حلف المدعى انه لا يعلم التالف ثم يحبس له (وحبت أوجينا الاحضار فثبت المدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لانه المخرج لذلك (والا) بان لم تثبت له (ففى) أى مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد) للعين الى محلها (على المدعى) لانه المخرج للفرم وعليه أقصى أجرة مثل منافع تلك المدة ان غابت عن اليد لا المجلس فقط ونفقته الى ان تثبت في بيت المال ثم باقراض ثم على المدعى واعلم انه لو غاب شخص وليس له وكيل وله مال وانهى الى الحاكم انه ان لم يبعه اخل معظمه لزمه يبعه ان تعين طريقا اسلامته وفي فتاوى النقال ان للقاضي يبيع مال الغائب بنفسه اوقية اذا احتاج الى نفقة وكذا اذا خاف فوته اركان الصلاح في يبعه ولا يأخذ له الشفعة واذا قدم لم يقض يبيع الحاكم ولا يجاره واذا أخبر بغصب ماله ولوقبل غيبته او بجده مدينه وحشى فلسه فله نصب من يدعه ولا يستردود بعته وأدنى الأذرى فمن طالت غيبته وله دين خشى تلفه بان الحاكم ينصب من يستوفيه وينفق على من عليه مؤنته وقد تناقض كلام الرافعى والمصنف رحمه الله فيما للغائب من دين وعين فظاهره في موضع منع الحاكم من قبضه ما وفى آخر جواره فيه ما وفى آخر جوارى في العين فقط وهو أقرب لان بقاء الدين في الذمة أحر لزمه في يد الحاكم صير ورثة أمانة من غير ضرورة وصرفى الناس عن الفارق ان محله اذا كان المدينون نفقة عليها والواجب أخذ منه وبه يتأيد ما ذكرناه عن النقال والأذرى والحاصل ان الاوجه ان ما غاب على الظن فواته على مالكه انفس او بجده ونفق يجب أخذه عينا كان اودينا وكذا لو طلب من العين في يده قبضها منه بسفر او شقوه وما لا يكون كذلك ففي العين دون الدين ومحل ذلك في قاض أمين كما علم

عاصم في الودعة وقد أطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله
بلا عذر والغائب مثله ولومات شخص وورثته من حجب ورليه الحاكم لزمه طلب وقبض جميع
ماله من عين ودين

• (فصل) • في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكره (الغائب الذي تدعى)
الدعوى و (البيئة) عليه (ويحكم عليه من مضافة بعدة) اسم دولة احضار القريب
وقضية كلامه انه لو حكم على غائب فبان كونه حينئذ بمسافة قريبة تبين فساد الحكم
وهو كذلك ودعوى ان المتأخرين كالمهم الصحة بمجموعة ويجري ذلك في مصرى

او يجنون اوسقيه بان كماله ولو قدم الغائب وقال ولو بالبيئة كنت بهت وأعتقت قبل
بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم كما مر ولو بان المدعى موته حدا بعد بيع الحاكم
ماله في دينه قال أبو شكيل ائني بان بطلانه ان كان الدين موقبلان بين بقائه لاحالان
الدين يلزمه وفارقه حالانتهى وانما يسلم له ذلك في الحال انما بان معسر الايملك غدا المبيع
او علق غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل ان تصرف اخذ المص
في الرهن ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع كما لا يخفى (رهى) اى البعده (الى ايرجع منها)
متعلق بقوله (مبكر الى موضعه لايلا) اى أو ائله وهو ما ينتهى فيه سقر الناس غالباً قاله
المحققين وذلك لان في ايجاب الحضور منه مشقة بمعارفة الاهل والوطن لايلا وانما علقنا
منه ايجبر اتوقف صحة المراد عليه مع جعل الى موضعه من اظهار المضمر اى لا يرجع
مبكر منها بل بالمد الحاكم اليه اول الدليل بان بعد ما ندفع قول البيهقي تيمره غير مستقيم لان
منه ايعود للبيعة وهو ليست الى ايرجع منها بل الى لا يصل اليه امن يخرج مبكره من
موضعه الى بلد الحاكم فلو قال الذى لو خرج منها مبكره لبلد الحاكم لا يرجع اليه البلا لوعاد
في يومه بعد فراغ الحكم لو في المقصود انتهى وظاهر ان العبارة في ذلك باليوم المعتدل
ويجبه ان المراد من الخصامة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بيعة حاضرة وحلف
وتعد اليها وان العبارة بسير الاثقال لانه المنضبط (وقيل) هى (مسافة القصر) لاعتبارها
في الشرع في أما كن ورد بوضوح الفرق هذا كما كتب كان في ولاية الحاكم والامم
الدعوى عليه والبيئة وحكم وكتب قاته الماوردى وغيره وأفتى به الواو لدرجته الله
وهتفتاه انه لو تعددت النواب والمستقلون في بلدة واحدة وحلك واحد فطلب
من قاض منهم الحاكم على من ليس في حده قبل حضوره حكم وكتب لانه غائب بالنسبة
اليه والاوجه انه غير مراد لما وردى ومن تبعه خصوصاً ان لم تقم سعة البلد (ومن
بقريه) اى مسافة قريبة ولو بعد الدعوى عليه في حضوره وهو من يتأق حضوره
(كما حضر فلا تسمع) دعوى ولا (بيئة) عليه (ولا يحكم بغير حضوره) بل يجب احضاره
اسمولة ذلك ليدفع ان شاء او يقره ففى عن البيئة والنظر فيها (الاتواريه) او حبسه
بمحل لا يمكن الوصول اليه او هربه من مجلس الحكم (او تترزه) اى تغلبه وقد ثبت ذلك

• (فصل في بيان من يحكم عليه في
غيبته) • (قوله ويجرى ذلك)
أى فساد الحكم (قوله ان كماله)
أى بعد الدعوى على وليه (قوله)
وقال ولو بالبيئة) أى ولو فاسدا
وكافروهل يتوقف ذلك على عين
ام لافيه نظر والاقر بجهله
(قوله وهو ما ينتهى فيه سقر الناس
غالباً) اى وان كان أهل ذلك المحل
لا يرجعون الا في نحو ذلك الليل
(قوله ورد بوضوح الفرق) وهو
المشقة في الحضور هنا

عليه فتسقط البيعة ويحكم بغير حضوره لكن بعده عن الاستظهار على أربع الوجوه - بين كما
 أتت به الواو الدرجه الله تعالى جعل متأخرين احتسابا للحكم فلا يقدح في ذلك تقصيره وقد رتبته
 على الحضور فان لم يكن للمدعي بيعة جعل لا تخفى حكم الناكل فيجاف المدعي عن الرد
 على ما ادعاه بهضهم ثم يحكم له لكن صرح الماوردي بخلافه ورتبه جمع وعلى الأقل فلا بد
 من تقديم النداء بانها ان لم يحضر جعل ناكلا قاله الماوردي والروابي (والاظهر جواز
 القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حتى آدمي نأشبهه الممال (ومنع في حدود
 الله تعالى) ونعزير لبنائها على المسامحة والدرء ما أمكن وسأفيه الحلقان كالسرقة
 يقضى فيه بالمال لا القاطع والثاني الجواز مطلقا كالاموال فيكتب الى فاضي بلد
 المشهود عليه بالباخذ بالقبوبة والثالث المنع مطلقا لخطر الدماء والحد يسبغ في دفعه
 ولا يوسع بابا - وقوله تعالى المالية كحقوق الامم - بين على المذهب ولا تسمع الدعوى
 را البيعة على غائب باسقاط حق له كان قلل كان له على أنف قضيتها أو برأى منها ولي بيعة
 بذلك ولا آمن ان خرجت اليه يطالبني ويحجد القرض والبراء ولا أحد - حينئذ البيعة
 فامع يتيى واكتب بذلك الى ساكم بله لم يجبه لان الدعوى بذلك والبيعة لا تسمع الا بعد
 المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعى انسان ان رب الدين أحاله
 فيعرف المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالو يدعى انه أبرأ منه أو يقضيه فتسمع الدعوى
 بذلك والبيعة وان كان رب الدين حاضر بالبلد (ولو سمع بيعة على غائب تقدم) (ولو قبل
 الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع ذلك بحصول الكفة باق على حجته من ايداء فادح او
 رافع (بل يجزئه) بالحال فيوقف حكمه على اخباره كافي المطلب واعترضه بالقبو بين بان
 الاعذار غير معتبر عندنا لضعف الحكم وردنا هذه الاعراض بان الامر كذلك في غير هذه
 الصورة لحضوره الدعوى والبيعة فهو معتبر من الدفع وأما ما قيل به لم فاشترط اعلامه
 (ويمكنه من الجرح) أو نحوه ~~ككاثبات~~ ككاثبات تخوفسقى ويجهله ثلاثة أيام ولا بد ان يفرخ
 الجرح وقت الشهادة أو قبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استأذنت كرسائلها
 نوع تغلق الباب فقال (ولو عزل) أو اعزل (بعد سماع بيعة ثم ولى) ولم يكن حكمه بقبولها
 كما يجتهد اللقمى (وجبت الاستعادة) ولا يحكم بالسماع الاوّل لانه قد بطل بالانزال
 بخلاف ما لو خرج عن محل ولا يشتمه ثمة عاد لبقاء ولايته وبخلاف ما لو حكم بقبولها فان
 الحكم بالسماع الاوّل ولا أثر لثامه على نفسه بالسماع لانتفاء كونه حكاما على الرابع
 (واذا استعدي) ببنائه لانه يقول (على حاضر بالبلد) أهل السماع الدعوى والجواب اى
 طلب منه احضاره (أحضره) وان كان ما ادعاه محالا عاده كوزير ادعى عليه وضيع بانه
 اكتره للشبهيل زبل مثلا فيلزمه الاحضار ما دام لم يعلم كذبه كما قاله الماوردي وغيره او
 يكون قد استؤجرت عينه ولزم من حضوره تعطيل حق المستأجر فلا يحضره حتى ينقضى
 أمد الاجارة كما قاله السبكي وغيره ويجهض ضبط التعطيل المضرب بان مضى زمن يقابل بأجرة

(قوله وحقوقه نه الى المالية)
 اى كالزكاة والكفارة (قوله كان
 له على الف) الالف مذكرة وحيث
 انت فيقول بالدراهم او نحوها
 وبعبارة المختار الالف عدد وهو
 مذكر (قوله لم يجبه) هذا يغنى
 عنه قوله ولا ولا تسمع الدعوى
 بل ليس في الكلام ما يصلح هذا
 جوابا له فلو قال فان كان فانه الخ
 كان اولى (قوله بان الاعذار غير
 معتبر) اى الاعتراف بما يريد
 القاضى بالحكم به وابدى عذرى
 عدم الاعتراف به اولاملا وفى
 المختار عذر صار ذاعذر (قوله
 لحضوره) اى ثم (قوله ويجهله
 ثلاثة أيام) اى وجودا (قوله وقبل
 مضى مدة الاستبراء) اى وحشى
 سنة (قوله وانزل اى يسق
 مثلا) (قوله اى طالب منه احضاره)
 رتال استعديت الامير على فلان
 فاعادنى اى استعنت به عليه
 فاعانى ام مختار

وان قلت فالوجه امره بالتوكيل وان لم يكن من ذوى الهيئات ويحضر اليه دوى يوم
سبته والمختدة اذ الزمتهم اعين يجب عليه ان يرسل اليهم يحلفها كما باتى وقول الجواهر
عن العمري بن ذلك مردود (بدفع ختم طين وطب او غيره) مكتوب فيه اوجب القاضى
فلانا وقد كان ذلك معتاداً بينهم هير واعتقاد الكتابة فى الورق قبل وهو اولى (او مرتب
لذلك) وهو العون المسمى الا ان بالرسول وكلامه كاصوله بحول على التنبوع بحسب
ما يراه القاضى وبه صرح فى الحاوى وله ان يجمع بينهم بحسب ما يودى به الاجتهاد
المبني من قوت الختم وضعفه وفى الاسئلة تصانها لايته العون الا اذا امتنع من المحي
بالختم لان الطالب قد يضره باخذ أجره منه وظاهر كلامهم ان الاجرة على الطالب
مطلقاً حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما باتى فى أعوان السلطان انه اعلى
الامتنع هنا ايضا وهو كذلك وأجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولى
العراقى الى ان الاجرة على الطالب وان امتنع خصه من الحضور لانه قد لا يصيب دفعه على
المدعى به ولا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من أمر الحاكم بذلك وقضى فى أجرة
الملازم فجعلها على المدعى ان كان باذن الحاكم والافضل الطالب ومحل لزوم اجابة
الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلب اليه يقضى عليه بجور يرشوة او غيرهما الا انه
الامتناع باطناً وأما فى الظاهر فلا وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان
امتنع) من الحضور من محل يجب عليه الاجابة منهم (بالعذر) من أعمار الجماعة وثبت
ذلك عنده ولو بقول عون ثقة كما قاله الماوردى وغيره (أحضره أو أعاون السلطان)
وأجرتهم عليه حيث أخذ (وعززه) ان رأى ذلك لتعديده ولو استخفى نودى عليه متكرراً يباب
داره ان لم يحضر الى ثلاثة أيام مع رايه او ختم ومعه الدعوى عليه وحكم بها فان لم يحضر
بعدها ومأل المدعى أحدهما وأثبت انه يأوى داره أجابه وظاهر ان التسعير اذا أفضى
الى نقص لا يفعله الا فى محالوك له بخلاف الختم ثم يسمع البيعة ويحكم عليه به بعد الميعين
كما مر كالمهرب قبل الدعوى او بعد ما قبل الحكم عليه قال الاذرى ولا يسميه داره
اذا كان بأوى غيره ولا يخرج الغير فيما يظهر انتهى ومحل له كما هو ظاهر فى ساكن بأجرة
لأعارية ولو أخبره به جعل به نساء أو رسل اليه مع حوا وميزا وبعدهم الغفر يزعم بحسب
او غيره بحسب ما يراه لا تقا به والمعدو يرسل اليه من يسمع الدعوى بينهما وبين خصمه
او يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالبيعة كالغائب كما قاله البغوى واعقده جمع
(او) ادعى على (غائب فى غير) محل (ولا يفته فليس له احضاره) اذ لولاية له عليه بل يسمع
الدعوى والبيعة ثم ينهى كما مر (او فم اوله هناك نائب) او متوسط بين الناس وان لم يصلح
للقضاء (لم يحضره) أى لم يجز احضاره للمشفقة مع تيسر الفصل حيث قد (بل يسمع بيعة) عليه
(ويكتب اليه) بذلك (اولاً نائب له فالاصح) انه (يحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة
سماعها (من مسافة العدو فقط وهى التى يرجع منها مبكر) الى محله (ايلاً) كاعلم

(قوله وان قلت) أى كدبرهم
(قوله فالوجه امره بالتوكيل)
أى من استوجرت عيته وكان
حضوره يعطل على المسئلة
(قوله وهو اولى) اهل وجهه
الاولوية ما فى الطين من القذارة
(قوله وأجرة الملازم) ومنه
السجان (قوله لكن ذهب الولى
العراقى الى) ضعيف (قوله ولو
يقول عون) غاية (قوله ولا يسميه
داره) أى لا يجوز (قوله اذا كان
بأوى غيره) أى غير اهل لانهم
محبوبون لطفه فيما يظهر (قوله
ارسل اليه موحاً) أى وجوباً
(قوله وله هناك نائب) ومنه الباشا
اذا طلب منه احضار شخص من
اهل ولايته حيث كان بمحل
فيه من فصل الخصومة بين
المتداعين لما فى احضاره من
المشفقة المذكورة ما لم يتوقف
خلاص الحق على حضوره والا
وجب عليه احضاره (قوله وان لم
يصلح للقضاء) أى كالثاد ومشاخ
العربان والبلدان

(قوله فان كان فوقها لم يحضره)

وينبغي ان يقدّم على ما تقدم من وجوب الاضمار عند توقف خلاص الحق عليه (قوله اى بعين من طلب خضه) لعل هذا تفسير بالالزام والا ففى اعلى ازال العدوان كاشى ازال الشكوى فالهمزة فيه للسلب (قوله وبصره الصيرى) معتمد

(باب القسمة)

(قوله وهى) أى لغة ونبر عاقبة الحصص الخ (قوله الاستبداد) أى الاستقلال (قوله قبل القسمة حصته) أى كاملة واشياء منها الان

كل جزء مشترك واحد الشركين لا يستعمل بالتصرف (قوله او امتناعه من المتائل) ظاهر معلوم يكن عند قاض وهو ظاهر (قوله من مدعى) أى به وهو شامل للمدعى والمقوم وقضية قوله الا فى وكانهم جعلوا غيبة شريكه لامتناعه تخصيصه بالمثلى (قوله ومثله المحكم عنهم) مانع منه قوله دفع به ما يرد من ان الذكر ما بعده ليس شرطاً لانه اسم ذات ولا يخبر به عن اسم المعنى فاشترط ان الشرط كونه ذكر احرار الخ (قوله وضبط ونطق) أى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا اصدية ولا فرعية ولا سيادة لما تقدم فى القضاء (قوله واشترط جمع كونه زها) أى بعد ادع الاذار (قوله فيعتبر تسكيته) دخل فيه الذى فيجوز ان يكون طامعاً

طامعاً فان كان فوقها لم يحضره وهذا هو المعتبر وان اقتضى كلام الروضة كاصولها احضاره مطلقاً ومان اول الليل كالنهار فلا تنافى حيث تدبر قول ههنا الملا وقوله فى الروضة قبل الليل وهى بذلك لان القاضى به مدعى اى بعين من طلب خصمه منها على احضاره (و الاصح) ان الجدارة لا تحضر صراحة للمشقة عنها كالريض وحيد فغير مل القاضى لها لتوكل ومن يقصد بينه ما وبغاط علمه يجزى الجامع للتحليف ولا تحضر برزة من خارج البلد الامع نحو محرم ونسوة وثقات او امرأة احتياطاً للحق الا دعى (وهى من لا يكثر خروجها للحاجات) متكررة كشره كان بان لا يخرج اصلاً ويخرج نادراً نحو عزاء او حمام او زيارة لانهم غير مبتدلين فى الخروج وافهم كلامه ان كونه فى عدة او اعتساف لا يكون مانعاً من حضوره واجلاس الحكم وبه صرح الصيرى فى الانصاف نعم المريضة كالخديرة ولو كانت برزة ثم لازمت الخديرة فكانت اسق اذا تاب فتعبر معنى سمة ولو اخذت فى كونها متخلفة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخديرة صدقت بينهن والافوه بينهما

(باب القسمة)

بكسر القاف وهى تميز الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية واخبار كبير الصيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها والحاجة داعية اليها فقد تيرم الشريك من المشاركة او يقصد الاستبداد بالتصرف او دبرها فى القسمة الاحصاء القاضى اليه اولان القاسم كافقاضى على ماسبق (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكمالون اما غير الكمالين فلا يقسم لهم ولهم الا ان كان لهم فى ذلك غبطة (او منصوبهم) اى وكيلهم (او منصوب الامام) او الامام نفسه وان غاب أحد هم لانه يثوب عنه او المحكم لحصول المقصود بكل من ذكره ويتبع على أحد الشريكين ان يأخذ قبل القسمة حصته الا باذن شريكه قال الفقهاء او امتناعه من المتائل فقط بناء على الاصح الا فى ان قسمة اقرار وما قبض من المشترك مشترك نعم للعارض الاقرار باخذ نصيبه من مدعى ثبت له منه حصته فكأنهم جعلوا غيبة شريكه عذراً فى كمينه منه كما متناعه (و شرط منصوبه) اى الامام ومثله المحكم عنهم مانع منه قوله (ذكر حرج عدل) تقبل شهادته ومن لازمه التكليف والاسلام وغيرهما بما يأتى اول لشهادات من نحو جمع وبصر وضبط ونطق لان اول اية بل وفيها الزام كالتصا اذ القسام مجتهد لمساحة وتقدير اثم يلزم الاقرار (بهم) ان نصب للقسمة مطاقاً وفيما يحتاج مساحة وحساب (المساحة) بكسر الميم وهى علم يعرف به طرق استعلام الجهولان العددية العارضة للامقادير وهى قسم من الحساب فغطفه عليهم من عطف الاعم (والحساب) لانها آتت كافشة للقضاء واشترط جمع كونه زها قليل الطمع وخروج منصوبه منصوبهم فيه تيسر تسكيته فقط لانه وكيل ويجوز كونه قنا و امرأة و فاسق قائم

ان كان فتم محجور عليه اشترط ما مضى (فان كان فيها تقويم وجب) حيث لم يجعل حاكما
 في التقويم (فاما ان اى مدة ومان لان التقويم لا يثبت الا بشئ فاشترط العدم من حيث
 التقويم لا القسمة) (والا) بان لم يكن فيها تقويم (فقسام) واحديك وان كان فيها اخرص
 لان قسمته يلزم بنفس قوله ولا يحتاج وان تعدد للفظ الشهادة لانها تستند الى عمل
 محسوس (وفي قول) بشرط (اثنان) يشاء على المرجوح انه شاهد لاسا كم هذا في منصوب
 الامام اما منصوبه فيمكن في اتحادهما قطعا وفارقا لخص القسمة بانه يعقد الاجتهاد وهي
 تعدد الاخبار بان هذا ساوى كذا (والا امام جعل القاسم حاكما في التقويم) وحينئذ
 (في عمل فيه بعدلين) ذكرين يشهدان عنده به لا بقل منهما (وبقسم) بنفسه وله العمل
 فيه بعلمه كما علم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه عدم اشتراط معرفته باقية يرجع
 اقول عدلين خيرين نعم يندب ذلك للخروج من الخلاف (ويجعل الامام رزق منصوبه
 من بيت المال) من مهم المصالح لانهم من جلة المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال
 او كان ثم ما هو أهم منه او منع الاخذ منه ظلالا وهذا العموم المستندان من عبارته حذف
 قول أصله في مال (فأجرت على الشركا) ان استأجرو وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم
 له عوضا لان عمل سا كذا لا يشي له اما لو استأجروه بعضهم فالكل عليه وانما حرم على
 القاضي اخذ اجرة على القضاء مطلقا لان الحكم - حق القضاة والى القسمة - حتى لا يدهى
 ولان للقاسم عملا يباشره فالاجرة في مقابلته والمحكم مقصود على الامر وانتهى
 ولا ينصب حينئذ قاسما معينا بل يدع الناس يستأجرون من شاؤوا (فان استأجروه)
 كلهم معا (ومضى كل) منهم (قدرا) كاستأجرتك لنفسه هذا يشاهد في فلان
 ودينارين على فلان او كلوا من عقدهم كذلك (لزمه) اى كلاما معا ولو فوق اجرة
 المثل ساوى حصه أم لا أما ما مضى فاجوز عند القاضي واعتمده البلقيني ورد على الاسنوي
 اعقاده لمقابله (والا) بان لم يسم كل منهم قدرا بل أطلقوا (فالاجرة موزعة على الحصص)
 لانهم مؤن الملك كمنفعة الحيوان المشترك وحل ذلك في غير قسمة التعديل أما هي
 فتوزع فيها على حسب المأخوذة و أمثلة لأصحاب الحصص الاصلية لان العمل في
 الكثير أكثر منه في القليل هذا كله ان كانت الاجارة صحيحة والاوزعت اجرة المثل على
 حسب الحصص مطلقا كما لو أمر القاضي من قسم المال بينهم اجابا (وفي قول على
 الروس) لان العمل في النصب القليل كهو في الكثير (ثم ما عظم الضرر في قسمته
 بكونه زوابع في وجه خف) اى فردته (ان طلب الشركا كلهم قسمته
 لم يجهم القاضي) ان بطلت منفعة بالكلية بل ينقسم من قسمته بأنفسهم لانه سفة
 وما نازعه البلقيني في صورة زوابع خف بانه ليس في قسمتهما بطلت منفعة بل تنصها يرد
 بانهم ان كانوا اثنين أو ثلثين كان هذا القسم اربعين اثنين كانا من القسم الا في
 فلا اعتراض (ولا ينقسمهم ان قسموا بأنفسهم ان لم يطل منفعة) بالكلية بان نقصت

(قوله حيث لم يجعل حاكما في
 التقويم) اى اما اذا جعل حاكما
 فيعمل فيه بعدلين كما يأتي في
 كلام المصنف (قوله وفارقا لخص
 القسمة) اى على هذا الثاني حيث
 لم يكن بواحد بخلاف لخص
 (قوله وانما حرم على القاضي
 اخذ اجرة على القضاء مطلقا) اى
 سواء استأجروه ام لا وظاهره ولو
 فقيرا وعبارته فيما تقدم (قوله
 ولا ينصب) اى ندبا (قوله فان
 استأجروه كلهم معا) اى اتفاقا
 اخذ من قوله الا في ما مضى بالخ
 (قوله لان العمل في الكثير أكثر
 منه في القليل) قال شيخنا الزيا دى
 كارض بينهما نصفين ويعمل
 ثلثها لثمةا فالصائر ليه الثلثان
 يعطى من اجرة القسم ثلثي الاجرة
 ولو استأجروه الكتابة الصل
 فالاجرة ايضا على الحصص كما جزم
 به الرافعي آخر الشفعة

(قوله ان ما هنا في سيف شمس) واطلاقهم بماله وبقوله بين ما هنا ثم بان ذلك التزم فيه ما يؤول الى النقص تعقد وقد منه
الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف مجرد التراضي ١١٩ فاشبهه ما لو قطع ذراعاً من ثوب نفيس

انفرض البيع وهو جائز كما
(قوله نشأ من قلة نصيبه) ظاهره
وان كان العشر لم يجز وعلمه وهو
ظاهر (قوله او احيا مالو ضم الى
عشره صلح اوجب) واذا جيب
فاذا كان الموات او الملك في احد
جوانب الدارين باقيا فهل
يتعين اعطائه مالى ملكه بالقرعة
وتكون هذه الصورة مستثناة
من كون القسمة انما تكون
بالقرعة ولا بد من القرعة حتى لو
اخرجت حصته في غير جهة ملكه
لائتم القسمة او يصور ذلك بما
اذا كان الموات والمملوك معهما
بجميع جوانب الدارين في نظر
ولا يعد الاول للعاجز مع عدم
ضرر الشريك حيث كانت
الاجرة مستوية وسيأتي ما يصرح
به بعد قول المصنف ويحترز الخ
من قوله واخذ من ذلك انه لو كان
بينهم ارض الخ (قوله ولو بعد
الاستيفاء) قد يشهل ما ذكر البعض
اذا هابا بسنده وهو ظاهر (قوله
وهل له ابجاره) مشترك (قوله بان
لم يوجد من هو مثله) ظاهره انه
اذا وجد المثل الاجنبى يقدم على
الشركاين بوافقه قوله لا تقي فان
كان ثم اجنبى قدم ولو قيل هذان
الاجنبى انما يقدم حيث كان

(كسيف يكسر) لا يمكن الانتفاع بمصار الى به منه على حاله او باخذاه فكما مشلا
ولا يجيبهم الى ذلك لما فيه من اضعاف المال وكان مقتضى ذلك منه غير ان خص لهم
فصل ما ذكر بان تقسيمه بخلص من سواء المشاركة ثم بحث جمع اخذاهما من بطلان بيع
جزء من من تقسيم ان ما هنا في سيف شمس والامتنعهم (وما يسطل نفعه المقصود كحما
وطاحونه تصغيرين) بحيث لو قسم كل لم ينفع به بعد القسمة من الوجه المقصود منها اقلها
ولو باحداث مرافق وتعبير به بغيره في قسمة تغليب للمدرك على المؤنث لان الجماع مذكور
والطاحونة مؤنثة (لا يجاب طالب قسمة) اجبارا (في الاصح) لما فيه من اضرار الاخر
ولا نفعهم منه الماص (فان أمكن جعله حامين) او طاحوسين (اجب) وأجر الممتنع
لاستيفاء الضرر وان احتاج الى احداث فهو يتروك وقد افسر التدرك والشاق
يجاب ان انتفع به بعد القسمة بوجه ما لو انما بطل بيع ما لا يمر له وان أمكن تحصيله بعد لان
شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عشر دار) او حمام او ارض (لا يصلح اسكني)
أو كونه حماما او لما يقصد من تلك الارض (والباقي لا آخر) وهو يصلح لذلك (فلا يصح
اجبار صاحب العشر بطالب صاحبه) لا انتفاعه وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة
نصيبه والثاني المتع اضرر بشر يكة (دون عكسه) لانه مضيق لماله مستثنت ثم ان ملك
او احيا مالو ضم الى عشره صلح اوجب (واذا الماوردى والرويانى انه لو كان في ارض
مشتركة بناء او غراس اهما فان اراد احدهما اقفه الارض لم يجبر الاخر وكذا عكسه
لبقاء العلاقة بينهم ما اصاب ضررها فيجوز ذلك قاله الرافى والمصنف ولو كانوا ثلاثة واقسم
انسان على ان تبقى حصة الثالث شائعة مع كل منهم لم يصح ونقل غيره ما لا اتفاق عليه
وانما اجبر الممتنع على قسمة ما مع غراسهم دون زرع فيها لان له امدا ينتظر واذا تنازع
الشركاء فيما لا يمكن قسمة فان تنازعوا بصفة ذلك مباوغة او غير حاجز ولا كل الرجوع
ولو بعد الاستيفاء لكن يغرم بدل ما استوفاه ويذكر بدامنة كالمستأجر فان ابا المهايأة
اجبرهم الحامكهم على ايجاره او اجره عليهم سنة وما قاربها واشهد كالزوايا كلهم
او بعضهم فان تعدد طالب الاجار اجاره وجوباً بل براه اصله وهل له ابجاره من بعضهم
ترد فيه في التوشيع ورج غير ان ذلك ان رأى بان لم يوجد من هو مثله كالاجنبى وانه
لو طالب كل منهم استخار حصة غيره فان كان ثم اجنبى قدم والا فرع بينهم فان
تعدرا بيجاره اى نحو كساد لا يزل عن قرب عانة كما يجتبه بعضهم قال ابن الصلاح باعه
لعميته واعقده الاذرى وبوخذ من علمه ان الهايأة تعدرت لقسمة بعضهم وامتناعه
فان تعدر البيع وحضر جميعهم اجبرهم على الهايأة ان طلبها بعضهم كما يجتبه الزركشى

اصل لم يعد و يفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب فتقدم الاجنبى قطع النزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستيفار
احدهما والاخر لرد الاستيفار لنفسه فلم يكن في اجبار احد الشر بكن تقربت شي طلبه الاخر لنفسه (قوله فان تعدر
البيع) منه ما لو كان امتنازع فيه وهو قوفوا عليهم (قوله اجبرهم على الهايأة ان طلبها) قضيته وان امتنع البعض الاخر =

وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس ما مر في القارية
 لا مكان الفرق بكثرة الضرر هناك لان كلامهم ما ثم يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا وبان
 الضرر ثم انما هو على الممتنع فقط وهذا الضرر على الكل فثم يمكن فيه الاعراض (وما لا
 يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة هي الاتية لان المقسوم ان تساوت الانصبا منه
 صورة وقسمته فهو الاول والا فان لم يتجج الى رد شيء آخر فالثاني والا فالثالث (أحدها
 بالاجزاء) وتسمى قسمة المتسايمات وقسمة الاجزاء (كشئ) متفق النوع فيما يظهر وروى
 يانه في الغصب ومنه فقد ولو غشوا لجاءوا بالعاملة به وأما اذا اختلف النوع فيجب
 عند عدم الرضا قسمة كل نوع وحده (ودار متفقة الابنية) بان يكون مباشرين من حيث
 وصفة كما يجريها (وأرض مشتهية الاجزاء) ونحوها ككبرياس لا يقص بالقطع (فجبر
 الممتنع) عليها الستة الانصبا أم لا للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر ثم
 لا يجبر في قسمة زرع قبل اشتداد له دم كمال انضباطه فان اشتد ولم يراوكان الى
 الان يذر لم ينص قسمة للجهل به (فتعدل) أي تساوى (السهام) أي عند عدم التراضي
 أو حيث كان في الشركاء بحجور عليه كما يعلم مما يأتي (كديلا) في المكيل (أو وزن) في
 الموزون (أو ذروعا) في المذروع أو عدا في المعدادود (بعدد الانصبا ان استوت)
 فان كانت بين ثلاثة اثلاث جعلت ثلاثة أجزاء ويؤخذ ثلاثة رفاغ متساوية (ويكتب)
 هنا وفيما يأتي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب أسماء الشركاء
 ليخرج على السهام (او جزء) بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة أي هو مع يميز كما يأتي
 ان كتب السهام ليخرج على أسماء الشركاء (يميز) عن البقية (بعدد اوجهة) مثلا
 (وتدرج) الرقع (في بناقد) ويكتب كونه في بناقد (مستوية) وزنا وشكلا من نحو
 طين او شمع لانها متفاوتت لمراساة بقية اليد الى الكبيرة وفيه ترجيح اصحابها
 ولا ينحصر فيما ذكر بل يجوز بنحو اقسام ومختلف كدواة وقلم ثم توضع في حجر من لم
 يحضر وكونه مغفلاولى (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الواقعة (رقعة) اما (على الجزء)
 الاول ان كتب الاسماء في الرفاع (فيعطى من خرج اسمه) ثم يؤمر باخراج أخرى على
 الجزء الذي يليه وتعطى من خرج اسمه ويهين الآخر للاخر بلا رقعة وكذا فيما يأتي
 (أو) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) أي أسماءها في الرفاع فيخرج رقعة
 على اسم زيد وأخرى على اسم عمرو وهكذا ومن يتدأ به هنا وفيما قبله من الاجزاء أو الاسماء
 منوط بنظر القاسم اذ لا تمة ولا تميز (فان اختلفت الانصبا كنصف وثالث وسدس)
 في أرض أو نحوها (جزئت الارض) أو نحوها (على أقل السهام) كسنة هنا لتأدى
 القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كما سبق) لكن الاولى هنا كتابة
 الاسماء لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء فخرج لصاحب السدس الجزء
 الثاني أو الخامس فيفرق بذلك ثلاث من له الثلث والنصف (و) هو لا يجوز ان يوجب عليه

= وقضية قوله قبل او امتناعه
 تعين البيع في هذه الصورة لان
 امتناع البعض صادق بامتناعه
 وطالب الآخر (قوله ككبرياس)
 اسم اقل من الثاب (قوله تأدى
 القليل) أي الحصول (قوله ولا
 شطط) عطف نفسه

ان (يختار من تفريق حصه واحد) والجوزون للكتابة الاجزاء احتر زوا عن التفريق
بقوله لا يخرج مما صاحب السدس، اولاً لان التفريق انما جاء من قبله ليدأبى
النصف فان خرج على اسمه الجزء الاول والثاني اعطيهما والثالث وبقي ذى الثلث
فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك
انه لو كان بينهما ارض مستوية الاجزاء ولا حدهما أرض تليها فطاب قسمتها وان
يكون نصيبه الى جهة أرضه أحجب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب الصلح
أجبر على قسمة عرصه ولو طول لا يختص كل ما يليه قبل البناء او بعد الهدم وبه اقعه قوله
لو أراد جمع من الشراكه بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي ان يميز وانهم يجانب ويكون
حق المتفقين متساو لان كان نصيب كل واحد لم يتففع به أجبروا واعلم انه قد يفهم مما
ذكره في حالة تساوى الاجزاء واختلافها ان الشراكه الكاملين لوزا على خلاف
ذلك المتنع وهو غير مراد بل التفاوت جائز برضا جميعهم الكاملين وان كان جزافاً
كما يظهر من اطلاق قسم ولو في الربوي بناء على ان هذه القسمة افراز لا بيع والربا انما
يسحق رجائيته في العقد دون غيره ويعلم مما تقرر انما لو كانت بيعاً المتنع ذلك في الربوي
ذلا يجوز لا حاداً أخذاً على حقه فيه ولو مع الرضا باني فيه هنا جميع ما مر في باب الربا
في متعدى الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدحجرة ونصح قسمة الافراغ ما تعلقت الزكاه
قبل ان اخرجها ثم يخرج كل زكاه ما آل اليه ولا يتوقف حصه تصرف ما يخرج على اخراج
الاخر وقد نقل الامام عن الاصحاب انها للوزا بغير التفاوت جاز وما نازعهم به من ان
الوجه منه في الافراز مهود وبقي بما ذكرناه نصريحهم بجواز قسمة القرعى الشجر
ولو تحتلها من نحو بسر ورطب ومنه صنف وغرفا نصراً بناء على انها افراز وهو صريح
في ذلك (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهم بالقيمة كارض تختلف قيمة
اجزائها بحسب قوة نسبته وقرب ما (وتخوها مما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر
كبستان بعضه نخل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضهما من لبن فيكون الثلث
لجودته كالمثلين قيمة فيجعل سهمهما سهمهما ان كانت نصفين فان اختلفت كصنف
وثابت وسدس جعلت ستة اجزاء بالقيمة لا بالمساحة فعمل انه لا بد من علم القيمة عند التجزئة
(ويجبر) (المتنع منها) (عليها) اى قسمة التعديل (في الاظهر) اخافا للتساوى في القيمة به
في الاجزاء ان امكن قسمة الجليد وحده والردى وحده لم يجبر عليه افيها كارضين يمكن
قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما يجناه ولا يمنع من الاجاز في المقسم
الحاجة الى بقاء طريق ونحوها مشاعه بينهم يمر كل سهمها الى ما خرج اذالم يمكن
افراد كل طريق ولو اقسما بالتراضى المستقل لواحد والمستعمل لاخر ولم تعرضا للسطح
بق مشتركة بينهما كما هو ظاهر وكأنه اعلم بنظر لبقاء العلقه بينهما لان السطح تابع
كالطريق والثاني لا لا اختلاف الاغراض والمنافع (ولو استوت قيمة دارين او حوتونين

(قوله ما اخرج) الاول من كما
عبر بها ج (قوله ويجبر المتنع
منها) اى القسمة (قوله انما ينظر
لبقاء العلقه) اى حيث قالوا
بحصه القسمة مع بقاء الشراكه في
السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود
الشراكه في بعض المشترك

سواء أكانا متصليين أم لا (فطلب جعل كل واحد فلا يجبار) لان الاغراض
تختلف باختلاف المحل والاشياء فلو اشترى كافي دكاكين صغار متصلة مستوية القيمة
لا يجهل أحادها القيمة فطلب أحدها قسمة أعيانها أجيب ان زالت الشركة بها قل
الجبل الان تنقص القيمة بقسمتها وخرج بقوله كل واحد ما لو لم يطلب احدهم ووص
ذلك فيصير المحتج (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) وصنف واحد
فطلب جعل كل واحد كالثلاثة أعيد مستوية كذلك بين ثلاثة وكثلاثة يساوي اثنان
منها واحد اثنان اثنين (أجبر) ان زالت الشركة بها القلة اختلاف الاغراض فيها (او) من
(نوعين) او صنفين كهندي وتركى وضائتين مصرية وشامية استوت قنعتما أم لا
وكعبه وثوب (فلا) اجبار لشدته تعالى الغرض بكل نوع وعند الرضا بالتفاوت في قسمة
على بيع قال الامام لا بد من لفظ البيع لان لفظ القسمة يدل على التساوي لكن نازعه
لبالقي اذا جرى أمر لازم وهو القبض بالاذن اى ويكون الزائد عند العلم كالمرووب
المقبوض والمستأجرى أرض تناوبها وقسمتها وهل يدخلها الاجبار وجهان وقضية
الاجبار في كراه العقب الاجبار هنا الان يفرق بتعذر الاجتماع على كل جزء من أجزاء
المائة فتعينت القسمة اذ لا يمكن استيفاءهما المنفعة الا بمقتضى لافهاذا وهو ظاهر
ولو لم يكن شجر ادون أرضه فالمحبة انهما ان استحقا منفعة على الدوام بنحو وقيل يجبر
على القسمة أخذاً مما مر عن الماوردي والرويانى لان استحقاق المنفعة الدائمة كملكها
فتمتع المنة بينهما وان لم يستحقاها كذلك أجبر ان كانت افراراً او تعدى ولا نظر
لبقاء شتركتما في منفعة الارض لانها بصدد الانقضاء كالانظر لشركتما في نحو الثمر
عما لا يمكن قسمته ويأتى في قسمته المنفعة الوجهان المتقدمان (الثالث) القسمة (بالرد)
وهى التى يحتاج فيها الرد أحد الشريكين للاثممالاً اجنبياً (بان) اى كان (يكون فى
أحد الجانبين) ما يتميزه وليس فى الاخر ما يعادله الا بضم شئ من خارج البعوضه (بشر
او شجر) مثلاً (لا تخشك قسمته فبر من يأخذ قسط قيمته) اى نحو البئر والشجر فاذا
كانت قيمة كل جانب اقل او قيمة نحو البئر اقل من أخذ جانبها الخمسة وما اقتضته
عبارة الروضة وأصلها والمحرر على ما قبل من رد الالف خطأ وما يمكن قسمته رداً وتعدى
يجب طالب قسمته اجباراً والاشتراط اتفاقهما على واحدة تبعيتها (ولا اجبار فيه) اى
فى هذا النوع لانه دخله بالاشتركة فيه وهو المال المردود (وهو) اى هذا النوع وهو
قسمة الرد (بيع) لوجود حقيقته وهو مقابلة المال بالمال فنبتت أحكامه من نحو خيار
وشفعة لم لا يقتض لفظ تملك وقبول بل الرضا قائم مقامهما ولهما الاتفاق على ان من
ياخذ النقيض رداً وان يحكما القرعة لبر من خرج له (وكذا التعديل) أى قسمته بيع
(على المذهب) لان كل جزء مشترك بينهما والطريق الثانى طرد القولين فى قسمة الاجزاء
(وقسمة الاجزاء) باجباراً ودونه (افراز) الحق أى يقينهما ان ما خرج لكل هو الذى ملكه

قوله وهل يدخلها الاجبار
وجهان (المعنى لا كما يافى وعليه
فالقبض انهما اذا لم يتراضا على
شئ اجبرها الحاكم عليهما قطعاً
للتراض

كلاذى فى القصة لايتمين الا بالقبض (فى الاظهر) اذ لو كانت بيعا لما دخلها الاجبار
ولما جازفها الاعتماد على القرعة ولا يشكل ذلك بقسمة التعديل فانما بيع ودخلها
الاجبار وجاز الاعتماد على القرعة لان كلاهما لما انفرد بعض المشتركين بها
صار كانه باع ما كان له بما كان للاخر ولم نقل بالتبين كما قيل به فى الافراز لتوقفها
على التقويم وهو تحمين قد يحطى ومن ثم كانت قسمة الرديءة كذلك وانما وقع الاجبار
فى قسمة التعديل للحاجة اليه كما يبيع الحاكم مال المدين جبراً ولم يقع فى الرذالة اجبار
على دفع مال غير مستحق وهو بعيد والثانى انه يبيع لان ما من جز من المال الا وكان
مشتركا بينهما فاذا اقتسمناه كان باع كل منهما ما كان له فى حصة صاحبه بما له فى حصته
وصحبه الشئخان فى أوائل الرباوز كافة المعشرات ويجوز قسمة الوقف من الملك او وقف
آخرون كانت افرازاً لا بيعاً سواء كان الطالب المالك أم الناظر أم الموقوف عليه -
ونظير ذلك ما فى المجموع فى الاصلية انه اذا اشتراك جمع فى بدنة او بقرة لم تجز القسمة ان
قلنا انما يبيع على المذهب وبين أبواب الوقف فتعق مطلقاً لان فيه تغيباً عن الشرطه حال
البقيى هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم
المباورى بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك ارجح من جهة المعق
وأقرب به انتهى وكلامه متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين او عكسه والا قرب
فى الاول بمقتضى ما له الجواز وفى الثانى عدمه نعم لا تمتنع المهاباة حيث رضوا بها
لاستواء التغير من اوله ولمزومها (وبشروط فى) قسمة (الرذالضا) باللفظ (بعد خروج
القرعة) لانها يبيع وهو لا يحصل بالقرعة فافترق الى التراضى بعده (ولو تراضيا بقسمة
مالا اجبار فيه) كقسمة تعديل وافراز (اشتراط) فيما اذا كان هناك قرعة (الرضا بعد
القرعة فى الاصح) كقولهم ما رضينا بهذه القسمة (او بهذا) او بما أخرجه القرعة) أما
فى قسمة التعديل فلانما يبيع كقسمة الرد وأما فى غيرها فقسما عليها لان الرضا أمر خفى
فوجب ان ينطأ بأمر ظاهر يدل عليه ولا يشترط لفظ نحو بيع وان لم يحكما القرعة كان
اتفاقاً على ان يأخذ أحدهما أحد الجانبين والاخر الآخر أو أحدهما الخسيس
والآخر النقيس ويرد زائد القيمة فلا حاجة لتراض آخر أما قسمة ما قسم اجباراً فلا
يعتبر الرضا فيه الا قبل القرعة ولا بعده واغترضت عبارته بان فيها خلافاً من أوجه اذا مالا
اجبار فيه هو قسمة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فلزم التكرار والجزم والا وحكاية
الخلاف ثانياً انه عبر بالاصح وفى الرضا بالصحيح وانه عكس ما باصلا فانه لم يذكر فيه هذا
الخلاف الا فى قسمة الاجبارة. كان فى الكتاب أراد ان يكتب ما فيه اجباراً فكتب مالا
اجباراً فيه واهل عبارته مالا اجباراً فيه فحرفت وبهذا يزول التكرار والتناقض
والتمنا كس وانه أطلق الخلاف وأوجب بان مراده مالا اجباراً فيه كماله عليه البيان
انه لا اجبار فيه الا باعتبار جريانه بالرضا وان كان أصلاً له الاجبار وعبارة الحرر

(قوله ان كانت افرازاً) اى بان
كانت مستوفية الاجزاء (قوله
تتمتع مطلقاً) اى افرازاً او بيعاً
(قوله نعم لا تمتنع المهاباة) وكلامها ياء
مالو كان المصل صالحاً للسكنى
ارباب الوقف جميعهم فتراضوا
على ان كل واحد يسكن فى جانب
مع بقية منقعة الوقف مشتركة
على ما شرطه الواقعة .

القسمه التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضى والمراد به امانه كراهه أيضا وقد أشار الشارح
الى ذلك غير ان دعواه أصح حجة عبارة الكتاب على الأصل محل نظر لا يخفى (ولو ثبت)
بأقرار او علم قاض أو عين رد أو (بينه) ذكرين عدلين دون غيرهما فبما يظهر (غلط)
وان لم يكن فاحشا (أو حيف) وان قل (في قسمه اجبارا نقضت) كالأثر لثبوت ظالم قاض
أو كذب شاهد ولا يحلف قاسم كقاض واستشكل ان الرقعة بأنه نقض الشيء عنه له
ولا مرجع بذان الأصل المحقق الشيوع فبرجبه قول مثبت النقض وخروج بقوله اجبار
ماذا كانت تعدى لا أو رد فلا نقض فيها لانها يسع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغير
فيه لرضا صاحب الحق بتركه (فان لم تكن بينه وادعاءه) أى أحدهما (واحد) من
الشريكين أو الشر كاعلى شريكه وبين قدر ما ادعاه ولا شيئا منه فان حلف مضى والاحلف المادى
ولا زاد منه أو أنه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئا منه فان حلف مضى والاحلف المادى
ونقضت كالأثر ولا تسع الدعوى على القاسم من جهة الحاكم لانه لو أقبل بنقض أم
بحث الزركشى سمعها علمه رجاء ان ثبت حسمه فهدا الاجرة ويعزم كالأثر لثبوت قاض
غلط في الحكم أو قدم حلف الحيف (ولو ادعاء في قسمه تراض) في غير روى بان نصبا لهما
قاسما أو قسمه بأقسامهما أو رضيا بعد القسمه (وقلنا هي يسع) بان كانت تعدى لا أو رد
(فالأصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن (رضا صاحب الحق
بتركه فسادا كالأثر لثبوت شيئا وغبن فيه) والثاني انهم انقضوا لانهم اترضا لاعتقادهما انها
قسمه عدل أما روى تحقق الغلط في وزنه أو كبله فالقسمه باطله بلا شبهة للربا (قلت وان
قلنا افراز) بان كانت بالاجزاء (انقضت ان ثبت) بحجة لان الافراز لا يتحقق مع التفاوت
(والا) أى وان لم يثبت (فيحلف شريكه والله أعلم) نظير ما مر في قسمه الاجبار (ولو
استحق بعض المقدوم شائعا) كالثلث (بطلت فيه) وفي الباقي خلاف تقريرى الصفة)
والاظهر فيه انه يصح ويختبر كل منهم (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان
بينهما (سواء بقيت) القسمه في الباقي اعدم التراجع بين الشريكين (والا) أى وان لم يكر
سواء بان اخص بأحد النصيبين أو عهما الكنه في أحدهما أكثر (بطلت) لان ما يبق
لكل ليس قدر حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر ونحوه والاشاعة ولو بان
فساد القسمه وقد أنفق أو زرع أو بنى من لاهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا
بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب عدم لزوم كل شريك من هذا الزائد على ما ينخص
حسمته من ارش فهو القطع واعلم انه قد علم ما قررناه سابقا ان القرعة شرط لصحة
القسمه وليس مراد كما يفهمه قوله السابق فيخير الممتنع فتعدل السهام الخ فلم يجز
التعديل بالاعتدال الاجبار وفهموه ان الشريكين لو تراضيا بقسمه المستقر لجاز ولو بد
قرعة كافي الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسمه فلما
علموا قرعه وصحت لكن من حين التقرير قاله ابن كين فلو طلب من الحاكم شريكه

(قوله ماذا كانت تعدى لا أو رد)
أى ووقعت بالتراضى (قوله أى
أحدهما) غلط أو حيف (قوله
وقد فعل ذلك) أى فكيف القلع
بجاء لا ويرجع عما افقعه (قوله من
ارش) متعلق بزائد (قوله لكن
من حين التقرير) أى فلو وقع منه
نصرف فيما يخصه قبل التقرير
كان باطلا

• (كتاب الشهادات) •

(قوله كما يأتي) أي في كلام الشارح (قوله أي غير عشر نكح) أي معناه من غير عشر نكح والمراد بهم غير الأصول والفروع ليوافق ما يأتي من قبول شهادة الأخ لآخيه (قوله ومن دوح) أي والمراد به غير المسلمين لكنه لولاية مطلقاً أي عدلاً كان أو غير عدل قنا كان أو مدبراً أو مريضاً مالية كانت الولاية أو غيرها (قوله الامثل) أي ديناً (قوله المشهود عليه) أي لكن رعاية تلك المصلحة قد تؤدي إلى تعطيل الأحكام فيرجع منها على المشهود عليه ضرراً لا يحتمل لأن الفرض تعذر العدول (قوله لأنه مكلف) أي وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق (قوله ومن ثم كان التجه) عدم جواز الشهادة بالعمى) أي فلو كانت صيغة البيع مثلاً من البائع بعث ومن المشتري اشترى فلا يثبت بالشهادة إلا إذا قال اشهد ان البائع قال بعث والمشتري اشهد ان هذا اشترى هذا من هذا فلا يكتفى فتنبيهه فلهية لطيفة كثيرا (قوله لم يقل) أي في هذه الأخيرة

ما يلبسهم لم يجزهم حتى يثبتوا ملكهم وان لم يكن لهم منافع لان تصرف الحاكم في قضية طالب منحه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسعت البيعة هنا وهي غير شاهد وبين كما جزم به ابن المقرئ في روضه مع عدم سبق دعوى للحاجة ولان القصد منه من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم وتخرج اليافقي من هذا ان القاضي لا يحكم بالموجب بمجرد اعتراف المتعاقدين بالبيع ولا بمجرد إقامة البيعة عليه ما لم يصدر منه ما لان المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك مردود لان معنى الحكم بالموجب انه اذا ثبت الملك صرح فيكانه حكم بصحة الصيغة والله أعلم

• (كتاب الشهادات) •

جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها آيات كما يقولون كما كانوا الشهادة وأخبار كثير الصحيح ليس لك الاشهاد الا بعينه وأركانها شاهد ومشهد له ومشهد وبه ومشهد ودعبله وصيغة وكذا تعلم ما يأتي الا الصيغة وهي انقضاء الشهادة لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) اوصاف ثمانية قوله (مكلف عدل ذمير وعينه غير متم) ناطق غير مجبور عليه بدفع مستقط فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافر ولو على مثله لانه أخس الفساد وأما خبر لا تقبل شهادة أهل دين على غير دينهم الا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم فضعيف وقوله تعالى أو آخر ان من غيركم أي غير عشر نكحاً ومن دوح وهو تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ولا من فيه رد لنقصه ومن ثم لم يأت لولاية مطلقاً ولا صبي ومجنون بالإجماع ولا فاسق اهذه الآية وقوله من ترضون من الشهادته هو ليس يعدل ولا مرضى والاختار جمع كالأدري والفرضي تعال بعض المالكية انه اذا فقدت العدالة وعم القسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل للضرورة مردود كما قاله ابن عبد السلام بان مصلحته يعارضها مفسدة المشهود عليه ولا غير ذي مروءة لانه لا يحل له من الاحماله يصنع ما شاء من غير حرج اذ لم تسخ فاصنع ما شئت وسأبني تفسير المروءة ولا منهم لقوله تعالى ذلك ادنى ان لا تزنابوا والارسية حاملة بالمتهم ولا أخسر وان فهم اشارته كل أحد لا يتخلو عن احتمال ولا مجبور سرفه نفسه وما اعترض به من انه لا حاجة لذكره اذ هو امانا ناقص عقل او فاسق فصار يغني عنه وبيان نقص عقله لا يؤدي إلى تسميته مجنوناً لانه مكلف ولا عقل ولا أصم في سمع ولا أعمى في بصر كما يأتي ومن التيقض ضبط الفاظ المشهود عليه مجزوها من غير زيادة ولا نقص ومن ثم كان المتجه عدم جواز الشهادة بالعمى ولا تقاس بالرواية الضيقة ولان المدايرها على عقيدة الحاكم لا الشهادة فتدحيفاً وبغير ما لا يؤثر عنده نفسه ويؤثر عند الحاكم ثم يترتب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر وعدم الابهام كما يشبه ذلك قولهم لو قال شاهد وكذا او قال قال وكلمة وقال الآخر فوض اليه أو أياه قبل او قال واحد قال وكلمة وقال الآخر قال فوض اليه لم يقبل لان كلاً أسند اليه لفظ مغاير الآخر

(قوله ويجرى ذلك) أي عدم القبول (قوله ثبت عندي طلاق هذه فلا يكتفى) أي ما لم يرجع أحدهما ويشهد بقائه إلا خراً
أخذاً مما قبله (قوله لفتقناه) أي فيما اتفقا عليه من المعنيين (قوله جازاً اعتماداً) أي ويترك الشهادة ونسبة قوله جازاً أنه
الشهادة بما ينال أخبار العدل ١٢٦ ولو قيل بامتناعها لظنه بطلانهم لم يعد ويحتمل أن يجعل عليه قوله جازاً لأنه

وكان الغرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والأفلام أن كلاهما مع ما ذكر في
مرة ويؤيد ذلك قوله لو شهد له واحد يبيع وآخر بالاقاربة لم يلقه فلو رجع أحدهما
وشهد بما شهد به الآخر قبل لأنه يجوز أن يحضرا الأمرين ويجرى ذلك في قول أحدهما
قال القاضي ثبت عندي طلاق فلانة والآخر ثبت عندي طلاق هذه فلا يكتفى بخلاف
قول واحد ثبت عنده طلاق فلانة والآخر ثبت عنده طلاق هذه وهي تلك فانه يكتفى اتفاقاً
وقول الشيخ تبعاً للفرق في تلقين الشهادة ولو شهدوا أحداً بقراره بانه وكاه في كذا
والآخر بقراره بانه اذن له في التصرف فيه أو ساطعه عليه أو فوضه اليه لفتقت
الشهادتان لأن الفعل بالماضي كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد أو شهد
واحد بانه قال وكذلك في كذا والآخر بانه قال ساطعك عليه أو فوضته اليك أو شهدوا أحد
باستيفاء الدين والآخر بالارضاء منه فلا يفتقان انتهى محمول تعمله المذكور على
ما قررناه من جواز التعبير عن المجموع بمرادفة المساواة من كل وجه لا غير ولو شهد له
واحد بالف وآخر بالدين ثبت الألف وله الخلف مع الشاهد بالالف الزائد به يعلم صحة
قول العبادي ولو شهدوا أحداً بانه وكاه يبيع هذا وآخر بانه وكاه يبيع هذا وهذا الفتقنا
فيه وان استغفر به الهروي ولو أخبر الشاهد عدلاً عما يشهد به جازاً لاعتقاده ان غالب
على ظنه صدقه والأفلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالد رحمه الله تعالى لو أخبر الحاكم
برجوع الشاهد فان ظن صدق الفخر توقف عن الحكم والأفلا من شهد بقراره على
باطن بما يجتنبه لزمه الاخبار به (وشرط العدل الاجتهاد) كل كبير من أنواع
(الكبار) اذ من تكلم فاسق وهي ما فيه وعيد شديد بص كتاب اوسنة ولا يقدح في ذلك
عدمه كما تليس في ذلك كالتظاهر وأكل لحم الخنزير وقيل هي كل جريمة تؤذن بهلة
اكثر من تركها بالدين ورقة الديانة واعترض بشعوله مغايرة الخلة وقيل هي ما يوجب
الحد واعترض بشعوله الاصرار على صغيرة لا تقي (و) اجتناب (الاصرار على صغيرة)
أو صغار من نوع واحد أو أنواع بان لا تغيب طاعانه ما صبه فهو فاسق ويحبه ضبط
الغلبة بالعدم من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الأولى وعقاب في
الثانية لأن ذلك أمر آخر ولا يتعلق بهما فحق فيه وهذا قريب من ضابطه بالعرف
وفي المختصر ضبطه بالانظر من حال الشخص والأوجه انه لا يجري ذلك في المروءة والمحل
بها فان غالب الأول لم يؤخر والاردت شهادته بل متى وجد خاره ما كفي في ردها وان لم
يشكره ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها تركها لا تدخل في العدا لا ذهاب التوبة

جواز بعد منع فصدق بالوجوب
(قوله لزمه الاخبار به) وقائمة
ذلك ان الحاكم ثبت في بيان الحق
لاحتفال ان الشهم ودعليه أقر
ناسباً وظناً بقائه الحق عليه مع
كونه في الواقع غير ثابت (قوله ولا
يقدرح في ذلك عدم الخ) أي لجواز
ان المراد ان كل ما فيه وبعد
شديد كبيرة وان ما ليس فيه ذلك
فيه تفصيل (قوله ورقة) عطف
تفسير (قوله واعترض بشعوله
صغار الخسة) كسرقة لقمة
(قوله واعترض بشعوله) لعله
بعدم شعوله وسباني في كلامه ان
الاصرار على الصغيرة لا يصح
كبيرة حقيقة وان سقطت به
العدالة وعليه لا اعتراض (قوله
من جاني الطاعة والمعصية) أي
بان يقابل كل طاعة بمعصية في
جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات
على المعاصي في بعض الايام
وغلبت المعاصي في باقيها بحيث لو
قوبلت جعله المعاصي يجعله
الطاعات كانت المعاصي أكثر
يمكن عدلاً (قوله فان غالب الاول)
أي المانقطة على مروءة امثاله
(قوله بل متى وجد خاره ما كفي)

لعل المراد بوجود الخارم ان يوجد
منه ولا تغيب المروءة عليه فترد شهادته وان لم يشكره ذلك الخارم فلا ينال ما قدمه من انه اذا غلبت
المروءة على ما يحل به لا ترد شهادته لان ذلك الخلف مع غلبة المروءة لا يصدخارها لكن في سم على حج بعد قول حج ويجرى الخ
بناصه والأوجه انه لا يجري بل متى وجد خاره مردت شهادته وان لم يشكره وشرح موار

الصحيحة أثرها رأساً وما قبل من قوله والاصرار من باب عطف الخاص على العام لما
 تقرر من انه ليس المراد مطلقه بل مع غلبة الصغار أو مساواتهم للطاعات وهذا حسن
 كبيرة محمل نظر لان الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما لمحقهاهم في الحكم
 فالعطف صحيح ولا حاجة الى التاويل ولا يعارض ذلك قول جمع كابن عباس والشعري
 والاستاذاني الصحيح ليس في الذنوب صغيرة لانهم انما كرهوا التسمية معصية الله صغيرة
 اجلالاً لمع اتفانهم على ان بعض الذنوب يقدر في العدالة وبعضها لا يقدر فيها وانما
 الخلاف في التسمية والاطلاق واعلم انه يجبه ان يكون تركه لم ما يتوقف عليه صحة ما هو
 فرض عليه كبيرة لكن من المسائل الظاهرة دون الخفية نعم ما عرفت شروط الصلاة في
 العامي الذي يعتقد ان جميع أفعالها فرض الخهل بكون تركه تعلم ذلك كبيرة او لا
 محل نظر والوجه اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف أركانها وشروطها ونحو الوضوء
 او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة (ويحرم اللعب بالترد على الصحيح) تجربه لم من
 لعب بالترد فكأنما غس يده في لحم خنزير ودمه ورواية لابي داود قد عصى الله ورسوله
 وهو صغيرة وقارن الشرح بان معتدلة الحساب الدقيق والسكر الصحيح فقيه تصحيح
 السكر وقوع من التدبير ومعتدلة التردد الحذر والتجسس المؤدى الى غاية من السفاهة
 والحق قال الرافعي ما حاصله ويقاس به ما في معناهما من أنواع اللهو ونكل ما اعتد
 الحساب والفكر كالخلة حفرًا وخطوط ينقل منها واليا حصي الحساب لا يحرم
 ويحلف في المنقلة ان لم يكن حسابها تعالما بخبر حه الطالب الا في الاحرام وكل ما
 معتدلة التخمين يحرم ومن القسم الثاني كما افاده السبكي والزر كشي وغيرهما الطالب
 وهو عصى مغاوتة وتزوي وتغفل الوفا ويرتب عليه مقتضاء الذي اصطلموا عليه ومن ذلك
 ايضا الكهفة ويجوز اللعب بالحمام والخاتم حيث خالما عن عوض لكن متى كثر الاول
 ردت به الشهادة لما عرفت من أهل من خلداهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب ويقاس
 بهم ما كثر واشتهر من أنواع حدثت كالجرى وحمل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو
 الكباش وغير ذلك من أنواع اللهو والسفه ومقابل الصحيح انه مكروه فقط (ويكره)
 اللعب (بشروط) كسر اوله وفتح مجها وهما لانه يلهى عن الذكر والصلاة في أوقاتها
 الفاضلة بل كثر ما يسهل تغرق فيه لاسبه حتى يخربها عن وقتها وهو حينئذ فاسق غير
 معذور وبسببانه كما ذكره الاصحاب والحاصل ان الفعل نشأت من تعاطيه الفعل الذي
 من شأنه ان يلهى عن ذلك فكان كالتعمد لتفريطه ويجرى ذلك في كل لهو ولعب
 مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تستقل به عن مصالحها
 الاخرى وبه يحمل ما تقرر من الكراهة اذا لعب مع معتدلة والاحرام كما رجمه جمع
 متأخرون لاعتائه على معصية حتى في ظن الشافعي لانه اعتدانه يلزمه العمل باعتقاد
 امامه وانما اعتبر في الحالك اعتداده نفسه لا انحصار لانه ملزم ولو نظرنا لاعتقاد الخصم

(قوله لا تقبل شهادته) أى وان
 كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد
 ان الكل فرض وان بعضها
 فرض والاخر من غير فرض
 (قوله ان ذلك كبيرة) خلافا لفتح
 (قوله ويحرم اللعب بالترد) وهو
 المسمى الاثنى بالعاولة في عرف
 العامة (قوله ومن القسم الثاني)
 أى كل ما يعتد به القمين ظاهره
 ولو بلا مال فيصير ويؤيد التقييد
 في الحمام وما به بالملح عن
 العوض لكن قد يقتضى كلامه
 في المسابقة جواز حيث خلا عن
 العوض (قوله ومن ذلك ايضا)
 الكهفة) وهى اوراق فيها صور
 اهل الجنة (قوله ويقاس بهم) أى
 باهل الحمام أى في رد الشهادة فقط
 اما الجرى فتدب يحرم ان ترتب
 عليه اضرار للنفس بالاعراض
 (قوله غير معذور) أى المراد من
 قوله ويقاس بهم ما كثر الخ

(قوله وهذا) أي تعاطى العقود
 الفاسدة (قوله صغيرة) نقل عن
 حج في الزواج تعاطى العقود
 الفاسدة كبيرة فليراجع (قوله او
 لعبه على الطريق) ظاهره وان لم
 يكن القاعل عظيما وينبغي ان يحمل
 ذلك حيث تكرر (قوله وهو
 ما يقال خلف الابل) ويستغنى
 هذا من الغناء الاتي كما تاتي
 الاشارة اليه في قوله قال الاذري
 اما ما اعتد الخ (قوله انه ثبت
 النفاق) أي من انه ثبت الخ أي
 يكون سببا لحصول النفاق في قلب
 من يفعله بل ومن يستغنى لان فعله
 واستقامته يورث منكرا واشتغالا
 بما يفهم منه كحاشا النساء وغير
 ذلك وهذا قد يورث في فاعله
 ارتكاب أمر يتحمل فاعله على
 ان يظهر خلاف ما يظن (قوله
 لا يقول به أحد من القراء) حرم
 وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ
 من قوله بل قال الماوردي الخ
 (قوله بل قال الماوردي يفسق)
 بهذا جزم ابن الجوزي في النشر
 لكن قال حج في الفتاوى الحديثة
 المعتمد عدم الفسق مع كونه
 حراما (قوله وبأنه المسفع) أي انه
 الصغيرة (قوله لانه عدل به عن
 نهجه) أي طريقه المستقيم (قوله
 وهو مقرر) أي محقق (قوله
 تضرب احداها بالآخرى) وهو
 ما يستعمله القراء المشهورون
 في زمننا المسمى في عرف العامة

بالكاسات

تعطل القضاء ولانه يلزمه الانكار عليه لما مر ان من فعل ما يفتقد حرمته يجب
 الانكار عليه ولو بمن يعتد باجته (فان شرط فيه مال من الجانبين فحرام) محرم وان كان
 من أحدهما لم يبدله ان غلب ويسكن ان غلب فليس بقمار لكنه عقد مباحة على غير آلة
 قتال فهو محرم من جهته اذ تعاطى العقود الفاسدة حرام وهذا كما قبله صغير لكن
 أخذ المال كبيرة وقبره بقمار محرم احتراز عن اعراض الامام على اطلاقهم التحريم
 بان المحرم هو ما اقترن بالشطرنج لا خوفه لانه لا يتغير بذلك وترد الشبهة اذ ان اقترن به أخذ
 مال او غش او دوا م عليه حال الماوردي اوله على الطريق او كما فيه صورة حيوان
 كما قاله غيره ومن ثم صرح بعضهم بانه يحرم اللعب بكل ما في آله صورة تحرمه (ويباح
 الحدا) بضم الحاء وبالمد (ومعاه) واستقامه ما فيه من ابقاء النوام وتنشيط الابل
 للسير ولانه صلى الله عليه وسلم اقربا فاعله وهو ما يقال خلف الابل من رجز ونحوه وهذا
 اول من تفسيره بانه تحسين الصوت الشجي بالشعر الجانز (ويكره الغناء) بكسر أوله
 وبالمد (بلا آلة ومعاه) يعني استقامه لا مجرد معاه من غير فعل مباح عن ابن مسعود
 ومثله لا يقال من قبل الرأي فيكون في حكم المرفوع انه ثبت النفاق في القلب كما ثبت
 لماء البقل وما ذكره في موضع من حرمته محمول على ما لو كان من أمر أو اجنبية
 وخاف من ذلك الفتنة قال الاذري اما ما اعتد عند مدحا لعله عمل وحمل فقبل كخدا
 الاعراب لابلهم وغناء النساء لتكسين صغارهم فلا شك في جواز بل ربما يندب اذا نشط
 على سير او رغب في خير كالخدا في الحج والغزو وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض الصحابة
 روى اقترن بالغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي بتحريم الآلة فقط وبقاء الغناء
 على الكراهة وبؤيده ما مر عن الامام في الشطرنج مع القمار وليس تحسين الصوت
 بقراءة قرآن من هذا القبيل فان لمن فيه حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء
 حرم والافلا واطلاق الجمهور كراهة القسم الاول مرادهم اكرهه التحريم بل قال
 الماوردي يفسق القارئ بذلك وبأنه المسفع لانه عدل به عن نهجه القويم (ويحرم
 استعمال آله لمن شعاد الشربة كطنبور) بضم أوله (وعود) ورباب وسنطير وجنك
 وكنجة (وصح) بفتح أوله وهو مقرر يجعل عليه أوتار يضرب بها أو قطع ثمان من صفر
 تضرب احداها بالآخرى وكلاهما حرام (ومن مارعراق) وسائر أنواع الاوتار
 والمزامير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كثير النحل لاسيما من
 قرب عهد بهم والاشعار القسوة والتنبيه بهم حرام وخرج استماعها معاعها من غير
 قصد فلا يحرم وحكاية وجه يحمل العود مردودة وما معناه من بعض صوفية الوقت تبيع
 فيه كلام ابن حزم وأباطيل ابن طاهر وكذب الشيع في تحليل الاوتار وغيره حاول بغير
 لكونه مذموم المسبق مع انه مردود القول عند الامة وقد بالغ بعضهم في تنبيهه وتذليله
 سيما الاذري في توسطه وكل ذلك مما يجب الكف عنه واتباع ما عليه أئمة المذاهب

الاربعه

الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك ثم لو اخبر طبيبان عدلان بان المريض لا ينفعه ما رضه
 الا للعود عمل يظهرهما وحل له اسقامه كالتداوى بنصر فيه الخروعل هذا يجعل قول
 الحلبي يباح اسقام آله الله واذا نقضت من مرض اى لى به ذلك المرض وتعين الشفاء
 في سماعه وسكايه ابن طاهر عن الشيخ ابى اسحق الشيرازى انه كان يسمع العود من جملة
 كذبه وتمتوره فلا يجعل الاعتماد عليه (لايراع) وهى الشبهة سميت بذلك لخلو جوفها
 ومن ثم قالوا الرجل لا قلب له ورجل يراعى فلا يجوز (فى الاصح) خبر فيه (قلت الاصح تحريمه
 والله اعلم) لانه مطرب بافراده بل قيل انه آلة كاملة بجميع النغمات الابسر اخرم
 كاسترازا مصر والخبير المروى فى شبهة الراعى منكرو بتقدير محتمه فهو دليل التحريم
 لان ابن عمر سد اذنيه عن سماعها لاقاله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع
 هل يسمعها فسد اذنيه فلما لم يسمعها اخبره فترسل سددهما فوه ولم يأمره باصغاء اليها
 بدليل قوله اتمتع ولم يقل له استمع ولقد اطلب خطيب الشام الدولعى فى تحريمها وتقرر
 أدلتها ونسب من قال بميلها الى الغلط وانه ليس معدودا من المذهب ونقل ابن الصلاح
 انها اذا جمعت مع الدف حراما بالاجماع عن يعقوب بن عبد الله وفيه ما مر عن الامام فى الشطرنج
 مع القمار وعن الزركشى فى الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق
 العيد من انهما كانا يسمعان ذلك فكذب (ويجوز دنف) اى ضربه واسقامه (العرس)
 لانه صلى الله عليه وسلم اقر جويا بيات ضربين به حين بنى على غاطمة كرم الله وجههما
 بل قال لمن قاتت وفسنا بنى يعلم ما فى غد دعى هذا وقولى بالتى كنت تقوان اى من مدح
 بعض المتقدمين يردد وصح خبر فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف وروى
 الترمذى وغيره خبرا عن ابي النكاح واجعله فى المساجد واضربوا عليه بالدف
 وقد أخذ الجوى وغيره من ذلك نذبه فى العرس ونحوه (وخنان) لان عروضى الله عنه
 كان يقره فيه كالنكاح وبشكره فى غيرهما (وكذا غيرهما) من كل سرور (فى الاصح)
 خبره انه صلى الله عليه وسلم لما رجع الى المدينة من بعض غزاه قال له جارية سوداء انى
 نذرت ان ردك الله سالما ان اضرب بين يديك بالدف فقال لها ان كنت نذرت اوف
 بشذرك والثانى المنع ومحلل الخلاف كما يحتمل البلقينى اذ لم يضربه لعوده وعالم
 اوسطان ويباح اويسن عن عذمن قال يندبه (وان كان فيه حلال) لاطلاق الخبر
 ودعوى انه لم يكن يجب لاجل يحتاج الى اثباته وهى اما نحو حلق فجعل داخله كدف
 لمرب او ضو جعراض من صفر فجعل من خرق دائرته كدف الجعم وقد جزم بجعل
 هذه الحواى الصغير وغيره ومنازعة الاذرى فيه فانه أشد اطرا من الملاهى المتفق
 على تحريمها ونقله عن جمع حرمة مودودة وسواء ضرب به رجل أم أنقى وتخصيص
 الحلبي حله بالنساء مردود كما فاده السبكي (ويحرم ضرب الكوبة) يضم أوله واسقامه
 أيضا (وهى طبل) طويل (ضيق الوسط) واسع الطرفين ومنه أيضا الموجود فى زينة

(قوله وهى الشبهة) هى المسألة
 الا بالغب (قوله فى الغناء مع
 الآلة) اى فاذا اجتمعت مع
 الدف حرمت دون (قوله ويجوز
 دنف) وهو المسمى الآن بالطار
 (قوله حين بنى) أى دخل بها (قوله
 وقولى بالتى) أى بالكلمات التى
 (قوله من كل سرور) قد يفهم
 تحريمه لاسباب مختلفة لا يراجع
 ولا يندبه لانه لعب مجرد (قوله
 لعوده وعالم) أى ولانه وجاز
 قطعاً ويذهب الى ان من الخوامذ كور
 ما حدث للمسلمين من السرور
 بالفتح سنة ثمانين وألف فى رابع
 ربيع الاول فى ضرب له بالدف
 (قوله ومنه) أيضا الموجود فى
 زمنا) افاد التفسير منه ان
 الكوبة لا يتحصر فيما بدأ أحد
 طرفيه بالجلد دون الآخر بل هى
 شاملة لذلك وما لو سد طرفاه معا

(قوله حل ماسوا من الطبول) المسهر فها جازان (قوله وان كره لغيرهم) عبارة ج بدل قوله وان كرم الخ وان قلنا بكونه التي جرى عليها جمع وهي واضحة وأما ما ذكره الشارح فلا يتقدم نظاره مع قوله اولاً فلا يحرم ولا يكره (قوله والوجه خلافه) أي لكن تردبه الشهادة كما يأتي (قوله وهو انصاع) قد توقف في كونه انصاع بل في محنته مع تفسيره بالمشبه بالنساء فانه يقتضي تعين الكسر الا ان يقال في توجيه النقص ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء في معنى مشبه بالنساء (قوله وهينة الواو يعني او) (قوله واستند) أي طلب من بعض الصحابة ان يذكره (قوله كاد ان يسلم) أي أمية (قوله الا يجمع في شعره) ليس بشيد (قوله لا يجوز ان يحسن) أي فلا يطلق بالحسري (قوله دون انم منشته) الا ان يكون هو المذبح له فيكون نعمة اشدها مع (قوله أي يجاوز الحد في الاطراء) مبالغة (قوله كره) وينبغي أن يكون محل الكراهة ما لم تتأذ باظهاره والاحرم (قوله والمروءة) فتح الميم وكسر ها والهمز وتركه مع ابد الها واو امثلة انسانية الخ ه ناساني وفي المصباح والمروءة آداب نفسانية تحمل مرعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجميل العادات يقال مروءة الانسان فهو مروي مثل قرب فهو قريب وقول الناساني وكسر هاله وضعها (قوله ونحوها) أي فان فعله يسقط المروءة

ما أحد طرفيه اوسع من الآخر الذي لا جلد عليه ثيابان الله حرم الخمر والميسر اى القمار والكوبة ولان في ضربها تشبها بالخنثى اذ لا فتادها غيرهم وتفسر هاهنا بالهوا الصحيح وان فسر هاهنهم بالزوم يقتضي كلامه حل ماسوا هاهن الطبول وهو كذلك وان أطلق العراقيون تحريم الطبول واعتقدوا الاسنوي وادعى ان الموجود لائمة المذهب تحريم ماسوى الدف من الطبول (الارقص) فلا يحرم ولا يكره لانه مجرد حر كات على استقامة واعوجاج ولا قراره صلى الله عليه وسلم الحبشة عليه في مسجده يوم عبد واستغفنا بعضهم ارباب الاحوال فلا يكره لهم وان كره لغيرهم مردود كما افاده الباقى بانه ان كان عن رويتهم فهم كغيرهم والالم يكونوا مكلفين ويجب طرد ذلك في سائر ما يحكى عن الصوفية عما يخالف ظاهر الشرع فلا يحتاج به نعم لو كثر ارقص بحيث أسقط المروءة حرم على ما قاله البلقيني والوجه خلافه (الا ان يكون فيه تكسر كقول الخنثى) بكسر الذون وهذا أشهر وفتحها وهو انصاع فيحرم على الرجال والنساء وهو من يتخلى بخناق النساء سر كرهية وعليه حال الاحاديث بلعنه أمانم بفعل ذلك خالفه من غير تكلف فلا يأنم به (ويباح قول) اى انشاء (شعر وانشاده) واسقاعه لانه صلى الله عليه وسلم كان لشعره اوصفي اليهم كسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضى الله عنهم واستشهد من شعر أمية بن أبي الصلت مائة بيت اى لان كثر شعره وحكم وأسأل وتذكر كبر بالبعث ولهذا قال صلى الله عليه وسلم كاذبان يسلم وروى البخارى ان من الشعر لحكمة وأحسب الماوردي منه ما حذر من معصية أوحى على طاعة (الا ان يجمع) في شعره معينا فيحرم وان صدق او عرض به كافي الشرح الصغير وتردبه شهادة لا ايدى مسلما او ذميا ونحوه بخلاف الحزبي ونجسه الحاق المتردبه لا تخور ان محسن وغير متجاهر بفسق وغير مبتدع ببدعته وانما كرهه دون انم منشته (او يفتش) يضم اوله وكسر ثائه اى يجاوز الحد في الاطراء في المدح ولم يمكن حله على المبالغة فيحرم أيضا لكونه حينئذ كذبا وتردبه الشهادة حيث كثرتمه (او يعرض بامرأة معينة) بان يذكر صفاتها من نحو حسن وطول وغير ذلك فيحرم أيضا وتردبه شهادة لما فيه من الايداء او هتك السترة اذا وصف الاعضاء الباطنة نعم لو كان ذلك من حليمة بيمان حقه الاخفاء كره وردت به شهادته أيضا ومثل المرأة في ذلك الامر دخرج بالمعينة غيرها فلا تأنم فيه لان عرض الشاعر تحسين صنعته لا لتحقيق المذ كور فيه نعم يقع له بعض فقرة الشعر انصب قرائن تدل على التعبين وهو في حكم المعين (والمروءة تتحقق بخلق امثاله في زمانه ومكانه) لاختلاف العرف في هذه الامور غالبا بخلاف اعداده فانها امثلة لاضافة النفس لاعتباره بعروض منافاه او المراد بذلك تحلقه بخلق امثاله المباحة غير المزبونة فلا تقرر لخلق القلندرية المعاصم ونحوها (فالاكل في سوق والمشي) فيه (مكتشف الرأس) او البندن غير العورة او كشف ذلك فيه وان لم يمش وكان من لا يليق به ذلك يسقطها

الانسان فهو مرمى مثل قرب فهو قريب وقول الناساني وكسر هاله وضعها (قوله ونحوها) أي فان فعله يسقط المروءة

(قوله وقبس به الشرب) يؤخذ

منه ان ما جرت به العادة من شرب
القهوة والدخان في يومها اوعلى
مساطها يجزى بالمرأة وان كان
المتعاطي لذلك من السوق الذين
لا يجتمعون ذلك (قوله بحيث
لا ينظره غيره) أى من المارين
أما لو نظره من دخل ليا كل أيضا
فينبغي أن لا يجزى بالمرأة (قوله
ووضع يده) عطف على ما قبله
(قوله بمحضرة الناس) أى ولو محارم
أما قوله (قوله بضحك بها) أى
يقصد ذلك سواء فعل ذلك بلط
دينا تحصل له من الحاضرين او
بمجرد المباشرة (قوله فلا يعتبر
تكرره) هذا الخائف لما تقدم في
قوله بل متى وجد ضارعه كفى في
ردها وان لم يتكررها على ما فهمه
سم على حج كما تقدم نقله عنه ثم وقد
تقدم ما فيه (قوله انما فعله ليدل
حل القنع) أى او يقال غرضه
اغماطة الكفار واظهار ذلهم
(قوله وليس فقيه قباها) أى ما لوطه
(قوله وهي ما يلبس على الرأس
وحده) بيان للبراد منها هنا والا
فهما لا يتقدم بذلك بل يشمل ما لو
لبسها واب علما انما (قوله من
يحتشمه) أى الماد بحسب العادة
(قوله وفي كلام المصنف) أى من
قوله فالأكل في سوق الخ (قوله
ورقة ذئبة) أى مباحة لما يأتى
من قوله اماذا ورقة حمرة الخ
(قوله وكفاية) بضم الكاف قاله

لنعم الا كل في السوق ذئبة وقبسه الشرب الا ان صدق جوعه او عطشه نعم لو اكل
داخل حانوت مبهتر بحيث لا ينظره غيره وهو ممن يليق به او كان صائما وقصد المبادرة
اسنة الفطار اتجه عذره حيث (قوله زوجة أو أمة) في نحوها لأرأسها ووضع يده على
نحو صدورها (بمحضرة الناس) أو اجنبي يسقطها بخلاف ما لو كان بمحضرة جواريه
او زوجها والوجه ان تسيلها البله جلاها بمحضرة الناس او الاجنبيات يسقطها للدلالة
على الهداية وان توقف فيه الباقى (واكثر احكامات مضحكة) للحاضرين او ذل خيالات
كذلك بحيث يصير ذلك عادة له يسقطها لغيره من تكلم بالكلمة بضحك بها لجلساء يجرى
بها في النار بمعنى خرقا وتقصد له اكثر هذا يفهم عدم اعتباره فيها قبله وما بعده
والوجه كما قاله لا ذمى اعتبار ذلك في الكل الا في نحو قبلة تحليلته بمحضرة الناس
في طريق مثلا فلا يعتبر تكرره واعترض بتقبل ابن عمر الأمة التي خرجت له من النبي
وأجيب عنه بأنه محتمد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل
بكون الباقي عليها بل في سقوط المرأة وكسوتهم لا دخل فيه على أنه محتمل أنه انما
فعله ليس حل القنع بالمسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلا
(وليس فقيه قباها وقنفوة) وهي ما يلبس على الرأس وحده وتاجر نوب نحو حمار ورتاب
وهذا نوب نحو عالم ونحو ذلك من كل ما يبدل (حيث) أى يعمل (لا بدتاد) مثله فيه
(وا كبا على لعب الشارح) اوفه له بنحو طريق وان قل (او) على (غنا او) على
(معاها) أى - فقامه او اتخذ أمة او امرأة لا تقضى للناس ولومن غيرا كبا (وادامة
رقص) ممن يليق به أو ما غيره يسقطها منه مرة كبا لمن قولها الامر الى آخره ومد الرجل
بمحضرة من يمتنع من غير عذر (يسقطها) لما فاة ذلك كله لها وما يجزى الرافى من ان
اتخذ الا ذميين الغناء المباح حرفة لا يسقطها اذا لاق به رده الزركشى نص الشافعى
رحم الله على ردها ذمها وأجرى عليه الاصحاب لانه حرفة ذئبة وبعد العرف فاعلمها
من لحياتها وعلم ما تقرران الواقى كلام المصنف بمعنى او اعلم أنه قد اختلف في تعاطى
خادم المرأة على أوجهها حرمة ان ترتب عليها ردها فاعلمت به وقصد ذلك لانه
يحرم عليه التسبب في اسقاط ما يحرم له وصار أمانة عنده لغيره والا فلا (والامر فيه) أى
جميع ما ذكر (يختصا) بخلاف (الاشخاص والاحوال والاماكن) فدرج جميع ذلك
على العرف كما مر ان ذم يستقيم من شخص وفي حال او مكان ما لا يستقيم من غيره
اوفيه (ورقة ذئبة) بالهمز (كجماعة وكس وديغ) وسراصة وحياء كة وجزارة وكفاية
حمام (عن لا يلى) عادة (به يسقطها) لانه يشهر بقلة المبالاة (فان اعتادها) أى لآت به
(وكانت) مباحة سواء كانت (حرفة أو أمة) أم لم تكن كاربهم في الروضة فذكره هنا
لان الغالب كون الولد يتبع حرفة أو أمة (فلا) يسقطها (فى الاصح) لا تتفاء تعديها ذلك
والشأن نعم لما مر اماذا ورقة حمرة كصو ومنعهم فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال

في المصباح (قوله ممن لا يلى) أى سواء كانت حرفة أو أمة لا اعتادته فعلها أو لا

الزركشي وعما عت به البلوى التمسك بالشهادتين مع ان شر كة الابدان باطله ففقد ح
 في اعادة الاسماء اذ من هذا أخذ الاجرة على الفصل او كان يأخذ ولا يكتب اذ نفوس
 شر كانه لا تعيب بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق فيه أن يشتري الورق شر كة
 ويكتب ويقسم لكل على قدر ما يخصه من ثمن الورق فان انشركه لا يشترط فيها التساوي
 في العمل انتهى وفيه نظر لا يخفى (والهتمة) بضم ففتح في الشاهد (أن يجبر) بشهادته
 (اليه) الاولى من لا تقبل شهادته (نفعه او يدفع) (بها) عنه (او عن ذكر) ضرا (وحدوثها
 قبل الحكم) ضرر لا بعدة ولو شهد لآخيه بمال فبات وورثه قبل استيفائه فان كان بعد
 الحكم أخذوا والا فلا وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه لذل له ابن ثم مات وورثه فان صار
 وارثه بعد الحكم لم يقض او قبله امتنع الحكم (فقد شهد ادته لعبد) الى المأذون له في
 التجارة وغيره وتقييد الاصل بالاول مثال اذ ما يشهد به يكون له وقضية قبوله له بأن
 فلا تأخذوه وهو كذلك كما يحشه البلقيني (ومكاتبه) لانه ملكه فله عاقبة بما له بدل منه
 له من بعض التصرفات ولانه يصدق العود اليه بججز او تجيز ويكره في المشتراك حيث
 قال لنا او يتنازع خلاف ما لو قال لي وزيد فقصص بالنسبة لزيد لانه لم يشتر أن لا يعود له ثمن
 مما ثبت لزيد كوارثين لم يقض فان ما ثبت لاحدهما يشاركه فيه صاحبه (وغريم الميت)
 وان لم تستغرق تركته الديون او مرئد كما يحشه العراقي (او عليه جهر فاس) لانه اذا
 أثبت للفرع شيئا أثبت لنفسه المطالبة به اما اذا لم يجبر عليه فتقبل شهادته لو ان كان
 معسر العلق الحق بذمته (وبما) مراده فيما الذي بأمله (هو وكيل) او وصي أو قيم
 (فيه) لانه ثبت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به ولا فرق بين ان يشهد به لوكله
 او بشئ متعلق به كعدة صدر منه ولا تقبل من مودع لودعه ومرتهن لراهنه لثمة بقاء
 يدها فان عزل الوكيل نفسه ولم يخص في الخصومة قبلت او بعدا فلا وان طال الفصل
 امامه ليس وكلا او وصيا او قيماء به فتقبل نعم لو وجد امتصا حين بعد ذلك قبلت عليه كما
 أنقضى به الواجد رحمه الله تعالى ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن او اشتري شيئا
 فادعى أجنبي المبيع ولم تعرف وكأنته فلان يشهد بملكه بانه عليه كذا او بان هذا
 ما ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحل لذلك باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح
 وتوقف الاذرى فيه بانه يحمل الحكم على حكمه لو عرف حقيقة لم يقبله مردودا بانه لا أثر
 لذلك لان الغرض وصول الحق لمسئحته بل صرح بانه يجب على وكيل طلاقا أنكره
 موكاه ان يشهد بحسبه بان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز ما صرح في الحواشي نظيره فحين
 له دين يجز عن اثباته فاقترض من آخر قدره وأحاله به وشهد به فيقبل معه ان صدقه في
 أن له عليه ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة أشهد على حاكم جائز
 الحكم أنه حكم به كاهم (وبما من ضمنه) الشاهد وأصله أو فرجه او وقية لانه لا يدفع
 بها الغرم عن نفسه او عن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل ببراءة من

(قوله قال بعض المتأخرين الخ)
 معتقد (قوله ثم مات) أى الابن
 (قوله ما يشهد به) أى قضية
 التعديل (قوله فصح بالنسبة
 لزيد) له ولوجهه انه اذا قال وزيد
 فقد جعلها شهادتين بخلاف يثنا
 اولنا فهي شهادة واحدة لا يمكن
 تبعيضها او قريب من هذا ما لو قال
 في عينة لا ألبس هذين فهى عين
 واحدة بخلاف لا ألبس هذا ولا
 هذا فانما ما يمينان (قوله نعم لو
 وجدنا) أى من بيننا ما عدا وزيد
 قبلت عليه) ويثبت على محل ذلك
 حيث ضي له ما على ذلك سنة
 كما يؤخذ من قوله لا تأخذ
 من العداوة كما رجحه ابن الرفعة
 (قوله فيقبل معه ان صدقه)
 يتأمل اقدام المقرض على الخلف
 جبر التصديق فانه يؤتى الى
 اثبات الحق لغريم غير يتحقق

ختمه مع انتم اقبوله لاتقاءتم حجة فيها غير مراد كايذل عليه السياق انم قول اصد له
 والضا من اللامض بالابراء والاداء اصرح (ويجرحه مورثه) غير بعضه عندها (قبل
 اندمالها) وان اتمصل بعدها التهمة فانه لو مات اخذ الارش فكانه شهد بنفسه وشغل
 ما لو كان عليه دين يستغرق ارضها وهو كذلك بناء على ان الدين لا يمنع الاوثر ودخل
 في كونه مورثا عند شهادته وجزم به ما لو شهد بذلك أخ الجريح وهو وارث له ثم ولد
 للجريح ابن فلا تقبل شهادته وخروج به ما لو شهد بذلك والجريح ابن ثمة الابن فتقبل
 شهادته ثم ان صار اونا وقد حكم بشهادته لم ينقض كالوطر القسق ولا فلا يحكم بها
 وخروج به قبل الاندمال شهادته بعد الاندمال فقبوله لاتقاء التهمة قال الباقي ولو كان
 الجريح عبدا ثم اعنته سيده بعد الجرح وادعى به على الجراح وانه المسخوق لارنه
 ذنه كان ملكا فشهد له وارث الجريح قبلت شهادته لعدم المعنى المقتضى للرد (ولو شهد
 لورث له مريض او جريح بحال قبل الاندمال قبلت في الاصح) لاتقاء التهمة اذا شهدته
 لا تجوز له نفعا وكونه اذا ثبت لمورثه فتقبل اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر والثاني قال لا
 كالجراحه وقرى الاول بان الجراحه سبب للموت النازل للعق اليه بخلاف المال وبعد
 الاندمال تقبل قطعا لاتقاء ما ذكر (وترد شهادته عاقلة بفسق شهود قتل) يحملونه كما
 قيسه بذلك فدعوى الدم والقسامة واعادها ما وما قبلها معولا في حذف قددها
 المذكور على ما قدمه فذكر ذلك هنا مثال التهمة فلا تكرار (وترد شهادته) غراما
 مناس (بفسق شهود دين آخر) ظهر عليه لانهم يدعون بها ضررهم واحتجهم
 اهام وما اخذه البليغي منه وهو قبول شهادته غريم له رهن يفي بدينه ولا مال للعقل غير
 اوله مال ويقطع بان الرهن يوفي الدين المرهون به يتجه خلافه لان فيها مع ذلك نفعا بتقدير
 خروج الرهن مسخفا وهو لا مال له في الاولى ولو شهد مدعين بموت دائمه قبل وان تضمنت
 نقل ما عليه لوارثه لانه خاتمته وتقبل من فقير بوصية او وقف لفقرا حيث لم يصرح
 بحصرهم وللوصي اعطاه فاه البغوى وخافه ابن ابي الدم حيث المحصروا وان لم
 يصرح بحصرهم وهو الاقرب اتمة استحقاقه (ولو شهد الاثنين بوصية) مثلا (فشهدا)
 اي الاتمان المشهود لهما (لشاهدين بوصية من تلك التركة) ولو في عين واحدة ادعى كل
 نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح) لان اتصال كل شهادة عن الاخرى مع اصيل عدم
 المواطاة المانع منها عند التماسا واخذ من ذلك انه لو كانت بيد اثنين عين وادعاهما ثلث
 فشهد كل لالا خراة اشتراهما من المدعى قبل اذ لا يدلك على ما ادعى به على غيره حتى
 تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لا آخر والثاني
 المنع التهمة المواطاة وتقبل شهادة بعض العاقلة لبعض على القطاع حيث لم يقل اخذ
 ما لا يشعور ومنها دفعها بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجنبى كافي الجوهر وفهم قوله
 بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل ما دفعه التوقف صحة توبته على ذلك عند قدرته عليه

(قوله عند قدرته عليه) افهم انه
 اذا عجز عن رد ما ظلم به صحة توبته
 ومحل حيث كان في عزمه الرد متى
 قدر

وخرج بذلك ما ذابني المفسر من عليه شيء لاثماته يدفع الضمان له عنه كما تقرر
 وظاهران المردود بعد ان جنى في يد الغاصب جنابة مضمونة كالناتفة فلا تقبل ثم ادته
 ولا تقبل من مشتهر ان يبيع بالبيع ان فسخ البيع كان رد عليه ببيع او اقالة او
 خيار لاستبقائه الفلانة نفسه ان كان المدعي يدعي الملك من تاريخ مقدم على البيع ولا
 تقبل عوت موثره او موصل له (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد وان علا (ولا فرع) له
 وان سفل ولو بالبرء او بتركه له خلافا لما نقله ابن الصلاح وانشأه لانه بعضه فكانه
 شهد لنفسه والتزكية وان كانت حقا فله دعوى في حقها اثبات ولاية اخرج وفيما اتهمه وقن
 أحدهما ومكانه وشريكه في المشترك كذلك وقضية اطلاقه كغيره عدم قبولها البعض له
 على بعض له آخر به جرم الغزالي وحزم ابن عبد السلام وغيره بالنسبة لان الوزاع الطبعي
 قد تعارض فضعت التهمة ردبته اذ كثيرا ما يفتنون في الحجة والميل فالتممة موجودة
 وقد تقبل شهادة البعض ضعفا كان ادعى على زيد بشرا منى من عمرو والمشتري له من زيد
 صاحب اليد وقبضه وطالبه بالتسليم تقبل شهادة ابن زيد او عمر وله بذلك لانهما
 جنبيان عنه وان تضمنت الشهادة لايهما بالملك وكان شهد على ابنه باقراره بنسب
 مجهول فتقبل مع تضمنها الشهادة لحقيد ولو ادعى الامام شيئا باليد المال قبلت شهادة
 بعضه به لان الملك ليس للامام ومثله ناظر وقف او وصى ادعى بشيء لجهة الوقف والمولى
 عليه فشهد به بعض المدعى لا تنفاه التهمة بخلافها بنفس النظر والوصاية ولو شهد بعضه
 او على عدوه او انفاق بغير علمه من الحق والحاكم يجعل ذلك قال ابن عبد السلام لاختار
 جوازهم لانهم لم يحلوا الحكم على باطل بل على ابطال الحق المستحقة فلم يأثم الحكم له ذره
 ولا الخصم لاخذ حقه ولا الشاهد لعائته قال الاذري بل ظاهر عبارة من جوز ذلك
 الوجوب اهـ ويتجه حمله على تعيينه طريقا لوصول الحق لمصلحة (وتقبل) منه (عليهما)
 لا تنفاه التهمة ومجمله حيث لا عداوة والام تقبل كما جزم به في الانوار ويؤيده ما مر انه لا يلي
 اجبار نكاح ابنته حيث كان بينهما عداوة ظاهرة (وكذا) تقبل شهادتهما (على ايهما)
 بطلاق ضره (أيهما) طلاقا باثنا وأمهاتهما (او قدنفها) اي الضره المؤدى للعان المقتضى
 لفراقهما (في الاظهر) اضعف تهمة تقع أمهما بذلك اذله طلاق أمهما حتى شامع كون
 ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به والثاني المنع لانهما تجزعا الى أمهما وهو افرادها
 بالاب أما اذا كان الطلاق رجعا فتقبل قطعا هذا كله في شهادة حسبة او بعد دعوى
 الضره فان ادعاء الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادتهما بالتممة وكذا لو ادعته
 أمهما ولو ادعى الفرع على آخر بدين لو كله فانكر فشهد به أبو الوكيل قبل وان كان
 فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الاب وايضا في واقعة واحدة كما أتى به ابن الصلاح وهو
 ظاهر لان التهمة ضعيفة جدا وقد أتى الواو رحمه الله تعالى بجوار اثبات الوكالة
 بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدمناه من امتناع شهادته بوصاية

(قوله وظاهران المردود) اي
 الرقيق المردود الخ (قوله فلا تقبل
 شهادته) أي الغاصب (قوله
 لاستبقائه) أي المشتري (قوله
 كان ادعى) أي بكر عبادة
 الروض وشربه فرع لوقال زيد
 وفي يده عبد اشترى هذا العبد
 الذي في يديك من عمر وعمر
 اشتراه منك وطالبه بالتسليم
 فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك
 ابنا عمرو وابنا زيد قبلت شهادتهما
 الخ اهـ على ج (قوله وطالبه)
 أي بكر (قوله بل ظاهر عبارة
 من جوز ذلك الوجوب) لامضافة
 بين ما ذكره هنا وما ذكره
 من التوقف في مسألة الوكيل
 السابقة لجواز أن كلام الاذري
 السابقة لجواز ان القائل بالجواز وان
 يبين به مراد القائل بالجواز ان
 توقف فيه ايضا لانه يجعل الحاكم
 على حكمه لو علم به لا يمنع منه
 (قوله فان ادعاه) أي الطلاق
 (قوله وكذا لو ادعته) أي الطلاق
 (قوله فانكر) أي المدين

وهو يريد ان يستقره ولا عمة بقولهما ان شهدائنا ليس كهما (كطلاق) بائن او رجعي ولو
 خلعاً لكن محله بالنسبة للفرق دون المال (وعتق) بان يشهد به او بالتعلق دون وجود
 الصفة او بالتدبير مع الموت او بما يستلزمه كالا بدول لا تسع في شراء قريب لان انما هذه
 بالملك والعق يتربط عليه وفارق ما صرح في الخلع بان المال فيه يتبع للفرق وهذا العتق يتبع
 للمال ولو ادعى قنات على مالكهما انه اعتق أحدهما واقامت به بشة سمعت وان كانت
 الدعوى فاسدة اذ بينة الحسبة تستغنى عن تقديم دعوى ويحبه فرضه فيما لو حضر السيد
 او غاب غيبة شرعية والا فلا بد من حضوره ويؤخذ منه ترجيح القول بان كل ما قبلت فيه
 شهادة الحسبة يتخذ الحكم فيه بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها
 ثم ادعى باجاء نفس وهو حق الله تعالى (و بقاء عدة و انقضائها) لما يرتب على الاول من
 صيانة الفرج عن استباحته بغير حقه ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنسبة
 ومن ذلك تحريم الرضاع والماهرة والبلوغ والاسلام والاستسلام والوقف والوصايا
 العامة لان كانا لمصلحة خاصة (وحده) تعالى كالزنا والشرب وقطع الطريق لكن الستر
 في الحدود افضل واحترز المصنف عن حق الادى فلا تقبل فيه كقصاص وحد قذف
 ويبيع واقرار (وكذا النسب على الصحيح) لان فيه حثاً لله تعالى اذ الشرع اكد
 الانساب ومنع قطعها فضاهاى الطلاق والعتاق والثاني لان حق الادى فيه
 (ومضى حكم بشاهدين باننا كافرين او عبيدين أو صبيين) أو بان أحدهما كذلك عند
 الاداء أو الحكم والحال كما لا يرى بقولهما (نقضه) وجوباً أى أظهر بطلانه وان لم
 يصادف محلاً (هو وغيره) كالو حكم باجتهاد فبين وقوعه بخلاف النص (وكذا فاسقان
 في الاظهر) لما ذكره عدالة الشاهد منصوص عليها في غير آية والثاني لا ينقض لان
 الفسق انما يعرف بينة تقوم عليه وعدالة تلك البينة انما تدرك بالاجتهاد وهو لا ينقض
 بمثله ولا أثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تارة لا احتمال حدوثه بعد الحكم ولا ينافيه
 ما صرح في النكاح من أنه لو بان فسق الشاهد عند العقد لم يصح اذ المؤثر ثم ينوثة ذلك عند
 التحمل فقط وهذا عند الاداء وقبله بدون مضي مدة الاستبراء وعند الحكم فلا تكرار
 ولا تخاف في حكاية الخلاف (ولو شهد كافر) أعلن كفره (أو عبد) اى رقيق (أو صبي)
 ثم أعادها بعد كماله بالاسلام والحرية والبلوغ (قبات) لا تتفاء التهمة الظهور وعذره
 (أو) شهد (فاسق) ولو علمنا او كافر اخفى كفره وعدواً وغيره يرضى من وفاءه ودم (تاب)
 ثم أعادها (فلا) تقبل شهادته لان رد ادائه ظهر بخوفه الذى كان يحقيقه او زاد في تغييره
 بما أعلن به فهو ممتنع به في رد ذلك العار ومن ثم لم يرفع الحال كما شهدانه قبلت بعد
 التوبة وبصحة اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم أعادها عطابها قبل
 ولا بد من تقييده بمشهور بالادلة عرف منه اعتياده سبق اسان أو نسيان (وتقبل شهادته
 غيرها) اى غير تلك الشهادة التي رد فيها اذ التهمة ومثله كما اختاره في شرح مسلم تائب

(قوله ان لا يشكها) أى وان كانا
 من يدين سفر او خشي ان يشكها
 في غيرهما (توله لكن محله) أى
 في الخلع (قوله وقامت به بينة
 سمعت) أى ويرجع اليه في بيانه
 فلول بين حمن حتى بين (قوله
 والاستسلام) اى بأن يقول
 طابت منه الاسلام وأتى به (قوله
 واحترز المصنف) اى بقوله
 في حقوق الله الخ (قوله اذ الشرع
 اكد) اى حث على حفظها
 (قوله ولو شهد كافر أعلن كفره)
 عبارة مع ملعن بكفره (قوله ثم
 أعادها عطابها قبل) ظاهره
 ولولم يصدرا حلاله عليه
 ويشهر به قوله ولا بد من الخ

من الكذب في الرواية (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته) لان
 التوبة من أعمال القلوب وهو متهم باظهارها للترويج شهادته وعود ولا يتقاعد عن الشارع
 ذلك ليقوى ما دعه (وقدرها الاكثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا يساني في جميع
 النفوس اشهر واتما فاما مضت وهو على حاله اشهر ذلك بحسن سريره وقد اعتبر بها
 الشارع في ضوء العنة ومدة التغريب في الزنا والاصح انها تغريب لا يتجدد ويعتبر ايضا
 في مرتكب خاتم المرواة اذا اقلع عنه كما في التنبيه وافق به الالدرج - الله تعالى وكذا
 من العداوة كاربجهم ابن الرفعة خلافا للباقيين وقد لا يحتاج لها كاشاهد برئانها لقص
 النصاب فتقبل عقب ذلك وكسفي فسق اقتر به ليستوفي منه فتقبل حالها ايضا لانه لم يظهر
 التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكناظر وقف بشرط الواقف تاب فعود ولا يثبت
 حالا كولي النكاح وكشاذف غير الحصن كما قاله الامام واتفقه الملق في اكن قيده
 غيره بما اذا لم يكن فيه ايداء والا فلا يثبت من السنة اكن الاصح انه لا يقدّم من الاستدراك
 (ويشترط توبته معصية قولية القول) قياسا على التوبة من الردة بكمقضى الشهادة
 ووجوبهما وان كانت الردة فعلا كسجود الصلح لكون القول به في الاصل اولتصن
 ذلك فكذب النمرع وقضية كلامه اشترط القول في الغيبة ونحوها وبه صرح
 الغزالي فيها ونص الام يقتضيه في الكل وهو ظاهر وان كان ظاهرا كلام الاكثرين
 اختصاصه بالقذف وبفرض خصته بفرق بينه وبين غيره بان ضرره أشد لانه يكسب
 عارا ولو لم يثبت فاحتيط باظهاره في قبض ما حصل منه وهو الاعتراف بالكذب جبر القلب
 المقدوف وصوننا لما اتهم به من عرضه وما اشترطه جمع متقدمون من اشترط الاستغفار
 في المعصية القولية أيضا محمول على الندم وشرج بالقولية الفعلية فلا يعتبر فيها القول
 التعمد الحق فيه الله تعالى فأدبر الامر في ذلك على الصدق باطننا بخلاف القذف لم يقرر
 فيه (فيقول القاذف) وان كان قد دفع بصورة الشهادة اعدم تمام العدد (قدفي باطل
 وانانا دم عليه ولا اعود اليه) أو ما كنت صادقا في قدفي وقد ثبت منه أو نحو ذلك
 ولا يتعين عليه التعرض لكذبه لانه قد يكون مادقا لا يقال حصل تعرضه له بقوله قدفي
 باطل ولذا اعتبر أصله تبعه الاكثر القذف باطل لاننا نقول الحمد والزامه بالتصريح بكذبه
 لا بالتعريض به وهذا فيه تعرض لا تصريح الا ترى انك تقول لمن قال للشيطان هذا باطل
 ولا يحصل له به كبيرة مشقة ولو قالت له كذبت حصل له غاية الخلق وقد علم ان البطال قد
 يحصل لاختلال بعض المقدمات فلا ياتي مطلق الصدق بخلاف الكذب وبمذا علم
 ان الاعتراض على عبارة الكتاب وانما هو اوبى لعبارة أصله واعلم انه ان وصل ذلك العلم
 القاضي باقرار أو بيعة اشترط ان يقول ذلك بحضوره والا فلا فيما يظهر من ابدان يقول
 ذلك بحضوره من ذكره بحضوره أو لا وليس كالقذف فيما ذكر كاجتهاد الباقيين ولو قال
 لغيره يا خذ خيرا أو يا مالمون مثلا لم يشترط في التوبة منه قول لا استغفار توهم صدق فاقاله حتى

(قوله والاصح انها تغريب) اي
 فيقتصر مثل خمسة أيام لا ما زاد
 عليها (قوله لكن القولية) اي
 الردة القولية (قوله رد) اي هذا
 القول

(قوله لحالة الغرزة) اعلم لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوته انما هي لعله باستحالة عوده الى مثل ما فعل (قوله) مؤكدة كفارة) اى ككفارة (قوله فان تعذر صرفة فيما شأ من المصالح) ١٤٧ التبادر ان المراد مصالح المسلمين لكن قوله

يسطه بخلاف القذف (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها اقول لم وما ذكر كنهاده في باطله وانما نادى عليهم ولا أعود اليها ويكفى كذبت فيما قلت ولا أعود الى مثله (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (و) العصبة (غير القولية) لا يشترط فيها اقول كما مر وانما (يشترط) في صحة التوبة منها كالقولية أيضا (اقلاع) منها حال ان كان متلبسا بها أو مصرا على معاودتها (وندم) من حيث العصية لان توقف عقوبة لو لم يجاله أو فوات مال أو نحو ذلك ردعى انه لا حاجة له لان التوبة بمبادء وهي من حيث هي شرطها الا خلاص رد بأن فيه تسليما للاحتياج له (وعزم أن لا يعود) اليها ما عاش ان تصور منه والا كجوب تعذره انه لم يشترط فيه العزم على عدم العودة بالاتفاق ويشترط أيضا عدم وصوله لحالة الغرزة وعدم طلوع الشمس من مغربها ونقص من سكران حاله سكره كسلامه ومن كان في محل معصية ثم صرح بما يفهمه الاقلاع للاعتناء به فقال (ورد ظلامة آدمي) يعنى ان يروج منها بأى وجه قدر عليه مالا كانت أو عرضا أو فورا وحده قذف (ان تعلق به) سواء اتمحضت له أم كان فيها مع ذلك حتى قد تم الى ذلك ككفارة فورية وزكاة (والله أعلم) لقوله صلى الله عليه وسلم من كانت لاشيعة عنده مظالة في عرض أو مال فليستخذه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظالته والا أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه فان أنلس وجب عليه الكسب كما مر فان عجز عن المأثلة وأثره دفعه لما تم توبة فالتعذر صرفة فيما شأ من المصالح عند انقطاع خبره بينة الترض وعزم بدله اذا وجهه فان أعسر عزم على الاداء عند قدرته فان مات قبله فلا مظالة عليه في الآخرة ان لم يعص بالتزامه والمرجوع من فضله تعالى ان يعرض المستحق واذا باغت الغيبة المغتاب اشترط استئذنه فان تعذر اذنه أو تعسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حل منه اما اذا لم يتابعه فيمكن في الندم والاستغفارة وكذا يمكن الندم والاقلاع عن الحسد ومن لزمه حد وحتى أمره بدله الترض عليه فان ظهر اذى للامام ببقية عليه ولا يكون استيفاءه من بلا للعصبة بالابد معه من التوبة اذ هو مسقط حتى الآدمى وأما حق الله تعالى فيتوقف على التوبة كما علم بمحارم وأمثل كذب الجراح ونقص التوبة من ذنب وان أصر على غيرهما تاب منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفيه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الأصح

• (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشوهد به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (ألا) استئذنه من طاع المأمور أو الصوم كذا قيل

• (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود

(قوله للمأمور أو الصوم) اى من أن ثبوته بالواحد من الاكتفاء

بالاخبار دون التوقف على الحكم احتياطاً للصوم وكذب أيضاً لطف

الله بقوله للمأمور أو الصوم كذا في نسخ وفي نسخة بعد هذا ذكر

ما فيه كذا قيل من انه لا يصح والحكم فيه بل الشرع فقط اذا الحكم يستدعى حكوماً عليه ومبدأ ويرد بما قدمته أو الصوم عن المجموع من أن الحاكم لو حكم به دل وجب الصوم بالخلاف ولا ينقض حكمه اجماعاً وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله لا يحكم به اهـ وعليها يمكن الاستئذان متصلاً

(قوله ونوايه) لتجمل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح (قوله ومثله شهر رند رصومه) خرج به شوال وذو الحجة فلا يثبت واحد منهما ١٤٨ شاهد واحد بالنسبة للحقوق المتعلقة به ولا بالنسبة لغيره على

ما أفهمه تقييده بالصوم لكن في حاشية شيخنا الزايد مانه قوله فيكفي للصوم كما مر ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف كما قال بعضهم وكذلك شوال بالنسبة للأحرام بالحج كما قاله أبو فور وكذلك الشهر المذكور رصومه اذا شهد برؤية هلاله واحد بخلاف للشارح حيث قال ولولا الصوم والمعتد لانه فيثبت بواحد (قوله ويثبت بدون الاربعة سقوط الحضانة والعدالة) وقد يشكك عليه ما مر في باب جحد القذف ان شهادة دون اربعة بالزنا تنقصهم وتوجب جدهم فكيف يصور هذا وقد يجب بان صورته ان يقول ان شهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله ما بقصد الخ ينفي عنهم الجحد والفسق لانهم ما صرحا بما ينفي انه قد يكون قصدهما الخاق العار به الذي هو موجب جحد القذف كما مر ثم عمله تعاق بما هنا ايج أو يقال انما يجب الجحد بشهادة ما دون الاربعة اذا لم يكن قولهم جوا لا لقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصور ما هنا بذلك (قوله ووطء شبهة قصد) اى الشاهد (قوله

من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط اذا الحكم بتدعى محكوما عليه معينا ويرد بما قدمته اول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بحد وجب الصوم بالاختلاف ولا ينقض حكمه اجماعا وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح ما بقوله فيحكم به (في هلال رمضان ونوايه) ومثله ثم رند رصومه ولوذا الحجة (في الاطهر) كما مر في الصوم وأعاد هذا الحصر وأورد على الحصر اشياء كذبي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته لم يحكم به بالنسبة لللاث والحرمات وتكفي بالنسبة للصلاة عليه ونوايهها وكالوث يثبت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتعززة به بقوله ومرا الا كذا في القسمة بواحد روي الخرص بواحد ويمكن ان يجاب عن الحصر بان مراده به الحكم الحشفي المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد (ويشترط للزنا) والواطوا تامين المسنة والهيمة (أربعة رجال) فلا يثبت الحد والتعزير في ذلك بدونهم (قوله تعالى لم يأثموا باربعة شهداء) ولانه أقيم القوا حش وان كان القتل أغفل منه على الاصح فغلطت الشهادة فيه سترامن الله تعالى على عباده ولا بد من تصديرهم لكرامته ادخل مكلفا مختارا حشفته او قدرها من فاقد هاء في فرج هذه او فلانة ويذكر نسبها بالزنا أو نحو. والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والواجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض بدعوى شهادتهم ولا يشترط قواهم كميل في مكلمة نعم يتدب ولو قالوا نعمدنا النظر لاجل الشهادة قبلت شهادتهم لان ذلك صغير فلا يبطأها ويثبت بدون الاربعة سقوط الحضانة والعدالة لثبوت ذلك برجلين وكذا مقدمات الزنا ووطء شبهة قصد به النسب أو شبهة جسيمة يثبت برجلين أو المال ثبت بهما وبرجل وامرأتين وشاهد وعين ولا يحتاج فيه لما مر في الزمان راي حاشيته الى آخره (و) يشترط (للاقرار به اثنتان) كغيره (وفي قول اربعة) لانه يترب عليه الحد وفري الاول بأن حده لا يتحتم (ولما) عين اودين او منعة ولكل ما قصد به المال (وعقد) اوفسخ (مالي) ما عدا الشركة والقراض والكفالة كبيع واقالة وحوالة هي من عطف الخاص على العام اذا الاصح انها بيع واما الاقالة ففسخ على الاصح لا بيع (وضمان) ورهن وصلم وشفعة ومساينة وعوض خلع (وحق مالي) كزنا ورجل) وجناية توجب مالا (رجلان) اورجل وامرأتان) اعموم الأشخاص المقتزم لعدم الاحوال اما خص بدليل في قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان مع عموم البلوى بالمعاملات ونحوها فوسع في طرق اثباتها والتخفيف من اثارها لاجتماع دون الترتيب الذي هو ظاهرها والمغنى كالانبي اما الشركة والقراض والكفالة فيعبر فيها برجلان الا ان يريد في الاقرار اثبات حصته من الربح كما يحتمل ابن الرقعة (وافيد ذلك) اى ما ليس بمال ولا

أو المال) قسيم قوله النسب (قوله بان حده لا يتحتم) اى فحكمه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار (قوله اثبات حصته من الربح) اى فيثبت بهما اورجل وامرأتين وبرجل وعين

(قوله كنيكاح) مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكم فقال مانصه فرج يجب على شهر النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللفظ ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا لحظة أو لحظة أو قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعاقب به لحاق الولد لسنة أشهر ولظن من حين العقد عليه ١٤٩ ضبط التاريخ لذلك لحق النسب اه سم

على حج ويؤخذ من قوله لان النكاح يتعاقب به لحاق الولد لان ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بما ذكرنا من غير دلالة قوله في تراض البيتين اذا أطلقت احدهما وارثت الاخرى أو اطاعتنا تساقطنا لاحتمال ان ما شهد به في تاريخ واحد لم يقبلوا لقبول المؤرخة وبطلان المطابقة (قوله وطلاق) هل من ذلك ما لو اقر بطلاق زوجته لينكح أختها مثلا وأنكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه نظر والا قرب الاول بالنسبة لتعريضها عليه فلا ينكح أختها ولا ربعا سواها الاما فامة رجلين على ما دعاه ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفترق بينهما (قوله ووصاية) وقرأض وكفالة اه شرح من هج (أقول) فلو غاب المكفول يدينه وعلم بحله فطلب من الكفيل احضاره واداه المال لامتناعه من الاحضار فانكر الكفالة فاقام المكفول

ولا يقصد منه المال (من عقوبة الله تعالى) كقطع طريق وسد شرب (الاولادى) كد فذوق وقود (وما يطلع عليه رجل غالبا كنيكاح وطلاق ورجعة) وعق (واسلام وردة ورجح وتعديل وموت واعسا وروو كالة) وودعة ادعى ما نكها غصب ذى اليد لها وذو اليد انما ودية لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك اى والحال ان العين باقية (ووصاية وشهادة على شهادة رجلان) لقول الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا جهة عند ابي حنيفة وهو الخائف ولان تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وضع به الخبر في النكاح وقيس به ما في معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه ولا تفطر رجوع الوصاية والو كالة لمال اذ قصد منها اثبات التصرف لا المال ونقل عن الغزالي واقراء انه لو ادعت طلاقها قبل الوطء وطالبته بشطر صداقتها وبعد وطء بالجميع او ان هذا الميث زوجه او طلبت ارضا منه قبل نحو شاهد وعين لان المقصد المال كافي مسئلتى السرقة وتعلقى الطلاق بالغصب فانه ثبت بشاهد وعين دون الغصب والطلاق والحق به قبول شاهد وعين بالنسبة الى ميت فيثبت الارث لا النسب (وما يختص بعزقة النساء ولا يراه رجال غالبا كيكارة) وثبوتية وقرن ورق وولادة وحض التعسر اطلاع الرجال عليه لان الدم وان شوهي يحتمل انه استخاضه وهذا امر ادها بقوله ما في الطلاق انه ذر ذلك اذ كثيرا ما يطلق التعذر ويراد به التعسر (ورضاع) ذكرهنا للثبيل وما مر في بابها معرفة حكمه فلا تكرار ومجمله اذا كان بين الشدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبل فيه نعم يقبل في أن هذا ان فلانة (وعوب تحت الثياب) التي للنساء من برص ونحوه ولو في جرح على الفرج سره كانت اوامة خلافا للبعوى لان جنس ذلك يطلع عليه الرجال غالبا (ثبت بما سبق) اى برجلين ورجل وامرأتين (وباربعة نسوة) وحدهن للمعاجة اليهن هنا ولا يثبت برجل وعين وخرج تحت الثياب والمراد بالظاهر ومنها غالب اعيب الوجه واليد من المرأة فلا بد في ثبوته ان لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يدينه وعند مهنة الامه اذا قصده فيجوز النكاح مثلا اما اذا قصده الرجل اعيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذا قصد منه حبث هذا المال ولو اقامت شاهد اقرار زوجها بالذخول فإلها الخلف معه

له رجلا وامرأتين هل يقبل دللته لطلب المال ولا يدينه نظر ولا يبعد الا كتمان بثلث احدا من قوله والحق به قبول شاهد وعين بنسب الى ميت فيثبت الارث لا النسب وكتب أيضا الخلف الله به قوله ووصاية هي اسم للتقويض ان يتصرف في امر اطفا له بعد موته أو نكاحا له مثلا (قوله كافي مسئلتى السرقة) قضيته ان الثابت بان شاهدوا الميت في دعوى الطلاق قبل الوطء وبعد المهر دون الطلاق وهو ظاهر (قوله خلافا للبعوى) حيث استثناءه وعمله بما ذكر من قوله لان الخ (قوله لم يقصد بها) اى الشهادة

ويثبت مهرها فان اقامه هو على اقرارها لم يكف الحلف معه لان قصده ثبتت الرجعة
والعدة وهما يسامحان وما قرنا في وجه الحرة ويدها وما يد في مهنة الامة
هو المعتمد والقول بأنه انما يأتي على المرحوح القائل بحل نظره ما على الاصح من سرته
فيثبت بالنساء امره ودون مخالف اصريح كلامهم سيما ما يد في الامة فان تخصيصه لا يأتي
على قول المصنف رحمه الله انها كالخبرة ولا على قول الرافعي بحل ما عدا ما بين سرتها وركبتها
فلم بذلك انهم اعرضوا عما ذكره حينئذ فوجه كلامهم انهم لم يسطروا هذا الحل نظره ولا حرمة
اذللت هذا النظر للشهادة ولولا لارجح كاهم وانما نظروا المأمن شأنه الملاءم الرجل عليه
غالبا اولوا ما ذكر بهل اطلاعهم عليه كذلك لعدم تحفظ القاضي في ستره غالبا فلم يقبلان
فيه مطلنا (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين) لانه اذ لم يثبت بالاقوى فما
دونه اولى (وما يثبت بهم) اي برجل وامرأتين وغلبه لشرفه (يثبت برجل وعين) لانه صلى
الله عليه وسلم قضى بهما في الحقوق والاموال ثم الائمة من بعده ورواه البيهقي عن نيف
وعشرين صحابا فان دفع قول بعض الحنفية انه خبر واحد فلا ينسخ القرآن على ان النسخ
للمحكم وهو وطني فلا يثبت به ولو ادعى ملكا ضمن وقضية كائن قال هذه الادراكات لا في
وقفها على وانت غاصب واقام شاهد واحد حلف معه حكم بالمالك ثم تصير وقفها باقراره
وان كان الوقت لا يثبت بشاهد وعين قاله في الجرح (الاعيوب النساء وقصوها) فلا تثبت
بهما ما خطر هاتم يقبلان في عيب فيمن يقتضي المال كاهم (ولا يثبت شي بامرأتين وعين)
اضعهما (وانما يحلف المدعى بعد شهادته وتعديله) لان جانيه انما يتقوى حينئذ
والاصح ان القضاء بهما بالخروج الشاهد من نصف المشهود به وانما لا يثبت شرط تقدم
شهادة الرجل على المرأتين لتمامهما مقام الرجل قطعا (ويذكر في حقه) على استحقيقه
للمشهود به (صدق الشاهد) وجوابه انه لم يرد فيه بقول والله ان شاهدي لصادق وانى
للمصدق الكذا لانهم اختلفوا في الجنس فاعتبروا بتباطها بصيرا كالموع الواحد (فان ترك
الحلف) مع شاهده (وطالب عين خصمه فله ذلك) لانه قد يتورع عن العين فان حلف خصمه
سقط الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد قاله بن الصباغ لان العين قد انتقلت
من جانيه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقسم الشاهد
وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي فيهم ان
الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر (فان نكل) المدعى عليه (فله) اي المدعى (ان يحلف غير
الرد في الاظهر) لانها غير التي امتنع عنها لان تلك لقوة وجهته بالشاهد وقضى بهما في
المال فقط وهذه لقوة وجهته بنكول المدعى عليه وينبغي بهما في كل حق والثاني لانه
يمكنه الحلف مع الشاهد (ولو كان يده امة وولدا) يسترقهما (نقال رجل هذه
مسئولتي فقلت بهذا) معنى (في ملكي وحلف مع شاهد) اقامه (ثبت الاستيلاء) يعني
ما فيه من المالية وأما قسم الاستيلاء المقضى لمتهمه بالاموت فانما يثبت باقراره فتتزع

(قوله ثم الائمة من بعده) فصار
اجماعا (قوله ثم تصير وقفها باقراره)
اي ثم ان ذكر مصرفا بعده صرف
له والا فهو منقطع الاخر
فيصرف لا يقرب وحسم الوافق
(قوله فلا يثبت بهما) اي بالرجل
والعين (قوله والاصح ان القضاء
بهما) اي الشاهد والعين (قوله
لتمامهما مقام الرجل قطعا) اي
بمختلف الشاهد والعين فان في
المبوت بهما ما خلاص (قوله
صدق الشاهد وجوابه) اي
قبل ذكر الحق الذي يدعيه (قوله
لانهم اختلفوا في الجنس) اي الشاهد
والعين (قوله فان حلف خصمه
سقط) اي فان استخلف خصمه
فلم يحلف فخصميه قوله فان حلف
خصمه الخ ان حقه لا يبطل
بجرحه بل لانه فلا يعود للحلف
الزايدي والقلاع ج لكن الذي
رجاه بطلانه فلا يعود للحلف
مع شاهده ولو في مجلس آخر لانه
أسقط حقه من العين بطالبه عين
خصمه كما سقط بردها على خصمه
بخلاف اليانة الكماله لا يسقط
حقه منها بمجرد طلبه عين خصمه
هـ ج (قوله وليس له الحلف
بعد ذلك) اي بعد حلف خصمه
(قوله وحينئذ يحلف معه) معقده

عن هي في يدته وتسلم له لأن أم الولد مال لسيدها وما جئته بالبقية من زيادته في دعواه وهي باقية على ملكي على حكم الاستيلاء ولو ازيح المستولدة في صورته بأنه حيث جاز
 بهما أنفي الاستيلاء فلا يصدق معه قوله مستولدي (لأن نسب الولد من ربه) فلا يشقان
 بهما كما علم عامر (في الظاهر) فلا ينزع من ذي اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالانقار
 عامر في بابه والثاني يشقان تبعاً فنزع عن هو في يده ويكون حراً سيداً باقراً والمدعى (ولو
 كان يده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقبال رجل كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد
 فالذهب انتزاعه وصيره حراً) باقراره وان قضى استحقاقه الولد لأنه تابع لدعواه
 الصالحة بحجة لثبانه والعتق انما يترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله ومنهم من خرج
 قولاً في مسألة الاستيلاء بدني في ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو
 الراجح في أصل الروضة والفرق عامر (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ذنباً
 أو منفعة (لورثتهم) الذي مات قبل نكوله (وأقاموا شاهداً) بالمال بعد انباتهم لونه
 وارثهم ونقصا رده فيهم (وحلف معه بعضهم) على استحقاق مورثه الجميع ولا يقتصر على
 قدر حصته ومثله ما اذا حلف جميعهم لأنه انما ثبت بحلفه المالك لمورثه (أخذ نصيبه
 ولا يشارك فيه) من جهة بقتيمهم لأن الحجة تثبت في حقه فقط وما غيره فتمسك منها
 بالحلف ولأن الشخص لا يستحق شيئاً بين غيره وبهذين فارق ما لو ادعى داراً ناقصة
 المدعى عليه أحدهما في نصيبه وكذب الآخر فقام ما يشتر كان فيه وكذا لو اقر بدين
 للميت فأخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فله قسمة مشاركتة
 فيعزلوا أخذاً مدسراً كافياً داراً ومنفعة ما قدر حصته من اجرتها يشارك فيها الباقية ولو
 ادعى غيرهم من غرام ميت مدون على وارثه بوضع يده من تركته على ما يفي بحقه فأنكر
 وحلف انه لم يضع يده على شيء منهم لم تركه هذه العين للبقية بل كل من ادعى عليه
 منهم بعد ارضاع المدعى عليه أيضاً كذا ائتم به الباقية ورد ذلك بقوله لو ادعى حقا على
 جمع فرد واعليه العين أو أقام شاهد الحلف معه كفته عين واحدة وقوله لو ثبت اعسار
 مدني وطلب غراماً أو تحليفه أجيبواؤه بكفيه عين واحدة وقوله لو ثبت اعساره بيمينه
 لا تظهر لغريم آخر لم يكن له تحليفه واجب بان ماسوى الاخرة قد لا يرد عليه لو وقع
 الدعوى بينهم واعليم فوقع اليمين لجمعهم بخلافه في مسألة الباقية واما الاخرة
 فالاعسار خصلة واحدة وقد ثبت والظاهر وانه لا يجب الثاني لتحليفه بخلاف وضع
 اليد فانه اذا اتفق بالعين الاولى ليس الظاهر وانه فوجبت اليمين على نفسه لكل مدعى به
 من الغرام ويكتفي في ثبوت دين على ميت بحضور بعض ورثته لكن الحكم لا ينعى لغير
 الحاضر ولو اقر بدين للميت ثم ادعى ادائه اليه وأنه نسي ذلك حالة اقراره سمعت دعواه
 لتحليف الواثبات كافي الاقاروة قبل يمينه بالاداء لاحتمال نسيانه (ويبطل حق من لم
 يحلف) من العين (بشكله ان حضر) في البلد وكان قد شرع في الخصومة او شهر بها

(قوله ما عرق بابه) وهو انه ان
 كان صغيراً فلا ثبت بحالته على
 حق الولد لانه بذوان كان بالغاً
 وصدقه ثبت في الاصح (قوله
 الذي مات قبل نكوله) اي الميت
 (قوله على استحقاق مورثه) ولا
 منافاة بين ما هنا وما يأتي في قوله
 ويصح هو أيضاً الخ لأن الدعوى
 هنا وقعت بجميع المال بخلاف
 ما يأتي (قوله بل كل من ادعى
 عليه منهم) غراماً أو ورثة (قوله
 كذا أنتم به الباقية) معقد
 (قوله وأقاموا شاهداً) اي أوليهم
 وحلف العين المردودة فانه يكتفي
 بيمين واحدة (قوله وقوله لو ثبت
 الخ) ويمكن ان يفرق بينهما بأن
 مسألة البقية في أصل فيها طالب
 اليمين في دعوى متعددة بعدد
 الغرام وما هنا العين المتوجهة
 في دعوى واحدة فاكفي بها
 لاتحاد الدعوى وطالب التعدد
 في تلك متعددة الدعوى فليطالب
 ثم رأيت قوله واجيب الخ وما
 ذكرناه أوضح (قوله سوى
 الاخرة) هي قوله لو ثبت اعساره
 بيمينه (قوله لو وقع الدعوى بينهم)
 اي في الثانية وقوله وسليم اي
 في الاولى

(وهو كامل) فلو مات لم يحلف وارثه ولو مع شاهد يقيم لانه خليفة المورث وقد بطل حقه
بشكله وخرج بقولنا من اليمين البينة فلا يسل حقه منها فله اقامة شاهدان معصوما
الى الاول ولا يحتاج الى اعادته منه ادنه كالدعوى لتصديق بيته كاملة كالأوامر مدع
شاهدا ثم مات فلوارثه اقامة آخر وخرج بقوله بشكله يؤقفه عن اليمين فلا يسل به حقه
منها فلو مات قبل النكول اتجه حلف وارثه كما افهمه كلام الرافعي اما حشر لم يشرع
أولم يشعر فكسبي أو يجنون (فان كان) من لم يحلف غائبا أو صبيا أو مجنونا فالذهب انه
لا يبيض نصيبه بل يوقف الامر الى علمه أو حضوره أو كاله (فان زال عذره) بأن علم أو قدم
أو أفاق (حلف واحد) حصته (بغير اعادته شهادة) مادام الشاهد باقيا بحاله واستئناف
دعوى لوجودهما ولان الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير ارث
كشترت أمانا أو أخى وهو غائب مثلاً أو وصى لنا بكذا وجبت اعادتهم ما اذا تغير حال
الشاهد فلا يحلف كارجحه الأذرى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق
الحالف أو لا دون غيره ويبحث هو أيضاً ان يحل عدم الاعادة فيما ذكرنا كان الاول قد
ادعى الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزمياً ولا تجوز شهادة على فعل كرنا
وغصب ورضاع (واتلاف وولادة الابلا بصرار) لها ولقاعا عليها وصول اليقين به قال
تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثل هذا اى الشمس فلا بد من بقاء أن
ما يعذرفيه اليقين يكفي فيه الظن كالمالك والعدل والعاسار وقدرة بطل من الاعى
بفعل كجائى ولا ينافى ما تقرر في الولادة دعوى من ادعى ثبوتها بالسماع لا يمكن حمله
على ارادة اثبات نسبته من امه (وتقبل) الشهادة (من أسلم) لسموع العلم بالمشاهدة وعلم
من كلامه عدم سماع الشهادة بقيمة عين الاعمى رآها وعرف جميع أوصافها (والاقوال
كعقد) وسمع (بشرط سمعها او بصارفاً ثابها) حال صدورها منه فلا يكفي سماعه من وراء
حجاب وان علم صوته لان ما كان ادراكه مكتاباً لدى الحواس يتنفع العمل فيه بغلبة
الظن بل وارتشابه الاصوات وقديما كى الانسان صوت غيره فثبت به نعم لو كان يبيت
وحده وعلم بذلك جازله اعتماد صوته وان لم يره وكذا العلم اثنتين بيت لثلاث اهلها وسمعهما
يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل للعلم بذلك المسمع وبحول ذلك فله الشهادة ب
سمعه منهما (ولا يقبل أعمى) لان سد اد طريق المعرفة مع اشتباه الاصوات وامكان
التصنع فيها ومثله من يدرك الاشخاص ولا يميزها وانما جازله وطأ زوجته اعتمادا على
صوتها لكونه أخف ولذا انص الشافعى على حل وطأها اعتمادا على لمس علامة به رفها فيها
وان لم يسمع صوتها وعلى ان من زنت لزوجته أن يعقد قول امرأته زوجه وتجنن ويطؤها
بل ظاهر كلامهم جواز اعتمادها على قرينة قوية أنها زوجته وان لم يخبره أحد بذلك (الا
ان يقر) انسان يعرف الاسم والنسب (فى اذنه) بنحو مال او طلاق أو لاقى اذنه بأن
تكون يده بيده وهو بصير حال الاقرار (فيه عاقبه حتى يشهد عند قاض به على الصحيح)

(قوله فلو مات) معترز قوله السابق
مات قبل نكوله (قوله فلا يسل)
اى وان طال الزمن (قوله أولم
يشعر) الاولى حلف الالف
(قوله واستئناف دعوى) اى
وبغير استئناف الخ (قوله ومن
ثم) اى من اجل أن كلامهما
صدر من الكامل خلافة عن
الميت (قوله على مثل هذا) اى
النكوب (قوله الاعمى رآها)
اى وان طال الزمن حيث كانت
مما لا يلب تغيره في تلك المدة
وتسمع دعوى من غصبها مثلاً
بأنها تغيرت صفاتها عن وقت
رؤية الشاهد وتسمع بذلك
(قوله وان علم) غاية (قوله نعم لو
كان) اى المتشبه (قوله وان لم
ير) اى سواء كان عدم الرؤية
نظلة او وجود حائل بينهما

لحصول العلم بأنه المشهود عليه وان لم يكن في خلوة وتقبل شهادته أيضا بالاستقاضة
كلوت وغيره مما يأتي اذا احتج الى تعيين واشارة وكذا في الترجمة اوسع وضع يده على ذكر
بفتح فمبكمهما حتى يشهد عليهما بذلك عند قاض لانه المبلغ من الرتبة وفيما اذا كان
جالسا بفرش غيره فيسقط به حتى يشهد عليه بالشأى المنع حمالا لب (ولو جالسا) اى
الشهادة (بصريحى شهادته) كان المشهود له (المشهود) عليه معروفى الاسم والنسب
فقال اشهد ان فلان بن فلان فعل كذا واقربه لانه في هذا كالبصير بخلاف ما اذا لم
يعرف ذلك وما يصح في الاذرى من قبول شهادته على زوجته في حال خلوة بها وعلى بعضه
اذا عرف خلوة به للقطع به دقه حيث دخل وقت والفرق بينهما وبين ما مر في قولنا نعم لوعله
بيئت الى آخره ظاهر فان البصير يعلم انه ليس ممن يشتبه به بخلاف الاخرى وان اختل
به (ومن مع قول شخص او رأى فله ان عرف عنه واسمه ونسبه) اى ابوا جده (شهادته)
عليه في حضوره اشارة (اله ولا يكتفى بمجرد ذكر الاسم والنسب (و) شهادته عليه (عند
غيثه) المجرى للدعى عليه (ومر به باسمه ونسبه) مع الحصول للغيرهم مادون
احدهما اما لو لم يعرف اسم جده فيجوز له الاقتصار على ذكر اسم ان عرفه الناقص بذلك
والا فلا كما أفاده في المطلب جامعاه بين كلامهم الظاهر الثاني وبكى لقب خاص
كسلطان مصر فلان بعد موته قال غيره وبه يزول الاشكال في الشهادة على عتقه
السلطان والامر او غيرهم فان الشهود لا تعرف انسابهم مع ما يميزهم من اوصافهم
وعليه العمل عند الحكم وارتضاء الملقبى وغيره قال بعض الشراح وقد اعتمدت
شهادة من شهد على فلان بالتاريخ كان كذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انه لم
يسكنه في ذلك الوقت غيره وحكمت بها واعلم انه قد يقع كثيرا عتاد الشهود في الاسم
والنسب على قول المشهود عليه ثم يشهد بها في غيبته وذلك لا يجوز انما كما قاله ابن
ابى ادم وصريح كلام المصنف الا في قوله لا بالاسم والنسب مالم يثبتا ذلك عليه
وبلزمه مثلا ان يكتب اقرضت فلان بن فلان كذا الاسم ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان نعم
لوم عرفهما الا بعد العمل جازله الجزم بهما ومن طرق معرفتهما ان تقام بهما بيعة حسنة
لما مر من ثبوتها الآن يسمعهما من عدلين قال القائل بل لسمعه من اقر رجل لم يجوز
حتى يتكرر ويستفيض عنده وكأنه اراد بذلك مجرد المبالغة والافهذ او اقر بعد العلم
الضرورى وقت تساهل جهلة اليهود في ذلك حتى عظمت به البلية وأكث به
الاموال فانهم يعقدون من يردد عليهم ويصحبون ذلك ويحكم بهم بما انتصاه (فان
جهلها) اى الاسم والنسب او احدهما (لم يشهد عند موته وغيثه) لانتفاء القاذبة
بخلاف ما اذا حضر واشار اليه فان مات ولم يدفن أحضر ليشهد على غيبته ان لم يترتب
على ذلك نقل محرم ولا تغير له ما به مدفته فلا يحضر وان أمن تغيره واشتدت الحاجة
لحضوره خلافا للغزالي كما مر في الجنازة (ولا يصح تحمل شهادة على متقبية) بنون ثم

(قوله محل وقت) معقد (قوله
وارضاء الملقب) معقد (قوله
وحكمت بها) اى وهو موقبلها
ذكره الملقب (قوله وبليزمه) اى
الشاهد (قوله ان تقام بهما بيعة
حسنة) ولعل صورته ان يشهد
اثنان حسنة على رجل لزمه حق
ولم يعرف له اسم ولا نسب فيشهد
اثنان ممن يعرفه بان فلان بن فلان
يريد ان يقول كذا فاحضره ليقسم
على صورته فيحضره ويشهد ان
ان هذا فلان بن فلان فيثبت اسمه
ونسبه عند القاضي وان لم يثبت
المشهود به عليه (قوله الا ان
يسمعهما) اى الاسم والنسبة
(قوله ويحكم بها القضاة) اى
فحكمهم في هذه الحالة باطل
بحسب الظاهر فلو تم مطابقة
ما ذكره الشهود للواقع كان حاضر
المشهود عليه بعد وعلم ان اسمه
ونسبه ما ذكره الشهودتين صحة
الحكم (قوله خلافا للغزالي) الذى
في المنهج عن الغزالي انه يشهد
ولا يلزم من نبشه احضاره فلهذا
الشارح اراد بالاحضار ما يشهد
التبش

تامن انتقبت للاداء عليها (اعتمادا على صورتها) كما لا يتعمل بصرفي ظلة اعتمادا عليه
 لاشتباه الاصوات ولا أثر لحائل رقيق وافهم قوله اعتمادا انه لو سمعها فتعلق بها الى
 قاض وشهد عليها اجاز كالاعى بشرط ان يكشف نقاب العرف القاضى صورتها قال
 جمع ولا يتعدنكاح منقبة الان عرفها الشاهدان احما ونسبا او صورة اما لو تحملا
 على منقبة بوقت كذا يجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز
 وثبت الحق بالبينين ولو شهد على امرأتها بها ونسبها فسا لهم الحاكم ان يعرفون عينها
 أم اعتمادتم صورتهم لم تلمزهم اجابته ومحلها علم عامر في مشهورى الديانة والفسطاط قاله
 الاذرى والزر كشي وغيرهما فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز تحمله عليها
 ولا يضر النقاب بل لا يجوز كشف الوجه حينئذ (ويشهد عند الاداء بما يعلم) عامر من
 اسم ونسب فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا يكشفه عند الاداء
 (ولا يجوز التحمل عليها) اى المنقبة (بتعريف عدل او عدلين على الاشهر) الذى عليه
 الاكثرون بناء على المذهب ان السامع لا بد من جمع يؤمن بواقفهم على الكذب ثم ان
 فلائهم ان هذه فلانة ابنة فلان كاشا هدى اصل فجوز الشهادة على شهادتهما
 بشرطه (والعدل) من الشهود لان الاحتجاب كما افاده الباقينى (على خلافه) وهو
 الاكتفاء بالتعريف من عدل وجرى عليه جمع حتى بالغ بعضهم وجوز اعتماد قول ولدها
 الصغير وهى بين نسوة هذه امى (ولو قامت بينة على عينه بحق) او ثبت يعلم الحاكم مثلا
 فطلب المدعى التحصيل بذلك (ميجل) له القاضى (جواز) (الحلية لا الاسم والنسب)
 فبفتح تحصيلها (مالم يثبت) عنده بالبينه ولو على وجه الحسبة او بعلها لتعدرا التحصيل
 على الغير فيكتب حضر رجل ذكراته فلان بن فلان ومن حليته كذا وبذ كراوصافه
 الظاهرة خصوصا دقة او امرانه لا يكتفى فيه ما قول مدعى عليه فان نسبته
 لا يثبت باقراره (وله الشهادة بالتسامع) حيث لم يعارضه أقوى منه كاتكثار المنسوب
 اليه او طعن أحدى لا تنساب اليه نعم يتجبه انه لا بد من ما من تقم قريته على كذب فانه
 (على نسب) كذا وكذا أى كائن (من آب وقبله) كذا ولد فلان او من قبله كذا لتعدرا
 البين فينما اذ مشاهدة الولادة لا تنفد الا انظر فسوح في ذلك قال الزركشى او على
 كونه من بلد كذا المستحق من ربيع الوقف على أهلها ونحو ذلك (وكذا أم) فتقبل
 بالتسامع على نسب منها (فى الاصح) كالأب وان تيقن مشاهدة الولادة والمثانى المنع
 لا مكان رؤية الولادة بخلاف العلوق (ووثق على المذهب) كالتسب وقيل فيه وجهان
 كالولاء وما فيه لانه يمكن فيه المعاينة (لاعتق وولاو وقف) اى أصله (ونسكاح
 وولدت فى الاصح) لان شهادتهما متبصرة وأسد بابها غير متعذرة (قلت فى الاصح عند المحققين
 والاكثر ثمرين فى الجميع الجواز والله أعلم) لانها أمور مؤيدة فاذا طالت عسر اثبات
 ابتدائها فت الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصورة استفاضة الملك ان يستفيض الله

(قوله ولا أثر لحائل رقيق) أى فى
 قبول الشهادة عليها لان وجوده
 كعدمه حيث لم يمنع معرفته
 صورتهم من تحتمه بالبينتين (قوله
 فان عرفها بعينها او باسم ونسب
 جاز) كان طلقها زوجها
 والشهود يعرفون ان زوجته
 فلانة بنت فلان فعملوا الشهادة
 على ان فلانة بنت فلان مطلقة
 من زوجها او زوج شخص بینه
 من لا يحضروها فاذا ادعى
 الزوج نكاحها بعد وانكحرت
 شهدا عليها بانها بینه (قوله والعدل
 من الشهود الخ) ضعيف

ملك فلان من غير اضافة سبب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع الا لاثبت
لكونه ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج بأجل الوقت شرطه
ونفاصله فلا يثبتان به وببحث البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم
مكة قال ومجلى الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام
وان اقتضى كلام أبي حامد خلافه ومما ثبت بذلك ولاية قاض واستحقاق زكاة ورضاع
وشرح وقعديل واعسار ورشد وان هذا وارث فلان اول وارث له غيره (وشرط التسامع)
ليستدله في الشهادتين بما ذكر (سماعه) اي المشهود به فهو مصدر مضاف للمدة ول (من)
جمع يؤمن وأطوهم على المكذب) ويحصل الظن القوي بصدقهم وهذا لازم لما قبله فندط
القول بأنه لا بد من ذكره ولا يشترط فيهم حوية ولا ذكر كورة ولا دالة وقضية تشبيههم هنا
بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن أفتى الوالد رحمه الله ما شرطه فهم وفريقين منه وبين
التواتر بضعف هذا لافادته الظن القوي فقط بخلاف التواتر فيفقد العلم الضروري
(وقبل يكتفى) (التسامع) (من عدلين) اذا سكن القلب ظنهما وعلى الاول لا بد من تكرره
وطول مدته عرفاً كما يعلم مما أتى بشرط ابن أبي الدم ان لا يصرح بان مستنده الا فاضة
ومثلها الاستصحاب والاوجه انه ان ذكره على وجه الرية والتردد بطلت اولتقوية كلام
او سكا به حال قبلت وكيفية ادائها انهم قد ان هذا ولد فلان أو وقفه او عتيقه او ملكه
أو هذه زوجته مثلاً لا تخو أو عتيقه او وقفه او تزوجها لانها صورة كذب لا تقتضيه انه
رأى ذلك وشاهده لما حرق في الشهادة بالقول والقول (ولا تجوز الشهادة على ملك بمجرد
يد) لانها لا تستلزم نعم له الشهادة بها (ولا يد) وتصرف في مدة قصيرة) لاحتمال كونه
وكيلاً عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رأى يتصرف فيه وبالحق كحق ابراء المأ
على سطحه وأرضه او طرح التلج في ملكه اذا رأى الشاهد (في) مدة (طويلة) (عرفاً) (في)
الاصح) لان امتداد الايدي والتصرف مع طول الزمان من غير تنازع يغلب على الظن
الملك والثاني المنع لان الغاصب والمكترى والوكيل أصحاب يد وتصرف فاذا انضم الى
ليدوا انصرف الاستفاضة ونسبة الناس الملك اليه جازت الشهادة قطعها وارقت
المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأيت ذلك سبعين ويستغنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة
فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الان ينضم الى ذلك السماع من الناس انه
له للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اي التصرف القيد لما ذكر
(تصرف ملازم من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لانها تدل على الملك
والواو في كلامه بمعنى او ولا يكتفى بالتصرف مرة واحدة فانه لا يثير الظن قال الاذرى بل
ومن تين ومرا في مجلس واحد أو أيام قليلة (وتبقى شهادة الاعسار على قرائن ومخايل
لضر) وهو سوء الحان (والاضافة) مصدر مضاف الى ذهب ماله لتعذر اليقين فيه فاكتفى
بمخايل عليه من قرائن أو ماله في خلواته بصيرة على الضيق والضرر وهذا شرط لاعتماد

(قوله يؤمن وأطوهم) اي
بشرط ان يكونوا مكلفين (قوله
وهذا لازم) اسم الاشارة راجع
لقوله ويحصل الظن (قوله وفريق
ينته وبين التواتر) اي فانه حيث
أطلق تشمل الجمع المسكين والكفا
(قوله الان ينضم الى ذلك السماع
من ذي اليد) اي فلا يكتفى السماع
من ذي اليد من غير سماع من
الناس ولا عكسه (قوله ومخايل
الضر) عطف تفسير

في فصل في حق الشهادة وادائها وكاتبه (الصلح) ١٤٨ (قوله وادائها) انما قدمه على كتابة الصلح في الذ كر لتاسبه

لصحل يقدم المصنف الكتابة على الاداء في ان الحكم لانه يطالب بعد الصلح للتوفيق به (قوله وعلى الشهود به) أي اطلاقا بما جازيا لما يأتي من قوله صدر عني الخ (قوله الا الحدود) أي فليس العمل فيها فرض كفاية بل يترك حكمها هل هو جازي او مستحب والا قرب الاول لطلب السع في اسبابها (قوله ما ثبت عنده او حكم به) ويظهر ان المشهود له وعليه لو طالب من الشاهد دين كتابة ما جرى تعين عليه ما لكن باجرة المشل كالاداء الا لم يبق لكون كتابة الصلح فرض كفاية اثر ويفرق بينهما وبين العاصي بان الشهادة عليه تعني عن كتابته ولا كذلك هنا ٥١ ج (قوله اودعا الزوج اربعة) أي وعلى هذا يستثنى هذه من عدم وجوب العمل في الحدود (قوله وأخذ أجرة العمل) وهي اجرة مثل ذلك المثل وليس له طلب الزيادة ولا فرق في ذلك بين الجليل والحخير (قوله وأجرة الركوب) أي ولو كان غنما لانه في مقابلة عمل (قوله وله صرف المعطى) أي فهو بمجرد أخذه بملكه للمكاملتقا ولا يجب عليه معرفه فيما يحتاج اليه من نفقة وكسوة (قوله ويؤخذ منه ان اعدا الشفعة) أي وهي اوسع من اعدا الجمعية

الشاهد وقدم في الفلح اشتراط خبرته بالاطمنة وهو شرط لقبول شهادته وان ما هذا طريق للصبرة المشترطة ثم (فصل) في فصل الشهادة وادائها وكاتبه الصلح وهي أعني الشهادة تطلق على نفس تحملها وعلى نفس ائتمائها وعلى المشهود به وهو المراد بقوله (تحمل الشهادة) مصدر بمعنى المفعول (فرض كفاية في النكاح) لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الجميع اغوا ولو طالب من اثنين لم يتعين ان وجد غيره ما بصفة الشهادة قراد الا ذرعى وغلن اجابة الغير والاعتين (وكذا الاقرار والتصرف المالي) وغيره كعق وطلاق ورجعة وغيرها العمل فيه فرض كفاية الا للحدود (وكاتبه) بالرفع عطا على تحمل (الصلح) في الجلة وهو الكاب فرض كفاية أيضا (في الاصح) للاجابة اليه لتهم باثبات الحقوق عند التنازع وكتابة الصلح لها أثر ظاهر في التدر وفيما حفظ الحقوق عند الضبايع والثاني المنع لصحتها بدونه وقولنا في الجلة اشارة لما راعاه لا يلزم القاضي ان يكتب الخصم ما ثبت عنده او حكم به ويندب للشاهد تبصيل الحاكم والزيادة في القابيه بالحق ويكره الدعاء له بخو أطال الله بقاءك ولا يلزمه الذهاب للتحصل الا ان كان ممن تقبل شهادته والمشهود عليه معذور بخو يس او مرض او تخدر او دعه قاض الى امر ثبت عنده ليشهده عليه اودعا الزوج اربعة الى الشهادة بزنا زوجته بخلاف دون اربعة وبخلاف دناء مغرانا ويح قال البلقيي تغلا عن جمع أولم يكن ممن تقبل غيره وقدم هذه في السير اجمالا لطلب اجرة الكتابة وحسب الصلح وأخذ أجرة العمل وان تعين عليه حيث كان عليه فيه كشفة منى او نحوه لا للاداء وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولانه كلام بسير لا اجرة قتله وفارق العمل بان الاخذ لا دام واثمة قوية مع ان زمنه بسير لا تقوى به منفعة متقومة بخلاف زمن العمل نعم ان دعى من مسافة عدوى فاكثرت له نفقة الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فياخذ قدره لمان يؤدى في البلاد الا ان احتاجه فله أخذه وله صرف المعطى الى غيره وله ان يقول لا أذهب معك الى فوق مسافة العدى الا بكذا وان كثروا علم انه قد يكون منى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب خرما للمرأة والمخبة امتناعه فحين هذا شأنه قاله الاسنوى قال الا ذرعى بل لا يتقبل ذلك بالبلدين فبعدا في البلاد الواحد يرد ذلك خرما للمرأة الا ان تدعو الحاجة اليه او يشفه له تواضعا (واذا لم يكن في القضية الا اثنان) كان لم يتصل بهل غيرهما اومات الباقون او جنوا او فسقوا او غابوا (لزمهما الاداء) اقول تعالى ولا يأت الشهادة اذا مادعوا الى الاداء وقيل له وللصلح هل وقوله من يكتمها فانه اثم قبله ومنى وجب الاداء كان فور يائمه للتاخير انقراغ حيا وأكل ونحوهما ويؤخذ منه ان اعدا الشفعة أعذارنا (فلو أدى واحد وامتنع الآخر) بلا عذر (وقال) للمدعى (احلف معه عسى) وان كان الحما كبرى

الحكم بشاهد معين لان من مقاصد الاشهاد التورع عن الخلف وكذا الوامتنع شاهدا
لحو وديعة وقالوا خلف على الرد (وان كان في الواقعة) (شهودا فلا دافرض كفاية)
عليهم لحصول الفرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان فذلك والاغوا كلهم سواء ادعاهم
محققين أم متفرقين والامتنع أولا كقولهم انما لانه متبوع كان الجيب أولا كقولهم
اجر ذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعيانهم (لزمهما) وكذلك لو طلب من واحد
منهم ليخلف معه (في الاصح) لثلاثة فغضى الى التواكل والثاني لا كالمحمل وفرق الاول بانه
هناك طلب التحمل أمانة وهنالا دلتها وحمل الخلاف ما اذا علم المدعون ان في الشهود من
يرغب في الاداء اولم يعلم من حاله شيء أم اذا علم انهم لزمه حاقطعا (وان لم يكن) في
القضية (الا وحده لزمه) الاداء اذ ادعى له (ان كان فيما ثبت بشاهد معين) والقاضي
المدعول لا دافرض يعتقد ذلك (والافلا) لهم حصول المقصود به (وقيل لا يلزم الاداء)
الامن تحمّل قصد الاتفاق) لانه لم يوجد منه التزام ورد بانها أمانة حصلت عنده فزمره
ادؤها وان لم يلزمها كما لو طهرت الرضوخو في داره وينجبه الحاق التسا في قبيل
شهادتين فيه بالرجال في ذلك وان كان معهن في القضية رجال والاوجه عدم تكليف
المقدرة المخروج بل يرسل اليها من يشهد عليها ولو دعى لشهادتين في وقت واحد قدّم
أخوفهما فوتنا والاخير (ولو جوب الاداء بشرط) أحدها (ان يدعى من مسافة
العدوى) فاقول ومري ساهم العاجية الى الاثبات وتعدده الشهادة على الشهادة عدم
قبولها حينئذ فان دعى لمافوقها لم يجب للضرر واستثنى الماوردى من الوجوب ما اذا لم
يعتد المشي ولا مري كويله أو أحضره مري كويله وهو ممن يستكرار كويله في حقه فلا
يلزمه الاداء وخرج يدعى ما اذا لم يطلب فلا يلزمه الاداء الا في شهادته حصة فيلزمه قورا
ازالة المنكر (وقيل) ان يدعى من (دون مسافة قصر) لانه في حكم الحاضر ما اذا
دعى من مسافة القصر فلا يجب الاجابة بمر ما لم يثبت الادعى وجوبه اذا ادعاه الحاكم
وهو في علمه والامام الاعظم مستد لا يقبل عرضي الله عنه واستدل له انما يتيم من
الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيها (ان يكون عدلان ادعى ودفن) مجمع
عليه) ظاهرا وحقا لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يعمل
الحاكم على حكم باطل لكن مري عن ابن عبد السلام أوائل الباب جوازوه وهو ظاهر ان
المحصن خلاص الحق فيه وأقبح به الودع الله تعالى وصرح الماوردى بموافقة ابن
عبد السلام في الخلفي لان في قبوله خلافا (قبيل) (ويختلف فيه) كشر بالابن كسر من
النيبذ (لم يجب) الاداء لانه يعرض نفسه لرد القاضي له بما يعتقده الشاهد غير قاض
والاصح انه يلزمه وان اعتقه هوانه مفعول لان الحاكم قد يقبله سواء كان مري
النفس حق ورد الشهادة أم لا فقد تغير اجتهاده ويرى قبولها وقضية التعليل عدم
اللزوم اذا كان القاضي مقلدا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد عني بانه يجوز ان يقلد

(قوله فلا دافرض كفاية) أي
سواء اتهموا أو قصدوا أو اتفقا قبل دليل
قوله الا في وقيل لا يلزم الاداء
الحق (قوله ولو دعى لشهادتين) أي
معافا لوزن تقدم الاولى (قوله
والفرق بينهما) أي الامام والحاكم
وقوله ظاهر أي وهو شدة الاختلال
بمخالفة الامام دون غيره (قوله
وهو ظاهر) ان المحصر خلاص
الحق فيه أي وان لم يكن نفسا ولا
بضعه ولا عرضا وان قيد الادعى
ظهوره بهذه الثلاثة وافهم انه
للمحصن خلاص الحق فيه لم
يخبر له الشهادة ولو قيل يجوزها
لانه مجرد اعانة على تخلص الحق
ان كان منجها ومع ذلك لوتين
لحاكم حاله بعد الحكم بين بطلانه
وفي حاشية شيخنا الزياي ما نصه
قال الادعى في تحريم الاداء مع
الفسخ الخلفي نظر لانه شهدا بحق
واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم
على القاضي اذ لم يقصر بل نتجبه
الوجوب عليه اذا كان في الاداء
اتخاذ نفس أو عضو وبضع قال
وبه صرح الماوردى وهي نفيد
الجواز اذا لم ينص الحق فيه
والوجوب اذا المنص

غير مقلده وأجيب بان اعتبار من هذا بعدد ولو كان مع الجمع على فسده عدل لم يلزمه
 الاداء الانفيا ينبت بشاهد معين اذا فائدة فيما عداه ويجوز للعدل الشهادة بما يعلم
 ان القاضي يرتب عليه ما لا يعتد به هو كبيع عندهم يرى اثبات الشفعة للبار وان كان
 هو لا يراها او شهد بتزويج صغيرة بولي غير مجرب عندهم يراه والشاهد لا يرى ذلك وان لم
 يقد ويجوز له تحمل ذلك ولو قد صدق ثم لا يجوز له ان يشهد بصحة او استحقاق ما يعتد
 فساد له ولا ان يقبض في وقوعه الا ان قلنا القائل بذلك (و) قالها (ان لا يكون معذورا
 بمرض ونحوه) من كل عذر مريض خص في ترك الجماعة كما مر ثم مر ان المخدرة تعذر دون
 غيرها (فان كان) معذورا بذلك (الشاهد على شهادته) او بعث القاضي من يسعها دفعا
 للمشفقة عنه وفهم اقتضاه على هذه الثلاثة عدم اشتراط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند
 محو أمير وقاض فاق لم تصح توليته ان تعين وصول الحق لشفقة طريقاله او عند قاض
 متمتع او جازي لم يحش منه على نفسه كما هو واضح ولو قال لي عند فلان شهادة وهو
 متمتع من ادائها من غير عذر لم يجبه له اعترافه بفسده بخلاف ما اذا لم يقل من غير عذر
 لاحتماله ويتعين على المؤدى ان يفتيهم بدفعه فلا يكفي مرادفه كما مر لانه ابلغ في الظهور
 ومرأواثل الباب حكم مجي الشاهد برادف سماعه ولو عرف الشاهد السبب كالأقرار
 فهل لان يشهد بالاستحقاق او الملك فيه وجهان أحدهما قال ابن أبي الدم انه لا اشهر
 وهو ظاهر نص المختصر وان كان فقيها موافقا لانه قد يظن ما ليس بسبب سببا ولا ان
 وظيفته نقل ما سمعه او رآه ثم ينظر الحال فيه له تب عليه حكمه لارتبب الاحكام على
 أسبابها وثانها انهم يصرح ابن الصياغ وغيره وهو مقتضى كلامه ما هو الواجب
 ولو شهدوا وحدهم اده صحفة فقال الا حرام شهدنا وبش ما شهد به لم يكف حتى يقول
 مثل ما قال ويستوفيه الفاظا كالقول لانه موضع اداء الاحكامية وقد عت البلوى بخلافه
 لجهل أكثر الحكماء قال جمع ولا يكفي اشهد بما وضعت به خطي ولا بمضمونه ونحو ذلك
 بمانيه اجمال واجام ولو من عالم ووافقه قول ابن عبد السلام واعقده الا ذرعى وغيره
 ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما وضعت به خطي لكن في تناوئ البغوى ما
 يقتضى الاكتفاء بذلك فيما قبل الاخيرة اذا عرف الشاهد والقاضى ما تضمنه الكتاب
 ويقاس به الاخيرة بل قال جمع ان عمل كثير على الاكتفاء بذلك في الجميع ولا نعم لم قال
 انهم يدعون بمانسب اليك في هذا الكتاب الا ان قيل لذلك بعد قرأته عليه وهو
 يسمعه وكذا المقرر ثم ان قال اعلم عاقبه وأما مقربه كفى وأفتى ابن عبد السلام بجواز
 الشهادة على المكس اى من غير اخفى منه اذا قصد به ضبط الحقوق لترد لاو بابها ان
 وقع عدل ويكفى قول شاهد النكاح اشهد انى حضرت العقد او حضرته وانهم يدعون
 ولو قالوا لا شهادة لنا فى كذا ثم شهدوا فى زمن يحتمل وقوع التحصيل فيه لم يؤثر والا أثر
 ولو قال لا شهادة لنا على فلان ثم قال كنت نسبت اليه قبولها حيث اشتهرت بدياته

(قوله هو كبيع عندهم يرى
 اثبات الشفعة) قضية هذا ان
 الشهادة بالبيع ليست سببا في
 حصول الشفعة انى لا يراها اذ لو
 كانت سببا لحرمت لما ياقى من ان
 التذنب فيها لا يراه ممنوع حيث
 لا تقليد فنبأ مل (قوله لم يجبه)
 أى القاضي اطالب الشاهد (قوله
 ومرأواثل الباب حكم مجي)
 الشاهد) أى وهو القبول فيما هو
 صريح في معنى مرادفه (قوله
 لكن في تناوئ البغوى الخ)
 ضيف (قوله فيما قبل الاخيرة)
 هى قوله ولا يكفي قول القاضي
 (قوله لم يؤثر) أى قوله ما ولا
 لا شهادة لنا (قوله حيث اشتهرت
 بدياته) مفهومه انه لو لم يقل ذلك
 او نحو لم تقبل شهادته

(فصل) في الشهادة على الشهادة (تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة له)
 تعالى من حقوق الآدمي وحقوق الله تعالى كذا قوله لا يجوز دماء للرجوع إلى ذلك
 بخلاف عقوبة الله تعالى كذا قوله لا يجوز دماء للرجوع إلى ذلك
 عليه الاحصان لكن بحث الباقية في قبولها فيه ان ثبت زناه باقرار لا مكان رجوعه وورد
 بانهم لم ينظر والمذاكل كان كذلك لا يجوزها في الزنا المقر به لا مكان الرجوع وليس
 كذلك وكذا الاحصان وذلك لان مباحا على الدماء ما يمكن (وفي عقوبة لا آدمي)
 كقول وحده قد (على المذهب) لبناء محقه على المضايقة وخروج قول في ذلك من
 عقوبته تعالى بناء على ان عقوبة لا يوسع بها ودفع الترخيص بان العلة ان حق
 الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك غير المصنف فيه بالمذهب وهذا
 بخلاف والتخرج والتخرج كذا في الشرع في القضاء على الغائب والمكتبة
 الى قاضي بالده لبيبي عليه وأحال هذا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح
 القبول في الشق الاول والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في الروضة وغيره بالمذهب
 خلاف تعبير في المنابع في القضاء بالانظار (وتحتملها) المقدمه يحصل بثلاثة أمور اما
 (بان يستعريه) الاصل اى يلتبس منه ضبط شهادته لئلا يثبت عليه لانه انما يثبت فيها اذن
 المذنب عنه او ما يقوم مقامه عما يأتي نعم لوصفه يستعري غير جازله ان يشهد على شهادته
 وان لم يستعريه هو وبخضوصه (في قول أو بأشاهد بكذا) ولا يكتفى بالاعمال ونحوه (وأشهد بكذا)
 (وأشهد بكذا) (وأشهد على شهادتي) او اذا استشهدت على شهادتي فقد أدت لك ان
 تشهد ونحو ذلك (أو) بان (يسمعه يشهد) بما يريد ان يتعمله (عند قاض) او محكم قال
 البلقيني وشوا أميري يجوز الشهادة عند المأمر فيه قال اذ لا يؤدي عند هؤلاء الا بعد
 التحقيق فاعناه ذلك عن اذن الاصل لعمه (أو) بان يمين السبب كما يسمعه (يقول)
 ولو عند غيرهما (ك) (أشهادة) القلان على فلان القان من غير مبيع وغيره) لان اسناد السبب
 يمنع احتمال التماسه فلم يحجج لانه أيضا (وفي هذا) الاخير (وجه) انه لا بد من اذنه لانه
 قد يتوسع في العبارة ويحجم عند طلب الشهادة منه ويتعين ترجحه فيما لو دلت القرائن
 القطعية من حال الشاهد على نساؤه وعدم تحريم العبارة (ولا يكتفى بسماع قوله فلان
 على فلان كذا) أو أشهد بكذا او عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة لا ترد فيها
 لاحتمال هذه الاقفاظ والودع والتجوز كثيرا (وليسين القرع عند الادامجة العمل)
 كاشهد ان فلانا شهد بكذا) وأشهد اني اسمعه يشهد به عند قاض او بين سببه ليحقيق
 القاضي صحة شهادته اذا كثر الشهود ولا يحسن هنا (فان لم يبين) جهة تحمله (ووفى)
 القاضي بعلمه فلا بأس) لاتقاء المذود وبقعه اعتبار موافقته له في تلك المسئلة أيضا
 نعم يتبدل استنصاه (ولا يصح العمل على شهادة مردود الشهادة) لقيام مانع به مطلقا
 او بالنسبة لتلك الواقعة لان بطلان الاصل يستلزم بطلان القرع (ولا) يصح تحمل

(فصل في الشهادة على الشهادة)

(قوله في الشهادة على الشهادة)
 أي وما يتعلق به كقبول التزكية
 من القرع (قوله بخلاف عقوبة)
 أي موجب عقوبة (قوله وما
 يتوقف عليه الاحصان) أي
 كالتكاح الصحيح (قوله وفي عقوبة
 لا آدمي) أي وقبل في عقوبة
 لا آدمي الخ (قوله في الشق الاول)
 وهو قوله في القضاء على الغائب
 (قوله والمنع في الثاني) وهو قوله
 والكتب الى قاضي بالده (قوله)
 وتحملها) مبتدأ خبر يحصل بثلاثة
 الخ (قوله ونحوه) أي كاعرف او
 اعلم او خبر (قوله يجوز الشهادة
 عنده) أي بان تعين وصول الحق
 لمستحقه طريقا (قوله لان اسناد
 السبب) أي اليه (قوله ويحجم)

أي يتحجم

(النفق) مدة اشكاله (و) لا تجعل (القسوة) ولو على مثلهم في تخو رضاع لان الشهادة على
 الشهادة مما يطلع عليه الرجال غالباً وشهادة الفرع انما تثبت شهادة الاصل لا ما يشبهه
 الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد وعين وان أراد
 المدعي الحلف مع الفرع (فان مات الاصل او غاب او مرض لم تنفع شهادة الفرع) لان
 ذلك ليس بنقص بل هو انحوه السبب في قبول شهادة الفرع كما سيذكره وانما قدمه
 فوطئة لقوله (وان حدث) بأصل (رداً وفتح) او عداوة) بينه وبين الشهود عليه او كذبه
 الاصل كان قال نسب التحمل ولا أعلمه قبل الحكم ولو بعد ادائه الفرع (منعت) شهادة
 الفرع لان كلا من غير الأخيرة لا يجمع دفعة فيورث رية فيما مضى الى التحمل ولو
 زالت هذه الامور اشترط بحمل جديد اما حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان
 عقوبة ولم تستوف أخرت اخذاً مما يأتي في الرجوع قاله البلقيني (وجنونه) المطبق
 (كونه على الصحيح) فلا يؤثر اذ لا يقع رية في الماضي وأطلقوا الجنون هنا وان قيد
 في الحضانة وسنجد فيؤدي عنه حال الجنون مساقا ويقرق بينه وبين الانعاش بمرجأه
 غالباً بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بان الحق ثم مات له فلا ينقل عنه الا بفتح
 ضباع المحضون وجنون يوم في سنة لا يصعبه ومثله خرس وعوى وكذا انما ان غاب
 والا ينتظر زواله اقربه أى باعتبار ما من شأنه ولا ينافيه ما مر في لوى الشكاح من التفصيل
 لا يمكن الفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لعدم منافاته لشهادة والثاني كسفه
 فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فادق أو بعد) اوصى (فادى وهو كامل قبلت)
 شهادته كالأصل اذا تحمل ناقصاً وادى بعد كماله (وتكتفى شهادة اثنين على) كل من
 (الشاهدين) كما اذا شهدا على اقرار كل من وجابن فلا تكتفى شهادة واحد على هذا واحد
 على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفي قول يشترط لكل رجل وامرأة
 اثنتان) لانهم اذا شهدا على أصل كانا كشر البيعة فلا يجوز قيامهما بالشرط الثاني
 (وشترط قبولها) اى شهادة الفرع على الاصل (تعذر او تمسر الاصل بموت او عجز) فيما
 لا يقبل فيه الاعمى (او مرض) غير انما للمامرية (يشق) معه (حضوره) مشقة
 ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كما قاله الامام وان اعترض ومن ثم كانت اعذار الجمعة
 اعذاراً هذا لان جميعها يقتضى تعذراً لحضوره فلا وكذا اسرار الاعذار الخاصة بالأصل
 فان همت الفرع أيضاً كالطمر والوحد لم يقبل لكن الاوجه كما قاله الاسنوى وغيره خلافه
 فقد يعمل المشقة لصعوداً قد دون الاصل وليس من الاعذار الاعتكاف كما اقتضاه
 كلامهم (او غيبة) اى عجزاً (يعنى لوقوعها كالإرضاء كاصلها لان مادونه في حكم
 البلد فيقبل حينئذ الفرع لما تفي تكليف الاصل الحضور من المشقة (وقيل) لمسافة
 (قصر) لذلك ورد جمعه في هذا الباب وانما اعتبره وها في غيبة الولي عن النكاح لانه يمكنه
 التوكيل بالمشقة بخلاف الاصل هنا ومرار في التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها

(قوله مدة اشكاله) لعل المراد
 أنه اذا تحمل في حال اشكاله وادى
 وهو كذلك لا يقبل بخلاف من
 تحمل مشكلاً ثم ادى بعد انضاحه
 فانه يقبل قياساً على القاسق والعبد
 اذا تحمل ناقصين ثم ادى بعد كمالهما
 كما يأتي (قوله اشترط تحمل) اى
 بعدمضى مدة الاستبراء التى هي
 سنة ليجتمع زوالها (قوله وان
 قيد بالحضانة) اى حيث قيد
 بقصر الزمن وقوله مطلقاً اى قصر
 زمنه او اطال (قوله ولا ينافيه ما مر)
 الجنون (قوله ولا ينافيه ما مر)
 يتأمل فان ما هنا فرق فيه على
 ما قرره بين ما يطول زمنه وغيره
 فهما مستويان على ان قوله قبل
 اى باعتبار ما مر الخ انما يمسوسى
 هنا بين الطويل والقصر اللهم الا
 ان يقال اراد الطويل هنا ما يحمل
 به راد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة
 أيام بخلافه في النكاح فانه يعتبر
 في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة
 أيام (قوله للمامرى) اى من الفرق
 بين الطويل وغيره (قوله وليس
 من الاعذار الاعتكاف) اى
 ولو منه ذرا

عن آخرين في البلد وان قلنا انها شاهدة على شهادة في البلد لزيد الحاجة لذلك ولو حضر
الاصل قبل الحكم تمعت شهادته وليس ماذ كرتكرار مع ما مر آتفا من ان نحو موت
الاصل وجنونه وعما لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريان العذر وهذا في
مسوغ الشهادة على الشهادة وان علم ذلك من هذا كما صحت الاشارة اليه (وان يسمى)
الفرع (الاصل) اعرف القاضي عدلتهم او ضرروا وتمكن الخصم من المرح ان
عرفه والمراد تسمية تحصل بها المعرفة وصوب الاذرى وجوب تسمية القاضي المشهود
عليه في هذه الازمنة لما غلب على القضاة من الجهل والنقص (ولا يشترط ان تزكهم
الفرع) ولان بتعرض العدول فيهم فيما شهدوا به بل اهم اطلاق الشهادة والقاضي
يبحث عن عدلتهم (فان زكروهم قبل) ذلك منهم ان تاهلوا للتعديل لان مقامتهم فيهم في
قدميهم وانما لم تقبل تزكية أحد شهادتين في واقعة لا تخولانه فاما بأحد شرط
الشهادة فلا يقوم بالآخر تزكية الفرع الاصل من تمة شهادة الفرع ولا شرط
على وجهه وتقتضينا بمجموع الاصول والفرع تارة وافراده كل أخرى (ولو شهدوا على
شهادة عدلين او عدول ولم يسموهم لم يجز) لانه يستدباب المرح على الخصم ولو اجتمع
شاهد افرع وشاهد اصل قدمت شهادة الاصل قبل شهادة الفرع كما اذا كان معه
بعض ماء لا يكفي به يستعمله ثم يتيم

• (فصل في الرجوع عن الشهادة اذا رجعوا) اي الشهود (عن الشهادة) بعد
الاداء (وقبل الحكم امتنع) الحكم بم الزوال سببه كالموطر ما يمنع قبول الشهادة قبله
لنحو فسق او عداوة او اتقيل المال المشهود به للشاهد يارث من المشهود له لنحو موته
او جنونه وانما قاله الاذرى ولانه لا يدري احد مدقوا في الاقل ام في الثاني
ويستقون ويعزرون ان قالوا انعدنا ويحدون للظفر ان كانت برنا وان ادعوا الغلط
وشمل كلامه رجوعهم بعد الثبوت بناء على الاصح السابق انه ليس بحكم مطلقا وسواء
أصرح الشاهد بالرجوع أم قال شهادتي باطله أم لا شهادتي على فلان أم هي منقوضة
أم مفسوخة لانه اخبار بانها لم تقع بحصة من أصلها وفي بطلانها وفسخها او ردتها
وجها ان رجعوا انه رجوع ولو قال للما كما توقف عن الحكم وجب توقيفه فان قال
له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاصيا وجب سؤاله عن سبب توقيفه كإعمال
عاصر ولو قامت بينة بعد الحكم شهد برجوعه ما قبله عملها وتبين بطلانها وان كذبها
كما قبل بقصةهما وقتها وقبله بمن لا يمكن فيه الاستبراء او الوجه عدم قبولها بعده
برجوعهما من غير تعرض لكونه قبله او بعده كابدل على ذلك كلام العراقي في فتاويه
(او رجعوا) (بعده) اي بعد الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى) لان القضاء قد تم وليس
هو بماسقط بالنسبة حتى يتأثر بالرجوع وان كانت الشهادة في شيء من العقود اضمضى
كاستيفاء المال (او قبل استيفاء عقوبة) لا دعى كمنعاص وحده كذف والله تعالى

(قوله وليس ماذ كرتكرار)
ونقصه ان الحكم كذلك لو عاده
القاضي كالو برئ من مرضه
وان فرقى ابن أبي الدم يقاء العذر
هنا لانه لا يمحضور القاضي
عنده لم يبق هناك عذره حتى يقال
انه باقى اه ح (قوله وصوب
الاذرى) مسئله استطرادية
(قوله وشاهد اصل) وصورة ذلك
ان يتعمل اثنان على شاهد اصل
وحضر عنه والقاضي وتعمل
اثنان على أصل آخر ثم قام بهما
عذر فتعمل على شهادتهما اثنان
آخران فهذان شاهدان عن
الفرع وذلك شاهدان على
الاصل فتقدم شهادتهما على
شهادة هذين بحكم شهادة الجميع
(قوله قدمت شهادة الاصل) أى
وجوبها حتى لو انعكس الحال لم
تقبل الشهادة على ما اقتضته
هذه العبارة

(فصل في الرجوع عن الشهادة)
(قوله انه رجوع) من أصلها أى
عنها من أصلها (قوله والاوجه
عدم قبلها) أى البينة الثانية

كذلك زنا وسرقه (فلا) يستوفي لانها سقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال
 (اوبعده) اي بعد الاستبقاء (لم يتقض) لتأكد الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط
 وليس عكس هذا اولى منه والثابت لا يتقض بالمرحوم وبذلك سقط القول بان بقاء
 الحكم بغير سبب خلاف الاجماع ويتنوع على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي
 اي بعلمه او بينة كما قاله غيره لان حكمه ان كان باطن الامر فيه كظاهره سقط ظاهرا
 وباطنا والابان لم يبين الحال فسقط ظاهرا فلم يجزه الرجوع الا ان يبين مستنده فيه كما علم
 مما مر في القضاء وأقارن الادعى قبول قوله حكمت بكذا مكرها او ان لي فسق الشاهد
 لانه أمين لا كنت فاسقا وعدوا للمحكوم عليه ونحو ذلك لانهم وظاهرا ما ذكر عدم
 احتياجه في دعوى الاكراه لقريته ولعل وجهه خروجه عن نظائره فغاية منصب الحاكم
 ويتعين فرضه في مشهور بالعلم والصحة ويحمل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت
 والحكم بالموجب لان كلامه لا يقتضي صحة الثابت ولا المحكوم به فان الشيء قد
 ثبت عنده ثم سقط في صحته ولان الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شرطها
 عنده ومنها ثبوت ملك العاقد او ولايته خفية فجاز له بل زعمه الرجوع عن حكمه بان
 ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد (فان كان المستوفى قصاصا)
 في نفس أو طرف (او قتل وذهاب ورجم زنا او جلد) أي الزنا ومثله حد القذف (ومات)
 من القود أو المذموم رجعا (وقالوا) كلهم (تعدونا) وعلمنا انه يقتل بشهادتنا كما مر ذلك
 مبسوطا أو اقبل الجراح (فعلهم قصاص) بشرطه ومن ذلك ما لو كان جلد الزنا يقتل غالبا
 لأقامته في زمن محصور ومذهب الحاكم يقتضي استيفاءه فورا وان أهلا غالبا وعلمنا
 ذلك وبهذا يرتفع بربان الرفعة والبلقي في وجهه ويجعل ما تقر بهما يعترف القاتل بصحة
 ما شهد به عليه وافهم قوله قصاص وجوب رعاية المماثلة فيه فيصدون في شهادة الزناد
 القذف غير رجوع (اودية) عند سقوطه (مغلطة) من مالهم موزعة على عدد رؤسهم
 اذ هلكه منسوب اليهم وعلم ما تقر بأن اوفى كلامه لا يتويع لالتخفيف لما مر ان موجب
 العمد القود والدية لا بد منه لا أحدهما يخرج به منه دانا خطأ ناعلمهم دية مخففة في مالهم
 لا على عاقلة كذبت ما لم تصدقهم العاقلة ومتى طلبوا تخفيفهم حلقوا على نفي العلم خلافا
 لما جرى عليه ابن المقرئ في روضه هنا أما وقال كل تعدت وأخطأ صاحب ولا قصاص
 وعليه مادية مغلطة أو قال أحدهما تعدت وأخطأ صاحب ارتعدت ولا أدري اتعدت
 صاحب أم لا وهو ميت وغائب لا تمكن مراجعته أو اقتصر على تعدت وقال صاحب
 أخطأت فلا قصاص وعلى المتعدد مادية مغلطة وعلى الخطيئة قسط من مخففة
 أو قال تعدت وتعد صاحب وهو غائب أو ميت أو قال كل من تعدت ولا أعلم حال
 صاحب أو تعدت وتعد صاحب أو اقتصر على تعدت اقتص منه سماعا وان اعترف
 أحدهما بعددهما والاخر بعددهم وخطأ صاحب أو بخطئه وحده أو بخطئه ما اقتص

(قوله وليس عكس هذا) أي
 صدقهم في الرجوع (قوله اي بعلمه
 او بينة) أي اذا كان سبب
 الرجوع علمه يطلان حكمه او
 شهادة بينة عليه يطلان حكمه
 فليس له ان يرجع عن الحكم لاجل
 البينة (قوله لقريته) أي وللابان
 من اكرهه (قوله ويحمل ذلك) أي
 امتناع وجوب الحاكم الخ (قوله
 والحكم بالموجب) انظره ذامع
 ما تقدم في الهبة (قوله ومنها)
 أي الشرط (قوله بشرطه) وهو
 المسكافاة (قوله وسن طلب تخفيفهم)
 أي العاقلة (قوله فلا قصاص)
 أي لان كلا يزعم انه شريك بخطئي
 وشريكه لا قصاص عليه

من الإقول أو يرجع أحدهما وحده وقالنا نعمدنا لأن قال نعمدت اقتص منه ولا أثر
لقوله بعد رجوعهم لم تعلم أنه يقتل بقولنا لا تقرب عهده بالسلام أو نس سيادة بعيدة
عن العلماء فيكون شبهه عندى ما لهم مؤجل ثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة وعلم أصرفى
الجراح أن يحمل ما تقرر ما لم يقتل الولي علمت نعمدهم والأقالق وحده (وعلى
القاضي قصاص ان) رجوع وحده (وقال نعمدت) لا عترافه بوجهه فان آل الاصل لدية
كانت كلها مغلطة في ماله لانه قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى بعلمه بخلاف ما اذا رجع
هو والشهود فانه يسار كهم كيا بى ويبحث الرافى اسنواهما (وان رجع هو وهم
ضلى الجمع قصاص ان قالوا نعمدنا) وعلمنا الى آخره لنسبة الهلاك اليهم كلهم (فان
قالوا أخطأنا فعليه نصف دية) مخففة (وعليه نصف) كذلك توزع على المباشرة
والسبب (ولو رجع من ذلك) وحده اومع من صر (فالاصح انه يضمن) بالقود او الدية للجاء
الزكى كالمحك المقتضى للقتل ويقرق بينه وبين ما يأتى في شاهد الاحسان بان
الزاعم قطع النظر عن الاحسان صالح للالجاء وان اختلف الحد والشهد اذ منع قطع
النظر عن التزكية غير صالحة أصلا فكان الملبى هو ان تزكية والثاني لانه لم يتعرض
للمشهود عليه وانما اتفق على الشاهد والحكم وقع بشهادة الشاهد فكان كالمسكن مع
القاتل ولو رجع الاصل وفرعه اخص القرم بالفرع لانه الملبى كالزكى (او) رجع (ولى
وحده) دون الشهود (فعليه قصاص او دية) لانه المباشرة للقتل ويبحث البليغ لانه لا أثر
لرجوعه في قطع الطريق لان الاستيفاء لا توقف عليه بل لا يقطع بعقود كما صر (او)
رجع الولي (مع الشهود) اومع القاضي والشهود (فكذلك) لانه المباشرة فهم كالمسكن
مع القاتل (وقيل هو وهم شر كاه) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتمامهم على القتل
(ولو شهدا بطلاق بان) بجماع او ثلاث ولو رجعية كما يحسنه البليغى (او رضاء) محرم (او)
لعان وفرق القاضي بين المشهود عليه وزوجه (فرجعا دام القراق) لان قولهما
في الرجوع محقق فلا بد القضاء به وما يحسنه البليغى من عدم الاكتفاء بالتقرين بل لا بد
من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم يصحى كفى
النكاح الفاسد بان تصرف الخاكم فى امر رضاء اليه ومطالب منه فصله حكم منه كصحة
مال المفقود على ما صر ثم والتقرين هنا مثله افلا حاجة لما ذكره وقول المصنف رحمه الله
دام القراق صحيح فزعم انه غير مستقيم في البائن فانه لا بدوم فيه غير صحيح اذ المراد واه
ما لم يوجد سبب يرفعه والبائن كذلك (وعلاهم) عند عدم تصديق الزوج لهم (مهر مثل)
ساوى المسمى أم لا لانه بدل البضع الذى فواته عليه فان كان مجنوناً او غائباً طالب وليه
او وكيله واعادة ضيعا لجمع على الاثني سائق ويؤخذ مما تقرر ان الكلام فى حق ولا غرم
في مشهود بان على ميت اذ لا تنوب بقول البليغى لم أر من تعرض له اى صريحا (وفى
قول) عليهم (نصفه) نقط (ان كان) القراق (قبل وطء) لانه الذى فواته ورد بان النظر فى

(قوله ويبحث الرافى استواهما)
أى رجوعه وحده او والشهود
(قوله وعلاهم) أى الشهود (قوله)
فالاصح انه يضمن) اى دون الاصل
(قوله ويبحث البليغى الخ) معفه
(قوله والتفريق هنا مثله) اى
القصة (قوله ما لم يوجد سبب
يرفعه) اى كجديد العقد (قوله)
اى صريحا) خبر عن قوله نقول

الاتلاف لابد للتلطف لما قام به على المستحق وإلهذا لو أبرأته عنه ورجع بكلمه ونخرج
 بالبائن الرجعي فلا غرم فيه ان راجع لانتفاء التقويت والاوجب كالبائن وتكفنه من
 الرجعة لا يمسقط حقه الا ترى ان من قدر على دفع متلف ماله فلم يدفعه لا يسقط حقه من
 نفعه بدله وبه ذر بما قاله الباقي هنا (ولو شهد اطلاق وقرق) بينهما (فرجعا
 ففقت بينة) او ثبت بحجة أخرى (انه) لا تنكاح بينهما كأن ثبت انه (كان بينهما رضاع
 محرم) او اثبتا بآثار من قبل (فلا غرم) عليهم اذ لم يفتوا عليه شيئا فان غرما قبل الميمنة استردا
 ولو شهدا انه تزوجها بألف ودخل بها ثم رجعا بعد الحكم غرما انقص عن مهرها
 على الاصح او انه طلقها او اعتق أمته بألف ومهرها وقيمتها ألقان غرما لقالها وكل
 القيمة في الامة والفرق بينهما ان الرقيق يؤدي من كسبه وهو ليس به بخلاف الزوجة
 او يعتق لرقيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة كما مر نظيره والعبرة بوقت
 الشهادة ان اتصل بهما الحكم وظاهر ان قيمة أم الولد والمذبر تزوجه لغيره المعبولة حتى
 يسترداها بعد موت السيد بشرط ابن الرفعة لاسترداها في المذبر ان يفرج من الثلث
 فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج أو شهدا بالاداء وتدين ثم رجعا غرما بعد الموت
 أو قبله بطلاق أو اعتق بصفة ثم رجعا بعد الحكم فغرم وجود الصفة أو بكتابة ثم رجعا
 غرما بجميع القيمة في أوجه الوجهين لانقص العجوم عنها (ولو رجع فهو دمال) عين
 أو دين وان قالوا غلطنا (غرما) للمحكوم عليه قيمة التمتع ومثل المثل (في الاظهر)
 لاحاطهم بينه وبين ماله ومن ثم لو غرمه بدله كبيع بن يعاديل المبيع لم يغرموا كما قاله
 الماودى واعتمد الباقي وما قاله ابن عبد السلام من ان من سعى برجل الى السلطان
 فغرمه شيأ رجع به على الساعي كشاهد رجع وكما لو قال هذا الزيد بل لعمر وشاذ لوصوح
 الفرق اذ لا الجاهل من الساعي شرعا والثاني المنع لان الضمان باليد والاتلاف ولم يوجد
 واحد منهما وان اتوا بما يقتضى القواث كن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت به
 (ومضى رجعا) كلهم ذرع عليهم الغرم) بالسوية بينهم حيث اتحد نوعهم سواء اترتب
 رجوعهم أم زادوا على النصاب أم لا (او رجع) بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير
 فهو زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغرم قسطة) لان الحكم مسقط لجميعهم (وان نقص
 النصاب ولم ترد الشهود عليه) كأن رجع أحد اثنين (فقسط) من النصاب وهو النصف
 يغرمه الراجع (وان زاد) عدد الشهود على النصاب كاتنين من ثلاثة (فقسط من
 النصاب) فكلهم انصف سابقا نصف الحجة (وقيل من العدد) فكلهم ماثلان لاستواءهم في
 الاتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت به ثم رجعا (فعليه نصف وهما
 نصف) على كل واحد ربع لانهما كرجل وأخذ منه انهم يتوزعون الاجرة كذلك
 وفيه وقفة والفرق لا شيء اذ مدار الاجرة على التعبد وهو يختلف باختلاف الانحصار
 ومدار الحكم على الاجلء وليس هو كذلك والخمى كالانثى (او شهد رجل وأربع

(قوله غرما ناقص) اي للزوجة
 (قوله كما مر) أي في قوله وكل
 القيمة (قوله والمذبر تزوجهما)
 أي الشاهد بن (قوله حتى يسترداها)
 بعد موت السيد) أي من تركه
 (قوله لانقص العجوم عنها) أي
 القيمة (قوله ومن ثم لو غرموه) أي
 غرم النمود المشهود عامه
 المشهود به بدله وفي نسخة تزوجه
 (قوله وفيه وقفة) معقدا للمعقد
 ان كلامهم يستحق اجرة مثل عمله
 (قوله اذ مدار الاجرة على التعبد)
 ويؤيده ما صرح في قسمة التعديل من
 ان الاجرة على المحصر المأخوذة
 دون الاصلية

(قوله وتغرم ايضا الثلاثة) بعد الاول ايضا حان الذي رجع عن الماتة شهادة باقية بالنسبة للثلاثة والذي رجع عن مائتين
شهادته باقية بالنسبة لمائتين والذي رجع عن ثلاث شهادته باقية

١٥٧

بالنسبة لمائة والذي رجع عن
الاربعة لم يبق شهادته في شيء فقد
اتفق الشهود الاربعة على
الرجوع عن مائة فقسم عليهم
بعدد الرؤس والرجوع عن
المائة وعن المائتين شهادتهم ما
باقية بالنسبة للمائتين الباقيتين
فلا غرم لبقاء النصاب والمائة
الساوية شهادة الاول باقية بالنسبة
لها والثلاثة قد رجعو عن
الشهادتهم ابقى نصف النصاب وهو
الراجع عن المائة فتغرم الثلاثة
نصف المائة لبقاء نصف الحجة كما
ذكر (قوله نصف المائة) اي
زيادته على المائة الى قسم بينهم

• (كتاب الدعوى والبيّنات) •

(قوله ولهم ما يدعون) أي يطلبون
(قوله وألفها للثاني) أي لانها
بوزن فعلي (قوله اخبار عن وجوب
حق الخ) لم يبق الحق بكونه له
ليشتمل ما لادعى الولي بدلى مولى
او لوكيل لموكله او الناظر للوقف
(قوله عندكم) اوما في معناه
وهو المحكم والسيد كما يأتي وما
يلحق بهما كذا الشوكة اذا
تعدى لفصل الامور بين أهل
محلته كاتمة عدمه ايضا يأتي في
قوله ومرا انه يجب الاداء عند نحو
أب-ير الخ (قوله فلا يستقل
مستحقها) أي فلا خاضع واستقل
وقد الموقع وان اتم باستقلاله
على ما يأتي في قوله وانه لا يقع الموقع الخ

في رضاع) ولهمه عما ثبت بمحضهم ثم رجعوا (فعليه ثلث وهن لثمان) لما تقرر ان كل
ثنتين كرجل ولما كانت تلك الشهادة بحالهن الانفراديه لم يتعين الشطر (فان رجع
هو أو ثنتان) فقط (فلا غرم في الاصح) لبقاء النصاب والثاني عليه أو عليهم ما للثالث
المتقدم (وان شهد هو وأربع) من النساء (بحال) فرجع (فقبل كرضاع) فعليه الثالث
أو هو وحده فعليه النصف كما علم من قوله أو لا تقسط ويدل له أيضا قوله (والاصح) انه
(هو) عليه (نصف وهن) عليم (نصف) لانه نصف وهن وان كثر نصف اعدم قبواهن
منفردات في المال (سواء رجعن معه أو) تقدم انه لغو والافصح أم (وحدهن) بخلاف
الرضاع يثبت بمحضهن (وان رجع ثنتان فلا يصح) انه (لا غرم) عليه لبقاء النصاب
ولو شهد رجلان وامراة ثم رجعوا الزمها النقص (و) الاصح (ان شهدوا حصان) فغرم
شهودنا (أو) شهود (صفة مع شهود تعليق طلاق وعق لا يغرمون) اذا رجعوا بعد
الرجم ووقوع الطلاق والعق وان تأخرت شهادتهم عن الزنا والتعليق اما شهود
الاحصان فلا نهم ليشهدوا بموجب عقوبة وانما وصفوه بصفة كان واما شهود الصفة
مع شهود طلاق أو عقوبة فلا نهم ليشهدوا بواحد منها واما ثبوت صفة والثاني
يغرمون لان الرجم يتوقف على ثبوت الزنا والاحصان جميعا فالقتل لم يستوف الايهام
وكذلك الطلاق والعق وقع بقولهم ولو شهد أربعة على آخر باربعه مائة فرجع واحد
منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن الجميع فيغرم الكل مائة
ارباعا لانها اقام على الرجوع عنها وتغرم ايضا الثلاثة نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها
بشهادة الاول واما المائتان الباقيتان فلا غرم فيهما لبقاء الحجة بهما

• (كتاب الدعوى والبيّنات) •

الدعوى جهها دعاوى يفتح الواو وكسر هاء وهي لغة الطلب ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون
والفها للثاني وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم والبيئة الشهود وجمعوا فيها
لانهم يبين الحق والاصل في ذلك اخبار كثير الجارية ومسلم لو يعطى الناس بدعواهم
لاذى ناس دمارا رجال وأموالهم ولكن الذين على المدعى عليه وفي البيهقي باسنادنا حسن
البيئة على المدعى والذين على من أنكر ووهم في الكفاية فعزاه هذه لمسلم والمعنى فيه ان
جانب المدعى ضعيف فدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية وجانب المنكر قوي
فاكتفى منه بالحجة الضعيفة ولما كان مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين
والنكول والبيئة ذكرها كذلك فقال (تشتراط الدعوى عند قاض) أو تحكم أو سيد
في عقوبة (لا دعى) كقصاص وحد قذف فلا يستقل مستحقها باستيفائها العظيم
خطرها كما في النكاح والطلاق والرجعة وغيرها من سائر العقود والفسوخ نعم قال

(قوله بعدة عن السلطان) أي وأقرية منه وخاف من الرفع اليه عدم التحكن من اثبات حقه وأقرم دواهم فله استيفاء حقه حيث لم يطلع عليه من ثبت بقوله ١٥٨ وأمن الفتنة (قوله فله استيفاءه) أي ومع ذلك إذا بلغ الامام ذلك فله تعزير لافتيانه

المأوردى من وجبه له تعزير واحد قذف وكان في باديه بعدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في أواخر قواعد لوانقر دجيت لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود ولا سيما إذا عجز عن اثباته ما عقوبة الله تعالى فهي وإن توقفت على القاضي أيضا لكن لا تسع الدعوى فيها لا تتفاهق المدعى فيها نعم إذا ذهب أريد حده الدعوى على المقدوف وطلب حلقه على أنه لم يزن كما صرح في كتاب اللعان ليسقط عنه الحدان نكاح وما يوجب تعزير الحق الله تعالى تسمع فيه الدعوى أن تعلق بصلته عامة كل طرح حجارة بغير حق ومرو أنه يجب الاداء عند شحور أمير توقف وصول الحق إلى ربه عليه وقضيه حجة الدعوى عنده أي أن توقف ذلك عليه وفيه نظر وحينئذ لا اداء لهذه الضرورة لا يستدعي توقفه على دعوى وأقهرهم قوله تشتترط عدم الاعتداده باستيفائه بدون قاض وأنه لا يقع الموقع وهو كذلك في حد القذف لا القود وكل ما تقبل فسه منه اداة الحسية لا يتوقف على دعوى ونخرج بالعقوبة وبما هم المال لان للمالك وشعره أخذ ما ظفر من غير دعوى كما قال (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر تلك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يجسه جمع أو ولاية كأن غصب عين لوليه وقد رعى أخذها (فله أخذها) مستقلا به (ان لم يجب فتنة) سواء كانت يده عادة أم لا كأن اشترى مغصو باجلا لجماله ثم من اتقنه المالك كودع بمنع علمه أخذ ما تحت يده من غير علم لان فيه ارجا باطل ضياعها وفي شحور الاجارة المتعلقة بالعين بأخذ العين ليست وفي منفعة منها وفي الذمة بأخذ فنة المنفعة التي استحقها من ماله والأوجه أخذ ما بأي في شرع غير الجفس بل قد انه يستأجره ما وينجه لزوم اقتصاره على ما تيقن أنه قيمة تلك المنفعة أو سوال عدلين يعرفانها والعمل بقوله ما (والا) بان خاف فتنة أي مفدة تقضي إلى محرم كآخذ ماله لواطع عليه بان غلب على طنه ذلك أو استويا كما يجسه جماعة (وجب الرفع) مادام مريدا لاخذ (إلى قاض) أو نحوه لتكتمه من الخلاص به (أو ديننا) حالا على غير منع من الاداء طال به لمؤدى ما عليه (ولا يلح أخذ شيئا) لان له الدفع من أي ماله شاغفان أخذ شيئا زمره وقده وبذلك تلف ماله بوجود شرط التقاص (أو على منكر) وأمن لا يقبل اقراره كما يجسه الباقي وما نوزع به من قول بجلى ان من لمال على صغير لا يأخذ جسسه من ماله اتفاقا لمجول بتقدير رجسته على ما إذا كانت له منفعة يسمل بها خلاص حقه (ولا يئنه) له علمه أوله يئنه وامتنعوا أو طردوا منه مالا يلزمه أو كان ما كتم حمله جائرا لا يصحكم الابشوة فيما يظهر في الصورتين الاخيرتين (أخذ جنس) - فقه من ماله) نظرا للعجز عن - حقه - الا بذلك فان كان مثله أو متقوما أخذ ما لاه من جسده لامن غيره (وكذا غير جسده) ولو أمة (ان فقدته) أي جنس - حقه - (على المذهب) للضرورة ويحل ذلك حيث لم يجد نفقا فان وجد امتنع عدوله

عليه (قوله ينبغي ان لا يمنع من القود) أي شرعا فيجوز ذلك له باطنا (قوله توقف وصول الحق إلى ربه) أي ومع ذلك للامام والقاضي الكبير منه من ذلك لعدم ولايته (قوله وهو كذلك) لاه في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عام من ادعى زوجيتها أو رجعه - نها معاملة الزوجة بإزالة ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا فليراجع اسم على حج (قوله في حد القذف) أي إذا كان قرييما من السلطان لما صر ان العبد لا يشترط في حقه الرفع (قوله لا يتوقف على دعوى) بل لا يجوز اهاج حج بها للمنع (قوله ان لا يجب فتنة) عليه أو على غيره اهاج أي وان لم يكن له علة (قوله كودع عن منع عليه) أي على المنكح (قوله من غير علمه) أي الوديع (قوله وفي شحور الاجارة) أي والاخذ في شحور الخ (قوله بأخذ العين) أي يحصل بأخذ الخ (قوله لتلك المنفعة) أي وقت أخذ ما نظره (قوله لا يقبل اقراره) كصحي (قوله لا يجزمك الا برشوة) أي وان قلت (قوله أخذ جنس حقه) وقع السرا في الدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من اكرام الشاذة لأهل قريته

على عمل المتزيم المستولى على القرية وهل الضمان على الشاذ أو على المتزيم ما عاينوا الجواب عنه ان الظاهر انه على الشاذ إلى لان المتزيم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من المتزيم اكرام للشاذ فيكل من الشاذ والمتزيم طريق في الضمان وقراره على المتزيم

(قوله انه) اي المال ملكه الخ (قوله فلو كان منكرا) اي وان كان متصرفا فيه تصرف المالك لجواز انه مقصور وتعدى بالتصرف فيه وانه وكيل عن غيره (قوله وجهها واحدا) معتد (قوله والاحتياط) اي فباخذ ما يتيقن ان اخذه لا يتردد على ما يحضه (قوله لتوقفها على النية) حتى لو مات من زنته الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصة كان او عام (قوله والا قرب خلافه) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفروع فتوى شيخنا الشهاب الرملي انه لو نوى الزكاة مع الافراز اخذها صبي او كافر ودفعها المستحقها او اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء وبرت نعتهم منها الوجود والنية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويعلمها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب اخراجها ٨١ وهو خلاف ما سوجهه الشارح وقد تقدم في ذلك الفصل نقل ما فقي به شيخنا عن بعضهم ورد به الشرائع في حواشيه الى البحث فيه ١٥٩ هم على حج (اقول) وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي

ما ذكره من عن افتاء والده الشارح لجواز ان ما هنا في مجرد عدم جواز اخذ المستحق لما عطل به من أن المالك له ابدال ما مقرر للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث اخذه بعد تمييز المالك ونيته وان اشترى بالخذ (قوله ولو ادعى من اخذ من ماله) قد يتوقف فيه فانه حين اخذه كان من مال غيره وانما يدخل في ملكه بالطريق الاتي بعد فكيف ساغ له الحلف على انه لم ياخذ من ماله شيئا الا ان يقال ان المراد انه ينوي انه لم ياخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه ثم رأيت في شرح الروض التصريح بذلك وعبارته في فصل سن تغلظ عين في انشاء كلام مانصه فقدم على ان يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير

الى غيره كانه قد عطل عن المتولى وارتضاه ثم قال ويحله ايضا اذا كان القريم مصدقا انه ما كلفه فلو كان منكرا كونه لم يجز له اخذه وجهها واحدا صرح به الامام في الوكالة وقال انه مقطوع به ولو كان الدين على محجور فليس اوميت لم ياخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان علموا الاحتياط وقيل قولان وجه المنع انه لا يتمكن من غلظه وليس له ان يبيع مال غيره لنفسه (أو على مقرر يمنع او منكر وله بيعة فكذلك) له الاستقلال باخذ حقه ما لم يرفع من الشقة والمؤنة (وقيل يجب الرفع الى قاض) لامكانه وعلى هذا لو كان المستحق يرفع او اقاربه لو حضره عند القاضي وعرضه عليه وجب احضاره وهذا كله في حق الادعي اما الزكاة لو امتنع المالك من اداها وظفر المستحقون بجمعها فليس لهم الاخذ وان المحصر والتوقفها على النية وقضية انه لو عزل قدرها ونوى وعلما ذلك جاز للمعصومين اخذها بالطرف حينئذ والا قرب خلافه اذا لم يتعين لها بما ذكره دليل انه لا يخرج من غيره ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافه كان له أن يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقررا لكانه يدعي ما يجزله كذا ولو حلف لحلف فله المستحق الاخذ من ماله مما يظفر به او كان مقرا لكانه ادعى الاعسار وقام بيعة أو صدق بيمينه ورب الدين به لم يمالا كفه فان لم يقدر على بيعة فله الاخذ منه ولو بعد قرابة من تلزمه تنقته أو ادعى الهجر عنها كذا بانها ذكر الزوجة فعلى التفصيل الذي قررناه لكانه انما ياخذ قوت يوم يوم بما يظفر به (واذا جاز الاخذ) ظفرا (فله كسر باب ونقب جدار) لغيره لم يتعلق به حق كرهن وارجاء ويجوز فليس وصية كاسر (لا يصل الى المال الا به) لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك اجنبيا لم يجز فان فعل ضمن ويمنع النقب ولجوه

انه وينوي بغير استحقاق ولا ياتم بذلك (قوله فله الاخذ منه) اي من المال المكتوم او غيره (قوله لكنه انما ياخذ قوت يوم يوم) وهذا واضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ في اليوم الثاني والا فيبقى ان ياخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها (قوله استحق الوصول اليه) ومن لازمه جواز السب فيها وصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما ياخذ فان لم يجد شيئا فهل يضمن ما تلفه لبنائه على ظن تبين خطؤه اولالانه مأذون له في اصل الفعل فيه نظر والا قرب الاول لانه انما يجرى له ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبين خطؤه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان (قوله وكل بذلك) اي بالكسر والنقب وخرج به ما لو وكاله في ماله له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه فيما يظهر (قوله فان فعل ضمن) اي ان وكل اجنبيا ضمن الاجنبي لان المباشرة مقدمة على السب

في غير متعده لصغر قال الاذرى وفي غائب مذكور وان جازا لاخذ وشمل كلام المصنف
رحمه الله مالو كان الذي له تافه القيمة أو اختصا كما خصه الاذرى (ثم المأخوذ من
جنسه) أى جنس حقه (تملكه) بدلائله قال الاسنوى وقضته انه لا يملكه بمجرد أخذه
وليس كذلك وجهه ان هذا الفعل انما يجوز ان يقصد أخذه - حقه بلا شك ولهذا قال
الروايات وغيره لو أخذته ليكون رهنا بجمعه لم يجز وإذا وجد القصد مقارنا لاخذ كنى
ولا حاجة الى اشتراطه بعد ذلك ولهذا قال الامام فان قصد أخذه عن حقه ما كره وقال
البحوى فإذا أخذ جنس حقه ملكه انتهى ووافقه الاذرى ثم قال فعنى بملكه بقوله
ويتصرف فيه والأوجه حمل القول على ما إذا كان بصفته أو صفة ادون والثاني على
غير الجنس أو غير الصفة بان كان بصفة أرفع اذ هو كغير الجنس فيما يأتى فيه (و) (المأخوذ
من غيره) أى الجنس أو منه وهو بصفة أرفع كما تقرر (بيعه) بنفسه أو نائبه لا جنبي
لأن نفسه اتفاقا أى ولا يجوز كإظهاره لامتناع نولى الطرفین وللثمة ومحل ذلك - ثبت
لم يتيسر علم القاضي به لعدم علمه ولا يمتنع أرفع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة مشقة والا
اشتراط اذنه (وقبل يجب دفعه الى قاض يبيعه) مطاوعا كالزمانة بخص حقه بالمطالبة
والتقص ولا يبيعه الا بقصد البلد ثم ان كان جنس حقه تملكه والا اشترى جنس حقه
لابصة أرفع وتلكه وقد علم مما تقرر انه لو كان حقه دراهم صحاحا فظفر بمكسرة فله
أخذها وتلكها أو مكسرة فظفر بصحاح جازا أخذها بالاتحاد الجنس ولا يملكها
ولا يشتريها مكسرة لامتفاضلالر بالولامتساويا لانه يجحف بالمأخوذ منه لكن يبيع
صحاح الدراهم بدنانير ويشتريها دراهم مكسرة ويملكها (والمأخوذ) من الجنس
وغيره (مضعون عليه) أى الاتخذ لانه أخذ لمطافقه (في الاصح) فيضمنه ان تلف قبل
تملكه (أى الجنس) (و) قبل (بيعه) أى غير الجنس بل ويضمن عنه أيضا ان تلف بعد
البيع وقبل شراء الجنس به فليبادر بحجب الامكان فان أخر فنقصت قيمته ضمن النقص
ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الا كتر قبل الثلاث للمالك والثاني لا يضمنه من غير
تفریط لانه مأخوذ للتوفيق والتوصل به الى الحق فاشبه الرهن واذا انشع في الاخذ
يقوم مقام اذن المالك (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه) ان أمكن الاتصاف على قدر
حقه لحصول المقصود به فان زاد مع تمكنه من عدم أخذ الزيادة ضمنه والا كان له
مائة رأى ثوبا جاتين لم يضمن الزيادة لعدمه ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا
في غيره ان أمكن والاباع الكل ثم رد الزائد لما كره بوضعه ان أمكنه والا امسكه الى
الامكان (وله) أخذ ما غر به غيره (كان) يكون له مثلا على عرودين ولعمرو على بكر
مثله فزيد ان يأخذ من مال بكر ما له على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو واقرا بكر له
ولا يعود بكر استحقاق زيد على عمرو وكذا في الروضة كاصلها ويؤخذ من علم الغريمين
بالأخذ وتزويل مال الثاني منزلة مال الاول كذا قاله الشارح لكن باثبات الواو الثانية

(قوله لصغر) أى او جنون
(قوله تافه القيمة) أى ولو اقل منقول
كاستيفاد من جواز ذلك لاخذ
الاختصاص بالاولى (قوله ملكه)
أى بمجرد الاخذ (قوله والأوجه
حمل الاول) مراده بالاول القول
بانه لا يحتاج الى القول والثاني القول
بانه لا يملكه بنفس الاخذ وعبارة
صح في افادة هذا المعنى أوضح مما
ذكره الشارح (قوله والمأخوذ من
غيره) ومنه الامة المتقدمة في قوله
بعد قول المصنف وكذا غير جنسه
ولوامة فيجرم عليه استيفادها
والنظر اليها وان خاف من اطلاع
مالكها عليها اذا أراد بيعها لانه
يمكن بيعها في غير محله بحيث
لا يطلع عليها او يفرض تعذر ذلك
فهو نادر (قوله ثم ان كان جنس
حقه تملكه) ينبغى ان يأتى فيه
ما مر عن الاسنوى وغيره من قوله
قال الاسنوى وقضته الخ (قوله
لانه أخذ لمطافقه) كالاستام
محل قال شيخنا الزايد فيضمنه
بأقصى قيمه كالمقصوب بالقيمة
يوم التلف فالتشبيه بالنسبة لاصل
الضمان اه عباب

بهد قوله ردع. وتبالمالي نسخ الروضة المعتمدة ووقع في غير هاحذنها وهو اوضح من
 اثباتها وعلى الاثبات يبق المعنى ولا يمنع من الاخذ و ردع و الحال ان بكرا اقره فلا
 ردع وقول من زعم ان له دينا على بكر و وافقه بكر على ردع ولم يجوز الاخذ من مال بكر
 شيئا لعدم مقتضى وقوله ويؤخذ منه علم الغريمين بالاخذ في الاخذ تكلف وكأنه لما قال
 لا يمنع من الاخذ و ردع و اقرار بكر فهم بالاشارة انه لما ان كان ردع و اقرار بكر لا يمنع
 علم ان عمر اعدل بالاخذ و افهم قوله ولا يجوز بكر دين زيد ان بكر ايعلم باخذ زيد حتى يجحد
 دينه وان له الاخذ ولا يخفى ما فيه اذ قد يعلم الاخذ قبل اخذه كلاً من الامرين و يقدم
 على الاخذ قبل علمها نعم ان اراد انه يؤخذ من قيامهم اخذ غريم الغريم على اخذ
 الغريم وان من شرط القياس المساواة قياس اخذ على اخذ انما هو من حيث تساوى
 الاخذ ان فالذي يساوى اخذ من جاحد ولا يمتنع او مقترع تمتع الى آخره فاذا كان في اخذ
 مال غريم الغريم ضرر على زيد لم يجوز الاخذ وذلك فيما اذا اخذ من ماله من غير علم
 الغريم وغريم الغريم لانه يؤدى الى ان يدفع المال مرتين لعدم علمه باخذ زيد وكذلك
 اذا لم يعلم عمرو بالاخذ من بكر فان عمر ايطالب بكر اظن ان من له باقى في نفسه فلا يتأق
 اندفاع الضرر الا بعلماهما بالاخذ و حيث علم عليه يساوى اخذ مال الغريم بجماع ان كلا
 من الاخذين موصول للحق من غير ضرر و ايضا يؤخذ منه تنزيل مال غريم الغريم بقوله
 مال الغريم والاخذ من مال الغريم وان جوازهم و ضرر و بكونه جاحدا او معاطلا فليكن
 المقيس مثله فاذا اخذ باطلا فله جواز اخذ مال غريم الغريم لم ينزل ماله منزلة مال الغريم
 على انه يمكن ان يقال ان التصريح بذلك اناز و م زيادة ايضاح والافتا تصوير المذكور
 يعلم منه علم الغريمين اما علم الغريم في قولهم وان ردعهم و اقرار بكر له و اما علم غريم غريمه
 في قولهم او يجحد بكر الخ فاندفع ما يقال الغريم قد لا يعلم بالاخذ فيما اخذ من مال غريمه
 فيؤدى الى الاخذ مرتين وغريمه قد لا يعلم بذلك فبأخذ منه الغريم فيؤدى الى ذلك ايضا
 ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالعلم فلا يرد ذلك (والاظهر ان المدعى) و يعتبر فيه
 كونه معينا معصوما كلفا او سكران ولو حججوا عليه بسفه فيقول و لاي يستحق نسلا
 (من يخالف قوله الظاهر) وهو برامة الذمة (والمدعى عليه) المتصف بناصر (من يوافقه)
 ولذلك جعلت البينة على المدعى لانه اقوى من العين التي جعلت على المنكر ليتخير
 ضعف جانب المدعى بقوة حجته وضعف حجة المنكر بقوة جانيه كما مرث الاشارة اليه
 وهذه القاعدة تنحوي الى معرفة المدعى والمدعى عليه ليطالب كل منهما بحجته اذا
 تخاصما وقيل المدعى من لو سكت خل ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يتحلى ولا يكتبه
 السكوت فاذا طالب زيد عمر بحق فاسكر فيزيد بخلاف قوله الظاهر من برامة عمرو
 ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدعى على
 القولين ولا يختلف موجبهما غالبا وقد يختلف كالمذكور بقوله (فاذا أسلم زوبان قبل

٢ قول المحدثي قوله وحيث علما
 الخ كذا في النسخ التي بأيدينا

(قوله ولا يخفى ما فيه) أى الاخذ
 ٢ قوله وحيث علما به يساوى اخذ
 مال غريم الغريم (قوله فليكن
 المقيس مثله) ويؤخذ منه ان له
 كسر باب غريم الغريم و نقب
 جداره (قوله معصوما) خرج به
 الحربي والمرتب

وطه فقال الزوج (أسلمنا ما قال النكاح باق وقالت) الزوجة بل أسلمنا (مترجما) فلان نكاح
 (فهو مدعى) لان وقوع الاسلام مع اختلاف الظاهر وهي مدعى عليها والثاني هي
 مدعية لانهم لو سكتت تركت وهو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ
 النكاح فعلى الاول تحالف الزوجية ويرتفع النكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستقر
 النكاح ووجه المصنف في الزوجة في نكاح المشرک وهو المعتقد لا اعتضاده بقوة جانب
 الزوج بكون الاصل بقاء العصمة وان قال لها أسلمت قبلي فلان نكاح بيننا ولا مهر لك
 وقالت بل أسلمنا ما صدق في الفرقة بلايين وفي المهر يمينه على الاصح لان الظاهر هو
 وصدقت بيمينه على الثاني لانها لا تترك بالسكران لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا
 سكتت ولا يثبت جهلت ناكلة وحلف هو وقط المهر والامين في دعوى الرد مدعى لانه يزعم
 الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق بيمينه لانه أثبت يده لغرض المالك وقد اتفقت
 فلا يحسن تكليفه بينة الرد واما على القول الثاني فهو مدعى عليه لان المالك هو الذي
 لو سكت ترك وفي التصالح كل من الخفيين مدعى مدعى عليه لاستوائهما (ومضى ادعى
 نقدا) خالصا ومغشوشا ولو دينا (اشترط) فيه لصحة الدعوى وان كان النقد غالب فقد
 البلد (بيان جنس ونوع وقدر وصحة و) هي بمعنى أو (تكسر) وغيرهما من سائر اصغيات
 (اذا اختلفت بهم ما قمية) كالف درهم فضة خالصة أو مغشوشة أو طال بهم اذ شرط
 الدعوى ان تكون معلومة وما كان وزنه معلوما كالدinars لا يشترط التعرض لو زنه
 ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح انه مثلي وزعم الباقى وجوبه فيه
 مطلقا غير صحيح اما اذا لم يتخلف بهم ما قمية فلا يجب ذكرها الا في دين السلم كما قاله الماوردي
 والزوايا ولا نسج دعوى رب دين على من قلست ثبته فلسه انه وجد له مالا لم يمين سميته
 كارت وكتساب وقدره ومن له غريم غائب اعتبر ان يقول لي غريم غائب غيبة شرعية
 وفي غيبة تشهد بذلك (أو ادعى عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها لمجلس الحكم
 أو غائبة كما علم عامر (تنضبط) بالصفات ثمانية أو مئة ومئة (كحوان) وجوب (وصفها
 بصفة السلم) وجوب في المثلي ونفي في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم نافي التميز
 الكامل بدونها (وقبل يجب مع هذا ذكر القيمة) احتياطا ويجب ذكر الجفص فيقول عبد
 قيمته مائة ولو غصب منه غيره عينا في بالدم قيمته في آخر وهي باقية وله ثلثة مائة قال
 البقيني ذكر قيمتها وان لم تناف لانها المستفحصة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة كما لو
 دفع القيمة بنفسه ولا بد ان يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمته مذبوحه وأحالا كذا
 ومضى القضاء على الغائب ما يجب ذكره في العقار والدعوى في مستأجر على الاجير
 وان كان لا يخاصم لانه يسهل الان دون مؤجره بالنسبة لرفع يده اما بالنسبة لرفع يد
 مدعى المالك فلا بد من إعادة البينة في وجهه وخرج بقضبط غيره كالجواهر في غير
 ذكر القيمة فيقول جوهر قيمته كذا ويقوم بقضبة سيف يحل بذهب كعكسه وبأحدهما ان

(قوله والثاني هي مدعية) اى على
 القول الثاني في تعريف المدعى
 (قوله والامين) كالمودع (قوله
 وهي دعوى أو) اى الواو في قوله
 وتكسر (قوله اعتبر ان يقول)
 اى في صناع دعواه على غريمه
 الغائب (قوله رد القيمة) اى لان
 أخذها كان للحيولة (قوله أو
 حاملا كذا) اى ويصدق في ذلك
 ولو فاسقا حيث ذكر قدر الاتفا
 (قوله والدعوى) اى من ثالث
 وقوله على الاجير اى المستأجر

على بهما (فان) تلفت العين (وهي متقومة) بكسر الواو (وجب ذكر القبة) مع الجنس
 كما مر كعبه فية كذا وقد تسع الدعوى بالجهول في صور كثيرة كوصية واقرار ودية
 وغرة وحر وجري ما يملك الغير بل يكفي مجرد تحديده ان لم يخص حقه في جهة منه بل قد
 لا تصرف الامهولة وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضى كفرض مهر ومتعة
 وحكومة ورضخ ويعتبر في الدعوى ايضا كونها ملزمة كما علم مما مر بان يكون المدعى به
 لازما فلا تسع بين حتى يقول وهو مجتمع من أدائه ولا يخو سيع أو هبة أو اقرار حتى
 يقول وقبضته باذن الزاهب أو قبضته ويلزم المانع أو المقر التسليم الى وزير يد المشتري
 ان لم ينقد الثمن وها هو ذا اووالقن مؤجل ولا برهن بان قال هذا ملكي رهنتمه منه
 بكذا الان قال واحضرته فيلزمه تسليمه الى اذ قبضه وأخذ الغزى من ذلك عدم سماع
 دعوى المؤجر على المستأجر بالعين قبل مضي المدة لانه لا يمكنه ان يقول ويلزمه التسليم
 الى ربه بانه قد يرد التصرف في الرقة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فينجم حجة دعواه وانه
 منعه من بيعها بغير حق وبقيم يثبت بذلك وأن لا يخاصمه دعوى أخرى وليس من ذلك
 من أثبت اعساره وانه لا مال له ظاهرا ولا باطنا ثم ادعى على آخر بما له لانه ان أطلقه
 فواضح لاحتمال حدوثه وان أخره بمن قبل ثبوت الاعسار فلان المال المتق فيسه
 ما يجب الاداء منه وهذا ليس كذلك لان الفرض ان المدعى عليه منكر ولا تسع
 دعوى دائر ثبت على من تحت يده مال للثبت مع حضور الوارث فان غاب أو كان قاصرا
 والاجنبى مقربه فلما لم يكن يوفيه منه وعلى هذا يجعل قول السبكي للوصى والدائن
 المطالبة بالخقوق الى أب فاع للقاضى ليوفيه ما عاينته له ولو ادعى ولم يقل سل جواب
 دعوى اى ونحوه جاز للقاضى سؤاله وله استقصا العين وصف اطلقه لاعتبار شرط اهله بل
 يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كما مر وليس له سماع الدعوى بمقدار جاع على
 فساده الا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسع
 دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فيبطل بردها بخلاف العقد الفاسد لانه ممكن
 من الحكم باطله وبجث الغزى سماعها فيه ان قال المشتري ان طالها ايعارضنى فيما
 اشتريته بلا حق فانه من معارضتى وحينئذ ليس له الدعوى به اعذر من يراها (أو)
 ادعى رجل أو امرأة (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتما)
 نكاحا صريحا (بولى مرضد) أو سيدى بل نكاحها أو يها فى مبهضة (وشاهدى عدل
 ورضاها ان كان يشترط) لكن لو غير مجبرة وبان ولي ان كان سنم أو سيدى ان كان
 عبدا لان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الادعى فاحتيط له كالقتل فيجمع انه لا يمكن
 استدرا كهما بعد وقوعهما وانما يشترط ذكر انتفاء الموانع كزنا لان الاصل عدمها
 اما اذا لم يشترط رضاها كجبرة فلا تعرض لها بل لزوجهما من أب أو جد أو علمها به ان
 ادعى عليها والثانى يكفى الاطلاق ويكون التعرض لذلك مستغنيا كما كفى به في دعوى

(قوله والاجنبى مقربه) وقبضته
 انه لو كان منكرا لم تسع
 الدعوى عليه والقياس بسماعها
 ليوفيه القاضى حقه بما تحت
 يد الاجنبى حيث أثبت (قوله جاز
 للقاضى سؤاله) اى وبنازله تركه
 ولا ينقد حكمه الا اذا سألها به
 كما تقدم (قوله وبجث الغزى)
 اى الشرف صاحب مبدان
 القرضان (قوله وحينئذ ليس له)
 اى الطالب للاخذ (قوله عند
 من يراها) اى كالخفى

استحقاق المال فانه لا يشترط فيه ذكر السبب بالاختلاف ولانه ينصرف الى النكاح
 الشرعى وهو ما وجدته فيه الشرط وهو اداء المصنف بالمرشد العدل وانما ذكره لانه الواقع
 في لفظ خبر النكاح الاولى مرشد وما يحسنه البلقى من انه لا يحتاج الى وصف الشاهدين
 بالعدالة لانه قاده بالمستورين وتنفيذ القاضي لما يشاء به ما لم يدع شيئا من حقوق
 الزوجية فلا بد من التزكية رد بان ذلك انما هو في نكاح غير متنازع فيه اما المتنازع فيه
 فلا يثبت الا بعد ان فتعنه ما قاله وقول القمولى ولا يشترط تعيين الشهود الا ان زوج
 الولى بالايجاب غير صحيح نعم يمكن حل الثاني على حالة عدم التنازع اما نكاح الكفار فيمكن
 فيه الاطلاق ما لم يذكر استقراره بعد الاسلام فذكر شروط تقريره ولو ادعت زوجية رجل
 فأنكر لحلفت اليمين المردودة ثبتت زوجيته او وجبت مؤنتها وحل له اصابته لان انكار
 النكاح ليس اطلاقا له المأوردي ومحل حل اصابته باعتبار اظاهره لا الباطن ان
 صدق في الانكار (فان كانت) الزوجة (أمة) اى بهارق (فالا صبر وجوب ذكر) ماصر
 مع ذكر اسلامها ان كان مسلما (العجز عن طول) اى مهر طرة (وخوف عنت) وانه ليس
 تحتها من تعلم للاستمتاع والثاني لا يجب كالا يجب التعرض لعدم الموانع ولو اجابت
 دعواه للنكاح بانها ازوجته من مذمة فاقام آخر بيته انما ازوجته من شهر حكمها
 للاول لانه ثبت باقرارها نكاحه فثبت الاطلاق لاحكم للنكاح الثاني (أو) ادعى
 (عقد اما لكسيع) ولو سلمنا (زوجة) ولو لامة (كنى الاطلاق في الاصح) لانه دون النكاح
 في الاحتياط نعم يعتبر لاثبات صحة كل عقد نكاح أو غير مع ماصر وصفه بالصحة والثاني
 يشترط كائن نكاح فيقول تعاقدها بنم معلوم ونحن جائز التصرف وتشرقا ن تراص
 واعلم انه بحث الاذرى ان الدعوى بنحو ربيع الوقف على الناظر دون المستحق وان حضر
 ففي وقف على معين مشروط لكل منهم النظر على حصته يعتبر حضورهم وان كان الناظر
 عليهم القاضى المدعى عنده فالدعوى عليهم قال ومن هذا القبيل الدعوى على بعض
 الورثة مع حضور باقيهم لكن الاوجه كما قاله الغزى بما عا على البعض في المسئلة من
 لا يحكم الابعاد اعلام الجميع بالحال واطال السبى فيما اذا كانت الدعوى لميت وأناب
 أو محجور عليه تحت نظر الحاكم أو لميت المال أو على احدهم ولا يتم استقراره على ان
 القاضى لا توجه عليه دعوى أصلا ولا على نائبه بل لابد ان ينصب يدعى ومن يدعى
 عليه عنده أو عنده غيره فيما يتعلق بوقف أو مال نحو يتيم أو بيت مال ويخصمه نصب ذلك
 بالقاضى الشافعى انما هو باعتبار ما كان في تلك الازمة من اختصاصه بالنظر في هذه
 الامور دون غيره من الثلاثة واما الآن فالتنظر في ذلك متعلق بالحنفى دون غيره فليخص
 ذلك به (ومن قامت عليه بيعة) بحق (ليس له تخلف المدعى) على استحقاقه مدعا لانه
 تكليف حجة بتقديم حجة ولانه كالطعن في الشهود واطاهر قوله تعالى واستشهدوا
 شهيدين نعم له تخلف المدعى مع قيام البيعة بآراءه ولو ازان له ما باطنا كما هو في باب

(قوله بنحو ربيع الوقف على
 الناظر) اى الطلب بتقليص
 ربيع الوقف على الناظر فهو
 المدعى وليس على المستحق طلب

وكذا لو شهدت له بثبوت دين وقالوا لا نعم باع ولا وهب فخلصه بخلافه انما ما خرجت عن ملكه بوجه ولو أقام المدعى بيته ثم قال لا تحكم حتى تحلفه فبعث الرافعي بطلان بيته لا اعتراجه بانهم لا يجب الحسب بها وردة المصنف بانه قد بقصد ظهور اقدمه على عين فاجر مثلاً فينبغي أن لا تبطل وما نظره في كلامه غير معول عليه (فان ادعى) عليه (أداء) له (أو ابراء) منه أو انه استوفاه (أو شراعه) منه (أو هبها أو قبضها) أي أنه وهبها لها أو قبضها له (حلفه) أي مدعى نحو الاداء (على نفسه) وهو انه ما تأدى منه الحق ولا ابراء منه ولا ناعه له ولا وهبه اياه نعم ان ادعى ذلك بعد الحكم لم يحلفه لثبوت الحق على خصمه بالحكم كذا صححه في الروضة والرافعي في الشرح الصغير ونقله في الكبير عن البغوي واختار الاذري انه يحلفه لانه لو أقر نفع خصمه وهو مقتضى ماني الكتاب كاصله وصححه البلقيني الا ان يقرانه لا دفاع له ولا مطعن فيه أخذ باقراره ولو ذكر تأويله بنسب ان وشو فله التعاقب كما في نظائر من المراجعة وغيرها ويستثنى منه ما لو حلف المدعى قبل ذلك ما سمع شاهده أو عين الابطال فله الاعتراض لا يحلف بعد هذه الدعوى ولا تسمع دعوى ابراه من الدعوى لانه باطل (وكذا الوادعي) خصمه (علمه بنسق شاهده) أو نحوه من كل ما يبطل الشهادة (أو كذبه) فانه يحلف على نفسه (في الاصح) لانه لو أقر به بطلت شهادته وسقط ما يأتي ان كل ما لو أقر به لنفع خصمه فخلصه بخلافه على نفسه نعم لا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعاً وان كان لو أقر فرفع لانه يؤدي الى فساد عام ولو تنكر عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومضى في الاقرار ان للمقر تحلف المقر له اذا ادعى انه انما شهد على رسم القبالة ولو أجاب المدعى عليه بعين بلا امتناع منها لم يكن له المنع ولم تقبل بيته اذا حلف انها حين قوله لم تكن بيده (وإذا استعمل) من قامت عليه البيعة أي طالب الامهال (الباقي بدافع امهل) وجواباً لكن بكفيل والارسم عليه ان يخلفه به وذلك بعد تنسيه الدافع فان لم يفسره وجب استفساره حيث كان عامياً لانه قد بعدت ما ليس بدافع دافعا (ثلاثة ايام) لانها مدة قريسة لا يعظم الضرر فيها فان احتج بالاثبات الى سقرمكن ما لم يرد على الثلاث ولو احضر بعد الامهال المذكور وشهد الدافع أو شاهد واحد امهل ثلاثاً أخرى للتعديل والتاكميل ولو عين جهة ولم يأت بيته ثم ادعى أخرى عنه فدا نقض امدة المهلة واستعمل لها لم يمهل أو انشاء امهل فثبت فقط (ولو ادعى رق بالغ) عاقل مجبول النسي ولو سكران (فقال أنا حر) بالاصالة وهو رشيد ولم يسبق اقراره بالملك كما مر قبيل الجمالة (فالقول قوله) بيته وان تداولته الايدي بالبيع وغيره لموافقته للاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بيته الرق على بيته الحرية لان مع الاولى زيادة علم بثبوتها عن الاصل كذا أطلقه البغوي وغيره وجرم به في الانوار وحكى الهروي عن الاصحاب ان بيته الحرية أولى خلافاً للشيخ أبي حامد وكذا قال شريح في روضته اما لو اعترف بالرق وادعى زواله

٢ قول المجتهد والمعتد خلافه
ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا

٢ قوله والمعتد خلافه) أي خلاف
ما قاله المأوردى

(قوله فظاهر كلامهم انهم الاتسع مطابقا) ١٦٦ من هذا يؤخذ جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان شخصه تزور في نظارة

على وقف من اوقات السنين
فوجد خبرا بانهم قد عدوا على الوجه
اللائق به ثم سأل القاضي بعد
العمارة في نزول كشف على المل
وتحديد العمارة وكاتبه بجهة ذلك
فأجاب به لذلك وعين معه كشافا
وشهودا وهدسدين فقطعوا قيمة
العمارة المذكورة اثني عشر ألف
نصف وواحد وواحد وواحد
فكتب به ذلك بحجة لقطع على
المستحقين مع العلمهم وبيع من يريد
أخذ الوقف الى ان يستوفي
المقدار المذكور من غلة الوقف
وهو انه لا يعمل بالجهة المذكورة
وان القاضي لا يجيبه لذلك لانه لم
يطالب بشئ اذ ذلك ولا وقعت
عليه دعوى والكاتب انما تكون
لدفع ما طلب منه وادعى عليه
واين ذلك موجودا هنا وطريقه
في اثبات العمارة المذكورة ان
يقيم بينة تشهد له بما صرفة يوما
فيوما مثلا ويكون ذلك جوابا
للدعوى مزمنة ثم ان لم يكن له بينة
يصدق فيما صرفة بينه حيث
ادعى قدرا لا تقا وساغ له صرفه
بان كان فيه مصلحة وأذن له
القاضي فيما يتوقف على اذن
كالقرض على الوقف من مال غيره
أو من ماله أو كان في شرط الواقف
ان لا يقر اقتراض ما يحتاج اليه
الحال من العمارة من غير استئذان
(فصل في جواب الدعوى وما
يتعلق به)

(قوله وما يتعلق به) اي بالجواب (قوله لو اراده) اي الابرض المسمى كما يأتي (قوله على ما سأل) اي وهو ان الدعوى على وليه (فان

كاعتق هو أو غيره فلا بد من بينة وإذا ثبت حريمه الأصلية بقوله يرجع مشتمره على
بأنه بالقبض وان أقبله بالملك لاثباته على ظاهر اليد (أو ادعى (رق صغير) أو يحضون كبير
(ليس في يده) وكذب صاحب اليد (لم يقبل الايبنة) أو فحواها كعلم فاض وعين من دودة
لان الأصل عدم الملك (أو في يده) أو يد غيره وصدقه (حكم له به ان) حلف لعظم خطر
الحرية و (لم يعرف استنادها) فمما (الى القاط) ولا أثر لانكاره بعد بلوغه لان اليد حجة
بخلاف المستندة للاتقاط لان اللقيط محكوم بصيرته ظاهرا كما صر به ان وذ ك ذلك هنا
تتبع الاحوال المسئلة فلا تكرر (ولو أنكر الصغير وهو عين) كونه قننه (فانكاره هو)
لانفاء عبارته (وقبل كالبغ) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم
برقه فلا يرتفع ذلك الا بحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح) اذ لا يتعلق بها الزام
ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه حالا وادعى بحججه على ليطالبه باحل وان قل ويكون
المؤجل تبعا سمعت كما قاله الماوردي والثاني تسمع ليقبته في الحال ويطالبه في
الاستقبال ويحث البلقيني صحة الدعوى بقتل خطأ فشهده عد على القاتل وان استقرمت
الدية مؤجلة لان القصد ثبوت القتل ومن ثم سمعت دعوى عقد مؤجل قصد بها تصحيح
العقد قاله الماوردي وهو ظاهر لان المقصود منها مستحق في الحال ولو ادعى دين على
معسر وقصد اثباته ليطالبه اذا أيسر فظاهر كلامهم انهم الاتسع مطاوعا وعنده الغزى
وهو المعتمد وأثنى به الوالد رحمه الله تعالى وان اقتضى ما قررناه عن الماوردي سماعها لان
القصد اثباته ظاهرا مع كونه مستحقا قبضه حالا بقدره برباها القريب عادة ومهران من
شروط الدعوى أن لا ينافي ادعى أخرى ومنه أن لا يكذب أمم له فلو ثبت اقرار رجل به
عباسي فادعى فرعه انه حسن لم تسمع دعواه ولا بينة كما أثنى به ابن الصلاح واعلم ان
هذه الشروط الثلاثة معاومة مما سبق وهي العلم والالزام وعدم المناقضة معتبرة في كل
دعوى وينبغي على ذلك في الدعوى بعين بخو يسع أو به على من هي يسهل واشترطها
او اتمم بها من فلان وكان يملكها او وسلمها لان الظاهر انه انما يتصرف فيما يملكه وفي
الدعوى على الوارث بدین ومات المدين وخلف تركته نفي بالدين أو بكذا امنه وهو يسهل
هذا وهو يعلم الدين اى أولى به بينة

• (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) اذا (أصر المدعى عليه على السكوت عن
جواب الدعوى) العجبة وهو عارف أو جاهل فنبه ولم يتنبه كما فاذ ذلك كله قوله أصر
وعرف بذلك بالاولى ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كمنكرنا كل) فيما يأتي بقية
وهو ان يحكم القاضي بسكوله أو يقول للمدعى احلف فحينئذ يحلف ولا يمكن الساكت
من الحلف لو اراده ويندب له ان يكر راجعه ثلاثا نعم ان غلب على ظنه ان سكوته لغو
دهشة أو جهل وجب اعلامه فان اصر فانا كل وسكوت أخرس عن اشارة مهمة أو كتابة
احسنها كذلك ومثله اسم لا يسمع وهو ينهم الاشارة ولا فهو كمنحون على ما صر في الخبر

(فان ادعى عليه عشرة) مثلاً (فقال لا يلزمي عشرة لم يكف) في الجواب (حقى يقول ولا يعضها وقد يتخلف) ان توجهت اليين عليه لان مدعى العشرة مبدع لكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطابقانها ان نفي كل جزء منها فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فمنا كل عبادون العشرة (فيخلف المدعى على استحقاق دون عشرة يميز) وان قل بالاعتقاد بدعوى (وبأخذه) اما بانى ان اليمين مع النكول كالاقرار انم ان لكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضي في تخلف المدعى عليه على عرض اليمين عليها ولم يقل ولا يلزمي منها فليس للمدعى ان يخلف على استحقاق ما دونها الا بعد تحديد دعوى ونكول المدعى عليه لانه انما نكول عن عشرة والنكول عنه لا يكون نكالا عن بعضها هذا ان لم يسندها الى عقد بخلاف ما اذا أسندها اليه كان قالت له فكنتى أو بعنتى دارك بعشرة فخلف ما نكنتى أو ما بعنتى بعشرة كفى لان المدعى للنكاح أو البيع بعشرة غير مدع له بعبادتها فانه نكول عن اليمين لم يكن لها ان تخلف على الاقل الابدعوى بمجدة ولو ادعى عليه مالا فانكر وطالب منه اليمين فقال لا احلف وأعطى المالك لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تجليقه لانه لا يأمّن ان يدعى عليه بعباده بعد وكذا لو نكول عن اليمين واراد المدعى ان يخلف يمين الرد فقال خصمه انا بطل المالك باليمين فيلزمه الحاكم بان يقر والا حلف المدعى (واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كافر ضحك كذا كفاه في الجواب لا يستحق) أنت (على شيئا) أولا يلزمي تسليم شيء اليك (ار) ادعى عليه (شفعة كفاه) في الجواب (لا يستحق على شيئا) أولا يستحق (على) تسليم الشفعة ويخلف على حسب جوابه (هذا) ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد يصدق فيها ولا يمكن عرض ما سقطها من فهو اداء او ابراء او عسار او عقوفى الثانية وان اقربهم لم يجدينه فاقضت الضرورة قبول اطلاقه ومرفى به كبقية دعواها وجواب دعوى الودعة لم تودعنى أولا يستحق على شيئا او هلك او دفعتم دون قوله لم يلزمي دفع ولا تسليم شيء اليك لانه لا يلزمه ذلك بل التخليه وجواب دعوى ألف هذا قال لا يلزمي دفع شيء اليها ان لم يقرب بالزوجية والالم بكفه وقضى عليه بهر المثل الا ان ثبت خلافه وقد شعروا على جهلة القضاء بما ادّروهم الى فرض مهر المثل بمجردهم عن حجة والصواب سؤاله فان ذكر قدره غير ما ادّعهما لافاقان حلفا او نكالا وجب مهر المثل او حلف احدهما فقط قضى له بما ادّعهما ويكنى في جواب دعوى الطلاق انت زوجتى والنكاح يست زوجتى ولا يكون طلاقا فلو صدق اسات له ولو انكر وحلف حل نحو اختها وليس لها تزوج غيره حتى يطلقها او يموت وتنتفى عدها وينبى للحاكم ان يرفقه به ليقول ان كنت نكحتهم افهى طالق (فان اجاب بنفى السبب المذكور) بان قال ما أقرضتى او ما بعنتى او ما غصبت (حلف عليه) كذلك ليطابق اليمين الانكار ولو تعرض لنفى السبب جاز ان لو اقام المدعى به بينة لم تنفع بينة المدعى عليه باداء او ابراء لانه كذبها ببقية السبب من اصله (وقبل له حلف بالنفي المطلق)

(قوله وان قل) شامل لما لا يقول وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه لا مطلقا بل لا يتقول (قوله لم يلزمه قبوله) مفهومه جواز القبول وبطل عليه قوله وله تجليقه لانه لا يأمّن الخ (قوله من غير اقرب) اى من المدعى عليه (قوله وله تجليقه) اى للمدعى (قوله فى الثانية) اى الشفعة وقوله ومرفى به اى الاقرار (قوله والالم بكفه) اى لان من اعترف بسبب لزج شيئا لا يكفيه نفي ما وجبه ذلك السبب جواب مطلق مثل لا يستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما وجبه السبب بطريقه (قوله ولو تعرض لنفى السبب) مقبول بقول المصنف كذاه في الجواب لا يستحق على الخ ولو قلده لم كان اوضح

كما انه لا يجب به في الابتداء وعلم عاقر دناءه لو ادعى ديناً وهو مؤهل ولم يذكر الاجل
 كفاه في جوابه لا يلزم من تسليمه الا أن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزم من تسليم
 نفي اليك بان حلفك انما كان لاعسار والا أن اسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم يتكرر
 دعواه بحيث يظن به التعت وتستفي من الا كفاه بلا تستحق على شيئا مسائل كما اذا
 قربان جميع ما في داره ملك زوجته ثم مات فأقامت بيته بذلك فقال الوارث هذه الاعيان
 لم تكن اذ ذلك فلا يكتفى حلفه على انما لا تستحقها (ولو كان يدهم هون او كبرى وادعاء
 مالكة كفاه في الجواب (لا يلزم من تسليمه) لانه جواب مقيد ولا يلزمه التعرض للمالك
 (فلو اعترف له بالمالك وادى الرهن والاجارة) وكذبه المدعى (فالصحيح انه لا يقبل
 الابينة) في دعوى الرهن والاجارة لان الاصل عدمهما والثاني يقبل لان البينة تعدية
 في ذلك فان عجز عنها وخاف اولان اعترف بالمالك بجمده بمقول خاف (الرهن أو الاجارة
 لخيلته ان يقول في الجواب (ان ادعيت ملكاً مطلقاً فلا يلزم من تسليم) لمالك وان
 ادعيت مرهوناً او مؤجر اعزى (فاذكره لا يجب) وعلى عكسه لو ادعى المرتهن وخاف
 لراهن بجود الرهن لو اعترف بالدين يفصل فيقول ان ادعيت الفالي عندك بها كذا رهنا
 فاذكره لا يجب وانما مطلقاً لم يلزم من (واذا ادعى عليه عينا) عقاراً او متقولاً (فقال ليس
 في لى او) اضافها لمن لا يمكن شخصته كقوله (هى رجل لا اعرفه ولا لى النافل) او
 لجنون والقيمة سواء اذ ادعى ذلك انها ملكه ام وقف عليه ام لا كما هو ظاهر (او وقف
 على الفقراء او مسجد كذا) وهو ناظر عليه (فالاصح انه لا تنصرف عنه) (الخصومة ولا
 تزوج العيز منه) لان الظاهر ملكه كما يده او مستحقة وما صدر منه ليس بمنزلة ولم يظهر
 لغيه استحقاق ولا ينافيه قولهما فلا عجز الجوى لو قال القاضى يدهى مال لا اعرف
 مالكة فالوجه القطع بان القاضى يتولى حفظه لحل هذا على ما اذا قاله لا في جواب
 دعوى وحيدته ففرق بان ما هنا قرينة قوية تؤيد السيد وهو ظهور وقصد الصرف بذلك
 عن الخصومة فلم يقره هذا الاقرار على انتزاعهما من يده بخلافه ثم فانه لا قرينة تؤيد فعله
 باقراره (بل بخلافه المدعى) لا على انها التحواله بل على (انه لا يلزمه التسليم) (لانه رجا
 ان يقر أو يشكك فيحلف المدعى ونثبت له العيز في الاوامين والبدل للحيولة في البينة وله
 تخليته كذلك (ان) كان المدعى بينة أو (لم تكن له) (بينة) وفيها اذا كان له بينة وأقامها
 يقضى بها وقبلة تنصبل للبعوى والوجه الثاني انها تنصرف عنه لانه لا يبرأ من الدعوى
 ولا سبيل الى تخليف الولى ولا طمله ولا تغنى الابينة وينزع الحاكم العيز من يده فان أقام
 المدعى بينة على الاستحقاق أخذها والا حلفها الى ان يظهر ماليتها (وان أقر به) اى
 المذكور (عيز حاضر) (كمن شخصته وتخليقه) جمعه بين معين وحاضر للايضاح
 اذا أحدهما ماقن عن الآخر وتقييده بما كان شخصته ليس معناه انه اذا أقر به لم
 لا يمكن شخصته وهو المحجور ولا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لوليه وانما ذكر

(قوله وهو مؤهل) اى في نفس
 الاصل (قوله فأقامت بيته بذلك)
 اى بان جميع الخ (قوله لم تكن اذ
 ذلك) اى في كفى منه بذلك (قوله
 بجمده) بسكون الماء اى على
 (قوله أو مستحقة) اى استحقاقه
 (قوله والبدل للحيولة) اى وحيت
 كان البديل للحيولة كان القيمة
 وان كانت العيز مثلية (قوله
 معين وحاضر للايضاح) يتأمل
 فانه مستصحب ومجترى
 قوله وان أقر به اغتاب وتقدم
 مجترى معين في قوله أو هو رجل
 لا اعرفه الخ فالجمع بينهما لبيان
 الاقسام وتغايرها وعبارة حج
 جمع بينهما وهو ظاهر في عوا
 الضمة لبقوله لم تكن مع امته
 وتخليقه وعليه فهمى ساقطة
 تقدم

ذلك لترتب عليه قوله (سئل فان صدقه صارت الموصومة معه) اصبورة البده (وان
كذبه ترك في: القر) لما صر في الاقرار (وقيل يسلم الى المدعى) اذ لا طالب له سواء وزيفه
الامام بان القضاء له بمجرد الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهوره مالكة) كما صر في
الاقرار (وان اقربه اغائب فلا يصح انصراف الموصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم
الغائب) لان المال لغيره بظاهر اقراره بدليل ان الغائب لو قدم وصدقه اخذته والثاني
لا تنصرف وهو ظاهر نص المختصر لان المال في يده والظاهر انه فلا يمكن من صرف
الموصومة عنه بالاضافة لغائب قد يرجع وقد لا يرجع (فان كان للمدعي بينة او وجدت
شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسلمت له العين لا يقال هذا تهاوتا لان الوقف
ينافيه ما فرعه عليه وبعبارة اصله سالمة لا تاتى قول لا تهاوتا فيه لانه بان هذا التفرع
ان قبله مقدرا حيث لا بينة ومثل هذا ظاهر لا يعترض بمثله الا لتنبية المرام من العبارة
بأدنى تأمل (وهو) هنا (قضاء على غائب فيجلب) المدعى (معها) بين الاستظهار كما صر
لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء على حاضر (فلا يخلف معها ثم انصراف
الموصومة عنه في الصور المتقدمه والوقف الى قدوم الغائب اغناها بالنسبة للعين
المدعاة اما بالنسبة لتعلقه فلا اذ للمدعي طلب حلقه انه لا يلزمه التسليم اليه فان تكل
حلف المدعى واخذ بديل العين المدعاة بتاعلي الاظهر المارا واخر الاقرار انه لو اقره به غرم
له بدله للجولة بينهما باقراره الاول ولو اقام المدعى بينة بدعواه والمدعى عليه بان الغائب
عمل بينته ان ثبتت وكالته والتمتع بالنسبة اثبتت ملك الغائب والحاصل ان المقر
مضى زعم انه وكل الغائب احتاج في ثبوت الملك الغائب الى اثبات وكالته وان العين
ملك الغائب فان اقامها بالملك فقط لم تسبح الادفع التهمة عنه ولو ادعى لنفسه حقا فيها
كرهن مقبوض واجازة سمعت بينته انها ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت الا ان ثبت
ملك الغائب فثبت ملكه هذه البينة ولا ينافيه ما صر من انه ليس له اثبات مال لغيره
حتى يأخذ دينه منه لان محل ذلك في أصل العين الذي لا علاقة فيه اوهنا في حق التوفيق
او المنفعة مع تعلق حقه بها وقول الشارح وصححه في الروضة كاصلها انما حكم بحسب
سبق نظره اذا صححه فيها من ذلك اغناها بتفرع على مقابل الاصح ولو قال المدعى عليه
هي وفي يدي فاقام المدعى بينة وحكم له الحاكم بها ثم بان كونها في غير يدي المدعى
عليه فلا قرب عدم نفوذ ان كان ذواليد حاضر او يتفدان كان غائبا ونفرت شروط
القضاء على الغائب وعلم عا من ان من يدعي حقا لغيره ولم يكن وكيل ولا ولدا لا تسبح
دعواه ومجمله ان كان يدعي حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف ما اذا كان منتقلا منه اليه
(وما قبل اقرار عبد) اي قن (به كعقوبة) لا دمي من قودا وحده قد دف او تغزير
(فالدعوى عليه وعليه الجواب) لترتب الحكم على قوله اقصور أثره عليه دون سببه
اما عقوبة تعلقه تعالى فلا تسبح الدعوى بها مطلقا كما صر (ومالا) يقبل اقراره به (كارش)

(قوله ويوقف الامر) حيث
لا بينة كما ياتي (قوله لان الوقف)
أي وقف الامر الى حضور الغائب
وقوله عليها أي على الهبة (قوله)
عمل بدفته) أي بينة المدعى عليه
(قوله فان اقامها بالملك فقط) أي
افلان الغائب ولم يثبت وكالته
(قوله الا ان ثبت ملك الغائب)
ولا ينافيه ما صر من انه ليس له
اثبات مال لغيره (قوله ونفرت
شروط القضاء) أي بان كان
الغائب منكرا او متواريا او
متعززا او فوق حصة العدوى
على ما صر

لعيب وشهان متلف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب اذ متعلقه الرقبة وهى حق السيدون القن فلا تسمع به عليه ولا يحلف كالتعلق بذمته لانه في معنى الرجل نم قطع البغوى بسماها عليه ان كان للمدعى بينة اذ قد تمتع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفيه لا يقبل اقراره بالمالت وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة نعم الدعوى والجواب على القن في نحو قتل خطأ وشبهه عدم جعل اللوث مع انه لا يقبل اقراره وذلك لتعلق الدية برقبته اذا اقسام الوى وقد يكونان عليهما كما في نكاحه ونكاح المكاتبه اتوقف ثبوته على اقرارهما

• (فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يقرع عليه * (تغلظ) ندبا وان لم يطلبه الخصم بل وان اذنته كما قاله القاضي (عين مدع) سواء في ذلك المردود وقع الشاهد (ر) عين (مدعى عليه) ومحل ذلك ما لم يسبق من أحدهما حلف بنحو طلاق لا يحلف عينا مغلفة والافلا تغلظ والوجه تصديقه في ذلك بلا عين لانه يلزم من حلقه طلاقه ظاهرا فسادى الثابت بالبينة (فيما ليس بمال ولا يصد به مال) كذبح وطلاق ولعان وقود وعق وولامو وكالة ولو في درهم وسائر ما مر عملا لا يثبت برجل وامرأتين وذلك لان الميمن موضوعه للزجر عن التعدي فغلظ مبالغة وتأكيد المردع فيها هو ما كفى في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (وفي مال) اوصقه كاجل وخيار حيث (يلخ) المال (نصاب ركة) وهو عشرون دينار او ما ثلث درهم وما عداهما ان يبلغ قيمته أحداهما ولا صل في ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عبد الرحمن بن عوف انه رأى قوما يجلفون بين المقام والبيت فقال ألى دم فقالوا لا فقال فعلى عظيم من المال قالوا لا قال خشيت ان يتهاون بهذا المقام فنفرج بالمال الاختصاص وبالنصاب مادونه كان اختلاف متبايعان في عمن فقال البائع عشرون والمشتري عشرة لان التنازع اغناه في عشرة وذلك لانه حقه في نظر الشرع واهذا المتيجب فيه مواساة ثم لو رآه الحالك لم يراه في الحالف فله وبحث الباقى ان له فعله بالامعاء والصفات مطلنا (وسبق) ان التغلظ (في) كتاب (اللعان) بالزمان والمكان كغيرها من التغلظ بحضور جمع أو ثلهم أربعة وبسكير اللفظ لأثره هنا ويندب زيادة الأسماء والصفات أيضا وهى معروفة وبسن ان يقرأ عليه ان الذين يشكرون بعهد الله وأيمانهم عفا قليلا وان يوضع المصصف في حجره ويحلف الذي عابه عظمه عما نراه بحق لاهو ولا يجوز التحليف بنحو عتق أو طلاق بل يلزم الحالك عزل من فعله اى حيث كان يعتقده لا لا يخفى وقد دىخص التغلظ بأحد الجانبين كالو ادعى قن على سبيده عتقا وكأية فأنكره السيد فتغلظ عليه ان بلغت قيمته نصابا فان رد العين على القن غلظ عليه مطلقا لان دعواه ليست بمال (ويحلف على البت) وهو الجزم فيما ليس بفعله ولا فعل غيره كان طاعت الشمس او كان هذا غرابا قات طالق نعم لو ادعى المودع التلف ورد العين على المدعى فانه يحلف على قن العلم مع ان التلف ليس

(قوله وقد يكونان عليهما) أى السيد والقن

• (فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف) *

(قوله سواء في ذلك الخ) وظاهره ولو كان ذلك في دعوى لوث (قوله والا فلا تغلظ) أى فلا يجوز للقاضي ذلك (قوله والوجه تصديقه) أى في انه حالف ان لا يحلف الخ (قوله والنصاب مادونه) أى وان كان الليم أولو قف (قوله نعم لو رآه الحالك) أى في مادون النصاب (قوله مطلقا) أى في المال وغيره بلغ نصابا مالا ومثل ذلك الاختصاص ففضيته انه تغلظ الميمن فيه (قوله وان يوضع المصصف في حجره) أى ولم يحلف عليه لان المقصود تنجوه به بجلفه بحضور المصصف (قوله ولا يجوز التحليف) أى من القاضي فلو خاف وفعل انعدت عيجه حيث لا اكرامنه (قوله فتغلظ عليه) أى السيد (قوله لان دعواه ليست بمال) أى وان كان حلقه مقنونا للمال على السيد

عبارة المختار أبي العبد يأتني
ويأتني بكسر الباء وضبطها (قوله)
ردأوله ففسده الرداء كران
البائع يكلف الخلف بان العبد
ما أتني عنده اذا ادعى المشتري
انه كان بقاءه في يد البائع وقضية
ما ذكره في الرد بالعبد انه يكفيمه
ان يقول ما يلزم من قبوله او لا
يستحق على الرد وهو ذلك فاعل
المراد بما ذكره البلقيني انه اذا
ذكر السبب كلف الخلف على البت
فلا ينافيه الا كفاه بفضلا يلزم من
قبوله فليراجع (قوله ينافي ان
الوجوب لاقى القاتل) أي على
الراجح (قوله فانه) أي المشتري
وقوله حلف أي الوارث (قوله)
ان يدعي انه بقاء أي وعليه فلو لم
يقبل انت فعله وضمه على عدم
القول مقتصر على قوله ابراني
مورثك هل يتعين على المدعي عليه
الخلف على البت او يحلف الآن
على نفي العلم لتعميم المدعي على
عدم نسبة العلم اليه فيه نظر
وقضية قوله انما يحلف على نفي
العلم اذا قال المدعي انت تعلم
الاول فليراجع (قوله ولو قال جني
عبدك) أي العاقل الذي لا يعتد
وجوب طاعة الامر كما يعلم من
قوله بعد ما فعل الخ (قوله بظن
مؤكد) أي قوى (قوله وهو محقق)
أي المدعي عليه محقق يعني انه اذا
كان المدعي عليه من عاقل انه اذا
كان محققا فيما يقول لا يمتنع من

من فعل أحد و(في قوله) نفيا وايجابا لا احاطته بفعل نفسه أي من شأنه ذلك وان صدر
منه ذلك الفعل حاله بمنزلة كما اقتضاء اطلاقهم (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع
واتلاف وغصب اتيسر الوقوف عليه (وان كان نفيا) غير محصور (فعلى نفي العلم) كلا
أعلمه فعل كذا العسر الوقوف على العلم به والفرق بينه وبين عدم جواز الشهادة بالنتي
حيث كان غير محصور رانه يكتفي في البين بأدنى ظن بخلاف الشهادة لا بد فيها من الظن
القوى القريب من العلم كما هو أمّا المحصور فيحلف فيه على البت كما هو قضية تجوزهم
الشهادة به وقول البلقيني وقد يكلف الخلف على البت في فعل غير النفي كلف البائع
ان عبده لم يأتني مثلا وكلف مدعي النسب البين المردودة انه ابنه مثلا وحلف مدين انه
معه سر وأحد الزوجين البين المردودة ان صاحبه به عيب رد أوله بانه حلف على فعل عبده
والخلف فيه على البت ولو نفيا وثانيه بانه يرجع الى انه ولد على فراشه وهو اثبات والخلف
فيه على البت وان لم يكن فعله وثانيه نفي المالك نفسه على شئ مخصوص ورأيه بانه فعله
فعلى وهو حلف على فعل الغير اثباتا قال والضابط انه يحلف بنفي كل عين الا فيما يتأتى
بالوارث فيما يتنبه وكذا العاقله بنفاء عن الوجوب لاقى القاتل وأورد عليه مسائل
هرت في الوكيل في القضاء على الغائب وفي الوكالة فيما لو اشترى جارية بعشرين وزن
المشتري لو طلب من البائع ان يسلم المبيع فادعى عجزه لان عنه فامر المشتري فانه
يحلف على نفي علمه لجزء (ولو ادعى دين المورث فقال أبراني) منه واستوفاه أو أحال به
مثلا (حلف على) البت ان شاء اوعلى (نفي العلم بالبرائة) لانه حلف على نفي فعل الغير
ويشترط هنا وفي كل ما يحلف المنكر فيه على نفي العلم التعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك
قال البلقيني ومجمله ان علم المدعي ان المدعي عليه بقاءه والامدع لانه يدعي انه يعلمه أي
لم يجزله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يوجه اطلاقهم بانه قد وصل به الى حقه اذا
نكل المدعي عليه فيحلف هو فمؤكده فعله (ولو قال جني عبدك) أي ذلك (على) بما يجب
كذا فالاصح حلفه على البت ان أنكر ان قسمه ماله وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت
الدعوى عليه والثاني على نفي العلم لتعلقه بفعل الغير ما أهل قن مجنون او عتق وقبور
طاعة الامر فيحلف فيه على البت قطعا لانه كالبينة (قلت ولو قال جنت بيمتك) على
زعمي مثلا (حلف على البت قطعا والله أعلم) لانه انما ضمن ان تقتصره في حفظه اذ كان من
فعله ومن ثم لو كانت يدين يضمن فعلها كسائر مستعير فالمدعى والخلف عليه فقط
كما يحتمل الاذرى وغيره وسبقه اليه ابن الصلاح في الاجبر (ويجوز البت بظن مؤكد
يعتد) فيه (خطه او خط أبيه) أو ورثه الموقوف به بحيث يترجم عنده بسببه وقوع عاقبه
بخلاف مالواستوى الامران وضابطه ان يكون بحيث لو وجد فيه مكتوب بان على
انفان كذا لم يحلف على نفيه بل يطيب خاطره بدفعه ومن الاعراض المجوزة للخلف أيضا
ان يكون خصمه أي الذي لا يتورع مثله عن البين وهو محقق كما اشار اليه البلقيني ونظائر

البين ورد البين على المدعي كأنه رد مدعيه وخلف المدعي على البت لان رد المدعي عليه الموصوف بما ذكره بقية المدعي

الظن المؤكد بثبوت الحق على المدعى عليه (قوله ويعتبر في العين موالاتها) أي عرفاً وبظهوران المراد عرفهم فيما بين
 الإيجاب والقبول كما في البيع اهـ حجج ربه الله والمراد بالموالاته أن لا يفصل بين قوله والله وقوله ما علمت كذا اهـ لا (قوله ونية
 القاضي المستخفاف الخ) قال البلقيني ١٧٢ محله ما إذا لم يكن الحالف محققاً فيما نواه والافاء العبرة بنسبه لانية القاضي

فاذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا
 بغير إذن وسأل رده وكان اغما
 أخذه من دين له عليه فاجاب بنفي
 الاستحقاق فقال خصمه للقاضي
 حلفه أنه لم يأخذ من مالي شيئاً
 بغير إذن وكان القاضي يرى
 اجابته لذلك فلم يدعي عليه أن
 يحلف أنه لم يأخذ شيئاً من ماله بغير
 إذنه وينوي بغير الاستحقاق ولا
 يأثم بذلك وما قاله لا ينافي ما يأتي
 في مسألة تحليف الحنفي الشافعي
 على شفعة الجوار فتأمل اهـ
 شرح روض وهو مستفاد من
 قول الشارح ولم يظلم خصمه كما
 يحفه البلقيني (قوله من كل من له
 ولاية) أي إمام لا ولاية له كعض
 العظماء أو الظلة تنفع التورية
 عنده فلا كثارة عليه وإن أتم
 الحالف أن لزم منها توقيت حق
 ومنه المشد وشيوخ البلدان
 والأسواق فتفهم التورية
 عندهم سواء كان الحلف بالطلاق
 أو بالله (قوله فالعبرة بنية) أي فلا
 كفارة عليه (قوله إمام من حلف
 بنحو طلاق) أي من الحاكم ظاهره
 وإن كان القاضي عن يرى ذلك
 ونقل ذلك حجج ونازع فيه وقوة

المسئلة جو اذ ذلك وإن لم يثبت كره وهو ما في الشرحين والر وضه هنا وقال الأذرى أنه
 المشهور وهو المعتمد وإن تعلق بالشرحين والروضة في أوائل القضاء عن الشامل
 اشتراط التذكر (ويعتبر) في العين موالاتها وطلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم
 لها من توجبهت عليه ونية القاضي (أو نائبه) والحكم والمنصوب للمظالم وغيرهم من كل
 من له ولاية التحليف (المستخلف) راعية تادمه مجتهد كان أو مقلداً للانية الحاكم وأعتاده
 مجتهداً كان أو مقلداً أيضاً لثابتة الإيمان وتضييع الحقوق وتطهير مسلم العين على
 نية المستخلف وحمل على القاضي لأنه الذي له ولاية الاستخلاف أو ما لو حلفه بغيره
 عن ولايته له في التحليف وحاش هو أيتداً فالعبرة بنية وإن أتم بها حيث أبطلت حق
 غيره وعليه يعمل خبر عينك ما يصدق عليه صاحبك (فلو ورى) الحالف بالله ولم يظلمه
 خصمه كما يحفه البلقيني (أو تناول خلافها) أي العين (أو استثنى) أو وصل بالنظر شرطاً
 (بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع) عنه (أتم العين الفاجرة) والابطلت فائدة العين من أنه
 يهاب الأقدام عليها خوفاً من الله تعالى أو من حلف بنحو طلاق فتفهم التورية
 والتأويل وأما من ظلم خصمه في نفس الأمر كان ادعى عليه وهو مدعى تحلف لا يستحق
 على تسمية أي نسيه الآن فكذلك أيضاً من كان الحالف يرى ذلك مذهباً اعتبرت بنية
 حينئذ والتورية تصدح مجاز فلهذا دون حقيقته كماله عندى درهم أي قبيله أو قبض أي
 غشاء القلب أو قوب أي رجوع وهو هنا اعتقاد خلاف ظاهره لشبهة عنده واستشكال
 الاستثناء بأنه لا يمكن في الماضي إذ يقال أن قلت كذا أن شاء الله أجيب عنه بأن
 المراد رجوعه باعتدال العين وخرج بحيث لا يسمع ما لو سمعه فيعزروه ويعيد العين ولو وصل
 بها كلاماً لم يفتهه القاضي منعه وأعادها وضابط من تلزمه أمين في جواب الدعوى
 أو النكول أنه كل (من توجبهت عليه عين) أي دعوى صحيحة كما في المحرر والمراد طلبت
 منه عين ولومن غير دعوى كطلب قاذف ادعى عليه عين المقدوف أو وارثه أنه ما زنى
 وحينئذ فعبارة أحسن من عبارة أصله فزم أمه سابق فزم غير صحيح (ولو أقر بطلوبها) أي
 العين والدعوى لأن مؤداهما واحد (لزمه) وحينئذ فاذا ادعى عليه بشئ كذلك
 (فأنكره حلف) للغير المار ولو قال أبرأتني عن هذه الدعوى لم يحلفه على نفيه لأن الإبراء
 منها لا معنى له ولو علق طلاقها بفعلها فادعته وأنكر لم يحلف على نفي العمل بوقوعه بل أن
 ادعت فرقة حلف على نفيه أعلى ما عرف في الطلاق أنه لا يقبل قولها في ذلك والأفلا ولو ادعى

كلامه تفيد اعتماد المرافعة ثم رأيت قوله نعم (قوله اعتبرت بنية) أي المستخفاف (قوله أي قبيله) عليه
 في نسخة صالحة وعبارة حج درهم أي قبيله كذا قاله شارح والذي في الناموس إطلاقه على الحديقة ولم يترك القبيلة وهو
 الأنسب هنا (قوله واستشكال الاستثناء) أي المذكور في قول المصنف أو استثنى (قوله لم يحلفه) أي لم يحلف المدعى عليه
 المدعى وقوله لأن الإبراء منها أي الدعوى (قوله لم يحلف) أي ويؤخذ النقص من الابتناء أشد منه به

(قوله لم يحلفوا) أى بل يطلب منه
اثبات الدين فان اثبت زاحمهم
والافلا (قوله فانكر السيد اصل
الوطه لم يحلف) لعل وجهه انه
لا فائدة في اثبات امية الوطه بتقدير
اقراره لانها انما تعنى بالموت نعم
لو أراد بها فادعت ذلك فينبغي
تجليله لان يهها فادعت ذلك فينبغي
اذا مات السيد (قوله ويؤيده)
اى تنظير الشيخ وهذا التأييد
معتمد وقوله ثم جاء بمحض رأى حجة
(قوله للفرق بين العيين والدين)
أى بان الدين انحصر حقه فيها ولا
تشبهه بغيرها بخلاف الدين (قوله
لا يقبل اقراره) اى وان وكله فى
الاقرار (قوله وفقرهم) كالوديع
والقيم (قوله ولو اوصت) أى
ومات (قوله فادعى) اى شخص
آخر (قوله انه ابن عمها) اى ليرث
منها (قوله وهما لصدقة أحدهما)
أى الوصى والزوج (قوله لان
النسب) انما ثبت بقوله أى
المدعى بالنسب لانه الوارث فى زعمه
واقاراه على نفسه بالنسب لاثار
له (قوله لارتفاع منسبهما عن
ذلك) يؤخذ منه ان المحكم
ونحوه عن تقسّم فى التوريث
يحاف وهو ظاهر لاهل المذكرة
(قوله بهذا الاستثناء) هو قوله
ولا يحلف قاض الخ وهو استثناء
معنى من قوله ومن توجهت عليه
بين الخ

عليه شفعة فقال انما شريت لاني لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمة مال المقتس بين غريماه
فادعى انهم يكتفون دينه لم يحلفوا وادعت أمة الوطه وأمة الولد فانكر السيد أصل
الوطه لم يحلف ومر في الزكاة انه لا يجب على المالك فيها عين أصل ولو ادعى على أبيه انه باع
رشددا وأنه يعلم ذلك وطالب عينه لم يحلف مع انه لو أقرب به انه زل ولين لا يثبت رشد الابن
باقرار أبيه او على قاضيه انه زوجه مجبوبة فانكر لم يحلف مع انه لو أقرب قبل او الامام على
السامى انه قبض زكاته فانكر لم يحلف أيضا ولو ثبت لزدين على عمر وفادعى على خالدان
هذا الذى يسهل له عمر وقال بل لم يحلف لاحتمال رده اليه على زيد فيحلف فيضى
لخذور وهو اثبات ملك لشخص بين غيره ولو قد قامه بينه عليه لم تسمع ونظر فيه الشيخ
ويؤيده قول ابن الصلاح لو أقرب خالدين الثوب لعمرو يبيع فى الدين ولو كان له بين
على ميت فاثبت وحكم له به ثم جاء بمحضرى بعض من ملك الميت وأراد ان يثبت عليه فى
دينه ولم يولد الوارث فى اثباته فاحسن القول بجواز ذلك انتهى وصرح بمثلة السيد
فقال للوارث والوصى والدارث المطالبة بمحقوق الميت انتهى وصرح قواهم ليس للدارث
ان يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب والميت وان قلنا ان غريم الغريم غريم
لا يحالف ذلك للفرق بين العيين والدين وخرج بلو أقرب الى آخره نائب المالك كوصى
وكيل فلا يحلف لانه لا يقبل اقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تخالفا كما مر وهذا
مستثنى أيضا وكالوصى فيما ذكرناه ناظر الوقت فالدعوى على هؤلاء ونحوهم انما هى
لأقامة المينة اذا أقربها لا يقبل ولا يحلفون ان أنكر وادعى على نفي العلم الا ان يكون
الوصى وارثا ولو اوصت غريمه وجها فادعى آخره ابن عمها ولا يسمعه لسمع دعواه على
الوصى والزوج لانهم انما تسمع غالباً على من لو أقرب المدعى به قيل وهما لصدقة أحدهما
لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتقاً وابن عم وأخذناه باقراره
بالنسبة للمال وان أنكر لم يلزم وكأمة مدعى بحقه على نفي العلم لان له طلب اثباته وان
أقربها (ولا يحلف قاض على تركه ان ظلم فى حكمه ولا شاهدانه لم يكذب) لارتفاع
منسبهما عن ذلك وان كانا لأقرباني المدعى به لا يقع المدعى وعدل عن تصريح أصله
لهذا الاستثناء لانه غير محقق غرض هذا من قوله وجهت عليه دعوى لما مر ان هذين
لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخرج بقوله فى حكمه غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى
عليه اناصي) والوقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لان عينه تثبت صباه والصبي لا يحلف
(ووقف) الامر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وان كان لأقرب بالباوع فى وقت احتماله قبل
ون ثم ادعى ان هذه من المستثنيات من الضابط ثم لوسى كافر فاثبت فادعى استحصال
الاثبات بدواء حلف فان شكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة فى ابطال البرائة) من
الحق لانه صلى الله عليه وسلم أمر حالفاً بالفرج من حق صاحبه أى كانه علم كذبه كما
رواه احمد (فلو حلفه ثم أقام يمينه) بدعواه وأشاهد الحلف به (حكمهم) وكذا لو رد

اليمين على المدعى فنكل ثم أقام بيته والحصر في خبر شاهد الزاوية ليس لك الا ذلك اغا هو
 حصر لحقه في النوعين أى لاثالث اهما وامانع جميعهما فلا دلالة للخبر عليه وقد لا يقدمه
 المينة كالواجب مدعى عليه بوجهة بيني الاستحقاق وحلف عليه فلا تقيد المدعى اقامة
 المينة بانه أودعه لانم الاتفاق لا حلف عليه من نفي الاستحقاق قاله البلقيني ولو اشقات
 الدعوى على حقوق فله التحليف على بعضها دون بعض لانه على كل منهما عينا مستقلة عالم
 يشترها في دعوى كما قاله الماوردي ولا يكلف جميعها في دعوى واحدة ولو أقام بيته ثم
 قال هي مطلية أو كاذبة سقطت مسكها لا أصل الدعوى (ولو قال) من توجهت له يمين
 أبرأتك عنها سقط حلفه منها بالقسمة لذلك الدعوى فقط فله استئناف دعوى وتحليفه
 وان قال (المدعى عليه) الذي طلب تحليفه (قد حلفني مرة) على هذه الدعوى عند قاض
 آخر أو عاقل (فلحجاب انه لم يحلفني) عليها (مكن) من ذلك ما لم تكن له بيته ويريد اقامتها
 فيجهر له ثلاثة أيام (في الاصح) لان ما قاله محتمل ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفني اني لم
 أحلفه فلحلف على ذلك لثلاثة اسبوع لا تسلسل الامر فان نكل حلف المدعى عليه يمين الرد
 واندفعت الطعنة عنه والثاني المنع لانه لا يؤمن ان يدعى المدعى انه حلفه على انه
 ما حلفه وهكذا يفدور الامر هذا كله اذا قال قد حلفني عند قاض آخر فان قال عندك
 أم القاضى فان حفظ القاضى ذلك لم يحلفه ومنع المدعى عما طابه وان لم يحفظه حلفه
 ولا تنفعه اقامة المينة عليه في الاصح لان القاضى متى تذكر حكمه أمضا والافلا يعقد
 المينة ولو قال لمدعى قد حلفت أني أو بائني على هذا ما مكن من تحليفه على نفي ذلك أيضا
 فان نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقر له بار في المقرر فقال هي ماله لك المقرر لا
 فقال قد حلفت ما حلف انك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (واذا أنكر) مدعى عليه فأمر
 بالحلف فامتنع (ونكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضى له اليمين المردودة
 ان كان مدعىا عن نفسه التحول اليمين اليه (وقضى له) بالمدعى به أى مكن منه فقد صرح
 في الرخصة بانه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء عليه (ولا ينقض) له (بنكوله) أى الخصم
 وحده وما ذهب اليه أبو حنيفة وأحمد من القضاء به وحده رد بقل مالك رضي الله عنهم
 في موطنه الاجماع قبلهما على خلاف قواهما وصرح اصبلي الله عليه وسلم رد اليمين على
 صاحب الحق (والنكول) يحصل بأمرهم (ان يقول) بعد عرض اليمين عليه (انا)
 نأكل أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف (الصراحت ما فيه ومن ثم لو طلب العود
 الى الحلف ولم يرض المدعى لم يجب كما اعتداه وان نازع فيه جمع ووج الباقى اعتبار
 الحكم لكونه محتمد فيه ومن النكول أيضا ان يقول له قل بالله فيقول بالرحن كما
 أطلقوه ثم يجهه تبيده أخذ اعمايا في نفي توهم فيه بالجهل باصراره على ذلك بعد عمله
 بوجوب امتثال أمر الحاكم وكلامهم هذا صريح في الاكتفاء بالحلف بالرحن وهو
 ظاهر خلافا للبلقيني ولو قال له قل بالله فقال والله أو نأله فقيسه وجهان أرى بهما انه غير

(قوله سقطت مسكها) أى ولا
 تعزير عليه ولا عليه (قوله ولا
 تنفعه اقامة المينة عليه) أى
 التحليف (قوله فقال) أى
 الشخص (قوله ان كان مدعىا
 عن نفسه) فله اخذ من قول
 المصنف الا في ولو ادعى ولي صبي
 دنا له على آخر الخ (قوله الاجماع
 قبلهما) أى الاجماع الكائن
 قبلهما عن تقديم عليهما والاجماع
 قبلهما لا يجوز مخالفته (قوله رد
 اليمين على صاحب الحق) أى
 وتضى له ووجه الدلالة منه انه
 لم يكف بالنكول (قوله ومن ثم
 لو طلب) أى المدعى عليه (قوله
 العود الى الحلف) أى بعد حكم
 الحاكم بالنكول كما يعلم من قوله
 الا في وجهه اقرر هنا وفيما صر
 علم ان الخصم بعد نكوله الخ (قوله
 من توهم فيه) أى ظهر فيه (قوله
 خلافا للبلقيني) بانه على مخالفة
 البلقيني فيه والافهم معلوم ظاهر
 من الايمان

ناكل كعكسه لوجود الاسم والتفاوت انما هو في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من
التغليظ في شيء مما كان ناكلا خلافا للبقيني (فان سكت) بعد عرض اليمين عليه لالتصو
دهشة (حكم القاضي بشكوله) بان يقول له جعلتك ناكلا أو نكلتك بالقدشيد لا متناعه
ولا يصير هنا ناكلا من غير حكم لان ما صدر منه ليس صريح نكول ويشتد بان يعرضها
الحاكم عليه فلا وهو في الساكت أكد ولو توهم منه جهل حكم النكول وجب عليه
تعريضه بان يقول له ان نكولنا يوجب حلف المدعي وانه لا تسع فينك بعد ما يراه او نحوه
فلو حكم عليه ولم يعرفه نفذ اذ هو المقصر بعدم تعلم حكم النكول (وقوله) اي القاضي
(للمدعي) بعد امتناع المدعي عليه او سكوته (الحلف) واقباله عليه ليحلفه وان لم يقل
الحلف (حكم) منه (شكوله) اي منزل منزلة حكمه به فليس للمدعي عليه ان يحلف الا
ان رضى المدعي وعيانه رهنه وفيما علم ان الخصم بعد نكوله العود الى الحلف وان كان
قد هرب وعاد لم يحكم بشكوله حقيقة او تنزيلا والامام عدله الابرص المدعي فان لم يحلف
لم يكن للمدعي الحلف في عين مردودة لتقصيره برضاء بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس
الحكم بعد نكوله وقبل عرض الحاكم اليمين على المدعي امتنع على المدعي حلف المردودة
على ما قاله الرافعي عن البغوي وله طلب حلف غريمه بعد اقامة شاهد واحد وحينئذ قد
تفقه الا لا يثبت السكامة التمسيره ولو نكل في جواب وكيل المدعي ثم حضر الموكل فله
تحليفه من غير تجديد دعوى (واليمين المردودة) من المدعي عليه او من الحاكم على المدعي (في
قول) انها (كينة) بيقينها المدعي (وفي الاظهر كافتار المدعي عليه) لانه شكوله يوصل
الى الحق فاشبهه انقاراه وعليه يجب الحق بقرائغ المدعي منها وان لم يحكم بها حكم (فلو
أقام المدعي عليه) بعدها (بينة) او بجنة أخرى (باداء او ابراء) او نحوهما من المسقطات
(لم تسع) لتكذيبه لها باقراره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المدعي به ديناً او عيناً وان نقل
الدمير عن علماء عصره انهم افتوا بسماعها فيما اذا كان المدعي به عيناً حال وأشار
اليه المصنف بقوله باداء او ابراء وما ذكره بعده في اثناء الركن الخامس من سماعها
وصححه البلقيني وصوبه الزركشي مفرع على انها كالبينة والاصح خلافه (فان لم يحلف
المدعي ولم يعمل بشيء سقط حق من اليمين) لاعراضه فليس له العود اليها ولو في مجلس آخر
اذ لو نقل بذلك لاشهره ولرفعه كل يوم الى قاض (وليس له مطالبة الخصم) ما لم تقم بينة
كالو حلف المدعي عليه ومحل ذلك حيث توقف ثبوت الحق على يمين المدعي والابحج
ليمنه كالأودعي ألفان ممن مبيع فقال المشتري أقبضتك اياه فانكر البائع فانه يصدق
بيمينه فان نكل وحلف المشتري انقطعت الخصومة وان نكل أيضا الزم بالالف للسك
بالنكول بل لاقراره بلزوم المال بالشراء ابتداء ومثله مالو ولدت وطلة ما ثم قال ولدت
قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعد فيصدق بيمينه فان نكل وحلفت فلا عدة وان
نكلت أيضا اعتدت بالنكول بل لاصل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع

(قوله من غير حكم) أي أوما في
معناه من طلب تحليف المدعي كما
بأق (قوله وهو في الساكت) أي
العرض من القاضي على الساكت
أكد (قوله ولو حكم عليه ولم يعرفه
نفذ) أي وان لم يعلم تعلمه (قوله
وان نكل) أي المشتري (قوله
للا نكول) أي ليس عدم العدة
للا نكول

(وان تعال) المدعى (باقامة بينة او مراجعة حساب) او استفتاء او ترق (أهل) حقا
 كما أتقى به الوالد رحمه الله تعالى (ثلاثة أيام) فقط لتلايضر بالمدعى عليه فيستطحقه من
 العين بعمد من غير عمد (وقبل أبدا) لان العين حقه فله تأخيرها كالبينه (وان
 استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حساب) وطلب الامهال وأطلق كما فهم بالاولى
 (لم يهمل) الا برضا المدعى لانه يجبر على الاقرار والعين بخلاف المدعى فانه مختار في
 طلب حقه فله تأخير (وقبل) يهمل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج ينظر حسابا مالو
 استعمل لا قامة بجهة بخوادا فانه يهمل ثلاثة أيام كما مر (ولو استعمل في ابتداء الجواب)
 انظر حساب او مراجعة عالم (أهل الى آخر الجلس) ان شاء القاضي كما جرى عليه
 ابن المقرئ تبع الما اقتضاء كلامه ما والقول بان المراد ان شاء المدعى كما جرى عليه
 الشارح مردود كما فاده البلقيني بان هذا غير محتاج له اذ لا مدعى ترك الدعوى من
 أصلها وينبغي على الاول حمل ذلك على ما اذا لم يضر الامهال بالمدعى لكون بينته على
 جناح سقر والاوجه ان المراد بالجلس مجلس القاضي وكان كقول ما أقام شاهدا
 ليحلف معه فلم يحلف فان عل امتناعه بعد اتمهمل ثلاثة أيام والا فلا واعلم انه لو ادعى
 عليه ولم يحلفه وطلب منه كذبا حتى يأتي بينة لم يلزمه وما اعتاده القضاة من خلاف
 ذلك محمول كما قاله الامام على خوف هربه اما بعد اقامة شاهدا وان لم يترك قطعا لم يكفيل
 فان امتنع حبس على امتناعه لاعلى الحق اهدم ثبوته (ومن ضوابط كانه مدعى دفعها
 الى ساع آخر أو غلط خالص) او سوطا آخر سن تحمله فان نكل لم يظالب بشئ (و) اما
 اذا (الزمناء العين) على رأى (فنكل وتذرد العين) اهدم انحصار المستحق (فالاصح)
 على هذا الضعيف (انما تؤخذ منه) لالاعكم بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملاك
 النصاب والحلول أو طول بجز به بعد اسلامه وكان قد غاب فقال أملت قبل تمام السنة
 وقال العامل بل بعد ما حلف المسلم فان نكل أخذ منه اتعذر وقها فان ادعى ذلك وهو
 حاضر لم يقبل واخذت منه ولو ادعى ولا مرتز بلوغه باسلام لا يثبت اسمه حلف فان
 نكل لم يعط لالاعكم بنوله بل لان الموجب لاثبات اسمه وهو الحلف لم يوجد ولو نكل مدعى
 عليه بحال ميت بلا وارث أو نحو وقف عام أو على مسجد حبس الى ان يحلف أو يقر وكذا
 لو ادعى وصى ميت على وارث انه أوصى بثلث ماله للفقراء من لا فاقا نكل ونكل عن العين
 فيحبس الى ان يقرأ ويحلف (ولو ادعى على وصي) أو مجنون ولو وصيا أو قوما (ديشاله) على
 آخر (فانكروا نكل لم يحلف الولي) كما لا يحلف مع الشاهد لان اثبات الحق لانسان
 بين غيرهم تبعه فهو وقف للباوغ والافاقه (وقيل يحلف) لانه المستوفى له (وقيل ان ادعى
 مباشرة) اى ثبوته بسبب باشره بنفسه (حلف) لان العهدة تتعلق به والا فلا
 ولا ينافيه ما تقدم في الصدق لانه انما يحلف ثم على ان القدير على كذا وهو فسل
 نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان

(قوله وان تعال المدعى باقامة
 بينة) اقول فيه انه طلق والطلاق
 يوجب العدة ولم يأت بدافع لها
 فالقياس ان يأتى في وجوب ما فى
 الرجعة من التتصيل فراجع
 (قوله ثلاثة أيام) اى من وقت
 الدعوى (قوله مجلس القاضي)
 اى مجلس هذين الخصمين لا يجوز
 منه لغيره الا آخر النهار (قوله لم
 يلزمه) اى المدعى عليه (قوله على
 رأى) أى ضعيف (قوله ولا ينافيه
 ما تقدم) اى من انه يحلف

(قوله فادعى الخصم نحو اداءه) اى كالوادعى الوصى دينا استحققه اليتيم بالارث من ابيه واثبته فادعى الخصم انه دفع المال لابي اليتيم قبل موته فبوخذ المال منه حالا ولا يؤخر بلوغ الصبي ليضاف انه لا يلزم ١٧٧ أن موثره ابراه

• (فصل فى تعارض البينتين) •

(قوله فى تعارض البينتين) اى وما يتعلق به كالوإد كرمنا مطلقا والبينة سببه (قوله رجعت بيئته) ولو زاد بعض حاضرى مجلس قبل الان اختلف القرائن الظاهرة على ان البينة مضبوطون له من أوله الى آخره فضاوا لم نسهم مع الاصل فغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للفضلة فى ذلك فحينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان النى المحصور يعارض الاثبات الجزئى كما صرحوا به اه ح وجوب وجوب ولو زاد أى صفة مثلا (قوله واصحهما الاخير) أى اصح الاول الضعيفة (قوله نعم يحتاج الاول الى اعادة بيئته) أى الذى اقام البيئته أولا (قوله ولا ترجيح بيد) اى بل بالبيئته التى اقيمت وبعبارة شيخنا الزيلوى قوله فهو لهما اى بالبيئته القائمة باليد السابقة على قيام البينتين والفرق بينهما كما قال بعضهم الحاجة الى الحلف فى الثانى لا الاول (قوله اولى أقر له) اى فلو أقره لهما جميعا فقياس ما تقرران يكون بينهما نصفين فليتامد اه ح على منهج وقوله

موليه يستحق كذا وهو معتنع ومركم ما لو وجب اولى عليه على مثله دين ولو ادعى لموليه دينا واثبته فادعى الخصم نحو اداءه أخذ منه حالا وأخرت العين على نفي العلم الى كماله كما مر

• (فصل فى تعارض البينتين) • اذا (ادعى) اى اثنان اى كل منهما (عينا فى يد ثالث) لم ينسبها ذو اليد الى أحدهما قبل البيئته ولا بعده (وأما كل منهما) بها (بيئته سقطنا) لتعارضهما ولا مرجح فأنشأه الدليلان اذا تعارضا بل ترجيح وحينئذ فيحلف لكل منهما ما يمينان أقر ذوا اليد أحدهما قبل البيئته أو بعده رجعت بيئته (وفى قول نسعلمان) مسيئة لهما عن الالقاء بسبب الامكان فتعز عن ذى اليد وعليه (فى قول تقسم) اى العين بينهما بالبيعة وتظهر أى رد وبذلك وحمله الاول على ان العين كانت بينهما (وفى قول يقرع) بينهما فى خرجت له القرعة ترجح لغيره من مرسل وله شاهد وأجاب الاول بحمد الله على انه كان فى عنق أو سبعة (وفى قول يوقف الامر حتى يتبين الحال) (أو يسطها) لان أحدهما صادقة والاخرى كاذبة فيوقف كالزوج المرأة وليان ونسب السابق ولم يرجح أحد من الاقوال لعدم اعتدائها لتفريقها على الضعيف وأصحهما الاخير (و) على التساقط (لو كانت) العين (فى يدهما وأما ما بينت) فمنه بدت بيئته الاول لها بالكل ثم بيئته لثانى له (بقيت) يدهما (كما كانت) لا لتفادى اولوية أحدهما على الآخر من يحتاج الاول الى اعادة بيئته للانصف الذى يدهم تقع بعد بيئته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو نهدت بيئته كل منهما له بالانصف الذى يدهم صاحب حكم له وبقيت يدهما لا يجهه سقوط ولا ترجيح يدهما اذا لم تكن يدهما و نهدت بيئته كل لها بكل فيجعل بينهما ومن التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يغير أحدهما بمرجح والا قدم وهو يان نقل المالك على ما يأتى ثم ما باليد فيه للمدعى والمولى أقر به أو انتقل له منه شاهدان على شاهد وبعين ثم سبق تاريخ ملك أحدهما به بد كزمان أو يسان انه ولد فى الملك مثلا ثم بد كسبب المالك وتقدم أيضا فاقلة على مستحقة للأصل ومن تعرضت لكون البائع مالا كعند المبيع ومن قالت وقتد الثمن أو هو مالا لا أن على من لم تد كذلك ولا ترجح بوقف ولا بيئته انضم اليها حكم بالمالك على بيئته ملك بلا حكم كما قاله الاسنوى والعراق وغيرهما خلافا للبعوى ولا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب كما هو ظاهر اذا أصل الحكم لا ترجح به فأولى حكم فيه زيادة على الآخر فان تعارض حكمان كان أثبت كل انهما حكما لكن أحدهما بالصحة والآخر بالوجوب اجمعه تقدم الاول لاستلزامه ثبوت المالك بخلاف الثانى وأعلم ان الحاكم متى أجبل حكما

٢٣ من شاهدان وكلا شاهدين رجل وامرأتان أو أربع نسوة فبما يظن فيه على ما يأتى مع ما ذكره (قوله ولا فرق بين الحكم بالصحة) اى فى بيئتين شهدت أحدهما بالمالك والاخرى بالحكم فبساويان واثبتت بيئته الحكم به مطلقا ومع الصحة والموجب

بان لم يثبت استيفاءه وشراطه الشرعية حصل على الصصة حيث كان موثوقا بعله
ودينه وقد ذكر المصنف هذه المبرجات بذكر مثلها فقال (ولو كانت) السين يده) تصرفا
او امساكا (فأقام غيره بها) اي بملكها من غير زيادة (بنية) أو أقام (هو) (بينة)
بينت سبب ملكه أم لا او فوات كل اشتراها وعضها من الآخر (قدم) من غير بين
(صاحب اليد) ويسمى الداخل لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما رواه ابو داود
وغیره ولترجى بنية وان كانت شاهدا ويضمن الى الاخرى وان كانت شاهدين ومن ثم
لوشهدت بنية المدعى بانه اشترا منه أو من ياتعه مثلا او ان أحدهما غصب أقدم لبطان
اليد بنية ولا يكتفى قوله ما يد الداخل غاصبه كاذر جمع فان قالت بنية غصبها منه
والثانية اشتراها منه قدمت لانها تثبت فلا يصحها وكذا الوفاة يده بحق لانها تعارض
انغصب فيبقى أصل البدول أو أقام بنية ثان الداخل أقله بالملك قدمت ولم تنفعه بنية
بالملك الا ان ذكرت انتقالا من المقرلة وتقدم من فوات اشترا من زيد وهو ملكه على من
فوات وهو في يده وتسلم منه نعم يتجه ان ذات اليد ارجح من قالة وتسلم منه ومن اتزع
شيئا بحجة صار ذا يديه بالنسبة لغير الاول ولو ادعى عليه آخر أو أقام بنية مطلقة أعاد
بنية ورجح يده ولو أجاب ذو اليد باشترايته من زيد فثبت المدعى اقرار زيد بها
قبل الشراء فثبت المدعى عليه اقرار المدعى بها زيد قبل الشراء وجهل التاريخ أقرت
بمدعى عليه ان يده لم يعارضها ما عرض ولو قامت بنت واقف وقف محكوم به بنية بانه
ملكها بانه واقضه له اقبل وقفة فملكها كالزامل بدها شيئا ليرجع الوقف بايد قبل وحكم
الحاكم وانما يتجه هذا ان كان الترجع من مجموع الامرين اما اذا قلنا ان حكم الحاكم
لا يرجح فالوجه تقديم بينته ولا عبرة بالمدعى لان بنية التملك لنسخته أو بطلته او ردت يد
الواقف صريحا ولو ادعى ان يده لا يدها فقام كل بنية استويا لانه لا يدخل تحت
اليد (ولا سمع بينته الا بعد) سماع (بنية المدعى) وان لم تزل اذا اخطأ انما انقام على خصم
وأفهم كلامه عدم سماعها بعد الدعوى وقبل البينة لان الاصل في جانبه العين فلا يدل
عنها ما دامت كائنه نعم يتجه كما يحتمل الباقى سماعها للدفع ثم مة نحو سرقة ومع ذلك
لا بد من اعادتها بعد بنية الخارج ولو اختلف الزوجان في ائمة دار ولو بهما الفرقه في
اقام بنية على شيء فله والا فان كان في يده ما حلف كل منهما للصاحبه وهو بينهما
بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للسالف واختلاف ورثته ما ورثه
أحدهما والاخر كذلك وسوا ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة أو لالزوجة كالحلى وغزل
اولهما كدراهم ودنانير أو لا يصلح لهما كصنف وهما ايمان وتبرل وناج ملك وهما
عاميان (ولو ازيات بده بنية) حسابان سلم المال لخصه أو حكم بان حكم عليه به فقط (ثم)
اقام بنية بملكه مستقدا الى ما قبل الزا لتيده واعتذر بغيره فهو (مشتا) سمعت
وقدمت) لان يده ازيات لعدم الحجة فاذا ظهرت حكمه بان نقض الاول (وقبل لا) سمع

(قوله وقد ذكر المصنف هذه المبرجات) اي في الجملة فانه لم
يستوعبها كما يعلم من تتبع كلامه
(قوله ولو قامت بنت واقف) اي
او غيره حيث كانت العين في يده
(قوله بانه ملكها بانه) اي واقضه
لها وقوله لم يدها شيئا ضعيف
(قوله ان كان الترجع من مجموع
الامرين) اي بان قلنا ان كلام
اليد وحكم الحاكم مرجح (قوله)
فالوجه تقديم بينتها) معتقد (قوله)
واقام كل بنية) اي انه ملكه (قوله)
ومع ذلك لا بد من اعادتها) اي ولو
كانت هي الاولى بعينها (قوله ولو
اختلف الزوجان في ائمة دار)
وليس من المبرجات كون الدار
لا حدها فيما يظهر (قوله ولو بعد
الفرقة) في نسخة فن أقام بنية على
شيء فله والا فان كان في يده ما
حلف كل منهما للصاحبه وهو
بينهما بالسوية وان حلف احدهما
فقط الخ (قوله ولا اختصاص
لا حدهما) ككونه في خزائنه
او صندوق مقناه يده (قوله)
واعذر بغيره فهو) مفهومه
انه لو لم يعتذر بما ذكر لم يرجح بينته
وصرح به في شرح المنهج حيث
قال بخلاف ما اذا لم يعتذر بما ذكر
فلا ترجح وكتب شيخنا الزيادي
على قوله واعتذر ليس بقيد اه
وعبارة سمع عليه وتقييد المنهج
وغيره بالاعتذار يقتل مراه

ولا ينعض الحكمهم إلا أن تلك اليد قضى بزوالها فلا يعود حكمها أو يفسخه القاضي
أبو الطيب بأنه خلاف الإجماع وليس هناك من اجتهاد اجتهاد لأن الحكم انما يقع
بتقدير عدم المغاير فإذا ظهر عمله به وكأنه استثنى من الحكم ونخرج مستثدا إلى آخره
شهادتهم بالثمن غير امتداد فلا تجمع (ولو قال الخارج ومولى (شترية منك فقال)
الداخل (بل) هو (ملكى) وأما ما بينت) بما قالاه (قدم الخارج) لزيادة علم بينته
بالانتقال ولذا قدمت بينته لوشهدت انهم املكه وانما ادعاه وأجره وأعاره للداخل وأنه
أو بائعه غصبه منه وأطلقت بينة الدال على كل انه اشتراه من صاحبه وأقام بينة
ولا تارخ قدم صاحب اليد ولوثد اعياجيا وانا وادرا أو ارضوا لاحدهما متاع عليها
أو فيها أو انتفاعا على الحل والزرع أو قامت به بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك المطلق
لا تفراده بالانتفاع فأبدله وبه فارق ما لو كان لاحدهما على العبد فالبينة لأن المنفعة في
إبسه للعبد دون مالكه فلا بد له فان اخص المتاع بيت كانت اليد فيه خاصة ولو أخذ
قوبان دار وادعى ملكه فقال ربه ابل هو قوبى أمر الا أخذ بزد الزوب حيث لا بد
لأن اليد لصاحب الدار كالأول قال قبضت منه أنفقى عليه أو عنده فأنكر فانه بغير برده
ولو قال اسكنه داري ثم أخرجته منها فأبى له لساكن لاقرار الأول له بما يختلف اسم
له وليس قوله زرع في ترع أو باجارة أقرار له يد ولو تنساع أكثر ومتكر في متصل بالدار
كرف أو سلم مسرع حاف الثاني أو منفصل ككتاع فالاول للعرف وما اضرب فيه يكون
بينهما ان تحالفا لا انتفاء المبرج (ومن أقره غيره بشئ) حقيقة أو حكما (ثم ادعاه لتسمع)
دعواه (الا ان يذ كر انتقالا) عكس من المقر له البه لان اقرار المالك مؤاخذ به حالا وما لا
واللم يكن له كبير فائدة وينبغي وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كإمال اليه
في المطلب به لا لاف في سبب الانتقال وما يجزه غيره من الفرق بين
الفقيه الموافق للقاضي وغيره أخذ اعماذ كروفي الاخبار بتجسس الماء رقبانه بحتاط
هنا فوق ما يحتاج له بل لا جامع بينهما إذ وظيفة الشاهد النعمين ليعتبر القاضي في
العينات ويرتب عليهم مقتضاها وادعى الزكوى ان نص الام على عدم اشتراط بيان
السبب وان الجهور عليه ولو ادعى عليه عينا فأنكر فاقام المدعى بينة انه أقبله
فأقام صاحب اليد بينة انها ملكه قدمت بينة الاقرار على تلك اهدم ذكرها سبب
الانتقال فاحقل اعتقاداتها ظاهر اليد وقدم في الاقرار انه لأقربانه وبه كذا وملكه
لم يكن اقرارا بالقبض لاحتمال اعتقاده حصوله بمجرد العقد وبينته فقبل دعواه بعد
ذلك وان لم يذ كر انتقالا فم يظهر تقييده أخذ من التعليل بما اذا كان ممن يشقه عليه
الحال (ومن أخذ منه مال ببينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم
تشهد الا على التلقى حالا فلم يشطأ أثرها على المسبق قبل وبه فارق ما حرق المقر وقضيته
انهم لو اضافت لسبب يتعلق بالماخذ منه كانت كالاقرار وهو ما يجزه البلقيني والثاني

(قوله أو منفصل ككتاع) مثل
ما لو توقف عليه كمال الانتفاع
بالدار كالأول تنازع في سلم بصدقه
إلى مكان في الدار وهو عما ينقل
وقضيه نصديق المكبري وقياس
ما صرحوا به من انه لو باع دارا
دخل فيها ما كان متصلا بها أو
منفصلا توقف عليه نفع متصل
كصندوق الطاحون ان المصدق
هذا المكبري وقديقال المتبادر من
قوله ككتاع ان المراد من تمتع به
صاحب الدار فيها كالأواني
والفرش فيخرج مثل هذا فلا
يصدق فيه المكبري بل المكبري
(قوله حقيقة أو حكما) كالنائب
بالبين الردودة (قوله فقبل
دعواه) أي المسكية

بشروط كالانفراد (والمذهب أن زيادة عدد) أو ضرورة (ثم وادأ حدهما لا ترجح) بل
 يتعارضان لكلال الخجة من الطرفين ولان ما قدر الشرع لا يختلف بان زيادة النص
 كدبة الحر والقديم ثم كالأرواية وقرق الأول بما صر وبان مدار الشهادة على أقوى
 الظن ومنه يؤخذ انه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت وهو واضح لافادتها
 حينئذ العلم الضرورى وهو لا يعارض (وكذا لو كان لاحدهما رجلان والآخر رجل
 وامرأتان) أو أربع قوة فيما ثبتت بشهادتهم لكلال الخجة من الطرفين اتفاقا وقيل
 فolan ووجه الترجيح زيادة الوثوق بقولهما ولذلك ثبتت بهما ما لا يثبت برجل
 وامرأتين فان كان لا آخر شاهد وعين رجح الشاهدان (والشاهد والمرأتان والأربع
 نسوة فيما يقبلن فيه (في الاظهر) لا لاجماع على قبول من ذكر ون الشاهد والعين ثم
 لو كان معهما يد قدما لا اعتضدهما وباحت الشيخ انه لو تعرضا لخصب هذا الماني يده
 والشاهدان بذكر قدم الشاهد والعين لان معهما حاز زيادة علم حال ويحتمل العكس لان
 الثانية بحجة اتفاقا مع قوة دلالة اليد انتهى والثاني وجه ومقابل الاظهر معادلان
 لان كلامهم ماجة كافية في المال (ولو ثبتت) البينة (لا حدهما) أى متنازعين في عين
 يدهما أو يدناث أو لا يداحد (بذلك من سنة) نهى بدت بينة أخرى (لا آخر) بملكه
 لها (من أكثر) من سنة وقد شهدت كل منهما بالملك حالا وأوقات لانهم من بيلة الماني
 من ان الشهادة بملك سابق لا تسع بدون ذلك (فالأظهر ترجح الاكثر) لانهم أثبت ملكا
 في وقت لم تعرضا فيه الاخرى امتهادتهم في وقت تعارضهما فيه فمتساقان في محل
 التعارض وبعد حل بصاحبة الاكثر فيمالا تعارض فيه والاصل في كل ثابت دوامه
 والثاني لا ترجح ويتعارضان لان المقصود اثبات الملك في الحال ولانائمه للسبق لانه غير
 متنازع فيه ولو كانت سدة مقدمة التاريخ قدم قطعاً أو متأخره فسدسابق وقد ترجح
 بتأخر التواريخ ووجهه كالأرواية شراء عين يده غيره وأقام بينة ودفان مستحقاً أو معيباً
 وارادده وارجع الفن وأقام صاحب اليد بينة بانه وهبه من المدعى ولم تؤرخا تعارضنا
 فان أرفقنا حكم بالاخيرة افضى به القنال (واصاحبها) اى المتقدمة (الاجرة والزيادة
 الحادثة من يومئذ) اى من يوم ملكه بالشهادة لانهم ائتمرت ملكه نعم لو كانت العين يده
 الزوج أو البائع قبل القبض لم يلزمه اجرة كما علم بما صر في بابهما (ولو اطلقت بينة)
 بان تمعرض لزين الملك (وارخت بينة) ولا يداحد ما واستويا في أن لكل شاهدين
 مثلاً ولم تسين الثانية سبب الملك (فالمذهب انه ما سوا) فمتعارضان وبجهد التاريخ غير
 مرجح لاحتمال ان المطابقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاول نعم لو شهدت احدهما
 بدين والاخرى ببراءة من قدره وبجهد هذه لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم
 تعدد الدين بخلاف ما لو اثبت على زيد اقرا ابا دين فاثبت زيد اقرا المدهى بعد
 استحقاقه عليه شيئاً فانه لا يؤثر كما صر في الاقرار لاحتمال حدوث الدين به دولان الثبوت

(قوله والاربع نسوة) قضيته
 امكان التدارض بين الشاهد
 والعين وبين اربع من النسوة
 وهو مشكل لان الشاهد والعين
 انما يقبلان في المال او ما يصد
 به المال والنسوة انما يقبلن في
 الرضاع والبكارة ونحوهما مما
 لا اطلاع عليه الرجال ويؤيد الاشكال
 قوله الا فى لان كلامهم ماجة
 كافية الخ ويمكن تصوير بمالو
 حصل التنازع بينهما في عيب
 تحت الثياب في امة يؤدى الى
 المال او في حرة لتبعض المهر مثلا
 (قوله من يوم ملكه بالشهادة) اى
 وهو الوقت الذى ارخت به البينة
 لامن وقت الحكم فقط (قوله فانه
 لا يؤثر) اى اقرار المدهى

اليها الثبانه سالاً وكان ادعى روق شخص يسده فادعى آخر انه كان له أمس وأنه اعتقه
 فتقبل بينته بذلك اذ القصد بهما اثبات العتق وذكرا الملك السابق وقع تبعا ولو قال لغريمه
 كانت يدك له أمس لم يكن اقرارا له باليد ففسل على الملك لان اليد قد تكون عادية بخلاف
 كانت ملكا له أمس لانه صريح في الاقرار له به أمس فلو اخذ به ولو ادعى من يده عين
 شراهما من زيد من شهر فادعت زوجته انها اتعوضت منه من شهرين وقام كل بينة فان
 أثبتت انها كانت بيد الزوج حالة التعويض حكم لها به او الاقيت بيده من هي بيده الآن
 كذا قيل والوجه تقديم بينتهما مطلقا لاتفاقهما على ان اصل الانتقال من زيد فعلم
 بأسبقيهما تاريخا (وتجاوز الشهادة) بل ينبغي وجوبها ان انحصر الامر فيه على ان
 يلجأ الى صدق بالواجب (بملكه الآن استصحب بالماسبق من ارث وشرا وغيرهما) اعطاء
 على الاستصحاب لان الحاجة تدعو اليه اذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دأب
 لا يفارقه لحظة لانه متى فارق لحظة أمكن زوال ملكه عنه فتمتد عليه الشهادة نعم بشرط
 ان لا يصرح في شهادته بان مستنده الاستصحاب فان صرح به لم تقبل عند الاكثرين
 لكن ينبغي حمله على ما اذا ذكره على وجه الريبة والتردد فان ذكره لمساكية حال وتوقيف
 قبلت معه وبه الاذرى على انه لا تجوز الشهادة بآثاره واثبات او متب او مشتريه ما يعلم
 ذلك المنتقل عنه قال الغزى وأما من يشهد بعتك ذلك جهلا (ولو شهدت) بينة
 (باقراره) اى المدعى عليه (أمس بالملك) اى المدعى (استديم) حكم الاقرار وان لم
 يصرح بالملك حال لانه أسنده الى تحقيق ولو لا ذلك لبطلت فائدة الاقرار وفارق الشهادة
 بالملك المتقدم بان ذلك الشهادة بأمر يقينى فاستصحب وهذه بأمر ظنى فاذا لم ينضم له الجزم
 حال لم يؤثر قال الامام وكذا الحكم لو شهدت انه اشتراها أمس من ذى البدلان الشراء
 من المصمم والاقرار منه مما يعرف يقينا وليس كالمو شئت بالشراء أمس من غير ذى
 اليد لان نفس الشراء من الغير لا يكون حجة على ذى اليد (ولو اقامها) اى الحجة (بذلك
 دابة او شجرة) من غير تعرض للملك سابق (لم يستحق غرة موجودة) يعنى مؤبرة (ولا ولدا
 منفصلا) عند الشهادة لان ما ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذا لا يثبتهما فى البيع
 المطلق ولان البيعة لا تثبت الملك بل تظهره فكفى تقديمه على لحظة (ويستحق حلالا
 وغرة لم يؤر عند الشهادة) فى الاصح تبع الام والاصل كالمو اشتراها ولا اعتبار باحتمال
 كون ذلك لغريم الملك الام والشجرة بخو وصية لانه خلاف الاصل ومقابلها احتمال الامام
 لاحتمال كونه اغريم بوصية اما اذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكره فيستحقه فلم
 ان حكم الحاكم لا ينعطف على ما مضى بل هو ان يكون ملكا لها حدث قبل الشهادة
 (ولو اشترى شيئا) وأقبض عنه (فأخذ منه بحجة) أى بينة (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ
 الملك (رجع على بائعه) الذى لم يصدقه (بالتقن) لمسيس الحاجة وان كان مقتضى الاصل
 السابق عدم الرجوع لاحتمال انتقال الملك من المشتري الى المدعى وتكون المبادعة

(قوله فتقبل بينته) اى الثانى
 (قوله والوجه تقديم بينتهما) اى
 الزوجة (قوله ما لم يعلم) اى
 الشاهد (قوله فأخذ منه) اى
 المشتري وقوله لم يسس اى لقوة

صحة وخروج بجمعة التي هي المينة هنا كما تقر مالوا خدمته باقرار او بحلف المدعي بعد نكوله لانه المقصر وبطلقة مالوا سددت الاستحقاق الى حالة العقد فبر جمع قطعا بل لاحاجة اليه كما قاله البلقيني اذ لو أسندت لما بعد العقد رجع أيضا على مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضي لان المستند لذلك الزمن حكمه بالنسبة لما قبله حكم المطلقه ويأتيه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلف منه ولم يصدقه مالوا صدقه على انه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لا عتافه بان الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتمدا على ظاهر يده او كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعدوه حقيقة ومن ثم لو اشترى قنا وأقر برقه ثم ادعى حرية الاصل وحكم له بهار جمع بئنه ولم يمنع ذلك اعترافه برقه لاعتماده فيه على ظاهر اليد ولو أقر مشتري ذلك المبيع لم يرجع بالثمن على بائعه ولم يسمع دعواه عليه بكونه ملكا للمقر له حتى يتسيم بينه به ويرجع عليه بالثمن نعم لم يخلفه انه ليس ملكا للمقر له فان أقر واخذنا به (وقيل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (الا اذا ادعى ملكا باقا على الشراء ليعني احتمال الاتقال من المشتري اليه واتصار البلقيني له وان لم يقله أحد قبل القاضي وان الاول يلزمه محال عظيم وهو ان المشتري بأخذ السراج والتمرة والزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع رد بما من تعميل الرجوع والزوائد كالعين لا كالمثل وقد تقر رأوان حكمهما غير حكم زوائدهما ويحل الخلاف حيث قبض المشتري المبيع والاربع بالثمن قطعا تنزيلا لذلك منزلة هلال المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكا) لعين يد غيره (مطلقا) بان لم يذكر له ميدا (فشم ذواله) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) ما زادوه في شهادتهم لان سببه تابع له وهو المقصود وقد وافقت المينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب من جملة ذكرهم لقبول الدعوى به فان جدد المدعى دعوى الملك وسببه فشم ذواله بذلك وبجحت خفتد (وان ذكر سببه او هم سببا آخر ضرر) في شهادتهم لمناقضتها للدعوى وانزق بين هذا ومالو قال له على النفس من غن عبد فقال المقر له لا بل من غن نوب حيث لم يضر انه لا يعتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشهادة فلا بد من مطابقتها للدعوى

• (فصل) في اختلاف المتداعيين في نحو عقد او اسلام او عتق اذا اختلفا في قدر ما اكترى من دار او أجرته او هما كان (قال أجزئك البيت) سنة كذا (بشرة) مثلا (فقال بل) أجزئني (جميع الدار) المشقة عليه (بالعشرة) او قاما بينتين تعارضتا سواء اطلقتا أم احدهما أم التصدي تاريخهما ام اختلفت مع اتفاقهما على انه لم يجز سوى عقد فقط فتسقطان لما قضيتما في كيفية العقد الواحد فيصالحان ثم يفسخ العقد كالم عامر ويفارق ما لو شهدت بينة بأف وأخرى بالثمن حيث ثبت ألسان بانهما لا يتافيان لان الشهادة بالالف لا تنفي الاثني وهنا العقد واحد (وفي قول يقدم المستأجر) لاشغال بينته على زيادته علم وهي اكتر جميع الدار اما اذا اختلف تاريخهما لم ينفعا على ذلك

(قوله واتصار البلقيني) وفي
جائسة شيخنا الزايدى نقل هذا
عن الغزالي

• (فصل في اختلاف المتداعيين
في نحو عقد او اسلام) •

(قوله وأجزئه) اى القدر (قوله
ثم يفسخ العقد) اى ويرجع
المستأجر بالاجرة ان كان دفعها
له وترجع الدار للمؤجر (قوله ولم
يتفقا على ذلك) اى على انه لم يجز
الاعقد واحد

فقد قدم السابقة ثم ان كانت هي الشاهدة بالكل ائت الثانية او البعض افادت الثانية
 صحة الاجارة في الباقي قال الرافعي ولك ان تقول محل التعارض في المطلقين وفي المطلقة
 والمؤرخة اذا اتفقا على ذلك والافلا تعارض بل وازان يكون تاريخ المطلقين مختلفا
 وتاريخ المطلقة غير تاريخ المؤرخة فثبت الزائد بالينة الزائدة ويمكن رده بأن مجرد
 احتمال الاختلاف لا يفسد والالم يحكم بالتعارض في أكثر المسائل وقد يدعى تأييده
 بقول المصنف الآتي وكذا ان اطلقنا واحداهما الا ان يجاب بأن العقد الموجب للفن
 متعدد ثم يفسد اعدا احتمال اختلاف الزمن فعملوا به لقوة مساعده واما هنا فليس
 فيه ذلك فلم يؤثر فيه مجرد جواز الاختلاف (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شأني يد
 ثالث) فان أقرب له لاحدهما سلم له ولا تخلفه اذ لو أقرب له ايضا غرم له به وان انكر
 ما ادعى به ولا يثبت حلفا لكل منهما مائنة وترك فيده (و) ان ادعى شيئا على ثالث (وأقام
 كل منهما يمينه انه اشتراه) منه وهو يملكه او سلمه اليه (ووزن له عنه فان اختلف تاريخ
 حكمه للاق) (ق) منهما تاريخا لان معازيادته علم ولان الثاني اشتراه من الثالث بدو وال
 ما ذكره عنه وانظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف الاصل بل والظاهر ويستغنى كما قاله
 الباقيين ما لو ادعى صدد والبيع الثاني في زمن الخاء وشهدت يمينه فتقدم والاول
 الفن وما لو تعرضت المتأخرة لكونه ملك البائع وقت البيع وشهدت الاولى بمجرى البيع
 فتقدم المتأخرة أيضا وخرج بقوله ووزن له عنه ما لو لم تذكر فان ذكرته احداها قدمت
 ولو متأخرة لانها تعرضت لوجب التسليم (والا) بان لم يختلف تاريخهما بان اطلقة
 او احداهما او ارضا بتاريخ مقدم (تأريضا) فتساقدا ان ثم ان أقرب لاحدهما بذلك
 والاحلف لكل عينا ويرجى ان عليه ان يثبت بالينة وقبولها ما انما هو فيما وقع فيه
 التعارض وهو العدة فقط ومحل حدث به عرض القبض المبيع والاقدمت يمينه ذي اليد
 ولا يرجع لواحد منهما بان الفن لار العدة قد اتمت بالقبض وعلم عما تقر في هذه وما قبلها
 ان حكمهما واحد في التعارض وتقدم الاسبق وكان المصنف يخالف اسلوبهما
 انوهم اتفقا احكامهما لاجل الخلاف ويجري ذلك في قول واحد اشترى ثمن من زيد
 وآخر اشترى ثمن من عمرو على الوجه المذكور وأقاما يمينين كذلك في تعارضان ويسد
 من العين في يده فيحلف لكل منهما ما وبقر (ولو قال كل منهما) أي المتداعيين والمبيع
 في يد المدعى عليه (بعده كيكذا) وهو ملكي فان لم يقبل ذلك لم يسمع دعواه فانه
 (وأقاماها) أي اليمينتين بما قالاه وطالباهما بالفن (فان اتحدتا تاريخهما تعارضتا)
 وتساقطتا لامتناع كونه ملكا في زمن واحد لكل منهما ما وحده فيحلف لكل منهما ما
 كالو لم يكن لكل واحد منهما يمينه وان كان لاحدهما يمينه قضى له وحلف للآخر
 (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الفنان) لان الثاني في غير معلوم والجمع ممكن لكن يشترط
 ان يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الاول ثم الانتقال من المشتري الى البائع الثاني

(قوله افادت الثانية صحة الاجارة
 في الباقي) وظاهره ان مالان العين
 لا يستحق على المستأجر سوى
 العشرة وعلى هذا فمعنى العمل
 بسابقة التاريخ مع انه على هذا
 الوجه انما على متأخرة التاريخ
 الا ان يقال ان المراد من العمل
 به باقي التعارض ثم ان كانت
 شاهدة بالكل فالحال على
 ظاهره لافناء الثانية والافنى
 الحقيقة عمل مجموع اليمينتين
 ونجاة الامران ما شهدت به الاولى
 وافتم عليه الثانية (قوله وقد
 يدعى تأييده) أي الرد (قوله في
 زمن الخبار) أي للبائع اولهما
 (قوله ومحل) أي التعارض (قوله
 وعلم عما تقر في هذه) هي قول
 المصنف ولو ادعى الخ زمانا قبلها
 هي قول المصنف قال اجرتك
 البيت الخ

ثم العقد الثاني فلو عين الشهود زمة لا يتأتى فيه ذلك لم يلزم الثنآن ويحلف حينئذ لكل
 (وكذا) ببنية الثنآن (ان أطلقنا أو) أطلقت (أحدهما) وأرخت الأخرى (في الاصح)
 لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال لم يحكم بالانقطاع والثاني انهما
 كتحدي التارخ لان الأصل برامة المشتري فلا يؤخذ الا باليقين وفارقت هذه ما قبلها
 بان العين تضيق عن حقيهما ما عتارضا والقصد هنا الثنآن والذمة لا تضيق عنهما
 فوجبا وشهادة البينة على الاقرار تنهى على البيعين فيما ذكر ونقل في الاثوار عن فتاوى
 الفقهاء انه لو شهد اباه باع عاقلا وآخر ان بانه مجنون ذلك اليوم محل الاول او بانه باع
 مجنونا قدم ما وفي فتاوى القاضي نحوه وهو لو قالت بينة انه أقر بكذا يوم كذا فقالت
 أخرى كان مجنونا ذلك الوقت قدمت لان معها زيادة علم وقبده البغوى عن لم يعرف انه
 مجنن وقتا وبقين وقتا والتعارضا (ولو مات) شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل
 منهما مات على ديني) فأرته ولا بينة (فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني) ببنية
 لان الأصل بقاء كثره (وان أقام بينة من مطلقين) بما قاله (قدم المسلم) لاختصاصه بأزيد
 علم لانها ناقلة من النصرانية الى الاسلام والأخرى مستحبة لها وكذا كل مستحبة
 ونافذة ومنه تقديم بينة الجرح على بينة التعديل على ماهر (وان قيدت) أحدهما (ان
 آخر كلامه اسلام) اى بكلمة وهى الشهادة (وعكسته الأخرى) فقيدت ان آخر كلامه
 النصرانية كالثلاثة (تعارضا) وتساقطتا لتناقضهما لانه يستحيل موته عليهما
 فيحلف النصراني وكذا لو قيدت بينة فقط وقيد الباقين التعارض بما اذا قالت كل
 آخر كلمة تكلم بها ومكنا عنده الى ان مات وما اذا اقتضرت على آخر كلمة تكلم بها أفلا
 نعلم وضع فيه لاحتمال ان كلا اعتدت معهما منه قبل ذهابهما عنه ثم استصحب حاله
 بعدها ولو قالت بينة اسلام علمنا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا والوجه عدم الاكتفاء
 هنا بطلق الاسلام والتنصر الامن فقيه موافق للحاكم كما مر في نظيره فقد قالوا يشترط
 في بينة النصراني ان تفسر كلمة التنصر وفي وجوب تفسير بينة المسلم بكلمة الاسلام
 وجهان أحدهما نعم لاسيما اذا لم يكن الشاهد من أهل العلم او كان مخالفا للقاضي فيما يسم
 به الكافر (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينة انه مات على دينه تعارضا)
 أطلقنا أم قيدنا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالهما فان قيدت واحدة وأطلقت الأخرى
 اتجه (تعارضهما) واذا تعارضا ولا بينة لاحدهما وحلف كل للاخر عينا والمال
 يدهما او يدا أحدهما أقامهما تفسيرا اذ لا مرجع او يبدعهما ما قاله قولهم ثم
 التعارض انما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحوه الصلاة عليه وتجهيزه وكسبه ودفنه
 في مقابر المسلمين ويقول المصلى عليه في التسمية والدعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم
 وجوب هذا القول ووجهه بان التعارض هنا صوره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط
 السابق في الجنائز ولو قالت بينة مات في شوال وأخرى في شعبان قدمت لانها ناقلة مالم

(قوله وفارقت هذه) هى قول
 المصنف ولو قال كل منهما الخ وما
 قبلها هى قول المصنف ولو ادعى
 عينا في يد ثالث الخ (قوله وقدم
 المسلم) اى ببنية (قوله فلا تعارض
 فيه) أى وقدم بينة المسلم (قوله
 وان لم يعرف) قد يقال هذا لا يتأتى
 مع قوله اوله المسلم ونصراني لانه
 يلزم من نصرانية أحدهما
 نصرانية الاب وقد يصح ذلك
 بان يدعى كل من اثنين على شخص
 أنه أبوهما ويصدقهما في ذلك
 (قوله فالتقول قوله) أى في انه
 لاحد المدعين

تقل الاولى رأيت حيا في شوال والاقدمت على المعقد ابرئ من مرضه الذي تبرع فيه
 وأخرى مات منه قدمت الاولى على الوجيه خلافا لابن الصلح حيث ذهب الى
 التعارض لانها نافلة (ولومات نصراني عن ابن مسسلم ونصراني فقال المسلم اسلمت بعد
 موته فالبروات بيننا فقال النصراني بل) اسلمت (قبل) ولا اثر لك (صدق المسلم بيمينه)
 لان الاصل استمراره على دينه فيحلف ويرث ومثله كافي المحرر وحذفه لانه مما ذكر
 المفهم انه لا فرق في تصديق المسلم بين اتفاهم ا على وقت موت الاب وعدمه ما لو اتفقا
 على موت الاب في رمضان وقال المسلم اسلمت في شوال والنصراني في شعبان (وان
 اقاماهما) اي اليمينين بما قالاه (قدم النصراني) لان يمينته نافلة والاخرى مستحبة
 لديه فع الاول زيادة علم وتقييد الملقين ذلك بما اذا لم تقل بيمينه المسلم علمنا تنصير حالة
 موته بيمينه وبعدمه ولم تستحب فان قالت ذلك قدمت والا لزم الحكم برده عند موته
 ابيه والاصل عدم الردة محل نظر والوجيه قيامه على ما ياتي في رأيه حيا في شوال
 التعارض فيحلف المسلم (فلو اتفقا) اي الابنات (على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم
 مات الاب في شعبان وقال النصراني) مات (في شوال صدق النصراني) بيمينه لان الاصل
 بقاء الحياة (وتقدم بيمينه المسلم على يمينته) ان اقاما يمينتين بذلك لانها نافلة من الحياة الى
 الموت في شعبان والاخرى مستحبة الحياة الى شوال نعم ان قالت رأيه حيا في شوال
 تعارضنا كما قالاه فيحلف النصراني كما مر اما اذا اتفقا على وقت الاسلام فيصدق
 المسلم كما مر لاصل بقاءه على دينه وتقدم بيمينه النصراني لانها نافلة ما لم تقل بيمينه المسلم
 عايشا الاب مستاقبل اسلامه فيعارضان ولومات عن اولاد اجددهم عن ولد صغير
 فوضعوا ايديهم على المال فلما كل ادى بحال ابيه وبارت ايه من جده فقلوا مات
 ابوك في حياة ابيه فان كان ثم بيمينه على ابيه او الا فان اتفق هو وهم على وقت موت اجددهما
 واختلف في ان الآخر مات قبله او بعده حلف من قال بعدد لان الاصل دوام الحياة
 والاصدق في مال ابيه وهم في مال ابيهم فلا يرث الجد من ابنه وعكسه فاذا حلقا وانكلا
 جعل مال ابيه له ومال الجد لهم (ولومات عن أبو بن كافر بن وابن مسلمان) بالعين (فقال
 كل من القريرين) مات على دينه اصدق الابوان بالعين لان الولد محكوم بكفره في
 الابتداء تيمها لم يصب حتى يعلم خلافه (وفي قول يوقف حتى يتبين او يصططهاوا)
 لتساوي الحالين بعد بلوغه واسلامه وكفره لاننا انما حكمه بالتبعية في صغره فاما اذا بلغ
 فلا قال في زيادة الرخصة وهذا أرجح دليلا لكن الاصح عند الاصحاب الاول ما عكس
 ذلك بان عرف للابوين كفر سابقا وقالوا اسلمه اقبل بلوغه او أسلم هو او بلغ بعد اسلامنا
 وأنكر الابنات ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فانه يصدق الابنات لاصل بقاء
 الكفر وان لم يعرف الابوين كفر او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان
 عملا بالظاهر والاصل بقاء الصبا ولو شهد بان هذا المم مذكرا او لمذكرا لعل وعكبت

(قوله بل اسلمت قبله) وينبغي ان
 المعية كالقبلة (قوله تعارضنا)
 انظر هذا مع قوله فيما مر ولو قالت
 بيمينه مات في شوال وأخرى في
 شعبان حيث ذكرتم في نظيره انه
 تقدم المورخة بشوال حيث
 قالت علمنا حينذ حيا (قوله وفي
 قول يوقف) أي الامر (قوله في
 الثالثة) هو قوله او بلغ بعد
 اسلامنا (قوله ولو شهدت) أي
 البينة

أخرى قدمت الاولى أخذ من قولهم يقبل قول المسلم فيما لو جاء المسلم اليه بطعم بصفات المسلم وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يذنيه بقوله لان اللحم في الحرام المحرم الاكل فيستهجب حتى تعلم ذلك كانه فعل ان الاولى نافله عن الاصل فقدمت وفتحه كما أنقضى به الوارد منه الله تعالى التعارض في ميتة شهدت بالافضاء وأخرى بعده ولم يعض بينهما ما يمكن فيه الانتقام وان بحث بعضهم بتقديم الاولى لزيادة علمها بالنقل عن الاصل لان الشاهدة بعده معارضة لمثبته فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء (ولو شهدت ميتة انه أعتق في مرضه) أى الذى مات فيه (سالم وأخرى) انه أعتق فيه (غائما وكل واحد ثلث ماله) ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ) للبيعتين (قدم السابق) لان التعارض المحجوز في مرض الموت يقدم منه السابق فالسابق كما هو ولان معهما زيادة علم (وان اتحد) التاريخ (أقرع) بينهما لعدم المزية لاحدهما نعم ان اتحد يقتضى تعليق وتخيير كان أعتقت سالم فاعلم نعم ثم أعتق سالم فاعلم نعم شاة على تقارن الشرط والمنشروط وهو الاصح تعيين السابق بلا اقرار لانه لا قوى والمقدم في الرتبة كما مر (وان أطلقا) واحداهما (قبل يقرع) بينهما لاحتمال المعية والترتيب (وقبل في قول يعق من كل نصفه قلت المذهب يعق من كل نصفه والله أعلم) لاستوائهما والقرعة متمنعة اذ لو أقرعنا لم نأمن خروج الرق على السابق مع انه حق الحرية فدلزمه أرقاق حرة وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظير لزوم ذلك في النصف لانه أهل منه في الكل (ولو شهدا بينيين انه اوصى يعق سالم وهو ثلث ماله) أى ثلث ماله (ووارثان حاتران) او غير حاترين وانما قيدهم بما لم يبعده (انه رجع عن ذلك ووصى يعق غائما وهو ثلثه ثبت) الوصية الثانية (لغائما) لانهما أثبتا الرجوع عنه بدلا مما اوصيا به فلاتهم مة وكون الثاني أهدى لجمع المال الذى يروونه بالولاة بعد فلم يقدم حصة أما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يقبلا به بدلا لانه مة وفي الباقي خلاف لبعض الشماذة وقد مر (فان كان الوارثان) الحاتران (فاسقين لم يثبت الرجوع) لعدم قبول شهادتهما (فيعق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث بحقه ولم يثبت الرجوع فيه (ويعق) (من غائما) قدوما بحقه (ثالث الباقي من ماله بعد سالم) وهو ثلثه باقرار الوارثين الذى تضمنته شهادتهما له وكان سالم هالكا وغصب من التركة مؤخذا للورثة باقرارهم أماعية الحاترين فيعق من غائما قدر ثلث حصتها

• (فصل في القاتل المحقق للتبعية عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به • وهو لغة تتبع الاثر والشبه والاصل فيه خبر الخصمين انه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة ذات يوم وهو مسرور فقال ألم ترى ان مجزرا المدبلى دخل على قرأ اسماء بن زيد وزيدا عليهما طينة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض قال أبوداود كان اسماء اسود وزيدا أيضا قال السافى رضى الله عنه فلم يعتبر

قوله وان بحث بعضهم) مراده ابن حجر (قوله لان الشاهدة) عليه لقوله ويتبعه الخ (قوله تعين السابق) وانما تقدم وقعا معا على ما قدمه من اتحاد العلة والمعلول لما اشار اليه بقوله يتبع في الرتبة ونحوه بما ذكره المصنف بقوله وكل واحد ثلث ماله ما لو خرجا من الثالث فبعتان أحدهما بالتحيز والاخر بالعلم

• (فصل في القاتل) •

• (قوله المحقق) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح (قوله ان مجزرا) أو يجيب وزاين مجتهدان

قوله لمنعه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقرب على خطا ولا يسر الا بالحق (شرط
القائف) مانعنه قوله (مسلم عدل) اى اسلام وعده التوقيع هان شروط الشاهد
السابقة ككونه ناطقا بصيرا غير محجور عليه وغير عدل ولن ينفي عنه ولا بعض ان الحق به
لانه شاهد او كما والوجه كما قاله البلقيني عدم اعتبار سمعه خلافا لما قاله في المطلب
عن الاصحاب (محجوز) لخبر لا حكم الاذ ويجزى وبما يشترط علم الاجتماع في القاضي وفسر
الحرر التجربة بان يعرض عليه ولدى نسوة ايس فيمن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة اخرى
فيمن فاذا اصاب في كل فهو محجوز انتهى وهو صريح في اشتراط الثلاث واعتقده في
الروضة كاصولها السكت قال الامام العبيد بن غلبة الطبري وقد تحصل لبدون ثلاث وكونه مع
الام ليس بشرط بل للاولوية فيمكن في الاب مع رجال وكذلك سائر العصبية والا قارب
واستشكل البارزى خلوا اربعة من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يتبين فيمن
فائدة وقد يصيب في الرابعة اثناعا فالاولى ان يعرض مع كل صنف ولدوا احدى منهم اوفى
بعض الاصناف ولا تخص به الرابعة فاذا اصاب في السكت عانت تجربته حينئذ انتهى
وكون ذلك اولى ظاهره وهو غير مناف لكلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علما
من العدالة المطلقة وانما صرح بهم للتلاف فيهما وهما الحريه والذكورة فلا يصح
الالحاق الامن (مرد ذكر) كالفاضل والثاني لا كالفق (لا عدد) فيمكن في قول واحد
والثاني لا بد من اثنين كالمزكى (ولا كونه مدليا) اى من يمدح لان القيافة نوع علم
فن علمه عمل به فيجوز كونه من سائر العرب بل والعجم والثاني بشرط رجوع الصداقة
لبس مدح دون غيرهم وقد يخص الله جماعة بنوع من النضائل والمناسبات كما خص
قريشا بالامامة (فاذا تمدعا بما يجهلولا) اقبطوا وغيره (عرض عليه) اى على القائف مع
التمداعين ان كان صغيرا اذا الكبير لا بد من تصديق كما مر في الاقرار (فن القه به
لحقه) كما مر في اللقط والنجون كما صغير وألحق به البلقيني منمى عليه وناما وسكران
غير متعد وما ذكره في المنام بعيد جدا (وكذا لو اشتركا في وطم) لامرأة واستدخلت
مأهما اى المحترم كما قاله البلقيني (فولدت بمكنا من مأمننا زعمانا وطما بشبهة) كان
ظنهم كل انهم ازوجته وامته ولا تنحصر الشبهة في ذلك فقد ذكر بعض صورها عطفنا
للتعاض على العام فقال (او) وطما (مشتهر كدهما) في طهر واحد والافه والثاني كما يؤخذ
من كلامه الا في قباساته عذر عوده الى هذا لان فيه ماصورا لا يمكن عوده اليها
(او وطى زوجته وطلق فوطمها آخر شبهة أو نكاح فاسد) كان نكحها في العدة بها هلا
بالحال (او) وطى (امته وباعها فوطمها المشتري ولم يستبرأ واحد منهما) فيعرض
عليه ولو مكلفا فن القه به منهم ما لحقه فان لم يكن قائف او محجوزا اعتبر انساب الولد بعد
كأله قال البلقيني لو كان الاشياء للاشترار في الفراش لم يعتبر الحاق القائف الا ان
يحكم كما ذكره الماوردى وحكاها في المطلب عن المختص كلام الاصحاب (وكذا لو وطى)

(قوله ولو لم يعتبر قوله لمنعه) اى
وعلى هذا فيجب العمل بقوله
ويشأن على ذلك وهل تجب له
الاجرة على ذلك أم لا فيه نظر
والاقرب الاقول (قوله ولدى نسوة)
ويجوز ان نظره للضرورة (قوله
لكن قال الامام الخ) معتقد قوله
من الثلاثة الاول) اى الثلاث
مرات الاول الخ (قوله وما ذكره
في المنام بعيد) اى بل وفي المعنى
عليه وسكران حيث كان
القائم بهما قريب الزوال (قوله
انه عذره) اى التبدل الا في
كلامه وهو قول المصنف فان تغال
بين الخ (قوله الا ان يحكم كما مر)
اى بالحاق القائف

(قوله وهو المعتد) أي غلبت لابتنة بلحق بالزوج (قوله هذا ان الحق بنفسه) اسم الاشارة راجع الى قوله وسواء فيه ما الخ (قوله ولا حضنة له) أي فلا يكون له حق في تربته وحفظه ولا يحكم بكفره تعالى واما النفقة فيطالب بها بتقضى دعواه انه ابنة
 * (كتاب العتق) * وليس من خصائص هذه الامة لو رددت لثارت دل ١٨٩ على ذلك فلا راجع (قوله أي الاعناق)

أشارته الى ان العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وارادة المسبب وهذا مبني على ان العتق لازم مطاوع لا عتق اذ يتناول اعتقت العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعديا فيقال عتقت العبد واعتقته وعليه فلا حاجة الى التجوز (قوله وهو) أي شرعا وقوله لا الى مالك هو قيد لبيان الواقع لا للاحتراز وقد يقال دفع به فوهم ان راديه ازالة ملكه عنه ولو لولي غيره فيصدق بالبيع والهبة وشحوها (قولوه ومن المسلم قرية) ظاهره وان تعلق بحثا ومنع او تحقيق خبر وليس مراد الماياني من ان تعلقه انما يكون قسرة اذ لم يعلق به بحث ومنع الخ (قوله حتى الفرج بالفرج) نص على ذلك لان ذنبه اقبح والغش (قوله ومبعض) لا يقال المبعوض مطلق التصرف فيما ملكه يبعثه الحر فيخرج بقوله مطلق التصرف لا بالتناول المراد بدت هو الذي لا يتمتع بقصره فيحال والمبعض مجتمع عليه التصرف في غير تسمية ان كان بينهما ما يات في كثير من الامور عند عدم المماثلة على انه خارج

بشبهة (منكوحة) لغره نكاحا حصها كما في الحر وراسته غني عنه بقوله الا في نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج للاتحاق لانه موضع الاشتباه والثاني بلحق الزوج اقوة الفرائض ولا يكتفى اتفاق الزوجين على الوطء بل لا بد من بينة به لان الولد حقاني النسب وتصديقهما ليس بحجة عليه فان قامت به بينة عرض على القائف وهذا ما ذكره المصنف في الروضة هنا وهو المعتد وان لم يذكر في اللعان واعتقد الملقين الاكتفاء بذلك الاتفاق نعم يلحق بالبينة تصديق الزلدا المكلف لما تقرران له حقا فاذا ولدت المايين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها وادعاءها أو لم يدعيها (عرض عليه) أي القائف لا لصكاته منها (فان تخال بين وطئها ما حصة) الولد (الثاني) وان ادعاه الاول لظهوره وانقطاع تعلقه به (الا ان يكون الاول زوجا في نكاح صحيح) أي والثاني بشبهة أو نكاح فاسد فلا ينقطع تعلق الاول لان امكان الوطء مع الفرسائ قائم مقام نفس الوطء والامكان حاصل بعد الحصة واحترز بالصحيح عملا كان الاول زوجا في نكاح فاسد فانه ينقطع تعلقه ويكون الثاني على الاظهر لان المرأة في النكاح الفاسد لا تصير فراسا ما لم توجد حقيقة الوطء (وسواء فيهما) أي المتنازعين (اتفقا اسلاما وسرية أم لا) كما مر في اللقيط لان النسب لا يختلف مع صحة استلحاق العبد هذا ان الحق بنفسه والا كان تداعيا اخوة مجهول فعدم الحر لم امران شرط المثل بغيره ان يكون وارثا ما تزاوج بحكم محرمية وان لحقه بالعبد لاحتمال انه ولد من حرة ولو لحقه قائف بشبهة ظاهر وقائف يشبهه حتى قدم لان معه زيادة علم بحذقه وبصيرته وفيما اذا ادعاه مسلم وذى يقدم ذو البينة نسبوا ذينا فان لم تكن ولحقه القائف بالذي تبعه في نسبه فقط ولا حضنة له

* (كتاب العتق) *

أي الاعناق المحصل له وهو ازالة الرق عن الادمي لا الى مالك بل تقر بالي الله تعالى وهو من المسلم قرية بالاجماع والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وقوله واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق وخبر الصحبة ان صلى الله عليه وسلم قال يا عمار جسد أعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار حتى الفرج بالفرج وله ثلاثة أركان معتق وعتيق وصيغة ويدأ بالاول لانه الاصل فقال (انما يصح من) حركة مختار (مطلق التصرف) ولو كافر احرييا كاسترا التصرف الممالى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره ومحجور ولو بفلس ثم لو اوصى به السفيه أو عتق

بقوله حر كله (قوله ومكره) أي بغير حق اما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكراه على ذلك فانه يعتق لانه اكرام بحق زاده شيئا الزيادة ايضا ويصوب في الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله لو اوصى به السفيه) أي او المبعوض يعتق ماله ملكه يبعثه الحر وأدبره وأعلق عتقه باصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلا للولاية

(قوله والامام اثن) الام زائدة لوقوعها مترضة بين الفعل المتعدي وفعله (قوله على ما يأتي) والمقدمة منه عدم العصة (قوله وبما تقرر علم ان شرط العتيق) اهله علم من عدم نفوذ العتيق من الناس ومن الراهن المعبر بتعلق حق الغرماء والمرتمن بالعتيق (قوله بخلاف نحو اجارة) اي فلا تنفع اعترافه وان اعترقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكسالة حيث لا تضمن المخرج ان المكاتب لا يعتق الا بانه الخوم والمخرج عاجز عن التفرغ لتحصيها والعتيق يحصل حالاً وان تأخر اداءه اعلى عليه فاشبهه ما لو باع عسر بمن في ذمته (قوله ولو باع قفا فاسدا) اي يعا فاسدا (قوله لا بدح فيه الجهل) اي يكونه باقيا على ملكه او خرج عنه فهو باع اعتبار نفس الامر وكيل عن المالك المتبس للاعتراف (قوله يكون السبد) انما فلو قال السيد اعبد ان حذفت فالت عر عتيق العبد يجنون السيد وهذا قد يحل فقه ما يأتي من ان العبرة في نفوذ العتيق بوقت الصفة دون وقت التعليق الا ان يصور ما يأتي بصفة يتحمل وقوعها في زمن ١٩٠ الجرو في خلافه وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير الجبر فاعتبر وقت التعليق

هذا الثلاث فله الصفة من اصله ولو اعتبر وقت وجود الصفة وهذا الفرق بناء على ما يأتي هناك من ان العبرة في نفوذ العتيق بجملة وجود الصفة لكن سياقي لفي آخر كتاب التدبير ان الاصح ان العبرة بوقت التعليق وعليه فلا اشكال فيمكن تصوير ما هنا على نفس الصفة ويوجه بان التعليق على نفس الصفة يصير الصفة كأنها واقعة في وقت التعليق فلا يخالف سياقي (قوله وهو) اي التليق غير قربة منه فهو ان العتيق المترتب عليه يكون قربة ويقضي ذلك قول حج وهو قربة اجماعا (قوله والافترية) اي حيث كان من مسلم كاسم (قوله بدليل صحة) اي التعليق (قوله) ومرة اي لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة (قوله على ان المرجح فيه) اي الوقت (قوله وافهم صحة تعلية) ظاهر اي العتيق (قوله ونحو الرجوع) اي لا بد عليه (قوله بل نحو بيع) اي بل يصح الرجوع نحو بيع فهي اتفاقية (قوله لا يعود) اي التعليق وقوله يعود اي الرقي الى ملك البائع (قوله ولا يطل تعلية بصفة) هذا ما صور كما هو صريح اللفظ عاذا كان المعاق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلت كان دخلت المرافقات حرفا في التعليق يطل بالموت كما هو ظاهر وان كان يتوهم خلافه من هذه العبارة وانما لا يخل في الاول لانه المقيد المعاق عليه بعد الموت صاد وصحة وفي لا يطل بالموت اهـ ثم على حج وسياقي ما يصح بدله وهو انه اذا علق بصفة واطلق اشتراط وجودها في حياة السيد وقول سم وهي لا يطل بالموت حالو وكاه في اعتراف جرمهم فاعتقه فهل يسرى اولاهه ونظر والا قرب الاول لانه من باب التفسير بالجزء عن الكل صفة لاجارة المكلف عن الالفاء (قوله لان كان المعاق عليه فله) اي العبد (قوله اي الخمس) اي فلا يتركها الا ضرورة كنوم او جنون = قوله وقول ابن قاسم الخ بهذا النسخ التي لا بد منها وهو غير ظاهر مع ان قوله لو وكاه الخ سيأتي به في الاصلية الاتية بأمل

ظاهر ومرة اي لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة (قوله على ان المرجح فيه) اي الوقت (قوله وافهم صحة تعلية) ظاهر اي العتيق (قوله ونحو الرجوع) اي لا بد عليه (قوله بل نحو بيع) اي بل يصح الرجوع نحو بيع فهي اتفاقية (قوله لا يعود) اي التعليق وقوله يعود اي الرقي الى ملك البائع (قوله ولا يطل تعلية بصفة) هذا ما صور كما هو صريح اللفظ عاذا كان المعاق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلت كان دخلت المرافقات حرفا في التعليق يطل بالموت كما هو ظاهر وان كان يتوهم خلافه من هذه العبارة وانما لا يخل في الاول لانه المقيد المعاق عليه بعد الموت صاد وصحة وفي لا يطل بالموت اهـ ثم على حج وسياقي ما يصح بدله وهو انه اذا علق بصفة واطلق اشتراط وجودها في حياة السيد وقول سم وهي لا يطل بالموت حالو وكاه في اعتراف جرمهم فاعتقه فهل يسرى اولاهه ونظر والا قرب الاول لانه من باب التفسير بالجزء عن الكل صفة لاجارة المكلف عن الالفاء (قوله لان كان المعاق عليه فله) اي العبد (قوله اي الخمس) اي فلا يتركها الا ضرورة كنوم او جنون = قوله وقول ابن قاسم الخ بهذا النسخ التي لا بد منها وهو غير ظاهر مع ان قوله لو وكاه الخ سيأتي به في الاصلية الاتية بأمل

= والظاهر ان المراد انه لا يترك فعله اذا احتج لواجب صلاة عن وقتها بلا عذر فثبت المحافظة ثم رآه في حج (قوله وقد ر
ذلك) أي قوله ان حافظا (قوله سرية) أي من انه يصح التعليق بأي جزئ ليس فضله كالمده ويجوزها (قوله في نصه)
في عتق عبده فاعتق الخ وهي العصة الموافقة لما يأتي عن شرح الروض وحاصله انه لو وكاه في اعتاق كل العبد او بعضه
نخالف الموكل واعني دون ما وكاه في اعتاقه وهو نصف العبد او ربعه مثلام يسر ١٩١ (قوله فاعتق نصفه) أي نصف

النصيب الموكل في اعتاقه فلو كان

له نصف ووكاه في باعتاقه فاعتق

نصف النصف نقد العتق فيه وهو

الربع قال حج ولو وكاه في اعتاق

جميعه فاعتق نصفه عتق فقط وبقي

ماله ووكاه في اعتاقه فاعده مثلام

فأعتقه فاهل بلغوا ويصح ويسرى

الى الجميع فيه نظر وقد يهمل من

قوله في عتق نصيبه الخ الثاني حيث

اقتصر في تصويره على السرية

على الجزء الشائع وهو الاقرب

صونا لعبارة المكلف عن الالغاء

ما لم يكن وقد يقال انما اقتصر على

الشائع لان السرية فضله ممكنة

لحصولها من عتق نافذ ما اما العبد فلا

يتصور اعتاقه او عدها في نصف

القول بالسرية منها وبقي ايضا

ماله ووكاه في اعتاقه جزئ منهم فأعتقه

فهل يسرى اولافيه نظر والاقرب

الاول لانه من باب التعمير بالجزئ

عن الكل ضمانة لعبارة المكلف

عن الالغاء (قوله يسرى النصيب)

أي لنصيب الوكيل نفسه (قوله

فاذا حكم بالسرية الى ملك الغير)

أي وهو المومن وقوله هنا راجع

اقوله لو وكاه (قوله ما اذا كان

ظاهر وقد رد ذلك بسنة كاستبراء الفاسق (و) نص (اضافته الى جزء) من الرقيق معين
كبذل او شائع كنصفك (في عتق كاه) الذي له من موسر ومعسر والوجه ضبطه
بما صر في الطلاق سرية كما صر في الطلاق وقد لا يعتق كله بان وكل وكيل في عتق
عبده فاعتق نصفه عتق فقط واستشكال الاسنوي له بانه لو وكل شر بك في عتق نصيبه
فأعتقه الشريك يسرى نصيبه قال فاذا حكم بالسرية الى ملك الغيرها ففي ملكه اولى
رد بان الذي يسرى اليه العتق هنالك المباشرة للاعتاق فيمكن فيه ادنى سبب وامامنا فالذي
يسرى اليه غيره لكان للمباشرة فله بقوتصر فيه نصفه على السرية اذا الاصح فيه - بان العتق
يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وان رجع الديمري مقابله انه يقع على الجميع دفعة واحدة
واحدة ما اذا كان لغيره سبب في ولادته الصيغة من لفظ بشعره او اشارة اخرى
او كناية معينة (وصريحه) ولو مع عزل الوالع (تحرير واعتاق) أي ما شئت منهما
لورودهما في الكتاب والسنة كزورين اما قسمهما كانت تحريرة بكتابة كانت طلاق
اما عتق الله والله اعلمت نصريح فيه - ما كلف الله او ابرأ الله ويقارن نحو
باعك الله او اقالك الله حيث كانت كناية لضعفه باهديم استقلالها بانه يصير بخلاف تلك
ولو كان اسمها قبل نداءها حرة عتقت بقوله انها حرة مالم يتصدد ما بذلك الاسم بخلاف
ما لو كان اسمها حال نداءها فان قصد نداءها بذلك او اطلق لم تعتق والاعتقت ولو
زأجت منه فقال لها أنا خري يا حرة وهو جاهل بها لم تعتق ولا يشك عليه ما صر في نظيره
من الطلاق لوجود المعارض الأقوى هنا وهو غلبة استعمال حرة في مثل ذلك المعنى
للعقبة عن الزنا لا ترى انه لو قبل له امتك زانية فقال بل حرة واراد عقبة قبل بل وان
اطلق فيما يظهر للقريئة القوية فمنا ولو قال المكاس خو قامته على فقه هذا صر عتق ظاهر
لا باطنا واعتد الاسنوي خلافه كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن يجعلها من وثاق
بجامع وجود القرينة الصارفة فيه ما وروب الديمري الاول وهو المعتقد باسما على مالو
قبل له اطلقت زوجته فقال نعم قاصد الكذب وان رد بان الاسنوي فمنا في الجواب
على الاول كما صرحوا به فلم يخبر فيه نصده وبقرض المساواة ليس هنا قرينة على
القصد بخلاف مسئلتنا وقوله اضارب قته عبد غيرك حر مثلك لا يعتق به كالمو قال لقنه

لغيره ماني) أي ما اذا كان باقي العبد لغير الموكل فسباني في قوله ولو كان عبد لرجل نصفه ولا سخر ثمنه ولا سخر سببه (قوله

كناية لضعفه) أي الصيغة وقوله بهدم استعلاها منه يعلم ان ما يستعمله في الاعمال على الجملة الى قبول اذا استند بطه الى كان

صرح بما لا يستعمل به كالبيع اذا استند به الله كان كناية وكتب ايضا حفظه الله قوله بهدم استقلالها أي فانه لا بد معهما من

القبول (قوله فان قصد بذلك) أي اطلق ايضا ما قبله (قوله واعتد الاسنوي خلافه) أي فقال لا يعتق ظاهر ولا باطنا (قوله

بخلاف مسئلتنا) حيث قصد بذلك انه لا تسلط للضارب على عبد غيره كانه لا تسلط له على الحر واطلق كما هو ظاهر

(قوله ولو قال) أى السمة (قوله قبل العشاء) ليس بقصد (قوله كان اقرا باجريت) أى فان كان صادقا عتق باطنا والاعتق
ظاهر الاباطنة (قوله وقال اردت حرا ١٩٢ من العمل دين) أى فيعتق ظاهرا الاباطنة (قوله كهى في الطلاق) أى فان فهمها

كل أحد فصر بحة او الفطن دون
غيره فكناية والافلغور (قوله ما صر
نظيره في الطلاق) والمعتد منه
انه يكتفى بمقارنتها لمخرجه من
الصيغة (قوله اعتاق) انظاره ان
المراد بطريق المؤاخذه اسم
على حج أى فيعتق ظاهرا الاباطنة
وينبئ ان محله حيث قصد به
الشقة والحنو فلو اطلق عتق
ظاهرا وابطنا (قوله ان أكن)
والا كان لغوا (قوله صريح او
كناية) واما لو قال اعبدنا انما نك
حرفا لم يكن بخلاف انما نك
طابق فانه كناية وقرئ بينهما بأن
النكاح وصف للزوجين بخلاف
الرق فانه وصف للصاملوا ه من
الهمزة وشدها الكبير (اقول)
وينبئ ان يكون محل كونه غير
كناية هنا ما لم يقصد به ازالة العلة
بينه وبين رقيقه وهى عدم النفقة
ويقوها بجملة صار منه كالأجنبي
والا كان كناية (قوله واستبرئ
رجلك) أى وكانت على كظهور
أى للعبد فان معناه لا يتأتى في
الذكر بخلافه للأنثى فانه يكون
كناية (قوله وعلم بمرد) أى هذا
في قوله ولظهاره هو كناية (قوله
ان الظهار ككناية هنا) أى فى الانثى
دون الذكرا أخذ من قوله قبل
مع ما استثنى منه الخ (قوله بما

ياخو ابا ولو قال اعبدنا أنت تعلم انه سر كان اقرا باجريت به بخلاف انت تظن اوقال لقته
افرج من العمل قبل العشاء وانت سر وقال اردت حرا من العمل دين اوانت حرا مثل
هذا العبد عتق المشبه او مثل هذا اعتقا الأثر بالنسبة والثاني بالاقرار ومن ثم لم يوجب
لم يعتق باطنا (وكذا ملك رقية) أى ما اشتق منه فانه صريح (فى الاصح) لو رده فى الكتاب
وترجمة الصريح صريحة وإشارة الأخرى كبرى فى الطلاق والثانى انه كناية لاستعماله
فى العتق وغيره (ولا يحتاج) الصريح (الى تبيين) بل يعتق به وان لم يرد عدا بقاؤه وهو معلوم
من نظائره وانما ذكره بطلانه لقوله (وتحتاج اليها كناية) وان انضم اليها قرينة
لاحتمالها غير العتق ويتجه ان يأتى هنا فى مقارنة النسبة اليها ما صر نظيره فى الطلاق (وهى)
أى اسكناية كثيرة وضابطها كل ما تباع عن فرقة أو زوال ملكة منها (لاملك) اولاد اولاد
أمر أو لامرأة أو لاحكم أو لا قدرة (لى عليك لاسطمان) لى عليك (لا سبل) لى عليك
(لا خدمه) لى عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء كسر ها وان كان بضد ما خاطبه
به ألا أثر للجن هنا (ساقية أنت مولاي) أنت سيدى أنت لله لاختراعها بالزلة الملتصع
احتمالها غيره ووجهه فى مولاي انه مشترك بين المعتق والعتيق وكذا ما سيدى كارجحه
فى الشرح الصغير وهو الاصح وان رجح الزركشى مقابله وقوله أنت ابني أو بنى أو أبى
أو أبى اعتاق ان أكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسبه من غيره أو يابى كناية
(وكذا كل) انطق (سريح أو كناية للطلاق) ولظهاره هو كناية هنا كما مر مع ما استثنى منه
كما عتدوا واستبرئ رجلك للعبد فانه لغو وان نوى العتق لاسقاطه ومن ثم لو قال لقته اعتق
نفسك فقال اعتقتك كان لغوا أيضا بخلاف نظيره من الطلاق وعلم مما تقرر ان الظهار
كناية هنا دون ههناك (وقوله اعبدنا أنت سر ولا ممة أنت سر صريح) تغليب الاشارة
(ولو قال) له (عتقتك البك) وغيره فى الحر وعنه جماعات عتقتك البك وانه حديثه لعدم
الاحتياج اليه (او خيرتك) من التخيير وقول الحر فى بعض نسخه سر ترك غير صحيح
لانه صريح بتخيير كما مر (ونوى تقويض العتق اليه فاعتق نفسه فى المجلس) أى بحجاس
التخاطب أى بان لا يؤخر بقدر ما ينقطع به الإيجاب عن القبول على ما قيل والأقرب
ضبطه بحجاس فى الخلع لان ما هنا أقرب اليه من البيع فهو كقوله بض طلاقها اها وحديث
فهو يعنى قوله فى الروضة فى الحال بدل المجلس (عتق) كناية فى الطلاق فبأنه اها
فى التقويض ثم وجعلت خبرتك البك صريح فى التقويض لا يحتاج الى تبيين وكذا اعتقتك
البك فتقوله ونوى قبضه فى خبرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يخج
قبول او التملك عتق ان قبض فوراً كناية لملكته نفسك ولو أسمى له رقيقته اشترط
القبول بعد الموت (او قال أعتقتك على الف أو أنت سر على ألف فقيل) فى الحال كناية

الروضة

مر فى الخلع أى فيعتق الكلام السيم هنا كما عتق غرقم (قوله عتق ان قبل) وينبئ
ان مثله ما لو اطلق ويرجع فى سنة ذلالت اليه (قوله اشترط القبول) أى ولو على التاخي

(قوله عتيق في الحال) أي فوراً حيث لم يرد كرا السيد الجدل لأن ذكره ثبت في ذمته كذلك ويجب انتظاره في الحالة الأولى إلى السار كالدون اللازمة للمعسر (قوله نازعة) أي مائلة (قوله ثم مات) أي العبد وقوله فلسيدته في تركه نصف قيمته أي لأنه لما ماتت الأرض انتقل إلى يده وهو الواعية لا يبرح متبيلة بقيمة المادة ١٩٣ قوله ولا يشترط النص أي فلا نص على

تأخير اجداثها عن العقد ففسد العوض ووجبته القيمة كما يفرضه قوله بعد لا تنصرفها إلى ذلك (قوله عيلاً بالعرب) أي وعليه فلو طار رأسه فمات ما وجب الاحتياج في خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال السيد وقت العقد فهل يكفاه العبد أو يفسد العوض فيما بقي ويجب قطعه من القيمة فيه نظراً لأقرب أنه يكلف خدمة ما كان متعارفاً لهما حالة العقد (قوله رذ كر الربيع) أي المرادى لأنه المراد عند إطلاق الربيع كما ذكره الاستثنوي في الطبقات (قوله وعليه ألف) أي في ذمته (قوله لأنه لا يملكه) أي ومع ذلك يعتيق وتجب قيمته كالوفاة له اعتقتك على خير (قوله والولاية السيد) أي ولو كان مكاناً وان لم يرثه اه خطيب وقائده أنه قد يسلم السيد فبره وعكسه كعكسه (قوله عده) أي عديت المال (قوله لأن إضافة المثلث لمن يعرف رقه تجوز) أي بل قد تكون حقيقة كأن ملكه سيده أو غيره وقتلنا به صته على الضعيف (قوله أو اعتقتك دون حلال عقداً) ظاهره

الروضة كاصلها (أو قال له العبد اعتقني على ألف فاجابه عتيق في الحال ولزمه الألف) في الصور المثلث كالنخل بل أولى لتشوف الشارع للعتق وهو من جانب المالك معاوضة فيما شوب تعليقه من جانب السيد مع معاوضة نازعة إلى جعله كعامل من باب الطلاق ويأتي في التعليق بالإعطاء وهو هنا ما روي خلع الأمة وقوله في الحال فائدة ظاهرة وهي دفع توهم توقف العتق على قبض الألف فقط القول بأنه لغو وانما ذكره في اعتقتك على كذا فقبل فانه يعتق حالا والعوض مؤجل فلهذا انتقل نظره إلى هذه على أن توجيه ما ذكره غفلة عن كون المصنف ذكره عقب ذلك وحيث فسد بما يفرضه الخلع كان قول أعتقتك على خير أو على أن يتقدمي أو زاد أي إلى صحتي مثلاً عتق وعليه حقيقة أو تخدعتني عشرين سنين عتق ولزمه ذلك فلو خدعته نصف المدة ثم مات فلسيدته في تركه نصف قيمته ولا يشترط النص على كون المدة تلي العتق خلافاً للادعى لأنصرفها إلى ذلك ولا تنصبل الخدمة عملاً بالعرف كما مر نظيره في الإجارة (ولو قال بعتك نفسك بألف) فذلك حال أو مؤجلاً تؤديه بعد العتق (فقال اشترت بالمذهب هبة البيوع) كالكتابة بل أولى لأن هذا الزم وأسرع وذكر الربيع قولاً لأنه لا يصح البيوع لأن السيد لا يبيع عبده في الإلهاب من أثبته وضعفه ومنهم من قطع بما ذكره المصنف قال وهذا من تخريج الربيع (وبعتق في الحال وعليه ألف) عملاً بقضي العقد ولاختيار فيه لأنه عقد عاقبة لا يبيع واحترز بقوله بألف عملاً بالقول لأنه إذا لم يبيع لأنه لا يملكه (ولو لا السيد) كالمالك يبيع ولو باع وكيل بيت المال عبده من نفسه لم يصح كما قاله الأصمعي في شرح المصنوع ولا يملكه أن الإمام في مال بيت المال كالولي في مال البعير والولي يمنع عليه التبرع كما يعلم مما يأتي في الكتابة كهذا البيوع ولو باعها فقيمة لأن ما يكتسبه قبل العتق ملك لبيت المال وبعد العتق لا يدرى حاله ولو قيل للمالك أن هذا المال فقال له هذا الغلام وأشار له لم يعتق وانما كان قوله لغيه بمعنى هذا إقراره بالملك لأن إضافة المثلث إلى عرف رقه تجوز يقع كثيراً بخلاف البيوع فإنه لا يكون إلا من مالك حقيقة (ولو قال لحامل) يملكه كالمالك وحده (أعتقتك) وأطلق (أو أعتقتك دون حلال عقداً) لادخله في بيعها في الأولى ولأنه كالجزء منها في الثانية فأنشبه ما لو قال أعتقتك الأبد أو بخلاف ما لو قال بعتك الحارية دون حلالها فإنه لا يصح البيوع لأن العتق لا يبطل بالاستثناء أو تونه (ولو أعتقه عتق) حيث نفعت فيه الروح والألف على الأصح (دونها) وفارق عكسه بأنه لا يكون فرعاً يتصور تبعيته لها ولا عكس (ولو قال مضغة هذه الأمة حرة) كان إقراراً بقادراً للادعرا

من ولو كان الحمل علقاً ومضغة أو نطفة أخذ من قوله بعد ولأنه كالجزء منها من قوله ولو أعتقه عتق حيث نفعت فيه الروح (قوله حيث نفعت فيه الروح) الظاهر أن المراد بإبعاده أن نفعت الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوماً

(قوله فان زاد علقته بماعنى فى ملكى) اى فان لم يزد ذلك لانه يرد من تولده وظاهره عدم الاستلاد وان آخر بوطنها وى شرح
 التمهيد مائه وقال النورى بنى ان لا تصير اى مستولدة حتى يقر بوطانها الاحتمال انه حرمن وطأ اجنبى شبهة اه فليراجع
 وقد يوجه كلامهم بان مجرد الاقرار بوطانها لا يستدعى كون الولد منه لجواز كونه متأخرا عن الحمل به من غير او متقدما عليه
 بزمن لا يمكن كونه منه (قوله عند الاعتاق) ١٩٤ معلق بمعسرا ولو وصله به واخر قوله بى كان اوضح (قوله بان استولدها

مالك) اى النصف (قوله يبلغ عن
 العبد) اى عن ما يخص شريكه من
 العبد والمراة التى هنا القصة (قوله
 بشرط النجاة) اى اولها (قوله
 ما لم يعق عليه وحده) اى دون
 المعسر (قوله اى وقته) وسأق
 ان الابداحد الشريكين نافذ مع
 اليسار عليه فلو كان معسرا وقت
 الاحبال والعلوق ثم أسير بعد
 فهل يوزن ذلك فيصمم بفقوذ
 الاعتاق والعلوق من وقتها ولا
 ويفرق بين الاعتاق فيصمم بعدم
 تنوذه لانه قول اذارة لغا وبفقوذ
 الاستلاد لانه من قبيل الاتلاف
 فيه نظر وقصة قول الشارع فى
 آخر امهات الاولاد العبرة فى
 اليسار وعدمه بوقت الاحبال
 الخ ان طرو اليسار لا اثر له بقياس
 مافى الرهن من انه لو احبلها وهو
 معسر فبيع فى الدين ثم لم يكن
 نقضا لايادانه هنا كذلك اذا
 ملكها (قوله عن اداء نصيب
 الشريك) اى لامن عتق أحدهما
 (قوله لا تقطاع الكسب عنه) لعل
 المراد بانقطاعه عدم حصول
 ما كسبه قبل العتق لانه لا يؤولقنا
 بالسراية بطلت الكتابة ويطلانها
 فبان ان ما كسبه للسيد (قوله الى حصصة شريكه) اى حيث كان موسرا بالركب والافقيها يسر به فقط كما بانى ما أسير
 (قوله فلا يسرى كاعتاق) اى ويكون الولد اسير فم شريكه قيمة نصفه عاب اه سم على منهج وسأق فى كلام الشارع
 فى امهات الاولاد سكاية بخلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبعوض (قوله الامن والد الشريك) كأن كانت بينهما وبين ولده

يقين ان ما كسبه للسيد (قوله الى حصصة شريكه) اى حيث كان موسرا بالركب والافقيها يسر به فقط كما بانى ما أسير
 (قوله فلا يسرى كاعتاق) اى ويكون الولد اسير فم شريكه قيمة نصفه عاب اه سم على منهج وسأق فى كلام الشارع
 فى امهات الاولاد سكاية بخلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبعوض (قوله الامن والد الشريك) كأن كانت بينهما وبين ولده

(قوله واللام يلزمه) ولولنازعان زعم الواطئ تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطئ فيما يظهر ههنا بالاصل من عدم وجوب المهوران كذا الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعقد على ملك غيره الضمان حتى يرد صدقة ولم تتحققه وهذا أقرب وجب كتب ايضا الطفاقه بقوله والاي بان تقدم ١٩٥ او قارن (قوله مطلقا) أي تقديم الانزال

أولا (قوله ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة) ينبغي ان يحل هذا ان تأخر الانزال عن ارشها والإفلا يجب لها ارش وله لم يثبت عليه لبعده العلق من الانزال قبل زوال البكارة (قوله لم يسر قطعا) أي لأنه معسر ولا تشكل هذا بما مر من ان الدين لا يمنع السراية لأن ذلك مفروض في لعل يدفع منه حصته شرعية بخلاف هذا (قوله لم يسر بناء على الاصح الخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما يأتي آخر كتاب التدبير ان العبرة بوقت التعليق حتى لو علق مستقلا ووجدت الصفة بعد الطرعت نظر الحالة التطبيق وقد يقال ما هنا سبق على مقابل الاظهر فيما يأتي (قوله واستحق قيمة نصيبه) أي وعق بذلك نصيب المنكر لان العين المردودة كالقرار لكن سأتى عن شرح المنهج بما حقه (قوله لتهمة حينئذ) أي اما ان كان بعد دعواه القوة فلا لتهمة فهو تعليل بقدر (قوله وان قلنا يسرى) بمعنى (قوله علق جزما) أي نصيبه فقط على ما يقتضيه قوله السابق ولا يمتنع نصيب المنكر الخ لكن قوله هنا لكن باقرار

ما ليس به من (نصيب شريك) لانه اقله بازالملك عنه (وحصته من مهر مثل) لاستناعه ملك غيره حيث تأخر الانزال عن مغيب المشتقة كما هو الغالب واللام يلزمه حصته مهر لان الموجب له تعيين المشتقة في ملك غيره وهو منتف لما بقي ان السراية تقع بنفس العلق واعتقاد جميع وجوبها مطلقا مني على مرجوح كما يعلم من التعليل الا في وقوع العلق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مر في الاب بأنه اعتقاد الملك فيه لحرمة ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة (وقضى الاقوال) المارة (في وقت حصول السراية) اذا العلق هنا كالعلق ثم (فعل الاول) وهو الحصول بنفس العلق (والثالث) وهو التبين (لا يجب قيمة حصته من الولد) لانه قاده سرا على الاول يحصل العلق في ملكه ولتيزل استحقاق السراية مقولة حصول الملك على الثالث وعلى الثاني يجب (ولا يسرى تدبير) لباقي القن من مالك كل أو بعض لانه ليس اتلا الجواز يسر المدبر فيعتق بموت السيد ما دبره فقط لا عسارا ما يت وجوه في الحل ليس سراية بل تعا كه وضومها (ولا يمنع السراية من) حال (مستغرق) بدون حجر (في الاظهر) لانه مالك لما فيه نافذ التصرف فيه ولذا انشد اعناعه والثاني يمنع لانه معسر يحل له أخذ الزكاه قال الباقي ولا حاجة لمستغرق في جريان الخلاف ولو كان بالدين الحال رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه ثم لم يسر قطعا ولو علق وهو مستعمل ثم وجدت الصفة وهو محجور عليه لم يسر بناء على الاصح ان العبرة في نفوذ العلق بحالة وجود الصفة (ولو قال الشريك المورس أعقت نصيبك فعالم قيمة نصيبه فأشكر) ولا يثبت (صدقة المنكر) بيمينه اذ الاصل عدم العتق (فلا يمتنع نصيبه) ان حلف والاسلف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يمتنع نصيب المنكر لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط ولا فهي لانه مع على آخر انك أعقت حتى يخلف ثم ان كان مع الشريك شاهد آخر فلا حجة في ان كان قبل دعواه القيمة كما حجه الزكاه لانه لم يمتنع حينئذ ويعتق نصيب المدعى باقراره فانما يسرى بالاعتاق (مؤاخذة باقراره) وأهم انه لا يمتنع على التوليز الاخيرين باقراره وهو كذلك ثم لو نكل المدعى عليه وحلف المدعى العين المردودة عتق جزما لكن باقرار المدعى عليه لان العين المردودة كالقرار (ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان اسر المدعى لانه لم ينش عتقاه وهو كالقرار شر بل لا تسر اشترت نصيبه فأعتقه فأشكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال الشريك المورس أو العسر) ان أعقت فصيلك فتمسح (قط أو زاد) بعد نصيبك فاعتق الشريك (المقول له نصيبه) وهو مرسر يسرى

المدعى عليه الخ قد يخالفه وهو الموافق لقولهم العين المردودة كالقرار ان مقتضى ان يعتق جميعه لكنه غير مراد كما يصرح به قول المصنف ولا يسرى الى نصيب المنكر وعبارته شرح المنهج فان نكل عن العين خلف المدعى استحق القيمة لم يعتق نصيب المنكر ايضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق اه

النصب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق وهو الاصح (وعليه قيمته) أى قيمة نصيب
 المعلق ولا يعنى بالتعلق لانه اجتمع على النصف فعلق وسراية أقوى لانهم اقهرية
 تابعة لعنق نصيبه لاندفع لها والتعلق قابل للدفع بالبيع وشروطه ان قلنا بالتبين فالحكم
 هكذا اذا ادبت القيمة خلا فلما يوجهه كلامه وان قلنا بالاداء فعن مقتضى نصيب
 العنق وجهان فى الروضة رجع البلقينى السراية عند الاداء ويعتق عن المخير لاعتق المعلق
 واحترزا المصنف بقوله وهو وسر عما لو كان معسرا فاعتق على كل واحد منهم ما نصيبه
 تخيرنا فى الاول ومقتضى التعليق الثانى (فلو قال) اشريه ان اعتقت نصيبك (فمنعني
 حرقه) أو دعه أو حال عتقه (فاعتق الشريك) الخاطب نصيبه (فان كان المعلق معسرا
 عتق نصيب كل عنه والوالا له ما وكذا ان كان موسرا أو ابطلنا الدور) اللغزى الآتى
 بانه لان اعتبار المعية والحالية يمنعهما والقبليّة لمغايرة استعمال الدور المسجلين هناسد
 باب عتق الشريك نصيبك نصيب التعلق معها كهموم المعية والحالية (والا) بان لم يطل الدور
 فى صورة القبليّة (ولا يعتق شئ) على واحد منهم لانه لو نفذ اعتاق المقول لى نصيبه اعتق
 نصيب القائل قبله ولو عتق امرى ولموسرى لى بطل عتقه فيلزم من نفوذ عدم نفوذه وهذا
 يوجب الحجر على المال المطلق المقتصر فى اعتاق نصيبه نفسه ثم مضى الصواب لمخالفه
 من الحجر على القيرى ملكه هذا كله ان لم ينجز المعلق عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى
 بشرطه (ولو كان) أى وجد عبداً رجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فاعتق
 الآخران) بكسر الخاء كما يحتمل لىوافق ما فى المحرر لا للتقييد اذ لو اعتق اثنان منهم أى
 اثنين كانا فالحكم كذلك قاله فى الروضة (نصيبهما) بالثنية (معاً) بان لم يشترع أحدهما
 منه قبل فراغ الآخر أو كلا ولا فاعتقه باللفظ واحد (فاقيمة) للنصف الذى سرى اليه
 العتق (عليهما نصفان على المذهب) لان ضمان المثلث يسوى فيه القليل والكثير كالو
 مات من جراحهما المختلفتين والعاريق اثنانى كناية قولين أحدهما هذا والثانى يجب
 على قدر المالكين كنظر من الشفعة وفقر الاول بان الاختصاص بالشفعة من فوائد المالك
 وهو اقصاه كالتمزق وهذا سبيل ضمان المثلث ومحل الخلاف ما اذا كانا موسرين
 فان كان أحدهما موسراً فقط قوم عليه نصيب الثالث قطعاً (وشروط السراية) أمران
 أحدهما اليسار كاعلم بما مرناهما (اعتاقه) أى تملك دليل التفرقة الآتى
 (باختياره) ولو بنسبه فيه كأن تهب بعض قريته أو قبل الوصية له به وتخرج بذلك مالو
 عتق عليه بغير اختياره لا يقال خرج به عتق المكره لان ذلك شرط لاصل العتق وما هنا
 شرط للسراية منع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره وهو كثيرة منها الارث (فلو
 ورث بعض ولده) مثلاً (لم يسر) ما عتق منه الى باقية لانه لا سبيل الى السراية من غير
 عوض ما فيه من الاجاف بالشرىك ولا بعوض لان التفرقة سبيل غرامة المثلث
 ولم يوجد منه صنع وقصد لانلاف ومنه الرد بالاعيب فلو باع ثقتاً ما عتق على وارثه

(قوله تعبيراً فى الاول) أى فى
 المعلق الاول وهو من تجزئة العتق
 (قوله أو دعه وكل وكبلاً) الفرق بين
 هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل
 فى اعتاق نصيبه من عبده فاعتق
 الوكيل نصف النصيب حيث
 لا يسرى الاعتاق الى باقية انه ثم
 لما خالف الوكيل موكله فيما اذن
 له فى اعتاقه كان القصاص الغاء
 اعتاقه لكن خذناه فيما باشر
 اعتاقه المتشوف الشارع العتق
 ولم يسر باقية اضعاف تصرفه
 بالظانسة لو وكله وهذا ما فى
 أمره به نزل فانه منزلة فعل موكله
 وهو لو باشر الاعتاق بنفسه سرى
 الى باقية فكذلك او وكله بنه
 على ذلك فى روح الروض (قوله
 باختياره) واما من ذلك مالو
 استدخلت مائة المحترم بعد خروجه
 وحلت منه للسراية

(قوله ويسرى على ما بأتى) أى على ما بأتى من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية (قوله فلا سراية فى الباقي) معقوله (قوله لكن قال الزركشى التصديق الخ) هو عند التأمل لا يخالف ما قبله فى الحكم لما قرره فيه ١٩٧ من أنه اذا خرج بعض حصته شريكه

من الثلث مع حصته عتق ما خرج
وبقى الزائد ومفهومه به أنه اذا
خرج كله من الثلث عتق جمعه
(قوله فان شفى سرى أى ان كان
موسرا) قوله عن كفارة مرتبة
قضيته عدم السراية فى الكفارة
يرد وجهه بأنه لما لم يخاطب بخصوص
العتق بل بالقدر المشترك الحاصل
فى كل من الخصال كان اختياره
لخصوص العتق كالترجع وعليه
فيجب عليه خصله غير العتق لان
بعض الرقبة لا يكون كفارة
فليراجع (قوله ولا يقتصر على
الثلث) أى لانهما وجبت عليه
كامله (قوله مطلقا) أى خلف تركه
أم لا (قوله لا انتقال المذ كور)
أى فى قوله لا انتقال تركته (قوله
وقد يسرى) أى على الميت (قوله
ثم مات) أى من ولدت منه

(فصل فى العتق بالبعضية)

(قوله والولد كالأول) أى
البعضية * (فروع) * لو ملك
زوجته الحامل منه الظاهر ان
الجنين يعتق فلو طالع على عيب
استنع الرد فيما يظهر وجوبه
الارض (قوله بضعه) بضع الباء
(قوله لا قطع الرقبة) أى
زوال آثاره بالموت وعلى هذا فلو
تصور ان شخصاً وطئها بعد موتها
أو افحصها منه على وجه محترم
فاذله شخص فزوج الميت غفلت

كان باع بعض ابن أخيه بثوب ومات ووارثه أخوه ثم اطاع متهرى الشقص على عيب
فيه وردده فلا يسرى كالآلات فان وجدنا وارثا بالثوب عيبا ورد واسترد الشقص عتق عليه
ويسرى على الاصح لاختياره فيه وقد تقع السراية من غير اختيار كأن وهبنا بعض
قريب سيده فقتله فبعتق ويسرى على ما بأتى وعلى سيده قيمة ياقبه واجيب عنه بأن فعل
عبد كقتله كإسرافه لا دعوى عليه (والمرضى) مرض الموت فى عتق التبرع (معسر الا
فى ثلث ماله) فلو أعتق فى مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية وكذا اذا
خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية فى الباقي لما مر فى الوصية لكن قال الزركشى
التعقيق أنه كما صح فان شفى سرى وان مات نظر لثقله عند الموت فان خرج بدل السراية
من الثلث فقد زال بان رد الزائد والفرق بينهما وبين المقتل ما يتعلق حق الغرما ما غبر
التبرع كالأول أعتق بعض رقيقه عن كفارة مرتبة بنية الكفارة ويسرى ولا يقتصر على
الثلث (والميت معسر) مطلقا فلا سراية عليه لا انتقال تركته لو رتبته موته (فالأوصى
يعتق نصيبه) (بعدم موته) (الميسر) وان خرج كله من الثلث لا انتقال المذ كور ومن ثم لو
أوصى بعتق بعض عبده لم يسر أيضا الى باقيه نعم لو أوصى بالتكميل سرى لانه حينئذ
استحق لنفسه قدر قيمته من الثلث وقد يسرى كالأول كما تأمنا ثم ولدت من أحدهما
واختارت المضى على الكتابة ثم مات وهى مكاتبه فبعتق نصيب الميت ويسرى وأخذ
الشريك من تركه الميت القيمة ولو أوصى بصرف ثلثه فى العتق فاشتترى الوصى منه
بخصاؤه عتقه سرى بقدر ما بأتى من الثلث لان الوصية تناولت السراية

(فصل فى العتق بالبعضية) (أما ملك) ولو تفرقا (أهل تبرع أصله) من النسب وان علا
المذ كور والانات (أو نزع) وان سفل كذلك (عتق) عليه بالاجماع الاداء الظاهرى
والاجماع فى خبر مسلم ان يجزى ولد ولد الأبن يجده مملوكا فبشتره فعتقه لان الضمير
راجع للشراء المفهوم من يشترى به لا رواية فيعتق عليه والولد كأول الذبيحة مع البعضية ومن
ثم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة بضعه متى أمابقية الاقارب فلا يفتقون وخبر من ملك
ذارس محرم فقد عتق عليه ضعيف وخرج باهل تبرع والمراد به الحركة الكتاب والمعض
اذا عتق عليها لاسبقا به الولاء وما غبر أهل له ولا يصح احتراؤه بذلك عن الصبي
والجنون لما بأتى انهما اذا ملكا عتق عليهما وكذا من عليه دين مستغرق كإعالم محامر
وبما تقررا من قول الشارح لم يقض له مفهوما ولا ينافى ما قررناه فى البعض ما بأتى من
تقوذا يلاذه فيما ملكه ببعضه الحر لانه حينئذ أهل للولاء لا انقطاع الرقبة بونه وسالو
ملك ابن أخيه فمات وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط وقتلنا بالاصح ان الدين لا يمنع
الارث فنقد ملك ابنه ولم يفتق عليه لانه ليس أهل للتبرع فيه لتعلق حق الغيرة وقد علمك
أهل التبرع ولا يفتق فى صور ذكرها بعض الشراح ولا تخلو عن قتل (ولا) يصح ان

منه وأنت بولد فهل هو حر تبعه الامه لله المذ كورة أم لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله نقد ملك ابنه) أى ملك لابنه ولم الخ

(بشترى الولي لاطفل) ويجنون وسفنه (قريبه) الذي يعتق عليه لانه لا غبطة له فيه (ولو وهب) قريب له (أو أوصى له) به (فان كان) الموهوب أو الموصى به (كاسبا) أى له كسب يكسبه (فعل الولي قبوله ويعتق) على المولى عليه لا تنقأ تضمره ولا تظن لاحتمال هجره فقبض موقته لانه خلاف الاصل مع ان المنفعة متحققة والضرمه شكوك فيه (ويشقق) عليه (من كسبه) لاستغناؤه به عن القريب هذا ان وهب له جمعة فلو وهب له بعضه والموهوب له موسر لم يجوز الولي قبوله وان كان كاسبا لانه لو قبله لملكه وعتق عليه وسرى فتجب قبضة حصه الشريك في مال المجهور عليه ويترق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سده وان سرى على ما يأتي بان العبد لا يلزمه رعاية مصلحته سيده من كل وجه فصح قبوله اذا يلزم السيد المونة وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولي يلزمه رعاية مصلحته المولى عليه من كل وجه فلم يجزه له التسبب في سرية بل يلزمه قيمته (والا) بان لم يكن كاسبا (فان كان الصبي) ونحوه (معسر او جبه) على الولي (القبول) لا تنقأ وجوب النفقة على المولى عليه ولا تظن لاحتمال يساره للماهر (ونفقته في بيت المال) ان كان مسلما وليس له من يقوم بها أما الذي ينفق عليه منه قرضا كما قاله في موضع ذكر في آخره تبرع (أو موثر اسرم) قبوله ولم يصح لتضرره بانفاقه عليه واعلم ان فرض المصنف الكلام في الكتاب مثال مع انه لا يتأق في الفرع اذا الاصل تنازع نفقته وان كان كسوبا والمواد انه متى لم يلزم المولى عليه النفقة لا عساره وألجسب الفرع أو يكون الاصل لا منفق آخر لم يلزم الولي القبول والا فلا (ولو ملك في مرض موته قريبه) الذي يعتق عليه (بلا عوض) كارت (عتق) عليه (من ثلثه) فلو لم يكن له غيره لم يعتق سوى ثلثه (وفيل) يعتق (من رأس المال) وهو المعتقد والاصح في الروضة كالشرحين وجرى عليه الباقيين وغيره فيه حتى جمعه وان لم يملك غيره لانه لم يبدل مالا والمالك زال بغير رضاه (أو) ملكه (بعض ولا مجابة) بان ~~كان~~ ثلثه (فن ثلثه) يعتق ما فوقه به لانه فوت عنه على الورثة من غير مقابله (ولا يرث) هنا اذ لو رث لكان عتقه تبرعا على الوارث فيبطل ائتمار اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاصح فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف وما تقر في التعليم هو الصحيح لا ما قاله الشارع من ان عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينهما بين الارث (فان كان عليه) أي المريض (دين) مستغرق له عند موته (فقيل لا يصح الشراء) لثلا يملكه من غير عتق (والادع محتمه) اذ لا خلل فيه (ولا يعتق ببل بياع الدين) اذ وجب الشراء الملك والدين لا يمنع منه فلم يمنع حصه الشراء وعقده معتبر من الثلث والدين يمنع منه كما يمنع الدين العتق بالا عتاق ويحالف شراء الكافر للمسلم لان الكفر يمنع الملك له ببدل المسلم (أو) ملكه (بمجاورة) من يباعه له كان اشتراه بخمس مائة وهو بساوي مائة (نقد رها) وهو خسون في هذا المثال (كسبة) فيحسب نصفه من رأس المال على الاصح

(قوله في مال المجهور عليه) قد يقال ان المعتقد في مسئلة العبد كما يأتي عدم السرية لكونه دخل في ملك السيد قهرا وعليه تمام المانع من ان يقال وجوب القبول على الولي وعدم السرية على الصبي لانه لم يملك باختياره الا ان يقال فعل الولي لما كان بطريق النياحة عن الصبي لولا ياتيه عليه نزل قبوله منزلة فعل الصبي فكانه ملك باختياره ولا كذلك العبد قوله لما منى أى من العمل بالاصل وهو عدم اليسار هنا وعدم الهجر ثم قوله ونفقته في بيت المال أى تبرعا قوله كما قاله في موضع معتد قوله زال بغير رضاه أى وان وجد السبب باختياره كالمثلثية أو وصية قوله بلا مجابة قال في المصباح حيوت الرسل جبايا الكسر والمدا أعطته الشيء من غير عوض ثم قال وجبايا غايمة ساجسه مأخوذ من حيوته اذا أعطته اه (قوله بخلاف من يعتق من رأس المال) يؤخذ منه ان التبرع على الوارث انما يترق على الاجازة حيث كان من الثلث (قوله أى فيختر فيه بعد وصفه بالثمن) تسمح فان الثمن هو الذي لم يتعلق به سبب العتق

فقول الهنسي قوله فيختر فيه الخ كذا بالاصل وليس في نسخ الشرح بأيدينا فليحبر

(قوله أصل أو فرع سيده) أي الذي تلزمه تفرقة أخذ من قول الشارع أما إذا كان السيد الخ (قوله وسري) ضعيف
 * (فصل في الاعتناق في مرض الموت) * (قوله وبيان القرعة) أي وما يتبع ١٩٩ ذلك كعدم رجوع الواهب بما انتفقه (قوله

وهو العقد) وقال حج بموت كاه
 حوا على الأصح ثم قال ومن فوائد
 موته جراح الجراح ولا قوله من
 موالى أمه إلى مقتفه (قوله أما
 إذا كان نذرا عنه) يحتمل قوله
 نذرا (قوله ولم يجز الورثة) أي فيما
 زاد على الثلث (قوله على أحدهم)
 وهل يجوز التفرقة هنا بين الوالدة
 وإلها إذا أخرجت القرعة
 أحدهما أم لأقربه نظر والأقرب
 الأول لأن التفرقة إنما يتبع
 بالبيع وما في مناه (قوله لم يجز)
 أي لأنه لم يتشأن فعل اختياره
 (قوله فندعاهم) أي طلبهم (قوله
 فان قرع) أي خرجته القرعة
 (قوله لولا تشوف الشارع إلى
 تكميل العتق المتوقف على
 القرعة) قضيه أنه إذا قال
 أعقتكم أو أعقت ثلثكم
 أو ثلثكم حر بعد موته عتق واحد
 لأبيه وقرعة كاسبق ويرد
 عليه الله إذا قال أعقت ثلثكم
 أو ثلثكم حر كان بمنزلة مالو
 قال أعقت ثلث كل واحد من
 الإضافة لعموم بدل العام كلية
 محكوم فيها على كل فرد وفرد كان
 كما لو قال أعقت ثلث فلان وثلث
 فلان وإلها لم ينظر وإلى ذلك بناء
 على أن ثلثكم مضاف إلى المجموع
 وأن دلالة من باب الكل لا الكلية
 وثلث المجموع من حيث هو مجموع
 واحد فبأنه (قوله عتق ثلثه) أي ثلث كل حر

المال (والباقي من الثلث ولو وهب لعبد) أي من غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أي
 جزء (قريب) أي أصل أو فرع (سيده) قبل وقبلنا يستقل به (أي بالقبول ولا يحتاج إلى
 إذن السيد وهو الأصح) عتق وسري وعلى سيده قيمة باقيه لأن قبوله حتمت قبول
 سيده شرعا وهذا لما يترتب به الرأى من أن يكتفى في الروضة عدم السرية لأنه دخل في
 ملكه فحر كالأحر من غير ما عليه في الكتابة وهو العقد أما إذا كان السيد بحيث تلزمه
 تفرقة البعض فلا يصح قبول العبد له جبرنا وأما المكاتب فقبول ولا يعتق على السيد لأن
 الملك له نعم أن يحزه عتق البعض ولم يسر لعدم اختيار السيد مع استتلال المكاتب وان
 كان هو المجز لأنه انما قصد التجيز بالملك حصل ضمنا وأما المبعوض فان كان ثم ماله ياب
 ففي ثوبه نفسه لا عتق وفي ثوبه سيده كالعق وان لم تكن ماله يابا عتق به فثوبه يابا
 بسيدته باقي فيه عامر

* (فصل في الاعتناق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق) * إذا (اعتق) تبرعا (في
 مرض موته عبد الإيالك غيره) عتقه موته (عتق ثلثه) ورق ثلثه لأن المريض إنما يتد
 تبرعه من ثلثه نعم أن مات في حياة السيد مات رقبا كله كما قاله السيد لا في جوابه
 الشيخ أبو زيد في مجلس الهمة ودي فرضيه وهو العقد لأن ما يعتق يتبع أن يحصل للورثة
 مثله (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا أيضا (لا يعتق شيء) مادام الدين
 باقيا لأن العتق حتمت كالوصية والدين مقدم عليهما ومن ثم لو أبرأ الغريم عنه وتبرع به
 أعنته عتق ثلثه أما إذا كان نذرا عنه حاله صحته وتجزؤه مرضه فعتق كله كالمال
 اعتقه عن كفاية مرتبة وخرج بالمستغرق غيره فالباقي بعده كله جبرع المال فينبذ العتق
 في ثلثه (ولو اعتق في مرض موته ثلثه) معا كقوله أعقتكم (لا تملك غيرهم قيمتهم
 سواء) ولم تجز الورثة (عتق أحدهم) يعني غير مقتفه (بقرعة) لأنها شرعت لقطع المنازعة
 فتعنت طرقة فلو اتفقوا على أنه ان طار غراب ففلان سوا أو من وضع مبي يده عليه حر لم
 يجز ولأن رجلا من الأفساد اعتق ستة مملوكين له عن موته لم يكن له مال غيرهم فعتقهم
 صلى الله عليه وسلم فخرأهم ثلاثة ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأوق أربعة ثم رواه مسلم
 والمواهب أنهم باعتبار القيمة لأن عبيد التجار لا تختلف قيمتهم غالبا ولومات بعضهم أدخل
 في القرعة فان قرع ورق الاختران وتبين موته سرافيقه كسبه ويورث (وكذا لو قال
 اعتقت لثلثكم أو لثلثكم حر) فيقرع بينهم لجمعهم الحرية في واحد ولتجزأ الحر عن غيره
 (ولو قال أعقت ثلث كل عبد) منكم (أقرع) منكم (وقيل يعتق من كل ثلثه) ولا
 أقرع لنصر محبة بالتبعيض وهذا هو القياس لولا تشوف الشارع إلى تكميل العتق
 المتوقف على القرعة ولو قال ثلث كل حر بعد موته عتق ثلثه ولا أقرع إذا لم يرب في
 العتق بعد الموت (والقرعة) علت مما مر في القصة وتوصل في هذا المثال بأحد أمرين

أولهما (ان يؤخذ ثلاث دقايع متساوية) ثم يكتب في اثنين منها (ورق واحد عتق)
 اذ الرق نصف الحرية (وتدريج في شاذق كما سبق) ثم يخرج واحدة باسم أحدهم فان
 خرج العتق عتق ورق الاخران) بفتح الميم (أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر)
 فان خرج العتق عتق ورق الثالث والا فالعكس ولو اقتصر على رقعتين جائز أن يكون في
 واحدة ورق وفي أخرى عتق كما رجحه الباقيين **ك** الامام وهو أو غيره مما ذهب اليه ابن
 النقيب من وجوب الثلاث وزعم ان كلامهم يدل عليه (و) ثلثيه **هـ** انه يجوز ان يكتب
 اسماءهم في الرقاع (ثم يخرج رقعة) والاولى اخراجها (على الحرية) لا الرق لانه اقرب
 الى فصل الامر (فمن خرج اسمه عتق ورقاً) أى الباقيان لان فصل الامر بهذا أيضاً وقضية
 عبارة أولوية الاول لكن صوب جمع من المتقدمين أولوية الثاني لان اخراج فيه مرة
 واحدة بخلافه في الاول فانه قد يتكرر (وان) لم تكن قيمته سواء كان (كأنوا ثلاثة
 قيمة واحدة مائة وأخرى مائة وأخرى ثلثمائة أفرع) بينهم (يسمى ورق وسهم عتق) بأن
 يكتب في رقعتين ورق وفي واحدة عتق ويضع مائة (فان خرج العتق لدى المائتين عتق
 ورقاً) أى الباقيان لان به يتم الثالث (أولاً لى الثلثمائة عتق ثلثمائة) لانهما الثلث ورق
 باقيه والآخران (أو) خرجت (للاول عتق ثم يشرع بين الآخرين بسهم ورق وسهم عتق)
 في رقعتين (فمن خرج) العتق على اسمه (غرم منه الثلث) وان خرج للثاني عتق نصفه أو
 لثالث ثلثه والآخرى جازية هنا فان خرج اسم الاول عتق ثم يخرج أخرى فان
 خرج اسم الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أى المعتقون بها (فوق
 ثلاثة) لا ثلاث غيرهم (وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كسنة قيمتهم
 سواء) ومنهم سنة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون (جعلوا اثنين اثنين)
 فبعض كل خمس انفيس (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء
 كسنة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جراً والاثان جراً ثانياً
 والا: ان جزأنا أو في بعضها (كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة ثلاثة
 مائة جعل الاول جراً والاثان جزأً والثالث جراً) وأفرع كما سبق وفي عتق الاثنين ان
 خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقله دون العدد صدق بعض الاجزاء في مقابلته
 لأمثله قبله في جميع الاجزاء فلا اعتراض على كلامه ولا يخالفه في الروضة كأصلها
 من جعل السنة المذكورة مثلاً للاستواء في العدد دون القيمة نظراً الى ان القيمة مختلفة
 فلا يمكن التوزيع بها في الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وان كان للنظر الى
 القيمة في ذلك دخل ولهذا قال الشارح لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع
 النظر عنها أصلاً وأجاب الشيخ عن هذا التناقض بين ما في الكتاب والروضة بأن امكان
 السنة المذكورة صالح لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظراً الى عدم تأني توزيعها
 بالعدد مع القيمة ولعمركه نظراً الى عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد وهو واجب لما

(قوله جاز أن يكون في واحدة)
 أى بان يكون ثمان خرج العتق
 ابتداء واحدة عتق ورق الاخران
 وان خرج الرق لواحد احتج
 لاعادتها بين الآخرين واحدة
 رق وأخرى عتق (قوله أولوية
 الثاني) أى الامر الثاني وكان الاول
 التعبير فيما قبله بالاول ليطابق قوله
 أولاً أمرين الخ (قوله والطريق
 الاخرى) أى كناية الاسم (قوله
 في كل الاجزاء) المراد انه لا يمكن
 جعل الخمسة أجزاء متساوية في
 العدد أصلاً بخلاف السنة فانه
 يمكن جعلها متساوية في العدد
 دون القيمة فهي **ك** كس مثال
 الخمسة حيث أمكن تجزئة الخمسة
 بالقيمة دون العدد (قوله ان خرج)
 أى العتق لهما

(قوله لما ذكرناه) أي في قوله الاستواء في العدد دون القيمة (قوله وبه يتضح) ٢٠١ أي بقوله وأجاب الشيخ الخ (قوله إن الأول)

هو قوله هل يعق من كل سدة
(قوله والمعدن الأول) أي لانه
أقرب إلى فصل الأمر لانه لم يحتج
معه بعد خروج القرعة الثانية إلى
أخرى بخلاف الأول (قوله ويلزمه
مهرها) أي الواطئ من الوارث
أو الاجنبي وإن كان الأول هو
الأقرب (قوله ولا يؤخذ الأول) أي
الميت (قوله ورجع) أي العبد
وقوله في جميع الأحكام أي كما
تقديم (قوله ولا يرجع الوارث بما
أنفق عليهم) ويظهر أنهم يرجعون
إليه بما استخدمهم فيه لا بما أخذوه
وهو ما كتأخذ مما في غصب
الخراجه أي فلو اختلفوا صدق
الوارث لأن الأصل براءة ذمته
وكلام حج هنا كثر في مقروض
فما لو جهل كل من المستخدم
والعبيد بالعتق رفق أنه يقع كثيرا أن
السيد يعق أرقامهم ثم يستخدمهم
وقياس ما ذكرناه من حج وجوب
الاجرة لهم حيث استخدمهم
وعندها إذا خدموه بانفسهم
ويحتمل وهو الأقرب أن يفرق بين
ما لو علوا بهن أنفسهن فلا اجرة
لهم وإن استخدمهم السيد لأن
خدمتهن لمع عليهم بالعتق تبرع عنهم
وبين ما إذا لم يعملوا بالعتق لا خفاء
السداد بهن فليكون حالهم
ما ذكر سواء كانوا بالعتق أم لا فان
لأصهي الميزة اختياراً وبأن ذلك
أيضا في يقع كثيرا أن تفضا
يعتق وله أولاد مثلاً فتصرف

تقرر ولا اذ علم الثاني من كل من الأمرين انما هو بالنظر لما هو وقد يقال لامتناع
ايضا بينهما من وجب آخر وهو ان عبارة الكتاب كماله مصرحة بالتوزيع واما
الروضة واصلا فغيرها بالتوزيع والتسوية فيرق ظاهر لصددها في السدة
المد كومة ولوم قطع النظر من القيمة بخلافه فصع جعل الروضة كاصلها اما لانا
ذكرناه وبه يتضح ان قول الشارح لا يتأتى بالتوزيع بالعدد دون القيمة لا يتأتى في قول
الروضة كاصلها وان امكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة إلى آخره (وان تعذر)
يوزع بينهم (بالقيمة) وبانه يد بأن لم يكن لهم ولا قيمتهم ذلك صحيح (كأربعة قيمتهم سواء
ففي قول يجوزون ثلاثة اجزاء واحد) جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء لانه اقرب إلى فعله
صلى الله عليه وسلم (فان خرج العتق لواحد عتق) كله سواء أكتب الرق والعتق أم الاسماء
(ثم اخرج) بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم ثلاثا (لتقيم الثلث) فنخرج لهم المخرجة
عتق ثلثه هذا ما دل عليه كلامهما وهو يرد ما فهمه جميع من الشرح من بقاء الاثنين
على حاله ما تم تردد واقفا إذا خرجت الاثنين هل يعق من كل سدة أم يفرع بينهم
ثانيا فنخرج عتق ثلثه زاد الرزكشي ان الأول مقتضى كلامهم لانهم جعلوا الاثنين
بشأن الواحد (أو) خرج العتق (للاثنين) المجهولين جزءا (رق الاسترخان ثم أفرع بينهما)
أي الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الاسترخان) لأن بذلك يتم الثلث (وفي قول يكتب
أسهم كل عبد في رقعة) فالرقاع اربع يخرج على العتق واحدة بعد أخرى إلى ان يتم
الثلث (فيعتق من خرج) (أو لا) (تعداد القرعة بين الباقيين فنخرج له ثانيا بان ان
ثلثه هو الباقي من الثلث بقية عتق (ثلث الباقي) وهو القارع ثانيا لان هذا اقرب إلى
فصل الأمر وفي بعض النسخ الثاني بالثلثة والتون وصوبت (قلت اظهرهما الأول ولاقه
اعلم) لما صرح تجزئتهم ثلاثة اجزاء اقرب لما صرح في الخبر (والقولان في استحباب) لان
المقتضى وجه لكل (وقيل في) (ايجاب) والمعدن الأول وان اتصل للثاني جمع وادعى انه
نص الامومة مقتضى كلام الأكثرين اما اذا اعتق عبدا مرتد فلا قرعة بل يعتق الأول
فالأول إلى تمام الثلث (واذا اعتقنا بعضهم) أي الأرقام (بقرعة) فظهر مال الميت لم يعلم
به حال القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أي بان عتقهم وانهم احرار تجزئ عليهم
أحكام الاحرار من حين اعتاقه (و) يكون (لهم) كسبهم) ونحوه كالش جناية ومهرامة
وتجسية ولها (من يوم) أي وقت (الاعتاق) ويصل نكاح امة زوجها الوارث بالملك
ويلزمه مهرها وطها ولو نفى أحدهم وجدهم حين كل حددها كان بكر او وبم ان كان ثيبا
ولو كان الوارث باع أحدهم او رهنه او جره بطل بيعه وروثه واجارته ويلزم المستأجر اجرة
المثل فان كان عتقه بطل اعتاقه ولاؤلا للأول أو كاتيه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما
أدى وصار في جميع الأحكام (ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) اذ لا موجب الرجوع به
(وان خرج بما ظهر بعد آخر) قيدا إذا عتق من ثلاثة واحد (اخرج) بين الباقيين فنخرج له

واحد منهم في الزكاة وغيرها والباقيون يعاونونه في القضاء عصا لهم من زكاة وغيرها

القرعة عتق (ومن عتق بقرعة حكم بعقبة من يوم الاعتاق وتعتق برقبته حينئذ) اى حين
 الاعتاق لانه تبين القرعة انه كان حرا قبله (وله كسبه) ونحوه مما مر (من يومئذ غير محسوب
 من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقى رقبه اقوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث
 ومحل ذلك ان كانت القيمة يومه اقل اولم تختلف فلا ينافى ما فى الروضة كاصالة انه يعتبر
 اقل قيمه من وقت الموت الى قبض الورثة لا لتركه لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على
 ملكهم او وقت القبض اقل فماتقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كعصوب
 اوصاف من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي
 قبل الموت) نظرا لكسبه (لا الحائث بعده) لانه حدث على ملك الورثة حتى لو كان على
 سيده دين يبيع في دينه والكسب للوارث لا يضى شي منه (فلو عتق ثلاثة لايملك غيرهم
 قيمة كل منهم) مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت سيده (اقرع فان خرج العتق
 للكسب عتق وله المائة) للممار من عتق يكون له كسبه من وقت عتقه (وان خرج لغيره
 عتق ثم اقرع) بين الكسب وغيره لتقيم الثلث (فان خرجت) القرعة لغيره عتق ثلثه (وبقي
 ثلثاه مع الكسب وكسبه للورثة وذلك مثلا قيمة الاول وماعتق من الثاني (وان خرجت
 له) اى لمالك الكسب (عتق وبعه وتبعه ربع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع
 العبد الاخر وذلك مائتان وخمسون مائة على ما عتق لملك اذا سقط ربع كسبه وهو خمسة
 وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبد الاخر فيصير المجموع
 ثلثمائة وخمسة وسبعين مائناها مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون
 للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة بان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من
 كسبه مائة يبقى للورثة ثلثمائة الاشقيين تعدل مثل ماعتق وهو مائة ونسب فثلاثة مائتان
 وشيئان وذلك يعدل ثلثمائة الاشقيين فتخير وتقال في مائتان واربع مائة تعدل ثلثمائة
 يسقط منها المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالشي خمسة وعشرون فعلم ان الذى عتق
 من العبد وبعه وتبعه ربع كسبه

• (فصل فى الولاء) • يفتح الواو والمدمن الموالاة أى المعاونة والمقاربة وهو شرط عاصوبة
 ناشئة عن حرية حدثت بعد ذوال مال متراخية عن عصبوبة النسب تقتضى للعتق
 وعصبة الارث وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه والاصل فيه قبل الاجماع
 اخبار كبير انما الولاء ان عتق وخبر الولاء لجهة كل كلمة النسب بضم اللام وقبحها (من عتق
 عليه رقبتي بعاقق ومنه يبيع الفتن من نفسه لممارته عقد عاققة) (أو بكافة
 وتدير) والعتق في هذه الاحوال اختياري وفيما بعد ها قهرى ولذا غارها لاطاف فقال
 (واستلاد وقربة وسرية قول اوله) للغير من المارين (ثم اعصبته) المتعصبين بانفسهم
 يقدم الاقرب فالاقرب كما مر فى القران والقرتب انما هو بالنسبة لقول الولاء المترتبة
 عليه من ارث وولاية تزويج وغيره الا بالنسبة للعبودية فانه ثبت لعصبة معه فى حياته ومن

(قوله انه يعتبر) اى من انه الخ
 (قوله عتق من العبد الثاني شيى)
 اى منهم (قوله فخير وتقال) اى
 تجبر الكسب فتقيم الثلثمائة وتزيد
 مثل ما جرت به على الكسب فى
 الطرف الاخر فمسير احد
 الطرفين ثلثمائة والاخر مائتين
 وأربعة اشياء فبسط المعلوم من
 الطرفين وهو مائتان من كل منهما
 قابلي مائة من الثلثمائة تقابل
 بينها وبين الاربعة اشياء الباقية
 بعد اسقاط المائتين من الطرفين
 الاخر وتسم المائة عليها بخمس
 كل شي خمسة وعشرون

• (فصل فى الولاء) •

(قوله بضم اللام) انحصر عليه فى
 الاختار وقوله الارث به اى بالولاء

ثم لو عذر الله به دونهم ثم ورواه كما لو اعتق مسلم كافرا ومات في حياته وله بنون من دين
العتيق فانهم يرثونه ثم المنقول اليهم الارث به لارثه فان الولاء لا تنتقل كان النسب
للانسان لا ينتقل بعونه وسببهم ان نعمة الولاء لا تختص به ولذا قالوا انه الولاء لا يورث وانما
يورثه اما العصبية بغيره كذبت مع ابن اموع غيره كالأخت معها فلا يرث به ورح بقول
المصنف من عتق عليه الى آخره من اقرب جريدته ثم اشتراه فانه يحكم عليه بعقته ويوقف
ولاؤه ومن اعتق عن كفارة غيره بوضو أو غيره وقد قدرنا فقال ملكه للغير قبل عقته فلاؤه
لذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم للعارديني انه اذا اعتق عن الغير بغير اذنه
يكون الولاء للمالك بخلاف ما اذا كان باذنه او بغير اذنه لكنه في معرض التكفير فانه يعق
عن اعتقه عنه والمعق نائب عنه في الاعناق وهو غير صحيح لتوقف الكفارة على النية
المتوقفة على الاذن (و) علم مما تقر رانه (لا ترث امرأه بولاء) ثبتت لغيرها فاذا كان للمعتق
ابن بنت أو أم واب أو أخ وأخت ورث المذكرون الا اني لان الولاء أضمة من النسب
المتأخر وانما ترث النسب ورث المذكورون الا انثا ألا ترى ان ابن الاخ والعم وبنوهم
يرثون دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ بنات العم والعمة فبنت المعتق اولى أن لا ترث
لانها بعد منهن (الامن عتقها و) كل منتم اليه بنسب أو بولاء بنحو (اولاده) وان سفلوا
(وعتقائه) وعتقائه عتقائه وهكذا الخبر انما لولا ما نى اعتق فجعل الولاء على بريرة لما قضت
رضى الله عنها ولان نعمة اعاقها شملهم كما ثبتت للمعتق فاستتبعت الولاء وهذه باطما
في القرائض فلا تكرر وخرج من علق به عتقة بعد العتق من مواسلي فانه لا ولاء
عليه لاحد فان عتق عليه الوفا ثم عتق عبدا فابقى بدمويته الاب والوارث له ولا لآل
بأن مات عنها وحدها (قال للبيت) لا لكوتها بابت معقته بل لانهم معتقة معقته هذا ان لم
يكن لآل عهدة فان كان كاخ وابن عم فربا او بعيدا فبراث العتيق له ولاشيء لها لان
معتق المعتق يأخر عن عصوبة النسب وقد غلط في هذه المسئلة اربع مائة فاض غير المتشبهة
فانهم جعلوا الميراث للبيت اسكنوا اقرب وهي عصبة له بولائها عليه وسبب غلطهم غفلتهم
عن ان المتقدم في الولاء للمعتق فعصبته بعتقته فعصبته بعتقه فعصبته وسكن الامام
غلط هؤلاء فيها اذا اشترى اخ وأخت اباهما فعتق عليهم ما ثم اعتق قنات ومات ثم مات العتيق
فقالوا ميراثه لها لما لا شترها كهماني الولاء وهو غلط بل الارث له وسددهم (والولاء لا على
العصبات) كالنسب اقرل عمر وعثمان الولاء للكبر وهو باضم انكاف واسكان الباء بمعنى
الاكبر في الدرجة لا كبر السن الا اذا فرق بين الصغير والكبير ومثل هذا لا يكون الا عن
توقيف فلو مات معتق عن ابنتين وثبت له ما ولاء العتيق فبنت احداهما عن ابن قولاه
العتيق لابن لانه لو قدر موت المعتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولومات المعتق عن ثلاثة بنين
ثم مات احداهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فغير فون
العتيق اعشار الاسدوا قريهم (ومن مسه رق) فعتق (فلا ولاء عليه للمعتقة وعصبته)

(قوله كان النسب للانسان) أي
وذلك ان النسب يعود القرابة
الذي يجتمع مفرقا ولا يحد
فيه انتقال (قوله ويوقف ولاؤه)
أي الى الصلح او بين الحال (قوله)
وقد قدر أي العوض بان له
الغير وهو المكفر عنه للمالك في
الاعناق او كان المالك وليا لغيره
لزمته كفارة بالقتل فان المثال
اذا اعتقه عن الاذن أو المولى
عليه قدر دخوله في ملكه ما قبل
العتق (قوله يكون الولاء للمالك)
معتق (قوله وهو غير صحيح) أي
قوله في معرض التكفير في كان
الاعناق بغير اذن من وجبت
عليه الكفارة كان الولاء للمعتق
لم قوله وعلم مما تقر أي من قوله
المعتصمين بانفسهم الخ (قوله وقد
غلط في هذه) هي قوله فان كان
كان الخ (قوله ثم اعتق) أي الاب
(قوله فمولا العتيق الذين) أي
دون ابن الابن

فان لم يوجد فالمال لبيت المال ولا ولا عليه لعنق الاصول بحال لان نعمة من اعتقه اعظم من نعمة من اعتق بعض اصوله ولان عتق المباشرة اقوى (ولو ترك عبده عتقه فانت بواحد فلو لم يولد الام) لانهم انعموا عليه لعنته بعنتها (فان اعتق الاب النجس الولاد الى مواليه) لان الولاد فرع القسب وهو لا يامدون الامهات وانما ثبت لموالى الام لهدمه من جهة الاب فاذا امكن عاد الى موضعه وعنى النجس ارا ان ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا النجس الى موالى الاب فلم يبق منهم احد لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال (ولو مات الاب رقيقا وعتق الجسد) ابو الاب وان عاد لدون ابى الام (النجس الولاد الى مواليه) اى الجسد لانه كالاب (فان اعتق الجسد الاب رقيقا النجس الى مواليه ايضا) فان اعتق الاب بعده النجس من موالى الجسد (الى مواليه) ويستقر (وقيل) لا ينجس لموالى الجسد بل يبقى لموالى الام حتى يموت الاب (رقيقة) فينجس الى موالى الجسد لان وجوده مانع فاذا مات زال المانع (ولو ملك هذا الولد) الذى من العبد والعنته (اباه هو ولا اخوته) لايه من موالى الام (اليه) لان اباه عتق عليه فثبت له عليه الولاد وعلى اولاده من امه او عتقه اخرى (وكذا ولا نفسه) بغيره اليه (فى الاصح) كاخوته قلت الاصح المنصوص لا يجره واقعه اعلم) بل يبقى لموالى امه والابنت له على نفسه وهو محال ولهذا واشترى العبد نفسه او كاتبه سيده واخذ منه التجريم او الفتن عتق وكان ولاؤه لبيده

• (كتاب تدبير) •

هو لغة النظر عو قب الامور وشرعا تعليق عتق بالموت وحده او مع شئ قبله سمي به لان الموت دبر الحياة ولا يرد عليه العتق من رأس المال فان مات فانت حر قبل لموتى بشهر فانت حرة لانه ليس فيه تعليق بالموت ونما يقين به انه عتق قبله والاصل فيه قبل الاجماع تقريره صلى الله عليه وسلم لمن دبر غلاما ليعتق غيره عليه واركانه مالك ويعتبر فيه تكليف الا السكران واختيار ومحل ويعتبر فيه كونه قنابرا أم ولد كما يعلمان مما باقى وصيغة وشرطها الاشعار به لفظا كانت اذ كتابة او اشارة وهى صريح او كناية (وسريعه) انما ظ منها (انت حر بدموتى واذا مات او قمت فانك حر) او تنق (او اعطيتك) او حررتك (بدموتى) وكذا ذلك من كل مالا يتقل غيره وما نازع به البلقينى فى اعطيتك او حررتك من انه وعد نحو ان اعطيتك ان ادركهم طه لستك رقبان ما بعد الموت يجعل الوعد بخلاف ما فى الحياة (وكذا ادبرتك) او انت مد بر على المذهب ذالت تدبير معروف فى الجاهلية وقرره الشرع واستمر به عناء فلا يستعمل فى غيره وبه فارق ما يأتى فى كتابك انه لا يدان بغيره اليه فاذا ادبت فانت حرة ونحوه ولا نفاة تستعمل فى الخارجة وقيل فى جاقولان نقله ونحوه مما احدهم انهم ماصرهم والناس كائنا من نخلوهما من لفظ لحرية والعتق ويصح تدبيره ونحوه واذا مات السيد عتق ذلك الجزء ولا سريه فى ديرت

(قوله ويستقر) اى فلما انقطعت موالى الاب لا يعود الى موالى الجسد بل يكون الارث لبيت المال (قوله ولا اخوته اليه) اى الى نفسه (قوله او عتقه اخرى) يؤخذ منه انه لا يشترط فى الاخوة كونهم اشقاء بل متى كان على اخوته ولاية ولا النجس من موالى اليه وبصرح بذلك قوله حر ولا اخوته لايه من موالى الام فان الاخوة للاب تصدق بالاخوة للاب والدم وبالاخوة للاب وحده

• (كتاب التدبير) •

(قوله او مع شئ قبله) اى اما تعليقه بالموت مع شئ بعده فتعلق عتق بصفة كما يأتى (قوله فانت حرة) اى او بمرض لا يستقر شهرا كما يؤخذ ذلك من قوله فى الفصل الا ترى عند قول المتن ويعتق من الثلث والحيلة فى عتق به جمعة بعد الموت الخ (قوله واختار) ينبى ار محل اشترط الاختيار ما لم يندره فان نذره نكراه على ذلك صح تدبيره (قوله وما نازع به البلقينى فى اعطيتك) اى المسبوق بقوله اذا مات كما هو الفرض (قوله من انه وعد) اى فيه يمكن لغوا (قوله ولا نفاة) قد تستعمل اى الكتابة (قوله ونحوه) اى من الكتابة

(قوله وما افلا) أي الا الحكمة فانه لا يضح تهملها ونعم اضافته الى جر لا يعيى بيده (قوله لم يصح) أي مستتر هنا كالطلاق قصد اللفظ انهم (قوة) ومنها صريح الوقت) قضيتها ان كاتبة ليست كاتبة ٢٠٥ في العتق وقباس كاتبة الطلاق فيها كاتبة هنا

(قوله وما يأتى فيه مما مر في الطلاق)

والمعقد منه الاكتفاء بمقارنتها

بعض الصفة (قوله أو هذه المرض)

أي سواها كان الموت بالمرض أو

بغيره فيه كانت انهم بدع عليه جدران

(قوله ويشم له نظائره) كالجوارف

نكاحها بالثقة سنة (قوله فكذلك)

أي اشتراط دخول بعد الموت (قوله

وأشار في الثقة الى وجه اشتراط

تقدم الاول) أي هنا وهو الموت في

قوله كانت (قوله لت الصفتين

المعلق عليهما الطلاق من فعله) أي

المعلق المتبادر منه انها من فعل

المتكلم فتكون الصفة ان كانت

بضم التاء وقضية ثوب بعد وأما

الصفة الاولى الخ تقتضي خلافه

فان الدخول فيه من فعل العبد

فأهل المراد هنا من فعله يعني من

فعل المعلق على فعله وهو المرأة

(قوله وأما الصفة الاولى) هي

الموت (قوله ونوى شيئا) أي من

القول أو التراخي ويعلم ذلك منه

بان يجزئه قبل موته (قوله أو

المشقة عقب الموت) أي فورا

(قوله من تأخير المشقة) وعليه

فلو قدم ذكر كالمشقة على الدخول

هل يكون الحكم كذلك فيه نظر

وقضية قوله الا في أمالوصرح

بوقوعه بعد الموت أن فوا فبشرط

يدل مثلا وجهان أحدهما انه تدبير صحيح في جمعه لأن كل تصرف قبل التعاقب يصح
أضافته الى بعض عمله وما افلا وظاهره ان لوقفنا بصريح التدبير بمعنى لا يعرف معناه
لم يصح وانه لو كسر التاء المذكورة وقعها الموت لا يضر (ويصح بكلمة عتق) وهي ما يحق
التدبير وغيره (معينة كحليلات بعد موت) أو أدامت فأتت حروفه وذلك لانه نوع من
العتق فدخله كاتبة ومنها صريح الوقت ككاتبك بعد موت وعلم منه اعتبار مقارنتها
للفظ ويأتى فيه ما مر في الطلاق وان كليات العتق كاتبة فيه وان اشتهر اها في الاستعمال
لا يملحها بالصريح (ويجوز مقيدا) كان مت في ذ الشهور (المرض فأتت ح) فان
وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا وفيه بقوله في ذ الشهر على انه لا بد له من
امكان وجود ما قبله فلو قال ان مت بعد الف سنة فأتت ح لم يكن تدبرا كما قاله في البحر
ونفذ له الزكشي واقره وهو ظاهر ويشم له نظائره (ومعلمنا) على شرط (كان دخلت)
الدار (فأتت ح بعد موت) لانه اما وصية او تعليق عتق بصنة وكل منهما ما يقبل التعاقب
(فان وجدت الصفة ومات عتق والا) بان لم توجد (فلا) يعنى (ويشترط الدخول قبل
موت السيد) كسائر الصفات المعلق عليها وان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير وياتى
التعليق وقد علم انه لا يصح تدبرا الا بعد الدخول (فان قال ان) أو اذا (مت ثم دخلت
فأتت ح) كان تعليق عتق على صفة (واشترط دخول به) بموت (علا بمقتضى ثم ولو في
بالو او كان مت ودخلت فأتت ح فكذلك الابن يريد الدخول قبله فينتسب وهذا ما تامله
في الروضة عن البغوي قال الاسوى ونقل عنه أيضا قيل الخلف ما وافقه وهو المقيد وان
خالف في الطلاق فجزم فيه لوقال ان دخلت الدار وكنت زيدا فأتت طالق بانه لا فرق بين
تقدم الاول وتأخره ثم قال وأشار في الثقة الى وجه اشتراط تقدم الاول بناء على ان الواو
تقتضى القريب وقول الزكشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هنا لوالا الفرق بين
بان الفرقان الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله بخبرينهما تقديم أو تأخير أو اما الصفة
الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر القى من فعله عقبها يشهر تأخرها عنها (وهو) أي
الدخول بعد الموت (على التراخي) بمعنى انه لا يشترط فيه الفور لانه يتربط فيه التراخي
وان كان قضية لم تكن وجهه ان خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً في النظر اليه
بجفاف التورق في الفاء اذ لو عبر به بشرط اتصال الدخول بالموت ولو قال اذ مت فأتت ح
ان دخلت او ان شئت ونوى شيئا عمل به والاجل على الدخول او المشقة عقب الموت لانه
الهابق الى الفهم من تأخير المشقة عن ذكره (وليس للوارث بيعه) ويخبر من كل من يزل
للمت (قبل الدخول) بعرضه عليه اذ ليس له ابطال تعليق الميت وانه كان للميت ان يبطله
كما لو أدى لرجل بشئ ثم مات ليس للوارث بيعه وان كان الموصى أن يبيعه ولو تخرجت عنه

كذلك (موت من كل من يزل للملك) قال سمر على حج فخلاص طب انه يحرم عليه وماؤها أيضا لا تخلط ان تصير منه ولو لم تكن الوارث
فتباخر اعتاقها (قوله ويعرضه عليه) أي من الوارث (قوله ولو تخرج) أي الوارث وقوله هل يعنى أي عنه وقوله الى ذلك أي المعلق منه

(قوله والاوجه علمه) أى العتيق ٢٠٦ (قوله فله ذلك) ظاهره وان طالت المدة ثم بعد الاجابة لوجوه الحق المعلق عليها هل

تفسخ الاجازة من حينئذ أولا واذا قيل بعدم الانفساخ فهل الاجرة للوارث أولا والعتيق لا تقطاع ذاتي الوارث به فيه نظر والا قرب الانفساخ من حينئذ لانه تبيين انه لا يستحق المنفعة بعد موته (قوله فله يبعه) أى عالم يرجع ارجح بان يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل يبعه وان تراخى (قوله للمهر) أى فى قوله اذ ليس له ابطال الخ (قوله ليس هو الموت وحده) أى ولا مع شئ قبله (قوله فى مجلس التواجب) أى وهو ان يأتى به قبل طول الفصل كما قدمه فى العتيق فى قوله والا قرب ضابطه بياهر فى الخلع أى وهو يقتدر فيه الكلام الميسر (قوله بل متى شاء) أى سواء تقدم منه ودام لا (قوله حتى لو شاء) أى العبد (قوله ثم قال لم أشأ) أى بمعنى رجعت عن المشيئة وليس المراد انه انكر المشيئة من أصلها (قوله فكذلك) أى لا يصح منه فلا يعنى (قوله أما لو صح بوقوعها) أى المشيئة من الاجنبى أو من العبد (قوله بالافور) قد شبك هذا على ماهر فيما لو اذامت فأنشأ من ان دخلت أو نمت من انه ان لم ينو شيئا شرط الفور الآن يقال الفرق ما تمتد الاشارة اليه فى كلامه من ان الفور هو المتبادر الى الفهم عند التسديد يعنى حيث رتب قوله فأنشأ حر بالقائه على ما قبله واعتبر المشيئة قيد اقرب (قوله ولو قال) أى معا او مرتبا (قوله وقضاه) معتمد

هل يعنى أولا ذهب بعضهم الى ذلك والاوجه علمه حيث كان يخرج كاه من الثلث لما يلزم عليه من ابطال الولاية لميت وهو مقصودا ما لا ينزل الملك كايما رقه ذلك واحالو عرض عليه الدخول فامتنع فله يبعه لاسيما حيث كان عاجزا لامتنعه فيه اذ يصير كاه عليه (ولو قال اذامت ومضى شهر) أى بعد موتى (فأنشأ حر) فهو متعلق عتيق بصفة ايضا (فلو اذامت استخداه) وكسبه (فى الشهر) كاه ذلك فبماهر قبل دخوله الدار لبقائه على ملكه (لا يبعه) ونحوه لما مر وسبق ما رددناه من ان الصورتين ليستا تدبيران لان المعلق عليه ليس هو الموت وحده (ولو قال ان) أو اذا (شئت) أو أردت (ملا) فأنشأ مدبرا وأنت حر بعده وفى ان نمت) وقد أطلق (اشتطت المشيئة) أى وقوعها فى حياة السيد (متصلة) بانظر انه يأتى بها فى مجلس التواجب قبل موت السيد فنظير لما رتب فى الخلع لان الخطاب يقتضى ذلك انه هو تملك كالببيع وانهاهة ومحل ما ذكره من الغورية اذا أضفه للعبد كما علم من تصويره ولو قال ان شاء زيد أو اذا شاء زيد فأنشأ مدبرا لم يشترط الفور كما قاله الصيرفى فى الابضاح وجزئيه الماوردى بل متى شاء فى حياة السيد صار مدبرا ولو على التراخى لان ذلك من حد بقر العتيق بالصفات فهو كتملكه بدخول الدار قال والفرق ان التعلق بمشيئة زيد مشيئة يتبرر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعدمه بعليقة بمشيئة السيد تملك فاختار فيه قرب الزمان وبعدمه وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتيق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا أشأ ثم قال ان شاء فكذلك ولم يعنى والحاصل انه متى كانت المشيئة غورية فالاعتبار بمشائه أولا او تراخيته ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت مشيئته على رد ام تأخرت عنه الماوردى بوقوعها بعد الموت ام لو لم يشترط وقوعها بعده بالافور (فان قال متى) او مهمه اعلم ان (شئت فللتراخي) لان تخومتي موضوعه لا الزمان فاستوى فيما جميع الا زمان وان موضوعه لفق هل فأنشأ برفق زمان الفعل لسكر يشترط وقوع المشيئة قبل موت السيد ما لم يصرح بما مر او ينو (ولو قال) أى كل من شر بكمبر (العبد هما اذا متنا فأنشأ حر لم يعنى حتى يوتا) لتوجد الصفات ثم ان ماتا ما كان تعليمه عتيق بصفة لا تدبر لانه تعاقب عتيق او صرا صار نصيب آخرهما وتاجرت اولهما ما مدبرا لانه حينئذ معاق بالوت بعده بخلاف نصيب اولهما (فان مات احدهما فليس لوارثه بيع فيه) ونحوه من كل من قبل للعالم لانه صار مستحقا للعتيق بموت الشريك ولو نحو استخداه وكسبه وفارق ما لو أوصى باعقاق عبد فان الكسب بعد الموت لا يوجب اعتاقه فورا فيكون مستحقا له حال الكسبه (ولا يصح تدبير) مكروه (مجنون) حاله جنونه (وصى بغيره وكذا امره فى الاظهر) لان اعماء عبارتهم بوقوع التزم عنهم والثانى العصة لان الحجر عليه لمصلحة والمصلحة هنا فى جوارحه لانه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل له الثواب (ويصح من سبه) أى شجور عليه بالسفه وكذلك بالقلس ايضا لا ضرر فيه مع صحة عبارتهم ما ومن سكران (وكافرا صلى) ولو حريرا كما يصح استدلاله بوقوعه العتيق بصفة العصة عبارته وملكه (وتدبر المرتد يدين على اقرار ملكه) فان بقيا صرح اذ انزلناه فلا او

وقضاه

(قوله ثم ارتد) أي السيد (قوله ولو ارتد المديبر لم يطل) وقادته تظهر فيما لو عاد إلى الإسلام ولو بعد مدة بأن اتفق عدم قتله إثارته مثلاً (قوله امتنع استرقاقه) هذا مخالف لما قدمه في فصل نساء الكفار الخ وعبارته ثم بعد قول المصنف ويمحو زرافاق زوجة ذمي مثلاً وشراً ما نصه وكذا عتيقه الصغير والكبير والعاقل والمجنون في الأصح يجوز استرقاقه إذا لم يدار الحرب لكونه جازاً في سببه ولو لم يدار الحرب وأولى إياهان قلت يمكن الفرق بأن ما هنا في الوسي في حياة السيد فهو ماله لم يخرج عن ملكه وما هنا للثبوت صار مستقلاً قلت يتألف عموم قوله امتنع استرقاقه فإنه شامل لما لو سبي في حياة السيد وبعد موته وصرح بهذا الشمول المديري (قوله فممنع) أي (جملها) أي وان رضياً (قوله كما هو ظاهر تعليمهم) أي من أنه مستقل (قوله بعد إسلامه) أي من أن غنمه (قوله نقض تدبيره) أي بعد نصيحة التدبير وهو ظاهر ويدل عليه قوله فيما مضى وبشرط في الحال كونه قنناً غير أم ولد وقادته أنه لو مات السيد قبل بيع القن حكم بعقده (قوله واحتمل بيعه في الأول) هو قوله باع مديبر أنصاري

وقدناه فان أسلم بآيات صفته والأفلا (ولو دبر) قنناً ثم ارتد لم يطل (تدبيره) على المذهب) بل إذا مات مرتد اعتق القن صيانة لحقه عن الضميمة إعلان الردة فترقى العقود المستقبلة دون الماضية بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليها الطريق الثاني القطع بالبطالان والثالث البناء على أقوال الثالث (ولو ارتد المديبر لم يطل) تدبيره وان صار ماله مهمل الميراث المالك فيه كما لا يطل الاستعداد والكتابة بها ولو حارب مديبر لم يطل (قوله في سبي امتنع استرقاقه) لأن فيه ابطلاً على السيد (ولو لم يجل مديبره) وام ولده الكافرين الأصليين (إلى دارهم) وان دبره عندنا وافي الرجوع معه لأن أحكام الرق جميعها باقية بخلاف المكاتب كتابة صححة لا يراد الإبراء وخرج بقول الأصحاب المرتدان فيمنع من حملهم البقاء على الإسلام وفي معنى المرتد القن المديبر والمعاقب بصفة أو المكاتب المقتل من ملة إلى أخرى حيث قلنا لا يقبل منه إلا الإسلام كما هو ظاهر وعلم مما تقر أنه لا يتبع من المكاتب كتابة فاسدة كما هو ظاهر تعليمهم (ولو كان لكافر عبد مسلم تدبره) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما في بقاء ملكه عليه من الأذل وهذا عطف بان لم يرد بالقبض بين حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظ (ولو دبر كافر كافر أسلم) العبد (ولو يرجع السيد في التدبير) بان يزل ملكه عنه (نزع من سيده) ويترك في يد عدل ويستكسب دفعه للأذل ولا يباع اتوقع سريته (وصرف كسبه إليه) أي السيد كالوأسلت أم ولد (وفي قول يباع) ثلاثاً يبقى في ملك كافر وحل الشارح كلامه على المرجوح وهو همة الرجوع عنه بالقول وما قرئناه كلام المصنف تبعاً للأدلة قد لا يتأق مع قوله نزع من سيده في قول يباع إلا أن يقال أنه أزال ملكه عنه لكفر آخر فصيح على بعد (ولو مات السيد غير المحجور عليه ولوليه) بيع المديبر وهبته وكل تصرف يزيل الملك لأنه صلى الله عليه وسلم باع مديبر أنصاري في دين عليه وراه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة أنها باعت مديبرتها بحراً ولم ينكح عليها ولا خالفها أحد من الصحابة واحتمل بيعه في الأول للدين ردائه لو كان كذلك لتوقف على طلب الغرماء ولم يثبت ذلك ولا يناه في ما تقره قول الراوي في دين عليه أذ مجرد كون البيع فيه لا يقيده أنه لا جله فبالتوقف حينئذ على الحجر عليه وسؤال الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهم ما إلى أن قضية عتقه كائنية في الاحتجاج (والتدبير تعليق عتق بصفة) لأن بصفته بصفة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالعتق نظر إلى أن اعتاقه من الثالث (لأنه باع) أو وصية وأقبضه (ثم نكحهم) لم يعد التدبير على المذهب) لأن زوال الملك يطل كلاماً في الوصية والتعليق وكما لا يعود الخلف في العبد وفي قول علي قول التعليق يعود على قول عود الخلف في القسم (ولو يرجع عنه بقول) ومثله إشارة أخرى من مقهمة وكتابة معينة (كأبطالته فسخته فنقضت رجعت فيه صح) الرجوع (ان قلنا) بالرجوع أنه (وصية) لما مر في الرجوع عنها (والأب) بأن تقل رصبة بل تعليق عتق بصفة كما هو الأصح (فلا) يصح بالاقول كسائر التعليقات (ولو عاق مديبر) أو مكاتب أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما

(قوله: إلى الأول) أي المعتقد

هـ (فصل في حكم حمل المذنب في المأوى عتقه بصفة وجوبية المذنب وعتقه هـ)

(قوله وعتقه) أي وما يتبع ذلك من التنازع في المال الذي يدين المذنب (قوله ولذبح حامل) أي نفخ فيه الروح أم لا، إذ من قول الشارح الآتي ويعرف كونه حامل الخ (قوله على القول به) أي المرجوح (قوله دام قطعا) أي تدبير الحمل (قوله أما إذا استغناه) ولعل الفرقين هذا وبين ما لو قال اعتقك دون

حملك حيث يعتقان معا ضعف التدبير (قوله أي غالبا) ومن غير الغالب ما لو أوصى بأولاد أمته ثم اعتقه الوارث (قوله بما مر) أول الوصايا أي بأن تفصل لدون ستة أشهر من التدبير أو أكثر ولم يوجد وطبعه به يحتمل كون الولد منه (قوله كما يصح اعتاقه) يؤخذ من التشبيه باعتقائه بشرط طاعة التدبير بلا عه أو أن نفخ الروح فيه كما تقدم (قوله ولما من تكاح) أي بعد التعلق وقبل وجود العفة أما الموجود عند أحدهما فيعتق بتمتعها كما يعلم من قوله فمن ثم ياتي ضاع على الأصح نظير الخ

يصح تدبيره وكاتبه المعلق عتقه بصفة والتدبير والكاتب هما (و من ثم) عتق بالاسبق (من) الوصية (الموت) أو أداء الصوم (والصفة) نهي للمعلق فإن سبقت الصفة المعلق بها عتقه والموت فيه عن التدبير أو الإذابة عن الكسبة (وله وطبعة مبررة) وإن لم يعزل عنها البقاء. كما عليها كسبهم الولد مع أنه لم يتعلق به حتى لازم (ولا يكون) وطوؤها (وجوبا) عن التدبير (فإن ولدها بطل تدبيره) بطرق الأقوى على الأضعف بديل فتؤخذ من رأس المال ويرفع به حكمه كما يرتفع الشكاح بملك المدين (ولا يصح تدبير أم ولد) لأنها تستحق العتق بالمرتبة أقوى منه والأضعف لا يدخل على الأقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح عتق عتقه بصفة (وكاتب مذب) لموافقة المقصد التدبير فيكون كل منه مأمورا بمكاتبه ويعتق بالاسبق كما مر فإن مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على السيد بقبضه كسبه وولده فإن عجز في مسئلة الكتابة عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي لباقي مكاتبه ويعتق بالاسبق كما مر فإن مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الأصغر بقبضه كسبه وولده فإن عجز في مسئلة الكتابة عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتبه فإذا أدى قطعه عتق وان مات وقدره كما عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن السباغ وقال الأسنوي أنه الصحيح به جزم في البره ورأى المعتقد خلافا للشيخ أبي حامد وعلى الأول يتبعه كسبه وولده كما مر نظيره

هـ (فصل في حكم حمل المذنب والمعلق عتقه بصفة وجوبية المذنب وعتقه هـ) ولدت مذبرة من تكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الأطهر لأنه عتقه مدي قبل الرق فلا يدرى للولد الحادث بعده كالأحرار والثاني يثبت كما يتبع ولدا المستولدة أمه وخرج ولدت ولدها قبل التدبير فلا يتبع جرمها ولو كانت حاملا عند موت السيد بقبضه جرمها (ولودر حامل) يملكها أو حلالها ولم يستثنه (ثبت له) أي الحمل وإن انفصل في حياة السيد (حكم التدبير على المذهب) لأنه كسبه أعضاء كما يتبعه في العتق والبيع والطريق الثاني أن قلنا الحمل يعلم فذبحه والأخلاق ولان في المسئلة الأولى (فإن ماتت) الأم في حياة السيد (أو رجح في تدبيرها) القول على القول به (دام تدبيره) وإن انفصل (وقيل أن رجح وهو مستل فلا) يذوم تدبيره بل يتبعه في الرجوع كما يتبعه في التدبير وفوق الأول بقوة العتق وما يؤول إليه ولو خصص الرجوع به دام قطعا أما إذا استغناه فلا يتبعه أو محمل ذلك حيث ولدت قبل الموت والاتباع إلا أن الحر لا تلد إلا حرة أي غالبا ويعرف كونها حامل حال التدبير بما مر أول الوصايا (ولودر حلال) وحده (صح) تدبيره كما يصح اعتاقه دونها ولا يتعدى إليها لأنه تابع (فإن مات) السيد عتق (الحمل دون الأم) لما تقرره تابع (وإن باعها) مثلا حامل (صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تدبيره كما لو باع المذنب ناسيا لتدبيره (ولو ولدت المعلق عنها) بصفة ولما من تكاح أو زنا لم يعتق الولد لأنه عتقه بطلقة الفسخ فلا يتبعه كالأحرار (وفي قول أن عتقت بالصفة عتق

كولادام الولد وجوابه ما تقران هذا قابل للصح وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به
المصنف في تصحيح التنبية وهو قياس ما صرح في ولد المدبرة ومن ثم يأتي هذا على الاصح نظير
تنبيله المار خلافا لما قطع به ابن الرفعة من التبعية فيما اذا اتصل عند التعليق وقطع
غيره ما اذا اتصل بوجود الصفة وقد عتقت بما وان حدث بعد التعليق ومحل
ما ذكر في المتصل بالتعليق ما اذا بقي أو بطل عوتها قبل الانفصال وبغيره بعده بخلاف
ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المعتمد لعله به عمده في
ولد المدبرة كما تقر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع) عبدا (مدبرا ولاء) قطعا لان الولد
يتبع امه وقا وحر به لا اياه فكذلك في سبب الحرية (وجنانيه) أي المدبر (كجنانية قن) فاذا
جنى بيع في الارض لبقاء الرق فيه كما قبل التدبير لقكن السيد من البيع وغيره فكان
كغيره الجنانية عليه كالجنانة على القن ولا يلزم سيده ان يشتري بما اخذ من قيمته من
يذره (وبعق بالموث من الثلث كله أو بعضه بعد الدين) حيث لم يكن مستغرقا للمار واه
ان عمر رضي الله عنهما المدبر من الثلث موقفا لا مرفوعا ولانه تبرع بوزم بالموت فاشبه
الوصية وأشار بقوله بعد الدين الى انه لو لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه فان كان ثم دين
مستغرق لم يعتق منه شيء فان استغرق بعضه عتق ثلث ما بقي منه والحيلة في عتق جمعه
بعد الموت ولو كان ثم دين مستغرق ان يقول انت حر قبل مرض موتي يوم وان مت فجاء
فقبل موتي يوم فاذا مات بعد التعليق بيا أكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سيل عليه
لاحد (ولو عتق) في محنته (عتقا على صفته مختص بالمرض كان دخا) الدار (في مرض
موتي فانت حر عتق) عند وجود الصفة (من الثلث) كالوحيج عتقه حينئذ (وان احتلت)
الصفة (الصحة) أي الوقوع فيها كالمريض فان لم يقيد الصفة به كان دخا فانت حر بعد
موتي يوم (فوجدت في المرض من رأس المال) فيه عتق (في الاظهر) نظرا لحالة التعليق
لانه عنده لم يتم بإبطال حق الورثة ومحل ذلك ان وجدت الصفة بغير اختيار السيد
كطالع الشمس والافق الثالث قطعا لاختباره العتق في المرض ولو علقه كاملا فوجدت
وهو محجور عليه بنسب فكذلك كرا ومجنون أو سفيه عتق قطعا وقاروق ذين بان الجزئيين هما
الحق الغير بخلاف هذين والثاني من الثلث اعتبارا بوقت وجود الصفة فان العتق حينئذ
يحصل (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره بنسب رجوع) وان جوز بالرجوع بانقول
كان بجوئه الردة والطلاق ليس اسلا مارجعة وقال في موضع آخر انه رجوع والمعتد
ما هنا (بل يملك) السيد ما ذره لاحتماله ان يقربان كل حلف العبد وثبت تبديره وله
رفع العين اذالة لملكه عنه (ولو وجد مع مدبر مال) أو اختصا (فقال كفته بدموت
السيد وقال الوارث) بل (قبله صدق المدبر بيمينه) لان البهله فيرجع وهذا بخلاف ولد
المدبرة اذا قالت ولدت بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث قبله فهو قن فان القول
قول الوارث لانها لما ادعت حرية نفت ان يكون له عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة

(قوله المدبر من الثلث) أي عتقه
يكون من الخ (قوله فاذا مات بعد
التعليق) هو ظاهر فيما لو قال
اذا مت فجاء فانت الخ اما لو قال
انت حر قبل مرض موتي يوم
فانما يظهر ذلك اذا عاش سحيا
أكثر من يوم قبل المرض (قوله
فكذلك كرا) أي من اجراء الاظهر
ومقابل فيه بقضية قوله لا ومجنون
أو سفيه عتق قطعا وعليه فالعبدة
في هذا على الاظهر بوقت التعليق
فلمعل قوله فيما سبق قبل قول
المصنف ولو قال الشريكة المؤسر
اعتقت الخ من ان العبرة بوقت
وجود الصفة مفتي على مقبل
الاظهر (قوله بخلاف هذين)
هما السفيه والمجنون

* (كتاب الكفاية) * (قوله كالعاقبة) أي كان العاقبة بالفتح فقط وعادة المختار وكذا العاق بالفتح والعاقبة (قوله والجمع) عطف على عام خاص (قوله وسعى) أي العقد (قوله في ذلك رقبته) الضيق فيه للمكاتب لأن ما يأخذه سبب لتخليص رقبته من الرق ويحتمل عوده لكل من الغارم ٢١٠ والغارز والمكاتب ويكون المراد بذلك الرقبة لتخليصه من مشقة الدين والغزو

ويحتمل الكفاية (قوله وان لم يكن عدلا) معتمد (قوله أي الذي لم يعرف) هو تفسير مرادها والافانقة هو العدل (قوله لانه أمر بعد الخطر) أي المنع والأمر بعد الخطر لا يقتضى الوجوب ولا التدب ومن ثم قال والندب من دليل آخر (قوله فلا يرد تحريمها) ومثل ذلك ما لو غلب على ظن السيد ان ما يكسبه من المباحات به مرقفه في المعصية فنصرم كآيته لا أدبها إلى الله ~~عنه~~ من المعصية بما يكسبه وكذا أيضا اطف الله به قوله فلا يعد تحريمها أي ومع ذلك فان ملك ما يكسبه كان حصلا من غير جهة الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤنته مثلا ثم ادعى ما ملكه عن التجويع عتق والافلا (قوله اذا أدبته) أي آتته كما يأتي في كلامه والتعبير بالاداء انما هو من وجود الاداء في الكفاية والافيني كما قال الجمع ان يقول اذا برئت أو فرغت ذمتك منه فان حر أو شوى ذلك و يأتي ان نحو الابراء يتوهم تمام الاداء فالمراد به شرعا فانراغ الذمة اهـ حج وقرل حج رياتي أي بعد تول العتف في أدى حصته الخ ومنها

* (كتاب الكفاية) *

بكسر الكاف وقيل بقصها كالعاقبة وهي لغة الضم والجمع يسر عا قد عتق بلفظها بعوض منجم بضمين فأكثر وسمى كفاية لما فيه من ضم نجم إلى آخر وقيل لانه يرتفق به اغلبا وهي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورقبته لأنها بيع ماله به. والواصل فيه اقبل الاجماع قوله تعالى والذين يتفقون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانت حسمان علمت قيمهم سيرا وخبرهم من أعان غارما وغاريا ومكاتب في رقبته أظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وخبر المكاتب عبد ماني عليه درهم روادها حالها وكهصم اسنادها وما الحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعق مجانا والعبد لا يتشعر له كسب تشبها اذا علق عقده بالتصصيل والاداء فاحتل فيه باليحق في غيره كما احتلت الجهة المدة في ربح القراض وعمل الجعالة للعاجلة قال الروائي وهي اسلامية لا تعرف في الجاهلية وأركانهم اقن وسيد وصيغة وعوض (هي مستحبة ان ادبها رقيق أمهين قويا على كسب) يفي بوعده ونجموه كما يدل عليه السياق واعية ارا الامانة خشية من تضيق ما يحصله ويؤخذ عنه ان المراد بالامين من لا يضيع المال ولا يمكن عدلاته كتحو صلاة ويحتمل ان المراد الذمة أي الذي لم يعرف بكثرة انفاق ما يديه على الطاعة لان مثل هذا لا يرجع عتقه بالكفاية وانما يجب خلا فالجمع من السلف اظاهر الامر في الايمان نعم امن الخطر وهو يسر ماله بماله والاباحة والندب من دليل آخر (قيل أو غير قوي) لانه متى عرفت أمانته اعين بالصدقة والركا ورديانه فيه ضرر راعى السيد ولا وثوق بذلك الامانة قيل أو غير أمين لانه يعان للعربة وديانه يضيع ما يكسبه (ولا تنكره بحال) بل هي مباحة وان انتفى الشروط السابقة لانها قد تنفض إلى العتق نعم ان كان الرقيق فاسقا بسرقة أو نحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع الهجر عن الكسب لا كسب بطريق الفسق قال الاذرى فلا يبدت تحريمها لاعتقها التمسكين من انفساد وجهه قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أخذها مضر فلهما في محرم ومن امتنع العبد منها وقت طلبه اسبده لم يجبر عليها كعكسه (وصيغتها) انظروا إشارة أكرس أو كآبه تشعيرها وكل من الاولين صريح أو كآبه فنصراتها (كاتبته) أو ان مكاتب (على كذا) كالف (منجمها) بشرط ان يضم إلى ذلك قوله (اذا أدبته) مثلا (فانت حر) لان انظها يصلح الخضارسة

يعلم انه لا فرق بين قوله اذا برئت أو فرغت ذمتك بقول الشارع بالنسبة للبرائة انه يعتق بإداء التجويع والبرائة أيضا المقبوط به أو بالنسبة لفرغ الذمة يعتق بالاسبة فقام البرائة باللفظ ليس الفرق بين البرائة وفرغ الذمة بل مجرد تفنن في التعبير =

ثم قضية ما ذكرناه لا يعتق بالبراءة إذا كانت الصيغة إذا ادبت فأنت حرومى ما يحقنا في قوله ولهذا يعتق بالارامع
اتقاء الاداء (قوله التي يحصل فيها العتق) اى مع ذكر بقية الشروط من بيان كل نجم وما يؤدى فيه والا كانت فاسدة (قوله
نعم لا يجب كونها ثلاثة كما باني) اشار به الى ان النجوم في كلام المصنف اريد بها ٢١١ مافوق الواحد (قوله لا يعرف معناها

الاخواص) في توجيه الاول
بان الكتابة مشقة كما ينبغي عن
هذا الفرق (قوله لا بعد علم
القبول) ظاهره وان اذن له السيد
في التوكل (قوله ويصفي
استيجاب) اى واستقبال وقبول
كالمقال السيد اقبل الكتابة
او تكتب - في بكذا الى آخر
الشروط فقال العبد قبلت (قوله
فيقول كاتبك) اى فوراً كما
فهم من الفاء (قوله واختار)
اى فلا تصح من مكره ويذهب ان
محل ذلك ما لم ينفذ كتابته
فان نذرهما كما على ذلك صحت
الكتابة لان الفاء - هل مع الاكراه
بحق كالمحل مع الاختيار ثم
هذا ظاهر ان كان النذر مقدا
بزمان معين كزمان مثل وآخر
الكتابة الى ان بقي منه زمن قليل
فان لم يكن كذلك كان انذار
معلقا فلا يجوز اكراهه عليه لانه
لم يلزم وقتا بعينه حتى ياتم بانأخير
عنه فلو اكرهه على ذلك ففعل لم
يصح له ولو مات من غير كتابة بعد
عصى في الحالة الاولى من الوقت
الذى عين الكتابة فيه وفي الحالة
الثانية من آخر وأما الامكان
(قوله في السيد) اى والعبد بالمعنى

أيضا فاحتج لتمييزها اذا وامر بهما ولا يتقدم بعدا كرهل منه فاذا برئت منه او فرغت
ذلك منه فأن حروثا على برئت منه حصول ذلك بقاء النجوم والبراءة الما فطيم او فراغ
الذمة شامل للاستيناف والبراءة لا يظن قال البلقي لوقال كاتبك على كذا مضمرة الكتابة
التي يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة الخراج (ويبين)
وجوب اقدار العوض وصفته بما صار في السلم كما يأتي ثم ان كان جعل العقد نقدا غالب
لم يشترط بيان كالمبيع (عدد النجوم) استوف أو اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما
يأتي (وقط كل نجم) اى ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها مقدمة موضوعة فاشتراط فيه
معرفة انوس كالمبيع وابتداء النجوم من العقد والمراد هنا النجوم هو الوقت المضروب
ويطلق على المال المؤتمن عنه كما يأتي في قوله وانفقت النجوم وما يلغز به هنا ان يقال
عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين على العوض والمعوض معاذا السيد ذلك
النجوم فيه بمجرد العقد مع بقاء المكتاب على ملكه الى اداء جميع النجوم وقول بعضهم
معلق فيه بما يملكه لا مال للمعنى على مروج وهو ان المكتاب مع بقاءه على الرق
لا مال له (ولو ترك لفظ التعليق) للبرية بالاداء (وفاء) بقوله كاتبك على كذا (جاز)
لحصول المقصود ومحل ذلك في الحقيقة اما القاسدة فلا بد من التلغظ به (ولا يكتفى فقط
كتابة بالامتنع ولا يسه على المذهب) لما مر من كون الكتابة تقع على هذا العقد وعلى
ما لخرجة فلا بد من تمييز باللفظ والنية وفي قول من طريق ثان يخرج يكفي كالتدبير وقرق
الاول بان التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا خواص (ويقول
المكتاب) على الفون (قبلت) كغيره من العقود فلا يكفي قبول الاجنبى ويتجه عدم
لا كتنها بقبول وتسل العبد لانه لا يصير اهلا لتوكيل الابعاد تمام القبول ويكفي
استيجاب واجيجاب ككاتبى على كذا فيقول كاتبك وانما لم يكف الاداء لاقبول
كالاعطاء في الخلع لان هذا شبهه بالمبيع من ذلك لا يقال تعبيراً صلبه بالعبادولى من تعبيره
بالمكتاب اذ لا يصير مكانه الابعاد اقبول لانا نقول اطلاق المكتاب عليه صحيح باعتبار
الاول كما في قوله تعالى انى اراى اعصر خيرا وقد اتفق البلغاء على ان الجواز المبلغ
(وشروطها) اى السيد والقرن (شكاف) واختيار فهم كما يعلم من باب الطلاق ولا يعتبر
فيهما الا بشاره لو كانا عيين جاز (واطلاق) للتصرف في السيد لتقرر انهما كالمبيع
فلا تصح من محجور عليه ولو فاس وان اذن الولي والقول بانه معلق بالتصرف في مال
موله غير صحيح اذ تصرف منوط بالصلة واعتبار الاطلاق في المكتاب لاخراج المهر من

الاستى (قوله وان اذن الولي) غاية اخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد المحجور عليه بالفسان ان يزيد فيه على ماله وهو غير
مقتل فيصير القاضى على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وان اذن له وليه فيها (قوله والقول بانه) اى
الولي (قوله واعتبار الاطلاق) اى الذى افهمه قول المصنف واطلاق الخ وقوله ويصح كونه اى العبد

(قوله ولا تصح كتابة ما ذون) أي بعد ما ذون الخ وذلك لأنه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم (قوله اما اذا لم يخلف غيره) محترز ما تنفعه قوله فان كان له مثل اذ المتبادر منه انه يملك المثلين زيادة على العبد (قوله فان زاد على الثلث) أي ما اذا على الثلث الخ والمراد ان ما اذا العبد بموت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد على الثلث نظر المال الكتابة وبعبارة سم على حج قوله فان ادى حصته الخ قال في الروض ولا يزيد العتق بالاداء لبطالته في الثلثين أي لا زاد في الكتابة بقدر نصف ما ادى وهو سدس لبطالته في الثلثين ١٥ ووجه توجيه زيادة العتق بقدر نصف ما ادى انه لو كان قيمته مائة فاذا ادى ثلثه ا بعدموته حصل للورثة مائة ثلثا العدد ٢١٢ وثالث المائة والمجموع مائة فيبقى اى يعتق منه قدر نصفه ليكون مائة على الثلث وذلك نصف الثلث الذي تنفذ

الكتابة فيه وقد رخص ما ادى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمته خسون ثم رأيت نسخة صحيحة من حج ولم تجز الورثة فيها زاد الخ وعليها فلا اشكال (قوله ولو مرتدا) أي اى مالو كان العبد وحده مرتدا صححت كتابته شرح المنهج وعليه فيقال صح قبوله مع الردة لانه لا يوجب دمه شيء الا اذا أتم فلا تنفذ على السيد (قوله وقتلنا ليحصل الجبر بنفس الردة) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفي اكثرها عدم اعتبار هذا القيد فيه بحجج ورا عليه بنفس الردة (قوله ويصح من حربي) أي وقد شمل ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشمل أيضا المنتقل من دين الى دين فتصح كتابة لبقائه ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام (قوله ومكرى) ظاهره وان قصرت المدد بوجه بانه لما كان عاجزا

والمؤجر الا في ذلك في كلامه فلا تصح كتابته ما يصح كونه مقبولا ويصح من مكاتب ا بعد و ان اذن له السيد فيه ولا من مبيع لا انتفاء أهليته مالولا ولا تصح كتابة ما ذون له حكم الحاكم بصرف آكسابه لارباب الديون (وكتابه المريض) مرض الموت صحته به (من الثلث) ولو اضاها في قيمته لان كسبه ملك السيد (فان كان له من لاه) أي مثلا قيمته عند الموت (صححت كتابة كله) سواء كان ما خلفه عما اذا الرقيق أم من غيره ونحو وجه من الثلث (فان يملك غيره وادى في حياته مائتين) كتابته عليه (وقيمته مائة عتق) كله عليه ما لبقائه من لاه للورثة وهذا كالمثال لما قبله (وان ادى مائة) كتابته عليها (عتق لتمامه) لان قيمة الثلث مع المائة المؤداة مثلاما عتق منه اما اذا لم يخلف غيره ولم يولد الابعد وموت السيد ولم تجز الورثة فان زاد على الثلث صح في ثلثه نقطه فاذا ادى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب مرتدا) نفسه ولو مرتدا ايضا ربي على اقول ملكه فان وقفناه) وهو الاظهر (طلعت على الجديع) القاتل باطل وقف العقود وهو الاصح ايضا وعلى القديم لا تبطل بل توقف فان سلم بان صحته والا فلا ويحل الخلاف ما لم يحجر عليه الحاكم وقتلنا لا يحصل الجبر بنفس الردة فان حجر عليه لم تصح الكتابة قطعا وقيل لا فرق وتدرجت هذه المسئلة في كتاب الردة في ضمن تقسيم فلا تكرر وتصح من حربي وغيره (ولا تصح كتابة) من تعذيبه حتى لازم نحو (مرهون) وجان تعلق برقبته مال لانه معرض للبيع وانما صح عتقه لانه اقوى (ومكرى) لان منافعه مستحقة للمستاجر ومثله موصى بخدمته بعد موت الموصى ومقصوب لا يقدر على انتزاعه (وشروط العوض كونه دينيا) اذ لا ملك له رد العقد اليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم المتجه الاكتفاء بما يشار الى وجوده وان لم يكن ثم (موجب) لانه المقتول عن السلف والخلف ولانه عاجز حالا وانما لم يكتب به عما قبله لان دلالة الالتزام كما قاله ابن الصلاح لا يكتفي به في الخطابات وهذا وصفان مقصودان ولو اسلم الى المكاتب عقب العقد للكتابة فقيه وجهان اصحهما الصحة (ولو منفعة) في النعمة كما يجوز جعلها غنا وأجرة فتجوز على بناء داودين في ذمته وموصوفين

في آول المدد تزل معزلة مالو كتابته على منفعة لم تنصل بالعقد (قوله لان منافعه مستحقة) وهذا بخلاف مالو اعنته في على عوض موجب فانه يصح وتقدم الفرق بينهما (قوله وان لم يكتب ثم) والفرق ان عقد السلم معاوضة مختصة المقصود منها حصول المسلم فيه في مقابلة رأس المال فاشتراط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وأيضا فالشارع متشوف للعتق فاكتفى فيه بما يؤدي الى العتق ولو احتمالا (قوله وانما لم يكتب به) أي قوله موجب لا وقوله مما قبله أي قوله دين (قوله ولو اسلم الى المكاتب) هو بالبناء للمفعول اي شمل السيد وغيره

(قوله وتصح بغيره من قصيرين)
 كساعتين (قوله لم يصح) أى
 لانها ما بعد ان ينجم التواهيما
 (قوله فأولى بالناس) أى اعدم
 اتصال خدمة رمضان مع
 تعلقها بعين العقد بالعقد (قوله
 موصوف بعده) أى الان
 ولوقبل فراغ الشهر كما يأتى ولو عبر
 بغيره أو بعده كان واضح (قوله
 على نوب) أى على خطاطة نوب
 ليكون العقود عليه منفعة
 (قوله والاصح على ما تقر) أى
 من اتصالها بالعقد (قوله ويمكن
 الشروع) أى والمحال (قوله والاصح
 منه الصفة) وعلى الصفة فإذا
 أدى نصيبه هل يسرى على السيد
 الى باقيه أو لانيه فله وقاص
 ما يأتى فى ابراء أحد الشريكين
 السراية وقد يفرق بان المسمى
 عتق عليه نصيبه باختياره يسرى
 الى حصته شريكه وما لم يفرق
 فيه حصته ما أداه العبد باختيار
 السيد فلا سراية اذ بشرطها كون
 العتق اختياريا لمن عتق عليه وهو
 واضح وقد يقال فرقى بين كون
 الباقي اذ يروى كونه له كفى
 مسئلتا فاهل العبد كله هنا لو ائتم
 وهو لو ائتم جزأ منه يسرى الى
 باقيه معسران كان أو موسرا وان
 كان عليه دين فقد يقال
 بالسراية هنا لحصول العتق عليه
 هنا وان لم يكن باختياره (قوله
 ففى قول يعصان) معقدا على
 الطريق الثالث

فى وقتين معلومين ولا بأس بكونها ولو فى الذمة حالة تقدمت على الشروع فيها حالاً وتصح
 بنجمين قصيرين ولو فى مال كثير كالسالم الى معسر فى مال كثير الى اجل قصير ولو كاتب قبله
 على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما يصح او على خدمة زوج وبمضان فأولى
 بالناس ولا بد من اتصال الخدمة ولا مانع من اتصاله بالاعيان بالعقد ويمنع تأخيرها عنه
 أو على خدمة شهرين إلا أن وعلى الزام خدمته خطاطة نوب موصوف بعده جاز لان المنافع
 المترتبة فى الذمة تتأجل بخلاف المتعلقة بالاعيان لا يجوز بشرط تأجيلها او من ثم تصح
 على نوب يودى نصفه بعد سنة ونصفه بعد سنتين أما اذا لم يكن ديناً فان كان غير منفعة عين
 ثم تصح الكتابة والاصح على ما تقر ويأتى (ومنجما بنجمين) ولو الى ساعتين وان عظم
 المال (فأكثر) لانه المأثور وامر انها مشقة من ضم النجوم بعضها الى بعض واقل
 ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ثلاث) السيد (بعضه وباقيه حر) بشرط اجل وتنجيم
 لانه قد يلائم بعضه الحر ما يودى وزد بان المنع تعبد اتباعا لما جرى عليه الأولون لانها
 خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد (ولو كاتب على) منفعة عين مع غيره ما وجلا
 فهو (خدمة شهر) مثلا من الآن (ودينار) فى اثنائه وقد عتبه كيوم يعطى منه (عند
 انقضائه) او خطاطة نوب صفته كذا فى اثنائه وعنده انقضائه (صح) الكتابة لان المنفعة
 مستحقة حالاً والذمة تقدم رهاا والدينار انما يستحق المطالبة به بعد المدة التى عينها
 لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد النجم فعلم ان الاجل متى ما يكون شرطا
 فى غير منفعة يقدر على الشروع فيها حالاً وان الشرط فى المنافع المتعلقة بالاعيان اتصالها
 بالعقد بخلاف المترتبة فى الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالعقد يمكن الشروع فيها
 عقبه بضم آخرها كالتملذ كوروان شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن
 الدينار على زمن الخدمة لم يصح ويشع فى الخدمة العرف فلا يشترط بيانها ولو كاتبه على
 خدمة شهر ودينار فرض فى الشهر وفاتت الخدمة انقضت فى قدر الخدمة وفى الباقي
 خلاف والاصح منه الصفة (او) كاتبه (على ان يبيعه كذا) أو يشترى منه كذا (فسدت)
 الكتابة لانه كسعت فى بيعه (ولو اهل كاتبك وبعثك هذا الثوب بالف ونجم الالف)
 بنجمين فأكبر كاتبك وبعثك هذا الشهرين تردى منهما خمسة مائة عند انقضاء الاول
 والباقي عند انقضاء الثانى (وعلى الحرية باذائه) وقبلهما العبد معا او ربها (فالذهب
 صفة للكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الالف الموزعة عليه وعلى قيمة الثوب قسريا
 للصفة (دون البيع) تقدم أحد شقيه على اهلية العبد لمبايعة السيد والطريق الثانى
 ان فيه قولى الجمع بين مختلفى الحكم فى قول يعصان وفى قول يبطلان (ولو كاتب عبدا)
 أو عبدين كما لم يلاولى صفقة واحدة (على عوض) واحد (منجم) بنجمين أو أكثر
 (وعلى عتقه هم باذائه) ككاتبكم على الف الى شهرين الى آخر ما مر (فالنص صحتها)
 لاتحاد مآلات العوض مع اتحاد لفظه (ويوزع) المسمى (على قيمتهم يوم الكتابة) لان

(قوله بغلب فيها حكم المعاوضة) أي وكاتبه كل واحد منهم على انفراد وعلق عقده على اداء ما يخصه (قوله ولهذا) أي
 ولكون الغلب فيها معنى المعاوضة يعنى ٢١٤ الخ ولو نظر الى جهة التليق توقف العلق على الاداء (قوله ومقابل النص)

الراجح الذي عبر عنه بالنص فيما سبق (قوله لابعضه) أي بعض مارقا قوله نادى أدى قسط الرق من القيمة) أي مؤزنا باعتبار القيمة أخذ من قوله قبل بقدر ما يخص قبرة العبد من الالف الموزعة الخ (قوله لعدم استقلاله) أي العبد (قوله او كان له) أي للمكاتب (قوله او كاتبه) أي كاه وبه يغابر قوله الاتى او كاتب البعض الخ (قوله او جهة عامة) منه وهو انه لو كان باقية موقفا على معين لنصص الكتابة وهو ظاهر كما لو كان باقية شخص آخر (قوله او اعتقه) أي بأن يحجز عقده (قوله وقد عا دقه) أي والحال (قوله اما اذا اعسر) أي ما لو اعسر المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد الى الرق فهل يضر ذلك في الحصة التي ابرأ ما لكهما من نجومها ولا فيه نظر وظاهر عبارته الثاني حيث عبر بأوفان التقدير بهما اذا أعسر وعاد الى الرق أو يسر المعلق ولم يعد العبد الى الرق وهو مشكل فيما لو اعسر المبرى وعاد الى الرق بأنه يقين به ان الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بان العتق المتجزئ لا يسيل الى رده فاعترض لكونه دوا ما فاشبه ما لو اعتق أحد الشرى يكن وهو معسر حصته (قوله وادى حسنه) أي بان ادى فهو عطف سبب على مسبب

سلطنة السيد ذات حشدة فاذ كانت قيمة أحدهم مائة والاخر مائتين والاخر ثلثمائة فعلى الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (فن ادى حصته عتق) لوجود الاداء ولا يتوقف عقده على اداء غيره وإن عجز غيره وامات ولا يقال علق العتق بادائهم لان الكتابة الصحيحة بغلب فيها حكم المعاوضة ولهذا يتوقف بالابرار مع انتفاء الاداء (ومن عجز منهم راق) لانه لم يوجد الاداء ومقابل النص قول يخرج عما لو ائتمروا عبيد مع بنين واحدا فان النص فيه البطلان (وتصح كتابة بعض من باقية سر) بان قيل كانت مارق منك لابعضه لما يأتى وذلك لافادتها الاستقلال المقصود بالعتق (فلو كاتب كاه) ولو مع علم بحجزه باقية (صح في الرق في الاظهر) نقر بقا لصحة فاذ أدى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقية لغیره) وان كان باقية (في كتابته لعدم استقلاله حينئذ) وانما تدبر ما يقصد اعطاء أحكام الكتابة الفاسدة الا انه لها ولا يستفاد ذلك من تغيير أصله بالبطلان اذ هذا الباب ينتزق فيه الفاسد والباطل (وكذا اذا اذن فيها) (او كان له على المذهب) لانه حيث رقب بعضه لم يستقل بالكسب سقروا حضرا فنيا في مقصود الكتابة ولانه لا يمكن صرفهم من المكاتبين لانه يصير بعضه ملكا للمالك الباقي فانه من اسبابه بخلاف ما اذا كان باقية سرا والطريق الثاني القطع بالمنع ويستثنى صور كالواوصى بكتابة قنه فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة فانه نصح كصحة ذلك البعض أو كاتبه وهو مريض ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة أو وصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقفا على مسجدا أو جهة عامة على ما يجبه الاذرى أو كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) أي عبدهما سوى ملكتهما البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) أي عبدهما سوى ملكتهما فيه أم اختلف (معا او كلا) من كاتبهما او كل أحدهما الاخر (صح) ذلك ان انفقت النجوم جنفا) وعدد او اجسلا وصفه (وجعله) عطف على (صح) المال على نسبة ملكهما) لثلا يودى الى انتفاع أحدهما بملك الاخر فان اتفق شرط لم يذكر كأن يجعلاه على غير نسبة الملكية أو اختلفت في الجنس أو العدد أو الاجل أو الصنة فسدت (فلم يجز) المكاتب (فحجزه أحدهما) وفتح الكتابة (واراد الاخر ابقاه) أي العقد في حسنه وانظاره (فكتابة عقد) على البعض أي هو مثله فلا يجوز وان اذن الشرى ككاهر (وقيل يجوز) قطعا وان منع في الابتداء لانه يحتفل في الدوام لا يحتفل في الابتداء (ولو ابرأ) أحد المكاتبين الفس (من نصيبه) من النجوم (أو اعتقه) أي نصيبه منه او كله (عتق نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقي) ويعتق عليه والوالد كله (ان كان موسرا) وقد عا دقه بأن عجز فحجزه الاخر لانه لما ابرأ من جميع ما ينقصه اشبه ما لو كاتب كاه و ابرأ من النجوم اما اذا اعسر أو لم يعد الى الرق وادى حصته الشرى كاه من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولاهه او خرج بالا برار واعتاق

• (فصل في بيان الكتابة الصحيحة) • لم يذكر في هذا الفصل ما اقتضاه الكتابة الصحيحة عن غيرها ولكنه علم بما صرح به ان الكتابة الصحيحة هي المستوفية لما يعترف بها من الاركان والنسب وعبارته في فصل في بيان ما يلزم السبيل (قوله مقدمه على مؤن التجهيز) اي تجهيز السيد لموات وقت وجوب الاداء والخط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة الا قدر ما يجب الايتاء اما موات السيد قبل ذلك الوقت وجب تجهيزه مقدما على ما يجب في الايتاء لما ياتي من انه يدخل وقته بالقدرة يشق اذ انقضى من التجهيز الاخير قدر ما يفي به من مال الكتابة (قوله ما لم يرضه) اي العبد ٢١٥ (قوله وكذا) اي لا حظ وليس المراد ان كلامه انهم ذلك وقوله وهو ثلث

ماله اي ولو يرض العجوم الى غيرها من المال (قوله اي اسم المال) هو صادق باق موقول كشي من جنس العجوم قيمته درهم فخاص ولو كان المال متعديا وهو ظاهر و يشترق بينه وبين ما صرح في المصنف من ان الاصاع يتعدد بتعدد البائع وتعدده المشتري بانه صلى الله عليه وسلم لا يقدر الا بثلث لكونه يجهول بالاصاع الا لا يحصل النزاع فيما يقابل الابل المحلولة في يد المشتري فتشمل ذلك ما لو كان الابل تافها جدا فاعتبر ما يخص كل واحد بالاصاع لعدم تفرقة الشارع فيما يقف به بين التبدل والكثير وكتبتم على منج قوله مقول ع انظر لو كان المقول هو الواجب في التجهيز هل يسقط الخط اه اقول الاقرب عدم السقوط وينبغي ان يحيط بهض ذلك القدر (قوله الاصع وقفه) ومثاله انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وغبارة المحل وروى عنه اي عن علي بن ابي طالب الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر)

ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى شريكه بقبضه لانه ليس له تخصيص احدهما بالقبض • (فصل في بيان الكتابة الصحيحة وما يلزم السيد ونسب له ويحرم عليه وما لولد المكاتب والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من التزوج واتمري وعنه للمكاتب والعجوم ونواع لما ذكر • (يلزم السيد) او وانه ان يحيط عنه) اي المكاتب في الكتابة الصحيحة دون القاسدة مقدمه على مؤن التجهيز جزا من المال المكاتب عليه (او يذمه) اي جزا من المعقود عليه به بدقبضه او من جنسه لا من غيره = الزكاة ما لم يرض به (اليه) لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولا امر للوجوب لا تنقاه الصارف عنه وافهم كلامه عدم وجوب ذلك حيث ابرأ من الجميع وكذا لو كاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله او كاتبه على منفعة (والخط اولي) من الدفع لانه المأثور عن الصابة ولان المقصود اعانته ليعتق وهي في الخط بمنفعة وفي الذبح موهومة فانه قد يفتق المال في جهة اخرى والاصع ان الخط اصل في الايتاء بدل (وفي التجهيز الاخير ابلق) لانه حاله انظر المخلص من الرق ومعنى اليق افضل (والاصع انه يكفي) فيه (ما يقع عليه الاسم) اي اسم المال (ولا يختلف بحسب المال) قلته = ثم لانه لم يصح فيه توقيف اذ قوله تعالى من مال الله يشمل القليل والكثير وما ورد في خبر ان المراد به ربع مال الكتابة الاصع وقفه على علي بن ابي طالب رضي الله عنه فله من اجتهاده ودعوى انه لا يقال من قبل الرأى فهو في حكم المرفوع ممنوعة والثاني ينبغي ان يكون قدرا باق بالمال ويستعين به على العتق دون القليل الذي لا وقع له (و) الاصع (ان وقت وجوبه قبل العتق) اي يدخل وقت ادائه بالقدرة ويشق اذ انقضى من التجهيز الاخير قدر ما يفي به من مال الكتابة كما مر فان لم يؤد قبله ادى بعده = ان قضاء والثاني بعده كالمثمة (ويستحب الربيع) للخير المار واقول احق بن راهويه اجمع اهل التأويل على انه المراد في الآية (والا) بان لم يصح به (فالسابع) اقتداء بعمر رضي الله عنه (ويحرم) على السيد (وط ممكناته) كتابة صحيحة كالرجعية لا ختم لملكه وخروج الاكساب عنه فلا شرط في الكتابة وطاها فسدت وكالوط سائر الاستقاعات ومثلها المبيعة (ولا دفعه)

انظر في اي محل مر (قوله وكان قضاء) اي مع الابع بالتأخير (قوله والا فالسابع) قال البلقيتي في بين ما الى الربيع والسابع السدس وروى البيهقي عن ابي سعيد مولى ابي اسد انه كاتب عبده على الف درهم ومائتي درهم قال فأتته بكتابتي فردني فمات درهم اه زيادى اي ومع ذلك فلا يؤخذ منه سبعة السدس بخصوصه لانه وان كان فوق السبع واقل من الاقتصاد عليه لا يلزم منه شئ من حيث خصوصه (قوله وكالوط سائر الاستقاعات) ومنها انظر بشم وعايدونها فبإباح الماعدا ما بين السر والركبة

(قوله وان تعدد) يستثنى منه ما لو وطئ بعد اداء المهر فانه يشكر ١٥ شيئا الزايد (قوله على ما يأتي) اي في قوله وقضية كلام اصل الروضة الخ (قوله عتقت عن الكتابة) ٢١٦ اي فقتبها كسبها وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء وهذا هو

قاعدة كون العتق عن الكتابة (قوله بان رقت) بان يمجزها أو يمجز نفسها (قوله ان ولدها من عبدها) اي بان زنى بها (قوله انكن نازع فيه الباقين) معتد اي فيكون كولد لها من غيرها وسماي ما فيه (قوله وقبل لا يوقف) مقابل قوله وما فضل الخ وفي نسخة نصدقه على قوله ولا يعتق الخ وهي الاولى (قوله اي الى المال المكتاب عليه) ظاهره حتى يؤدي الجميع وبعبارة ج بعد ما ذكره الشارح ما عدا ما يجب ايتاؤه وقضيته انه يعتق مع بقاء القدر المذكور وما ذكره ج هنا مخالف لما يأتي للشارح في الفصل الآتي من انه اذا بقي ما ذكره فرفع له اقاض يجبره على دفعه أو يحكم بالتقاص ان رآه فاعل المراد ما ذكره هناك انما يجب ايتاؤه لا يدفع معه القسطن السيد حتى لو فسح لم ينفذ قسخته لانه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فالاقرب انه يرفع الامر للقاضي بعد موته ليحكم بالتقاص ان رآه وعتق العبد فبعث سرا يكون ما كسبه لورثته ويوافق ما قاله ج مما تقدم للشارح من انه لو لم يؤدي ادى بعده وكان قضاء (قوله فكذلك) اي المصدق المكتاب (قوله

عليه شبهة المثل لكن يعز مع العلية كهي ان طاعة (ويجب مهر) واحدا وان تعدد وطاعته للشبهة ايضا (والولد) منه (حر) نسب اهلوقته في امه (ولا يجب قيمته على المذهب) لانه مقدم على ان حق المثل في ولده السيد وان سلبت به من عبدها على ما يأتي والخلاف مبني على حكم ولدها من غيره (وصارت) به (مستولدة مكتابة) اذ مقصودهما واحد وهو العتق (فان يمجز عتقت بموته) عن الابلاذ وعتقه بها ولولدها الخادون بعده وان ادت الخوم عتقت عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها فان مات السيد قبل مجزها عتقت عن الكتابة كالموجز عتق مكانه (ولولدها) أي المكتابة لا بقيد الابلاذ الرقيق الحادث بعد كتابتها وقبل عتقها (من نكاح أو زنا لمكتاب) اي يثبت له حكم المكتاب (في الاظهر يتبعها رفا وعتقا) لان لولده يتبع امه رفا وعتقه فكذلك في سبب العتق كولد ام الولد والتي لا بل يكون هنا للسيد لان الكتابة عقد يقبل الفسخ فلا يثبت حكمه في الولد كولد المهرونة نعم ان عتقت بغير جهة الكتابة بان رقت ثم عتقت بجهة أخرى لم يبعها حينئذ كالام (وليس عليه) اي الولد (شي) من التجبر اعدم التزامها (والحق) اي حق المثل (فيه) اي الولد (للسيد) لالام (وفي قول) الحق (لها) اي المكتابة لانه تكتاب عليها وقضية كلام اصل الروضة ان ولدها من عبدها ملك اهلها قطعاً لكن نازع فيه الباقي (فلو قتل فقيته) يجب (لذي الحق) منهما (والذهب) ان ارش جنايته عليه اي الولد فيمادون النفس (وكسبه ومهره) اذا كان انثى ووطئت بشبهة (معتق منها عليه) ومرادها انفق ما يشغل المأوى (وما فضل وقف فان عتق ذله والافلاس) مد كما ان كسب الام لها وان عتقت فان رقت وارتفعت الكتابة فلا سيد وقيل لا يثبت بل يصرف للسيد كما تصرف له قيمته لو قتل هذا كما ان قلنا ان الحق في الولد للسيد فان قلنا انه لالام فهو لها تستعجز به في كتابتها (ولا يعتق شي من المكتاب حتى يؤدي الجميع) اي جميع المال المكتاب عليه بخبر المكتاب عبد ما بقي عليه درهم ومثل الاداء الا براء والخبر الية لا عليه (ولو اتى) المكتاب (يعمل فقال السيد هذا حرام) اي ليس ملكك (ولا يئنه) له بذلك (حلف المكتاب) انه ليس بحرام أو (انه حلال) او انه ملكه وصدق عملا بظاهر البدع لو كان الاصل فيه التحريم كاللحم وقال هذا حرام اتجه وجوب السيد له فان قال انه سرق فكذلك اؤمته وقال بل ملكي أو حلال صدق السيد اذا اذال عدم التذكية كمنظرة في السلم والايه ان محل ذلك ما لم يسل ذكته والاصدق تصرح بهم بقبول خبر الكافر والتاسق عن فعل نفسه كقوله ذهبت هذ وعلى هذا يجعل ما بحث انه ينبغي تصديق العبد وما وجبه اطلاقه بنسوف الشارع لانه فرد وبان فيه اضرا ارا بسيد حيث يلزم به ما يحكم بنجاسته لان من رأى لها رسل في تذكته يحرم عليه اكله (ويقال للسيد تاخذه أو تبرع به عنه) اي عن قدره وهو

خبر عنى الانشاء التعمنة واحترز بقوله ولا ينة عمالوا قام السيد ينة عدعاه فانه لا يجوز
ونسمع منه لان له فيم لغرض اخاها وهو الامتناع من الحرام قال الراعى كذا اطلقه
جاعة وشروط السيد لان ينعن المقصوب منه والافلا وقد صرح به الماوردى ايضا
والاوجه الاطلاق (فان اني نقضه القاضي) وعقن ان لم يلق عليه شئ (وان نكل
المكاتب) عن الحلف (خلف السيد) وكان كفايته البينة (ولو خرج المودى) من
التجوم (مصحفا رجع السيد يده) لفساد القبض (فان كان) ما خرج مصحفا اوزى
(في التجم الاخير) مثلا (بان) ولو بعد موت المكاتب او السيد (ان العتق لم يقع) بطلان
الاداء (وان كان) السيد (قال عند اخذه) اى منه بالقبض (أنت سر) او اعتقتك
اثنائه ذلك على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقد تبين خلافه اما اذا قال ذلك منفصلا
القبض والقرائن الدالة على كونه تبسبه على القبض لم يقبل منه قوله انه بناه على ظاهر
الحال كارجاءه وقول الغزالي لا فرق بينه ابن الرفعة عما اذا قصد الاخبار عن حاله بعد
ذهاب التجوم فان قصد انشاء العتق برئ وعقن وتبعه الملقين وزاد ان حالة الاطلاق
كاملة قصد انشاء العتق ونور فيه وانه في الحالين يفتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه
وأولاده ولو قاله المكاتب قلتمنا شاء من اهل اخبار اصدق السيد للقرينة قال الراعى
وهذا السباق يقتضى ان مطلق قول السيد محمول على انه سر عا أدى وان لم يذكر ارادته
اه وتطلب ذلك من قبيل له طلق امرأته فقال نعم طلقته ثم قال طلقته اى ما جرى بيننا
طلاق فلا يقبل منه الا بقرينة (وان خرج معيه اقل دره) او رده له ان انفأ وبقي وقد
حدث به عيب عنده (وأخذ يده) وان قل العتق لان العقد انما يتناول السليم ويردأ
بطلب الغرض يقين ان العتق لم يحصل وان كان قال له عند الاداء أنت حر كما هو ان
رضى به وكان في التجم الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) المكاتب
(الا بادن سببه) لانه عبد كما مر في الخبر (ولا يتسرى) يعنى لا يباعا لموكمته وان لم ينزل
(بأذنه على المذهب) اضعف ملكه وخبر فاهن هلاك الامه بالطلاق وانما اثناني التسرى
بني الوطه لان التسرى يتبرقه امرأه بحب الامه عن أعين الناس وانزاله في اموه قابل
المذهب الجواز بناء على ان العبد يملك بتقليد سببه (وله شراء الجوارى لتجارة) توسعاه
في طرق الاكتساب (فان وطئها) ولم يال بعناله (فلاحد) لشبهة الملك وكذا الامر اذا
لوجب عليه السكن (والولد) من وطئه (نسيب) لاحق به اشبهه الملك (فان ولده في
الكتابة) اى في حال كون ابيه مكانا اومع عتقه (او بعد عتقه) لكن (لهون ستة أشهر)
منه (تبعه رفاة عتقا) ولم يعتق حالا اضعف ملكه ومع كونه ملكا لا يملك فهو يبعه لانه
ولده ولا يعتق عليه اضعف ملكه بل يتوقف عتقه على عتقه وهذا هو انه مكاتب عليه
(ولا تصير مستولدة في الاظهر) لانها علفت بمولوك فاشبهت الامه المنكورة والثاني
تصير لانه يثبت للولد حق الحرية من سيدها حيث تكاتب عليه وامتنع ببعه فثبت لها

(قوله والاوجه الاطلاق) اى فلا
فرق بين ان ينعن المقصوب أم لا
(قوله وكان كفايته البينة) يرد
عليه ان اليقين المردودة كالاقرار
على الرابع وعليه فله انما قال
كفاية البينة بتقديم حكم البينة
فما قال عليه (قوله اوزى) اه
أوزى اى كان خرج بحاسا بخلاف
الردى فانه لا يتبين بعد عدم العتق
كما يلمن من قوله لا فى وان خرج
معيب الخ (قوله وان كان) غاية
(قوله اما اذا قال) محترز قوله
متصلا بالقبض (قوله ونقول
الغزالي لا فرق) اى بين ان يقوله
متصلا او منفصلا (قوله قدس
ابن الرفعة) معقد (قوله فان
قصد انشاء العتق) انفعه مالوا الحاق
وهو ما زاد الملقين انه كماله
الانهاء لكن في حاشية شيخنا
الزادى انه كماله قدس الاخبار
اه وهو ظاهر لوجود القرينة
الدالة عليه (قوله لادن ستة
أشهر منه) اى من الوطه (قوله
تبعه رفا) بالتعميم ظاهر حيث
ولده قبل العتق اما بعده فهو
عتق عتقه فليس فيه تعميم

حرمة الاستيلاء وأجاب الأول بأن حق الحرية للولد لم يثبت بالاستيلاء في الملك بل أصبح له ملكا لآبائه كالمولود لملكه بهية (وان ولدته بعد العتق لفوق ستة أشهر) أول ستة أشهر من العتق كما في الروضة ولا مخالفة بينه وبين ما في الكتاب لأنه لا بد من زيادة لحظة وقد اعتبرها المصنف في بعض الصور كما سيعلم مما تقرر في قوله وكان يطؤها وحذفها من الروضة العلم به اقتضاها الكتاب هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرقع مع العتق أو بعد، وامكن كون الولد من الوطء بان ولدته أسسته أشهر أو أكثر ان التقيد بالامكان المدكور انما هو في ورة الاكثر من الوطء واما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان القرض ان اسسته بعد العتق (فهو حر وهي أم ولد) انظر هو والعاقبة بعد الحرية تغليبها فلا نظر لاحتمال قبلها فان اتى شرط مما ذكر بان لم يطامع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن ام ولدا لموتها به في حال عدم صحة ابلاده (ولو جهل) المكتاب (التجوم) قبل حملها بكسر الحاء اى وقت حملها او بعض ما قبل حملها (لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح كظهير المار في السلم (كثوة - حفظه) اى مال التجوم الى محله واعلمه كما في المحرر وما قبله يعني عنه لانه مثال (أو خوف عليه) كان كان زمن خوف أو اشارة لما في اجباره من الضرر حينئذ ولو كاتبه في وقت نهب ونفوسه وجعل فيه لم يجبر أيضا لانه تقديره عند الحمل وكذا لو كان يؤكل عنه - المحل طريا قال الباقي اولئنا يتعلق به زكاة (والا) بان لم يكن له غرض في الامتناع (فيجبر) على القبول لان للمكاتب غرضا صحيحا فيه وهما العتق ارتقيره من غير ضرر على سيده والاوجه كما قاله الباقي ان يقال هنا نظيره المار من الاجابة على الترض والابراء وانما حذف هذا العلم به وحينئذ فيفترق بينه وبين ما مر في السلم حيث اعتبرتم حلول الدين بان الكتابة موضوعة على تجيل العتق ما أمكن فضا - في ابطال البراء (فان ابى) قبضه ان يجز القاضى عن اجباره او لكونه لم يجد فيه (قبضه القاضى) عنه وعتق المكاتب ان حصل بالوحدى شرطا العتق لانه نائب الامتناع كالوعاب وانما لم يقبض دين الغائب في غير هذا لان الغرض هنا العتق وهو حاصل بذلك ثم سقوط الدين عنه وبقائه في ذمة المدين اصلح للغائب من قبض القاضى له لانه يصير مائة سيده ولو احضره له في غير بلد العقد وانقله مؤنة أو كان ثم خوف لم يجبر والا جبر كما قاله الماوردى (ولو جهل بعضها) أى التجوم قبيل الحمل (ليبرته من الباقي) اى بشرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر (فابراء) مع الاخذ (لم يصح الدفع ولا البراء) للشرط القاسد ولانه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم اذا حل الدين يقول لغرضه اقضه او زدد فان لم يقضه زاد في الدين والاحجل ويلزم السيد رد ما أخذ منه ولا عتق ثم لو أبرأه عما لم يقضه ادفع صاع وعتق كما يجبهه الزركشى كالا ذرى أخذ من كلام المصنف ويجرى ذلك في كل دين يعمل بهذا الشرط ولو أوصى لآخر بتجوم الكتابة

(قوله وما قبله) هو قوله كونه حفظه (قوله هو العتق) اى اذا أدى الجميع (قوله أو تقريره) اى اذا أدى بعضه (قوله وعتق المكاتب ان حصل) قد بدى في قوله وعتق لافى قبض القاضى لان ما حضره المكاتب يتبضه القاضى وان كان بعض التجوم (قوله وانقله مؤنة) اى اها وقع

فجيز المكاتب فجيزه الموصى له لم ينفذ وصي ان ردا الوصية كما يؤخذ من قول
 الماوردي ما يؤد به بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع التجوم) لأنه يبيع مالم يقبض
 ومالم يقدر على تسليمه اذ العبد يستقل باسقاطه (ولا الاعتراض عنها) من المكاتب لعدم
 استقرارها وهذا هو المعتمد وان اعتد الاسنوي وغيره ما جاز عليه في الشفعة من جهة
 لزومها من جهة السيد مع تشوف الشارع للعق (فلو باعها السيد لآخر (واداها
 المكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان
 المشتري يقبض ائنه بمحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلا عتق والثاني يعتق لان
 السيد سلطه على القبض فاشبهه بالكيل فان أدى الى السيد عتق لا محالة (وطالب
 السيد المكاتب) بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما مر من فساد
 قبضه وفلحق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرروا من ثم لو علم فساد البيع
 وأذن له السيد في قبضها كان كالمكيل فيعتق قبضه (ولا يصح بيع رقبته بالجديد)
 حيث كانت الكتابة صحيحة ولم يرض بذلك كالاتباع أم الولد وفارق المعلق عتقه بصفة
 ان ذلك يشبه الوصية بخلاف الرجوع عنه بخلاف المكاتب وامشراه عائشة ابراهيم
 كما ثبت ما قد كان باذنهم اورضاهما فيكون فضامتهما ويرشده امره صلى الله عليه وسلم
 في عتقه ولو بقيت الكتابة لاعتقت بها والقديم نعم وعليه لا تنفسخ الكتابة بالبيع بل نفذ
 الى المشتري مكاتبا والاوجه كما يحتمل الباقي جواز بيعه من نفسه كالمولود وكبيه
 من غيره برضاه فانه يكون فضلا للكتابة كما قرره لانه يشترط عتقه كما عليه قولهما
 لا يبيع به عاتقها خلافا لما يحتمل الباقي هنا (فلو باعها السيد (فادى التجوم
 (الى المشتري ففي عتقه القولان) السابقان في بيع تجومه أظهرهما المنع (وهبته)
 وغيرها (كبيعه) فبطل أيضا وكذا بطل الوصية به ان كانت مفعلة بخلاف ما لو علقها
 بعدم عتقه (وليس له بيع ما في يد المكاتب واعناق عبده) اي عبد المكاتب (وزوج
 أمته) وغير ذلك من التصرفات لانه معه في العاملات كالأجنبي وبه يذكر الزوج هنا
 على منع ما سواه بالاولى فلا تكرر فيه مع ذكره ذلك في الشكاح لفرض آخر (ولو قال له
 رجل اعتق مكاتبك) عنك (على كذا) سواء أقاله في أم لا خلافا لما قيد بالاول (فتقل
 يعتق ولزمه ما التزم) كالمولود ذلك في أم الولد وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه
 حتى على كذا فلا يعتق عن السائل بل عن المعلق ولا يستحق شيئا من المال ولو عاق عتقه
 على صفة ثم وجدت عتق كما مر وبرئ عن التجوم فبقيته كسبه

* (فصل) في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر وما يترتب عليها وما يطأر
 عليها من فسح أو انتساخ وجنابته أو الجناية عليه وما يصح من المكاتب وما لا يصح *
 (الكتابة) الصحيحة كما يعلم من كلامه الآتي (اللازمة من جهة السيد) لانه اعتدت لاحظ
 السيد فكأن فيها كالأهل لانها حق عليه وعلم من لزومها من جهة انه (ليس له نسخها)

(قوله لم ينفذ) اي تعجيل الموصى
 له (قوله ولو باعها) على خلاف
 معنا من (قوله باعته مكاتبك
 عنك) وكذا ان أطلق فيما يظهر
 الحج واقضاه كلام المنهج
 (قوله عتق) اي من الابن وقار
 السيد باقبضه من المكاتب من
 التجوم (قوله بل عن المعلق) اي
 لان في عتقه عن السائل فليكاله
 وهو باطل فالتى تقيد الاعتاق
 بكونه عن السائل وفي أصله
 * (فصل في بيان لزوم الكتابة) *
 وقوله لانها حق عليه اي مطلوبة
 منه حيث توفرت الشرط فاذا
 كاتب العبد فقد فعل ما طالب
 منه وصار الحق في ابقاءه وعلمه
 للمكاتب

(قوله امتنع نفسه) أي فلو اخذنا فصدق السيد وجازله القسح حيث ادعى ان الباقي أحسن من ما يجب في الآيات وتوافق عليه
(قوله لا تنافا شرطه الآتي) من اتفاق ٢٢٠ الدين في الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة

ان القيمة من غير جنس النجوم
والا لئلا ينافي من النقص اللهم
الآن يقال ان ما يجب حله في
الآيات ليس ديناً على السيد وان
وجب دفعه وفقاً له بد من ثم
جازر السيد ان يدفع من غير النجوم
(قوله الا لا القطعة) أي فالأمر فيها
للقاضي (قوله بقدر ما يخرج
المال) أو يعذر لما عجز بطراً
كضعاف الفلاح أو نحو فيعمل
لذلك أخذنا ما أتى من أنه لو غاب
ماله دون مرحلتين أمهل (قوله
وينبغي لزومه ما ذكر) أي من
الامهال (قوله أنه له وجوباً)
أي فلو تبرع عنه أجنبي بالمال
ليس للقاضي قبوله لجواز أن
لا يرضى المكاتب بحد منته
(قوله لتضرره) أي بغيره من
الوصول الى حقه وان لم يكن
محتاجاً اليه (قوله وان اقتضى
كلام الروضة) أي أولاً ادحج
(قوله بان مانع البيع لاضابطه)
فلا يشاقق نقله الشارح المحلى
عن البغوي رغبه (قوله لانه
بمغزلة الحاضر) ظاهره وان
عرض له ما يقتضى الزيادة على
ثلاثة أيام وهو محتمل حيث
كانت الزيادة يسيرة عرفاً
بحيث يقع منها كثيراً للمساكن

في تلك الجهة (قوله ثم غاب بغيران) أي فابأدله وانظره الى حضوره فلم يسهل له القسح اه شيخنا
المدري
الزبادي وهو معنى قوله الآتي وقسده الخ فلو جعله محجوزاً قوله بغيران كان أوضح (قوله بخلاف غيبته فيما دونها) معقد
وقوله وبحت ابن الرتبة ضعيف

(قوله فلا سيد الفسخ) و ينبغي انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد و ارادة دفعه المال لم يقبل منه ذلك الا بينة كالو ادعى أحد
العاقدين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخیار حيث صدق الثاني للفسخ ٢٢١ (قوله وقيد بالقبضي) أي قيد جواز

العدوى كساقفة القصر وان يحجز عن الحضور وانحصر مرض أو خوف (فلا سيد الفسخ) من
غيرهما كما تعدد الوصول إلى الغرض وكان من حقه ان يحضر أو يبعث المال وقيد
المقبضي بقتل جع ونقص الاموال لم يطره قبل الحلول أو بعده ولا اذن له في السفر
كذلك والامتنع عليه الفسخ وليس لنا انظار لازم الا في هذه الحالة (فلو كان له مال
حاضر فامس لقتاض الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حال لانه بما لو حضر امتنع
من الاداء أو يحجز عنه (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون) أو انعام (المكاتب)
ولا يلحق عليه بسخة للزومها من أحد الطرفين كالزمن وانما يفسخ بذلك العقود الجارية
منها ثم ان لم يكن له مال جاز للسيد الفسخ فيعقدنا وتلزمه موته فان تبين له مال فتنقض
فسخه وعقده واعتبر الامام كونه في يد السيد والامضى الفسخ كالوعاب ماله واستحقاقه
وان كان له مال في الحياكم وثابت عند السيد الكتابة وحلول النعم وطلب حقه وحذف
الاستظهار على بقاء استحقاقه (ويؤدى) اليه يستخذ (القاضي) من ماله (ان وجد له
مالا) ولم يستقل السيد بالادخل ولوم من يحجز عليه وكانت المصلحة ظاهرة في عقده
بان لم يضع به لانه يثوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائب له مال حاضر اما اذا لم تظهر المصلحة
له في ذلك امتنع على الحاكم الاداء منه وعلى السيد الاستقلال بالخذ (ولا) تنفسخ
(بجنون) أو انعام (السيد) ولا يجوز له أو الجور عليه للزومها من جهة (أو بدفع) وجوب
المكاتب التجريم (الى وليه) اذا جن أو جبر عليه أو وارثه اذا مات لانه قائم مقامه
(ولا يعتق بالدفع اليه) أي الجنون لا تنفاه اهليته فيسترد المكاتب لبقائه على ملكه نعم
لوتلف في يده لم يضعفه لتقصير بالتسليم له بل للولي تجيزه اذا لم يبق في يده شيء (ولو قتل)
المكاتب (سيده) عدا (وارثه) قصاص فان عني على دية أو قتل خطأ أخذها) أي الدية
(عمامة) وعامة كسبها ان لم يجز تجيزه لان السيد مع المكاتب في المعاملات كالاجنبى
فكذلك في الجنابة وقضية كلامه وجوب الدية بالغة ما بلغت وهو المعتقد كما رجحه الملقيني
وحكام عن نص الام والحقصرون ان اقتضى كلام الروضة كصلاها وجوب الاقل من
قيمتها وارث الجنابة كالجنابة على اجنبى ويأتى الفرق بينهما على الاول (فان لم يكن) في
يده مال أو كان ولم يبال بالارث (فله) أي الوارث (تجيزه في الاصح) لانه يستدبره بده رده الى
محض الرق واذ ارق فقط الارض فلا يتبع به بعد عقته كمن ملك عبد الله عليه دين والذاني
لالماسر (أو قطع) المكاتب (طرفه) أي السيد (فاقتصاصه والدية كالمسوق) في قتله
سيده وقد قدمنا (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عدا وجب القصاص فان
اختار العتق (فدفع على مال أو كان) ماله (خطأ) أو شبهه عدا (أخذ ماله) وما
سيكسبه الاقل من قيمته والارث) لانه منع نفسه بالكتابة من البيع فلزمه الاقل كالسيد

ففسخ السبد (قوله ولا اذن له في السفر) كذا (قوله ولا اذن له في السفر) كذا (قوله ولا اذن له في السفر) كذا
أو بعده (قوله ولا اذن له في السفر) كذا (قوله ولا اذن له في السفر) كذا
معه (قوله ولا اذن له في السفر) كذا (قوله ولا اذن له في السفر) كذا
أي أو فليس أيضا وانما اقتصر
على الشقة لما ياتي من أن الفاسدة
تنفسخ بجنون (قوله فان تبين له مال فنقض)
حكم بانه فاضله لعدم وجود
مقتضيه باطنا ولا يتوقف على
نقض القاضي (قوله وعق) وقياس ما تقدم فيما لو اعتق في
مرض مونه عيبه لم يحجزوا
منه الثالث ثم تبين له مال من أن
الوارث لا يرجع بما أتفق عليهم
ان السيد هنا لا يرجع بما أتفق
(قوله واعتبر الامام كونه) أي
المال وقوله في يد السيد ضعيف
(قوله في الحياكم) أي أي السيد
الحاكم الخ (قوله ولم يستقل) أي
والحال (قوله وعلى السيد) أي
وامتنع على الخ (قوله الاستقلال
بالاخذ) أي حتى لو أخذ لم يعتق
بذلك (قوله نعم لو أتى في يده) أي
السيد وقوله لانه صيره أي المكاتب
(قوله وأقتل خطأ) أي أو شبهه
عدا فزاده بالخاطا ما قابل العمد
وقوله أخذها أي الوارث (قوله
وان اقتضى كلام الروضة
كصلاها) حكاه الهلبي مقابل المتن

فقال وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أمدا القيمة (قوله ويأتى الفرق بينهما) أي في قوله والفرق بين هذه وجنابته على
سيده على الخ (قوله أخذ ماله) أي أخذ الجنى عليه أو وارثه

(قوله وجنانيه على سيده) أى حيث وجبت فيها الدية بالنفقة ما بلغت (قوله لأن حقه) أى الاجنبي (قوله يهزم القاضى) أى وجوباً (قوله أو السيد) أى فان امتنع من ذلك انما ٢٢٢ وبقي الحق مع المقابلة المكتاب وظاهره أيضاً جريان ذلك ولو بهد الجنى عليه عنهما (قوله ويفرق بينه وبين الرهن) أى بما تقدم من أن العتق يحتاج إلى اختلاف الرهن (قوله ويسع منه بقدر الارش فقط) لوقته يسع البعض في هذه بيع الكل وما فضل يأخذه السيد كما قال الزركشى انه القياس وفيه ظراهم سم على منهج (قوله لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة) أى السيد والمكاتب والجنى عليه (قوله وبقيده بأقل الامرين) هذا علم من قوله أولاً فداؤه بأقل الامرين (قوله لم يلزمه سوى الكفارة) أى مع الاثم ان كان عامداً (قوله بخلاف ما اذا قطع طرفه) أى فانه يلزمه ارشه (قوله وان أخذ غايه) قوله امتناع تكفيره بالمال معتد (قوله مع انه لا تبرع فيه) وان ما تصدق عليه بما يؤكل ولا يباع عادة لا تبرع به بخير بربية ارجح وقول حج له التبرع به ظاهراً كشرح المنهج وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهواً مثله لئلا كل يلزوم بل امتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيداً (قوله غلبت فيه) أى القطع (قوله وكاذبه قوله) أى قبل السيد من العبد ما تبرع به العبد عليه (قوله كما مر في العتق) أى من أنه لو هو برفيق بعض سيده عتق ولا يسرى على المعتد لعدم ملكه اختياراً (قوله أو اشترى من يعتق عليه) أى العبد نفسه يتكاتب

في أم الولد والفرق بين هذه وجنانيه على سيده على ما في الكتاب ان حق السيد متعلق بدمه مدون رقبته لانها ملكه فلزمه جميع الارش بما في يده كدين المعاملة بخلاف جنانيه على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط (فان لم يكن معه شئ) قدر الواجب (رسال المسخوق) وهو الجنى عليه أو وارثه (فيجوز عجزه القاضى) أو السيد كما قاله القاضى وما يجنبه ابن الرفعة أخذ من كلام التميمي ومن ان يسع المرهون في الجنسية لا يحتاج الى ذلك الرهن انه لا يحتاج هنا لتجيز بل يمين بالبيع انفساخ الكتابة بربان الاوجه الاخذ باطلاقهم ووجه بان قضية الاحتياط للعق التوقف على التجيز ويفرق بينه وبين الرهن وانما يجيزه فيما يحتاج اليه في الارض فقط الآن يتأق يسع بعضه فيما يظهر (وبيع) منه (بقدر الارش) فقط ان زاد قيمته عليه لانه الواجب (ان يفي منه شئ) بقيت فيه الكتابة (فاذا أدى حصته من النجوم عتق) والسيد فداؤه (بأقل الامرين) ويلزم المستحق القبول لتسوف الشارع العتق (وابقاءه مكاتباً) على حاله ما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة وعلى مسخوق الارش القبول وبقيده بأقل الامرين (ولو أعنته بعد الجنسية أو أبرأه عتق ولزمه الفداء) لانه قوت عليه الرقبة كما قوله بخلاف ما لو عتق بالاداء بعد الجنسية (ولو قتل المكاتب طلت) كتابته (وما ن رقباً) لقوات محامها والسيد ما تبرك بالمال لا الارث وعليه مؤنة تجهيزه وان لم يتبرك شيئاً (ولسده قصاص على قاتله) العامد (الكافى) له لبقائه بملكه (والا) أى وان لم يكن القاتل مكاناً (فالقيمة) له هي الواجبة لانها جنانية على عبده وهذا كله ان قلنا اجنبي فان تملكه سيده لم يلزمه سوى الكفارة كما قاله في الحرور وحذفه للعالم به ما قدمه في بابها بخلاف ما اذا قطع طرفه (وبعد قتل المكاتب) بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء وإجارة وبمن المثل لان مقصود عقد الكتابة تخصيص العتق وهو انما يحصل بالسكيب فيمكن من جهات الكسب (والا) بان كان فيه تبرع كعبية أو خطر كبيع نسبة أو بدون عن المثل ومثله كل محسوب من الثلث ولو وقع في مرض الموت (فلا) يستقل به وان أخذ بذل رهنه أو قبله لان أحكام الرق جارية عليه وتقتل البليغي عن النص امتناع تكفيره بالمال مع انه لا تبرع فيه والاوجه ان له قطع فهو ساعة غلبت فيه السلامة وان كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع أو خطر (بأذن سيده في الظاهر) لان المنع انما هو خفة وكاذبه قوله منه تبرع عليه أو على مكاتبه آخر باداء ما عليه نعم ليس له عتق ووطو وكتابة ولو باذنه كما يأتى والثاني نظر الى انه بقوت غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد سواء كان المبيع كله أو بعضه لاستقلال المكاتب بالملك (فان يهزم وصار سيده عتق) عليه لدخوله في ملكه ولا يسرى الى باقيه وان اختار سيده فيجيزه كما مر في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حراً (لصح بلا اذن) من سيده لانه

عليه عنهما (قوله ويفرق بينه وبين الرهن) أى بما تقدم من أن العتق يحتاج إلى اختلاف الرهن (قوله ويسع منه بقدر الارش فقط) لوقته يسع البعض في هذه بيع الكل وما فضل يأخذه السيد كما قال الزركشى انه القياس وفيه ظراهم سم على منهج (قوله لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة) أى السيد والمكاتب والجنى عليه (قوله وبقيده بأقل الامرين) هذا علم من قوله أولاً فداؤه بأقل الامرين (قوله لم يلزمه سوى الكفارة) أى مع الاثم ان كان عامداً (قوله بخلاف ما اذا قطع طرفه) أى فانه يلزمه ارشه (قوله وان أخذ غايه) قوله امتناع تكفيره بالمال معتد (قوله مع انه لا تبرع فيه) وان ما تصدق عليه بما يؤكل ولا يباع عادة لا تبرع به بخير بربية ارجح وقول حج له التبرع به ظاهراً كشرح المنهج وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهواً مثله لئلا كل يلزوم بل امتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيداً (قوله غلبت فيه) أى القطع (قوله وكاذبه قوله) أى قبل السيد من العبد ما تبرع به العبد عليه (قوله كما مر في العتق) أى من أنه لو هو برفيق بعض سيده عتق ولا يسرى على المعتد لعدم ملكه اختياراً (قوله أو اشترى من يعتق عليه) أى العبد نفسه يتكاتب

(قوله باذنه) أى السيد (قوله وكان الولاد السيد) هو ظاهره فيما لو لم يحق عنه سببه اما حديث أعققه عن غيره فالذى يظهر ان الولاد فيه للغير لان غايته انه حجة ضمنية لغير السيد فهي تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم الا ان يقال المراد ان سببه اذن لان بعقته عن الغير من غير حجة فليكون تبرعاً محضاً بالاعتاق عن غيره وليس يعا ولا حجة فيلغو وقوعه عن الغير ويقع عن السيد مدله ان كان الاعتاق من المكاتب وتعد وقوعه عنه لعدم أهليته للولاد لا يصرف الى سببه تنفذ الاعتاق ما لم يكن (قوله ويصح نكاحه باذنه على المذهب) صرح بما علم من قول المصنف السابق ولا يتزوج الابان سببه تبعاً لاقسام .

• (فصل في بيان ما تشارك فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) • (قوله أوجه له نكحاً واحداً) أو لغير ذلك كان ٨١ حج . وهي أولى لان الفساد في كتابة البهـ بض ليس لفساد الاجل ولا العوض بل لان الرقيق ٢٢٣

تقدم (قوله فتسبون بمنزلة الصحبة فيه) أى بالامتثال وقوله وخرج بها أى الفاسدة (قوله وكالمعقد بنحوم) محل وجه جعل الدم مما اخذ في ركن بخلاف النحر والخنزير حيث بعلا من العوض الفاسدة ان الدم لما لم يكن من شأنه ان يقصد أصلاً جعل وجوده كالعدم فكان الكتابة بلا عوض فكأن باطلة بخلاف النحر والخنزير فان كلا منهما ما يقصد في الجلب لخلع من العوض الفاسد (قوله لا في نحو تعليق) أى بان عاقباً بغيره بنحو دم (قوله صدر عن) يصح تعليقه أى فلا تكون لأغية بل يعق معها الرقيق عند وجود الصفة (قوله وكذا يفترقان) أى الباطلة والفاسدة (قوله وفى أخذ الارش) أى حيث كانتا الحنانية

ية كتاب عليه كما يأتى (و) ثم اؤله (بإذن) عنه (فيه القولان في تبرعانه) اظهروهما الصحة (فان يصح) الشراء (تسكب عليه) فيقبه رفاً وعقداً ويمنع عليه نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكما به) لفته (بإذن) من سببه (على المذهب) لانهما الولاد وهو غير اهل له ثم لو اعتقه عن سببه او غيره باذنه صح وكان الولاد السيد والثاني يصح عملها باذن ولو يوجب الولاد والطريق الثاني القطع بالاول ويصح نكاحه باذنه على المذهب • (فصل في بيان ما تشارك فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما توافق اوتباين فيه الفاسدة الصحة وتحالف المكاتب وسببه او وارثه وغير ذلك) • (الكتابة الفاسدة لشرطاً) فاسد كان شرط كون كسبه بينهما وان عتقه بتأخر عن اداء النجوم (او عوض) فاسد كلن كاتبه على نحو خنزير (او اجل فاسد) كان اجل بمجهول او جعله نكحاً واحداً او كاتب بعض القن (كالصحة في الاستقلاله) أى المكاتب (بالكسب) لان يعق فيها بالاداء كالصحة والاداء انما يكون بالكسب فتكون بمنزلة الصحة فيه ويخرج به الباطلة وهي التي اخذ بعض اركانها كاستقلال بعض شروط انعقاد من السابقة وكالمعقد بنحو دم وكنفذها يجب اذ يقول فهي لأغية الا في نحو تعليق عتق صدر عن يصح تعليقه وكذا يفترقان في الحج والعارية والخلع (و) فى (اخذ ارض الحنانية عليه) فى (اخذ ارضه ما وجب لها من مهر) عقد صحيح او وطء (شبهة) لانها فى معنى الاكساب (وفى انه يعق بالاداء) للسيد عند الهل يحكم التعليق لوجود الصفة وليكون المقصود بالكتابة العتق لم يتأثر بالتعليق على الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد فى اعادة ملك اصله (وفى انه يقبه) اذ اعق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ولو مكاتبه في كتاب عليه ويعتق بهتة ثم لا يلزم السيد تنفذه ما لم يحج وان لزمه فإثره كما قاله الامام والغزالي

من أجنبي هان كاتب من السيد لم يأخذ منه شيأى الفاسدة دون الصحة ٨٥ سم على شرح البهجة أى فلو قطع أجنبي أو السيد طر في الصحة لزم كلا الارش بخلاف ما لو قطع السيد طر في الفاسدة فلا تثنى عليه وعليه الارش في الصحة (قوله لم يتأثر بالتعليق) يعنى فلو علق باعطاء نكح واحد فسدت ومع ذلك اذا دفع العلق عليه عتق وليس المراد انهما اذا اشتملت على تعليق فاسد لم تتأثر وتكون صحيحة (قوله ومن ثم لم يشاركه) أى العقد الصحيح عقد الخ (قوله وولده) أى المكاتب (قوله ولو مكاتبه) اخذها غاية الخلاف فيها وعبار شرح الروض وهل يبيع المكاتبه كتابة فاسدة ولا طر يقان المذهب ثم كالكسب ٨٥ (قوله لم لا يلزم السيد تنفذه) أى المكاتب قد يوهن ان السيد فى الصحة تلزمه نفقة المكاتب وليس مراد الا ان احتاج للاستدراك بالنظر للجمهور فان القطعية تلزم فى الفاسدة دون الصحة

(قوله تبرع أو وكالة) أي عن الرقيق (قوله لعدم وجود الصفة) أي حيث كانت الصفة إذا أدته فأنشأ (قوله وانما اجرا) أي ما ذكر من الأبرار أو الأغير وهل يجب على السيد القبول فيما لو تبرع عنه الغير أولا فيه نظر والأقرب عدمه في دفعه للبعد أن أراد التبرع عليه (قوله ولا يعتق بالاداء للوارث) ومنه وكيل السيد اهـ حج (قوله ولا يصرف اليه سهم المكاتبين) أي وعده فلا أخذ من سهم المكاتبين ولم يدم بفساد كاتبه ودفعه للسيد ثم علم فسادها استرد منه ما دفعه اليه على ما قضاه شرح الروض (قوله ولا يطوها) أي في الصحة بخلاف الفاسدة كما يفيد كلام المنهج فكان الأولى حذف (لا) قوله وما تقر وعلم أن في كل من الصحة) عبرني ولم يقل أن كلام الخ إشارة إلى أن عقد الكتابة فيه شيئا معا وعسوة وتعليق فليس عقده معاوضة صرفة كما يشترطه قوله وإن المقلب الخ ٢٢٤ (قوله ولا يحصل عتقه بإدائه بعد الفسخ) أي بخلاف التعلق فانه

لا يطل بالفسخ لاسم من ان التعلق لا يطل بالقول فاذا أدى بعد فسخ السيد عتق لبقاء التعلق (قوله واطلاق الفسخ فيما فيه تجوز) اهـ منه لما كان لفساده ثمرات ترتب عليها كالصحة عبر بالفسخ تيمم على انه لا يطل تلك العلة في قوله وفي انها تطل بالجر على السيد بصفه) أي بخلافه في الصحة فانها لا تطل بالجر بالسفاه ويذبح العوض الى وليه كما تقدم ان كان متقوما أي وقد تألف ما ينضه السيد من العبد وبعبارة حج به أي بعينه ان بقي والاقتضى في المثل وقيمته في المنتوم ان كان الخ وعليه فليشأمل قوله فليس المراد قسم المثل الخ فان ما له قيمة ان كان مثليا فقد تقدم في قوله وبمثلها والافق ومبقوم بالنعى

وجزم به غيره ما يجوز للسيد معاوضة (وكالتعليق) بصفة (في انه لا يعتق ببراء) عن النجوم ولا باداء الغير عنه تبرع أو وكالة لعدم وجود الصفة وانما اجر في الصحة لكون المقلب فيها المعاوضة فالاداء والبراء فيها واحد (و) في ان كاتبه (تبتل بموت سيده) قبل الاداء لجر ازامن الجائزين وعدم حصول المعلق عليه ولا يعتق بالاداء للوارث بخلاف الصحة نعم ان قال فان أدبت الى أولاد في لم تبطل (و) في انه (يصح) نحو بيعه أهويه واعتاقه عن الكدارة (و) الوصية بريقته وان ظن صحة الكتابة لان العبرة بما في نفس الامر (و) في انه (لا يصرف اليه سهم المكاتبين) لانها جازت من الجائزين فالاداء فيها غير وثوق به وفي انه يمنع من السفر ولا يطوها ولا يعتق بمجمل العجز ومما تقر وعلم في كل من الصحة والقاسدة مقدمة اوضة وان المقلب في الصحة معنى المعاوضة وفي القاسدة معنى التعلق (وتخالفهما) أي القاسدة والصحة والتعلق (في ان للسيد فسخها) بفعل كبيع أو قول كما بطاها ولا يحصل عتقه بإدائه بعد الفسخ لان تعليقها في ضمن معاوضة لم يسل فيها العوض كما يأتى في قول يلزم واطلاق الفسخ فيها بغير تجزؤ لانه انما يكون في صحيح وقيد المصنف بالسيد لكونه يتبع عليه الفسخ في الصحة كما تقدمه وكذا في التعلق واما العبد فله فسخ الصحة والعادة دون التعلق وفي انها تبطل بالجر على السيد بصفه لا فسخ وبغير انما به بخلاف الجرح على العبد ونحو انما به (و) في انه لا يملك ما يأخذه لكون العقد فاسدا (بل يرجع المكاتب به) أي بعينه (ان) كان باقيا وبمثلها ان كان مثليا وقيمته (ان) كان مقوما (يعني له قيمة) كما في المهر فليس المراد قسم المثل اما ما له قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلفه على سيده بشئ نعم تجزؤ رجوعه في محترم غير مقوم بملك مميته لم يدبغ مادام باقيا (وهو) أي السيد يرجع (عليه) أي المكاتب (بقبضه) لان فيها به في المعاوضة وقد تلف العقد ودعا به

بالتعلق

المطعم عليه فلم يشأ المثل اللهم لان يقال مر ادم من التأويل بما له قيمة مشمول

عبارة المصنف لكل من المثل والمتقوم وحيث قال وبمثلها في المثل اراد تفصيل ما يجب عليه (قوله ان كان مقوما) هل العبرة في القيمة بوقت التلف او قبض واقضى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء القاسداً أن يكون مقوماً باعتبار القيمة (قوله يعني له قيمة) أي ليشأ المثل (قوله بملك مميته لم يدبغ) كان صورة المسئلة انه لو كان المأخوذ حياً انما تألفه اخذ بملكه وقد يقال لاجابة لذلك لانه لا مانع ان صورته انما كانت عليه على جلود مميته فهي فاسدة كمالو كاتبه على خير ويحجب بانه لاجابة لذلك حتى تزور رجوع بعد التألف اهـ هم على حج بل الظاهر ان تصويره بالميتوان غير صحيح لانه يتلفه في يده فله قيمة الحيوان وحيث لم يتلف يجب رده

(قوله فهو كتف مبيع فاسد) اي فاسد معه والافالمبيع لا يتصف بالفساد (قوله فلو كاتب كافر كافره) اي او كافر افول قال كافر كان اوضح (قوله والحلول) فذلك قال لاحاجة الى اشتراط اتفاقهما في الحلول اذ لا يكونان الاسان ولا يشتركون في اختلافهما فيه اذ القيمة المستحقة للسيد لا تكون الاحالة وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لادين فلا يوجب صرف بحلول ولا تأجيل وان كان بدله فلا يكون الاسالا وكذا يقال في قوله والاستقراض لا يتصور ٢٢٥ اختلافهما فيه اذ سم وتديباج

بان هذه شروط للتقاص لا بقصد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة هذا وعلم من تفسير الجانسين بما ذكرناه ليس للرد اذ به مجرد الاختلاف في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع ما ذكر (قوله والاجل) الزاوي بمعنى أو (قوله في عدم وجوب اتياء) الاولى حذف في عبارة صحيح انه لا يجب فيها اتياء (قوله اذ اعنى بغير جهة الكتابة) كان يجوز السيد معتقه (قوله في عدم منع رجوع الاصل) يعني ان الاصل لما ذهب ولده عبد او كاته كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه بخلاف الفاسدة (قوله وهما متقومان مطلقا) ترتب عتق اولاه (قوله فسحقها) اي لفاسدة اذ يحل ومثلها اذا ساع للسيد فسحقها بان يحرق المكاتب نفسه او امتنع او غاب على ماله وعلاه انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب (قوله فلو أدى المكاتب المالك) اي أو اراد تأديته للسيد (قوله واخرج عليه بالسنة) اي لا بالقيلس كما تقدم (قوله لا يجنون العبد) اي فلا

باعتق لعدم امكان رده فهو كتف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتق بها القيمة (يوم العتق) لانه يوم التلغ ومحل ما تقررا أخذ المصالح في نكاح المشتري في حق المسلم فلو كاتب كافر كافره على فاسدة مقصود كسره وقبض في الكثرة فلا تراجع (فان تجانسا) اي اتفق ما يرجع به العبد وما يستحقه السيد عليه في الجنس والنوع والحلول والاجل ان قلنا يجوزانه في المؤجلين المتفقين والاضحى خلافه والاستقراض اذ هو متفقان (فاقوال التقاص) الاتية (ويرجع صاحب الفضل به) ان فضل له شيء كالبيع الفاسد ومما تخالف الصححة الفاسدة أيضا في علم وجوب اتياءه وعدم صحة الوصية بنحوها وفي انه اذا اعتق بجهة الكتابة لم يستغنى ولذا ولا كما وفي عدم منع رجوع الاصل وعدم حرمة النظر على السيد وفي عدم وجوب مهر عليه لو وطئها وفي غير ذلك بل وصلها بعضهم الى ستين صورة (قلت اصح اقوال التقاص سقوط احد الدينين بالآخر) اي بقدره منه ان اتفقا في جميع ما مر (يدل رضا) من صاحبهما او من احدهما لان مطالبة احدهما لا تستعمل ما عليه عندا لا فائدة له وهذا فيه شبه بيع تقدير والتمسك عن بيع الدين بالدين اما مخصوص بغير ذلك لانه يتقرر في التقديري ما لا يتقرر في غيره والتمسك في بيع الدين لغير من عليه (والثاني) انما يسقط (برضاها) لانه ابدل ذمة باخرى فاشبه الحوالة (والثالث) يسقط (برضاها احدهما) لان للمدين أداء الدين من حيث شاء (والرابع) لا يسقط والله اعلم وان تراضا لانه في حكم سلاعة ومنه كبدل الدين بالدين وهو منهي عنه اما اذا اختلفا جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كالو كانا غير فقارين وهما متقومان مطلقا او مثلان ولم يرتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف اشار على (فان فضها السيد) او العبد (فليشهد) ندبا احتسابا خوف النزاع (فلو أدى المكاتب المال فقال السيد) له (كنت فسخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد اي أصل الفسخ أو كونه قبل الاداء (صدق العبد بيمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فانزمت البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاسدة بيمين السيد وانما هو واخرج عليه) بالسنة (لا يجنون العبد) لان الحظ له فاذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع والثاني بطلانها بيمينه ما لجوازها من الطرفين والثالث لافيهما لان الغلب فيها التعلق وهو لا يطل ولفظ الانعام من زيادته على الحر ولو اقصر عليه لافيهما

٢٩ به من تبطل به الصححة كما تقدم في كلام المصنف فيها (قوله فاذا أفاق) قضيه انه ليس للقاضي ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصححة انه يؤدى ذلك ان رأى له مصلحة في الحرية وفي شرح الروض ما نصه فلو أفاق فأدى المال عتق وتراجعا قال في الاصل قالوا وكذا لو اخذ السيد في جنونه وقالوا ينصب الحاكم من يرجع له قالوا وينبغي ان لا يعتن بأخذ السيد هنا وان قلنا يعتن في الكتابة الصححة لان الغلب هنا التعلق والصفة المعلق عليها الاداء من العبد لم توجد اه (قول المهشي قوله اذ اعنى بغير جهة الكتابة التي في نسخ الشرح التي بأيدينا اذ اعنى بجهة الكتابة فليجوز اه)

الجنون بالاولى (وله ادعى كتابة فأنكره سيده أو وارثه صدقا) أى كل منهما باليمين لان
 الاصل عدمها (ويحذف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت كما علم مما عارض ولوا دأعاها
 السيد وأنكر العبد جعل انكاره تعجزا منه نفسه ثم ان اعترف السيد مع ذلك باداء
 المال عتق باقراره وان قرب تقييد ذلك بما اذا تمعد الانكار من غير عذر (ولو اختلفا في
 قدر العجوم) أى الاوقات وما يورث كل نجم (او صفة) أراد بهما يشعل الجنس والنوع
 والصفة وقدر الاجل ولا يئنه ولكل منهما مائة (تحالفا) كما مر في البيع وغيره نعم ان كان
 اختلافا فهما يفسى افسادها كالمواخلة هل وقعت على نجم واحد أو كتر صدق مدعى
 الصحة بينهما فظهر ما مر (ثم بعد التحالف ان لم يكن) السيد (قبض ما يدعيه لم تنسخ
 الكتابة في الاصح) قياسا على البيع (بل ان لم يتقنا) على نفي (فصح القاضي) الكتابة
 والثاني تنسخ وقضية كلامه تعين نسخ القاضي لكن الاصح في الصحة عدمه بل هما
 أو أحدهما أو الحاکم وهو المعتقد ان تنهض المنف على فسخ القاضي لا يتقن غيره
 وذهب الزركشي الى الاول (وان كان) السيد (قبضه) أى ما ادعاه بقبضه وقال
 الكاتب بقبض بعض المدبوض (لم تنسخه الكتابة وانما هو) (وبدعية) يعنى أو دعيته اياه ولم أدفعه
 عن جهة الكتابة (عتق) لاتفاهما على وقوع العتق على التقديرين (ووجع هو) أى
 المكاتب (عبد ذى) جميعه (و) رجع (السيد بقبضه) أى العبد لانه لا يمكن رد العتق (وقد
 يتقاصان) حيث توفرت شروط التقاص المارة بان نفي المؤدى وكان هو أو قيمته من
 جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كاتبك وأما جنونى ومحجورى على) بسفه طرا (فأنكر
 العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) بيمينه كفى الحر (ان عرف سبق ما ادعاه) لقوة
 جأبه بذلك يكون الاصل بقاءه ومن ثم صدقناه مع كونه مدعى الافساد على خلاف القاعدة
 وانما لم يصدق من زوج ابنته ثم ادعى ذلك وان عهد لتعاق الحق ثلث بخلافه هنا (والا)
 بان لم يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق بيمينه لصف جانب السيد والاصل عدم ما ادعاه
 (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو) قال وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل)
 وضعت النجم (الاخبر والكل صدق السيد) بيمينه لانه أعرف بأدائه وفعله وانما تظهر
 فائدة اختلافاهما اذا كان الصمان محتاجين في القدر فان تساوا فلا فائدة ترجع الى التقدم
 والتأخر وادخال المنصف الاثنا واللام على البعض والكل قليل (ولومات عن ابنين وعبد
 فقال) اهما وهما كاملان (كاتبى اوكافان انكارا) ذلك (صدقا) بيمينه ما على نفي علمهما
 بكتابة أيهما وهذا وان علم من قوله أفتا أو وارثه ~~كان~~ أعاده ليرتب عليه قوله (وان
 صدقاه) او قامت بذلك بينة (فكاتب) عملا بقولهما وألا يئنه (فان عتق احدهما فصبه)
 أو أبرأ عن نصيبه من العجوم (فالاصح) انه لا يعتق له دم مقام ملكه (بل يوقف فان أدى
 نصيب الآخر عتق كله ولا يؤلا ب) لانه عتق بحكم الكتابة ثم ينقل اليهما بالصورة
 (وان عجز قوم على المعتق ان كان موسرا) وقت العجز ولا يؤله كله (والا) أى وان كان

(قوله تعجزا منه لنفسه) أى
 فيمكن السيد من الفسخ الذى
 كان متعاضا عليه ولا يفسخ بنفس
 التعجز لما مر من ان المكاتب اذا
 عجز نفسه فحيز سيده بن العبد
 والفسخ ومن ثم عجزنا بقوله
 جعل انكاره تعجزا ولم يقل فسخا
 (قوله من غير عذر) أى وتقبل
 منه دعوى العذر ان قامت عليه
 قرينة (قوله او محجور على يئنه)
 قيد به اخذ ما من قوله ان عرف
 (قوله لملق الحق بثالث) وهو
 الزوجة ومثل النكاح البيع فلو
 قال كنت وقت البيع صديقا او
 مجنونا لم يقبل وان امكن الصبا
 وعهد الجنون لانه معاوضة محضة
 والاقدام عليها يقتضى استحباب
 شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
 والقتل اه شيخنا الزياى أى فانه
 يقبل منه ذلك ان عرف (قوله على
 البعض والكل) الاولى بعض وكل
 (قوله صدقا بيمينهما) هو ظاهران
 وقلت الدعوى عليهم بان كانا
 حاضرين فان وقعت الدخوى على
 احدهما وصدق كاتب نصيبه
 ووقف نصيب الآخر الى حضوره
 فان حلف كاتب علمه أيضا وبقيت
 حصصه الا ترفع على الرق (قوله فان
 اعتق) أى تجزعت له (قوله فالاصح
 انه لا يعتق) ضعيف (قوله ثم ينفق
 اليهما) أى الى الولا

مفسرا (فصيه محر والمابق من لاخر قات بل الاظهر) الذي قطع به الاحصاء (العق)
في الحال للماعتق (والله أعلم) وكذا الحكم لو ابرأه عنده باع نفيه من التجوم وكالو
كاتبنا وأعتق احده نفيه لكن لاسراية هذا لان الوارث نائب الميت وهو لاسراية
عليه ومن ثم لو عتق نصيب الاستبراء أو ابرأه أو عتاق كان الولاء على المكاتب لا لب
الهما صوبة كما هو وان يجزء بشرطه عاقدا ولا لاسراية لما تقرران الكتابة السابقة تقتضي
حصول العتق بها والمبت لاسراية عليه (وان صدقه أحدهما ففصيه مكاتب) مؤاخذه
بما قرره ولا يضر التفسير لاجل الحاجة ~~ك~~ الوأوصى بكتابة عبد فلم يصرح بالبعث
(ونصيب المكذب فن) لان القول قوله يجنبه استحصال الاصل الرق فنصف الكسبه
ونصفه للمكاتب (فان أعققه المصدق) اى كله أو نفيه منه (فانذهب انه يقوم عليه ان
كان هريرا) نزع منكر الكتابة انه رقيق كله لهما فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه بجملا
يزعه كالمو قال لشرى بك اعتقت نصيبك وانت موهر فانه يؤخذ باقراره ويحكم بالسراية
الى نصيبه لكن لما ثبتت السراية في هذه بعض اقرارى النصيب لم تجبه قيمة وأما عاق
مستثناة فهي انما ثبت استملا ما زعم المذكر لا لاقراره فكذلك انما فالتصديق فوجبت قيمته
له وخرج باعتق عتقه عليه باده أو ابرأه فلا يسرى وفي قول لا يقوم فلا يعق وقطع بعضهم
بالاول واستشكل جمع السراية من حيث ان حصصه المصدق محسوم بكتابتها فاطاها
والمصدق لم يعرف بغير ذلك وزعم ان نصيب شرى بك مكاتب أيضا ومقتضاء عدم السراية
فكيف يلزم المصدق حكمه ما ع عدم اعترافه بوجوبها اجب عنه بان المكذب يزعم ان
الجميع قر ومقتضاء نفوذ استغا شرى بك وسرايته كالمو قال شرى بك في عبد فن قد اعتقت
نصيبك وانت وسر فانا نفواخذة وتحكم بالسراية الى نصيبه لكن هذا لم يلزم شرى بك
القيمة اعدم ثبوت اعتاقه وهذا لم تثبت السراية باقرار المكذب وهي من اثر عتاق المصدق
واعتاقه ثابت فهو باعته اقامه ثبوت نصيب شرى بك بالطريق المذكور ضمن قيمة ما تلفه

*(كتاب امهات الاولاد) *

ختم المصنف كتابه بابواب العتق وجاء ان يهتبه الله من النار وأخر عنها هذا الكتاب لان
العتق فيه بسمة قب الموت الذي هو خاتمة امر العبد في الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل
عمله العبد في حياته والعتق فيه قهري مشوب بقضاء وطا وهو قربة في حق من قصده
حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات
سواء المنجز والمعلق وامامه فانه قصده حب او منع أو تحقيق خبر فليس بقربة والا فهو
قربة والاصح ان العتق بالظن أقوى من الاستيلاء لترتب مسيبه عليه في الحال وتأخر
في الاستيلاء وحصول السبب بالقول قطع بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا
ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء وامهات بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح
الميم ~~وهو~~ جمع امهات اصل أم أو جمع أم وأصلها امهات بديل جمعها على ذلك فانه

(قوله لكن لما ثبت السراية في
هذه) اى قوله كالمو قال لشرى بك
(قوله واما عاق مستثناة) هي قوله
فانذهب (قوله فهي انما ثبتت)
هي قوله ويحكم بالسراية الى نصيبه
(قوله فانا نفواخذة) اى القائل
ويحكم بالسراية اليه نصيبه (قوله
ويضمن قيمة ما تلفه) اى قوته
العتق عليه وهذا من الامتداد
الجزائي والاصل ملائمة المصدق
على المكذب بالعتق .

*(كتاب امهات الاولاد) *

(قوله لان العتق فيه يستعقب)
الاولى بعقب الخ (قوله والمعتق فيه)
اى في هذا الباب (قوله واطار)
اى اغراض (قوله في حق من قصد
به) اى بالوطء المؤدى للاعمال
(قوله والاصح ان العتق بالظن
أقوى) اى من حيث الثواب وقد
يؤخذ من هذا انه لا يترتب على
عتق المستولدة ما يترتب على
الاعتاق المنجز بالظن ومنه ان
الله تعالى يعق بثل عضو من
العتق عضوا من العتق (قوله او
جمع ام) اى او هو جمع ام بديل
جمعها على ذلك

(قوله لكن الاول) وهو أمهات على هذا القول (قوله وانشد) هذا يجري على القولين (قوله للمأمون) أي من كلام المأمون لانه خاطبه به (قوله وكانت مارية من جله ٢٢٨ الخاف عنه) أي فدل ذلك على عتقها بوفاته صلى الله عليه وسلم (قوله فقال

ما عليكم) أي ما عليكم ضرر في عدم العزل (قوله مامن نسمة كائنه) أي في علم الله وقوله الاوهي كائنه أي مخلوقة مصورة (قوله ايمامة) مبنية او مازائدة (قوله فهي حرة عن دبر) أي بعد آخر جزء من حياته قال في المصباح الدبر بضمين وسكون الباء خلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لآخر الامر دبر واصله ما دبر عنه الانسان اه (قوله ام الولدة) أي آيلة الخيرية (قوله يستمتع منها) أي من ام الولدة (قوله ان من اشراط الساعة) انما كان ذلك من اشراط الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين وذلك من علامات الساعة وقيل انما كان ذلك من اشراطها لان السيد قد يطأ أمه فقبل منه او تلذثم بيبه ما رغبة في عنها فاذا اكبر ولها اشترها وهو لا يدري انها امه فصدقا انها ولدت سيدها المالك لها مصورة (قوله وقد استنبت عمر الخ) لا يقال لاجابة البه مع ما تقدم من الاحاديث لاننا نقول الخالف في ذلك لندبوقة الاحاديث بأن مارية انما حرم بها احتراماً له صلى الله عليه وسلم كما رمت زواجه على غيره بعده (قوله وكتب الى الافي) أي النواحي (قوله والقاعدة) عطف تفسير (قوله اذا اخبل امه الخ) وفي خصائص الميصرى ان الحكم المترتب على الاستبلا خاص به هذه الامه (قوله لمباخر) أي من الادلة عن

الجوهري قال وقال بعضهم الامهات الناس والامات للبهائم وقال غيره يقال فيها امهات وأمهات لكن الاول اكثر في الناس والثاني اكثر في غيرهم رايشد الزخشرى للمأمون بن الرشيد وانما أمهات الناس أوعية * مستودعات ولا آباء أبناء والاصل في الباب مجموع أحاديث عضد بعضها بعضاً كخبرنا صلى الله عليه وسلم قال في مارية ام ابراهيم لما ولدت أعتقها ولدها أي أثبت لها حق الحرية رواء الحاكم وقال انه صحيح الاسناد وصححه ابن حزم أيضاً ورواه ابن ماجه بسند ضعيف قال الزركشي وذكر ابن القطان له اسناداً آخر وقال انه جيداه وقرول عائشة رضي الله عنها ما تزل رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار او لادرهما ولا عبد او لامة رواء ابن حبان في صحيحه والبيهقي وكانت مارية من جده الخلف عنه ولم يثبت انه أعتقها في حياته ولا علمت عتقها بوفاته وخبر الصحيحين عن أبي سعيد قاتلها رسول الله انما أتى السبا ما يحب انما نحن فأتى في العزل فقال ما عليكم ان لا تنزلوا مامن نسمة كائنه أي يوم القيامة الاوهي كائنه وفي رواية للسنائي فكانت مامن يريد أن يتخذ أهلاً ومنامن يريد البيع فتراجعا في العزل الحديث وفي رواية لاسلم فطالت علينا الغربة ورغبتنا في الفداء أو أردنا أن نسقعه وعزل قال البيهقي لولان الاستبلا يمنع من نقل الملك والام لا يمكن لعزله -م لاجل محبة الأعتان فائدة وخبر ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال ايمامة ولدت من -بدها فهي حرة عن دبر منه رواء ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه اسنادوه وقال ابن حجر له طرف وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضاً ام الولدة حرة وان كان سقطها وشبهه بأمهات الاولاد لا يمين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع منها -بدها مادام حيا فاذ مات فهي حرة رواء الدارقطني والبيهقي وصححه او قته على عمر رضي الله عنه وخاف ابن القطان فصحه رفته -ه وحسنه وقال رواته كلهم ثقات وخبر الصحيحين ان من اشراط الساعة أن تلد الامه ربتها وفي رواية فيهم الى -بدها فاقام الولد مقام ابيه وابوه حرف كذا هو وقد استندت عمر رضي الله عنه امهات -مع ام الولدة من قوله تعالى قول عيسى بن نوايته ان تنسد وفي الارض وتقطع أو ارحمكم فقال وای قطعة اقطع من ان تباع أم امرئ منكم وكتب الى الافي لاتباع أم امرئ منكم فانه قطعة فانه لا يحل رواء البيهقي مطولا وانما قدمت ذكر الالدة لان رتبة الدليل العام التقديم وقد قال الفخر الرازي ان الخنثيين بروت عادتهم بانهم -م يذكرون أول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم يخرجون عليه المسائل (إذا أخبل امه) فولدت حراً أو ميثاً أو ما يجب فيه غرة كخفة في صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان -بيران أو رجل وامرأتان (عتقت بموت السيد) لما مر ولان ولدها كالبز منهن وقد انعقد حراً فاستتبع الباقي كالعقبة لكن العقوبة فيه قوة من حيث صراحة اللفظ فأتى في الحال وهذا فيه ضعف فأتى بعد الموت ولما روى البيهقي

اخبل امه الخ) وفي خصائص الميصرى ان الحكم المترتب على الاستبلا خاص به هذه الامه (قوله لمباخر) أي من الادلة عن

(قوله وان كان سقطا) تقدم نظيره من حديث ابن عباس فيعوزانه فله ثم لعله به عن عروانه قاله اجماعه منه اوروأيته عن غيره
 (قوله نعم لو مات) اي السيد (قوله لم نعتق) اي لم يتيقن عقده الخ (قوله وعقدت بهونه) ومن استدخل الخى مالوسا حقت زوجته امته
 أو احدى امته الاخرى فقول ما يفرج المساحة فحصل منه. بل فتعقق بهونه كسباقي (قوله بحيث يولد له ولد) ظاهره انه اذا أتت به
 لتسع سنين ومدة مكان الحمل بحكم باستيلادها وان لم يحكم يلوغ ويماي ٢٢٩ التصريح بخلافه في قوله ولو يوطئ محبي

لم يستكمل تسع سنين الخ (قوله) وشمل كلامه (لعل وجه الشك) ان المراد من قوله اذا احبل الاغم من كونه احبلها في الملك يقينا أو احتمالا وقد ينوقف في الحكم بالاستيلاء من اصله مع احتمال انما له الولد قبل الملك والاصل عدم الاستيلاء فخسه ان لا يثبت مع الشك الآن يقال ان الحادثة يتقدم بأقرب زمان فاضافته الى ما بعد الملك اقرب لكن يشك في هذا على ما يأتي عن السيد لاني الا في بعد قول المصنف ولا يصير أم ولد اذا ملكها من قوله قال السيد لاني وصورة ملكها محلا لان تضعه قبل سنة أشهر الخ (قوله نفذ في الاصح) ومثله ما لو بيعت في الدين ثم ملكها (قوله فرع ما لملكها) وينبغي ان مثل ذلك ما لو ورثت الجارية فرج ما لملكها فينفذ ايلا المالك كالمو احبل ملك فرعوه فليراجع ان يفرق بينهما بانها في هذه الصورة حيث خرجت عن ملك الابل ولم يحكم باستيلادها عدت بالنسبة للفرع كالمو ملكها من لجنبي وقد يؤيد الفرق قوله الا في قبيل وعق

عن ابن عروانه قال ام الولد اعققت اولدها وان كان سقطا وصرح ابن عباس بروايته عن عمر نعم لو مات بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقية لم تعقق الا بتمام انفصاله وشمل قوله احبل احباله بوطء حلال أو حرام بسبب بعض أو نقاس أو حرام أو فرض صوم أو اعتكاف او لكونه قبيل استبرأها او لكونه ظاهر منها ثم ملكها قبيل التكثير او لكونه محرمه بنسب او رضاع او مصاهرة أو لكونه باهر وجة أو عدة أو محوسبة أو وثنية او مرتدة او مكاتبه او لكونه امسلة وهو كافر وغيره بالا حبال جرى على الغالب فلو استدخلت ذكروه او مائة المحترم وعلمت منه ثبوت ايلادها وعقدت بهونه وعلم من تعميدها احبال انه لا بد ان يكون بحيث يولد له ولاته لا فرق بين كونه عاقلا ومجنونا واختارا ومكراها ومججورا واعلم به بسقه وشمل كلامه ما لو اشترى زوجته ثم وطئها أو أتت بولد يمكن كونه من وطئه في النكاح ومن وطئه في ملك العين ومحل ما ذكره اذا التعاقق بالامتنع الغير والامتنع الايلاذ كالمو أولد رهن معسر موهنة بغير اذن المهرن الا ان كان المهرن فرعه كما يحسه بعضهم فان انك الرهن نفذ في الاصح وكالمو اولد ماله معسر أمته الجارية المتعاقق بزقهته لاني الا ان كان الجني علمه فرع ما لملكها وكالمو اولد محجور فأس أمته كإرجعه السبكي والاذرى والد مبرى وهو العتق وان ذهب الغزالي الى النكاح ووجهه في المطلب وقال البلقيني وابن النقيب انه الذي يظهره اقطع به لان حجارة الفاس دائرين بحجارة السفة والمرض ولا حيا يتقدمه ان لا ينفذ قدر دانه اما زرع حجارة ارض فهو حجارة السفة فيه معه وعن حجارة السفة يكون حلق الغير وكالمو اولد وارث معسر جارية تركه مورثه المديون وكالمو آخر محجور سفة بالاد امته ولم يثبت كونها افراسه فانه لا يقبل وتباع ان اختاره الولي فان ثبت كونها افراسه وولده لمدة الامكان ثبت الايلاذ كما هو ولو اقرت به ثبت نسب الولد وحريته وانفق على المستحق من بيت المال كالمو اولد معسر جارية بتجارة عبده المأذون المديون بغير اذن العبد والغرماء وكالمو اولد أمته نذر التصديق بينهم ارجح بخلاف ما لو نذر اعتاقها وبجواب مجمع استثنائهم الاول ما لملكها عنها بمجرد نذر التصديقها او بتمتتها وكالمو اولد وارث أمته نذر مورثه اعتاقها وكالمو اولد وارث أمته اشترىها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ ما منع من الوفاء بالعق عن جهة مورثه وقول الرزكشي واشترى الابن أمته بشرط العتق فأحبلها ابوه فالظاهر نفوذ ايلاذه وتؤخذ منه القيمة وتكون كقيمة العبد المشتري بشرط العتق

المسئولة من رأس المال وان فرق بينهما ثبوت الاستيلاء في الاولى بالنسبة للسيد ملكها حاله عاقبه في الاولى بخلاف الثانية (قوله فقدره) اي ما ذهب اليه الغزالي (قوله وتباع ان اختاره) أي البيع الذي بان رأيه مصلحة (قوله فان ثبت كونها افراسه) اي بان شهدت بينة بوطئها الاقرار به (قوله ولو أقر) اي السقيمة وهذه مثله استطرادية وقوله بنسبه اي بنسب مجهول (قوله) ويجب ان يجمع استثنائهم) أي من كلام المصنف والانهي على التقديرين لا يصير مستولدة (قوله بشرط العتق) اي او نذر اعتاقها

(قوله لم يستكمل تسع سنين) صوابه استكمل تسع سنين ويدل عليه قوله لان النسب يكفي فيه الامكان فان مادون التسع لا يمكن فيه الاحتيال وعبارة حج وكان وطى موله ٢٣٠ تسع سنين أمته فولدت لا كمن ستة أشهر لحقه وان لم يحكم يبلغه ٨١

اللهم الا ان قال لم يستكمل تسع سنين على التعديد وقد عارض بهجت يكون وطى قبل كمال التسع بما لا يسع حبضا طهر اثناءه على ان التسع تقرينة في المني كالحيض وقد مر ان المعتد في المني انها فيه تحس يدية وبؤيها ما لا حج قوله السابق انه لا بد ان يكون بحيث يولد له (قوله فانه لا ينفذ) وانظر هل الولد ولشبهة أو رقيق لا مشاع الوطء عليهم فيه نظر والا فرب انه رقيق في المسائل الثلاث لان الموطن انما ثبت امته وهذه الشبهة ضعيفة (قوله وورث منه) اهل حكمة الارث مع كونه لم يكن حلالا حين الموت انهم اكتفوا بوجوده متباعد موهن بحيث انعقد الولد منه بعد نزول منزلة وجوده وقت الموت (قوله وكذا الوصي ذكره) افهم انه لو اتت امرأة مضغة أو حلقه فاستدخلتها امرأة أخرى جرة وامة فخلتها الحياة واستمرت حتى وضعها المرأة ولدا لا يكون ابنها لثانسة ولا نصير مستولدة للوطى لو كانت امه لان الولد لم ينعقد من مقي الوطى ومنبهايل من مقي الوطى والموطوءة فهو ولدها وينبغي ان لا نصير الاولى مستولدة ايضا حيث لم يخرج منها مورورا (قوله الثالث لو وطى)

اذ قلد والاصح انها لا تشتري فكذلك انها تكون للولد بانها المامع الشاوع من بينها وسد باب نقلا على المشتري اشبهت مستولدة الابن فلا نصير مستولدة الاب لا يقال ان ابلا لا يشتري اياها فان ذلك ايلاد ايسه لان الوفا بالشرط مع ايلاد المشتري يمكن ولا كذلك ايلاد ايسه وكما لو ولد لورث امه او موصيه ورثته اختاقها وهي يخرج من الثلث فلا ينفذ لافاضته الى ابطال الوصية وكما لو ولد لمكاتب امته فلا ينفذ ويحرم عليه وطؤها وان اذن له سيده اضعف ملكه ولو ولد للبعض امه لمكاتبه امه الحرة فذا يلاذه كما اقتضاه اطلاق المصنف وصححه الباقي وغيره وجرم به الماوين ولا يشكل عليه كونه غير اهل لولاء لانه انما ثبت له بعمه فان عتق قبله نذرا لولا لا فذال ما فيه من الرق بعمه ولو وطى صبي لم يستكمل تسع سنين امته فولدت لا كمن ستة أشهر لحقه ولم يحكم به بوعه ومن ثبت ايلاده لان النسب يكفي فيه الامكان والاصل بقا صغره وعدم حصته تصرفه والاصل عدم المانع من ازالة ملكه عن الامه وخبر يقول المصنف امته ايلاد المرثه فانه موقوف على اهلها وايلاد الوفا والموقوف عليه الامه الموقوفة فانه لا ينفذ وما لو استدخلت من سيدها احترم بعد موهنه فانما لا نصير ام ولا يتقام ملكها لاهلها علقها وان ثبت نسب الولد وورث منه يكون المني محترما ولا يعتبر كونه محترما حال استدخاله اخلاقا بعضهم فقد صرح بعضهم بانه لو انزل في زوجته فصادقت بنته فخلت منه لحقه الولد وكذا الوصي ذكره بحجج بعد انزاله في زوجته فاستبجرت به اجنبية فخلت منه واستثنى من مفهوم كلامه ما قال ثبت فيها الا يلاذ الاولى اذا احبل امه مكاتبه الثانية اذا احبل امه لحر امه فرعا الى لم يولدها وان كان معسرا وتجب عليه قيمتها وكذا مهرها ان تأخر الانزال عن مضيق الحقة الثالثة لو وطى امه اشتراها بشرط الخيا والبايع باذنه لحصول الاجازة حينئذ الرابعة جارية المغنم اذا وطئها بهض الغانم واحبلها قبل التسعة واختيار القتل فتد احبلها قبل ذلك كذا في منها والولد حر ينبغي ان كان الوطى موسرا وكذا معسرا كما انفلا عن تعصيم القاضي الى الطبيب والروائي وغيرهما ينفذ الا يلاذ في قدر حصته ان كان معسرا ويسرى الى باقيه ان كان موسرا لان حق الغانم اقوى من حق الاب في مال ابنه كذا في الحاوي الصغير تبعها قول العزيز الظاهر المنصوص نفوذ وجهه الامام وجرم به البغوى لكنه نقل عدم نفوذ عن العراقيين وكثيرين غيرهم وجهه في اصل الروضة المذهب ثم نزع عليه انه لو ملكها بعد يشبهه أو بسبب آخر هل ينفذ الا يلاذ فيه قولان كذا نثر في مرقته وجانية ونحوهما اظهرهما النفوذ ويحتمل ان يريد بظن انهما ايلاد امه الغير بشبهة أو نكاح ولا ينافيه ترجيح النفوذ هنا اذ لا يلزم من جريان الخلاف الاتحاد في الترجيح ويقر بقوة حق الغانم الخامسة التي علق بعضها اذا احبلها مري الا يلاذ الى

قد يجمع استثناء هذه لافضا لمع الاجازة دخالت في ملكه فلم تحبل الامه (قوله باذنه) متعلق بقوله لو وطى امه نصيب (قوله لم يولد معسرا) معتقد وقوله كذا في الحاوي معتداى انه ينفذ الا يلاذ في قدر حصته الخ

(قول قال انه الاصح) اي التبعض (قوله قال بعضهم الخ) معتمد ٢٢١ (قوله الا في ولد امة) اي قائل الولد كاهن خرو لم يتعد

الاستعداد الا في انصف ان كان
معسر اعلى ما مر عن الحاقوى (قوله
لان المانع من تقوية استيلاده)
الاولى اعتناقه لما مر في كلامه
من ان ايلاده ناقض في الحال
بخلاف الاعتاق (قوله واخاذا
كلامه) يعبر به دون اذهم بخلاف
سابقه لان اخاذا ملتن به دلالة
المنطوق دون الفهوم (قوله ولو
قهرت) اي بحيث تتمكن من
التصرف وان تخلص بعد ذلك
(قوله عتقت في الحال) اي لانه
يدخل في ملكها بذلك ويدخله
في ملكها خربت عن ملكه فتعق
لان المقترح لما لا قصد به حرة
(قوله وتجب ديتيه في ذمتها) اي
حيث لم يوجب القتل قصاصا والا
اقتصر منها (قوله واستاد احبل
الى الضعير مجاز عقي) اعلم وجهه
ان علوق الامة انما هو بخلق الله
سبحانه وتعالى وان نسب الوطه
للسعد ونزول المني فالوطه سبب
والعلوق من الله والاحبال هو
العلوق وقد يمنع لكونه عقليا بهذا
الطريق لان الفاعل الحقيقي
اصطلاحا هو من قام به الفعل
ومنه ما هو ومع ان الفعل
القائم به بمحض خلق الله تعالى
لادخل فيه الا ان يقال المنسوب
لواطى والقائم به الوطه واما خلق
الولدي الرحم فبمحض خلق الله
تعالى لادخل في الوطى فيه ولا قام

نصيب شريكه ان كان موصرا كالعتق فان كان معسرا فلا الا اذا كان شريك المولد فرع له
كما هو الولد امة اتى كلها الفرع وحيث سري الاباد فالولد سركه والا فالهكس من
العراقين انه سركه ولا يتبعه وحكي الرافي في السير في امة المقتم تصحبه عن التناقض
الى الطب والماوردي وغيرهما ومنه في الشرح الصغير اصل الروضة وحكي الرافي
في آخر الكتاب القول بالتبعض عن ابي اسحق وان الدعوى قال انه الاصح وجعل في
اصل الروضة الاصح وقال الرافي في الكلام على وطه احد الشر يدين هل يكون الولد سركا
كلامه ونصفه قولان اظهرهما الثاني وقال في باب ما يحرم من النكاح ولو قدر على نكاح
من بعضها حر فهل له نكاح الامة المحضة تردده الامام لان ارقاق بعض الولد اهون من
ارقاق كماله اه قال بعضهم بالتبعض هو المعتمد الا في ولد امة المقتم اذا احبلها بعض
الفاحين وان كان معسر القوة الشبهة فيها كايؤخذ مما مر وكذا ولد المشتكر بين المبعوض
وسدده لان المانع من نفوذ استيلاده في الحال انما هو كونه ليس من اهل الولا لمنافيه
من الرق فاذا زال بعته على المتقضى غلغ حيث كان وسر اعتمد الاحبال فيثبت الاباد
السادسة الامة التي يملك فرع بعضها اذا اولدها الاب الموسر سري الاباد الى نصيب
الشريك الاجنبي ايضا فان كان معسر الميسر ويحجب عن هذه المسائل بان الاصح فيها
قد سدر انتقال الملك قبيل العلوق فلم يقع الاباد الا في ملكه وخرج بقوله وما يجب فيه
غرة ما لو قل ان اصل اذى ولو بقي تصور فانه لا يثبت الاباد كما لا يجب به الغرة وان
انقضت به العدة واخاذا كلامه ان ام ولد الكافي المسلم لا يجر على اعتاقها بل يحال بينها
ولو سببت مستولدة كافرzan ملكه ثم اولى تعق بوجته وكذا مستولدة الحربي اذا ارق ولو
قهرت مستولدة الحربي سدد ها عتقت في الحال وشمل قوله عتقت بوجته ما لو قتله فانها
تعق بوجته ان استعجلت الشئ قبيل اوانه لان الاحبال كالاتاق ولهذا يسري الى نصيب
الشريك فلا بد من ذلك فيه كما هو القول من اعتقه وتجب ديتيه في ذمتها ومالومات
سدد اقبل وضعها ثم وضعت امة يحكم فيها بشئ من نسبته منه فانه يثبت عتقه بوجته ولها
اكرامها بعده واستاد احبل الى الضعير مجاز عقي ويسمى مجازا حكمها ومجازا في الاثبات
واستاد مجازا بنحو ايت الربيع البقل وانت المصنف ولدت وعتقت لانه يجب تأنيث
الفعل بما هو كنه في آخر الماضي وبقا المضارعة في اول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في
مسئلتين احدهما ان يكون ضمير استعلا وتانيها ان يكون متصلا بحقي التانيث
وانما قال عتقت بموت السعد ولم يقل بوجته مع انه اخصر له بد ان كل من احبل امة
ولم ينفذ ايلاده لمانع لا تعق بوجته والحياة ضد الموت وهو عدم الحياة ويعبر عنه بمضاربة
الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما مر شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى
خلق الموت والحياة وربان المعنى قدره وعدمه مقدر (او) احبل (امة فيه به نكاح)
لا غرو فيه بحر يته اوزنا (فالورقين) تبع الامة فيكون للمالك امة بالاجماع انما اشرع

به التناقض وكثيرا ما وجد الوطه ولا يحصل منه حبل فكان الاستناد مجازا عقليا (قوله ليقيد ان كل من احبل الخ) لعلم وجه الافادة
انه حيث قام به مانع لم يكن له عليه سيادة حال الموت

(قوله ويطلق الرقيق) اى لغة ٢٣٢ (قوله ولو ملكها احاملا من نكاحه) بخلاف ما لو ملكها حامل منه من زنا فلا يعتق عليه

لعدم نسبته لشرعا (قوله عتق عليه الولد) اى ولا تصير به أم ولد (قوله وصوره تملكها احاملا) اى على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة (قوله لا يكون به بعضا له) بان تزوج شخص بامه مثلا فاحبليها قال الولد يعتق على سيدها لانه ولد لولده (قوله لا يكتنه بغيره نقصه) اى للمهر (قوله وتعتق بونه) اى الذى اكدت نفسه (قوله فسكاهم) اى من عدم قبوله قوله (قوله لا تناقهما عليه آخر) اى با كذابه نفسه (قوله أو مشتركة) اى فلا يكون الولد سرا (قوله وهى الجهة التى اباح الوطء الخ) كان اباحه سيد الامه وطأها عند من يقول بجوازها باحة السيد فان كانت بولده فانه لا يكون سرا (قوله فلا نسب ولا ايلاد) اى وعليه المهر حيث لم تطاوعه (قوله ووطئ جارية اية اوامه) اى وشبهه بالاولى مالم يوطئ جارية زوجته فلانا ذلك (قوله ان الولد رقيق) اى ولا تد عليه اذا كان من يحنى عليه ذلك لشبهة وهل ثبت نسبته منه فى الصور الثلاث أم لا فيه نظر وظاهر اقتضاه عنى فى الحرية فى هذه دون ثنى النسب والتصريح بنفيه فيما قبلها ثبوته فى الثلاث فيترتب عليه الاثر اذا عتق وعدم القتل بقتله اى غير ذلك

يتبع الاب فى النسب والام فى الرق والحريه واشترفهما فى الدين ويجاب البذل وتقرر الجزية واخفه ما فى عدم وجوب الزكاة واخفه ما فى التجاسة وتخرج الذبيحة والمناكحة ويطابق الرقيق على قبض الغنم ولا تخين (ولا تصير أم ولد) (اذا ملكها) لاتقاء العلق بصر اذ ثبت الحرية للام فرع ثبوته للولد فاذا انعتد الولد رقيقا لم يتفرع عنه ذلك ولو ملكها احاملا من نكاحه عتق عليه الولد كما فى المهر وروى معلوم ان ولد المالك انعتد سرا قال الصبد لاني وصوره تملكها احاملا لان تضعه قبل سنة اشهر من يوم ملكها ولا يطاوعها بعد الملك وتلد ولدون أربع سنين ولو كان سيد الامه المنكوحه ممن يعتق عليه الولد لا يكون بعضا له فانه يصير حرا ولو سكت أمه عن بصره قال الولد قبل العلم حرا كما ذكره المصنف فى خيار النكاح او سكت حرا جارية اجنبي ثم ملكها ابنه او عب جارية ابنه ثم عتق لم ينقص النكاح فلما ولداه لم يثبت الا ببلاد كما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون والشيخ ابو على والغوى وغيرهم وروى عنه الاصنفون وجرم به ابن المقرئ والحازي لانه رضى برف ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة المالك بخلاف ما اذا لم يكن فكاح وقيل يثبت وبه قال الشيخ ابو حامد ومال اليه الامام ووجهه البلقيني ولتوزع امه بجهة ثم احبها ثم اكدت نفسه لم يقبل قوله وان انتقمه المقلد لكتنه بغيره نقصها وقبعتها والمهر وتعتق بونه بوقف ولا وطأ فان لم يجد جهة خلف المنكر واحبها ثم اكدت نفسه واقر بها المنكح لم يبق مالم لو ادها الاول ثم الثانى ثم اكدت الثاني لنفسه والاقر بوث الا بالاول لاتفاقها مع عليه آخر او يلزم الثاني نفيه الولد والمهر وانقص (او بشبهة) كان ظنه بزوجته الحرة أو امته كفى له رولا حذقه لاعلم به مما خرج به وهو مالم لو ظنه ازوجته الامه فان الولد رقيق من قوله اولاد لا ينكح لاح لان ظنه لم يشتر كذا بينه وبين غيره او امه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره خلافا لبعضهم (فالولد سر) علابظنه مالم لو ظنه ازوجته الامه فالولد رقيق وسواء كان الواطئ حرا ام رقيقا ولو كان لشخص زوجتان حرة وامه ووطئ الامه طائنا ثم الحرة فالاشبه كما قاله الزركشى ان الولد حركى فى امه الغرا اذا ظنه ازوجته الحرة واطن المصنف الشبهة ومقتضى تعديلهم ارادة شبهة القاعل فتخرج شبهة الطريق وهى الجهة التى اباح الوطء بها عالم فيكون الولد فيها رقيقا وهو ظاهر لاتفاظن الزوجة والمالك ولو وطئ جارية بيت المال حذف ولأولاده فلا نسب ولا ايلاد سواء الغنى والفقير لانه لا يجب فيه الاعفاف او طئ جارية اية اوامه طأنا حله أو كرهه على الوطء فالذى يظهر كما قاله الاذرى ان الولد رقيق (ولا تصير ام ولد) (اذا ملكها فى الاظهر) لان الولد وان انعتد سرا نكته علقته به فى غير ملك الامين فهو كالمعلقة به منه فى النكاح ولان الاستيلاء لم يثبت فى الحال فكذلك بعد الملك كالمواضع رقيق الغير ثم ملكه ولان الكتابة والتدبير لا يقسمان فى مثل ذلك حالا ولا مالا فكذلك الايلاد والذاتى تصير لانها علقته بغيره وهو سبب فى الحرية بعد الموت وشمل

كلام المستنف مال وغيره فيما اوشر اها شر افاسدا فاولدها ثم ملكها او يحل الخلف في
الحرف فلو طوى العبد امة غير بثسيرة فاعلمها ثم عتق وملكها لم تقصر ام ولده قطع الانه لم
يتصل من حر (وله اي السيد (وطا ام الولد) منه المأمور وبقاء ملكه عليها وحكي
الترمذي فيه الاجماع واستغنى مسائل يتنوع وطوها فيها كام ولد الكافر المسلمة وام ولده
الحرم كاخته من رضاع وام وقدم وطواة اقرعه وام ولده مكاتبه وام ولده بعض وان اذن
مالك بعضه وامه لم ينفذ ابلاذها لهن رضى او شرعى او لجنابة وامه بنحو سيرة او وثنية
وامه موصى عنها فمافى اذا كانت ممن تجبل فاستولدها الوارث فالولد لمر وعليه قيمته
يشترى بها عبد ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعة للموصى له ولو بزمه مهرها وتصرى ام
ولده عتق عنه بمسألة المنفعة وامن له وطوها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من
لا تجبل فيجوز بغير اذنه كما صحه في أصل الرضا وكامة تجارة عبده المأذون المدبون
لا يجوز له وطوها الا باذن العبد والفرما كما مر فان اذن لها وكان معسرا ثبت الا ببلاد
بالنسبة الى السيد فينفذ اذا ملكها بعد ان يمت كالمرهونة ولا يجوز له وطوها قبل
يها الا باذن وكام ولد المرتد لا يجوز له وطوها في حال ردته وكام ولد ارتدت وام ولد كاتبها
وجاب بان لا حاجة الى استئذان هذه المسائل لان امتناع الوطء فيها المعارضة امر آخر كما
تقرر ولان من حيث كونها ام ولد (واستخدامها واجازتها) لامن تقسيم المأمور وبقاء ملكه
عليها وعلى منافعتها وانما امتنع بيعها ونحوه لما كدسحق العتق فيها بخلاف المكاتب
حيث امتنع استخدامهم وان كان ملكه عليه باقيا لما فيه من ابطال مقصود عقد الكتابة
سواء تم ملكه من الاكساب ليؤدى النجوم فيه حتى وانما له ملكه ام ولد مكاتبه ان
سبقت الكتابة الاستيلاء او عكسه لم يكن له استخدامها ولا غيره مما ذكره ايضا كتابتها
لانه علق كسبها فاذا اعتقها على ضمة تجاز وفارق جواز اجازتها وان كانت يها منافعتها
منع اجازة الاضحية المعينة كبيعها بغير وجهها عن ملكه بالكتابة بخلاف المستولدة وطم
من جواز اجازتها جواز اعارتها بالاولى ولو اجراها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت
الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف ما لو اجر عبده ثم اعتقه فان الاصح
عدم الانتساخ والفرق تقدم سبب العتق بالوت او اضمنة على الاجارة فبين بخلاف
الاتفاق ولهذا السبب الاجماع الاستيلاء ثم مات السيد لم يفسخ لتقدم استحقاق المنفعة
على سبب العتق (وارش جنابة عليها) لما مر من بقاء ملكه عليها فلو قتلها جان ضمن قيمتها
وكذا لو غصبها عاصب لو ماتت في يده ولو ابقى في يده غرم قيمتها ثم اذامات سيدها استردها
من تركته لعتقها وكذا لو غصب عبدا فابق وغرم قيمته ثم اعتقه سيده بخلاف ما لو قطع
جان يذام الوالد وغرم ارشها ثم عتقت بعت السيد لا يسترد الارش لانه بدل الطرف
الفاتى ولم يشمله العتق وهذا بخلاف المكاتبه فان ارش الجنابة عليها ولو شهد اثنان
على اقرار السيد بالايلاذ - كهم ما ثم رجعا لم يفر ما لان المقلب باق فيها ولم يفوتا

(قوله او شرعى) ابي كامة التركة
(قوله فاقولدها الوارث) اى
سواء علم بجرمة الوطء ام لا (قوله
وانفسخت) اى رجع المسافر
بقسط المسمى على التركة ان كانت
والا فلا مطالبة له على احد (قوله
ثم مات السيد لم يفسخ) اى
الاجارة وينتق عليها من بيت
المال فان لم يكن فيه شئ او منع
من توليه فعلى ميسار المسلمين (قوله
لما مر) اى بان لم يتزعم السيد
سواء كان علم انتزاعه لما منع ام لا
(قوله ولو ابطت في يده) اى
الغاصب (قوله ثم اذامات سيدها)
اى بعد اخذه القبة وقوله استردها
اى الغاصب (قوله ثم عتقت
بعت السيد) اى او تجيزه عتقها

الاساطنة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فاذا مات سيدها غرما قيمته الورثته ولا يتخالفه ما في
أصل الروضة في الرجوع عن الشهادة من انهما لو شهدا بعق عهده وقضى به القاضي ثم
رجعا غرما قيمة العهده ولم يرد العتق سواء كان المشهد وبعثه قنما مدبر ام مكاتبها
ام أم ولد له لانهم ما شهدوا بالعق في الماضي هذا ذكر (كذا تروى ويجوز ان يثبت في الاصح)
لما حرر المسلم الرقبة والمنفعة كالدبرة والثاني لا يجوز الارضاء لانها ثابتة لها حق
العتق بسبب لا يملك السيد ابطاله والثالث لا يجوز ان يرضى لانها ناقصة في نفسها
ولولاية لولى عليها ناقصة فاشبهت الصغيرة فلا يزوجها احد برضاها واطرافه ان لو ثبت
الا للاد في بعضها زوجها السيد وان يزوجها المالك على الرابع والخلاف أقوال كما ذكره
الرافعي وغيره ولو كان سيدا مباحا لم يزوج أمته بل قاله البغوي قال لان مباشرته
للعقد بمنفعة اذ لا ولاية له مالم تسكن الحرية واذا تمتعت مباشرة بنفسه تمتعت بانته
غيره وتزوجها بغير اذنه تمتع فأنه سبب تزويجها قال الاذرى وتعليل الال على البناء
على ان السيد يزوج الولاية والاصح انه انما يزوج المالك فيصح تزويجه وقد قال البلخي
ما قاله البغوي ممنوع لان تزويج السيد أمته بالمالك وهو موجود والكاقر لا يزوج
أتمه المسألة بخلاف مالو كان السيد مسلما وهي كافرة ولو وثقه او بمجوسية لان حق المسلم
في الولاية أكد الا ترى انه يثبت له الولاية عليه بالبطحة العامة ويزوجها الحاكم باذنه
وحضاه ولدها اذ لو ان كانت رقيقة تتبعه له في الاسلام (ويحرم بيعها) لما صرح من
الاحاديث واجمع التابعون فمن بعدهم عليه قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد
في المسئلة ان قلنا الاجماع به في الخلاف ورفع الخلاف وحيث قد فسدت دل بالاحاديث
وبالاجماع على نسخ الاحاديث في بيعها قال الصغير وغيره واجمعوا على المنع اذا كانت
حاملًا بحروا واختلوا بعد الولادة ولهذا احتج ابن سريج في الودائع بالاتفاق على
انما الاتباع في حال الحمل قال فدلالة اتفاقهم فاضية على حسم ما اختلفوا فيه بعد
الولادة ونقض هذا الاستدلال بالحامل بحرم وطه شبهة فانها لاتباع في حال الحمل
وتباع بعد الوضع وأجيب عنها بقبام الدليل فيها يجوز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد
ونص الشافعي رضي الله عنه على منع بيعها في خمسة عشر كتابا ولو حكم قاض يجوز
بيعه انقض قضاءه لخالفته الاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الاول فقد
انقطع وصار يجمع على منعه وأما خبر أبي داود وغيره عن جابر كان يبيع سراريات أمهات
الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم سمى لآثرى بذلك باسا فاجيب عنه بأنه منسوخ وبأنه
منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولا
ونصا وهو الاحاديث المتقدمة وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك تجاوزا في خبره المخبر
عن ابن عمر كان يبيع لآثرى بذلك باسا حتى أخبر نافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم
نهي عن المخبرة فذكر كاهل وزاد الحاكم فيه لآثرى بذلك باسا في زمن أبي بكر فلما كان

(قوله هذا ذكر) أي من الاستبدال
(قوله بغير اذنها) أي بغيرها أو
نفسا كان صانعا لآثرا فدخل منبسه
في زوجها بلا بلاج فهي باقية
على بكارتها وان ولدت وزالت
الحلقة فهي بكر لانها لم تز
بكارتم ابوة في قبلها (قوله انه
لو ثبت ابلادها في بعضها) أي بان
كانت مشتركة على حاضر (قوله
فيصح تزويجه) أي المهر على
المعقد (قوله بخلاف مالو كان
السيد مسلما هي كافرة) أي فاته
تزوجها (قوله يرفع الخلاف)
معناه

عزها فانما نبتنا وزناها الميم في بدون هذه الزادة وقال يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يشمر بذلك ويحتمل أن يكون ذلك قبل انهمى وقبل ما استدله به عمر وغيره من أمر النبي
صلى الله عليه وسلم على عتقه ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك انه وهو ظاهر في ان قوله لا نرى
بالنون لا بالياء وقال الميم في ليس في شيء من الطرق انه اطلع عليه اه وكما يحرم بيعها
لا يصح ويحتمل ما ذكره المصنف اذا لم يرتفع الابلاد فان ارتفع بان كانت كائنة وبليت
لمسلم وبسيت وصارت ثمة صح جميع ذلك وبسيت ثمة من ذلك مسائل يجوز بيعها الاولى
المرونة رهننا وضعا او بشرع عا حيث كان المستولد معسر حال الابلاد الثانية الحائسة
وسيدها كذلك الثالثة مستولدة الفاس الرابعة به امن نفسه بناء على انه عقد عاققة
وهو الاصح وكيفية ما في ذلك مبتهما كصرح به الباقي والاذرى بخلاف الوصية بها
لاحتياجها الى القبول وهو انما يكون بعد الموت والعنق يقع عقبه قال الاذرى
وددت لو قيل يجوز بيعها عن تعقب عليه بقرابة وقال الزركشي في بيع صحته بها من
تعقب عليه كاصلها او فرعها اي ومن اقرب بحريتها او هو مردودا لخاصة اذ لم يرد
المستولدة واستغرق فصيح بيها ولا تعقب بعونه السادسة اذا كانت حرة وتكهرها
حربى آخر ملكها وقد مر انه تجوز كتابة أم الولد (ووهنما ووهبتا) اما الهبة فلا تنقل
ملك الى الغير وأما الرهن فلا نه تسلط على ذلك فاشبه المبيع والحاصل ان حكم أم الولد
حكم القنة الا فيما ينقل به الملك او يؤذى الى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع
فوهه من تحرير بيعها للتشبه على ان تعاطى العقود الفاسدة حرام وان لم يتصل به
المقتود كائن عليه في الام كذا قاله الزركشي والدميري لا تصح الوصية بها ولا وقفها
ولا تدبيرها وظاهر ان أم الولد التي يجوز بيعها بالعلقة رهن وضعي او شرعي او ضمانا او
نحوه هامة تنفع بها (ولو ولدت من زوج او زنا فالولد لا سيد يعقب بعونه كهي) لان الولد يقع
أمة في الرق والحرية وكذا في سعيها الا لازم وعلم من قوله يعقب بعونه انه لا فرق بين ان تكون
موجوددة أم لا فلو مات قبل موت السيد في حكم الاستدلال في حق الولد وهذا أحد
المواضع التي يولد فيها حكم المتبوع وفي حكم النابع كما في تلج الماشية في الزكاة
والولد الحادث بين أبوين مختلني الحكم على اربعة أقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعا
كأبي الاكل وحمل الذبيحة والمناكحة والازكاد والنضحية به وجزاء الصدد واستحقاقهم
سهم الغنمة والثاني ما يعتبر بالاب خاصة وذلك في سبعة أشياء الذهب ونوابه والحربة
لذا كان من أمه أو من أمة غربي يتما او ظاهرا ووجه الحرة أو أمته أو من أمة فرعها
والكفائة والولاء فانه يكون على الولد لو الى الاب وقد راجزية ومهر المثل وسهم ذوى
القرى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان أبوه رقيقا والرق اذا
كان أبوه حرا وأمه رقيقة الا في صور ولد أمة ومن غربي يتما ومن ظاهرا زوجته الحرة
أو أمة وولد أمة فرعة وحل حرية من مسلم وقد سبق والرابع ما يعتبر باحداهما غير

(اول رهننا وضعا) أي بان رهننا
المالك في حياته والشرعي بان
يؤت وعليه دين فالتركة صر هونة
به رهن اشترعا (قوله وسيدها
كذلك) أي معسر حال الابلاد
(قوله وهو مردود) أي قول
الاذرى (قوله على ان تعاطى
العقد الفاسدة حرام) ونقل عن
ج في الزواجر انه كبيرة فلا يرجع
لكن تقدم للشارح في التهم ادات
انه صغيرة

معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر بانشرهما كافي الاسلام والازنية يتبع من له كتاب
 وثانيهما ما يتبع فيه غلظتهما كافي ضمان المدي والدية والقرعة والضرب الثاني ما يعتبر
 بأخسهما في التماسه متوالف المناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقبة واستحقاق
 سهم الفدية وولد المدبرة والمعلق عنقه انصقة لا يتبعها في انعتق الا ان كانت حاملا عند
 العقد او وجود الصنة وولد المكاتب الحادث بعد المكاتب يتبعها رقاقا وعقبا بالكتابة
 ولا تثنى عليه السيد وولد الاضحية والهدى الواجبين بالتعيين له كل جمعة كما مر في
 الكتاب تبعها لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له كل شئ منه بل يجب
 التصديق بجمعه وولد المبيعة يتبعها ويقتا بالجرمين الثمن وولد المهرهنة والجانية
 والمزورة والمعارضة الموصى بها او بمنفعة او قد حلت به في صورتين بين الوصية وموت
 الموصى سواء اولدته قبل الموت أم بعده وولد الموقوفة وولد الماراض والموصى
 بخدمتها وان هو به اذ اولدت قبل القبض لا يتبعها أما اذا كانت الموصى بها او بمنفعة
 حاملا به عند الوصية فانه وصية واجبات به بعد موت الموصى او اولدته الموهوبة بعد
 القبض وقد حلت به بعد الهبة فانه يتبعها الحصول المالك فيها للقبائل حينئذ فان كانت
 الموهوبة حاملا به عند الهبة فهو هبة ولورجع الاصل في الوهوبة لا يرجع في الولد الذي
 حلت به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد المفسوبة والمعارضة المقبوضة يبيع فاسد أو
 بسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد عليه تاسع لوضع اليد عليها
 ومحل الضمان في ولد المعارض اذا كان موجودا عند العارية او اذا لم يكن من رده لم
 يرد وولد المرتد ان اعتقد في الردة وأبوا امر تدان فترتد وان اعتقد قبلها او فيها واحد
 أصوله مسلم فسلم وقد علم انه لو تجزعت أم الولد او المدبرة لم يتبعها ولها بخلاف المكاتب
 وانه لو كان ولد أم الولد اتى لم يجز للسيد وطؤها لانه انما شبه بها في العتق بموت سيده
 ومحل ما ذكره المصنف اذا لم يتبع فان بيعت في رهن وضى امرى او في جناية ثم ملكها
 المستولدهي وأولادها فانها تصير أم ولده على الصحيح وأما أولادها فانها لا يعطون حكمها
 لانهم ولدوا قبل الحكم باستبدالها أما الحادثون بعد ايلادها وقيل يبيعها فلا يجوز له
 بيعهم وان بيعت أمهم للضرورة لان حق المرتن والجمعي عليه مثلا لا تعلق بهم -
 فباعتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين بعد البيع لحدوثهم في ملك غيره وفي قوله
 كهي مرضع الغائبة بالكاف وهو شاذ (وأولادها قبل الاستيلاء من زنا او زوج
 لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم) لانهم محدثوا قبل أن يثبت سبب اخرية بخلاف
 الحادثين بعد الاستيلاء فلم ينفذ الاستيلاء عا رالراهن ثم اشتراها حاملا من زوج
 او زنا قال الامام هذا موضع نظر يجوز أن يقال تنعدي أمية الولد الى الحمل وهو الظاهر
 لان الحرية فيها تأكدت كذا لا يرتفع والولد متصل بخلاف حمل المدبرة فان التدبير
 عرضة للاولاد ناع ويجوز أن يخرج على القولين في سرية التدبير الى الحمل فتله الزكشي

(قوله في التجاسة) اي وذلك في
 التجاسة الخ (قوله وولد المبيعة)
 اي الذي لم يتصل (قوله لا يرجع
 في الولد) اي لا يتقد رجوعه فيه
 (قوله واما اولادها) ان الذين
 وجدوا منها بعد البيع وقبل
 جودها الى ملكه (قوله يجوز
 أن يقال تنعدي الخ) ضعيف
 (قوله في سرية التدبير) معهود

ثم قال وهذه الصورة ذكرها الرافعي عن قتادى القاضي حسين فقال لو وطئ أمة الغير
 بشبهة فأحياها وقتلنا ولم نملكها تصير أم ولد فلوانه اثبتاها حاملا من زوج أو زنا فهل يحكم
 للولد بحرية أمه - حتى يعتق عت السيد كالحادث بعد الملك أجب لا بل يكون قتلا لا يشتري
 له شيء لأن الاعتبار بحالة العلوق اه والفرق بينهما ثبوت الاستيلاء فى الأولى بالنسبة
 الى السيد الملك اباها حالة علاقتها الاول بخلاف الثانية (وعنى المستولدة من رأس
 المال) مقدم على الفروع والوصايا انما يظهر الاحاديث كثيرا عتقها ولدها وسواها استولدها
 فى الصفة أم المرض ثم لم يعتقها فى مرض موته ولا نظرا الى ما فوته من منافعتها التى كان
 يستحقها الى موته لأن هذا الاتفاق فى مرضه فاشبهه ما لو اتلفه فى طعاهه وشرايه
 وبالقصاص على من تزوج امرأتها كمن مهر مثلها فى مرض موته وهذا الحكم جازى
 أولادها الحادئين الارقاء ولو أوصى بامن الثلث ان تصد الرق بالورقة فدل بنفذ كما
 نصح الوصية بحجة الاسلام من الثلث قال الزركشى الظاهر المنع لان المستولدة كالمال
 الذى يتلفه فى حال المرض بالاكل والشرب فلا يحسب من الثلث وهى تعتق من رأس
 المال بمجرد الموت فليس للوصية هناك عتق وجزم بذلك العميرى قال بعضهم وفيه نظر اذ
 يحصل هذه الوصية ان قدر قبة أم الولد المتلفة تراحم وصاياه ورقتا يورثته ولو اتلف عتقنا
 فى مرض موته وأوصى بان تكون قيمته محسوبة من ثلثه رقتا يورثته لم يتجه الا للصحة
 ه وما قاسه وقاس عليه مردود ولو جنت أم الولد لزم السيد فدأوها بأقل الامر من
 قيمتها يوم الجنازة ومن أوش الجنازة وان ماتت عتقها منه من يهها باجابهها وجنايتها
 كراحدة فى الاظهر وانما عتق المستولدة من رأس المال ولم يعمل وعتقها مع انه
 أخصر لثا يورثهم عود الضمير الى أقرب مد كوروهى من ولدت من زوج أو زنا والحكم
 المذكور شامل لها والغير اولا أنت أمة بشرى يكون ولد من كل منهما وادعى كل سبق ايلاده
 فان كانا موسرين ولم يعلم السابق فليس احدهما أولى من الآخر فيؤمن بالانفاق عاها
 فاذا ماتا عتق كلاهما بالاتفاق على ثبوت استيلائها وقت الولاء بين عصمتيهما حتى
 يتبين الحال وان مات أحدهما لم يعتق شئ منها الاحتمال انها مستولدة الآخر وان كانا
 معسرين ثبت ايلاد كل منهما ما فى قدر نصيبه فاذا ماتا لولا بين عصمتيهما كذلك وان
 كان احدهما موسرا والآخر معسرا ثبت ايلاد فى نصيب الموسر اذ لا نزاع للمعسر فيه
 والنزاع فى نصيب المعسر اذ كل منهما يدعيه فاذا مات الموسر ولا عتق نصيبه وولاه
 لورثته فاذا مات المعسر بعده عتق نصيبه وولاه موقوف وان مات المعسر اولا لم يعتق شئ
 منها فاذا مات الموسر بعده عتقت كلاهما وولاه نصيب الموسر لورثته وولاه الآخر
 موقوف اما لو كان الاختلاف عكسه فقال كل منهما للآخر أنت وظفت ولا فبرى
 الى نصيبى وهما موسران أو أحدهما فقط فقال البغوى يتبعان فان تم استيفان عليهما فان
 مات أحدهما فى صورة يسارهما لم يعتق نصيبه لاحتمال صدقه فى ان الآخر مبيعة

(قوله قال الزركشى الظاهر
 المنع) معقد (قوله لم يتجه الا للصحة)
 ضعيف (قوله وما قاسه) من جهة
 الوصية بأمر الولد من الثلث وقاس
 عليه من ان من أتلف عتقنا وأوصى
 بقيمتها من الثلث ضغ (قوله ولو
 أنت أمة بشرى يكون ولد) اى يولد
 حدث بعده وطء كل منهما (قوله
 فاذا ماتا عتق كلاهما) اى وأما
 الولد المتنازع فيه لحكمه أنه
 يلحق من الحق به بالاتفاق حيث
 أمكن لحوقه بكل منهما امان كان
 بين وطء كل منهما وولادته فوق
 ستة أشهر

وعتق نصيب الحى لاقراره ووقف ولأوله فإذا مات عتقت كلها ووقف ولأه السكلى فإذا مات
الموسر فى الصورة الثانية أولا عتقت كلها نصيبه بموته ولأوله نصيبه ونصيب المعسر
بأقراره ووقف ولأوله وان مات المعسر أولا لم يعتق منها شئ لاحتمال سبق الموسر فإذا مات
الموسر عتقت كلها ولأوله نصيبه أهله نصيبه والمعسر ووقف ولو كان المعسر من
فكك الوادى كل منهما انه أولدها قبل الميلاد الآخر لها وقد مر حكمه والمعسر فى البصار
وعدمه بوقت الاحمال ولو كان له ثلاثة أخوة فى أيديهم أمة ولأهله هو ومجهول النسب
فقال أحدهم هى أم ولدنا والابن أخونا وقال الآخر هى أم ولدنا وولدنا هى وقال
الآخر هى جاريتى وولدها عبدى لم يثبت نسب الولد من أيهم ويثبت من الثاني والولد
حر يقول الاول والثاني ويعتق على الثاني نصيب مدعى الرق من الولد ينفذ ما يولده فى
نصيبه من الامعة ويسرى الى حق مدعى المالك ان كان موسرا فان كان معسرا فلا ولا
بعد التحالف بين الثاني والثالث فقط لان الثالث هى أم ولدنا لا يدعى له شئ على
الآخرين فلا يخلقه ما نم ان ادعت الامة ذلك وانها عتقت بموت الاب حلفت ما على
نقى علمها بان آباءها ولأهها وأما الآخران فكل من مدعى ما يدعى ما فى يد صاحبه هذا
يقول هى مستولدة وهذا يقول هى ملكى فيحلف كل منهما على نقى مدعى الآخر فى
الثالث الذى فى يده قال فى الروضة فى كتاب العتق والقائل هى ام ولدنا لا غرم له
لانه لا يدعى شئ ولا عليه والذي يدعى الابلاد بلزمه الغرم لمدهى المالك لا عتقه بانه
فوت عليه نصيبه الامة والولد كذا علوه ومنه تضاه ان تكون الصورة فيها اذا
سلم انه كان لمدى الرق فيها نصيب الارث او غيره والا فلا يلزم من قوله مستولدة كثر
مشتركة من قبل ويغرم للثالث ثلث القيمة فى الاصح لانها فى يد الثلاثة حكما قال
بعضهم قد يقال يكتبى بالبدن تسليم نصيب مدعى الرق فانه يفتضى الاثر بالبدن
فقالوا ما فيه غرم مدعى الابلاد لمدعى المالك وان لم يسلم كونه يفتحق فيها نصيبا
ولو وطئ شرى كان أمة لهما وأنت بولد وادعى الاستبراء ولا فلا نسب ولا ايلاد
وان لم يدعى ما له أحوال أحدها ان لا يمكن كونه من أحدهما بأن ولدت له لا كثر من
أربع سنين من وطء الاول واقل من ستة أشهر من وطء الثاني أولا كثر من أربع
سنين من آخرهما وطئا فكلا وادعى الاستبراء الثاني ان يمكن من الاول دون الثاني بأن
ولدت له ما بين أقل مدة الحمل وأكثرهما من وطء الاول وما بين دون أقل مدة الحمل من وطء
الثاني فليطئ الاول ويثبت الابلاد فى نصيبه ولا سراية ان كان معسرا فان كان وسرا
سرى الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بأن ولدت له كثر من أربع سنين من وقت وطء
الاول وما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء الثاني فليطئه ويثبت ايلاده فى نصيبه
ولا سراية ان كان معسرا وان كان موسرا سرى الرابع ان يمكن كونه من كل منهما بان
ولدت له ما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء كل منهما وادعىاه أو أحدهما فيعرض على

(قوله والذي يدعى الابلاد بلزمه
الغرم) أى وهو الثالث (قوله ولو
وطئ شرى كان أمة لهما) أى
على خلاف منعنا بكل منهما من
الوطء

القائمتان تعذران فمن بالانساب اذا بلغ ولو كان له أمة خلية ذات ولد فقال هذا ولدى من
 هذه لمصلحة ان يمكن ولا تصير أم ولد له فان نال استولدتم به في ما يلي أو علفت به في ملكي أو
 هذا ولدى منها وهي في ملكي من عشرين والولد ابن سنة ثلاث ثبت به منه كما مر في بابها
 وهي أم ولده والموقوف في الملك مقتضى لزوم أمة الولد ما لم يمنع منه مانع والاصل عدمه
 ويجوز احتمال المانع ليس مانعاً ولو كانت من زوجة فالولد للزوج ولأنه لا طلاق السيد
 ولو كانت فراشاً له هذا الأقرب بوطئ الحقة الولد بالقراش ولا حاجة الى الاقرار
 ولا يعتبر الا لامكانه سواء أجرى الاقرار في العصمة أم المرض وفي أصل الرضعة فيقول
 التدبير قلان فتاوى القاضي الحسين انه لو قال مضغة هذه الجارية اى أمته حرة فهو
 اقرب بان الولد انما هو وتصير الام أم ولد قال المصنف وفيه ان لا تصير حتى
 يقرب بوطئ اى في ملكه لانه يحقق انه من وطئ أجنبي بشبهة انتهى وهو ظاهر وفي
 فروغ ابن القبطان لو قالت الامانة اتي وطئ السيد المقت سقطت بصحة أم ولد فانما يكون
 السيد انما هاذل فني المصدق وجهان قال الاذرى الطاهر ان القول قول السيد لان
 الاصل معه لاسيما اذا أنكر الاسقاط والعالمون مطلقاً وفيما اذا اعترف بالجل اقول
 والاقرب تصديقه أيضاً الا أن قضى مدة لا يفي الحمل منتسباً اليه ولو اتفقا على انما
 اسقطت واقعت ان سقط معصور وقال بل لا صورة فيه أصلاً فالظاهر تصديقه أيضاً لان
 الاصل معه قال في البيان واذا صارت الامة فراشاً للرجل وهوها ولد فأقرب بأنه ولد لغيره
 لم يقبل قولها بل القول قول صاحب الفراش ولتتازع السيد والمأثورة في ان ولدها
 يلائم قبل الاستيلاء بعده قال قول قول السيد الوارث وتسمع دعوى السيد ولدها حاسبة
 ولو كان لامته ثلاثة أولاد ولم تكن فراشاً له ولا من زوجة فقال أحدهم ولدى فان عين
 الاوسط لم يمكن اقراره بقتضى الاستيلاء قال آخران رقيقان وان اقتضاه بان اعترف
 باملاذها في ملكه لحقه الأصغر أيضاً للفراش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر
 فالقائمتان تعذران بغيره ثم ان كان اقراره لا يقتضى ايلاد او خرجت القرعة لواحد
 عتق وحده ولم يثبت نسبه ولا يوقف نصيب ابن وان اقتضاه فالصغير نصيب على كل تقدير
 ويدخل في القرعة ابرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لصغيره عتق معه وقال
 الحب الطبري اختلف أهل العلم في النطفة قبل تمام الاربعين على قولين قيل لا يثبت لها
 حكم السقط والولد وقيل لها حرمة ولا يباح افسادها ولا التسبب في اخراجها بالسيد
 الاستقراء في الرحم بخلاف العزل فإنه قبل حصولها فيه قال الزركشي وفي تعاليق بعض
 الفضلاء قال الكركري سأل أبا بكر بن أبي سعيد القرائي عن رجل سقى حاربه شراباً
 لتسقط ولدها فقال مادامت نطفة أو علقة فواع له ذلك ان شاء الله تعالى اه وقد أشار
 القزالي الى هذه المسئلة في الاحياء فقال بعد أن قرر ان العزل خلاى الاولى ما حاصله
 وليس هنالك استجهاض والولد لانه جنابة على موجود حاصل فأقول مراتب الوجود

(قوله لاقراره بوطئها) اى او
 شهد به بينه (قوله الطاهر
 أن القول قول السيد) معقد
 (قوله الا ان قضى مدة لا يفي
 الحمل الخ) اى لان الظاهر أنه لم
 يفي الى ذلك الوقت فلهذا ولا
 نظر لاحتمال موته في بطنها لان
 الاصل عدمه فالظاهر تصديقه
 (قوله فقال احدهم ولدى) اى
 فقال السيد احدهم الخ (قوله
 والولد) اى قتل الاطفال (قوله
 فواع) اى جاز

وقع المنطقة في الرحم فصنطها بجماء المرأة فافسادهاجنابة فان صدرت علقه او مضغة
 فالجنابة أغشى فان نغخت الروح واستقرت الحلقه زادت الجنابة فتباحثه حال وسعد
 الحكم بعدم تحريره وقد يقال اما حلقه تنفخ الروح فمابعد الى الوضع فلا شك في التحريم
 واما قبله فلا يقال انه خلاف الاولى بل محتمل للتنبيه والتحريم ويقوى التحريم فيما قرب
 من زمن النفخ لانه حرمة ثم ان تشكل في صورة آدمي وأدركته القوا بل وجبت الغرة ثم
 لو كانت المنطقة من زنا فقد ينضج الجوارح الموت تركت حتى تنفخ فيها فلا شك في التحريم
 ولو كان الوطء زنا والوطء حرة فلا شك انه غير محترم من الجواهر وقد سئل ابن اللبان
 عن مسلم زنا بذيبة ما حكم الولد في الاسلام فلم يجيب فيه بشئ فقال له السائل ان ابن حزم
 ذكر في كتاب الجهاد ان الولد مسلم اعتد ابا الدار وعنده هذا فلا شك في احترامه لاسيما اذا
 قصده الوطء فظهره اياه على كماله القاضى الحسب بن وغيره اه ما قاله الزركشي وقال
 الدميري لا يخفى ان المرأة قد فعل ذلك بعمل زنا وغيره ثم هي اما مة فثبت ذلك باذن
 مولاه الواطئ لهما وهي مسئلة الفرائض او باذنه وليس هو الواطئ وهي صورة لا تخفى
 والنقل فيها عز بن وفي حذهب أي حنفية شهيرة في فتاوى فاضيلان وغيره ان ذلك يجوز
 ونفذ تكلم الفرائض عليها في الاحياء بكلام متين غير انه لم يصرح بالتحريم اه والراجح تحريمه
 بعد نفخ الروح مطلقا وجواز قبله واما مسئلة ابن حزم فقد أتى الوالد رحمه الله فيها بان
 الولد كافر وبه ان كلام ابن حزم مردود وقال الزركشي هذا كله في استعمال الدواء بعد
 الانزال فاما قبله فلا يمنع منه واما استعمال الرجل والمرأة والتمتع الحبل فقد سئل عنها
 الشيخ عز الدين فقال لا يجوز للمرأة ذلك وظاهره التحريم وبه أتى العماد بن يونس فـ
 عما اذا تراضى الزوجان الحرام على ترك الحبل هل يجوز التداوى لانه بعد طهر الحبل
 أجاب لا يجوز اه وقد يقال هو لا يزيد على العزل وليس فيه سوى سد باب النسل ظنا وان
 الظن لا يفتى من الحق شيئا وعلى القول بالمنع فالفرق بين ما يمنع بالكلية وبين ما يمنع في
 وقت دون وقت فيكون كالعزل لكل متجه في شرح التنبيه به المسمى فهو هذا الكلام
 الزركشي قال الاصحاب فيمن لم يجد أهبة النكاح يكسرها بالصوم ولا يكسرها بالكافور
 وضوءه وعبر البغوى بقوله ويكره ان يجتال في فقع شهوته اه وفهم جمع من كلام الرافعي
 والاصنف تحريم الكافور وضوءه وصرح به صاحب الانوار وغيره وجمع بينهم بما حمل
 الجواز على ما يقتضيه الشهوة فقط ولا يقطعها ولو أراد اعادته باستعمال ضد تلك الادوية
 لاسكنه والحرمه على خلاف ذلك والعزل حذر من الولد مكروه وان أدت فيه المعزول
 عنها حرة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل قال الشيخ أبو محمد في تبصرته والفتاوى
 في فتاويه أصول الكتاب والسنة والاجماع متطابقة على تحريم وطء المرأة الملاقى
 بجلين اليوم من الزوم والمهند وغيرهما الا ان ينصب الامام من يقدم الغنائم من غير
 حيف ولا ظلم وعارضهم القزائى فأتى بان الامام لا يجب عليه قسمة الغنائم بهما

(قوله اعتبارا بالدار ضعيف)
 (قوله فاما قبله) أي استعمال
 ما يمنع الحبل قبل انزال المني
 حالة الجماع مثلاً (قوله وقد يقال
 هو لا يزيد على العزل) معقداً
 والعزل مكروه فيكون هذا كذلك
 (قوله فلو فرق الخ) معقداً

ولا تقسمها وله تقسيم بعض الغنائم وحرمان بعضهم وزعم ان هيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك ورده عليه المصنف قوله بأنه خارق للاجتماع فيه هذا ان ما أخذوا القهر فان كان مبروراً فما لم يخلفه شخص اذاعلى المشهور خلاف الامام والغزالي وقد تقرر ان ما يأخذ الحربى من مثله يملكه وان الحربى اذ فهرس بيا ملكه والنص ان ما حصله اهل البصرة من اهل الحرب بقتال ليس بغنيمة فلا يتزع منهم فعل ما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره فيما علم انه من غنيمة لم تخمس والا فبإتباع من السرارى ولم يعلم حاله والاخر فيه محتمل لذلك لا يكون من هذا القبيل وكان بعض المتورعين اذا اراد التمسرى أمة اشتراها من وكيل بيت المال وظاهر ان من له حق في بيت المال يجوز له تلك الأمانة بطريق الظفر لان المرجع فيها حينئذ الى بيت المال للجعل بالمستحقين وفي كلام التاج ابن التبركاك ان الغلول في الغنيمة يحرم ما كانت الغنيمة تقسم على الوصية المشروحة فاذا تغير الحال جاز ان ظفر بقدر حقه وما يادونه ان يحتزله ويكتفه اه ومقتضاه جواز الاخذ ظفراً في الغنيمة فضلاً عن بيت المال لكن المصنف نقل في المجموع عن الغزالي وأقره انه لو لم يدفع السلطان الى كل المستحقين حقه وقهم من بيت المال فهل يجوز لاحدهم اخذ شئ من بيت المال قال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز لانه مشترك ولا يدري حصته منه حية أو دابة أو غيرها ما اتى الغزالي وهذا لا يجوز والثاني يأخذ كل يوم ما يكتفيه والنسائل كافية سنة والرابع ما يعطى وهو حقه والباقي من مظلوهون قال وهذا هو القياس لانه ليس مشتركاً كما كانت غنيمة والميراث لان ذلك ملك لهم حتى لو ماوا قسم بين ورثتهم وهذا لا يستحق وارثه شيئاً وهذا اذا صرف اليه ما يليق بصرفه اليه اه وبالأول يزم ابن عبد السلام في قواعده ومقتضاه الحاق ذلك بالاموال المشتركة وان الاخذ ظفراً بما يستحقه في بيت المال لا يجوز وان منع المتكلم في أمره المستحق ونقل الزركشى عن ابن عبد السلام منع ذلك وهو موافق لما سبق عنه من منع الاخذ حيث لم يدفع السلطان الى كل المستحقين حقه وقهم وفي فتاوى المصنف ان السلطان اذا أعطى رجلاً من الجنود من الغنم شيئاً فان لم يكن السلطان خمسة ولم يقسم الباقي قسمة شرعية وجب الخمس في الذي صار الى هذا ولا يحسن له الانتفاع بالباقي حتى يعلم انه حصل لكل من الغنائم قدر حصته من هذا فان تعدد عليه صرف ما صار اليه الى مستحقه لزمه دفعه الى القاضى كما امر الاموال الضائعة هذا اذا لم يعطه ذلك على سبيل النقل بشرطه اه ويؤخذ مما سبق عن المجموع ونقله عن الغزالي الفرق بين مال الغنيمة وبين مال بيت المال قال بعضهم وهو طاهر ولو ادعى جارية في يد رجل فأنكر فأقام المدعى بينة أو حلف بعد ذلك يقول المدعى عليه وحكم له بما او اولدها ثم قال كذب في دعوى وحلفى والجارية لمن كانت في يده لم يقبل قوله في ابطال حرية الولد ولا استيلادها لان اقراره لا يلزم غيره وليكن عليه قيمة الولد والام

قوله (ان الغنيمة تقسم)
 اي مدة كونها غنيمة تقسم على
 الخ (قوله ان يحتزله) اي يأخذ
 (قوله لا يجوز لانه مشترك) معتمد
 وقوله وهو حقه اي والحال (قوله
 بشرطه) وهو ان يفعل في العدو
 فكاتبه يقتضي تمييزه عن غيره بما
 دونه له (قوله ولو ادعى جارية في يد
 رجل) هذه عات من قوله السابق
 ولو زعم أمة بجمعة ثم أحبها
 ثم اكذب نفسه لم يقبل قوله الخ

مع المهر وليس له وطؤها بعد ذلك ما لم يشترها منه فان مات عقت وولادها موقوف فان وافقته الجارية على الرجوع لم يطل الا بالادولوان صاحب اليد انكر وحاق واولد الجارية ثم عاود قال كنت مبطلا في اقرارى والجارية لم تدعى بالحكم في المهر ونعمة الولد والجارية والاستيلاء على ما سبق في طرف المدعى قال في أصل الروضة وفيما ذكرناه كفاية وانما اطلقنا الكلام في هذا المقام لسؤال بعض الفضلاء لنا في ذلك المستدقة الحاجبة له (وبالله التوفيق) هو خلق القدرة والداعية الى الطاعة كما مر وقال امام الحرمين خلق الطاعة والخذلان ضده ولما كان تأليف كتابه هذا من أفضل الطاعات أشار الى التعبير من الحول والقوة لاختصاص التوفيق بالله تعالى كما رخص من تقديمه الجار والجرور فالترقيق به تعالى لا يغيره (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله) أفى به اقدار اياهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجموعه خاتمة أمرهم ولهذا قال الاستاذ أبو القاسم القشيري هذا اعتراف منهم واقراء بأنهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من حسن تلك العطايا وغظيم تلك المراتب العليات يجهدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه ولطف فلذلك ختم به المصنف ما أتم الله به من هذا التأليف العظيم ذي النفع العليم الموصول ان شاء الله تعالى الى الفوز بجنات النعيم اشادة لذلك وعقب ذلك بالصلاة التي جمعها من اختلاف الروايات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكر المأثولة من افعاله الحسنة لانه الاتي بالحكم هذه الشريعة السبعة من عنده بالحكم المفضلة لهذا المنهاج القويم بقوله (اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد واختم لنا بخير واصل لنا شأنا كما فعل ذلك باخواتنا وأحبائنا واسائر المسلمين) وكما ختمنا بالكلام على العتق كلامنا فنسأل الله تعالى ان يعق من النار رقابتنا ويجعل اى الجنة مصيرنا وما بنا ويسهل عند سؤال المسكين جوابنا وينقل عند الوزن حسناتنا ويثبت على الصراط اقدامنا ويمتدنا بالنظر الى وجهه الكريم فهو غاية آمالنا وأن يجعل ذلك خالصا لوجه الهنا وأن يجعله حجة لنا لا حجة علينا حتى نتبى انما ما كنبناه وما قرأناه ونسأل ان ينحتم بالصالحات اعمالنا وان يفعل ذلك بنا ويرد لنا جميع المسابر ونختم الكتاب بما بدأ به من حمد الله الذي يدي ويعيد والصلاة والسلام على نبيه الخصوص بعموم الشناعة يوم الوعيد ونعوذ به من الحور ونقمة الامل البعيد ونسأله الفوز يوم يقال فلان شقي وفلان سعيد وكان افراغ من تأليفه على يد فقير عنود به واسير ومعه ذنبه مؤلفه محمد بن أحمد بن حمزة الرمي الانصاري الشافعي غفر الله ذنبه وسير عيه ورحم شبيهه يا ويخ يوم الجمعة الفراعن التاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين

تم بحمد الله - ذ الحوائى القيدة
الى املاها بحق العصر ونادى
الدهر نسجنا شيخ الاسلام ابو
الضياء والنور الى الشبراخيت
شيخ الاقنانه والتدريس بجامع
الازهر وخادم السنة الشريفة
وحديثها الصحيح الانور رحمه الله
تعالى بمنه وكرمه وذلك على شرح
شيخنا شيخ الاسلام الشرح
مجدد الرمي على مناهج الامام
النورى جعل الله ذلك خاصا
لوجهه الكريم بمنه وكرمه آمين
تقريرا في أوائل شهر ربيع
الاول سنة احدى وعشرين بعد
الافئ على يد مجرده العجدة
الفاضل الشيخ محمد القرشي من
طرنسطة العلامة الفاضل
الشيخ أحمد الدمنوري مستملى
الحوائى المردومة من لفظ شيخنا
المشار اليه وعرضها مرة بعد
أخرى عام بعد عام عليه والله
تعالى ولي العناية والتوفيق
والهداية الى سواء الطريق

وتسما من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - حسن الله
 بخبر غمامه والله أسأل وبرسوله أتوسل ان يتفجع به كما تفجع بأصله وان
 يقران نفثه فيه بعين الانصاف ودعى لموافقه بأن يدركه
 ربه جنته وعلا بجنى الاطاف وبأن يعمده
 بالنظر والى وجهه ويعمده بالاسم عاف
 وحسبنا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي
 العظيم
 تم

به حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم انبيائه يقول المتوسل الى الله بالخاء
 الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الديوبقى خادم تصحيح كتب العلوم بدار الطباعة فاعانه
 الله على اداء واجب هذه الصناعة
 تم بهون خالى الافراد والازواج طبع كتاب نهاية المحتاج على المنهاج معطرة أرجاؤها
 البهية بالحواشى الشريفة الملبسة على ذمة العمدة الامثل الكامل للجبل من احراز
 محسن الاخلاق احسن احراز الشيخ عبد الله الملقب بالياز بالمطبعة الزاهية الزاهرة
 ذات التعارير والادوات الباهرة بالمتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدتها
 فى ظل من تعطرت بثنائها الاندية واخصرت بين طلعه الاودية سيد دولة الانام
 بمحبة الله الى الالام رب المآثر الشهيرة والمنن الجمة الغزيرة والهيم القيصرية
 والمفاخر الكسرية من اجتمعت القلوب على وقده واجتمعت على انه كالبدر فى اوج
 سعده ورقب همه الى كل مقام معلى جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت
 الايام منيرة بطلعه وحوده ورعاياه متعة بكرمه وجوده ولا يرحم بمعية باوجوده انجاله
 المكرام واسما له العظام الغمام ولما حست عن تصحيحه ادهم البراعة انطلق
 يقرطه فى ميدان البراعة فقال

روح الروح يا خا الابتهاج * وأرحنى من رؤية الاعلاج
 واقشع بالقليل غم غنيا * عن سؤال التميم أبى سراج
 رب شخص ترجو به جلب نفع * يتنى لك الاذى أو يفساجى
 فاتخذ جله التصانيف مصبا * وتجنب حديث بعض السماج
 واتبع مذهب الامام ابن ادريس * ثم تفرغ لى الاخرى بما أنت راجى
 وتخير من كتبه خير سفر * صير الدين مستنير الفجاج

من يحيى الدين الامام الذواوى المسعى في الفقه بالمتباح
وتأمل شروحه ترخيير الكمال في كل باب
لامام الهندي محمد الرميلى لمجلد اول
ماجد وابن ماجد لايسارى * في دلائل يقيم اول
خير شرح للتفسير يبرى منها * مرض الجهل عن غيب المزاج
لوبيه صم منه دعوى الحدى * لم يشارعه مدع ذبح حاج
صم مبيى وراقه في وطبعها * وكساه التمثيل حسن ابتهاج
وجهاه فقلت يا صاح ادخ * برتنا في نهاية المحتاج
٢٥٣ ٩٠ ٤٦٦ ٤٨٢

١٢٩٢

وكان طبعها الميعون وتعهدها المصون مشرولاً بإدارة ذى المهارة والمكانة
المالعة والكاغد خانة من خاطبته المعالي بالاكأفى سعادة حسين بك - سقى
وكيله القائم مقام فى جادة سيده من لم تزل عليه احسن أخلاقه تنفى
محمد دافى وملاحظة ذى المقام الامجد - حضرة ابى العيني
افندى - سام غشيله وكان تذكروا أو اخر صفة
من سنة اثنين وتسعين ومائة هجرية
خلق الله على أكل وصفه
عليه وآله وكل منتم اليه ملائكة
بدر تمام وفاح مسلك
ختم

